الموسوغة الإدارية الحيثة

متبادئ المحكمة الإدارتية العليبا وفتاوى الجعنية العمومية منذعام 1981 - دجى عام 1940

محقت إشرافت

الاستارسي للفكهائي معرب المريكة المنفعة الدکتورهشيم عطير عاف رئيس بسيان عادة

الجزع المشترين

ILLES PELLINGS



ا الله الله المرافق في المرافق ا المرافق المرافق

الدار العربية الهي سي عات دسن الفخمانس ــ محام تاست عام 1989

الداء الوديدة التى تخصصت فنى اصدار الموسوعات القانونية والإعرا مية

على مستوى العالم الحربس

ص. ب ۵۶۳ ـ تلیفون ۳۹۳۲۳۳۰

۲۰ شاری عداس ــ القاهرة

الموسوعةالإداريةالحيثة

متبادئ المحكمة الإدارتية العليّا وفتاوى الجمعيّة الع<u>مُومّية</u> منذعام ١٩٤٦ - ومِمَعام المُ<mark>ه</mark>َا

مخت إشرافت

الأستادس الفكهاني العام المام حكمة النقط الدكتورلغت معطية نائب رئيس مجاس الدولة

الجع العشرون

الطبعة الأولي ١٩٨٦ - ١٩٨٦

إصدار: الدار العربية للموسوعات القادة وع ما ١٩٦٣٠

مُطْبُعة عِصْلُ ٢٠ عاج الطارية عبوامعه

THE PERS STOTYVER

بسمالة المؤن النهم وَوُسُلُ اعتملكم فست يركى الله عملكم ورسوله والمؤمن ون صدق الله العظيم

تعتديم

الداد الغربية للموسوعات بالمساهم المت قدمت خلال المكارم نربع وترب مضى المعديد من الموسوعات القانونية والإعلامية على مستوى الدول العربية . يسعدها أن تقدم إلى السادة رجال القانون في معتروجيع الدول العربية هذا العل المحديد الموسوعة الإدارية الحاسية مناملة مبادئ المحكمة الإدارية الحاسية منذيام مهه وفتاوى الجمعية العمومية منذعام مهه وفتاوى الجمعية العمومية منذعام مهه ارجومن الله عروج ل أن يحتوز القبول وفقنا العربية عروج ل أن يحتوز القبول وفقنا العربية .

حسالفكها فخت

موفســـوعات الجزء المشرون

قــــاة المــــويس قـــوات مســـلحة غرمســــيون طبى عـــلم

كـــادر كاهر عمــال اليوميــــة كسب غـــي مشروع

كسب غسير يشروع كفسسالة الاهسة المفازن والمشتريات

لاهدة المفازن والشنريات فجندة الدارية لجندة استشارية كجنة القطان الصرية

خبنة القطر المرية المبنة شنون الاحزاب السياسية المبنة شمون الموظفين المبنة تضاليسية

اجنــة قضايــــة اخــــة عربيــــة مــــــــةين

مستعون الرسسات فاصة ذات تقسع عام مؤسسات عسابة

منهسج ترتيب محتسويات الموسعة

بوبت في هذه الموسوعة المادىء القانونية التي تررتها كل من المحكمة الادارية المطلوا والجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الراي مجتمعا منسذ انشساء مجلس السدولة بالقساتون رقم ١١٢ لسسنة ١٩٤٦ .

وقد رتبت هذه المادىء مع ملحص للاحكام والفتاوى التي ارستها ترتيبا أبحديا طبقا الموضوعات . وفي داخل الموضدوع الواحد رتبت المبادىء وملحصات الأحكام والفتاوى ترتيبا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجمعة وامكانات هذه المادة للنبويب .

وهــلى هــدى من هذا الترتيب المنطقى بدىء ــ قدر الامكان ــ برمــد المبــادىء التى تضيئت تواعد عابة ثم اعتبتها المبادىء التى تضيئت تطبيقات أو تفصيلات ، كيا وضعت المبادىء المتعاربة جنبا الى جنب دون تقيد بتاريخ صدور الاهكام أو الفتاوى ، وكان طبيعيا أيضا من منطلق الأربيب المنطقى الفيادىء في أطار الوضــوع الواحد ، أن توضع الأحكام والفتاوى جنبا الى جنب مادام يجمع بينها تبائل أو تشـــله يغرب بينها دون فصــل تحكمى بين الاحكام في جانب والفتاوى في جانب آخر ، وذلك مساعدة للباحث على سرعة تتبع الشكلة التي يدرسها والوصول باتمر السبل الى الإلمام بها أقلى في شانها من حلول في أحكام المحكمة الإدارية الطيـــا أو فالتربيع على حد سواء ، وكثيرا ما تتلافى الإحكام والفتاوى أو تقارب عند رأى واحد ، بل جني بغير وجد تتمارض بينها نمن الاهلية بدلا من تدرأى واحد ، بل جني بغير وجد أسارض بينها نمن الاهلية أن يتعرف القارىء على هذا التمـــاض توا من استعراض الاعكام والفتاوى أو بتعرف القارىء على هذا التمـــاض توا من استعراض الاعكام والفتاوى أو بتعرف القارىء على هذا التمـــاض ناحية ألم المحكمة من مبادىء في ناحية وما قررته الجمية المهومية في ناحية أحرى المحكمة من مبادىء في ناحية وما قررته الجمية المهومية في ناحية أخرى المحكمة من مبادىء في ناحية وما قررته الجمية المهومية في ناحية أخرى -

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوى على مبادىء عديدة ومتشعبة الرساها كم من الاجكام والفتساوى فقد اجريت تقسيهات داخليسة لهدده الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها البادىء وما تطق بها من فتاوى وأحكام بحيث يسمل على القساريء الرجوع الى المبدأ الذي يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الاحسكام والفتساوى ببيانات تسمل على الباحث الرجوع اليها في الإمثل الذي استثيت منه بالجوعات الرسمية التي داب المحتب النبي بمجلس الدولة على اصدارها سنويا للاحكام والفتاوى ، وان كان الكثير من هذه المجوعات قد اضحى منفرا النوصل اليها لتقادم المهدي بها ونفاذ طبعاتها ، كما أن الحديث من الأحكام والفتاوى لم نسن طبعها الى الآن في مجلدات سنوية ، مما يزيد من التيمة المهلية للموسوعة الادارية الحديثة ويمين على المقاتى في الجهد من أجل خدية علية تنبثل في اعسلام الكافة بما لرساه مجلس الدولة مثلا في محكمته الادارية العليا والجمعية التسمى الفتوى والتشريع من مبادىء بهتدى بها .

وعلى ذلك مسيلتتى التارىء في ذيل كل حكم او متوى بتاريخ الجلسة التى صدر نبها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا التى صدر نبها الحكم ، او رقم اللك الذى مسدرت الفتسوى من الجمعية العمومية او من قسم الراي جتمعاً بشاته ، وإن تندر الاشارة الى رتم الملك في بعض الحلات التليلة فسيلتنى في ذلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى عدرت فيه الفتوى الي الجهة الادارية التي طلبت الرأى وتاريخ التصدير .

وفي كثير من الأحيان تتارجح المجموعات الرسمية التي تنشر الفساوي بين طبين البياني القامين بنشر الفساوي وتشير تارة المن وتم طف الفقوي وتشير تارة المجري المراجع المجري وتاريخه .

وبالسال فلك

^{1 (} day, 1/10) haif Y En - salas 1/1/4/9/1/ 1/1

رية ويعنى ذلك حسكم المحكة الادارية العليا في الطعسن رقم ١٥١٧ . لسنة ٢ ق المسادر بجلسة ١٣ من أبريل ١٩٥٧ .

ريشال شان :

(الله ۲۸/۱/۲۷ - جاسة ١١/٢/٨٧٨)

ويتمدد بذلك الفتوى التي اصدرتها الجمعية العبومية لتمسى الفتوى: والتشريع جلسة ١٤ من يوفية ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٧٤/٤/٨١ ه

والل آخر اللث :

(المتوى ١٣٨ - في ١١. /١٨٨٧١)

ويتصد بذلك نتوى الجمعية العبومية لتسمى النتوى والتشريع التي مسدرت الى جهة الادارة طالبة اللتوى برتم ١٣٨ بتساريخ ١٩ من يوليسة ١٩٧٨: م

كما سيجد القارىء تعليقات تزيده الملها بالوضوع الذي يبحث .
وبعض هذه التعليقات يتملق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التعليق عقب الحكم أو الفتوى المعلق ملها ، وبعضها يتعلق بالوضوع برمته أو يلكثر من فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارىء هذا التعليق في نهاية الموضوع ، . وعلى الدوام لن تجل التعليقات أرقابا مسلسلة كما هو متبع بشأن المبادىء ، المستخلصة من التقاوى والأحكام المنشورة ..

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارىء المنهج الذي بجدر أن يتيمه في استفراج ما يحتاجه من مبادىء وتطيقات انطوت عليها هذه الموسوعة من ولا يفوتنا في هذا القام أن نذكر القارىء بأنه مسوف يجد في ختام الموسوعة بيقا تقصيليا بالاحالات ، فلك لتطق عديد من التقاوى والاحسكام باكثر من موضوع ، فاقا كانت قد وضعت في أكثر الموضوعات ملامة ألا أنه وجعب أن نشير اليها بهناسبة الموضوعات الاخرى التي تبسها الفقوى أو الحكم من غريب أو بعيسد .

وافه ولى التونيسية، ٠٠٠

عسان القسكهاني والعيم عطية

تقــــاة المــــويس

:الغصل الأول : شركة تنساة السبويس

الفصل الثاقي : عبال بقاولي شركة قامدة تناة السويس

الفصل الثالث : هيئة تنساة المسويس

الفرع الأول ــ ، وظفو هيئة تنساة السسويس

الفرع المثاني : عبسال هيئة تنسام المسويس

الفصل الرابع : مسسائل متسومة

القمسل الأول

شركة تقساة السسويس

قساعدة رقسم (١)

المسلطا :

ان الاعفاء القرر الشركة تناة السويس بيكشى المادة الطدية عشرة من الاتفاقية المرحة المنافية المرحة المنافية المرحة المنافية المرحة أول المرحة المنافية المرحة في المنافية المرحة المنافية المرحة المرحة

ان رسم الانتاج على المنتجات المطية ينظيه القانون رقم } أسنة 1977]
المُعاس برسم الانتاج على حاصلات الارض أو منتجات الصناعة المعلية وهذا الرسم وان سمى كلك الا أنه ضريبة لا يجوز طبقا المادة 197 من المستور الشاؤها ولا الفاؤها الا يقانون كيا لا يجوز > طبقيا للمعدة 197 من المستور > المفاء أحد من ادائها في غير الحوال المبيئة بالقانون والملك غان اعفاء الشركة المعالية لمتناة السويس من رسم الانتاج على بالسريها من المتجاب المعية القررة عليها هذا الرسم > يقرار من بحيس الوزراء مخلف المادة 197 من الدستور ولاه يكام القانون رقم ين السية المناه الشركة المناه المناه

ملخص الفتوى:

قد استعرض قسم الراى مجتمعا بجلسته المنعقدة في ١٨ من ديسمبر مسنة ١٩٤٨ موضوع اعناء الشركة المالية لقناة البسويس البحسرية من رسم الانتساج على مشترياتها من المنتجات المحلية الذي يتلخص في ان مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة في ٤ من اغسطس سسنة ١٩٤٩ اعناء على ما تستهلكه من اعضاء شركة قناة السويس من رسسوم الانتساج على ما تستهلكه من المنتجات المحلية الخاذمة لهذا الرسم ٤٠ وذلك يصفة مؤقتة ولحدة الحسرس غنط ثم قرر بجلستيه المنقسنتين في ٢٧ من يونيه سنة ١٩٤٣ و ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٨ و ٢٥ من

يدة انتهى راى النسم إلى أن الاصاء المترر لهذه الشركة بمتتبى المادة الحديثة عشرة من الانعاتية المؤرخة فى أول غيراير سنة ١٩٠٧ والبند الرابع من الاتعاتية المؤرخة فى ٧ من مادو سنة ١٩٣٦ والمستق عليها بالتسانون برفة/١٩٣٧ معمور على الرسوم (رسنوم الوارد والرسيف والانتاج وغيرها) المؤدن المعارض المهمائي التي تدنيه بدها المؤيدة بالمنابع المنابعة الهي برسهم الانتها المتجرة على بعضي المنتجات المحلوبة .

مَنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ الله المُنْفَافِ الْمُنْفَافِ الْمُنْفَافِ الْمُنْفَافِينَ رَجْبَ عَلَيْهِ 19 الله المنافِقة المحلية الرض أو منتجات السنامة المحلية وقلس المأدة الإولى من هذا التأثور على أنه لا يُجُوزُ أن تقرر بُوراسيم رسوم المنافِح الله المنافقة المنافقة

غَنِيمُوا كَالْ يُوسُنُوم بِمِسْرَا عِمْا عُلَى العَسَلَ المُنْسَلِقَة بِعِثْلَ مِنْهُ المُسْالِيقُ المُسْسَلِي المُخاطِعة مِعْلَى فَي شَرِيعَ الْمُعْلِمُ عَمْا لَمُعْلَى الْمُعْلَى مِنْهُ الْمُعْلَى مِنْهُ الْمُعْلَى مِنْ

رس أي قد مسيد الله يعلد من هذا فللما المنطقة الا يتواسيد المنطقة علا يتواسيد على والمنطقة على المنطقة المنطقة

وليس في القانون رقم } لسنة ١٩٣٢ الخاص برسم الانتساج على المنتجات المحلية ولا في انتلانية سنة ١٩٣٦ المسدق عليها بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٧ نص على اعتاء شركة قناة السويس من هذه الضربية .

ولذلك غان اعداء الشركة العالمية لقناة الدوس البحرية من رسم الانتجاج على مشترياتها من المنتجات المحلية المقررة عليها هذا الرسم بقرار من محلس الوزراء مخالف للمادة ١٣٥ من الدستور ولأحكام القانون رقم ؟ المستور 13٣٢ م

(نتوی رشم ۱۲/۲۱ 🗕 فی ۱۲/۲۱ ﴿۱۸۵۸)

قساعدة رقسم (٢)

البسطا:

ان حق الحكومة المحرية في تعين مدير تلشركة الشائلة لكناة السويس البحرية المخبل لها بمقتضى الادة الثانية من فرمان الابتيار الجزح ٧٠ من نوغبر سنة ١٨٥٤ لا يزال قالبا لم يتناوله اى تبديل لو الففاء .

يقفص القاسوي :

استعراض قسم الراى مجتماً موضوع حق الحكومة المعربة في تعيين منير للشركة المالية لتناة السويس السرية بطسته النستدة في ۲۳ من يناير سنة ١٩٤٩ ولاحظ أن المادة الثانية من فرمان الإنتياز الأورخ في ۳۰ من توفيسيورسنة ١٩٨٤ نصت على أن مدير للشركة تعينه مائسا المسكومة المسرية يهضهار بقائر الأبكان من بين الساحين الاكتر مسلمة في المهروع .

مُعِلَّة في نفي ٥ بهن يؤير سنة ١٨٥٦ صبد عنان الخرق فيسان هذا الانتراك الخرق فيسان هذا الانتراك جاء أو متسان هذا الانتراك والحقوق التي تتقديم بها الإسرية والمرية ومتنظ بعد المرية ومتنظ بعد المر

ونص في الملاة ٢٠ من هذا الفرمان على تعيين ٥٠ ٥٠ ٥٠ ٥٠ ٥٠ ٠٠ . . . لرئاسة وادارة الشركة لمدة عشر سنوات بن تاريخ ابتداء استفلال الابتياز .

كيا نص في الملاة ٣٧ على موافقة الحكومة على نظام الشركة الملمق بالفرمان وعلى أن هذه الموافقة تعتبر ترخيصا في تكوين الشركة على شكل الساهية .

وان المادة الثانية بن نظام هذه الشركة نصت على خضوعها لقيود وشروط الابتياز طبقسا لفريان ٣٠ بن نوفهسبر سنة ١٨٥٤ وفرمان ٥ بن ينساير سنة ١٨٥٦ .

كيا نصت المادة ٢٤ من النظام على أن الشركة يديرها مجلس مؤلف من ٢٢ عضوا يمثلون الامم الرئيسية ويؤلف من بين أعضائه لجنة للادارة .

كيا نمت المادة ٣٧ على أن لجنة الادارة هذه تؤلف من رئيس مجلس الادارة وأربمة أعضاء بن مجلس الادارة .

ونصت المادة ٤٢ على اتابة متدوب أعلى من أعضاء مجلس الادارة ورئيسنا للعبل بالأسكلدوية .

وقد بحث القسم وجهة نظر الشركة التى تتلخص فى أن حق الحكومة المسرية في تعيين مدير للشركة المقرر بالمادة الثانية من نرمان ٣٠ من نونمبر سنة ١٨٥٦ من تاليف سنة ١٨٥٦ من تاليف لجنة ١٨٥٦ من تاليف لجنة ادارة تختص بادارة الشركة .

وقد انتهى راى القسم الى عدم الموافقة على وجهة نظر الشركة والى أن حق الحكومة المحرية في تعيين مدير للشركة العالمية لقنساة السويس البحرية المخولة المايية المحالمة المقابلة بن غربان الامتياز المؤرخ ٢٩س نوفمبر سنة ١٨٥٤ لايزال تقدالم يتناوله أى تعديل أو الناء وذلك للاسمياب الآتية :

أن هذا آلكق مخول للحكومة المسئلة بعضي العربان الاسلى الذي بني العربان الاسلى الذي بني العربان الاسلى الذي بني المنافق الدايل المسئل المنافق المناف

٣ ـــ ان وجود مندوب أعلى لجلس الادارة لا يتعارض مع وجود مدير. للشركة معلها وسلطتها مختلفان فالأول نائب عن مجلس الادارة أبا المدير نهو موظف في الشركة .

} __ ان عمل مندوب الحكومة والغرض من تعيينه يختلفان عن عمل. المدير والغرض من تعيينه مالأول يعتبر رقبيا على الشركة من جانب الحكومة معين للاشراف على تقنيذ الشروط والقيود المتعلقة بالالتزام اما الدائى غمنوط به حركة الشركة العملية .

ه ــ انه ليس هناك تعارض بين اختصاص مجلس الادارة واللجنــة
 الادارية المتفرعة عنه واختصاص المدير ٤ لأن هذا الاخير يمبل تحت اشرافه.
 هاتين الهيئدين ٠

 $(11{1}/1/17) = (11{1}/1/17)$

قاعسة رقسم (٣)

: المسطا

ان اذا كان الاتفاق يتضين اهكاما منوعة بعضها يدخل في اختصاص الجبعية المهوبية والبعض الآخر يدخل في اختصاص مجلس الادارة غان القواعد المسلمة تتفقى بقة اذا كان هذا الاتفاق بحسب طبيعته غير قابل التحرية تعين عرضه بجبلته على الجبعية المهوبية للشركة كيا أن تعين المشاء مصريين في مجس الادارة من المسأل التي تختص بها الجمعية المهوبية الشركة المالية التناف الشركية ذ

ملخص ألقنسوي :

قد بحث قسم الراى مجتمعا بطسته المعددة في ع من بوليو سنة .140 موضوع الاتفاق بين الحكومة المجرية والشركة المالية لقنساة السويس المدرية الذي يتلخص في أن مجلس أدارة الشركة أصدر قرار في ٥ من أبريل سنة ١٩٤٦ بالتصديق على وثائق الانفاق الذي أبرمه مندوبوه مع مندوبي الدكامة المحرية فيها عدا ما يتطق بتميين أعضاء مصريين في مجلس الادارة فقد قرر عرضه على الجمعية العمومية للشركة للمصادقة عليه .

وتستطلع وزارة التجارة والصناعة الراي في المسائل الثلاثة الآتية :

أ... ما هو حكم نظام الشركة في وجوب عرض الاتفاق والمحتاته كوحدة
 لا تتحرأ على الجمعية العبومية للشركة أو عدم وجوب ذلك .

٢ ... جهة الاختصاص في تعيين اعضاء ببطس الادارة المسريين .

 ٣ -- بدى النزام الشركة بقرار مجلس الادارة في شان هذا. الاندساق وملحقاته غيا عدا التصديق على تعيين اعضاء مصريين في مجلس الادارة .

وقد انتهى رأى القسم فى المسالتين الاولى والاخيرة الى أن نظام الشركة العالمية لتناة السويس البحرية لم يواجه بنص خاص حالة انعاق يتضبن احكاما منوعة بعضها يدخل فى اختصاص الجمعية العبومية والبعض الاخر يدخل فى اختصاص مجلس الادارة بيد أن القواعد العامة تتفيى بأنه اذا كان هذا الاتعاق بحسب طبيعته غير قابل للتجرئة تعين عرضه بجملته على التبعية العبومية الشركة .

اما فيما يتباق بالسالة القانية وان التهمير يرى إن تجين أمضهاء مصريين ق مجلس الادارة من المسالل التي تختص بعما الجمعية العمومية. الشركة المالية لقناة السويس المحرية .

(انوی رقم ۷۱/۱/۲۸ میل ۱۹۸۸ میل ۱۹۸۸ ۱۸۲ تا ۱۸۸۱ ۱۸

قاصدة رقم (})

البسدا:

الا يعطن الأفرام المنوح للقركة حقا سوى استفائل المتاة البحرية وصيائتها ونموها والحكومة أن تقوم باق عبل ليس من شدائه المسداس بهدا النطاق .

ملخص القتسوي:

بحث تصحح الرافي مجتما موضوع العلاقة بين النكومة المصرية وشركة قناة السلويسن بحسنه المنطقة في ١٧ من نوفي بر سنة ١٩٥٠ وتبين ان الالتزام المنوح لشركة قناة السويس مصور على استغلال القناة البحرية وصياتتها وتبوها ، وقد نص على ذلك صراحة في المادة الثقلثة بين القاتية ٢٣ من ابريل سنة ١٨٦٦ أذ جاء غيها (أنه باتفاق الطرفين من المهوم أن الشركة ليس لها من غرض سوى اسستغلال القناة البصرية وصيانتها ونبوها) .

كما نص فى البند العاشر من الغرمان العمائد فى 8 من يناير سنة ١٨٥٦ المحدد لشروط الالتزام على أن الحكومة المعرية تتخلى للشركة عن الانتفاع بالاراضى غير الملوكة للانراد التي تكون لازمة للقناة وبلحقاتها

وبن هاتين المادتين يتفسح ان حق الشركة على الأراضي ليس حق. ملكية بل حق انتفاع محدد بالفرض الذي منح من اجله وهو استفائل القناة البحرية .

وَالْرَافِيُهُ مَثْنَ عَلَى جَوْلَت المُسْتَوْيَة المسرية بِفَعْطَى المَدَة الاولى من التَّنْفَيْة ، أَو يُؤْمِنُ المُعْتَعَالَمُ المَّدِّ الْمُوالِمُ عَلَى المُتَّافِقَة وَ مَا يَوْمَ المُوالِمُ المُعْتَقِيمَة المِعْلَمُ المُتَعَامِقِيمَ المُتَعَامِقِيمَ المُتَعَامِقِيمَ المُتَعَامِقِيمَ المُتَعَامِقِيمَ المُتَامِقِيمَ المُتَعامِقِيمَ المُتَعالِمُ المُتَعَامِقِيمَ المُتَعامِقِيمَ المُتَعامِقِيمِيمَ المُتَعامِقِيمِيمَ المُتَعامِقِيمِيمَ المُتَعامِقِيمَ المُتَعامِقِيمِيمَ المُتَعامِقِيمِيمَ المُتَعامِقِيمِيمَ المُتَعامِقِيمِيمَ المُتَعامِقِيمِيمَ المُتَعامِقِيمِيمَ المُتَعامِقِيمِيمَ المُتَعامِقِيمِيمَ المُتَعامِقِيمِيمَ المُتَعامِقِيمَ المُتَعامِقِيمَ المُتَعامِقِيمَ المُتَعامِقِيمَ المُتَعامِقِيمِيمَ المُتَعامِقِيمِيمَ المُتَعامِقِيمَ المُتَعامِقِيمَ المُتَعامِقِيمَ المُتَعامِقِيمَ المُتَعامِقِيمَ المُتَعامِقِيمَ المُتَعامِقِيمِيمِيمَ المُتَعامِقِيمِ المُتَعامِقِيمِيمِيمَ المُتَعامِقِيمَ المُتَعامِقِيمِيمَ المُتَعامِقِيمِيمِيمِ المُتَعامِقِيمِيمِيمِ المُتَعامِقِيمِ المُتَعامِقِيمِيمِيمِ المُتَعامِقِيمِ المُتَعامِقِيمِ المُتَعامِقِيمِ المُتَعامِقِيمِ المُتَعْمِلِيمِ المُتَعِمِلِيمِ المُتَعِمِلِيمِيمِيمِ المُتَعْمِلِيمِ المُعْمِلِيمِ المُتَعْمِلِعِيمِ المُتَعْم

كما نص فى المادة الثانية من الاتفاتية ذاتها على أن للحكومة المصرية أيضا بالقيود السابقة أن تستولى لحاجة مصالحها الادارية (البريد والجمارك والكفاف وما اليها) على كل موقع غير لازم لحاجة الشركة تراه مناسبا .

وقد ورد هذان النصان في المادين الماشرة والحادية عشرة بن اتعلقية
٢٢ من غبراير سنة ١٨٦١ وأضافت النقرة الثلثية من الملدة التاسعة بن هذه
الاتعلقية أن الحكومة المرية تتبتع پارتفاق المرور عبر البتاة في النصل التي
مراها ضرورية سواء بالنسبة الى مواصلاتها الخاصة أو بالنسبة الى حرية
حركة التجارة والجمهور دون أن يكون للشركة أى حق في تحصيل الجور أو
أتوات بأى وجه بن الوجوه .

ويتضح من ذلك أن المسكومة المصرية بصنتها المتحة الالتزام بقيت شريكة في هق الانتفاع بالاراضى التي تفلت للشركة من بعضها لادارة برائتها المامة وعلى الاخص مرفقي النفاع والمواجبلات وحتى المكومة هذا لا يتقيد الابتيد واحد وجو عدم احالة الملاحة في القناة

ولما كانت التناة وحريها وجانبيها ما سينشأ فوقه الكويرى ليست داخلة في الدوين المشترك فانه لا حلجة الى بحث المركز التانوني بالنسبة الى هذا الدوين لان الاراضي موضوع البحث أنها تنطبق عليها النصوص السابق الاشارة اليها وحدها .

وبتي كان الأبر كذلك عانه لا حاجة الى الحصول على موافقة شركة تفاة السويس على انشاء هذا الكوبرى وانها يكون الإنضال بها للتعاهم على طريقة تنظيم ادارة المرفتين في منطقة الكوبرى بحيث لا يعطل احدها الإنسار .

لذلك انتهى رأى القسم الى ما ياتى :

أولا -- أن للحكومة المحرية الحق في انشاء كويرى عبر ثناة السويس في أي موضع تختاره ولا يتوقف استصالها لهذا الحق على تبول شركة تنساة المسويس .

ثانيا - أن التزام الحكومة نيما يتعلق بانشاء هذا الكؤيري ثم ادارته

وصيانته واصلاحه يتحصر في براعاتها الا يترتب على ذلك اعانة الملاحة في التفاة أبا ما هو مفروض من أن وجود الكوبرى سيترتب عليه وجوب اتفاذ المدر والحيطة عند مرور السلن غلا يجوز أن يترتب عليه منح أى حق لشركة خلساة المسعوسي .

ثالثا ... أذا رأت الحكومة المصرية أن تتبل بعض شروط الشركة التي لا يفرضها عليها القانون رغبة في النماون على أدارة المرتمتين علن هـــذا لا يكون بنها سوى حل صياسي بتروك لها تقديره .

رابعا ــ انه اذا المكن التماهم بع الشركة فى حدود مشروع العقد الذى واقتى عليه القسم فيمكن ابرامه بكتابين متبادلين او باخذ شكل اتفاق يوقعه وزير ألموامسلات وكل ذلك بعد موافقة مجلس الوزراء .

خابسا - وأما أذا لم يتيسر التعاهم مع الشركة في حدود مشروع المقد المشار اليه فان للحكومة المحرية أن تقوم بانشاء الكويرى ملتزمة ضمان عدم اعاتة مرفق النقل البحرى .

(المتوى رقم ۱۹۵۸ - في ۱۱/۱۱/۱۱)

قاعدة رقيم (٥)

الجسدا :

هل شركة شاة السويس طبقا الاتفاقات الجرمة بينها وبين المسكومة لا يمتو أن يكون حتى انتفاع ناقص بعده القدر اللازم الادارة الرفق المسلم واستفلاله ، أما حتى المكرمة مائمة الابتياز أهذه الشركة في الانتفاع باللثناة وادارة آية مرافق عامة بها فهو حتى غير مقيد الا بقيد واحد وهو عدم أعاقة أو تعطيل الرفق الذي تعيره الشركة وعلى ذلك أذا سوضعت المكومة في خام القتال كابلات المتليفة والكفرائه غالبا شمل ذلك في هدود حقهسسا طالها أنه لا يعوق الملاحة في القناة ، وبالقالي شمسال الشركة عن نلف هذه هذه الملاحة في القناة ، وبالقالي شمسال الشركة عن نلف هذه

الكابلات الدرية ومنا كافراعد للماية المتعلقة بالسنولية التقسيرية المايت ان هذا التقد كان نتيجة خطا الشركة أو تأبيها و ولا عبرة بها تختين به الشركة في هذا الصدد من كتب ترفع عنها الله المتطولية تباتلها مع موظفين ومصاحف أن المتعلق المنابقة المنابقة والتلفراغات المنابق المكوبة والشركة ويخالف الامكام المنابة في القانون .

ملقص الفتـوى:

بحث تسم الراى مجتمعاً بطسته النعقدة في ٩ من مارس سنة ١٩٥٧ مسئولية شركة تفاة السويس من إتلاف كابل يجري لمسلحة التلفرانات والتليفونات بواسطة احدى كراكاتها ، وبين أنه يتلخص في أن احدى كراكاتها ، وبين أنه يتلخص في أن احدى كراكاتها والتليفونات في تفاق السويس أيلف الكابل البحوى الذي وضعته مصلحة التلغرافات رقم ٢ ببورسعيد وعندما طوليت الشركة بدعم التعويض رفضت الدعم على أساس أنها غير مسئولة عما يحدث للكابلات البحرية نقيجة للحوادث أيا كانت على الاخص المرتبة على تغيذ الإعبال أو الملاحة في القفاة واستئتت الى كتب عبائلة بينها وبين المسلحة في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٧٠ و ما من سنة ١٩٧٠ و وتقول الشركة أن هذه الكتب تتضين انقاقاً بينها وبين

اؤلامد العدلا نبيون اعطال المائكة بمنظمة المائكة على عطال عد يصبه النبولول ويودا خاصة المدون على المدون المائكة المنافرة المائكة المنافرة المائكة المنافرة المنافرة

ثانيا سانه نظرا الى ما لتناة السهيس وشروط استفلالها من وضع خاص مان مصلحة التلفرامات راطبيتونات تتحيل وحدما ما يترقب من عطل و كسارة قد تضيب كلايالاتها الآن صبيه كال ويناء على طلاف تؤكد الانتاطية.

لشركة القناة بأن البواخر والمراكب والمائهات وعن العبوم كل لمبر للقناة ان تكون موضع مطالبه تنشأ من الاسباب مسالفة الذكر .

وقد لاحظ القسم أن العلاقة بين الحكومة المعرية وبين شركة قنساة السويس كانت محل بحث في مناسبات سابقة وانه انتهى في ذلك البحث الى أن حق الشركة على الاراضى اللازمة لانشاء القناة واستغلالها وادارتها وصيانتها ... هو طبقا للاتفاتات المبرمة بين الحكومة الصرية وبينها ... مجرد حق انتفاع يتحدد بطبيعته بالقدر اللازم لتبكين الشركة من القيائي بادارة هذا المرفق واستغلاله اذ أن الحكومة لم تتنازل للشركة عن حق انتفاع مطلق تستاثر به ... دون الحكومة مانحة الامتياز ... بالنسبة الى حرم القناة نفسه وألى الاراض اللازمة لصيانتها واستغلالها وقد عبرت كل من الحكومة والشركة عن هذا بوضوح في المادة السالثة من انتساتية ٢٣ من ابريل سنة ١٨٦٩ أذ جاء عيها أن الطرفين تراضيا على التفاهم على أنه ليس للشركة من غرض سوى اسستقلال التناة البصرية وصيانتها ونبوها وهذا النص يستبعد كل مُكرة في تملك الشركة للاراضي أو احتكار الانتفاع بها أو انتقاص حق الحكومة بالنسبة اليها وجو يؤكد إن ما اعطى للشركة هو حق انتفاع ناتص ومحدود بالغرض الذي اعطى من اجله وأن الحكومة بصنتها مانحة الالتزام بقيت شريكة في حق الانتفاع لادارة اية مرافق عامة وحق الملكممة هذا لا يتقيد الا بقيد واحد هو عدم اعلقة المرفق العام الذي تديره الشركة او تعطيله ،

ويترتب على ذلك أن الحكومة المرية أذ تضع كابلات التليسيونات والطغرافات في تاع القناة أنها تعمل ذلك في هدود هقها طالما أن وضبع هذه الكابلات لا يعوق الملاحة أو يعطلها

ومادام الأمر كذلك عن السنولية عن تلف هذه الكابلات بيجم فيها الي القواعد القانونية المابة المعاقبة بالمسئولية التعميرية تنعتبر شركة قال السنويس مسئولة عن خطا من العركة أو السنويس مسئولة عن منا من العركة أو التلب الذي المركة أو التلبي الدين لها .

اما الكتب التي تُستقد اليها الفركة عاتها مُسلورة من موظفين بالمُسلَّمَة

وليس لهم اى اختصاص فى ابرام الانتاقات وعلى الاحص ما يقرر منها حكم لا يقار منها حكم الانتاقات المربة بين الحكومة والشركة ويخالف الاحكام المعامة فى القانون .

لذلك أنتهى راى التسم ألى أن شركة قنال السويس مسئولة عسا مسيب كابلات الطيفونات والطفرانات الموضوعة في قاع القناة من ظف اذا شت أن هذا الطف غلتج عن خطأ من جانبها أو جانب تلميها .

(الملای دائم ۱۴۸ - ق ۱۹/۳/۲۰۱۱)

قاصدة رقيم (١)

المستعاد

الفاق شركة شاة فلسويس مع المكوية المبرية على شطل بعض مناسب الفتر لاتفويجينا بطائس محرية الوال والى قبت لها المنسية المبرية بطريق لَّدَمُ بِهِ لِالنَّهُ لَابُ يَبْتَتِمَ بِطِدُ الْمِنْسَية عند الولادة ــ نصوص كل من الفاتيتي بَعِنْسُ ١٩٣٩ و ١٩٧٩ متحدثان في هذا المثنى .

ان الشارع كان حريصا على تبصير شركة قنساة السويس تبهيدا الألولتها الى الحكومة بعد أذ شارف عند الترابها على الانتهاء ، عتم الاتعلق في معتقد ١٩٣٧) على شمعان بعض مراكل في معتقد ١٩٣٧) على شمعان بعض مراكل الشركة تدريجيا بمنسلسر مصرية المولد ، في التين بهذه الحسية عند الولادة ، غلسا المرية بطريق الدم بولادتها الآب يتبتم بهذه الحسية عند الولادة ، غلسا محتث الشركة التراب المحتلفة الشركة التراب المحتلفة الشركة المحتلفة الشركة بها نصت عليه في المادة الساهسة من التاتون رقم ١٩٢٠ لسنة ١٩٤٩ من أنه هو المولود لاب يجد محريا بالمتطبق للمواد من ١ الى ٥ والمادة ١ (عترة ١ ، ٢) من المسموم بتناون رقم ١٩ السنة ١٩٩٩ ، واذ كان القصد من هذا النص هو تبصير بالمركز المساهرين الصيدين الصيدين المساهرين المساهر المساهرين المس

لا المتحسرين ، واشراك المصرين بنسب معينسة بتصساعدة في ادارة البرنق الذي تقوم عليه إلى أن يؤول برمته الى الإندي المسرية ، غان ما ورد في المبادسة من انتساق سنة ١٩٤٦ لا يطرح في جوهره من معنى ما نضمنته انتاقية سنة ١٩٣٧ في هذا الثبان ، ولا يعدو أن يكون ترديدة له على نحو من المتة والتحديد انتضاعها موقف الشركة منصسا من أي خلاف في التساويل ، وذلك لاتصساد الحكمة من هذا الشرط في كل من الاتنافيتين .

(طعن رقم ٨٦٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١١/١١/١٥١)

قامسدة رقسم (٧)

للهـــدا:

النص في اتفاقية سنة ١٩٤٩ الشركة تناة السويس على أن يكون المرشع المسرى المشرك المرشع المركة تناة السويس على أن المن و المسرى المنطق المركة الم

ملقص المسكم:

 عنه بحق الدم ، وهذا هو التعبير الذي استعبله الشبارع في المادة السادسة من المرسوم بتانون سبالف الذكر والذي عول فيه على وقت الأولادة لا على مجرد تيلها ، آخذا في ذلك ، من بين الذاهب المسددة التي نعتد بوقت الحمل أو بالأصلح من وقتي الحبيل والولادة أو بالترة بين الحمل والولادة أو بوقت الولادة ، بهذا المذهب الاخير يقطع النظر عن الحاسل في جنسية الوالدة أو بعدها .

(طعن رهم ١٩٥٦ لسنة ٢ ق .. جلسة ١١/١١/١٥٥١)

قاعدة رقم (٨)

: المسطا

قناة السويس ــ شركة قناة السويس بعض سنداتها وايداعها معفظة عوراتها المالية دون استهلاكها حتى مصدور قانون تأديم الشركة ــ ايلولة حده السندات الملكية المحكيمية المرية تطبيقا للمادة الاولى من القيانون وقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٦ -ـ عدم الاعتداد بما تجريه الشركة بعدد تاميمها من الستهلاكك السندات .

طغص الفتيوي:

ان السندات التى اشترتها شركة تناة السويس تبل تأهيها واودعتها ومنطقة أوراقها الملية دون استهلاكها وظلت مودعة بها حتى بوم ٢٦ من يولية سنة ١٩٦١ تاريخ الجمل بقرار رئيس الجمهورية بالتانون رقم ٢٨٥ لمسئة ١٩٥١ بايين الشركة العالمية لقناة السويس البحرية عندسنتها توائم السندات البيانية دون استهلاك حتى هذا الساريخ حدة السندات لم تستهلك وأن الدين الغاب بها لايزال عاليا ولم ينتض باتحاد المنه .

وبالنظر إلى أن هذه السندات طلت بودمة بحفظة الاوراق المكتبسة للمركة دون استهلاك حتى تاريخ تابينها علن بلكينها تؤول إلى الفسكوية المسموية طبقا للمبادة الاولى من القرار بتاتون رقم ١٨٥٠ اسنة ١٩٥٦ المتطر الله ونصها « تؤم الشركة المعالمة الله ونصها « تؤم الشركة المعالمة التعاق السويس البخرية (شركة مسلحة الله

مصرية) ربنتل الى الدولة جبع ما لها من أموال وحقوق وما عليها من النزامات » . يؤيد هذا النظر أن قوائم الاستهلاكات التى امدتها شركة السويس المالية بعد التأميم تفيد أن بعض المستدات التى سبق أن اشترتها الشركة وآلت الى هيئة تناة السويس قد استهلك بعد التأميم ، وبما يقطع بأن الشركة المؤممة أذا اشترت السندات المسار اليها من قبل أنها قصدت بأن الشركة المي أورائها المستثرة ولم تكن تقصد استهلاكها .

ويتمين القول بأن الاستهلاكات التي تكون الشركة قد أجربها بمسد تأميمها في ٢٦ من يولية سنة ١٩٥٦ لا يمتد بها ذلك أن المشرع لم يمترقه فها في التأثين رقم ١٣ لسنة ١٩٥٨ لا يمتد بها ذلك أن المشرع لم يمترقه الاعتبارية الا بالقدر اللازم لتطبق بعض الاغراض التي توخاما ، وهذه الاعتبارية مفي الإمرام الاتفاقات الخوامل المتوسفات المترقة علي المتابيم والتنفيذ هذه الانتفاقات وهراسة الاموال التي نص الاتساق المهتم على تركها المستحتى التمويضات وأستثبارها لحساب ذرى الشسان نههة اللازمة لتبتعها بالشخصفية الاعتبارية في ظل أي تمتون أجنبي تبيح أحكله الثاني تتحررها وذلك بعد تعديل نظابها على الوجه الذي ينقى مع أحكام التأتون رقم ٨٥ لاستة ١٩٥٦ وبوجه خلس نبينا يتطبق باستبعاد كل ما يعصل بقناة السروس البحرية من هذا النظام ، وقد وردت المشاقم على سبيل الحصر في المادة النافيسة من التساؤون رقم ١٣ لمنافة المنافي المناف المناف المناف المناف المناف المناف المناف على سبيل الحصر في المادة النافيسة من التساؤون رقم ١٣ لمنافة المناف المن

ونفسلا عبا تتنم غان السندات بوشوع النزاع المسلر البهسا تف انتقلت بلكيتها بن الحكوبة باعتبارها خلفا عليا للفركة المؤبهة الى عيسة. عناة السويس وهي مؤسسة علية ذات شخصية اعتبارية وقبة بالية بستقلة عن شخصية البولة ونبتها المالية مها يحول دون قيام اتحاد النبة لاختلالها. شخصية الدائن وشخصية المدين .

(المتوى رقم ٥٥ - في ١٩٥١/١/٢٥)

قاعدة رقيم (٩)

of green it.

حمال مقاولى شركة قاعدة قلاة السويس تعييله ب القانون رقم ما المنطقة ال

بلقص الصبكوات

تربّ على المدوان الاثيم على ممر ، طبقا لما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رتم (١٥) لسنة ١٩٥٧ في شأن استخدام موظفي وعبال مداولي شركة قاعدة تثناة السويس ، تصفية العبل في قاعدة القناق وواجبت المحد النيق المالية الغالم المناق وحسنال شركة تامدة القناق المالية الغالم المناقب وحسنال شركة تامد الغالم المناقب المناقب من المناقبة في المساعلة المناقبة المناقبة عنوا المناقبة ا

تخصيص بعض الوظائف لشميطها من بين هؤلاء وحدهم منص في المادة الثانية « يخصص لتعيين اللوظفين والعمال المشار اليهم في المادة الأولى وظائف الدرجة الثابنة الفنية والتاسعة والمستخدبين الطارجين عن الهيثة وعمال اليومية الخالية في تاريخ العمل بهذا القانون ، وكذا تلك التي تخلو بالوزارات والمصالح ابتداء من ذلك التاريخ في تاريخ انتهاء العبل بميزانية السنة المالية (١٩٥٨/١٩٥٧) ويكون تعيينهم في هذه الوظائف ونتها للاحكام المتررة في القانون رقم (٢١٠) اسنة ١٩٥١ وكادر العمال مع مراعاة القواعد الواردة في النصوص التالية » كما نص في المادة الثالثة على أته « استثناء من احكام القانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ يجوز تعيين الوظنين المنكور في المادة الاولى مع المجاوزة عن شرط صلاحية المرشع للتعيين فيها » ويبين من هذه النصوص أن الاصل هو أن التعيين في الوظائف المنصبومي عليها في المادة (الولى من القانون رتم (٦٥) لسنة ١٩٥٧ يكون وفعًا للاحكام المتررة في القانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ وكادر العبال غير أنه رغبــة من الحكومة في المساهمة في القضاء على أزمة البطالة التي ترتبت على تصفية المبل في شاعدة التناة نتيجة للعدوان المادر على البلاد ونظرا الى أن هؤلاء. المتعطلين ذوو خبرة قد تفيد الادارة اذا التحقوا بهسما فقد تضهفت المادة الثالثة استثناء من أحكام الثانون رتم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ اعفاء المنكورين من شرط الحصول على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة متى ثبت صلاحية الرشيسيح للتعيين فيها . وعلى مقتشى ما تقسيدم غان جسدا الاستثناء المنصوص عليه في المادة الثالثة إنها هو قاصر على مجرد إعماء الرشسيج للوظيفة من شرط الحصول على المؤهل عند تعيينه غلا يجد هذا الاستثنام الى اعتبار الموظف هاصلا على المؤهل العلمي المطلوب للوظيفة ومن ثم ملا تسرى في حقه التواعد والاحكام التانونية السارية على من لديهم المؤهل العلبي .

. . (طعن رقم ١٤٤٧ السنة ٥ ق ــ جلسة ١٢/١/١١٢١)

قاصدة رقيم (١٠).

المتشرقا والأداد

عبال مقاولي شركة قاعدة تناة النبويس - اعالة غاده الميشة --خصم فرق الكادرين ملها - قرارات مجلس الوزراء المسادرة في ٢/١٩ خصم فرق الكادرين ملها - قرارات مجلس الوزراء المسادرة في ٢/١٩ و ۱۹۰۰/۱۲/۲ و ۸/۱۷ و ۸/۱۱ ــ ۱۹۵۲ في هذا الشان ـــ اثر تطبيقها على أحد مؤلاد المبال المين في الدرجة التاسعة في ظل كادر سنة ۱۹۳۹ ـــ غصم ۴ جنبهات من اعالة الفلاد المبتحقة له .

ملقص المسكم:

النَّهُ اللَّهُ مَنَّ مُطالعة ترارات مَجْلس الوزراء الصادر في ١٩ من غبراير صبة ١٩٥٠ ، ٣ من ديسمبر سفة ١٩٥٠ ، ١٧ من أغسطس ، ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ في دان اعائة غلاء الميشة انها تهدف جبيعها الى اسستتطاع ما يوازى أى زيادة يحصل عليها الموظف نتيجة لتطبيق أحكام الكادر المحقة بالقانون رئم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ من اعانة غلاء الميشية وقد امسير حيوانَ أَلْوَظْفِينِ فِي هذا الشان الكتساب الدوري رقم (٨٥) لسنة ١٩٥٢ آ مبينًا القواعد التي تتبع في هذا الصدد وضرب لذلك الأمثال وقد جاء بالبند رابعاً من الكتاب الدوري سسالف الذكر ما ياتي : (بالنسبة الى المعينين ف الله يولية سنة ١٩٥٢ أو بعد هذا التاريخ ، هؤلاء يبنعون اعانة الفلاء منتدما يكل موعد استحتاتها على اسساس الرتبات التي نالها زملاؤهم المعلون الجدد في ٣٠ من نوفيتر تسنة ١٩٥٠ (تاريخ تثبيت هذه الاعانة) أو بداية الدرجة في الكادر الجديد أيهما أتل . ويخمسم من الاعانة التي صنعى لهم على هذا الاسساس مقددار الزيادة (ان وجدت) بين المردب الذِّي كان متررًا التعيين في نفس الدرجة أو المرتبة في الكادر السلطيق وبينه في الكادر الحالي) ، ولما كان سينة ١٩٣٩ يتفي بتصديد راتب عُلِقة حَلْيَهَاتُ شهريا لمن يعين في الدرجة الناسعة سواء كان من العاصلين على والمات علمة ، أو من غير ذي الأهلات ، بينما حدد القانون رهم ٢٤٠١ كلينة ١٩٥١ بداية مربوط الدرجة التاسعة بستة جنيهات شهرية . حيث ثم يعلين مستقليقا لأحكام قرارات مجلس الوزراء الصادرة ق شأن املة غلاء المعشة السالفة الذكر خصم الفرق بين الرتب الذي كان المدعى _ وهو من غير ذي المؤهلات بد يستحقه طبقت الاحكام كادر سنة ١٩٣٩ وهو ثلاثة جنيهات والمرتب الذي منج اياه طبقا لاحسكام الكادر الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لشنة ١٥٠١ أحد وتنزرة سنة جنيها المسهريا ، من اعانة غلاء الميشـــة وهو ما اتبعته المسلحة في شانه ، وهو التطبيق. السليم المحكم القانون .

المعنى رقم ١٤٤٧ لسنة ه في - جلسة ١٤٢٤ (المعنى عليه المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم ال

القصل الثالث

هيئسة تقسساة المسسويس

الفـــــرع الأول مونلفــو هيئــة تفــــاة الســويس

قامستة رقسم (11)

المسادا :

هيئة قاة السويس — تمين مونافيها — خضـوعه للائحة موظفى كلويلة مادام قد تم في ظلها — موافقة الموظف على سريقها عليبه أن تطبيق الشروط الذي أوردتها للغمين .

ملقص المسكم:

بنص المادة الاولى من لاتحة وكادر موظنى هيئة تنساة السحويس على ان سرى احكابها على كل موظف يمين بالويئة رذاك وقتا الجداول المرافقة لها ؛ كما تسرى على الموظفين الذين كاتوا يعملون بالمرافق تبهل ويعسد الها ؛ كما تسرى على الموظفين الذين كاتوا يعملون بالمرافق تبهل ويعسد الاخلال بشرط نهاية بدة الخدية المنصوص عليها في هفود أو خطابات التعيين بين الشركة المؤمنة والموظفين الذين عينوا بين لا لا يوليه سنة ١٩٥٦ ؛ ومن ثم غان المدعى اذ مين في ظل احكام هذه اللاحجة عليها تسرى عليه باته حال مباشي دون الشراط الحصول بنه جلى مواقعة بسرياتها عليه ؛ بن ملاته بالهيئة وعي مؤسسة علية انها هي علاقة تنظيمية وليست. علاقة انها هي علاقة بعن يهد الملاجمة على شروط التميين التي ستطيق عليه ووافق عليه سياء وين المؤلفة على شروط التميين التي ستطيق عليه ووافق عليه سياء بالهيئة الله ي يكون الوظنة علي بينة تابة بالهيئة الله ي يكون الوظنة عليه بينة تابة بين قالها يكون أبورا عليه بين قالها يعني الوظنة عليه بينة تابة بالهيئة الله ي يكون الوظنة علي بينة تابة بالهيئة الله ي يكون الوظنة عليه بينة تابة بالهيئة الله يكون الوظنة عليه بينة تابة بالهيئة الله ي يكون الوظنة عليه بينة تابة بالهيئة الله يكون الوظنة عليه بينة تابة بالهيئة الله يكون الوظنة عليه بينة تابة بالهيئة الله يكون الوظنة عليه بينة تابة بالهيئة المين الناء المناك المناكة المناك المناكة الله المناكة المناكة الكون الوظنة الله الكون الوظنة المناكة الكون الوظنة الكون المناكة الكون الوظنة الكون الوظنة المناكة الكون المناكة الكون الوظنة المناكة الكون المناكة الكون المناكة الكون المناكة الكون المناكة الكون المناكة الكونة المناكة الكونة المناكة الكونة الكونة الوظنة الكونة المناكة الكونة الكونة الكونة المناكة الكونة المناكة الكونة المناكة الكونة المناكة الكونة المناكة الكونة المناكة الكونة الكونة المناكة الكونة المناكة الكونة المناكة الكونة المناكة الكونة المناكة الكونة الكونة

من أمره وبما لا يؤثر مطلقا على خضوع المدعى الاحكام اللائحة مسالفة. الذكر .

(طعن رتم ۱۷۲۳ لنسنة ٦ ق - جلسة ٢٣/١٢/١٢١١)

قاعدة رقسم (۱۲)

: 12 41

هيئة قناة السويس هيئة علية تقوم على ادارة برفق المرور بالقناة ... بوظفوها يعتبرون بوظفون هومايين :: فضوسهم اللحكام والانظبة المقررة ... لوظفى الادارة الحكومية فيها لم يرد بشائه نص خاص في قانون التاميم أو
اللوالح التي توضع لهم خاصة ... اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى
نظر: قاتاومة التعلقة بالعلان في قرار فصل وقلف من خلية الهيئة .

مكافض المسكم:

ان هيئة تناة السحويس هي هيئة مستقلة ، يصدر بتشكيلها وتعيين رئيس واعضاء مجلس ادارتها واعضائه المنتدين ومديرها العام وتحديد رئيس واعضاء المعض منهم من مناصبهم واعتماد ميزانيتها وحسابها الخالي قرآر من رئيس الجمهورية ، وتقوم على ادارة مرفق المرور بالتناة الذي هو مرفق علم قومي من مرافق الدولة وثيق الصلة بالكيان المساسي لمرئم من المجلس القالون الصلم ، ويستخدمة من الوسائل ما يكرم هذا المجرى الملتي وتوامعه الذي هو جزء من الملك العسام للدولة بناك قلل مناه المورد على مناه المورد عن المسام المولة في مباشرة شمؤونها يتيح لها المرونة التي تتنضيها طبيعة نشاطها ، ومن الاستقلال ميناه ويرون وطنين صوبين بحكم تمعيم الاستسمة غلمة تقوم على مرفق علم من مرافق الدولة) وان كلوا مستقيم من مرافق الدولة) الشكونة المتروة بالنسبة لموظيي الادارة المتون عليهم تبغا فتلك الاحكم والانظية المتروة بالنسبة لموظيي الادارة المتكونية فيها لم يرد بشسانه نص تكاس في قانون التابيم او اللوائم المين توضع المناه المناهة المناه ال

بالطعن في تزار غصل المدعى من خدية الهيدة ينعقد لجلس الدولة بهيئية تضاء ادارى دون غيره ، وذلك بنساء على نص البند (رابعا) من المادة الثابنة من الثانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شسان تنظيم مجلس الدولة ، وهي التي تقضى بأن « يختص مجلس الدولة بهيئة تضاء ادارى دون غيره بالفصل في المسائل الآتية ، ويكون له غيها ولاية القضاء كلالة : ... رابعا — الطلبات التي يقدمها المؤظفون العبوميون بالغاء القرازات النهاقية للسلطات التاديبية » .

(طعن رقم ۱۹۶۷ سفة ٤ ق ـ جلسة ۲۲/۱۱/۸۵۲۱)

قاعسدة رقسم (۱۳)

المسطا:

تخيين موظفى حيلة شاة المدويس وتابيتهم ... خكو لالمة موظفى الهيئة من نضوص تنظيم الاختيار اللازم التثبيت أو التكيفية التى يجرى بها ... ينهيز للإدارة تنظيمه بما تراه محققا الصالح الوظيفة بمراعاة طبيعتها ... مثال بالنسبة للتعمين في واللهة ضابط ميناه ... فصل ضابط الميناه المنبئ تحت الاختيار اذا رفض اعادة اداء الامتخان في مادة التخصص (بادارة الميناء) التى لم يحصل على النسبة المترة للنجاح فيها ، بالرغم من حصوله على هذه النسبة في جديم مواد الامتحان .

ملفص المبيكم: ،

ان الأطعبار المنه وطهرسا ، هو الوهوات على بدى استنشاده المؤلفة الله المنافعة والمستنفذاه المؤلفة الله المنافعة المنافعة

في الهيئة أن يكون الاختبار بطريقة معينة تتناسب والاعبال ألتي يعهسد بها الى الموظف ، مترروا بالنسبة لضباط الميناء الجدد الذين يعينون تحت الاختبار أن يكون تدريبهم على الامهال قبل تيسامهم بأية مسئولية لمدة · سنة تسليع يجرى بعدها اختبارهم تحريرا في بعض العلوم وشــــفاها في البعض الآخر وعمليا في ادارة مكتب الميناء مان هذا الاجراء ليس ميسه اية مخالفة للقانون ولا يتعارض مع المادة (١٠) من اللائحة وهي الخاصسة بالتعيين تحت الاختبار _ كما يقول المدعى _ والصحيح أن الأمر بالتدريب والامتحان أن هو الا تنفيذ للمادة المشار اليها بالطريقة التي تمكن الادارة بن الوقوف على صلاحية الموظف للعبال الموكول اليه حقى أذا اتضحت سلاحيته ثبت في وظيفته ، وترتبيا على ما تقدم مان المدعى أذا عين لأول مرة في وظيفة ضابط ميناذ وهذه الوظيفة بضب الكادر تعتسبر أدني درجات وظائف البحريين طبقسا للهسادة ١٠ من اللائحة كان تعيينه تحت الاختبار ولذلك جرى عليه الامر بالتدريب ثم الامتحان وحصل عيسه عسلى هره، إلى وهي إكثر بن النسية المشترطة للنجاح بالنسية للبجمسوع الكلي للدرجات ، الا أن المسبُّولين من ادارة الميناء راوا أنه وأن كان المدمى قد حَصَّل عليُّ النسبة الطاوية لاعتباره ناجما بصفة عامة الا أن درجاته في مُالأة التقضيض وُهي ادارة مكتب الميناء كانت اتل بن ٦٠ ٪ (١٧ بن ٣٠ بن ٣٠ درجة) . اوشموا ، له نظام تدریب اغترة معینة بجری بعدها اختباره علمیسا من جديد في هذه المادة لكي يطمئنوا على سالمة الملاحة بالقناة ولكن الدعي . رفض احادة الامتحان وأصر على الرفض بحجة ان لاتحة التوظيف لا تستلزمه من جهة ومن جهة أخرى غاته سبق أن تخل الامتحان ونجم غيه بالنسبة المطلوبة قالا يجوز بعد ذلك للهيئة أن تتطلب المتباره من جديد .

وماداءت الهيئة حين اصدرت الابر بالتدريب ونظام الابتخال لم يجغل التثبيت متوقفا على نتيجة النجاح عيه بالنسبة المطلوبة وانسا ارادت به أن تستجمع عناصر التقدير في الموظف الوقوف على مدى صلاحيته الوظيفة وباقتالي غان لها كابل الجق أن تكرر هذا الإختيار حتى تطبئن على سسلامة ادارة المرفق ثم لها في النهباية حرية التقسدير في التثبيت من عدمه دون التقيد بنتيجة الابتحال الذي لا يعدو أن يكون عنصار من عنساصر المتحدير بجانبه عناصر آخرى غاذا كانت الهيئة قد وجدت في الدرجة التي حصيل بجانبه عناصر آخرى غاذا كانت الهيئة قد وجدت في الدرجة التي حصيل عليها المدمى في مادة ادارة الميناء وهو العمل المرشع له ما يتعتبساج معه

الى المزيد من التدريب ثم اعادة الامتحان ، عليس نبيا نعاته با بتنافى أو يتعارض مع طبيعة الاختبار المدروض على المدمى أن يؤديه تبايته في وظيفته وكان الواجب على المدعى أن يذمن لهذا الامر الصادر من رؤسائه ومتعلقا بعمله ، ورفضسه له خروج على المسلك الوظيفي وعدم تبكين الرؤساء من تقدير عنصر الصلاحية فيه بالنسبة لرفق عالى يجب أن يتسم فيه موظفوه بالكماية العالمية والطاعة والا اختل سير المرفق .

ماذا كانت الذكرة المتنبة بن مدير التحركات والتى انبنى عليها صدور الترار بغصل المدعى من الخدية تضمنت أن المدعى يتخذ موتفا ينطوى على الكثير من عدم الاتفياد لنصالح رؤساله > هذه النصالح التى تهسخف الى استكمال تكوينه ليستطيع تأدية واجباته في المستقبل على وجه مرض كما أن أصراره على معارضة الاوامر الصادرة اليه بهذا الشأن وهو في مستهل حيساته في خدمة الهيشة لا ييشر بامكان تقويسه في المستقبل والمدعى لم ينكر في دعواه أنه رغض اطاعة الامر الصادر باعادة امتحانه > كيسا أنه لم ينكر في دعواه أنه رغض اطاعة الامر الصادر باعادة امتحانه > كيسا أنه لم ينكر حصسوله على ١٧ درجة بن ٣٠ في مادة ادارة الميناء > غاذا راى عضو مجلس الادارة المنتب ازاء ذلك عدم صلاحيسة المدعى للوظيفة وبالتلى الاستفناء عن خدماته ابان غترة الاختبار غان قراره يكون مستجها من أصول ثابتة ومستخلصا استغلاصا سائفا .

(طعن رقم ۱۷۳۳ لسنة ٦ ق ــ جلسة ٢٣/١٢/١٢) أ

. قاعــدة رقــم (۱۹)

المِسسدا :

تعيين موظفي هيئة قناة السويس تحت الاختبار ... مدة هذا الاختبار ... فصل الموظف قبل انتهائها فعدم الصلاحية غير مخالف القانون

مُحْمَّىٰ الْخَدْمَ : " أَنْ لَاتُحَالَّمُ مُوظِّلَى هَبِلَةً مَنَاهُ السَّوِيسِ * أَذْ نَسْت في المالة عالم بنها المالة عالم بنها على ان التمين تحت الاختبار بكون لذا تسبحه شستهور يُجوز بجنديدها. للدة سستة شهور اخرى ـ نليس معنى ذلك الابتساء على الوظب حتى تهساية هذه الدة ولو اتضح عدم صلاحيته قبل انتهائها ، غالدة هنسسا تعتبر حر حدا الني للتثبيت في الوظيفة ، ومن ثم اذا كابت الهيئة قد رأت في موقف المدعى ازاء الخطة المرسسومة للانجيار ما لا يبشر بالكان تقويمه بستقبلا غاستفنت عن خدماته قبسل مخيى الدة المحدة للانفسسار ، عالما لا تكون قد خالف القانون .

(طمن رتم ۱۷۳۳ لسنة ٦ ق - جلسة ١٢/٢٢/١١١١)

قامستة رقسم (جو)

: المسيدا :

تمين موظفي هيئة قناة السويس وتثبيتهم ... عدم التلازم بينهما

بلغص المسكوا

آن لاتحة بوظفى تناة السويس أدرت حكما خاصا للتعين وآخر التبيت قد يكون التبيت قد يكون التبيت قد يكون الشخص صالحا للتعين في الوظيفة لتوافر الشروط التي يتطلبها التانون عبد وفي الوقت نفسه لا يكون صاحا للعمل ابان غترة الاختبار بحسب راى الجهة الادارية التلبع لها الوظف غلا يثبت ويفصل من عبله .

(طعن رقم ١٩٣٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٢١/١٢/٢١)

قاعدة رقسم (١٦)

: la AY

تمين موظفى هيئة قناة السويس نحت الاختبار ب السلطة المنهمة بتقديم التقرير بالصلاحية للتشيت ... تقديمه من أحد الرؤساء في المناترين ... لا يقريب عليه إي عيب شكلي يبطله .

ملخص المسكم:

ان المادة . ١ من الأحة موظفى هيئة تناة السويس لم تشغرط ان يكون التقرير بصلاحية الوظف المعين تحت الاختبار او عدمها صادرا من الرئيس المباشر ، وكل ما المترطته ان يقدم التقسرير من رئيس هذا الوظف فليس من الفرورى أن يقسدم من الرئيس المباشر منذاة قدم التقسرير من اهد رؤساء المدمى غير المباشرين فلا يترتب على ذلك اى عيب شسكلى يشوب التقبير ويجمله بلطلا ، ذلك أن الفرض من وضع المتقسارير ابان فترة الاختبار هو تهكين السلطة التى تبلك تقسدير ملاحية الوظف او عدم سلاحيث من تصرف حالة الموظف واصدار القرار المناسب لحالته ، وجالدام أن افارته في الفهلية في تقدير صلاحية الموظف المهين تحت الاختبار التقرير بالبطلان مادام أن هذا التقبير ليس مازما السلطة المنكورة وتبلك التقرير بالبطلان مادام أن هذا التقبير اليس مازما السلطة المنكورة وتبلك التقدير عليه مادام قرارها يكون خالها من اسساءة الشيء الوظف المهين تحت الاختبار أو عدم مسلاحيته بالاستفاد الشي هذا التقدير الو الحق المهين حالم قدارها يكون خالها من اسساءة استعبال السلطة المتعديد يلا بعقبا مادام قرارها يكون خالها من اسساءة استعبال السلطة المتعديد يلا بعقبا السلطة المتعديد يلا بعقبال السلطة المتعديد يلا مساحة المتعدد المسلطة المتعدد عليها مبادام قرارها يكون خالها من اسساءة السلطة المتعدد السلطة المتعدد السلطة المتعدد عليه المسلطة المتعدد المسلطة المتعدد عليه المسلطة المتعدد المسلطة المتعدد عليه المسلطة المتعدد المسلطة المتعدد المسلطة المتعدد عليه المسلطة المتعدد المسلطة المتعدد المسلطة المتعدد عليه المسلطة المتعدد عليه المسلطة المتعدد المتعدد المسلطة المتعدد الم

(بلمن رقم ۱۷۲۴ لسنة ٦ ق - جلسة ١٢/١٢/١٢)

الفسرع الأسباق

قاعسدة رشم (۱۷)

المسسدا :

هيئة قناة السويس - عبائها - علاقهم بها تنظيبية احكبها الالمة المعل التردى - المبال التي وضعت الشركة الإلمية بعض احكامها ، واستبدت العبش الآخر من المرسوم بقانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٢ الفلص بمقد العبل الفردى - السيرار العمل بهذه القواعد بصدور قرار رئيس المبهورية بالقانون رقم ٢٨٥ استنة ١٩٥٢ بتابيم الشركة العالمية لقتاة السويس المبحرية - القص في لاتعة المبات المتصوص عليها في الملكة من المتاقاة ويدون اعلان في المالات المسوس عليها في الملكة ، ٤٠ من قانون عقد العبل القردى سالف الملكز مقضاه جعل حكم هذه الملكة نصا مندبها في هذه اللاحقة - سرياته في عبال الهيئة باعتباره قاعدة تنظيبية من قواعد القطام اللاحق الذي يفضعون له في علاقتهم بها - صدور قرار بفصل العالم بسبب الفياب غير يفضعون له في علاقتهم بها - صدور قرار بفصل العالم بسبب الفياب غير مضافة المشروع بالاستثناد الى لاتحة المجزاءات المشروع بالاستثناد الى لاتحة المجزاءات المشروع بالاستثناد الى لاتحة المجزاءات المسالف الذكر والقانون رقم ١٩ يستقرمها قانون عقد العمل الغيري المسالف الذكر والقانون رقم ١٩ يستقرمها قانون عقد العمل الغيرية المبياء .

ملغص المكم:

أن علاقة المدعى ، وهو عامل ، بهيئة تناة السويس علاقة لأتحيــة. تنظيمية تحكمها لاتحة العمال التي وضعت الشركة المؤممة بعض أحـــكامها واستبدت البعض الآخر من المرمسوم بتاتون رقم ١٣١٧ لسفة ١٩٩٨م الخلص بعتد المصل الفردى . وقد أمبحت هذه الاحكام جبيعا أيا كان مصدرها بصدور قرار رئيس الجمهورية بالقاتون رقم ٢٨٥ لسفة ١٩٥١م بتابيم الشركة المالية لقناة السويس البحرية ، هى القواعد التنظيميسة من المائدة المدعى بالهيئة وتقضى المقربة الثانيية من المائدة وهى الواردة فى البلب المسادس . الخاص بالجزاءات بأن المحالم المتحدين من مصلحة العباد الاحكام المنصوص عليها في هذه المواد . . . » وقد صدرت لاتفسة الجزاءات لعبال الشركة وملحقاتها المتم لها ؛ واعتبدا من مصلحة المبل ونضينا لعداد الاتواع المخلفات التي يمكن أن يرتكها العلل والجزاءات المترة لكل مرة من المرات وجاعت في ختسام اللائحة « بلحوظة : (1) يجوز نصل المبلد مع حربانه من المائدة بنون إملان في المائات المنصوص عليها في المادة . 3 من المرسوم بتقون رقم ١٤١٧ المسئح ١٩١٧ المناسم بعد المبل العربي » «.

وقد عددت المادة . } من الرسوم بقانون الشار اليه على سبيل الحسر، الحالات التي يجوز نيها لرب المبل انهاء علاقة المامل بغير اعلان مسابق ودون مكافأة أو تعويض أذ نصت على أنه « يجوز لصاحب العبل فسست العدد دون سبق اعلان العابل ودون مكافأة أو تعويض الا في الحسالات الآتية ١ ــ ٠٠٠ ٢ - ٠٠٠ ٣ - ٠٠٠ ٤ - ٠٠٠ ٥ ــ أذا تغيب العامل دون سبب مشروع أكثر من خمسة عشر يوما خلال السبة الواحدة ، او اكثر من سبعة أيام متوالية . على أن يسبق الفصل انذار كتابي من مساعب العبل للعامل بعد غيابه عشرة أيام في الحالة الاولى وانقطاعه ثلاثة أيام في الحالة الثانية ... » وإذا أجازت لائمة الجزاءات لعمال هيئة تنهاة السويس مصل العامل مع حرماته من المكافأة بدون اعلان ، واهالت في بيان تطاق هذه الرخصة وحدود استعبالها الى الحالات المساوس علهما في الملدة . } من الرسسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شسان عقد المبل: الفردي فإن مقتضى هذا جمل حكم المادة . ٤ الستعار من عانون عقد العبل الفردي نصا مندمجا في اللائجة المذكورة بسرى في جي مسلَّال الهَّينَة إلا بامعاره عطبيتا لهذا العانون في شاتهم بل بوصفه عامدة (1. E-10)

تنظمنية من قواعد النظام اللائحي الذي يقضمون لة في علاقاتهم بالهيئة منتطامة الصلة بالقاتون الشار اليه . ومن ثم قلا منحة للنمن على القشرار المطعون نبية بشخالفته الاحكام الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسفة ١٩٥٢ أو الأجكام الثانون وقم 11 استة ١٩٥٩ الذي الفاء وحل مطه . وقد نصت المادة ٢٦٠ المن قرار رئيس الجنه ورية بالقانون رتم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام ميثة قناة السؤيس على أن عاتى نافذة كل النظم والتواعد واللوائح المالية والإدارية والكسابية المعلول بها في العيلة التي لا تتعب الضارض مع المكان القانون ؛ وذلك حتى يصدر ما يعدلها أو بلغيها أو يستبدل غيرها الهال . ولما كان القانون رقم ٩١ لمنفة ١٩٥٩ النما ينعبسان في تطساقي هعيد يهول بحال أعدال أحكام لائخة جزاءات عليال الهيئة المنة الناز اللام البيطان بها حده اللائحة ، قان صدور هذا القد الون لا يبكن الن يبقل المنافرة المحكام اللائحة المتكورة بتطنيل ماءع كاما ان القوان المطعون عيه التهمسان منسل المدمى ين الخنبة، وقد استند الى المكان الثجة الجزاءات التسار اليها المستقلة بذاتها ولم يبق يطهين الكوا ما المعمل المراسلة المسانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لا يؤثر في صحته كون هذا التــــانون كان وتت صدويه قد الغي بالقانون برقم 11 لسنة 1904 وبن ثم قلا وجه التحدي بهضِّلْمَة القرار المنكور المكام أي من هذين القانونين في شــان التحقيق والانذارات والمواعيد والاجراءات التي يستلزمها لنصل المسليل بسبب النهاب في المثيروع ، مأدام الطبق ليس هو احكامهما بل احكام المسنة جزاءات ممال الهيئة ..

أطعل رقم ١٥٠٧ أنسنة ٧ ق ــ جلسة ١١/١/١١١١)

. قامسدة رقبم (۱۸۰)

المزادات التي توقع على عبال النية شأة السهيس برغيم الاحة المزادات جدولا التي توقيع الاحة المزادات بدولا التواج المالغات وجزادات مدرجة اكل ملها المادات المنافقة عن الله المادات الماد

يُدُون الْنَ أَو عَثْر يَقِول — رفين يلاقماع عنصرين : محاودة ارتخاب المُطاقة المُورِل ، محاودة ارتخاب المُطاقة المُورِل ، حموم مرات منتقلية خلال ثلاثة الشهر من تاريخ وقوع المُسالقة الأورال ، لا بمجموع مدد الفياب سون المنباب ماريخ المؤلف المناف المؤلف عن الفياب يدون المُراب ماريخ المُراب المناف المؤلف في المُراب المناف المؤلف في المراود بي المراود في المضاعة واحكامه ، فلا يشترط عبه تكوار الفياب في المراوات الذي شرع المناب الآخر ، متمددة ولا يرد المناب الأخر ،

ملقص الحكم:

ولئن كانت لاتحة الجزاءات لمبال هيئة تناة السويس قد ومسعت حدولا لأتواع المخالفات المختلفة والحزاءات المتدرحة لكل منها الا أنها اضافت الى ذلك المخالفات المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة .. } من المرسوم بقسانون رقم ٣١٧ لسبة ١٩٥٢ الشاس بعدد العمل المردى . وهي تختلف عن تلك ألواردة بالجدول حتى ما كان منها متعلقاً بالغيساب كُلْكُ أن البند الاول بن اللاحة الذي عدد المضافات المتعلقة بتواعب ع السبل ونص على التدرج في الجراء عليها بحسب عدد مرات تكرار ذات المغالمة في اللهد التي حدما ، انها تتناول حالات ثلاث هي : (1) التسلمير عن مواهيد الحفمور بدون اذن أو عذر متبول واذا لم يترتب على التأخير تَعْمَلْنِلُ عهالُ الشرين (٢) أَلْسَاشِي عَن مُواعِيدُ الْخُصُورِ بِدُونِ أَذَن اق خُكْرَ مِعْبُولُ أَدَا فَرَاتُهُ عُلَى أَلْتُأَكِّيرِ تَعْطِيلُ عَمِسَالُ آخِرِينَ (٣) الْعَيْساب يهورة الذراء أو عدر ماليسول ، واله يتسرن هذا الفينساب بتصديد مدة معيثة كحد التصيء لإيجوز نجبل العابل قبلها ، بل أجاز مصل العابل مع مرف مكافأته « إذا تكررت نفس المخالفة لخابس مرة في خلال ثلاثة شُهُور مِن قاريح وَقُوعُ ٱلْمُأْلُفَةُ الأُولَى ﴾ وَبِدًا لَمِقَلُ جِزَاءَ الفصل في هستدة الحالة بَيْوَطُّهُ تِتِكُورُ أَنَّ الغَيْبَاتِ خَيْدِنَ بَرَّات أَخَارُكُ فَلَانَة الفيس ٤ أَي ريوسَيا مِلجِتماع منصرين هما معاودة ارتكاب المخالفة مرات متوالية وتصر المدة ، لا بمجموع مدد عدد الفياب ، ولو كان الفياب ليوم واهل في كُلُ مُرَّةً كُمَّ ال الطَّيْسَة الدال في المواج خلال فلاقة السؤر ، وإذ لم يجاوز هذا المجوع

يهما خلال السنة الواحدة الذي نسب اللائحة في ختلها على جواز عصل المسلم بسببه بدون اعلان مع حرماته من الكافاة بالاحالة نيه الى نصر الملاة ما مناز مسببه بدون اعلان مع حرماته من الكافاة بالاحالة نيه الى نصر الحلاقة من الفياب المتدم فكره سواء في موضوعه أو في أوضاعه وأحكله ويمن ثم غلا يرد عليه تيد التدرج الذي شرع للغياب الآخر ، بل لا يشترط شيه تكرار الفياب في تترات متعددة — وهذا وحده كاك لاستبعاده غيكرة التعدر — اذ يكتي أن تبلغ مدة الفياب ولو مرة واحسدة ، مسبعة أيام متوالية ، أو أن تبلغ من أو مجدوع مده أزيد من خمسة عشر يوما خلال المستها الماحة الماحة الماحة الماحة الماحة .

(طعن رتم ١٥٠٧ لسنة ٧ ق ــ جلسة ١٩/١١/١١/١٩)

قامسدة رقسم (١٩)

16:

الهــــنا :

لائمة جزاءات عبال هيئة تقاة السبويس — اجازتها غصل العليل في حالة الفياب يدون سبب بشروع اكثر أن خبيسة عشر بيرما خلال السنة الواحدة — السنة المحترة في حسبك هذه المدة تكون ببراعاة بدء المحتود ولا ترتبط بالسنة الهلادية — اساس ذلك هو أن المواحدة على الفياب تقاس عائدة الحاصل فيها بالنسبة الىالوحدة الزمنية التي لا يسمح فيها بتجاوزا عنا التسر وهي التي حدها المشرع بسنة كليلة أبا كان يدوها ونهايتها — هذا الاساس هو المتبع في نظام الاجبرات علية ويفره يفوت الحكية بن التسمى في السنة الاولى للتعين اذا لم يصادف تاريخه بدء السنة المالدية سووس ما النظر نصوص كادر عبال الهوبية بالنسبة الاجازات الاعتيادية والرضية ،

ملقص المسكم :

أن السنة المعتبرة في حساب مدة غياب العامل المبرر لعصله ونقساه علائمة جزاءات عمال هيئة عناة المسموس تكون بمزاعاة يهم جبيعة والا

مرشط بالسنة البلادية . اذ اعتبد النص في الفياب بدون سبب مشروع الذي أجيز فمسل من يكون متفيها الكثر من خمسة عشر يوما وأن يقع خلال. السنة الواحدة أي في بحر سنة ما من سنين خدمته ، وغنى عن البيان أن الواخدة على الفياب تقاس بالدة الحاصل فيها هذا الفياب بالنسبة المه الوهدة الزبنية التي لا يسمح نيها بتجاوز هذا القدر ، وقد عدد التسارع .هذه الوحدة الزمنية بسنة كالملة ، ايا كان بدءها وتهايتها ، ولم يجمل مثاملها سنة ميلادية لاتعدام الارتب اط التلازم بينهما من جهة ، ولأن حذا بن جهة إخرى هو اساس الصباب المتبع في نظام الإجازات عابة ة مويغيره تقوت الحكمة بن النص في السنة الاولى للتعيين اذا لم يعسانه، عاريمه بدء سنة ميلادية ، يؤيد هذا التنسير أن كادر عسال البوميسسة الحكوميين نص على أن الإجازة الاعتيادية هي ١٥ يوما في السنة الأولى. من بدة خدمة العابل جاملا العبرة بسنة الخدمة وأن التسانون رقم ١٠٪ السنة ١٩٥١ بشان نظام موظفي الدولة تحدثت في المواد ١٠ ١٦ ، ١٦ ٢ ٧٠ ٤ ١٢٦ منه على الاجازات الامتيادية والمرضية للموظفين والمستخدين وهدد بددها في السنة الواحدة ، وفي السنة الأولى من خدمة الموظف ، وفي كل واللك سنوات تتمي في الصحبة ، معتسدا في ذلك كله بسسنة الصحبة ٧ بالسنة المالادية ، ومهما يكن من أمر في شهان السنة التي تحسب عليه الساسها مدة الفياب المبرر لقصل العسلمل ، قان النسابت أن المدعى قد -متغيب بغير اذن ٢١ يوما خلال السنة التي تبدأ في أول أبريل سنة ١٩٥٩' وتنتهى في ٣١ من مارس سنة ١٩٦٠ وسيمة عشر يوما خلال سنة ١٩٥٩ الملادية بمراهاة أنه تفيب يوم أول أبريل سنة ١٩٥٩ عن العمل بدون أدن أو عذر متبول ، وأنه جوزي عن هذا الغيلب في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٩. بوقفه من المبل بيوما واحدا وبذلك يكون قد جاوز مدة الفياب المسموح يه في كلتا المالين ، منسسلا من أنه تغييه في المدة من ١٦ ألى ٢٨ من. المحوير بنئة ١٩٥٩ أي أكثر من سيمة أيام متوالية كانت وحدها كليلة ببيرير أميال عكم الفترة همن الملاة ٥٠ من الرمسوم يقسانون رقم ١٣١٧. بلسنة ١٩٥٢ في بطله .. - ا

(طعن رام ٧ ١٥٠ اسنة ٧ ق - حاسة ١١/١/١١١١)

قاعدة رقيع (٢٠)

· Kenned

غياب العامل مدة تريد على خيسة عشر يوما خلال السنة الواحدة تخدير وشروعية سبب الغياب — ورده الى راى اللوقة الاعتبارات التي تغرب يوما خلال السنة الماحدة بدون خلامتها وسبب طبيعة العمل ومقتصولته في المحل به المحتبا عالم المحلمة العمل عن المحلمة على المحلمة العملة على المحلمة على المحلمة العملة على المحلمة المحلمة المحلمة على المحلمة الم

المرابع المرابع المرابع والمستخوب ومعد

من الإنفاق والتوقيد لإيجبان الخالفة التي تتكون من مجيوعها الواقعة التوقيق المواقعة على التوقيق المواقعة على التوقيق المواقعة على المحلولة الغيلي الخسسة الواجدة ، وتسدير شروعية سبب النسات الواجدة ، وتسدير شروعية سبب النسات التلكت منه اي أيسول العبر وصلاحيته كبرر للغياب غير الماؤن بن عليه ، والتي تكون منها عليه المحلولة المحلو

(طعن رقم ٧٠٠٧ ألسنة ٧ ق - جلسة ١٩١١/١/١١) عمل

· (الأل)، مام، والألك · (الألك) ·

: 4

التواعد الطبقة في شبان عبال هيئة فناة السبوسي ... فصل المدهم لثيرت ارتجابه تزويرا في شهادة ويلاده التي قدما كيبسوغ التميية ... جبجة قرار فصيله دون مكافاة أو تعويض في هذه العالة ..

ملخص العسكم :

نص قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٧ بنظله هيئة قنسياة السويس في المادة ١٦ منه على أن ٥ تبقى نائذة كل المنظم والقواهد والمواتح المالية والادارية والحسسانية المصول بها في الهائشة والادارية والتسابق المصول بها على الهائشة التالي من تصدير ما يعدله أو يلفيها أو يستبدل غيرها بها » .

وقد كانت لأثمة الجزاءات التأديبية الملحقة بلائمة عبال البيئة ـ وهي المنبئة ـ وهي المنبئة لها بمتضى المادة ٥٩ منها والمعبول بها وقت صدور قرار نمسل المدعى في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ والتي ظلت سارية الى أن النيت وحلت معلها اللائمة التي وضعتها الهيئة ونفذت اعتسارا من اول يوليـة سنة ١٩٦٢ ـ تقضى بجواز عصل العلمل مع حرباته من المكاماة ويدون اعلان في الحالات المنصوص عليها في الملاة ، ٤ من المرسـوم بقانون رقم ٢٩١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل المردى وقد كانت حدد المدا للماد من عرواز أن ينسخ صاحب المهال العاد دون سبق اعلان العالم ودون مكاماة أو تعويض في الحالات التي عددتها ، ومنها ما ورد في البند أن منها وهي حالة ما « إذا انتحل شخصية غير صحيحة أو قدم شسهادات أو توسيات مزورة » ،

غاذا كان الثابت بحكم جنائى نهائى ان المدمى ارتكب تزويرا بتغيير المتيقة فى المستخرج الرسمى الخساس بتاريخ ميسلاده بحيث لا يمكن امتبار هذا المستخرج مسعيحا وذلك بتمسد التوصل الى تعييينه فى وطيفة

بالهيئة في ١٣ من يناير سنة ١٩٥٥ تمينا تم بسبب واتمة الفش هـنه بالمخالفة لقوامد التمين المقسرة وتتذاك والتي كانت تقضي بعدم جواز التميين في مثل وظيفته الا اذا كانت سن المرشح تتراوح بين ٣٠ ٥ ٣٠ سنة في حين أنه كان قد جاوز هذه السن الامر الذي أوقع الجهة التي امرت يلتمين في الخطاع بعصيات السندي لو عرفت حقيقته في حينها لما أيكن منهما حذوث التميين لفندان شرط الصلاحية المترزة بالنسبة الى السسن من قون شدان هذا الفضر المساحد لكل شيء الا ينكن بند منه فاعله بحصياته بما يبكن تم تتحق القرار الاداري الذي بني عليه، بل انه في ذاته يشمين عيسات في تتحوين المساحد القرارة الداري الذي بني عليه، بل انه في ذاته يشمين عيسات تبن المساحل ورب المبل جمله تقون عقيد المباحل الملاحد المعرف المعرف المعرف المناز والاتحة المزامات التأديبية الملحقة بها أومى المعول بها ويتناك لانها مساح الماحد ورفعة المناز المعرف المناز المساح المناز المعرف المناز المساحل المناز المعرف الذار المساحل المناز المعرف المناز المساحل المناز المعرف المناز المساحل المناز المعرف الذار المساحل المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المساحل المناز الم

(طعن رقم ١٣٣١ لسنة ٧ ق -- جلسة ،١/١١/١١/١١ ١

النصل الرابع

مسائل متنسوعة

قامسية رقسم (۲۲)

المسطا :

قاة السبويس - المساكن اللحقة بها والمصصمة المبتنى موظفيها ومبالها - المساكن المحقود ومبالها المبال المبارات ومبالها - لا تضفع لاحكام القانون رقم ١٢١ فسنة ١٩٤٧ بشبان المبارات الامباكن وتنظيم الملاقات بين المؤجرين والمناجرين - اساس ذلك - اعتبار مرفق النقل بقناة المسوس من قبيل الرافق المكومية المسوس عليها في المادة الاولى من القانون رقم ١٩٥٥ اسنة ١٩٥٥ .

بلغص القنسوى :

تفص المادة الأولى من القانون رقم 316 لسنة 1900 المسسول به من 19 من توفير سنة 1909 على أنه : « لا تسرى أحكام القانون رقم 191 لمسنة 1929 بشأن الجسارات الإماكن وتنظيم المساكنات بين المؤجرين والمستأخرين على المساكن المحتة بالرافق والمتسات الحكومية والمقسسة تسكن موظمي وعمال هذه المرافق »

ويستعدد من هذا النص أن الشرع أنها يمنى يتمبر و الرائق الحكومية » المرائق المحلومية المرائق المحلومية المرائق المحلومية المرائق المحلومية المحلومي

ان تكون مسلمة علية منحت تسطا من الاستثلال الملى والادارى باضفاء الشخصية المعنوية عليها المؤلق المرافق المالية لخدية مرافق عام يعين .

ويبين من استقراء نصوص القاتون رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٥٦ بتاميم الشركة المالية لقنساة السويس البحسرية ونصوص القانون رقم ١٩٥٦ بتاميم المداون بنظام هيئة تنساة السويس البحسرية ونصوص القانون رقم ١٩٥٢ اسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة تنساة السويس مرفق عام كان يدار سنة ١٩٥٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ حيث تولت ادارته مؤسسة علية ذات شخصية اعتبارية بسنظلة والمنافق المنافق المنافق المنافق من القانون رقم ١٩٥٤ السنة ١٩٥٥ المنافق المنافق من القانون رقم ١٩٥٤ السنة ١٩٥٥ المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق من القانون رقم ١٩٥٤ السنة ١٩٥٥ المنافق المنافق

و يبعث المتناة والمخصصة السركي، ويؤلنها ويها الم المهابي المسابي الملتة بمردق القناة والمخصصة السركي، ويؤلنها ويهابا ويؤيد هذا النظار المستقال المستقال المستقال المستقال المستقال المستقال المستقالية والمربين المستويين رتبي ١٦٤ و المربي والمستقال المستقال المستقالية والمربية ١٩٤١ ورقم ١٦٤ المستقال المستقالية المستقالية من حسبة الملاك أرافوا المستقال الظروف الاستقالية النشية عن حالة الجرب و ولا مجال لتطبيق احكام على التشريبات الاستقالية النشية عن حالة الجرب و ولا مجال لتطبيق احكام على التشريبات الاستقالية النشية عن حالة الجرب و ولا مجال لتطبيق احكام على التشريبات المسابق التأخير والباعث عليه تنظيم علاقات خاصة المسابق المسلق الموالية والمستقى المستقى الموالية والمستقى المستقى الموالية والمستقى الموالية والمستقى المستقى الموالية والمستقى الموالية والموالية والمستقى الموالية والمستقى الموالية والموالية والموالية والموالية والموالية والمستقى الموالية والموالية والموالية

ولما كانت المادة الثالثة من العانون رقم ١٤٥ لمسنة ٥٩، المتنس مسلم لنه «يجوز اخراج النتيج من المسكن بالميابق الاداري ولو كان المرسلة لع سابقا على العمل به خا القانون وظلك إذا رال النيض الاعلى الماري الماري

ملته ترتيبا على ما تقسيم أذا كانت علاقة الميل التي تربط الشركة الكومة بمالها قد المصبت مسد ترك الضيمة ، وكان عقسد الإيجار المبيع ببنه وبين الشركة ينص على أن المقد يعتبر مسوحًا بقوة القاتون بمجرد خروج المعامل من عداد مستجوعي الشركة ، غان متتبي ظلاء وجوب الحالم المسكن الذي كان مؤجرا له اعتبارا من هذا التساريخ عادًا المتع عن الخلاء المسكن غانه بجوز المهيئة العامة للتنساة الحراجه منه بالمهيئة العالمة التنساة الحراجه منه بالمهيئة الاداري .

(نِتِوِي رَبِّمِ ٤٧٢ ــ في أول أغسطس سنة ١٩٥٩)

قامستة رقيم (٢٣)

الم جار

هيئة قناة السويس - قيام هذه الهيئة بالإشراف على شركة البواخر المديوية طبقا المادة الثالثة من القانون رقم 13 أسنة 1937 ، وانتجاع الهيئة بورش الشركة وما يتمها من اراض ومتشئلت تبعا لللك - عدم التزام الهيئة أداو مقابل من هذا الإنتهاع سواد في الفترة السابقة على تأميم تلك الشركة إو اللاحقة عليه م

ملخص الفتري:

نصنت المادة الأولى من القانون رقم ١٠٩١ لسنة ١٩٩١ في هيان وتنظيم النبط ١٠٩١ في هيان وتنظيم النبط المحدد المنطق المحدد الم

مرخص الشركة بواخر البوستة الخديوية بالانتساع بها والفي الترخيص يترار من مجلس الوزراء في ١٦ من تونهبر سنة ١٩٥٥ .

وقد ناط التانون رقم 13 لسنة ١٩٦٧ بهيئة تناة السويس الاشراف طلى طلك الورش بها يتعلق بها > غان ذلك يعني أن المشرع قد قصد آن تتتعع الهيئة بتلك الورش وادخل هذا الانتسباع في اختصاصاتها المنصبة على المرفق الذي تقوم عليه ، ويؤيد ذلك أن الهيئة تتولى مرفقسا بحريا تديره وتشرق عليه وتنقيع في هدذا السهبيل بكل المنساصر والمنسات التابعة لها > علانا التي لها عنصر أو بنشات جديدة لتشرف عليها ببتتضي تمريق القانون غان ذلك يعني اتصال هذه المنسات بنشاط الهيئسة ولزومها له > ولا طنزم الهيئة بأداء مقابل عن التناهها بهسا لتصارض ذلك مع قبسام الهيئة أصلا لتتولى هذا الانتساع لمصلحة المرفق الذي تديره > مبا يعد تتابية أبدأ التنصيص في ادارة المرافق المابلة عن طريق المهسبات والهيئسات العابة > حيث لا يبسيغ أن تصغل اعداما بادارة مقرفة عام مغ أداء مقابل انتفاع عن علامره وموجوداته > وما يضساك والكهر المراق أثرائ "

وينبنى على ذلك الا تلتيم هيئة تناة السويس باداء مقابل انتساع عما ناط بها القسانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦١ الاشراف عليسه بن ورش ويواخر البوستة الضبوية وما يتعلق بهذه الورض من أراض ومنشأت ٤ طالما أنها من أبوال الدولة العابة .

وقد تلكد هذا النظر تشريعيا بمقتض القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٣. آكثى آمم شركة بواخر البوستة الفديوية (الورش وما يتطق بهسسا من مخسازن ومقارات وخلافه) ونقسل ملكيتها الني الدولة وجعسل الاشراف طيها لهيئة فناة السويس .

لهذا أنتهى رأى الجمعية المبوية ألى عنم التزام هيئة تناة السويس بأن تؤدى مثابلا من انتماعها بالورش الشطر اليها وما يتيمها بن اراض فينشات .

(1975/7/17) 8 - 8 17/7/37/1)

قاعدة رقم (۲۶)

هيئة تفاة المدويس — ادارتها الرفق التفاة بحالته التي كان عليها وقت العمل بالقدون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥١ بتلجم شركة قناة السويس سسجول هذه المالة الشبكة الخطوط التليفونية الماسة بلجه—زة المرفق وأشبابه — صدور القرار الجمهوري رقم ١٩٠٧ لسنة ١٩٥٧ بالشاء طرسمية علمة الشؤن المواصلات السلكية واللاسلكية بجمهورية مصر — ليبي من شاته الفاء هي هيئة قناة السويس في ادارة شبكة الإتصال التليفوني الشماء الها — إثر ذلك عدم احتية المواصلات السلكية والالاسلكية في اغتضباء اي مقابل من طلك التسنية في اغتضباء

ملخص الفتسوى :

ان النزاع المعروض خاص في ان شركة قناة السويس المؤممة كانتم
قد أقامت شبكة طبعونات على نفتها وفي الاراضي المخصصة لتيسير
سبل الاتصال بين لجهزته وأتسلمه في مختلف الجهاء التي يشملها ،
وبعد تأميم الشركة واسسفاد مسئولية أدارة المرفق التي هيشة قنساة
السويس طالبتها هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بمقابل سسبته
« أتاوه » عن تلك الشبكة عمارضت هيئة قناة السويس في هذه المطالبة ،
والذي لا نزاع نميه بداءة أن شركة القناة المؤمنة كان لها تلفراف خاص بها
تمنتقده في الشئون المعلقة بأعمالها وبعرور السفن في القناة ، ولم تكن
الحكومة تتولى فسيئا في هذا التلفراف الخاص ، ثم استبدلت الشركة
بالاتصال الطغزافي انصالا طهونيا بعلم الحكومة ودون أي اعتراض منها ،
وعلى مقتضي هسفة أكان يدخسل في موجودات المرفق الذي كانت الشركة
تعينه فسبكة: الإتصال الطيفوني الخاص بالابها عام ١٩٥١ ... ادارة مرفق القباق
تولك هيئة قناة السويس شياة الشباتها عام ١٩٥١ ... ادارة مرفق القسام
بحالته عند تأميم الشركة ، وكانت هذه الصالة تشبل الشبكة المسسلر
بحالته عند تأميم الشركة ، وكانت هذه الصالة تشبل الشبكة المسسلر
بحالته عند تأميم الشركة ، وكانت هذه الصالة تشبل الشبكة المسسلر
بحالته عند تأميم الشركة ، وكانت هذه الصالة تشبل الشبكة المسسلر
بحالته عند تأميم الشركة ، وكانت هذه الصالة تشبل الشبكة المسسلر
بحالته عند تأميم الشركة ، وكانت هذه الصالة تشبل الشبكة المسسلر
بحالته عند تأميم الشركة ، وكانت هذه الصالة تشبل الشبكة المسسلر
بحالته عند تأميم الشركة ، وكانت هذه الصالة تشبل الشبكة المسسلر
المعالمة المستحد المستحد
المؤمن المناسفة المستحد المستحد
المستحد المستحد المستحد المستحد
المستحد المستحد
المستحد المستحد
المستحد المستحد
المستحد المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المستحد
المست

اليها ولذا كان للهيئة أن تدير هذه الشبكة بمعرنتها خاصية _ وبفير تدخل أبة جهـــة أخرى _ وذلك في أدارتها لمرفق التناة بمشتبلاته وتت التأميم . غير أنه في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٧ صـــدر ترار رئيس الجمه ورية رقم ٧٠٩ لسمنة ١٩٥٧ بانشماء مؤسسة عامة لشئون الماأسلات السلكية واللانطائية بجمورية مصر ، وتضى في مادته الأولى بأن تؤسسا طوسمة عامة يطلق عليه ال هيئة المواسلات السلكية واللإسلكية » وتتولى ادارة مرفق الموامسلات السلكية واللاسلكية . وبالنظر الى أن هذا المرفق مرفق تومى فأن الاصل في الخنصاص الهيئة المُكْكُورة أَنْ يَعْمَلُ آذَارَةُ الْمُرْمَقِ فِي جِمِيعِ النَّعَالُ الْجِفْقِ ورية ، ولكن هذا الاستل بهير شك - تقده الاوضاع القائمة أو التالية التهربعد من الهيئة الدارة وموس المعنق أو جانب مطى منه ، وذلك بالتيدر الذي تفرضيه جده الاوضياع اذا كانت تحظى بحماية تأتونية تبرر استبرارها . وقبل صدور قرار رئيس الجبهورية رقم ١٠٠٠ المنعة ١٩٥٧ الديم اليه كان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ قد مهد في بالمحم الدائسة الى أقيلة : قنساة المسويس بأن تتولى القيسام على شسئون مرفق القنساة وادارته واستغلاله وتصينه ويشبل اختصاصها في ذلك مرفق التنسأة بالتحديد وَالنَّصْمَالَةُ اللَّذِي كَانَ عَلْمِهَا وَقَتْ صَدَوْرُ الْقَسَاتُونَ رَقْمَ ١٩٥٥ لنسَمَةُ ١٩٥٦، بالبيم شركة فناة السويس .

وعلى متنفى هذا النص يكون لهيئة التناة أدارة مردق التناة بمائته وعلى متنفى هذا النص يكون لهيئة التناة أدارة مردق الاتناتات المرحة ويرجع في بيان هذه المخلة إلى أحكام الاتناتات المرحة الم التكرك في التزايها بادارة المرفق وكانت هذه الاتناتات تجمل للنراق الذي كانت تتولاه الشركة المؤلمة طفراف خاص بها ما اسستبدل به المثينون دون معارضية من الحكومة بقليها ، ويها ذا كانت حدود المن يشهل ذلك المخترفة المثينات المناقبة المتاتات هيئة المثانة بالنمائية التناقب المناقبة المتاتات هيئة المثانات المناقبة بالمثانات المناقبة بالمثانات المناقبة بالمثانات المناقبة الم

ولًا كان ذلك مُنته يظل لهيئة تناة السويس الحق تانونا في ادارة شبكة الخطوط التلينونية الناشة بين اجهزة المرفق واقسسله في مخطف الجهات التي يضملها ، دون أن يكون لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية الى حق في ادارة هذه الشبكة لمخالفة ذلك الاختصاص هيئة تناة السويس بأى مقابل تندى « اتاوة » عن هذه الشبكة حيث لا يوجد اسساس تانوني لهذه المطابة ، علم يخول الهيئة قرار انشاقها مثل ذلك الحق .

هذا وان ادارة هيئة تنسأة السويس لتلك الشبكة لا يعارض عكرة التخصيص في نظرية المؤسسات العابة لأن حق هذه الادارة بمسسدره التسانوني ولأن مرفق تنسأة السويس الذي تديره الهيئة يتطلب وجود هذه الشبكة كضرورة لتهسير سبل الاتصال بين اجهزة والتسلم المرفق .

لهذا انتهى رأى الجمعية المهومية الى انه ليس لهيئة المواصسات السلكية واللاسلكية ان تدير او تتنفى اى مقابل عن شببكة الطيف وفات الذي تصل اجهزة وانسمام مرفق نفساة السسويس كما ان لهيئة تنساة السنويس لا ان لهيئة تنساة السنويس ادارة هذه الشبكة في تهلها على ادارة ذلك المرقق .

. (المتوى رتم ۲۸۲ ــ فی ۲۸/۱۹۲۴) .

الله الأقامِنية والأنظية (١٥٠) .

المِسدا :

رسوم الملاهة والارشاد والقطر التي تبلك هيئة تناة المسويس فرضها طبقا المقانون رقم 117 نسنة 1907 ــ تحديد طبيعتها ــ فصل القانون رقم 171 نسنة 1977 في هذا المشان واعتباره اتباها رسوما .

ملخص الفتسوى :

أن القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن منح هيئة تناة المسبويس مبلطة تحصيل الرسوم والمبائغ المستحقة لها بطريق الحجيز الاداري ينص في مادته الاولى على أن « يكون الرسوم والبسالغ السنحة لهيئة تناة السويس حتى الابتيار العام الضاءن للبالغ السنصة المفرانة العابة وتحصل هذه المالغ بطريق الحجز الادارى » .

وجاء بدنكرته الإيضاحية « ان القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٧ في شائن نظام هيئة تناة السويس ينص في مادته العاشرة على تخويل الهيئة سلطة مرض رسوم الملاحة والارشد والقطر ، ولما كانت طبيعة هذه الرسسوم انها بن الفرائض العلمة حيث تفرضها الدولة بها لها من حق السيادة على تناة السويس ، الأمر الذي يتنفي أن تحصل بطريق الحجز الادارئ تعليقا للقرة (1) من المادة الأولى من القاساتون رقم ٨ ٣٠ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجيز الاداري والتي إلمحت توقيع الحجسيز الاداري المؤملة بالمغرائب والاتالوات والرسوم الجبركية بجيع اتواحها ، الا اته رؤى المنتفئة ملي كل شك يتار في طبيعة تلك الرسوم ، أن يعد مشروع القانون الرائق بما يحتق تحصيل الرسوم والمبائغ الأخرى المستحتة للهيئسة بطريق الحجز الاداري .

وبيين من ذلك أن المشرع قد غصل بنض تشريعي في طبيعة المدايل الذي تتفاضاه هيئة تناة السويس عن أعبال الملاحة والارشداد والقطر وغيرها 4 غوصفه صراحة بأنه رسم تفرضه النولة بنا لها من حق السسسيادة على تناة السويس ؛ وأفصح في المذكرة الإيضاعية أنه استهدف وهو بمسدد اصدار الماتون رقم 171 لمسئة 1977 المصلر لليه التفساء على كل شك قد يثار في طبيعة تلك الرصوم .

(علوی رئم ۱۹۲۸ – فی ۵/۱۰/۱۹۲۱)

قسوات مسسلعة

الفصل الاول: الرواتب والبسدلات

الفصل الثاني : الاجسسارة

الفصل الثالث : النقسل لوظيفسة مدنيسة

الفصل الرابع: التطـــوع

الفصل الشابس: الاستيداع والاستفناء من الخدية

القصل السادس: المتود والفاتب اثناء المبليات المسكرية

الفصل السابع : المائسات والكانات والتأمين والتمويش

الفصل الثابن : احسكام مسحوية

الفصل الناسع : كليسات مسكرية

القصل العاشر: بسيسائلٌ بطيومة

الفصــــل الأول الرواتب والبـــــدلات

قاعسدة رقسم (۲۲)

المسطاا:

المستدعاء الضباط المقاعدين أو المطالين الى العائض تقضية بالقوات المسلحة ... الرواتب المستحقة لهم في هذه الحالة ... يمكن أن تكون كمــد البني ببقدار المارق بين مرتباتهم المسابقة في القوات المسلحة وبين المــاش الذي يتقاهــونه ، وذلك طهـًا النمى المادة ١٤٧ من القــاثون رقم ٢٣٧ لمسئة ١٩٥٩ اللي اقتصرت على وضع هذا الحد الابنى ولم تضع هذا المد الابنى ولم تضع هذا المكافأة ،

ملخص الفتسوي :

ان المدمى كان ضابطا بالقوات البحرية ثم أحيل الى المعالم بقرآر بمهورى مسحد بتساريخ ١٦ من مارس سحمة 190 والتحق موظيفة مرئست بهيئة المستويس حتى استدعى الخلايخ ١٦ من استنبر سنة ١٩٥٨ و ١٦ من السنويس حتى استدعى الخلايخ ١٦ من استنبر سنة ١٩٥٨ للمبل بالقوات المسلحة استحقادا الى المائدية والترقيسة المنتبط في القوات المسلحة و وتقص أواقعها حتى التو يتبوز أن همتدعى المنتبط في القوات المسلحة أن المنتبط المتعاندين المنافظة المنافظة ما وتقص أواقعها حتى التعاندين المنافظة على الله منتبط المتعاندين المنافظة المنافظة المتعاندين المنافظة المنافظة المتعاندين المنافظة المنافظ

ويلاحظ بادىء الأمر أن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٧ - المُسار اليه قد اللغى باقتسانون رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥٩ ويرجع تاريخ هذا الالفاء الى أول يولية سنة ١٩٥٩ (المادتان ٢ و ٣ من القسانون الأخر) .

وقد استدعى الفسسابط للعبل في القوات البحرية بتساريخ ١٢ من سسسيتبر سسنة ١٩٥٦ أي في ظل التسانون رقم ٢٣٧ أي لمستة ١٩٥٩ سن هذا القسانون المستة ١٩٥٩ سن هذا القسانون التي تنص على أنه « يجوز استدعاء بعش الضباط المحالين الى المعاش مون اكتسبوا خبرة خاصة للعبل بالقوات المسلحة وفي هذه الحسسالة يمنحون عكالت شهرية لا تقل عن الغرق بين الراتب بضائنا الله التمويضات التي كافوا يتناضونها والمعاش المترر لهم » .

ويستفاد من هذا النص أن مقدار المكافأة التى تشع الضابط المستدعى من بين الضباط للحالين الى المائس هو مبلغ لا يقل من الفرق بين المرتب الذى كان يتقافساه قبل احالته الى المائس وبين متدار المسسائس القررية :"

ومن حيث أنه على متنفى ما تقدم يكون تقدير المكاناة المنوحة للضابط م م م ملى أساس الفرق بين مرتبه السابق وبين معاشمه غير مخالفه لاحكام القانون .

ولا وجه لممالة هذا الضابط طبقا لحكم المادة ٢١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ في شان تواعد خدمة ضباط الاجتياط بالقوات المسلحة وذلك بمنحه كابل مرتبه الذي كان يتقاضاه من هيئة قناة السويس تبل استدماته ٤ لا وجه لهذه المعالمة لانها مقصورة على ضباط الاحتياط الذين بستدعون للخدمة في الغوات المسلحة بهذه المسلمة، أما الضابط المذكور فائه الم يستدع الا بصنفه مسابط المتادد (بحالا الى المعاش) واستنادا الى احكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٠ في شان الخدمة والترقية للضباط في القوات السلحة .

لهذا انتهى راى الصعية الى أن تحديد بكاماة السيد/ الشابط المحال الى المعاش من بدة استحدماته للخصيصة في القسوات

البحربة بهتدار الفرق بين مرتبه السابق في هذه القوات وبين المعاش المقرر الله قد وقع صحيحا مطابقا لاحكام القانون .

هذا وتلاحظ الجمعية أن المادة ١٤٧٧ من التانون ٢٣٧ لسنة ١٩٥٩ المتتم نكره قد اقتصرت في تحديد الكاماة التي تبنح للضابط الحسال الي الماش مند استدماته للخدمة في القوات المسلمة على وضع حد ادنى لهذه المكاماة ، والإصل أن التحديد — وعلى الخصوص في صدد المرتبات والمكامات عبيب أن يكون ثابتا أو على الاقل ذا حد المعي وحد ادنى ، ولهذا تفسير المجمعيسة بتعديل التقريع — في هذا الخصوص سر بوضع حد المعي المناد الكاماة ،

(نتوی رئم ۲۲۳ - فی ۱۹۳۱/۱۹۳۱.)

قاصية رقيم (٢٧)

: 12 41

هدا الدكم قبل نقل المبتدعاء اجازة استثنائية بعاهية تابلة ... عدم انطباق هذا الدكم قبل نقل المبتد التي الاحتياط ... مدم استحقاق المبتد الذي يستبقى بمد انتهاء مدة الدخدة الاجبارية وقبل نقله الى الاحتياط الاجازة الاستثنائية المبائية كانة ... انقانون رقم ١٠١ لسنة ١٢٤ في شأن شروط المخدة والترقية للمبائد الشرف والمباعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المبلحة ... المبتون بالمخدمة بقرار من شعبة التنظيم والادارة بعد انتهاء مدة شديتهم الازارية المبدوا بعد العمل بهذا القانون يعاملون طبقا لاحسكام المادة بده سابقة الذكر وون تاريخ العمل به بدلا من تاريخ سابق .

يلفض الفتسوي:

ان ما تنص عليه المادة ، ٥ من هذا التانون معدلة بالتانون رقم ٢١٨ أما المنت ١٩٥٨ من احتسب الله من موظفي المردة استنتائية بماهية كاملة لا تنطبق تبسل نقسل

المجند الى الاحتياط ولا يستحق الجند الذي يستبقى بعسد التهساء مدة الخدمة الاجبارية وتبل نقله الى الاحتياط الاجازة الاستثنائية بعرتب المشار اليها ؛ على ان هذا لا يسرى على من يستبتون بعد اتبام مدة خديهم الاتبار اليها ؛ على ان هذا لا يسرى على من يستبتون بعد اتبام مدة خديهم الاتبار بين شعبة التنظيم والإدارة بعد العمل بالكانون رتم ١٠١٠ يسبة ١٩٦٤ في شان شروط الخدية والمتسافئين المست وضيط الصب والجنود بالقوات المسلحة والذي تنص المدة ١١ مته على مدة خديتهم الإزامية واستحقوا النقل الى الاحتياط لدة سنة تتهور مدة خديتهم الإزامية واستحقوا النقل الى الاحتياط لدة سنة تتهور الاحتياط وتخصيم تلك الدة من خدية الاحتياط وتطبق عليهم جديع المحتياط وتخصيم تلك الدة من خدية الاحتياط وتطبق عليهم جديع بالخدية بقرار من شعبة التنظيم والإدارة بعد انتهاء مدة خديتهم الإزامية المستويا بعد العمل بهذا التأثيري يشابلان غلبنا لاحكام المادة ، من القانون رقم ه من المستق اذ ليس لهدذا الدين الربخ سابق اذ ليس لهدذا اللقانون الربح سابق اذ ليس لهدذا اللقانون الربح سابق اذ ليس لهدذا التعانون الربح سابق اذ ليس لهدذا

the lief of

وترتيبا على ما تقدم كله عن المجندين من العالمان بالحكومة الذين السنبقوا بعد اتمام مدة خدمتهم الالزامية تطبق عليهم جديسه النظام والقوارات الخاصة بالمراد الاحتياط عن مدد الاسسستماء اللاحقة للعبل بظفائون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٦٤ وتعتسبر مدة الاستبقاء اجازة استثنائية بيطهية كالمة تطبيقها لنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المدلة بالمعانون رقم ٨٠٥ لسنة ١٩٥٠ ولا يسرى هذا الصكم عن المدد السنبقة على المعان المعان رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٢.

or was a second of the second of the second of

لهذا انتهى راي الجيمية المهومية إلى استمقاقي المجندين المستبقين. ق الخدية بعد انتهاء خديثهم الالزاية واستحقاقهم النقل الى الاحتياط استحقاق هؤلاء المجندين ارتباتهم المقررة لوظائفهم بعد المعمل بالهاتوريم وتم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ .

⁽ کشوی رقم ۱۵۵ سـ فی ۹ من ملیو ستة ۱۹۹۱)

قاعسدة رقسم (۲۸)

: 12-41

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠٠ فسنة ١٩٦٩ في شان صرف مكافاة ميدان لامراد القوات المبلحة بالقرار رقب ١٩٦٣ فسنة ١٩٦٩ فان المشرع قرر منح افراد القوات المبلحة الذين للوافر فيهم شروطا بسينة مكافاة ميدان _____ يحق المبكلف والمستدعى والمستبقى الجمع بين هذ المكافاة ومقابل التجميد اعبالا لاحكام القوانين سبافة الذكر التى الرجبت الاحتفاظ المابل المكاف او المستحمى أبار المبتبقى بمستحقاته الخلالة حلالة _ لا يجوز الادارة الذي النستمى خافة الحكامة هذه الشوائين .

ملخص الفتـوي:

ولما كان المُشرع قد منع الداد القوات المسلحة الذين تتوافر فيهم شروط معينة مكافأة ميدان بمقتضى قرار رئيس الجمهسورية رقم ٧٥٠ لسنة ١٩٦٩ في شأن صرف مكافأة ميدان لأفراد القوات المسلحة المعدل بقراره رقم ٢٤٥٣ لسنة ١٩٦٩ فانه يحق لكل من المكلف والمستدعى والمشتبقى الجمع بين هذه المكافأة ومقابل التهجير ولا يعتد في هذا الصدد بما تعنى به القرار الاول من عدم صرف مقابل للتهجير الأمراد القوات المسلحمة الأن هذا القرار ادنى مزتبة من المحوانين منافقة الذكر الذي أوجبت الاحتماط المسلمل المكاف أو المستدعى أو المستدى بمستحانه المذية كاملة ٤ وبن ثم فاقة يتمن اعبالا لقاعدة تدرج الادوات التشريعية تطيب المسكام هذه القوانين والاقتماد عليات على المناف المرار المؤكور من حكم مخاف .

ولذا كان المشرع قد عدل عن مبدأ الحظر باصداره القرار رقم ٣٥.٩٣ الذي السنة ١٩٦٩ المبل للقرار السابق وكان القرار رقم ١٩٦٤ الذي المبل التهجير قد خلا من نص بقرر مشل هذا العظراء الا بالنسنية للمنتدب أو المعلر مهلي النحو السالف بياته عان كلا القسرارين يكون قد السبق في نصوصه مع أحكام القانونين المسار الهما ويقطلي يزبول ما كان تائم من تعارض بين النصوص يستوجب تقديم أحدها على الآخر .

لذلك انتهى رأى الجمعية المهوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى احتية المكلف والمستدعى والمستبقى بالتوات السلحة في الجمع بين مثابل التهجم وبكاناة الميدان .

(ملف ۱۹۷۱/۱۰/۲۷ - جلسة ۲۷/۱۰/۱۰)

قامستة رقسم (۲۹۰)

: 10-47

المايل المستدعى الاحتياط ... استحقاقه اللهم الاغباق في كل وقت تقرم فيه بجهة عبله الاصلى بصرفه الى اقراقه بعن يتبباوون معه في جمنع الظروف وذلك بافتراض وجوده معهم في العول ... أساس ذلك ... نص المادة (10) من القانون رقم ٥٠٥ اسنة ١٩٥٥ بشان الخدمة المسكرية والوطنية معدلا بالقانون رقم ١٧٧ اسنة ١٩٧٧ ..

مَلَقُصُ القَتَــُوي :

صدر التانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٣ بتعديل المادة (٥١) من التانون رقم ٥٠٥ لمبنة ١٩٥٥ بشأن الخدية المسكرية والوطنية ونص على أن « يستبدل بنص الفقرة اولا والفترة الأخيرة من المادة (٥١) من القد أدون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدية المسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٧ النص التالى:

« اولا : تصبب مدد استدعاء امرادالاحتياط طبقا لاحكام المادة السابقة من العالمين بالجهات المنصوص عليها بالفترتين ثانيا وثالنا من هذه المادة في اجازة استثنائية بمرتب وأجـــر كابل ويحتلظ لهم طوال هذه المدة بترتيـــاتهم وعلاواتهمم الدورية ويؤدى لهم خلالها كلفة الحتوق المادية والمعنوية والمزايا الاخرى بها عميها من العلاوات والندلات ومكافات وحوامز الاتناج التي تصرف الاترانهم في جهات عملهم الاصلية علاوة على ما تدغمه لهم وزارة الحربية عن مدة الاستدعاء » .

ومفاذ ذلك هو احتماظ من يستنعى للاحتياط من العلماين المشار البهم عيبا تقدم طوال بدة الاستدعاء بترتياتهم وعلاواتهم الدورية واستحقاقهم خلال هذه الفترة لكافة با يؤدى لاتراقهم من الحقصوق الملدية والمعنوية والمزايا الآخرى بها قيها العلاوات والبدلات والمكانات وحوافز الانتاج ، وقد استهدف المشرع من ذلك عدم الاضرار بالمستدعى لاداء شرف المضبه العسكرية وحتى لا يكون الاستدعاء سببا في حرباته مما كان مسسيحصل عليه ، ولم يتم أستدعاؤه ، اسوة بالدائه من يتساوون معه في جميسع الظروف ، ومن ثم أوجب المشرع الاحتفاظ بالحقوق والمزايا المشار اليها مغارضاً وجوده بينهم .

ومن حيث أن عبارة الحقوق والزايا الملاية والمفوية التي يحتنظ بها للبسندعي للاحتباط طبقا لما سلف بياته من المعوم والاتساع بحيث يندرج حجت مداولها الاجور الاضافية ومن ثم تمانه يكون للمستدعي للاحقياط الحق في أن تمرة، الميه حدة الاجور في كل وقت تقوم فيه الادارة بصرفها الى أثر إنه في جهة عبله الإصلى من يتسلوون معه في جميسع الظروف وذلك بالمتراض وجوده معهم في العمل .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العبوبية الى استحقاق المستدمى للاحتياط للابر الانساق في كل وقت تقوم فيه الادارة بصرفه الى اقرائه في جهة ماله الاصلية من يتساوون معه في جميع الظروف وذلك باقتراض وجوده معهم في العبل م

٠٠٠ (المك ١٩٨٦/١٧ - جلسة ٢٢/٢/٧٧١))

قاصندة رقسم (۳۰)

المسطا

صباط التنزف والمناعدين وشباط الصف والمسلك التطوعون وبهدو الضبة ... أعلة غلاء الميشة إلى تبنع الى ضباط الشرف والمناعدين وضباط الصف والمسلكر التطوعون ومجدى

الخفهة ... قرار رئيس الجنهودية رقم ۱۲۷۰ لسنة ۱۹۳۲ پنتينها على اساس مرتباته المستخفة في ۱۹۳۰/۱۳/۳۰ ، بعد تسوية خلالهم طبقة القشائون رقم ۱۲۸ نسنة ۱۹۰۴ او على ايساس روانهم قبل هذه القسوية اى الاملائي اكبر ... سريانه مون اثر رهبي باعتباره منشئا لحق لم يكن مقررا قبله ... عجم صرف خروق عن الحالس

ملقعي المسكم: " المراجع المسكون المسكو

ان القرار الجمهوري رقم ۲۱۸ لسنة ۱۹۲۲ بشسان تثبيت امائة. فلاء الميشة بالنسبة الى ضباط الشرف والسلماعدين وضباط الصف والمساكر المتطوعين ومجددي الضكية تنفي في هادته الاولى بأن تثبيت اعلنة غلاء المعيشة بالضبهة الى التراد هذه الطائمة على استساس الروائب التي استحقت نتيجة تسوية كالثهم وتُتا الككام التأنون رتم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ الم الممايق الاشمارة اليه في ٣٠ من توقيد بر سحفة ١٩٥٠ او على اسساس رواتيهم أبل هذه التسويات في هذا التساريخ اي الاعانتين اكبر ، ونص في مادته الرابعة على أن يعبل به اعتبارا من أول توغير سيسنة ١٩٩١ أ ومقاد النصوص المتقدمة أن أفراد طائفة ضباط الشرف والسساعدين وشباط الصف والعساكر المتطومين ومجددي الخدمة الذين تبت المادتهم من الحسكام القسائون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر باعادة تسموية مرتباتهم وغقا لهذه الاحكام كانت تبنح لهم اعانة غلاء المعيشة مثبتة على أساس مرتباتهم تبل التسوية في ٣٠ من نومبير سنة ١٩٥٠ نزولا على ان الاصل العام هو تثبيت هذه الاهائة على الماهيات والاجور السنستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في ٣٠ من نونمبر سسنة .١٩٥ وان كل زيادة بحصل عليها الموظف أو المستخدم أو المسامل في ماهيته أو أجسره بعد هذا التاريخ لا تترتب عليها أية زيادة في اعانة الغلاء وأن المعول عليسه في تقدير أعانة غلاء المعيشة عند تثبيتها هو المركز القانوني للموظف في شبهر نونبير سنة ١٩٥٠ وأن التفيير في هذا المركز الذي ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار حجو التغييم الذي بشاربسبيه القانونين خلال هذا والشبهن أو تبله على ما جرى به قضاء هذه الحكمة ثم روءي خروجا على الاصل المتقدم ان عَقِبَ الطَّانَةُ عُلاءً التَّفْيَشُهُ السِّنْحَةَ النَّرادُ هُده الطَّاقَةُ على أسأسُ الدِّنناتِ التني بالمعتبي العام في ٢٠٠٠ أن خوصبال منافقة ، ١٩٠٥ العيام له مندوية المالالهم ونقا لاحكام القانون رتم 14 لسنة ١٩٥٧ بأثر رجمى برتد الى ذلك التاريخ وترتيبا على هذا يكون غير صحيح ما ذهب اليه الحكم المطعون نيه من أن القرار الجمهورى رتم ٢١٨ لسنة ١٩٦٢ قد جاء متررا ومؤكدا لحق أمراد الطائفة المذكورة في تثبيت اعانة غلاء المعيشة لهم دون مسلس بها عسى ان يكون مستحقًا لهم من نروق مالية سلبانة على تاريخ نفاذه في أول نوفمبر سنة ١٩٦١ ويكون الصحيح بداهة في التمسير السليم أن هذا الترار الجمهسورى قد جاء منشئا لمركز تاتوني ومستحدثا لحق لم يكن له وجود سابق من قبل ومن ثم غانه يسرى بأثره الحلى المباشر بما لا يسمح برجمية الاثر ولا يجيز صرف أية غروق عن الماضي .

(طعن رقم ۱۳۸۳ لسنة ٨ ق ... جلسة ١١/١١/١١/١١)

قاصدة رقسم (٣١)

: 12-41

المقاون رقم ٢٢٣ السنة ١٩٥٩ في شان شروط المضية والترقية الضباط القوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١١٤ السنة ١٩٦١ -- استبرار العمل بجبيع القرارات والاوامر والتعليبات الواردة بلواتح القوات المسلحة مادامت لا تتعارض مع نصوصه -- سريان احكام الكراسة الصادرة بن أدارة تدريب الميش المعبول بها بن أول يونية ١٩٥٨ -- تقريرها بيزة عينية الفياط القرات المسلحة هي توفير مسكن أميري للضباط في محطته المستنيبة أو استحقاق بدل نقدى في حالة عدم وجود المسكن -- هصول ضباط المرس. المعبوري على هذه الميزة المسئية يترتب عليه حرماتهم من بدل السكن -- وجود بعض ضباط المرس المعبوري كمرية أمن يتبعون مصلحة الشرطة بوزارة الداخلية -- عدم استفادتهم من الحكم المجارف.

منخص الحبكم:

إن العانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٩ في شبان شروط الصحبة والتربية لضباط القوات المسلحة المعدل بالقسسانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ينجون

في المادة الثانية من تتقون الإصدار على أن لا يلغي كل نمن يخالف أهسكام هذا التعلون ونظل سارية جميع القسرارات والاوامر وكذا التعليسات الوارد بلوائح القوات المسلمة في الاتليبين المسسوري والمصري مادابت لا تتعارض مع نصوصه . . . ؟ وأن المادة ٧٥ من هذا القسانون تنص على أن لا روائب الضباط هي الروائب الاصلية المتررة للرئب المخطئة بمسسافي في ذلك العلاوات الدورية وغلسا لما هو وارد في الجسدول المرافق لهسذا التعويضات غتشمل البدلات والعلاوات الاضلية » .

كسا ننس المادة ٨٦ على ان ٣ تحدد نثات البدلات والعلاوات الاضائية الأخرى لضباط التوات السلحة وقوامد صرغها بقرار من رئيس الجمهورية ١ وأن الثابت من كتابي التيادة المابة للقوات المسلحة رقم ١٢/٢٤ الحرث ١٦ من ديسمبر سنة ١٢٥٠ ورقم ٣٠٠/٢٩/٢٢/٢٩/١ الحرث ١٦ من يناير سنة ١٩٦٦ ان قرار رئيس الجمهورية المسلر اليه في المادة المسابقة لم يصدر بعد أن الكراسة الصادرة من ادارة تدريبه الجيتس المعمول بهامتبارا من أول من يونيه سنة ١٩٥٨ في شأن شروط مرف بدل الدسكن هي المعمول بها اعتبارا من أول من يونيه سنة ١٩٥٨ في شأن شروط مرف بدل الدسكن عن المعمول بها المسابرة يقرار من مدير تدريب الجيش هي الواجة الاعمال حتى يصسدر المعموري المنظم لبدلات هؤلاء الشباط .

ولما كان البند ثالثا من الفصل من هذه الكراسة المنظم المرتبسات والبدلات المقررة الضباط ينص في الفقرة (٢) من بند البدلات على ما ياتي :

(1) يستعق الضابط والمساعد والإمام مسكا امريا في محطته المستديمة ويصرف لهم بدل مسكن عندما لا توجد مسلكن امرية :

(ب) يجوز للشابط المتزوج الذي يخصص له مسكن أميرى ولا يشفله أن يستولى على نصف بدل السسكن بشرط أن يكون مقيسا مع عائلته في نفس المحطة التي يخدم بها .

(ج) طلبات صرف بدل السكن يجب أن تؤيد بشهادة بن عُديط أشغل المنطقة بأنه لم ينو بر للحالف المصمسول على مسكن أجرى في الدة المطلوب صرف بدل السكن عنها .

ولما كان المنشور رقم ٢٢٤ - ١٩٣٥ الصادر تنفيدذا لقرار مجلس الوزراء المسادر في ١٠ من يوليه سنة ١٩٣٥ ينص على انه ٥ تحيط وزارة المالية وزارات الحكومة ومصالحها علما بانه قد تقرر انباع القواعد الاتية لمحاسبة الموظفين والمستخدمين الذين يسكنون مبائى الحكومة على الجور مساكنهم ،

أولا - الموظفون الملزمون بالاتابة في مساكن ينفعون ايجار المشلل على أن لا يتجاوز ١٠٪ من الماهية .

ثانيا - الموظفون المرخص لهم بالاقلمة في مسلكن حكومية ينفعون البجار المثل على الا يتجاوز ١٩ ٪ من الماهية ،

والملزمون بالسكن هم الذين تقضى مصلحة الميل بوجودهم في المساكن التي اعدتها لهم الحكومة على أن يكون تقسدير ذلك متروكا للمسسالح. المختصسسة .

لذلك نقد خلصت الجمعية العبومية من مقارنة الاحكام الواردة بكراسة تدريب الجيش المشار اليها بالاحكام المنصوص عليها بقرار مجلس الوزراء سالف الذكر الى أن مجال تطبيق كل منهما مختلف نبينها ينظم ترار مجلس الوزراء كيفية محاسبة الموظفين والمستضمين الذين يستكون مباتى الحكومة على اجور مسلكتهم على كراسة ادارة تدريب الجيش تقرر ميزة عينية لضابط القوات المسلحة هى التزام الجيش توفير مسكن اميرى للمسلمة في محطته المستدية وفي حالة عدم وجود هذا المسكن يستحق الضابط بدلا في محطته المستدية وفي حالة عدم وجود هذا المسكن بمتحق الضابط بدلا المسكن ألم المسكن عائمة يجرم من هذا البدل سيؤيد هذا النظر ما نص طيه في البند (ه) من بند بدل السكن من النسليط الاعزب الذي خصص له مسكن ألم يى و لا يشنفله يحرم من بدل السكن سوان ضباط القولت المسلمة لا يسرى في شانهم تواعد قسرار السكن من الوزراء المصلم اليه الخاصة بمحاسبة الوظفين والمستخدين الذين يسكن مبائي الحكومة على اجور مسائنهم وان الاحكام الواردة في كراسسة تدريب الجيش المناس اليها هي الواجبة التطبيق على عالتهم م

ولما كانت المصلة المستديمة بالنسبة لضباط الحرس الجمهـورى غلى الحالة المعروضة انبا هي مكان وحدتهم ومتر عبلهم الرسمين المكلدين بادائه وهو في هذه الحالة المكان الذي يقيم نبه السيد رئيس الجمهــورية حيث الفهم المنوط بهم القيام على حراسته .

ولما كان الثابت من الاوراق أن المقار الذي يقيمون عيه أنسا يقع بهنشية البكري بالعمارة رقم ١٧ (١) بشارع الخليفة الخامون أي في منطقة وحدة الحرس الجمهوري واقلمة السيد رئيس الجمهورية ..

فقلات نان ضباط التعرس الجنهوري يجهون من بغل المسكن المستمق لهم مادام تد حصلوا على الميزة العينية المتورة لهم وهو المسكن الاميرى مع الزامهم بدام مقابل استهلاك الميساه والكهرباء ولا ينطبق على حالاتهم أحكام قرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

لها بالنسية لضباط شرطة سرية الابن المشار اليهم بكتاب تيادة الحرس الجههورى سالف الذكر غانهم لا يتبعون القوات المسلحة وانبا يتبعون مصلحة الشرطة بوزارة الداخلية والحقوا فقط بالحرس الجمهورى كسرية أبن تخضع بن الناهية القيادية للحرس الجمهورى وعلى ذلك غانه لا ينطبق عليهم الراى السبابق بشمان بدل السكن .

لذلك انتهى الراى الى أن ضباط الجيش الملحتين بالحرس الجيهورى

عن الحالة المعروضة - يحرمون من بدل السكن المستحق لهم ماداموا
قد حصالوا على الميزة العينية المتررة لهم وهو المسكن الاميرى مع الزامهم
بدخع مقابل استهلاك المياه والكهرباء مع عدم انطباقي احاكام قرار مجلس
الوزراء المشار اليه على حالاتهم .

(بلك ١٤/٢/١٤ ــ جلسة ١٨/١/١٤٤)

قاعسدة رقسم (۱۹۲)

: 4-41

صرف بدل التنايل الاصلى الملحقين الحربين ويؤساه مكتب مشتريات وزارة الحربية في الخارج يكون وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ المنة ١٩٦٥ — بدل التنفيل الاصلى المستحق الملحقين العربين ويؤسناه مكتب مشتريات وزارة الحربية في الخارج حتى رتبة المبيد بالقدية نقل عن سنتين ومرف على الساس مبلغ ثابت متحاره ١٩٠٠ منيها سنويا وس رتبة اللواد والمديد بعد عدة شدية سنتين فاكثر يصرف الهيم هذا البسل عسلى المساس ١٠٠ ٪ بن بداية ربط الوظيفة المسلم كرية ألم صرف بدل التعليل الاسلى الا هم في رتبة لمثل من المبيد باقدية تقل عن سنتين من المحتين الإسلى المترر الهم ومتداره ١٠٠ منيها سنويا — ومن رتبة المراد والمعرب بالتحيية السنتين فاكثر والمباعدي اللحقين المبيكريين بذات النسب المتررة المبيئ المبيكريين بذات النسب المتررة المبيئ المبيكريين بذات النسب المتررة المبيئ المبيكريين بذات النسب المتررة المباعدي المبيئ المبيئ

' م**ائنس (الله نوان** 11 ،

المتعرضة الجمية الموية كسبي الفتوى والفريع عنواها المتعرفة المتعر

والترقية لضباط القوات المسلحة ينص في المادة ٨٦ على أنه (تحدد نثلت البدلات والعلاوات الاضافية الآخرى لضباط القوات المسسلحة وقواعد صرفها بقرار من رئيس الجمهورية) .

وتنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٤ لسنة ١٩٦٧ المستعين المحسدل بالقسارار رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٠ على أنه (يصرف الملحين الحربين والجويين ومديرى مكاتب المستريات بدل نبيل اسلى بواقع ٧٥٠ جنيها سنويا ويصرف لهم بدل تبليل اضلق بالنسب المسررة للمستشار م

لما اللحقون ومديرو مكاتب المشتريات من رتبة اللواء والعبد بمسد كنية سنتين عاكم فيمالون من الناهية الملية ممائلة نظرائهم في السلك الدبلومانين المالدين الهار في الهاموة .

را من الله على المسلم المسلمين ومديرى مكاتب المسلمين بنفسر ويسلم المسلمين بنفسر المسلمين المسلمين بنفسر المسلمة المن عمرين المفات الذي عمرين المسلمين المسلم في المبهورية ...)

وكان القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظسام السلكين الدبلوماسي والقنصلي يئمس في المادة ٢٧ على انه (يبنج أعكساء السلكين الدبلوماسي والقنصلي اعانة غلاء الميشة واعملة عالمية وبدل تبغيال أصلي وبدل انابة ... وذلك على الوجه وبالشروط والاوضاع التي يصحر بها قرار من مجلس الوزراء وبناء على اقتراح وزير التطريحة) .

حاكان قرار رئيس الجنهورية رقبه الاستنة ١٥٥ اللاخة الداؤها المحددة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي ينصى في خاطفه الدائيسة على أنه (يصرف لاعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي بدل بدير الدبلوماسي والقنصلي بدل بدير اصلى لواجهة النقات التي يستلزمها تبديل مصر تبديلا لالها وظائر المتعلقات المبنة المجدول الآني (وقد حدد هذا الجدول الكي وطبلغة من وظائف السلكين مئة تابنة عالمستمر فوق العادة . . . لا جنه سنويا والوزير المدول من ما المتعلقات المبنية والتقام بالامسسال . . . المتعلق والمنتسفة والمتعلقات المتعلقات المتعلقات

وكانت المادة الرابعة من هذا القرار تغمى على أنه (تحدد نشات بدل النميل الاضاف لاعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى بالفارج وكذلك بدل الاغتراب الاضافي للموظفين الاداريين والكابيين المتصوص عليه في المادة (A) بقرار من وزير الفارجية . .) .

وقد صدر القاتون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكم التطقـة بنظام السلكين الدبلوباسي والتنصلي ونص في مادته الاولى على أنه (يستبدل بجدول وظائف ومرتبات أعضاء السلكين الدبلوباسي والتنصلي رتم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الجدول المرافق والاحكام الملحق به) .

ونص في مادته الثانية على أنه (تلفى عنات بدل التبثيل الإسمالي لاعضاء السلكين الدبلوماسي والتنصلي المعينيين بالبعثات في الخارج .. وكذلك تواعد صرفها المطبقة في تاريخ العبل بهذا التانون وتحل مطهما الاحكام المنصوص عليها في المواد الثالية) .

ونص فى المادة الثالثة على انه (يبنح بدل التبثيل الاصلى لاعضاء المسلكين الدبلوماسى والقنصلى المعينين بالعثات فى الغارج بواتع ١٠٠ ٪ من أول الربط المالى للوظيفة) .

ونص في المادة الفاسسة على أنه: (ينتج بدل تبثيل انساق لاعمساء السلكين الدبلوماسي والقنصلي المهيئين بالبعثات في الخارج في حدود الاعتبادات المدرجة في الموازنة ببراعاة مركز مصر في البلاد المخطفة ومستوى ظروف المعشمة فيها ويصدر بتحديد فئات هذا البدل ترار من وزير الفارجية) .

ونص في المادة السادسة على انه (يسرى على بدل التبليل الاصلى المترر لامضاء السلكين الدبلوماسي والتنصلي بالديوان العام الخنص المترر بالتاتون رقم ٣٠ اسنة ١٩٦٧ .

أما بدلات التبثيل والاغراب الاصلية والاضافية والعلاوة العسائلية المقررة في الخارج غلا يعبرى عليها الخفض المقرر بالقاتون المذكور .

(You make the same of the same

ولا تخضع البدلات والبِ الغ المصوص عليها في الفقرتين المسابقتين المجرائب) .

ويقاء على نص المادة الخابسة من البساتون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه استر وزير الخارجية القرار رقم ١٨٢٥ لسنة ١٩٧٥ ونص في جادته الاولى على (الغاء نسب بدل التبيسل الاخسسافي ١٠٠٠ المعمول بها حالياً في الخارج) .

وتص في المادة الثانية على (العبل بنسب بدل التبثيل الاضبافي الموضحة في الجداول المرفقة وذلك اعتبارا من اول اغسطس سنة ١٩٧٥) .

وييين من استقراء هذه الجداول أن بدل التبايل الاضافي قد حسد على أساس نسبة مهينة بن قبية بدل التغيل الاصلى المحدد بنسبة ١٠٠ ٪ من أول الربط الملى للوظية في السياكين الدبلوماسي والتنسالي مع المفارة في هذه النسبة من بلد إلى آخر .

ومن حيث أنه تد سبق الجمهورية أن تررت بجلسة ١٩٧٧/١٠ المسادر – أن أحكام ترار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٦٥ - المسادر بنيس الجمهورية رقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٥٩ في بنيساء على نص المادة ٨٦ من القسمانون رقم ١٩٧٢ لسنة ١٩٥٩ في شبان شهروط الخدية والبرقية لمضباط القوات المسلمة عي الاسماني للاسماني الإسماني المسافي المسافي المسافي أخطرج من شباط التوات المسلمة ، وأنه لا يغير من ذلك صدور القسانون البطوماسي والقساني البطوماسي من مسائل مالية تعلق بنية معينة من ضابط القوات المسلمة النين من مسائل مالية تعلق بنية معينة من ضابط القوات المسلمة الذين يوملون بالمقابون بغرجون من نطاق المفاطيين بالمكام هذا المقسانون بوالمسافين بالمكام هذا المقسانون بالمسلمة الذين ومعلون بالمقابون بغرجون من نطاق المفاطيين باحكام هذا المقسانون بالمسافق المنافق المنافق المنافق المسافق المسافق المنافق المسافق المنافق المنافق المسافق ا

ومن حيث أنه قيما يتطق ببعل التشيل الاصلى فقد بيت الجمعية العمومية بثيراها السبابقة أساس تحديده وفقا الأكام قرار رئيس

المجوورية يدم و١٩٦٥ لسبة و١٩٦٥ تقيرت إنه يتميد بيبلغ ثلبت متسداره و بنها بنها بنها الملهونين الإجريبي ورقباء مكتب المستريات بالخبار مين هم في رتبة ادنى من اللواء أو المعيد بالتدبيد سنتين فاكثر ، اما بالنسبة لهؤلاء علنه لما كانت احكام هذا القرار تقضى بمعاملتهم معاملة نظرائهم في البيلك الدبلوية على المعابلين لهم في الجاهية على المساواة في المعلملة تقتضى في تحقيق المساواة في المعلملة وحدة اساس حساب البدل وليس ذات مقسداره ، ولما كان بعلم المهميل الإحمالي الذي يعمرهم المباهية بين يجيد بها البياة الشائدة المائد المائد المائدة المائدة المائد على الساس ١٩٠٠ بن بداية الريط المعالمة المائية لعضو السبك الدبوماسي عان وحدة الاساس في المعالمة المسابق على الساس على الساس على الساس على الساس على الساس من على الساس المنتين عاكثر على الساس على الساس على الساس المنتين عاكثر على الساس على الساس على الساس المنتين عاكثر على الساس بداية الوظيفة العسكرية وليس على الساس المنتقد بعد المطابق المنتقد المطابقة المنافرة المنتقد المنافرة المنافرة

وبن جيث أن وزارة الجربية لم بات بجديد تدبيها اطلبها اعادة النظر في عنوي الجبهية المبومية إلشار اليها والتبري على تبهان ما تد يبرت على اعبال هذه المتوي بن تخليفي لبدل التدليل الإصلي الذي كان يبرت على السباغلي رشيه اللهاء والعبيد بالتبهة سنتين ولكثر وغيره ببن يبرف السباغلي رهيه المهاباين الهم في الماهية باعتهار ألى أول الربط الماهية باعتهار بالسباغل الوظائف المساغرة بالوساكين النظها باليها بالمهابي والمتمالي ؛ على فإلى الربط المالي الوظائف المساغرة بالمساكن النظها باليها المالية المتعهار ؛ على فإلى الربط المالية بسببا بيدهو الي المدول عن المتوى طالما أن النتيجة المتعمة أنما تتربيها على تطبيق أحكلم المتون على وجهها السليم .

ومن حيث أنه يالنه في الوال الفيظها الإضاف بأن أحكام قرار رئيس. الجهه وردة يقيم ١٧٥٥ ليرسخة و١٦٦ واضرحة في التبييز بهم طوائف المجهد وردة يقيم ١٧٥٥ ليرسخة و١٦٦ واضرحة في التبييز بهم طوائف

الإولى ؛ طلقية اللجدين الجرسين والبحرسين والجودين ويديري مكاف المورودان بن دقية العبد بخدية تقل عن سنتين والربس الانهي بحرود المورودان بالمورد المورودان الإنسان والنبس المورد المورودان الإنسان والنبس المورد المورودان الإنسان والمسان والمسان المورودان المورود المورودان المورود المورودان المورود المورودان المورودان المورودان المورودان المورودان المورودان المورودان المورودان المورودان المورود المورودان المورودان المورودان المورودان المورودان المورودان المورودان المورودان المورودان ال

الخارجية طبقا للجداول المرافقة لقرار وزير الخارجيسة رقم ٦٨٠٠ المسنة ١٩٧٥ ، منسوبة الى بدل التبثيل الاصلى المقرر لكل منهم ومقداره (٧٥٠ جنيها) .

والثانية : هى طائفة الملحقين وبديرى مكتب المستريات من رئيسة لواء أو عبيد باقدية سسنتين فاكثر وهم يعللون مصابلة نظرائهم الدبلوباسيين المعادلين لهم في الماهية .

والثالثة : طائفة مساعدى الملحقين ويعلملون معاملة نظرائهم اسوة-بالطائفة الثانية .

وبناء على ذلك عان بدل التبثيل الإضافي للطائفة الثانية والسائلة يحدد على اساس النسبة المحددة لنظرائهم منسوبة الى تبية البدل الاصلى. آلذى يجب تصديده على اسمساس نسبة ١٠٠٪ من أول مربوط رتبهم العسسكرية .

ومن حيث أن أحالة ترار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ السنة ١٩٦٥. قى تحديد متدار بدل النبئيل الإضافى للمسكريين المروضة حالتهم الى ما هو مترر للمستشار بالخارجية بالنسبة للطائفة الاولى والى ما هو مترر للنشراء فى السكين الدبلوماسي والقنصلي بالنسبة للطائفتين النانيسة والقائمة أنما يستتبع الاخذ بذات النسب التي حديما وزير الخارجيسة. بالمجداول المرفقة لتراره رقم ١٨٦٠ اسسنة ١٩٧٥ وأن ترتب على ذلك خفض في تهية البدل المستحق مادامت تلك هي النتيجة الطبيعية لتطبيق الشمس القاشي بالإحالة .

ومن حيث أنه لا وجه للقول باستبرار تطبيق متادير ونسب الدلات التي كان معبولا بها قبل صدور التقون رقم لاه لسنة 1900 وقرار وزير الخارجية رقم 1870 لسنة 1900 المشار اليما التي نصوص قرار رئيس الجمهورية رتم 1870 لسنة 1970 قد أحلت الى الممالة الملية بعبرات غير متيدة بالنصوص السارية على الخبلوماسيين وقت صدور هذا القرار ومن ثم نهى لم تستعر الاحكام التي كانت مطبقة حينتذ وأنها أحالت الى المعالمة المقيد حسبها تكون وباى تغيير يطرع طبعة ، وطالما اننا أمام تصيحت حقوقا مالية غاته لا يجوز التوسع في تفسيره الى حد الابتساء على يحدد حقوقا مالية غاته لا يجوز التوسع في تفسيره الى حد الابتساء على

الماللة المالية النظير بعد تعديلها الفادة قرينة المشبه به منها رغم تغيرها .

ومن حيث أنه أذا كان الممل بالنسب الحالية الواردة بالتانون رتم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ وقرار وزير الخارجية رتم ١٨٢٠ لسنة ١٩٧٥ يلحق بالمسكونين حيفا ويخل بالمساواة بينهم وبين الدبلوبةسيين حسببا تسرر يتدوب وزارة الحربية المم هيئة الجمعية المومية بطستها المعدة في ١٩٧٧/١٢/٢٨ التي نظر فيها هذا الموضوع ، غان تغيير هذا الوضسع لا يكن أن يتعتق الا بتدخل تشريعي بالاداة المناسبة .

ومن حيث أنه بالنسبة لامنساء البدلات التي تستمق للمساطين المسكريين في الخارج من الضرائب ، غانه ولأن كانت المادة السسادسة من القانون رقم لاه لسنة ١٩٧٥ ببعض الامكام المتعلقة بنظام السسلكين الدبلوماسي والقنصلي قد قررت اعناء بدلات البثيل والاغتراب الاصلية والخسائية والمسلاوة المقالية المترة في الخسارج لامضاء السسلكين الدبلوماسي والقنمسلي من الضرائب على المسكريين المساطين بالمخارج لا ينيدون من هذا الاعناء الضربيي ومرجع ذلك أن النص الوارد في قرار برئيس الجمهورية رقم ١٩٧٥ السنة ١٩٦٥ سبعالمة البعض منهم معسالمة انظرائهم من أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي من حيث بدل التثييل الإصلى والانصاق ومعالمة البعض الأخر معالمة نظيره في عذين السسلكين من حيث بدل التثييل الإضافي سبكن تقصيره على وجه يسوغ اعفادهم من الضربية لأن الضربية كاصل عام سائرضا واعقاء سالا تكون الا بقانون عن صراحة على غرضها أو الاعقاء بنها .

ولقد تضيفت الملدة ١١٩ من الدستور الدائم المسادر في ١٩٧١/٩/١١ مهذا الإصل المسام فنصت على أنه (انشساء الضرائب وتعديلها أو الفاؤها لا يكون الا بقانون . ولا يعفى أحد من أدائها الا في الاحوال المبينة في القانون .

ولا يجوز تكليف أهد أداء غير ذلك من الشرائب والرسسيوم الا في المدود الفاتون ؟ .

وبناء على ذلك غان الأحسالة الواردة بقسرار رئيس الجنفسورية رقم ١٩٨٥؛ الكثافة ه١٩٦٥ فيضية فسترها صنائي ما تعنيسة مهسساراتها المرحسسة بالمحلواة في المعلمة المالهة أى في كينية بعنساب الاسستحقاق ولا يجوز بالاحلامة الني الإمطاء من الضريبة لان هذا الترار كاداة تشريعيسسة يقصر عن أن يحقق هذا الاثر بالاعناء من الضريبة ، ومن ثم يتمين أسلواة بالاداة المناسبة بالدبلوماسيين في هذا المسحد أيضسا اجراء تعذيل تشريعي

بن أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع. الى ما يأتي :

اولاً : فَأَمِيد قُعُواهُمَا الطَّمَنَافَرْةَ بِمِطْعَيْنَةً \$ / ١٩٠٧ والتي انتهما الى :

(١) « أن صرف بدل التبثيل الإصلى للبلحتين الحربيين ورؤسساء مكاتب بشنتريات وزارة ألحربية في الخارج انها يكون وغقا الاحسكام تسرار رئيس الجهوورية رقم ١٧٨٥ أسنة ١٩٦٥ » .

(ب) « ان بدل التبثيل الاصلى المستخف الملحقين الخربيين ورؤساء بكانب بشتريات وزارة التجريلة في الخارج حتى رقبة المهيد بالتديية تظن عن سنتين يصرف على أسامن مبلغ ثانت متداده «٧٥ جنيها سنستويا لكل منهم ، اما بالنسبة لمن غم من رتبة اللواء أو المهيد بعد بدة خدية مستدن هاكثر فيضرف لهم هذا البدل على اساس ١٠٠٠ ٪ من بداية ربط الوظيظ به المسكرية .

تأثيا : ان بدل التبثيل الاقسيساق يصرفه إن ظم في رئيسة اقل من المبعد باتهنية تتل من سيفين من المبعدين ورؤساء المكاتب بذات اللسمب المترسطة المسلمين المترسطة ومتعاره المتسبقسار بالمفارجية منبسوية الى البدل الإصلي المترسليم المترسطة اللواء وان هذا البدل الاضاق يصرف لن هم في رئية اللواء أو العميد بالقديمة نبنتين فكلا ولمساطقها الملفقيان المسمكليين بذات النسب المعررة لنظرافهم في السلك الديلوماسي بنسوية الى البدل الإسلمي المهسبوبيا.

تالتا: أن الاعفاء من المراثب التصروض عليها باتلدة السسادسة من التاتون رقم لأه لسنة ١٩٧٥ بعض الاحسكام التطاقة بنظام السلكين الديلوماسي والقنصلي لا يسرى على البسدالت المستحقة للحسستريين. العلين بالخارج .

رانما : أن مساواة العسكريين بالديلوماسيين في قيمة البدلات وفق الأعلىساء من الشرائب المتسررة عليها يسمئلوم تعمل تشريضي بالأداة الماسية .

(بك ٢٨/٤/٧٢٧ - جلسة ٢٨/١٢/٧٧١)

قاعسدة رقسم (٣٣)

: المسلما

ان المشرع حدد مدة المفدنة الالزامية الميلة المؤهلات المؤسطة وفيؤن المتوسطة بسنتين على أن يهدوا خلال السنة السهر الاشرة من هذه اللاة مكافأة شهرية شابكة تعادل بداية الاجر القرر الاترانهم في الجهاز الاداري للدولة — مؤدى ذلك أن هذه المكافأة الشهرية تعد راتبا اسليا للمجند حين المنكورين خلال الفترة المبار اليها يتم صرف مقابل الجهود الاضافية على اسساسها .

ملخص الفتسوى:

من حيث أن تاتون الخدية المسكرية والوطنية المسكرية لم ١٩٧ لسنة ١٩٨٠ ، يتفي في مائته الرابعة بأن مدة الخدية المسكرية الالزامية سنتان للحاصلين على الشمهادات المتوسطة وفوق الموسطة ، على أن يهنحوا بكافاة شهرية شالمة تعادل بداية الاجر المترر لاترانهم في الجهاز: الادارى للدولة طوال الستة أشهر الاخيرة من خديتهم الالزامية ، كما أن التانون رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٨١ باصدار تاتون خدية ضباط الشرف وضباط! الصف والجنود بالقوات المسلمة ينص في الملاة ١٥ منه على أن « يستحق المسكريون المرتبات المتردة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الاتية: المسكريون المرتبات المتردة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الاتية:

المجدون بن نوى الموهلات المتوسطة بينحون مكاناة شسسهرية شابلة تعادل أول مربوط الفئة المتررة الوهلاتيم في الجهساز الادارى للدولة وذلك طوال مدة السنة أشهر الاخيرة بن مدة خدمتهم الالزامية». كما أن ترار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٨٠ ، يتضى بصرف متسابل جهود أضافية لامراد القوات المسلحة بحد أقصى ١١٠٠ بن الراتب الاصلى للرتبة والدوية والتعويضات الثابئة التي يتنطع منها احتياطى المعاشى ، وقرار وزير الدفاع رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٠ العمادر تنفيذا له ، يتضمن صرف مقال جهود أضافية للمجندين بواقع ١٩٨ عدا الموجودين بعنساطى معينة نيصرفون بنسب مخطفة .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع حدد مدة الخدية الالزامية لحيلة الموسطة وقوق المتوسطة بسنتين ، على أن يمنحوا خلال الستة المبر الاخيرة من هذه المدة ، مكاناة شهرية تعادل بداية الاجر المتر لالرائهم في الجهاز الادارى للدولة ، ومن ثم فان هذه المكاناة الشهرية تعد راتبا أصليا للمجندين المذكورين خلال الفترة المسلر اليها ، وأذ تقرر صرف مقال جهود المسافية لامراد القوات المسلحة بنسبة معينة من الراتب الاسلى للرتبة أو الدجة فان صرف هذا المقال لهؤلاء المجندين خلال السنة اشهر المذكورة لأنوين على اساس ما يتقاضونه فعلا خلال هذه الفترة .

(ملك ٢١/٤/١٦ ــ جلسة ١٨/٥/٢٨٦)

القمسيل اللسائم

الإمسازة

قاعدة رقم (۲۴)

البسدا:

جواز منح أجازة خاصة بدون مرتب ارافقة الزوج بالنسبة لضباط القوات السلمة ،

مكفس الفتروي :

من حيث أن القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الضحية والترقية لضباط القوات المسلحة ينص في المادة ٨٩ منه على انه « يجوز لوزير الحربية بناء على انتزاح لجنة الضباط أن يبنح الضباط اجازة دراسية جرتب أو يضي مرتب بدة لا تجاوز أربع سنوات وتعبر بدة الاجابات المسلحة خيا ينص هذا القانون في الملدة ٩٠ منسه على أن « تقسيم الإجازات التي تبنح الشباط الى:

- ا إلى المسارة مسامية
- ٢ ــ اجــازة مرضية
- ٣ ــ اچـازة تــائد
- ٤ ــ اجـــازة اســتثنائية

وبهقتضى التسانون رتم ۷۷ استة ۱۹۷۲ الصادر في ۱/۱۰/۱۰-۱۰ والمعدل بالقانون وقم ۷۱ استة ۱۹۷۳ المسانة ۱۹۷۳ المسانة ۱۹۷۳ المسانة ۱۹۷۳ المسانة ۱۹۷۹ المسانة ۱۹۷۹ المسانة ۱۹۷۹ المسان الله على أن يصل بقوتها الاولى اعتبارا من

1901/9/۳۰ وينترتها الثانية والثالثة اعتبارا من 1907/1./۳۱ ، وقد نست تلك المادة على ان أ يجوز منح الضباط أجازة خاصسة بدون راتب بما لا يجاوز أربع سنوات للاسباب التي يؤديها الضابط وتقدرها لجنسسة الضابط المختصة حسب متتضيف الخدية .

وييتى الضابط اثناء الاجازة الخاصة خاضعا لقانون الاحكام العسكرية ولمسائر النظم العسكرية

ولا يجوز النظر في أمر ترقية الضابط الثاء وجوده في اجازة المحاصبة وتحدد الدبيته عند مودته من الإجازة الخاصة وفقا لحكم المادة ١٣٧٧ .

وبغاد ذلك أن تواعد خدمة ضباط القوات المسلحة كانت عقام الاجازات الدراسية والاجازات المسادية والمارضة والمرضية ولم تكن تعرف نظام الاجازات الخاصة التي تبنسح الاسباب من بينها مرافقتاة الأروج حتى 10/1/1/1 حيث أضيفت المادة 10 مكررا ألى القسانون رتم ٢٣٧ لسنة 10/1 بنقضى القانون رقم ٥٧ لسنة 19٧٢ التي تناولت هذا النوع من الاجازات بالتنظيم .

وبناء على ذلك غاته وإن كانت الادارة قد صدقت على منح العروضة حالتها أجازة التى طلبتها غاته بنمين اعتبار تلك الاجازة أجازة دراسسية استنادا الى الطلب الثانى الذى تقدمت به > وإلى أن الغاتون وقت هذا الطلب لم يكن يسبح لشباط باجازة خاصة لمراغقة الزوج حسب ذكرت الوزارة لو يكن يسبح لفرائزة هو تبكين الموضسة ولا بحل القول بأن الباعث على منح هذه الاجازة هو تبكين الموضسة الاجازة التى منحت وغقا للاوضاع المقررة تانونا وقت منحها > كما أن صدور القاتون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ المعنل ١٩٧٣ المنظ ١٩٧٣ المنظ ١٩٧٣ المنظ ١٩٧٣ المنظ ١٩٧٣ المنساس بلوضاع من حساسا على الجازة دراسية وغقا للاحسكام المتطقة بالإجازات الدراسسية .

اذلك انتهى راى الجمعية المبونية الى اعتبار الاجازة المنوهة المهروضة حالتها الجازة دراسية تدخل في مدة خدمتها .

(ملك ١٩٨١/١١/٤ ــ جلسة ١١٨/١/١٨١)

القمينان الليافة المُقين الوظيفية منتيبة -------

قاصدة رقسم (۲۵)

المتستقا :

تسوية معاشات الفسياط المتفوقين من خنية القوات المسلحة المر وزارة التربية والتعليم — اتباع احدى الطريقتين الواردين بالمادة ١٨ من القانون رقم ١٧٧ فسنة ١٩٢٩ وَفَقَة الْأَمْتِيَارِ النَّسَافِط — في هافة المثيار الطريقة الاولى لا تنطبق من مواد المرسوم بالقانون الفاص بالمعاشات المسسحرية. سوى المادنين ١٦ و١١٧ بتحديد فلسات الماش المنتفة وبيان عده الاقصى ،

ملخص الفتسوى:

اصدر مجلس تيادة الثورة قرار بجلسته المتعدّة في ١٩٥٠ ١/٥٠ بنتل بعض ضباط الجيش من خدمة التوات المسلحة الى وزارة التربية والتعليم ٤ وقد وانقى مجلس الوزراء بجلسته المتعدّة في ١٩٥٦/٥/١٤ على هذا النتل وعلى القواعد التي تتبع في تنفيذه والتي سبق أن قررها مجلس قيـــادة الثورة .

ولذن كان هذا ألقرار تدنظم وضع الضباط المتقولين الى وزارة التربية والتمليم ، بأن جعل لهم وضعا خاصا بن حيث الدرجة والاتدبية ، الا أنه لم يمالج تسوية بمائساتهم عند ترك الخسدية ، مبا يتمين بعه الرجوع الى التواهد الماية في هذا الصند ، وهي التي تضبنها المرسوم بثانون رقم ٥٩ لسنة . ١٩٣ القاص بالمائسات المسكرية .

وَلَتُشَنِّ اللَّهُ } ه مِن هَذَا الْرُسَوْمِ بِقَالُونِ عَلَى أَن الْمَسْبُطُ الْتَعْوَلِينِ مِن خدية الجيش العامل الذي التقدية الملكية ابتداء من } من يؤثية سنة ١٩٢٦ تاريخ نشر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ يعابلون حتيا بمقتضى المادة ١٨ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٧ على أن « يسوى معاش الفساط الموجودين في الخدية الماية وينقلون الى الخدية الكية بعد أن يكونوا قد اكتسبوا حقا في الماش طبقا لقوانين الماشات المسكرية باحدى الطريقتين المينتين بعد حسب رفيتهم:

(1) يعمل حساب المعاش الذي يستحته الضابط مند دخوله الحمية الملكية ويضاف الى هذا المعاش عن كل سنة من مدة الخدية الملكية جسره واحد من خيسين جزءا من ماهيته الاخيرة أو متوسط الماهيسة في السنة أو السنتين الاخرتين حسب الحالة .

فاذا ثلث بدة الخدية الملكية عن سنة أو سنتين يكون حسساب هذا المتوسط على أساس الماهية التي استولى عليها الضابط عملا خلال بدة خديته الملكية .

(ب) يسوى المعاش طبقا لاحكام هذا القانون عن مجموع مدد خدمتهم الملكية والعسكرية ، وتطبق أحكام توانين المعاشات العسكرية عند حسبان مدد الخدمة العسكرية ،

أبا أذا كان الضابط لم يكن قد اكتسب حقا في المعاش عند تبوله في المضبة الملكية نيسوى معاشمه أو مكاناة طبقا لأحكام الفقرة ب السابقة .

ماذا ما اختار الضابط الطريقة الأولى تمين الرجوع الى المرسوم بقانون رتم ٥٩ لمنة ١٩٣٠ لتسوية مماثمه وققا لأحكله من مدة غديته العسكرية .

ويبين من الاطلاع على لحكام هذا المرسوم بقانون أن الملدة 18 منه تعضى بأن الضباط الذين يفصلون من قوة الجيش تبل بلوغهم السن المحددة المستفناء من خدماتهم ، أن يعزلون دون سقوط حقوتهم في المسسائس أو المكافأة ، لهم الحق في مماش أو مكافأة بمتشى القواعد المدونة بالفقرة الثانية . من المادة ١٤ رالواد 10 و 17 و 17 من هذا القانون .

ولما كان القرار الصادر بنقل الضباط من وزارة العربية الى وزارة التربية والتعليم بتضمن عزلهم من قوة الجيش نقلا الى وزارة التربيسة، والتعليم بيضمن عزلهم من قوة الجيش نقلا الى وزارة التربيسة، والتعليم دون سقوط حقهم في المعاش أو المكافأة) فانه يتعين تسوية معاشات مؤلاء الضباط وغقا للنصوص المشار اليها في نهاية طال المادة) مع ملاحظ على حالة السادة الشباط ، وتحدد الأولى بقدار المعاش الذى يمنع لكل على حالة السادة الشباط ، وتحدد الأولى بقدار المعاش الذى يمنع لكل أن يتجاوزه ، ولهذا أنتهى راى الجمعية المهومية الى أن تسوية معاشات السادة الشباط المتولين بن خدية القوات المساحة الى وزارة التربيسة والتعليم ، تكون بلحدى الطريقتين المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون رتم ٧٧ لسنة ١٩٩١ ، وقلك حسب اختيار الضابط ، ومع ملاحظة انه في بالماشات المسكرية سوى المادين بن عواد المرسوم بتأنون الخاص بالماشك المسكرية سوى المادين ١٠ و ١٧ واللذين تتعلقان بتحديد نائات المشائل المختلفة وبيان حده الاقصى .

(منتوی رقم ۱۱ سے فی ۱/۱/۱/۱)

قاعدة رقم (٣٦)

: المسجدا :

. .(

ضباط الشرف غير الحاصابين على مؤهلات عالية ... نقام الى الوظائف الدنية ... يتمين ان يكون إلى الكادر التوسط ... اساس ذلك من نص المادة مع من القادن رقم ١٠٦ أسنة ١٩٦٤ في شان الفحدية والترقية لنسباط الشرف والمادة ٤٨ من القادن رقم ٢٣٧ فسنة ١٩٩٤ في شان شروط الفدية والترقية فضباط القوات المسلمة المعلة بالقانون رقم ١٩٦٢ المنة ١٩٦٤ س

بلخص الفتــوى:

ان القانون رقم ٢٠٠٢ إلمنية ١٩٦٤ أنى شأن شروط الخدمة والترقية لشباط الشرف والمساهدين وضباط الصف والجنسود بالتسوات المسلحة يتفى في المادة ٤٥ بأن تكون ترقية الملازم شرف الى رتب الضباط الشرفية ﴿التلبية حتى رتبة رأبه شرف متى أبضوا المهد التي نصبت عليها > وإن المادة
﴿ فَي التانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شبأن شروط الخدية والترتبية
المضاط القيات المسلحة محيلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ بتضى بأن
مضياط القوات المسلحة من غير خريجى الكلوات البسكرية غير المحاسساين
على وهلات جامعية لا تكون ترقيتهم بالاقدمية الا الى رتبة معينة لا شباور
رقية بقدم حسب المؤهل الحاسلين عليه .

ومؤدى ذلك كله الى أن المشرع قد وقب بمسلط الشرف وبين لا يعطون مؤهلات مالية بن غير خريجى الكليات المسكرية منسد حدود معينة لا يتعدونها وهى حدود تكاد تكون متبائلة مع الحدود التى تتك بها الدرقية في الكادر المتوسط في الوطائف المنية .

وعلى ذلك غان نقل من لا يحملون مؤهلات عالية من ضياط الشرف الى الكادر المتوسط حتى يكون بتنقا مع المحدود التى ما كان لهم أن يتجاوزها وهم فى السلك المسمكرى ويكون نقل النتيب شرف الحاصل على الشهادة الإبتدائية والملازم اول شرف الحاصل على الشهادة الإبتدائية والملازم اول شرف الحاصل على دبلوم المدارس السناعية الى الكادر المتوسط مطابقا للتاتون .

لهذا انتهى راى الجمعية المهومية الى أن نقل من لا يصلون مؤهلات عالية من مبيط الشرف الى الوظائف المدنية يتمين أن يكون الى السكادر الموسط حتى يكون بقنقا مع الحدود التى ما كان لهم أن يتجاوزها وهم في المعالى المعسموري ،

وعلي ذلك على نقل النعيب شرف الحاصل على الشهادة الابتدائية والملازم أول شرف المحاصل على دبلوم الدارس الصناعي الى السكادر المتوسط يكون مطابقا للقانون ،

﴿ الْفَتُوى رَقِم ٢٤٤٩ ــ بِجَارِيْمُ ٢١/١١/١٨ } .

عاصدة رقسم (٧٧)

: 12...41

الكَابِّ ١٩٤٩ مِن القَانِ رَمْ ١٧٧ فِينَة ١٩٩٩ فِي سُنِهُ المُولِطِ المُعْلَمَةُ وَمِهُمُ فَيَهُ المُعْلِمَةُ المُعْلِمَةُ المُعْلِمُةُ المُعْلِمُ المُعْلِمُةُ المُعْلِمُةُ المُعْلِمُةُ المُعْلِمُةُ المُعْلِمُةُ المُعْلِمُةُ المُعْلِمُةُ المُعْلِمُ ال

بلغص الفتــوى :

إن قرار رئيس الجهورية رتم ١٩٨٦ لسنة ١٩٦٤ المنصور بعد در الي الادارة الرسية المسادرة في ه يوليو سنة ١٩٦٦ نضين نقل ١٠٠٠ الى الادارة المسلمة المسادرة و ١٩٠٥ في شسان شروط المسلمة بين أن المددة ١٩٩٩ في شسان شروط المسلمة بين أن المددة ١٩٩٩ منه مصطلح المسلمة بين أن المددة ١٩٩٩ منه مصطلح المسلمة بين أن المددة ١٩٩٩ منه المسالم المسلمة المسلمة منية ينقل المالية المسلمة المسلمة المسلمة في مربوطها وتحسب المسلمة المهام المسلمة الم

مربوطها على أن يبنح أول هذا المربوط وتصبب التدبيته نيها بن تأريخ نقله النها .

وفي كلتا الحالتين اذ تقاشى الضابط المنقسول الى الوظيفة المنيسة رواتب وتمويضات مدنيسة تقل عن مجموع ما كان يتقاضساه بالوظيفسة المسكرية ادى اليه الفرق يصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقيسسة أو الملاوات أو التمويضات وتحدد التمويضسات العسسكرية التي تحسبه للضابط عند التقل بقرار من القائد الاعلى للقوات المسلحة .

وبن حيث أن كلهة « التعويضات » هى تعبير ورد فى القوانين الخاصة بالقوات المسلحة ومنها القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥١ فى شسأن شروط الخدية والقانون رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شسان شروط الخدية والقانون رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شسان تواعد خدية الضباط الإحتياط بالقوات المسلحة ولم يود هذا العبير فى القوانين المنية كفانون نظام العالمين بالقواة رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦ أو القانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥١ بنظامام موظفى الدولة الملفى كمسالم لورد فى لاتحة نظام العالمين بالقطاع العام بالشركات المنادرة بالقسارار المبهورى رقم ٢٥٥٦ لسنة ١٩٦٦ غين تم يتمين لتفسيرها ومعرفة المتصود بها الرجوع الى لحكام قوانين القوات المسلحة سالمة البيان .

ومن حيث أنه بالرجوع الى التانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المسار اليه تبين أنه ينمس في المادة ٧٥ منه ملى أن رواهب الضباط هي الرواهب الاصلية المتررة للرتب المخطفة بما في ذلك المسلاوات الدورية ونتا لمه هو وارد في الجدول المرافق لهذا التانون .

أما التعويضات عتشمل البدلات والعلاوات الاضافية .

ومؤدى ما تقدم أن التعويضات في القواتين المسبكرية يتصبد بها البدلات والعلاوات الاضبائية التي تنتسج للمسكريين غاذا ما ذكرت في المادة ١٤٦٣ من القانون رقم ١٢٣٧ المسنة ١٩٦٩ المعدلة بالقسائون رقم ١٢٨٨ المسنة ١٩٦٩ ألم والمشائدة ١٩٦٩ في مجال بيسان المعللة المائية للضابط ألفتسول آفي وطليسات

مدنية وصنت بالتمويضات الدنية "لتى يتناشاها من وطيفته المدنيسة. المتول اليها مائما تعنى كل ما عدا الراتب الاصلى المترر للوطيفة .

نهذا انتهى راى الجمعية المهوبية للتسم الاستشارى الى أن عبدارة
تمويفسنات مدنية الواردة في المادة ١٤٦٩ من القسانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٩
المسلطة بالقانون رقم ١٢٨ لسسنة ١٩٦٢ يقصد بها البسدلات
والمسلاوات الاضافية التى تبنح للموظف في وظيفته المدنية بالاضافة الى
راتبه الاصلى ب وعلى ذلك غان السيد الذي كان ضابطا بالقوات
المسلحة برتبة بقدم ومين بقرار جمهورى في وظيفة سكرتي عام مساعد من
الدرجة الاولى طبقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩١١ بشان نظام موظفى
الدولة منع المكافأ القدسوية المقررة لهذه الوظيفة وقدرها ٣٥ جنبهما
وزاد بذلك مجموع ما يتقاضماه في وظيفته المدنية عن مجموع راتبه
وتعربها المهادة عالم لا يستحق اضافة قهة البدلات

(عتوی رقم ٦ ــ بتاريخ ٥ من يناير سنة ١٩٦٧)

قاعسدة رقسم (۲۸)

البيدا:

نقل المسكرين الى السلك الدنى ... تضيد الدرجات المنية التى بيضمون عليها واقديتهم فيها ... الملدة ١٢٥ من القسانين رقم ١٢٥٩ لمنية ١٩٥١ في القسامين المدنة ١٩٥٩ في شان شروط الفدية والترقية لقباط الشرف والمسامدين وفياط المدن والمساكر بالقوات المسامة ... تحديدها المدرجة المنية التى ينقل الديا المدني الدولة بجلسة ٢٢ من فيراير بسنة ١٩٧١ في صند تحديد الدرجان

النبية التي يوضع عليها المسكريون عند نقلهم الى هذه الدرجات واقدستهم فيها — هي معابي بودي إليها نصوص القانون الشبار اليه •

ملخص الفتري :

إن الجادة ١٢٥ من القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٩ في تسان شروط الجنبة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعسسكر يقتهات المسلحة ينمر على انه في حالة نقل أحد الافراد الى وظيفة مدنية ينقل في الدرجة التي يدخل الراتب المترر لرتبته المسكرية في مربوطهـــا وتصبب الدينية نيها من تاريخ عصوله على أول مربوطها .

هيجوز أن ينقل في الدرجة التقيــــة للدرجــة التي يدخــل الراتب المقير الرئينة في مريطها إذا كان مجبوع راتبه وتعويضــــــاته يبلغ بداية مريطها لم يجاوزه ويتم النقل في هذه الحقة بقرار من رئيس الجهورية .

ومن حيث أن اللجنة الاولى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة قد رأت بجلستها المتمددة في ١٩٦٦/٢/٢٢ بالنسبة لنقل المسسكريين الى السلك المدنى وتحديد الدرجات المدنية التي يوضعون نبها أذا تترر تظهم وتحديد التبيتهم نبها أن يكون على النحو التالى:

إ ـ إذا كان النقل من ربية أو برجة عسكرية ألى درجة مدنية معادلة متحدد الاقدية بحسب تاريخ العصول في الدرجة أو الربية العسكرية المنتول منها على رائب أصلى يساوى أول مربوط الدرجة المدنية المنتق المنتول منها على رائب أصلى يساوى أول مربوط الدرجة المدنية المنتق اللها أو يجاوزه أبا كانت أداة النقل ويقصد بالرائب الإحبال الربيات الملحق بالقانون الذي يتناضاه المود العسكرى طبقا لجدول المرتبات الملحق بالقانون الذي تم النقل في ظله دون البدلات والقعوضات العسكرية) أذ لا يعقد مهسا في حال نديد التعالى بين الرئب العسكرية والدرجات المنتق .

إ اذا تم النظر إلى بدوة بينوة اربي من الدرجة المسادلة الربية الدرجة المسادلة الربية و الدرجة المسادلة الربية الدرجة المسادلة أو يبلغ مجوسبوع راتب للتقول وتويشاته خالية مراوط الدرجة الدلية ، وان يصدر بالنقل ترار جمهورى وفي حدم المدلة المسلمة المس

وهذا الذي ارتاته اللجنة في عنواها سائنة الذكر هو الذي تؤدي اليه تصوص التانون المذكور .

(متوی رقم ۲٤٠ ــ بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٦٧)

قاد بة رقم (۲۹)

: 12-49

نظل أحد المسترين الى وظيفة حنية طبقا للهادة ١٣١ من القانون رقم الد، المسنة ١٩١٤ في شان شروط الرفيعة وللترقية لفيها الإلاثية المبادة المسنة ١٩١٤ في شان شروط الرفيعة وللترقية لفيها الإلاثية المبادة الالمشار المباد المباد القوات المسلحة — نص المادة ١٩١ المباد المباد على الفيد المباد المباد

ملقص القتري :

ان المادة ١٣١ من القانون رتم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في تسمان شروط المحمه والقرقيب المن المروط المحمه والمساهدين وضباط الميد وعبياكر الهوات المسلمة تنص على انه لا في حالة نقل لحد المساكريين الى وظييت المنابة بنائج ينتل في الهدرجة للدى يدخل الراحب المترز لرتبته أو نهرجه المهمكرية في المورخ المعاملية على الولى مربوطها في مربوطها وتتسنب الديمة ليهة من تاريخ حجمه إلا على أولى مربوطها في

ويجوز أن ينقل في الدرجة التلية للدرجة التي يدخل الراتب المسرر المرتبته أو درجته في مربوطها أذا كان مجموع رائسه وتعويضاته ببلغ جداية مربوطها أو يجاوزه ويتم النقل في هذه الحسالة بقسرار من رئيس المحهورية ،

وفي كلتا الحالتين اذا تتاضى الفسرد المتول الى الوظيفة المدنية رائسا وتعويضات بدنية تتل في مجموعها عن مجمسوع ما كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية أدى اليه الفسرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاذه بالترقية إن العلاوات أو التعويضات .

ومن حيث أنه ولئن كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ لم يفوض وزير الحربية أو اى سلطة في تحديد التعويضسات التي تحسب للمساعدين وشباط الصب والجنود نوى الرواتب العالية عند النقسل الي وظائف منتية وذلك على خلاف القانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٩ في شسان شروط المختية والترقية لضباط القوات المسلحة الذي نصت المادة ١٤٩ منه بعصد متعيلها بالقانون رقم ١٩٨٦ لسنة ١٩٦٦ ملى أن تصدد التعويضسسات المستكرية التي تحسب للضابط عند النقل بتسرار من القسائد العام القوات المسلحة ٤ وقد خول وزير الحربية هذا الاختصاص بالقسانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في هذا المسلحة ٤ وقد خول وزير الحربية هذا الاختصاص بالقسانون رقم ١١٦ المسنة ١٩٦٤ في هذا القسان يكون ونقا لقواعد التلسير العلية ودير الحربية النقل على المسلحة ١٩٥٠ المسنة ١٩٥٩ المسلحة القسان رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ المسلحة المسلحة المسلحة جيهما إلى كانت القوانين التي تحكيم وبه المسلحة جيهما إلى كانت القوانين التي تحكيم وبه الخطائها أنها بجمهم تنظيم واحد منكلان و

ومن حيث أن المشرع قد حدد في المادة ١٣١ من القسسانون ١٠١٠ السنة ١٩٦٤ سالف الذكر ما يستحقه الفرد المتول من الوظيفة المسكرية المي وظيفة مدنية بما لا يقل عن مجموع ما كان يتقاضاه في الوظيفة المسكرية يحيث يحصسل على الفرق بين هذا المجسوع وبين راتب وتعويف الته الوظيفة المدنية أذا تلت عن هذا المجموع ، بصفة شخصية . والمعول عليه في تحديد مجموع ما يتناشاه في الوظيفة العسسكرية. يالرواتب والتعويضات التي كان بحصل عليها في هذه الوظيفة المسسكرية. التي لها صفة الثبات والاستقرار دون تلك التي لا تصم بهذه الصفة .

ومن حيث أن الثابت من كتاب هيئة التنظيم والادارة للقوات المسقحة. غرع الامراد قسم الميزانية رقم ٥٩/٣/١٥٤ (٢٥٠٥) المؤرخ ٢٩٦٨/١٠/١٤. بأن علاوة القنز ليس لها صفة الدوام أذ هي مشروطة بأن يخدم الفسره بوهدات معينة علاوة على أن يقوم بتادية القنزات .

وبن حيث أنه لذلك غان ملاوة الثنز لا تدخل ضبن التمويضات التي. تودى اليه مند نتله الى الوظيفة المنية .

لهذا ائتهى رأى الجمعية العبوبيية الى أن علاوة التنسسر التي كلي الرتيب أول/ وتقاضساها في وظيفته العسكرية لا تدخل شمون التعويضات التي تصبب طبقا للبادة ٢٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ من نقله لوظيفة منتية .

(ملك ١٩٦٩/٢/ ٣٣ ــ جلسة ٢١/١/٢٥)

قاصحة رقسم (٠٤)

المسالة:

احقية المتقول التي وظيفة مدنية في الإحتفاظ بملاوة القفز التي كان. يقاضاها بالقوات المسكحة قبل نقاله الى وظيفته المدنية •

ملقص القصوي:

حدد الشرع بمتضى المادة ١٣١ أن القسانون رقم ١٠٦ النسسة ١٩٦٤ أن السيخة المرد المتول من الوظيفة المسكرية الى وظيفة دنيسة بما لا يقال من مجموع ما كان متعانساه في الوظيفة المسكرية بعيث يحمل على المرق بين هذا المجموع وين أراض الوظيفة المنسسة أذا علت من هسطة

الجبوع بصنة شخصية وذلك رفية بن القرع في المحافظة على نستوى. الميشة للبنتول من القوات المسلحة ، غلا يقسل دخله ديمة واحدة بأن يستهلك الغرق من راقب الوظيفة المنبة والوظيفة المسكرية بالتدرج ختى. يتمن استثنائه بالترقية أو المعلوة أو التعويضات التي يستحقها بوظيفته بطعية . ومن ثم غلا يدخل في قصد المشرع ما يصرف لافراد القوات المسلحة بسبب عارض غالمفول عليه في تحديد مجبوع ما يتناضاه غرد القرات بالمسلحة في الوظيفة المستكرية بالراقب والتعويضات التي كان يحصر عليها به له صفة الثبات والاستقرار دون تلك التي لا تتسم بهذه الصفة .

ولما كان النابت من كتاب هيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة مرج:
الاغراد _ قسم الميزانيـة رقم ١٩/٣/١٥٤ المؤرخ ١٩٦٨/١٠/١١ أن
الاغراد ليس لها صنعة الدوام اذ هي بشروطة بأن يخدم التعرف بوحدات.
يتمينة علاوة على قيامه بتـاهية القفزات ، ومن ثم عهى لا تدخصل ضمن المتنفضات التي تؤدى للمقفول الي وظيفة منفية ، وطيه بماله لا يجسوز الاحتفاظ للسيد المعروضة حالته بملاوة القفز عند نظه التي الوظيفـة.

أما الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى في الطعن رقم ٢٠٦ أمسنة ٣ ق المسادر الله علا يقال من تلك الفتيخة لانه تضى بالاحتساط بملاوة الفتز لاحد خريجي مدرسة المظلات الذين يعد التفزا عهسلا أصليا بالنسبة لهم وعليه لا يجوز القيساس عليه في الحالة المائلة لان المطلوب ابداء الراي يشانه تقسدي علاوة القفز بصفة عرضة بسبب تفسسته احدى غسرق يشانه تقسان علاوة الفقر المخلل بالنسبة له بن البدلات الشابقة التي تحسب ضمن مرتبه عند نقاة التي الوتائية المفتية .

لذلك أنتهت الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع آلى هذم. اجتهة المسلمل المعروضة حالته في الاحتساط بعلاوة الثقرا عند نتله الى. الوظيفة المنية م

(19A1/8/X - AVY/8/AT Lik)

قاعسدة رقسم (١٦)

: 14-4:

الأصل وفقا لاحكام القاون رقم و ١٣٥ أسنة ١٩٥٩ في شان شروط الخدية واقترقية لفياط الشرف والمساحدين وضياط الصف واقتسساكر بالقوات المسلحة أن يتم النقل الى أفرجة التي يعفل الرائب القرر الرائبة العسارية في مربوطها والاستثناء أن يتم النقل الى الدرجة القالية قدرجة القررة الرتبة المسكرية أذا ما توافر شرطاه سالمرتب الإصلى في الحالة الاولى هو الرقب الذي كان يقررا المرتبة المسكرية ، وفي الحالة الثانية هو أول مربوط الدرجة المنتبة سالمرتب المرتب الإصلى وبين مجموع المرتب والتعويضات في الحقيفة الماسسكرية يؤدى بصفة شخصية على يتم استنفاده بالترقية أن المتويضات الاطرى :

ملخص الحسكم :

ان القانون رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدية والترقيبة لمنباط الشرك والمسامدين وضباط الصف والمسلكر بالتوات المسلحة ينص في المادة ١٢٥ منه على انه ﴿ في حالة نقل احد الامراد الى وظيف مدنية ينقل في الدرجة التي يدخل الراتب المتسرر لربته المسلكرية في مربوطها وتحسب الدرية ليها من تاريخ حصوله على اول مربوطها موجوز أن ينقل في الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المتسرر لربته في مربوطها أذا كان مجموع راتبه وتعويضاته يبلغ بداية مربوطها وفي كتا المالية المنازلة المنازلة المسلمة المنازلة المسلمية والميانلة المسلمية المنازلة المسلمية والميانلة المسلمية والميانلة المسلمية والميانلة المنازلة المالية المنازلة المالية المالية المنازلة المالية المالية المالية المالية المالية المنازلة المالية المالية المنازلة المالية المنازلة المنالية المنازلة المنازلة المنالية المنازلة المنالية المنازلة المنالية المنازلة المنالية المنازلة المنالية المنازلة المنالية المنازلة المنازلة المنان المناذلة المنان المناذلة المناذلة المنان المناذلة المناذلة المنازلة المنازلة

الاولى وجعلتا أصلا للنقل وتتضبن نتل الفرد الى الدرجة التي يدخل راتبه المقرر لرتبته المسكرية في مربوطها ، والحسالة الثسانية وهي التي خصت عليها الفقرة الثانية وتعتبر استثناء من هذا الاصل وفيها ينتسل الفرد الى الدرجة التالية للدرجة المقررة لرتبته المسكرية وذلك بشرطين: الاول أن يبلغ مجموع مرتب الفرد وتعويضات العسكرية بداية مربوط الدرجة المدنية أو يزيد والثاني أن يصدر بالنقل قرار من رئيس الجمهورية ، الما عن المرتب الاصلى الذي كان يتناهساه الموظف النتول ، غان نصسوس . المادة ١٢٥ المذكورة واضحة الدلالة على أنه الراتب الذي كان مقسررا لرتبته العسكرية في الحالة الاولى وانه أول مربوط الدرجة المدنية في الحسالة الثانيسة باعتباره الحد الادنى لهذه الدرجة والذى لا يجوز التعيين بأقل منة وغدا لدانون موظفى الدولة المعبول به وتنتذ ، على أن يؤدى للمنقسول فى الحالتين الفرق بين مرتبه الاسلى وبين مجمسوع مرتبه وتعويفساته ق الوظيفة العسكرية وذلك بصفة شمصصية حتى يستنفذ بالترتيسة أو العلاوات أو التعويضات الأخرى ، وآية ذلك أن الشرع جعمل المساط عند النقل في الحالتين المذكورتين . « الراتب المقرر لرتبته العسكرية » كما نص في الفترة الثالثة الخاصة باداء الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده ، أنها تسرى « في كلتا الحالتين » الواردتين في الفتسرة الاولى والنترة الثانية من المادة ١٢٥ بادية الذكر . ولا محل للتول بأن مؤدى الفترة الثانية المذكورة هو أن يشهل المرتب الاصهلي للبوظف المنتهول مجبوع مرتبه وتعويضاته في الدرجة المسكرية المنتول منهسا استفادا الي ما ورد بالمذكرة الايضاحية في شأن نص هذه الفترة من « أن الموازنة تد أجريت في هذا النص بين مجبوع الراتب والتعويضات المسكرية ولم يدخل في الاعتبار ما سوف يستولى المتقول بالاضافة الى ذلك من تعويضات مدنية عوق الراتب الأصلى المحدد للترجة المدنية » - لا محل لذلك لأن هذا الذي ورد في المذكرة الايضـــاحية بعني أن الموازنة المذكورة هي التي تؤخذ في الاعتبار كشرط لكي يجوز نقل الموظف الى الدرجة التالية التي يزيد أول مربوطها على الرتب المترر الرتبة العسكرية مرتبا اصليا في الوظيفة المدنية المنقول اليها ، وأيا كان الأمر في تفسير ذلك ، غانه لا يجوز الاعتداد بها ورد في المذكرة الايضاحية أذا كان على خلاف المفهوم الواضح من تصوص الفقرات الثلاث من المادة ١٢٥ من التانون المُسار اليه سيما وأن المشرع تص صراحة على تطبيق حكم الفقرة الثالثة على الحالتين اللتين ينطبق عليهما الفقرتان الاولى والثانية على ما سلف البيان .

(طمن رام ۲۷۰ اسنة ١٠ ق ــ جاسة ٢/١/ ١٩٦٩)

قاصدة رقسم (٢٤)

: la.....41.

اهكلم المادة ١٦٥ من القانون رقم ٢٥٥ السنة ١٩٥١ في شان شروط الله والتمساكر والتساعين وشباط السف والتمساكر بالقوات المسلحة بالقوات المسلحة بالقوات المسلحة الى وظيفة مدنية بدلاء مدنية بدلاء مدنية ومقا للشروط المقررة التعين في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة .

ملقص العسكم:

يبين من استظهار احكام الفترة الاولى من المادة 170 من المساتون رقم 170 لسنة 170 المشار اليه _ وهى التى يستند اليها المدمى يبين أن حجال تطبيقها هو نقل احد أفراد القوات المسلحة (من ضباط الشرف والمساعدين وضباط المسف والمساكر) الى وظيفة مدنية > فلا يجسرى حكها على حالة تعيين أحد هؤلاء الافراد في وظيفة مدنية وفق الاحسكام والشروط المقررة للتعيين في القانون رقم 17 أسنة 1901 الخاص بنظام والشمين ، فقص في الحالة الاولى على أن يكون التعيين في الدرجة السادسة والتعيين ، فقص في الحالة الاولى على أن يكون التعيين في الدرجة السادسة بالكادر العالى رهينا بتوافر المؤمل اللازم الشمل الوظيفة وأن يجتسان المسابقة التي تعقد لهذا الفرش > وأن يصدر قرار المشيئ بن الوزير أو مين يقوضه قانونا في ذلك > وأن يوضعها المهن عنه الدولير أو مين يقوضه قانونا في ذلك > وأن يوضعها المهن

(تراجع المواد من ١٦ الى ٢٥) ؛ لها النقل فله أحكامه الخَاصة به تهسوز مشروط بأن يكون بين وظائف متماثلة في نوع الكادر وأن يعرضي النقسالير على لجنة شسئون الموظفين في الجهتين المعينتين الابر المستقاد من نصن الملتين ٧٧ ، ٨٧ من هذا القانون .

(طمن رقم ٢١١)! لسنة ١٠ ق -- جلسة ٢/٦/١٦١١)

قاعسدة رقسم (٤٣)

: 12-41

تصديق رئيس الجمهورية على قرارات لجان الضباط بالوافقة على التقل من غدمة القوات المسلحة وفقا لاحكام المقانون رقم ٢٣٧ السنة ١٩٥٩، في شان شروط الخدمة والتركية لضباط القوات المسلحة و ولذن كان لازما لفقائ هذه القرارات الا ان هذا المنحديق لا يعتبر بطابة قرار بالققل صادر من رئيس الجمهورية ب القانون لا يوجب صدور قرار من رئيس الجمهورية بالنقل الا في الحب القانون لا يوجب عدور قرار من رئيس الجمهورية التالية للدرجة التالية لا الحرجة التالية درجة يدخل راتب الضابط في مربوطها أماته يتكي عدور قرار من لجن درجة يدخل راتب الضابط في مربوطها أماته يتكي عدور قرار من لجن الشباط يسمدى عليه رئيس الجمه ورية على ان يهساكال ما فد يشمى به القانون من اجرادات المزى لاتمام النقل كان تفصح الدمية المقول اليها عن موافقها على النقل متى كان موكنا وجائزا قانونا وفقا الاحكام المنظية لونافها وفقا الاحكام المنظية لونافها وفقا الاحكام المنظية المنظية وذلك بالاداك المقانون النها وفقا الاحكام المنظية

ملخص الحسكم :

ولئن كان التصديق على قرارات لجان الضباط بالوائقة على الثكل. من خدمة القوات المسلحة لازما لنفاذ هذه القرارات - الا أن هذا التصديق لا يعتبر بطابة قرار بالنقل صادر من رئيس الجمه ورية - يؤكد ثلاثة أن الملاة ١٤٦ لم توجب صدور قرار منه بالنقل الا في الحالة التي ينقل. يه الى الدرجة التالية للدرجة التى يدخل الراعب المتسرر لرتبته أي. مربوطها - أما اذا كان النقل الى درجة يدخل راتب الضابط فى مربوطها الله يكنى فى شائه صدور قرار من لجنة الضابط بالموافقة عليه بمستدق عليه رئيس الجمهورية على أن يستكمل ما قد يقضى به الفاتون من أجراءاته اخرى لاتهام النقل الى الوظيفة التى ووفق على نقل الضابط اليها .

غاذا كان ترار لجنة الفياط الذى صحقى عليه رئيس الجهمسورية في شأن المدعى هى التوصية بنتله الى وزارة الخارجية غان هذه الفوصية التي لا تعتبر حسيما سبق البيان ببثابة ترار جمهورى بالنتل له لم يكن بنشانها الحاق المدعى باحدى وظائف السلك الدبلوماسى بل كان يتمين لأثبام نقله أن يستوفى هذا النتل اوضاعه بأن تقصح الجهة المتول اليها عن موافقتها عليه متى كان ممكنا وجائزا تقونا وفتا لاحكام المنظمة لوظائفها وذلك بالاداة القانونية التى ترتب هذا الاثر.

(طمن رقم ٢٠٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٦٩)

قامدة رقيم (٤٤٠)

: 12/4-41

نقل الفضايط الى وظيفة منفية ... المادة 184 من القانون رقم ٢٣٧ فسنة 1909 في شان شروط المفضة والترقية الضباط القوات المسلحة تشكلة بألفائين رقم 174 فسنة 1974 ... سكونها عن بيان الرقب الذي ينح المسلح عند نقله الى الدرجة التي ينطل الرائب المقرر ارتبته المسكرية في مربوطها ... يخيفة تحديد هذا المرتب .. منح المسابط المقول نفس المرتبة الاستلى الذي كان يطلفناه في الوطيقة المسكرية فقد المائل .

منخص الفعري :

أن الخادة ١٤٩ من العانون رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥٩ في فستأن تعروط.
 ان التعدية والترقية لضبيط العوات المسلحة بمستقلة بالقسانون رقم ١٣٨٨.

'لسنة ١٩٦٢ تنص على الآتى : (في حالة نقل أحد الضباط الى وظيفة بدنية بينتل الى الدرجة التى يدخل الراتب المترر لرتبته المسكرية في مربوطها و وتحسب القديته عيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها ويتم النقل في هذه الحالة طبقا لحكم المادة السادسة من القانون .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية أن ينقل الفسسابط الى الدرجة التالية الدرجة التى يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطهــــا على أن يمنع أول هذا المربوط وتحسب اقدميته فيها من تاريخ نقله اليها .

وفى كلنا الحالدين اذا تقاضى الضابط المنقول الى الوظيفة المدنيسة برواتب وتعويضات بدنية تقل عن مجبوع ما كان يتقاضاه بالوظيفة المسكرية أدى البه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقيسة أو الملاوات أو التعويضسات .

وتحدد التعويضات المسكرية التي تحسب للفابط عند النقل بقرار من القائد العام للقوات المسلحة) .

وتص المادة ٧٥ من القانون المذكور على الآتي :

(رواتب الضباط هى الرواتب الاصلية المتررة للرتب المُعتلقة بسا فى ذلك الملاوات الدورية وفقا لما هو وارد فى الجدول المرافق لهذا القانون ، أما التمويضات متشمل البدلات والملاوات الاضافية) .

وبن حيث أن المستفاد بن نص المادة ١٤٩ مسالفة الذكر أنه في حلة نقل الضمايط الى وطبقة بدنية ، اما أن ينقل الى الدرجة التى يدخل في مربوطها الراتب المسرر للرتبة المسكرية وقد سكت النص في هدة طحالة عن بيان المرتب الذي يمنح له في الوظيفة المدنية ، واما أن ينتسل الى المرجة التالية للمرجة التي يدخل في مربوطها الراتب المقرر للرتب المسكرية وفي هذه المسالة حدد النص المرتب الذي يمنح له الوظيفة المدنية بأنه أول مربوط الدرجة التي نقل اليها ، وفي المسالتين هرص المشرع على الايقل ما يتقاضاه الضماط المنتول في الوظيفة المدنية من وتعويضات حتى لا تضطرب ظروفه الميشية نفس منى منجه الفرق بين

مرتبات وتمويضات عما كان يتقاضاه في الوظيفة المسكرية من رواتب. الاثنين بصفة شسخصية حتى يتم اسستنفاده بالترقية أو المسلاوات. أو التمويضات .

وبن حيث أن الضباط المتواين الى وظائف مدنية بوزارة الاسكان. والرافق بالقرارات الجمهورية أرقام ٣٤٧٧ و ٢٦٨٦ لسنة ١٩٦٦ و ١٩٦٦ لسنة ١٩٦٦ و ١٩٦٦ للسنة ١٩٦٦ نظوا الى الدرجة التى يدخل فى مربوطها الراتب المقسسرر المرتب الذى يمنع لهم فى الوظائف المدنية المتولين اليها ومن ثم يتضدد هذا المرتب وفق احكام القانون الذى تخضع له هذه الوظائف وهو القادةون، ومم ٤٦ لسنة ١٩٦١ باسدار قانون نظام العالمين المعنين بالدولة ، وطبتا لاحكام هذا القاسانون يستصحب العالم المناول مرتبه فى الوظيفة المنتول بهها باعتبار أن الخدمة مستمرة مسواء كانت النظم الوظيفية التى تقسل المتولى بنها والمناقب مستمرة مسواء كانت النظم الوظيفية فى الجهتين المتولى بنها وزارة الاسكان بالقرارات الجمهسورية المشالم المرتبات الإصلية التى كانوا يتقاضونها فى الوظيفة المساكر اليها نفسي المرتبات الإصلية التى كانوا يتقاضونها فى الوظيفة المسكرية عند

ومن حيث أن تطبيق الفترة الثالثة من المادة ١٤٩ مسالغة الذكر على الضباط المسار الهم بمتنفى اجراء المتابلة بين مجسوع ما كتوا يتناضونه من مرتبات أصلية وتعويضات في الوظيفة المسسكرية وبين مجسوع ما يتقاضونه من مرتبات وتعويضات في الوظيفة المدنية ، عادا تل المجموع الاخير عن المجموع الاول ادى اليهم الفرق بين المجموعتين بصفة شخصية على أن يستنفذ بالترقية أو الملاوات أو التعويضات التي يحصلون عليهسل مستقبلا في الوظيفة المدنية ،

ومن حيث انه متى اسمستبان ذلك مان الرئيسات المحددة للضباط المنتولين الى وزارة الاسكان والمرافق بالقرارات الجمهورية المسالم اليها كنما لا تعتبر مرتبات اساسية في الوظائف المنية المنتوانين اليها > ولا يعتد بها كبرتبات شالمة للتمويضات المسمسكرية الا بالتجر الذي يتنق مع احكام المادين 13 إ و ٧٠ بن القات رقم ٢٣٢ لسمنة ١٩٥٩ بشأن شروط الخبة والمرتبة الشباط في التوات المسلمة .

من اجلِ ذلك انتهى رأى الجمهورية الى أن الضباط المتولين الى وظائف مدنية بالقرارات الجمهورية الموروضة طبقا للفقرة الاولى من القانون رقم ٣٣٧ لمسنة ١٩٥٩ بشأن شروط الخدبة والترقية للشباط بالقوات المسلحة لا يستحقون بصفة أسلية في الوظيفة المدنية الا المرتب الاصلى الذي كانوا يتقاضونه في الوظيفة المسسكرية ويستحقون بصبقة شخصية الفرق بين هذا الرتب الاصلى مضافا اليه سبائر المزرات الملية الأخرى للوظيفة المدنية أن وجدت وبين مجووع ما كانوا يتقاضونه في الوظيفة المسكرية من مرتبات وتمويضات حتى يستنفد هذا الفلسري مالتوقية أو المهاورات أو التمويضات.

لا مَجْوِي رقم ١٠٨٦ - بتاريخ ١/١٢/١٢/١)

قاعدة رقم (٥٤)

البيدا:

المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٧ اسنة ١٩٥٩ في شان شروط المحدية والنرقية نصباط القوات المسلحة المحدلة في القانون رقم ١٩٨٨ اسنة ١٩٦٧ مـ نصبها على احتفاظ التصابط المتقول الى وظيفة مدنية بالبدلات التي تكان يتقاضاها في وظيفته المسكرية بصفة شخصية مرار وزير الحربيسة وتم ١٩٧٦ اسنة ١٩٦٨ بتحديد البدلات والتمويضات التي تحسب المنابط عند نظهم الى وظيفة جدنية مـ هذا القرار يمهر كالبنا للجيم المنسب المنابط عليه في المادة ١٤٩٩ من المقانون رقم ١٩٧٧ المبقة ١٩٥٩ مـ ان ذلك ما امتداد القرار على حالات النقل التي نامية نفاذ القانون رقم ١٩٧٨ المبقة ١٩٥٩ مـ ان ذلك ما امتداد القرار على حالات النقل التي ناميت قبل صدوره متى تم النظر وفيةا لاحكام المدة ١٩٥١ المسار الهها ٠

جلفص الفتري :

ان المادة ١٤٩ من التانون رتم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في سسان شروط

(المسلمة والترقية المساط القوات المسلجة معلة بالقسسانون رقم ١٢٨ السنة ١٩٩٧ عنوس على أنه :

و في حالة نقل احد الضياط الى وظيفة مدنيـة ينقـل الى الدرجة التي يدخل الراتب ألمترر لرتبته المسكرية في مربوطها ، وتحسب التميتسه فيها من تاريخ حصوله على اول مربوطها ويتم النتل في هذه الحسافة طبقا لحكم المادة السادسة من القاتون ، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية ان ينقل الضابط الى الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المسرر الربيته المسكرية في مربوطها ، عي أن يمنسح أول هذا الربوط وتصميه التمهيته نيها من تاريخ نقله اليها ، وفي كلتا الحالتين اذا تقاضى الضمابط المنتول الني الوظيفة المدنية رواتب وتعويضات مدنية تتل عن مجمسوع مادكان يتقاضساه بالوظيفة المسكرية ادى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاذه بالترتية أو الملاوات أو التعويضات ، وتحدد التعويضات المسكرية التي تحسب للضابط عند النقل بقسرار من القائد العام للثوات المسلحة ٧ وقد آل اختصاص القائد العام للقوات السلحة المنصوص عليه في المادة ١٤٩ مسالفة الذكر الى وزير الحربية طبقا للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨. شم صدر قرار وزير الحربية رقم ٢١٦ لسفة ١٩٦٨ بتحديد التعويف المات التي تحسب للفسابط عند النقل الي وظائف مدنية وهي بدل المسكن وبدل الملبس وبدل الوصيف وعلاوة اركان الحرب وراتب الطيران ونص هذا الترار في مادته الثانية على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجسريدة الرسبية .

وبتساريض ١٩٦٩/٢/١٧ و ١٩٦٩/٢/١٠ ابدت ادارة الفتسوى للجهازين المركزين للتنظيم والادارة والمحلسبات أنه يتمين على وزارة الإصلاح الزراعي ولستصلاح الاراضي التي نقل اليها المبيه/٠٠٠٠٠ النقيب طيار سابقا أن تقوم مباشرة باعادة تسوية راتبه طبقسا للقواعد التيليية المجروة في هذا المسبدد (التي تضيفها قسرار وزير الحربيسة المجرفي إليه) بفض النظر ميا تضيفه القسرار الجمهوري رقم ١٩٠٧ عليه المناب إلا المبينة ١٩٤٨ و المبينة المبارد الجمهوري رقم ١٩٠٧ المبينة المبرد رابه ويدلاته مني كان المبارد في هذا المبراد المربية وبدلاته غير متبقد مع القواعد المتطهورة مع جرب ما بدريك المبدورة المبدورة المباردة غير متبقد مع القواعد المتطهورة ما المباردة المباردة المبدورة المبدورة المبدورة المبدورة المباردة المبا

وييدى الجهاز الركزى للتنظيم والادارة أن هذه القتـوى انتهت الى تطبيق ترار وزير الحربية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٦٨ على حالات النتــل التى تهت قبل صدوره بامتبار أن هذا الترار ليس منشئا لحــكم تانونى جديد : وسيؤدى تطبيقها إلى اعادة تسوية حالات الضباط الذين نظوا إلى وظائف مننية قبل صدور الترار المذكور الأمر الذى يؤدى الى تغيير الاوضاع التى استقرت قبل صدور هذا الترار .

ومن حيث أن المادة ١٤٩٩ من القسانون رقم ٢٣٧ لمنة ١٩٥٩ ق.
شأن شروط الفدية والترقية لضباط القوات المسلحة معدلة بالقسانون
رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٩٣ تضت باحتفاظ الضابط المنتول الى وظيفة بدئية.
بالبدلات التى كان يتقاضاها في وظيفته المسكرية المنتول بنها بالقسدر
وفي الحدودو وبالشروط المنصوص عليها المسكرية المنتول بنها بالقساد
الضابط المنتول يكون بصلاحة تواعد علية تحدد مستحقاته على وجه
لا خيار فيه لجهة الادارة التى تقصر دورها على بجليد تطبيق هذه
التواعد على الحالات التى تعرض لها ؛ وقرار الادارة بتحديد مستحقات
الضابط بها يخالف القواعد التى نص عليها القانون لا يكسب أية حصانة
بنوات بهعاد الستين بوما على صدوره .

وبن حيث أن القانون ترك تحديد البدلات والتعويضات المسكرية التى تصعب للضابط عند نقله الى وظيفة بدنية الى ترار يصدر بن وزير الحربية ، وقد صدر هذا الترار غملا برقم ٢١٦ لسنة ١٩٦٨ مصـــددا البدلات والتعويضات التى تحسب للضابط بصفة هلية عنسد نقلهم الى وظائف بدنية ، وبن ثم غلا يكون ثبة بحل لاستلزام صدور ترار بتصديد هذه البدلات والتعويضات بالنسبة لكل حالة نقل على حدة .

ومن حيث أن قرار وزير الحربية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٦٨ المسار اليه ما هو الا مقرر أو كاشف للصحم الذي استحدثه القانون رقم ١٢٨٠ لسنة ١٩٦٢ ولا يعتبر منشا لحكم قانوني جديد ، ومن ثم يردد أثره الي تاريخ نفاذ القانون المفكور عينطبق على حالات النقل التي تبعد في الكثرة التي مبقت صدور القرار الوزاري المذكور طالما تم المقصل وعقد الأحكام: المادة 154 من التأتون رقم ٢٣٧ لسنة 1904 معلة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ ولا يقتصر صريانه على النقال الذي يتم في الفاترة اللاحقة لصدور الغرار .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العبوبية الى أن قرار وزير الحربية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٦٨ بتحديد البدلات المسكرية التى يحتفظ بها المُصابط المُتقول يسرى من تاريخ العبل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ ولا يتتصر سريانه على حالات النقل اللاحقة لصدور القرار .

(المتوى رام ٣٦٠ بتاريخ ١٩٧٠/١)

قامستة رقسم (١١))

المسطا:

يبين من مقارفة نص الكتين ٥٠ ٥٠ من ققون نظام المابلين بالقطاح العام رقم ٨٨ أسنة ١٩٧٨ — بنصوص قوانين نظام العابلين العنين بالتواقد وقوانين العابلين العنين بالتواقد وقوانين العابلين بالقركة التبد غارج الشركة من نطاق التنظيم القاوني للعابلين بالشركات مع ابقاله على جواز نظل العابل وليس ندبه خارج الشركة — الا يجوز اعتبارا من تاريخ العمل بالقاون رقم ٨٤ السنة ١٩٧٨ كل ١٩٧٨/٧١ نحب العابل خارج الشركة كما يتمين انهاء التبب الذي تم الى خارج الشركة في ظل العمل بالقاون رقم ٨٤ السنة ١٩٧٨ كل خارج الشركة كما يتمين انهاء التبب الذي تم الى خارج الشركة في ظل العمل بالقاون رقم ٨١ السنة ١٩٧١ م

ملفص الفتسوى:

ان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العليلين المدنيين بالحولة الملفى كان ينص في الملاة ٢٦ على أن « يجوز نقل العابل من وحدة الى أخسرتن من الوحدات التى تطبق أحكام هذاالقانون > كيا يجوز نقله الى الهيالات والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة ألما والمكس . . » .

وكان ينص في الملدة ٢٨ على أن « يجوز بترار من المسلطة المختصة نيب العامل للتيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى في نفس مستواها أو في وظيفة تعلوها مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة اخرى أو في مؤسسة أو وحدة اقتصادية أذا كانت حاجة العبل في الوظيفسة الاصلية تسمح بذلك ، وتكون مدة الندب سنة تابلة للتجديد . .

ولقد صدر التانون رقم ٧٧ لسنة ٩١٩٧٨ بنظام المسلمين الدنين المديد والنمى التانون ٥١ لسنة ١٩٧١ ونصى في المادة ٥٤ على انه ٥ مع مراعاة النسبة المئوية المقررة في المادة (١٥) من هذا التانون يجوز نشال المالم من وحدة الى اخرى من الوحدات التي تسرى عليها احكامه ، كيا يجوز نظله الى المهيئات المالمة والإجهزة الحكومية ذات الموازنة الخاصة بها وللوحدات العالم والمكس . . النم » .

ونص في المادة ٥٦ على انه « يجوز بقسرار من السلطة المختصسة ندب العالم للتيام مؤتتا بعب ل وظيفة أخرى من نفس درجة وظيفته أو وظيفة قطوها مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة أخرى أقداً كلانت جاجة العمل في الوظيفة الاصلية تسمع بذلك ، وتنظم اللائحة التغييدية والقواعد الخاصة بالندب » .

وكان الفاتون رتم ١١ لسنة ١٩٧١ بنظام العالمان بالتطساع العسام المهابين بالتطساع العسام المهابية بنادة به بيوز نتل العالمان اي جهة حكوبية موكيهة أو محلهة إلى وظهنة بن ذات مستوى وظهنته بالهيئات والمؤسسات العابة والوحدات الانتصادية التابعة لها ؛ كبا يجوز نتل المسابل الي الانتصادية أو ألى مؤسسة أو وحدة انتصادية آخرى أو هيئة عابة أو جهة وظهنة من ذات مستوى وظيئته سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو الوخدة مركزية أو مطية ويتم ذلك بترار من ٠٠٠ .

وكان ينص في الملدة ٧٧ على أن « يجوز ندب المسامل للقيسام وقيتا في احدى الجهات المؤسار البها في الملدة المسابقة بعمل وظيفة أخرى في نبس مستوى وظيفته أو في وظيفة تعلوما مباشرة ويتم المسدب بقرار من الرئيس المختص المشاس البه في الملاة المسابقة ، وتكون مدة النبب وصدر القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ بنظام العالمين بالقطاع العسام قائجديد وعمل به اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ والفي القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ونص في المادة ٢٠ على أنه « ولا يجوز بغير مواعقة العسسال نقسله الى وظيفة مبائلة أو تتوافر فيه شروط شسسطها في شركة آخرى داخل القطاع أو في تطاع آخر أو تليمة للجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العالمة وذلك بموافقة الوحدين المنقول منها والمتول البهسا ، ويتم النقسل في العالات المشار اليها بقرار من السلطة المختصة بالتعين ٥٠٠٠.

ونص فى المادة (٥٥) على أنه « يجوز لدواعى العمل بقرار من رئيمى مجلس الادارة أو من يفوضه ندب العامل الى وظيفة مماثلة أو تتوائر نحيه شروط شمغلها أو الى وظيفة تعلو وظيفته مباشرة فى ذات الشركة ، وذلك لدة سنة قابلة للتجديد سنة أخرى وبحد أتصى سنتين » .

ومن حيث أنه يبين من استعراء النمسووس السابقة أن تأتون السابلية إن المائين المنتين بالدولة المنفى رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ كان يجيز فى المادة ٢٦ منه النقل من وحدات الجهاز الادارى للدولة الى جهات القطاع العام والمكسى وكان يجيز كذلك فى المادة ٢٨ منه الندب داخل وحدات الجهاز الادارى للدولة أو الى وحدات القطاع المام بينها أتى قانون المائين بالدولة المجدد رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ هـ والمعول به اعتبارا من ١٩٧٨/١/ والمهاز الادارى المائل للقيام مؤقتا بعها والمكسى فى حين أن المادة ٥٦ منه أجازت تنم العالم للقيام مؤقتا بعهال والمكسى فى حين أن المادة ٥٦ منه أجازت تنم العالم للقيام مؤقتا بعهال والهيد أخرى من نفس درجة وظيفته أو وظيفة تطوها مباشرة فى نفس الوحدة التى يممل بها أو فى وحددة الخرى وسكت عن جواز ندب العالم الى جهات القطاع العام ٠٠

وبالمثل غان تانون العابل بالتطاع العام (المنفي رقم 11 لسنة 1941) كان يجيز في المادة ٢٦ بنه النقل من وحدات التطاع العام الى جهات الجهاؤ التحديث المتعالجة المتعالجة والعكس كما لجاز في الدة ٢٧ بنه النعب داخل وجدات المتعالجة المعالجة بينها أو الله وحدات الجهاؤ الادارى للدولة بينها أتى تانون العالمين بالتطاع العام الجونيد وقم 184 لسنة 1948 المعمول به اعتباراً المعارف في العام 1948 المعارف في العام المعارفة في المادة ٢٠ منه التقسيل من وخدات المعارفة المع

التطاع العام التي وحدات الجهاز الاداري للدولة والعكس ثم اتت المادة ه منه واجازت ندب العامل التي وظيفة مبائلة أو تتوانر فيسه شروط شخلها أو التي وظيفة تعلو وظيفته مباشرة في ذات الشركة وسسسكتت عن جواز ندب العامل التي وحدات القطاع العامام الأخرى أو التي وحدات التجهاز الاداري للدولة مثلها نعل القاتون الملغي ...

ومن حيث أنه بناء على ذلك غان المشرع يكون قد قصد استبعاد النب خارج الشركة من نطاق الننظيم القسانوني للمسابلين بالشركات وآبقي على جواز النقسل وليس الفسمي الى خارج الشركة ومن ثم غانه اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٨٤ لسمة ١٩٧٨ المشار اليه لا يجوز ندب العابل الى خارج الشركة ، وبالتالى غانه يتعين انهاء الندب الذي تم الى خارج الشركة في ظل العمل بأحكام القسانون الملغى رقم ١٦ لسنة ١٩٧١ اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ .

لذلك انتهى راى الجمعية المهومية لتسمى الفتوى والتشريع الى انه اعتبارا من ا/١٩٨٧ لا يجوز ندب المسايل باحدى شركات القطاع المام للمبل فى وظيفة خارج هذه الشركة ، ومن هذا التساريخ تنتهى حتبسسة حالات الفدب القائمة الى خارج الشركة . .

(ملف ۱۹۷۱/۲/۲۲ - جلسة ۱۹۷۱/۱۸۲)

قاعدة رقم (٧٧)

: المسلما

المستفاد من نص المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٩ في شان شروط المحدة ... النقل المرجة شان شروط المحدة ... النقل المرجة الثقافة التي يبخل في مربوط الأراتب القرر المرتبة المسكرية ... النقل المدرجة التي يبخل في مربوطها الراتب القرر المرتبة المسكرية ... في المحالة الاشية يتحدد المرتب المدى يمنع في الوظيفة المدنية طبقاً الأمكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ في شان نظام العاباين المدنين بالتواة ...

المسابط التقول بستصحب مرتبه في الوظيفة التقول منها بشرط الا يجاوز نهاية مربوط الدرجة القررة الوظيفة المقول اليها طبقا للبادة ١٤٩ الشيار النها يتمين أجراد المقابلة بين مجموع ما كان يتقائساه من مرتبات اصلية وتعويضات في الوظيفة المنفية على أن يستفد بالترقية أو المحبوع الاول أدى اليهم الفرق بصفة شخصية على أن يستفد بالترقية أو المعلوات أو التمويضات التي يحصل عليها مستقبلا في الوظيفة المنفية – المرتبات المحددة الشباط المتواني بقرار رئيس المجمهورية رقم ٧٧٤٢ لسنة ١٩٥٩ لا تعتبر مرتبات أساسية في الوظائف الابتاء المتوانية المسكونية الإبالقدر الذي يتفق مع احكام الملاتين ٥٧ و ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ شمنة ١٩٥٩ المستند الى ما قضت به بعض المحكم المعالية من أن هذه المرتبات المسكونية المعالية من أن هذه المرتبات تعتبر بكابلها مرتبات المسلسية .

ملخص الفتسوي :

ان المادة (181) من القانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٩ في شان شروط الخدية والترقية لضباط القوات المسلمة تنص على آنه « في حالة نقل احد الضباط التي وظيفة جنية ينقل الى الدرجة التي يدخل الراتب المترر لرئبته المستكرية في مربوطها وتحسب التحبيته نيهها من تاريخ حصوله على أول مربوطها ويتم النقل في هذه الحالة طبقا لحكم المادة الساخصة من القانون ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية أن ينقل الضباط الى الدرجة التاليبة للدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرئبته المسكرية في مربوطها على أن يمنح أول هذا المربوط وتحسب التحبيته غيها من تاريخ نقله اليها . وفي كالمتسالة المائدي اذا تقاضى الضابط المتول الي الوظيفة المسكرية أدى اليه الفرق مدنية تقل من مجبوع ما كان يعتضاه بالوظيفة المسكرية أدى اليه الفرق بمنعة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية أو العلاوات أو التمويضسات أو تحدد التمويضات المسكرية التي تحسب للضابط عند النقل بتسأرار من أو تعدد التمويضات المسكرية التي تحسب للضابط عند النقل بتسأرار من القائد العام للقوات المسكرية التي تحسب للشابط عند النقل بتسأرار من التأثون المذكور على أن الاقاد العام للقوات المسكرية التي المسكرية التي المتوافقة بها في ذلك الاستان المسكرية المن القانون المذكور على أن

الملاوات الدورية ونقا لما هو وارد في الجدول المرافق الهسدا القسانون . آيا التمويضات فتشبل الدلات والملاوات الإنسانية » .

ومن حيث أن المستقاد من نص المادة (١٤٩) مسالفة الذكر سامى ما مبيق أن راته هذه الجمعية المعومية بجلستها المنعددة في ١٩ من نوفيير سنة ١٩٦٩ سنة ١٩٦٩ من نوفيير المنت ١٩٦٩ من نوفيير المنتج ١٩٦٩ سنة ١٩٦٩ من نوفيير المنتج التي يدخل في مربوطها الراتب المترر للرتبة العسكرية ، وقد سكت النمس في هذه الحالة عن بيان المرتب الذي يبنع له في الوظيفة المدنيسة ، المنتج الذي يبنع له في الوظيفة المدنيسة المائير للرتبة العسكرية ، وفي هذه الحالة حدد النمس المرتب الذي يبنع له في الوظيفة المدنية بأنه أول مربوط الدرجة التي نقل البها ، وفي الحالتين خرص المرع على الا يقل ما ينتاضاه الضابط المنتول في الوظيفة المدنيسة من مرتبات وتحويضات عبا كان ينتاضاه في الوظيفة المسكرية من رواتب وتعويضات عنى لا تضطرب ظروفه المعيشية ننص على منحه المسرق بين التعويضات أو المسلاوات أو التعويضات أو المسلاوات أو التعويضات .

ومن حيث أن الضباط المتقولين الى وظائف مدنية بوزارة الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى بالقرار الجمهورى رقم ١٩٢٧ اسنة ١٩٦٥ تقلوا الى الدرجة التى يدخل فى مربوطها الراتب المقرر لرتبتهم العسكية ، وقد سبكت نص المادة ١٩٤٠) سالفة الذكر من تحديد المرتب الذى يمنح لهم فى الوظائف المدنية المتعولين اليها ، ومن ثم يتحدد هذا المرتب وفقا لاحكام القانون الذى تخصص له هذه الوظائف وهو القسانون رقم ٢٦ شمنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العالمين المدنيين بالدولة ، وطبقا لاحكام هذا القانون يستصحب العامل المنقول مرتبه فى الوظائفة المنقول منهسا يشرط الا يجساوز نهاية مربوط الدرجة المقسرة للوظيفة التى نقل الهسا باعتبار أن الخدمة مستمرة سواء كانت النظم الوظيفية فى الجهتين المنقول منها والمنقول اليها والمنقول اليها والمنقول اليها والمدرجة المجهوري المشار اليه ذات المرتبة الذي وزارة استصلاح الاراضى بالقرار الجمهوري المشار اليه ذات المرتبة المني كان يتقلداها في الوظيفة المسكرية عند القل أ

وبن حيث أن تطبيق الفترة الثالثة بن المادة (١٤٩) مسالفة الذكر على الضباط المشار اليهم يتنفى اجراء المقابلة بين مجبوع ما كاتوا يتقلضونه بن مرتبات اصلية وتعويضات فى الوظبينة المسسكرية وبين مجمسوع ما يتقاضونه بن مرتبات وتعويضات فى الوظبينة المدنية ، غاذا على المجبوع الاخير عن المجبوع الاول أدى اليهم الغرق بين المجبوعين بصفة تسخصية على أن يستنفذ بالترقية أو الملاوات أو التعويضسات التي يحصلون عليها بستنبلا في الوظبية المدنة .

ومن حيث أنه متى استبان ذلك ، غان المرتبات المصددة للفياط المتعلق وزرة الامسلاح الزراعى واستملاح الاراضى من رئيس الجمهورية رقم ٧٣٤٧ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه لا تعتبر مرتبات أساسية في الوظاف المدنية المنتب اليها ، ولا يعتبد بها كمرتبات أساسية للتعويضات المسسكرية الا بالقدر الذى يتقى مع أحكام المساتين (٧٠) من القانون رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، ولا وجه للاستفلا ألى ما تضت به بعض المحاكم المعلقة من أن هذه المرتبات تعتبر بكالمها أو ترقيات ، ذلك أن هذا المتعاذات ل أجراء منها مها يسمستحق من علاوات أو ترقيات ، ذلك أن هذا التعمير يتناقي مع أحسكام القمانون رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه الذي تكمل بذاته ببيان الاسمن التي يتم طبهسا تحديد راتب الفسابط المتول الى الوظيفة المدنية ، ولم يخول رئيس الجمهورية سلطة تقديرية في هذا المجال ، ومن ثم يتمين تفسير أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، بنا يتلقى مع هذه الاحكام والا كان مذالة التعاون .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية المبوية الى أن الصباط المتعلين البي وزارة الإسلاح الزراعى واستمسلاح الاراضى بيقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٧٧ لسنة ١٩٦٥ لا يستحقون بصفة أسلية فى الوظيفة المتسكرية ، ويستحقون بصفة تسخصية الفرق بين هذا الرتب الإصلى بضافا اليه سائر المقررات المائية الأخرى للوظيفة المدنية أن وجدت ، وبين مجموع ما كانوا يتقلضونه فى الوظيفة المسكرية من مرتبات ونعويضات حتى يستنفذ هذا المسرق بالتراثية أو المعلوات أو التعويضات .

(ملف ١٩٧٧/٢/٥ - جلسة ١٩٧٧/٢/٧)

قاصدة رقسم (٤٨)

المسطا:

المادة ١٩٠٠ من المقانون رقم ٩٠ المسنة ١٩٧٥ معدلا بالقسانون رقم ٢٥ المسنة ١٩٧٨ بشان التقاعد والتأمين والماشسات للقوات المسلمة تقفى ماعادة تسوية مماشات الخاضمين لإحكامه مين نقلوا الى وظائف مدنيسة خلال الدة المصدة بذلك القانون — عدم جواز ترقية الفيام التي الرتبة الإملى بالقوات المسلمة بعد صدور قرار تعيينه في الوظيفة المدنية — اعتبار القرار المسادر في هذا الشان منعدما لا ينتج الرا — اسلمي ذلك أن شسفل المسيناط الوظيفة المدنية عكد تم عن طريق التميين وليس بطريق التدب — المتباط الموظيفة المدنية عكد تم عن طريق التميين وليس بطريق التدب — المتباط المناط في اعادة تسوية معاشمه ونقا لحكم المادة ١٢٠ الشبار اليها باعتبارا من تاريخ صدور قرار باعتبارا من تاريخ صدور قرار تعيينه في ذلك الوظيفة .

ملخص الفتــوى:

أن المادة ١٢٠ من تاتون التقاعد والتانين والمعاشات للقوات المسلحة المحدلة بالقاتون وقم ٥٢ اسنة ١٩٧٨ تنص على أن (الضباط الذين أنهيت بدة خديتهم بالقوات المسلحة بالاحالة الى التقاعد أو الاستغناء عن خدياتهم أو نظرا ألى وظائف مدنية وتقديوا بطلبات للاعادة للخدية وفقا لاحسكام المقانون وقم ٢٦ لسنة ١٩٧٣ وقبلت طلباتهم شكلا ولم يتقرر اعادتهم الى الخدية يعندون بعاشا يعادل المعسائل المقرر لمرتب اقرائهم الموجودين ألى الخدية في ١٩٧١/١٠ .

كما تعاد تسوية معاشبات الضباط وضباط الشرة، والمساعدين وضباط الصف والجنود فوى الراتب العالى الذين انهيت خديتهم بالقوات المسلمة اعتبارا من ١٩٥٢/٧/٢٣ حتى ١٩٧٨/٥/١٥ وذلك بغير الطريق التاديين أو الاستفناء عن خدياتهم او بالحكم بطردهم أو رفتهم في تضايا سياسية

او بالنقل من وطائف القوات المسلحة المذكورة الى وطائف مبنيسة بدون ان يكون سبب النقل ارتكاب المتول الأعسال مخلة بالشرف او مخالفة الاحكام توانين ونظم الخدمة بالقوات المسلحة أو ارتكاب انعال نقل بأمن هذه القوات وحسن الخدمة بها كما تماد تسوية معاشلت المستحتين منهم وذلك كله بما يعسادل م/ء اتمى مربوط رائب أو درجات ترين كل منهم الموجود بالخدمة في ١٩٧٥/٨/٣٠ ــ أو في الترب تاريخ يسبقه أو بلوغ المستحق سن المعاش أو تاريخ وغاته وبما لا يجاوز أثل معاش لاحد اقرائه الذين أعيدوا الى الخدمة طبقا للقانون رتم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ وبحد اتمى مربوط رتبة اللواء في هذا التاريخ)

ويبين من هذا النص أن المشرع ترر اعادة تسوية بعائسات الضباط للذين نظوا الى وظائف بدنية قبل صدور القانون رتم ٢٦ لسنة ١٩٧٧ ، يجواز اعادة بعض ضباط القوات المسلحة السابقين الى الخدية العابة بها الذا كلوا قد تقديوا بطلبات للعودة ونقا لاحكام هذا القانون وقبلت طلباتهم شكلا ولم يتور اعادتهم وذلك على النحو المبين بالنقسرة الاولى من المادة مما المادة بما الشائل الله كما قرب بوجه عام اعادة تسوية بمائسات الشباط الذين نقلوا الى وظائف بدنيسة في المسترة من ٢/١/٧١ حتى ١٩٥٥/١٠ دون أن يرتكبوا ما من شسأته المساس بالشرة و بالمنظم العسكرية أو بلين القوات المسلحة وذلك وفقاك وفقاك وفقات المرسلحة لمناك وقالك وفقا الأسمى المناقبة من المادة ١٩٠٠ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٥ .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠ اسنة ١٩٦١ – المسادر في ١٩٦٨ تضمن تعين السيد/. رئيسا لمجلس مدينة منيا القبح مان مقتضى اعمال هذا القرار انهاء علاقته الوظيفية بالقوات المسلحة من تاريخ صدوره بالحالة التي كان عليها فيه ونقله الى الوظيفة المدنية التي عين بها و لا وجه القول بأن القرار المشار اليه قد نديه للقيام بممل وظيفة مدنية ذلك لأن هذا القول يتعارض مع صريح عبارة قرار رئيس الجمهدورية رقم ١٩٦٠ الذي هفي بعينه ولأن المشرع حدد في المادة ٦ من المعاون رقم ٢٣٧ فسنة ١٩٦١ الذي هفي بغيينة ولأن المشرع حدد في المادة ٦ من المعاون رقم ٢٣٧ فسنة ١٩٥٨ ما المحاونة المغيط القوات المحاونة المعارض المعارض المعارض المعارض المعارضة المعا

الترار في هذا الشان واخضع ترارها لتصديق وزير الدغاع دون تدخل من سلطة آخرى ومن ثم غاته طلقا أن شغل السيد الذكور الوظيفة الدنية لم يتم بهذه الطريقة وبالاداة المحددة بها غاته لا يجوز اعتبار شغله لها قد تم طريق النسب غضسلا عن ذلك غان هذا الاغتراض يتنساقض مع بنقله في الوظيفية المدنية عقب صحور قسرار لجنة الفسسياط بلحلته الى المعاش اعتبارا من ١٩٦٢/١/٢ اذ ليس من المقبول أن تنتهى خدية المنتب في عبله الاصلى ويبتى شاغلا للوظيفة التى اسسندت اليه بطريق الندب وبناء على ذلك غان قرار لجنة الضباط بلحالة السيد المذكور الى المعاش في ١٩٦٢/١/٢ يكون قد صدر بعد نقلة الى عبل مدنى وانتهاء خديته بالقوات المسلحة وتبعا لذلك لا ينتج اثرا لاتعدام محله .

وترتيبا على ما تقدم ولما كان السيد/ قد نقسل من القوات المسلحة الى وظبيفة مدنيسة في ١٩٦٨/١١٦ ولم يثبت أن نقله يرجع الي اسباب من شانها المساس بالشرف أو بحسن المدمد أو بالنظم المسكرية أو بأمن القوات المسلحة بالله يقمين اجابته اطلبه وتسوية معاشمه بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من الملدة ١٩٧٠ من القاتون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٨ ما المعدل رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٨ .

لذلك انتهت الجمعية المعومية لتسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار الضباط المعروضة حالته منتولا الى وظيفة مدنية اعتبارا من تاريخ مسدور قرار رئيس الجمهورية رتم ٧٠٠ لسنة ١٩٦١ .

(ملف ۱۹۸۰/۱/۲۲ - جلسة ۲۲/۱/۰۸۲۱)

قاعسدة رقسم (٤٩)

المسطاة

المادة ١٤١ من القانون رقم ٢٣٧ فسنة ١٩٥١ ف شمان شروط المخدية والترقية الضباط القوات المسلمة معيلة بالقانون رقم ٢٠ استفة ١٩٧٩ علامت طريقة تطديد الدينية التشايط المقول الى وظايفة بتطية والفتت بالله لا يجوزا في جديع الاحوال أن تقل أقديته قريئة في الأوهل وتاريخ التخرج في الجهسة المتول اليها — لا يجوز الاستفاد الى هذا القص لتمييز الفيابط عن قرناله في الجهة المتقول اليها وتفيله عليهم في الاقديية — يتمين وضعه في اقدية تائية لاقدية قرنائه مع الاعتداد في هذا الصدد بالقرين الاحدث أذا لم يوجد قرين التخرج أو كان وضع القرين الاحدث أفضل من وضع قرين التخرج •

ملخص القتسوى :

المادة 131 من القسانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٩ في شان شروط الخدمة والترقية لشباط القوات المسلحة المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٩ تنص على « أنه في حالة نقل أحد الضباط الى جهة مدنية ينقل الى الدرجة أو الوظيفة المدنية المعادلة لربته العسسكرية الاصلية وتحسب المدمينة نبها من تاريخ حصوله على الرتبة العسكرية ما لم تكن الدرجة أو الوظيفة المنقول اليها تعادل أكثر من رتبة عسكرية متحدد المدمينة نبها من تاريخ حصوله على أدنى الرتب العسكرية المعادلة لها ، ويجب الا تقل أدمينه في كلنا الحالتين عن أندمية قرينة في المؤهل وتاريخ التخسرج بالجهسسة في كلنا الحالتين عن أندمية قرينة في المؤهل وتاريخ التخسرج بالجهسسة المنول اليها .

ويعتبر الضابط بنتولا الى الدرجة او الوظيفة المدنية التعلية للدرجة او الوظيفة المحادلة العسمكرية حتى كان احد الثرانه في المؤهل وتاريخ التخرج بجهة الوظيفة المدنية قد رقى البها وتحسب التدبيته فيها من تاريخ ترقية ترينه البها مع اعتبار بكالوريوس الكليات العسكرية معادلا للدرجة. الاولى من المؤهلات الجابعية أو العالية ،

ويجوز لرئيس الجهورية بقسرار منه نقل الضابط الى الدرجة او الوظيفة المدنية المعادلة للترقية التالية لرتبته العسكرية وتحسب الدبيشــه. النيف من تاريخ نقله ٥٠٠ ١٠.

ديين بن هذا النس أن المشرع وضع اسلا علما بعتضاه يوضسهم الخيابط المنتول الى جهة منتبة في الوظيفة المعادلة لرتبته العسمكرية وتحسب المدميته غيها بن تاريخ حصوله على الرتبة العسكرية فاذا كانت

الوطَّيْعَة المُدنية تمادل اكثر من رتبة مسكرية اعتبرت التمبيته من تاريخ حصوله على أدنى الرتب العسكرية المعادلة ، وحتى لا يلحق بالضابط ضرر يسبب نقله اشترط المشرع ألا نقل المسميته عن المسمية قرينه في المؤهل وتاريخ التخرج وتوقف عند هذا الحد علم يزد عليه ، لذلك لا يجوز الاستناد الى هذا الشرط الذي تصد به رفع الضرر عن الضابط المنقول لتبييزه عن ترنائه بالجهة المنتول اليها وتفضيله عليهم في الاتدمية اذ ليس من متنفى هذا الشرط اعادة ترتيب اقتميات قرفاء الضابط في المؤهل وتاريخ التفسرج باعتبار أن دلالته الصريحة توجب عدم المسلس بأقدميات هؤلاء القرناه ، وبن ثم قان اعباله يتحقق بوخسم الضابط المنقول في ترتيب تال لهم ، وترتيباً على ذلكَ مَانه أذا كان المشرع تمد خرج على الاصل المسام المشسار اليه والذى يتعين بمقتضاه وضع الضابط المنقسول هي الوظيفة المنيسة المعادلة لرتبته المسكرية من تاريخ حصوله على تلك الرتبة غاوجب وضبع الضابط المنقول في الوظيفة التالية لرتبته المسكرية اذا كان قرينسه في المؤهل وتاريخ التفرج قد رقى اليها مع تحديد التدمية الضابط من تاريخ ترقية القسرين الى تلك الوظيفة فاته يتمين التقيد مند ترتيب الاقدمية في هذه الحالة بذات الشرط وبذات المنهوم فلا يجوز أن يسبق الضابط ترينه في هذه الحالة من باب أولى وانها يتمين وضعه في التدبية تالية التدبية ترينه في المؤهل وتاريخ النخرج مع اعتبار بكالوريوس العلوم العسكرية معادلا للدرجة الجامعية الاولى ، ولما كان المشرع قد اعتد عند تحديد اقتمية أيضا بمن كان أحدث تفرجا من الضابط اذا كان في وضع وظيئي المضل الضابط المنتول بترينه في تاريخ التخرج مانه يتمين الاعتداد في هذا الصدد من قرين التغرج وكذلك اذا لم يوجد هذا القرين أصلا .

 وضع هؤلاء الضباط لأن اجراء هذا الترتيب سيؤدى الى وضعهم في ترتيب سابق لاقدمية أحد ترتأقهم في التخرج وهو ما لم يجزه المشرع .

ونيب يتطق بالشباط المذكورين في ثانيا وهم / المتحدة للفئة (د) بالرتابة المتحدية عام ١٩٧١ والحاصلين على رتبة رائد المعادلة للفئة (د) بالرتابة في ١٩٧١/٧/١ نائم، يوضعون على تلك الفئة (د) امتبارا من التساريخ الذي حصل فيه ترناؤهم في التخرج عليها على أن ترتب اقدياتهم بحيث يكونوا تلاين لآخر ترين حصل على تلك الفئة في التساريخ المذكور ، ومن ثم نائهم يوضعون بعد السيدين / المتخرجين في ١٩٧٧/٢/١٤ واللذين حصلا على الفئة (د) في ١٩٧٧/٢/١٨

لذلك انتهت الجمعية المهوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن المتعالف المتعالف

(ملك ١٩٨٠/١/١٥ ــ جلسة ١٩٨٠/١/٨٥)

قاعسدة رقسم (٥٠)

: 12 45

اعتبار السود/ ٠٠٠٠ منقولا الى الوظيفة المدنية التى عين بها بوزارة الخارجية التى عين بها بوزارة الخارجية بعد اهالته الى التقاعد من الوظيفة المسكرية التى كان يشافها ومدى استحقاقه الرواتب والبدلات التى كان يتقاضاها فى الوظيفة المسسكونة .

ملخص الفتوى:

تصر الشرع بمتتضى المادة ١٤٩ من القسانون رتم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالتانون رتم ٢٩ اسنة ١٩٥٩ الاعتفاظ بالنرق بين جسلة ما هو معرر للوظيفة المدنية في هالة النتل من الوظيفة المسكرية الى الوظيفة الدنية وغقا للاوضاع المبينة بالنص ،

ولما كان تحديد مركز العابل بالنسبة للوظيفة التى يشغلها منسوط بالقرار الادارى العسلدر باسغلاها اليه غان العبرة في انزال حسكم التانون على العابل تكون بهذا القرار وحده ويحسب الوصف الذي اسبغه عليسه غلا يؤثر في هذا القرار ولا يغير من طبيعته معاصرته لاى اجراء آخر يتعلق بانهاء علاقة العابل بوظيفته السابقة ، وإذا شغل الضابط في الحسسالة الملاقة المدنية بطريق التعيين المبتدا وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٢ رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٨٠ غان الحكم الذي تضمنه نصن المادة ١٩٦٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٨٠ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٨٠ من القانون رقم ١٩٨٠ شخصية بالفرق بين مجيل ما كان يتقلضاه في وظيفته المسكرية ومجسل ما هو مقرر له بالوظيفة المدنية التي عين بها .

إذلك انتهت الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن السيد/... . . يعتبر معينسا تعيينسا مينسدا بوزارة الخارجيسية ولا يعد منتولا اليها من الوظيفة العسكرية التي كان يشخلها وتبعا لذلك لا حق له الاحتفاظ بصفة شخصية بالفرق بين بجبل ما كان يتناهساه في الوظيفة العسكرية ومجبل ما هو يجرر بالوظيفة المسكرية ومجبل ما

(ملك ٨٨/٥/٨٦ ــ جلسة ١١٨٨/١/١٨)

قاعسدة رقسم (٥١)

المسطا:

عدم اهقية المامل المقول من القوات المبلحة الى المفارات المبلحة في الزيادة المقررة بالفقرة الاخية من المادة الخابسة من المقاون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ ... اساس ذلك ... أن مناط استحقاق تلك الأوادة الاضافية منوط بحفول المامل المقول الى وظيفة مناط المناطبين باحكام المقاون رقم ١١ لسنة ١٩٨٥ .

ملخص الفترى:

ان الفترة الثالثة من المادة الخليسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٨ المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه (يبنح العسكريون ورجال الشرطة الذين نقلوا الى الوظائف المدنية في الفترة من ١٩٧٥/١/ محتى ١٩٧٠/١٢/٢١ الذين لم يطبق عليهم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ بتمصيح اوضاع العالمين المدنيين بالمحولة والتطاع العام زيادة في مرتباتهم تقدر بتيسة علاوتين من العسلاوة الدورية المسمستحقة لكل منهم في المراح، وقال المنافة الى الزيادة المنترة السابقة) .

وجفاد هذا النص أن المشرع مراعاة منه للمسكريين ورجال الشرطة المختلف ميلين عليهم التانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ والذين لم ينيدوا من المكلمة ونظوا الى وظائف مدنية خلال المجال الزمني لاعجال قواعد الهزيمية المنمسوص عليها في هذا للمحانون والذي يعتد عبر السلوابير ١٩٧٥ و ١٩٧٧ قضى بزيادة مرباتهم بالقدر المحد في المهوبير الثقاف من المادة الخامسية من التسانون رقم ١٩٧٥ لسنة ١٩٨١ وذلك بالاضيافة الى الزيادة المحدد في الفترة الاولى من تلك المادة وجور شم غلجم السندقاق تلك الزيادة الاصافية يكون بنوطا بدخول المنقول الى وظيفة معنية في عداد المحالمين باختام التانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ولما كان الفترة (ج) من المادة الاولى من التانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٥ أفراد القوات قد أخلت في نطاق تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أفراد القوات المسلحة وأفراد الشرطة الذين نقلوا الى وظلقف مدنية خلال النسترة من ١٩٧٥/١/١ وحتى ١٩٧٥/١٢/٣١ بالرغم من عدم وجودهم بالخدية المعنية في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ المسل بالقانون وقصرت بصريح النمي اعبال هذا الحكم على « مصلى حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ » الذين نقسلوا خلال تلك المنزة « بعد انتهاء علاجهم من اصابتهم » واذ لا يعد المورضية حالته من مصلى حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ غانه يخرج من عداد الخاطبين بأحكم القانون رقم ١١ لسنة م١٩٧ وبالتالى لا يغيد من حكم الفترة الثالثة من المادة الخامسة من التانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ سنة ١٩٨٠ ه

لذلك انتهت الجمعية المبويية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية المابل المووضة حالته في الزيادة المسررة بالفقسة الثلاثة من المادة الخابسة من القانون رقم ١١٢ المدل بالقسسانون رقم ١١٢ السنة ١٩٨١.

(ملك ١٩٨٢/١/٥٥ _ جلسة ١١/١/٢٨٩١)

قامــدة رقــم (۲۵)

ألبسنا:

الفسابط الذي لم يثبت أن نقله من القوات المسلحة الى وظيفة متنبة يرجع الى اسباب ماسة بالشرف أو بحسن المضمة أو بالنظم المسكرية أن بأن المقوات المسلحة فسوى حالته في الماشي بالتطبيق لاحكام الفقرة التلقية من المادة ١٢٠ من القانون رغم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المعلل بالقانون رهم ٥٠. لسنة ١٩٧٨ م

ملقص القنسوي :

من حيث أن الشرع قد قرر أعادة تسوية معاشبات الضياط الذين نقلوا الى وطائف منتية قبل صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٧ أذا كالوا

قد تقديوا بطلبات للمودة ونقا لاحكام هذا القانون وتبلت طلباتهم شمسكلاه ولم يتقرر اعادتهم ، وذلك على النحو البين بالفقرة الاولى من المادة ١٢٠ بن القانون رقم . ٩ لسنة ١٩٧٥ كما قرر بوجه علم أعادة تسوية معاشات الضباط الذين نقلوا الى وظائف مدنيسة في الفترة من ١٩٥٢/٧/٢٣ حتى ٧١/٥/١٥ دون أن يرتكبوا ما بن شاته الساس بالشرف أو بحسن الخدمة او بالنظم العسكرية أو بأبن القوات السلحة وذلك وغقا للاسمس البينسة بالمترة الثانية من المادة ١٢٠ من القيانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ . ولا. وجه للقول بأن القسرار المشسار اليه قد ندب المذكور للقيسام بمسلل وظيفة مدنيسة ذلك لأن هذا القول يتصمارض مع صحيح عبمسارة تـــرار رئيس الجهـــورية رتم ٧٠٠ لســنة ١٩٦١ الــذي تغيي بتميينه ولأن المشرع حدد في المادة ٦ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة طريقة نتبهم للعمل خارج اسلمتهم مخول لجنة الضباط سلطة اتخاذ الترار في هذا الشسان واخضسه ترارها لتصديق وزير الدفاع دون تدخل من سلطة أخرى ، ومن ثم فاقه طاله ان شعل السيد الذكور للوظيفة المنية لم يتم بهذه الطريقة وبالاداة المحددة مها غاته لا يجوز اعتبار تتلده لها قد تم عن طريق الندب ، فضلا عن ذلك نان هذا الانتراض مع بثاته في الوظيفة المدنية عقب صدور ترار لجنة الضباط باحالته الى المعاش امتبار من ١٩٦٢/١/٢ اذ ليس من المتبول أن تنتهي خدمة المنتدب في عمله الاصلى ويبقى شاغلا للوظيفة التي استدت اليه بطريق النسدىي .

وبناء على ذلك غان قرار لجنة الضياط باحلة السبيد المذكور الى المعاش في ١٩٦٢/١/٢ يكون قد سندر مبعد نظاء الى عبل بدني والتهسام خديته بالقوات المسلحة وتبعا اذلك لا ينتج الرا لاتعدام محله .

وترتيبا على ما تشميدم ولما كان المبدر. قد نقسيل به التوات المسلحة الى وظيفة مدنية في ١٩٦١/١٤ ولم يثبت أن تقله يرجع الهم المبدل من شائها المسلس بالشرف أو بحسن الخدية أو بالنظم المسيكية أو بأبن القوات المسلحة فلله يتمين اجابته الطلب وتسوية محاتمه بالتطبيق لحكم الفترة الثانية من الملاة مرازع بن القانون رقم ١٥ اسمنة ١٩٧٥ المحال بالقلون رقم ١٥ اسمنة ١٩٧٥ المحال بالقلون رقم ١٥ اسمنة ١٩٧٨ واسمنة ١٩٧٠ .

لذلك انتهى زاى الجموسة الممودية لتسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار الفضايط المعروضة حالته منتولا الى وظيفة مدنية اعتبارا من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٠ لبسنة ١٩٦١ .

(ملك ٢٥/١/١٧ - جلسة ٢٢/١/٨٠١)

قاعسدة رقسم (۴۵)

السياا

تسوية معاشات الضباط الذين انهيت خدمتهم بغير الطريق التلدييي في الفترة من ١٩٥٢/٧/٢٣ حتى ١٩٥١/٥/١٥ على اسس تفغل تعويضهم عن الفصالهم من الفتحة ومساواتهم بزمائلهم البائنين في الخدمة .

ملقص الفتسوى :

بغاد المادة ٢٠١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشان التقاعد والتابين والمعاشدات للقوات المسلحة اعادة تسوية معاشدات الضباط الفين انهيت خديثهم بالقوات المسلحة في الفترة من ١٩٧٢/٧/٣٤ عن ١٩٧١/٥/١٥ عن طريق المصل بغير الطريق التاديبي او النقل بما يعادل /٤ اتسى مربوط مرتبه او مرجبات الرائمم الموجودين في الخدمة في ١٩٧٥/٨/٣٠ كانها قضيت في خدمة التوات المسلحة وسندت عنها الإنساط المستحقة فرضا ، واساس ذلك تحويض هؤلاء عن المصالهم من الخدمة ومساواتهم بزمائهم الباتين في الخدمة ، ولا يجويز أن تحسب المدة المسلحية على ١٩٧٥/٨/٣٠ ضمن مدة الانستراك في التامينات الاجتماعية الن عمل منهم في القطاع العلم وذلك لانمدام الإسلامين القانون المتابعة المصام وتحصيل الشابط المحدمة عود عصول الشابط يتراه عيزة عيزة كالرباء مداة الانسار المتابعة وعدم حصول الشابط المناها عيزة عيزة كالرباء مداة المسلحة المناها المناها المناها عيزة كالرباء مداة الانسار المتابعة المناها المناها

17/19A4/4747 Acide = 44/74/4 Airilla 1920

الممسسل الرابسع

التطيوع

. قاعدة رقم ()ه)

البيدا :

منطوع بمصلحة غفر السواحل ــ الرابطة التي تربطه بالمطحة رابطة قانونية لا عقدية ــ عدم سريان احكام قانون عقد العبل الفردي عليهــا .

منفص العسكم:

ان ملاقة المدعى بمصلحة خفر السواحل وان افتتحت بتمهد يؤخذ عليه بالتطوع يعتبد من مديرها ، الا أنها ليست ملاقة عقدية ، فلا يسرى مليها تانون عقد العبل الفردى ، بل هى علاقة تانونية تنظيها القسوانين واللوائح ،

(طعن رتم ۲ه لسنة ۳ ق - جلسة ۲۸/۳/۲۸)

قاعسدة رقسم (٥٥)

: 12....11

منح التطوعين المسكريين اللين يستون في وقالف وبنية المهيهد التي حصارا عليها إثناء تطوعهم في اسلحة الجيش المنتفة بـ قرار وجابي الهزراء المرادري ١/٢/٢٤ و١/ إلى هذا الشان .. شروط تطبيقه ... سريان للقرائ على من جهرون التجاوية: في درجات كادر المعالى .

المفتل الماكم الم

" البيين من مذكرة اللجئة الثالثة الرفوعة الله مُجَلِعَنَ الورزاء الغراراة

يجلسة ٢٩ من يوليه سنة ١٩٥١ ان المجلس قد حرص على وضع تاعدة تقطيبة علمة اسلمها الاصل القانوني العلم الذي ارسي تواعده القضاء الاداري في حكبه السادر في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ الذي المسارت اليه مذكرة اللجنة المالية ، والذي كان باعثا على استصدار قرار بجلس الوزراء المذكور ، وهو عدم جواز خفض ماهيسة بوظفه أو بمستخدم المسلم المسكري ، طالما أن باهيته في السلك المدني لم تتجسساوز ربط المسلك المسكري ، طالما أن باهيته في السلك المدني لم تتجسساوز ربط الوزراء المذكور على من يتقاضون مرتبات شهرية أو مينوا على غير درجات كافر الممال ت لا بحل لذلك مع عوم عبارة قرار مجلس الوزراء وشمول كافر الممال تكافرة في توافر شروط القرار المذكور ، بان يكون الموظف خوس سنوات وعينوا في وظفف مدنية تنفي مع مؤهائهم .

: 12 48

انتهاه خدمة المتطوع المسكرية ... قرار تجديد التطوع بعدة محددة
موقوتة ... انتهاء الخدمة حتما يتحقق واقعة انتهاء هذا الأجل دون علمة الى
قرار يصدر بذلك ... كف يد المتطوع عن الوظيفة وتسامه شهدة تلدية
الخدمة المسكرية ... لا ينشىء مركزا قانونيا جديدا له بل هو مقرر اواقعة
الشكاء مدة تجديد تطوعه وعدم انصراف الامارة ، ألى اعادة المحديد لحد
تأثية ... جواز مد المدمة بعد ذلك بصدور قرار بهدفا المد منشىء ارابطة
جديدة ... استيفاء المتطوع لشروط في ذاته ، أو أفساح الادارة عن النية في
التحديد اذا لم يقترن بقرار قاطع في هذه النية ... لا يرتب له هذا إزاء الإدارة ولا ويترش عليها إي المتزام قبله

بلغص المسكم:

أن الترار القاشي باتهاء عنبة المدعى العسكري أن هو الا قرار صعر :6 النه المنتفى قرار ٢ من يتاير سنة ١٩٥٦ الذي حدد الدة المجددة لتطوع المذكور وجمل نهايتها في ٢٤ من ابريل سنة ١٩٥٩ ، واذ كانت مدة تجميد. المتطوع محددة وموتوتة على هذا النحو في الترار الذي تضي بمسد هسقه الحدية ، مانها تنتهى حتما بتحتق واتمة انتهاء الاجل المين لها في هذا القرار ، وينبني على ذلك لزوما أن تنقطع صلته بالدولة وعلاقته بالوظيفة. المسكرية بطول هذا الاجل بدون حاجة الى قرار بصدر بذلك . ولا يكون كف بده عن ألوظيفة وتسليمه شهادة تأدية الخدمة العسكرية منشئا لركز، عانوني جديد له ، بل متررا لواتمة انتهاء مدة تجديد تطومه ، وعدم انسراقه نية الادارة الى اعادة التجديد لدة تالية . وانها يجوز للادارة اذا السياب آن تبد خدمته بعد ذلك ، وفي هذه الحالة يتمين مسدور ترار بهسذا الله منشىء لرابطة جديدة بيته وبين الدولة ، وما لم يصدر هذا الترار لا يكون له حق قبل هذه الاخيرة في الاستبرار في الخصيمة لجرد كونه مستونية شرائط التجديد ، أو لأن أدارة قد شرعت في التفسيلة أجراءات تنبيء عون اتجامها الى الوافقة على هذا التجديد ثم عدلت عن ذلك ، اذ أن استعفاء الشروط في ذاته ، والانصاح عن النية في التجديد اذا لم يعترن بالعديد القاطم في هذه النية ، لا يرتب للغرد حقسا ازاء الادارة ولا يتيد الادارة أو يفرض عليها أي التزام قبله .

(طعني رتبي ١ ، ٩١٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٢٢١)

قامسدة رقسم (اله)

المحدا:

خدية الافراد التطوعين بالقوات المسلمة ... تصويين الواد ١٨ مر ٢١ و ٢٠٠ و ١٠٠ من القانون رقم ١٦٨ اسنة ١٩٥٧ النظم القواعد خدية الرادد القوات المسلمة ... عبار القوات المسلمة ... عبار القوات المسلمة تجديد هذه القدية متي القوات المسلمة ... عبد التفوية الافرادية المتوات المسلمة ... عبد التفوية المتوات في المسلمة ... عبد التفوية المتوات في المسلمة ... عبد التفوية في المسلمة ... عبد التفوية في المسلمة ... عبد التفوية المتوات المتوات المتوات المتوات في المتحددة ... عبد التفوية في المتحددة ... عبد التفوية المتوات المتوات التفوية المتوات التفوية المتحددة ... عبد التفوية المتحددة ... عبد التفوية التفوية التفوية ... عبد التفوية التفوية ... عبد التفوية التفوية ... عبد التفوية ... عبد التفوية التفوية ... عبد التفوية ... عبد

يسلطنها التقديرية ، وفقا لقنضيات الصلحة العابة ، ولا معقب عليها مادام قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة .

ملفص المسكم

يين من بطالعة التسانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ الذي انتهت كمية المدى المسكرية في ظل احسكليه أنه نص في المادة ١٨ منه على ان يتم تجديد الخدية بيوافقة هيئة الادارة المختصة بعد استيفاء الشروط المنسوس عليها في المادين ٢١ و ٢٪ بن هذا القانون ٢٠ كما نص في المادة المادة المنسوس عليها في المادين ٢١ و ٢٪ بن هذا القانون ٢٠ كما نص في المادة المائة المبتلومين الذين أتبوا بدة تطوعهم. المائلة المعتم أغلى من وهماد هذه النصوص أن المشرع أجاز المهيئة الادارة المختصسة على الاحكاد من المنسوس أن المشرع أجاز المهيئة الادارة المختصد عرصة ومنا المتحدد من هذه المالة منسمة الكوادارة اسلطتها التقديدية الناف في المناسفية المائلة المناسفية المائلة المناسفية المناسفة المناسفية المناس

(طعنى رتبى ١ ١ ١٨ لسنة ٧ ق -- جلسة ١١/١/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٥٨)

اليسيدا :

ور والمراجع والمراع والمراجع والمراجع والمراجع والمراجع والمراجع والمراجع والمراجع

البرتقديد البين بوأسطة القومسيون الطيم هو في ذاته بن الإعبالة

التحضيرية التى تسبق تجديد خدية القرد وليست له مقومات القسسرار الادارى في خصسسوص هذا التجديد ، ويهذه المثلجة لا يكسب من تدريب سنه حقسسا لازما في تجسديد مدة تطوعه ، ذلك التجسديد الذي هو من اطلانات الادارة ولو استوقت شروطه .

(طملي رقين ١ ، ٩١٨ ليسلة ٧ ق بدخلسة ١٩١١/١/١١)

قامىندة رقتم (۹۴)

الجــــنا :

جواز التمريح البلطوع بالقوات المسلمة بالزواج إلفاء الشدية م

ملقص المنتكم :

ليس في زواج المحمى ، وهو متطوع بالقوات المسلمة ، ولا في صدور التصريح الله اى خروج على القانون ، اذ كل ما جاء من تنبيد بالنسبية للزواج لا يتمدى المجند الزاميا فقط بل أن القانون لم يحرم على على مدام المجند الزواج ، أننا وضع له بعض القبود ابتداء مصلمة علية كشف عنها قراد مجلس الوزراء الصدر في ١٧ من أفيسطين سبة ١٩٥١ وهي « أن نظم الجيش يفضل حتم الزواج (ولكنه لا يحسبه) إلانساء مدة الضحيفة الالزامية حتى لا تتعارض مسلوليات عائلة المجند مع دواعي الضحيفة الالزامية حتى لا تتعارض مسلوليات عائلة المجند مع دواعي الضحيفة المحتلف الي تلك أن المدعي المتنابع المتنابعة الادارية في بلديء الأبرا عن المتنابع في المتنابعة المتناب

الله طبطن لويم - ١٩٠١م لمنطقة الم علي المسلمة المراجعة ال

قاصدة رقيم (٦٠)

أأبسينا

القياعد القاصة بروات التطوعين والواردة في الرسوم بقانون ويقم ١٧٨ أسنة ١٩٥٢ وفي الأمر المسكري رقم ١٧٤ المسادر في ٢٧ من المسطس ١٩٥٢ في شأن نفسي قواعد صرفه المعيات والملاوات المسررة والقنان رقم ١٩٥٧ في ١٩٥٠ أوقرار وزير المربية رقم ١٣٥١ أسنة ١٩٥٧ المسادر في ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٧ وقرار وزير المربية رقم ١٣٦ أسنة ١٩٥٧ المسادر في أول أبريل سنة ١٩٥٧ — حكم الملاوة الاجتماعية المتطوعين بموسيقي الموية علم الملاوة اكل من موسيقي الدرجة الاولى وموسيقي المرجة التقال ون موسيقي الدرجة الاولى وموسيقي المرجة التقال ون فرقة بينها لأن القرار الوزاري الأخي لا يقيد المبارة الملاقة التي وردت في القانون أو في قرار مجلس الوزراء المسار المهما ،

وُلفس المستو:

جاء في الرسوم يقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٧ ما يلي :

﴿ مَادَةُ ﴿ ﴿ ﴿) عِبْع فيها يَعْمَلُق بِمِرْتِكَ صَوْلات وَصَفَ صَبَاط وَعَسَاكَمُ
 المتوات المسلحة وبترقياتهم وعلاواتهم الإحكام المزافئة لهذا الفائون .

مادة (٢) على وزيرى الحربية والبحرية ، والحالية والاتتصاد ، وكل غيراً يُصبه تنفيذ هذا القسانون والعبسل به ابتيسان امن أوله يوليسة سبة ١٩٥٧ ؟ ، وقد جاء تحت البند رايما من أحكام هذا التانون يا پلى : لا يمنم المنطوع وبجدي الجنبة من جميع الربي الماية صول من الدرجة الثانية علاوة تنزها سنة جنبهات سنويا كل سنتين وتبدأ نترة المسلاوة من تاريخ التشرح من المدرسة بالنسبة للمتلومين ومن تاريخ التصديد الاول بالنسبة الى مجمعي المنبة بهن تاريخ الترتي الدرجة الإيلى بالنسبة وجاء بقرار مجلس الوزراء السلار في ١٧ من اغسطس مسئة ١٩٥٢ .

تحت البند رابعا والخاصة بالعلاوات الاجتباعية « (أ) المجنون : يعنع
كل من السف ضباط والعسكرى الالزامى حلاوة اجتباعية تدرها ثلاثة
جنيهات شهريا بقرط أن يكون متروجا ومن فوى الاولاد تبل دجنيسده
الزابيا ولا يحق المجندين الذين يتزوجون أثناء الخنمة أو من يجنسدون
عبيل أن يرزنوا أولادا صرف هذه العلاوة سوجاء تعليلا لهذه التيود في المكنوة
المرفوعة إلى مجلس الوزراء (إن نظام الجيش يقضل عدم الزواج أثناء مدة
المندة الالزامية حتى لا تتعارض مسئوليات عائلة المجد مع دوامى الخدمة
المسكرية) سراب المتعلوم ومجددو الخدمة : يمنع المعلوع أو المجد

وقد جاء بالأبر المسكرى ١٧٤ الصادر في ٢٣ من أفسطنس سنة ١٩٥١ من غيث بن فسيطنس سنة ١٩٥٠ من غيث بن عنسير قواعد معرف الماهيات والملاوات الغررة بالقانون ١٠٨٨ لسنة ١٩٥٧ ما يلى بالنسبة للمسلاوة الإجتماعية : « يصرف للبنطومين ويجددى الشنبة الذين يتطبق مليهم القانون رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٥٧ علاوة اجتماعية بواقد شهريا بالشروط الآتية :

ا 1) أن يكون متزوجا قبل صدور هذا الأمر وتصرف اليه الصلاوة المبلوة المبارا من ١٩٥٢/٧/١ .

 (۲) أو يتزوج بعد صدور هذا الأبر وتصرف أليه العلاوة اعتبارا بين الشهر التألي للزواج ،

وجاء بقرار وزير الحربية ٣٤١ الصادر في أول أبريل سسسنة ١٩٥٧ في ثنان شروط النطوع بالخدمة للبوميتيين بالجبيش بصد أن استعرض شرط القطوع ومدته ومدة الدراسة وكيفية الخدمة ما يلي وذلك في الهند ١٨٨ تحت عنوان العلاوات الدورية والاجتماعيسسة وبدل الدمين والملاجس وفي المتعرة (ب) « يمتح الموسيقي من الدرجة الاولى المتروج اعامة اجتماعيسة عورنها جنوب المنظمة المتماعيسة عديرنها جنوب المنظمة المتماعيسة عديرنها جنوب المنظمة المتماعيسة المنظمة المتماعيسة المنظمة المتماعيسة المنظمة المتماعيسة المنظمة المتماعيسة المنظمة المتماعيسة المنظمة المتماعية المنظمة المنظمة المتماعية المنظمة ا

الم و المائد القدم الم يم من الله المائدة المائدة المائدة المائدة المائدة المائدة المائدة المائدة المائدة المؤافذة المائدة المؤافذة المائدة المؤافذة المائدة المؤافذة المائدة المؤافذة المائدة المؤافذة المؤافذة

من الفيمطس سينة 1907 والامر العسكرى 178 الصادر في 77 من اغسطس سنة 1907 في فيثان ترك العلاوات والماهيسات التي ترزها المرسسوم بثانون سالف الذكر لم تفرق في العلاوة الاجتماعية بين الموسيقي من الترجة الأولى أو الموسيقي من الترجة الأولى مرة في القرار الكوزاري (37 لسنة 1907 حيث جاء نص نيسه على الموسسيقي نمن الدركة الاولى وخذه .

وبانسية لما جاء في القرار الوزاري رقم ٢٩١١ اسسنة ١٩٥٧ والصادر في ابزيل سنة ١٩٥٧ من قمر المسلوة الاجتماعية على الموسسيقي من الدرجة الثانية على الموسسيقي من الدرجة الثانية على المالة ١٩٥٧ المسلوري رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ وكذلك قرار حباس الوزراء المسادر في ١٧٧ من اغسطس سنة ١٩٥٧ لم يترق في المالمة بالنسبة للمسلورة الاجتماعية للزواج بين الموسيقي من الدرجة الثانية والمؤسيقي من الدرجة عن هذه المالاة دورد عربحا مطلقسا من هذه المالاة دورد عربحا مطلقسا من هذه المالاة دورد عربحا المؤلوري المرجعة والمن عليس للقرار الوزاري رقم ١٩٧١ سنة ١٩٥٧ أن يقمع هذه القدرجة الأنه عمادر من مسلطة أنش لا بجوز أن تجدل من اهكام مبادرة من سلطة أعلى خاصة وأن القسيرار الوزاري المربعة بوضع قواعد جديدة وأنها جاء النص عبه بتحدودا على تلويدية في الموسوم بتأثور عام النص عبه بتحدودا على تلويدية في المالة النص عبه بتحدودا على تلويدية في المعرفة عن المعرفة عن المسلمة المناس عبه بتحدودا على تلويدية في العليدة عقط .

(طعن رتم ١٤٥ لسنة ٦ ق ــ جلسة ١١/١/١٦٢١)

اقْلَامِيْمَةُ رِقْتُمَ (١١)

المسيطالة

متطرع بمصلحة خفر السواحل ... انتهاء مدة خديته باعلامه عدم رهبته في تجديدها ودواقلة الصلحة على ذلك ... مدى استحقاقه مكافأة عن مدة تطرعه في مثل جدد الحالة ... تيلس حكفه على حالة السنجيم الزفث الذي يحرم في هذه الحالة من المُكافئة المُصوص عليها في القانون رقم ٥ نسئة ١٩٠٩. ومن الاعالة المتررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١٢/١٧ •

ملخص الحسكم :

بين بن المنكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء التى وافق عليها بقراره المادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ وبن المادة ٢٣ من تانون الماشات رتم ٥ لمسنة ١٩٠٩ النظية المائلة ١٩٤٩ وبن المادة ٣٣ من تانون الماشات من هيئة الممال وبن احكام لائحة عبال الميلومة المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء المساخر في ٨ من بيلو سفة ١٩٢٧ المنظية لهذه الكانات بالنسبة لممال اليوبية — بيين أن هذه النصوص لم يرد بها نكر للبطوع في خدية بصلحة غير السواهل ، غاذا جاز قياس وضعه على أى من المؤلف غير المعدو أن يكون مبائلا لوضع المستخدم المؤلفت الذي يتطع رابطة النوطف غيرائلته على هذا النحوط لا يمدو أن يكون في حسكم الهساء رابطة التوناف المناقبة على هذا النحوطة الذي يتطع رابطة التوناف مبائلات المؤلفة لا يستحق أمسلا أية بالاستقالة ، و بنا من البيان إنه أذا كان المؤلف لا يستحق أمسلا أية بالناق عبد بالدين المؤلف الذي يتمن على نائل توانين المؤلسات ويردده قرار لا من ديسمبر بسنة ١٤٤٢ السبسالف الذكر ٤ علن المتطوع الذي ينهى بمائلاته بالمكوبة المؤسلات ويردده قرار أو الكاناة كالكان

(طبن ريم ٢٠٥٢ لسنة ٥ ق:ب جلسة ٢٨/٢٨ ١٩٥١)

القصــل الخابس

الاست تبداع واستنفاد من الذهاة

قامسدة رقسم (۲۲)

السياا:

يسرى تظلم الاستيداع على جبيع الضباط بها فيهم ضباط الطيران .

ملخص القبسوى :

بحث يتسم الرأى مجتما موضوع تطبيق نظام الاستيداع على الضباط الطبارين بجلسته المتعدة في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥١ وتبين أن نظسسام الاستيداع مقرر بعتنفي المقرة (هـ) من القسم الثاني من الامر المسكرى المصمومي رقم ١٩٥١ وقد المت ادارة المتحدومي رقم ١٩٥١ وقد المت ادارة الرائي لوزارة العربية والبحرية في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ إيان هذا الامر لايزال تائما لم يلغ غسنا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ الشسساس بماهشات المسكرية ولا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٨ الخاص بمعاشلت المشكرية ولا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٨ الخاص بمعاشلت المشكرية ولا تعارض بين نظام الاستيداع وبين ما تشاسين من الاحلالة الى الماش عنها كل من النظامين سريا الاحلالة الى الماش عنهال كل من النظامين سريا الاستيداع وتنائم الماش يعبونه من الاحراس بين المسلاح الذي يتبعونه .

وعلى أثر ذلك قدم بعض ضباط سلاح الطيران من رتبة التأمقام لها توقها ممن أتبوا المدة المتررة للبتاء في في الرتبة شكاوى الى الوزارة يطلبون فيها عدم تطبيق نظلم الاستيداع عليهم كما تقدم الضباط الآخرون الذين هم تمل رتبة شكاوى يطلبون تطبيق هذا النظام لأن عدم تطبيقه سيتف هاللا دون ترتيتهم .

ويستند الضباط الطيارون بن رتبة القاليقام عبا هوتها في عدم سريان تقطام الاستبداع عليهم الى أن هذا النظام مقرر بالأبر المسمكري ١٩٤ وهذا الأبر صدر مبهورا بتوقيع سبنكس باثسا منتش عام الجيش في ذلك الوقت. وسلاح الطيران اتشيء بعد صدور هذا الأبر ببدة طويلة وأنه سلاح بسبتل عن الجيش ، وأن لهذا السلاح نظابا خاصا وتانونا خاصا بالمائسات كيا. أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٨ الخص ببعائسات الشباط. الطيارين قد اشبارت الى عدم الأخذ بنظام الاستيداع نهيا يختص بشسابط. سلاح الطيران نظرا الى علمة هذا السلاح الى خدمات الضباط الاقدمين. في مرجلته الأولى ،

اما أن هذا الأمر قد صدر المنتش العام للجيش هذه القواعد في صورة أمر باعتباره رئيسنا لجبيع القوات المسلحة ، وقد جرى تضاء محكمة القضاء الادارى على اعتبار هذا الابر صحيحا نافذا والقول بأن هذا الأمر لا يسرى على اسلاح الطيران لمجرد أن هذا السلاح لم يكن موجودا عند صدور ذلك الابر تول ظاهر الفطأ لأن هذا الأمر يسرى على جبيع ضباط الجيش أيا كان السلاح الذي يتبعونه ولا عبرة بوجود هذا السلاح عند صدور الأمر مادام النجيل في بضيونه كلمة الجيش مثله كمثل البحرية سواء بسواء .

أبا ما ورد في المفكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٨ الخاص بمعاشات الضباط الطيارين من عدم الآخذ بنظام الاستيداع بالنسبة اليهم غنرة من الزمن غلا يكمي لتعديل الأمر المسكري ١٩٤٤ بالنسبة الى ضباط الطيران لأن هذا الأمر لا يمكن تعديله الا بأداة تشريعية في قوته أو أتوى بنه والقـــانون رقم ٣٠ لمسنة ١٩٤٨ ذاته لم ينضبن أي نصي خاص بتعديل أحكام الاستيداع غلا يمكن القول بحصول هذا التعديل بها ورد. في المفكرة الإيضاحية وهدها أذ ليس للمفكرات الإيضاحية قوة قانونية .

ولذلك انتهى راى التسم الى ان نظام الاستيداع المقرر بالفترة ﴿ هـ » . بن التسم الثانى بن الابر العسكرى رقم ١٩٤ العبائر في ٢ من نوفيسبر سنة ١٩٢٥ يسرى على جميع الضباط في اسلامة الجيش المخلفة بما غيهير الضافة الميارين .

قاعسدة رقسم (٦٣)

المستا

الاستفناء عن الخدية وفقا الحكم الله ١٠/ من القانون رقم ١١٦ عنين المنبعة وفقا الحكم الله ١٠/ من القانون رقم ١١٦ عنين المنبعة في شان الماشي مفهوم المات ١١ من القانون رقم ١١٦ في المناسبة ١٩٦٤ في شان الماشيات والكافات والتحويض المقوات المسلحة ... الاستفناء عن خدية المساعد بالقوات المسلحة يحكمه نص الماكنين ١١٠ من هذا الماشون التي تمالج نسوية مصافي من شنهي خيرية الاستفناء .

ملقص العسكم::

ومن حيث أن الطمن يتوم على أن الحكم الطمون نبه أخطأ في تطبيق القانون ، وتأويله ذلك لانه يبين من استقراء احكام القسسانون رقم ١١٦ السنة ١٩٦٤ في شبأن ، المعاشبات والمكافات والتمويض للقوات المسلحة أنه نص في المادة ١٧ منه على تقسيم المعاشبات الى ثلاثة أنواع أولها : معاشيات ومكانات التقاهد وانتهاء الخدمة والثاني : معاشيات من تنتهي خديتهم بتوة القانون . والثالث : مماشات بن يتركون الخدية لعدم اللياقة الطبية. ثم أورد القانون في المواد الثالية الاحسكام التفصيلية بسكل نوع مِن النُّواع هذَّه الماشيات بها يمنتفاد منه أن المشرع أراد أن يُعْتِص كل نوع بأحكام خامنة ينفرد بها وتنطبق على المخاطبين بأحكامة دون سواهم سن بندرجون تحت نوع آخر . واذ كان المدعى في الطعن الماثل قد اسستغنى عن خديقهم اعيالا لحكم المالاة ١٠٧ من القسالون رقم ١٠٦ السُنَّة ١٩٦٤ في شائ شروط الخنبة والترفية الشباط الفارف والمعامدين بالشنوات الضياحة من ثم مهو لم ينطل الى المعاشل ولا ينطيق عليه التالي حكم المادة ٧٧. مِن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ، وانها يسرى في شانه بطباكم المالنين 19 و ٢١ من هذا القانون التي تعالج تصوية معاش من تنتهي خدمته Charleston or miller بطريق الاستغناء ، وبن حيث أنه بالرجوع إلى القانون رقم ١٠١١ أسنة ١٩٦٤ في شسأن المشائدة والتابين والتمويض للقوات المسلحة المعدل القانون رقم ٩٠١٠ ليسنة ١٩٦٨ بيين أنه أورد في الفصل الثاني معه أنواع الماشسات منص في المادة ١٧ منه على أن تنقسم الماشات المنصوص عليها في هذا المقانون إلى الانواع القالية :

أولا : معاشات ومكانات وانتهاء الخدية . ثانية : معاشــــات من تتنهى خديتهم بتوغ القانون . ثالثا : معاشــت من يتركون الخدية المحــدم اللياتة الطبية ؛ ثم لوضح في المواد التالية بن هذا الفصل الاحكام المنظلة لكل نوع . وقد أورد القانون رقم ٢٠، السنة ١٩٦١ في شـــان شروط الخدية والترقية لضباط الشرف والمساهدين وضباط الصف والجنــود بالقوات المسلحة حالات انتهاء الخدية المسلحية المهترية المؤلاء غنص في المادة ١٠٠ مينه على أن ٣ تنتهى الخدية العسكرية المهالية للمستكرين بالقوات المسلحة بالمنابة (٢٠) للمتطوعين ١٠ المنوغ المسلس القـــاتونية المؤلفة المنابة المنابة (٢٠) للمتطوعين ١٠ المنوغة المنابة من الخدية .

ويجوز لنائب التائد الأملى للتواب المسلحة المها، خدمة المعطوع، من ضباط الشرة، ووالمساجدين وضباط الصف والجنود باحالته الى المجاش ، وتلس المادة ١١٩ من هذا التانون على أن « يستغنى عن خدمة المتطبوع في احدى الجالات الآدية :

(1) اذا ثبت عدم صلاحيقه من الناهية الفنية أو العسكرية .

(ج) اذا رات هيئة التنظيم والادارة للتوات المسلحة المختصة ذلك لاسباب بتمبل بدواعي المسالح الجام وتكون أوامر الاستغناء بالاستغناد الى هذه المادة نهائية ولا تقيل الطحن أو المراجعة »

"كوييين عن "التستطيرانس" الاحكام "الكانوفية السنائعة البنيان أنّ المعرّعة هواذ أن يجمعن على مؤلخ بن "أنواع المصلات المصنّل الميمنا في المعارض ربعة إمهمة المسنعة (194 المعنار الله بالعكام خاصتًا يتقرّد بجسته وصليق تمكن المفاطبين بأحكامها دون سواهم مبن يندرجون تعت نوع آخر ، وتأسيسا على ذلك يكون هذا القانون قد نرق بين المعاش الذي يستحقه المساعد المنطوع بالقوات المسلحة في حالة الاستفناء من خدبته وبين المعاش الذي يستحق في حالة احالته الى المعاش اذ ينظم كل حالة احكاما تفاير الأخرى .

ومن هيث أن التـــابت من الاوراق أن المدعى في الطعن الماثل من السامدين المتطوعين بالتوات المسلحة الرئيسية وقد أنهيت خدمته اعتبارة من ١٩٦٦/٣/١ بناء على راى شعبة التنظيم والادارة المختصة بالتوات الجوية لأسباب تتصل بدواعي المسالح الصام حسبما يبين من كتلب هذه الشعبة رقم ١/٠١/ ٢١ - /١٨٨٠/ ١٥٢ المعادر بتاريخ ١١/٢/٢/١١ ما وادَّ تص المادة ٢٧ من الثانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه معطلة بالتانون رئم ١٠ اسنة ١٩٦٨ التي يطسالب المدمى بتطبيتها على حالته على أنه « في غير الاحوال المنصوص عليها في الملاة ٢٣ اذا احيسل الى المساشر ضابط برتبة أمّل من رتبة لواء أو أحد ضباط الشرف والمساعدين . ه . بغير طلب منه وتبل بلوغه السن القانونية لانتهاء الخنبة يمنسح التموير معاش رئبته أو نرجته الاصلية ما لم ينص على خلاف ذلك في القسرار المسادر باحالته الى المعاش . . ٤ وكان الثابت من الاوراق على ما مسبق بيانه أن المدعى لم يحل الى المعساش وانما استفنى عن خدمته اعمالا لحكم النقرة به من المادة ١١٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليسه ، نون ثم غان المادة ٢٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المسالفة البيسان لا تنطبق عليه وأنما يسرى في ثمانه حسكم المادة ١٩ من هذا الشمانون التي تنص على أن لا يسوى المعاش باعتباره جزء واحد من أربعين جزءا من آخر راتب تقاضاه المنتبع وذلك عن بدة خديته المسسوية في المسائس . . ١ وهذا هو ما أعبلته ادارة التأمين والمعاشات بالقوات السلحة في حالة المدعى ،

يؤكد هذا النظر أن المدة ٢١ من القسانون رقم ١١٦ السنة ١٩٦٦ تنص على أنه « من يحال إلى المعاش بناء على طلبه يسوى معاشمه على أساس لخر مربوط الرتبة أو الدرجة السابقة لرتبته أو درجته أذا لم يكن قد خدم مدة سنة على الاتل في رتبته أو درجته الإصلية التي احيل منها المه المعاش . . ويسرى هذا الحكم أيضسا على المستقني عن خديتهم والمعصولين والمطرودين من الخبه " ، ومن ثم تابه في جرالة ما أذا زادت بدة خسيمة المستغنى عن خدمته في رتبته الإصابية التي البهيت جدمته بميها بالإستغنام عن سبنه ب كيا هو الحال في حالة المدعى ب سهات في شهلته التاودة العلمة لتبدوية المعاشي المنصوص طبيها في المادة 13 من المقانون الهنكور .

(طعن رقم ٥٣ أسنة ٢٠ ق ــ جلسة ١٩٧٨/١/٢)

قامسدة رقسم (٩٤)

: 12 41

المادة (١٣) من القانون رقم ١١٦ استة ١٩٦٤ في شان المائسات والمائات والتانات والتامين والتبعيش القوات السلجة نصت على استجابي مبالغ التامين في حالتي الهواة قبل بلوغ التبديلية سين الخابية والسبين ، وانهاء خدولة بسيب عدم اللفانة المبلية الخدمة — المتصود بالنهاء الخدمة في هذا المبال هي الخدمة المدينة حون الخدمة المدنية — اساس ذلك تصومي القانون رقم ١٠١ في المبلغ والهنود بالقوات المبلغة والتربية والتربية والتربية على المبلغة المداولة المبلغة المداولة المبلغة المبلغة المبلغة على المبلغة المداولة المبلغة المداولة المبلغة المداولة المبلغة المداولة المبلغة حدى والو تضمن قرار انهاء الفعمة المداولة المبلغة حدى والو تضمن قرار انهاء الفعمة المداولة المراولة والمبلغة حدى والو تضمن قرار انهاء الفعمة المداولة المبلغة عدى والو تضمن قرار انهاء الفعمة المالية المبلغة عدى والو تضمن قرار انهاء الفعمة المبلغة على المبلغة عدى والو تضمن قرار انهاء الفعمة المبلغة على المبلغة عدى والو تضمن قرار انهاء الفعمة المبلغة على المبلغة عدى والو تضمن قرار انهاء الفعمة المبلغة على المبلغة عدى والو تضمن قرار انهاء الفعمة المبلغة المبلغة

بلغص الحكم:

ان النسساب بن الاوراق فن الدمى كان من ضباط الصف بالقوات المسلحة وقد الهيب خدمته اعتبارا من ١٩٦٥/٥/١٦ وين ثم ناتجه بخضع

17: ## 10) W ...

لأحكام التاتون رقم 111 لسنة 1978 في شيان المائيسات والكانات والكانات والكانات والتمويض للقوات الملحة ، الذي عبيسان به اعتبيسارا من المراجعة والشياعتين والتطوعين من شباط الصف والمساعدين والتطوعين من شباط الصف والجنود المجتدين الموجودين في الخدية وقت الممل به ومن بينهم المدعى ، وبالرجوع الى المادة ١٣ من هذا القيادين بين أنها تنص على أن شدحق مبالغ التابين في احدى المائين الابيتين :

(1) ومَاةَ المشترك في التابين تبل بلوغه سن الخامسة والسنين .

(ب) انهاء خدمة المسترك بسبب عدم اللياتة الطبية للخدمة اذا نشئا
 عن عجز كلى . أما أذا كان العجز جزئيا استحق نصف مبلغ التأمين .

ويستفاد من الفترة ب المشار اليها أن يبالغ التابين المتررة طبقيا الاحكام هذا القانون أنها تستحق في حالة أنهاء خدية المشترك بسبب عدم اللياقة الطبية المغتبة وأذ يخاطب هذا القانون وتسرئ أحسكايه على المستحريين المسبوس عليهم في الجادة 1. ويه وينهم ضباط العمل والجنوذ أون بينهم المدمى — فين ثم فان أنهاء الخدية المنسوس عليها في الأفتان أنها أكثرة أنها هي الخدية المستحرية العالمة ، يؤكد هذا النظر أن المقادين رقم ١٠٠١ في شأن كروط الخدية والترقية لضباط الشرق، والمساعدين وضباط الجب والجنود بالقوات المسلحة الذي يحكم المشركية والمواجهة ويدتها أي وتص في المادة لا بنه على أن « الخسسجية أنا أن المساكية والمواجهة المادة لا بنه على أن « الخسسجية أبا أن المساكية المساكية المساكرية المساكرة ا

(ج) للبجندين والمتطومين:

· ٢ ... عنم اللياقة الطبية للخدمة: المسكرية ·

٣ _ النقل الى وظيفة مدنية

· (· · · · · · · · (

وبؤدي النصوص القانونية السابقة أن عبارة "انهاء خصة المسترك بسبب عدم الليامة الطبية » التي وردت في المقسرة ب من المادة ٦٣ من القانون رقم ١١٦ أسنة ١٩٦٤ المسار اليها انبا تعنى انهاء الضحيمة الدسكرية للبشترك بسبب عدم لباتته الطبية لهذه الخدمة ، وتأسيسك على ذلك 6 مَانه لا سند قانونا لما دُهب النه الحسكم المنسون نبه من ان العبارة المذكورة هي عبارة عابة متجرى على اطلاقها ومن ثم يتعين لاستحقاق المسكريين المنصوص عليهم فاللاقرا بنه وينهم ضباط الصف والجنسود التامين طبقا للفقرة ب من المادة ٦٣ المشار اليها انهاء خدمة الفسسرد المسكرى في الدولة بصفة عابة سواء في الوظائف المدنية أو في الوظائف العسكرية ب لا سبند لذلك بالن هذا التنسير يخرج عن مدلول النمن الذي يجب أن يفسر في نطاق القانون الوارد نيه والذي بخاطب العسكريين دون المنبين ويتناول الخدمة المسكرية دون الخدمة المنبة ، ولا بتعارض هذا. التفسير مع نظام التامين ومراميه وهي تأمين المتبسترك من مخساطر مقد العبل وتعويضه لواجهة أعباء الحياة ... حسبها ذهب الحكم المطعون فيه - ، أذ أن التامين المشار اليه أن هو الا تأمين مسكري يحقق مسائل اكبر للبشترك لأنه يقرر باستحقاق التأبين في حالة عدم اللياقة الطبيعة للخدمة العسكرية محسب دون ، اضافة شرط آخر لم يرد في القسانون وهو أشتراط عدم اللباتة الطبية للخدمة بصفة عامة سمواء في الوظاتف المنبة أو المسكرية وهو ما يضيق بن مجال أغبال النص المسار السه 4 وينتس بالتالي من حتوق الشكرك بعد نتله الى وظيفة مدنية وخنسوهم مالتالي لنظام تأمين آخر .

٣ _ أن هذا المرض عجز جزئي .

وبتاريخ ١٩٦٥/٣/٥٠ مسدر تسرأر وزير الحريسة رقم ٣٨٥ السنة ١٩٦٥ بنقله الى وظيفة مننية من الدرجة العاشرة الكالبية بالقواته الجوية .

ومن حيث أنه قد استبان لهدة المحكة من اطلاعها على المناخدية المدعى والخطابات للتبادلة بين الإدارات المعنية بالقوات الجوية بشأن إنهاء ختية ، أنه وأن كان قد صدر قرار وزير الحربية المسلم اليه ينقله المي وظيفة مدنية الا أن سبب هذا النقل كان في الحقيقة والواقع لعدم لياقته الطبية للخدية المسترية لاصابته بعرض الصرع الذي سبب له عجسزة وزيا حسبها هو ثابت في تقرير اللجئة الطبية المختصة بالقوات الجوية في المرازة المحلق الاشارة اليه ، يؤكد ذلك أن كتاب رئيس مسحمة التنظيم والادارة بالقوات الجوية رئم ٥/٤/ق/٦٦ الأرخ في ١٩٦١/١/١١ المرازة المحلق المحلقة بدنية بالقوات الجوية وذلك المحلق المحلقة المسترية عن المحلقة بالقوات الجوية وذلك المحلق المحلقة المحلقة المحلقة بالقوات الجوية وذلك المحلقة المحلقة المحلقة بنية بالقوات الجوية وذلك المحلقة المحلقة المحلقة بنية بالقوات الجوية والادارة المحلقة المحلقة

ومن حيث انه تاسيسا على ما تقدم ، واذ كان السنداد بن نص الفترة مع من المادة ١٣ من المادة ١٩١٤ السنة ١٩١٤ السندانية بيانيسا ان السخطة على من الماد المنافق المنافقة الم

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم ؛ وأذا ذهب المحكم المطعون فيه غير حذا الذهب عقد أخطا في تأويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم القضائة بالذهبي تصلف مبلخ الثامين المسل اليه مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن رقم ۲۲۸ لسنة ۲۱ ق ــ جلسة ٢/٤/٨٧٤١)

(الله تقديم المنظل الطعنال وقبا ٢٠٥ ، ١ المستلة ٢٩ ال سر جامستات ١٩٧٠/٤/١)

الفقود والغائب انساء المبليات المسكرية

: قاعسدة رقيم (٥٠)

: 12 48

قرار وزير الدربية باعتبار الفقود الثاء المبليات الحربية بيتا ... هذا القرار يقوم بقام: الحكم ببوت المفود نــ قراز: وزير الحزبية باعتبان احــد افراد القوات المسلحة غائبا ... قيام هذا القرار بقام الحكم باعتبار غائبا .

خلقص الأنسوى:

ان المادة ٩ من القانون رقم ٨٦ لمنة ١٩٥٤ بشمان مندوق توفير: البريد تنس على أنه و يجوز ايداع مبسلغ باسم من هم تحت الولاية أو الوصاية أو القوامة كما يجوز ايداع مبالغ باسم غائب ٤ بشرط أن يقدم من يقوم بالايداع ما يثبت ولايتمه أو امسابته أو توامته أو وكالته عن الفائب ٤ وتنظم اللائمة التنفيذية المشار اليها في المادة ٢٥ طرق أشمات الولاية على القاصرين ٥ وتنص الفقرة اللمانية من المادة الثامنة من هذا المسانون على أنه و ويكون هذا الدغتر مد دغتر التوفير باسم الشخص الذي أودع المبلغ لحسابه بغض النظر عن شخص من يقوم بالايداع .

ومن حيث أن المادة ٩٨٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أن « تعين المحكاة النائب عن عديى الاهلية أو الفائب الوالمساعد القضائي لمن تقررت مساعدته بعد أخذ راى النبيابة وذوى الشأن ، وعلى النبابة المسلمة أن تتخذ الإجسراءات اللازمة لترشيع من يصلحون النبابة . الغ » وتنص المادة ٩٨٧ من القانون المذكور على أنه « لا تنبع الإجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة أنم لم يتجاوز حال الشخص المطلوب حمايته خيمين جنيها أو مائة جنيسه في حالة التمدد الا اذا دمت الضرورة لذلك ويكتبى بتسليم المل لن يتوم مسليم شئونه عاذا جاوزت تبهة المال هذا التدر نبها بعد الخذت الإجسراءات المذكورة .

ولما كان والد القصر المذكورين اعتبر غاتيا منذ العبليات الحريبـــة الاخرة بسيناء عام ١٩٦٧ وذلك حسبها جاء في كتاب القوات المسلحة المؤرخ ١٩٦٩/٥/١٤ ومن ثم يعتبر غاتبـــا دون هلجة الى حسكم من المؤرخ السلحة وذلك على اسلس أن الفقب المذكور ضابط في القوات المسلحة : وتنعن الفقرة الأولى من المادة (٢١) من القانون رقم ٥٧ لسسنة ١٩٩٩ تنص على أن « يحكم بموت المفقود الذي يخلب عليه المسائل بعـــد اربع سنين من تاريخ فقده ، على أنه بالنسبة الى المفقودين من أفراد القوات المسلحة النساء العبليات الحربية يصدر وزير الحربية ترارا باعتبارهم موتى بعد مضى اربع سنوات ويقوم هذا القرار مقام الحكم » وطبقا لهذه المفترة يقوم قرار وزير الحربية باعتبـــــار المفقود من افراد القوات المسلحة بتساء قسماء الحكم بموته ، ومن ثم غاته من باب أولى يقوم قرار وزير الحربية باعتبـــــار المسلحة غاتبا مقــــام الحكم باعتباره فقبا ،

ومن حيث أنه يبين من دغاتر التوغير الخاصة بالتصر المخكورين أن المبلغ المودع بكل دغتر لا يجاوز خمسين جنيها ومجموع المسالغ المودهة بالدغائر كلها لا يجاوز مائة جنيه ، ومن ثم يكتمى بتسليم هذه المسسالخ لن يقوم على شئونهم دون هلجة إلى استصدار حسكم بتعيين النائب عن المُسور ونظف غلبنا لفكم المُلفعين ١٨٦٠ ، ١٩٨٨ مِن يتنون المراسطـــأت المُلتينة والعليارية سنافعين الذفو .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المدومية الى أن المبالغ المودمة بدخاتر المواقع المدومية المن أن المبالغ المودمة بدخاتر المواقع المحاقية المح

(174:/1/ 2: A = 1/1/0/ cat)

المُنْصَلِ المُسسلِّع المائسات والكافات والتامين والتعويض

الفــرع: الأول سرّييان مّوانين: الماشنات المسكرية

قاصدة رقسم (۲۳)

: 12 - 41

مِعاشَّتُ عسكُريةً ... أيرُسوم بِقانُون رقم ٥٠ اسنَة ١٩٥٠ في شاقها ... ترجيه رفعانه البندن فرناة متلحف المعافل التولق ... حقال في ذلك أضافه في المعافِّق في يعاني الأرث .

يُلْحُصُ الكَفِّــُوْيُ *

النبالا الله الم المستم بقاون رقم الا سنة المالسك بالماسكة المناسكة السنة المالسكة المالسكة

רשעט פרק פד צי דוקוקונוו)

قإعــدة رقــم (۱۷)

البينا: بالمحال المحالات

حدد كل من قانون المائسات المتكية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ وقانون المائسات المسكرية رقم ٥٩. أسبنة ١٩٣٠ طوائف الوظفين الذين تسرى عليهم امكابه ، فلا يجوز > يقي قانون غامى > معاملة شباط حرس الجمارك والمسايد المليلين بقانون المائسات المتكية > بقسانون المائسات المسكرية ،

ملخص الفتري :

قد بحث تسم الرأى مجتمعا تطبيق قاتون المعاشمات المسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ على ضباط مصلحة خفر السواحل بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠٠ يونية اسنة ١٩٤٠ وطلب وزارة الحربية والبحرية الرأى في تطبيقه على شباط عرس المسايد بجلسته المتعقدة في ١٩ يونية يسنة ١٩٤٩ والتعن رأيه إلى أنه بمقارنة نصوص القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالماشيات الملكية وعلى الاخص المواد ١ و ١١ و ١٨ و ١٩ بنصوص ألقاتون رقم ٥٩ لسنة . ١٩٣٠ الخاص بالماشات المسكرية وعلى الاخص المواد ١٠ و ١٠ و ٦٤ و ١٥ يتبين إن كلا من هذين القانونين قد حدد طوائف الموظفين الذين تُسرى عَلِيْهِمُ احسَكَابِهِ وَلِمَا كَانْتُ المَادَةِ ١٣٦ مِن الْمُسْسِتُورِ تَبْصَ عَلَى أَنَّهُ لا يُجوزُ تقرير مقاش على خزائة الحكومة الا في حدود القانون مانه لا يجون نغير فانون كأص معاملة ضباط هرس الجمارك والصايد المعاملين بتأنون النُّعاشاتُ الملكية بتانون المفاشنات النَّمسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ النَّهُ المالة بهذا التاثون متمورة على شباط الجيش البرى والبحرى وتوق الطيران المربى بها نيهم الاطباء النيطرين والصيلالة المسكريين وكذلك صف سباط ومساكر الجيش ألبري والبحري وقوة الطيران الحربي . The same of the specific of the same the specific his ن ي إما تران: بوالس الوزراء: الضادر: في ١٩٠ ايونية تشقل ١٩٠٤ بتطبيق تيافيون المهاهبات المستكرية اعلى ضباط بخفر النسوااطة فنخالف المصانون خصوصا وان مصلحة خفر السؤلط، بقد نكريت بين المفالح الملكة ف المادقين ا ٤٥ و ٦٥ بن القانون ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ويقتم الامر لتصحيح الإوشياع

القانونية أن يضدر قانون يرجع أثره الى تاريخ صدور قرار مجلس الوزر له المشار اليه باجازة الوضيع الحاشر ويمكن أن ينمى ليه على سريان قانون المعاشمات المسكرية على ضباط حرس المسايد والجمارك .

(نتوی رقم ۲۰۰/۱/۱۸ ـ فی ۱۹(۹/۱/۱۸)

أ قَافُسُدُة رَقْسُمُ (١٨٨)

: المسلما

القانون رقم أه نسبة ١٩٢٠ بشان المائسات المسكرية _ الطباق احكامه على كل من حصل على عريضة ضابط من تاريخ صدوره وأو كان مرطفا ملكيا قبل للك _ القطاع هؤلاء بمزايا نلك القانون سواء في معد خديتهم. اللكية أو المسكرية .

ملخص المكم

يين من استظهار المادة الاولى من المسسوم بقسانون رقم ٧٣ أسبة ١٩٤٩ الفاص بالماشات الملكية والمواد الاولى والثامنة والمقدر الخاص بالماشات المسيوم بقسانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالماشات المسيورية ، أنها قد نسبت جيمسيا في جلاء على أن الخاص بالماشات المسيورية ، أنها قد نسبت جيمسيا في جلاء على أن إكثام التانون الاشرة هي وحيما سرون غيرها عن التوانين واللوائخ إلاشوى ب الوائخ عسور ذلك القانون في هي كل من حسل على عريضة خساط إبلاء من ماريخ صحور ذلك القانون و وانه لا يطبق الى قانون آخر في هيا المثنان و كما منوت هذه النصوص في الحكم بين من كان شابطات من بدء للشعرة ومن كان موظفاً المكل المن عريضة ضابط وكانه ضابط المنافئ المنافزة المنافزة عن المنافزة عن المنافزة المنافزة المنافزة المنافزة المنافزة المنافزة المنافزة المنافزة في المنوائن والمنافزة المنافزة المنافزة المنافزة المنافزة المنافزة في المنودان ٥ المنافزة المن

طن يلاة خلئته الملكية التراعليّ بدّة خليته التسكريّة ، وطدًا هلو بما نضكت علته صراحة النقرة التفايتنة بن (لمادة المؤلسنين .

(طعن رتم ٢٠٨ لسنة ٢ ق ــ جلسة ٨١ /١٩٥٨ أ)

قاصدة رقيم (٦٩)

المسطا:

المُلادة الرّابِمة مِن القَّـــةون رقم ٥٩ لمنة ١٩٣٠ ــ القول بقصر بَطْبِيقِهَا عَلَى مِن تَقَى مِدَة الْكَتِيةُ بِاللَّسُودَانِ بِصَفَة صَافِطَ دُونِ غَيره ــ في غير مِحْله ،

ملقص العسكم:

تنص المادة الرابعة بن القانون رقم ٩٥ أسنة ١٩٣٠ بعدلة القانون رقم ١٤٢ لمنة ١٩٤٩ ، على ما ياتي : « الضعاط الحاتزون لرتب قسرر ألها بالحية عضومتيته للشودان تكوى تشؤية بخاصهم أو بخاباتهم بالتعيسار مُمَاهُ الْحَالَمُهُمُ أَلْكُمُنْمُ وَمَا لِمُنْ فَاللَّهُ فِي الأَحْوَالُ التَّابِيعُ * (١) الذَّا كان المُستجع الثلاة خشت في المتودان أو وعد العرب عد اختل ألى العنا ال و راك بشلبها عامَّات أو البراقي أو جزوح خفافه عبر قادر مان البداء في عليه النَّيْعُ ، ﴿ لَهِ ﴾ اذا خُلتم المنابط سنتين كالملين في السنودان وَا يَفْتَلُ . في المساب السنتين الالكواريين في الفكرة (ب) اللدة التي تعلقي في السنودان بالصدقوف عبل عشتول على مونفست متابك ، ويبين من الاطلاع منايا هذه الماذة ، ومن السبطهار نمستؤمن القانون الأخزى ، أنه لا وجه للقوال بقشر الانادة لمن الحكام تلك المادة على من تشيخ المدة المنصنة على عليها المُهُمِّ ﴿ بِصِيَّةَ صَمَّابِطُ ﴾ داون غيره ، أذ في التول بذلك تحصيص بقنيرًا ين المادة الرابعة جرى نسبها بين المادة الرابعة جرى نسبها كواريلي الأأذا خدم الضابط في السودان ، والفسابط في مجال تطبيق احكام قانون الماشات العسكرية هو من كان كذلك عند تطبيق احكام ذلك المَّانون عليه . ولم تنص المادة على أن تكون الخصيمة في السيودان « في وظيفة خسسابط » ، والأسال أن المطلق يجرى على اطلاقه ما لم يرد

من النص ما يخصصه ، ولو تصد الشمسارع الى غير ذلك لنص صراحة على ذلك ، كما نص في المادة ٤٥ من مانون المائسات المسكرية على كينية معاملة الضباط المنتولين الى الخدمة الملكيدة ، واحبال في بيسان كانة معاملتهم في خصوص العاش الى المادة ١٨ من قانون المعاشسات. اللكية . وفضملا عن ذلك مان التول بغير ما تقمم يؤدى للى أن يطبق ف حق الضيايط قانون المعاشات الملكية بالنسية لدة خدميه بالسسودان وقانون الماشيات المسكرية بالنسبة الم عداها ، وفي ذلك مخالفة مريحة الإحكام المادة الاولى من القانون الإول والمواد الاولى والمثابئة والنقسرة الخامسية من المادة الخمسين من القانون الثاني . كمسا انه لا وجه من جهة أخرى لاستنباط حسكم مخسالف لصريح نص الفقسرة « ب » سسالفة الذكر بطريق التياس على ما نص عليه في ختــسام المادة الرابعة من انه « لا يدخل في حساب السنتين المنكورتين في الفقرة « ب » المهة التي تقضى في السودان بالصفوف قبل الحمنول على مريضة ضابط » ... لا وجه لذلك : (أولا) لأن هذا النص استثناء من الحكم العام ، والاستثناء لا يقاس عليه ولا يجوز التوسيع عيه (وثانيا) لأن استثناء الصف الضابط والمساكر من أحكام المادة الرابعة لا يعتبر في الواقع من الأمر استثناء ، وانها هو تطبيق سسليم لما نص عليه في المادة الثانية من قانون المعاشسات المسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ مِن أنه ٥ لا يجرى عكم الاستقطاع على الصف الشباط والعساكر ، والخدمات التي لم يجر على مرتبه أ حكم استقطاع السبعة والنصف في الملتة لا بجوز حسيابها في تسيسوية الماش أو المكافئة . . . ، ؟ > وما نص عليه في المقسرة الأخرة من المادة السابعة من المقانون المسار اليه من أن ع ٠٠٠ مدة الخيجة التي تضييته بصفة صف ضابط أو عسكرى لا تخولهم أي حق كان في المعساش أو المكافأة » ، ومرد ذلك كله الى أن مدة خدمة الصف الضباط والعسساكر ليست خدية دائية مها يستقطع عنهسا اجتياطي المسساس حتى ودخله في تسوية العاش .

إلم في يقير إليه السبة ع في - جلسة ١١١١١٨١١١١

قاعــدة رقــم (٧٠)

المادة ٨٨ من القانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٦٧ ... نصبها على سريان احكامه على القوات القرعية بالقوات المسلحة الحين تقرير احكام خاصة في شاتهم ... صدور القانون رقم ١١٦ السنة ١٩٦٤ في شان معاشات القوات المسلحة ... سرياته على القنات التي هددتها المادة الاولى ... عدم دخول رتبة مساعد أو ضمن هذا التحديد الدخول راتبها في غلة الرواتب المالية ... أثر ذلك المستبعاد تطبيق احكام القانون رقم ١١٦ السنة ١٩٦٤ ياقمية أن يشغل هذه الراتة وانطباق احكام القانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٦٤ ياقمية أن يشغل

ملقص القِتــوى :

ان المادة ٨٨ من القانون رقم ٥٠ لمسنة ١٩٦٣ باصدار تائون التابين والمائسات لموظبى الدولة ومستخديها وعمالها المدنيين تنص على سريان المكلمة ملى القوات الغرعية بالقوات المسلحة المنصوص عليها في القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ في شسان شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، وذلك لحين تقرير أحكام خاصة في شأنهم .

وقد صدر القانون رقم ۱۱۲ اسنة ۱۹۲۶ من شان الماشات والكانات والنابين والتمويض القوات المسلحة واصبح هو القانون الواجب التطبيق بالنسبة أن تسرى عليهم أحكابه دون القانون ٥٠ لسنة ۱۹۲۳ .

وقد عددت المادة الاولى من القانون 111 لسنة 1973 سالف الذكر المتناف الذكر المتحكمة ونص في الفقرة (ب) منها على الضياط الشرف والمساعدون والمطوعون من ضباط الصف والجنود ومجددو الخدمة يراتب عال بالقوات المسلحة الرئيسية ، ونمن في الفقرة ج على ضباط الصف والجنسود المجنسدون ومن في حكمهم بالقوات المسلحة الرئيسية والفرعية ثم نص عجز هذه المادة على أن يعتبر في حكم المجندين الزاما ضباط المست

والجنود الذين يعالمون من الناحية المالية معالمة المجنوب الزاما مسواء المختوا متطوعين أدامة ملايين أو مجددي خدمة بالراتب المادي من المجنسسيين الإلزليين أومن المنطوعين الماديين أو الطلبة المتطوعين بالمنشأت التعليمية للقوات المسلحة .

ولذ كانت قوات السواحل هي من القوات الغربة طبقها لما تعفي به المعترفة المواقعة الموا

هذا وأن القانون رقم 1.1 لسنة 1936 في شمان شروط الضحية والبرقية فضهاط الشرق والمساعدين وضباط العبق، والبنود بالقدوات المسلحة والذي بس القانون رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٦٥ على تطبيقه على شباط الموسف والجنود المجندين بالقوات المسلحة الفرعية أورد في جدول علما الرواقب المالية ما يترقب الرواقب المالية ما يترقب عليه استعماد تطبيق لحسكم القسانون رقم ١٩٦٦ لسنة ١٩٦٣ يالببية لى يشغل هذه الرتبة وينطبق عليه المكام القسانون رقم ١٥٦٠ لسنة ١٩٦٣.

(نتوی رقم ۷۸ - بتاریخ ۲۱/۱/۸۳۴۱)

قاعدة رقم (٧١)

الهسيدا :

القانون رقم ٣٦ فسنة ١٩٠٠ - تصديده في المدة الثالثة - الفله التي تخفسع له - تعرض المدة ٤٤ لحالة صاحب المداش الذي سبق ممايلته بلحكات قرائين المائسات المسكرية - نصها على معالمته فيها يختص بلحكات تجيئة المائسات المسكرية - نصها على معالمته فيها يختص شرط حدّه العادلة هو أن يكون معينا ياحدى الوظاف باليزانية العلمة التجهلة المرادة المحادة المحدد المح

ملخص الفتوى :

(1) المنتمون باحكام القانون رتم ٢٩١٤ لسنة ٢٩٥١ وكذلك وطافو الطوائف والهيئات التي تقرر ضمها الى المنتعين باحكامه بقيسيهار من رئيس الجمهورية .

إلى بدراً المنظون المنين بيمنون بحقو اللبيث بعقا المقادنون في المنظفة المائية إلى المنطقة المائية إلى المنطقة المائية المائية

الأزهر والمعاهد الدينية والجامعات والمجالس البلدية ومجالس المديريات وادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية ،

ولما كانت المادة ؟) من القسانون ساقف الذكر تنص على أنه « اذا كان صاحب المعاش سبق معالمته باحكام قوانين المعاشات المعسسكرية ، عومل نبها يختص بعدة خديته المدنية الجديدة بعوجب المرسسوم رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ ، ومن ثم غان شرط استبرار معالمة الموظف بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، هو تعيينه في احدى الوظائف بالميزانية العسلمة للمولة أو الميزانيات المحقة أو احدى الهيئات المذكورة بالنص .

ولما كان المرجع في تحديد وصف الميزانية هو سند انشاء الجهة المراد وصف ميزانيتها بحيث اذا ما وصف سند انشاء الجهـة ميزانيتها بأنها مستقلة أو ملحقة وكان ذلك في حدود القانون فانه لا مجال للاجتهـاد في هذه المصوصية بعد ذلك .

وقد نص الغانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ باسدار قانون المؤسسات العابة الثقام وتتذفى مانته الاولى على أن لا للبؤسسات العابة شخصية اعتبارية ٤ كيا نصت المابة ميزانيك اعتبارية ٤ كيا نصت المابة ميزانيك خاصة بها وبغاد ذلك أن كل مؤسسة عابة تكون ميزانيتها بمستقلة طبقسا خاصة بها وبغاد ذلك أن كل مؤسسة عابة تكون ميزانيتها بمستقلة طبقساء مؤسسة عابة المسادة بحر الجنيدة تد نص في المادة الثالثة منه ٤ على أن تقسساً مؤسسة عابة تتبع وزارة الشئون البلدية والقروية بالاتفام البنوبي تصمي مؤسسة ضاحية بحر الجنيدة وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتقسسبر ميزانية بمستقلة ٤ وغضلا عن ذلك تضت المادة السادسة من هذا القسانون بين مجلس ادارة المؤسسة ساغة الذكر هو السلطة العليسا المهيئة على بن مجلس ادارة المؤسسة ساغة الذكر هو السلطة العليسا المؤسسة شؤنها وتجريف أمورها وله على الاخص وضع اللاتحة الداخلية للمؤسسة ويبين غيها بوجه خاص اختصاصات بدير المؤسسة ونظم التخلف بهسلة نائز ما النظم المالية والادارية والفنية دون التقيد بالنظم المؤلين بؤسسة نان توانين التابين والماشات الحكومية لا تسرى على العابلين بوسعة

ضاحية مصر الجديدة كما انها لم يصدر قرار جمه ورى بضم هذه المؤسسة الى المتنمين باحكام هذه المؤسسة

(نتوی رقنم ٥١/١/٧١ - جلسة ٢٧/١/٢١)

قامندة رقبم (۷۲)

ألمسيدا :

ضباط القوات المسلحة - تميين - معاش القانون رقم ٢٣٢ أسنة ١٩٥٩ في شان شروط الشنبة والترقية لضباط القوات المسلمة - صدور القانون رقم ١٩٥٢ بوضع استثناء من اهاكم رقم ٢٣٢ أسنة ١٩٥٩ المشار الله - تصه في مادته الاولى على جواز تعيين رعايا التول العربية ضباطا في القوات المسلحة - وجوب أن يقدر هذا الاستثناء الدين يمينون ضباطا في القوات المسلحة من اهاكم رعايا الدول العربية الذين يمينون ضباطا في القوات المسلحة من اهاكم القانون رقم ١١٦ أستلخة ١٩٣٠ في شأن المناشات والمكانات والتامين والتحويض للقوات المسلحة من اهاكم والتحويض القوات المسلحة ما القوات المسلحة عماملة الضباط من العربية الذين يمينون ضياطا بالقوات المسلحة معاملة الضباط من راها المدورية العربية المتربية المتر

مانغص الفتسوي :

ان القاون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شان شروط الضبة والترقية للشباط العرات المسلحة تقاول بالتنظيم القواعد والنظم الخاصة بضحهة الشباط المثالين في القوات المساحة ، وبديمى أن هذا التنظيم المساحة يتشرف الى المؤاطنين وحدهم باعتبار أنه لا يجوز تميين ضباط بالقوات المسلحة من الاجانب ، ويؤيد ذلك ما نص عليسه هذا القانون في المادة المسلحة من أن تنتهى ضعه الضباط لاحد الاسعاب الآلية : (1)

(٦) نقد جنسية الجيهورية العربية المتحدة ... * وبتاريخ ٥ من اكتسوير سنة ١٩٦٨ صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ بوضع استثناء من احتام القانون رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٥٩ سبالف الذكر ٤ ونص في مادته الاولى على انه « استثناء من احكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المسار اليه بجوز ان يعين ضباطا بالقسوات المسلحة رعليا الدول العربية من بين الفنتين متى اقتضت الضرورة تعيينهم .

١ ـ خريجى الكليات العسكرية بالجمهورية العربية المتحدة .

٢ _ الحاصلين على الشهادات الجامعية

وتسرى على هذا التميين كانة أحكام القانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيها عدا شرط التبتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة » .

ويفاد با تقدم أن الاصل في تعيين ضباط القوات المسلحة أن يكون مصورا على المواطنين دون الاجانب ، وذلك أصل مقرر في جبيع الموطقف على اختلاف أنواعها بحسبان أن تولى الوظيفة المسابة هو المستراك في ادارة دنة الحكم في الدولة بقدر با تتيمه الوظيفة للساغلها وتعرض عليسه من مسئوليات وواجبات ، غذلك من قبيل الحقوق والتكليف التي استقر انقانون الدولي على قصرها يصفة علية على أبناء الدولة دون الاجانب ، لكنه استثناء من ذلك أجاز المشرع تعيين رعايا الدول العربية خسيلما بالقوات المسلحة بقي اقتضت الضرورة تعيينهم ، اسسستجابة لدواعي هذ الضرورة واتساقا مع منطق الاواصر التي تربط بين جبيسم الدول العربية باعتبارها تشكل أية واحدة وتعيش في ظروف متقاربة .

وبن حيث ان تعيين رعايا الدول العربية ضباطا بالقوات المسلكة على النحو سلف الذكر ، وقد جاء استثناء بن الاصسل المسام المقرر في هذا الشان عائد يتعين ان يقتصر هذا الاستثناء على با قصره عليه المشرع بوأن يقدر بقدره عينتج الزه في نطاق التعيين وحده وفي حجسال المشريخ المستثنى منه دون غيره ويثلك عان القانون رقم ٥٢ لسفة ١٩٦٨ جساء الشنتياء بن احكام القانون رقم ٣٣٧ لسفة ١٩٥٨ وبن ثم يتحصر دوره في خال هذا العانون غافاً ثم التعيين ، عليس شسة سنة بن التأكيم لأن

يهند هذا الاستثناء الى احكام القسانون رقم ١٩٦١ اسنة ١٩٦٤ في شسان الماشات والكافات والتامين والنمويش القوات المسلحة ، نهذا القانون الاخير لم يتضمن نصا يبيح سريان أحكامه على الاجانب ، كما أن القانون رقم ٥٢ اسمنة ١٩٦٨ لم يتضمن مثل هذا النص وأنها جاء ــ كما سسلنه القول ــ باستثناء محدد بالتمين في خدمة القوات المسلحة دون ما يترتب على هذه الخدمة بعد انتهائها من آثار تنصل بالماشات وغيرها مما نظمه المقانون رقم ١١٦ السنة ١٩٦٦ ومن المقرر أن الاستثناء لا يتاس عليسه ولا يتوسع في تفسيره وه:

وبن حيث أنه بالاضافة الى با تقدم فقد درج المشرع على وضمع تنظيم خاص لتوظيف الاجانب وتصحديد حتوتهم وحرص على النص في - جميع التشريم التي تولت هذا التنظيم في مختلف الوظائف على أنه لا يجوز منسح الاجنبي معاشسا أو مكافأة من مدة خدمته ، وذلك كقساعدة علمة ، عقد نص الرسموم بتانون رقم }} لسنة ١٩٣١ بشرط توظيفه الاجانب في مادته الاولى على أنه « لا يجوز أسناد أية وظيفة عامة مدنية كاتت او مسكرية الى اجنبي الا في احوال استثنائية ٠٠ ، ، ، ثم نص في. المادة ١٢ على انه « لا يمنح الموظف الاجنبي أي معاش أو أية مكافأة عن مدة خدمته » ، وكذلك مان تانون التأمين والمعاشسات الصادر بالقانون وهم . ٥ لمسنة ١٩٦٣ نص في المادة (٥٥) منه على أنه « لا تسرى أحسكام. هذا القانون على الموظفين والمستخدمين والعمال الاجانب وذلك عدا من يستثنون بتوانين خاصة » واخيرا نص ترار رئيس الجبهـورية رتم ١١٤ لمسنة ١٩٦٨ بشان القواعد والنظم الخاصمة باسمستخدام الاجانب في الجمهورية العربية المتحدة في المادة العاشرة على انه « لا يمنــح الاجنبي عن مدة خدمته معاشسا أو مكافأة ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس الجمهورية: منح بكافات خاصة اذا اقتضت ذلك مبررات استثنائية . » .

وبن حيث أنه يخلص مبا تقدم أن رعايا الدول العربيسة الذين. هِعِينون شباطا بالقوات السلحة لا يخضعون للقانون رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٦٢ ولا يغيسدون بن أحسكامه على أنه وإن كان ذلك ، وكان رعايا الدول. العربية أجانب في مفهوم تشريعات الجنسية ، ألا أنهم لا شسك يتيزون. يوضع خاص يغرقهم بن سائر رعايا الدول الأخرى نهم يرتبطون بواطني. وتلك جديمها اعتبسارات تدعو الى تعديل التشريع بسا يسسمح جنوعيد المعابلة بالنسبة الى جديع ضباط القوات المسلمة من المريق ومن رحايا الدول المربيسة نبيا يتعلق بالاعادة من المسكام القانون رقم 117. المسنة 1976 المشار الهه ... لهذا انتهى راى الجمعية العبومية الى التوصية بتعصديل القانون دقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر على نحو يسمح بمعالمة رعايا الدول، العبريية الذين يعينون ضباطا بالتوات المسلحة معالمة الضباط من رعايا الجمهورية العربية المتحدة في مجال تطبيق هذا القانون .

(ملف رقم ١٩٧١/٢٥ - جلسة ٢/١/١٧١)

قاعـــدة رقــم (۷۲)

المسطة

التعويضات العددكرية المحتفظ بها للافراد العسكريين المتعابل بن مصلحة الساهرات المحتفظ بها للافراد العسكريين المتعابل مصلحة السواحل الى مصلحة ابن الموانى طبقا للمادة الثالثة من قرار رئيس للجمهورية رقم ؟} لسنة ١٩٦٩ تستهلك مما يحصلون عليه في المستقبل من علاوات الترقية وحدها اعتبارا من تاريخ نظهم — ترديد المادة ما المائية الإدا بشبة ١٩٧١ بشبة الشرطة ذات الحكم الذي تضمئنه شبعة قد تثور حول مدى الافترام بهذا القرار باعتبارة في مرتبة تشريعية المني من القانون رقم ١٠١ ليسنة ١٩٦٩ على شبعة قد تثور حول مدى الافترام بهذا القرار باعتبارة في مرتبة تشريعية المنياء في المائية والمساعدين وضباط الصف والمجنود بالقرات المسلحة والذي يسرى في شان افراد القوات المسلحة الفرطية بموجب القانون رقم ٢٠ فسنة ١٩٦٥ بي مدى الن يكون من قبيل اقرار ما انبع حيال هؤلاء الإفراد تنفيذا القرار رئيس الحمهورية رقم ٤٠ فسنة ١٩٧١ ٠

ملخص الفتسوي :

الذي شرار بيئيس الجمهورية رهم ٤٤ لبسينة ١٨٦١ ينص في المادة ٣ منه على أن « ينتل الى وزارة الداخلية الافراد المسكريون والمدنوون

العاملون بادارة واتسام حرس الجمارك بمختلف الرتب والدرجات فيهسا عدا الضباط وضباط الشرف والمساعدين على أن يعامل المسكريون منهم وفقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ ويستبر العسكريون في تقاضي روانبهم الحالية كبا يحتفظون بصفة شخصية بالتعويضات العسكرية من بدلات وعلاوات اضافية التي يتقاضونها على أن تستنفذ مها يحصلون عليه في المستقبل من علاوات الترقية " كما تنص المادة ١١٨ من القسانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة على أن « الامراذ العسكريون المنتولون الى مصلحة الواني طبقا لقرار رئيس الجمه ...ورية رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٩ يستبرون في تقاضى الرواتب التي كانوا يتقاضونها عنسد نتلهم مع خضوعهم لاحكام قانون هيئة الشرطة ويحتفظون بصفة شمحصية بالتعويضات العسكرية من بدلات اضافية التي كانوا يتقاضونها على أن تستنفذ مما يحصلون عليه بعد ذلك من علاوات الترقية ٤ ويتفسح من هذين النصبن انهها تضبنا حكها واحدا بن بتتضاه أن يستبر الانسرات المسكريون المنتولون الى مصلحة ابن المواني طبقا للترار الجمهوري رقم ٤٤. لسنة ١٩٦٩ في تقاضى الرواتب التي كانت تصرف لهم عنسد نقلهم الي هذه المسلحة وبأن يحتفظوا بصفة شخصية بالتعويضات المسكرية التي كانت تبنح لهم من بدلات وعلاوات اضافية على أن تستنفذ مما يحصلون عليه بعد ذلك من علاوات ترتية ، ولذلك فإن استنفاذ التعويضات العسكرية المحتفظ بها لهؤلاء المسكريين يتتصر على ما يحصلون عليه في المستقبلة بن علاوات ترقية ، ولقد رددت المادة ١١٨ بن القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ نفس الحيكم الذي تفيئته المادة ٣ من القسرار الجمهسوري رقم ١٤٠ لبسنة ١٩٦٩ دغما لأي شبهة قد تثور حول مدى الاليزام بهدفة القسراني باعتباره في مرتبة تشريعية أدنى من القـــانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدية والترتية لضباط الشرف والساعدين وضباط الصفه والجنود بالتوات السلحة ... والذي يسرى في شأن الراد التوات السلحة الفرعية بموجب القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٥ ــ بهذه المثابة غان ما تضبت به تلك المادة من استبرار هؤلاء الافراد في تقاضى التعويضات العسكرية التي كانت تصرف لهم أبان فترة علهم بحرس الجمارك مع قصر استثفادها مها بحصلون عليه في المستقبل من علاوات ترقيسة لا يعدو إن يسكون بن تبيل اترار ما اتبع حيالهم تنفيذا لترار رئيس الجهـــورية رتم ١٤

وتأسيسا على ما تقدم غاته يدمين تطبيق الحكم الذى تضبنته المادة المدلات المدلات المستفاذ البدلات أوالتمويضات المسكرية والعلاوات الاضائية التى يحصل عليها الامراد المسكريون المتولون الى مصلحة أمن الموانى بوزارة الداخليسة بصفة شخصية مها يحصلون عليه بعد ذلك من علاوات ترقية وذلك اعتبارا من حاريخ تقلم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العبوبية الى أن التعويف الم المسكرية المحتفظ بها للافراد العسكريين المنتولين من مصلحة السواحل الى مصلحة أبن الموانى طبقا لترار رئيس الجمهورية رتم ؟} لسسنة ١٩٦٩ خستهلك مما يحصلون عليه في المستقبل من علاوات الترتية وحدها .

(بلک ۲۸/۳/۸۱ _ جلسة ۱۹۷۰/۴/۸۱)

قاصنة رقسم (٧٤)

معاشدات الفساط المسكريين القين ينقلون التي السلك المنتي ...
نص المادة ۱۸ بن المرسوم بقانون رقم ۲۷ اسنة ۱۹۲۹ على تسويتها طبقا
القانون المائشات العسكرية رقم ۵۹ اسنة ۱۹۳۰ عن مدة المفدية المسكرية
... سريان هذا القانون يكون بن تاريخ النقل الى المفدية الدنية ... تمديله
ياقانون رقم ۱۹۳ السنة ۱۹۵۴ ... عدم سريان هذا التعديل على من نقلوا

بالقص الفتري :

تفص المادة 1/ من المرسوم بقانون رقم ٧٧ اسنة ١٩٢٩ الخساص طالعائدات الملكية على أن « يسوى معاش الضباط الموجودين في الخسدية العسابلة وينظون الى الخدية الملكية زعد أن يكونوا قد اكتسبوا حقسا في المعاش طبقا القوانين المعاشسات المعسكرية باحدى الطريقتين المبيئتين بعد حسب رغبتهم .

(1) يعمل حسلب الماش الذي بستحته الشابط مند دخوله الخدية الملكية ويضاف الى هذا الماش جزء واحد من خمسسين جزما من ماهيته الأخيرة أو من متوسسط الماهيسة في المسلمة أو المسسمتين الإخيرتين حبيب الحسالة .

(ب) يسوى الماش طبقا لاحكام هذا القانون عن مجبوع بدة خديتهم
 الملكية والمسكرية .

وتطبق أحكام توانين الماشسات المدسكرية عند حساب مدد الخدمة العسكرية .

اما آذا کن الضابط ام یکن تد انکسب حقا فی المعاص عند تبسسوله فی الخدمة الملکیسة نیسوی معاشسه أو مکاناته طبقا الاحسکام الفقسرة (ب) الصابقة » .

ويستفاد من هذا النص أن المشرع اجاز تسوية معاش الموظف المتول من السلك العسكرى الى السلك المدنى من مدة خنبته العسكرية طبقسا لاحكام تاتون المعاشات العسكرية وذلك استثناء من الاصل الذي يتفي بأن يكون حساب معاش الوظف الذي تغيرت صفة وظيفته من مدنية الى عسكرية أو بالمكس طبقسا للقاتون المتنق عليسه مع هذه الصفة منسد انتهاء خديته وهو ذات الاصل الذي أكده المشرع في الفترة (ب) من هذه المادة ، ومن ثم يتعين اعمال هذه الرخصة في أضيق الصود .

ولما كانت المادة سسطاة الذكر قد نصت في الفقرة (1) على أن يعسل حساب المعاشر الذي يستحقه الفساط عن بدة خديته المسكرية عنسد دخول الخدية المدينة المدنية ... ويقتضى ذلك أن تاريخ النقل الى الخدية المدنية عو الذي يحسدد نطاق سريان تاتون المعاشات المسكرية في شسان بدة دخوله الخدية المدنية ... ويقتضى ذلك أن تاريخ النقل الى الخدية المدنية هو الذي يحدد نطاق سريان تاتون المعاشسات المسكرية في شسان بدة هو الذي يحدد نطاق سريان تاتون المعاشسات المسكرية في شسان بدة

الخدمة العسكرية ، اي أن الركز التانوني الموظف في خصصوص تسوية الماش من مدة الخدمة المسيحا المتافرن الماش من مدة الخدمة المسكرية أنها يتحدد بهذا التاريخ تطبيعًا المتافرن المحمول به وتتنذ دون التصديلات اللاحقة ، الا أذا نص فيهسسا عسلي . قير ذلك .

معلى هذا المتضى مان معاش الضباط عن مدة خديتهم العسكرية 1: النين نظوا الى السلك الدبلوماسى في تاريخ سسابق على تاريخ العمل بالقانون رقم 190 السنة 190٤ انها يسوى وفقا لاحكام تانون المماشات. المسسكرية رقم ٥٩ لسسنة ١٩٣٠ قبل تعديله بالقسانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٤ ساف الذكر .

(بنتوی ریتم ۱۹۳ — فی ۲۱/۰/۷/۳۱)

الفرع التسائي

الضبائم والمد الاضافية

قاعدة رقيم (٧٥)

الهــــدا :

المقانون رقم 117 السنة 1976 في شان الماشات والكافات والتابين والتدويض للقوات المسلحة الثاء وحد الحرب الشار اليها بالفقرة الاغية من المادة ٧٤ ثم تركوا الخدمة بها والتحقوا بالحكومة أو القطاع العام قبل الممل بهذا القانون — افادتهم من حكم المادة ٧٤ من هذا القانون ومعاملتهم بالتالى معاملة الامراد الاحتيابة والكافرين من حيث الضبائم والدد الاضافية المعموض عليها بالمادين ٣ و ٧ من هذا القانون م

ملقص الفتوى:

يستفاد من المواد 1 ° ۷۷ ° ۷۷ ، من القانون المرافق للقرار الجمهور كه
بالقانون رقم ١١٦ السنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والكفاتات والتسامين
والتعويض للقوات المسلمة ، أن الموظفين المنبين الذين كانوا بعملون
بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو معها أو كانوا من أفرادها افتساء
الحرب العالمية الثانية أو حطة فلسسطين أو الامتداء الفسلائي والتحقوا
بشركات القطاع العام تبل العمل بأحكام القانون المصلون من حيث المحمائم
حكم المادة (۷۷) من هذا القانون ومن ثم تعانم يعالمون من حيث المحمائم
والمدد الاضافية المنصوص عليها بالمادين ٢ ° ٧ منه معالمة الامراد الاحتياط
والمدد الاضافية التفاو خديثام بضفة تهائية من خدية المكونة أو القطاساخ
أؤمام ذلك أن معارفة الأسلام
أو معها أو كان ونوائير إمها ٤ إلهاردة في الفقرة الاخيرة من المادة ٢ ٧ للشام

وقت المبل بالتانون لانهم يستنيدون من قاعدة الضم بالنسبة لمدد الحرب المسار اليها دون حاجة الى الاستناد الى الفترة الاخيرة من هذه المادة والتي قصد يها فئة أخرى غير الموجودين غملا في خدبة وزارة الحربية أو القوات المسلحة أو مهمسا المسلحة من فئة من خدم منهم بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو مهمسا أتبل العبل بالقانون المذكور وتقاعدوا بعد المبل به تمؤلاء يتساوون مع المهلين الموجودين بخدبة وزارة الحربية أو القوات المسلحة عند الحرب المبل بالقانون في الانتفاع بقاعدة الضم عن بدة خدبتهم خلال مدد الحرب المسار اليها .

وهذا الحكم الجديد يسرى عليهم أيا كان تأتون المعاشبات المعسابل به كل منهم .

لذلك انتهى راى الجمعية المهوبية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى تأييد ما انتهت اليه اللجنة الاولى من أن حكم الفترة الاغيرة من المادة ٧٤ من التأتون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ يسرى على الموظفين والعبال المنين النين خدوا بوزارة الحربية أو بالتوات المسلحة أو معها أو كانوا من أمرادها أثناء الحرب المالية الثانية أو حبلة ناسسطين أو الامتداء الثلاثي موذلك عند تقامدهم نهاتيا من خدمة الحكومة والقطاع العام بعد العمل بهذا العسانون .

(نتوی رتم ۱۰۹۰ سے فی ۱۰۹۰/۱۹۲۷)

قامدة رقام (٧١)

المِسجا :

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شان المنشات والكافات والتابين والتعويض للقوات السلحة ... نصه في المادة ٧٤ غفرة ثالثة بنه على معابلة الموظفين والعبال المنين الذين يعبلون بالقوات السلحة بن حيث الضبالم والمدد الإنسانية بمدالة الافراد الاعتباط والكافين ... القص على ان ينتفع بحكم الفترة المسابقة من خدم من هؤلاه الوظفين والعمال بوزارة الحربية:

او بالقوات المسلحة أو معها أو كان من افرادها النساء الحرب الماليـــة

الثانية أو حملة فاسطين أو الاعتداء الثلاثي ــ تعبيى «حيلة فلســطين»

و « الاعتداء الثلاثي » ــ يختلفان عن حالة الحرب مع أسرائيل ــ حمـــة

فلسطين والاعتداء الثلاثي لهما تاريخ محدد للبدء والانتهاء يخلاف حالة الحرب

التي لاتوال قائمة ــــ لا محل الاستشهاد بالابر الملكي رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠، المناز الملار الملكي رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠، أنه في القداء هرب فلسطين محد حرب ـــ هذا الابر صحر بناء على المرسـوم

بقاون رقم ٩٥ أسنة ١٩٥٠ الشامي بالماشات المسكرية الذي لا تغيــد

الطالبة من أحكامه هذا الأبر حدد مدة حياة فلســـطين من ١٥ من مايو

سنة ١٩٤٨ ألى ٢٤ من غبراير سنة ١٩٤٩ وعندها اراد الفروج على هذه

المدت بالفسية قبض القوات في المناطق المهاورة الملسطين استميل تعبيــ

« المدالة المسكرية القائمة بغلسطين» »

بلغص الفتسوى:

ان الفتوى السابق صدورها في هذا الشان بجلسة 17 من يتساير سنة 1719 هي التي وصحيح حكم القتون > غيالإضافة الى الاسباب التي بنيت عليها تلك الفتوى يلاحظ أن نص المادة ٧٤ من القانون رتم ١٩٦٦ السنة ١٩٦٨ سالك المؤطنين والعبال المنتين الذين يعسلون بالقدوات المسلحة من حيث الضمائم والمدد الاضافية المنتسدوس عليها في الملاتين ٢ و ٧ مساملة الانراد الاحتياط والمكلمين . كما قرر هذا النص في فقرته الاخيرة أن ينتفع بحسكم المقترة والملتقية من خدم من هؤلاه الموظفين والمهسال بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو مسها أو كان من أمرادها الانساء الحرب العالمية الذاتية أو حالة من أمرادام اللالاني .

فالشرع قد استمل تعبيرات محددة للبدد التي تصب مساعقة في حساب الماشي أو الكاماة طبقا لتص القسرة الأشرة من المادة ٧٤ وهذه

المدد المحددة هي التي تضت اثناء الحرب العالمية الثانية أو حملة فلسسطين أو الاعتداء الثلاثي .

ومن حيث أن « حيلة فلسبطين » بدأت في ١٥ من مايو، ١٩٤٨ وأنتهت في ٢٤ من نبراير سنة ١٩٤٩ كما أن « الاعتداء الثلاثي » كان خلال المدة من ٢٨ اكتوبر سنة ٦٥٦ الى أول مارس سنة ١٩٥٧ حسبها حدده القرار الجمهوري رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٧ وكلاهما يخطف كليسة عن حالة الحرب بيننا وبين اسرائيل ، خالمشرع لم يستعمل في نص الفقسرة الاخيرة من المادة ٧٤ سالف الذكر عبارة حالة الحرب او الحالة المسكرية القـــائبة في السطين ، وانها لجا الى استعمال تعبيرات أخرى ذات مطول مختلف وهي حبلة المسطين والاعتداء الثلاثي وكلاهما بدأ وانتهى في تاريخ محسدد معلوم ولو أراد المشرع الاعتداد بحالة الحرب لنص على ذلك صراحة ولكان اتخذ من قيام هذه الحالة معيارا يتم على اساسه معاملة العساملين المنبين بوزارة الحربية او بالتوات المسلحة ، ومبررا لمسساعفة مدد خدمتهم في حسباب المعاش أو المكافأة ، أما وقد اقتصر على المدة التي استغرقتها خبلة نلسطين وتلك التي وقع خلالها الاعتداء الثلاثي ، مع كون حالة الحسرب لا تزال ثائمة ، فقد دل بذلك على تصده واظهر ارادته صريحة في الاعتداد يزين حيلة غلسطين والاعتداء الثلاثي دون حالة الحرب القائبة ، وبن ثم تعين _ نزولا عند رفية المشرع عدم الخلط بين حالة الحرب وبين حبلة فأسطين والاعتداء الثلاثي مع وضوح الفارق بينها .

ومن حيث أنه لا محل للاستشهاد بالأمر الملكى رتم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ لتميل الأمر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٠ الخاص باعتبار مدد الخسمة التى تضيت في بعض المناطق في أنشساء حرب غلسطين مدد حرب الامحل للاستشهاد بهذا الآمر من تلحيتين ، فين تلحيات صدر هذا الآمر استئادا الى نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخساص بالماشات العسكرية ، ويديهي أن هذا المرسوم بقانون لا يسرى صلى السيدة / ١٠٠٠ فين ثم غانها لا تغيد من أهكام هذا الآمر الملكى ، ومن ناحية أخرى غان هذا الآمر حدد مدة حيلة غلسطين (وهو التعبير الذي) استعمله نص المادة ٤٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٣٤) باتها المدة من ١٥ مايو سنة ١٩٣٨) باتها الدة من ١٥ مايو سنة ١٩٢٨ الى ١٤ من نبراير سنة ١٩٢٩) وعنبا أراد أن يضع تعبيرا يجاوز به هذه المدة ويخص به القوات المدتحة في ألمناطق

المجاورة لحدود السطين وفي الجزر المحتلة الواقعة في البحر الاحسر ٢ مند اسستجبل تعبيرا آخر هو ٥ الحالة العسكرية التائمة بالسطين ٢ مندل بذلك على اختلاف هذه الحسالة العسسكرية وهي لازلت تائمة من حسلة المسطين التي انتجت في ٢٤ من فبراير سسنة ١٩٦٩ ، ومن ثم ماذا استعبل الثانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ تعبير حيلة المسطين المام التهيد المدلول الذهبين الواضح من هذا التعبير .

وبن حيث أن بدة خدمة السيدة / بوزارة الحربية (ادارة الحارمية (ادارة الحارمية الاحاكم الادارى العام الفلسطيني) كانت خلال المدة بن ٢٥ ابريل سنة ١٩٥٤ حتى ١٨ سبتبر سنة ١٩٥٧ ، وهي بدة جاءت بعسد انتهاء حبسلة فلسطين ، ولكن وقع خلالها الاعتداء الثلاثي ، وبن ثم غان أحكام القانون . رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ تسرى على غترة الاعتداء الثلاثي من بدة خدبها . مقط دون باتي المدة ويحق لها الانتفاع بحكم المدة ٤٧ من هذا القانون .

لهذا انتهى راى الجمعية العبومية الى تأبيد غنواها الصادرة بجلسة ١٢ من بناير سنة ١٩٦٩ .

(ملك ١٩٧١/١٠/١٤ ــ جلسة ٢١/١١/١١٧٠)

قاعسدة رقسم (۷۷)

الهــــدا :

عدم بنواز تكارل ضاعب الماشي عن تضباب فنبالم أفضرب ضبن بعد خديده الحصوبة في المعادي طبقة لاحكم القانون رهم ١١٣ أسئلة ١٩٩١. وتطبيعه في شبان نظام المائيةت والكانات والتابين والتمويش بالتوات المعطفة .

ملقص الفندوي: "

المستعدد من نصيص القانون رقم ١١٦ له بنة ١٩٦٨ في المستعدد من نصيص القانون رقم ١١٦ له المستعدد المستعدد

أن ضمائم الحرب تعتبر من مدة الخدمة المحسوبة في المعلان بغير توقفه على طلب من صاحب الشأن ، ولا على مقابل بؤدية عنها ، وقد قصد. المشرع من ذلك مضاعفة مدة الخدمة الحقيقة التي قضاها العسابل ، حيث تتهدده أخطار الحرب وويلاتها ، تعويضا له عن هذه المضاطر ، ولا يكون لحساحب المعاش أن يطلب استبعاد مدة الحرب المضمومة وان, أدى حسابها الى نقص في جبلة ما يتقاضحاه من معسائس واعلقة غلام بسبب ما تؤدى اليه زيادة تهية المسائس من نقص في خلك الاماتة ، ذلك أن هذه الاعانة تعييز عن المعاش في وجودها ونطاقها وما يضسك منها أن هذه الاعانة تعييز عن المعاش في وجودها ونطاقها وما يضسك منها الى معاش المستحقين.

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعيسة المعومية الى عدم جواز اجابة السيد/. • • • • الى طلبه الخاص بعدم حساب ضميمة الحرب ضمن مدة خدمته الحسوبة في المعاش •

(بلقه ۱۸/٤/۱۹ه - جلسة ۱/۱/۱۷۹۲)

قاعسدة رقسم (٧٨)

المِسطا:

القانون رقم ۱۱۱ اسنة ۱۹۱۶ في شان المنشات والكافات والتابيد والتمويض القوان السلمة به والواضح من نصوص هذا القانون ان المليان المنين بوزارة الحربية أو القوات المسلمة أو المتدبين العمل الممل باعدى هاين الجهتين يفيدون من حكم المادة ٧٤ منه ومن ثم يعسلماون من حيث الضمائم والمند الاضافية المنسوس عليها في الملاتين ٢ ، ٧ منه معلمة الافراد الاحتياط والمكافين ويستفيدون من قاعدة الضم يقلسبة لمدد المعرب التي تحدد بقرار من رئيس الجمهورية سيرتب على نقك أنه لما كانت المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٧ اسنة ١٩٧١ المسلم المساحة المسلمة المساحة المسلمة المسلمة

بدة الحرب اعتبارا من م يونية سنة 1977 فان مكتفى ذلك العاد العلهان الانتين بالقوات المعلمة ووزارة الحربية أو القندين العمل بهانين الجهانين من احكام القرار الجمهوري الشار أليه واعتبار مدة خصتهم منذ ه يونيسة سنة 1977 مدة حرب ،

ملخص الفتــوى:

ان المادة (١) بن الترار الجمهوري رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧١ تقص على أن « تعتبر الخدمة بالقوات المسلحة خدمة حرب اعتبارا من ٥ يونيسة سنة ١٩٦٧ بالنسبة لجبيع أنراد القوات المسلحة المعابلين بالقانون رقم ١١١. لسنة ١٩٦٤ » وتنص المادة (١) من القسانون رقم ١١٦ لسبنة ١٩٦٤ في شأن المعاشسات والمكافآت والتعويض للتوات المسلحة على أن « تسبري المكام هذا القانون على المنتمين الآتين بعد والموجودين بالشدبة وقت العبل ب ... الموظفون والعبال المنبون الذين يعبلون بالقوات السلطة في حدود الاحكام الخاصة الواردة بهذا القانون » كمسا تنص المادة (٦) من القانون المشار اليه على أن « تضاف الضمائم الاتية الى مدة الخدمة الحقيقية عند حساب المعاش أو المكافأة : ا ... بدة بساوية لدة الخدمة في زبن الحرب وتحدد مدد الحرب بقرار من رئيس الجمهورية ويحدد نائب القسائد الأعلى للتوات المسلمة انراد التوات المسلمة الذين يكونون قد اشستركوا في الإعمال الحربية » وأخم ا فإن المادة ٧٤ من هذا القانون تقمَّى بأن « يعلمل الموظفون والعمال المنبون الذين يعملون بالقوات المسلحة في الظمسروف المادية من حيث المعاش أو المكافأة طبقا لقوانين المعاشبات الخاضعين لها في جبيع الاحوال ؛ أما في هالة العمليات الحربية أو الحالات المسوس عليها في المادة ٣١ فيسوى معاش الموظفين والعمال الذين يعملون بالقوات السلمة على أسباس خبيسة أسداس آخر مربوط راتب الدرجة المنيسسة التالية وذلك في حالات العجز الكلى أو الاستشهاد أو الفقد أما في حالات العجر الجزئي فيسوى الماش بواقع النصف ، ويعللون من حيث الشمائم والمدر الاضائية المنصوص عليها بالمادتين ١٠ ،١٠ ٧ معاملة الاتراد الاحتياط والمكلفين ٤ وينتبع بجكم البقرة السبابقة من هذه المادة من خيم منهم يوزارج

is much maken the policy was a considerable to be

المهربية أو بالقوات المسلحة أو معها أو كان من أمرادها أثناء الحرب العالمية المتهية أو جرب فلمساين أو الإعتداء الغلاقي .

والواضح من النصوص المتدية أن المللين بوازارة الحربيسة أو القوات المسلمة أو أو من ثم غانهم يعاملون من حيث المسامة والمدد الانسائية المسلموس عليها في المادة ٢ ، ٧ من هذا المسانون معالمة الافراد الاحتياط والمكلمين ويستغيدون من قاعدة الشم بالنسسية معالمة الافراد الاحتياط والمكلمين ويستغيدون من قاعدة الشم بالنسسية من قرار رئيس المجمهورية ، وأذ كانت المادة الأولى من قرار رئيس المجمهورية رقم ١٨٠٧ لسنة ١٩٩١ المسلمة مدة حرب المتيار المنابة بالقوات المسلمة مدة حرب المتيار المتيار المتيار المنابق وقرارة الحربية أو المنتدين للمل بهانين الجهنين من أحكام القرار الجمهوري المشار اليه واعتبار مدة ضبتهم منذ ٥ يونيه منذ ١٩٩١ مدة حرب ومنيه ١٩٩١ المدون المجلم منذ ٥ يونيه منذ ١٩٩١ مدة حرب ومنيه ١٩٩١ مدة حرب ومنيه ١٩٩١ مدة حرب و المنتدين المحلم منذ ٥ يونيه ١٩٩١ مدة حرب و المنتدين المحلم منذ ٥ يونيه المنابق المهم منذ ٥ يونيه ١٩٩١ مدة حرب و المنتدين المحلم منذ ٥ يونيه ١٩٩١ مدة حرب و المنتدين المحلم منذ ٥ يونيه ١٩٩١ مدة حرب و المنتدين المحلم منذ ٥ يونيه المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق و و المنابق المنابق و المنابق المنابق و المنابق المنابق و المنابق المنابق و ا

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية المعومية الى أن العاملين المدين بالقوات المسلحة ووزارة الحربية أو المنتدين للعبل بهما يغيدون من أحسكام الكرار الجمهورى رقم ٨٠٧ لمسنة ١٩٧١ -

(المله ۲۸۱۶/۸۵۲ - جلسة ١٩٧٤/٢/١)

قاد به رقم (١٧)

الم بيدار:

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شبان المائسة، والكافات والتابين والتهيئ والتابين والتهيئ والتابين والتعريض على المنطقة المربية التعريض اللها ٧٤ من المنطقة المربية المنطقة المربية أو معالى المنطقة أو معها أو كانوا من أفرادها القاء العرب المالية أو حياة فلسنطين أو الافتداء الثلاثي وذلك عند تقاعدهم نهائيا من خساسة المسلمة المنطقة المنطقة

- التحكيمة والقطاع العام بعد العبل بهذا القانون ... اثر نفك أنهم يعالمون من هذا ... هيث القدمية و و المنافعة الانسانية الانسانية المنسوس عليها في المعتبن ٢ ، ٧ من هذا الكانون معاملة الانواد الاعتبان و و الكفين ...

ملحص المنتوى :

استبان من المذكرة المرافقة لكتسف مدير عام الإدارة المسسلة المشئون المالية والادارية المؤرخ ١٧ يوليسة سنة ١٩٦٨ أن الوكيل الدائم الوثير الشئون الاجتباعية أمسدر القسرار رقم ٧٧ بتاريخ ٢٧ من ابريل سنة ١٩٥٤ بندب السيدة / ١٠٠٠ . . . الى وزارة العربية — ادارة الماكم الادارى المسلم الفلسطيني — وذلك للاصراف على قسئون اللاجسات . والسجينات بعنطقة غزة المفلسطينية . وقد وصلت غزة مساء يوم ٢٥ من ابريل سنة ١٩٥٤ وياشرت أعمالها بادارة الماكم الادارى المسلم يوم ٧٧ من ابريل سنة ١٩٥٤ لمسادنة يوم ٢٦ من ابريل سنة ١٩٥٤ علامة

ومن حيث أن السيدة المذكورة لم تكن معابلة بقانون المناسات رقم ٢٧ المنبة ١٩٢٩ الخاص بالمعائسات الملكية أذ أن أدارة الفتوى لوزارة المعلف قد استطيت من الوزارة عن قانون المعائسات المعائمة به السيدة المذكورة ولمات بكتابها رقم ٦ المؤرخ ٩ ينساير سنة ١٩٩٩ عاداها مدير عام الادارة العابم للتناب رقم ١/٥٥ المؤرخ ١ المنبير عام ١/٥٥ المؤرخ المنبير عام ١/٥٥ المؤرخ عولت باحكام قانون المعائمة والادغار عوارة العام بكتابه رقم ١٩٩٦ الادغار مرة ١/٥٠ المنبير عمل به اعتبارا من المبراير سسنة ١٩٥٦ والذي عبل به اعتبارا من الاول من أكسسوير سنة ١٩٥٦ المهائمة ١٩٥٠ المواض من المائمة المائمة المائمة المائمة المائمة المائمة المائمة المائمة ١٩٥٠ عليه المائم عليه المكام قانون المائسات رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٠ عليه المائمة المكان المائدة ألم مقول المائمة ١٩٥٠ عليه المكام قون المائسات رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٩ عليه المكام قونين المائسات النائدة ألى مقول المائمة ١٩٥٠ المنائدة ألى مقول المائمة ١٩٥٠ المنائدة ألى مقول المنائدة ألى مقول المائمة ١٩٠٠ المنائدة ألى مقول المائمة ١٩٠١ المائدة المائدة ألى مقول المائمة ١٩٠١ المائمة النائدة ألى مقول المائمة ١٩٠١ المائمة المائمة

وبن حيث أن المادة الاولى من القانون رقم ١١٦ استة ١٩٩٣ في شان المنشات والكانت والثانين والتعويض القوات المسلحة تنص طني الن

لا تسرى أحسكامه على أأنتهمين الذين أوضحتهم المادة المذكورة والوجودين، بالخدية وقت الممل به والذين يعينون بالخدية بحسد مسدوره ومن بينه هؤلاء الموظفون والمسال المدنيون الذين يعبلون بالقوات المسلمة في. حدود الإحكام الخاصة الواردة بهذا القانون » .

وقد نست المادة (٧٧) من هذا التانون على أن تضاف الضمائم ومدد الشعبة الاضائية المنصوص عليها في المادين (٦ و ٧) منه الى مدد خدمة المسبط وضباط المنف والجنود الاحتيال المنف والجنود الاحتيال من الوظفين العبوميين في حبيب معاشهم أو يكاناتهم عند تقاعدهم نهائيا من خدمة الحكومة والقطاع العام .

كيا نصت المادة (؟ ٧) منه على أن يصابل الموظنون والعبال المنبون اللين يعبلون بالقوات المسلحة في الظروف العائدية من حيث المعاش أو المكافئة طبقا القوانين المعاشات الخاضمين لها في جبيع الاحوال لها في حالة العبليات الحربية والحالات المنصوص عليها في المادة ٣١ فيسوى، معاش الموظفين والعبال الذين يعبلون بالقوات المسلحة على أساس خيسة اسداس آخر مربوط راتب الدرجة التالية وذلك في حالات العجز المحائلي أو الاستشهاد أو الفقد لها في حالات العجز البسرى، فيسرى، عيواقع النصف ويعابلون من حيث الضمائم والمدد الاضائية المنصوص عليها بالمادين (٢ و ٧) معابلة الإغراد الاحتياط والمكلفين .

وينتع بحكم ألفقرة السابقة من هذه المسادة من خسيم منهم بوزارةً الحربية أو بالقوات المسلحة أو معها أذا كان من أفرادها أنتساء الحسرب. العالمية الثقية أو حيلة فلسطين أو الاعتداء الثلاثي .

ومن حيث أنه يستفاد مسا بقدم أن الوظفين المدنين الذين كاتوا:
يعملون بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو معها أو كانوا من أفرادها
أثناء الحرب العالمية الثانية أو حيلة فلسطين أو الاعتداء الثلاثي والذين.
كاتوا بخدمة الحكومة أو القطاع العام وقت العمل بأحكام القانون المشار
اليه يغييدون من حكم المادة (٧٤) من هذا القانون ومن ثم ماتهم يعاملون
من حيث الضياتم والمد الاضابية المنصبوس عليها في المادين (١ و و٠٤٠)

"نه معالمة الافراد الاحتياط والمتلفين عند انتهاء خديتهم بصفة نهسسائية من خدية الحكومة أو القطاع العام ذلك أن عبارة و من خدم منهم بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو معهسسا أو كان من أفرادها » الواردة في المقرة الاخيرة من المادة ؟٧ الشار البها لا تتصرف الى الفاءلين المغنيين بناقوات المسلحة أو بوزارة الحربية وبت العبل بالمثنون لانهم يستفيدون من عامدة الشم بالنسبة المدد العرب المحرب المشار اليها دون هاجة المي الاستفاد الى الفترة الاخيرة من هذه المادة وانها تصد بها مئة أخرى غير الوجودين نما في خدمة وزارة الحربيسة أو القوات المسلحة هي مئة الموردارة الحربيسة أو القوات المسلحة هي مئة المسلمة من منهم بوزارة الحربية أو القوات المسلحة من مئة المسلمة مناهم بوزارة الحربية أو القوات المسلحة عند المعلى بالمثنيين الوجودين بخدية وزارة الحربية أو القوات المسلحة عند الصرب بالمثال بد الصرب المهاس وهذا المحكم الجديد يسرى عليهم أيا كان متاون المعاشمة عنه المادي به تماون بالمادي به تماون المعاشمة عنه المعام المحدد عند المعامل به كل منهم و المعاشمة عنه المعاشمة عنه المعامل به كل منهم و المعاشمة عنه المعاشمة عنه المعاشمة عنه المعاشمة عنه المعاشم و المعاشمة عنه عنه المعاشمة عنه المعاشمة عنه المعاشمة عنه المعاشمة عنه المعاشمة عنه عنه المعاشمة عنه المع

وبن حيث أن السيدة المذكورة قد ندبت للمبل بوزارة الحربية اهارة الحكم الإدارى العام الفلسطيني خلال الدة بن ٢٥ ابريل سسنة ١٩٥٤ المالية ١٩٥٨ وقد وقع الاعتداء السلائي التساء مدة خديتها هذه عان أحكام القانون رتم ١١٦ السنة ١٩٦٤ المال اليه تسرى على عترة الاعتسداء الثلاثي بن بدة خديتها نقط دون باتي الدة ويحقى غها الانتفاع بحكم المادة ٧٤ من هذا القانون .

لهذا انتهى راى الجبعية العبوبية الى أن حكم المنسرة الأخرة من ظالمة ٢٤ من التانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٦٤ يسرى على الموظنين والعبسال المدنيين الذين خدبوا بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو معهسا أو كانوانين الرادها الثاء الحرب العالمية الثانية أو حملة المسطين أو الامتداء طلطائي وذلك منذ تعامدهم تهاتيا من خدمة الحكومة أو التطساع المسام بعد العمل بهذا القانون .

وملى ذلك عنان إحكام هذه ألمادة تنطيق مقط على الفعرة التي وقع ميها الاعتداء الثلاثي من مدة خدمة السيد/..... التساء تدييسا العسيقية بوزارة الحربية (ادارة الحساكم الادارى العسام الفلسطيني) وليس عن كابل بدة ندبها .

(ملف ١٨٦١/١/١٦ ــ جلسة ١١/١/١/١٦١) ،

. قامسدة رقسم (۸۰)

الإسداك

المرسوم بقانون رقم ٥٥ اسنة ١٩٠٠ الفاص بالمناصحة البسكرية الماش بالمناصحة البسكرية الماش مابقا العرسوم بقانون رقم ١٨١ اسبة ١٩٥٧ وينحه الجمي مماش الرتبة القائية ارتبته طبقاً القرار مجلس الهزراء الصياير في ١٥٠ من سيتبر سنة ١٩٥٠ — مقتضاه احتساب الدا خدية القرامية هن القرن بين مدة خدية القملية وردة الخدية التي تعمل الموتبة التالية القمل مماش طبقا المرسوم بقانون رقم ٥٠ اسبة ١٩٣٠ الشار الله — المقال طبق المدق في تحيير الماق الذي يجول المسبق المتبع طبقا القسرار رئيس بناه المبهورية رقم ١٨٩٠ المناس ومستهد المعاش ومستهد الماش ومستهد الماش ومستهد الماش ومستهد

ملخص الفتوي :

ان ترار مجلس الوزراء المسادر في ٢٥ من سبتمبر سببة ١٩٥٢ وقد نص على أن 3 يبسوى معاش الضباط الذين اقتضت اعادة تنظيم الإوات المسلحة ابعادهم على الوجه الآتي :

اليوزياهية : يعنع كل منهم الاصى مصافن صاغ حسب مدة خديثه الاحتساوية بنصر والمدودان " قف انطرى على حساب مدة خطبة فرضية لليوزياشية المنود عنهم في هذا القرار هي الفرق بين مدة خطبتهم الفسلية ومدة الخدية التي تعطي المساغ التمي معاش طبتا لقسانون المعاشمات المسافية التي تحديد المعاشمات المسافية التي تحديد المبلغ المساب المتعم تطبيقا للمأفة الفاتية بن هار رئيس الخيفوزية:

رتم ٩٨٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن تواعد تحويل احتياطي المعاش وحساب بدة الخدية السابتة في المعاش ، المسادر تطبيقا لقانون التابين والمعاشدات لموظفي الدولة وبستخديها ومبالها المدنين السلادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وقانون التابينات الاجتباعية السلادر بالقانون رقم ٩٣. لنسلة ١٩٦٣ التي نسبت على أن و يحدد الجلخ الذي يحول لتصافحه المنتفع لنسلة ١٩٩٢ التي نسبت على أن و يحدد الجلخ الذي يحول لتصافحه المنتفع ونقا المجدول رتم (١١) المؤانق وذلك على الاحسن الإحسن الأحسن الأحسن:

 إ ـ مدة الكدمة التي رومين في فلدير المسائس أو الكافاة سسواء المائد بدها معلية أو المسائلة أو الغراهية .

ب ــ المرتب في تاريخ ترك الخدمة أو المرتب الذي سوى على اساسيه المعاش أو الكاناة ايهما أكبر .

ومن حيث أن السيد/. . . . كان يعمل بالقوات المسلحة بمرتبة يوزدادى (نظيم) ومطابل باعتمام الأنون التماشيك المستأرية رقم ٥٩ لدسنة ١٩٣٠ وقد أهيال الى المسائل اعتبارا من ١٥ من سابتبر سنة ١٩٥٣ طبقا لاحكام المرسوم بالنون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ واستحق مماشيا شهريا قدره ٣٠ جنيها و ١٧٥ مليها ونقا لاهاكام قدار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من سجوير سفة ١٩٥٢ .

لهذا انتهى راى الجمعية المهومية الى أن بنع اليوزيائي أقمى معاشى.
صاغ طبقا لقرار بجاس الوزراء المعادر ف ٥٠ من مسيديو سنة ١٩٥٧
ينطوى على احتساب بدة خدمة التراهسية هن النصاري بين يجه خصطية
المطهة ويدة النسمية التي تسلى المساخ السي معالي الماكن الماليات المسلمية ولم الماكن المساح الماكن هذه الدلاق في المسلمية ولم الماكن والماكن الماكن الماكن الماكن الماكن ...
المبلغ الذي يحول لحساب المنتم طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٩
المبلغ الذي يحول لحساب المنتم طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٩
المبلغ الذي يحول لحساب المنتم المنتم الماكن ...

11997/10 days - days 1991 1

قامستة رقسم (٨١)

: المسلما

قرار رئيس الجبهورية رقم ٢٥٦) لنهنة ١٩٦٥ ــ نعبه على اعتبار الفحية في الجبهورية العربية الهنية خدمة حرب اعتبارا من ١٩٦٧/٩/٢٧ -- اعارة بستشار بمجلس الدولة الى الهين بشرعًا على بكتب المونة الفنية عليمهورية العربية -- حساب بدة اعارته بضاعفة في بمعاشه باعتبارها قد تضيت في خدمة الجبهورية العربية -- عدم جواز حساب بدة اعارته لفدمة المجهورية العربية بضاعة في بمعاشه .

ملخص الفتسوى :

ان المادة 11 من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في شبيسان المماشات الملكية ... وهو القانون المعالى به السيد المستشار تغنى بأن المدة التي تغفى في الحرب سواء كانت في المسكرية البرية أو البحرية أو توة الطيران الحربي تحسب في تسوية المحساش أو المكافأة بالكينية للمورة في قانون الماشات المسكرية ويعطى حسكم المدة التي تقضى في الحرب كل مدة يقضيها الموظفون المدنيون الذين يلحقون بالعمل في منطقة حربية الفناء الحرب .

ومن حيث أن المادة التاسعة من القسسانون رقم ٥٩ أسمة . 1٩٢٠ تتضى بحساب بدة الخدية في زبن الحرب بأعتبسارها تسعف متسدارها الحقيقي في تسوية المساش أو المائة وبأن يكون البيات زبن الحسرب في تطبيق هذه المادة بمتضى أمر ملكي من أخساس وزير الحربيسة تمين رجال المسكرية الذين يكونون اشتركوا بباشرة في الاعبسال الحربية بحيث: يتضعون بهذا الحكم . .

وتقضى المادة المسادسة من القسانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بأن تضاف الضمائم الآتية الى مدة الخدمة الحقيقية منسد حسساب المسائس أو الكاماة .

ا سـ مدة مساوية لدة الخنبة فى زبن الحرب . وتحدد مدة الحسرب بقرار من رئيس الجمهورية ويحدد ناتب القائد الأعلى للقوات المسلحة أمراد القوات المسلحة الذين يكونون قد اشتركوا فى الأعمال الحربية .

وقد صدر قرار رئيس الجمهسورية رقم ٣٦٥) أسنة ١٩٦٥ ويقضى في مادته الاولى بأن « تعتبر الخلية في الجمهورية العربية اليبنية خسدية حرب اعتبارا من ١٩٦٢/٩/٢٧ » .

وبن حيث أن مؤدى النمسوص المتنبه أن كل مدة يقضيها الموظفون المدنيون المعالمون باحسكام المرسسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ اللهن يلحقون بالمعلق في منطقة حربية في مقبة الحكومة المحرية المعرية وتعتسبر اليبن كذلك امتيارا من ١٩٢٢/٩/٢٠ تسكون في حسكم المدة التي تعضى في الحرب وتحسب بمساطة في المماثن ودون با حلجة التي تصحيد الالراد المستبدين من هذا الحكم ذلك أن ما تنص عليه المادة الناسمة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٠٠ المشار اليه من أن يصدر وزير الحربية قرارا بتعيين رجال المسسكرية الذين يكونون المستركوا بساشرة في الامسسسال الموسسال الموسبة من مذا الحكم أن يكونوا قد عبلوا في البين اعتبارا من ١٩٦٢/٢٧٧ لاته هذا التاريخ تعتبر خمتهم فيهنا خدية حرب طبقيا لقيسرال رئيس المبهورية رقم ٢٢٥٥ المشار اليه م

ومن حيث أن الشرع أراد بتاريم هذه الميزة أن يعيش من يكلفون بالمهل وقت الخرب في أناكن تتعرض الأضاارها من الظروب غير المائية التن يشاوي بها " وفلك بتشاعلة عدد المنف مند حسابها في المساعل وجيل يتشي بهليمة المهائن المساعلة عدد المنف عدد عسابها في خسستان الجمهورية العربية المتحدة ولحسابها لانها الحكومة التي تتحمل بعبء هذه المزية أما أذاً كانت هذه الخلمة قد تضيت لحساب حكومة اجنبيسة غير حكومة الجمهورية العربيسة المتحددة غاتها لا تحسب مضاعفة في المعسائي ،

وبن حيث أنه تأسيسا على هذا ينعين التفسيرقة بين المدد التي تضاها المستشار في البين في ضنية الجهسورية العربيسة المتحدة فتحسب مضاعفة في الماش وبين المدد التي تضباها سيادته في خدية حكومة البين نقل تحسب في المعاشن .

وبن حيث أن الدة التي تضاها سيادته بشرغا على مكتب المونة النبية للجمهورية العربية المتحدة اعتبارا بن لا بن اكتسوير سنة ١٩٦٦ بنى لا بن اكتسوير سنة ١٩٦٠ المن وحدها التي تضاها في خبيه الجمهسورية العربية المتحسسدة في البين فتعتبر خبية حرب وتحسيب بضاعفة في الماش أما المدد التي تضاها مستشارا المجلس رئاسة الجمهورية العربية البينية اعتبارا بن ١٩٦١ هـ العربية البينية اعتبارا بن ١٩٦٠ على تحسيب المحسرا للجمل بهما اعتبارا بن ٢٠ المسطس سنة ١٩٦٦ علا تحسيب بضاعفة في الماش لأنها تضيب في خدية حكوبة ابينبية .

من أجُل ذلك أنتهى رأى الجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع، الى حسنب المدة التى تضاها المستشار ... مشرعًا على مكتب المسونة التثبة بالين امتبارا من ٧ أكتوبر سنة ١٩٦٤ حتى ٢١ من نولمبرد سنة ١٩٦٥ بضاعةة في المعتنى .

(ملف ۲۸/٤/۲۷ ــ جلسة ۲۱/۲/۹۸۴)

قاعسدة رقسم (۸۲)

: المسطا

تدب العمال العمل بالقوات المعلمة - لا يجوز حساب مدة المسرب مضاعفة في معاشع أو مكافئتهم. - أسامي ذلك - أن القسادون رقم ١١١ اسنة ١٩٧٤ في شنان المالانات والكافات والكافئة والقاويان القساوات المبيلجة قسم العابلين المدكون الى ثلاث نفات ، الاولى ، تشهيل الضياط وضباط النسخ والمناود الإحتياط من الموظفين المعرميين ، والمائية تضهم الكالمين بخدمة القوات المسلحة ، الم المائلة تجيم الوظفين والمجال المنبين اللين يعملون بالقوات المسلحة — لا يفدرج في هذه الفات المائلة العابل المنتخب المحل بالقوات المسلحة — لا يفدرج في هذه الفات المحلمة سنة المحلمة منها المحبوب من عداد المسلمة المنافل باللجهة المنتخب منها الهمجيج من عداد المسلمة بالمجهة المنتخب الهها .

ملخص الفترين:

ان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ف شأن المعاشدات والمكات والتابين والتمويض للقوات المسلحة ينص في المادة الاولى على فنه « تسرى احسكام هذا الهانون على المنتهين الآكيين :

....(1)

· (ظ) المكافون بختية القهات المسلمة في حدود الاهسكام الخاصسية الواردة بهذا القانون .

(و) الموظفون والعمال المنبون الذين يملون بالقوات المسلحة وقى حدود الإحكام الخاصة بهذا القالون » . وينص فى المادة السائسة بنه على أنه « نضاف الضبائم الآنية التى مدة الخدية التطبيعة عند حساب المماكن أو. الممالة :

(1) مدة مساوية لمدة الشدية في زين الحرب حد وتصدد بدة الصيرية بقرار من رئيس الجمه الحيوبية » وينص في المدة ٧٧ صبلي المه الشمائم وبدد الخدية الإضافية المسسوص عليها في المادتين (٣٠ و ٧) بن هذا القانون التي بدة خدية المبيناط وضياط الصدف والجنود والاحتياط من الموظهر المدين في حساب مطاهداتهم او مكافاتهم غذيه الاحتياط من الموظهر المدين المحتيام المدين المحتيام المدين المحتيات المحتيام المدين المحتيام المدين (٧٠ و ٧١) مدين المدين المحتيام المدين المحتيام المحتيام

المؤطنون والحبال المعنون الذين يعبلون بالقوات المسلحة في الظروف العادية من حيث المحساش أو المكافأة طبقا لقوانين المعاشسات الخاضمين لها ويعسلهلون من حيث الضمائم والمدد الاضائية المنمسوس عليها في المعنون (7 و ٧) معالمة الاعراد الاحتياط والمكلفين » .

وتطبيقا لنص المادة السادسة من القانون رقم ١١٦ اسسنة ١٩٦١ ونص المسسنة ١٩٧١ ونص المسسنة ١٩٧١ ونص المسسنة ١٩٧١ ونص في المادة الاولى على انه ٥ تعتبر الخدية بالتوات المسلمة خدية حرب من ١٩٧١/١/٥ بالنسبة لجبيع انراد التوات المسلمة الممالين بالقسانون برقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار البه » ونص في المادة التانية على انه « يتحدد تاريخ انتهاء مدة الحرب بترار يصدر من رئيس الجيهورية » .

ويستداد من تلك النصوص أن المشرع تشى بأن تفسيك الى مدة الخدية الغلية عند حسسلي الماش أو المكاناة مدة مساوية لدة الخدية في زمن الحرب ، وبد هذا الحسكم الى طوائف محددة من المالمين المدين التقيين بالخدية في القوات المسلحة وأناط المشرع برئيس الجمهورية احدار قرار بتحديد مدد الحرب التي تحسيب بفساعلة في المسائل على النتدم .

ولقد أسدر رئيس الجمهورية القرار رقم ۸۰۷ لسنة ۱۹۷۱ باعتبار الشعبة بالقوات المسلحة خدمة حرب من ۱۹۲۷/۱۳۵ وحتى تاريخ انتهاء الحرب الذي يحدد بقرار لاحتى ، وهليه غان من يندرج من المنتين تحت احدى الفئات المبينة بالقانون رقم ۱۹۱ لسنة ۱۹۹۶ يصبح من حقه اضافة حدة مساوية لمدة خدمته التي لمضاها بالقوات المسلحة في الفترة المبينة بقرار رئيس الجمهورية المسار اليه مند حساب معاشمه أو مكاناته .

والماطون المنبون الذين ترر القانون رقم ١٩٦٦ لسنة ١٩٦٦ حسلب مدة الحرب مضاعفة في معاشهم ينقسبون طبقا لنصوص هذا القانون الى ظلاف عنات — الاولى — وتشمل الضباط وضباط الصب والجنود والاحتياط من الموظفين المعومين ، ويضم القانية المكلفين بخدمة القوات المسلحة ، إما للفائة فتجمع الرطفين ، الممال المنبين القين يعلون بالقوات المسلحة ، وبن البديهي أن العابل المنتدب في الحالة المعروضة لا ينسدرج في الطائفة الاولى التي تشبل الافراد الاحتياط في مختلف الرتب بن الموظفين العبوميين كهـــا أنه لا يندرج في طائفة المكلفين لأن التكليف يختلف في طبيعته عن الندب عهو نظام استثنائي منيز يختلف عما عداه من النظم المالوفة في الحدمة العامة وبالتالي لا يختلط بالندب ، ويمتنف العام يلحق الغرد بخدمة التوات المسلحة جبرا عنه مراعاة للمصلحة العليا للبلاد . أما الندب مهو وسيلة عادية من الوسائل التي تقررها نظم الوظائف للاستعانة بالوظف للتيام ببعض الاعمال في جهة غير جهته الاصلية شريطة أن تسكون حاجة العبل بجهته الاصلية تسبح بذلك ، وايضا مان التكليف يختلف عن الندب بن ناحية بصدره وادائه والاشخاص الخاضعين له وآثاره - مهور نظام مقرر في القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التعبئة العامة المعسدل بالقان رقم ١٣١ أمنة ١٩٦٣ والذي يخول في المادة (٨) منه مجلس الدناع الوطنى سلطة تكليف كل او بعض انراد الطوائف المهنية المختلفة، بالخدمة في وزارة الحربية ، كما يمنح رئيس الجمهــورية ســلطة اصدار امر بنساء على المادة التاسعة بتكليف من تدعو الضرورة تكليفه من فير الطوائف التي يعينها الدماع الوطنى -- علا يلزم اذن أن يكون المكلف. وفقا لهذا النظام موظفا علما ٤ ويترتب على التكليف منح المكلف المسملاوات. والبدلات العسكرية والمبيزات المتسررة لحاملي الرتبسة الاصلية المعادلة للمرتبة الشرفية المنوحة له ، بينما يستند الندب بالنسبة للحالة المروضة الى المادة ٣] من القانون رقم ٦] لسنة ١٩٦٤ والمادة ٢٨ من القـــانون. رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ كل في نطـــاق اعبالها الزبني ، ويختص الوزير أو رئيس الهيئة حسب الاحوال بلجرائه على طلب الجهة المطلوب ندب الموظف اليها 6 وهو نظام لا يطبق الا على موظف عام ولا يترتب عليسه انادته من المزايا التي تمنح للمسكريين .

وبالمثل عن المتعب للعبل بالقوات المسلحة لا يندرج في الطائعة الثالثة الذائة لا تجمع سوى الموظمين والعبال المتين من موظمي وعبال وزارة الحربية > وليس من شأن التعب أن يكسب المتعب هذه المسقة > لان النعب لا يعدو أن يكون أجراء مؤقفة أيش من شأته أن يقطع مُثلة العالم بالجهة المتعبد منها المضوع في منداد القاتلين بالجهة المتعبد اليها . ولا يجدول المحتوج بأنه يعبل في ذات الطوف التي يعبرل فيها الجبالون المتون.

مقتوات المسلحة كما يتعرض لذات المطائر التي يتعرضون لها ذلك لأن مشاعنة مدة الحرب عند حساب المائس انها هو حكم استثنائي عباسسا مائيا على الفسرانة العلمة ومن هم لا يجوز مده الى طوائف أخرى لم يرد بها نص صريح عن طريق التوسع في التفسير أو القياس .

وبناء على ما تقدم على السيد/.... المعروضة حالته والسدى ندب في المدة من ١٩٦٧/٢/١ عنى ١٩٧٤/٢/١١ للعمل بالبريد المسكرى خلال الفترة التي اعتبرها قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧١ خدمة حرب لا يحق له الالهادة من القسانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المسسار البه بأضافة بدة مساوية لدة ندبه الى المدة المحسوبة في المعاش .

من طَجِل طَلَك انتهى رأى الجمعية المعومية العسمى الفقوى والمتشريع الى أن العابل المنتب للمبل بالتوات المسلحة لا ينسدرج في عداد طوائف العابلين المدتبين الذي ترر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦١ حسساب بدة الحرب مضاعفة في معاشاتهم أو بكافاتهم .

(ملف ۱۹۷۷/۹۸ ــ جلسبة ۲۹/۷۷/۱)

قاعسدة رقسم (۸۳)

: اعسما

احقيــة أفراد القوات المسلحة الفرعيـة اللين انتهت خيبتهم قبــل
1979/1/٢ في الافادة من لحكام قوانين المائسات المسكرية المعول بهــا
في تاريخ انهاء خدية كل منهم وذكك وفقا لأسباب انتهاء الخدية الثانية من المقيتم في
حساب بدة الخدية إثناء الحرب المائية الثانية وحرب فلسطين مفساعفة
في المائس ـــ اسابس خلاب القانون رقم ٢٠ إسباب يابه إلاه المنطقة
المقانون رقم ١٠ السفة ١٩٧٠ بشبان المتقاند والمطالبات القوات المعالدة
المائدي على بحل القانون رقم ١٠ السفة ١٩٧٠ .

ملقص الحسكم :

ومن حيث أن البحث نيما إذا كان من حق المطعون أصلا لمسالحه والذى حل ورثته مطه بعد وفاته ان تضاعف له عند حساب مدة خدمته في المعاش مدة الحرب العالمية الثانية _ الواقعة خلالها . استنادا الى المكلم للتوانين القائمة في تاريخ انتهاء الخدمة لا جدوى منه لانه ان صح أن له حقا في ذلك مقد سقط بمقتضى حسكم المادة ١١ من القساتون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ التي تسرى بحكم الملاة ٢٠ من القانون ٣٧ لسنة ١٩٦٠ الذي عومل به . غيماً لم يرد به نص خاص فيه ، اذ تقضى المادة ٥١ هذه بأنه « لا يجسون بصفة نهائية ، وتستثنى من ذلك الاخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية » وكذلك الأمر بالنسبة الى الاستناد في هذا الحق الى هــكم المادة ٤٧/فترة ٣ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ، لانه من جهسة ، غايد الصحيح في أمرها ، وهو ما ذهب اليه المدعي نفسه ، انها ترديد لاحسكام القوانين المعمول بها من قبله في شأن اضاغة مدد الحرب مضاعفة للموظفين المماملين بقوانين المماشمة المدنية متى عاصروا ظك الحرب وعملوا خلالها في مناطق عسكرية واعتبروا مشتركين في المجهود الحربي ســواء بالنص أو بالإحالة الى تانون المائسات المسكرية ، اذ المترر في جبيمها ان تعطى حكم المدة التي تقفي في الحرب كل مدة يقضيها هؤلاء أيضا اذا الحقوا بالمعل في مناطق حربية خلالها ، وهو ما عبرت عنه المادة ٧٤ هذه بالعبال يم القوات المسلحة ؛ فقد سقط الحق فيه ينص المادة ؛ و من القانون ٣٦ لسِنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، ويذلك اصبحت المنازعة غم متبولة ، التمسا مطالبة بتعديل المعاش ، على أساس زيادة المدة التي حسب على اساسها .

بين حيث أنه سبى كان الأمر على ما تقدم ، غلا محل لتعتيب الحكين المطعون فيهما فيما أورده فوريدا لحبا أتجه اليه في موضوع المسازعة من تقريرات تانونية بما في ذلك ما لاحظه تقرير الطعن وقامت عليه اسمبه ، له لا جدوى من خلك مادامت التعجمة التي خلص اليها تتمل على دعامة لحضوى ، تودى التي تقدل على دعامة لحضوى ، تودى التي التي المنابعة من عيث عدم لحبابة المأدى التي نظيمه من حيث عدم لحبابة المأدى التي نظيمه من المنابعة من التي نظيمه من المنابعة من التي نظيمه من المنابعة من التي نظيمه من التي نظيم التي نظيم التي نظيمه من التي نظيم التي نظيم التي نظيم التي نظيم التي نظيم التي نظيمه من التي نظيم الت

ومن حيث أنه وان كان ما سبق ... الا أنه قد صدر أثناء نظر الطمن أمام هذه المحكمة القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٨ بتعسديل بعض أحكام القسانون . ٩. لسنة ١٩٧٥ بشان التقاعد والمعاشبات للقوات المبلحة الذي هل محل القانون ١١٦ اسنة ١٩٦٤ المسار اليه ، وتنضى المادة السادسة مله بأن يعامل أنراد التوات المسلحة الفرعية الذين انتهت خدمتهم تبل ١٩٦٩/١/٢ والمستحتون عنهم بأحكام توانين الماشات المسكرية الممول بها في تاريخ انهاء غدية كل منهم وذلك وقتا لأسباب انتهاء الخسسية على الا تقل عن الحد الادنى الوارد بهذا القانون اذكان ذلك اصلح لهم وطبقسا للمسادة الماشرة منه يعسل بحكم المادة ٦ هــذا من ١٩٦٨/٧/١ ومن ثم يــكون للمرحوم باعتبار أنه كان من أنراد القوات المسلحة الفرعيسة المشار اليها حدًا في المعاملة بالقانون ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ في شسان الماشات والمكافآت لضباط الشرف والمساعدين وضباط المنف والجنود بالتوات المسلمة الرئيسية المعبول به عند تركه للخدمة ، ولذلك ينيد تبعسا من حكم المادتين ٥ و ٦ منه في شأن أضافة مدة مساوية لمدة الحسرب لمن عمل منهم زمنها الى مدة خدمته الحقيقية عند حساب المعاش ، متحسب له شاته شان سائر المعاملين بتوانين المعاشبات العسكرية ببن عامروا المسرب المالية الثانية ، وهم في الخدمة ، منتها بضعف متدارها عند تقسرير المدة المحسوبة في المعاش بتحقيق منساط تقرير الامادة ، من هذه المزية في حقسه عملا بالأمر الملكي رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٢ بتحسيد زمنها من ١٩٣٩/٩/٣؛ حتى ١٩٤٥/٨/١٥ واعتبار القطر كله منطقة عسكرية ، ويقسرار وزير الحربية رقم . >٥ لسنة ١٩٥٢ باعتبار كل المعابلين بقوانين المعاشيات العسكرية الماصرين لها وهم في الخدمة مشتركين ميها ، بمتنفى ما خصه به القسسانون من تعيين هؤلاء بقرار منه مما يترتب عليسه هسكم النص انتفاعهم تبعا من مزية المسائلة مدة هذه الحرب مضاعفة في المفاشن . على أن أثر هذا الغم بالنسبة الى حالة المدعى محدود من حيث آثاره الماليسة بشرط عدم صرف فروق مالية عنه ، عن الفترة السابقة على ١٩٧٨/٧/١ اعمالا لنص المادة ١٠ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٨ .

ومن حيث أنه من أجل ذلك مد يتمين الغساء الحكمين المطعون فيهما والقضاء في موضوع الدعوى بأحقية المدعى في طلبه حسفه بدة الصبرب المالية الثانية بضاعنة ضمن مدة خدمته المجسوبة في المساش 6. وإعادة تعديل معاشده على هذا الاساس ؛ في تاريخ انهاء خديته مع تعديل معاشره ورثته المستحقين عنه قبعيا ؛ عبلا بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٨ واعقبارا بن ١٩٧٨/١/١ مع الزام المدعى عليها المحروضات عبلا باللدة ١٨٦ مر المصات لائه نضلا عن أن الأمر انتهى الى اجابة المدعى الى اصل طلبه ، رخم حد القانون من بعض آثار ذلك بالنسبة الى الغروق المليسة ، غانها طلتسنة المتران كل حق للهدعى في هذه الاضافة حتى بعد القسانون ٥٢ لسنة ١٩٧٨ مسالف الذكر وحتى حجز الدعوى للحكم .

(طعن رقم ١١٢٦ لسنة ١٩ ق - جلسة ٢٥/١/١٩٧٩)

قاصدة رقسم (٨٤)

المسادا :

ملخص الفتري :

المدة (٧٣) من قاتون التساعد والسابين والمائسات للبوات المسلحة الصادر بالقاتون رقم . ٩ لسنة ١٩٧٩ تنمر على أن « يعسابل الملباون المنبون الذين يعبلون بالقوات المسلحة في الطروف العسانية المسابل المباري المنبون الذين يعبلون بالقوات المسلحة في الطروف العسانية الاجتباعي أو لقوانين الممائسات المبلين بها حسب الاحوال . . . وتسري عليهم أهسكم المائدين (٨ ، ٩) من حيث الشبائم والمبد الاسسطية عليهم أهسب منذ الضبائم والمبد الأسسانية ضين المبدة المستحق عنها التعبين الاجتباعي ويلقع بحكم الفترة الشابية من المبدة المستحق عنها التابين الاجتباعي ويلقع بحكم الفترة السابقة من خدم بوزارة الجربيسة أو بالقوات المسلحة والمعارون والمنتون والمحتون منهم للعسل بالقوات المبلحة خلال مدة عليهم بها وكلك من خدم بوزارة الحربية المبلجة أو كان من الداحيا والمسارون والمنتوبين والمحقون التابا العرب اليسسين المائية الثانية أو حياد عاميطين أو الاعتباء الملاني أو حسرب اليسسين لو منذ عدوان يونيو ١٩٧٧ خلال مدة وجودهم القطي بها » .

(1.8-18-3)

· ومناد ذلك أن المشرع وضبع أصلا عاما من مقتضاه معساملة العاملين المدنيين بالقوات المسلحة وفقا الأحسكام تاتون التسلبين الاجتباعي على أن تطبق عليهم الاهكام الخاصة بحساب الدد الاضائية والضبائم ومنهسا مدد الحرب مددا مضاعفة في المعاش أو المكافأة مع تطبيق هذا الحسكم على من عمل بالتوات المسلحة خلال الحسروب البينة بالنص ومنذ عدوان يونيو ١٩٦٧ وبن ثم مان وجود العملل المروضة حالته في الخمسدية بعد هذا العدوان يترتب عليه حتما حساب مدة خدمته خبلال الفسترة التالية له مدة مضاعفة في المساش ما لم تنتهي خديته بسبب مشروع يقرره القسانون فاذا كانت خدمة هذا المسابل قد انهيت تبسل بلوغه سسن الغامسة والستين المحدد لاهالته ألى المعاش فأن سحب التسرار الصادر بانهاء خدمته يترتب عليه بحكم اللزوم اعتبساره كأن لم يكن مع ما يترثب عليه من آثار ، ومن ثم تعتبر مدة الفصمل كأنها تضيت في الخسسدمة ، الأمر الذي يوجب وقد وقعت خسلال مدة حسرب حسسابها مضساعفة في المعاش وققا لحبكم النص ولا وجه لاشتراط الوجود الفعلى بالخبيدية والتعرض للمخاطر بالنسبة لهذا العامل خلال تلك المدة اذ انه منسم جبرا عنه بمقتضى قرار القمــل من المسـاهمة في المجهود الحربي خلالها ، منسلا عن أن حساب تلك المدة على هذا الوجه انطباتهم كأثر من آثار السحب شأنها في ذلك شأن باتى الاثار المترتبة عليه ومن بينهسا اعتبسار مدة القصل مدة خدمة حقيقية وليس من المقبول الاعتراف بهذا الاثر مع انكار وجهمه الآخر المتعلق بحساب ذات المدة مضاعفة في المساش ونقا لحكم النص ، ذلك لأن جميع الآثار المترتبة على السحب تتعلق في الواقع أو ترتب اعتبسارا أن استحال تحقيقها واقعا كما أنه ليس من المنطقى أن يششرط التحتق في الواقع فيها هو بطبيعته أمر اعتبساري ، أذ يستحيل تطلب التحتق الواقعي بالنسبة لآثار تترتب بطبيعتها في زبن بشي .

(مك ١٩٩٨١/١/٢٥ -- جلسة ٢١/١/١٨١١)

القسسرع التسسلك

مساش الاصسابة

قاعسدة رقسم (٨٥)

: 12-48

ان الماش الخاص الذي يقرر النسابط المساب في الخسطة اما يكون تقريره مؤقنا ولا يفيد بصفة تهالية الا اثنا تجاوز النسابط المسلساب سن الخمسين أو ثبت أن الجرح غير قابل الشفاء .

ملغص القتسوى :

بالرجوع الى أجكام المرسوم بقانون رتم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمائسات المسكرية يثين أن المادة ٢٥ تقفى بنح ممائسات خاصة للضبلط وصف الشباط والمسلكر الذين يمسابون في وقائع حربيسة أو في خفهة المر بهسا .

ثم بينت المادة ٣٠ طريقة الاصابات متررت أنها تثبت بمسسوقة التوسيونات الطبية التى تعينها وزارة الحربية أبا في زبن الحرب متثبت بتقارير رسمية من القيادة المسكرية وأنه يعبل تحقيق طبقا لقانون الجيش لمرفة ما أذا كان الضابط أو الصف ضابط أو الصمكرى كان وقت الاصابحة في خدية أبر بها .

ثم نصت النفرة الخامسة من هذه المادة على أن « المائسات والمكافقة الخاصة الواردة نكرها في المادين ٣١ و ٣٢ لا يجوز اعطاؤها الا يصدف جوافقة رأى لجنة بشبكلة في وزارة الحربية وبؤلفة من مندوب من هذه الوزارة ومنافية من مندوب من الوزارة الملية ومن طبيبين من أطباء الجيش ، وتبدى هذه اللجنة رأيها بعد خصص الشهدة المعلقة من القومسيون الطبى وتجارير التباكة طلمسكونة » ه

ونصت الفقرة السادسة منها على ائه « لا يجوز الطمن في رأى هذه. اللجنة الهام أية بحكية كانت » .

ثم بينت المادة ٣١ طريقة تسوية المعاش الخاص بالنسبة الى المعباط. وبينت المادة ٢٢ طريقة تسوية المعساش او المكافاة بالنسبة لصف الضباط. والعساكر ، وقررت المادة ٣٣ اعتبار المرض او الماهة التي يصاب بها تحد رجال الجيش في وتاتع حربية أو في خدمة أمر بها أو بسبب حالة الطنس. في الجهة التي كلف الخدمة نبها بمثابة الجروح المنصوص عليها في المادتين.

ثم جانت بعد ذلك المادة ٣٤ وقررت أن :

« المعاش الخاص المنوح بموجب الاحكام السابقة يقيد بصغة نهائية للضابط والصف ضابط والعسكرى متى تجاوز سن الخبسين أو ثبت أن الجرح أو العاهة أو المرض غير تابل للشفاء » .

« غيها عدا الاحوال التى يكون غيها عدم التلبلية للشفاء ظاهرا يكون الشفاء بعد حصول الجرح أو الاصابة بسنتين بواسطة وسيون طبى الجيش أو ٠٠٠٠ »

ثم نست الفترة الثالثة بن هذه المادة على انه في حالة با أذا لبت بن المكتب الطبي أن صاحب المعاشي تد شفى بشطب المعاشي الخاص المرتب له ويبنع با يستحته بن المعاشي أو المكافأة على واقع مدة خدمته بضائنا البها ثلاث سنوات ،

ويستفاد بن هذه الاحكام أن المعاش الخاص الذي يترر الضابط بعتضي الحكام المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٠ أما يكون تقريره مؤقتا ٤ ولا يقيد بصفة نهائية الا إذا تجاوز الضابط سسس الخمسين او ثبت أن الجرح غير قابل اللشفاء .

وقد بينت المادة ؟٣ طريقة هذا الإهبات في هلة ما أذا لم يكن عدم أسكان الشفاء طاهرا عقررت أن عدم القابلية للشفاء يثبت بواسطة قومسوون طبيء المجهد (أو غيره من الفيلات) المنصوص عليها في الملدة بعد حصوله النهرج أو الاصابة بسنتين ، ومعنى ذلك أن هذا الكشف لا يكون الا بعد فحسلة الشابط الى المعاش وتترير معاش خاص له ، والقرض منه هو شعلب المعاش الخاص أو صيرورته نهائيا بحسب ما أذا كان الشابط قد شنى أو لا .

نالتومسيون الطبي أذ يكشف عن المسلب عتب الاسلبة وقبل الاحالة على المعاش أما يتوم بالاختصاص الخول له بالمادة ٣٠ من تأنون المعاشفت المسكرية لا بالمادة ٢٤ منه ، ومن ثم مانه لا ينتيد باليعاد المنصوص عليه في هذه المادة الاخم 5 .

(نتوی رتم ۳۸۳ ــ فی ۲۱/۵/۲۵۲۱)

قامسدة رقسم (۸٪)

الطمن في قرار قطع مماش الاصابة تم تكوفه على الله طلب تمريشي عن الاصابة غير سنيد .

بلحص المسكم :

ان الحسكم المطعون غيه ذهب على ما جاء باسبابه الى تكييف طلبه الخدمى بأنه في متيقته طلب تمويش عن الاسابة بسبب اداء الخسسمة التصميكية . ويؤدي هذا التكييف أن يصبح التفساء المدنى — بعد الفاء منظر التتافى — هو صاحب الاختصاص بالفصل في المنازعة دون محساتم مبطس الدولة ؟ وهذا التكيف غير صحيح ؟ ذلك أن التسابت من الاوراق للوالي المناد في ١٦ من يناير سنة ١٦٦٨ من هيئسة المنازة بالقوات المسلمة بقطع مصافى المدمى الذي كان تد تقور الفائد المنازع بالقوات المسلمة بقطع مصافى المنازع بالمنازع بالمنازع بالقوات المسلمة المنازع المنازع المنازع المنازع المنازع المنازع المنازعة عن المنازعة بالمنازعة بالمنازعة في تطع معائم ملى الشحية المنازعة في تطع معائمه على النصيف المنازعة في تطع معائمه على النصيف المنازعة المنازعة في تطع معائمه على النصابة التي يقول المنازعة بالمنازعة بالمنازعة المنازعة ال

.: ﴿ وَالْمِنْ رِيْمِ ١٤/٧ أَمِنْتُهُ مِنْ قِيدِ سِيطِسِيةً ١٤/١١/١١١)

البسدان:

المماثل الذي يمزف لاسر الثبانهداد والمُقودين الثاء المعليات، الحربية تطبيقا للقانون رقم ٣٨٦ اسسانة ١٩٥٦ سـ مسائل مُقوني علاق. تُستَعِي عَنْهُ اعلَّة عَلاد المُنْهِنَة *

ملخص الفتسوي :

.. ان التانون رقم ٢٨٦ لسنة ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ بثمان المعاشمات التي بتصرف لأسر الشهدأء والمنتودين اثناء العبليات الحربية مرتبط بالرسسوم يقانون رقم ٥٩ لسينة .١٩٣٠ الخاص بالماشات العسكرية ، ذلك أن المادة السابعة منه تنص على أن « تسرى على السنحتين الذكورين (فيه) باتي الشروط الواردة بالرسوم بقانون رقم ٥٩ أسنة '١٩٣٠ الخاص بالعاشات المسكرية والتي لم ينص عليها في هذا التأتون " . كما يبين من استعراض تصوصه أن الماش المقرر بمقتضى أحكامه هو نوع الماشيات التي تمسيع يسيب الإصابة في وقائم حربية أو أنساء الضدية والتي نظبتها المواد من ٢٦ إلى ٢٣ من الرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الشسار الله 4 عالواتمة المنشئة للمعاش في المادتين ٣١ ، ٣٥ من الرسوم بعانون رقم ٥٩ من لسنة . ١٩٣ ، هي ذات الواقعة النشئة لليماش في المادين ٣١ ، ٥٥ من. المرسوم بقانون رقم ٥٩ السنة ١٩٣٠ وقد جاعت احسكام القانون رقم ٢٨٦ السنة ١٩٥٦ معدلة لحكم المادتين ٣١ ، ٣٥ السالفتي الذكر ، قلك أن هادين المادتين تنصان على الإصابات التي تقع اثناء العليات الحربية لرجال القواف المسلحة فقط ، فراى المشرع أن آثار الحرب لم تعد مقصورة على ميدان القتال بهمناه القديم مما يقتضي تعديل بعض أحكام القانون رقم 64 لسطة . 19٣٠ حتى تشبل نضالا عن رجال القوات المناحة العالمين لا فتي هم بن العنيين الذين يلحقون بخسدية تلك القوات ، والذين يقع عليهم اعتداء المصو غيشاركون في دفعه ، ولهذا امسدر التاتون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ متضيئة في مانته الناسعة الضباط وغيرهم من يصابون بذات الاصابات وهم ضباط الشرف والصولات والصف ضباط والعساكر المتطوعون ويجددو الخدية وضاط الاحتياط والمكلفون من موظفي الحكومة المذيين والمكلفون من غير موظفي الضبكومة والمستخدين الخارجون عن هيئة المبال وغيال اليومية وبذلك وسبع نطاق سريان المائين ٣١ ، ٣٥ من المرسوم بقسانون رقم ٥٩ لسنة .١٩٣٠ ـ باضافة الطوائف المشار اليها الي رجيال القوات المسلمة الذين كانوا يستحقون دون سواهم المساش طبقا لاحكام الملائين سالفي الذين كانوا يستحقون دون سواهم المساش طبقا لاحكام الملائين سالفي بسبه هذه الواشعة بغض النظر عن بدة الضحية ، كينيا انتيس بنية المساش الواردة في المواد من ٢٩ الني ٣٦ وهي الخاصة بتعديد مقيدان

ويخلص مما تقدم أن المعاش المقرر بمتضى القسستون رتم ١٩٨٦ لسنة ١٩٥٦ هو معاش تقونى عادى ينظم احكامه هذا التقون على طرار المعاشلات العادية التي تقررها القوانين المسار اليها .

ولما كان المعاش القاتوني العادي هو وحده الذي يستمتى منه اماتة غلاء المديشة ، طبقا لما انتهى اليه رأى الجبعية المهومية للقسم الاستشاري بجلستها المتعدة في 71 من نوغمبر سنة ١٩٥٦ ، لذلك غان المعاش المسرر طبقا القسانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ تستحتى منه اعانة غلاء الموشية بالنسبة والفات المتررة .

(غتوی رقم ۲۲۶ ــ فی ۵۰/۱۹۵۹)

قامسدة رقسم (٨٨)

البسدا ::

أقراد القوات المسلحة القرعية ... معابلتهم من حيث المالى بالقلون رقم ٥٠ اسنة ١٩٦٧ في شبان التابين والمالسات ارتفقي الدولة في القدرة البستهقة على نشر القانون وقم ٩٠ لمبنة ١٩٦٨ وقبل صحور القانون وقم ١٩٦٠ المستقة ١٩٣٤ في شبان المائسات والمكافات والتلبين والقمويض القنوات المسلمة --- اهكام القانون وقم ٥٠ لمبنة ١٩٦٣ المشار اليه لم تكن تسرى على القوات المسلمة الفرعية الا في الظروف العادية -- اثر ذلك معابلة من الهستشاهد مقهم في القانوة المشار اليها بالقاساتون وقم ١١٦ السنة ١٩٦٤ ٠

بيلكس القتوى :

طبعا المجادين الاولى والثانية من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فق هنان شروط المفدية والترقية لضباط القوات المسلمة تكون القسوات المسلمة من قوات رئيسية ومن قوات غرمية وقوات المسلمة ، وأن المقوانك الفرمية هي قوات المسسواطل وقوات الحدود والقوات البصرية بمسلمة المواني والمائلة المسلمة المواني والمائلة المسلمة المواني والمائلة المسلمة المواني المسلمة المواني المسلمة المواني المسلمة المناون وقات الفرمية بالقوات المسلمة المنصوص عليها في التانون رقم ١٩٣٧ هذا القانون على القوات الفرمية بالقوات المسلمة المنصوص عليها في التانون رقم ١٩٣٧ له شاكلة في المسلمة المنصوص عليها في التانون رقم ١٩٣٧ له شاكلة المسلمة المنصوص عليها في السانون رقم ١٩٣٧ له شاكلة المسلمة المنصوص عليها في السانهم » .

ولا ضعور القسائون رقم ١١٦ لسنة ١٩٣٤ في شسان الماشسات والمكانات والتابين والقعويض للغوات المسلمة ونص في المادة الاولى على جبرياض المكلمة على

(1) الضباط المابلين بالتوات السلحة .

 (ب) الضباط الشرف والمساعدون والمتطوعون من ضباط المسمف والجنود ومجددو الخدية براتب عال بالتوات المسلحة الرئيسية .

 (ج) ضباط الصف والجنود المجندون ومن في حكمهم بالقوات المسلحة الرئيسية والقرعية في حدود الاحكام الخاصة الواردة بهذا القانون .

" (دع الله علم وهبياط اللحف والبنون الاعتباط المنتقفون فلمسحبة
يولمينات المبلحة في جدود الاحكام الناسة إراردة بهذا التطون .

(ه) المكلفون بخدمة التوات المسلحة في حدود الاحكام الخامسة.
 طواردة بهذا التستون .

(و) ألوظفون والمبال المدنون الذين يعبلون بالتوات المسلحة فى
 حدود الاحكام الخاصة الواردة بهذا القانون .

ويمتبر في حكم المجندين الزابا شباط الصف والجنود الذين يماللون من النامية المالية معابلة المجندين الزابا مسواء كاتوا منطوعين عاديين أو مجددي خدمة بالراعب المادي من المجندين الالزاميين أو المطسوعين المحددي في المطسوعين والطسوعين والطسوعين والطبوعة بالقوات المسلحة .

وبن حيث أن مؤدى هذا النص أن أحكام التانون رقم 111 أسنة 1945 أم تكن تسرى في الاصل منسد مسدوره على القسوات الفرعيسة الا من كان من فهراد هذه القوات من ضبات الصف والجنود المجتدين ومن في حكمهم المخاطبين يحكم الفقرة ج ساقلة الذكر الى ان صدر القانون رقم ٩٠ فسنة ١٩٦٨ ويعقضاه مدلت الفقرة بعدل أحكام القانون رقم ١٦٦ المنة ١٩٦٤ ويعقضاه مدلت الفقرة به من المادة الاولى من القانون الاشر المشسسار اليها بحيث أصبح نصها كالآني:

 « شباط الشرف والساعدين وذوى أأرد، التالة من شباط الصف والجنود بالقوات السلحة الرئيسية والفرعية » .

وقد عمل بهذا التعديل اعتبارا من تاريخ العبل باعكام القانون رقم ١١٦٠ المسنة ١٩٦٤ عدا الاحكام الخاصة بضباط الشرف والمسساعدين وضباط الصف والجنود ذوى الرتب العالمية بالقوات المسلحة الفرعية قدد نصت الملدة العاشرة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ على العبل بها اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

وقد نشر في العدد الصادر في لا يتاير سنة ١٩٦٩ .

وبن حيث الله في الفعرة السابقة على نشر القانون رتم ١٠ لسنة ١٩٦٨ «الجريدة الرسمية وبن قبل صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ كانت عنوى على القوات الفومية بالقوان السامة المعلم الدسانون رتم ٥٠ لسنة ۱۹۹۳ في شار التابين والماشات لموكلفي الدولة المنيين طبقا للبادة ٨٨ من هذا القانون التي كانت تنصى على أن « تسرى أحكام هذا القسانون على القوات الفرعية بالقوات المسلحة المنصوص عليها في القانون رقم ٣٣٢. لسنة ١٩٥١ وذلك الى حين تقرير أحكام خاصة في شانهم » .

ومن حيث أن الاحكام الواردة في التلاون رتم ، ه لمسنة ١٩٦٣ لم تكن تدرى على القوات المسلحة الغرغية الا في الظروف العادية ، أذ تنمس المادة ٧٤ من القانون رتم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ على أن « يعامل الموظمون والعمال المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة في الظروف المسادية من حيث المعاش أو المكاناة طبقا لقوانين المعاشمات الخاصمين لهما في جميع الاحوال .

اما فى حالة المبليات الحربية والحالات المنصوص عليها فى الملاء ٢١ ميسوى مماش الموظفين والعمال الذين يعبلون بالقوات المسلحة على الساس خيسة اسداس آخر مربوط راتب الدرجة المديسة التالية ، وذلك فى حالات العجز الكلى أو الاستشهاد أو اللهد ، أما فى حالات المجرز الكلى أو الاستشهاد أو اللهد ، أما فى حالات المجرزي لماش به المعاش بواقع النصف . . . » .

1, ...

وبن حيث أن حكم المادة ؟لا سالة الذكر ينصرف الى المسلمين بتوانين معاشات آخرى خلاف القانون رقم ١١٦ اسنة ١٩٦٣ ، وبن هؤاء المملين بالقانون رقم ١٩٦٠ سنواء كانوا معاملين بالحكامه بحسب المسلم الوبين بالدة ٨٨ منه أى بن القوات الفرعية التى تخسطون الاسل أو بموجب المادة ٨٨ منه أى بن القوات الفرعية التى تخسطون بالحكام هذا القانون في الظروف العادية شانها شأن الموبلفين والعمسال والمنيين أما في حالات العمليات الحربية والحالات المنصوص عليها في المادة ١٩٦٠ من هذا القانون ، وليس من المستساخ ، أن يعامل المنت عليه المادة ٢٠١ من هذا القانون ، وليس من المستساغ ، أن يعامل المنوات المسلحة في المعليات الحربية معاملة أنفسل من المسراد القوات المرعبة والكل يخضع لقسانون المعاشات العربية والحسالات المنابعة والحسالات المنابعة والحسالات المنبعة في المادة ١٩٦٤ المادة الأموص عليها في المادة ١٩٦١ المنابعة والحسالات المنبعة المعاملين بقوانين بعاشات المنبع بالمنابع بقوانين بعاشات لمن عن الفين يعملون بالقوات

المسلحة أو المستحقين عنهم مزايا أغضل عند العجز الكلى أو الجسرني أو. الاستثماد أو النقد .

وبن حيث أن الشعيد كان متطوعا بسلاح العدود نهو من التوات الفرعية التى تعابل في الفترة السابقة على العبل بالقسانون رقم . ٩ السابقة على العبل بالقسانون رقم . ٩ السنة ١٩٦٨ بأحكام القانون رقم . ٥ سنة ١٩٦٣ الا أن ذلك لا يعسدق الا في الطروف الطبيعية أما وقد استشهد في العليات الحربية بالجمهسورية العربية اليعنية في ١٩٦٥ / ١٩٦٨ على معاشسه يسوى طبقاً لما تقص عليه الملاقة ٧٤ من القانون رقم ١٩٦١ لسنة ١٩٦٤ .

قاصدة رقسم (۸۹)

المسطاة

القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥١ في شأن الماشبات التي تصرف الاسر الشهداء والفقودين الثاء المطبات المحربية ... منح معاش فورثة عليل مدني. من الضباط الاحتياط فقد الثاء المدوان الثلاثي ، بالتطبيق الحسكام القانون. الملكور ... اعادة تسوية المعاش المستحل فورثته طبقا لاحكام القسادين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شان المائسات والكافات والتلبين والتمويشي القوات المسلحة ... وجوب الاعتداد بتاريخ الفقد ومن ثم ربط المعاش على ... اساس المرتب المستحق في هذا التاريخ الفعد ومن ثم ربط المعاش على .

ملكفس الفتوي :

· · · أن إلمامة الاولى. من القانون رقم ٢٨٦ لمنفة ١٩٥٦ بشان الماشيات.

التى تصرف لأسر الشهداء والمفتودين أثناء العليات الحربية سه والممول به عند نقد السيد المذكور — تنص على أن « يصرف أن يعولهم الشهيد أو المفتود مبلغ شهرى بصغة عاجلة يعادل ماهيته الاصلية الشهرية وذلك لمدة طلاقة أشهر تبدأ بن تاريخ استشهاده أو نقده » ه.

وتنمى المادة الثالثة بن هذا التاتون على أن « المتتودين (1) اذا لم يظهر المتود حتى انتضاء النترة المتصوص عليها في المادة الاولى يبنح المستحقون في المائمة معاشا شهريا وقتا يعادل ما يستحتون من معاشل من ورثهم كيا لو كانت وغاته قد ثبتت غاذا ما ثبتت وغاته مستتبلا يسوى ممائل سمة بصفة نهائية وذلك كله طبقا المستحام الواردة في هذا المتاتون (٢) » .

ويستفاد من ذلك أن المشرع أورد أهكلها خاصة فيها يتعلق بجثوق ، ورثة المفتود المترتبة على مقده أثناء العبليات الحربية ، وهذه الاهسكام لا تضرح في جبلتها — كما أوردت المذكرة الايضاحية للقانون آنف الذكر — من أعتبار المفتود شهيدا الى أن يظهر على قيد الحياة ، ومن ثم فأن مدة الخمية المصدوبة في المعاش والتي يتم على الساسها ربط المعاش المؤقت ثم الماش النهائي أنها تتحدد بتاريخ الفقد ، وبالتـالى بالرتب المستحق في هذا التاريخ .

وين حيث أن المادة ١٨ من القانون رقم ١١٦ اسنة ١٩٦١ في شسان الماشت والمقانات والقابين والتعويض للقوات المسلمة تنص بمسسد جميله سبا سد تسوية حالات المستشهدين وين في حكيهم والمفتودين في الصليفة الجربهة من الدراد التوات المسلمة والاحتياط والمكفين بالقوات المسلمة ومن أغراد الحرس الوطني وكاتب المقوية الشمينة وبتطوعي التبايمة المورية الكين أشاركوا في خيلة عاسطين أو الاحتداء الشالاتي في المحليات المورية بالهن طبقا لاحكام حكاة القانون . . . » .

وتئمس المادة ٨٠ مكررا (٥) من هذا القانون على أنه (بخصسوص تطبيق الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون يعتبر الاستشهاد الو الوفاة من تاريخ الفات وتحديد المستحقين لله . ويعتبر الاستشهاء أو الوفاة من تاريخ صسدور القرار المشار اليه

في المادين ٣٨ و ov (وهو قرار وزير الحربية باعتبار المتود شهيدا أو متوفى) بالنسبة لباتي الاحكام المنصوص عليها في هذا التانون نيها عدا. ما استثنى بنص خاص » .

وبن حيث أن يفاد هذه النصوص أنه ولثن تعين اعادة تسسوية الماش المستحق عن المرحوم ... طبقا لاحكام القسانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ سالا أنه نيبا يتعلق بالاحكام الخاصة بربط المعاش بن حيث. بدة الخدية والمرتب يجب الاعتداد في ذلك بتساريخ الفقد الذي حدث في 1٩٥٦/١٠/٧٨

وبن حيث أن الاهكام الواردة في قوائين المماشات المسكرية تعبر احكاما خاصة نمن ثم نهى واجبة التطبيق بحيث لا يرجع الى الاهـــكام. العامة للمفتود الا غيما لم يرد بشانه نص خاص .

لهذا لنتهى رأى الجمعية العبوبية الى أنه عند عسسوية معسساش المرهوم يتمين الاعتداد بتاريخ الفتد ؛ وبالتألى بربط المعاش على . اساس المرتب المستحق في هذا التاريخ ،

(بلف ۲۸/٤/٧١٥ - جلسة ٢٦/٥/١٧١١)

قامسدة رقسم (٩٠)

المحسنات

الققون رقم ۱۱٦ اسنة ۱۹۹۱ في شان الماشات والكامات والتابين والتمويض القوات المسلحة يعتبر في حكم المستشهد من يترفي الآناء مشروعات التدريب بالدغيرة التحية أو التحام المواقع أو بث وازالة الالفام أو الانزال الجوى وكذا الدالات المسابهة التي يصدر بها قرار من نائب القسالا الأعلى للقوات المسلحة رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ سي يعتبر مستشبها من يتوفى من الراد المقوات المسلحة نتيجة جوادب الانفجار عبوما بغير أهمال من المتوفى س المبرة في تحديد ما يدغل تحت مدلول عبارة « نتيجة حوانث الانفجار عموما » هو بوصف الحادث وكيفية وقوعه ،

ملقص الحكم:

ان المادة ١١٨ من التاتون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شسان المعاشسات والكانات والتابين والتعويض للتوات المسلحة تنص على أن « تعساد تسوية المعاشات التي منحت للمستحتين عن المستشهدين والمنتودين اعتبارا من ١٩٤٨/٥/١٥ حتى تاريخ العمل بهذا القسانون على أساس الفئات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق ، ولا تصرف أية غروق عن الماضي » وأن المادة (Vo) منه تفص على أن « يعتبر مستشهدا في هسكم هذا القانون كل من يتوفى بسبب الغمليات الحربية في ميدان القتال أو متاثرا باسسابته بعسد نتله منه . وينطبق على الفرد الاحوال المنصوص عليها في المادة (٣١) منه منى تصدق له بالتيمسام بها مسبقا » . ويستفاد من نص المادة (٣١) في . فسوء المادة (Vo) التي أحالت اليها أنه يعتبر في حكم المستشبهد في حسكم هذا التانون ، من يتوفى أثناء مشرومات التدريب بالنخيرة الحيسة أو. اقتمام المواقع أو بث وازالة الالفام أو الانزال الجوى ، وكذا المسالات المشابهة التي يصدر بها قرار من ناتب القائد الأعلى للقوات المسلحة . ولما كان نص المادة (٣١) من الكانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها هو ترديد لنص المادة (٣٠) من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ في شسان المعاشبات والمكامآت والتأمين والتعويض لضباط التوات السلحة والمادة (٢) من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشسات والمكافآت والتأمين والتمويض لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والمساكر بالتوات المسلحة اللتين نصنا على أن يعتبر مستشهدا في العمليسات الحربيسة كل من يتوفى اثناء مشروعات التدريب بالذخيرة الحية أو انتحسام المواتع أو بث وازالة الالغام او أتناء الانزال الجوى وكذا الحالات المسابهة التي يصدر بها قرار من القائد العام للقوات السلحة ، وقد أسسدر القسائد العام للقوات المسلحة القرار ربتم ٧٠ سنة ١٩٦١ تنفيذا لجكم المادة (٣٠) بن القسسانون رقم ٢٣٣ أسنة ١٩٥٩ والمادة (٢) بن القانون رقم ٢٣٦. السنة ١٩٥٩ المسار اليهما بالحالات المسابهة التي يعتبر ميهست، الفرد من القوات السلحة مستشهدا ٤ بأن يعتبر مستشهدا من يتوفي من الفراد القوات المسلحة نتيجة حوادث الانفجار عموما يغير اهبال من الدوقى . ولما كانت الملدة (٢) من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على ان تظل سارية كافة الترارات والأوامر وكذلك التعليه سسات الواردة بلوائح الجيش والقوات البحرية والقوات الجوية مادامت لا تتعارض مع نصوصه ، ولما كان القسرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ المشار اليه لا يتعارض مع احكام القسانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ غين ثم غانه يظل سارى المفسسول وواجب التطبيق في ظل لسارى المفسسول وواجب التطبيق في ظل مناد القوات القانون ؟ وتأسيسا على ما تقسسم غان من يتوفى من أمراد القوات المسلحة نتيجة لحوادث الانفجار عموما بغير اهبال من هؤلاء الافراد يعتبر مستشهدا في حكم هذا القانون .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المرهوم/..... الميكانيكي المجوى المتطوع بالقوات الجوية كان ضمن طاتم الطائرة اليوشن رقم ١١٤٥ والناء تيلها يوم ١١٤٧/ ابرحلة تدريبية مصدقا عليها من الجهال المسكرية المختصة التي الواحات والاتصر وأسوان سقطت هذه الطائرة السسكرية المختصة التي الواحات والاتصر وأسوان سقطت هذه الطائرة مسجل غرب الاتصر لمسبب غير معلوم وارتطبت بارض صخرية صلبة الذي شكل ٤ لتحقيق الحادث من العقيد طيار والرائد طيار والنيب بهندس ن الطائرة ارتطبت كلية على ارض صخرية صلبة بتندعا عبه ادى الى انتجارها ثم احتراقها وتناثر أجزائها على مساغة تبرها ١٠٥ بن المراسلارة المسائرة تدريا وهذه المساحة تدل على أن الطائرة وجدت على الارض لائها مسلحة صغية نسبيا ولان بتايا الطائرة وجدت في مكان للتجمع تشبله هذه المساحة وأنه لا يمكن الجزم بسبب رئيسي في مكان للتجمع تشبله هذه المساحة وأنه لا يمكن الجزم بسبب رئيسي

ومن حيث أن المستفاد من قرار القائد العام التوات المسلحة رقم ٧٠ المسلحة رقم ١٩٠١ المسلسل اليه أن يعتبر مستشهدا من يتوفى من المسراد التوات المسلحة نتيجة حوادث الانفجار عبوما بغير اعمال المتوفى ، ولما كانت المادة ٨١ من القانون رقم ١٩٦١ المسنة ١٩٦٢ المسار اليه تضمى بأن كل اصبابة ينشأ عنها جرح أو عاهة أو وناة يجب أن يجرى عنها تحقيق بواسطة الجهات المسكرية المختصة لاتبات سبب الاسسابة أو العاهة أو الوفاة ، وتمدق شعبة التنظيم والادارة المختصة على اجسراءات مجلس

التحقيق ، واذ ترر مجلس التحتيق في حادث الطائرة التي توفي نتيجة له مورث المدعين حوهو الجهة المفتصة حان هذه الطائرة قد انتجحرجم على الارض الدر سقوطها ٤ تبن ثم نان تطبيق حكم هذا الغرار على الواقعة المذكورة مؤداه أن المرحوم ، . . . مورث المدعين قد توفي نتيجة حادث من حوادث الانفجار هو انفجار الطائرة الحربية التي كان ضمن طاقبها أنتساء رحلة تعزيبية مسدقا عليها من الجهة المسكرية المختصة ودون اهبال من المنوفي ٤ ولذلك يعتبر مستشهدا في حكم القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٤ المنا ال

ومن حيث أنه لا وجه لما استند اليه الحكم المطعون نيه من أن حادث الطائرة المشار اليه لم يعرف سببه وأنه لا بمكن التعويل على رأى اللجنة الفنية من أن الطائرة ارتطبت كلية على أرض صخرية صلبة مما أدى ألي انفجارها ثم احتراتها للتول بأن الحادث وتع نتيجة انفجار - لا وجه لذلك ــ لأن العبرة في تحديد ما يدخل تحت مدلول عبارة « نتيمة حوادث الانفجار عبوما » الواردة بالقرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٢١ السالف الذكر هو بوصف الحادث وكيفية وتوعه ، واذ ترر مجلس التعتبق المفتص في محضر تحقيقه أن « الطائرة ارتطبت كلية على أرض صخرية صلبة باندفاع مما أدى الى انفج ـــارها ثم احتراقها وتناثر اجزائها على مسائة قدرها ١٥٠ متر تقريبا ، وهذه الساحة تدل على أن الطائرة انفجرت على الارض لأنها مساهة صغيرة نسبيا ولأن بقايا الطــــاثرة وجدت في مكان متجمع تشمله هذه المساحة » ، غانه يبين من الوصف المتدم لكيفية وتوع الحادث أن مجلس التعتيق استخلص النتيجة الذي انتهى اليه استخلاصه سائمًا من المعاينة التي أجراها لمكان الحانث ومن التعتيق الذي باشره ٤٠ ومن ثم يكون الحكم المطمون فيه قد جانب الصواب اذا أهدر النتيجة القر ابتهى اليها مجلس التحتيق .

(طعن رقم ۷۲ه لسنة ۱۸ ق ــ جلسة ۱۹۷۷/۱/۲)

الفسرع الفسايس معاشسات الفساط الإهسار السسسسس

: 14 41

نص قرارى رئيس الجبهورية رقم ١٩٨٦ ورقم ١٩٨٧ اسنة ١٩٧٧ على انه أذا كان صافى مرتب الوظيفة الاساسى اللموجود بالشدة اقل من الماش المقرر بالقرارين الجبهورين المسار اليهما فيصرف له من الماش ما يكبل شية الماش القرر ويستنزل من جزء المائس الجارى صرفه الية زيادة نظـرا على صافى المرتب — المقمود بصافى الرتب هو ما يستحق المائل الوجود في الشنبة من مرتبه الاستقمى بعد شصم الشرائب والاستقطاعات قاتونا دون الاستقطاعات قاتونا دون عليه م

ملغص القصوى :

قبا غيبا يتعلق بالمسائلة الثالثة غان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٧٣ تنص على أنه « لا يجوز الجمسع بين مرتب الوظيفة والمعاش المقسر بقرارى رئيس الجمهورية رقم ١٣٨٦ ، رقم ١٣٨١ اسمنة ١٣٨٧ المدن الم

ومن حيث أن المتصود بصافي الرتب الاساسى الوارد بهذه المادة هو ما يستحق للعابل الموجود في الخصة من مرتبه الاسساسي بعد خصصم الغمرائب والاستطاعات المقررة تانونا دون الاستطاعات التي تبثل ديونا أو التزامات شخصية على حافق المؤتن عليه سيق النفقة المحكوم بها من جهة الاختصاص أو ما يكون مستحقا عليه من مبالغ بسبب تادية أعماله أو تتساط الاشتراك عن مدد الخدية السابقة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما ياتى :

أولا: عدم احتية السيد/. ، . . . في صرف تعويض الدنمة الوابعدة عن الفترة السابقة على ١٩٧٢/٧/٣٣ أو في استرداد حصة صاحب المبل السابق سدادها ، والى عدم اعماله من الخضوع لنظام التأبينات ومن خصم المناطقين المعاشى عني المدة السعابة .

ثانيا : أن المتصود بساق مرتب الوظيئة الاساسي هو ما يستمق للا من مرابة الاساسي بعد خصم الشرائب وغيرها من الاستقطاعات المتررة علومة بها همه الشعراكات الشهيات الاجتماعية هون أية ديون أو المترامات شخعية في نبته .

(1440/1./14 - alim = 108/1/1/ all)

القسيرع السيانس .

محكفاة او منجسسة

قاعدة رقم (٩٢)

: 12-49

القانون رقم ١ اسنة ١٩٩٧ بشان صرف برنب إن اجر أو مفاش الألاة شهور عند وفاة الموظف الالمستخدم اوصاحب المماش – اقتصار المشخو الوارد في المادة الاولى من القانون رقم ١ السينة ١٩٩٧ على المسابلين المنتبين دون المسكريين – سريان للمتم الوارد في المادة الثانية من المهتون المنتب أو المسكريين ختن المرتبغ المار بكل من القانون رقم ١١٠ لسينة ١٩٩٤ بصرف منحة بالسيخ علمالة في حالتي انتهاء المنحة والوفاة المصباط أو شباط الشرف والمناسوية المناسط ورقم ١١٦ السنة ١٩٩٤ من في شان الماشات والكافات والتمويش للقوات المسلمة .

ملخص الفنسوى :

بيين من استعراض الاحكام المتعلقة يبنجه الوعاة أن العانون رقم ١٣٣٪ المسابة و الكافات والتسابين والتحويض لنمياط القوات المسلحة سبق انفلية المهاشسات والجنبة المبنية في تقسيد عفه المناحة أن تقسيد عفه المناحة أن تقد المادة المبنية عن المسابط المستحق معاشسا عشد المناون المسابط المستحق معاشسا عشد المناون المسابض مكافأة ماليسة عاطة تعسيادل ما يتتلقده من شهر .

وبالله في خلة وفاة المُنافِظُ وهو بالخدية تشرف شنعت هذه الكافاة

ولم يترر هذا القانون هذه المنحة في حالة وماة مساحب المعاش من. ضباط التوات المسلحة من

ولما صدر القانون رقم 1 لسنة ١٩٦٢ بشأن مرف مرتب أو أجر أو مسلم ثلاثة شسهور منسد وفاة الوظف أو مسلم المسائل ملح في المادة الاولى منه حالة المتوفين من الموظفين المنيين غنص على الله « في حالة وفاة أحد المعلين بتوانين الماشات المسلسان اليها وهو بعضتها الذي كان يصرف المائلين بتوانين الماشات المسلسان اليها وهو المقدري الذي كان يصرف له باعتراض عدم وفاته وذلك عن الشسمر الذي المتعرف به الوفاة والشهرين التسالين له وفي المواعيد المقسرة أمرف المرتبات أو الإجرد خصبا على البند الذي كان يتحمل بالمرتب أو الإجريبينة الموافقة والمستخدم أو العالم فاذا لم يعين أحدا صرف الى الابلة ين وجدت فان تعدد عدم بنيفن بالتسسساوي ومع ذلك في حالة وجود. أولاد تعبر أو بنسات غير متزوجات من غير الابلة يستحقون ما كان يستحق لوالداتهم غيها لو لم تكن قد توفيت أو طلقت ويصرف الاستحقاق. المركب الولى الثراءى أو المتوافئ الاستحقاق.

. روسرى جكم الفقرة السبابقة على من يكون في الخدمة من موظفى ومستخدىي ومبال الدولة المدنيين من غير المنتمين بتوانين المعاشسات الشسار اليها ٢ .

وعلج في الملدة الثانية منه حالة من يتوفى من أصحاب المائسسات. غنص على اثل « في حالة وقاة صاحب معاش تستبر الجهـة التي كانت فضرف معاشعة في صرف صنافي المسافن الشهري الذي كان يصرف اليــه. يافتراض عدم وتدافيه ومقالحكم المادة السابقة » .

... وقد غيل بهذا. القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في اول. يناير سفة ١٩٩٧ م.

وبذلك تترر الحق في منحة الوفاة طبق المادة الاولى الأول مرة بالنسبة. لمن يتوفي من العالمان المالمان باحد توانين الماشات الشاعلي البها ف، هيبلجة التأتون ، وكلها أنظمة معاشات مدنية ، أو لغي المنتمين بهدؤه. القوانين من ٥ موظمى ومستخدى وعبال الدولة المدنيين ، كما هسدهم مس الفقرة الدانية من المادة الإولى .

ولئن كان نص المادة الاولى قد انتصر في حكيه على العاملين المدنيين مون العسكريين الا أن نص المادة الثانية الذي ترر هذه المنحة في حساقت وقاة صاحب معاشف أورد حكيا عليا ينطبق على كل مسلحب معسلتي مؤجب على الجهة التي كانت تصرف معاشبه أن تستير في صرف المساشئ الذي كان يصرف المه باقتراض عجم وفاته ؛ وقد وردت عبسارة النص مطاقة في انطباق حكيها على كل صاحب معاش بغض النظر عن تأتون المأشات المعلى به أذا لم يقيد النص نطاق حكيه يتوانين الماشات المشارأ الميابة أو بالاشخاص الذين ينيدون من نص المادة الولى بل قيد المرف قنط بأن يكون وفقا الاحسكام المادة السابقة أي عن الشهر الذي عند المرف فقط بأن يكون وفقا الاحسكام المادة السابقة أي عن الشهر الذي

ولمل سبب السايرة بين نص المادتين الاولى والتانية بن هذا التلون بالنسبة أن يتوق من الموظنين أو من أسحاب المعاشات وتطبيق هـ كم المادة الاولى على من يتوق في الضحية من العالمين المدنين وحدهم المادة الاولى على من يتوق في الضحية من العالمين المدنين وحدهم أن هذه المنحة كانت مقررة من تبل بالقانون رقم ١٣٧٧ لسنة ١٩٩٩ الشطر اليه بالنسبة أن يتوق من الضباط التاء المخدية ولم تكن مقررة أن يتوق من الضباط التاء المخدية ولم تكن مقررة أن يتوق من المحاشات والكلفات والتعويض لضباط الشرف والمساعدين وضباط شأن المعاشدة والمكافئة والمحامدين وضباط المادة والمساكر بالقوات المسلحة خلا من تقرير هذه المنحة المحاسلين بالتوات المسلحة خلا من تقرير هذه المنحة المحاسلين بالتحات والمساكر بالقوات المسلحة خلا من تقرير هذه المنحة المحسلين المنافقة في حالتي النب التحات المحافظة في حالتي النب أن ذلك في التحات المحافظة في حالتي النب والمساكر وجددي المضبه منهم ، الذي رددت احكله بعد ذلك المادة كان والمساكر وجددي المضبه منهم ، الذي رددت احكله بعد ذلك المادة كان المحافظة المحافظة

وغفيلا من ذلك غقد ورد في المذكرة الايفسساحية للقسانون رقم ا لسنة ١٩٦٧ ما يفسر الإطلاق في حكم المادة الثانية من هذا التانون ، اذ أوردت المذكرة اهداف هذا القانون وسياسة الدولة التي صدر عنها عجساء فيها و تهدف الدولة بينائها للبجتمع الاشتراكي الديبتواطي التعسساوني الي تأيين المرد بحيث يطيئن على مستقبله ويستقبل أسرته من بمسده ومن يوني ما اتبعته الدولة في هذا السبيل التوسنع في تطبيق نظام التسسامين والمعاشسات بحيث يصبح نظسساما عاما ١٠ مرى على جميسع الموظفين والمعال .

وتهشيا مع هذه السياسة وحناظا لكيان الاسرة بعد وفاة عائلهـــا ونظرًا لما تستلزية تسمدوية معاشمات أو مكانات المستحقين من تقمدهم مستلدات معينة وما ينطلبه ذلك من وقت واجمراءات تضائية وغيرها > وإلى أن تعيد الاسرة ترتيب حياتها على أساس وضعها الجمديد معد وفاة عائلها بقد أعدت وزارة الخزانة مشروع القانون المرافق . . » .

خلاصة با تقدم أن المادة الثانية بن القانون رقم السنة ١٩٦٣ تسرى على كل من يتوفى بن أصحاب الماشسات المدنيين أو المسسكريين حتى ١٩٦٤/٣/١/ تلميخ المبسل بسكل بن القانونين رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٤ ورقم ٢١٠ لسنة ١٩٦٨ ورقم ٢١١ لسنة ١٩٦٨

لهذا انتهى رأي الجمعية العبوبية الى احتية السيدة..... الرئة المرفوم الفسسابط السسسابق بالجيش الذي توفي في الرئة الرئة المرفوم الفسسابط السسسابق بالمبادة المائية من المسلمة المبادة المائية من المسلمة المبادة المب

(المتَّوى رقم ١٠٤ ــ في ٢١ من بيليو سنة ١٩٦٩)

قامينة رقيم (٩٣)

المرادد المحمدة الله

رُورِ مِنْ أَنْ مُنْ مُنْ الْمُعْلَقِينَ الْمُعَلِّدُ الْمُعْلِدُ الْمُعْلِدُ اللَّهُ وَالْتَرَاقِيمُ الْمُعْلِدُ اللَّهُ اللَّالِي اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ ال

والنابين والتبعيض القنوات المسلحة — التكييف القنون للتكفاة التي تستحق لحال نجبة الشرف المسكرية وورنته طبقا لهذا القانون — هي بتكاناة ذات طبيعة خاصة > لا تخضيع لاجكلم الماشيات > وإنما نجرف بالتكليل الملئل هذه القاد خديثه ويعد احظامائي المباش > كما يعرى توزيمها بالتكليل على المستحقين عن المستحقين عند قطع المسائل عن المدهم > وذلك بنسبة نصب كل منهم في المائل أزاء الاخريز — المتلاجة في توزيع هذه المكانية تحتير من قبول المائرة في التسبويات — اثر ذلك — عبد تقييدها بعدة المائرة المؤرد بالتسبية اللي المائل .

ملقص القبيري:

ان المادة ١٤٣٦ من القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٩ في شسان شروط الخمية والبرقية لضباط القوات المسلجة سلميل باقسياتون رقم ١٩٨٤ لسنة ١٩٦٤ سنتم على أن « تبنح نجبة المسرف، لأى ضياط باقسوات المسلجة أدى خدمات أو أميالا أسبتيائية على التنبحية والشسيجاحة المائية في مواجهة المدو ٤ ومن يمنح هذه النجبة يستحق مكاناة شسيوية تدرها عثبرة جنيهات طوال مدة خدمته ككسا يخول جند إهافته إلى المماشي المزايا، الإنسانة :

 استحتاقه مكاناة شهرية بتدارجا عشرة جنيهات تؤدى بالكليل علاوة على معاشبه أو معاش ورئته .

ثيم صدر القانون رقم ١١٦ اسنة ١٩٦٤ في شأن المهاشات والكامات الاصدار اعتبارا من ٢١ من مارس سنة ١٩٦١ بـ واورد حكما جهيدا بلم يرد من قبل في قوانين المعاشات العسكرية حاد نص في المادة ١١٦١ أمنه على أن « تصرف كل قيمة المكاماة المقسرية أن يبنع نجسبة الشرفة أن نوط المجمورية علاوة على ما يستحقه الفسرد أو المستحقون عنسه من سعاتس ، وفي جالة وفاة مساجيه المعاش أو انحد للمستحقين عنه أو عند الملكان المستحقين عنه أو عند الملكان المستحقين عنه أو عند

عن صاحب المعاش أو لبلتي المستحتين ، ويوزع الباتي عليهم كل حسب مسيبه في المعاش » .

وبيين من التصوص السابقة أن المكانأة المتررة لن يمنع نجبة الشرف ؛
بتعتبر من الميزات الملاية لحسليل نجبة الشرف ، وهي أثر من آثار المركز
القانوني العام له ؛ بعمني أنه يستبد حقه غيها من القانون مبساشرة .
واذا كان القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ _ المشار اليه _ قد قضي بأن
هذه المكانأة تستحق لن يبنع نجبة الشرف علاوة على مرتب _ النساء
مدة خديته _ غهى لا تعتبر جزءا من هذا المرتب ولاتتبمه في أحسكابه .
كما أن المكانأة المشار اليها لا تتغير صفتها أو طبيعتها عند تقساعد حامل
نجبة الشرف ؛ اذ أنه يتقاشي هذه المكانأة بالاضائة إلى معاشه ، ولكنها
لا تعتبر معاشا ، ولا ترتبط بالمعاش من حيث الاحكام التي تنظيها ، بل تظل
نها طبيعتها الخاصة بها ، باعتبار أنها ألسر من آثار المركز القانوني
لحامل نجبة الشرف ؛ بينها أن المعاشات العسكرية عددتها القوانين
المام الموظف المتقامد يؤكد ذلك أن المعاشات العسكرية عددتها القوانين
المنام الموظف المتقامد يؤكد ذلك أن المعاشات العسكرية عددتها الذكر .

كذلك لا تتفي طبيعة الكافأة المسار اليها ، عند استحتاتها لورثة حابل نجية الشرف ... بعد وقاته ... بالاضافة الى بعاشهم المستحق لهم عنه ، اذ تبقى لها طبيعتها الخاصة المستقلة من المعاش ، والمتصود بالورثة ... في تطبيق نص المادة ١٩٣١ من القانون ١٩٣٧ لسنة ١٩٩١ المسار اليه ، وكما ورد في المذكرة الايضاهية لهذا التانون ... هم المستحقون في معاش حابل نجية الشرف ، وقد أكدت المادة ١٩١٦ من القانون رقم ١١٦١ لسنة ١٩٦٦ هذا المعنى ، اذ تصت بصرف كل تبية هذه المكاف بالكابل للمستحقين عن مصاحب المعاش (حابل نجية الشرف) ، أو لباتي المستحقين ... منذ تطع الماش من أحدهم أو بعضهم .

ويترتب على هذه الطبيعة الخاصة للمكاناة المسار اليها ؛ أنها تصرف بالكابل لحابل نجبة الشرف النساء خدمة ؛ وبعد احالته الى المعاش كها مصرف كابلة _ بعد وفاته _ للمسلحقين عنه في المعاش ؛ أو لبناتي المستحقين عند قطع المعاش عن إعدههم وتوزع كل قيمه طابي الماش عن إعدههم وتوزع كل قيمه طابي الماش عن إعدههم وتوزع كل قيمه طابي الماش عن إعدههم وتوزع كل قيمه طابي الماركاتاة.

على المستحقين في معاش هابل نجيه الشرق ، وذلك بنسبة تصبيب كل منهم في المعاش أزاء الآخرين ، ويظل استحقاقها قائيها با بقى سبب استحقاق المعساش ، فاذا بازال سبب استحقاق المعاش عن اهدد المستحقين ، زال بالتالى حقه في هذه المكافأة ، ويوزغ نصيبه فيها على باتى المستحقين ، كل بنسبة تصييه في المعاش أيضا .

وأن سبق بأن الحق في المكاناة المسلر اليها ، يستهد بن التسانون
باشرة ، باعتبارها قرا بن آثار المركز القانوني العام لحايل نجبة الشرق
وانها لا تخطط بالمعاش ولا ترتبط بالاحكام التي تنظيه ، وبن ثم مان المنازعة
غيها أنبا تعتبر بن قبيل المنسازعة في التسويات ، وبالتسالي عان المنازعة
في توزيع قيمة هذه المكاناة على المستحتين في معاش حايل نجيسة الشرف
لا ينتيد بددة المنازعة المتررة بالنسبة التي المعاشفة .

ولما كان قد مسدر القسرار الجمهوري رقم ٢٠٠٧ لسسنة ١٩٥٩ في ١١ من نوفسبر سفة ١٩٥٩ ساي في ظل العبل بلحكام القسانون رقم ١١ من نوفسبر سفة ١٩٥٩ سايف الذكر بينع اسم الشعيد ؛ الذي كان بشرفا اجتباعيا بهنرسة الملهين ؛ بوصفه ضابط احتياط ، نجمة الشرف المسكرية ، ومن ام فائه يترته، الى ذاك الدحمتال ورثته المستحتين منه في المسلس لمكافأة شهرية بقدارها عشرة جنيهات تصرف بالسكالم لهم علاوة على معاشهم سابقا لحسكم المادة ١٢٦ من القانون رقم ١٩٠١ من القانون رقم ١٩٧١ لمنة ١٩٥٩ ولما كان السعنة ١٩٥٩ والماكن السيد المذكور قد اسستشهد من الربلة ووالده ووالدة ، وتأنت الزوجية قد قطع معاشمها بسبب ولهما ، كسا وأن الوالد لا يستحق معاشسا بسبب كونه بوظفا عالما ، ومن ثم غان كلا من الزوجة والوالد لا يعتبر من الورثة المستحقين في معسائن القسهيد المذكور ، وباللا المي من الورثة المستحقين في معسائن القسهيد المذكور ، وباللا الى ماتهما لا يستحقان نصيبا في المكافأة مالغة الذكر ،

ولما كاتت الوائدة من وحدما المستمقة في معاشسه، عاتهما تكون مم وحدها مع المستعقة المكافأة المشار اليها ، ويتعين صرف كل تعمسة هذه المكافأة بالكامل لهناما هذا على أن يراعي أن كلا بن الزوجة والوالد يستحق نصيبا في المكافأة المشار اليها، الى تاريخ زوال مبب استحقاته

ق معسسات الشهيد المذكور ، ولذلك غان الزوجة تعتحق نصيبها في تلكه الكفاء ألى تاريخ تطع المعسات عنها بسبب زواجها ، كها وأن الوالجد يستجق نصيبا في هذه المكافأة أذا كان قد استحق محاشا عن أبنه الشهيد ، في غترة لم يكن غيها بوظفا عاما ، وبالتسالى ماذا ما انتهت خدمة الوالد واستحق في معاش ابنه ، مانه يعود له حقه في أن يقتساني نصيبا في المكافأة المشار اليها ، ويعاد في هذه الحالة توزيع المكافأة بينسه وبين الوالدة كل بنسبة نصيبه في معاش الشهيد المذكور أزاء الآخر ،

ولما كانت وزارة التربية والتعليم قد قامت بتوزيع المكاناة المشار اليها ملى غير الاسلس السابق ايضاحه ، ومن ثم غاته يتعين اعادة أجراء هذا التوزيع بين المستحقين لمسائس الشعيد المذكور بنسبة تصبيب كل منهم في الماش ، على أن يقف صرف نصيب الزوجة في هذه المكاناة اعتسارا من تاريخ قطع الماش عنهسا ، كما يقف صرف نصيب الوائد له لمستحم استحقاقه في معاش ابنه الشهيد ، وبذلك تصرف كل قيمة المكاناة بالمكامل الى الوائدة باعتبارها المستحقة الوحيدة في معاش الشهيد المذكور ، مع مراجاة ان اعادة توزيع المكاناة سعلى النحو السابق سو لا يتقيد بهدة المنسازعة المستورة بالنسبة إلى المائسات ،

لهذا انتهى راى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

ا ـــ أن المَائِاة المستحقة لحال نجبة الشرف وورثته لا تعتبر معاشا ولا تخضع لاحكامه ، والبا تعتبر مكاناة ذات طبيعة خاصة ، ويجسري توزيمها بالكالم على المستحقين في معاش حالى نجبة الشرف ، أو على باقي المستحقين _ في حالة على المشتمين _ في حالة تطع المهاش عن أحدهم أو بعضهم _ وذلك بنسبة كل منهم في المعاش ازاء الآخرين .

٢ ... أن والدة الشهيد في الحالة المعروضة هي وحدها التي تستجق. كل تيهة المكاناة المشار اليها بالكامل 6 وأن زوجة الشهيد المذكور تستحق. نمسيا في هذه المكاناة الى تاريخ قطع المعاش عنها بسبب زواجها 6 وأن الوالد لا يستحق نمسيا في المكاناة لمحم استحقاقه في معاش ابنه الشهيد بسبب كونه بوظفا عليا 6 وأنه اذا ما انتهت خدمة الوالد واستحق في معاش بنيه 4 أيكاناة كم نمسياد توزيعها بينه وبين الوائلاة كل نسبة نمسيه في معاش ابنه أزاء الآخر .

٣ — إن أعادة توزيع المكافأة سالفة الذكر بين المستحتين في المعاش 2.
لا يتقيد بعدة المنازعة المقررة بالنسبة إلى المعاش .

(غنوی رقم ۳۳ه , س فی ۱۹۹٤/۱/۱۹۱)

قاعسدة رقسم (۹۴)

: 12...41

الحكم الذي تضيئته اللاة ٢٦ من القاون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ بشان.
المائسات المسكرية من عدم جواز القازعة في الكافاة التي تصرف بناء على
المكلم هذا القفائون بعد مفى سنة شهور من تاريخ صرفها سواء بالنسبة.
المكلونة لم بالنسبة الابوظف ٤ لا يسرى على بطالبة الحكومة احد المليلين.
بالقلون المكور بالات الله بن بالفائلا عن له فيها طبقا لاحكام اخرى .

ملخص الجسكم:

ان مورث المدمين وقد اسستولى على مكافأة غدية بدون وجه حق فاته يلزم بردها ما لم يكن قد سقط حق الجهة الادارية في اسستردادها ، ولا يجوز الليدمين الاستفاد في هذا الخصوص الى المدف 17 من المرسسوم بقانون رقم 20 اسبة 1970 الخاص بالماشسنات الهسسكرية التي تقضى بعدم جواز المنازعة في المكافأة التي تصرف بناء على أحسكام هذا اللستون بعد يضي سنة شهور بن تاريخ مرفها سواء بالنسبة للحكومة أم بالنسبة للموظف ، لأن نص المادة المنكورة انها يتطق بالمبلغ التي تصرف بكمافأة طبقة لاحكام القانون المسسلر اليه ، في حين أن المبلغ الذي صرف لمورث المدمين يصبر مصروفا له بدون وجه حق ، ويقاتلي غائه يخضع من ناصسة سقوط الحق في استرداده لاحكام المادة 100 من الشقون الدني .

(طعن رقم ١٤٤ لِسِنَة ٩ ق _ جِلْسَة ٢ /١٣/٨١١)

الفسرع المسسابع زيادة المعاشبات

قاعستة رقسم (٩٥)

البسدا :

المادة ١١٩ المسافة بالقانون رقم ٩٠ أسنة ١٩٦٨ الى مواد القانون مقم ٩٠ أسنة ١٩٦٨ الى مواد القانون مقم ١١٦ أسنة ١٩٦٨ الى مواد المسلمة قم ١١٦ أسنة ١٩٦٨ في أن نزاد بمتدار ١٠ / المائسات التي استحت لافراد القوات نص على أن نزاد بمتدار ١٠ / المائسات التي استحت لافراد القوات المسلمة الفرعية وفقا لاحكام القانون رقم ٥٠ أسنة ١٩٦٣ بشأن التسلمين أبه أي أن يكون قد صمى طبقاً لاحكام — أذا كان الدعى معاملا الناء خدمت الحكام القانون رقم ١٩٦٧ باصدار قانون التامين والمائسات ستخدى الدولة وعمالها الدائمين وعند اهائته الى المائس في ١٩٦١/١/١٢٩ سوى جمائنه طبقاً لاحكام هذا القانون رقم ٥٠ أسنة ١٩٦٣ لا يكون قد ادركه غروجه من الشدة قبل تاريخ المال به اعتبارا من أول يونية سنة ١٩٦٣ سنية تلك عدم أفادته من حكم المادة ١٩١٩ من القانون رقم ١١٦ أسنة ١٩٦٢ السنة ١٩٦٤ المائر الله ٠

نخص المسكم:

ان المادة 119 التي أضافها القانون رقم . ٩ لسنة ١٩٦٨ الي بواد نانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في ثبان الماشسيات والمكانات والتسايين لتعويض للقوات المسلمة والتي يطاثب الدعي للأغادة بن حكيها ... تنص على أن (تزاد) بعدار ١٠ ٪ (عشرة في المئة) المعاشات التي استحتت.
لافراد القوات المسلحة الفرعية وفقا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣
المشار اليه سواء بالنسبة الى صلحب المعاش أو المستحتين عنه ٤ على الايؤثر ذلك في بتدار اعانة غلاء المعيشة المستحقة زيادة أو نقصا ـــ ويستقاد

من هذا النص أن بغاط الاتعادة من حكيه أن يكون المعاش تد استحق نمسلا
وفقا لأحكام تاتون المعاشلت والتامين رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ أي أن يسكون
المعاش قد سوى طبقا لاحكله ٤ أبا أذا كان مساحب المعاش قد استحق

معاشمه أو سوى وفقا لاحكام قانون آخر نمان هذه المادة لا تنطبق عليه.
أو على المستحقين عنه ٥.

وبن حيث أن المدمى ولئن كان يعتبر بن حداد الغراد القوات المسلمة الدكان يمبل رقيب أول في مصلحة السواحل والمسايد وحرس الجبارك . الا أنه كان معابلا الذاء خدبته بأحسكام القسائون رقم ٣٧ لسسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأبين والماشات المستخدمى الدولة وحبالها الدائمين باحداد المنافق وصند انتهاء خدبته واحالته الى المماش في ١٩٦١//١٦ ، سوى مماشمه طبتا لاحكام هذا القانون ولم يدركه القانون رقم ،ه اسنة ١٩٦٣ لا تمكن خد خرج من المخدمة قبل تاريخ العبل به الذي تقرر من أول يونيه ١٩٦٣ كان ذلك ولم يكن معاشمه قد استحق أو ثبت تصويته طبتا لأحسكام القانون المذكور غانه لا ينطبق عليه حكم الملاة ١٩ السسافة الذكر ؛ ومن ثم يكن طلبه زيادة معاشمه بمتدار ١٠ لا غير قائم على أساس سسليم من القسائون .

ومن حيث انه لا وجه بعد ذلك لما يتوله المدعى أنه بصدور القانون رقم . لسنة ١٩٦٣ قد اصبح ساريا عليه ومعابلا بأحسكابه نظرا لان القسانون ٢٧ لسنة ١٩٦٠ قد اعتبر بلغيا وانتهى مفعوله بالنسبة البحامت أول يونيه سنة ١٩٦٠ سرايا على المناك ، أن لو كان ذلك مصحيحا لما يضعت الفترة الإيلى من المادة الرابعة من عانون اصدار العانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على سريان إحكام القانون المرافق له على المستحقين عن المعالمين بأحسكام القوانين منها القسانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ كيا نصت الفترة المانية من المادة المذكورة على صريان بعض المواذ على المستحقين عن المعالمين بأحسكام قوانين الحرى ، كسا نصت الفترة الاخيرة

بن المادة ذاتها على سريان بعض المواد على أصحاب المعاشسات المسالمين الموانين المائسات المسال اليها في الفترتين السسبتين و ولما كان الثابت أيضا أن المدعى من أصحاب المعاشسات المعالمين بالتاتون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٦٠ وهو ليس مستحقا عن سسسلحب معاش نمن ثم لا بنطبق عليسه حسكم الفقرتين الاولى والثانية من المادة الرابعة سائنة الذكر لانهما تعالجان فقط حالات المستحقين عن أصحاب المعاشات اكما أن ما أوردته الفقرة الاخيرة بنها مقصور على الهادة أصحاب المعاشات الممالين بقوانين المعاشات المشار المها فقط عن المعاشات المشار المؤلى المؤلدة الفقرة وفى نطاقها فقط ، دون أن يؤثر هذا السريان الجزئى لبعض مواد القسانون نظم ، ه لسنة ١٩٦٣ في تحديد القسانون المعامل به المدعى وهو القسانون وقم ١٩٦٧ لبينة ١٩٦٠ في تحديد القسانون المعامل به المدعى وهو القسانون

ومن حيث أنه لا صحة لما تشى به الحسكم المطعون فيه ببلطمن الراهن سمن أن المدمى قد دخل في دائرة تطبيق القانون رقم ٥٠ فسنة ١٩٦٣ نظر الما تفست به الفقرة الثانية من المادة ٨ من قانون أصسداره من يزيادة معاشات المعالمين بقوانين المعاشسات اشعار البها في المادة الرابسسة ومنها القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ببقدار اللث س لا صحة لذلك لان هذه الزيادة لم ترد الا فقط على أنسبة المستحقين عن المعالمين بهسدة المتوانين ، وذلك كها هو منصوص عليه مراحة في الفقرة المؤكرة ، ومن ثم لا تسرى الزيادة على أصحاب المعاشات انفسهم ، وأن القول بفير ذلك تفسلا عن مخالفة لا القول بفير ذلك عضلا عن مخالفة لا تعانون على حالات لم يتناولها يعتبر من قبيل القياسي الذي لا يجهز القياس فيهسا المناس فيهسا القي توجيز القياس فيهسا المناس فيهسية التوسيع في تنهيرها .

ومن حيث أنه مما يؤيد وجهة النظر المتنمة أن المشرع قد أمسدر بعد ذلك القانون رقم ١٦٠ اسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أهمكام القانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٦٣ و نصى في المادة الثالثة على أن نزاد اعتباراً من أول الشهر التألى لانتضاء شهرين على تاريخ العبل بهذا القانون "ألمالسات التي تصرف حاليا لاصحاب المالسات العالمين بأحكام الفانون رقم آلاً السنة ١٩٦٠ . وكذا معاشسات النستحقين عن المعالمين بأحسكام ذلك

التطافون بمتعار الثلث . . وقد جاء في المنكرة الإنصاحية لهذا التسانون انه ورغبة في سريان هذه المزايا على العبال والمستخدين الغين تركوا الخدية في النفرة بين تازيخ العمل بالقانون رقم ٣٧ النسنة ١٩٦٠ وقبل العبسل بالقانون رقم ٥٠ المسنة ١٩٦٣ تحقيقا للعدالة والمساواة مقد نصت المادة الثالثة على زيادة معاشاتهم أو معاشات ورثتهم التي تعرف حاليا وذلك بعدار الثلث وهو ما يساوى العرق بين حساب المدة السسابقة في المعاش وقد مائية و المعاشات على التحو المتدم . وقد مائية هذا القانون على المدعى وزيد معاشسه بمندار الثلث نمرفع من الاتلانون على المدعى وزيد معاشسه بمندار الثلث نمرفع من الاتلانون رقم ٥٠ السنة ١٩٦٣ لان هذه المادة لم تتضين تعديلا لاحكام هذا الثانون رقم ٣٠ المسابقة مائية من تركوا الضدية خلال المدة من تازيخ العبل بالقانون رقم ٣٧ المسنة ١٩٦٠ وقبل العبل بالقانون رقم ٥٠ المسنة ١٩٦٠ وقبل العبل بالقانون رقم ٥٠ المسنة ١٩٦٠ وقبل العبل بالقانون رقم ٥٠ المسنة المسابقة عبدار الثلث كيا في عالة المدعى .

ومن هُهُك أنه قيس مسجحا كذلك ما تاله الدعى من أنه قد أسبح مِن المعابلة بن بالحكام القانون رهم ٥٠ لسينة ١٩٦٣ حينها عدلت النقرة الدائي من الله ١٦٠ منه بمنتضى المادة الاولى من التانون رقم ١٦٠ المستة ١٩٦٤ الأنه طبق في حسكم المادة الثالثة من هذا الثانون الأخير لأن الفقرة المذكورة بعد تعديلها سالف الذكر تد نصت على ان الفتفعين اذا كانوا لم يؤدوا عن الخدبة السابقة الاشمستراكات المطوبة حسبت في ممالئساتهم ومكافاتهم بواقع ثلثى النسب النمسوس عليهما في المادتين المُتكورتين عن كل سنة من سنوات المدة المنكورة ، كما نست المادة الثالية من هذا الثانون على أن « يسرى حكم الثادة ٢٦ فقرة ثانية التصوص عليها في الثلاثة السابقة على أصحاب المعاشات الذين تركوا الخدمة اعتباراً من اول يونية سنة ١٩٦٢ او السنحتين عنهم . . وهذا التعسنيل لا يسرى عَلَى أَلْدُمَى لِأَنَّهُ _ كِما سبقت الإنسارة _ قد انتهت خبيته في ١٩١١/١/١١ عُبِلُ الول يونية منذة ١٩٩۴ تاريخ العمل بالقانون رقم" ٥٠ اسسخة ١٩٩٣ وان المادة ٨٨ بن القسانون يتم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تسرى المكام هذا القانون على ألتوات النرعية بالتوات المسلحة المنصوص عليها في القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، وذلك الى حين تقسرير

احكام خاصة في شائهم غانها تعنى في الحقيقة اغراد هذه القوات الذين لا يزالون في الخدجة وقت المبل بالقانون رقم .ه لسنة ١٩٦٣ ، ولذلك تسرى من هذا التاريخ لحكليه عليهم غلط دون أولئك الذين انتهت خدمتهم تبل ذلك مثل المدمى .

ومن حيث أنه أذا كات المادة ٧٧ من التأنون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لد قضت بنقل حقوق والتزايات صندوق التأبين والمائسات لمستخدى الدولة وعمالها الدائمين المنشأ بالقاتون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ الى صندوق التأبين والمائسات المنشأ بالقاتون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ الى صندوق يتول المدعى سريان أحكامه على أصحاب المائسات الذين سبقت معائستهم بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ وخرجوا من الخدية وسسويت بمعائساتهم طبقا العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، بل أن هذا الصندوق لا يعدوا أن يكون هذا نقط مجرد جهة تبويل وصرف للمعائسات سواء نقل التي تستحق طبقا لهذا القانون أو نقك التي سبق أن استحقت طبقا للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٣ ، كما أن المادة الاولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على انشاء الصندوق تفت بانشات له لمضر المنائت ومنهم موظفوا ومعتضبوا وعبال الدولة المربوطة مرتبالهم وأجورهم أو مكاناتهم في الميزانية المعسامة للدولة ، أي الذين لا يزالون بالخسيسة والخسيسة والمناسبة المستحدة والمساسة المستحدة والمساسة المستحدة والمساسة المستحدة والتناسية المستحدة والمساسة المستحدة والمستحدة والمساسة المستحدة والمساسة والمستحدة والمساسة المستحدة والمساسة المستحدة والمساسة المستحدة والمستحدة والمستحدة والمستحدة والمساسة والمستحدة والمساسة المستحدة والمستحدة والمستحد والمستحدة والمستحدد والمستح

ومن حيث أنه بنى تبين ما تقدم غان دعوى المدعى تكون غير قائسة على أساس سليم من القانون ، واذ ذهب الحكم المطعون نيسه مذهب مسليرا ، بان قضى بأحقية المدعى في زيادة معاشسه بمقدار ، ١ ٪ طبقسا للمادة ١١٩٦ من القانون ، ٩ لسنة ١٩٦٨ على اسساس أنه يعتبر من أفراد القوات المسلمة الفرعية الذين استحقت معاشاتهم وفقا الأحكام القانون رتم ، ٥ لسنة ١٩٦٣ ، غان هذا الحكم يكون قد جانب الصواب واخطا في تأويل القانون وتفسيره ومن ثم يتمين الفاؤه والقضاء برنهن المدوى .

(طعن رفم ۲۳۳ لسنة ' ۲۰ ق ــ خلسة ۱۹۷۲/۲/۱۵)

1. Was 10

قاصدة رقسم (٩٦)

المِسدا :

المادة ١١٩ من القدانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٤ بشدان الماشيات والكافات والتلبين والتمويش المقوات المسلحة المكافئة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ والتي قدرت زيادة الماشدات المستحقدة الافراد القوات المسلحة الفرعية وفقا الاحكام القانون رقم ٥٠ لسدنة ١٩٦٣ بنسدية ١٠٠ ب يقتصر تطبيق هذه الزيادة على الماشات التي استحقت وفقاً المقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ دون سواه من قوانين الماشدات السابقة ملدة ٠٠

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة 111 من القانون رقم 111 اسنة 111 الفسافة المتانون رقم 1.0 السنة 111 الفسافة السنة 111 المتانون رقم 1.0 السنة 111 بشان المعاشات والتكافأت والتامينات والتعويض للقوات المسلحة تنص علي أن تزاد بمقدار ١٠٪ * عشرة في المئة " المفاشات التي استحت لادراد القوات المسلحة العربية وبقاً لاحكام القانون رقم ٥٠ اسنة 1917 المشار اليه سواء بالنسبة الى صلحب المعاش أو المستحتين عنه على الا يؤثر ذلك في مقدار اعاشة غلاء المعشة المستحقة زيادة أو نقصا .

وهذا النص واضبح في الدلالة على أن بناط الاعادة من احكامه هو أن يكون المعالى 6 مستحقا وبقا لاحكام القانون رقم .ه لسنة ١٩٦٣ دون المعالى 6 مستحقا وبقا لاحكام القانون رقم .ه لسنة الريادة على المعالىن بالقانون المنكور . وإذا كان المعالى وبقا لاحكام هذا المادة على المعالىن بالقانون المنكور . وإذا كان الدعى انتهت خميته لبلوغة السن القلونية في ١٨٠ من ديسمبر سنة ١٩٦١ وسوى معاشه وبقد الاحكام القدانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٠١ ، بلصدار قانون التأمين والمائدات استضمى الدولة وصابحا الدائين عنفه بهذه المدانة لا ينهد من المحكم المدانة والمائدات المستضمى الدولة وعالما الدائين عنفه بهذه المدانة لا ينهد من المحكم المدانة والمائدات المستضمى الدولة وعالما الدائين عنفه بهذه المدانة لا ينهد من المحكم المدانة والمائدات المدانة والمائدات المستضمى الدولة والمائدات المدانة والمائدات المائدات المدانة والمائدات المائدات المائدات المدانة والمائدات المدانة والمائدات المائدات المائد

لسنة ١٩٦٤ المشار اليها ولا يحق له أن يتقاضى الزيادة في المسائس المقرر بها .

وبن حيث أنه لا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون نبه من أن المسدعى قد الدخل في دائرة تطبيق القانون رقم ، ٥ لسنة ١٩٦٣ بمتنفى المانتين } و ٨ من قانون أصداره ذلك أن المسادة } المشار اليها يجسرى نصسها على النجسو الآتي :

 « تسرئ أحكام القانون المرافق على المستحقين عن المعلمين بأحكام القسانونين رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٦ لسسنة ١٩٦٠ ورقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ » .

كيا تنصى المادة ٢/٨ المسار اليها على انه « استثناء من أحكام المادة } تزاد اعتبارا من اول الشهر التالى لانقضاء شهورين على تاريخ المسل بهذا القانون ؛ أنصبة المستحقين من المالمين بقوانين المعاشمات المسار اليها في المادة ٤ بمقدار القلت دون أن يترتب على هذه الزيادة ما يكون قد منسح لهم من معاشمات استثنائية ولا يسرى هذا الحكم الا بالنسبة للمستحقين عن المعلين بقوانين المعاشمات المسار اليها الذين نشا استحقاقهم قبل المهل بهذا القانون .

ومن الواضح أن سريان احكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ونقساً لحكم الفقرة الاولى من المادة ٤ السائف ذكرها وزيادة المجاش بهتدار الثائم بالعلمين لحكم الفقرة الثانية من المادة ٨ المشار اليها انها يقتصر وفقسا المحريح نص هاتين الفقرتين على المستحتين عن المعالمين بقوانين الماشات

"المصوص عليها فيها ومن بينها القانون رقم ٧٧ لسنة . ١٩٦١ أم أصحاب المشاعب ذاتهم نمان نطاق مريان القانون رقم ٥٠ لسنة . ١٩٦٩ في شائهم محدد ومحسور في دائرة المواد التي احالت عليها الفقرة الثالثة من المادة ؟ المسار اليها والتي بيين من استظهار تصوصها أنهسا لا تتناول الاحكام الوضوعية لتسوية معاشاتهم التي تبت وفقا لاحكام التسانون رقم ٧٧ لسنة . ١٩١١ أو غيره من توانين ، المعاشات بالتعديل أو الإضافة ومن ثم غان معاشات هؤلاء نظل خاضصة لكافة الاحكام الواردة في القسانون الذي عودوا على اساسه .

وليس أدل على صحة هذا النظر أن اصحاب المائسات المعلمين بلحكام التانون رتم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ لم نقرر زيادة المائسات المستعقة لهم الا بوجب المادة الثالثة بن الفاتون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٤ بتصحيل بعض أحكام القانون رقم ٥٠ السنة ١٩٦٤ بتصحيل بعض أحكام القانون رقم ١٥ الشهو التلي تقضاء أن المائسات المائسات المائسات المائسات المائسات المائسات المائسات المائس بأحكام القانون المائسة ١٩٦٠ وكذا منائسات المائسات المائس بأحكام التانون بعدار الثلث وقلك دون أن يترتب على هذه الزيادة أي تأثير لكن المائم المائسات المائسات وقلك دون أن يترتب على هذه الزيادة أي تأثير ألى المائم المائسات المائسات وقلك دون أن يترتب على هذه الزيادة أي تأثير من المائسات المائسات

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم يكون الحكم المطعون غيه أذ ذهب ألى غير ذلك وتشي بسريان القيانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على حالة ألمبدمي رقم أنه من أصحاب الماشئات المعالمين بالقيانون رقم ٣٧ لمبنة ١٩٦٠ موفوله بالقالي الحق في الزيادة في المسائل التي استحدثها القانون رقم وأقي المسائل التي تطبيقه وتأويله ويتمين من ثم التضاء بالفائه وتأييد الحكم المسائل من المحكمة الادارية بالاسكانون في الدعوى والزلم بالادمي المسائل من المحكمة الادارية بالاسكانون والزلم للدعمي المحروفة عن الدعوى والزلم المحمد المسائل التعمي المحروفة عن الدعوى والزلم المحمد المحروفة الدعوى والزلم المحمد رقم ١٩٧٨ المسنة ١٩٧٨ والمسنة ١٩٤٨ والمسنة ١٩٧٨ والمسنة ١٩٤٨ والمسنة ١٩٧٨ والمسنة ١٩٤٨ والمسنة ١٩٩٨ والمسنة ١٩٩٨ والمسنة ١٩٩٨ والمسنة ١٩٧٨ والمسنة ١٩٩٨ والمسنة ١٩٨ والمسنة ١٩٩٨ والمسنة ١٩٩٨ والمسنة ١٩٩٨ والمسنة ١٩٩٨ والمسنة ١٩٨

المسرع التسابن

الجمع بين معاشين او بين مكافاة ومعاش

قاعسدة رقسم (۹۷)

: 12-41

القانون رقم ١٣ اسنة ١٩٦٤ باسدار قانون التابينات الاجتباعية ...
القانون رقم ١٩٦٧ اسنة ١٩٦٤ في شان المائسات والكانات والتابين
والتفويض للقوات المسلمة ... الاصل طبقاً لاحكامها هو عظر الجبع بين
معاشين واستقاد يجوز النبع في عالات محدة في كل شها ... وجوب تطبيق
القانون رقم ١٩١٦ اسنة ١٩٦٤ بين القانون رقم ١٣ اسنة ١٩٦٤ مادام ان
اعد الماشين المستحقين هو معاش مستحق وبقاً الإجكام القانون رقم ١١١٠
اشنة ١٩٦٤ ــ اسلس فلك أن القانون رقم ١٩٠٤ شنة ١٩٦٤ مدر لاحقا
القانون رقم ١٩٦٤ اسنة ١٩٦٤ واللاحق ينسخ السابق فيها يتعارض معه ٤

ملخص الفتــوى :

ان الفقرة الأخيرة بن الملاة 1.1 من تاثون التابينات الاجتباعية المسادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالشانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « لا يجوز الخصول على أكثر من معاش وفقيا لهذا القانون أو قوائين معاشات أخرى ، غاذا استحق لشخص واحد أكثر من معاش أدى اليه الماش الاكبير » .

كية تنص المُادَة ١٠٢ من هذا التنافرين على أنه استثناء من لمكام حظر الجمع بين المعاش والدخل أو بين معاشين أو أكثر المنمنوض عليهما الله هذا القانون يجوز للجمع في الحالات الإنهاة :

٢ ... اذا لم يزد الجبوع على عشرة جنيها شهريا .

٢ ــ اذا كان المعاشبان يستحقان عن والدين .

وين حيث أن المادة ٧٧ من القانون رقم ١١٦ أسنة ١٩٦٤ في فسيان المماشات والمكانات والتابين والتعويض للقوات المسلحة تتفى بسريان المحالم بعض بواده ومن بينها المادتان ١٤ ، ٨٤ والجدول رقم (١) المرافق لله على من يستحق معاشا أبتداء من تاريخ سريان أحكامه عن أصحساب الماشات المعاملين بأحكام القوانين رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٦ و ١٩٥٠ لسنة ١٩٥٧ و ٢٣٣ لسينة ١٩٥٩ و ٢٣٣ لسينة ١٩٥٩ و ٢٣٣ لسينة ١٩٥٦ و

ومن حيث أن المادة ٤٨ من القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦٤ ساقف الذكر تنص على أنه « لا يجوز البستحتين عن المنتمع أو عن صاحب المعاش الجمع بين معاشين غاذا استحق لقسخص منهم أكثر من معاش من الخزانة العالمة ٤و الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أدى اليه المعاش الاكبر، » ، على أنه يجوز الجمم بين الدخل والمعاش أو بين معاشين أو أكثر في الحالتين الاتبتين:

 إ — إذا لم يزد المبوع من ثلاثين جنيها ، عاذا زاد المجموع من هذا القدر ادى الماش بالقدر الذى يكل هذا المجموع .

وين هيث أنه غضلا من أن القانون رقم ١٩٦ أسنة ١٩٦٤ في شـــان الماشات والمكانات والتابين والتعويض للقوات المسلحة مسدر لاحقــا ألماشات والمكانات والتابين أن التابينات الاجتباعيسة ، واللاحق أينسخ السابق غيما يتمارض معه ، غان القانون رقم ١٩٦١ اسنة ١٩٦٤ هو عليس وهــو الوابع التطبيق مادام أن أحد المناشين المنتحين المنتحين المنتحين المنتصوص حد عاش بسعوق وهذا المهاشين المنسوس حد عاش بسعوق وهذا المهاشين المنسوس

The John Street Box

وعلى ذلك غانه يحق لكل من المستحقين عن المساعد أول أن. يجمع بين المعاش المستحق له طبقا لتانون المعاشدات والمكافات والتسامين والتعويض للقوات المسلحة سالف البيان وبين المعاش المستحق ونقسا لتقانون التابينات الاجتماعية المذكور وذلك في حدود مبلغ ثلاثين جنيهــــا" لكل مستحق .

قاصدة رقيم (٩٨)

ŧ

: 12....41

تعين أحد الضباط التقاعدين باحدى المؤسسات العاملة بمكافأة شهرية تمادل الفرق بين الماش القرر له وبين ما كان يتقاضاه عند احالته الى التقاعد مع الترخيص له في الجمع بين تلك المكافأة وبين الماش ــ حساب الإشتراك في التابينات الإحتباعية على اساس الكافأة وليس على اساس مجوع الماش والمكافأة .

ملخص الفتري :

عين السيد/.. بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٢ نائبا لدير عام المؤسسة المالة الاقتصادية لقوات المسلحة دون أن تحدد معاملته المسالية . وفي ١٩٦٤/٦/٢٣ تقرر صرف خبسين جنيها شهريا اليه اعتبارا من تاريخ تسلمه العمل كسلغة تحت التسوية لحين صدور قرار بالترخيص له في الجمع بين الماش والمكافأة ، ثم تقرر زيادة هذا المبلغ الى ستين جنيها شمهريا اعتبارا من الغاريخ المسلر الهه .

وبتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٣ صدر القانون رقم ١٥٣ لسسنة ١٩٦٤ الذي تضى في مادته الاولى بأن يكون لنائب القسائد الاملي للقواند المسلمة

سلطة اصدار ترارات الجمع بين معاشات الضباط المتقساعدين وبين المرتبات التى يحصلون عليها من المؤسسة العلبة الاقتصسادية للقوات المسلحة .

وتطبيقا لاحكام هذا القاتون صدر قرار نائب القائد الأملى للقسوات المسلحة رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٢ المنضين صرف بكاناة شسهرية السسيد المذكور تعادل الفرق بين المعاش المقرر له وبين ما كان يتقاضاه بالخدمة عند احالته الى التقاعد مع الترخيص له في الجمع بسين تلك المكانة وبين المعاش ومع تسوية حالته عن المدة السابقة في حدود تلك المعابلة بقسرار بن رئيس مجلس ادارة المؤسسة .

وبتاريخ ١٩٦٥/٧/٣١ مسدر قرار المؤسسة رقم ٢١١ اسنة ١٩٦٥ يصرف مكانة للسيد المذكور قدرها ، ؟ جنيها ٣١٠ المينسا تمسسادل الغرق بين معاشسه وبين ما كان يتقاضساه تبسل الاهالة الى المعاش علي أن ينفذ هذا القرار اعتبارا من شهر يوليو سنة ١٩٦٥ .

ويناء على ذلك تابت ادارة المائسات بالتوات السلحة بعرقه معاشسه اعتبارا بن ١٩٧٤/٢/٣٣ ، تاريخ صدور التانون رتم ١٥١٧ لسنة ١٩٧٤/٢ تنف الفكر ، كيسا قلبت المؤسسة بتحصيل السرق بين السلفة التي كانت تصرف اليه بواتع ، ١ جنيها شهريا وبين المكانأة التي تتررت ، وبن ثم سويت عالمه على أساس أن ما صرف اليه خلال المدة بن ١٩٦٣/٣/٣ حتى ١٩٦٥/٣/٣ عقد صرف عفها مكانأة تدرها ، ٤ جنيها و ، ١٢ طبيا ،

واستبر الوضع على النحو المنتدم حتى تقرر تسبوية حالته اعتبار! من ١٩٦٨/١/١ على أساس وظيفة نائب مدير عام المؤسسة من الفنسة-الاولى ببرتب أجبالى قدره ١٢٥ جنيها شهريا ، ومنذ هذا التساريخ أوقفة صرف معاشه وقابت المؤسسة بالاستراك عنه في هيئة التابينات الإجماعية-على أساس هذا المرتب ، واستبر الحال كذلك حتى انتهت خدمته بالمؤسسة-ف ١٩٧٠/٥/١ .

ولما طالب سسيادته الاشتراك في هيئة التأمينات الاجتماعية من

لَّلِدَة السَّلْقِة مِن ١٩٦٣/٥/٢٣ حتى ١٩٦٧/١٢/٣١ ذهبت الهيئسة الى المنافقة من المواقعة المنافقة على اسالس مجموع المسالس والكلمة .

وَمِن حِيث أن المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ المسئة ١٩٦٤ تقمن على أنه « في تطبيق أحسمكام هذا القسانون يقمسم بالأجر: الأجر المنصوص عليه في قانون المبل » .

وواضح من هذا النص ان قانون التأمينسسات الاجتماعية أهال في قصرته للأجر ألى قانسون العمل ، ويقضى القانسون الاخير في مادته الثالثة بأن يقصد بالأجر كل ما يعطى للمسسليل لقاء ميله مهما كان نوعه ..

ويبين من ذلك أن ثب سبة شرطا أساسيا يجب توادره في الأجر وهو أن يعطى للعامل لقاء ما يؤديه من حمل .

وين حيث أن ألماش لا يصبحو أن يكون ايرادا عن مدة مسابقة ولا يصرف لقاء العمل أنذى يؤدى لدى رب العمل عن ثم غانة بهسخه الثبة لا يندرج وصف الآجر ولا يدخل عيه وانها يصرف لصاحبه اعبالا لاحكام بقراني أخرى ولاسباب بعيدة عن عمله الجديد لدى رب ألحل و وأذا كان بعد المرافق الماش يدخل في الاعتبار عند تصديد الأجر غالرد في ذلك الى با اقتضته أرادة المشرع في الاعتبار عند تحديد أجر غالرد في ذلك الى با اقتضته أرادة المشرع عبد تحديده الموسى عبد تحديده المرافق الماش عبد تحديده الموسى عبد تحديده الموسى عبد تحديده المساس وتجمله جرءا من ألم المرافق عبد المساس وتجمله جرءا من الأثبر يثال مع تطبيقها محتفظا بخاصيته كايراد عن مدة سابقة .

ومن حيث أن الثابت أن السيد/.... كان يتقاضى من المؤسسة المهابة الاقتصادية للقوات المسلحة مكفاة مقدارها ستين جنيها خسلال المدة من ٢٢/٥/٢٢ أن أصبحت هذه المكفاة ، ٤ جنيها في ٢٠٠٢ مليما من المرابخ الاغير حتى ٢٠٠١ /١٣/١ ، عمن ثم مان الاشتراك في القابينات الاجتماعية يجب أن يصبب طلى أساسي هذه المكفاة وحدها .

أَهُذَا أَنْتَهُى رَأَى الجَعِيةُ أَلْمُومِيةَ الى حسابِ الاسْتِرَاكِ في التَّامِيناتِ الاجتباعية على اساس المكافاة التي كان يتقاضياه السيد المُكور من الموسدة وليبن على أساس مجوع الماش والمكافاة .

(ملك ٨٦/٤/٥١ه - جلسة ١١٧١/١١/١١)

قامسدة رقسم (۹۹)

المسطا:

المادة ٥٥/٦من الرسوم بقانون رقم ٥٠ نسنة ١٩٣٠ الفاص بالعائدات المستخرية ... المفاص بالعائدات المستخرين من المسائل الما صنورت عليهم المفاتم من المقالم من المقالم منحكة القسورة المقالم منطقة القسورة المقالم المفاتمة القسورة المقالم المفاتمة القسورة المقالم المفاتمة القرب عليها هذا الاثر .

ملغص القسوى:

لما كانت المادة ٢/٢٥ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمائسات العسكرية تنص على ان « كل مساحب معاش عسكرى مسدر عليه حكم من خطس عسكرى او بن أحدى الحسائم المادية في احدى المسائم المادية في احدى البرائم المناسوس عليها في البلين الأول والفاتي من الكتاب الثاني من تاتون المقوبات ، أو الفقرة الإخرة من المادة الثالثة من الفصل الاول من تاتون المجيش المسادر في سنة ١٨٩٣ ، تستط حتوته ايضا في المائس أو المكاناة الذات لم تصرف بحد » .

و لما كانت محكمة النورة محكمة ذات سيادة ، صدر بانشائها وتشكيلها وتشكيلها والمرارات من مجلس قيادة الثورة ، فلا يمكن أعشارها مجلسا عسكريا ولا

محكمة عادية في حكم المادة ٢/٥٥ الشار اليها ، وبالنالي لا يترتب على الحكم الصادر منها على أحد العسكريين سقوط حقه في المعاش .

(نتوی رقم ٩٦ ب فی ١٩٥٧/٢/١٨) ٠

قاعسدة رقسم (١٠٠)

المسطا:

المادة ٩٧ من القانون رقم ١١٦ لسسنة ١٩٦٤ في شان المائسسات والكافات والتلبين والتعويض للقوات المسلحة .. نصها على أن كل من أننهت خدمته لادانته في أحدى الجراثم المخلة بالشرف والتي يصدر بتحديدها قرار من نائب القائد الإعلى تلقوات السلحة (أو من وزير الحربية الذي هل محله في هذا الاغتصاص سقط حقه في ربع المعاش أو المكافأة ب اعتبار المحكم القصوص عليه في هذه المادة موقوفا هتى صدر هذا القرار وعدم سريانه الا على الوقائع اللاحقة لصدوره ... عدم جواز الرجوع في تعديد هذه الجراثم الي المادة مر من القانون رقم ٢٣٣ اسفة ١٩٥٩ في شأن المعاشبات والمكافات والتايين والتمويض لفيباط القوات المعلمة ... اساس ذلك أن القسانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ وضع تنظيها لاحكام المائسات وحالات سقوط الحق نيها غلا بجوز الرجوع الى احكام القانون السابق رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩. في هذا الشان ... صدور حكم من محكمة القررة في القضية الخاصة بمحاولة. قلب نظام الحكم بالاستيلاء على قيسادة القوات السلحة بادانة عدد بن الضباط بعضهم في الخدمة والبعض الاخر في التقاعد ويفضعون جميعا لاحكام القانون رقم ١١٦ أسبة ١٩٦٤ - عدم صدور القرار القصروس. عليه في المادة ٩٧ من القانون رقم ١١٦ أسنة ١٩٦٤ حتى تاريخ أرتكابهم الجريمة التي ادينوا فيها بل وحتى تاريخ المكم فيها ... عدم جواز حرماتهم بن المعائس المستحق لهم وفيقاً لاحكام القانون المذكور ... استحقاتهم المعاش

ملخص القنسوي :

امدرت محكبة الثورة حكيها في القضية رقم السنة ١٩٦٧ الخامسة بيحاولة تلب نظام الحكم بالاستيلاء على تيادة القوات المسلحة بلدانة عدد من الضباط كان بعضهم في الخسيمة والبعض الآخر في التقساعد ويخضعون جبيعا لاحكام القانون رقم ١١٦٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن المعاشدات والمكانات والتعويض للقوات المسلحة ، وصسدق رئيس الجمهورية على هذا الحكم في ٢٧ من اغسطس سنة ١٩٦٧ .

وبن حيث أن المادة ٧٧ من تاتون المعاشسات والكانات والتسلين والتمويض للقوات المسلحة رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ نفس على أن « كله بن انتهت خديته لادانته في احدى الجرائم المخلة بالشرف والتي يعسدر بتحديدها قرار بن نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة سقط حقه في ربع المعاش أو المكانات . . » .

وبن حيث أن الترار المنصوص عليه في هذه المادة بن نائب التسائد الاعلى للقوات المسلحة أو من وزير الحربية بعد تحويله اختصاصاته لم يصدر حتى تاريخ ارتكابهم الجريبة التي ادينوا فيهسسا بل وحتى تاريخ، الحكم عيها ،

وبن حيث أن الاصل العام يتضى بنفاذ التوانين بن تاريخ العبل بهية ما لم يطق القانون نفاذ بعض أحكامه على صدور الأعة تتضين أحسكاما بكلة له أو تحدد شروط أو أوضاع تنفيذ بعض أحكامه غفى هذه الحسالة. يكون تنفيذ هذه الاحكام مرهونا بمسدور اللائحة بالقسدر الذي يتوقفه عليه أبكان تطبيقه .

و من حيث ان الحكم بسطوط الحق في ربع المعلس أو المكافأة المسومر عليه في المادة ٩٧ سعافة الفكر رهن بصدور قرار من نائب القائد الإعلى أو من وزير الحربية الذى حل بحله في هذا الاختصاص بتحديد الجـــراثم المُخلة بالشرف خان حكم هذه اللادة بعتبر بوتوها حتى صدور هذا التــرار نولا يسترى الا على الوتائم اللاحتة لصدور هذا الترار .

ولا يجوز الرجوع في تحديد هذه الجرائم الى المادة ٦٥ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكاتات والقابين والتعويش المساطة استنادا الى ما تنص عليه المادة الشائية من المسافق المسنة ١٩٦٤ المشار اليه من أن « يلغى كل نص سابق لحدور هسذا القانون وتظل سارية كافة القوانين والقسرارات والاوامر وكذا التعليمات الواردة بلوائح الجيش والقسوات البصرية والقسوات الجوية بالجمهورية العربيسة المتحدة مادامت لا تتعارض مع نصوصه المناف المائية المنافق المنا

وعلى ذلك غلا وجه لحسرمان الضباط المسابلين باحكام القاون رقم الما السنة ١٩٦٤ من ربع المائن أو المكاناة المستحقة لهم وفقا الاحكامة الما كانت الحكية التي صحر بنها الحسكم بادانتهم لعسدم مسدور تسرار بتحديد الجسرائم المخلة بالشرف ذلك أن الحرمان مقسوبة ولا مقسسوبة بغير نص .

وين حيث أنه وإن كانت المادة ٨٧ من التانون رقم ١٩٦١ لسنة ١٩٩٤ توجب تقديم طلب صرف المبلغ المستحتة بموجب هذا القسانون مؤيـــدا بجيع الاوراق والمستدات إلى ادارة التأمين والماشات للتوات المسلحة أو المماشلة التابع لها وذلك خلال سسنتين من تاريخ الوغاة أو صدور ترار الاهالة إلى المعاش أو انتهاء الخدمة والا سستط الحق في المسلخ المستحق ٤ كما تنص المادة ٩٦ من هذا القسانون على أن كل اسستحتاق ترره هذا التانون لا يطـــالب بصرفه خالال ثلاث سسنوات من تاريخ استحقاقة أو تاريخ آخر صرف له يستط الجق نه ما لم يثبت أن عسد المطالبة بالصرف كانت له أسبهاء تهرره ه عاته وان كان صرف المهاش المستحق يجب أن يراعى فيه تقديم طلبيم على اللنحو المشال اليه. إلا أنه منى قدم الطلب في المعاد وبالإحسار إواتيم المنصوص عليهار في هذا التسانون عان مساجب المسائس يتلقى حقه في معاشمه من القانون مباشرة ومن تاريخ انتهاء النضية .

لهذا انتهى راى الجمعية العمومية الى أن الشباط المعالمين بأهسكام التانون رقم 117 لسنة 1972 المجكوم عليهم من محكسسة التسورة في القضية رقم 1 لببنة 1972 الخاصة بحاولة تلب نظام الحسكم بالاستيلاء على تيادة القوات المسلحة لا يحرمون من المائس المستحق لهم وقفسسا لاحكام القانون المنكور سسواء منهم من كان في الخسسمة وقت ارتكاب الجريمة أو كان في المعاش .

ويستحقون المعاش احتسارا بن تاريخ انتهاء هدمة الذين كانوا بالخدمة وبن تاريخ وقف مرف معاش بن كانوا في المعاش بصرف النظر عن تاريخ تقديم الطلب المنصوص عليه في المادة ٨٧ من القانون سالف الذكر متى. كان هذا، الطلب قدم في للهماد .

(غتوى رقم ٢٥ - في ١٩٦٩/١/١١)

قامِــدة رقِــم (١٠١)

المِسدا ا

ارملة التمايط التي شاته عبدا تستدى معاشا عنه ... ايس في قوانين الماشات المسكرية ما يحرم مثل هذه الزرجة القائلة ... تصييما في المعاش ال الكافاة ... الأجر يحتاج الى تدخل تشريعي لمالجة هذه التنجة .

طفص اللهـوى :

ان إنظية التامين الإجهامي والمواصلة العام منها أو الخاص بطوائمه من الهماملين وإن كانت في حيوتها بظيراً تأمينية خاصة الإوجد خصها المصرع بتنظيم بالتوزيع بالمواجئة التي ينظم عسد. المسلمين في مجامل متجاهل متخضيط له وحدة دون الاجكام التي ينظم عسد. السلمين في مجهمه ، ويد بين البنظيم الضماص قواعد تصديد وتحصيل.

الاشت اكات واسماب استحقاق الكانات والماشات وشروطها وموانع الاستحقاق منهما فلا يجوز الرجوع في شانها الى الاحكام العامة في عقد التامين على الحياة ، ومنها حكم المادة ٢/٧٥٧ من التقنين المدنى التي تقضى بستوط استحقاق المستفيد اذا اعتدى على حياة المؤمن عليه ، كما استظهرت الجمعية العمومية أن استحقاق المعاش أنما ينشأ من القسانون مباشرة دون ان يبر بذبة المورث ، غلا يعتبر تركه بأية حالة ، وبن ثم لا تسرى في شانه أحكام المادة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن المواريث ، كما لا تسرى في شبانه احكام المادة ١٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ باصدار تانون الوصية : وبقادها حربان الوارث أو الموسي له بن الميراث أو الوصية اذا قتل المورث أو الموسى عبدا عدوانا ،

ومن حيث أن المادة ١١١ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشمات للقوات المسلحة المسادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ والمقابلة للمادة ١٤ من قانون التابين الاجتباعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تقضى بصدم جواز حرمان المنتمع أو صاحب المعاش أو المستحقين منه في المعاش أو الكاماة لأى سبب من الاسباب .

وأيام صراحة هذا النص ووضوح عبارته فلا يجوز تأويله وصدولا الى هكم ماتع من الاستحقاق . ويؤكد هذا النظر أن المشرع في المانتين ٧٥ و ٨٥ من القانون رقم ٥٩ لسنة .١٩٣٠ في شان الماشات المسكرية والمادتين ٥٥ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في شأن المعاشبات الملكية كان يتناول بالتنظيم وتوع وستوطحق الموظف او مسلحب الممساش في المعاش أو المكافأة أذا حكم عليه في بعض الجرائم المنصوص عليها في هذين التانوذين على سبيل الحمر وهي جرائم الفدر أو اختلاس أموال الحكومة أو الرشوة أو التزوير في أوراق رسمية دون غيرها من الجرائم ، وهو ما أغفله المشرع في التشريعات الاخيرة الواجبة التطبيق والمعمول بها حاليا ، ولم تكن تتناول على اية حال سوى الجرائم المشار اليها على سبيل الحصر علم يكن الماش يستط في مثل الواتمة المروضة ، ويؤكد هذا النظر أيضا أن المشرع عندما أزاد حرمان الوارث والمومى له والمستفيد في عقد التأمين على الحياة كل في مجله لتتله المورث أو الموضى أو المؤمن عليه مانه نص صراحة على حرمانه ، وفي جميع الاحوال مان الحرمان من الحق أو سنتوطه لا يكون ألا بنص خاص ، والأمر كذلك في تقرير موانع نشوء الاستحقاق ، وتالحظ الجمعية أن الملدة ٥٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الفسام بالماشات الملكية والمادة ٥٧ من المرسوم بالقانسون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالماشات المسكرية كانتا تقضيا بوقف استحقاق المماش النساء مدة تنفيذ المقوبة الجنائية وقد خلت القوانين الممول بها حاليا من نص مماثل مما يتعين معه صرف المعاش المستحق حتى خلال فترة تنفيذ المقوبة الجنائية مع مراعاة أهكام المادة ٢٥ رابعا من قانون المعوبات .

ومن حيث أنه وأن بدت هذه النتيجة وأن كانت هي التطبيق السليم لمريح النصوص القائمة والواجبة التطبيق والتي كان معبولا بها في ظل قوانين المعاشبات المتعاقبة ، الا أنها ولا شبك قد تصدم الشعور القسانوني السليم الذي يأبي أن تكون الجريمة سببا لافادة مرتكبها بميسزة خاصسة في جرائم القتل العبد العدوان التي تؤدي الى ازهاق حياة الشخص الذي كانت وماته سببا في انتقال الميزة الى الجاتي ، ملا يجوز أن يكون قتل الشخص الذى نشأ الاستحقاق بسببه سببا في استحقاق القاتل لاية ميزة عنه كالاستحقاق في المماش عن القتيل . وهو شمعور قانوني قام عليه منذ القدم أصل عام من أصول الفهم القانوني يقضى بالا يستقيد الشخص من جرمه .: وهو مبدأ مقرر منذ القانون الروماني وفي الشريعة الاسلامية وغيرها من النظم القانونية ويجب تطبيقه في قوانين الميراث والوصية وكذلك في تنظيم عقد التابين على الحياة في التقنين المدنى المصرى . الا أن صراحة النصوص الحالية تتف عتبة أمام تطبيق هذا الاصل . وفي نفس الوقت غان المادة ١٧ من الدستور تنص على أن تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز عن العبل والبطالة والشيخوخة للمواطئين جبيعا ، وذلك وفقا للقانون مان الجمعية تدعو الشرع الى التدخل لوضع الحل الذي يراه متفقا مع أصول الادراك القانوني والتي تبنع أن يكون التتسل سببا لامادة القاتل وفي نفس الوقت مع حكم المادة ١٧ من الدستور من الا يظل مواطن بغير مورد رزق في حالات العجز عن العبل والبطالة والشيخوخة .

لذلك انتهت الجمعية المهومية لتسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق المسيدة / ٠٠٠ م م الماتبها المستحق من زوجها المتبل) وبصرف التبسة المسينة طبقا للمادة ٢٥ رابعا من تأثون العقوبات ،

(الله ۱۰۰۲/٤/۸۷ سن چلنسة ،۱۹۸۵/۳/۲)

قاصدة رقسم (١٠٢)

المسطار

اعتات التقاعد التى تبنح للضباط تطبيقا للبادة ٥٥ من الرسوم. التشريعي رقم ٢] لبسنة ١٩٥٣ – لا تخضع لحسبيات التقساعد ﴿ أَيُ خَصوماته ﴾ وذلك منذ تاريخ نفاذ هذا الرسوم لا مذر تاريخ الفتوى الصادرة بعدم الفضوع – الر ذلك – يكون أن خصبت منهم هذه الحسبيات على خلاف. التأثير هل استردادها ما لم تكن قد سقطت بالتقادم •

يلخص الفتسوى :

اذا كات اللجنة المفتحة بالاقليم الشجاعي قد ذهبت في منسوها الى الاعقاد المالة التي تمنح للضابط المحال الى التقاعد لاول مرة طبقا لنص الاعقة وه من المرسوم التشريعي رقم ١٦ بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٥٢ الله تنص والمحلة بالقانون رقم ١٩٥٠ بناريخ ٢٠ من نوفيبر سنة ١٩٥١ اللي تنص علي أن ريسطي الفيسلط علي فات المحلة المسلم المستقيد من هذه الاعلقة الفيسلط المتسلم المستقيد من هذه الاعلقة الفيسلط المتسلم المتسلم المتسلم المتسلم المسلم المسلم

وعلى متنفى ذلك تكون نتوى اللجنة المنتصة المتتنم نكرها تماذة من تاريخ العمل بالمرسوم التشريص رتم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ ، ومن ثم فلا تخضم اعاتات التتاعد التي منحت وتبنح للضباط تطبيقا المهادة ٥٥ من هذا المرسوم لحسميات التتامد ويكون لمن خصبت منهم حق استردادها الا إذا كان هذا الحق قد سقط بالتقادم .

لهذا انتهى الرأى الى أن أمانات التقاهد التي منحت وتبنح للضباط تطبينا للهادة ٥٥ من المرسسوم التضريمي رثم ٤٦ لسنة ١٩٥٣ لا تخضسيع لحسميات التقاهد وذلك منذ تاريخ المبل بهذا المرسوم ويكون أن خصمت منهم حتى أستردادها الا أذا كان هذا الحق قد سقط بالمتقادم .

(ننوی رتم ۵۰۶ – فی ۱۹۳۱/۷/۱۲۱)

قامسدة رقسم (١٠٣)

: المسطا

المادغان ٢١ و ١١٧ من القانون رقم ١١٦ كسنة ١٩٦٤ الفسلس بالمائسات المسسكرية سانسها على عدم جواز الطمن في قرارات منح المائسات المسكرية والتمويضات سائشاء بمدم دستورية هلتين الملتين سائره سائرة سائرة سائرة مائرة سائرة مائية من عزل القضاء عن نظر هاء المائرةات .

بلغص العكم:

ان المحكمة العليا وقد قضت بعدم دستورية النقرة الاخيرة من المادة 197 من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 117 لسنة 1975 المسار اليه نيما نصت عليه من اعتبار قرارات اللجنة المنصوص عليها في هذه المفترة والخاصة بعنج المعاش والقابين الاضافي والتعويض عن حالات العجز المشار اليهسا في المادة المذكورة ، نهائية ولا يجوز الطعن فيها أيام أية جهة تضسائية ، ويعدم دستورية المادة ۱۱۷ من الترار بتانون المذكور التي حظرت عسلى كافة الجهات التضائية النظر في دعاوى التعويض النائشئة عن اصابة أو وماة أحد الامراد الخاضمين لاجكام هذا القانون في الحالات التي نصت عليها هذه المادة عان مؤدى هذا التضاء هو الماء هذين النصين فيها انطويا عليه من عزل التضاء عن نظر المنازعات المشار اليه واعتبارهما كان لم يكونا منذ تاريخ العمل بهما .

(طعن رقم ٣١٧ لسنة ١٩ ق _ جلسة ١٩٧٤/١٢/٧)

القصسل النسابن

اد كام عسكرية

قاعـــدة رقــم (١٠٤)

المسيدا :

يجب الأخذ بالقواعد الواردة في تعلب الاحكام المسكرية الذي يطلق
عليه ((قانون الاحكام المسكرية)) لانه سيان أن تكون تلك القواعد قد
صدرت قبل نفاذ الأبر المالى في لا من يونية سنة ١٨٨٤ فاصبح لها طبقة
للمادة الأولى منه قوة القانون أو تكون قد معدرت بعد هذا التاريخ وجرى
عليها العمل طوال هذه الحدة فاصبحت قواعد تنظيمية مارية انشاها العرقي
مادامت لا تفالف احكام القوانين القائمة وعلى ذلك فاته لا يجوز الجواف
تحقيق ادارى مع المسكرين الا بمعرفة عسكرين على الوجه الجين بالتقليد
سيالف الذكر •

متخص الفتوي ا

بحث قسم الراى جبتها بطسته المنعدة في ٧ من مارس سنة 198٧ اعتراض التبادة العابة للقوات المسلحة على تيام لجنة تحقيق ماتشات عيوان المصابعة في نفقات حبلة فلسمطين بالتحقيق مع الضباط وتبيع أن القيادة تعترض على قيام اللجنة المسكلة بقرار من وزير الحربية والبحميعة بالمحقيق مع الضباط في هذه المناقضات استفادا الى عدم جواز التحقيق معهم الإماسة بجلس تحقيق مشكل طبقا لتأتون الإمكام المسكرية .

وبالرجوع الى القواعد المتطلقة بها بهذا الموضوع في كتيب الاحتاقي المسكرية الذي يطلق عليه ثانون الاحكام المسكرية يتين أن البند المسلحية عشر بنه ينص على آنه : « يجوز محمى الادعاءات التى تقام على الضباط اما تبل ايتانه أو بعده، حسب ظروف الحال وتنحص تضيته أما بصبقة سرية بمعرفة فوى الاهلية: من وجال العسكرية أو بصفة تانونية بمعرفة قومندانه أو أمام مجلس تحقيق. يشكل لهذه الفاية » .

ونص في البند ٢٨٨ على أن :

« تشكل مجالس التعقيق بأمر قومندان كل قوة مسكرية لأجل مساعدته على ادراك حقائق كل مسالة يرغب في معرفتهــــا والوقوف على حقيقة وتقعها » .

ونيما يتطق بتأليف هذه المجالس جاء في البند انه :

« يمكن تأليف مجلس التحقيق من أى عدد من الضباط من أية رئيسة كانت ومن أى مرع من مروع الخدية لكن العدد الذي يكنى عادة لتأليفه هو المسلم علاقة ضباط و واقدم الضباط يقدد الرياسة ويجب أن يكون ضابطا محسارية إذا ونجد بين الاضضاء ضباط محاربون » .

وواضح من ذلك أن التحقيق مع الضباط لا يكون الا بواسطة عسكرين صواء كان المحقق غردا أو هيئة نهو اما أن يتم بواسطة ذوى الاهليسة من وجال المسكرية أو بواسطة التائد أو بواسطة مجلس التحقيق المشسكل طبقاً للبند ۲۸۸ .

وأنه وأن كان تأنون الاحكام المسكرية لا يعتبر تأنونا بالمنى الصحيح الا تمه يلاحظ أن الامر العالى العسادر في ٧ من يونية سنة ١٨٨٤ قد نص في. المادة الاولى وبنه على أن:

"جبيع الإجراءات التى اتخذتها المجالس المسكرية واترها السردار المفاية الآن سواء كانت متطقة بترتيب جيشنا أو بنظامه تعتبر معتبرة ومصدقاً عليها بمنتضى أبرنا هذا .

تطبيقا لهذا النص تكون القواعد المتعلقة بنظام الجيش التي صدرت قبل هذا الامر قوة القانون لها ما صدر بعد ذلك فاته يكون قد صدر بغير تلويض. من المشرع ولا تلحقه صنة القانون .

الا أنه يلاحظ أن القواعد المنطقة بالتحقيق أما تتملق بعسائل ادارية "لا يلزم أن يصدر بها قانون وقد اضطردوا العبل بها بدة طويلة مسا يكن همه القول أنها قد أصبحت قواهد تنظيبية أنشاها المرف مادابت لا تخافهه الته أنه القابة .

لذلك يجب الأخذ بهذه التواعد سواء كانت صادرة تبل ٧ من يونيه ١٨٨٤. أو صادرة بعد ذلك أذ لم يستدل القسم على تاريخ صدورها .

لذلك انتهى راى التسم الى أنه لا يجوز أجسراء تحتيق أدارى مع المسكريين الا بمعرفة مسكريين على الوجه المبين في الكتيب السمى تقون الإحكام المسكرية .

(غنوی رقم ۱۷۳ - فی ۱۹۵۲/۳/۱)

قامسدة رقسم (١٠٥)

: 12-48

القراعد الفظية لصف ومساكر مصلحة السواهل والصنايد وحرس المجارك ... هي القواعد الواردة بقانون المسلحة الملقية والتعليمات الملقية من رقم (١) المسلحة أن ١٩٦١/٢/١ الى رقم (٩) المسلحوق في ١٩٣٠/١/٢/١ الى رقم (٩٥) للمسلحوق في ١٩٣٠/١/٢/٢ المسكرية المسادر في سنة ١٩٣٧.

ملخص الحستم :

ان جبيع صف وعسائر بصلحة السواحل والمسايد وحرس الجبارات المواعلية وهم من الخدمة الخارجين واغليهم من المختوعين في خدمة تلك المسلحة وهم من الخدمة الخارجين عن هيئة العبال العبال المسلحة الماليسة والتعليمات المالية من رقم (1) الصادرة في اول بارس سنة (١٩٦١ الميارية من رقم (1) المسادرة في الا من ديسبير سنة ١٩٣٩ المسلحة المسلحة

صنة ١٨٩٣ وتنص المادة الثالثة منه على أن : « الاشخاص » الخاضعون · الله المسكرية هي المنكورون ادناه بوجه الإجبال: أولا - جبيع الضياط المعاثرين مرتبات كاملة أو ضباط البوليس أو البحرية أو خفر السواحل أو الاسبب تبداع سواء اكانوا تابعين للقوات المنظبة أم لأية قوة من القوات التسكرية البرية أو البحرية لتى تشكل من وقت لى آخر . ثانيا : جميع ضباط والتفار اية قوة من القوات المنقدم ذكرها » . وتجرى المادة (١٥٧) من قانون المعلجة المالية المصرية (طبعسة الأمسيرية سنة ١٩١٤ ص ٦١) - بما ياتي « بجوز لرؤساء المسالح أن يعينوا الخدمة الخارجين عن هيئة العمال ، وان يعطوهم علاوات على ماهيساتهم ، وان بنقلوهم وأن يرقوهم بحسب مقتضيات العمل بشرط أن لا يتجاوز مربوط ميزانيتهم . . . » كما تجرى المادة - (١٥) من التعليمات المالية رقم (٦) المسادرة في أول يوليو سنة ١٩١٢. يأته « طلب من نظارة المالية معرفة الاحوال التي يجب فيها اعلان من يتظر في رفته من المستخدمين الظهورات أو الخدمة الخارجين عن هيئــة العمال قبل موعد الراحث بشهر . مبوجه عام ينحتم على النظارات ومصالح الحكومة الاعلان بالرغت قبل حصوله بشهر كلها دعت الحسال لرقت مستخدم ظهورات أو عامل خارج عن هيئة العمال بسبب الفساء وطَّيْنته أو انتهاء ألاعمال أو عدم كمامته للعبسل المعين لأجله ، ولا يكون الاعلان بالرغت تبل حصوله ببدة شهر الزاميا اذا اضطر الحال الي رغت والمستخدمين الظهورات أو العامل الخارج عن هيئة العمال في الاحوال الآتية : لولا: لسوء السلوك ، ثانيا : لمخاعة الأوامر ، ثالثا : لعدم الليسماتة للخدمة طبيا بشرط أن تكون الكافاة التي تبنح للمستخدم الظهمورات الو المابل الخارج عن هيئة : النبال الذي اتضح عدم لياتته للخسيدية ، بهمادلة مملا لماهية شهر على الاقل » .

(طعن رتم ۱۰۷۳ لسنة ٦ ق ــ جلسة ١٩٦٢/٥/١٩)

قامسته رقسم (١٠٦٠)

الإسسادا :

بغاد المادة ١٤ من القانون رقم ٩١ أسنة ١٩٧٥ بالشاء الكليمية الشرطة خضوع طلبه تلك الإكلابية القان الإحكام المسكرية المسلارة بالقانون رقم ٧٥ اسنة ١٩٦٦ في اطار ما نظبته نصوص قانون الاكليبية ...

اذ عنى هذا القانون بتنظيم الهيئة التي تنولى تاديب الطلبة وطريقة تشكيلها
والتصديق على احكامها ولم يسبغ حصاقة عليها من الطمن القضائي ولم يحل
في شيء من ذلك الى ما تضبغه قانون الاحكام المسكرية في شبان اهسكلم
المحاكم المسكرية الشكلة طبقا له ... حكم المحكة المسكرية الصادر بفصل
الطائب من اكلابية الشرطة هو في حقيقته قرار ادارى ... الاثر الترتب على
الطائب من اكلابية الشرطة هو في حقيقته قرار ادارى ... الاثر الترتب على
الكان : اختصاص محكة القضاء الادارى بالقصل في طلب الغاله .

بلخص الحسكم :

ان ماذ المادة 11 من القانون رقم 11 لسنة 1170 بانشاء اكادبية الشرطة خصوع طلبه تلك الاكادبيبة لقسانون الاهسكام المسكرية رقم 70 لسنة 1977 في اطار ما نظبته نصوص تانون الاكادبيية ، وإذ عني هذا القانون بتنظيم الهيئة التي تتولى تأديب أولئك الطلبة وبين طريقسة تشكيلها والتعسديق على احكابها ولم يسبغ حصاتة عليها بن الطمن التشالي كما لم يحل في شيء ومن ذلك الى ما تضبغه تانون الاحكام العسكرية المسار اليه في شان أحكام المحاكم العسكرية المسكلة طبقا له .

ويكون حكم المحكمة العسكرية المسادر بفصل ابن المطمون نسده وفي حتيقته قرأ ادارى تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل في طلب الفاته ..

(طعن رقم ۹۳۸ لسنة ۲۹ ق ــ جلسة ۲۳/۲/۱۹۸۹)

القصسل التاستع

كليسسات مسسكرية

تامدة رقم (١٠٧)

الجسطاة

نص: المادة الخاشرة بن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ في شان التظام الاساس الكليات المسكرية على تخويل مجلس الكلية سلطة تقديرية وأسمة مترخص بموجبها في تقدير مدى صلاحية الطالب للاستبرار في الكلية وتقدير مِقْتَضِيات الصالح المام التي قد تحتم فعبله من الكلية دون تحديد أي أطار او ضابط خاص يتمين على مجلس الكلية الالتزام به في صدد معارسة السلطة التقديرية فيها عدا الضابط ألعام الذي يحد كافة تصرفات الإدارة وهو واهب عدم الانحراف بالساطة ... ممارسة مجلس الكلية العربيسية اغتصاصه التقديري بفصل طالب لفقدانه شرطا من شروط القبول بالكثية. العربية والاستبرار بها لعدم تنويثه البياثات الخاصة بما صدر ضد وألده من احكام جنائية في وثيقة التمارف مما يجمله غير مؤتبن على أرواح الجنود والرؤسين له عند تخرجه وينال بن صلاحيته الاستبرار في الكلية ... قرار مجلس الكلية في هذا الصند قد استهدف الصالح العام ولم ينطو على شائبة الانحراف بالسلطة ... اساس ذلك ان تقدير خطورة اغفال ذكره هذه البيانات من الأمور التي يشغل مجلس الكلية بتقديرها اعمالا للسلطة التقديرية سواء كان هذا الاغفال متعمدا أو بحسن نية ... اعتباره بيانا جوهريا يترتب عليه افغاله أو الإدلاء في شاته بمطوبات غير صحيحة مساطة الطالب اداريا •

ملقص الحكم :

ومن حيث أن المادة المساشرة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ في

شأن النظام الاساسى للكليات العسكرية تنص على أنه بجوز لمجلس الكلية أن يترر نصل الطالب في الحالات الآنية :

(1) حالة ارتكاب الطالب جريبة تخل باتشباط الكلية ولوائحها واواردها السنديبة ،

. (ب) عدم المالحية للحياة العسكرية .

(ج.) اذا رأى مجلس الكلية أن مقتضيات المسالح العام تحتم مصله .

وواضح من هذا النص اته يخول مجلس الكلية سنطة تقسديرية واستعة يترخص بموجبها في تقدير مدى صلاحية الطالب للاستمرار في الكلية ، ويدخل في ذلك طبقا الحكام النقرتين ب ، ج من النص المنكور تتدير مدى سلاحية الطالب للحياة المسكرية وتقدير مقتضيات السالح المام التي قد تحتم مصله من الكلية ولم يحدد القانون أي أطار أو ضابط خاص بتمين على مجلس الكلية الالتزام به في صدد ممارسته السلطة التقسديرية سالفة الذكر منها عدا الشبابط العسام الذي يحد كلمة تصرمات الادارة ، وهو واجب حسدم الاتحسراف بالمسلطة ولما كان النسابت من الاوراق أن محلس الكليسة الحربيسة أتام قراره بفصل نجل المدمى اعتبسسارا مِن ٢٣ مِن عبرابر سنة ١٩٧١ على اساس انه نقد شرطا من شروط القبول بالكلية الحربية والاستبرار بها وذلك لعدم تدوينه البيانات الخامسة بوالده في وثيقة التعارف مما يجعله غير مؤتن على ارواح الجنود الرؤسين له عند تشرجه ، مقدرا في ذلك أن أغفال نجل المدمى ذكر البيانات الخاصسة بسا صدر ضد والده من احكام في بطاقة التعارف من شسانه أن يحول دون الإطبئتان اليه مستقبلا في تحبل مستوليات القيادة في القوات السسلحة بعد تخرجه ويتال بالتالي من صالحيته للاستمرار في الكلية أن مجلس الكليه اذ تدر ذلك مستهدما المسالح العام في اصداره القرار المطعون نيه ولم ينطو الراره على شائبة الانحراف بالسلطة ويكون قد مارس اختصاصه التديري في هذا الخصوص بمارسة صحيحة لا محل للنعي عليه ، ولا وجه لل ذهب اليه الحكم الملعون نيه من أن القانون أذ لم يقيد التبول بالكليسة الحربية أو الاستبرار فيها بأي قيد يتعلق بنا عسى أن يكون قسد مسحر من المكام جناتية شد التارب الطالب ، مان اغفال ذكر هذه البياتات في وثيتة وأنطوا المحادث والمراج سدرا

التعارف التي يحررها الطالب عند التجاقه بالكلية لا يعتبر أغفالا أبيسان جوهري يؤثر في استبرار انتظام الطالب بالكلية . ذلك أن تقدير خطسورة اغفال ذكر هذه البيانات في بطاقة التعارف المسار اليها من الامور التي بستقل وحلس الكلية يتقديرها اعهالا لسلطته التقديرية سالفة الذكر ، فضلا عن أنه لما كان الثابت من الاطلاع على بطاقة التمارف المشار اليها أنه قد خصص بها خاتة لبيان الاحكام السياسية والجنائية أو المنية أو المخالفات التي صدرت ضد الطالب أو أحد أتاريه حتى الدرجة الثالثة ، غانه يتعين على الطالب استيفاء بيانات هذه الخانة وأن بتوخى الدقة في ذلك نزولا منه على واجب الامتثال لنظم الكلية التي تقمثل نيما أدرج بهذه البطــــاقة من بيانات بتحتم على الطالب استيفاؤها بكل دقة ، وأن الجهة الادارية ... هي القوامة على الصالح المام - اذ حرصت بادراجها هذا البيان في بطاقة التمارف على أن تحيط نفسها علما بما عسى أن يكون قد صدر ضد الطالب أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثالثة من أحكام 6 تقديرا منها لاهبيسة ذلك وضرورته ، قان هذا البيان يعتبر من ثم بيانا جوهريا يترتب على اغفاله او الادلاء في شمأته بمعلومات غير صحيحة مساطة الطالب اداريا ، ولا: يؤثر في سلامة القرار المطمون فيه وقيسامه على سببه البرر له قانونة ما ذهب البعد الجيمكم المطمسون فيه من أنه لم يتم دليل في الاوراقي على أن نجل المدمى ، المسولود في ٣ من فيراير سسنة ١٩٥٦ ، كان يعلم بالاحكام الجنائية المبادرة ضد والده خاصة وأن آخر تلك الاحكام مسحر ق سنة ١٩٥٦ في التضية رتم ١٥٤٣ اسنة ١٩٥٦ جنسيح تنا ، ذلك أن غضلا عن أن المدعى لم يثر هذا الوجه من أوجه الدغاع ، غان الشارع ترك لجاس الكلية لمر تقدير الصالح العام الذي قد يحتم عصل الطالب من , الكلية اعمالا لنص الفقرة (ج.) من المادة (١٠,١) من القسسانون رقم ١٢. لسنة ١٩٧٥ بسالف الذكر وبين ثم مان تقدير الخطورة الناشئة عن اغمال الطالب لهذا البيان ٤ سواء كان هذا الاغفال متعبدا أو بحسن نية أمر متروك تتديره لمجلس الكلية بلا معتب عليه في ذلك من القضاء الادارى مادام قرار المجلس قد خلا من الاتحراف بالسلطة ، وغنى عن البيان أن مسسل الطالب من الكلية بسبب عدم ذكره الاحكام المسادرة ضد والده في وثيقة التمارف مالفة الذكر ، ليس ميه ما يبس تناعدة شخصية المعوية ، لأن غصل الطالب في هذه الحالة لا يتصد به أخذ الابن بجريرة الأب ، وأنسسا يقصد به تغليب الصالح العام المستهدف من ضرورة استيفاء هذا البيان .

ومن حيث أنه على ما تقدم يكون طلب وقف تنفيذ القرار المطمون فيه غير ماتم _ بحسب الظاهر من الاوراق _ على أسبلب جدية بور اجساية المدعى اليه ، ويكون المدكم المطمون فيه ، اذ ذهب الى غير خلك منسالفا للتأتون ومن ثم يتمين الحكم بالفائه والقضاء برغض وقف التنفيذ والزام المدعى مصاريف الدعوى والطعن فيها يتطق بهذا الطلب ،

(طعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٣ ق ــ جلسة ١٩٧٨/١/١٧)

قاعدة رقيم (١٠٨)

المسطا:

القاون رقم ٥٦ السنة ١٩٧٥ في شأن النظام الإسساسي الطلبات المسكرية ... عدم الصلاحية المسكرية ... عدم الصلاحية المياة المسكرية ... قبله على أساس عدم الاباقة بلخفاء الطالب البيالات عن المدة بعدم لكرها في طلبي الالتصال وبطاقة التمارف ... عدم علم الطاعن بها ... بنفي عنه واقعة تضليل الكلية ... الحكم برفض الدعوى ... بخالفة للكام يرفض الدعوى ... بخالفة للكام يرفض الدعوى ... بخالفة المحيم حكم القاون ... الفساء .

ملقص الحسكم:

تنص المادة العاشرة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ في شان النظام الاساسي للكليات العسكرية تنص على انه ... يجوز لمجلس الكلية أن يقرر نصل الطالب من الكلية في الحالات الآلية :

 (1) حالة ارتكاب جريبة تخل بالشباط الكلية أو لوالحها وأوابرها المستدية .

(ب) عدم الصلاحية للحياة المسكرية .

(هِ) اذا رَّأِي مجلس الكلية أن مقتضيات الصالح العام تحتم عصله .

ومقاد ما تقدم أن القرار الطَّعُونَ فيه بِقَصَلَ الطَّالِبِ (الطَّاعُنِ) مِن

الكلية الحربية قام على أساس عدم صلاحيته للحياة العسكرية بسبب عدم المائنة باغفاله عن ذكر البيئات الخاصة بسبق الحكم على والده واعتقاله في الخامصة لذلك بطلب الالتحاق بالكلية المتم منه .

وبن حيث أن الركن الركيز في وصف الطاعن بعدم الاباتة المؤدى اللقول بعدم صلاحيته للحياة العسكرية انبا يؤثر أساسا على بدى ثبوت علم الطاعن لـ في تاريخ تحريره لطلب الالتحاق ويطاقة التعارف لل بسبق الحكم على والده في جريبة احراز سلاح دون ترخيص واعتساله للاشلباه في الاتجار بالمفدرات ، وبدى تعبده اخفاء هذه البيانات تضليلا لادارة الكلية عن الحقيقة .

ومن حيث أنه غير صحيح ما ذهبت اليه جهة الادارة من أن علم الطالب الطامن بالواتمتين المسار اليها منترضى ، لأنها وتمتا في وقت لم يكن الطامن قد بلغ من النهبيز بعد .

أسف الى ذلك أن الارجح في الطن المعول الا يخبر والده ولده . عن الشياء أو أحداث قد تشيئه أو تؤذيه ما يكون قد وأراه الزمن السحيق .

وون حيث انه بالاضافة الى ما سبق غانه لو صبح جدلا أن الطالب علم دتك المطهات واستبر هو ووالده الا يدون شيئا منها في الاوراق ، وان ذلك من جانبها يحتمل التأويل الثاني لتعبد اخفاء هذه البيانات بغية تصليل الكلية منها ، ولهذا التأويل له ما يسوغه تانونا . ولو كان الطساعن يعلم بتلك البيانات عن والده ، أن الر ذلك بكل من طلبي الالتحاق وبطاقة التعسارف غسلا يحمل ذلك منها بسل أنه من تبيل مسسدم الامانة ، وانها تأويله في الاعتقاد الصحيح للمستند الى أحكام القانون بمحو هذه الوقائع واعتبارها بهضي المدة كان لم تكن وزوال كلفة آثارها .

ومن حيث أنه بتى استبان ما تقدم ، غان وصف الطاعن بعدم الامانة المؤدى الى عدم صلاحيته للحياة العسكرية حسنها ورد كسبب للقسرار المطعون فيه ، يكون قد استخلص استخلاصا نم سائغ من أصل لا تقتج هذا السبب تانونا وماديا الامر الذي يعيب ركن السبب في هذا القرار ويحيله الى قرار نم مضروع حتيقي بالالعاء .. ومن حيث أنه وقد ذهب الحكم الملمون نبه الى غير ذلك نتفى برخصه لدعوى ، يكون قد جانب الصواب واخطأ فى تطبيق صحيح حكم القانون ، نيتمين الالفاء ...

(طعن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٧ ق ــ جلسة ٢١/٥/٢٨١)

قامىدة رقىم (١٠٩)

الجسدا:

المادة 11 من القانون رقم 97 لسنة 1900 بشان للنظام الاساس. لتكليات المسكرية والمادة ؟٢ من قرار غالب رئيس الوزراء ووزير النفاع رقم ١٤ لسنة 1971 باصدار الألاعة الداخلية للكلية العربية — النزام الطالب برد النفقات الدراسية في حالة الاستقلاة هو النزام اصلى يستند الى نمس المقانون — النزام ولى الأبر برد النفقات أيس النزام السليا دائمة هو النزام تبعى يكفل به ولى الأبر الطالب في النزامه برد النفقات — سريان المكام الكفالة التي نوجب على الدائن أن يرجع بدينه عي المنين الاصلى قبل الرجوع على الكفيل بجوز الكفيل أن يدفع بالتجريد في حالة الرجوع عليه الولا — لا يغير من ذلك ورود النزام ولى الأبر في الأقرار مجردا من صفته أولا — لا يغير من ذلك ورود النزام ولى الأبر في الاقرار مجردا من صفته من سبت الافترام والفسرفي منسه و

ملقص المسكم : ر

المادة 11 من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٥ في شان النظام الاساسي.
للكليات المسكرية تنص على أنه « يجوز تبول استقالة الطلب بعد موافقة
مجلس الكلية ، ويلزم الطالب بسداد النقات الفطية التي تكلها الناء الدة
التي تضاها بالكلية حتى تاريخ تقديم استقالته » وتنص المادة ٢٤ من قرار
يقتب رئيس الوزراء وبزير الفتاع رقم ١٤ لسنة ١٩٧١ باصدار اللاتحة
الداخلية الكلية التحرية على أن أد يقترط تمين يتعم الالاحاق بالكليسة الداخلية الكلية التحرية على أن أد يقترط تمين يتعم اللاحاق بالكليسة

ومن حيث أنه ببين من أحكام المادين المشار اليهما أن النزام الطالب برد النفقات الدراسية في حلة الإستقالة هو النزام أصلي يستند الى نص القانون > أما النزام ولى أمره برد النفقسات المذكورة نهو يستند الى الاترار وقده مع الطالب عند التحاته بالكلية وهذا الالنزام ونقسا للتكييف الذي وقده مع الطالب عند التحاته بالكلية وهذا الالنزام ونقسا للتكييف أهدايا > وانها هو النزام تبعى يكل به ولى أمر الطلب في النزام برد النقتات أهدايا > وانها مع النزام تبعى يكل به ولى أمر الطلب في النزام برد النقتات المدين الإسلى تبل الرجوع على الكليل وتجيز للكليل أن يدنع بالتجديد في حالة الرجوع عليه أولا > ولا يغير من ذلك ورود النزام ولى الاترار حالم في الاترار مبند من سبب النزام والفسر من مجردا من صفته ككنيل لأن هذه الممة وأضحة من سبب النزام والفسر من عنه > والعبرة في التعملي لا بالألفاظ والمقاني > كيا لا يستلزم حتيا لتضميدي وقد أضارت الى ذلك المادة ٢٩٧ مدنى التي عددت مسئولية الكفلاء التضايين وقد أضارت الى ذلك المادة ٢٩٧ مدنى التي عددت مسئولية الكفلاء اذ الم يرجع الدائن على الدين أولا و

وبن عيث أنه وقد أنتهى الحكم للطعون فيه ألى الزام المطعون ضدهما برك النفقات الدراسية الأول بوصفه مدينا أصليا والثاني بوصفه كليلا ، عام يكون بأنقا وصحيح حكم القانون في هذا الشأن ، ويتمين لذلك الحكم برغض الطعن مع الزام الطاعن بالمصروفات طبقا للمادة 184 مراغمات .

(طعن ٢٥٠٠ لسنة ٢٧ ق _ جلسة ٢١/٢/١٩٨٠)

قاصندة رقبم (١١٠)

: المسطا

القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢ بشبان أنشاء المنادس المانوية المسيكرية

التداخلية — المقاون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ بشان النظام الاسلمي الكليات المسكرية — المدارس المسكرية وان كانت قد انشات لاعداد طلبة حاصلين على شهادة المثاوية المامة ومؤهلين للخدمة في القوات المسلحة الا ان الدولة ليست ملزمة باللحاق كل من ينخرج من هذه المدارس بالكليات والمساهد — المدارس المسكرية بل بظل ذلك رهنا بلحتياجات الكليات والمساهد — المدارس المسكرية لها شروطها واوضاعها التي تغتلف عن شروط واوضاع الكليات والماهد المدمكرية — ما ينطبق في شان الاستقالة من المدارس المسكرية يختلف عن المر الاستقاقة من المتاليات والماهد المسكرية — انتظام الطالب بالمدرسة المسكرية — انتظام الطالب بالمدرسة المسكرية — لا وجه لالزامه بشيء من تكاليف الدراسة بالمدرسة المسكرية وتفرجه منها والتحاقه بالكلمة المسكرية — استقالته من الكلية المسكرية وتفرجه منها والتحاقه بالكلمة المسكرية الدراسة بالمدرسة المسكرية وتفتصر المطالبة على تكاليف الدراسة بالكلية المسكرية وتقتصر المطالبة على تكاليف الدراسة بالكلية المسكرية فقط م

ملخص المسكم :

أنه يبين من جماع ما تقدم أن النزاع يدور بين الطرفين حول مدى النزام المطمون ضدهما ببيلغ ٢٠٠ جنيه تبية الغرامة التى نست عليها المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٩ لمسئة ١٩٧٧ .

 بالدارس الثانوية المسكرية الداخلية من جديد وعدم صلاحية المتبسول بالكليات أو الماهد المسكرية .

وتنصى المادة ٢٩ على أن يسعد الطالب الذي يستقيل من المدرسة أو المسول لسوء السلوك بقة جنيه كحدا أقصى عن كل سنة دراسية أو جزء منها أبضاه بالمنرسة طبقا لقرار بجلس أدارة المدرسة ولا يتبتع بالحق الوارد بالمادة ٣٠ الا بعد سداد هذا المبلغ لها الطالب الذي ثبت عدم لياقته الطبية أو اللتانية فيعني من دفع تكاليف الدراسة ،

وتنس المدة ٣١ على أن يلحق خريجو المدارس الثانوية المسكرية الداخلية الحاصلون على الشهادة المشار اليها في المادة ٢٢ بالكليـــات المسكرية في حدود احتياجاتها وبشرط استيفائهم شروط اللحاق بها .

وتنص المادة ٣٢ على أنه لا تتبل طلبات اللحاق بالكليات أو المساهد المسكرية ولا بالكليات الجامعية أو المعاهد الطبا أو مراكز أعداد الفنيين بن الطلبة الماسين مي شهادة اتبام الدراسة الثانوية العامة من المدارس الثانوية المسكرية الداخلية الا بعد الحصول على موافقة كتابية بذلك من مكتب تنسيق القبول بالكليات المسكرية ونقا للقواعد التي يضمها الجلس الأملي في هذا الشأن . وتنص المادة ١ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ على انه تعتبر الكليات الحربية والبحرية والجوية والنفاع الجوى كليسات عسكرية غايتها اعداد وتخريج ضباط تتوافر فيهم الكفاءة والمؤهلات التكتيكية والننية والعلبية والمسكربة للخدمة كقادة للوحدات الصغرى في القوات المسلحة لجمهورية مصر العربية وننص المادة ه على أن تتحمل الدولة نفقات. تطيم وتدريب وكمسوة واطعام وعلاج وايواء وانتقال الطلبة أثناء الدراسمة وتنص المادة ١١ على أنه يجوز استثلة الطالب بعد موانقة مجاس الكلية ويلتزم الطالب بسداد النفقات الفعلية التي تكدتها أتناء المدة التي تضاها بالكلية حتى تاريخ تقديم الاستقاة ومفاد ما تقدم جبيعه أن المدارس العسكرية وان كانت قد انشئت لاعداد طلبة هاصلين على شهدة اتمام الدراسة الثانوية العلمة (شعبة العلوم) مؤهلين للخدمة في القوات المسلحة التانيا وصحيا ونفسيا الا أن الدولة ليست ملزمة بالحاق كل من يتخرج من هذه الدارس بالكليات والماهد المسكرية بل يظل ذلك رهنا باحتياجات الكليات والمعاهد واستيفاء من تحتاجهم هذه الكليات ــ والمعاهد للشروط

المجررة الملاتجاق بكل بنها وبعد أجراء مبلية المجتسبين المجررة التبسيل بها (المواد (۳) ۲۲ من الجانون رقيم (و لسنة ۱۹۷۲) – وبلغام الاي كذلك مان هذه المدارس وبعدا الموضع لها شروطها وأوضاعها التي تخطف عن شروط وأوضاع الكليات والمحاهد العسكرية – من ثم نها ينطبق في شسسان الاستقلاق منها يخطف عن ذلك الذي يتزعم على الاستقلاق من الكلية أو المعهد المسكري ،

ومن حيث أنه أذا كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المطعون شده الأوراق المنتحاتاتها وقطرج الأول قد التحق بالمدرسة الثانوية المسكرية واحمى اختبار انتحاتاتها وقطرج منها ثم التحق بالمكرية الحربية قلا مجال الأزامه بشيء من تكليه المهرابيسية بالمدرسة الثانوية أولا لائه لم يرتكب شبيئا مما ينطبق في شائه أحكام المادة ٢٩ من القانون بقم ٩٥ لسنة ١٩٧٧ وقاتيا : لأنه قد أنم الدراسة فيها وفق شروطها ونون ما تقصير أو إهبال ، ودون أن تشارط عليه سداد شيء من تكليبها على نحو ما يحدث في مثل هذه الحالات ومن ثم غلقا كان الصكح المطمون فيه قد انتهى الى هذه المثلثية المنه يكون قد أصلب الحق فيها أنتهي المحمود على أسباب وعلى ما أسلفنا من أسباب بو بالتالي يكون المطمون المحمود على أسباب وعلى ما أسلفنا من أسباب بو بالتالي يكون المطمون بالمرزوفات على غير أساس سليم من القانون متعينا الحكم برفضسه والزام الطاعن بالمرزوفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المنبسة والزام

(طعن ۱۲۲۷ لبينة ۲۷ ق - جلسة ۱۱۷/۱۸۸۱)

قِامدة رقِيم (١١١)

: 19-41

القالين بقم ۹۲ تسنة ۱۹۷۰ في فيان النظام الابياسي فاته بهت المسكرية ـ قرار نائب رئيس الوزراء ووزير المويية بقم ۱۹۴ المينة ۱۹۲۹ باصدار الالاحة الدائمية الكفية الحربير ـ انتظاع الطالب بعد دخوله الكفية باسبوع واستورار تقييه لماة تلاكة أستهر ـ خضورة والاراره بتقيية بدون باسبوع واستورار تقييه لماة تلاكة أستهر ـ خضورة والاراره بتقيية بدون باسبوع واستورار تقييه لماة تلاكة أستهر ـ خضورة والاراره بتقيية بدون

ترخيص او عذر وانه يس لديه الرغبة في الاستبرار في الدراسة — صدور مثران مخلس الكلية بفصله — الترامه بسداد التكاليف والنفات التي تحبلتها التكلية طول مدة قيده بها من تاريخ دخوله حتى تاريخ صدور قسرار الفصل — لا يجوز اسقاط مدة غيليه بدون الن من النفقات المازم بها — بغض النظر عن مدى اغادة الطالب بهذه النفقات بسبب يرجع لخطئه — شغل الطالب مكانا ملكلية والتحاقه بها يستازم تحبله بنصيب من النفقات والتكاليف خلال الفترة تقي معتبر غيها من عداد الطلبة حتى تاريخ صدور قرار الفصل •

ملخص المنكم:

المادة العاشرة من القانون رقم ٩٢ لسينة ١٩٧٥ في شأن النظام الاساسى للكليات العسكرية تنص على أنه يجوز لمجلس الكلية أن يقسسرر عصل الطالب من الكلية في الحالات : أ _ حالة ارتكاب الطالب جريبة تخل العسكرية ، ج .. اذا راى مجلس الكلية أن متنضيات المسالح العام تحتم عصله . وفي جميع الاحوال يصدر قرار الفصل مسببا من مجلس الكليسة باغلبية اراء ثلث الاعضاء الحاضرين وذلك بعد سماع أقوال الطسالب وتحقيق دغامه ، ويجوز للطالب التظلم من قرار مجلس الكلية الى وزير الحربية ولا يمتبر ترار النصل نهائيا الا بعد تصديق وزير الحربية ونصت المادة ١١ من هذا القانون على أنه يجوز قبول استقالة الطالب بعد موانقة مجلس الكلية ويلزم الطلب بسداد النفتات الفعلية التي تكلفها اثناء المدة التي تضاها بالكلية حتى تاريخ تقديم الاستقالة ، كما نصت المادة ؟؟ من قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ باصدار اللائحة الداخلية للكلية الحربية على أنه « يشترط نيهن يتقدم للالتحاق بالكلية الحربية أن يقدم حمهدا كتابيا موقعا من ولي امره بأن يرد للكلية التكاليف التي تكلفتها الكلية انناء الدراسة وذلك في حالة استقالته أو فصله لسبب غير اللباتة الطبيسة الو السنفاد مزات الرسوب » .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطفون ضده ألاول الثمق بالكلية الحربية متمهدا مع الملمون ضده الثاني بسداد النفقات التي تنفق عليسه وتعمله الكلية طوال مدة وجوده بها في حالة استثالته أو نصله لسبب آخر نجر عدم اللياتة الطبية أو تجاوز مرات الرسوب المسهوح بها وقد انقطع المطمون ضده الاول عن الكلية اعتبارا من ١٩٨١/١/١٢ وبعد دخوله الكلية بسبعة أيلم فقط حيث كان قد دخلها في ١٩٨١/١/١ ولم يعد للكلية الا يوم ٥/١/٤/١٨ حيث مثل أيام مجلس الكلية الذي واجهه بها هو منسوب المه من الكلية ويدون ترخيص واقر بها نسب اليه وقرر أنه ليس لنيه الإمنية في الاستبرار كطالب بالكلية اعدم قدرته على التلاؤم مع الحياة المسكرية ، فقرر مجلس الكلية قمله كان تسبب ارتكابه جريمة تأديبية تقل بالمسكرية ، فقرر مجلس الكلية فعمله كان تسبب ارتكابه جريمة تأديبية تقل بنفساط الكلية ولوائعها وهي تغييه عن الدراسة بها ومن ثم فانه يلتزم بوالمحون ضده الكاتي سداد التكليف والنقات التي تصلتها الكلية الحريبية طوال مدة وجوده بالكية طبقا لتعهدها الشار إليه واللائحة الداخلية الكلية الحربية والعاتون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه واللائحة الداخلية الكلية والحربية والعاتون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه واللائحة الداخلية الكلية

ومن حيث أنه بالنسبة لتيمة النفقات التي تحملتها الكلية غان الثابت من النكتات المتدم منها أن جملتها ستماثة جنيه ، بواتع سنة جنيهات لليسوم الواحدُ من تأريخ القحاق المطعون غده الاول بالكلية في ١٩٨١/١/٦ حتى تاريخ نصله في ١٩٨١/٤/١٥ وهي التي يتعين الزام - المطعون خبدهما -بآدائها للكلية الحربية ولا يجوز أن يستنزل من هذا المبلغ مقابل الايام القي غابها المطمون ضده الاول عن الكلية حسبها ذهب الى ذلك الحكم المطعون تفيه أذ أن العبرة فيما يتعين الزام المطعون ضدهما به هو النفتات الفطية التي تحبلتها الكلية بغض النظر عن مدى المادة المطعون ضده الاول بهذه النفقات بسبب يرجع لخطئه هو بغيابه عن الكلية دون مبرر ودون اذن . مخالفا بذلك النظام الاساسي للكلية ، اذ أن الكلية تتكيد هذه التفقات بمجرد التحاق الطالب بها منذ بداية العام الدراسي حتى لو تغيب الطالب عن الدراسة بعد ذلك غشفل الطالب مكانا بالكلية والتحاته بها ، يسسطنه . تحمله بنصيبه في التكاليف والنفتات التي تتكبدها الكلية هذه النفقسات اليست هي التي تتكلفها الكلية خلال المدة ينتظم فيها في الدراسة فعلا فقط . وانها ظك التي يعتبر عنها الطالب من عداد طلبة الكلية ، حتى ولو كان متغيبا لأن الكلية تقوم بجبيع الخدمات وتؤديها باعتباره شاغلا لكان بها ك ولا يتوقف الكلية عن الاعتداد بمكان الطالب الا بعد مصله أو تبول استقالته أو بذلك لا يعد شاغلا لكان بها أما قبل ذلك غان الطالب يبكنه أن يعود من متنبيه وينتظم في الدراسة وهي هذه تكون الترتيبات والنجهيزات معدة لله كُلُّأُلْتِ بِالْكُلِيَةُ ولا يقدح في التزام الطالب بهذه التنقسات حسو ووالسده ان مكلني التُلْقِة لم ينزر عضله الا بعد ثلاثة أشهر من ثفييه أذ أن عصل الطالب، من الكلية وهو لا يلتزم بعصله الكلية ودخل لا يقدم بعصله عليه أذ تد يُبيئ أن تقبيه كان بعقر معنول غلا يقصل خاصة وانه كان بعقر معنول غلا يقصل خاصة وانه كان بعقر معنول غلا يقصل خاصة وانه كان بعقر ما الطبق مادام أنه غير قادر على الغلاوم مع الحياة التسكرية على ما قرز أمام مجلس الكلية أما وانه لهي يقدل فقط الحياة الله على عالى الكلية المواحد في عصل: الملكون تسبه خطا الن مجلس الكلية لمجرد عدم اسراعه في عصل: الملحدة ضد بداية تقبيه .

ومن حيث أن الحكم المطمون فيه لم يلزم الطمون ضدها بالتكاليف والفقتات التي تتبدتها الكلية الحربية بدة قيد المطمون ضده الأول كطالبه يها وقصرها على المدة التي حضر الدراسة غيها فعلا غاته يكون قد اضطأ في تطفيل القاتون وقاويله بما يتمن ممه تقديله والقضاء بالزام الملهون ضدهة بالتكافية التي تحيلتها الكلية العربية طوال بدة تبد المطمون ضده كطالب بها وهن سنباتة جنيه مع الفوائد بواقع لا سنويا من تاريخ المطلبة التعرفيات .

(طمن زقم ۱۱۱۲ أسنة ٢٩ ق _ جلسة ٢٥/١/٥٨١)

الفصل العاشر

قاعسدة رقسم (۱۱۲)

بالمستدا :

اختصاص القريسيون الطبي المسكرى المام بالقاهرة يتقدير سن المسكريين - توقيع بعثل القوسيون على التقدير الحاصل بعوفة الهنة المنتقدة - محميح يتم به التقدير وفق القانون - عدم سبق تقديم لوى المثنان شهادة بقه من سواقط القيد او توقيع الكثيف من طبيب واهد وليس من ثالثة - لا يزعزع من صحة التقدير او يبطله .

المخص الحكم ا

ان السلطة التي لها هق تقدير سن العسكرين هي القويسيون الطبي العسكري العام بالقاهرة ، وهو يكون من رئيس واعفيسيون ومساعد في فروع الطب المختلفة وأن توقيعات كل من رئيس القويسيون ومساعد الشهدات الطبية المنطقة الشهائية تعدير معتدة الانها يمثلان هيئة القويسيون ساخا الطبي العام بالقاهرة وأن الذي وقع على التقدير هو مساعد مدير الخديات الطبية للمنطقة القبائية بوصفه مثلا لهيئة التويسيون مدير الخديات الطبية للمنطقة القبائية بوصفه مثلا لهيئة التويسيون من من اوجه النبائلان يحبح أن الذي وقع الكشسفة على وقيات المنافقة التويسيون وكون من أوجه النبائلان يحبح أن الذي أوفع الكشسفة التويسيون وكون من أوجه النبائلان يحبح أن إلى المنافقة المنافقة التويسيون وكون الارتبائلان يحبح أن التسليق وقيات الكشسفة التويسيون لا يكون الارتبائلان المنافقة ولا يتنافقة التويسيون لا يكون الارتبائلان المنافقة التعديد عن المنافقة التويسيون لا يكون الارتبائلان المنافقة التعديد عن المنافقة التويسيون لا يكون الارتبائلان المنافقة التويسيون ال

الزعم غانه لا يشترط قانونا أن يقوم بالكشف على المدمى بصحد تقصدير منه ، اعضاء الهيئة المختصة بذلك جبيعهم بل يكفى أن يكون أحسدهم وآما الترار الذي يتخذ نبن المنروض أن جبيعهم قد شــــاركوا ميه دون. حاجة لتوتيعاتهم اذ يفنى عنها توتيع بن ينوب عنهم ويمثل الهيئة . كما وأن كون التقدير لم يكن مسبوقا بشهادة تفيد أن المدعى من سسواقط القيد _ لا يزعزع من صحة التقدير أو يبطله خصوصا ولم يرد مثل هــذا" القيد في القانون ولا يعدو أن تكون تعليمات وضعها القومسيون الطبي عنسد قيامه بتقدير السن حتى لا يرهق بمثل هذه الطلب التو وحصرها في أضيق · الحدود عند عدم ابكان الحصول على شبهادة الميلاد أو مستخرج رسسمي. منها . غاذًا ما طلب منه تقدير حالة من حالات السن له أن يرفض التقدير اذا لم توجد شهادة ادارية تغيد أن الشخص من سمواقط القيد أو أن الظروف والملابسنات توجى بابكان الحصول عليها ... وحالة المدعى ولا شك وقت احالته الى القومسيون الطبي كانت توحى بعدم المكانه الحصيول على شهادة ميلاد باسمه الصحيح وبذلك مقد وجد المقتضى لتقدير سسنه الذي يتوقف عليه الاستبرار في الخسمية ، وهذا با حدا بالقويسيون أن يقوم بتقدير سلمة دون أن يكون أمامه شلهادة أدارية بأنه من سلواقط. القيد .

(طعن رقم ۱۱۷۱ لسنة ٦ ق ـ جلسة ١٩٦٢/٤/١٤)

قاصندة رقيم (١١٣)

الهِسندا :

المادة 10 من القانون رقم 0.0 لسنة 1900 بشأن الفنية المسكرية والوطنية المدل بالقانون رقم 160 اسنة 1970 سنسها على تشكيل لجنة طبية عليا لاعادة الكشف على المجندين الذي لا تتوافر فيه شروط اللياقة الطبية سامت الطبية سامت المجندين الذي لا تتوافر فيه شروط اللياقية المجند باعادة الكشف الطبي على المجند الذي يتتم بشكوى جدية مدعة بالمستدان الكافئة

ملخص الفتوى:

تنص المادة 10 من القانون رقم 0.0 اسنة 100 المصدل بالقانون رقم 1100 المصدل بالقانون رقم 1100 المصنة 1171 تنص على أنه (يلحق بمناطق التجنيب قومسيون على خمسة طبى خاص أو اكثار يؤلف من أغصائين متنوعين لا يقل عددهم عن خمسة ويصدر بتعينهم قرار من مدير ادارة التجنيب) . وتكون قرارات هسئة المعين نهائية ، ومع ذلك يجوز اذا دعت الاحوال وفي أى وقت بنساء على أمر مدير ادارة التجنيد توقيع الكشف الطبى مرة ثائية على الاشخاص المنهم في الفقرة (1) من البند أولا من المادة الا وفي الفقرة الثانية من المدة 11 ، ويكون ذلك بعرضهم على لجنة طبية عليا تشكل برئاسسة نائب مدير الخدمات الطبية المؤون التجنيب وعضاوية ثلاثة اطبساء أخصائين لا تقل رتبة كل منهم عن زائسد يغتبرهم مسدير ادارة التجنيب من اطبساء القومسيون من لم يسبق لهم توقيسع الكشف على الشبخص من اطبساء المدوض على هذه اللجنة ، ويجوز لهذه اللجنة بعد موافقة مدير ادارة التجنيد الاستصانة بطبيب أو اكثر من الأطباء الاخصائين بادارة الخصائين الدارة الخصائين بادارة الخصائين بادارة الخصائين بادارة الخصائين بادارة الخصائين المابية على أن يكون راءهم استشاريا ،

ومفاد هذا النص أنه يجوز لدير التجنيد أن يطلب اعدادة الكشف الطبره إمام اللجنة العليا — التي بين النص تشكيلها — على الاشخاص المنصوص عليهم في النقرة (1) من البند أولا من المادة ٧ من القانون المذكور ، وهؤلام الاشخاص هم « من لا تتوافر فيهم شروط اللياقة الطبية للخدبة الصحرية والوطنيسة » .

وعدم اللياقة الطبية لا يتصف بها غصب من يقسرر قومسيون التجنيد عدم اللياقة طبيا بل يتصف بها ايضا من يتقرر تجنيده رغم عسمهم توانر هذه اللياقة طبيا بل يتصف بها ايضا من يتقرر تجنيده رغم عسمهم توانر هذه اللياقة الها 4 يقود هذا النظر ما جاء بمنكرة القانون الإضاعية من الشكاوى ترد الى ادارة التجنيد تعيد أن شباتا أعفوا من الفسدمة بسبب عدم اللياقة الطبية مع أنهم لاتقين لها كو أنهم غير لاتقين وجنسوا رغم ذلك . . . فذلك روى أضافة غقرة جديدة الى المادة 10 تنص عالى جواز اعادة الكشف الطبى مرة ثانية على الإشسيفاص المنصوص عليهم جواز اعادة الكشف الطبى مرة ثانية على الإشسيفاص المنصوص عليهم

فى الفقرة (أ) من البند أولا من المادة ٧ وذلك بعرضهم على لجنسة طبيسة عليسسا » .

ولا وبعد التخفي المسترى العام استفادا الى الامر المسكرى رقم ٧٤٧ وم ٢٤٧ ومن المبين المسكرى العام استفادا الى الامر المسكرى رقم ٧٤٧ فقفة الأولان المسكرى العام استفادا الى الامر المسكرى رقم ٥٠٥ فقفة الأولان والمرابع المبينة الموسيون الطبي الموسيون الطبي المجافئ العام و ولم يذكر في معرض بيانه للجهات الطبية المحتمسة المجافئ المجافئة المستوف القوضيونات الطبية المحتة بمساطق التجنيسة والمجافئة الطبية المحتة الطبية المحتة المنابعة المحتة المسكون هذه اللجهات الطبية المحتة المسكون هذه اللجهات الطبية المحتة المسكون المحتوان المحتو

(نتوی رقم ۹۰ - فی ۱۹۳۴/۱/۸)

قاعدة رقسم (١١٤)

: 12-40

التخصيص البنفعة العابة طبقا للبادة ۸۷ من القسانون الدنى معدلة والقانون رقم ۲۲۱ أسنة ۱۹۵ يكون بالقمل أو بمنتشى قانون أو قرار جمهورى أو قرار بن الوزيسر المفتض سد انتهاء القضيص بفات الطوق معهورى أو قرار بن الوزيسر المفتض سراحت مبلوكة التوالة المنتقدة القابة المنتقد القابة برسوم والمنتقد عالم سراحت المنتصبيص بالقمل لارجاء المنتوز والمنتظر طا منتقد عوالى ثابتهاء هما المنتصبيص عدم الارض منافقة المنتقد عوالى ثابتها عشر علما استضميص عدم الارض بالمنتقد عوالى ثابتها عشر علما استضميص عدم الارض طاورض دون منافقة التعسرة والمنتقدة وزارة المربية في هسده طاورض دون منافظة التعسرة و

مِلْمُونِ أَلْفُتُ وَي :

سبيه سن الستمر الهي أوراق موضوع النزاع بين محلفظة التناهرة ويوزارة المحرجية أن الارتض للقلم عليها ملامب كرة القدم بالقلمة كانت من ضمين القراشي اللتي كانت تقسم يدها عليها القوات الهريطانية كا غلها جلت هسخة القوات عن القلمة تسلبت القوات المصرية الإرض المذكورة واستفديتها القوات العرس الملكي فم تسلبتها ادارة الالمبقال المسكوية كانم مسئد قرار الجبلس بلدي مدينة القاهرة سنة ١٩٥١ إ اعتبد من السيد وزير الشفون الجلاية والقروبة) ثم صند به مرسوم تقني بتعديل خطوط التنظيم في منطقة المبادية والقروبة) ثم صند به مرسوم تقني بتعديل خطوط التنظيم في منطقة التعديد أن المرابقة المبادة عبيد ان هسفا المبادة المبادة عبيد القوات المبادة عبيد القوات المبادة والتوقف من تقيينة ورازمة المبادة المبادة والتوقف من تقيينه والتوقف المبادة المبادة والتوقف المبادة على المبادة والتوقف المبادة على المبادة المبادة والتوقف المبادة المبادة المبادة المبادة المبادة التوقف المبادة المبا

وبيين مما تقدم أن الكلاء بين وزارة الحربية رحاء القياهرة لا ينصب على ملكيسة ارض ، ذلك أن الارض كانت تحت يد القسوات البريطانية ، وبعد جلاء هذه القوات اصبحت مملوكة للدولة ملكية خاصة ، البريطانية ، وبعد جلاء هذه القوات اصبحت مملوكة للدولة ملكية خاصة ، طبق أيضا عند تنفيذ المفاتية الجسلاء من أرض الجمهورية ، تطبيعا لما جاء في المنافئة المفاتية المحالمة المهالة المنافئة والمنافظة المنافئة من الداء واجبها » ومن هذا ينسح أن مكنة مماضة الإملاك المنافئة من شدهمية الدولة ، ولكلها المؤارة ليست لها شدهمية المنافئة بن شدهمية الدولة ، ولكلها منافئة من شدهمية الدولة ، ولكلها منافئة من شدهمية الدولة ، ولكلها المنافئة من شدهمية الدولة ، ولكلها منافئة من شدهمية الدولة ، ولكلها المنافئة من شدهمية الدولة ، ولكلها منافئة من شدهمية الدولة ، ولكلها منافئة من مدوع الدولة المنافئة علما المنافئة من شدهمية الدولة ، ولكلها عناما منافئة المنافئة من شدهمية الدولة ، ولكلها عناما لمنافئة من شدوع الدولة المنافئة عنائلية عنائلة عنا

ومن حيث أنه في غدوء ما تقدم بيبن أن الفلاف ينحصر في تعيين الجهة المخصص لها أرض هذا اللعب . وهل هي وزارة الحربية أم محسائظة القاهرة والتخصيص للهنائع العلم المهابة يكون باعد الطحرق النصوص عليها في المادة ٨٨ من القانون المني بعد تعديلها بالقانون رقم ٣١١ السنة ١٩٥٤. للولة أو للاشخاص الاعتبارية الهابة والتي تكون مخصصة لننعة عالم لللولة أو للاشخاص الاعتبارية المهلة والتي تكون مخصصة لننعة عالمة باللها أو ببتتغي تأتون أو قرار جمهوري أو قرار من الوزير المفتص » . كسا ينتهي التخصيص بنفس الطرق حسبها نست عليه المادة ٨٨ من التاتون المني المنافرة المائة المهابة وينتهي التخصيص بقلال العلمة ممنتها بانتهاء تخصيصها للمنقصة المالمة وينتهي التخصيص بقلفي أداون أو قرار جمهوري أو قرار جمهوري أو قسرار من الوزير المفتص ألمائة وينتهي التخصيص بقلفي قانون أو قرار جمهوري أو قسرار المائة المائة وينتهي المنافقة المائة » .

وبن حيث أن الارض المقام عليها بلعب كرة القدم والثابت ملكيتها اللدولة خصصت بمرسدوم للمنفعة العسامة باعتبارها حديقها عليه عليه حسبها ببين بن ترار التخصيص الصادر في ٢٦ بن نوفهبر سسنة ١٩٥١ وبن خريطة التخطيط المرافقة للمرسوم ، وبن ثم تكون هذه الارض أصبحته بن الاموال العامة التي تهيين عليها بلدية القاهرة باعتبارها أنها المنوط بها القيام على المرافق العامة في مدينة القاهرة .

وبن حيث أن هذا التخصيص للبنفعة العابة قد انتهى بالفعل ؛ ذلك أن محافظة القاهرة (بلدية القاهرة سابقا) قد أرجات تنفيذ المشروع ولسسم تنفذه بن تاريخ صدور المرسوم في سنة ١٩٥١ للآن ؛ وقد مر على اعتباد المشروع با يقرب بن الثلاثة عشر عابا كبا أنها بتعويل الملعب الى مركز: للشباب في الحى تكون قد أقرت انتهاء التخصيص الأول .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن هذه الارض كانت مخصصة بالممل كناد للقوات المسلحة العربية منذ الغاء الحرس الملكي حتى الآن ، وذلك مستفاد من المحاتبات المتباذلة التي تدمتها القوات المسلحة والتي يرجع مي تاريخها الى سنة ١٩٥٣ ، وكذا من الاتقساق المبرم بين وزارة الشئون المبلدية والقروية ووزارة الحربية بتخصيص بعض أيام للسبرق وزارة الشئون البلدية والقروية ومحافظة القاهسرة على القبرين في الملعب ثلاثة. ايام في الاسبوع وهذا الاتفاق يؤيد وضع يد وزارة الحربيسة على هسذه الارض ، ذلك أنها سبحت لفرق وزارة الشئون البلدية والقروية والمحافظة ببعض أيام ، ولو كانت المحافظة هي واضعة البد لكان الوضع انظب ، وكان السماح لوزارة الحربية بتبرين فرتها بعض الايام بالملعب .

لذلك انتهى رأى الجمعية العبومية الى احقية وزارة الحربية في ارضى الممان بحوار القلعة .

(المن ٢/٢/٢/١٤١ - في ١/٢/٥/١١)

قاصدة رقـم (١١٥)

المسسما :

ضابط الاهتياط المستدعى للخدمة بالقوات المسلحة _ تضع عنه الجهة. المسكرية المستدعى اليها تقاريره المسكرية والدنية .

ملخص الحبكم:

المدة ٢٥ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ بشان تواعد حدية الضباط الاحتياط الذين الاحتياط الذين الحدياط تقضى بأنه استكبالا اللغات الخدية المدنية لضباط الاحتياط الذين يستدعون المخدية بالقوات المسلحة يحرر قادتهم عنهم التقارير المنيسة الملازية طبقا المنظم المنزية في هذا الشأن وترسل التقارير الي جهات عيلهم المدنية وبتنضى ذلك النص أن الجهة التي يستدعى اليها شابط الاحتياط الاحتياط تكون هي المختصة بوضسح التقارير المتعلقة بخديته المدنية خلال غترة الاستدعاء بجانب اختصاصها بوضع التقارير المسكرية والتقارير المدنية المشار البها في هذه المادة هي التقارير السرية الذي يعتد بها عند اجراء الجهة المدنية حركة الترقيات للصابلين بهسا .

(طعن رتم ١٧ لسنة ١٦ ق ـ جلسة ١٨/١٢/٢٠)

قاعشدة رقسم (١١١)

وضع المشرع بموجب لحكام قرارى رئيس الجمهورية رقبى ١٣٩٠. السنة ١٩٦١ و ٧٦٠ اسنة ١٩٧٦ للقوات السلحة نظلها خاصا بمقتضاه قضاف الى ويزانيتها الحصيلة الناتجة من بيع مخلفاتها ومنتجاتها وبن ادائها خدمات للفي ... صدور قزاري رئيس الجمهورية رقبي ١١٧٧ لسنة ١٩٧٥ . و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ ووضع نظام عام لكافة اجهزة الدولة مقتضاه ايداع حصيلة بيع المغزون السلعى الراكد لديها والخردة والكهنة بالبنك المركزي على أن توزع تلك الحصيلة على الجهات التي سحب منها المفزون أو المدردة بعد خصم تكاليف تصريفها ــ النظام المخاص الوارد بالقرارين رقبي ١٣٩٠ أسنة ١٩٦١ و ٤٧٦٠ أسنة ١٩٦٦ واجب الاعمال بعد صدور القرارين رقبي ١١٧٢ السنَّة ١٩٧٥ و ٨٤ السنَّة ١٩٧٨ _ السائس طلك _ ان القائدة المسامة توهب تقيد المكم الطم بالتصكم الفاص واو كان الضكم العام لاحقا عليه طالا أنه لم يقصد الفاته صراحة ... نتيجة ذلك : أغباقة بيع مخلفات القوات السلمة الى ميزانيتها بالتطبيق لاحكام قرارى رئيس الجمهورية رقبي ١٩٩٠ لسنة ١٩٩١ و ٢٧٠٠ لسنة ١٩٩١ وعدم انطب أي اه كام قراري رئيس الجمهورية رقبي ١١٧٧ لسنة ١٩٧٨ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ على بهنه المسيلة ،

وملخص والفتوي

المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة 1931 يلمن في مادته الاولى على المنظم 1931 يلمن في مادته الاولى على النظمة المنظمة الم

كما ينصن تدار رئيس الجمهورية رقم . 3٧٦ لسنة 19٦٦ في مهتبه الاولى على أن (تضاف حصيلة ما تنتجه القوات المسلحة من أصناف وما تؤدى من خدمات للخير الى بنود واعتمادات ميزانيسة هذه القوات بدلا من تنديذها الى الايرادات) .

وتنص المادة الاولى من ترار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٣ السنة ١١٧٥ على أن (ينشأ حساب خاص بالبنك الركزى تودع به حصيلة بيع المغزون . السلمى الراكد لمختلف أجهزة الدولة وتخصيص هسذه الحصيلة لتعويض الجهلت التي سحب منها هذا المخزون على أساس سعر البيع بعد خصم . ما يلزم لتنفيذ خطة المخزون السلمى الراكد من مصروفات) .

وتنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم £ المسنة ١٩٧٨ على أن (يشا حساب خاص بالبنك المركزى تودع به حسيلة بيع الخردة ٤ والكهنة اختلف اجهزة الدولة وتخصص هذه الحصيلة لتعويض الجساحة التى سحبت بنها هذه الخردة على اساس سعر البيع بعد خصم ما يلزم. لتنهيذ خطة تصريف الكهنة بن مصروفات) . وتنص المادة الثائثة من هسنا الترار على الفاء كل حكم يضالف احكامه .

ويبين من تلك النصوص أن المشرع وضيع بموجب أحكام قرارى رئيس الجهورية رقمى ١٩٦٠ لسنة ١٩٦١ القدوات المسلحة نظاما خاصسا بمتضاه تضلف الى ميزانيتها الحصيلة الماجب عن بيع مخلفاتها ومنتجاتها ومن أدائها خدات للغير ، وبعد ذلك وضيع بالقرارين رقمى ١٩٧٣ لسنة ١٩٧٥ و ١٨ لسنة ١٩٧٨ نظاما عاما لكانة أحيزة الدولة من متنفاه إيداع حصيلة بيع المخزون السلمى الراكد لديها التي مسحب بنها المخزون أو الخرة بعد خصم تخليف على الجهات التي مسحب بنها المخزون أو الخرة بعد خصم تخليف تصريفها و فيا كانت التي المحترفة على الجهات التي المنتقبة المنتقبة بيت المنتقبة ا

القرارين الاولين مجلل تطبيق خاص ومنساير اجسال تطبيق القسرارين الافسيين ومن ثم يتعبن اضافة بيع مخلفات القوات المسلحة الى ميزانيتها ولا وجه للقول بأن المخلفات لا تشمل المخزون الراكد بفية الزام القوات المسلحة بايداع حصيلة بيعه لدى البنك المركزى بن تاريخ العمل بالقرار رتم ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ لأن هذا المخزون يندرج في المخلفات التي القرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ الذي الزم أجهزة الدولة بايداع حصيلة بيسع المؤردة ، والكهنة لدى البنك المركزى على الفساء كل حكم يخالف احكامه المخردة ، والكهنة لدى البنك المركزى على الفساء كل حكم يخالف احكامه اليس من شانه الفاء الحكم الخاص باضافة حصيلة بيع الخردة والكهنة الدى التوات المسلحة الى ميزانيتها لأن مثل هذا الحكم الخاص لا يلفيسه الا حكم خاص مثله يقرر ذلك بعبارات مريحة ومباشرة .

(الله ١١١/١/٧٥ سيلية ١٤/٤/١/١٥ مله)

قامسدة رقسم (۱۱۷)

: 13___41-

العامل المعاد تعيينه وكان يعمل بالقرات المسلحة لا تنطبق عليه الحكام المادة التاسعة من القانون رقم ٥٨ اسعة ١٩٧١ -- أثر ذلك -- تتحدد التدمية اعتبارا من التاريخ المحدد بالقرار الجمهوري المسادر بتعيينه في المنابة المنبة .

مبلخص الفتوى :

ولما كانت المادة التاسسمة من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ يتمن

على أنه « أستناء من حكم المادة الخامسة يجوز اعادة تمين المسلمل في وظيفة الحرى مماثلة في ذات في وظيفة الحرى مماثلة في ذات الوحدة أو وحدة أخرى وبذات الأجر الاصلى الذي كان يتناضساه اذا توامرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة وعلى أن لا يكون التقرير الاخر المخدم منه في وظيفته بتقرير ضعيف » .

وعلى الرغم من أن أعمال حكم تلك المادة يقتضى الاحتفاظ للمعسين طبقا لحكمها بالتدميته في وظيفته السابقة الا أنها لا تنطبق على الحسالة المعروضة ذلك لأن أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ لا تنطبق الاعلى الماملين بالجهاز الادارى المدولة الذي يتكون من وزارات المسكومة على المساملين الذين تنظم شائون توظفهم قوانين خاصة فيمسا نصت عليه هذه التوانين 6 وذلك طبقا لنص المادة الاولى من مواد الاصدار 6 ومصالحها ووحدات الادارة المطية ، وكذلك على العاملين بالهيئات العابة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم ، ولا تسرى احكام هــذا القانــون وكذلك مان التمسريف الوارد بالمادة الثانيسة من مواد الاسسسدار لاصطلاح الوحدة الواردة في هذا القانون تصره على الوزارات والمسالح المامة وكل جهاز يكون له موازئة خامسة بالوظائف ووحدات الادارة اللحلية والهيئات العامة ، ولقد جاءت تلك المادة استثناء من احسكام المادة الخامسة من القــانون التي توجب الاعلان عن الوظائف الخالية ، ومن ثم قان هذه المادة تتناول أحسكام التعيين في الوظائف الخاليسة في الوحدات التي تنطبق بشائها احسكام القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧١ وكيفية أجراء هذا التعيين ، وبالتالي غانها لا يسرى الا على العساملين الخاضيين الحكم هذا التانون مقط في حالة اعادة تعيينهم فلا يبطيق حكمها على الحالة المعروضة لأن المعاد تعبينه كان يعسل بالقوات الاسلحة ويخضع اقسانون خاص ولا يسرى في شانه قانون العساملين المنبين بالدولة ،

به واذ بتما المادة ١٢ من القسيانون رقم ٥٨ أسنة ١٩٧١ على أن « يكون التعيين في وظائف الادارة العليا بقسوار رئيس الجههب ورية ويكون التعيين في الوظائف الأخرى بقرار من السلطة المختصة ونعتبر الاتدبية في كل مئة من الفئات القريقية بنها المدوى الواحد من تاريخ التعيين فنها ١٠. مان الثنية المروضية حالته تتحدد اعتبارا من (1/1/م/1/1) الناريخ المحدد في ترار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ اسلة ١٩٧٤ المبادر. بتميينه في وظيفة وكيل الديوان الجمهوري بدرجة وكيل وزارة •

(علتوى رئتم ٤٤٩ — في ١٩٨١/٥/١٦)

قاعسدة رقسم (۱۲۸)

: المسجدا :

استمقاق الضابط ارتباته التي كان يتقاضاه في وظيفته الدنية أبل. اعادته اللخصة بالقوات السلامة •

ملقص القتسوى :

نظم المشرع في العانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ أثر اعادة بعض الغيبلط. السابقين إلى الخدية العسابة بالقوات السلحة عجدد صراحه الرئيسة المسكرية والاقديية التي يويضيع نيها الضابط الذي يعاد للخدية 6 ثم نظير، في العانسون رقم ٥٧ لسسنة ١٩٧٢ تحسديد الراتب الذي يستحته بزير الى الخدية تنص على أن يبنح الضابط الماد لخدية المتوات المسلحة نأتم الراتب الخالة لذه الخدية المسلحة نأتم الراتب الخالة لذه الخدية المسلحة نأتم الراتب الخالة لذه الخدية المسلحة ألم

ومن حيث كان ذلك ما تقدم ، عاته لا وجه الرجوع الأحكام المسابة: المعبول بها في نظلم الوظيفة العامة والتي تجيز في مثل هذه الحالة الاحتفاظ: بهزأياً الوظيفة المنفول منها الموظف اذا كانت تزيد على مرتب الوظيفة. المنفول اليهاً لأله لا أجنهاد مع صراحة النص .

لذلك انتهى رأى الجمعية الصوبية لقسمى الفتوى والتشريع الى. عدم جواز احتفاظ الضابط المعروضة حالته بمرتباته في وظيفته المديسة السابقة على نقله ومنحه فقط فئة الرائب المائلة لمدة الجمعة المعلية التي المساها في الرقبة المسكرية بخديته السابقة .

·· () 1944/1/19 - dus - 11/4/17 4 ·· ·

قاعدة رقم (119)

: 13-47

النسازعات الفاصية بضباط الصف والجنود بالقوات المباحة لم يخضعها المشرع لافتصاص اللجان القضائية ويظل الافتصاص بها معقودا لمجلس الدولة والمتازعات الخاصة بضباط الشرف كانت خاضعة لافتصاص مجلس الدولة بدورها الى حين صدور القانون رقم ١٢٣ فسنة ١٩٨١ المعولُ به اعتبارا من ١٩٨١/٧/٢٢ .

ملخص المسكم :

ان المشرع قد عهد فع القوانين رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بشان شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ورثم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشان الطعن في قرارات أبان الضباط بالقوات السلمة ورتم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم وتحديد اختصاص اللجان القضائية بضباط القوات المسلحة ... عهد في التوانين المشار اليها بالنظر في المنازعات الادارية الخاصة بالضباط الماملين بالقوات المسلحة الى تلك اللجان دون فيرها . على أن ما انتظبته هذه التوانين يتعلق بالمخاطبين باحكام القانون رتم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ وهم ضباط القوات المسلحة . ومن ثم مان الاثر المترتب على ذلك يتمثل في انحسار اختصاص لجان ضباط التوات السلحة عن ضباط المخاطبين باهكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ طالما أنه ليس ثبة نص في القانون ينزع عن محساكم مجلس الدولة اختصاصها بنظر المنازعات الادارية الخاصة يضباط الصف ة مانه لا سبيل الى القول بسحب التنظيم الخاص بلحان ضماط القوات المسلحة على ضباط الصف المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ وعلى ذلك بتى الاختصاص بنظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط الصف متعتدا لمحاكم مجلس الدولة ولم يكن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ بشان شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف يخرج المنازعات الادارية الخاصة بالخاطيين بأحكامه من اختصاص مجلس الدولة وقد جاء القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١

(م ۱۷ سے ۲۰)

عاستعدت لاول مرة النص صراحة على اختصاص اللجان القضائية لضباط التوات المسلحة بالغصل في المنازعات الاداريسة الخاصة بضسباط الشرف ويترتب على ذلك اختصاص مجلس الدولة ببحث مشروعية الترارات النهائية الخاصة بضباط الشرف الصادرة تبل العبل باحكام القسانون رتم ١٢٣ لبعنة ١٩٨١ .

وقد الغي القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ بشأن خدية ضباط الشرف وضباط الصمف والجنود بالقوات المسلحة المعبول به اعتبارا من ١٩٨١/٧/٢٢ المسلحة المعبول به اعتبارا من ١٩٨١/٧/٢٢ المسلحة المعبود بالدة ١٤٢٦ من القانون رقم ١٩٨٦ حكيا جديدا مبناه اختصاص اللجان القضائية لشباط القرف القوات المسلحة بالقصل في المنازمات الادارية الخاصة بضباط الشرف طبقا لاحكام القانونين ٩٦ لسنة ١٩٨١ و ٧١ لسنة ١٩٥٠ . ثم حديث المادة ١٩٨١ من القانون رقم ١٩٨٣ اسنة ١٩٨١ مجال الطعن بالالفاء على القرارات الادارية النهائية التي تصدر بعد العبل بهذا القانون اعتبارا من ١٩٨١/٧/٢٢ وين ثم الادارية المائية التي تصدر بعد العبل بهذا القانون اعتبارا من ١٩٨١/٧/٢٢ وين ثم الادارة المائية مائلة هو:

أولا ما منازعات ضباط الشرف لم تكن تدخل تبل العمل بالتانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ في اختصاص اللجان التضائية لضباط القوات المسلحة .

ثانيا - القانون رقم ١٢٣ اسنة ١٩٨١ وحد المعاملة بين ضباط الشرف

ثاقة - المنازعات الادارية الخاصة بضباط الصف والجنود لم يخضعها المشرع للجان القضائية لضباط القوات المسلحة ومازات خاضعة لخساكم جاسن الدولة بصنباته الجهة القضائية صاحبة الولاية العلمة في تخلس للنازعات الادارية .

رابعا — اختصاص مجلس التولة بنظر المنازعات الادارية بضباط السبب والجنود ببتد ليشهل دعاوى التعويض المترتبة على هذه الترارات باعتبار أن الفرع يتبع الاصل ويخسبان أن طلب التهويش هو الوجه الآخر عليه الالماء وأن كلا الطلبين برتبطان أرتباطا لا يتزل التجرئة.

: (طعن رقم ۳۲۱ اسنة ۲۰ ق ـ جلسية ۱۹۸۱/۱۸۶۱) وظفين ۱۳۲ لسنة ۲۵ ق. ـ جلسة ۱۹۳/۰/۲۱) قونسسيون طبى عسام

قاعدة رقبم (١٢٠)

: la.....41

مناقشة تغاصيل تقرير القومسيون الطبى العام .. غير جائز لحكي الا القضاء الاداري طالا أنه استخلص قراره استخلاصا سالفا يقبولا .

ملخص المكم :

با كان يجوز للحكم المطمون نيه أن يناتش تباصيل تقرير القومسيون. الطبي العام طالما أنه استخلص قراره استخلاصا سائما بقبولا بما هو تاينته من وقائم المحالة المعروضة عليه .

ر طعن رقم ١٦٨ لسنة ٩ ق ـ بطلبنة ٨/٥/٥١٩١).

قاعدة رقم (۱۲۱) :

المساا

المابل الذي حصل على اجازة استناقية بلجر كابل بسبب مرضية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ورفض التوجه للقويمسيوني الطبي للوقيع الكتشف عليه حق جهة الادارة في تأجيل صرف مرتبه عتى يجرى الكشف الطبي حما لم يكن مربضا بمرض نفسي أو عقلي يجمله في

ملخص الفت وي : '

من بعيث أن المشرع في التساون رقم ١١٢٧ لسينة ١٩٦٧ لسيد خص المابين بأمراض معينة بعناية لما يختلجونه من رعاية اجتساعية

خَلالَ عَترة الرض التي قد تستفرق ابدا طويلا ، موضع لهم نظاما خامسة اللاجازات المرضية يغاير في أسسه وقواعده نظام الاجازات العام المسرر في قوأنين العابلين ، ويتنفى هذا النظام الخاص منح المسامل المسلب عاحدى الامراض المذكورة في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ حقسا وجوبيسا فئ أجازة استثنائية ببرتب كابل مهما استطالت بدة تلك الاجازة الاستثنائية اللتي لا تنتهي الا بشسفاء المريض وعودته الى عبسله أو باسستقرار حالته أستقرار يبكنه من التيام بالعبل ، ماذا لم يتحقق أي منهما ظللت الاجازة: مالمة بغير قيد زمنى غلا ينهيها بعد ذلك الا انتهاء الخدية باحد الاسسباب الموجبة لاتهامها عدا اللياقة الصحية ، ولقد المصحت المذكرة الايضــاحية للقساقون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ عن الحكمة المبتفاه من ورائه بأنها تحتيق الرعاية الاجتماعية لهؤلاء المرضى باعتبارها من واجبات الدولة وبناء عملى قالك غانه اذا كان المشرع تد اوجب عرض الريض على الجهــة الطبيــة المُختصة لتوتيع الكثبف عليه كل ثلاثة شهور مان الغرض من هذا الكثبف يقحصر في الوقوف على حالة الريض وتبين ما اذا كان قد شمني أو استقرت حقته عيمود الى العبل وتنتهى بذلك اجازته الاستثنائية ، ومن ثم غان امتناع العلى عن الاستجابة الى طلب الادارة عرض ننسه على الجهة الطبيسة المُختصة ليس بن شائه أن يؤدي الى اعتباره بنقطعا عن العبل انقطاعا وستوجب أنهاه خدمته باعتباره مستثيلا لتخلف مناط الانتطاع في حقه ؛ أذ هو لا يقوم بعبل حتى ينطبق عليه هذا الوصف ، ولتمارض احسكام الانتطاع عن العمل مع اعتباره في أجازة استثنائية ، ولأن المشرع حظر انهاء خدمته طوال مدة مرضه وهتى بلوغه سن الاحالة الى المعاش ، كبا لا يجوز النظر اللي رفضه عرض نفسه على القومسيون على أنه يبثل مخالفة تأديبيسة تصحوجب أنزال المقاب عليه أذ لا يمكن القول بأنه قد أخل بواجبات وظيفته اللتي أبعده الرض عنها أو أنه أتى عملا محرما عليه بوصفه بوظفة عاما . ييد أن ذلك لا يعنى غل يد الادارة عن اتخاذ اى اجراء متابل رفض العابل الريض توتيم الكثمف الطبي عليه ، لأنه وقد اوجب المشرع عرض الماءل المعتبر باجازة استثناثية بأجر كامل بالتطبيق لاحكام القانون ١١٢ لسنة ١٩٦٣ على الجهة الطبية المختصة كل ثلاثة شـــهور مانه يكون بذلك تد ربط يهن أستبرار سرف الاجر وتوقيع الكشف الطبي وعليسه يكون للادارة ان تؤجل مرف برتب العابل الريض المبتع عن اجراء الكشف الطبي ما لم يكن العابل مصلبا ببرض عتلى أو نفسى يؤثر على ارادته ويجمله شير بساول عن تصرفاته ،

لذلك انتهت الجبعية المبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى حسقه الجهة الادارية في تلجيل صرف راتب العابل في الحالة المعروضة حتى يجركه الكشف الطبى عليه ما لم يكن وريضــــا ببرض عللي أو نفسى يجعله نحم: حسنة ولهن تصرفاته .

(مك ٢٨/٣/٨٥ ــ جلسة ١٩/٥/٢٨١)

كسادر

قاعدة رقم (۱۲۲)

وفسدا

ان قرار مجلس الوزراء الصلار في ١٨ اغدسطس سنة ١٩٥٧ بخصم عويلدات المالية الترتبة على تنفيذ الكادر الجديد الملحق بالقانون رقم ٢١٠ هيشة ١٩٥١ لايزال قائبا بكافة مشتبلاته ٠٠

والقص القتسوى:

يبين من استعراض احكام ترارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٨ من المسطس سنة ١٩٥٣ ولى ١٩٥٣ من يناير سنة ١٩٥٣ ان لكل منهما مجسالا مختلفا وموضوعا مفايرا اذا صدر القرار الاول تاضيا بأن تخصم من اهائة علام الزيادة المتربة على تنفيذ الكادر الجديد سواء كانت هذه الزيادة فى المتربة على تنفيذ الكادر الجديد سواء كانت هذه الزيادة فى المتربة وفى فئات الملاوات بنوعيها اى علاوات الترقية والعلاوات العادية وقلك للتوفيق بين الرقبة فى تنفيذ أحكام الكادر الجديد من جهة وبين ما تقنضيه حلة الميزانية بن عدم تصيلها أعباء جديدة من جهة آخرى .

وقد كان مقتضى تنفيذ احكام هذا القرار أن تصرف علاوات الترقيات والصلاوات العادية بلفنات المحددة وفقا للقواعد التى كان معمولا بها من عبل م غير أن مجلس الوزراء لم يلبث أن أصدر قرارا في ١٦ من سبنمبر يوقف الترقيات لفاية آخر يناير سانة ١٩٥٣ غلما انتهت هذه الفترة رأى المجلس في ٣١ من يناير سانة ١٩٥٣ ابلحة الترقيات من أول نبراير . غير لئه لما كانت الحالة المالية تحتم توخى الاقتصاد في النفتات فقد اقترحت ألى المنزيات القيام بجلس الوزراء أن تخفض اعانة غلاء المهيشة بالنسبة ألى الترقيات التى تتم من أول نبراير بعقدار علاوات الترقيات من تاريخ المستحقاتها حتى نهاية السنة المالية . ويذلك يكون مجلس الوزراء قد عدل عن قرار وقف الترقيات الصادر في ١٦ من سبنمبر مما يعود بالموقف الى القيد ما كان عليه قبل صدور هذا القرار سا مقصبح الترقيات مقيدة بقيدين . القيد

الاول هو الذى تضينه قرار ۱۸ من اغسطس سنة ۱۹۵۲ والقيد الثانى جام به قرار ۲۱ من يناير سنة ۱۹۵۷ ويؤدى ذلك هو استدرار قرار ۱۸ من اخسطس سنة ۱۹۵۲ جنبا الى جنب مع قرار ۲۱ من يناير سنة ۱۹۵۳ واحمال كل منهما فى مجاله الخاص فيسرى القرار الاول فى شان الزيادة فى أعمات المترقبات التى تضينها الكادر الجديد نضلا من سريلته فى شأن الزيادة فى الملاوات المعربة والزيادة فى المرتبات ويطبق القرار الثانى على علاوات الترقيات بالفائلت التى كانت سارية من قبل .

ماذا كان مجلس الوزراء قد راى في ٢٥ من نبراير للاسباب المينة في مذكرة اللجنة المللية الاكتفاء بخصم نصف قيمة علاوات الترقية من اعاتة الملاء بدلا من خصم كل مقدار العلاة فيان هذا القرار يكون بذلك قد حل محل قرار ١٦ من بناير سنة ١٩٥٣ الذي كان ساريا جنبا الى جنب مع قرار ١٨ أغسطس ١٩٥٢ كل في مجلة ومن ثم يكون قرار ٢٥ غيراير ١٩٥٣ عديم الاثر على قرار ١٨ من اغسطس بمنة ١٩٥٣ .

لذلك انتهى الرأى الى أن قرار ١٨ من اغسطس سنة ١٩٥٢ بخصم الزيادات المالية المتربة على نفيذ الكادر الجديد الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مازال قاتما بكلمة بمشبلاته .

(نتوی رقم ۱۸۱ - فی ۱۹۰۳/۷/۳۰)

قامسدة رقسم (۱۲۳)

الجسدا:

خصم مرتبات بعض الموظفين في الكلار الكتابي على درجات مماثلة لدرجاتهم في الكلار الاداري ثم ترقية موظفين آخرون الى الدرجات التي تخلفت عن هذا الخصم -

ملخص الغتري:

إن المادة الثانية من التاتين رقم ١١٠ لسنة ١٩٥١ بنس على اله

« تنتسم الوظائف الداخلة في الهيئة الى مئتين : مالية ومتوسطة ، وتنقسم كل من هاتين الفئتين الى نومين : عنى وادارى للأولى وعنى وكتابي للثانية ، وتتضمن الميزانية بياتا بكل نوع من هذه الوظائف ، ولا يجوز بغير اذن البرلان نقل وظيفة من عنة الى أخرى أو من نوع الى آخر » ، كما تنص الملدة ٣٣ على أنه « مع مراماة ما جاء بالمادة ١) لا تجوز ترقية موظف الا الى درجة خالية من نوع الوظيفة التي يشعفها عنية كانت او ادارية أو كتابية ، . . » ،

والمادة (٤) الشيار اليها تنص على أنه « تجوز الترقية من أعلى درجة في الوزارة أو المسلحة من الكادر الفنى المتوسط الى الدرجة التالية لها في الوزارة أو المسلحة من الكادر الفنى المتوسط الى الدرجة التالية لها في خوى المؤهلات المتوسطة على ٤٠٪ من النسبة المخصصة للاختيار ويصرط الا بزيد نصيب بهذه التواعد عند الترقية الى آية درجة اعلى ٤٠٠ تجوز الترقية من أعلى درجة في الوزارة أو المسلحة من درجات الكادر الكتابي فيها الى الدرجة التالية لها في الكادر الادارى في حدود النسبة المخصصة للاختيار بشرط الا للترقية بنسبيب دوى المؤهلات المتوسطة على ٤٠٪ من النسبة المخصصة المشتيار بشرط الا للترقية بالاختيار ٤٠٠ وعلى ذلك مالترارات الصادرة بمضم مرتبات بعض موظفى الكادر الكتابي على درجات ممائلة لدرجاتهم في الكادر الادارى ثم ترقية الابر بين درجات هذين الكادرين ٤ وانطوت على نقل بعض موظفى الكادر الادارى بلا تعيد بالشروط والاوضاع المقررة في المادة ١٤٠٤ الترارات ويطلها .

(منوی رقم ۲۸۲ س فی ۱۹/۵/۱۹)

قامسدة رقسم (١٧٤)

المسطا

قيام قانون موظفى الدولة على أصل عام هو الفصل بين الكادرات الا في الحوال استقطية وردت على سبيل الحصر ـــ اثر فلك ـــ عذم جواز نقـــل الموطفة عنه أدرية على سبيل الحصر ـــ اثر فلك ـــ عذم جواز نقـــل الموطفة عنه أدرية علية او ادارية

في غير هذه الاحوال ـــ القرار الادارى الصادر بهذا النقل هو قرار معدوم يجوز سحبه في اي وقت ــ سريان نلك على موظفي المؤسسات العابة •

ملقمي الفتــوي:

تنص المادة الثانيسة من تانون نظسام موظفى الدولة رهم . ٢١٠ ليسة ١٩٠١ على أن « تنصم الوظائف الداخلة في البيئسسة الى تلتين : ملية ومتوسطة ، وتتنسم كل من هاتين الفلتين الى نومين : منى وادارى للاولى ومنى وكتابى للثانية ، وتتضمن الميزانية بياتا بكل نوع من هسنة الوظائف ولا يجوز بغير اذن من البرلمان نتسل وظيفة من عثة الى اخرى أو من نوع الى آخسسر » . ويستفاد من عثا النص أن تقسيم الوظائف بوالفصل بين الكادرين على النحو المبين في المسادة السابقة هو أهسل عام من الاصول التي يترم طبيا تاترن نطسام موظفى الدولة ، بحيث تعيز كل من المسلطة من عثات الوظائف باحكام خاصة بها ، ولا يجوز بغير اذن من المسلطة الترميمية نظل وظيفة من غثة الى أخرى أو من نوع الى آخر .

غير أنه واثن كان هذا هو الاسلى المسلم في القانون رقم ١١٠ السنة ١٩٠١ المسلم أو التار الله ؛ الا أن الدرع خرج عليه في حالات استثنائية وردت على سبيل الحصر ؟ ومي في ذاتها تثبت الاسل سلك الذكر وتؤكده ، ومن هذه الحالات ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٤ من هذا القسانون ؟ التي تجيز استثناء ترتبة الوظف من أعلى درجة في الكادر الفني الملامي أو الادارى ؟ أو الكتابي الى الدرجة التالية لها في الكادر الفني العالى أو الادارى ؟ يتاشروط وفي الحدود المنصبوص عليها فيها . ومن تسلك الحسالات بالاستثنائية أيضا ما ورد بالنقسرة الاخيرة من المادة ٤٧ من القسانون ألكور ؟ التي تضمي بأنه في ملة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط ألى الكادر المقلى بميزانية لحدى الوزارات أو المسلح ؟ يجوز بقسرار من الهزير المأخير الماكي في نفس درجته ،

وبتنفي با تقدم جبيما هو آنه لا يجوز قانونا نقل ألوظه بن وظيفة

فئية متوسطة أو كتابية الى وظيفة عنية مالية أو أدارية في غير الحسالات. الاستثنائية المتموص عليها على سبيل الحصر .

ولما كانت المادة الاولى من القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥٥ في شسأن النسساء المعهد العالى للصحة العابة سـ تفص على أن « ينشأ ببدينسة الاسكندرية معهد بطلق عليه اسم المعهد العالى للصحة العابة يكون هيئة بستطة له الشخصية الاعتبسارية ، . . » وتنصر المسادة الثانية على ان « يتوم المهمد بالدراسات العالية في الصحة العسابة على اختلاك شميها وما يتملق بها من ابحسات وتدريب » . كيسا تنص المادة ١١ صلى أن ، كون للمعهد بيزانية بمنتلة تلحق بيزانية وزارة الصحة المهويية » ، ويستفاد بن ذلك أن المهد المنكور يعتبر مؤسسة عابة ، اذ أنه يجبسع بين عنصرى المؤسسات العابة ، وما المرفق العام والشخصية الاعتبارية بين عنصرى المؤسسات العابة ، وما تستتبعه هذه الشخصية من اسستقلال مائن .

ولما كانت المادة ١٣ من القسسانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ باصبدار تانون المؤسسات العسامة تقفى بسربيان اهكام قانون الوظائف العامة على موظفى المؤسسة العامة فيها لم يرد بشائه نعى خاص فى القرار: العسادر باتشاء المؤسسة أو اللوانح التى يضعها مجلس الادارة نفسسلا هن أن القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه - والمعدل بالقسانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٦ - لم يتضين أحكاها مفايرة لاحسكام قانون نظسام موظفى الدولة المتعلقة بالنقسل بن كادر لآخر - والسابق الاشارة اليها - ومن ثم يتعين تطبيق هذه الاحكام على موظفى المهد ويستضيه .

ويتطبيق الإحكام سالفة الذكر على حالة كل من السيدين المصروض جالتهما ، غان الثابت من الوقائع ان كلا من السيدين المذكورين حامسل على مؤهل متوسط ، وقد م القساس الله على منهما من السكادر المتوسسط الى الكادر المسالى فى غير الحسالات الاستثنائية التى يجوز غيهسا ذلك تاتونا ، وهو أمر مخالف لأصل جوهرى من الاصسول المسامة التى قلم عليها القاتون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشان نظام موظفى الدولة ، وهو الاصسال الخاص ، بعبدا الفصل بين الكادرات وشروط القعين غيها ، ومن ثم يكون القراران المسادران بنقل كل من السيدين المذكورين من الكادر الكتابى الى الكادر الادارى ... دون الحصول على المؤهل العسالى اللازم المتعين في درجات الكادر الادارى وفي غير الحالات الاستثنائية التي يجوز غيها النقل من احد الكادرين الى الآخر ... باطلين بطائنا جوهريا يبلغ حد الاتعدام ، ويجوز سحبها ... تصديحا للاوضاع ... في اى وقت ، دون تقيد بالمواميد التاتونية المقررة المسحب القرارات الادارية الباطلة .

(نتوی رهم ۳۱۰ - فی ۱۹۹۳/۳/۲۱)

قاعدة رقام (١٢٥)

: المسلما

ان نقل الدرجة من الكادر الموسط الى الكادر المسالى لا يستنبع حتما نقل شافل الدرجة الى الكادر المالى -- يجب أن يكون الموظف مبالها
لولاية الوظيفة التى نقلت درجتها الى الكادر المالى حتى يتم نقله على الدرجة
المقولة -- اذا لم يكن الموظف صالها لولاية الوظيفة نسوى هالته على درجة
بتوسطة خالية من نوع درجة ومعادلة لها ،

ملخص الفتسوى:

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة تسم الوظائف الداخلة في الهيئة الى غثين عالية ويتوسطة ، ووضع لكل غشة بنها احسكاما خاصة بن حيث التعيين والترقيبة بما يترتب عليسه أن الاقديية في وظائف الكأمر اللغائل تعبيز عن الاقديية في وظائف السكادر المتوسط حتى ولو كانت درجاتهما متبائلة ، ولذلك كان الاسسل انه اذا نقسل الموظف بن الكادر الادنى الى بشمل درجته في السكادر الاعملى علا يستجبحب بعد عند النقل للدعيته في الكادر الادنى .

الآ أن النُفترة الرابعة من المادة ٤٧ من العسانون المخكور ، والمصافة بالمتالين رفع ا ٨٨٦ لنشة ١٩٥٣ كانت تنص على انه « في حالة بنعش بعض، الدرجام، من البجادر المتوسيط إلي الكابر العالى بعيزانية إحدى الوزارات. أو المسلح يجوز بتسرار بن الوزير المختص نقل الوظف شساغل الدرجة النتولة بن الكادر المتوسط الى الكادر المالى فى نفس درجته أو تسسوية حالته على درجة متوسطة خالية بن نوع درجته ومحادلة لها » .

وجاء بالمنكرة الإيضاحية تبريرا لهذا النص أن « حسالة العسل والمملحة العابة تستدعى نقسل والميقة ما مدرجة في الكادر المتوسسط الى الكادر العالى وأن يتم هذا النقسل في تانون الميزانية نفسه ، وهذا النقسل لا يستنبع حتبا وبقوة القسانون نقل من يقوم بعبسل الوظيفة من أحسد الكادرين الى الآخر ، فقد لا يكون الموظف مسالحا للقيسام بأعبال وظيفة . في الكادر العالى سواء من حيث الكاية أو المؤهل .

ومناد ذلك أن نقل الدرجة من الكادر المتوسط الى السكادر العسالى يتخلف عنه ، بالنسبة الى الموظف شما الدرجة المنتولة ، أحد وضمين :

الاول ... ان يكون الموظف مسلحا لولاية الوظيفة التي نتلت درجتها الى الكادر المالي وفي هذه الحالة ينتل الموظف على الدرجة المنتولة .

والله عن بيكون الموظف المنتول درجته غير مسالح لشغل الوظيفة مساواء من حيث الكماية أو المؤهل ، وفي هذه الحالة تسوى حالته على درجة . متوسطة خالية من توع درجته ومعادلة لها .

(ننوى رتم ٣٥٣ ــ في ١ /٥/١٩٧١)

قاعسدة رقسم ﴿ ١٤٤١) ﴾

المسطا

الاصل آلا يستصحب العلى القول من الكادر التوسط الى السكادر المصالى المائن أقديته في الكادر الموسط — أذ تم نقل العلى الى الكادر الموسط الى المسالى فائه يعتفظ باقديته في الكادر المرسط الى المسالى فائه يعتفظ باقديته في الدرجة التقول فها في الكادر المرسط دون الدرجة السليقة عليها .

ملغص الفتسوى:

نتل الوظف من الكادر المتوسط الى الكادر العسالى تبعا لنقسل. درجته ، وأن اعتبر بمثابة التعيين في وظائف الكادر العسالى ، الا أنه من. ناحية الدرجة المسالية بعد نقسلا بحيث تحسب للبوظف التدبيت في الدرجة من تاريخ حصوله عليها في الكادر المتوسسط ، اذ أن العبرة في الترقيات والاقدبيات بالدرجات المالية لا بالوظائف الا أذا كانت الدرجسة. مرتبطة بالوظيفة بطريق القضميص في الميزانية .

لفسلا من ذلك ، فان حكية استصحاب الاتدبية في هذه الحسسلة بناهرة من المدالة والصلحة العام لان نقل الوظيقة بدرجتها قد استدمتها المجملة العبسل والمسلحة العامة ولاته وأن كان نقل الوظيفة بدرجتها قد استدمتها المتوسط الى الكادر الاعلى لا يستبع حليا ويقوة القسسانون نقل من يقوم بمسلها الى الكادر الاعلى لا يستبع حليا ويقوة القسسانون نقل من لوظيفة في الكادر العالى سواء من حيث الكاءة أو المؤهل مقد اجيز لكل وزيسر في وزارته سلطة الترخيص في نقسل أو مدم نقل كل مقطف نقلت وظيفته في وزارته سلطة الترخيص في نقسل أو مدم نقل كل مقطف نقلت وظيفته للنقل المالكادر الاعلى ، ومن ثم مان المؤلف الذي تثب صسلاحيته للنقل الكادر الاعلى ، ومن ثم مان المؤلف الذي تثب صسلاحيته في الدرجة المناسبة الى الكادر الاعلى مادام قد تم ذلك تبعا لنقل الوظيفة بدرجتها المناسبة على الاسساس المتقدم ومادام ثبتت جدادة المتقول وأهليته المقال الذي هو بمثابة التعيين في الوظيفة ذات. الطبعة الواحدة في العمل ،

واذا كان المستفاد بن نص الفقسرة الرابعة بن المادة ٧٧ آتفة الذكر الوظف المنقول بدرجته بن الكادر المؤسط الى الكادر المالى يستصحب معه اقدييته في الدرجة المنقسول بها حسبها سبق البيسان الا ان هذا النص لا يستفاذ بنه أن الموظف يستصحب بنه أيضا اقديته في الدرجية السبقة ببراعاة أن الاصل هو أن اقديته في وظائف الكادر المسلى تتبيز عن الاتدبية في وظائف الكادر المسلم عن الاتدبية في وظائف الكادر المباطق عن الاتدبية في وظائف الكادر المباطقة عن الاتدبية في وظائف الكادر المسلمي المناطقة المادر المناطقة بن المناطقة المنا

الرابعة هذه في الحدود التي ورد بها بحيث لا يتعدى الى الاتدبيـــة في المنرجة السابقة .

وغنى عن البيان أن المبادىء المتقدمة يظل معمولا بها في ظل التانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ نظرا لصدور القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقتية للعالمان المدنين بالدولة .

قاعسدة رقسم (۱۲۷)

: 12-41

ان تاريخ الفقل من الكادر المتوسط الى الكادر الفالى لا يتخذ اساسا الحساب الاقدمية في الكادر العالى ــ المعرة في ذلك بالاقدمية في الدرجة التي تم الفقل منها من الكادر الموسط الى الكادر العالى .

ملخص الفتوى:

وبن حيث أنه بتى كان ما تقصيم ، غانه اذا نقصل اجد العابلين
بدرجته من الكادر المتوسط الى الكادر المائى ، ثم نقل بعد ذلك زميسل
له تضر بذات الاقديية ، غانه لا يمكن التسليم بأن الأول يسبق الاخير
في ترتيب الاقديية لجرد اسبقيته عليه في الوجود بالكادر المسائى اذ طالا
كان الثابت أنهما تساويا في المركز القانوني من حيث استصحاب اقديية
في الكادر المتوسط فلا اعتداد عندنذ بتاريخ النقال ، وأنها يتمين الرجوع
الى الاقدية في الدرجة السابقة .

قامدة رقم (١٢٨)

الجسطاة

ترقية الى درجة اعلى في الكادر العالى ننيجة لاستصحابه اقديبته في

الكادر المتوسط — اعتباره اقدم من زميله الذى الذى نقل بدرجته من الكادر المتوسط الى المالى في ذات الدرجة التى رقى اليها الاول وبذات اقدميته فيها — اساس ذلك أن الاقدمية في الكادر المالى متميزة عن ولو كانت الدرجات متماثلة .

ملخص الفتسوى :

ومن حيث أنه في حالة نقل أحد العابلين بدرجته من الكادر المتوسط تبت الى الكادر العالى ثم بحكم استصحابه لأقدييته في الكادر المتوسسط تبت ترتيب الى درجة أعلى في الكادر العالى ، غانه يكون سابقا في ترتيب الاتدبية على زييله الذي نقل بدرجته من الكادر الموسط الى الكادر العالى في درجة بماثلة للدرجة التي نبت ترقية الاول اليها ,تي تساويا في أتدبية هذه الدرجة ، ذلك أن أتدبية الاول في الدرجة الجديدة التي رقى اليها هي أقدمية بالمكادر العالى في حين أن أتدبية الثاني في المدرجة المعادلة لها هي أقدميته التي استضحيها استثناء بالكادر المتوسط .

لهذا انتهى رأى الجمعية المبومية الى ما يأتى :

ولا ... أن العامل المنتول من الكادر المتوسط الى الكادر العـــالى لا يستصحب معه عند النتل اتدبيته في الكادر المتوسط ، غير أنه اذا كان النتل مترتبا على نتل الوظيفة بدرجتها من الكادر المتوسط الى الكادر العالى عان المسامل المنتول نتيجة لذلك يحتفظ بالتدبيته في الكادر المتوسسط واستصحاب الاقدبية في هذه الحالة الاغيرة يقتصر على الاقدبية في الدرجة التي تم النقل بنها فقط ولا يبتد الى الدرجات السابقة عليها .

ثانها — اذا نتل عابلان بدرجتهها من الكادر المتوسط الى الكادر العالى ثق تاريخين مختلفين وكانت الدبيتهها التي استصحباها عند النتل واحدة في الدرجة التي نقلا منها غلا يعتد في تحديد الاتدبية بينهها بساريخ نقلهها وأنها يتمين في هذه الحالة الرجوع الى الاقديية في الدرجة السابقة .

الكادر التوسط الى الكادر العالمين بدرجته بن الكادر التوسط الى الكادر التوسط الى الكادر العالمي بمرجة أعلى في الكادر العالمي بحكم استصحابه الادبيته ٤

مانه يكون سابقا على زميله الذي نقسل بعد ذلك (بدر جنسه) من الكادر المتوسط الى الكادر العالى في ذات الدرجة التي رقى اليها الاول وبذات. التميته فيها .

(ملف رتم ۲۸/۳/۸۱ ـ جلسة ١٩٧١/٤/١٤)

قاصدة رقسم (۱۲۹)

الجسما :

يكفى أعادلة وظائف ورتب الكادرات الفاصة بدرجات وظائف الكادر العام صدور قرار جمهورى بذلك سائتمادل بنس وظائف محددة بنص القاتون ساتخل المشرع لاجراء التعادل لا ينشىء وضعا جديدا واقبا يقرر وضعا سابقا سالقرار الجمهورى الذي يصدر بلجراء التعادل لا ينشى مراكز فاتونية وانما يؤدى الى توحيد التطبيق بالجهاز الادارى بالتولة ساسدار التعادل بقرار يجمل أمر التعديل سهلا ويكسب التصادل مرونة على عكس اسداره بقاتون و

مقضص القنسوى:

ان التعسادل يتم بين وظائف محددة بنص التانون ، وبن ثم غان التعسادي التعادل بين بين التعساوى درجتين غير متساويتين غير متساويتين غير متساويتين غير متساويتين غير متساويتين غير التعسادل لا ينشىء وضعا جديدا ، وانها يقرر وضعا سابقا وان القرار الجمهورى الذي يصدر باجراء التعادل لا ينشىء مراكز تاتونية ، وانها يؤدى الى توجيد التطبيق بالجهاز الادارى بالدولة وعليه غاته اذا ما تعدى القسرار الجمهورى الواقع غائه عند اصدار القرار الفردى المطافي له سسترجع المحكمة لنصوص القانون مباشرة وتلتفت عن تطبيق القسرار وبالنسبة لنصوص القانون مباشرة وتلتفت عن تطبيق القسرار وبالنسبة لنص المادة ٢ من المشروع والخاص بتجاوز نهاية المربط غان مجسال المحكم يكون فاتون التعظيف — غضسلا عن ذلك غانه مها لا شسك غيه

أن اصدار التعادل بقرار بجعل أمر التعديل سهالا ويكسب التعسادل مرونة: على عكس اصدارها بقانون ،

بن اجل ذلك انتهى راى الجمعية المعومية الى أنه يكمى لتقرير التمادل بين الكادرات طبقا للقوائين المنظمة للوظائف العامة ، صدور قرار من رئيس الجمهورية وأن نص المادة (٢) من المشروع المقدم مجاله تاتون التوظيف .

(ملك ١٩٧٩/٥/٢٠ - جلسة ٢٨/١/٥٨)

قاعدة رقيم (١٣٠)

36-41

الوظفون الداخلون في الملاكات الخاصة الدائلة والمستخدون - النظام الذي يطبق على كل من الفلاي بالاظهم المسورى - يطبق نظام الوظفين الاساسى على الاول ، ويطبق الرسوم رقم ١٩٥٨ الفقد المساسى على الاول ، ويطبق الرسوم رقم ١٩٥٨ الفقد المساسى دون قانون العمل رقم ٩١ اسنة ١٩٥٩ على الاخرين .

والخص الفتروي:

أن المستقر عليه لمنها وقضاء أن الدولة في تيامها على المرافق العامة للم السنخدام وسائل وأدوات عدة وبتنومة ، وتقوم بينها وبين ذوى الشأن ملاقات تأنونية تختلف في طبيعتها وتكييفها بحسب الطلسروفة والاحوال ، منها ما يندخل في روابط القانون العام وبنها ما يندرج في روابط التانون الخاص ، ومن بين تلك الوسائل والادوات الموظفون والمستخدون والمهال والصناع ومن هؤلام من تكون علاقته بالدولة ملاتة تنظيبية علمة تحكمها القوانين واللوائع فندخل بهذه المثابة في نطاق القانون العام ومنهم من تكون علاقته بالدولة مقد عمل مردى فتدرج على هذا التكييف في نطاق التانون العام ومنهم التانون الخاس ، كما استبان لها أن مجسال تطبيق قانون عقد المسائل المددى لا يكون الا اذا كانت العلاقة قائمة على أساس عقد عمل رضائي

بالمنفى المدور في فقه التانون الخاص ، وليست خاضعة لتنظيم الأحى ، اذ من المترر أن الملاقة التنظيبية العابة لا تدخل في هذا النطاق المشدئ مل تتبيز بتكييفها المستقل ، رابطة من روابط القسانون العسلم ممسدرها المقوانين واللوائنج السائدرة في هذا الشان .

ولما كان المرسوم رقم أه10 لسنة ١٩٥٨ بنظام المستخدمين الاساسي في الاتليم السورى ينص في المادة الاولى منه على أن « يطبق احسكامه على مستخدمي الدولة والمؤسسات العامة والحراس الليليين في الشرطة غير الخاضعين لقواتين لو مراسيةم أو أنظية خاصة أو لعقود استخدام » ومن ثم عان من يعين من هؤلاء على متتضى المرسوم المذكور تسرى عليه احكامه دون المكام تانون عقد العبل ،

ولا وَهُمُهُ لأستنبأها حسكم مخالف من المواد ٢ و ٣ و ٢٣٧ من قانون التُعْبِسُلُ النَّسَتُورِ فِي رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٤١ التي اجازت المنسالُ الدوَّلة والمؤسسات الحابة وبنهم المستخدبون أن يستثيقوا بن هددا القيسانون دون تخصيص ، بمعنى أن هذه الاجازة تشميميل من تربطه بالدولة منهم علاقة تنظيمية ، وهو حسكم استبر قائما في ظل قانون العبل الجديد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بعد أن نصت المادة الخامسة من قانون اسب دأره على أن يستبر العبل بالاهكام الخاصة بمستخنبي وعبال الدولة بالاتليم السوري والتي كان معبولا بها بمقتضى القانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٤٦ الى ان يصدر قَرَار رثينس الجمهورية بتطبيق المكلم هذا العانون عليهم ، ثم صدر عرار تَأْتُبُّ رَثَيْنَسُ ٱلنِّجْمَلُورِيَةً رقم ١٩٤ لسنَّة ١٩٢٠ ونص على أن تطبق المسكَّام عَلَّتُونَ الْمَبْلُ رِقْمُ أَوْ لَسَنَةُ فَأَهُ أَا عَلَى عَبِالَ ٱلْحَكُوبَةُ وَٱلْمُؤْسِسَاتِ العابة وَالْوَتَّمَةُ وَالْوَحَدَاتَ الْآدَارَيَّةُ دَأَتَ الصَّحْصِيةِ الْاعْتِبَارِيَّةُ الْسَنْقُلَةِ لَم لا وَحِهُ المُثَلَّقُ - أَدُ مِن السَّمَامُ في تَأْتُولِ القُوْانِينِ وتفسيرِهَا أَنْ مِدلُولُ النَّصِ عَسلي مُعْتَمَى تُصَدُّ الْشَارُعُ أَنَّهَا يَجِلِّيهُ عند الْآبِهام ويعدده أو ينصحه عندد الْأَمْلَاقَ سائر ٱلنصوص ، وعبارات القانون الآخرى ، وبوجه خاص تلك اللني تتخفون المبادىء الاساسنية ألتي تكوم عليها السياسة التصريفيسة المُقاتَون ، ولا جدّال في أن النصوص السابقة أنها عنت في تطبيـــق أحكام خُانُونَ ٱلْعَمِلُ العَلَاقةُ ٱلَّتِي تَعْتُبِرِ فِي التَّكِيفِ القَانُونِي عقد عمسل مردي أي التي مصدرها عقد رضائي في نطاق القانون الخاص ، اما العلاقة التنظيبية

المسلمة علا تدخل في هذا النطاق كما سلف الايضاح بل تعبير بتكييفها السنتل كرابطة من روابط التانون العام مصدرها التوانين واللوائح 6 علا مندوحة ازاء هذا من أن يتحدد مدلول النصوص المتدم ذكرها بهسخا الاصل الواضح التحديد وأن تنهم عند التاويل والتطبيق على هذا الاصل

السلم بأن ينص تحسديد المتصود بالمستخدمين الذي يسرى عليهم تانون

المسل في اصطلاح هذه النصوص بأولئك الذين تربطهم بالدولة عسلاقة مقدية لا بن تربطهم بها علاقة تنظيمية بثل المينين طبقا للمرسوم رتم ١٤٥٩

لسنة ١٨٥٨ الجنوع عنه ،
لهذة انتهى الرأى الى أن مستختبي الدولة المبتين وبنق اهسكام

لهذا القبى الراى الى ان مستخدى الدولة المساين وهو المستخدم الاساسى وغيره من الارسام و مرام ١٤٥٩ السنة ١٩٥٨ ابتظام المستخدمين الاساسى وغيره من الإنظية دون تأتون العبال المسادر بالقانون رقم ٩١ السنة ١٩٥٩ .

(منوی رقم ۶۰ م فی ۱۹۳۱/۸/۱۱۹۱)

كادر عمسال اليوميسة.

قاعــدة رقــم (۱۳۱)

اليسطا

قرار مجلس الوزراء في ۱۹۶۶/۱۱/۲۳ في شان كادر الفيال ـ افادت الشهال ـ افادت الشهال منه ـ مناطه ان تكون حرفته واردة بالمحداول الرافقة الكادر ـ وظيفته برشابهمي من الحرف الواردة في هذه الكشوف ـ اعتبار شافلها في وظيفة عابل دقيق من الفلة ١٠٠/٣٠٠ مليم ـ احقيته في الفلاوة الدورية المورية عابل دقيق من الفلة ١٠٠/٣٠٠ مليم ـ احقيته في الفلاوة الدورية الدومة عابل دقيق م

يكفس الفشوي 🤻

ان قرار مجلس الوزراء المسادر في ٢٣ من نوغير منة ١٤٤ في شائن الكلور مبال اليوبية ، تسم هؤلاء العبال الى جبلة نشات عينها وعين درجاتها وقواء درجاتها وملاواتها ، وترك لوزارة المالية تعديد الرطاقف أو الحرف اللهي يتبتع مبارسوها من عبال اليوبية بلحكامه ، وقد ارتفت وزارة المالية جكافها الدورى رقم في ٢٣ - ٢٩ ما المسادر في ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ حوال حصرت نيها طك الوظائف والحرف ، وقد تضبن هذا الكتاب نصا في حال العلاوات بصفة دورية في مايو من كل سنة حسب الفترة المقررة في كل درجة الخ .

ومناط استحتاق المساتع أو العامل لتطبيق احكام كادر العمال أن يكون. عليلا بحرشة من الحرف الواردة بالجداول المرافقة للكادر المذكور . ووطبقة:
لا يوشابجي ٢ هي من الحرف الواردة بالكشوف المرافقة لكادر العمال والذي.
يعتبر شاغلها علمل دقيق في الفئة ٥٠٠/٣٠٠ مليم .

ولما كان ترار اللجنة التضائية الصادر لصالح بعض المسال تشي يخسبوية حالتهم على أساس منح كل منهم أهر تدره ١٠٠٠ مليم يوبية من بدء تفيينهم فى ١٩٤٨/١/١٤ ، باعتبارهم « برشلهجية » وذلك بالتطبيق لتواهد كادر العمال بما يترتب على ذلك من آثار ، غاته يترتب على اعتبارهم شاغليج لهذه الدرجة فى التاريخ المذكور تهتمهم بكانة الآثار التى يخولها لهم شخلهم لها وأهمها العلاوات الدورية ، والعلاوة الدورية المقررة لدرجة عامل دقيق حتى ٢٠ مليما تبنح له كل مستدين .

(غتوی رقم ۱۱۶ ــ فی ۱۸۸/۸/۸)

قاعسدة رقسم (۱۳۲)

: 12-44

الترقية من درجة صقع مبتاز الى درجة اسطى ـــ لا تكون مصعوبة يعلاوة ترقية ـــ انطباق هذا الحكم سواء في ظل قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٢/١١/٢٣ أو في ظل قراره الصادر في ١٩٥١/٨/١٢.

. ولخص الفتسوى :

أن البند الخاص بالترتيات الوارد بقرار مجلس الوزراء المسادر في 37 من يرقي من نوفير سنة 1938 قد نصى في نقرته الثالثة على أنه « وكل من يرقي ينح علاوة واحدة نافا ظلت الاجرة مع ذلك أمّل من بداية الدرجة المرقي اليها منح زيادة للوصول الى بدء الدرجة بحيث لا تجاوز الزيادة في جيلتها علاوتين من علاوات الدرجة المرقى اليها غاذا علت أجرته بعد كل ذلك من طول المربوط ينح علاوة واحدة متكررة كل سنة (مع مراعاة مليو) الى تصل اجرته الى أول المربوط » ،

ويستفاد من هذا النص أن الاصل في الترقية طبقا لكادر العبال اتهسا لا تحول الحق في الحصول على بداية الدرجة المرقى اليها بل تبنع العلاوات المحددة بهذا الكادر حتى يبلغ الاجر بداية الدرجة كما أن علاوة الترقيبة لا تبنع الا أذا كانت الترقية لدرجة ملية تزيد بدايتها عما يتقاضاه المالم المرقى و و من ثم غاذا تباتلت بداية الدرجة التي يشغلها العامل مع بداية الدرجة المرقى اليها غلا يبنع علاوة ترقية حيث أن أجره لن يقل عن بداية الدرجة الجديدة . توبيا أن كلا من درجة الصادر في ٢٣ من توتيبر سنة ١٩٤٤ الى فلساته على ترار مجلس الوزراء الصادر في ٣٣ من توتيبر سنة ١٩٤١ الى فلساته علات بتحدة في البداية ، ومن ثم فلا يترتب على الترقية من درجة صسائع مهتاز الى درجة اسبلي استحقاق علاوة ترتية وهو ما ردده البند الباس من كتاب المالية الدورى الصادر في ١٦ من اكتسوير سنة ١٩٤٥ بالمنص في تقرته الاخيرة على أنه « لتعادل درجة الصائع المتاز مع درجة اسسطى لا يكون النقل من الاولى الى النائية مصحوبا بعلاوة ترقية » .

ولما كان قرار بجلس الوزراء الصادر فى ١٢ من اغسطس سنة ١٩٥٦ قد اقتصر على ادباج الدرجات الفرعية لدرجتى الصانع المجاز والاسطى ولم يتضين هذا القسرار أو كتاب الملية الدورى الذى صدر تنفيذا له بتاريخ ٨ من سبتبر سنة ١٩٥١ با يفيد الفاء القاعدة التنظيمية الخاصسة بتنظيم منح علاوات الترقيسة بما يتمين معه أعبال هذه القساعدة بتى توامرت شروط تطبيقها .

ولما كان ترار مجلس الوزراء المسادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥١ استحدث تماعدة جديدة من قواعد الترقية مؤداها أن تسكون الترقيسة من خرجة مسائع ممتاز الى درجة أسطى ومن درجة أسطى إلى درجة المعظل إلى درجة المعظل الى درجة المعظل المن تترقب على الترقية ذاتها ؛ ذلك لان مجال اعمالها مقصور على تنظيم الترقية أن المرتقية ذاتها ؛ ذلك لان مجال اعمالها مقصور على تنظيم الترقية ألى درجة أسطى لاعتبارات تدرها الشارع بالنسبة الى من يشنفل هذه المهنة حتى يكون على تدر من الكفاية والخبرة يؤهله لشسفل درجة ملاحظ وهي أعلا درجات الكادر ؛ ومن ثم نهى مجرد ترقية أدبية وليست ملية لتساوى درجتها مع درجة المعانع المتاز ؛ وهذا التنظيم في طريقة شمل الدرجات بنبت المعلة بالتواعد التي تحدد المرتبات في المرجات التي تتم الترقية اليها ومن بينها التاعدة الخاصة بنع علاوة الترقية التي نمي عليها ترار مجلس الوزراء المسادر في ٢٧ من نونمبر سنة ١٩٤٤ والتيء ردها كتاب المالية الدورى في البند البابن بنه على نحو ما تقدم ،

ولما كانت وظيفة الصانع المئاز حدد لها في تسرار مجلس الوزراء الصمادر في ١٢ من اغسطس سنة ١٩٥١ الدرجة من (٢٦٠/ ٨٠٠ مليم ك

بملاوة (.) مليها) كل سنتين ، كما حدد لوظيفة الاسسطى ذات الدرجة والعسلاوة .

وهذا التمادل بين هاتين الدرجتين يجمل الترقية بن درجة مساتج
معتاز الى درجة اسطى غير مصحوبة بعلاوة ترقية أذ أن الإجر المسحد
للمابل في الدرجة الاولى (مساتع معتاز) لا يقل من بداية الدرجة التلية
(راسسطى) •

لهذا انتهى رأى الجبعية العبوبية الي أن الترتية بن درجة مساتع
ممثار الى درجة اسملى لا تكون مصحوبة بعلاوة ترقية سواء بالنسبة الي
من رقى في ظل قرار مجلس الوزراء السابر في ٢٣ من نونمبر سسنة ١٩٤٤
إلى من رقى بعسد تاريخ العسل بقسرار مجلس الوزراء العسابر في ١١ من
اغسطس سنة ١٩٥١ م

(نبتوی رتبع ۲۲٪ - فی ۱۹۵۹/۱۰/۱۹۹۱)

مَاعدة رقم (۱۲۲)

: 14-41

تطبيق كثيرف جرف (ب) الماهة بيجاد إلهبال على البيدال الجين عينوة قبل اول مايو سنة هـ19، الريخ المبل بهذا الكادر ، وكشوف حرف (!) على بن عينوا بعد اول مايو سنة هـ19، — صدور قرار بن مجلس الوزراد يعد ذلك في 11 من يونية سنة -19، يتطبيق كشوف حرف (ب) علي إلمبال المهينين يعد اول مايو سبة هـ19، بدلا بن بجيوف حرف () — وجوب قال هؤلاء الى الدرجات القرة لهم بكشوف حرف (ب) مع اعتفاظهم بالأجور التي يستحقونها في هذا التاريخ ودن مساس بما استحقوه فعلا قبل ذلك من اجور وان لم يوجد حق مكسب في أجر مين بستقولا ،

مِلِحُص المُقتبوي :

ان كإدر : عبال اليونية الجيول به اجتبارا من أول مايو سنة ١٩٩٤،

كان يتضبن نومين بن الكشوف ، كشههوف هرف (1) وهذه تطبق باثر مباشر بن تاريخ نفاذ الكادر أى أنها تسرى على كل عابل يمين بعد أول بايو سنة ١٩٤٥ وكشوف حرف (ب) وهذه تطبق على الموجودين بالمضمة أى الذين عينوا قبل هذا التاريخ مع تدرج حالتهم بن يدء المسلمة حتى تاريخ نفاذ الكادر .

وملى بقتضى ذلك فقد تبت تسوية حالة البغرين الذين عينوا قبل الول مايو سنة ١٩٤٥ طبقا لكشوف حرف (ب) وحددت هذه الكشوف حرجة مساتع لا يحتساج الى دقة (٢٠٠ - ٣٠٠ مليم) وصرف لهم الفروق امتيارا بن هذا الثاريخ اما الممال الذين عينوا بمد ذلك فقد جرت الادارة على تعيينهم وفقا لكشوف حرف (1) وكانت هذه الكشوف تصدد لهم حرجة مساتع دقيق (٣٠٠ - ٥٠٠ مليم) وذلك تفيذا لكتاب الماليسة الحرف ١٩٤٥/١١ الذي قضى بصدم تطبيق كشوف حرف (ب) على الذين يعينون بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ ويذلك أصبح الممال الذين عينوا الديخ احسن حالا من الممال الذين عينوا قبل ذلك اذ وضعت يعد هذا التاريخ احسن حالا من الممال الذين عينوا قبل ذلك اذ وضعت الطائة الاولى في درجة صاتع دقيق ووضعت الفئة الثانية في درجة صاتع دقيق ووضعت الفئة الثانية في درجة صاتع

وعندما صدر قرار مجلس الوزراء في ۱۱ من يونيه سنة . ۱۹۰ ويتشي بنطبيق كشوف حرف (ب) على العبال المهنين بعسد تاريخ نفاذ الكادر () بعسد الريخ نفاذ الكادر () بعيث لا يكون هناك مجال لأعمال كشوف حرف () بعسد نأك ثار التساؤل من مدى مساس هذا القرار على مراكز البخرين بعد أن تحدث لهم مراكزهم على مقتفى كشوف حرف (1) بعسد تاريخ نفساذ الكادر في درجة مسساتع دقيق (٣٠٠ – ٥٠٠ مليم) وعما اذا كان يتمين تعديل حالتهم بوضعهم بدرجة ساتع لا يصتاح الى دقة من تاريخ الفسام عرف حرف () .

ومن حيث أن عالاتة الموظف بالحكوبة هى علاقة تنظيبة تحكمها القوانين واللوائد عمركز الموظف من هذه الناحية هسو مركز تانوني عام يجوز تغييره في أي وقت وليس له أن يحتج بأن له حقا مكتسبا في أن يعالم بمقتضى النظام القديم الذي عين في ظله ومرد ذلك أن الموظفين المعوميين

هم عبال المرافق العلمة ويهذه المثابة يجب أن يخضع نظامهم العسانوني التعديل والتغيير وفقا لمتنصيات الصلحة العالم ويتفرع عن ذلك أن النظام المجديد يسرى على الموظف باثر حال مباشر من تاريخ العبل به ولكنسسه لا يسرى باثر رجمى با من شائه اهدار المراكز القانونية الذاتية التي تكون عد بحقت لصالح الموظف في ظل النظام القديم قانونا أو الاتحة الا بنص خاص في تاتون وليس في أداة الني منه كلائحة .

وبن حيث أنه بنطبيق هذه القاعدة على حالة المخرين الذين عينسوا بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ طبقا لتواعد وكشوف حرف (1) المحقة يكادر المهسسال تنفيسة ١٩٤٥ طبقا لتواعد وكشوف حرف (1) المحقة يكادر المهسسال تنفيسة ١٩٤٥ أم صدر ترار مجلس الوزراء بعد ذلك في ١١ من يونيسة ١٩٥٠ بالغاء كشوف حرف (1) وتسوية حالة العبال الذين عينسوا بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ على أساس قواهد وكشوف حرف (ب) بتطبيق القاعدة المشار اليها على هؤلاء العبال بين أنهم لا يستطيعون الاحتماج بعقهم المكتسب في معاملتهم طبقا لقواعد وكشوف تقرر الفاؤها استنادا الى أن هذه القواعد كانت أصلح لهم ، وأنهم عينوا تعيينا سليها بهتنشاه بل يسرى عليهم قرار مجلس الوزراء المتقدم فكره وذلك بتسوية حالتهم على الدرجات التي وردت في كشوف حرف (ب) وطبقا لقواعد الكشوف .

وليس من شان تطبيق هذه القاعدة الإخلال بحقهم الكتسب في الإجر الذي استحقوه معلا بتطبيق كتسسوف حرف (أ) عليهم منسذ بدء تعيينهم ذلك لائه اذا كان مركز الموظف بالنسبة الى مرتبه في المستقبل هو مركز طانوني مام بجوز تغييره وتعديله في أي وقت غان مركزه بالنسبة الى مرتبه لذي استحته غملا هو مركز قانوني ذاتي لا يجوز المساس به الا بقسانون وه أمر لا يتواغر في هذه الحالة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العبوبية الى أن المبخرين المعينين بعد أول سايو سنة ١٩٤٥ طبتا لقواعد وكشوف حرف (1) الملحقة بكادر العمال بأن سنتلون تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ الى الدرجات المتررة لهم بكشوف حرف (ب) مع احتماظهم بالأجور التي سيستحقونها في هذا التاريخ .

(غنوی رقتم ۱۹۲۷ – فی ۱۹۹۱/۱۲/۱۸)

قاعسدة رقسم (۱۳۶)

المسطا:

القانون رقم ٣٦ المسنة ١٩٦٨ بشنق تطبيق حكم المائدة (٢٢) من قانون نظام الماملين المتنين بالنولة على المملين الذين كانوا خاضمين الكادر سبال المهمومية اعتبارا النورجة التلميمة بالمهمومية المهمومية المعلمية عشرة في تطبيق احتكيه وبالشروط الميشة غيه — فيما عدا حذا المجال لا تمتبر الدرجة التاسيمة تالية المعربين غيه — فيما عدا حذا المجال لا تمتبر الدرجة التاسيمة تالية المعربين المتكم للقانون رقم ٨٧ ليسنة المتكم لتعبيل بمجنى احتكم القانون رقم ٣٤ ليسنة ١٩٧٢ في شان ترقيسة بشابي المتلم المعلن ترقيسة بشابي المتلم المعلن ترقيسة بشابي المتلم المعلن والمتحدد المعلم المعلمين والمتحدد المعدد المعلم المعلمين والمتحدد المعدد المعدد

ملخص الفتري :

ان الخادة (۲۳) نظام العالمين المدنيين بالدولة الصادر بالحيانون رتم ٢ لسنة ١٩٦٤ الملغى كانت تنص على أنه « أذا قضى العسامل هيس عشرة سنة في درجة واحدة من الكادر ، أو تلاثا وعشرين سنة في درجةين متقاليتين أو سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متقالية ، أو ثلاثين سنة في أربع درجات متقالية ، أو علاقين سنة علاواتها أيها أكبر ، ويستمر في الحصول على العلاوات الدورية بسفة شخصية بها يتنق وأحكام الدرجة الاعلى حتى نهاية مربوطهسا ما لم يكن التقويران السنويان الاغيران عنه بتقدير ضعيف . . » كما تنص المادة (١) من القانون يتم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ على الغين كانوا خاشمين لسكادر عبسال اليوبية اعتبارا من أول يولية ١٩٦٦ على أنه « يسرى حكم للادة (٢٠) من القانون رقم ٢٦ السنة ١٩٦٤ المشار اليه على العسلمين الذين كانوا خاشمين لكادر عبال اليوبية اعتبارا من أول يوليسو، ١٩٦٤ على العالمين الذين كانوا المسمين لكادر عبال اليوبية اعتبارا من أول يوليسو، ١٩٣٤ على العادة المساينة على العالمين المادة المساينة على العادة المساينة المساينة المساينة المساينة المساينة على العادة المساينة المساين

المشار اليهم تعتبر الدرجات الواردة بالجدول الملحق بالقدادون رتم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ هي الاساس في حساب المدد المنصوص عليها في المدد المشار اليها وفقا للارجات الواردة بالجدول الاول الملحق بقرار رئيس الجيهورية رتم ٢٣٦٤ اسنة ١٩٦١ المشار اليه وفي حساب هذه المدد تعتبر الدرجة التنسمة المعادلة المدرجة ١٩٠٠/٠٠٠ مليم تالية للرجتين الفلنيسة عشرة (المجادلة الدرجة ١٥٠/٠٠٠ مليم اللية المدرجة الناسمة ٤٠ مام عليم اذا رغى المعالم بن احدى علين الدرجتين الى الدرجة الناسمة ٤٠ كما تص المادة (٢) من المقاون رتم ٨٧ اسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض احسكام المقاون رتم ٧٥ لسنة ١٩٧١ في شان ترقية تدامي العالمين على انه و اذا المعنى العالم نصب عشرة سنة في درجة واحدة أو ثلاث درجات متقالية ٤ أو درجات متقالية ٤ أو الندين وطلاين سسنة في خبس درجات متقالية ما أو الندين وطلاين سسنة في خبس درجات متقالية ما أو الندين وطلاين سسنة في خبس درجات متقالية ما أو الندين وطلاين سسنة في خبس درجات متقالية ما والمقيد من البديرين المناسفويان الاخيران عليه من البديرين ضعيف ٤٠ .

ومن حيث أنه ببين من نصوص القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ المسار اليه ، أنه يقمين لامكان القول باعتبار الدرجة التاسمة تالية للدرجتين الثانية عشرة والحادية عشر سفى تطبيق الفقرة الثانية من المادة (٢). من ذلك القانون سدواهر شرطين جوهريين هما:

 ا ـــ أن يكون العامل شاغلا احدى الدرجتين الثانية عشرة (المعادلة للدرجة .٠/٠٠٠ مليم) أو الحادية عشرة (المعادلة للدرجة .٠١٥٠/٠٠٠ مليم).

٢ --- أن يرتى العابل من احدى هاتين الدرجتين الى الدرجة التاسعة (المعادلة لدرجة ٥٠٠/٣٠٠ مليم) .

"لا تعتبر الدرجة التاسسة (المعادلة للدرجة ٥٠٠/٥٠٠ مليم) تاليسسة "للدرجتين الحادية عشرة (٣٠٠/١٥٠ مليم) والثانيسة عشرة (٢٥٠/٥٠ مليم) بالنسبة للعمال الماديين وذلك اذا شسفل تحدهم هذه الدرجة بعد تعييته ، وذلك لأن شغل هذه الدرجة بالنسبة الى هذه العائشة من العبسال لا نكون الا بالتعيين غيها بالترقية اليها وذلك لمساهو مسام بسه من اتسه قى تطبيق أحكام كادر العمال لا تجوز الترقية الا الى الدرجة الاعلى في ذات مئة الوظائف التي يشغلها العابل .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم خانه متى كان الثابت من استعراض الحالات المشار اليها في كتاب وزارة الري أن العامل قد مين في درجة عامل عادى في سلك المستخدمين من خارج الهيئة (وهي الدرجة المعادلة للدرجة الحادية عشرة) وظل شاغلا لها الى أن عين في درجة مساتع دتيسق ٥٠٠/٣٠٠ مليم بكادر العبال (المعادلة للدرجة التاسعة) نبن ثم لا تعتبر الدرجة الاخرة التي مين نيها وهي الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ مليم تالية للدرجــة الحادية عشرة المعادلة لدرجة المسامل المسادى في سسلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة في مجال تطبيق نص المادة (٢) من القسانون رقم ٣٦ السنة ١٩٦٨ المشار اليه ، وذلك بالنظر الى أن العامل لم يكن يشغل احدى الدرجات المخصصة بكادر العبال للصناع أو المسال الفنيين في الوظائف التي تحتاج الى دقة ، والتي يجوز الترقية منها الى الدرجة ٣٠٠/٣٠٠ مليم ، وبالتالي يعتبر شعفه لهذ الدرجة الاشرة من تبيل التعين البتدا غيها وليس بطريق الترقية اليها ، ولو لم يوجد ناصل زمني بين المدة التي قضاها العامل في الدرجة السابقة والدة التي بدأت بتعبيته في الدرجة الجديدة ٥٠٠/٣٠٠ مليم وتأسيسا على ذلك غان المدة التي تضاها مثل هذا العابل في درجة العابل العادي لا تدخل ضبن المدد المتصوص عليها : في المادة (٢) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر .

من أجل قلك انتهت الجمعية المهومية ألى أنه في نطاق تطبيق احكام القانون رقم ٢٨ لسفة ١٩٧٧ المشار اليه ، غان الدرجة التاسمة لا تعتبر مثابة للدرجتين الحادية جشرة والثانية عشرة ، وذلك دون اخلال بالاستثناء حالمرر في المادة (٢) من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ .

(ملك ٢٨/٤/٤٠٤ - جلسة ١٩٧١/١٧٢١)

قاعدة رقيم (١٣٥)

المنطا:

اللاء الثقية من القانون رقم ٣٦ السنة ١٩٦٨ يتطبيق اللاء ٢٢ من. قانون نظام العاملين المنتين باللاولة المسادر بالقانون رقم ٢٦ لمسنة ١٩٦٤ على العاملين المنتوان من كادر عمال اليومية ... نصما على اعتبار اللارجة التاسعة ... والمعالية عشرة اذا رقى العامل من اي منهما الى العرجة التاسعة ... القصير التشريعي الصادر من المحكية المابيا بجلسة ه يوني سنة ١٩٧١ كشف عن حقيقة قصيد المشرع حيث ساوى في شكل الدرجة التاسعة العمائية بين التعين فيها أو الترقية اليها وجعل التنافي في الدرجة التاسعة العمائية بين التعين فيها أو الترقية اليها عناك فاصل زمنى بين الدرجةين السابقة والتالية م نتيجة ذلك : احتية العامل في حساب الدة التي تضاها بالدرجة (١٠٤٠/١٠٠) (المسادلة للدرجة الحالية عشرة) فسنن الدر المسادلة المساوى عليها في الدة الثانية من القسادن رقم ١٩٧ السنة ١٩٧١ في المابئين المابئين المابئين الدرجة رقم ١٩٧ السنة ١٩٧١ في الدو التاسعة ...

والخص الفتوي :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٣٦ اسنة ١٩٦٨ بتطبيق المادة ٢٢ من عائد تعليق المادة ٢٢ من عائد تعليق المادة ٢٠ على العلمين المنتبين بالدولة على العلمين المنتبين بالدولة على العلمين المحدول المحدول المادة ٢٢ المسار البها وقتا العمادل الدرجات الواردة بالجمدولية عليها في المادة ٢٢ المسار الجمهورية رقم ٢٣٦٤ اسمة ١٩٦٤ بشان قواعد وشروط وأوضاع نقل العسماليين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم، وقي حساب هذه المدد تعتبر الدرجة القاسمة المعادلة لدرجة ٢٠٠٠/٠٠ مليه حساب هذه المدد تعتبر الدرجة القاسمة المعادلة لدرجة ٢٠٠٠/٠٠ مليه

تالية للعرجتين الثانية عشرة (المحادلة للعرجة ، ٢٠٠/٥٠ بليم) والحسادية عشرة (المحادلة للعرجة ، ٣٠٠/١٥٠ عليم) اذا رقى العسامل من أحدى حاتين العرجتين الى العرجة التاسعة ،

كما تنص المادة الثانية من التانون رقم ٢٨ اسنة ١٩٧٢ بتعمديل بعض أحكام التانون رقم ٧٦ اسنة ١٩٧١ في شان ترقية قدامي العالمين على أنه لا آذا تضى العسليل خيس علمرة سنة في درجة واحدة أو ثلاثا وعشرين سنة في درجت متاليتين أو سسبما وعشرين سنة في ثلاث بوجات متالية أو ثلاثين سنة في أربع درجات متاليسة أو أثنين وثلاثين سنة في غيمس درجات متالية ولو تضيت في مجموعات وظيفية مختلفة اعتبر مرقى ألى الدرجة الأعلى من اليوم التالي لانتضاء هذه المدة ما لم يكن الكتوروان المكويان الاغيران عنه بتقرير ضبعيف ٠٠٠ ١٠ ٥٠٠

ومن حيث أن المحكلة الطبعا قد انتهت بجلستها المنعدة في الخاسس
مع يونية سنغة ١٩٧١ في طلب التعبير رقم ١ لسنة ٢١ قي الى أنه مع عدم
٢٧ خلال بالقواهد الخاسة بعال الدرجات تدخل المدد التي تضاها العالمون
في الدرجات المتالية في حساب المدد المصوص عليها في المادة ٢٧ من نظام
المغالبين المكنيين بالدولة الصادر بالتالون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٤ سسواء
عنم شنطها بطويق المعين أو بطويق القوتية بشرط أن لا يكون هناك عاصل
بزيني بين المرجدين الهماية والتالية .

ومن جوشه أن المستقاد مما تلام أن الشرع قد وسمع في نطبق تطبيق تطبيق التوانين ترقية تدامى العاملين كما أن نص المادة الثانية من القانون رقم ٣٦ أسنة ١٩٦٨ الشمار اليه كان يقضى باعتبار الدرجة الناسمة الممالية (المادلة للدرجة ١٠٠/١٠٠ مليم) تالية للدرجةين الثانية عشرة والحادية عشرة اذا أمتبار الدرجة التاسعة علية للقرحةين الثانية عشرة والحادية عشرة في أمتبار الدرجة التاسعة تأتية للقرحةين الثانية عشرة والحادية عشرة في ابنا الما في الدرجة التاسعة الماد المادرجة التاسعة المادرجة المادرجة المادرجة المادرجة التاسعة المادرجة المادرة

و يونية سنة 1971 قد كثنت عن خليقة قشد الشرع والمستع عن نيته خيث ساوى في شقل العرجة التاسنة الفيائية بين التعين نيها والترقية إليها وجعل المتدلى في الدرجات قالها في الحالين ولم يتعر التعالى مسلى حالة الترقية من الدرجين الثانية عشرة والحسادية عشرة الى الدرجية الناسعة ، وقد السرز التعسير التشريعي شرطا واحسدا مؤداه الا يكون قتال قاصل زمني بين الدرجين السابقة والتقية .

(ملك ٢١/٣/٨٦ - جلسة ١١/١١/١٧٨١)

قاصدة رقسم (١٣١٠)

قرار رئيلان الجهورية رقم ١٠٠٧ لفنقة ١٩٦٢ بشان تطهل بعض اختام عادر عمال اليومية المتداد بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧٣ نستة ١٩٣٧ ــ مقاد أمكامها اعتبار كل من كان قالها بممل غنى صحى يتمان بالماهكة والتنفيذ في مجالى الاقابة والعلاج شافلا لوظيفة بالحظ صحى وذلك بقرار يصدر من وزير الصحة — حكم المادة ١٨٧ من نظام المابلين المنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بسقوط حق المابل المستبد من قاعدة سابقة على نفاذ القانون المذكور بيضى ثلاث سنوات من تاريخ العمل به ما أم يتقرر هذا الحق قضاء — لا وهول حكم المادة سالفة الفكر من اصدار وذير المسعدة قراره بتصحيح قراراته المسادرة التفيذ قرار رئيس الججهورية المهاب ١٩٧٨ المسئل التي كان يتمين المبلمها في وظيفة ملاطم صحى طبقا للمعيار الموضوعي الذي تضيفه القرآن المنكور وذلك دون حلجة الى استصدار قانون جديد يعالج المائة المائلة — ان اغفال قرار الوزير بعض الوظائف التي كان يتمين ادرامها به لا يكون نشافهها شه حق نشا وتكابل قبل العمل بالقانون المذكور بتاثر بعدة المسئوط المنصوص عليها في المناد ١٨ المسئر النها ،

ملخص الفتري:

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٠٧ لسنة ١٩١٤ البشان تمديل بعض ١٩٦٨ مكاتم كانر عبسال اليومية ، المعدل بقسسرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٧ بنسنة ١٩٦٧ تنص على أن : « تدمج الوظائف التي تتضمن واجباتها ومسئولياتها القيام بالاعظة أو تنفيذ أعبسال علية صحية في المجالات الوقائية أو العلاجيسية تحت وظيفة واحدة باسم (ملاحظ صحي) في الدرجة ١٩٦٠ م ببداية ١٤٠ مليا المحادلة المدرجة التاسمة طبقا للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ » ،

ومفاد هذا النص أن المشرع سن معيارا موضوعيا اعتبر ببقبضساه كل بن كان تائبا بعبل عنى صحى يتعلق بالملاحظة أو التنفيذ في مجسلي الوقاية والملاج شافلا لوظيفة ملاحظ صحى ، وقد وضع المشرع هذا المعيار بالتعديل الذي احظه على قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ الذي لم يكن يدخل في نطاق طك الوظيفة الا اعبالا معينة على سسبيل الحصر وهو بذلك قد خرج بن التحميص ألى القعيم ٤٠ الاسر السذي يوجب النزول على ارادته واعبال مقتضاها باعتبار جبيع العالمين بعسلم من طك الاعبال شاغلين للوظيفة ، وبن ثم يلتزم وزير السحة باعتباره

الجهة الادارية التاثبة على تنفيذ ذلك القرار بأن يدرج الوطائف التي ينطبق عليها فلك المسلق وظيفة الملحظ المسمى ، عالم المطلق في ينطبق عليها المسلق المسلسل ذلك أو انضح له في أي وقت أن ثبة وظائف ينطبق عليها المسلسل المسلسل المسلسلة المنادرة بنه ، كان له بل الموضوعي سسالف الذكر ولم تشملها القرارات الصادرة بنه ، كان له بل ويتمين عليه أن يبادر الى تصحيح قراراته بسا يجعلها تقلق مع القاعدة التنادية المالة التي تضمينها قرار رئيس الجمهورية المسار اليه .

ولا مجال للقول بأن المادة (٨٧) من القسانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ بغظام العاملين المدنيين بالدولة تحول دون ذلك ، اذ أن حسكم هذه المادة يقضى باسقاط حق العامل المستبد بن قاعدة سابقة على نفساذ القانون المذكور بمض ثلاث سنوات من تاريخ العمل به ما لم يتقسرر هذا الحق تضاء ، أما في الحالة المعروضية فيته ولئن كانت القاعدة التنظيمية العلية المقررة للمعاملين بقرار رئيس الجمه ورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ عن وضعت معيارا موضوعيا لن يعد شاغلا أوظيفة ملاحظ صحى ، الا أن هذه القاعدة لا تعتبر قابلة للتطبيق بذاتها وانها يتوقف ذلك على مسدور ترار من الوزير المختص بتحديد الوظائف التي يتوقف عليها هذا المهـار ، ماذا اغفل قرار الوزير بعض الوظائف التي كان يتمين ادراجها به ، على شماغليها لا يكون لهم ثمة حق نشأ وتكابل تبل العبسل بالقانون المنكور يتأثر بمدة السقوط المنصوص عليها في المادة (٨٧) منه ، وعلى فلمك فان حسكم هذه المادة لا يحول بين وزير المسحة وتصحيح قراراته لتثنيق قرار رئيس الجمهورية اذا ما اتضح له اغتالها لبعض الاعمال التي كان يتعين أنماجها في وظيفة ملاحظ صحى طبقا للمعيسار الموضوعي الذي تضبنه القرار المذكور ، وذلك دون حاجة لاستصدار قانون جديد بعالم الحالة الماثلة .

لذلك انتهى راي الجمعية المهومية لتسبى الفتسوى والتشريع الى الحتلق العالمين القائمين بعمل منى محمى يتطق باللاحظة والتنفيذ في مجامس الوعلية والعلاج يوزارة الصحة في الاعادة من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٦٧، والمسحل بقرار رقم ١٩٧٣ اسنة ١٩٦٧، وذلك بقرار يعمد من وزير الصحة مصححا لقراراته الصادرة في هذا الشان من (طهة ١٨١٦)، ٥ سنة بكسمة ١٩٨٨)، ٥ سنة بكسمة ١٩٨٨، ٥ سنة الشان من (طهة ١٨١٨)، ١٩٨٨)، ٥ سنة بكسمة القراراته الصادرة في هذا الشان من (طهة ١٨١٨)، ٥ سنة بكسمة المستقرار المهدرة في هذا الشان من المهدرة المستقراراته المسادرة في هذا الشان من المهدرة ال

⁽Ye go 19 a) the state of the state of the

کست غے بشــروع

قامسدة رقسم (١٢٧)

: 12-41

قرار رئيس المبهورية رقم ٨٨ أسنة ١٩٥٨ معدلا بالقرار رقم ٢٥٦ أسنة ١٩٥٨ عندا بالقرار رقم ٢٥٦ ألسوع المرات الكسب غير الشروع في الوزارات والهيئات والموسسات العابة والشركات المساهية والجمعيات التعاوية سيجب ان يصدر بها قرار من نقاب رئيس الجمهورية أو الوزير المشتمي بحسب الاحوال للعبينات نقل على بعض المؤسسات التابعة قوزارة الاسكان والمرافق للله الهيئات التي تقتص الاقرارات الخاصسة بها يوجب تعدد هذه المحان بقدر عدم الهيئات سواد في ذلك الوزارة أو المؤسسة المؤسسة من مؤسسات نوعية أو هيئات أو جمعيات ،

والكفش الكفت وي :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجهسورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ المبيلة بقرار رئيس الجهسورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٨ تضت بأن تشكل لجسان محص اقرارات الكسب غير المشروع في الوزارات والتهشسات والمؤسسات المسلمة والشركات المساهمة والجمهيات التعاونية بقرار من خاتب رئيس الجمهورية أو الوزير المختص بحسب الاحوال .

وينا فن المؤسسة الأضرية النصاونية الاسكان ، والمؤسسة المسرية المشاديان والمؤسسة المسرية المشاديان والمؤسسة النصابة للاشكان والمؤسسة النصابة للاشكان والمؤسسة المشادية للامارية المبينة المشابة لا وزين ضراحة بالمبادول الملحق بعسرار رئيس الجمهورية رهم ١٩٩٩ المستة ١٩٩١ لامارية هو من الم الوزير الاسكان والمرافق ، عان وزير الاسكان والمرافق هو من الم الوزير

وبن هيث أنه نيبا يختص بالأوسسة المربة للتهبير والانفساءات السياحية ومؤسسة النفسات السياحية ومؤسسة النفسات الرياضية بندينة نصر ، وادارة النقل العسلم لمدينة الاسكندرية ومؤسسة الغساز والكهرباء ببدينة الاسكندرية ، قد نص قرار وثبيس الجههورية , تم 17 لسنة ١٩٦٣ بمسئوليات وزارة الاسكان والمرافق على أن تمارس طك الوزارة مسئولياتها على النحو التالى .

١ - بحث واقتراح السياسة المسابة الاسكان والتعير والجرائق بها في ذلك النقل داخل المدن في القطاعين العام والخاص ، بنا يتقى والأهداه . العامة للخطة في نطاق السياسة المسلمة للدولة وعرضها على رئيس الجمهورية لاعتمادها .

٢٠ — الاشراف على شئون الاستكان والتعبير والمرافق التي تتولاها
 الهيئات والمؤسسات العلية والجهسات الأخرى ق القطاعين إلعام والخاص
 ويتابعة التنتيذ

ومناد هذا النص أن بحث والتزاح النياضة العابة للأبكان والتصير والمراد المراد عدا الناس أن بحث والتراح النياضة المالية التبالية إلما أو الشرون وهلى الوسنسنات المالية التبالية إلما عدم « المراعق » عند نيط أمره بوزارة الاسكان والراعق » ولته يدخل في عدم « المراعق بسمريح المبارة » النقل داخل المن في القطاعين المأم والتخاص ، ولا ربيه المد منا يدخل ميها كذلك مرقق توليذ وتحويل وتوزيع المألاة الكورية المرابقيسة

الذى تتولاه ادارة الكهرباء والفاز بهدينة الاسكندرية ويؤكد ذلك ما ورد. يقسوار رئيس الجمهورية بمسئوليات وزارة الاسكان والمرانق المنتسم. فكره من تخويل وكيسل الوزارة والوكلاء المساعدين غيها تضمن ما نيط. يهم من اختصاص الاشراف على القوى المكانيكية والكهربائية ، وفي ذلك كله مترونا بطبيعة نشاط المؤسسات المتنبة وبعض مواد متنرقة وركت في تصوص انشائها ما يقطع بتبعية تلك المؤسسات في هذا المجال بدورها لوزارة الاسكان والمرافق واختصاص وزير الاسكان والمرافق من ثم بتشكيل. لجان بحص افرارات الكسب غير المشروع غيبا يتعلق بها .

ولما كانت المادة الثانية من الربسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ جشأن الكسب غير المشروع تقضى بأن يتولى نحص الاترارات والبيسانات المنصوص عليها في المادتين الاولى والثانيسة من هددًا القسسانون ، وكذا الشكاوى التي تقسدم عن كسب غير مشروع ، لجنسة أو أكثر تشسكل. يقسرار من مجاس الوزراء 6 كبا تقفي المادة الاولى من قرار رئيس - الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر ، على تشكيل لجنان. الفحص المسسار اليها في الوزارات والهيئات والمؤسسات العابة والشركات والجمعية التعاونية بقرار من ناقب رئيس الجمهورية أو الوزير المختصن يحسب الاحوال ، وبفياد ذلك أن تتميد هذه اللجيان بتعسيد المهيئات التي تقحص الاقسرارات الخاصة بها سسواء في ذلك الوزارة أو المؤسسة الرئيسية التي تتبعهمما أو ما يتبسم هده المؤسسة من مؤسسات نوعیة أو هیثات او شرکات او جمعیسات ، متشسسکل من ثم لجنة للكسب غير المشروع خاصة بالوزارة واخرى خاصية بالؤسسة الرئيسية التي تتبعها كما تشكل لجنبة خاصة بكل مؤسسة قرَعْية لمحص أقرارات الكسب غير المشروع نيها ، يؤيد هذا النظسر أن لجان محص أقرارات الكسب غير المشروع تشكل برئاسية مدير علم أو من في درجة مماثلة وعضوية عضو من مجلس الدولة بدرجة مندوب على الاقل وبراقب المستخدمين أو بن يقوم مقامه وبديهي أن يكون براقب المستخدمين بالمؤسسة الرئيسية غيره في المؤسسة الفرعيسة أو الشركة أو الجمعية أو الهيئة التابعة لها .

لذلك انتهى الراي على ضرورة تشكل لجنة لفحص الزرارات الكسب غير الشروع خاصــة بالوزارة واخرى خاصـــة بالؤسسة الرئيسية التى تتبعها ، كسا تشكل كذلك لجنة خامسة بكل ووسسة فرمهة غو شركة أو جمعية أو هيئة تابعة للوؤسسة الرئيسية .

(نتوی رتم ۲۵۱ - نی ۱۰/۱۰/۱۰/۱) .

قامسدة رقسم (۱۳۸)

: 44-41

مدى اختصاص وزارة الامتكان والرافق بتشكيل لجان محص اقرارات الكسب غير المشروع بالنسبة الى الؤسسة المحرية التماونية الاسكان عرائة المسهدة المحرية المالية المقاولات والانشاءات وما يتبعها من شركات المقاولة و والؤسسة المالية الاسكان والتميير وهي التي تتبعها مؤسسة مناحية مصر المجديدة ومؤسسة مدينة نمر ومؤسسة ضاحية المسادي وركة التعمير والمساكن الشعبية والشركة المحرية البسسةي المعينة (التسمس) والمؤسسة المحرية الابنية المالية وشركة مهاه الاستعدية عرائية المشادرية وارارة النقل المسلم لدينة نصر ، ومؤسسة المثل المام لدينة المقادرة وادارة النقل المسلم لدينة الاستعدية ، ومؤسسة المثل المام لدينة المتسامات السياحية سيدينة الاستعدية عوالاستات المياسسة المراق المساحية المتسامات السياحية سيدينة الاستعدارية ، والؤسسة المراق المدار قرارات تشاكيل هذه اللجسان والميرا المؤلس والمؤلس والمدارة المؤلس والمناس والدراكة المؤلس والمناس والدراكة المؤلس والمناس والمدارة المؤلس والمناس والمدارة المؤلس والمناس والمدارة المؤلس والمناس والمدارة المؤلس والمؤلس والمناس والمدارة المؤلس والمناس والمدارة المؤلسة المؤلسة المدارة المؤلسة الم

والمنص الفتسوي : "

قشت المادة الاولى من تسسرار رئيس الجهسسورية رقم ٨٨ المنتة ١٩٦٨ المنتة ١٩٦٢ السنة ١٩٦٢ المنتة ١٩٥٨ المنتة ١٩٥٨ المنتة ١٩٥٨ المنتق الوزارات الكسب غير المصروع في الوزارات الكسب غير المصروع في الوزارات والمهيئات والمؤسسات المسابة والشركات المساهبة والجمهيات التماوتية بعرار من تالب رئيس الجمهورية أو الوزيسر المكتس بحسب الاحوال م

ولما كانت كل من المؤسسة المعربة التعاولية للاستكان ؟ والمؤسسة المعربة العابة للإستكان ؟ والمؤسسة المعربة المابة تحد وربت صراحة بالمجدول والتعمير ، والمؤسسة المعربة المبية العابة تحد وربت صراحة بالمجدول المحق بقسرار رئيس الجبهورية رقم ١٩٦١ لمستة ١٩٦١ كمؤسسات يتميمة لوزارة الاسكان والمرافق ، مان وزير الاسكان والمرافق هو من ثم الوزير المختص في حكم المادة الاولى من قرار رئيس الجبهورية رقم ٨٨ أسنة ١٩٥٨ سالف الذكر فيها يتطلق بتشكيل لجان فحص المحسورات الكسب غير المشروع لتلك المؤسسات وما يتبعها من الشركات والهيئات والمؤسسات الموربة ، والأمر على هذا النحو ايغسا بالمنسبة الى شركة والمؤسسات الموربة أذ قد نص بالكشف المرافق لقرار رئيس الجبهورية مرقم ١٩٦٢ السنة ١٩٦١ بتحديد الجهامات الادارية المؤسفة المنصبوس عليها بالمقوانين رقم ١١٩٧ و ١١٨ ، ١١٩ اسنة ١٩٦١ ، على تبعية تلك الشركات لوزير الشئون البلدية والقروية ولا شك حينت ذى إختصاص وزير الاسكان والمرافق باسدار قرار تشسكيل لجنة فحص المسرارات الكسب غير الشروع في شائها ،

وبيها يفتص بالمؤسسة المصرية للتمير والانفساءات المسياحية ووقسنسة النقل الجام البينة القاهرة ، وهيئة المنشسة الرياضية البيئة مميز ، وادارة النقل العسام الميئة الاستخدرية ، ومؤسسة الغاز والكبرياء ببدينسة الاستخدرية ، وقد نص قرار رئيس الجمهسورية رقم ١٦ المستخدرية ، وقد نص قرار رئيس الجمهسورية رقم ١٦ المستخربة المستخربة المستخربة المستخربة المستخربة المستخربة المستخربة المستخربة على ان تسارس تلك المستخربة المستخربة

أسبك و التراح السياسة العابة للاسكان والتجبي والمرافق بها في ذلك النقل داخل المدن في القطاعين العام والخاص ، بما يتعق والاهداء، العابة للخطة في نطاق السياسة العابة للدولسة وعرضه على رئيس الجمهورية لاعتبادها .

٢ — الاشراف على شئون الاستكان والتمير والمرافق التي تتولاها
 الهيئات والمؤسسات العابة والجهات الاخرى فى القطاعين المتنام والماشن
 ويتلفعة التندد

ومفاد هذا النص أن بحث واتتراح السياسة العابة للاسكان والتعمير والرافق والاشراف على تلك الشؤون وعلن المؤسسات النساية القاتية بهسا ، قد نبط أمره بوزارة الاسكان والمرافق ، وانه يدخل في عمسوم « المرافق » بصريح للعبارة » النقسل داخل المدن في القطاعين الفسام والخساس ، ولا ربيب أنه ، مها يدخل فيها كذلك مرفق توليد وتحويل وتوزيع الطساقة الكهربائية الذى تتولاه الحارة الكهرباء والغاز بعينسة الاسكندرية ويؤكد ذلك ما ورد بقرار رئيس الجمهورية بمسافيلت الاسكندرية ويؤكد ذلك ما ورد بقرار رئيس الجمهورية بمسافيلت المساعدين فيها فسن ما نيط بهم من اختصاص الاشراف على الشوى المحافيدية وفي ذلك كله مقسرونا بطبعة نشاط المؤسسات المحافيدية وفي ذلك كله مقسرونا بطبعة نشاط المؤسسات المتنابق ويعض بوله بقرفة وردت في نصوص انشاقها ما يقطع بتبعية على المتساعين وزير الاسكان والمرافق بشعب ورزيرة الانتساكان والمرافق والمنتها في المترون والمرافق المتناب وزير الاسكان والمرافق بقد غير المشروع فيها يتطق بها .

(عتوى رهم ١٥٦٦ - في ١٢/١٠/١٠) إن

قامىدة رقىم (۱۳۹) .

البسطا:

اختصاص خبان مُعص اقرارات الكسب في الشروع -- الفــراد. كل مؤسسة أو تعيلة أو شركة أو جمعية بِلْجِنة غاصبــة بها تون نظــر اللي مؤسسة رئيسية أو مؤسسة فرعية أو التعيلة وأحدة الأخرى .

ملخص الفتري :

ان الملادة الثانية من المرسسوم بقساتون رقم 171 اسنة 1907) بشأن الكسب غير المشروع تقفى بأن يتولى محص الاقرارات والبيساتات المنسوس عليها في المادتين الاولى والثانيسة من هذا القساتون ، وكذا الشكاوى التي تقدم من كسب غير مشروع ، لجنة أو أكثر تشسكل بقسرار. من مجلس الوزراء ، كما تقضى المادة الاولى من قرار رئيس الجمهوية

رتم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ آنف الذكر ، بأن تشكل لجسان الفض المسار اليهة في الوزارات والهيئات والمؤسسات العسابة والشركات المساهبة والجمعيات التعاونية بقرار من نائب رئيس الجمهورية أو الوزير المختص بحسب الاحوال ، وبفاد ذلك أن تتعدد هذه اللجان بتعدد الهيئات التي بعسب الاحوال ، وبفاد ذلك أن تتعدد هذه اللجان بتعدد الهيئات التي الرئيسية التي تتبعها أو ما يتبع هذه المؤسسة من مؤسسات نوميسة أو هيئاسات أو شركات أو جمعيات ، فتشكل من ثم لجنسة المكسب غير الشروع خاصة بالوزارة وأخر خاصة بالمؤسسة الرئيسية التي تتبعها علي المتوازرة وأخر خاصة بالمؤسسة الرئيسية التي تتبعها غير المشروع فيها ، ويؤيد هذا النظر أن لجان نحص اقرارات الكسب غير المشروع تفسكل برئاسة مدير عام أو من في درجة مماثلة وعشوية أو من يقسوم مقسله ، ويديهي أن يكون مراقب المستخدين بالمؤسسة أو من يقسوم مقسله ، ويديهي أن يكون مراقب المستخدين بالمؤسسة أو النيسية غيره في المؤسسة أو الهيئة السيميسة أو الهيئة

لهذا انتهى الراى الى ضرورة تشكيل لجنة لقحص اقرارات الكسب غير المشروع خاصة بالوزارة وأخرى خاصسة بالمؤسسة الرئيسية التي تتبعها ، كما تشكل كذلك لجنة خاصسة بكل مؤسسة قرعيسة أو شركة أو جمعية أو هيئة تليمة للمؤسسة الرئيسية .

(المتوى رقم ١٥٦١ -- في ١١/٠١/١٩/١) .

31

قاعدة رقسم (١٤٠)

المسطاد

التزام الكفيل تابع الالتزام الاصلى ... انقضاء الالتزام الاصلى في جزء منه بنبنى عليه انقضاء التزام الكفيل في جزء مماثل ... المادة ١٤ من القانون رقم ١٢ السنة ١٩٤٢ الخاص بتسوية الديون المقارية ... تطبيق لهذه القاعدة لا يجرز أن تنتزع الاممال التحضيية لقانون ما تفسيل يتمارض مع مؤداه •

ولخص الفتــوى:

تشمى القواعد المدنية بأن التزام الكبيل أن هو الا التزام تأبع للالتزام الإسمال المكفول ٤ غاذا انتضى الالتزام الاصلى كله أو في جزء منه انتضى تبعا المتازم الكفيل كله أو في جزء منه انتضى تبعا المتازم الكفيل كله أو في جزء منه الأنفى أن المتازم الكفيل كله أو في جزء منه المدتون المقرية — من أن المتون رقم ١٦ أسنة ١٦٤٣ الناس بتسوية الديون المقرية — من أن المتون المصبود بنه الرجوع بكامل الدين حون رجوع الدائن على الكفيل - مناسس المتصود بنه الرجوع بكامل الدين خشية با قد يثار في هذا الصدد من أن الانتزام بالكمالة تقدا المنبية كاملة غير منقوصة رضا من تفقيض الدين مها لا يبرب بأبداء الكفائة جنبا الى جنب مع هذه التأبينات السينية ، ولا وجه للتصدي بها جاء على لمسان وزير المالية في مجاس النواب اثناء مناششة مشروع هذه بها المرجوع على الكفيل سواء يتبهة كل الدين الإسلى وتبيئة مفضا ؛ لأنه لا يجوز أن تنتزع أم بالموق بين تفيهة الدين الاسلى وتبيئة مضا ؛ لأنه لا يجوز أن تنتزع أم بالموق بين تفيهة الدين الاسلى وتبيئة مضا ؛ لأنه لا يجوز أن تنتزع الامتان التصديرية لفسانون ما تفسيرا اله يتمارض مع مؤداه ونحواه .

(مُتوى رقم ٢٨٤ — في ١١٥٣/ ١١/٣) •

قاعسدة رقسم (۱(۱)))

: المسلا

دفع بالتجريد - ليس المدين ولا الكفيل المتضابن معه الحق في ذلك .

ملخص المسكم: .

ان الحق في طلب التجريد هو الكفيل المادى لا للمدين ذاته ، وأن انتماءه في حالة الكفيل المتضابن مع المدين يسوغ للدائن الرجوع على أيهما شاء على حد سواء .

(اطعن رقم ۱۰۱۲ لسنة ٨ ق - جلسة ١١/١/١١٧١)

قاعدة رقم (۱۹۲)

: المسجدا

كفالة المواد في يمثة لا تبند الى يملة تالية مادايت ليسبت امتــدادا . للدملة الاولى •

ملغص الحسكم:

ان التزام الكميال انها يتحدد بها ارتضاه في عقد الكهالة فلا يسوغ ان يتجاوز التزامه الشيء الذي تعهد بكهالته الى شيء آخر ، وبمسراها قولا الوقت الذي آراد الكهالة في حدوده التي هقت آخر ، وبمسراها قان مقد الكهالة بنهني ان ينسر تقبسيرا ضيقا وإن يفسر الفسك لهميه، لمسلحة الكفيل ، بعيث يبتنع بان تقبداوز الكهالة الصدود التي عقيدت فيها ، وبن المسلم بهكناك أن التزامات الكفيال الذي ارتضى الكسالة ، في عقد معين لا تبتد إلى تجديد العقد سواء اكان الجوديد مريحا اول في عقد معين لا تبتد إلى تجديد العقد سواء اكان الجوديد مريحا اللها المناورة في علم المتعرار بقاء ...

ومن حيث أنه متى كان ثابتا أن البعثة الثانية التي أوند عيه

المدعى عليه الأول ابتداء من ١٩٥١/١٢٣ لم تكن امتدادا لبعثته الأولى التي كان قد عاد منها نهائياً في المحارف المحالة انسبت على البعثة الأولى وحدها ، وبات الادارة العالمية الأولى وحدها ، وبات الادارة العالمية البعثات أن تطالبه بكمالة عن البعثة الأقلية ، عان التزايات الطاعن تتقصر على رد نفقات التعليم من البعثة الأولى غقط والتي بلغ مقدارها وحسيبا هو مبين في بيان المحكومة المقدم بجلسسة ٢٦٢/١٢٤ إ١٩٧٤/١٢٤ بليم و ٢٦٥ جنيه واذ ذهب الحسكم المطمون غيه غي هذا المذهب ، غانه يكون مضالفا للقانون حقيقا بالتعديل غيبا تضمنه من الزام الطاهن مدنه نقات البعثين ،

(طِمَن رَبِّم ٣٢ه لسنة ١٤ ق ــ جلسة ١٩٧٤/١٢/٧)

لاثمة المضازن والمستريات

قاعدة رقم (۱۹۳)

البيدا:

لاتحة المخالات والمستريات ب فقد الاصناف وتلفيها ب الاهوال التي
عددتها المادة ٣٠٠ من اللائحة لم ترد على وجه العصر ب جرد اللبنة
الاصناف الموجودة في مكان الحادث اجراء جوهرى ، ويجب أن يتم فورا
وعاجلا ب وجوب اغلاق المغزن أو التحفظ على محتوياته تحفظا دقيقا ب
الإهراءات التي قررتها المادة ٣٠٠ من اللائحة في هذا الشان جوهرية
يترتب على اغضالها البطلان دون حلجة الى نص ب أساس خلك وأشره
عدم مساطة ابن المضرق التهم عن فقد بعض الاصناف أذا لم يتم العرد
المغورى به لا يغير من هذا الحكم تأسيس المسلولية على نص المادة ه
او ٢٣٩ من اللاحة ،

منغص العكم:

ان الاحوال التى مددتها المادة . ٣٤ بن لاثمة المخازن والمستريات لتطبيتها كثيرة ، وهى تعنى وقوع حوادث بن التى ذكرتها صراحة ، وبنها التلاعب أو التبديد أو أى حادث آخر ، وفي هذا اطلاق والمطلق بجسسرى على اطلاقه ، وفيها اشسارة الى أن الحوادث المذكورة لم ترد على وجه الحصر والتحديد .

هذا وأن النقرة « ب » بنها تنص صراحة على أن واجب اللجنسة التي تكون هو أن تبدأ بجرد الاستف الموجودة في بكان الحسادت لحصر الاستف الفاتدة أو التلفة ، وهذا اجراء جوهرى يجب اتباعه ، وبباشرته عورا بحقق غاطبته أذ يجب أن يكون غورا وعاجلا ولا يتراخى الالمسبب توى وفي هذه الحالة يجب أغلاق المخزن أو التحنظ على محتوياته تحفظا دقيع عنى المسئولية بين كثرة الايدى التي تبتد الى هذه المهد عد أن ترنع يد المسئول عنها .

والإجراءات التى رسبتها هذه المادة جوهرية ، واغتالها أو تجاهلهة أمر بالغ الخطورة بدام الشارع ابستاريها ، ولا يتأل أن اغتالها لا يترتب عليه البطلان لعدم النص على صراحة في بتن المادة سد أذ لا شك في أن. المحكمة في صدد تقدير ووزن بسئولية صاحب المهدة تأخذ في الاعتبار وفي المتام الاول بنه سلامة الإجراءات القانونية وبدى مراحاتها وذلك للتعرف على قيام هذه المسئولية وتحديد ضوابطها ونطاقها وتحديد من يقع عليه عمة ما بعد ذلك كله .

وتطبيقا لما تقدم المن العجز الذى اثبته الجرد قد يرجع الى الاسباب ذكرها الحكم الملعون اله وقد يرجع الى عوامل أخرى لا يمكن تحديدها على وجه الحصر كما أنه لا يمكن القاء مسئولية ما على الملعون خسده على وجه الحصر كما أنه لا يمكن القاء مسئولية ما على الملعون خسدة لقني تمر أذ ثبت أن يده رفعت من العهدة أن المهام المهام المعصل جرد لها الا في المهام الم

(الممن رقم ١١٤٢ لسنة ٧ ق شاطسة ١١/١٢/١٤/١١)

لجنسة اناريسة

قامــندة رقــم (۱۶۶)

: 12 41.

بجلس تادیبی الطلاب الشكل بن عناصر غیر تضائیة لا یفرج عن كونه

لابنة اداریة ... بجلس التادیب الاعلی الذی استحدث القانون رقم ۱۰۰

فسئة ۱۹۸۱ وناط به استثناف قرارات مجلس تادیبی الطلاب ، ... طبیعة
قراراته ... هی قرارات اداریة ولیست احکایا تادیبیة ... تنجیه ذلك ...
اختصاص محکه القضاء الاداری بطلب الفاتها ، وعدم اختصاص الحکه
الاداریة الشلیا بذلك ،

بلخص للحكم :

ومن حيث أن البين من مطالعة تصوص القانون رقم 100 لسنة 1941 بتعديل بعض امكام القانون رقم 19 لسنة 1977 بشأن تنظيم الجامعات حد
وهو الذي صدر في ظله القرار الملعون فيه أنه استبدل بنص المادة 107
الكلية أو المهد الذي يتمه الطالب وعضوية كل من وكيل الكلية أو المهد
الكلية أو المهد الذي يتمه الطالب وعضوية كل من وكيل الكلية أو المهد
المختص وأقدم أعضاء مجلس الكلية أو المهد المختص ، كيا استبدل بنص
المادة ١٨٤ من القانون المذكور نصا يجري على أنه و لا مجوز الطمن في القرار
الصادر من مجلس تأديب الطلاب الا بطريق الاستثناف بطلب كتابي يقدم من
الطالب الى رئيس الجامعة خلال خوسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه بالقرار
وعليه ابلاغ هذا الطلب الى مجلس التاديب الأعلى خلال خمسة عشر يوما .
ويشكل مجلس الثانيب الأعلى على الوجه القالي .

- ماثب رئيس الجامعة المختص رئيسا .
- عميد كلية الحقوق أو أحد الاسائذة بها .

- استاد بن الكلية أو المهد الذي يتبعه الطالب .

ويُضَدِّر بُلَخَتْيَار الاسْائدة الاعضاء قرار من رئيس الجامعة . وفي جميع الاحوال لا يتجوز الحكم بؤقف تنفيذ قرار مجلس تاكنيب الطَّلاب او مجلس التاديب الأعلن قبل الفصل في الموضوع .

ومن حيث أن ألمستفاد من هذين النمين المعثين أنه لم يترب عليها تغيير في الطبيخة الادارية لقرارات تأديب الطبيخة دارية تنبئل في مجلس خولها المشرع أمر تأديب الطلبة هو محض سلطة ادارية تنبئل في مجلس تأديب الطلاب المشكل من غير عناصر قضائية وبالقالى نهو لا يخرج عن كونه لمينة أدارية ، كما أن مجلس الماديب الأعلى الذي استعداده القانون رتم ٥٥ المنة أدارية ، كما أن مجلس تأديب الأعلى الذي استعداده القانون رتم ٥٥ الطلاب ، لا يشاير في طبيعة القانونية الطبيعة الادارية للبجلس الذي ينظر الطلاب ، لا يشاير في طبيعة القانونية الطبيعة الادارية للبجلس الذي ينظر في قراراته ومهارسته مهمة التعتيب على هذه القرارات لا تجعل قراراته القرارات الأدارية المحالمة المادرة من جهات ادارية ذات اختصاف تضائي القرارات الادارية التهائية المسادرة من جهات ادارية ذات اختصاف تضائي الاداري عنلا بنص البند (ثابناً) من الملدة العاشرة من قانون مجلس الدولة ، المدارية من عانون مجلس الدولة) المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة ، وهي ما يقتضى الحكم بعدم اختصاص المحكة الادارية العليا بنظر الدعوي المائة المائة المائة المائة المائة المائة العائم المائة المائ

ال كلفن رقم ١٤٢٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٥/١/١٩٨٥)

قاعسدة رقسم (١٤٥)

الإستاء

القانون رقم ٥٥ لسفة ١٩٥٥ يشان النموين بمثلا بالقانون رقم ٢٨٠ التنتة ١٩٥٠ من بمثلا بالقانون رقم ٢٨٠ - النتية المدالة التنوين المدالة القريع أن يتكذ بقرارات بمتجرها بموافقة لجنة التموين العليها بمش التنبيل بمشروبين العليا على قرار الاستيلاء من بوافقة تجنة التموين العليا على قرار الاستيلاء من المشاولة المدارية المدارية التنوين العليا على قرار الاستيلاء شمارية المستولة المستولة المدارية المستولة الم

على وافقة اللجنة موهدا وهيئا — يستوى أن يكون صدور هذه المرافقة سابقة أو لاحقا على صدور قرار وزير التموين بالاستيلاء — صدور ووافقة لجنة التموين العليا على قرار الاستيلاء في تاريخ لاحل لتاريخ صصور ووافقة لا يعيب هذا القرار من ناحية الشكل — القانون رقم ٥٠ فسئة ١٩٤٥ بشائ القبوين — سلطة وزير التموين في اصدار قرار الاستيلاء هي سلطة تقديرية تجد حدها الطبيعي في استهداف الاغراض التي من أجلها شرع أصدار مثل هذا القرار والتي حددها المشرع في الملحة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٥٠ فسئة ١٩٤٥ — أذ تجاوزت سلطة وزير القبوين في اصدار قرار الاستيالاء حدود الاهداف التي تنظياها المشرع أبنغاء تحقيق هدف آخر لا يتعلق بضهان تموين المالد وعدالة التوزيرة عكان قراره معيسا يعيب مخالفة القانون ،

بلغص الحكم:

المادة الأولى من المرسوم بتانون رقم ١٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون ... معدلة بالقانون رقم . ٣٨ لسنة ١٩٥٦ ... تنص على أنه « يجوز أوزير التموين لضمان تموين البلاد ولتحقيق المدالة في التوزيع أن يتخذ بقرارات يصدرها بموانتة لجنة التموين العليا كل التدابير الآتية أو بعضها : ٠٠٠٠٠ بتانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ (ه) الاستبلاء على أية مصلحة عـــابة أو خاصة أو أي معمل أو مصنع أو محل صناعي أو عقار أو منقول ٠٠٠ » واستنادا الى هذا النص اصدر وزير التبوين القرار رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨٠! بتاريخ ١٩٨٠/٨/٢١ بالاستيلاء على مطحن ضو بالمبرانية الشرقية تسم بولاق الدكرور بمحافظة الجيزة لصالح شركة مطاحن جنوب التاهرة ، وقد أوضحت مذكرة وزارة التموين التي عرضت على لجنة التموين العليا بجلسة ١١٨٠/١٢/١٥ في شان الاستيلاء على المطحن المذكور دواعي اصدار هذا القرار ، اذ جاء غيها أنه ورد للوزارة كتاب مديرية تموين الجيزة متضمنا أن مطحن ضو بالمرانية الشرقية ارتكب العديد من المخالفات التموينية وقيدت ضده ١٩ تضية تبوينية ، بالاضافة الى كثرة تعطل المطحن ، وتبين أنه اصحاب المظمن يتعبدون عدم اصلاح الاعطال لامكان الحصول على اقن بتوقف المطحن لبيع الارض المقام عليها ويقاء على ذلك وانقتا لجنة الثنوين المليا على الرار ما تم من حيث قيام وزارة التبوين بالمهال القؤل الوالى

رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨٠ بالاستيلاء على المطحن المشار اليه ، وذلك على النحو الوارد بمحضر اجتماع لجنة النموين العليا بجلسة ١٩٨٠/١٢/١٥ •

ومن حيث انه سبق لهذه المحكمة أن تضت بأنه ولئن كانت موافقسة لجنة التعوين العليا على قرار الاستيلاء تعتبر شرطا شكليا في القرار من استيلاته ، الا أن التانون لم يشترط للحصول عليها موعدا معينا ، ومن ثم نمسيان أن يكون صدور هذه الموافقة سلخنا أو لاحتا للقرار المسادر بالاستيلاء ، بالتعليق لحكم المادة الاولى من الرسوم بقاتون رقم ٥٠ السنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التبوين ، وعلى ذلك غان صدور موافقة لجنة النبوين العليا على قرار الاستيلاء المطفون فيه في تاريخ لاحق لتاريخ صدوره على ترار الاستيلاء الملكل طالما أن الفابت أن هذه اللجنة وأفقت على قرار الاستيلاء عند عرضه عليها بجلسة ١٩٨/١٢/١٢ ماد عرضه عليها بجلسة ١٩٨/١٢/١٤ ماد عرضه عليها بجلسة ١٩٨/١٢/١٤ ماد عن تاريخ لاحق يصبب القرار من ناحية الشكل علا تن تطبيق التانون في هذا الخصوص .

ومن حيث انه بالنسبة الى مدى سلطة وزير التبوين في اصدار قرار الاستيلاء طبقا للبادة الاولى من المرسوم بقانون رقم 10 لسنة 1950 ؛ عانه ولئن كان اصدار هذا القرار يدخل في السلطة التقديرية لوزير التبوين — بوافقة لجنة التبوين الطبا — الا أن هذه السلطة تحد حدها الطبيعى فه استعداف الافراض التي من لجلها شرع اصدار مثل هذا القرار ، والتي حدها المعرع مراحة في نص المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم 10 لسنة 1960 ، وهي ضمان تبوين البلاد وتحقيق المدالة في التوزيع ، غاذا تنباها المعرع ، ابتفاء تحقيق هدف آخر لا يتملق بضمان تبوين البلاد ومدالة تنباها المعرع ، ابتفاء تحقيق هدف آخر لا يتملق بضمان تبوين البلاد ومدالة التوزيع ، عائمة يكون إند خالف حكم القانون ع

ومن حيث أن الواقدم من الأوراق أن قرار الاستيلاء الملمون غيم يستقد في اصداره إلى أن الملحن المستولى عليه ارتكب المديد من المثلثات التعريفية وفيكت مده 1/ قطية فيوينية ، بالإضافة إلى كارة فعال الملحن

^(4 .7-3.7)

مما يؤدى الى نتص كبيات الخبز المعروضة في المناطق الكان بها ، نفسسلا عن أن أصحابه يتعمدون عدم اصلاح الاعطال لابكان الدصول على اذن بتوتف المطحن لبيع الارض المقام عليها .

ومن حيث أنه نيها يختص بالمخالفات التبوينية المتيدة ضد المطحن ،
علته يبين من ظاهر الاوراق — وبالقدر اللازم للنصل في طلب وتف تنفيدذ
القرار الملعون فيه دون التفلفل في الموضوع أو المساس بطلب الالفاء —
أن مدد من هذه المخالفات قيد شكلوى ادارية ، وأن بعشمة غير خاص بهذا
المطبحن وأن البعض الآخر حكم فيه بالبراءة أو بلغرابة وأن هذه المخالفات

— في مجموعها — ليس من شائها أن تؤثر على الاحداف التي تفياها المشرع

من تخويل وزير التبوين سلطة اصدار قرار الاستيلاء وهي ضمان تبوين
البلاد وتحقيق المدالة في الدوزيع ، وبن ثم غانها لا تنهض سببا مبرد الاصدار
قرار الاستيلاء الملمون فيه ،

ومن حيث أنه نيبا يختص بكثرة تعطل المطخن مما يؤدى الى نتم كبيات الخبر المعروضة في المناطق الكائن بها ، وتعبد عدم اصلاح الاعطال بتصد الحصول على اذن بتوتف المطحن لبيع الارض المثام عليها ، مان جهة الادارة لم تقدم المستندات ولم تسق الادلة المؤيدة لذلك بل جاءت الوالهسا ـــ في هذا الخصوص ـــ مرسلة دون سند يدعمها من الاوراق ، بل أن الظاهر من الاوراق ومن واقع الأمور يناتضها ، نمن بين المقالمات المنسوبة الى الملحن لا توجد سوى مغالفة واحدة خاصة بالتغفاض معدل الانتاج ، وهي المخالفة المتيدة برتم ٣٣٧ في ٢/١٤/١٤ ، ولا يستدل من هذه المخالفة ... اللوحيدة في نوعها ... أن المطحن كثير التعطل أو أنه بأن بسبيله لأن توتف عن الانتسانج ، وقد يكون انخفاض معدل الانتاج راجعا الى سبب آخر غير حمطل المطعن ، وكما أنَّ الثابت في محضر الاستيلاء على المطعن تنفيذا للقرار المطعون فيه والحرر بمعرفة اللجنة المشكلة لهذا الغرض في ١٩٨٠/٨/٢١ أن لملحن وقت الاستيلاء عليه _ كان قائما بالعبل في انتاج العقيق البلدى ، وإن العبل إستبر به حتى ثم طحن كل كبيات القبح التي كانت موجودة في الطحن وأجهزته ، وأسفرت عملية الطحن عن انتاج كبيات كبيرة من البقيق والنخالة تسلمتها اللجنة المنكورة ، كذلك عانه لما كان الثابت أن الطحن كَان مؤجرا الطاعن طالب التدخل وآخرين من مالكه المطعون ضده في تاريخ صدور ترار الاستيلاء مليه ، غانه من غير النطقي أن يتعسد مستاجرو المصن عدم اصلاح اططاع حتى يتوقد تهاما عن الانتاج فيحصل مالكه على المنتاجرين في شيء حبيصب التقدير العادي للامور بان يتوقف المطحن المستاجرين في شيء حبيصب التقدير العادي للامور بان يتوقف المطحن المؤجر لهم عن الانتاج في الوقت الذي مازالوا ملزمين باداء الاجسرة لمالكه وعلى أية حال غلم يثبت أن المطحن توقف عن الانتاج فعلا أو أنه كان بسبيله الى عند اصدار قرار الاستيلاء المطعون فيه ، على وجه يؤثر في ضمان شهوين المناطق الكائن بها بالدقيق والخيز أو يخل بالعدالة في التوزيع ، مها يقرم بها مبررا لاصدار هذا القرار ، غلاصل أن يكون سبب القرار هيقيا واهيا ولا معوريا و يجوز أن يقوم السبب على مجرد الفرض والاحتيال ، والا غقد القرار اساسه القانوني ، و

من حيث أنه لما تقدم جميما غان قرار الاستيلاء المطعون فيه - بعصعيا الطاهر من الاوراق لم يصدر في نطاق الاعداف التي هددتها المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ اسسفة ١٩٤٥ وهي ضمان نبوين البلاد وتحقيق التعدالة في التوزيع ٤ ويالتألي يكون هذا القرار قد صدر بالمخالفة للقانون ٤ ويكون طلب وقف تفيذه قد توافر فيه أهد ركتبه وهو ركن الجدية ٤ بالاضافة الى أن ركن الاستعجال في هذا الطلب متحقق أيضسا ٤ لما يترتب علي الاستبرار في تنفيذ قرار الاستيلاء المطعون فيه من نقائج يتعفر تداركها فيها هو تضي بالشائه ٤ الأبر الذي يتمين معه الحكم بوقف تنفيذ هذا القرار ما المطعنان ١٩١١ و ١٩٥ المنفة ٧٢ ق - جلسة أول يونية ١٩٨٥)

لجنــــة اســـتشارية

قاصدة رقم (181)

90.

: 12...47

لَجِنَة استشارية ... نصاب ... اغفال النص على نصاب معين لصحة. اتمقاد لجنة استشارية ... صحة انمقاد اللجنة باغلبية اعضبالها في هذه الحسالة ... الحسالة ...

بلخص الحـــكم :

اذا كان القرار الوزارى رقم ١٤ لسنة ١٩٦٠ السادر بتشكيل لبنة فنية لشئون عبسال وزارة المسعة من رئيس وثلاثة اعفساء معينين باشخامهم لم يحدد نصبابا معينا لصحة انعقاد هذه اللجنة والا لكان اجتماعها غير قاتونى وكانت قراراتها باطلة غان الاصل العام بالنسبة الى لجنة استشلية شائها هذه التسلية المناقب المنتقبلية شائها عدد التسلية عصوبا والم ترتبها عند قيام عدم المنس سراحة على بطلاتها في هذه التسلية عودم وقوع عيب جوهرى نيها تكون صميحة كلك ولا سسيما اذا كان اجتماعها سدى عاهر و الشان في الحالة المحروضة سدة حضره تلاثة ارباع المنسلة وهم الرئيس وعضوان ولم يقطف سوى عضو واحد وأن القرار الذي التضي الهسال وي الاحضاء الثلاثة الحاضرين بمسوت المضور المناقبة الذي تنفي الهساسا وي الاحضور على الرغم من توجيه الدعوة اليه .

(طعن رئم ۱۰۲۸ اسنة ۷ ق ـ جلسة ۱۹۲۲/۱۲/۱۵)

لجنسة القطن المرية

قاعسدة رقسم (۱٤٧)

: 10-41

اللامنة الدائية للدعلية للقطن المعرى ... شخصية اعتبارية ... القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ بفرض ضربية لتبويل الدعائية للقطن المعرى ... الشاؤه الدمنة الدائمة للدعاية ... القص على تبتع اللبضة باللسفسسية الاعتبارية وادارة البوال الدعاية والتصرف نهها ... ذلك يستتبع أن تكون لها ... ذلك يستتبع أن تكون لها ... ذلك المستبع الإلام التجارة ،

بلغص الفتوى :

ان المادة الاولى من التلتون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ بغرض ضريبة النبويل الدعاية للقطن المسرى تقضى بغرض ضريبة متدارها عشرة لمهات عن كن تنظار من القطن الشمعر يتم طبعه ، وبطّها لكل تنظار من القطن الشمعر يتم كسمه كبسا بخاريا ، وبطّها عن كل تنظار من القطن يتم تمسديره ، ونسبت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أن تنصيص المبالغ المصلة من هذه الشريبة للدعاية للقطن المسرى في الداخل والخارج ، كما نمت المادة السادسة من هذا القانون على أن تقشأ بوزارة المالية لجنة دائمة تضطلع الدعاية للقطن المسرى ، وتكون طقة الاتسال بين مصر ومكتب الدعاية والخبراء المانيين ومستحدثاتها ، ويكون تشكيل هذه اللجنسة بمرسوم ،

وكذلك نصت المادة السليعة من التقون ذاته على أن « يكون لهــذه اللجنة شخصية امتبارية وتتولى ادارة أبوال الدعلية والتصرف فيها بما يحقق الامراضي المنشأة من لطها طبقا للقواهد التي يصندر بها قرار من بوزير المالية » :

s afer.

ويبين من هذه النصوص أن لجنة الدعاية للقطن المصرى التى نصبت على انشائها المادة السادسة من القانون المسل اليه ذات شخصية اعتبارية وستقلة ، مها يستتبع أن تكون لها ذمة مالية مستقلة ، ولم يقف القسانون, عند هذا الحد ، بل خولها أيضا حتى ادارة أموال الدعاية والتمرف فيها يها يحتق الإغراض المشاة من أجلها ، طبقا للتواعد التي يضعها وزير المالية ، تلك الأموال التي خصصها ورصدها لغرض معين هو الدعاية للقطن. المسرى في الداخل والخارج ووكل الى اللجنة العمسل على تحقيق هذا المسرفي ،

واستقلال اللجنة في شخصيتها الاعتبارية ونبتها المالية على النحو المشار اليه الذي المسح عنه القانون في نصبوصه سسالفة الذكر ؛ هذا الاستقلال يستوجب تخصيص ميزانية بستقلة لهذه اللجنة تدرج فيهسا. أيراداتها التي تتكون من حصيلة الضربية المنوصة بالمادة الأولى من القانون وأن يتم النمرف في هذه الإيرادات وفق القواعد التي يصدر بها قرار من.

ومصلحة القطن التى تتبعها هذه اللجنة كانت بلحقة بوزارة الملية ثم اللحقت بوزارة التجارة بمتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ١٩٥١ ؟ مما يقتضى لل الاختصاصات التى كانت بخولة لوزير المللية في هذا الصحد المرز وإلير الجارة.

(مُتُوى رقم ٢١٤ ــ في ٥/١/٧٥) -

قاصدة رقيم (١٤٨)

المسيدا :

لهنة القطن الصرية -- تكيفها القانوني -- هي مؤسسة علية --

ولفص الفنسوى :

بيين من تقمى التشريبات المنشئة والنظبة البحثة البعلن الممرية اله بتاريخ 9 من اكتوبر سنة ١٩٤٧ مسكر قرار من وزيبر المليسسة يع م ١٠ لسنة ١٩٤٧ مسان لجنسة القطن لمسام ١٩٤٧ ونست المادة

الاولى منه على أن « تؤلف لجنة تسمى لجنسة القطن المرية (١٩٤٢) يمهد اليها في شراء القطن المطوح النسائج عن محمسول موسم ٢٤/٢١ ١٩٩ وتسليه وبيمسه للتمسدير أو الاستهلاك المطي وفي انفساذ الاجراءات والعمليات اللازمة لهذا البيسع لحساب وزارة الماليسة » وتضمن المادة ٢ منه تشكيل اللجنة وهو يضم من بين أعضائه وكيل وزارة الماليسة لشئون التطن ووكيل وزارة الزراعة ومدير عام مصلحة الاملاك وخبير الحكومة المحلفة ونصت المادة ٣ على أن « يكون للجنسة ميزانيسة مستقلة ويفتح لهما حسماب غاص في البنسك الاهلى المرى » ونصت المادة ٤ عسلى أن « تبسك حسسابات اللجنسة بحيث تظهر جبلة الارباح والمسائر والمبليات التي باشرتها » ونصت المادة ٥ عسلي أن « يعين وزير المالية مراتبا لحسابات اللجنسسة » ونصت المادة ٢ على انه ٧ على مراقب الحسابات أن يتحقق من أن القرارات التي تصــــدرها وزارة المالية بشأن مهمة اللجنسة باكملها وتوضيع الحسابات التي يمسدق عليها الراتب تحت تصرف ديوان المعاسبة » واخبرا نصت المادة ٧ عسلى أنه « لا يجسوز للجنسة اسسدار القسرارات الا اذا حضى اجتماعها سنة أعضاء على الأقل منهم ثلاثة من موظفى المسسكومة . ٥٠ وتبلغ التسرارات التي تصدرها اللجئة لوزير المالية بمجرد مسدورها كا ويجب الحصول عي تصديق وزير المالية على ترارات اللجنة المتعلقة باجر أمات البيم لتكون تافذة » .

وظلت تصدر ترارات وزارية سنوية من وزير الملية يعهد عيها المجنة القطن شراء القطن المطوح وتسلمه وبيعه للتصدير أو للاستهلاك المجلى وفي اتخساد الاجراءات والعليسات اللائهة لهنا البيع لحسفه وزارة المليسة وذلك بالشروط والاوضاع المنصوص طبهها في التسرامي الوزارى رهم ١٧٥ لسنة ١٩٤٢ المشائر أليه الى أن مسدر في ٢٦ من نوفجر سنة ١٩٥٧ ترار بن مجلس الوزراء يتضى باعادة تشكيل لجنسة القطن المربة جاء به أنه :

 ولما كانت الحكوبة سنندا نورا شراء بحصول النطن للبوسسم الحالى طبقسا للشروط والاوضساع التي وانق عليها بجلس الوزراء كما تعد المسدة لبيسع ما لديها بن أتطبان لتصدير للخارج والاسستهلاك المطي هرى وزارة الملية والانتصاد اعادة تشكيل لجنسة القطن المعربة عسلى اللوجه الآتي:

> حضرة وكيل وزارة المالية والانتصاد الشنون النطن رئيسا حضرة وكتل وزارة الزراعة

> > حضرة بدير علم بصلحة الجبارك

هضرة بتير عام بصلحة التطن

حضرة رئيس اتحاد مصدرى الاقطان بالاسكندرية أو نائبه في حالة على الله عبيسابه

هضرة رئيس اتعاد تجار الداخل أو ناتبه في حالة غيابه

. حضرة رئيس لجنة بورصة بينا البصل او نائبه في حالة غيابه مبثلان للمنتجين يختارها وزير المالية والانتصاد .

ونظراً لأمية العبليات التى تقوم بها اللجنة وهى مبليات ذات سنة حجارية تطلق تصديد المسئولية وسرعة البت ، غنرى الوزارة الا تتيد اللجكة المذكورة بالنظم والتطبيسات الملية غيسا يختص بتطبيق لوائح التحسيفات والمخازن ونظم التميين أو المستخدمين واجراءات الشراء والبيع وهو ته جرى عليه العبل في اللجان السابقة وتبشيا في ذلك مع المسرف المحارى في منوق مينا للبصل مع خضوعها في نفس الوتت لرقابة ديوان المحاسة .

كما ترى وزارة المالية والاقتصاد تنظيها لادارة المسال اللجنة المذكورة تتوير القواعد الآلية:

(1): يكون للجنة القطن المسرية ميزانية مستقلة وياتح فها حسساب خاص في البنك الاهلي المري .

- (ب) تمسك حسابات اللجنة بحيث نظهر جبلة الارباح أو الخسائر
 «الناتجة من العمليات التي تباشرها لكل موسم من مواسم القطن على حدة .
- (ج) يعين وزير الملية والانتصاد مراتبا لصنابات اللجنة ، على أن يتحقق من أن الغرارات التي تصدر بشأن مهمة اللجنة تد نغفت بأكملها . وتوضع الصمسابات التي يمسدق عليها المراتب تحت تصرف ديوان . الحامسية .
- (د) تصدر اللجنة قراراتها باغلبية الاصوات وفي هلة تسسساوي الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا وتبلغ القسرارات التي تعسدرها اللبخنة لوزير المالية والانتصاد ببجرد مسدورها ويجب المصول على تصديقه على قرارات اللجنة المتطقسة بلجراءات الشراء والبيسع لتكون تفسذة
 - (هـ') يمثل اللجنة رئيسها أمام الجهات ذات الثمان .
- (و) تحل هذه الجنة محل لجنة القطن المصرية التي أعيد تشكيلها •
- (ز) يخول لوزير الملبة والاقتصاد الحق في أصدار الترارات اللازمة . المحسن ادارة وتنظيم العمل باللجنة .

ومن حيث أنه بيين من ذلك أن لجنة القطن المصرية تقوم على مرفق عام وهو شراء القطن المحلى وتسلمه وبيعسه للتمسحير أو الامستهلاك المحلى وفي اتضاذ الاجراءات والمعليات اللازمة لمسذا البيح المسسلم، وزارة المالسسة •

وأن للجنة ميزانية مستقلة ويفتح لها حسلب خاص في البنك الاهلى المصرى وقيسك لها حسابات تظهسر فيها الارباح والحسائر البلتجة هن العبليات التي تباشرها لكل من مواسم القطن على حدة ، وأن اللجنسة تُفضيع للاشراف المحكومي الذي يتبقل في :

(١) رئفة اللجنة المتودة لوكيل وزارة الانتصاد ومضويتها المتودة غاستها لوظفين حكوبين

(ب) السلطة الوسائية المفررة لوزير الانتصاد في الشديق على عرارات اللجنة النطقة باجراءات الشراء والبيع واجلاف بتعلق فرارات

وتخويله الدق في اصدار القرارات اللازمة لحسن ادارة وتنظيم المسلم باللجنة .

(<) الرقابة المغروضة لمراقب الحسابات الذي يعينه وزير الانتصاد والذي عليه أن يتحتق من أن الغرارات التي تصدر بشان مهمة اللجنسة قد نفئت باتكلها .

(د) رقابة ديوان الماسبة .

وهن حيث أنه بين من ذلك أن لجنة القمل المعربية قهي معلى مرفق مسائة المصنائص الميزة المؤسسات العسلية أذ تقدوم على مرفق عسائة هو تسويق القطن وشرائه وبيمه لحنساب الحسكومة وتخضع في ذلك المدراف الحسكومي ورتابته . ومن ثم غهى تعتسبر مؤسسة علية أن ولا يغير من ذلك أن المشرع لم يمنحها صراحة الشخصية المعنسية المنسوية المستقلة ذلك أن الاعتراف بالشخصية المعنوية المستقلة تد ينص عليه صراحة وقد يستقلد ضمنا والاعتراف بشخصية معنوية مستقلة للجنبة التعلن المربة مستقلة للجنبة التعلن المربة مستقلة تلاملة تعلقه استقلال ميزانيتها وتفويل رئيسسها المتله أمام الجهات ذات الشان .

ا متوی رقم ۱۳۲ - فی ۱۹۲۱/۱۲/۱۰) .

قاصدة رقسم (١٤٩)

المستحالات

لجنة القطن المرية — مدى تطبيق مقون مقد العبل القردى رقم اله السناد المرية على موظنيها — عدم الطبقة عليهم — جواز استمارة بمض المكابة لتطبق بالمنطقة المرابقة المرابقة

ولخص الفتري:

ان القاعدة المستقرة أن مجال تطبيق ماتون عقد العمل المسسردى لا يكون الا اذا كانت العلاقة ثائبة على أساس عقد رضائي بالمعنى المهوم في منه التانون الخاص وليست خاضعة لتنظيم لائمي ، وذلك بصريح نص المادة الاولى بن المرسوم بدانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شسان عقد المبل الفردى التي قضت بأن ١ تسرى احكام هذا القانون على العقد الذي يتعهده بهتنضاه عابل أن يشتفل تحت ادارة صلحب العبل أو شركة في مقابل احر . . ، وإن ما جاء بالمذكرة الايضاحية من أن بين الطوائف البي لا تسرى عليها أهمكام القسانون المنكور « موظفو ومستخدمو الحسركة ومجالس المديريات والمجالس البلدية والتروية الداخلون في الهبئة لأنهم يخضمون المسكام القوانين واللوائح التي تنظم ما بينهم وبين الحكومة » انما هو تأكيد للأصل العام من أن علة اخراج هؤلاء من أحسكامه هي أن الرابطسة التي تقوم بينهم وبين الحكومة أو الاشخاص الادارية والمراكز ألتى تنشأ لهم بسبب هذه الرابطة أنها تخضع لتنظيم لائحي ، لامرادها بطبيعة متميزة نظبتها الدولة تنظيما خاصا يتفق مع طبيعة عقد العبل الفردى ، ذلك أن المرافق المامة لا يتسنى لها أن تحتق الفرض المنشود منها أذا كاثت خاضعة لتواعد التاتون الخاص ، ومن ثم كان الاصل نيها هو التنظيم اللاتحي ، وكان. عقد المبل الفردي هو الاستثناء ...

ومن حيث أن المشرع في القانون رقم 11 لسنة 1901 باسدار قانون العمل قد أكد هذا المبدأ ننصت الملدة] بنه على أنه « لا تسرى أحكام هذا القانون على عبالالحكومة والمؤسسات العلمية والوحدات الادارية ذاته. الشخصية الاعتبارية المستطلة الاغيبا يصدر به قرار رئيس الجمهورية » •

وبن حيث أنه يخلص بن ذلك الى أن الاصل في قانون المحسسل أنه . لا يسرى على موظفى الؤسسات العسامة ومعلها وأنسا يخضعون للنظم اللائحية ؟ وهى كما تدينسا النظم التى يقررها مجلس أدارة المؤسسة أو التراز المسادر بانشائها ؟ وقانون الوظائف العلمة قيبا لم ينص عليسة في أي ينهما ه

وذن حيث الله بقطبيق ذلك على لجنة القطن المعرية يتمين القول بأن

ı

الاصل في موظيفها وعبالها انهم لا يخضمون لاحكام تانون عقد العبل الفردى ، وانها يخضعون للنظم اللاتحياة التي تضمنها قرار انشساء اللجنسسة التي يترها لهم تانون موظفي الدولة فيهسسا لم يرد بشائه نص في ذلك القرار أو تلك اللوائح .

ومن حيث أنه على الرغم من ذلك عائه مادام مجلس ادارة المؤسسسة هو السلطة المهينة على كانة شئونها ومنها شنؤن موظنيها ، ومن ثم يكون له سلطة تقديرية في تقرير النظم التي يراها ملائسة لسسير العمل بالمؤسسة وله تبعا اذلك أن يستمير من احكام قانون عقد المعسل ما يراه ماكم ، غنسرى عليهم في هذه الاحكام ، الا أنها لا تطبق عليهم في هذه الاحكام باعتبارها من احكام قانون العمل ، وانما باعتبارها من احكام لاتحية تررها مجلس ادارة المؤسسمة عتاخذ حكم هذه اللوائح ، نيكون تطبيقها مشروطا بأن تتثمن مطبق مصبير المرفق وبالا تتضمن مخالفة لحكم من أهستكام القانون على نقو ما قديمة في شأن القانون رتم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ الضاهية ،

ومن حيث أنه ببين من الاطلاع على القرارات الصادرة من لجنة القطن المرية والتي تتضن احكاما متعرقة في شئون موظفيها لاتهما لم تفسيع لها لائحة داخلية سامة آثرت سعلى سبيل المثال سيامتها على سن مساعات يناير سنة ١٩٥٣ « منع موظفيها أجرا اضافيا لا يزيد على سنت سساعات عمل يوميا على أسساس احتساب أجر الساعة الاضافية بساعة اصلية بعد أقصى قدره ربع المرتب وتقرر باجتماع ٧ من مارس سسسنة ١٩٥٣ زيادته الى ٥٠ ٪ من المرتب الاساسى ، أما بالنسبة لعمال اليوبيسة نقد رأت الادارة وهم يعملون مع الموظفين نفس الساعات الزائدة متمهم أجرا اضافيا بواقع ،٥ مليها للعامل و ٣٠ مليها للعاملة يومها » .

وبن حبث أنه بين من ذلك أن اللجنة قد استمارت أحكام قانون عقد العمل الغردي فيها يتعلق بحسساب أجر ساءات المسل الافسسانية ، ولا تثريب طبها في ذلك مادامت هذه الاحكام لا تتعارض مع طبيعة سسير المرافق العالمة أو مع نص من نصوسر القانون الواجبة التطبيق عليها ، ومن ثم يكون هذا القرار قد صدر صحيحا منتجا أثره سد الا أنه منذ العسسال

باحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المُسائر اليه الذي استحدث قيسود، على منح هذه الاجور تسرى كيسا قدينا على موظفى المؤسسات العابة ، منذ العمل بهذا القانون يتمين اخضاع الاجور التي تضرف للخبال والموظفين للتيود التي أوردها ذلك القانون ، ولو كانت هذه الاجور مطابقة لما أورده تأتون العمل من احكام ساذلك فان القانون الواجب العطبيق في هذه الحالة هو القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ منذ العمل بأحكامه .

(متوی رتم ۱۹۲ – فی ۱۹۲۱/۱۲/۱۱)

قامسدة رقسم (١٥٠)

: المسجاة

موظفو لجنة القطن المرية — الاجور الافسافية المستحقة لهم —
عماوز النسب والحدود بالتقون رقم ٧٧ أسنة ١٩٥٧ الفسامى بالاجور
الاضافية — وجوب أسترداد به مرف زيادة وفقا للبادة ٨ من هذا القادن —
حسن التية لا يشفع في الرد ، بل ينفى بليوته القصد من أرتكاب الجريدة
التى عرضها هذا النص على المخاففة .

ملغص القد وي . يديه على القول بإن القانون رقم 17 لسنة 1107 الخاص بالأجور الاضافية واجب التطبيق على موظمي لجبة القطن ومثلها ؟ أن الاجدور الاضافية التن كالوا يتعلمونها منه الحمل بالكافئ القافرة المنسطر الديم يوسه إن تضمد حد ويها للناسب التي الانتهام الاركام والمناخ مردة بهنادة عن الحدود التي عينها التانون المسار اليه يتمين المسترداده وقد نظبت هذا الرد احكام المادة ٨ من ذلك القانون التي تنمى على أن « كل مخسالغة لاحكام المواد الاولى والثانية والثالثة يماتب مرتكبها بالمصل من الوظيفة ويصدر قرار المصل من الجهة المتابع لها شاغل الوظيفة العامة ، هسذا ملاوة على استرداد جبيع المبلغ التي مرغت بغير حق أو خصبها ما عو مستحق للموظف » وبغاد هذا النص أن المبلغ التي تصرف للموظف علاوة على النسبة التي عينها القانون بتمين استردادها منه ، وبين التسانون طريقة استردادها وهي خصبها مها هو مستحق للموظف .

وبن حيث أنه لا وجه للتحدى بأن ما صرف الى مؤلاء الموظفين والمبال قد صرف اليهم بحسن نية ، ذلك أن حسسن النية لا بشنع لهم في هذا المثلم الا أنه يعليهم من العقوبة الواجب تطبيقها عليهم والتي تقضى بهسا المدة ٨ مدالمة الذكر ، أذ ينتنى بثبوت حسن النية القصد من أرتسكاب ثلك المخالدة .

(غنوی رئم) ۹۳ – فی ۱۲/۱۱/۱۲/۱۱)

قاصعة رقم (١٥١)

الهِـــدا ':

لجنة القان المرية - بوظاهوها وعبالها - صحور اللاحة الدخلية باستهم في أول غيراير 1971 - صحور القدوار الجمهوري رتم 1977 كسنة 1971 بالشاء وتنظيم مؤسسة علية باسم لجنة القتان المرية - نسب على أن تحل هــذه اللجنة محل اللجنة الشكلة بقرار مجلس الوزراء للصادر في 197/11/77 وأن يبقى موظفوها والقواعد السارية عليهم الى أن يتم اعتباد لواتح اللجنة - تقرير مجلس ادارة اللجنة في 197//1//17 تطبيق لائمة نظام موظفي وعبال المؤسسات العابة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم 1974 اسنة 1971 - لا يعتبر قرارا تقاطعا في شان اللاحة الراجي والمساورة بالقرار الجمهوري مع مجرد بحث موضوع مع موضوع مع موضوع مع موضوع مع موضوع مع

الإسترشاد بتلك اللاحة ـ مؤدى ذلك بقاء لاحة أول غيراير ١٩٦١ الخاصة بنظام موظفى وعمال اللجنة تحين وضع لائحة جديدة يتم اعتبادها من وزير الإقتصاد طبقا للبادة ١٤ من القرار الجمهورى رقم ١٩٧٢ اسنة ١٩٦١ . جلفص الفتــوى :

يبين من تقمى التشريعات المنفسئة والمنظبة للجنة العطن العمرية > الته في ٩ من أكتسوبر مسنة ١٩٤٦ مسدر قرار وزير المالية رقم ١٢٥ في أن ١٩٤٦ بشأن لجنة العطن لعام ١٩٤٢ - ونص في مادته الاولى على أن و تؤلف لجنة تسمى لجنة التمان المسرية ، ويعهد البها شراء التمان المطوح الناتج عن محصول ووسم ١٩٢/٤١ « وتسلمه ويبعه للنصدير أو للاستهلاك المالية ، وفي اتخاذ الإجراءات والعمليات الملازمة لهذا البيع لحساب وزارة الملكة » ، كما نص في المادة الثالثة منه على أن « يكون للجنة ميزانيسة مستطلة وينتع لها حساب خاص في البنك الاهلى المسرى » .

وقد ظلت تصدر بعد ذلك قرارات سنوية بن وزير المالية ، يعهد فيها للجنة الملكورة بشراء التطن المطوج وتسلمه وبيعه للتصدير او للاستهلاك المطي وباتفاذ الاجراءات والتيام بالعمليات اللازمة لهذا البيع لحساب وزارة المالية > وذلك بالشرط والاوضاع المنصوص عليها في القسرار الوزاري رتم ١٢٥ لسنة ١٩٤٢ المشار اليه . الى أن صدر في ٢٦ من نومبر سنة ١٩٥٢ قرار من مجلس الوزراء ، يتمى باعادة تشكيل لجنة القطن المرية ، وقد جاء في هذا القرار أنه « بتاريخ ٢٣ من نوفبر سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على أن تقوم الحكومة بشراء ما يعرض عليها من أقطان سعصول هذا العام كما تتولى أيضا بيعه ولحسابها وذلك بواسطة لجنسة التطن الممرية ، اسوة بها اتبع في سنوات الحرب الاخيرة ، ونظسرا لاهبية الممليات التي تتوم بها اللجنة _ وهي عبليات ذات صنة تجسارية تتطلب تحديد المسئولية وسرعة البت - عترى الوزارة الا تتقيد اللجنة المنكورة بالنظم والتعليبات الماليسة نبيسا يختص بتطبيق لوائح الحسسابات ونظم التعيين للموظفين أو المستخدمين . . ، كما ترى وزارة المليسة والاقتصاد ب نتبطيها لادارة اعمل اللجنة المفكورة _ تقرير القواعد الاتية : - أ - يكون اللجنة ميزانية مستقلة وينتح لها حساب خاص في الينك الإعلى المحري ١٠٠٠

وفي أول غبر أير سنة ١٩٦١ صدرت اللائحة الداخلية بشأن نظام موظِّي وعمال لجنة القطن الصرية ،

وفي ٣٠ من يونية سنة ١٩٦١ مسدر الترار الجمهسوري رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١ باتشاء وتنظيم مؤسسة علمة بلسم لجنة القطن المعرية ، ونص في المسادة الرابعة منه على ان « يختص مجلس الادارة برسسم السبواسية العلمة التي تسير عليها اللجنة ، كما يختص بالخاذ كلمة التدابير المؤدية . الميامة التي تحقيق أغراضها ، ويتولى ادارتها وتصريف شئونها ، دون التتيد في ذلك بالانظهة المالية والإدارية المتبعة في المصلح الحكومية ، والمجلس على الأخص : د ا اقتراح اللوائع الخاصة بتنظيم تميين موظفي على الأخص ألم على الاحتمام ومعالهم اوتحديد مرتباتهم ومكافاتهم وتأدييهم ومعالهم ، وعلى العموم كما مي تعلق بتنظيم ملاتتهم باللجنة واعتبادها من وزيسر الاتتصاد » . كما نص في المادة ؟ 1 منه على ان « تحل اللجنة المندأة وفق أحكام هدذا القرار محل لجنسة التطن المحرية المتسكلة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من نوفيبر سنة ١٩٥٧ في حقوقها والتزاماتها قبسل الفسي ويستم موظفوها في خدية اللجنة الجديدة على ان تحكم أوضاعهم وعلائتهم . بهاذات القواعد المسارية عليهم ، وذلك الى أن يتم اعتباد لوائح اللجنة ١٤ المنادة ؟ . .

وبجلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦١ ترر مجلس ادارة اللجنة المذكورة تطبيق لاتحة نظام موظفى وعمال المؤسسات المسامة المسادرة بالترار الجمهورى رقم ١٩٦٨ المن موظفى البجنة وعمالها ؛ مع اعداد الجمهورى رقم ١٩٦١ لمن مع اعداد اللاتحة المداخلية تطبيقا لما نص عليه في اللاتحة المدار اليها ، وبجلسة ١٩٠١ ترر الجلس ان اللاتحة المدار اليها ، وبجلسة الارار الجمهورى رقم ١٩٧٢ لسنة ١٩٦١ الها ظليع خاص ؛ ولا ماتسية من الاسترساد نقط بلاتحة نظام موظفى ومبال المؤسسات العالمة كما ترر تفسكل لجنة غرصية لبدت بشروع اللاتحة وتقديم تقريرها المؤلفات وبجلسة ١٦ من أعسطس سنة ١٩٦١ وافق المجلس على دراسة المؤلفات المؤ

الادارة استبرار العمل بالاوضاع الحالية ، وهي الاسترشاد بلائحة المؤسسات العابة وبا يصدره مجلس الادارة من قرارات ، الى أن يقرر المبلن الوضع الذي يتخذ اسلسا لاعداد لاقعة نهائية على هدى لائصة المؤسسات العابة وتقون الماشئت المزبع صدوره ، أو الاسترشاد بلائحة الشركات التابعة للمؤسسات العابة التي مازالت معل بحث المسلطات المثانية أيهما أكثر مأدة للبوظئين والجسسال ، ويجلسة ١٩٦٨ من أبرياه المؤافقة على تطبيق لائحة نظام العابين بالشركات التابعة للمؤسسات المألفة على تطبيق لائحة نظام العابين بالشركات التابعة المهابين بالشركات التابعة المالمين بالمركات التابعة المالين المالمين المساطين المالمين المالمين قرار احساقة هذه المذكرة الى السيد مستشار الراى لوزارة بالموسات هذا المؤسسة وذا المؤسسة وذا المؤسسة وذا المؤسسة ودا المؤسسة ودا المؤسسة هذا المؤسسة ودا المؤسسة والمؤسسة ودا المؤسسة ودارات ودارا

وبن حيث انه ببين مبا تقدم أن مجلس أدارة لجنة القطن المحرية
تد خول بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من نولمبر سنة ١٩٥٢ المسلطة وضع لواتع عالية وادارية لتنظيم علاقة اللجنة بموظفيها وعملها دون
التقدر بالنظيم المبعة في المسلح الحكوبية ، ويبتنفي هذه المسلطة أصدر
مجلس أدارة اللجنة المذكورة في أول غيراير سنة ١٩٦١ اللائحة الداخليسة
بشان نظلم موظفي وعمال اللجنة ، ثم صدر القرار للجمهورى رقم ٢٧٢
لينة ١٩٦١ الذي أماد تنظيم اللجنة ، وخول مجلس أدارتها سلطة اقتراج
اللواتح الخامسة بموظفيها وعبالها ، على أن تمتيد من وزير الانتصاد ،
والذي نمن في المادة ١٤ منه على أن يستير العبل باللائحة المسلمادرة
في أول غيراير سنة ١٩٦١ بشان معابلة موظفي اللجنة ومبالها ، وذلك الي
ان يتم اعتماد اللواتح الجديدة للجنة الخاصة بنظلم موظفيها وموالها .

وين حيث أنه والن كان مجلس أدارة اللجنة تم قسور مجلسة 17. ديسمبر سنة 1711 تطبيق أحكام لأثمة نظام موظنى وعمال المؤسسسات المسابة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم 191 لسنة 1911 على موظفى اللجنة وعمالها ؛ الا انه عاد والمسح بعد ذلك في جلساته المعاتبة عن أنه انها كان يهدف الى مجرد الاسترشاد بتلك اللائمة والاعداد بالمكلها بحوا

· (基本基础)特别技工 经实现 特殊 指院出上版 99 9 272 VA 7

عند أعداد لائمة موظنى وعبال اللجنة وتد اكنت الاجراءات التي اتخذها مجلس الادارة في اجتماعاته المتالية بعد ذلك ... بن تشكيل لجنــة ننيــة من أعضائها لدراسة المزايسا التي تعسود على موظفى اللجنة وعمالها فيما لو طبق عليهم قانون الماشات الجديد ، وعمل مقارفة بين اللائحة المقترحة واللائحة المعبول بها ــ أن المجلس لم يصدر قرارا قاطعا في شان اللائمــة الواجبة التطبيق على موظنى اللجنة وعمالها ، وانها كان بصدد دراسسة اللائحة التي يبكن تطبيتها عليهم . ومن ثم غلا وجه للتول بأن ثبة لاتصـة خلاف لائحة أول نبراير سنة ١٩٦١ أتترجها مجلس أدارة لجنــة التطن المسرية بنظام موظفيها وعمالها ، واعتمدها وزير الاقتصاد ، طبقا للبند (د) من المادة الرابعة من القرار الجمهسوري رقم ٩٧٢ لممئة ١٩٦١ سسالف الذكر ، وانبا حقيقة الابر أن مناقشات كانت قد دارت بين اعضاء مجلس ادارة اللجنة بشأن اللائمة الواجبة التطبيق ؛ ولم تخلص هذه المناتشات الى وجوب تطبيق لائحة معينة . ومادام الأمر كذلك مان اللائحة الداخلي...ة لتظام موظفى وعمال اللجنة الصنادرة في اول غبراير سنة ١٩٦٢ تظل مسارية المنمول في شأن العلملين باللجنة ، الى ان يتم وضع لائحة جديدة واعتمادها ، وذلك اعبالا لنص ١٤ من الترار الجمهسوري رتسم ٩٧٢ لسينة ١٩٦١ المسار اليه ،

لذلك أنتهى رأى الجموسة المهوبية الى أن اللائحة الداخلية نظام موظلى وعبال لبنة القطن المرية السادرة في أول غبراير مستة 1911 هي ألجابي بهذه اللجنة ، وأنها تظل معارية في شائهم الراجة التطبيق على العلمان بهذه اللجنة ، وأنها تظل معارية في شائهم اللي أن يخسس دارة اللجنة لاتعة جديدة يتم اعتبادها من وزير المستخدسات سوقت المنة 1874 من القسرار الجيهسوري رقم ١٧٧٤ المستة 1974 من المستخدسات

(1970/11/18 = A - 119/1/A7 24h)

تافيط زقيم (١٥٢)

المنسنطة

الجُنَّة القنان/المرية ... خضوعها لاحكام القانون رقم ٢٢ اسنة ١٩٥٧

يلفص الفتسوى :

ان لجنة النطن المعرية قبل الغائبا بترار رئيس الجيهورية رقم 110 السنة 1970 باعادة تنظيم الهيئات العابة في القطن كانت مؤسسة عابة طبقاً لقرار رئيس الجيهورية رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٦١ باتشاء وتنظيم مؤسسة عابة بناسم لجنة القطن المعرية الا أنها ليست من المؤسسات العابة ذات الطابع الاقتصادي ولم يصدر قرار جيهوري باعتبارها من المؤسسات العابة التي تضمع لاحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ باسسدار قانون المؤسسات العابة التي يسرى في شانها احكام القانون برقم ٢٢ لسنة العابة التي يسرى في شانها احكام القانون برقم ٢٢ لسنة العابة التي يسرى في شانها احكام القانون برقم ٢٢ لسنة العابة .

ومن ثم تسرى على اللجنة أحكام القانون رقم ٢٣ لمنة ١٩٥٧ في شأن الموسسات العابة واللائمة الداخلية لنظام موظفى وعبال اللجنة المعبول بما من أول غبراير سسنة ١٩٦١ مسلا بحكم المادة ١٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٧ لسنة ١٩٦١ باتشاء وتنظيم مؤسسة عابمة باسم لجثة المعبورية وطبقا للاحكام القانونية السارية على اللجنة يختص مجلس الدارتها طبقا للهادة ١٦٥ من اللائحة المشار اليها بأن يقرر في نهابسة السقة المالية المندوية التي يرى منحها للموظفين والعبسال الخ .

التص ، وهذه المادة تسرى بسريان اللائمة اعبسالا لحكم ترار رئيس الجمه ورية رقم ١٩٦٢ مسنة ١٩٦١ ، ومن ثم لا يملك مجلس الادارة تغيير طبيعة المنحة وذاتيتها من كونها سنوية يقررها مجلس الادارة في تهسساية المنسبة المنسبة المنسبة المنسبة وخرا من الراتب تنسم اليه وتصرف معه ومخالفة الخدة المنسبة في الموتث ذاته على مخالفته لحكم المادة ٧٧ من الدستور المنافئة والمنافئة والمنسبة والمسابت والمستنامة والامنافئة والمنافئة والمنافئة المنافزة وينظم حالات الاستثناء منها والسلطاف التي تقول عليه غزانة الدولة وينظم حالات الاستثناء منها والسلطاف التي تعلى تطبيقها " وذلك لأن مجلس الادارة غير من طبيعة المنافزة الى المنسبة الى الراتب وفي الوقت ذاته نقد خلف مجلس الادارة حكم القانون بأن ابطل مفسول وفي الوقت ذاته نقد خلف مجلس الادارة حكم القانون بأن ابطل مفسول صفر معن لا يملكه مقالما المقانون في الوقت صفر معن لا يملكه مقالما المقانون و

إذلك انتهى الدائ الى عنم مشروعية القرار العسادر من مجلس ادارة الميئة المقطن المجرية بغسم متوسط المنحة السنوية الى مرتب المهارين المهارين بالمجرية بغسم متوسط المنحة السنوية الى مرتب المهارين

٠ (المك ١٤/٤ / ٢٣٦ - جلسة ١١/٥/١٢١٠)

. لجنة شيئون الاحرزاب السياسية

قاعدة رقم (١٥٣)

المستحاث

المُقدة الرابعة من القانون رشم ،) اسنة ١٩٧٧ بشان نظام الاهزاسه السياسية اوردت الشروط الواجب توافرها لتاسيس أو استبرار أي هزب بمياسي ... يتمين أن تتوافر جبيع الشروط البوافقة على تأسيس الحزب الر ذلك " يترتب على تخلف أي شرط من هذه الشروط قيساء السبب المائم من الوافقة على قيام الحزب ... هي شروط واجبة الموافقة على تأسيس الحزب عند قيامه وشروط صلاحية لاستمرار الحزب بعد غيامه في مباشرة نشاطه ... اذا تبين تخلف اجد هذه الشروط او زواله كان لرئيس لجنة شئون الاحزاب السياسية أن يطقب من المحكمة الإدارية العليسا بتشكيلها الوارد في القانون رُقَيْرُ . } السنة ١٩٧٧ هل الحزب وغقا للاجراءات الواردة في المادة ١٧ منه ... اللجنة شئون الاحزاب السياسية بعد صدور قرارها بالاعتراض على تأسيس المزب أن تضيف أسبابا هديدة الترارها متى كانت هذه الاسسباب تتماق بتفلف شروط اخرى اوجبها القانون وكانت هذه الاسياب قائبة وبوجودة عند صدور قرارها بالافتراض ... الطمن المام المحكمة الادارية الماليا في القرار الصادر بالاعتراض على تأسيس أي هزب سياس يبسط رقابة هذه المكهة التحقق من توافر كلفة الشروط التي معدها القالون ... الشرط الوارد في البند سابعا من المادة الرابعة ... مصادرته لمرية الراي الواردة في المادة ٤٧ من البستور _ استخلاص الحكية فيها تضيئه اليندان ثانيها وسابما من المادة الرابعة مخالفة لاحكام التستور ... وقف الطمن ولحالة

الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية البندين --اساس ذلك : المادة ٢٩ من مُقون المحكمة المستورية العليا بالقالون رقم ١٨٠ فسئة ١٩٧٩ -

بلغمي المكم :

عن السبب القاتل بتخلف الشرط المنصوص عليه في البند ثانيا من المادة الرابعة من قانون تنظيم الاحزاب السياسية في شأن الحزب الناصري على: تول بأن الحزب ليس متبيزا في برنامجه وسياساته تبيزا ظاهرا عن حزميه التجمع الوطنى التقدمي الوحدوي فانه يبين من مطالعة أحكام المادة الرابعة من قانون تنظيم الاحزاب السياسية أنها أوجبت لتأسيس أي حزب سياسي تواقر المديد من الشروط التي حددتها تلك المادة ، ومن هذه الشروط عدم تعارض ... متومات الحزب أو مبادئه أو أهدائه أو برامجه أو سيأساته أو. أساليه في ممارسة نشاطه مع مبادىء الشريعة الاسلامية ومبادىء ثورتي ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ والصاط على الوحدة الوطنية والسلام الاجتباعي والنظام الاشتراكي الديبتراطي ، وعدم قيام الحزب ف مبادئه و برامجه او في مباشرة نشاطه او اختيار تباداته او اعضائه على اساس يتمارض مع احكام القانون رتم ٣٣ لنسسنة ١٩٧٨ بشان حباية الجبهة الداعظية والسلام الاجتماعي ، ولا ربع أن هذه الشروط من الاماضة والشمول. على نحو يجعل الاساسيات والاساليب والمبادىء والبراج التي تقوم عليها الإجزاب السياسية ترد من معين واحد وتقيض مع نبع محدد ، الامر الذي. يَجُعُلُ التَّضَابُهُ بِينِ مِبادتُها وبرامِجها واساليبها أمرا واردا ، وبالتالي يضمى أَسْتُرُ إِلَّا الْمَايِزُ لِطَاهِرِ بِينَ هَذَهِ الباديء والبرامج والإساليب هو أمر جد مستُن على نعل يعرج بهذا الشرط من دائرة التنظيم المن مجال التقييد وينطوى. على تعارض واخبيج لبدا تكافؤ الفرص بين المواطنين الذي كفلته المادة. المثامنية من الدستوير ويخل بالسباواة بين الواطنين في الحقوق والواجبات العامة على نجر يتعارض وحكم المادة ، ؟ من النستور ، ووجه هذا التعارض أنَّ أيْرِادُ هَدَّا أَلْشَرَطُ يُنْطُّونِي عَلَى تنزقةً بَيُّنَّ الْوَاطْتِينَ وَأَخْلال ببعدًا تكافق الترض في تاسيس الاخراب التشالية عله يطلوى عليه من اباحة للبعض والله من التحرير و والمستقل التعلق والتعلق والتعلق التعلق ولا يسوغ الرد على ذلك بأنه مادام أن حزبا قاتبا يتوم على ذات الإسس والمبادىء والأهداف التي يؤمن بها طابو تأسيس حزب آخر عاته لا يمكن لمؤلاء تحت هذا الحزب الانضمام لهذا الحزب الاخر ، ذلك بغرض التسليم بامتناق هؤلاء لذات الاسس والمبادىء والاهداف الا أنهم قسد لا يؤمنون بقدرة وكمادة القاتمين على الحزب في تحقيق هذه المبادىء وظك ترشيدهم لمجلس الشعب والشورى ، وقد أصبح الترشيح لهذين المجلسين ترشيدهم لمجلس الشعب والشورى ، وقد أصبح الترشيح لهذين المجلسين عن طريق القوائم الحزبية رهينا بالرادة وهدى قيادات الحزب ، وهنا يبزر الني كملتهسا المادة ١٢ من الدستور عنديا نعمت على أن المبواطن على الدريات السياسية التي كلتهسا المادة ١٢ من الدستور عنديا نعمت على أن المبواطن عسق الانخاب والترشيح م

وبن حيث أن ما ساقته لجنة شئون الاحزاب السياسية في دغامها من. ان الطامن هو أحد الموقعين على أحد البيانات التي تضبئت دعوة الى تحييد وترويج اتجاهات تتعارض ... مع معاهدة السلام مع اسرائيل وملمقاتها، الأمر الذي يتمارض مع البند سابعة من المادة الرابعة من قانون تنظيم الاحزاب السياسية ويققد بالتالي الحزب الناصري (تحت التاسيس) شرطة بن الشروط اللازمة للموافقة على تأسيسه ، مان هذه المعكمة ترى في الشرط الذي أورده البند سابعا من المادة الرابعسة سالفة الذكر من ألا يكون بين ورسس الحزب أو تباداته من تقدم أدلة جدية على تباهه بالدموة أو المساركة او التحبيذ او الترويج باية طريقة من طرق الملانية البادىء أو الجساهات. او أعمال تتمارض مع المباديء المنصوص عليها في البقد سادسا من المادة. المذكورة ومنها الباديء التي وانق عليها الشبيب في الاستقتاء على مساهدة السلام وأعادة تنظيم الدولة في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٧٩ ، ترى المعكمة في! هذا الشرط مصادرة لجرية الرأى وهي احدى الحريات التي كللها الدستون بما نصت عليه المادة ٧} منه من أن « حرية الرأى مكفولة ولكل انسسان. التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسماثل ا التعبير في حدود القسسانون " ذلك أنه وأن كان يتعين على الدولة أحترام تماتدتها الدولية وبنها معاهدة السلام مع اسرائيل طالما كانت هذه الماهدة تاثبة ونائذة ؛ الا أن ذلك لا يعني مصلحادرة أي رأى مخالف لما تضبئته تلك المماهدة ، بني كان ابداء هذا الرأى أو التبييز أو الترويج له قد تم في أ حدود التانون وبالتالي نائه يستقر في يقين هذه المكبة ووجدانهسا أن

ايراد الشرط الوارد في البند سابعة من المدة الرابعة من تانون تنظيمهم الاحزاب النسياسية هو لمر يتمارض مع حكم المادة ٤٧ من الداستور ،

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن هذه المحكمة ترى فيها تضمينه البندان ثافية وسابعا من المادة الرابعة من القانون رقم : 3 لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الاحراب السياسية مخالفة لاحكام الدستور على النحو السابق بيانه . وبنى كانت المسابق الإحراب من قانون المحكمة الدستورية الطيا الصاحر وبنى كانت المسابق 1٩٧١ تقضى بأنه اذا تراءى لاحسدى المحاكم الوالمينات ذات الاختصاص القضائي الشاء نظر احدى الدماوى عدم دستورية نمس في تقنون أو لائمة لازم للفصل في النزاع اوقاعت الدموى واحالت الاوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية الطيا للنصل في المسالة النستورية ، وبنى كان ذلك وكان الفصل في هسذا الطمن يتوقف على الفصل في مدى مشتلورية البندين ثانيا وسابعا من المسادة الرابعة من قانون نظام الإحزاب الفنيادسية سنائك الفتكر"، عبن شم فقد تمين وقف هذا الطمن واحالة أوراقه .

١٠ - (الجميد ٧٧٧ لسنة ، ٣ قد سا جلسة ٤/٥٨٥٨٥) .

لجنة شـــئون الموظفين .

قاعدة رقم (١٥٤)

المسطة

انشاء لجنة شلون المخفين ... يكون في كل وزارة كاصل علم وفقا انص المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٠٠ فسنة ١٩٠١ ... اجازته انشاء لجنة في كل مصلحة تابعة الوزارة ، دون الأقسام أن الفروع المستقلة التدخلة في الملحة ... اثر ذلك ... الامتذاد بالقرارات التي تصدرها اللجنة العالمة في الوزارة أن المحافظة درن الآجان الفرعية .

للتلعن المسكم

أن أنسادة ٢٧ من التأنون رقم ٢١٠ كسنة ١٩٥١ الفاص بنطاسام الاولالة الفاص بنطاسام التوقيق الموقعة الفضل من وكل الافلادان المقتل كال وزارة لبيئة تسجى لجلة شلون كالرا لوطنين وفقعكل من وكل الوزارة المجتمل رئيدا وبن ثلاثة الى خبسة من كالرر الوطنين المضاه ويجوز أن تنشيا لجنة بماثلة في كل مصلحة وتشكل موظفيها المضاه » ويستفاد من تكاف أن الحسل العلم هو أن تلشا لجنة في كل وزارة ويجوز الشماء لهنة في خل مصلحة تابعة للوزارة مشكلة بن مدير للملحة رئيسا ومن التنين الى أربعة من كبار موظفيها اعضاء > دون أن تلشأ في المؤلسام أو المزوع الداخلية في الاصلحة لمان المخرى > قلك الان المؤلفة في مؤلسة في ميزانية المساحة لا يمنى المؤلسة المؤلفة لا يمنى المؤلسة المؤلفة الموضوعة لا يمنى المؤلسة المؤلفة المؤلسة لا يمنى المؤلسة المؤلفة المؤلسة في مثل المؤلسة والدرجات

وبهذه المثابة على لجنة شئون الموظفين بالادارة العلمة التي يراسها خشر علم عينة التركاف التعديدية هي المنجنة التي لها الولاية في شيتون موظفي الصلحة جبيعا وصاحبة الاختصاص الأصيل في هذا الشان ولا يترتبه على ما يصدر من هذه اللجان الفرعية من تتدير أو ترشيح للموظف أي اثر قاتوني يحتج به أذ العبرة بالقرارات التي تصدرها اللجنة العابة المسار البها ، ومن ثم فان القرار الذي اصدرته لجنة شئون الموظفين بادارة المخازن والمتستريات بترشيح المدعى للدرجة الرابعة الكتابية المخصصة لوظيفة سساعد مراقب الصحابات لا يعتد به ملاابت لجنة شئون الموظفين بالادارة العابسة للهيئة قد رشحت للترقيسة البهسا السسيد / وهو الأول، في ترتبب التدبية الدريجة الخابصة ويظوه المدعى غيها .

(طعن رقم ١٩٦١/١/١٤) .

قامسنة رقسم (١٥٥)

المسجانة

انشاء لمِنة شئون الوظفين _ يكون في كل وزارة كلصل علم وفقة لنص المسادة رقم ٢٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ _ امبازته انشاء لمِنة في كل مسلمة تابعة للوزارة ، دون الاقسام والفروع المسئلة الداخلة في المسلمة _ اثر ذلك _ الاعتداد بالقرارات التي تصدرها اللمنة العلمة في الوزارة أو المسلمة دون اللجان الفرعية _ طبيعة ما تبديه هذه المبائز القرعية من آراء في تقدير كلفية الوظف .

ملخص الحبكم

تنص المباوة ٧٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظسام موظفى الدولة على أن « تنشأ في كل وزارة لجنة تسمى لجنة شئون الموظفين وتشكل من وكيل الوزارة المختص رئيسا ومن ثلاثة الى خيسة من كبسار الموظفين اعضاء ، ويجوز أن تخما لمجنة مبائلة في كل مصلحة ، وتشكله اللجنة في هذه الحالة من مدير المصلحة رئيسنا ومن أثنين الى أربيعة من كبار موظفيها اعضاء » .

ويتفاد ذلك أن الأصل العام هو، أن تنهم اليونة في يجل يزارة ويجهز

انشاء لجنة في كل مسلحة تابعة للوزارة تشكل من مدير المسلحة رئيسا ومن اثنين الى اربعة من كبار موظفيها أعضاء ، دون أن تنشأ في الأقسسام أو الفروع الداخلية في المسلحة لجان اخرى ، ذلك لأن ايراد هذه الأنسام او الفروع في أبواب مستقلة في ميزانية المسلحة لا يعنى اعتبارها مسالح عابة ولا بعدو الأبر أن يكون تنظيما للوظائف والدرجات لأن أنشباء المسالح المامة لا يتم الا طبقا للأوضاع القاتونية السليمة المتبعة في مثل هذه الأحوال ، وبهذه المثابة غان لجنة شئون الموظفين بالادارة العسامة التي يراسها مدير عام هيئة السكك الحديدية هي اللجنة التي لها الولاية في شئون موظفى المعلجة جميما وصاحبة الاختصاص الأصيل في هذا الشان ولا يترتب على ما صدر من اللجان الفرعية من تقدير الكفاية أو ترشيح للموظف أي أثر قاتوني يحتج به ، أذ العبرة بالقرارات التي تصدرها اللجنة العامة المسار اليها ٤ بيد أن لجنة شئون الموظفين الفرعية بادارة الحركة والبضائع 6 وقد استبنت اختصاصها بن القرار التضين انشاءها باعتبارها: لجنة محلية مهى والحالة هذه لجنة تحضيرية استثمارية يستأنس برايها ٤. ورايها استشباري في تقدير الكفاية خاضع لرقابة واعتباد لجنة شسئورير الموظفين المعامة ، ماذا اقترحت اللجنة الفرعية تقدير كفاية الموظف بأنه ضعيف ولم تعدل اللجنة العابة هذا التقدير فيعتبر ما قررته لجنة شئون الموظفين العامة بمثابة اقرار لما اقترحته اللجنة الفرعية مما يجب اعماله. وترتيب الاثار التاتونية عليه .

(طعن رقم ٩٢٩ لسنة ؟ ق ... جلسة ١٩٦١/١/١٦)

قامستة رقسم (١٥١)

الجسما :

لا الزام على لجنة شئون الموظفين بتسبيب قراراتها .

بلخص الحسكم :

ليس في نصوص قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١. ما يوجب على لجنة شدون الموظفين أن تسبب فرارها ٤٠ المدنا جاه بالاصته الطفيقية في هذا: الشائع علا يعض أن يتكون بن تبياء التوصية التنظيم العمل ٤ دون أن يكون المتصود هو ترتيب البطلان عند اغفاله ٤ هذا فضالا من أن هذه اللاصة لا تبلك أية اضافة في التشريع من شائها ترتيب بطلان لم يقرره القسانون .

(طعن رتم ٢٦٩ لسنة ٢ ق - جلسة ٢٣/١١/٢١) .

قاعدة رقسم (۱۵۷)

: المسطا

ليس بقانون موظفى الدولة ما يوجب على لجنة أسلون الوظفين تسبيب قراراتها ... نمى الكافحة التنفيذية لهذا القانون في هذا الأسأن لا يعدو أن يكون بن قبيل التوصية لتنظيم العمل ... لا بطلان على اغفال هذه اللجنة تسبيب قراراته....! ه

مُلَّحُص الكِم كُمُ اللهِ اللهِ

انه ولتن كانت نصوص قانون نظام موظلى الدولة رقم ٢١٠ لسنة المروا المستقد المروا المستقد المروا المروا

(طعن رئم ۱۹۰۲ لسنة ٦ ق سـ جلسة ١٩٦٠/٣/٣٠) 😳

قَافُحة رَقَـم (١٥٨)

البسدا:

اقتراح لجنة شئون الوظفين -- شفل درجة ما -- ارجاء الوزير شغلها -- لا ضرورة التنبييه -- اعتراض الوزير فقط هو الواجب التنبيبية قانواله:

ولقص الدكم:

ان القول بأنه كان على الوزير أن يبدى أسباب هذا الإرجاء كتابة وأن يعيد الأبر الى اللجنة لاعادة النظر في انتراحانها على ضوء هــذه الاسباب ؟ هذا القول مردود بأن ترارالوزير بارجاء شمل درجة نصلاً عن أنه ليس من المترارات التي توجب القانون تسبيبها عان مثل هذا القرار يحبل في طياته أسباب أصداره وهي عدم ملاصة شمل الدرجة في الوقت الذي انترجته اللجنة وتتدير هذه الملاصة حكما سلك البيان ... مما تترخص نيه الادارة وحدها ... ثما القول أن الوزير كان عليه أن يعيد الاقتراحات الى اللجنة بشيك من يعيد الاقتراحات الى في جالة امتراض الوزير على الميادة لجراء لوجبه القبانون في جالة امتراض الوزير على التراحات اللجنة لاسباب معينة تبرر هــذا الإعراضي ؟ أما أذا كان قرار الوزير ليس اعتراضا على مقترحات اللجنة وأنا مجرد أرجاء لها غليس ثهة حلجة لاعادة المقترحات الى اللجنة لامادة النظر نيها أن

(المعن يقم ١٠٢٥ لسنة ه في - طبسة ١١١/١١/١١)

. قامردة رقم (١٥٩)

الهِـــانا :

تظلم بن قرار القسسل مستخدم غارج الهيئة سـ لا الزام على لجنة شيئون المخلفين بان تستدعى السنخدم المنظلم أو تجرى تحقيقا عادامت ترى ان المخلفين بالاجوال كالهية لالفارة قرارها ،

بلغم العسلم

دلا القرام على لجنة يميون المطاعين عنه نظر التظاهر الرادع اليها من باستخدن المؤخ العيارة من العران التساعيمي العيان الإرام الي بإلى الجمع بالاستعداد مرياجية العياسان الدياجية وحلق الديام الارام الارام الرامان الإرام الرامان المالية المرامان المرامان المرامان المرامان المالية المرامان المالية المرامان الم قرارها في شـــانه ، وبتى انتفى الالزام بانخاذ اجراء معين على ســـبيل الوجوب ، غان اغفاله لا يترتب عليه جزاء البطلان .

(طمن رتم ١٣٤ لسنة ٣ ق ... جلسة ٨/٣/٨ ١١١)

قاعدة رقيم (١٩٠).

المِسدا:

الـادة ٢٧ من القانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥١ بنظم موظف الدولة
الاصل على موجبها أن نتشا لمبنة أسلون الموظفين في كل وزارة — جواز
النشاء هذه اللبنة في أية مصلحة تلبعة الوزارة — ليس من قبيل ذلك اقسام
الو مروع المصلحة الواحدة وأن وردت في أبواب مستقلة بالمرافية ... انشاء
المسلح العالمة لا يتم الا طبقا اللوضاع القانونية السليمة ... لحبنة شلون
الموظفين بالادارة العالمة التي يراسها مدير عام هيئة السكك المديدية ...
هي صاحبة الولاية في شلون موظفي الصلحة جموعا ... لمبان شلون الوظفين
الترعية الاخرى محضى لمبان تخضع يق أستشارية .

بلغص الحسكم :

تتسر المتالة ١٧٠ من التالين رقم ١١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام وطفى المتحدد الخاص بنظام وطفى المتحدد المتح

المسالح المعالج علمة ولا يعنو ان تكون تنظيها للوظائف والدرجات لأن المسالح العلمة لا يتم الا طبقا للأوضاع القانونية السلبية المتبعة في بين هذه الإحوال ، وبهذه المثابة لمان لجنة شئون الموظنين بالادارة العلمة التي يواسها مدير عام هيئة السكك الحديدية هي اللجنة التي لها الولاية في شنون وطئي المسلحة جبيعا وصلحبة الافتصاص الاصيل في هذا الشمان ، ولا يترتب على با يصدر من اللجان الفرعية من تقسدير الكلماية أو ترشيح للموظف أي الر تقوني يعنج به ، أذ العبرة بالقرارات التي تصدرها اللجنة العلمة المشار البها بيد أن لجنة شئون الموظفين المراعية بالدارة الحركة والبضائع وقد استهدت اختصاصها من القرار المتضيئة المدارة الحركة والبضائع وقد استهدت اختصاصها من القرار المتضيئة تستميارها لجنة مطية نمي والحالة هذه لجنة تحضيرية استشارية تستنائس برأيها ورايها استشاري في تقدير الكماية خاضع لرقاية واعتباد لجنة شئون الموظفين بطلبة قرار لما اقترحته اللبغة الفرعية بما يجب المؤلف بأنه ضعيف ولم تمدل اللبغة العلمة هذا القنة الفرعية مما يبحب لجنة شئون الموظفين بطائة اقرار لما اقترحته اللبغة الفرعية مما يبحب المهاك وترتب الالر الما اقترحته اللبغة الفرعية مما يبحب المهاك وترتب الالر الماكونية عليه .

(طعن رقم ١٠١٥ لسنة ٧ ق _ جلسة ١٩٥٦/٥/١

قاصدة رقسم (١٦١) `

البسطا:

وضع لجنة شئون الموظفين بالسكك العديدية يفتلف عن وضع اللجان الأخرى في المسالح والوزارات فلا تطبق عليها المكام المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ فسنة ١٩٥١ فيها يتعلق بالقراض قيام القرار اذا مست الاثون يدم من تاريخ عرض مقرهات اللجنة على الوزير دون اعتراض بسبب بينه من تاريخ عرض مقرهات اللجنة على الوزير دون اعتراض بسبب بينه من المراز الموظفين ملاسكك المديدية بالوزارة بهالاترة بمكس الحال في الوزارات الاخرى .

بلغيم المسلمة التشريعية التي تقوم عليها المسادة ٢٨ من القسادين ان السياسة التشريعية التي تقوم عليها المسادة ٢٨ من القسادين مرقد ٢١٠ لمسرخة ما ١٩/١ تقريض أن يكون الإتصالي عين لجنة شيون المطفين

وبين الوزير مباشرة حتى يمكن أن يستفاد من سكوت الوزير وعدم أعتراضه. اعتراضا مسببا على قرار اللجنة ، قرار ضمني بالموافقة على توصية اللجنة. والحال جد مختلف ووجه القياس منتف بين هذا الوضع وبين سير الأموير في التدرج الرئاسي في شأن الترقية الى الدرجات التي يضتص مها مجلس ادارة هيئة السكك الحديدية ومن بعده وزير المواصلات طبقا للقانون. رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ باختصاصات مجلس ادارة السكك الحديدية المعظه بالقائون رقم ١٠ لسفة ١٩٥٣ ، فلئن كان الوضعان متماثلين حتى الدرجة الرابعة التي يكون الاتصال فيها مباشرا بين لجفة شدون الموظفين والمدير. المام السكك الحديدية وهى الترقيات لفاية الدرجة الرابعة بالأقدمية فال الوضمين يفترقان بالنسبة للترقيات الى الدرجات الاعلى أو بالنسبة للترقية بالاختيار في الدرجات الأولى ، قان السياسة التي قام عليها القانون رقم, ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رتم ١٠ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالسكاف. الحديدية في هذا الخصوص تقوم على اعتبار الصطة الجاشرة بين اللابير العلم وبين مجلس الادارة مهو الذي له حق البدء بالاقتراح ولا اتصال للجنة. شئون الموظفين في ذلك ، وهذا بحكم اللزوم يتنافي مع امكان المتراض صدور ضمني بالوافقة على اقتراح لجنة شئون الموظفين بالتطبيق للمادة ٢٨ بمقولة مرور شهر على رنع اقتراحها دون اعتراض الوزير عليه اعتراضا مسببا مادام هذا القانون الخاص بالسكك للحديدية الد نظم تدرج الأمر في نظرر الترقيات المشار اليها تدرجا خاصا ببدأ من المدير العام الذي يعرض مباشهة. على مجلس الادارة ثم تكون الصلة بعد ذلك مباشرة بين مجلس الادارة. معفقور المواصلات كما أن المسادة الراتعة منه نظمت هذه النصلة عجمات. تراوليت مجلس الإبارة في هذا الخصوص غير نائدة الا يقرل يجدر من وتعد المواصلات ولم تنص على المكان المتراض موالمقة ضمنية على قراراتها لمرور يدة على رمعها اليه دون الاعتراض عليها اعتراضا مسببا كما هو الشان في الوانين الدرى سها يتطلع بأن عدا الوضع الخاص يختلف عن الوضع العلم في المسادة ١٨٨ وان معاولة الدسى في دعوله تطبيق حكم المشادة ١٨٨ سالفة الذكر على هذا الوضع الخاص عي تحيل الأس بعا لا يطبقه وضمع عن منهوم القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة. ١٩٥٣ في نظامه الماص للتدرج في نظر الترقيات على الوجَّهُ سَالَتُهُ الايشبياح ،

﴿ طَعَنَ رَمْمِ ٢٠٤ أَسَنَةً ٤ قَ شَا جَلْسَةً ٢٠١٠ [١] ١٠٠ أَنْهِ

لجنة تفسالي

القصل الأول: اختصاص اللجان التضائية واجراءاتها

الفصل الثاني : ترارات اللمان التنسائية

القصل المثالث : الطمن في ترارات اللجان العنسائية

القمسل ألأول

اختصاص اللجان القضائية واجراءاتها

قامسلة رقسم (۱۹۲۲)

: المسلة

المناعات الخاصة بمرتبات ومعاشات ومكانات المطابئ العمومين وجوب طرعها أولا على اللجان التصالية طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٦٠ السنة ١٩٥٢ ـــ رفعها ابتداء أمام مشكلة اللفتاء الادارى ... عدم قبــول الدعوى ... قانون انشاء المطلح الادارية لم يغير الوضيع من حيث عدم قبول الدعاوى الذارية عبد بباشرة المتبدة القباء الاداري ،

المُقصَعِينَ التَعْمِنُكُم عَلَى هَا اللَّهِ الْمُعَالِدُونَ وَاللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّلَّاللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّلَّاللَّمِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّلَّمِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللللَّاللَّمِي الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللللَّاللَّمِي الللَّهِ ال

التفاقية المسلم معتمل والمرابع المسلم المرابع المسلم والمالية المسلم والمالية المسلم المسلم

والطلبات المبينة بالسادة السابقة الى محكة القضاء الادارى لمجلس الدولة .

آلا بعد صدور حكم غيها من المحكمة الادارية وبشرط أن يكون الحكم قابلا المستثناف على الوجه المبين بالمسادة العاشرة » . ويذلك استبرت هذه المنزعات غير جائز رضعها ابتداء المام محكمة القضاء الادارى والا كانت غير حبولة ، ومن ثم غان رضع الدعوى بعد نفاذ الرسوم بالقائون سائف المقتر والعسل بأحكله وذلك دون معبق عرضها على اللجنة القضائية المختصة مسع أن موضوعها يتناول منازعة مها يدخل في اختصاص هذه اللجنة المناقبة بهيما هذه الدعوى غير متبولة سواء في ظل تيام اللجان القضائية أو بعد التساء المحاكم الادارية التى علت محل هذه اللجان .

(طَعَن رِثَم ٢٩٦ لَسَنَة ١ ق ــ جَلَسَة ٢١ / ١٩٥٧)) قامــدة رقــم (١٩٣)

in the same

طقب حساب مدة الوقف عن العمل أو القصل من الفدية ضمن مدة: الفضية الفعلية مع صرف الرتب والعلاوة عنها ... من قبيل طليفت التسوية. لا الالفاء ... دخوله تبعا في المنساس اللجان القضائية متى كان قــد تم في الكبال الزمني لسريان الرسوم بقانون رام ١٦٠ أسنة ١٩٥٢ الصلار بالنساد. على اللمان .

بكفس المبكم:

أن الطلبات المعدم من الدمى بضم الدة التى وقف من العبل خلالها عج عرف ارتبه عنه وبها يعرف على ذلك بن الدراء هي _ في حديثها ويحسب تكييمها القانوني المسجع - من قبيل المتازعات الخاصة بالمرتبات ، الا يتناول موضوعها تسوية حالته بضلم بدة أضبته _ التي ذهبت الوزارة في بخديء الاس الى الله كان المسلسولا خلالها ثم عادت عمدات من المسل واغترتها مجرد مدة وفضاحن العمل غل بع صرف موتبه وعلواته الدورية عن حده المدة ، والم تتضرف بذه الهاليات تبط الن الطمن بالالغاء في قرال عصرة الدورة وقله ، وبهذا الوحقة الماليات تبط الن الطمن بالالغاء في قرال المنسبة المورقة المناه في المناه المناه في المناه في المناه في المناه المناه في المناه في المناه المناه في المناه المناه في المناه في التضائية طبقا لنص البند (أولا) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بانشاء وننظيم اللجان التضائية ،

(طعن رقم ١٤٨٦ لسنة ٢ ق ــ جلسة ٢٩/١/١٥٥١)

قاعسدة رقسم (١٦٤)

عدم اختصاص اللجان القضالية بالفاء القرارات الصادرة بالفصل .

بلخص المحكم :

طبقا لنص البند (ثانيا) من أطادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٣ بانشاء وتنظيم رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٣ بانشاء وتنظيم المبان تضائية في الوزارات للنظر في المنازعات الخاسة بموظمي الدولة كحدد المشرع اختصاص اللجنة في طلبات الالفاء بما كان منها خاصا بالطمن في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف المسلمة الوبائية المسلمة المرازات ويمنح العلاوات ، ومن ثم يخرج عن اختصاصها القرارات الدارية العادات ، ومن ثم يخرج عن اختصاصها القرارات الدارية العادات ،

(طمن رام ١١٠ لسنة ٢ بي - جلسة ١١/٢/٢٥١) .

قامسوة رقسم (١٦٥)

نس المادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ اسنة ١٩٥٢ باتشاه وتنظيم اللجان التنسانية على اصدار قرازها في التنظام في ميماد لا يجافز الربعة الشهر من وقت تقديمه ، والا اعتبر فواته في مكم قرار بالرافض منطبطية هذا المعاد تنظيمي مخالفته – لا يترفي عليها المطلان أو زوال المناف المدار اللجنة التضافية قرارا يرفعي التنظيم لتوات هذه المعاد على مساور ساورة المعاد الم

ملغص المسكم

إن الشارع حين نص في المسادة الثلبقة من المرسوم بقانون رقم ١٦٦٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بانشاء وتنظيم لجان تضائية في الوزارات النظر في المنازعات الخاصة بموظفى الدولة على أن « تفصل اللجنة في التظلم في ميعاد لا يجاوز اربعة اشهر من وقت تقديمه وتبلغ قرارها مسببا الى كل من الطرفين - ويعتبر في حكم ترار بالفرض فوات الميماد المذكور دون فصل قى التغللم " . لم يتصد أن يكون قرار اللجنة باطلا أن هو صدر بعد هذا! الميماد ، وانها رمى الى سرعة الفصل في المنازمات خلال الميماد المذكور مقدر الامكان منص هذه المادة نص تنظيمي اريد به حث اللجان التضائية على سرعة الفصل في النظلمات التي تقدم اليها حتى لا يضار المتظلم من استطالة ابد التقاض امامها غاجاز له أن يعتبر انتضاء أربعه أشهر عسلي تظليه دون القصل عيه ببثابة قرار بالرغض له أن يتقدم بعده الى محكمة التنساء ألادارى بالطعن في هذا القرار ولكن اذا تريث المثالم وصبر استبر اختصاص اللجنة في الفصل قائما حتى بعد غوات الأربعة الأشهر المذكورة الآن القانون لم يرتب على قوات هذا اليماد زوال اختصاص اللجنة عن نظر: التظلم المطروح أمامها وبهذه المثابة تكون اللجنة القضائية حينما تزرت أن يتماد النصل في التظلم رقم ٣١٣٠ لسنة ١ التضائية المتدم اليها من المدمى. أنتهى في ٢١ من يولية سنة ١٩٥٣ وأصبح التظلم مردوضًا ضمنيا بالتطبيق لأحكام الرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٣ ولا تبلك اللجنة النظر نيه-حيث أنه أصبح من اختصاص محكمة التفااء الاداري _ تكون اللجنة. التضائية بقرارها هذا قد تنكبت الطريق السوى وغاب عنها نور العقي لما سلف من اعتبارات .

(طمن رقم ۱۹۹۱ استة ه ق ــ چلسة ۱۹۹۱/۱/۲)

ب<mark>قاعب دق مقب</mark>م راياتا

المستسطا

وكيل الوزارة هو الذي يُعلَّك ان يحدد مُوقِفَ الإدارة مِن التظلم المُووِجِ الى اللَّمِنَةُ القَصْلَايَةِ وَالقَرَارُ الْصَادِرِ مِنْهَا فَيِهِ مِنْ حَيثُ قَبِولِهِ أَوْ التَّلْمِنْ فَيْهُ ق اليماد — الوزير هذه السلطة الشا يحسبانه رأس المهسان الايوي في وزارته — ثبوت تعسليم قرار اللبنة القضافية الى مكتب الوزير — بسده ميمك الطمن من هذا التاريخ ،

بلخص المسكم:

بيين من استقراء نصوص المرسوم بقانون رقم ١٩٠٥ البنة ١٩٥٥ الخلص بطلجان القضائية والمادة ١٩ من القانون رقم ١ اسنة ١٩٤٩ الخلوس بمجلس الدولة أن التسارع أراد أن يحتلم اللابر نيها يتملق بالتظاهسات التي تتمد المجلس القضائية أو الملمن في القرارات التي تصدر منهسا ٤ لمجمل المرد في هذا الشسسان التي من يحكم أن يحدد موقد الاطرة من التظاه تبل فوات الملمدة من القرار السابر ميه من حيث تبوله أو النظمي نيسه تبل فوات المليماد ٤ المؤسسة في المادة المخاصسة منه أنه هو وكيسل الموزارة تبل فوات الملمد ٤ المؤسسة في المادة المخاصسة منه أنه هو وكيسل الموزارة المخاصسة منه المواد المؤسسان الاداري في وأرابه ٤ من ثم يكون المرافقة بقسسرام اللينة القصائية محيما المؤرارة على مناز المجان المؤرارة المنازع معين غان مجمد المؤرار السابقة القصائية القصائية في تاريخ معين غان مبعد المؤمن غيه يجسسري من منا التاريخ .

(طعن رهم ١٦٦٠ لسنة ٢ ق -- جلسة ١١/١١/١٥٧)

قابئىدة رقبتم (۱۹۷۰)

المسحا :

مبلمين البينة ف تبلغ بجلين البيلة في اللهامان من المسلس منه الإجازيوس اليس بهان الوزياد واست رئيس مجان الاعلام التيلين رئيد الرابان البياني العلام

ملقمن المحكوم في المحاف في المحاف التي 19 م

الطسانون رَقْمُ ١٢٠ الشَّنةُ ١٩٠٣ الشَّفَاءَ وَتَعْلَمُ الجَانَ عَمـــاللَّهُ الجَانَ عَمـــاللَّهُ الطَّالِية

المنازمات طبقا الجراءات معينة وباوضاع خاصة ، مانشا لكل وزارة لجنة تشباتية جعل اختصامنها بنظر المنازعات في حدود الوزارة المسكلة فيه! ، واعتبر رياسة مجلس الوزراء بما يتبعها من هيئات ، منضم ال اليها ديوان المحاسبة ومكتبا البرلمان والجسامع الازهر والمساهد الدينية ، وزارة في أحكام هذا القانون ؛ ويتسوم كل من السكرتير العسام لجلس الوزراء ورؤساء الهيئات المتدبة الذكر متام وكيل الوزارة فيبا يتعلق متطبيق الاحكام . ومتنفى ذلك أن تعتب بر رياسة مجلس الوزراء هي مبلحية الصلة الاصيلة لدى نظر هذه النسازعات ، ويتوم رئيس مجلس الدولة بوصفه رئيسا لاحدى الهيئات التي تتبعهما متمام وكيل الوزارة قيماً يتعلق بتطبيق احكام القانون الشار اليه ، ومن ثم يكون حسكم المحمة الادارية التي طت محل اللجنة التغباثية ، اذ صدر ضد رياسة مجلس الوزراء (مجلس الدولة) ، مع أن ألمتظلم كان قد بدم تظلمه ضد رئيس مجلس الوزراء وحده - أن الحكم المذكور يكون قسد استقام على الصفة التأتونية المحيحة في نظر هذه المنازعة طبقا للاوضاع والاجراءات التي تضيئها تاتون اللجان التضائية ، ويكون الطعن ألرنوع عنه أمام محكمة القضاء الادارى باسم رئيس مجلس الوزراء ، وهو في حقيقته استشرار المنازعة واستثناف الحكم الصادر فيها) قد رفع من ذي صفة .

(طعن رتم ١٩٥١ لسنة ٣ ق ــ جلسة ١٩٥٨/١/٤)

قاعستة رقِبس (۱۹۸)

الجسطا :

رَجُ المَادَةُ إِلَا يَوْ الْمُعْلِينَ رَمَّةً الْأَلْفَادِ الْمُعَلِّمُ الْمُعْلِمُ الْلَهِمِ الْمُعْلِمُ اللهِ اللهِ المُعْلِمُ اللهِ اللهُ ا

ام في صورة التعويض عن هذه القرارات أو التعويض عن أكل النهر ...
اعتبار القانون سالف الذكر من القوانين المطابة الاختصاص ... سريان
احكام هذا القانون على الدعاوى التي لم يكن قد نم اتفال باب الرافعة فيها
قبل تاريخ العمل به ... عدم هواز أحالة الدعوى إلى اللهنة لأن الاحالة
لا تكون الا بين محكمتين .

ملخص الحكم:

ان القانون رقم ١٠٠ أسقة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير المقسارات الملوكة للدولة لمكية خاصة والتصرف فيها والذي عمل به ونتا لحكم المادة ٨٩ منه بعد انقضاء ثلاثة أشهر على نشره الذي تم في ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٤ قد استحدث تنظيما جديدا في شأن السائل التعلقة بطرح النهر والتعويض من الماله وقد أس في المادة ٢١ مام أن دغتم اللجنة التصائية للاصلام الزراعي المنصوص عليها في المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والتوانين المعدلة له ... بالنصل في المنازعات المتطقة بتوزيع طرح النهر والتعويض بن اكله وبؤدي هذه المادة وتد نصت بميغة عامة مطلقة على اختصاص اللجنة المثمار اليها بالقصل في المنازمات المتملقة بتوزيع طرح النهر والتمويض بن اكله وبؤدى هذه المادة وقد نمت بالنصل في جميع المنازعات المتطقة بتوزيع طرح النهر والتعويض عن اكله سواء أكانت في سورة الفاد الترارات الصادرة بتوزيع طرح النهر أو تلك المتعلقة بهذا التوزيع في سورة طلب التعويش عن هذه الترارات أو التعويض غن أكل التهر ولما كان موضوع المتازعة المشارة هو طلب الغاء القسرار الادارى المسادر بالغاء ترار توزيع طرح النهر على المدميين مان التسرار المطعون فيه يكون بهذه المثابة من الترارات الادارية بتوزيسع طرح النهر وألثى أصبح الاختصاص بالنصل نيها منوطا باللجئة التضائية للاصلاح الزراصي منذ تاريخ العبل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ آنف الفكر .

وبن حيث أن التازين الأكور وقد نص على تفويل اللجنة القضائية النسلام الزراعي الاجتهائية التصليل في المنازعات التطلب الحريم المحتملة على المتحلة من الثوانين المحتملة على المتحلة المتحلمان قصد به التسارع نزع الاختصاص الوظيفي لمجلس الدولة بمناء أداري بالقصال في طلب القاء القرارات الادارية المتعلمة بتوزيع

طرح النهر والتعويض عن الله وناط الاستصاص بذلك الى جهة أخرى وألم كاتت المادة الاولى من قانون المراممات القديم والجديد على المبواء - تقضى مان تسرى توانين المرافعات باثر حال على ما لم يكن قد قصل فيه من الدعاوى ومالم يكن قد تم من الاجراءات تبل تاريخ المل بها ثم أخرجت هذه المادة من النطاق المذكور الاستثناءات التي نست عليها في مقراتها الثلاث ومفاد أولاها: عدم سريان القوانين المعدلة الاختصاص متى كان تاريخ العبل بها بعد أقفال. باب المرافعة في الدعوى ولما كان الأمر كذلك مان أحكام القانون رقم ١٠٠٠ اسنة ١٩٦٤ المشار اليه في شأن تمديل اختصاص المصاكم تسرى على الدماوي التي لم يكن قد تم اتفال باب الرافعة فيها قبل تاريخ العمل بهدأ التانون وهو على ما سلف بيانه بعد انتضاء ثلاثة أشهر على نشره الذي تم نى ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٤ . والدعوى الماثلة وان كانت قد اتبيت تبسل تاريخ المل بالقانون المذكور الا أنه لم يتنل باب المراسعة عيها الا بعد هذا التاريخ حيث تررت المحكمة بجاسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٥ أحسسدار الجكم بطسة ٨ من يونية سنة ١٩٦٥ مع التصريح ببذكرات في أربعسة اسماييع وكأن يتعين والأبر كإلك أن تتضى المحكسة بمسدم اختصاصها. بهيئة تضاء ادارى بنظر الدموى واذا اغتلت المحكبة اعمال متتضى التانون رتم ١٠٠٠ اسمنة ١٩٦٤ المذكور غاتها تكون قد خالفت أحكام القاتون الأس الذي يتمين معه الفاء الجكم المطعون ميه والتخباء بعدم اختصاص مجلس. النولة بهيئة مضاء اداري بنظر الدعوى ،

وبن حيث أن المحكة وإن كانت قد انتهت إلى القضاء بعدم اختصاص منظس الدولة بهنية قضاء ادارى ينظى الدموى الا انها مع ذلا لا تملك احلة الدموى المختصبة بالمعسلم المقاترة لأن الاحلة في حلة الحكم بعدم الإختصاص لا يكون طبقات لفكم المحدة أن الاحلة في حلة الحكم بعدم الإختصاص لا يكون طبقات لفكم المحدة أكانا أن تنافين المراهبات المنتبي إلى جهين واللوسطية الإسلام المحتجين واللوسطية المحددة المحسلاح الزراعي ليست محكمة بالمني الذي عضاه المشرع في الملاء المسلم المحالج الزراع على المنافعة المحددة الاحتجازة المحالج المنافعة المحددة المسلمان المحالجة المحالجة وتقدمه المحالجة المحالج

(طعنی رقمی ۱۸۱ ، ۱۸ ارلسینی ۱۱ یق یے طابق و کا ۱۸ الاطراک

الفعيسل الشبائي قرارات اللجـــان القنسسائية -------

قاعسدة رقسم (۱۲۹)

: المسطا

نص القانون على صدور قرارها في ميماد لا يجاوز اربعة الشهر من. تاريخ تقديم التظام اليها — لا بطلان على مقالة هذا الميعاد -

ملقص المكم :

ان السارع — حين نص في المدة الثامنة بن القسانون رقم .11. لسنة ١٩٥٧ البخاص باللجان القضائية على أن « تقصل اللجنة في التظلم في ميماد لا يجاوز اربعة أشهر بن وقت تقديمه ، وتبلغ ترارها مسببة الى كل بن الطرفين ، ويعتبر في حكم ترار بالرفض فوات الميماد المذكور دون غصل في التظلم » — لم يقصسد أن يكون ترار اللجنة بالحلا أن هو صدر بعد هذا المصاد وأنها يرمى الى سرعة الفصل في المنازعات خلال. المحاد المذكور بقدر الامكان ،

(طمن رقم ٩٦٩ لسنة ٢ ق ــ جلسة ٢٣/١١/٧٥١)

قاميدة رقيم (١٧٠)

المرسيان

صحور قرار من اللجنة القسالية بتسوية حالة الموظف بالسنفاد الى قرار بجلس الوزراء الصادرين في ٢ و ٦ من ديسجر ١٩٥١ - نص قانون! الملابات الدراسية رقم ٢٧١ اسفة ١٩٥٢. على الفاء هذين القسراريات . مِن تاريخ صدورهما ... ليس مِن شائه اعتبار قرار اللجنة القضائية ملفى يقوة القانون بمجرد المبل بقانون المدلات سالفة الذكر ·

بلخص المسكم :

انه وأن كان الثابت أن قرار اللجنة القضائية المذكور لم يكن قد أصبح المهائيا في تاريخ المحل بالمسادلات المراسية والذي تضمن النص في المادة الرابعيسة منسه على أن تعتبر المناة بن تاريخ مدورها قرارات مجلس الوزراء المسادرة في ٢ و ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١ وهي القرارات التي صدر قرار اللجنة التضائية مستندا اليها — الا أن ذلك ليس من شائه امتبار قرار اللجنة المسار اليه ملفي بقوة التالون بمجرد العمل بالقياساتون رقم (٣٧ لسنة ١٩٥٢ بلكان يتمين لالفائه أو لكي تستيدل بالنسوية التي تضي بها تسبوية مطابقة لاحسكم ذلك القيان القيانون أبا أن يطمن نيه في المعاد المصدد والذي تغي التعانون رقم (٣٧ لسنة ١٩٥٣ باعتباره موقوعا لمدة مسينة من تاريخ النعل بالمتاثون رقم (٣٧ لسنة ١٩٥٣ وأبا أن نتم اللسوية وفقا لاحكام هذا التعلن بالتائق مع المدعى يتضمن تنازله من قرار اللجنة القضائية الصادر المساحة و

(ملين رقم ١٤٥ لسنة ٧ ق ــ جلسة ٢١/٥/٢١)

1 12

قاعــدة رقسم (۱۷۱)

البيدا :

التنازل من قرار من اللجنة القضائية " لا يفترض ولا يمكن استنتاجه من مجرد العلم يقرار ادارى تضمن تسوية عالة الوظف على وجه مخالف ال تقمي يه قرار اللجنة القضائية - مثال شائلات المؤقف بمبارة ((علم مع الشكر)) على قرار التسوية المشار اليه - لا يفيد تفارله عن قرار اللجنسة .

بنخص المكم:

أنه وأن كانت الجليمة قد تابت قبل أن يصبح قرار اللجنة القضائية. بتسوية حالة المدعى وفقا لاحكلم قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢ و ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ نهائيا ببسوية حالة المدعى وفقا لاحكلم القانون. رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ الآن مثار النزاع هو ما اذا كان المدعى قد قبل هذه النسوية قبولا يتضمن نزوله عن قرار اللجنة القضائية وما رقبه له من حقوق. تزيد على ما ترتبه له تسوية حالته وفقا لقانون المحادلات أم أنه لم يصدر منه ما ينيد هذا اللبول والنتازل .

غاذا اقتصر الموظف على التأشير على الترار المسادر من الجامعة بتسوية حالته بعبارة (علم مع الشكر) غان هذه العبارة لا يمكن أن تغييد سوى علمه بتلك التسوية ولا يمكن أن يستظمى منها تنازله عن قرار اللجنة التماثية لان التنازل لا يفترض ولا يسوغ استثنائه من مجرد علمه بقسرار تضمن تسمونة حالته على وجه بخالف من بعض نواحى التسسوية التي تضمنها قرار اللجنة القضائية .

(طبعن رقم ١٩٦٥ لسنة ٧ ق ــجلسة ٢١/٥/٢١) .

الأمسدة زاقسم (۱۷۲)

'المِستَعا ؛

تنفيذ قرارات اللجنة القضائيسة ــ ابتناع الجهة الادارية من هــدا التنفيذ تنفيــذا كابلا ــ يعتبر قرارا اداريا سلبيا مفاقنا القانون ــ جُوار الغانه والتعويض عنه ،

ملخص المسكم :

اقا كان ترار اللجنة التضائية قد أصبح نهاتيا بقوات ميعاد الطعس. نيسه واكتسب هوة الثيء القضي فيه فاته يتمين تنفيذه تنفيسذا كابلا ضائل منتوس وإمتناع الجهة الإدارية المنتصرة من تتفيذه على هذا الوجه يعتبر قرارا سلبيا مخالفا للقانون بحق للمدعى طلب الشائه والتعويض عنه وخير تعويض هو اعمال الآثار القانونية لقرار اللجنة القضائية .

(المُنفن رقم ١٤٥ لسنَّة ٧ في ــ جلسة ١٩١١/٥/١١)

قَامِــدَةُ رقبِم (۱۷۲)

: الجسيدا :

قرارات اللجان القضائية التي لم يطمن فيها في المِماد ــ لها قسوة الإحكام الفهائية ــ امتناع المعول عنها أو الفاقها من جقبها أو من المعاكم الإداريــة ،

مُلقس ألصكم:

بيين من استقراء نصوص المواد ٢ و ١ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم المنة ١٩٠٧ الخاص بانشاء وتنظيم اللجان القضائية انه قسد اسند اللي طك اللجان استكافاً أصل تضائص عيها نظر بها النظر عيه من ملازعات وجمل لقراراتها التي لم يطمن فيها في اليماد المام محكمة القضاء الاداري قوة الاحكام النهائية إلا وبهذه الماقاية هنقندة اللجنة ولايتها باصدار قرارها علم المناف الفاءه أو تمديله ، فإذا كانت عملت ذلك ، أو عملت المحكمة الادارية التي طب محلها ، كان قرار اللجنة أو حكم المجكمة بخالها المتانون ، لاستنفاذ ولايتها باصدار القرار الأول من جهة ، ولاهدار قسوة المناف المنا

(طعن رقم ٢٦ لسنة ١ ق ـ جلسة ٥/١١/٥٥١١١٠

قامسدة رقسم (۱۷۴)

of bearing

عُرَّارُ اللَّجِنَةُ الْتَسْائِلَةِ فَي طَلِبُكَ الْمُمْيُ بِعْمَ الْخَلْصَالُونَ لَا يَعْجَ مِنْ

غُولُ دُعواهُ أَمَّهِ الْمُحَكِّةُ الْإِدَارِيةُ الْمُضَدِّةُ فَي ظُلْ نَفَادُ اَحَكُمُ الْلَّدُونُ رَمِّمُ ا ١٦٥ أَسَنَةُ ١٩٥٥ بِتَنظِيمِ مِجْلُسُ الدُّولَةُ ــ النَّولُ بِسِبِقَ الْفَصْلُ فَي مُوضُوعٍ الْمُدوى ــ غَير صحيح مادام أن اللَّجِنَّةُ القَصْلَاتُ لَمْ يَسِبقَ لَهَا التَّصَـدَى المُوضُوحُ لِلْ الْتَصَرَّ بِحَنْهَا عَلَى مِسَالَةً الْإِكْتَصَلَّصَ .

بلخص الحسكم :

مهما يكن من أمر في شأن طبيعة طلبات المدغى موضوع التظلم المقدم منه ضد وزارة التربية والتطيم الى اللجنة التضائية الثالثة للوزارة المذكورة والذي سبق أن قضت نيه هذه اللجنة بجلسة ٣ من ديسبر سنة ١٩٥٣ بعدم اختصاصها بنظره ، وأيا كان تكيف اللجنة لحتيقة هذه الطلبات وهو التكيف الذي انتهى بها الى تترير عسدم اختصاصها بنظر التظلم ، مان الدعوى الراهنة الني النامها المنكور أمام المحكمة الادارية لوزارة التربيسة والتعليم لم تتم على الطعن في قرار اللجنة القضائية المشار اليه ، بل هي في الواقع من الأمر دعوى مبتدأة للمطالبة بأصل الحق المدعى به استقلالا عن النظلم الذي كان مرفوعا أمام اللجنة القضائية والذي أصدرت اللجنة قرارها فيه بعد اختصاصها بنظسره ، بعد اذ سلم المسدعي بقرار عسدم الاختصاص هذا ولجأ بناء عليه الى عرض النزاع علن المعكمة الاداريسة مجددا ، أذ لو تصد إلى الطعن في قرار اللجنة القضائية - امرارا منه على اختصاصها _ ارفع دعواه أمام محكمة التضاء الاداري لمناتشة مسالة الاختصاص مع مراعاة الميماد القانوني المترر للطعن في الترارات المسادرة من اللجان القضائية ولكن حقيقة الأمر انه بعد صدور قرار اللجنة القضائية افي ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بعدم اختصامها بنظر تظلمه وعليه يه في حينه ، أقام دعواه الحالية أمام المحكمة الادارية لوزارة التربية والتطيم ، في ظل نقاذ احكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شان تنظيم مجلس الدولة بعريضة أودعها سكرتيرية المحكمة في ١٥ من سبتبر سنة ١٩٥٧ ، طالبا نيها تسوية حالته بالتطبيق لأحكام كادر العبال ، وهي دعوي مبتداة منبتة الصلة بتظلمه السابق الى اللجنة القضائية ، ولمسا كان موضوع هذه الدعوى مما يدخل في اختصاص المحكمة الادارية ، وكانت الدعيسوي ف ذاتها متبولة شكلا ؛ قان حكم المحكمة الادارية المطعون قيه اذ تضى بعدم جواز نظرها لسابتة النصل نبها يكون قد اخطا في تأويل القانون وتطبيته ويتمين القضاء بالفائه وبجواز نظر الدعوى وباعادتها الى المحكمة الادارية لوزارات التربية والتعليم والشئون الاجتماعية والارشاد القومى للنمسل نبيها مادام لم يسبق للجنة القضائية أن تصدت لوضوعها بالنصل نيسه ، بل اقتصر بحقها على مسالة الاختصاص بنفها الى التسلب بنسه دون المسرف المنازعة ، وبن ثم لم يكسب ترارها قوة الأمر المتضى في هذا الخصوص .

(علمن رقم ۷۲۰ لسنة ٤ ق ... جلسة ١٩٦٠/١/٢٧)

الغوسل الثالث

الطعن في قرارات اللجان التضائية

قامدة رقم (١٧٥)

المسطا:

ويماد الطعن في قرارات اللجان القضائية ... الإعلان الذي يجرى منه مهدار المبتاع بهدا المناس ويمان ويمان المناس ويمان ويم

بلغص الحكم:

أن الاعلان الذي يجرى منه سريان ميعاد الستين يوم المتزرة للطمن في مثل الحالة المعروضة (طعن في تيرار مهادر من اللحنة التضائية) طبعا لعانون اللجان الغضائية ب على حسب غرض الثبارع منه ب عي الذي يعلن الى وكيل الوزارة المختصي ، نقد نصت المادة الخاسية من المسوي يُعلنون الخاص واللجان العضائية وقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ علي ان ﴿ يرسلُ رئيس اللجنة صورة التظلم إلى وكيل الوزارة المختمين في خلال ثلاية إيلم من وقبت تسلم اياه ويجبب وكيال الوزارة عنه كتابة في ويعساد لا يجاوز: عبسة عشر يوما بن وقت أبلاغه يه . . » ونصت إلمادة التاسعة منسبه على أنه لا يجوز « ربع المنازعات والطلبات البينة بالمادة الثانية إلى محكمة القضاء الإداري لجلس الدولة الا بطريق الطعن في هذه القرادات وإكل من الطرفين حق الطمن في المعاد الملين في المادة ٢ من قانون مجلس الدولة ٢٥ وتنسُ المادة ١٤ مِن تلقون محلس الدولة رقم ٩ أسنة ١٩٤٩ على إن 8 ميماد أَمْ الْأَمْوَى الْيُ الْمُكِمَّةِ فِيهَا يَعْطَيْ يُطْلِيكَ الْإِلْمَاءُ سِتَوْنِ بِوِمْ يُسْرِي مِن تاريخ نشر القرار الأداري الطعون نيه او إعلان صاحب الشا وظاهر من مجموع هذه النصوص أن ألشارع إراد إن يحتام الامر في يتملق بالتظلمات التي تقدم إلى اللجان القصائية أو الطعن في القرارات التي تصدر بنها ، فجعل المرد في هذا الثنان التي بن بيكته أن يحدد موتف الادارة من التظلم والإجابة عنه ، وكذا من القرار الصادر فيسه بن حيث تبوله أو الطمن فيه تبل فوات الميماد ، فقصح الشارع في المادة الخامسة على أنه هسو وكيل الوزارة المختص ، فلزم الا يجرى الميمساد الا من يوم المسالاته بالقرار .

(طعن رقم ۱۲ لسنة ۲ ق _ جلسة ۱۲/۳/۳۱)

قاصدة رقسم (۱۷۱)

المسطا:

ميسك النستين يوما ... وقفه بلدة سنة بالقاتون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ كينية هساب المعاد اذا تخللته بدة الوقف .

والقمل المسكم :

الله المنافق المنافق المراقعات المنيسة والتجارية تتنى بانه اذا وين الفانون للحضور أو لحصول الإجراء ميعادا مقدرا يالايام أو بالشهور في بالسنين فلا يحسب منه يوم التكليف أو التنبيه أو حدوث الأمر المعتبر في في بالسنين فلا يحسب منه يوم التكليف أو التنبيه أو حدوث الأمر المعتبر في فقر القانون حريا للبيعاد وينتمى الميعاد بالتضاء اليوم الأخير منه إذا كان المراء أن الإجراء أن أم عد انتفساء اليوم الأخير من فيل الأجراء شالا يعوز حصول الإجراء الا بعد انتفساء اليوم الأخير من ألمهداد مناذا كان النابت أن ترار اللجنة التضائية الملحون فيه قد أبسلغ ألمهداد مناذا كان النابت أن مزار اللجنة التضائية الملحون فيه قد أبسلغ يوباً المنافق من المنافق من المنافق منه المنافق من المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق من المنافق منافق المنافق المنافق من المنافق منافق المنافق المنافق المنافق من المنافق منافق المنافق ا

(طعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢ ق _ جلسة ١٠٩٢/١٢/٢٥)

قاعسدة رقسم (۱۷۷)

القطاع بيماد الاستثناف في الدعاوى الإداريسة بطلب المساعدة القضائيسة ،

بلخص الحـــكم :

أن ما استقر عليه قضاء هذه المحكة _ بن حيث با اطلب المساهدة والقضائية من أثر تناطع لميعاد رفع دعوى الالفاء ، أو بالأحرى حافظ لــه وبنسحب لحين صدور القرار في الطلب سواء بالقبول أو الرفض _ يصدق كلك بالنسبة الى بيعاد رفع الاستثناف للمحكية ذاتها ، لاتعاد طبيعـــة كل بن الميعادين ، بن حيث وجوب بباشرة أجراء رفع الدعوى أو الاستثناف تبل انتضائها ، والاثر القانوني المترتب على مراماة ألماة المحددة فيهـــة أو تنويتها من حيث تبول الدعوى أو الاستثناف أو ســقوط الحق فيها ، وبالمتلى امكان طلب الفاء الترار الادارى أو الحكم المستأنف أو المتساخ والمتالف أو المتساخ

(طمن رقم ۸۲۵ سنة ۳ ق ــ جلسة ۲۱/٥/۸۰۸۱)

قامسدة رقسم (۱۷۸)

البسطاني

الطمون في قرارات اللجان القضائية واحكام الحاكم الادارية قول الممل بقائون يأجلنن الدولة الجديد رقم ١/١٥ فسسنة ١٩٥٥ سـ استعراق المختصاص في شائهة فحكية القضاء الأداري عنا بحل طائبان يكون المختسرة القضاء الأداري عنا بحل طائبة القساء الاعارات على مسالة فرعية غير متصلة بالرضوع سـ اختصاص الاحكية الادارية الادارية المتحارية المتحارية الادارية المتحارية المتحاري

يقطّر الموضوع اذا كانت هي المُختصة بنظره ، أو أصبحت مختصة طبقــــا: التصوصي القانون الجديد .

طَّحُص الحــكم :

أن ما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٦٥ لبسسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة من أن الطعون في القرارات والاحكام المسادرة، من اللجان التضائية أو المحاكم الادارية قبل الميل بهسذا القانون نظل من اختصاص محكية التضاء الادارى الى أن يتم الفصل غيها ، أنها محله أن يكون الطعن المرفوع أمامها يشيل النزاع بربته ونقل البها موضوع المنازعة الأدارية ذاته ، الفاء كان أو غير الفاء ، أبا لو كان قرار اللجنة القضائية أو حكم المحكية الأدارية تد انتصر على الفصل في مسالة فرمية غير متصلة بالمؤمّرة ع ، كمسالة الإدارية تكون هي المختصة بنظر مؤسّوع ألفارية أقاد كانت هي المختصة بنظر، وأو المسبح ذلك من المحكية الأدارية تكون هي المختصة المختصة بنظر، وأو المسبح ذلك من المحكية الأدارية نقل فلك رفسي المختصة بنظر مؤسّوع ألفارية القاداري المؤسّور على المسالة الفرعية المعلقة المنافقة المنافقة المعلقة المعلقة المنافقة المناف

(طعن رقم ٤٠٤ أسنة ٢ ق _ جلسة ٢٠١/١/٢٥)

قاعسدة رقسم (104)

الصدا:

منازعة في مرتب أو مماش أو مكاناة ... رفعها أمام اللجنة التشالينة:
اللهن يُجين طاول التمالي المطالب المطالبة الإعلام اللجنة الدعوى ... محور
الفكم فيها من الملية الإدارية التي لا يجيز القول الشالها إسطاله، تباليم
الامكام الذا الا تجارئ فية الدعوى بالعين وخوسها بينها ... م. بم جوانه
المكام الذا الاتحم الذا كانت شية الدعوى لا تجارز هذا اللهر بم المهالية المنافئة المنافئة الدعوى الا تجارز هذا اللهر بم المهالية المنافئة المنافئ

مِلْمُص الْمَـكُم:

أنه وأن كان القرار الذي كان يصدر من اللجنة القضائية _ حين قدم التظلم موضوع المسازعة اليها - مما يقبل الطعن وقتذاك امام يحكسة التضاء الادارى أيا كانت تببة الدموى وذلك مليتا لتانون انشاء اللهان ' التضائية رقم ١٦٠ أسنة ١٩٥٢ ، إلا أنه بعد أن الغيت تلك اللجان وأنششت المملكم الادارية بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ ، غان الأحكام الصادرة من هذه المجاكم في المنازمات الخاصة بالرتبسات والمائسات والمكانات تكون نهاثية اذا لم تجاوز تيمة الدموى مائتين وخمسين جنيها ، أما أذا جاوزت تيبتها هذا النصاب أو كانت مجهولة التيبة ، جاز استثنائها أمام محكسة القضاء الادارى طبقا لنص المادة التاسعة من القانون المسسار اليه بما في -ذلك الأحكام الصادرة منها في الدعاوى التي من هذا القبيل المحلة اليها من اللجان القضائية ، وذلك عملا يالفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانسون المرادمات المدنية والتجارية التي بتغيى بعدم سريان البوانين للنظمة الطرق الطعن بالنسبة لمسا صدر من الإحكام بيل تاريخ العمل بها متى كانت ملقية أو منشئة لطريق من تلك الطرق ، وسريانها بالنسبة لما صدر من الأحكام بعد تاريخ العمل بها ، أما الأحكام الصادرة في التظلمات الخاصة بالطعس في القرارات الاداريسة النهائيسة ، والمحالة اليها من اللجان والتي خولت الماكم الادرية سلطة النصل فيها بصفة وتتية بالحكم الانتثالي المصوص عليه في المادة ١٣ من قاتون انشائها ، على الرغم من أنه ليس لها اغتصاص في الالفاء بالنسبة للدماوي الجديدة ، فإن هذه الأحكام تقال تابلة للاستثناف اليام يدكية الكفياء الادارى .

> (طعن رقم ۱۲۲ لسنة ۲ ق ــ جلسة ۱/۹/۱۹۹۱) قاصفة رقـــ (۱۸۰)

> > : المسلطات

ين المناطقة بدالين معتباللبول بد طلب والمنالقاهرة بن يحلين كالرة المناطقة المناطقة

هذا المحامى بالطمن نيابة عن وزير المعارف الممومية وليس عن مدير الجامعة. * المتكورة ... الدفع بمدم قبول هذا الطمن لانتفاء المسلحة ، في غير محله .

ملخص المسكم :

ييين من استقراء احكام القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٠ باعادة تنظيهم جامعة مؤاد الأول (القاهرة) أن المادة ٧ منه تنص على أن وزيسر المعارف هسو الرئيس الأعلى للجامعة بحكم منصبه ويتولى ادارة الجامعة تحت اشراعه: (١) مدير الجامعة (٢) مجلس الجامعة ، وله سلطة التصديق على بعض القرارات الصادرة من مجلس الجامعة (مادة ١٣) وهو الذي يتولى تعين العبداء بعد أخذ رأى مدير الجامعة (مادة ١٤) . . كما أنسه يتولى تعيين الاسائذة وسائر اعضاء هيئة التدريس في الجامعة بناء على. طلب مجلس الجامعة بعد أخذ راي مجلس الكلية المختص أو مجلس المهد المستقل المختص (م . م) وينبني على كل ما تقدم أن وزير التربية والتعليم من ذوى الشأن الذين يحق لهم قانونا الطمن في ترارات اللجان التضائية 4 وبأن ثم يكون الدفع بعدم التبول الانتفاء المصلحة في غير محله ويتعين رفضه. فاذا أضيف الى ذلك أن الطاعن اختصم في نظلمه ابتداء وزير المعارف المبويية بصفته اللحوظة في ذلك القانون باعتباره الرئيس الأعلى للجاسعة والمشم ف على ادارتها ولم ينكر الطاعن ذلك وأقربه في أكثر من مناسبجة على التفصيل السابق شرحه مان الحكم المطعون ميه وقد انتهى ألى رد هذا" الدنع بكون قد أصاب الحقيقة للأسباب التي قام عليها.

(طعن رقم ۱۲۷۸ لسنة ٥ ق _ جلسة ١٩٦٤/١/١٢)

قاعـــدة رقــم (۱۸۱)

: 12 48

يصدر بعده من قرارات بالتطبيق لأحكابه استنادا الى ما هل من نصوصه محل قرارات مجلس الوزراد المسار اللها بالمادة الرابعة منه ،

بلخص الحسكم :

أن التاتون رتم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ نص في مانته الرابعة على انسه « استثناء بن حكم المادة التاسعة بن المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسيسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٣ ، يعتبر موتومًا لمدة سنة من تاريخ العبل بالتانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمادلات الدراسية ٤ ميماد الطمن في قرارات اللجان القضائية الصادرة بالاستناد الى قرار مجلس الوزراء المشار اليها في المادة الرابعة من قانون المعادلات الدراسسسية سالف الذكر » . واطلاق النص على هذا النحو من التعبيم لا يجعل حكسه في وقف ميماد الطعن لمدة السنة متصورا على الترارات المسادرة من اللجان: قبل مندور القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، بل يصرفه أيضا ألى ما يصندر معد ذلك من قرارات بالتطبق لهذا القانون متى كان أساس الحق المتموز به مستندا الى ما عل من نصوص القانون المخكور محل ترارات مجلس الوزراء المشار اليها في المادة الرابعة منه ، وذلك للحكمة التي أنصح عنها المشرع في بذكرته الايضلعية ، وهي المساح الوتت أبام المكومة لتتخسطا اجراءات الطعن لكثرة عدد التضايا ، ولكي تتدبر موقفها من الموظفين أما متسوية على متتضى تصوص تلتون المعادلات واما بطعن في الترأر أمسلم الممكمة ، ومن ثم قان وقف سريان ميماد الطعن يصدق على قرار اللجنسة التضائية المسادر لمسالح المتثلم ، لاستناد هذا القرأر الى نصوص العاتون رتم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ التي حلت محل ترار اول يولية سنة ١٩٥١ (طعن رقم ١٥٣ لسلة ٢ ق -- جلسة ٢٠/١١/١٥١)

قاصحة رقسم (۱۸۲)

: 4---41

ميماد المستين يوبا — كدة سنة بالقلون رقم ۱۹۷۷ فسينة ۱۹۵۷ — قصر الوقف على قرارات اللجان اللفساني — قامسادرة بالاستفاد القراوات مجاس الوزراد في ۱۸۰/۱/۱۹۶۸ وأول يولية و ۲ و ۱۹۵۲/۹۲/۹ •

المنتقض الكاعم

أن التانون رقم ۱۷۷۷ لسنة ۱۹۷۲ المعدل لقانون المادلات الدراسية قد نص في المادة الرابعة منه على اعتبار ميعاد الطمن في قرارات اللجسان التقسائية سـ استفاد الى قرارات مجلس الوزراء السادرة في ۱۹۰/۱۰/۱۸ و التقسائية ساميلة و ۲ و ۱۹۰/۱/۱۲ سموتونا النحة سنة من تاريسخ الميل بالتلفون رقم ۱۳۷۱ لسنة ۱۹۵۳ ومن ثم عاذا ثبت أن قرار اللجنة التفسائية السسادر بها قرار ممجلس الوزراء في ۱۹/۱/۱۲۶ ، غلا يجرى عليه حسكم الوتبار بها قرار ممجلس الوزراء في ۱۹/۱/۱۲۶ ، غلا يجرى عليه حسكم الوتبار المنسوس عليه بالمادة سالمة الذكر ، بل يضف لحكم المسادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ۱۰ السنة ۱۹۵۷ المعدل بالقانون رقم ۱۰ السسنة النظر في المازعات الناسة بموظفى المولة ، ويكون هذا المحاد ستين يوما هن تاريخ بليغ القرار لذوى الشان ، المولة ، ويكون هذا المعاد ستين يوما هن تاريخ بليغ القرار لذوى الشان ، كل شهر با يتسسه .

" " المُلْمِنْ رَقِم ٢٧٨ السنَّة ٢ ق لـ عِلْسَة ١٩٥٧/٥١)"

اقاعنىدة رقىم (١٨٣٠) ...

و الهاجنة ع

ملقص الحسكم:

من المنظمة ال

تبوله أو الطعن عميه قبل عوات المنعاد ، ومن ثم أذا أنضح أن ابلاغ القرار الى مدير علم مصلحة الميكانيكا والكهرباء قد أنتج الأثر المللوب من أحساهة الموكنيل ، أذ حددت المصلحة مركزها من قرار اللجنة القضائية فور وصولها النبيا ، وبادرت بالكتابة الى أدارة قضايا الحكومة للطعن في القرار ، وبذلك تحقلت الفكية من الاحرار الى مصلحة الميكانيكا والكهرباء حجريا لميغاد السنين يوما المقررة للطعن في قرار اللجنة التعالى المسائن المسائن المسائن المسائن المسائن في قرار اللجنة القرار اللهنة التحالية سائنة الذكر .

(طعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١١٩٥٨ ١)

قاصدة رقام (١٨٤)

المسطا:

تنجين حديثة المكن في قرار اللبية التشائية موضوع الطمن - خاو رد الوزارة من توضيع هذا التجهيل - جزاء نلك البنائن - حضور ميلل الجهة الادارية في الدموى لا يزيل هذا البطائن - توازم نلك مع ما ينص مايه الموادى 1 من القانون رقم 1 أسلة 19 و 17 من القانون رقم 17 أسلة 19 و 17 من القانون الماك - 19 أسلة 19 من الماكات - 19 أسلة 19 أسلة 19 من الماكات - 19 أسلة 19

ولعس الفكم : .

اذًا كُان الثابت ان يَبَاتُلت سحية الله في ترار النجة التسانيسة على من مرار النجة التسانيسة على وقالته مؤسوع العلمون عين المؤسوع التكلم الذي عنى فيه حسدا عبوريخة أو من تلعية ترك بيان موضوع التكلم الذي عنى فيه حسدا القرار أو من جهة عدم تعنين عدوي القرار أو العني الذي صدر به ، بل أوربت صحيفة الشعن من قرار الليكة العنائية بيستان خاطسة تشال الالهام من حقيقة مضمون هذا القرار ويتطوعة أو وسانت له أسبابا غسير الالهام من حقيقة البي بني عليها "أقرار ويتطوعة أو وسانت له أسبابا غسير الالهام من حقيقة البي بني عليها "أقرار ويتطوعة أقدار الذي محدود غيه ، فقد ورد في صحيفية الدموي أن قرار الألهام التفاقية موضوع الطمن عد مدر برغض التظلم في حين أله صدر برغض التظلم في حين أله من التظلم في حين أله من التظلم في حين أله من التظلم في حين أله التفريق التظلم في التظلم في التظلم في التظلم في التظلم في حين أله من التظلم في التظلم في

بالنسبة الى أحد الطلبات ، وبعدم تبول النظلم نيما يتعلق بطلب الفـــاه قرارات الترقية ، وجاء في صحيفة الطعن أن القرار المطعون فيه قد أصدرته اللجنة القضائية في ٢٥ من نبراير سنة ١٩٥٤ مع أنه صدر منها في ٢٣ من يونية سنة ١٩٥٣ ــ اذا كان الثابت هو ما تقدم ، غان هذا كله تسد اعان على تجهيل القرار محل الطعن تجهيلا لم يجله جواب الوزارة المدعى عليها عن الدعوى ، نقد خلا ردها من توضيح ما خنى ، وتبين ما جهل من أمر ما جهل من أمر قرار اللجنة القضائية سالف الذكر ، وبعد اذ استبان لمحكمة القضاء الادارى وجه التخالف البين بين ما جعل موضوعا للطعن في صحيفته المودعة سكرتبرية محكبة القضاء الادارى في اليوم الأول من اغسطس سنة ١٩٥٤ ، وبين القرار الحقيقي الذي أصدرته اللجنة القضائيسة لوزارة الأشفال في ٢٣ من يونية سنة ١٩٥٣ ، كان حقا عليها أن تورد في اسباب حكمها المطعون فيه ما لابس بيانات صحيفة الطعن من تجهيل صارخ وأغفال وأضبح للبيانات الجوهرية الواجب استيغاؤها لبيان موضوع الطعن ، وأن تنتقل بعد ذلك - كما معلت بحق - الى تقرير بطلانها ، والى القضــاء بعدم تبول الطعن لبطلان صحيفته . وهذا الذي انتهى اليه الحكم المطعون الله المناعم مع ما غرضته المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩ لسمينة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة من أنه « يجب أن تنضمن العريضة _ عدا البيانات العامة المتعلقة باسباء الخصوم وصفاتهم ومحال اقامتهم ، موضوع الطلب ، وبيانا للمستندات المؤيدة له ، وأن تقرن بمسبورة أو ملخص من القرار المطعون فيه . . » 6 وما رددته المادة ٢١ من القانون رقم ١٦٥ لمسنة ١٩٥٥ في شبأن تنظيم مجلس الدولة من أنه « يجب أن تتضمن العريضــة _ عدا البيانات العامة المتعلقة باسماء الطالب ومن يوجه اليهم الطلب وصفاتهم ومحال أقامتهم ـــ موضوع الطلب وتاريخ التظلم من القرار أن كان مما يجب التظلم منه ، ونتيجة التظلم وبيانا بالمستندات المؤيدة للطلب ..» ، وما أوضحته المادة ٥٠٤ من تاتون الرائعات المنية والتجارية من أن الاستثناف . « يرفع بعريضة تقدم الى علم كتاب المحكمة المختصة بنظره موقعة من محام متبول للبرانعة ، وتشتمل ... عدا البيانات العلمة المتطقة باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم بعلى بيان الحكم المستانف وتاريخه والاسباب التي بني عليها الاستثناف وطلبات الستانف . . وأذا لم يحصل الاستثناف على الوجه المتدم كان باطلا وحكبت المحكمة من تلقاء تنسبها بطالته " ،

ثم با ارسته المادة ٧١ من هذا القانون من قواعد لبطلان صحيفة المتساح
الدعوى ، والتي غرق بوجبها بين خطا أو نقس تبطل به تلك الصحيفة ،
وبين خطا أو نقص يجوز أن يترتب عليه الحكم ببطلاتها ، ولهذا جرى نصها
بما ياتى ه اذا كان الخطأ أو النقص في بيانات صحيلة انتتاح الدعوى من
شاته أن يجهل بالمحكمة أو بالدعى أو بالدعى عليه أو بالدعى به أو بتاريخ
الجلسة بطلت الصحيفة ، فان وقع الخطأ أو التقص غيها عسدا ذلك بن
بيقانها جاز الحكم بالبطلان » . وعليه لا يكون شخوص الجهة الاداريسة
بوابا في موضوع الطمن في ترار اللجنة القضائية لمسا أملط به من تجهيل
مذا الى أن حضورها في ذاته ليس من شأنه أن يمحو به شاب صحيف
الملمن بن عيوب جوهرية تبطلها على الوجه الذي حصيته المادة ٢٦ من.
القان الرائمات المدنية والتجارية .

(طعن رقم ١١١ لسنة ٣ ق - جلسة ١/١/١٩٥١)

قاعسية رقسم (١٨٥٪ إ

البسطا:

الطعن في القرارات الصادرة من اللجان القضائية من طرق الطعن، المامن. المامنية وفي عكم الاستفاف بـ أساس ذلك بـ الطعن في هذه القرارات متاح لكل غصم يتضرر من القرار دون أن يكون هفاك قيد خاص يقيده أو تسكون. ثبة أوجه ممينة ينبغى توفرها وأن هذا الطعن يرفع ألى محكية أعلا بـ الرفك بـ جريان الاصل العام الذي يسرى على الاستفاف على هذا الطعن. على نحق با شعى عليه المادتان ٢٠٩ على الدي المواقعة و

بلخص الحبكم

ان الحكم المطمون نيه لم يصدر في دعوى مبتداة وانها صدر في طعن في قرار صادر من لجنة تضنقية وبل هذا الطعن -- كبا يبين من مطالعـــة نصوص القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ الخاص بانشاء لجان تضاليــــــــة في الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بموظفي الدولة _ يعتبر من طرق الطعن العادية لانه بتاح لكل خصم ينضرر من القرار دون أن يكون هنساك لرائسه اعتراض با على القرار وبصلحة با في تعديله أو الغائه ، ثم أن بثل هذا الطعن يرفع الى محكبة !علا ، وبهاتين الخصيصتين يعتبر بثل هدذا الطعن في حكم الاسستناف غيجرى عليه الاصل العام الذي يجرى علي الاستثناف على نحو با تنس عليه المادنان ٢٠٤ ، ١١) من قانون المرافعات من كونه ينثل المنازعة الى محكبة القضاء الادارى بحالتها التي كانت عليها علم صدور قرار اللجنة القضائية المطعون غيه ، وما يترتب على ذلك من عدم تبول الطلبات الجديدة في هذه الدرجة الاستثنافية .

. (طعن رقم ۱۲۷۷ لسنة ۸ ق ــ جلسة ۲۸/۱۹۲۷)

قاعدة رقيم. (١/١٦)

المسلا:

عدم جواز ابداء طلالات جديدة لنام خطالة القضاء الادارى بهاسسية الطعن المديدة أن تقضى بعدم قبول الطعن المديدة أن تقضى بعدم قبول الطعن ولو من تلقاء نفسها سمثال بالنسبة اطلب تعويض لم يسبق طلبه في مرحلة الطلب الإصلى .

والخص والجريكم أرا

خصابيته في بطلبه التمويض فاته بعثير طلبا جديدا بالنسبة الى الدرجة المستنافية بن الديمة الى الدرجة التقالم ع ولان موضوعه لليورف برحاة التقالم ع ولان موضوعه يختلف عن موضوع الطلب الاصلى ء أذ أن الطلب الإصلى يفترض قالمية التنفيذ الترارات الادارية المعمون فيها للالعاء ، كما أن الدعى كان يبتغي به التنفيذ ومن ثم بنعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله ولو من بتقام نفسها جريا على الاصل العام الذي رددته المادة الها من قانون المراسمات .

(بالمعن وقد ١٢٤٧ (لمنطلة ١٨٠ق شابخلمظة ١٨٨٥ ١٢٤٧) ،

قاعدة رقسم (۱۸۷)

المسطا:

استثناف ... صحيفة الاستثناف ... العبرة في صحتها هو بايراد بيـــان موضوعها بيانا لا يوقع من اعلنت اليه في حرة حدية ... الخطا في تأريخ الحكم المستأنف أو في رقم الدعوى ... لا يكون مدعاة التجهيل بموضوع الاستثناف. مادامت البيانات الإخرى التي تضبغها صحيفته تكفى في تحديد موضوعه .

بلغص الحكم :

آن صحيفة الستناف الحكومة قد التحملت في الواقع على بيان مجملا لموسوع الحسيم المستناف > كيا التي بني عليها الاستناف > كيا الوريت طلبات الحكومة فهسي لا تجهل بالحكم المستنف به لا بها تنعاه عليه ولا بها تنعاه عليه ولا بالمستنف عليه عدم التفسيد في مراعاة بيسانات موضوعها بيانا لا يوقع من اعلنت اليه في حيرة جدية > وكماية البيان الخاص موضوع الاستناف كماية تنتبي بها الجهالة بالحمل في تقرره المحكمة > والا ربي في أن مجرد الخطأ في تاريخ الحكم المستنف أو في رهم الدعوى المسادر بينا المستناف كماية البيان الخاص المستناف على معرفة تماية البيان المحكم المستناف > مادامته البيانات الاخرى التي تضبنته صحيفته تكلى سبا لا يدع مجالا لاي شك سبالا الول من منطوق الحكم المطمون غيه وعلى ذلك يكون الشسدق الاول من منطوق الحكم المطمون غيه تد أصاب الصواب غيها غضى به من عبول الاستثناف شكلا .

(طعن رقم ٣٢) لسنة ؛ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩١)

لغسة عربيسة

قاعسدة رقسم (۱۸۸)

: 12-41'

نص اللدة الاولى من القانون رقم 110 لسنة 190 على وجــوب استمال اللغة العربية في الكاتبات واللاتئات في اقليلي الجمهورية العربية المتحدة ــ سرياته منوط بتوافر شرطين ــ الاول : صدور المحرر من افراد منيع القبة دائمة بالجمهورية ال من هيئات تباشر نشاطها فيها او شركات لما فروع أو توكيلات أو مركز رئيسي بها ٤ والقائي : أن يكون المحرر معدا الاستعمال داخل الجمهورية ــ المستعدات والكاتبات والمحررات المتعدلة بين شركات البواخر والطائرات الاجنبية وبين فروعها أو توكيلاتها بالجمهورية وبنك المخاصة بالاعمال التجارية والملاحة مع المغرج ــ عدم خضوعها ونقاد الولى السائف الذكر ألا أذا كان مضمونها مها يدون في ســبالات أو دغائر أو مخاضر يكون الحوبي الحكوبة والهيئات العابة حتى التغنيش أو ودغائر ومخاضر يكون الحدوبي الحكوبة والهيئات العابة حتى التغنيش أو

ملخص الفتسوي :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٥ لسنة ٨٥٠٨ على انه لأ يجب أن يحرر باللغة العربية بناياتي :

(1) المكاتبات والعطاءات وغيرها من المحررات والوثائق التى تلحق بها والتى تقدم الى الحكومة والهيئسات العلمة ، وإذا كانت هسدة الوثائق محررة بلغة أجنبية وجب أن ترفق بها ترجبتها باللفة العربية .

 (۲) السجلات والنفائر والمحاشر وغيرها من المحررات التي يكون الندوبي الحكومة والهيئات العامة حق التقنيش أو الاطلاع عليها: بهتنفى القدوانين أو اللوائسج أو عقدود الامتيساز أو الاهتكار أو التراخيص .

(٣) العتسود والإمسالات والمكاتبات المتبسادلة بين المؤسسات أو الجمعيات أو الهيئات أو بينها وبين الامراد . ويجوز أن ترفق بها ترجيتها بلغسة الجنبيسة .

(؟) اللانتات التي تضمها الشركات والمحال التجارية أو المناعية على واجهات محالها ، على أن ذلك لا يناع من كتابة هذه اللانتات بلفسية اجنبية الى جانب اللفة العربية بشرط أن تكون اللفة العربية أكبر هجسا وابرز بكانا منها » .

وقد جاء في المذكرة الإيضاهية للتاتون رتم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ المسلم اليه تعليلا لاستعمال اللغة العربية في كتابة المعررات _ أن هذه اللغـــة في مظهر من مظاهر سيادة الدولة الرسبية ، وليس خاليا أن ازدهارها رحين بما تكله لها الدولة من ضروب الحياية حتى لا تطغي طبها اللغات الاجنبية التي الف الله الدولة من ضروب الحياية في الممللات ، وكذلك حرصت الدول التي تحررت من السيطرة الاجنبية على حبـــــاية لفتها بتقديما على اللغات الاجنبية حتى لا تتوارى اللغة القوبية لهــــذه الدول خلف اللغات الاجنبية . ولا الفقة القوبية تتصــدر غيرها من الدول خلف اللغات الاجنبية . ولا الدول خلف المشاهد وليه الشــموب .

وكان حريا باللغة ألعربية ... وقد تظممت البلاد من كل ربقة اجنبية ... أن تأخذ مكانتها كلغة قومية بأن تقع في مرتبة المدارة من اللغات الاجنبية .

وأسا كان الاتجاه هو الى تعنيم الكابة باللغة العربية باعتسارها سناهرا بين مظاهر القومية وسمة بن سمانها ، فقد أعد بشروع القسسانون المسرافق » .

ويستنتف من قلك أن الغوض الذي تنياه المشرع من ايجاب تصوير المهروات المشار اليها باللغة العربية هو تعبيم استعمال هذه اللغة التي مبلا على شرها ومحاية لها وتقديما لها على « اللغلت الاجنبية اللي الله الناس والهيئات استمهاها في المحررات n اعتبارا بإنها لفة النولة الرسبية ، ومظهرا من مظاهر التومية وسمية من سماتها ، وأن استعبال هذه اللفسة: مظهر من ظاهر سيادة الدولة على اطليها .

ويخلص مما تقدم أن المشرع يشترط لسريان حكم: المسادة الاولى من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ على المحررات التي عددتها هذه الملدة توانر شرطسين 3.

الكانى : أن تكون هذه المعربات بعدة للاستعبال داخل الجبهسورية العربسة المعسدة .

وبتطبيق هذه القاعدة على المحررات المختلفة ببين أن المشرع لا يوجب. تحرير المحررات الآتية باللغة العربية :

(1) المحررات التي تصدر من اشخاص لا يقيون اتامة دائمسسسة بالمجمورية العربية المحدد كالملابئ بالمفارج أ وطلهم من يتيون بالمجمورية العربية الخامة عارضة كالسياح مالا 6 عالا يقدين تحريز محرزاتهم باللفسة العربيسسة :

(۲) الحورات التي تصدر بن الجمهيات إو الهيئات أو المشست او الشركات الاجنبية التي ليس لها مركز رايسي بالجمهورية وليس لهبسته مركز ع أو توكيلات ميمنا .

وهنا يتمين التترقة _ اذا كان لهذه الهيئات مركز رئيسي بالجمهورية أو نمروع أو توكيلات بها _ بين المعرات المتباطة بينها وبين فرومه _ الموكيلاتها وبين المحررات المتباطئة بين هذه الفروع أو التوكيلات أو المراكز الرئيسية الموجودة بالجمهورية ووزارات الحكومة ومصالحها والهيئ _ الشيين بالجمهورية .

المحررات الاولى -- لا تجب كتابتها باللفة العربية لعدم توافر الشرطين المصار اليهما في شانها ، فهى أما أن تصدر من الشركة أو الهيشة في الخارج الى فرعها أو توكيلها في الجمهورية فيتظف الشرط الاول وهو الوجود في الجمهورية الم الشركة أو التوكيل الموجود في الجمهورية الى الشركة أو الهيشائ في الخارج فيكون المحرر غير معد للاستعمال في الجمهورية العربية ويتظف الشرط اللقي .

على أنه يجب أن يلاحظ أنه إذا كان مضمون هذه المحررات مما يدون في السجلات والنفاتر التي تلتزم هذه الغروع أو التوكيلات بالجمه ورية بابساكها والتي يكون لمندوبي الحكومة والهيئات المابة حدق التعيش أو الاطلاع ملها بمتنضى القوانين أو اللوائح أو مقود الانتياز أو الاحتكار أو، التراخيص ، غاته يجب في هذه الحالة تدوين البيقات التي تضبئها هدة المحررات باللفة العربية أميالا للبند (٢) من المادة الاولى من القاتون رقم 110 لسنة 1904 .

(٣) المحررات والرسائل والوثائق التى تصدر بن الهيئسات الدولية كهيئة الأمم المتحدة واليونسكو ومحكمة العدل الدولية ، وذلك استغادا الى انها وان كانت قد تستميل في الجمهورية الا انها مسادرة من حيثة موجودة بالخسارج .

and the second of the second

() المحررات التى توجه الى الخارج من المراد متيمين بالجمهورية أو شركات أو هيئات أو جمعيات موجودة بها ومثالها أوامر قتح الاعتماد الموجهة من بنك في الجمهورية الى آخر بالخارج أو من مرع هذا البناك في الجمهورية اليه بالخارج على التقصيل المسابق بياته .

وعلى ذلك عانه بالنسبة الى المستندات والونائق والحررات المذكورة عائمة أبا أن تكون مستندات يهكاتبات ومحررات منادلة بين شركات البواخر والطائرات الاجبيعة وبين مروعها أو توكيلاتها بالجمهورية ، وأما أن تكون هذه المستخدات والمكاتبات والمجررات، خاصة بالاعمال الحجارية والملاحيسة يتم المجلوب ، وفي ظفا الجمائيين لا يتمين تجريرها باللغة الهربية لمدم تؤالم المحربية ي المخارج الى بواخرها أو المحربية المدم تؤالم حائراتها أو توكيلاتها بالجمهورية بهتخلف الشرط الاول وهدو الوجود في الجمهورية ، ولما أن تصدر من هدف البواخر أو الطائرات أو الفروع أو الجمهورية ، ولما أن تصدر من هدف البواخر أو الطائرات أو الفروع أو المحربية مذة المحربية الشرط الثاني اذ انها لا تكون في المحربية .

. ويُعَلِّكُ الحَيْمِ بالنسبية الى المستقدات والمُكاتبات والحررات الخاصة بالاحيال التيهارية والملايعية بمع الخارج ، أذ انها نها أن تحشر من حيات في انهايه ووجودين بالجمهورية وقعد للاستفيال في الخارج ، وأنا أن تكون مسادرة من الخارج الى تلك الهيئات أو الامراد .

بطيع أنه يلاجه حكم سبق البيان نداته أذا كان مضمون هدده المحديدة و دائر المحديدة و دائر المحديدة و المائرة و المائرة عن المحديدة والهيئات المائمة عن المحديدة والهيئات المائمة عن التعيين أو الاطلاع مائمة ويجهد المحديدة والهيئات المائمة عن المحديدة والهيئات المائمة عن المحديدة والهيئات المائمة عن المحديدة والهيئات المائمة الما

(علوی رقتم ۱۹۵۴/۲/۴ شـ کی ۱۴۵۴/۷/۴) ۰۰۰

قاه .دة رقبع (۱۸۹).

: اعسدا

النهائت والتشطّف التي لا يكون مركزها الرئيس في الجمهورية العربيــــة المحربيــــة المحربيــــة المحربيــــة المحددة ولا يكون لها فرع أو توكيل نها ــ شمول تعبير « توكيل » وكــــلاء التوزيع والبيع ـــ مدى المتزام التوكيل بالجمهورية المعربية المتحدة باستعمال المعربية في المحررات ،

بلخس أالمتسوى :

تنص المادة الثانية من القانون رقم ١١٥ لسنة ١١٥٨ بوجوب استعمال الثخة الفريبة في المكانيات والأفتات على أن « يستثنى من حكم الفترات الثالث الأولى من ألمادة السابقة الفيات الطلوباسية الأجنبية والهيئات التولية وكلالك الأفراد الذين لا بقيون في الجمهورية الفريبة المدسدة والفيئات والمتشات اللتي لا يكون مركزها الرئيسي في المجمهورية العربيسة المربيسة المدينة ولا يكون لها فرع أو توكيل تمهنا أة .

ويبين من هذه المادة أن سبب استثناء الهيئات الدولية والانرد المقيين بالخارج والهيئات والمنشاتية الهيئية ولي الهجود بالخارج ومستم الاعلمة الدائمة بالجمهورية ، مالشرع في تقريره هذا الاستثناء أنها يستهدى بالمعيل سالف الذكر ، ومن ثم يكون لفظ « التوكيل » الوارد في الهناء المفكورة شابلا وكلاء التوزيع والبيع الذين يوجدون في الجمهورية وينوبون من هيئات أو بنشات أو شركات موفقودة بالقارج ، على خلاه الحالة تعفير تسلك الهيئات وأقدسات والمقردة بالمقارج ، على خلاه الحالة تعفير تسلك للاستثنائها وتلوم بكاية بحرة إنها بالمهاة المعربية ، ومن تم فسألا بحل الاستثنائها وتلوم بكاية بحرة إنها بالمهاة المعربية »

ملى انه يجب التعرفة في اصبال هذا الانتزام بين المحررات المسلطة بأن الشركة الله الميهة بالتحريج ونروشها أو توكلها بالمنهورية وتحس القن لا يجب تحريرها باللغة العربية ، وبين الكاتبات والمحروات المانسسةالة بين المرع والتوكيل بالجمهورية ووزارات المحكومة وبصالحها والهيئنات الموجودة نبها وهي التي يقتصر الالتزام عليها ويجب تحديثة بالمتاسسة الغربية ، كالهدان الشونة الهيئة بتفاتل بيجودة ذاخل المجملة المناسبة المراق المرا

المتكوران غانمسرع أو التوكيل موجود بالجمهورية والمحرر أو المكانسسة. - تكون معدة للاستعمال بالجمهورية .

وحاصل ما تقدم أن الفظ « التوكيل » الوارد في المادة الثانيسسة من . القانون يشمل وكلاء التوزيع والبيسع في كل ما يتعلق بأعمال الشركة في الجمهورية الخاصة بالتوزيع والبيع ومن ثم تلتزم بكتابة جميع محررالهسسا المصادرة من هؤلاء الوكلاء باللغة العربية ، وذلك بفض النظر عن تسسمه قل عدم تبدع التوكيل بشخصية قانونية مستطة عن شخصية الشركة .

(المتوى رقم ٨ه/٢/٤ ــ في ٢/٧/٢٠)

- قاضعة رقسم (١٩٠٠)

الله سينا ا

البطاقات التى تلصق على البضائع المستوردة - الالتزام بتحريرها:

يكلفة المربية وفقا لحكم المادة ، من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ -وجوب تضبنها البيانات التجارية التى لها دخل في تقدير قيانها -- هــــدم،

عشراط القانون حجما معينا للتجابة التى تنضينها هذه البطاقات -- الاعلانات
والبينات الفاسة بترويج البضائع المسأر الهها -- لا يلزم تحريرهــــــــاا

طفص القصوي :

نامس المسادة الرابعة من القانون رقم ١١٥ لمسئة ١٩٥٨ على أن:
 تكتيب إباليقة العربية "البيانات التجارية المطلقة بأية سيلمة يتم التلجيسة"

بالجمهورية العربية المتحدة ، أما المنتجسات والبغسساتع التي تستورد من المخارج فتاحد البيسسساتات الخارج فتاحد البيسسساتات التجارية التي لها دخل في تقدير شيتها ، ويصدر بتحديد هذه البيسسساتات قرار من وزير الاقتصاد والتجارة » .

وظاهر من هذا النص أن المُسرع لم يشترط في شأن البضائع المستوردة من الخارج الا شرطا واحدا ، وهو لعمق بطاقة باللغة العربية عليه المنا تتضمن البيانات التجارية التي لها دخل في تقدير تبيتها والتي يعسدر بتحديدها قرار من وزير الانتصاد والتجارة ، وذلك حتى يتسفى تتسدير الرسوم الجبركية التي تعرض عليها وغير ذلك من الرسوم والفرائب التي تعرض على أساس قيسة البضاعة .

غلا يشترط القانون حجا بمينا الكتابة التى تتضيفها هذه البط الله .

ذلك أن الشرط الخاص بحجم الكتابة العربية وظهورها ليس خاصا بهدة البطاقات ، وأنها حو شرط اسطربه التانون في المادة الثالثة بالنسبة البي المحالات التجارية التي تكون مكورة بلغة لجنبية ، ومن ثم غالا يسرعه القانون على البيانات الخاصة بالعناصر وارشادات الاستعمال أو باي بيان لا تخر يظهر على وعاء المنتجات المستوردة للتناول داخل الجمهورية خالات البيانات التي لها نخل في تقدير تيبتها ويصدر بها قرار من وزير الانتصالا والنجارة ، على انها إذا كتبت باللغة العربية بجوار اللغة الإجنبيسات النيانات الني نحون بحجم اكبر والبرز بكانا من اللغة الإجنبيسات الله يتمين أن تكون بحجم اكبر وأبرز مكانا من اللغة الإجنبيسات الله الترابية المحتبية المنابة الإجنبية المحتب اللها المحتب اللغة الإجنبية المحتب اللغة الإجنبية المحتب اللغة الإجنبية المحتب المحتب اللغة الإجنبية المحتب اللغة الإجنبية المحتب اللغة الإجنبية المحتب المحتب اللغة الإجنبية المحتب اللغة الإجنبية المحتب المحتب اللغة الإجنبية المحتب المحتب المحتب اللغة الإجنبية المحتب المحتب المحتب اللغة الإجنبية المحتب المحتب المحتب اللغة الإحتبان اللغة الإجنبية المحتب المحتب المحتب اللغة الإجنبية المحتب المحتب اللغة الإحتبان المحتب اللغة الإحتبان اللغة الإحتبان اللغة الإحتبان اللغة الإحتبان اللغة الإحتبان اللغة الإحتبان المحتب المحتب اللغة الإحتبان المحتب المحتبان اللغة الإحتبان اللغة الإحتبان اللغة الإحتبان اللغة الإحتبان اللغة الإحتبان المحتبان اللغة الإحتبان المحتبان ا

أما الاعلانات والبيسات الخاصة بترويج البنسة ع التي توزع في الجمهورية عن المعررات أو الجمهورية عن المعررات أو الجمهورية عن المعررات أو المكتبات أو المجالات أو الدغاتر بالمنى الوارد في المادة الاولى منسه كه ومثلها مثل غيرها من المطبوعات المحدة للتحداول بين الجمهور كالمسحقة والجلات والكتب نيجوز أن تكون بلغة لجنبية ولا يتمين تحريرها باللفسة العربيسسة .

(غلوی رقم ۱۹۵۹/۷/۴ -- تی ۲/۷/۱۹۵۱)

قاصحة رقسم (١٩١)

: المسطة

اللفة العربية -- بيم الادوية واستبرادها -- وجوب التفرقة بينهما و تطبيق احكام المَأْفُونِ رقِم ١١٥ السنة ١٩٩٨ -

بلقص الأشنواي :

في تطبيق أجكام القانون رقم 110 لمسنة 110٨ بشأن وجمسوب استممال اللغة العربية في المحاتبات واللابطات يجيب الترقة بين بيسمع الادوية واستيرادها ، عبيمها يخضع للقانون رقم 11٧ لسنة 1100 في شأن هزاولة مهنة المسيئلة دون القانون رقم 110 لسنة 1108 ، ذلك أن هسذا للتابون له يورضي الوضعارع بيج الادوية .

إما أيها يتعلق باستيراد تلك الأدوية غابه يخضج لكلا القانونين ، أي أنه ينسب لكلا القانونين ، أي أنه ينسب عبد المبدئ القانونين ، أنه ينسب استيراد الألجوية — والهيارها منتجات مستهردة من الخارج — لحكم المادة ؟ من الخارج — لحكم المادة ؟ من الخارج سلاما الله ؟ من الخارج سلام المبدئ وجوب المبدئ عليها باللهة العربية تتضين البيانات التجارية الذي لها بخل في تقدير قياما والتي يصبر بتحديدها قرار من وزير الانتصاد والتمارة على التصول الساف ذكره .

(بنوی رتبر ۸۸/۲/۱ - فی ۲/۲/۱۹۰۱) .

ماذون

قاصدة رقسم (۱۹۲)

العنسما :

لاهمة المائونين المسادرة في ٤ من يقاير سنة ١٩٥٥ - مهية عطف المائونين - ترشيح المائونين المائونين - ترشيح المائونين المائونين المائونين لاحساسة المائونين لاحساسة التسيق الاجراءات وفي المائونين لاحساسة التسيق الاجراءات وفي المائونين لا يعتبر اجتماعاً عن المتسابق - القرار الايجابي الذي يصدر بن وزير المجل بالمتمهين .

والحسكم:

أن مهمة لجنة الخالونين لا تصو أن تكون مهمة تصديرية لوزير الطلخ تنف عند هذ النظر في ترشيح من يستفق العيين في وطنية المافون ببراهاة استيناء الاجراءات وتوافر الشروط وتختق وجهسة الالمسلية سحسيها نصت عليه لائمة الخالونين بغرار من وزير العدل في ١٠ من يناير سنة ١٩٥٥ بمثنفي التنويس المرخس الا بيه عانونا بالمؤفرة ١٩٦١م من المرسوم بقسية وي رتم ١٨٧ لسنية ١٩٦١ ألمصنيل على لائحة ترتيب المحكم القرعية والاجزاءات المتطعة بها التي تضمينات صبين ما نضيته الكون والمتحاف الهروي ومهدمين « لائمة بنبيان فدومة العهدين في وغلاف المانوكين والمتحاف التيم ومهدمين وجنيع ما يتعلق بهدم ١٧ ،

وقد نصت الملدة الفليقة بن تلك الملابعة على أن قد كل في محكلة المتصالية المستحد المدانية عبر المحكمة الله المتحدة المتحدة المتحدة المتحدة المتحدة المتحددة ا

(١) تقسيم المأذونيات (ب) ضم اعبال مأذونية الى أخرى (ج) امتحان المرشمصين للمأذونية (د) تعيين المأذونين ونتلهم وقبول اسمستقائهم (ه) تأديب المأذونين ، ونصت المادة الاولى على كيفية أنشاء المأذونيات ، ونصت المادة الوالى على كيفية أنشاء المأذونيات ، فيمن يمين مائذونا والإجرامات الواجب استيفاؤها في ترشيحه وأوجسه الاغضلية عند التزاحم فيها بين المرشحين ، وكيفيسة امتحانهم عند اللمزوم الى غير ذلك بن الشروط والإجرامات والاغضليات الواجب على اللجنسة مراعاتها . كما نصت اللائحة فيها نصت عليه على كيفية تأديب المأذونسين والعقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها عليهم والسلطة التي توقعهسا .

 وون ذلك بيبن أن طبيعة قرار لجنة الماذونين ــ وما أذا كانت سلطتها في اصداره تطعية أو لا تعدو أن تكون تحضيرية تختلف في التكييف القانوني بحسب الاحوال . فقد تكون لها هذه السلطة أو تلك على حسب با قصدته نصوص اللائحة . فعبل اللجنة في تقسيم الماذونيات وضم أعمال ماذونيسة الى اخرى لا يعدو أن يكون عملا تحضيريا للوزير ، وكذلك عملها بالنسبة التعيين الماذوتين وتقلهم 6 مطاهر من تصوص اللائعة أن مهبتها في هسسذا الشأن لا تعدو أن تكون مهمة تحضيرية لوزير العدل تقف عند هذ النظر في ترشيح من يستمق التعيين قاتونا ، وأن قرارها الذي تتوج به عملها في هذا الشأن ليس هو القرار الادارى في تعيين المأذون بالمعنى المتصود بن القرار الادارى بخصائمه الملومة وبخاصة أنه يعتبر ذا صفة تنفيذية في هسنذا التمهين عوانها القرار الاداري في هذا التميين هو القرار المسادر من وزير العدل ، والى أن يصدر . هذا القرار يعتبر ما تم مجرد أعمال تحضيرية ، على بمنتضاه جعاب لرئيس المحكمة سلطة الانذار ، عاذا رأي ما وقع منسمه يستحق متهية اشد أبمال الابراالي اللجنة التي لها أن توقع عليه عقسوبة اشد كالوقف عن العبل والعزل ، ونصت المدادة ٢٦] على أن القرارات الصادرة مقير المزل نهائية ، أما قرارات العزل متعرض على وزيــــر · التعدل التصديق عليها ، وله أن يعدلها أو يلفيها مما يدل على أن سلطة أرثيش المكهة وسلطة اللجئة تجنا يبلكه كل بنهبا سلطة تطعية لا تعتبب الوزير المدل عليها فيها عدا حالة العزل فله أن يستأنفه النظر في تسسرار العزل بالتصديق أو الالقاء حسبنا يراه ،

ويبين من المقبلة بين علك الحالات المشار اليها أن سلطة اللجنة تد
تختلف في طبيعتها بحسب الاحوال وأن مهيتها في التعيين تتف في والدسج
الامر عند حد التحضير ، مالترشيح لوزير العدل ، وأن تراره هــو الذي
ينشيء المركز الفاتوني الخاص بالتعيين في هــذه الوظيفــة ، غاذا بأن من
الاوراق أن الوزارة أعانت أوراق الترشيح للجنة الماذونين لاعادة السسيم
في الاجراءات وفي الترشيح لاتها لاحظت أن مرشحها لا يحيل مؤهلا وأن ثبت
في الإجراءات وفي الترشيح لاتها لاحظت أن مرشحها لا يمدو أن يكون ذلك
المترارا للسسيم في عبلية الترشيح كسي يتسم على الساس الاستهماب
والشهول طبقا للقاتون ، ولا يعتبر ترشيح اللجنة كما سلف القول ترارا
اداريا ، وأن اعادة الأوراق بواسطة الوزارة لا يعتبر المتفاع عن التصديق
بل المحيح هو أنه لما يصحر القرار الادارى بعد وهو القرار الايجسابي
الذي يسطر بن وزير العدل بالتعين .

(طعن رتم ٣ لسنة ٥ قى ــ جلسة ١٩٥٩/١١/١٥٥)

قاصدة رقسم (۱۹۳)

البسطاء

قيام تمين الملفون اساسا على رغبة أهائى الجهة عن طريق الانتخاب وأو كان أحد المرشحين هو وحده العاصل على المرهل المصوص عليسه باللائمة دون سائرهم ،

· ملقص المــكم: :

يؤخذ من نصوص المواد 1 و. 7 و 7 و 6 و 1 من الاتحسسة المادونين الصادرة في 7 من نبراير سنة ١٩١٥ أن تعين المأدون يقوم الماسط على رغبة العالى الديمة الإراد التعين ليها بحسب تتيجة الانتخاب بسين المرشجين لهذه الوظيفة ؟ بسواء أكان المرشح من قوى المؤهلات أم من غير الماسلين عليها والمذون الدول الابتجان المنصوص عليه في المادة التاسسمة من اللائحة ؟ ولا يتشنى من ودوب تبوف رغبة الاهلى بطريق الانتخاب الرشجين هو وعده الداسل عليها المؤهل دون سسسةرهم ؟

لذ النصوصي المشار البها تاطعة في العلالة على أن انتخاب الأهالي هــو الأساس للتعيين في هذه الوظيفة .

(طِعِن رقم ۱۲۹۹ سِنة ۲ ق ــ ولسة ۱۲۸/۱۲۸۸)

قام بدة رقم (١٩٤)

: الجسيطا

كَيْشِة مُهِواء الانتخاب بن عنه تزاهم حيفة المؤخل مع غيرهم من لا يميلونه ـــ إجراء الانتخاب بن جبيع الرشحين مرة واحدة لا على دغمتين م

ملقص المسكم :

درجت وزارة العفل ... فيما يتعلق بالتخاب المأذونين افا ما تزاهـم حبلة المؤهل مع غيرهم مبن لا يحبلونه وادوا الامتحان المنصوص عليه في المادة التاسمة من اللائمة ... على أغراء الانتخاب بين جبيع المرشد حين مرة واحدة ، وهذا ما يؤخذ أيضًا من منشورها رتم ه لسنة ١٩٥١ والكفام، الدوري رقم ٧} الصادر في ٣٠ من يولية سنة ١٩٣٤ واستقرت على ذلك في التماويق ، ولم تأخذ بفكرة اجراء الانتخاب على موفين الولاهمة بين ذوي المؤهلات غان لم يغز أحد منهم نبيه الجرى مرة أخرى بينهم جميما ، يرهسذا، المانونين وبراميها ويتسق مع حسن سير المرانق العلم ، أذ يجب عنسد عهم مراد اللائمة تنزيهها عن العبث وتكرار الاجراءات بدون مقهض وحبل هذا المراد على السنن الذي يتفق وحسن سير المرافق العلمة على نهــط يتوافر ميه السرمة والتبسيط ، كي لا يتعطل سير ظك المرامق بضياع الوقت حيقا وقارار اجراءات لأ داعي لها . ومن ثم على المادة الرابعسة بن اللائعة الا نصنف على الله « أذا لم يؤهد أن جهة بن يكون حائزا الاصندي الشنهادات المتطعبة شِاق العضاب غيره بنن لا يكون عائرا أشبهادة . . » واذ وردت بعد الغصوص التبي تقرر وجوب الأنتفعيه نيطفايهه عائدا بقرر يبدأ تنصيل بن يحول بوعلا على غيره عند العصاوى في عوجة الانعقاب بعسد اجرائه بينهم جهيعا ء اذ يجب طعاد على السلطة الامارية المضاحية تبسل

اصدار قرارها بالنعين ان تنتخب _ اى تختار على وجه التنضيل _ صاهب المؤهل على غيره ، وهذا هو المصود من تلك المادة وهو بلا شك يتقــق. مع روح اللائحة في شوء المصلحة العلمة .

(طعن رقم ١٢٥٩ لسفة ٢ ق _ جلسة ١٢٥٨/١٢٥٨)

قاصية رقيم (١٩٥)

: 4

اعتبار الماذون بوظفا — مدم تقاضيه مرتبا او اجرا من ميزاته_____ الوزارة — فدم استخطافه ضم مدة شديته في الملفولية كليلة — امكان ضم لمنت مدة الفدمة أن بوأفرت بقية الشروط التي تنص عليها قرارات مجلس الوزراء في شان ضم مهد الشدمة السليقة .

ولقص المسكم :

اتنه وانن كان الماذون موظفا عموميا يتبع وزارة العدل ويضعب لرتابتها وتوجيهها والنظم الخاصة بوظيفته ، الا أنه لا يتقلفى مرتبا أو أجرا من ميزانيتها ، وبهذه المقابة لا يستحق ضم مدة خضته في الماذوة بشئان ضم مدة خضته في الماذونية كالمة الى مدة أخضته الملاحقة بالمائية بالمواجعة بالمواجعة بالمواجعة بالمواجعة والكن ترارات بوطس الوزراء المشار المهازة بشئان ضم ضم نصف مدة الخدمة في الهيئات والمؤسسات والجمعيات المنصوص عليها في تلك القرارات ، مع أنها ليست هيئات حكومية أو شبيهة بالمحكومية ، في تلك القرارات ، مع أنها ليست هيئات حكومية أو شبيهة بالمحكومية في تلك القرارات ، مع أنها ليست هيئات حكومية أو شبيهة بالمحكومية في تلك المؤراء المواجعة والمواجعة المواجعة والمراجعة المواجعة والمراجعة وتوجيهها ، ولكنه لا يتقلفي مراجا أو أجرا من ربط ميزانيته ما بينانية معه ضم هذه المؤة كلية لضبة المحكومية أن يكون ، بحكم اللاوم وظي مدي روح قرارات جينس الوزراء مسائلة الذكر ، أن يكون ، اسحوأ حالا من مواطفي المواجعة الى خدمة حالا من راحت قرارات والموسسات والمهميات غير المحكومية أن يستحق أن نضم له نصف مدة خديته المسائلة الى مخدمة المنافقة الى خدمة حديدة المسائلة الى المحكومية أن نشرت المؤمود المحكومية أن نشرت المحكومية أن تضم له نصف مدة خديته المسائلة الى المحكومية أم المحكومية أن تضربه المسائلة المحكومية أن تحديد المحكومية أن تحديد المحكومية أن المحكومية أن المحكومية المحكومية المحكومية أن المحكومية أن المحكومية المحكو

(طمن رقم كرة الإلسيلم ٢ رق - طيسة ٥/٢/١٥١٠).

قامسدة رقسم (۱۹۹)

اتفاق عمل الماذون في طبيعته مع عمل الكاتب .

علفص الحسكم :

أن عمل المأفون هو توثيق عقود الزواج والطلاق ، وهو ممل كتابي دتيق نو مسئولية ، بل يجمع الى ذلك جاتبا فنيا من الناحية النقهيـــة ، وليس من شك أنه في جانبه الكتابي بـــل وعلى الحد الادني منه يتـــق في مابيعته مع العمل الذي يقوم به الكاتب من الدرجة التاسمة .

(ملعن رقم ١٩٥٢/٢/٥١) صحاسة ١٩٥٦/٢/٥٥)

قاعسدة رقسم (۱۹۷)

: المسلة

قاعدة حظر الجمع بين وظيفتين وفقا للقانون رقم ١٢٥ فسنة ١٩٦١ ... مستم جواز الجمع بين وظيفة المالونية وبين اعمال التسدريس والاذان والامامة .

ملخص الفتوي:

أن المادة الاولى من القانون رقم 170 اسنة 1971 تتمي على انسه
لا يجوز أن يمين أي شخصي في أكثر من وظيفة واهدة سواء في الحكومة
كو في المؤسسات العلمة أو في الشركات والجمعيات ، أو المتسات الاهرى »
ويستباد من هذا النمي أن المشرح وقد مبر بكلمة لا يمين ، عابنه يكون قسد
تصد الى معنى آخر من مجرد أسناد الوظيفة الى الشخصي غليس كل من
تسند اليه وظيفة يعتبر أنه معين فيها ، ذلك أن التمين يفترض في الشخصي المعين دوام خنبته للجهة التي تقدم العمل وهذا هو الاصل المنروض في المادين ، أن تكون خميته أو نشاطه خالصا المنهة التي يَعْمَلُ مُبها عادًا

على أنه لا تكلى لانطباق الحصر الوارد في القانون رقم ١٢٥ لسينة ١٩٦١ على الشخص أن يكون معينا بالمعنى المتقدم في أحدى الجهسات التي تقدم العمل بل لابد أن يعتبر العبل الذي يقوم به وظيفة في نص هـــذا القانون وقد أنتهت الجمعية العمومية القسم الاستثماري الى أن الوظيفية في منهوم ذلك القانون هي وعاء لخدمة دائمة مستقرة في جهة من الجهسات التي وردت في النص في نظيم مقابل ، واذن فالعبرة في الوظيفة هي بالخدمة ذاتها لا بالشخص الذي يتوم بالخدمة وطالما كاتت الخدمة أو الممل موتوتا بطبيعته غلا يمكن إعتباره وظيفة في المعنى الذي قصد اليه النص 6 كها أن. العبرة باستترارها هي باسبقرار الوظيفة في كيان الجهة التي تقدم الخدمة استترارا يؤكد لزومها للجهية كعنصر من عناصر تحتيق الفرض الذي تستهدمه وتسمى اليه أما عن المتابل ملا يشترط أن يكون مبلمًا من النقود بل تد يكون ميزة عينيه أو حتى أدبية . وبن ثم وفي ضوء هذا النظر تسكون أعمال التدريس والآذان والآمامة وظائف في مفهوم القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ هذا نضلا عبا استقرت عليه أحكام المحكمة الادارية العليا من أعتبار مؤذني مساجد وزارة الاوتاف من الموظفين معينيين بها مظلك اعتبار وظيفة المانونية من الوظائف العابة مما ينبني عليه سريان الحصر الوارد في القانون رتم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على الماذون الذي يجمع بين عمل الماذونية وعمله مدرس وأمام أو مؤذن في نظير مقابل أيا كان هذا المقابل ، ولا يغير من هذا" النظر ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من لائمة المأذونين المسادرة: بقرار وزير العدل في ٤ من يناير سنة ١٩٥٥ باستثناء الماذونين الذين يجمعون وقت صدور ذلك القرار بين وظيفة المأذونية ووظائف التسمدريس. او الإمامة والاذان بالمساجد من حظر الجمع المنصوص عليه في المادة ١٢ من ذات اللائمة ، وما نص عليه الكتاب الدورى الصادر من وزير العدل في ٦٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ باستثناء المانونين الذين كاتوا يجمعون وقد مسدور اللائمة بين وظيفة المأفونين وبين وظيفة المأذونية وحرفة الاملية أو قراءة. المشـــالر اليها ، ذلك أن القانون رتم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ هــو في وأقع الأمر

تأنون خاص بمعنى أو أمكليه وردت لكل شخص معين في اكثر من وظيفت بصفة خاصة غقصرت التعيين على وظيفة واحدة سواء لكان هذا الشخص يخضع لنظام تأنوني يسمح له بالجمع أم لا يسمح ، كما لا يغير من هذا النظر القول بأن التأنون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ لا يسرى على الفائات التي تخضع لنظام تأنوني يعين لجود أن المشرع لم يذكرها صراحة في النجس لان مؤدى حبا القول يتنفى من المشرع أن يعدد كل هذه الفائات الواحدة تلو الاخرى ، وهو ما تأباه الصياغة التانونية .

وأخيرا غان القول بعدم سريان أحكام التانون رقم 170 لسنة 1971 على كل ظأئفة يسمح تظليها القانوني لاعضائها بالجمع بين أكثر من وظيفة يؤذي الى أهدار الحكبة التي تصدر بن أجلها هذا التانون الا وهي انساح بتجال العمل أمام المواطنين وتهيئة فرص العمل أمامهم فلا يستأثر شسخص وأحد بعدد بن الوطائف في ذات الوقت الذي لا يجد شخص آخر عملاً .

(نتوك رتم ١٩٦٨ - في ١٩١٤/١٠/١٢) .

قاعسدة رقسم (۱۹۸)

الهسنوا :

أَافِية حَبَّر الْحِيمِ بِينِ وَطَيْفَتِن وَمَّةِ الْقَبْنُونِ رَمَّم هَ لَا أَسْنِةَ ١٩٦١ ــ الْجَبِق بِينَ وَخَلِق القَبْلَةِ المعيدية أَنِ قرادة القدران الجَبِق الله وَخَلَيْنَ وَفِينَ هَرَفَةُ القَبْلَةِ المعيدية أَنِ قرادة القدران الكريم أو المُخْلُق عَبْدُ المُحْمَّدُ وَفَلَهُ المُحْمَّدُ المُحْمَّةِ المُحْمَةِ المُحْمَّةِ المُحْمَالِقِيمُ المُحْمَالِقُولِ المُحْمَالِق المُحْمَالِق المُحْمَالِق المُحْمَالِقِيمُ المُحْمَالِق المُحْمِيمُ المُحْمَالِقِيمُ المُعْمَالِق المُحْمَالِق المُحْمَالِق المُحْمَالِق المُحْمَالِق المُحْمَالِق المُحْمَالِق المُحْمَالِق المُحْمَالِق المُحْمَالِقِيمِ المُحْمَالِق المُحْمَالِق المُحْمَالِق المُحْمَالِق المُحْمِلِقِيمُ المُحْمَالِق المُحْمَالِقِيمُ المُحْمَالِق المُحْمَالِقِيمُ المُحْمِيمُ المُحْمَالِقِيمُ المُحْمَالِقِيمُ المُحْمَالِقِ المُحْمِيمُ المُحْمَالِقِيمُ المُحْمَالِقِ المُحْمَالِقِ المُحْمَالِقِ المُحْمِيمُ المُحْمِيمُ المُحْمِيمُ المُحْمِيمُ المُحْمَالِقِ المُحْمِقِ المُحْمِقِيمُ المُحْمِلِقِ الْمُحْمِقِيمُ المُحْمِيمُ المُحْمِيمُ المُحْمِقِيمُ المُحْمِقِيمُ المُحْمِيمُ المُحْمِقِيمُ الْمُحْمِيمُ المُحْمِيمُ المُحْمِقِيمُ المُحْمِقِيمُ المُحْمِيمُ المُحْمِيمُ المُحْمِيمُ المُحْمِقِيمُ الْمُعِمِيمُ المُحْمِقِيمُ المُحْمِقِيمُ المُحْمِمُ المُحْمِقِيمُ

والخص الفائد وي ٢

انه من خرفتى الثباثة وقرآءة القرآن الكريم أو البغارى ، هـــــاته نظراً الى أن الشخص قد بباشر آحدى هذه التعرف الحسابة الخالص دون أن يكون معينا في جباة ما ومن ثم يمتبر في خصوص فبله بهذه بالخراة التحاق على هذا الوجه بطابة رجم طبل لا يسرى في شتاله التنظر الوارد في الخلال تمون رقم 170 لسنة 191 له لهذا غالة على يكون من المتعبن التنظر في كل خالة على حسيدة.

لهذا انتهى راى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى انه عن الجمع بين وظيفة الملفونية وبين حربة القبائة العمومية أو قراءة القسران الكريم أو البخارى مانه كلما كان الشخص يتوم باحدى هذه الحرف لحسابه الخاص مان الحظر الوارد في القانون رتم ١٢٥ لسسنة ١٩٦١ لا يسرى في شاته وبن هم يجوز له الجمع بين وظيفة المافون وبين لحدى هذه النسوف أو اكلسر ،

(نتوی رقم ۱۹۲۸ – فی ۱۹۲۲/۱۰/۱۱) .

قاعدة رقبي (١٩٩)

: 1241

حظر القانون رقم ١٢٥ لممة ١٩٦١ تميين اى شخص فى اكتسر من وظيفة واهدة ... الكبيغ بين المانوئية والتدريس يمتبر جمعا بين وظيفتين فى حكم فضأ القانون ... تحديد مهلة شهر ان يسرى عليه القانون للأغتيار بسين الوظيفين ... فوات المهلة دون أختيار يوجب الاحتفاظ له بالوظيفة التي عين غيها أكل غيرها .

ملخص الفلسوي :

أن المادة الاولى بن التاتون رقم ١٢٥ لممنة ١٩٦١ تحظيم أن يهين المصدق في المترسات المسلمة المركبة أو في المؤسسات المالمة أو في الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الاخرى ، ولما كانت وظيفة المائون تعتبر وظيفة علية _ وفقا لما استقر عليه رأى المحكية الادابها المنقدة العليا وما انتهت اليه الجمعية العبوبية للتسم الاستشارى بجلستها المنقدة في ٤ من أبريل سنة ١٩٦٢ عائة لا يجوز المهائون أن يجمع بين وظيفتى : في ٤ من أبريل سنة ١٩٦٢ عائة لا يجوز المهائون أن يجمع بين وظيفتى : في ١٤ من أبريل سنة ١٩٦٢ عائة لا يجوز المهائون أن يجمع بين وظيفتى :

وين هيفة أن الماهة الهائية بن الطانون رهم ١٢٥ أسنة ١٩٦١ المسار الهيه توجيدًا غلى كل بتوناهم من الموافدين الحاليين ، يسرى عليه المطار فلمور على المحادث الاولى من الهانون المذكور أن يتحدر أنوطيعة ألتي يعتنظ جها خلال مدة شهر واحد من تاريخ العمل بهذا الثانون ، غاذا انقضت المهلة. دون اختيار احتفظ له بالوظيفة التي عين غيها قبل غيرها .

المساذا كان تميين المرس فى وظيفة مدرس بعدرسة أخوان ذكرى. سابقا لتمينه فى وظيفة مأذون 6 ولم يختر الوظيفة التي يحتفظ بها فى الموعد . اذلك غاته يتمين الاحتفاظ له بالوظيفة الاولى وهى وظيفة مدرس. دون وظيفة المأذون .

(المتوى رشم ۷۸۲ - في ۱۹۹۲/۱۱/۲۲) .

قاعدة رقيم (٢٠٠٧)

: المسطا

لاتحة تلديب الملاونين الصادرة بقرار من وزير المدل في ١٩٥٥/١/ ...
القرارات الصادرة بن لجنة تلديب الملونين بالاندار أو الوقف عن المبل ...
هي قرارات نهائية تستفد اللجنة ولاينها باصدارها ولا نوجد سلطة رئاسية.
تبك التمقيب عليها في هذا الشان ... اثر ذلك ... عدم خضوع هذه القرارات.
للتظلم الوجوبي قبل الطمن فيها بالإلفاء أبلم انتضاء الإداري ... اخت الاف
الحكم بالنسبة لقرارات اللجنة الصادرة بالمزل نيسري عليها النظلم الوجوبي.
لكونها قرارات غير نهائية الضرورة عرضها على وزير المدل لاعتبادها أو
المقاليا ...

ملخص الفتوى:

ان المستفاد من أحكام لائمة تأديب الماذونين الصادرة بقرار من وزير المدل بتاريخ } من يناير سنة ١٩٥٥ أن لجنة تأديب الماذونين مكونة من اعضاء دائرة الاحوال الشخصية بالمحكة الابتدائية (مادة ٢) وأن رئيس المحكة يحيل اليها الماذون ليحاكم الملها عما يقع منه من مخالفات اذا رائ الرئيس أن هذه المخالفات تستوجب توقيع عقوبة أشد من الانذار وتسمع اللبنة الموال الماذون المتهم وتحقق دغامه وتصدر حكوا بيراطه أو إدانتسه

وجباراته بالاتدار أو الوقف من العمل مدة لا تقل من شهر ولا تجاوز سنة الشرار لم بالعزل (مادة ٤٣) ٤٤) وتعتبر قراراتها تهائية فيها عدا القرار بمتوبة العزل فيعرض على وزير العدل للتصديق عليه وله أن يعدله أو ينه (مادة ٤٣) . وبذلك غان هذه اللبعثة تباشر اغتصاسا تاديبيا كبدلس تاديب عنديا توقع على المادون عتسوية الاتدار أو الوقت عن العمل مستنة مينية وتستنفذ ولايتما باصدار القرار بتوقيع أي من هاتين المقويتين فيعتنع مينية وتسيية بالتعديل أو الالفساء عليها تعديله أو الفاؤل ولا تعقب عليه من هذا القرار تبل الطمن غيه بالالفساء ومن ثم لا يشترط التقالم الوجوبي من هذا القرار تبل الطمن غيه بالالفساء ألم القضاء الاداري لعدم جدوي هذا القزار تبل اللبطنة المسادر بعزل المادون غيه قرار غير نهم قرار و بالتصديق عليه أو بتعديله أو الفاقه وزجوز للوزيد سحب قراره بالتصديق ألم التعديل مله أو المفاته وأبست وأذاك يتمين النظام من هذا القدار عبل رمع دعوى الالفاء .

وعليه فان التزارات المسادرة من لجنة تلديب الملاونين بالانذار أو الوقت عن الممل لا تخضع للنظلم الوجوبين - أما تراراتها المسادرة بالعزل علته يتمين النظلم من القرار المسادر من وزير المدل في شانها قبل رقع دموى الانساد بالنظلم من القرار المسادر من وزير المدل في شانها قبل رقع دموى

المسسواة

تختف طبيعة القرارات التلديبية التى تصدرها دالـرة الأهـوال الشخصية بالمكرة الإهـوال الشخصية بالمكرة الابتدائية فيها يتماق باللذوائين من حيث تكييفها القاتونى بحسب فوع الجزاء الذي توقعه بـ قراراتها يتهونيع جزاء الانذار أو الوقف عن العمل بـ قرارات قطعية لا معقب فوزير العدل عليها بـ قراراتها بتوقيع جزاء العزل بـ لا نعدو أن تكون أعمالا تحضيرية بـ سلطة وزير المسـدل

(T: 13/2 (10 C) -

يُظْتَسَبَةً لَهَا لَا تَقْفَ عَنْدَ هَدَ التَّصَنِيقِ بِلَ تَشْهَلِ الْنِ جَاتِبِهِ التَّمَيْلِ والالفاء __ القَرْارُ الذِّي يُصَدِّرِ بِالْسُوْلِ قَرَارِ الداري __ الرُّ لَلك __ عَنْمِ اغْتَصَاصِ الْمَكَيّةُ الأَثْرَارُيَّةُ الطَّهَا بِنَظْرِ الطَّمَنْ فِي القَرْارِ الْمُلكورِ مِباشِرةً .

بكفس المسكيد:

أن مناد احكام لأنحة المافونين الصنادر بقرار وزير المعدل في ١٠ يناير
سنة قادا أن طبيعة القرارات التاديبية التي تصدرها دائسرة الإحسوال
القضصية بالمحكة الابتدائية فيها ينطق بتلايب المافونين ومن جهة كسون
مناطبها في اصدارها تطفية أو غير قطعية دخطة، قى التكيف القانوني بحسب
غوغ الجزاء الذي يوضعه الدائرة ، فهي أد توقع جزاء الانذار أو الوقف من
الأعمل نكون قراراتها قطعية بها لا معقب عليها من وذير المعدل أما حين توقع
جزاء المحرل على قراراتها لا تصو أن تكون أمهالا تحضيرية ليبت لها أيسة
صفة تقيينية ، ذلك أن سلطة الوزير فيها يعطق بالطائمة الاغيرة من القرارات
لا تقد مجد حد التصديق أو عدم التصفيق عليها وانها تشمل التصسيدي
والتعجيل والأخاء بمعنى فن الوزير بسئلف النظر في عبل اللبطة ليمسور
هو القرار الاداري بالمعنى المقاود من القرار الاداري بخصائصه المعلومة
هو القرار الاداري بالمعنى المقسود من القرار الاداري بخصائصه المعلومة
والى أن يصدر هذا القرار يعتبر ما ثم مجرد أصل تحضيهة .

ومتى كان ذلك ، وكان القرار الذى انصرف الطمن اليه هو القسسرار المسلم وكيل وزارة المعلم بالمسلمية المسلمية الاسترار من وكيل وزارة المعلم بالمسلمية الابتدائية وهسو قرار ادارى نهسائى لسلطة تاديبية وليس قرارا حسادرا من مجلس تاديب عان المحكمة الادارية العليا لا تكون مقتضة بنظسر المطمن فيه يباشرة .

والمعلمان وام ١٧١١ لسيافة وا ق سريطسة ١٩١٨ ١٩٦٧)٠٠

ئ الانساقة وقشم (۱۹۵۹) ((۱۸۰۰)

: 12-48

- 1

نص المادة النافة من القانون رقم ١٢٩ أسنة ١٩٥٥ بتصحيل بعض

المتام المقانون رقم ١٨ اسنة ١٩٤٧ بشان التوغيس على أن تتولى مكاتب التوليق بجبيع المخررات والك فنها غدا علوه الزواج والسهارات الطلاق والرجمة والتصادق على ذلك الفاصة بالصريين السابين • حكم المادة ١٨ من لائمة المائية المناسكان من المنصادي على ذلك بالاسبان متواد الزياج والسهادات المللان النوايق ماؤون السهاد على ذلك بالاسبان من المحريين موجهة من المناسكان من دوجة مصرية مدوجهة على علود المنتصاص المعدد بالمائية المكارتين بعدم المذه بالمائية المنازات بالمناسكان المناسكان المناسكا

يكفس التفكي :

ومِن حيث أن المادة الثالثة بن ألثانون رقم ١٩٩ لمنفة ١٩٥٥ بتعليل معض أحكام القانون رقم ١٨ اسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق تتشى بأن يتولى مكاتب التوثيق جميع المحررات وذلك نيما عدا عقود أالزوأج واشهادات الطلاق والرجمة والتصادق على ذلك الخاصة بالصريين السلمين ، ورغما من أن لاتحة المأذونين صدرت بناء على حكم المادة ١٨١ من المرسوم بقانون وتم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المنطقة بها ، وصل بها قبل تعديل المادة الثالثة من القانون رقم ١٨ لسسفة ١٩٤٧ على الوجه السالف الذكر ، فإن حكم المادة ١٨ من هذه اللائمة لا يتعارض مع حكم المادة الثالثة الشار اليها فيما نصت عليه من أن يختص المأذون دون غيره بتوثيق عقود الزواج واشهادات الطلق والرجمة والتمادق على ذلك والنسبة للبسليين من المعربين ، ودلالة هذين النصين اللذين وقعت في ظلهما المخالفة المنسوبة الى الطاعن ، أن الاختصاص المنوط بالماذون متصور على توثيق مقود الزواج واشهادات الطلاق والرجمة والتصادق على ذلك والنسية للمصريين السلمين ، وأذ وثق الطاعن اشهاد طلاق المضح اجنبي مِن رُوحِةُ ممييةٌ مَلَهُ يُكُون قد خُرج على حدود اختصاصه المعد بالسائدين اللكورتين ، ولا ينتبه الإفتواج بما بشي عليه المادة (١٩) من لافصيصة

المائونين من أنه « لا يجوز للماثون أن يوثق مقد الزواج أذا كان أهن طرفيه غير مسلم أو الجنبي » ذلك أن هذا النص لم يضف جديدا إلى اختصاص المأذون وانها جاء تاكيدا لما تضبنته المادتان سألننا الذكر من اختصاص الماذون بتوثيق عدد زواج المريين السلمين دون غيرهم . ولا نقبل تفسير سنكوت هذه ألمادة من النص على الحظر على الماذون في توثيق اشبهادات الطالق. والرجعة والتصادق على ذلك إذا كان أحد الطرفين غير مسلم أو أجنبي ك على أنه ابلحة له ، لان من شأن هذا التنسير اهدار تواعد الاختصاص التي جددتها المندان الثالثة من تاتون التوثيق ، ١٨ من لاتحة المانونين على الوجه البين بها ، بغير سند تاثون ، كما لا يسعف الطاعن ما نصت عليسة المادة ٢٢ من الأحة المانونين من الزام المأذون بأن يخطر العبدة أن المدينة أو المناطة بما يوثقه من اشهادات الطلاق اذا كان من وقع عليه الطب الق اجتبيا ، ذلك لان متنضى حده المادة أن يختص الماذون بتوثيق إشهادات الطلاق الصادرة من مصريين مسلمين بايتاع الطسسلاق على أجنبي وليس العكس ، ولما كان الاشهاد مثار المساطة التأديبية صادرا من أجنبي مسلم يتوتيع الطلاق على زوجته المصرية فاته يناى بهذه المثابة عن نطاق المادة المنكورة ، هذا ، ومهما يكون من الإمر غدد كان يتمين على الطاعن أن يأخذ " جانب الحدر علا يتبرد بتعسير نص المادة (١٩) من الثخة الماذونين تعسيرا يتعارض مع صريح نص المادة ١٨ منها والمادة الثالثة من قانون التوثيــــق دون استطلاع راى رؤساته تجنبا لما قد يترتب على هذا التفسير من الاشرار بمسالع دوى الشان على ما أوضعه الشاكي في شكواه مستنق الطامن ، هــدًا ولا اعتداد بما دُهب اليه الطامنُ مِن أن الليبسي لا يُعابِّرُ كجنبيا بالنسبة لجمهورية مصر العربية في ضوء احكام ميثاق اتحاد الجمهوريات العربية الذي يشم مصر ولبيبا وسوريا ، ذلك لان هذا الاتخاد لم يترشب عليه انقضاء الشخصية التاتونية للدول المؤسسة لهذا الاتحاد بل ظلت عالمة وبالتالي يحتفظ الواطنون في كل تولة من هذه الدول الثلاث بجنسيتهم For Alling ... الأصلية في مُوَّأَجِهة بَّاتِي دُولِ الْأَتْحَادُ أَوَّ غَيْرَها . A 27 3 6

ومررحيث أن متي كان ذلك ما تقدم 6 ركان أشهاد الطلاق محسل المنازعة صادرا من ليس عان دويق هذا الاضهاد تقض به بكاتب التركيق 8 ويخرج من اختصاص الطابين المجدد في لاحدة المادونين الشار اللها 6 ويخرب من اختصاص الطابين المجدد في لاحدة المادونين الشار اللها 6 أشكام الشوارين المحاد المادونين الم

وابتناء على ذلك يكون القرار المطعون فيه قد صدر صحيحا مطابقا للقساقون. ولا وجه للنعى عليه ، بُها يُفعين نُعه رفض الطعن والزام الطاعن ممروفاته .

(طمن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٣ ق ــ جلسة ٤/٢/٢/١)

قاصية رقسم (۲۰۳)

: المسيدا :

النص في الأهمة الملاونين على اشتراط المصول على ترخيص من الصلحة التابع لها الوظف المكان توفيق عقد الزواج _ مشروعيته .

بلخص الفتسوى :

أن تعديل المادة ٣٥ من الأمية المانونين تعديلا بؤداء أنه لا يجوز توثيق ... يقود زواج المسلكر وضباط الصغي والكونستيلات والمسولات التابيين المسلحة المسلحة الدود أو الذين في خبعة الجيش الا يترخيص نبن المسلحة التابيع لها الموظفة سن أن جذا التحديل لا يبس حق الزواج بوصفة نبن الحقوق العلمة و وانها تنظم لحكامة استممال هذا الحق بالنسبة الى يجوز المه و منا المسلحة العامة وذلك دون مسامن بحق الزهاج في ذاته ، ومن ثم غلا وجبه التول بأنه يمس حقا من الحقوق العلمة الذي لا يجوز المسامن بها الا بقانون .

(نتوی رئم ۲۲) — فی ۲۱/۸/۷۱)

مؤسسية خاصة بنات نفع عام

قاعدة رقم (۲۰۶)

: 12.....41

وسنشفى المواسسة بالاستخدرية ــ ووسسة ذات نفع عام لا ووسسة علمة -

ملخص الحكم :

ان مستشنى المواساة هو في اصل نشاته من خلق جمعية خامسسة وليس بن خلق الادارة وأن المشرع اذ تدخل نبيا بعد في تفكيه لم يعلن اراته بوضوح في جعله مؤمسة علمة ، بل ولم يبكته أي الخلاماس من اختصاصات السلطة العابة ، أيا ربائية الادارة على المستقبقي بن الفلمييني الادارية والمالية نهى بالقدر الذي يغرض عادة على المستقبقي المخاصسة ذات النفع العالم ، مقابل ما تحصل عليه بن اغافات ونسهيلاته خطسسسة وليست من نوع السيطرة التي تعارسها الادارة بالنسبة المهوسسسة المعالمة ، و من نوع السيطرة التي تعارسها الادارة بالنسبة المهوسسسة المعالمة ، و من نوع السيطرة التي تعارسها الادارة بالنسبة المهوسسسة المعالمة ، و من نوع السيطرة التي تعارسها الادارة بالنسبة المهوسسسة المعالمة ، و من نوع السيطرة التي المارة بي المعالمة ، و من ناع مان المستشفى المنكور ليس من المؤسسطاء المهالية .

(طعن رقم ٢٤٤ لسنة ٥ ق ــ جلسة ١٩٦٢/١٢/٨)

قاعـــدة رقــم (۲۰۵)

: المسطا

وأسسة خاصة ذات نفع علم ... قراراتها ... لا تعتبر قرارات ادارية ... وما يختص مجلس التولة بهيئة قضاء ادارى بنظرها ... مثال : طلب أهــدى ومرضات وسنتشفى الواساة بالاسكفدرية ... اللقاء قرار فصلها ... خروجه عن ولاية القضاء الادارى .

بتغص المسكم:

ان بستشفى المواساة مؤمسة خاصة ذات نفع علم لفتون قسرواراته بديرها ليست بن القرارات الادارية التي يختص مجلس الدولة بنظــــرهه وبالتقى يكون طلب أهدى المرضات الفاء قرار نصلها خارجا بطبيعتــه

عن اختصاص التضاء الادارى التي جددها القانون على سبيل العصر وهي ولاية بقيدة في يضر ،

> (طعن رقبي ١٤٥ ليسنة ٩ ق ــ يطبسة ٢١/١١/٢١) **قامــية رقــم (٢٠٧)**

> > 41

ممل الربد الكاكاري _ علينه القانوني _ هو يؤسسة خاسة فإبته نفع على _ قبليه على مرفق جام ۽ وزينمه يشخسية اعتبارية مستانة الا يهيهل بنه يؤسيينة علية .

والمنس الفت وي

يهون من الرجوع الن كاروب الشاه بعلى الدية المخاطري إنه بعلين الربة المخاطري إنه بعلين الربة المخارج الن بعلين الربة المخارج ا

السامي البريطاني على أن يخصص الربع السنوي لكل من مال ومال جمعية الصليب الاحمر في حساب لدى وزارة الداخلية للشئون المحية يطلق عليه الصعاب المشترك لاعمال الرمد وتلتزم الحكومة المصرية بأن تنفع لهذا الجسباب كل مننة مبلغا مساويا لريع مال الجمعيسة للذكهرة ويمين وكيل الوزارة مدير المعبل التذكارى ويشنترط ان يكون جرياجا رمديا أوربيا وأن يمبادق على تميينه الشخص المختص بالاشراف للقيام بأعمال الأبحاث بذات الشروط التي يمين بها المدير ، ويعين الوكيل طبيبين مصريين مستاعدين وياتى موظفي المعمل ولا يكون للمدير أو لفهم ه من موظنى المعمل الحق في مكاماة أو معاش من الحكومة المصرية عند نهاية خدمتهم ، ويضع مدير ألممل الميزائية السنوية ويعرضها على وكيل الوزارة ووزير الداخلية لتقديمها الى المشرف على الهبة ويقدم وكيل الوزارة تقريرا سنويا الى رئيس الوزارة عن المعمل يلحق به كشف حساب وترسيل مورة من التعريد إلى الشرف الذكور والبشرف أن يبتنع عن دفع ريسع الأموال الى ألمبل أذا لم تكن تستعمل طبتا للشروط المتنق عليها وللمكومة المستنا الفنا بالسسبة المسالية المسكوبة بدهمها ويجوز المكوبة المصرية في أي من الحالتين الاستمرار في تادية الاعتمالية بالمعدل أهلي عمل الها ومندئذ تنسم المبالغ الباتية بين الطرفين بنسبة ما جفعه كل منهما ، ولا تسرى على الممل لوائح الحكومة الاعتيادية الخاصة بالرواتب والمسترمات خللفان وفوها ويعين واراجع مستتل غير تابع للبعيل طراجعة الحسابات فلكل سنالة ها يهتد إدخلت على الاتفاق بعض العديلات من بينها أن ادارته المسمست المدملة والمنتق بالعليمة تشكله من مضوين المدولين المدمية وكيل ورسيب المراق فالمنافعة والمراجع والمنافعة والمنافعة المنافعة المنافعة والمنافعة والمنا الربة المتريين إلى سيبل المديرية الشباء يستوسف شتل في الليم الوجمة يد يدويستنام مما تقدم أن مجيل الهود التنكاري في يعدو أن يكون واسبسة فاصة ذلت نفع علم و ذلك إنه إنشهد فعادل الاح من عنهم الدود ويد من أحد الإيراد في المبيعة الهدوم الديالانداق عليه يبها مبقى الصليب الأحسس الدولي وببلغ مساي له تنفوه الحكوة المهدية وكان يديره في اول الابر طبيب اجنبى ثم اسيحت ادارته ينوطة ولجنة معددلة وتخفيع حباياته لنوع من الرقاية يشترك عيما الشيخير الكلف والاعراف على المقديد والهبة المصلر اليها منحوز له الاستراع بهن أداد بيع الإيوال الشهراء السهرة أذ راى اتها لا تستمل طبقا للشروط المتنق مليها ويجوز ذلك ايضا للحكومة
 المسرية ، وعنتثث لا يقوم الممل بعبله ولا يخضع الممل للنظم المسلسلية
 الحكومية وليس الوظفيه الحق في معاش او مكافاة من الحكومة المسريسة .

ولا وجه للقول بأن المعمل المشار اليه يعتبر مؤسسة علمة استنادا
لم أنه يقوم على مرفق علم وهو علاج الرضى من أمراض العيون وأمطاء
مروس للأطباء الرمديين كما أنه يتبتع بشخصية أعتبارية بستقلة لا وجه
لهذا القول لأن عناصر المرفق العلم والشخصية المستقلة لا تكنى وحمدهما
لإضفاء وصف المؤسسة العاقبة على الهيئة اللى تتوافر نبها هذه العناصر
بل يتمين لاعتبارها كذلك ــ وبالإضافة الى هذه العناصر ــ أن تسكون
السلطة العابة هي التي انشأتها ثم تولت ادارتها على نحو يجعل لهــــا
"كلمة العابة مي التي انشأتها ثم تولت ادارتها على نحو يجعل لهـــا
"كلمة العابة مي التي انشأتها ثم تولت ادارتها على نحو يجعل لهـــا
ما سعق بيساته .

لهذا أنتهى الرأى الى أن معبل الربد التذكارى مؤسسة شاسة ذات علم عسام ،

(علوی رقم ۱۰۲۳ — فی ۲۹/۱/۱/۲۲)

بۇسىسات عباية سىسىسىس

الأهمسل الأول: الأحكام العلية لليؤسسات العلية

اللفوع الأول: التطور التشريمي لنظام المساب الملبة

القرع الذلقي : التكييف القانوني لليؤسسية العلمة تبل تلميل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧

ر القرع الثالث: واحية المؤسسة وتكييفها القاتوني القرع الرقيم: النقالم القاتوني للمؤسسة العلية

القرع القليس: اختساس الرسيسة العلية

الغرع البيانس: المرسات الملية ذات الطبايع الانتسادي الغرع السابع: التجرف بالجان في المتارات المبلوكة المؤسسة

الملية والنزول عن أبوالها المناولة

اللغرع الثلمن: المؤسسة المعبومة والمؤسسة النابعة

الفرع التاميم : الميزانيب

القوع العاشر : مديسور الدارات بيراتيسة حسابات المؤسسات. . العابة وتوليهم م

الغمسيل الثاني : العلياون بالإسسات العلة

. الغرع الديسين .

الفرع القائر ؛ الترعيب...ة

الفرع الطابع: تسمية المجلة. * الفرع الزاوع: شم بأند الفنية السابلة

المرابع المفائض : الروات والاجور الانسانية والبدلات والكاتاعة

اولا : برتب . ثانيا : اجر اضاق .

عليه . اجر اصابي . ثالثا : بدل طبيعة العمل ،

رابعا : بدل سرائة .

خاسا: بدل تبثيل .

الفرع السادس: امانة غسلاء المعيدسة

القرع السابع : التأديب

الفرع الشابن : النتال

القرع التاسع : الزايا التي يحتظ بها الملون المتولون من المتولون من الماسيدة العلمة اللماة .

المفرع العاشر : سنسائل بتنسومة

"الأصل الثالث : احكام خاسة بيعض الموسنشات المطلة

الفرع الأول ؛ المؤسسة الانتصابية

القرع اللهي : مؤسسات زراعيسة أولا : مؤسسة مديرية التحريب

اود ، موسست مديريه المعربي . قانيا : الوسسة المرية المأنة العير الراشي وهيئة

بعيد ، الوسسة المعربة العابة للعبير الار - " ، أيتدرية التطريران - أداة . . الأ

نالنا : المؤسسة المنزية المابة للتعبير الزراعي .

سادسا : المؤسسة المرتبة التماؤيّة الزّرّاعية الملية . سابعا : الميئة الامريكية الأسلاح الأفري بهذا

الفرع الثالث : فيؤسمتسطت منفاعية والثالثة وما:

اولار في المؤسسات المعرية الملغة المؤزلة والنسيج .

ثلقيا : الموسسة المرية العلية الخبيلي التطن .

ثالث : المؤسسة المرية العلمة للمسانع الحربية . رابعا : المؤسسة المرية العابة للبترول .

خايساً: ادارة القسوى الكهرمائيسة والمسائية بسوزارة الاشفال .

سانسا : الؤسسة الصرية الكهرباء .

سابعا : بؤسسة الطاتة الذرية ،

الفرع الرابع: واسسات النتل ،

اولا: مؤسسة ممر للطيران .

ثانيا : المؤسسة المسرية العابة للنتل البحرى .

ثالثا : المؤسسة العلبة للنتل البحرى .

رابعا : المؤسسة العابة للنتل البرى للركاب بالإقاليم . خليسا : مؤسسة النتل العام لدينة القاهرة .

سادسا: ادارة النقل العام لنطقة الاسكندرية .

الفرُّ مِ الفَّايِسِ : ووسسات مقطفة ،

اولا : المؤسسة المرية الماية للانباء والتشر والتوزيع

ثقيا : المُست المسرية العلبة للتعاون الانتاجي .

ثلاث : الوسسة المرية التعاونية الاستهلاكية . رابعا : الموسسة الاقصادية للتوات السلمة ،

سايسا : مرتق بياه الثامرة . 💮 🔻 . ت

القصل الرابع: الشركسات التابعسة للمؤسسات العبيامة،

١٠٠: القسرع الأولى: الجنمية العبوبية المستاهبين .

الفرع الثاني: المنوض يغدارة الشركة من إن

القسوع الثالث "المثلو: الجال، الخاس في مجالس، الادارة .

المرع الرابع " العراع أن بال العركة ".

الفرع الفامس : انتماج شركة في الحسري .

الفرع السادس: شركات النقلي البحري والسياحة ،

الفوع الصابع : شركة بدينة نصر للاسكان والتعبير .

الفرع الثابن: الشركة الزراعية بالتطر المسرى .

القرع التاسع : مجلس الادارة ،

اولا : كيفية تشكيل مجلس الادارة .

ثانيا : اختصاص مجلس الادارة . •

الله : رئيس واعضاء مجلس الادارة .

رابها : الرتبات وبدلات النبئيل والمزايا المبنية لرؤساء وأعشاء مجلس الإدارة ، :

خابسا : الحد الأشمى للبرتب ويدل التبثيب لرئيس مجلس الادارة .

الفرع العاشر : لائحة المابلين بالشركات التابعة لليؤسسات المساية .

الغرم الدهادي عشي : جدول نئات الوظائف والرتبات .

الأورع الثاني عشر : بمادلة الوظائف .

الفرع الثقات عشر: التعيين ،

القرح الرابع عشر : الصدويات ،

العرع الغلبس عشر: الدرجة والاقدبية . الفرع السادس عشر: شم بدد الخدية .

الفرع السابع عشر : الرتب .

الفرح الكابن عشر: الاجر الفسوى لمبال اليوبية .

اللوع التاسع عشرة المنعة التي تشم الى أجر المابل .

القرع المقرين : الملاوات .

أتفرع المادي والمشرين : البدلات ،

أولا: البدلات المتررة لمواجهة بمعروضات معلية . اليا : بدل طبيعة العسل ،

الله : بدل التبثيل .

ا رابعاً ؛ بدلات متنوعة . 🔞 الله الله

الغرع الثلقي والعشرين: مصرونات الانتقال . القرع الثلث والعشرين: الأجور الاضافية والمكافسسسات

التشجيعية ،

- الفرع الرابع والعشرين : مكافأة الانتاج أو البونس .
- القرع الخابس والعشرين : اعقة غلاء الميشسة .
- - التعرع السبيع والعشرين: الجمع بين الرنب والمعاش .

الفصــــل الأول

الاحكام العابة للبؤسسات العابة

القسرع الأول

المتطسور المتشريمى لنظسام المؤسسات العلبة

قاعسدة رقسم (۲۰۷)

: 12...41

التطور التشريعي لنظام المؤسسات العابة ... الققون رقم ٣٧ ســنة المراب عنا القانون تفاول احكليه كلفة المؤسسات العابة سواء با يتولى بنها مرافق علبة الدارية أو ما يتوم على ادارة مرافق علبة اقتصادية ... كنت الاشخاص الاعتبارية العابة التي يتم انشاؤها وفقا لاحكام هـــذ! القانون يطلق على بعضها المؤسسة العابة » وعلى بعضها الافي وصف اليؤلة العابة » دون سند ظاهر ... القانون رقم ٢٦٥ السنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي ... الميار الذي اخذ به القانون عنــد تحديد ما يخضع لاحكامه من المؤسسات العابة القالية .

ملخص الفتــوى :

بالرجوع الى التطور التشريعى لنظام المؤسسات العلبة بيين أن الشرع أصدر بادىء الابر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الذى تناولت احكليه تنظيم كافة المؤسسات العلبة سواء ما يتولى منها مرافسق علمة اداريسة أو ما يقوم على ادارة مرافق علية التصادية . وكانت بعض الانسخاص الاعبارية العابة التى يتم انشاؤها ونقا لاحكام هذا القانون يطلق عليها

اسم « المؤسسة العلبة » في حين كان يطلق على البعض الآخر ومسف « الهيئة العلبة » دون سند ظاهر .

في كا المثيرة بنا البنه أن لاحظ أنه ينبغى وضع تنظيم خاص المؤهر المالة التي تتولى ادارة مرافق علية التصادية المستحد التقون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي الذي نص فيه على اعتبار القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ - المسلر اليسبه بدلة القانون العلم الذي ينظم شئون كانة المؤسسات العلمة فيها لسم يد بشائه نص خاص في أحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ .

ولم ياخذ القانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٠ بمعيار موضوعي بحت عند تحديد ما يخضع لاحكله من المؤسسات العقبة القانية وانها نص في المادة الاولى مله على أن تعزى المكله على المؤسسات العقبة التى تسازس شاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو جايا ويصدر بتحديد هذه المؤسسات قرار من رئيس الجمهورية وهكنا لم يكن يكمى أن تبارس المؤسسست العالمة تشاطا من الانتسادي في تطبيق احكام ذلك القانون ، بل كان يتجهن لاضفياه هذه الصابح الانتسادي في تطبيق احكام ذلك القانون ، بل كان يتجهن لاضفياه هذه الصابة عليها أن يصدر بذلك قرار من رئيس الجمهورية .

(بنوی رقم ۱۰۳۶ ... في ۱۱/۱۱/۱۱/۱۱)

الفسرع الثاني.

التكييف القانوني للبؤسسات العلية قبل العبال بالقانون رقم ٢٢ لبنة ١٩٥٧ -.

قائنىڭ رقىم (١٠٨) 🖰

المسطا:

يتكفش الفسكم :

ان التشريعات في مصر قبل العبل بالقرار بدانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ بيشان المؤسسات العابة قد خلف بن أي تعريف المؤسسات العابة ، المكان يخلط بن ان المشرع لم يحسن استعبال تعبير المؤسسات العابة ، المكان يخلط بينها وبين المؤسسات ذات النفسة العابم ، كبا أنه لم يلتزم خطة موهدة و وسكا و المكان واحدا في انشاه المؤسسات العابة عبنها ما نص صراحسة على تكينها القانوني واعتبارها مؤسسات عابة ، وبنها ما اجتزا ببندهسسا المنسقة المغربة في تقنون لاحق دون النص صراحة على تكينها التسادية ي

وأنه والتن كان هذا الخلط والغبوض من نلحية ، وخطورة النسائج التي تترتب على تحديد ما أذا كان الشخص المعنوى الذي يؤدى خصات ذات نفع علم مؤسسة علية أم لا من تلحية أخرى ، يقتضى اتخاذ مقياس للتترقة جابع مانع ، الا أن ما سبق ابتداعه من مقليس في هذا الشسسان غشل في الوصول على هذه الغلية أذ لم يصلح أي مقيلس بذاته الا في معض

التانوني للمؤسسات وهل هي عامة ثم لا التي متدير التضاء في كل حسالة على حدة . والتضاء في تتديره لكل حالة يستمين بالمغليس المسار اليها في مجبوعها بوسفها علاقات تهدى التي حقيقة طبيعة المؤسسة ، فهو يرجع عملا التي النصوص التشريعية أن وجنت ليتعرف ما أذا كان المشرع قسد امان بوضوح ارادته فيها يتعلق بطبيعة المؤسسة أم لا ، ولا يجتزيء بناك بل يستهدى بأصسل نشأة المؤسسة وهل هي من خلق الادارة أو من خلق الادارة أو التي نتهتم بها المؤسسة وهل لها مثلا حتى فرض الضرائب والرسسوم انتي تتهتم بها المؤسسة وهل لها مثلا حتى فرض الضرائب والرسسوم أم لا ، ويسنثير أيشساً بندى رقابة الإدارة على المؤسسة بن التلميتين الادارة والمسابة من المسابة عن والمسابق المسابة عن التلميتين الدارية والمسابقة تم يستعبط من كل مؤلئك وما اليه تقسديره لحقيقسة

(طعن رقم ١٤٢ لسنة ٥ م ــ جلسة ١/١٢/٢/١٢) ٠

طييمة المؤسسة ،

النسرع الثالث

ماهية المؤسسة وتكييفها القانونى

قاعسدة رقسم (۲۰۹)

القسيدا :

مؤسسات علبة ... تكيينها ... هى مرافق علبة وقراراتها قسرارات الدارية وعبائها موظفون عبوبيون وعقودها ادارية اذا توافرت فيها اركان. القعقد الإدارى .

ملقص القتري :

أن المؤسسات العلمة في الغالب براغق علمة التصادية أو زراعية
لا مناعية أو بالية أو تعاونية ، وادارة المرفق العام بطريقة المؤسسة
العملية هي نوع من طريق الادارة المباشرة ، ومن نتائج ذلك أن تكون
القرارات الصادرة من المؤسسة العلمة هي ترارات ادارية ، وعبال
المؤسسة العلمة يعتبرون موظنين عبوبين ، وأموالها تكون ملكا للدولة
والمعتود التي تبرمها مع الأفراد أو الشركات تكون عقودا أدارية أذا
تواهرت غيها أركان المقسد الاداري .

(منوى ٢٥٣ ــ في ٢٠/١/١١)

قاصدة رقسم (۲۱۰)

تابسدا :

تنظيم الرسسات العابة بالقانون رقم ٦٠ أسنة ١٩٦٧ والهيلات. ظماية بالقانون رقم ٢١ أسنة ١٩٦٧ ... لم يلفذ أي بن هذين القانونين. جمعيار موضوعى التعديد ما يلعين اعتباره من التوسيدات الماية أو الهيتات الثماية في تطبيق المكابه حد مجال تطبيق كل من القانونين المكورين حد الن اليا من هذين القانونين لا يعتبر في مقابلة الآخر القانون العام الذى يحكم الشخص المعنوى العام بحيث يخضع لاحكام ذلك الاصل اذا لم يصفور قرار من رئيس الجمهورية بالخالة في نطاق القادون الاخر .

. ملخص الفترى :

وفي مام ١٩٦٣ رأى المشرع ضرورة تنظيم الاشخاص الامتبارية العلمة:

التى تقوم على ادارة مرافق عامة اداريـــة تنظيب يختك من تنظيم
الاشخاص الامتبارية التى تقوم على ادارة مرافق عامة انتصادية فأطلق على النوع الاول اسم « الهيئات العلمة » ونظبها بالتانون رقم ٦٠ لسنة العربينا اطلق على النوع الثاني اسم « المؤسسات العلمة » ونظبها بالتانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الذي تعرضت مذكرته الايضاحية لبياني المجته المخالف بين النوعين .

وبناء على ذلك استطر الزاى نطئ أن ليا من ختين القانوين لا يُمطر في معلم على معلم المستور العالم الذي يُحكم الشخص المعنوى العسلم يخيف يخص لاحكام ذلك الاسسل اذا لم يصدح الرار من رئيس الجمهورية بالخالف في تعلق التعالن الآخر ، يعمني الله ملستاناء الكرسسات العامة ذات الطابح الاقتصادي لا تسرى احكام التانون رقم ١٠ أسنة ١٩٦٣ أو سالدون رقم وقو

لله السنة 1971 على المؤسسات الملبة التاثية الابعد صدور القبرارات. المجمورية المتعددة لطبيعة كل منها والتي تعتبر مناط سريان احكام هـذا التقون أو ذاك تطبيقا لنص المادين ٣٥ : ٣٥ من قسانون المؤسسات العابة. والكادة ١٨ من تاثون الهيئات العابة .

(نتوی ۱۳۶ فی ــ ۱۹۲۹/۱۱/۱۳) ۰

قاعسدة رقسم (۲۱۱)

L-41

القتان رقسم ٣٢ نسستة ١٩٦٦ باصدار قابين المرسسبات العلية وشركات القطاع العام ب سريان المكابه على آية جهة وصفت بالهسسا (مؤسسة علية) طبقا كان قادر الشاها أو طبقا كان قادن أو قرار ألف و فلك دون حلجة الى صدور قرار من رئيس الجبهرية باعتبارها كلك و

للقص الفصوي :

من حيث أنه بتاريخ 10. من أغسطس سنة 1973 صدر القباؤية. وشركات التطبياج المسلم الماية وشركات التطبياج المسلم الماية وشركات التطبياج المسلم الماية وشركات الإنسان المسلم المنابق الماية والمسلم المسلم الماية الماية والمسلم الماية الماية الماية والمسلم الماية الماية الماية والوجدات الاقتصادية الماية الماية ووت المناب الماية الم

المؤسسة المعلق في يضع فروطا لامتيارها كذلك بحسا كان عليه الجال في ظلم القانون بقم ١٠ لبسنة ١٩٦٧ من ثم عان لية جهة وصفت بانهسسة ويقون او قرار ناهذ تهتير ويقوسه علية » طبقا اقدار إنسانها أو طبقا لاى تانون أو قرار ناهذ تهتير أيضا ووسسة علية في منهوم أحكام القانون رقم ٣٣ اسنة ١٩٦٦ المشيل اليه دون حلجة الي صدير قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها كفلك ويتمين عليها وقتا الموجدا لم قضت به المادة الثالثة من القانون أن تهسيل لهنا ويتمامها وقتا الإحكامة خلال سنة بن تاريخ المسلم به .

وبن حيث أنه لا يجتج في هذا الصدد بأن القانون رقم . ٦ لسنة المعنوى من قبيل المؤسسات المسلمة طالما المجهوبية لاعتبار المسخص المعنوى من قبيل المؤسسات المسلمة طالما السم يكن يدخيل في عداد المؤسسات العلمة ذات الطامع الاقتصادي التي حددت بمتنفى قرار المؤسسات العلمة ذات الطامع الاقتصادي التي حددت بمتنفى قرار الابر يقتضى أيضا ضرورة صدور منسل هذا القرار ٤ لا محاجة بهمنا القول لأن القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٦ نص صراحة على النساء القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ نص مراحة على النساء القانون الأخير قد سقطت جيوسا في مجال العلميق القانون الأخير قد سقطت جيوسا في مجال العلمية القانون رقم ٣٠ لسنة المؤدة ولن عام عام المؤدة المؤلى من القانون رقم ٣٢ لسنة المؤاه الذي هاء من العجوم والشمول بعيث يسرى على كافة المؤسسات العلمة المؤاهة في منا المجهورية باشفاء صفة المؤسسة العلمة عليها والا ما كان هناك جدوى من الفاء القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٣ لمام القانون الجدير رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣ لمام القانون الجديد رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٣ لمام القانون الجديد رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٣ لمام القانون الجديد رقم ٣٧ لسنة ١٩٠٤ على المناد المناد ولا ما كان في ظل لمكام القانون الجديد رقم ٣٧ لسنة ١٩١٩ على المكان المنادون الجديد رقم ٣٧ لسنة ١٩٠٩ على المكام القانون الجديد رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٩ على المكام القانون الجديد رقم ٣٧ لسنة ١٩٠٩ على المكام القانون الجديد رقم ٣٣ المنة ١٩٠٩ على المكام القانون الجديد رقم ٣٣ المناد على ١٩٠٨ على المكام القانون الجديد وقم ١٩٠٨ على المكام المكام القانون الجديد وقم ١٣٠٨ على المكام المكام الما المكام الم

ومن ثم ملا محل لتقييد حكم المادة الأولى المشار البها أو تضميمه دون موجب أو متفضى أذ الهدف من هذا القانون هو توحيد الوضمع المقانوني للمؤسسات الملية والشركات النابعة لها . ويغير ذلك يصبح الوضع غير مستقر ويكون هناك ازدواج لا مبرر لسه في النظم والأوضاع الذي تتبعها هذا المؤسسات والشركات .

ومن حيث أنه مما يؤكد هذا النظر ويؤيده أن المادة الشباسسية من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٦ المسار اليه نمست على أن « يصدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة علمة بالنسبة الى الهيئات العلمة التلقيمة وقت العبل بهذا القانون ٥ وفي ذلك يختلف القسانون المذكور اختلالما جوهريا عن القسانون السسابق عليه رقم ١٠ لسسفة ١٩٦٣ الذي كان يتفي في المادة ٣٥ بأن يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة علمة بالنسبة الى الهيئات العلمة أو المؤسسات المسابة القانية حسبها سبق البيان ، وهذا الهيئات العلمة الإنسخاص ١٩٦٦ الى اختلاف يعنى انصراف نية المدرع في القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ الى اختصاع كلمة الانسخاص الاعتبارية العلمة التى تضمنت ترارات انسسالها النص على اعتبارها من المؤسسات العلمة لاحكامه دون حاجة الى صدور قرار من رئيس الجمهورية بذلك ٤ اذ أن على اعتبار وصف المؤسسة العسانة على اعدى الهيئات العلمة اليهادة المهادة المهادة المؤسسة العسانة على اعدى الهيئات العلمة المؤسسة العسانة على اعدى الهيئات العلمة المؤسسة العسانة على اعدى الهيئات العلمة المؤسسة العسانة المهادة العالمة .

(نتوی رتم ۱۰۳۱ - ف ۱۱/۱۱/۱۳) .

القسرع الرابسع

النظام القانوني للبؤسسية الملبة

قاعسدة رقسم (۲۱۲)

المسطا :

القاتون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قاتون الاسسات الماية ...
تقطّم القاتوني النواسسة ونقا لإحكايه ... التعارض بين النظام القاتوني
المسلة: النقل المسلم النطقة الاستخدرية الجين في قاتون انشاقها وبين
النظام القاتوني النواسسات العابة ... وجوب تعديل نظام مؤسسة النقل
العام المنطقة الاستخدرية على نحو يتفق واحكام القاتون رقم ٢٧ لسسنة

۱۱۵۷ م ملفص الفت وي ت

بين من متارنة النظام القسانوني الوسسة النقل العام الماستة المستقدرية بالنظام العاتوني العام المؤسسات الذي تضيئه قسانون الماسكندرية بالنظام العاتوني العام المؤسسات الذي تضيئه قسانون فلك أن ادارة مؤسسة النقل العام المطقة الاسكندرية يتولاها مباسن الادارة والعضو المنتدب والمدير العام ، ويتولي مجلس الإدارة اختيار أحد العضوين المؤسسة وهو الذي يعتص بتمين المدير ويحدد اختصاصاته ، بينما ينشي المؤسسة وهو الذي يعتص بتمين المدير ويحدد اختصاصاته ، بينما ينشي ويتم تعبينه بحرفة الجهة الادارية المؤسسة على المؤسسة طبقا لقرار النسائه ويكون مسئولا امام مجلس الادارة من تفيذ السياسسة التي يترها المجلس الدارة من تفيذ السياسسة التي يترها المجلس الدارة ان يعهد الى لجنة من بين أغضساته بعيز لجلس الادارة ان يعهد الى لجنة من بين أغضساته بعض اختصاصاته ، والمهوم بداهـة أن اللجنة تؤلف بن تكثر من شخص

واحسد ، في حين أن تقون انشاء مؤسسة النقل العسام بمنطقة الاسكندرية بخول الاشراف على الادارة لعضو واجد هو هضو مجلس الادارة المنتدب .

وقد انتضى اختلاف الميشات المشرفة على ادارة المؤسسة في كلا التشريعين على النحوا السابق أن اختصاصيات منه المؤسسة المخولة له تطبيقا لقانون المؤسسات العابة موزعة في ادارة النقل المشترك لمنطقاة الاسكندرية بين العشو المنتدب وبين الدير .

ويخلص من ذلك أن ثبت تعارضا بين النظام القانوني الأسسة النقل اتعام لمنطقة الاسكندرية المبين في تقانون انفسائها وبين النظام القانوني المؤسسيات العامة على المنحو الوارد بالقبانون يقم ٢٦ لسبة ١٩٥٧ المسبوب المسلم المنسب المسلم المناه الم

وعلى ذلك غان تمين عضو مجلس ادارة منتنب ومدير علم الأسسة ادارة النقل العام لمنطقة الاستكثرية يتصارض واحكام تقون المؤسسة المبلية المعالية والمسابقة المستخدمة المواجهة المسابقة والمسابقة والمسابقة المسابقة المسابقة المسابقة على نبيرو بنتاج والمهابقة على نبيرو بنتاج والمهابقة المؤسسة المؤسسة والمسابقة والمسابقة المسابقة المؤسسة الم

المنتوى رهم ۱۹۲۴ - في ۱۹۵۴/۱۹۴۱)

The control of the co

القرع الخابس اختصاص الإسمية العلية

قاصدة رةسم (۲۱۲)

: (4

اذا كان الشرع الفي الإسسات العلية بالقانون رقم 111 المسقة.
الا انه ابقي على بعضها لمدة سنة شهور يتم خلالها تحديد وضعها القالوني — اشر ذاك — ان القراسسة خلال فترة الابقاء ان تهسارس اختصاصاتها بالنسبة للوحدات الاقتصاصاتها بالنسبة للوحدات الاقتصاصاتها بالنسبة المحديثة المالية السياحة والفائل بزيادة راس على ممر الشافق التابع الهوسسة لا تثريب عليه اصدوره في عدود الاختصاص -

الملفص الفتسوي :

ان المتانين رقم 111 اسنة ١١٧٠ بيعض الاحكام الخامسة بشركات التطاع العام المعول بم امتيارا من ١٩٧٥/١/١٨ بينس في المادة السابعة على أن لا يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد المؤسسات العالمة التي تبارس نشباطا بناتها في تاريخ المبلغ بهذا المقادين ، وتستير هذه المؤسسات في مهاشرة هسنا الفسلط وفي مياشرة المتصامباتها بالنسبية الواسعة الواسعة الها وغلك لمدة لا تجاوز سنة شهور يتم خلالها المتسلة لا مجاوز سنة شهور يتم خلالها للمتسلة لا ها المناسبة شهور يتم خلالها للمسلمة لا ماله عند المسلمة المتسلمة المالها في شركة المسلمة لا ماله في المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المناسبة المالها في شركة عسامة حياء على القراح من السوزير المؤسس بالمسامة عبداً عسسامة حياء على المراسبة المناسبة المن

ومناد ذلك انه لنن كان المشرع قد المفى المؤسسات العلمة بعتضى المعلم القانون رقم 111 لسنة 1970 الا أنه لبقى على المؤسسات العلمة التي تبارس نشاطا بذاتها في 1900/1/10 - تاريخ العبل بهذا القانون - وذلك لدة سنة شهور يتم خلالها تحديد وضعها القانوني ويكون لها الناء الك المنترة الحق في مهارسة اختصاصاتها بالنسبة للوحسدات الانتصادية التابعة لها الى أن تحول الى شركسة أو يتمج نشاطها في شركت أو تحول الى هيئة أو تبنح اختصاصاتها الى جهة اخرى بالادوات التي هددها النس .

واذا تضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1.4 لسنة (١٩٧ باعتبار الموسسة المرية العلية اللي المسيحة والفنادق من المؤسسات العلية التي تبارس نشاطا بناتها وكان وزيسر السياحة قد أصدر في ١٩٧٧/٣/١٤ القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١ بتحويلها الى شركة تسمى الشركة المروسة القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١ بتحويلها الى شركة تسمى الشركة المروسة المتماساتة بنل الشركات التابعة لها حتى تاريخ سدور هذا القرار الذي صدر قبل التهاء مدة السنة شهور التي نفي عليها التقوي عمر الما المسنة ١٩٧٠ وين ثم يكون ثرار مجلس الادارة سالف المقدس المساني بتباريخ عرارا صحيحا لمسدوره في حدود الافتصاب المقادق التبلية المؤسساة برئاسية الوزيسر المتصوص عليه في المادة ١٧ من المسانية القوسسة برئاسية الوزيسر المتصوص عليه في المادة ١٧ من المسانية الشراء مجلس الادارة بها في المدة ١٧ من المتسليل الاختصاص بزيادة راس مال الوحدات الافتصلية .

الذلك انتهت التبعية العبونية لتسمى الفتوى والتشريع الى صحة أورا مجلس أدارة المؤسسة المصرية العلمة السياحة والفلادق الصحافل أبجلسة ١٩٧٥/١١/٢٤ بزيادة رامى مال أشركة أصر المقتسادق مع تصر الاكتتاب في المك الزيادة على المؤسسة بدول علاوة اسدار ٤ وان ملكيسة السهم تلك الزيادة يؤول الى الشركة التي تحولت اليها المكا المؤسسة .

(ملك ٢٢/٢/٦٢ نـ جلبة ٢١/١١/١٨٨١.) ،

القسرع السادس المجسسات العابة أنات الطابع الاقتمسادي

قاعدة رقم (٢١٤)

البسطا:

الإسسات العابة ذات الطابع الاقتصادى ... معيار اعتبارهـــا تنتك طبقا القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ هو أن تبارس نشاطا تجاريـــا أو صناعيا أو زراعيا أو ماليــا ويصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ... وجوب توافر الترطين معا ... تطبق نلك على الهيئة للعابة للمواصلات السنتية واللاسلكية يؤدى الى عدم اعتبارها مؤسسة علية ذات طابع القتصادى ... الاحتجاج بذكر هذه الهيئة في نصوص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٦١ ... لا محل له مادام هذا القرار قدد صدر لاشساء مجلس اعلى القرار قدد صدر لاشساء مجلس اعلى القرارة وتم يشر فيه الى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ... ١٩٦١ .. شعر منصوع موظفيهـــا اللائحة مؤسسة علية ذات طابع اقتصادى ... منصوع موظفيهــا اللائحة نظم موظفى وعبال المؤسسات المابة ذوم ١٩٦١ المسنة المابة والمرادة على الاغلام در رسوم الامينة ...

بلغص الفتسوى :

أن لاتحة نظام وطفى وجبال المؤسسات العلمة المسادرة بترار رئيس.
الجبهورية رئم ١٥٢٨ لسسة ١٩٦١ تسرى طبقا لصريح نص المسادة
الأولى بن حذا القرار على ويظنى المؤسسات العسابة ذات الطسابع
الاقتصادي , وغلني عن القول أن المرجع في تحديد حدة المؤسسات هو
الى القاون رقم ١٣٦٥ لسنة ١٣٦٦ بتنظيم هذا النوع من المؤسسات وقد
الوضعت المسادة الأولى بن عثا القاون أن المؤسسات ذات الطابسسات

الانتصادى هى تلك التى تبارس نشاطا تجاريا أو مسناعيا أو زراعيا أو باليا ويصدر بتصديدها قرار من رئيس الجمهورية ، ويذلك يكون المقانون المذكور قد جَمْع في تحديد هذه المؤماسات الى الأخذ بميسار موضوعي وشكلى في ذات الوقت فأرجب أن تكون المؤسسة العابة تباشر موضوعي وشكلى في ذات الوقت فأرجب أن تكون المؤسسة العابة تباشر قرام من نئيس الجمهورية باعتبارهما في المؤسسات ذات الطابع الانتصادى . ويتضع من ذلك أن المفضوع لاحكام القانون رقم ٢٦٥ المنتصددى . ويتمنع من بناو مسسلة ذات الطابع الانتصادي لا يعتد في ثبوته بطبيعة الشياط الذي تبارسه المؤسسات ذات الطابع وحده أذ قد يكون نشاطها اقتصادياً ولا تخضع رغم ذلك لأحكام القانون المابع وسلف الذكر ؟ وأنها بإنه لاعتبار مؤسسة ما في الأقراضات المابع ألطابع الانتصادي أن تجارسات الأوسسات العابدة الاولى من نوع ما تكونه الاسادة الاولى من نطع ما تكونه الاسادة الاولى من نظع الما المناون وان يصدر ترار من رئيس الجمهورية باعتبارها كذلك .

ولأن كات المسادة الأولى بن قرار رئيس الجهورية رقم ١٨١ استة المائة قد نصف على أن لا ينشأ بجلس الحلى المؤسسات العائمة قد نصف على أن لا ينشأ بجلس الحلى المؤسسات قالم العائمة قد نصف على أن لا ينشأ العائمة المواصلات العائمة والملاسلكية والملاسلكية و الإنتهائية والملاسلكية و المؤسسات العائمة والملاسلكية و المؤسسات الحكم حسو انشاء بالمؤسسات العائمة ذات الطابع الانتصادى في تطبيق احكام منه تحديد المؤسسات العائمة ذات الطابع الانتصادى في تطبيق احكام من القرار الجمهورى وقم ١٩٦١ الشائم أولاً المؤسسات العائمة ذات الطابع الانتصادى في تطبيق احكام من القرار الجمهورى وقم ١٩٦١ المسانة المؤسسات العائمة ذات الطابع وهذا أبور بدهي ، اذ طابا أن المؤسسات العائمة ذات الطابع وهذا المؤسسات العائمة به من المؤسسات المائمة المؤسسات المائمة بهذا القرار أن تكون المؤسسات المائمة به المؤسسات المائمة المؤسسات المائمة المؤسسات المائمة المؤسسات المائمة المؤسسات المائمة بهذا القرار المؤسسات ذات الطابع المؤسسات المؤس

الخصوص أن يكون الجلس الأعلى للبؤسسات شسابة لجبيسع ألؤسسات التي تبارس نشاطا التسانيا

ومضالا عما تقدم ماته كان أبن التمين ــ ختى يبكن القول بأن قرأر رئيس الجيهورية رقم ٨٦٦ لسئة ١٩٦١ قد تصد الى اعتبار الوسسات العلمة الواردة بالسادة الأولى منه من المؤسساتُ العامة ذات الطسأبير الأقتصادى ، وأنه صدر تنفيذا لنض ألمسلاة الاولى من التأنون رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٦٠ - أن يشار في ديباجة ذلك القرار الى القانون المذكور واذا خُلُتُ تَلْكُ الدَيِهَاجَةُ مِن أَيَّةُ الشَّارَةِ الى الْعَاتُونَ رُقِمَ ١٩٦٥ لَسَنَةً ١٩٦٠ سُمَالُكُ الذِّكُرُ ، مُلا يتصور ﴿ _ وَالْخَسَالَ كَلَاكَ _ أَعْتِبَازُ فَسَسَرَارُ وَتُيْسُ ألجمهورية المذكور مسبقا الطابع الاقتمسادي في منهوم التانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ على المؤسسات العابة الواردة به ، أذ لا يسسوغ ساطبعا لغوافد التنسير السليمة _ اعتبار قرار رئيس الجمهورية الشار اليه غد صدر تنفيذا _ المسادة الأولى من القانون رهم ٢١٥ لسنة ١٩٦٠ رغم الفيالة الاشارة الى ذلك القاتون ... بديبالبقه أه وانبا يؤدى هذأ الاغمال اللي وجوب النسليم بأن ذلك الغرار لسم يأخذ بالدلول الخاص المؤسسات أعامة ذك الطابع الالتمسادي الذي ألدَّى أُحدّ به ألعانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٢٠ وانها أعطى هذا التعبير معنى يقوم على الفكرة الموضوعية المستهدة من طبيعة نشاط الموسسة كانه براي

وما يتطع بصحة النظر التقديم أن المسادة الاولى من قرار رئيس المنهورية رقم 184 لسنة 191 باتشاء مجلس اعلى للوسسات العالمة السنة 191 باتشاء مجلس اعلى للوسسات العالمة المساحث التي يشملها المجلس الاعلى المنكور غير أنه قد صحر بصد ذلك في الول يناير سسنة 191 قرار رئيس الجمهورية رقم السسنة 191 في كنان المؤسسات العالمة المناعبة ونصى في المساحة الاولى منه على أن أن المنظر مؤسسات علية المناعبة المناعبة والمساحث العالمة المناعبة المناع

الأخير لغوا نعين تنزيه الشارع منه . ولاوجه للاحتجاج بأن أسسم المؤسسة المذكور كما ورد بالمسادة الأولى من الترار رتم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ مخطف عن الاسم الوارد بالمسادة الأولى من القرار رقم ١ لمسفة ١٩٦١ مما يحتبل معه اختلاف كل من المؤسستين عن الأخرى ، ذلك أن المادة ١٥ من هذا الترار قد نصت على أن و تحل المؤسسات العابة الصناعيسة الواردة غيها بعد محل الهيئات والمؤسسات العسامة الموضحة قرين كليا منها نبيا لها من اختصاص وحتوق وما عليها من التزامات وينسلم بوظفوها ويستقدبوها وعبالها الى المؤسسات المنساة ... المؤسسة الممرية العلبة للتعاون الانتاجي بالمنامات المنفيرة محل المؤسسة العامة. لتعاون الانتاجي ، ويبين من ذلك أن طول التسمية الجديدة للمؤسسة المذكورة محل تسميتها القديمة لم تكن من شانه أن يظم عليها طابعها الاقتصادى ولو كان لها هذا الطابع في الأصل اعمالا لمتنفى الطول ومفهومه ومن ثم غلو اكتسبت تلك المؤسسة ذلك الطابع بنص المسادة الأولى من. شرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ سسالف الذكسر ، لما كانت هنك حلية الى تترير هذا الحكم مرة أخرى في المادة الاولى من ترار رئيس, الجمهورية رتم ١ لسنة ١٩٦٢ المذكور وهو ما يقطع بأن القرار الأول لم يجاوز في غايته انشاء مجلس اعلى للمؤسسات العامة .

ومن جهة أخرى نلكه لما كان بيين من استتراء أحكام قرار رئيس الجهورية رقم 67، لسنة 1971 المشار اليه أنه أنها مسدر الانساء حملس أملى للمؤسسات العلمة الوارد ذكرها في المادة الأولى منه وكيلية تشكيل هذا المجلس وتحديد اختصاصاته ، ولما كان ذات الموضوع الذي نظيه ذلك القرار قد أميد تنظيمه بعد صدور قوانين يولية الاستراكية بقرار رئيس الجمهورية رقم 1971 بانشساء المجلس الأعلي يشأن سلطات الوزراء ومسئوليات كل منهم في تحقيق الأحداث بالنسبة للمؤسسات العلمة وقد صدر كلا القرارين في 74 من ديسمبر سنة 1911 للمؤسسات العلمة وقد صدر كلا القرارين في 74 من ديسمبر سنة 1911 بنص في أداة تشريعية من ذات مرتبة الأحكام الملفاة ، غاته يستقاد من منطبه السابق سابة المؤسوع تنظيم أحديدا مغايرا ومختلف من تنظيمه السابق سابا كان ذلك عاته يكون من المتمين القول بأن قراري

رئيس الجمهورية رقم ١٩٩٩ ، ١٩٠٠ لمسنة ١٩٦١ السسساف الاثمارة انهما قد الفيا قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ ، باعتبارهما قد تناولا بالتنظيم الجديد ذات الموضوع الذي كان ينظمه هسذا القسرار الأخير ومن ثم غلا يجوز استناد الى هذا القرار لاعتبار هيئة الموامسلات السلكية واللاسلكية بؤسسة علية ذات طابع انتصادى .

ويخلص مما تلام جنيما أنه لا يترتب على منسدور ترار رئيس المجهورية، رقم ٢٨٦ اسنة ١٩٦١ ، باتشاء مجلس أعلى للوقسسسات الماية العليم المثال المؤسسات الماية دات الطابغ الاقتصادى ، في تطبيق أحكام القانون رقم ٢٦٥ اسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات الماية ذات الطابغ الاقتصادى ، ومن ثم علا تسرى على موظمى وعبال حدة الهيئة أحكام الاقتصادى ، ومن ثم علا تسرى على المسابة المسادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦١ ، وأنها يخضعون لاحكام قرار رئيس الجمهورية برقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦١ ، وأنها يخضعون لاحكام قرار رئيس الجمهورية برقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٥٩ بنظام المؤطمين بالهيئة المذكورة ولاتحتم التنبذية ، اللذين يظلان قالدين لاطفيها احتام لائحة نظام موظمى وعبال المؤسسات المابة المشار اليها .

ويؤكد ذلك أنه في أول يناير سنة ١٩٦٧ مدر ترار رئيس الجيهورية رقم ١٩٢٧ لسنة ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٩ المسئة ١٩٥٩ المسئة ١٩٥٩ المشئة المنكورة ، ولما كسان مسسدور القسرار الجههوري, رقم ١٢ لسنة ١٩٦٧ في تاريخ لاحق على تاريخ صدور القرار الجههوري رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٦١ بالثمة نظام موظمي وممال المؤسسات المسئة المنكورة ولاتحته أنجلة ومن ثم يزول الامتقاد بامتبار نظام موظمي إلهيئة المنكورة ولاتحته التسليلة المنتور لائحة نظام موظمي ومبال المؤسسات المسلمة .

هذا ومن نلمية اخرى على الهيئة المنكورة لا تستبيد من حسكم المسادة 1 أ من الفلون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ التي تطفي باعفاء المؤسسات العامة ذات الطابع الانتسسادي من رسوم الديمة .

¹¹⁷¹k/17/44 & 2000 (1171k/17/44)

قامسدة رقسم (۲۱۵)

: 12....41

القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المرسسات المسابة والقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات المابة ـــ اثرها على قرائح ونظم المرسسات والهيئات المابة القائبة وقت صدورها صــــم سرياتها على المرسسات والهيئات المابة القائبة الا بمــد صدور القرارات المجهورية المحسدة لطبيعة كل منها باستثناء المرسسات ذات الطابع المتحصدين التي تخضع المقانون رقم ٢٠ اســنة ١٩٦٣ .

ملقص القاتروي:

التعانون رقم . ١ لمنة ١٩٦٣ باسدار تاتون المؤسسات المسسابة والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٣ باسدار تاتون الهيئات المانة ، بسسا. تضيناه من تنظيم تاتوني للمؤسسات والهيئات العابة قد تخالفه أو تتعارض مفه أتظهة القائم من هذا النوع أو ذلك ، مما يكتفي العبل على توفيسق أوضاع هذه المؤسسات والهيئات بما يالام من اهكرا القانونين .

هذا التوقيق يتعلق الوتوق على طبيعة الهيئات والمؤسسات الثانية وما يعتبر منها الأسساة من يترك هذا لحص وما يعتبر منها الأسساة من المشرع لم يشسا أن يترك هذا لحص التعسير والتحيية القارمن بل استلزم صدور ترار جمهوري يعبد هده الطبيعة وهو ما تصف عليه ألمسات العلية بتولها ﴿ يحدد رئيس الجمهورية بترار منه ما يعبر مؤسسة علمة بالتسبة إلى الهيئات الملة والمؤسسسات العابة التالية أو وهو ما يسبشه منه جواز إعبار إلى المؤسسة بقابسة هيئة علية الواسمات العلية المؤسسة بقابسة العابة التالية المؤسسات العلية المؤسسات العلية التالية المؤسسات العلية التالية المؤسسات العلية التالية التال

بالنسبة للبؤسسات العابة ذات الطابع الانتسادي التي اعترجا القانون سلف الذكر مؤسسات عابة في تطبيق احكابه اذ نست المسادة ؟ انسف على ان لا تعتبر المؤسسات ذات الطابع الانتسادي القائمة وقت صدور هذا القانون ملى ان تطبيق احكام هذا القانون على ان تطبيق احكام هذا القانون على ان تطبيق المحام هذا القانون على ان تطبيق عدا هذا النوع من المؤسسات المابة التلائمة لا يتكن اضاء مدده المسئة المابة التلائمة لا يتكن اضاء مدده المسئة الذي يعد صدور القرار الجيموري عكما ان القانون رتم ١١ اسنة ١٩٦٣ باسدار تقون الهيئات الملة تتد تضمن نصبا بمائلا لنس المدادة ٣٥ من القلون سلف الذكسر نصبا بمائلا لنس المدادة ٣٥ من القلون المينة تدوي المعابدة من المسئون المنابع المنابع تعابي أحكم المنابع المنابع تعابي أحكم هذا القانون المؤسسات العابة و هو الهيئات العابق أحكم هذا القانون المؤسسات العابق أحكم على المينات العابق أحكم من المنابع المنابع

THE STATE OF STATE OF

وان القول بتطبيق أحكام القانونين الجديدين قيسل صدور القراراته الجبهورية التى تحدد طبيعة المؤسسات العامة والهيئات العاقة طبعت المساعة على المؤلف العاقة طبعت المساعة و الهيئات المهابة على المؤلف المؤ

··· وَمُكَانَ مَلْحُ عَمَّ الْلَكُونَ وَمِلْهِ اللَّهِ وَمَعَلَّاهُ الْمُوسِنِقِينَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ال الاعتصاماني نجراه هنولي المحاج القاني الإقالة الماضة الإلامارية المعالية

The way to the second production of the second second

جقون المسسلت العلمة والقانون رقم 11 لسنة ١٩٦٣ باسدار تسانون المبدار قسانون المبدار الترارات الجبهورية المحدد المهائب المسلمة التقون أو ذاك ، المهميمة كل منها القانون أو ذاك ، تطبيعا لنص الملابئ ١٩٠ ، ٣٥ من قانون المؤسسات المامة والمسادة المامة أو من قانون المؤسسات المامة والمسادة المامة أو من تقولي ادارتها على تشكلها القائم تعلى ما خصاصها الى أن تصدر القرارات الجمهورية التي تحد ما يحتر منها على منها علية وما يجتبر هيئة علية ،

(مَتُوَى رَقِمُ ١١٤٤ ــ أَقَى ١١/١٠/١١/١)

قامسدة رقسم (۲۱۷)

الهنجما :

تكيف مؤسسة علية بأنها ذأت طابع القصادي ... يتطلب شرطين :. ان تبارس نشاطا ذا طبيعة القصادية وإن يصدر قرار جمهوري باعتبارها ذات طابع القصادي ... وقال : بالنسبة الإسسة شاهية مصر الجديدة .

المقص المبيوى :

تتمن المسادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقسم ١٥٢٨ استة المسحل المسادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقسم ١٥٢٨ المسحل المشار وهم المشار وهم المسابة المسحل بالقرار وهم ١٠٨٠ استة ١٩٢٦ على أن « تشرى أحكام النظام المراقق على موظفى ومبال الموسسات العلمة ذات الطابع الانتصادى والمؤسسات العلمة ذات الطابع الانتصادى والمؤسسات المسابقة المساب

 ومفاد عذا النص ان احكام اللاتحة الشار (ابها لا تصرى الا بالنسبة الى أموظفى ومبال المؤسسات العائمة ذات الطابع الاقتصادي وموظفى وعبال المؤسسات العالمة التى يصدر يتحديدها قرار جمهورى .

وقد انست المنافاة الأوان إنّ العاون رهم ١٣٥ استة ١٩٦٠ بتطيم.
 المؤسلية: التبلية ذات الطؤيم الانتفاعات المثل ميذا

التقون على المؤسسيات العلبة التي تبارس تشاطا تجاريا أو صناعينا أو زراغينا أو بالينا ، ويصدر بتحديد هذه المؤسسيات قرار من رئيسن الجهورية » .

ويستفاد من هذا النص أن المرع يشترط لاعتبار المؤسسة العامة ذات طابع اقتصادى بتوافر شرطين معا

الأول : أن تهارس المؤسسة العابة تشاطا تجاريا أو صناعيا أو مناعيا أو مناعيا .

الثانى: أن يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبار المؤسسة العامة الله تباشر هذا النوع من النفساط مؤسسة ذات طابع اقتصادي .

ومن حيث انه لم يصدر قرار جبهورى باعتبار نؤسسة بصر الجديدة مؤسسة علية ذات طبع اقتصادي ومن ثم قلا تعتبر متصنة بهذا الوصف ويعتبع بعصا لذلك مضوعها لأجكام القرار الجبهورى رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٩١ المسحل بالقرار رقم ١٠٨٠ لمسخة ١٩٩٢ الموسسات ذات

(المتوى رقم 310 مس في ٨/٥/١٩٦٣)

و قامسوة رقسم (۲۱۷)

المستعارة

الثانون رقم ١٠ اسفة ١٩٦٧ باصدار قانون المؤسسات الصابة ب اختياره المؤسسات العابة ذات الطابع الانتصادي القالية وقت تشدره باسسات عابة في تطبيق إحكامه بي الفالية المؤسسات العابة الأفساري والهيئات العابة القالية يوصفها السطون الى أن يوسود قرار جماسودي وتحديد بنا يعابر علها مؤسسة عابة في تطبيق المقالية سيتمن الم الله ٢٠٢٠ على حكم وقلي يظني بيقاء اللواقع الصالية المؤسسات قالت ٢٠٢٠ ألي حين صدور اللواقع الجديدة — سريان هذا الحكم الوقف على جيسع المؤسسات القائمة وبنها البنك المركزي المحرى — اشر ذلك — استبرار تطبيق البنسك لاحكام قانون الوظائف العابة فيها لم يرد فيه نص في لواقعه طبقا لحكم المادة 17 من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ — هو اعهال صليم للحكم الوقتي لا يؤشر في صحته الفاء هذا القانون الأخي .

بقض الفتوى:

ان الشرع قد نص في المسادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣ وأصدار قانون المؤسسات الماية على الفساء أحكسام القوانين رقم ٣٢ فسنة ١٩٥٧ بلمندار تانون المؤسسات العلبة ورقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن المؤسسات العابة ذات الظابع الاقتصادي ورقم ٢٦٧ لسنة . ١٩٦٠ ق شأن المؤسسات العامة التعاونية وكل حكم يذالف احكسام القانون. يتم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وأجاز للسايد رئيس الجمهورية أن يصدر ترارات بانشاء مؤسسات عامة تكون لها الشخصية الاعتبارية ونمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو زراعيا أو ماليا أو تعاونيا ، وأنه اعتبر ألؤسسات العابة ذات الطابع الافتصادي القائبة وقت مدور القانون رقم ١٠ لسفة ١٩٦٣ مؤسسات عامة في تطبيق احكامه بحيث تخضيم المسده الأحكام ، ورغبة منه في تحديد ما يعتبر مؤسسة عامة في تطبيق عمكام هذا القانون ميما يتعلق بالهيئات المامة والمؤسسات العامة القائمة وقت صدوره خول السسيد رئيس الجمهورية في المسادة ٣٥ منه سلطة قحديد ما يعتبر منها مؤسسسة في تطبيق احكامه ، اي انه ابتي على. المؤسسات العابة والهيئات العابة القائبة وتت صدور القانون رتم .٦. لسنة ١٩٦٣ بوضعها السابق هيئسة علمة أو مؤسسسة علمة الى أن يصغر قرار بن رئيس الجهندورية بتحديد ما يغتبر منهسا مؤسسة عسامة في تطبيق لمحكم القانون الذكور وتظرا الى ما ورد في المسادة الثانيسة من حواد اصدار القسانون رقم . " لسنة ١٩٦٣ من النص على الغساء المتان ورقم ١٩٦٣ من النس على الغساء المتوانين رقسم ٢٢٧ لسنطة ١٩٦٠ ورقم ١٢٩٧ لسنطة ١٢٩٠ ورقم ١٢٩٠ المستقة ١١١٠ أمَّ المصنعان اليها تترك تقيلها والمتشرَّة والطالمانيات من المالية وكالدهن القالدن رفها والمه فيقي المقارل حكما والتسميان وتبهي بأن تغلل اللواقي الحقية البؤسسان عقد الي عن سبور اللوائح الحديدة وترد حسام

هذا النص لتحكم حالة المؤسسات العسابة بوجه علم سواء المؤسسات المابة المعتبرة كذلك في تطبيق أحكام هذا القانون أو المؤسسات المسلمة القائمة وقت العمل باجكامه والتي لم يصدر بعد قرار من رئيس الجمهورية باهتبارها مؤسسات علمة خاضعة لتلك الأحكسام ولمسا كان البكك المركزي المصرى المنشأ بمقتضى القانون رقم ٢٥٠ لسسفة ١٩٦٠ لم يصدر ترار جههوری باعتباره بؤسسة ذات طابع اقتصادی کیا لسم بصدر قرار جمهوري باعتباره مؤسسة علمة في تطبيق أحكسام القانون رقم ٦٠٠ لسفة ١٩٦٣ المشسلر اليه غاته يظل تاتبا بوصفه بؤسسة علبسة وتبقى لوائحه الحالية سارية بحالتها الى حين صدور اللوائح الجديدة واذا كان الباك المذكور يطبق في شأن موظنيه أحكام قاتون الوظائف العابة فيهسسك لم يرد في شانه نص خاص في لوائحه وذلك اعبالا لنص السادة ١٣ ين التاتون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العسلية وكانت اللوائح التي جرى على تطبيقها ... بوصفه مؤسسة علمة ... تظل ماثمة ومعمولا بها في ظل سريان احكسام القانون رقم . ٦ اسسنة ·١٩٦٣ بهتنفي نص الفترة الثانية بن المادة ٣٤ بنه الى أن تصحر اللوائسج العجديدة قان استبرار تطبيق البنك لحكم السادة ١٣ من القسانون رقم ٣٢ لمنة ١٩٥٧ بصفة وتتيسة على الرغم من الغساء التانون رقم ٣٢ نسئة ١٩٥٧ اعتبارا من تاريخ العسل باحكام القانون رقتم ٦٠ اسبئة ١٩٦٣. يكون أعمالا لحكم القانون على الوجه الصحيح ،

(نتوی رقم ۲۹۱ ــ فی ۲۹۱/۲/۱۳)

قاعسنة رقــم (۲۱۸)

البسطا :

مؤسسات علية ذات طابع اقتصادى — اعقازها من القبيلة على الزياح الإنجاع الإنجاع الإنجاع الإنجاع الإنجاع الإنجاع الإنجاع الإنجاع الإنجاع المسلمات المالية الصفائلية في عداد الوقل هـــاه المؤسسات طبقا للقرار رقم 1 السنة ١٩٦٣ – يترب عليه اطباع القباد المؤسسات ا

ملفص العسكم :

ان المسادة ٢١ من القانون رقم ٢٦٥ لسمية ١٩٦٠ يتنظيم الموسسات المسينة ١٩٦٠ لسمية ١٩٦٠ لسمية ١٩٦٠ المسينة ١٩٦٠ تنص على أن : « تعفى المؤسسات المشار اليها في المسادة الاولى (وهي المؤسسات المفايد أنت الطابع الانتصادي) من الشريسة على الاربساح المتجارية والمناعيسة المقسرة بمتضى القسانون رقم ١٤ لسمينة ١٩٣٩ لماشطر اليه) وذلك عيها عدا المؤسسات التي يصمور قرار من رئيس المجهورية بناء على توصية وزيسر الخزانة باستورار خضوعها للفريسة المناكورة » .

وتنجى المسادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسسنة ١٩٦٢ سـ في شأن المؤسسات العلمة الصناعية على أن تتكون أبوال المؤسسات المسابة الصناعية من :

 ١ ـــ انسبة الحكومة في رؤوس أبوال مسا يتبع المؤسسسة من شركات وجمعيات تعاونية وبنشنات .

ويبين من هذين النصين أن أثمبة المكومة في رؤوس أموال الشركات التي تتبع المؤسسة المسابة المستفاعية تدخل في عداد أموال قسلك المؤسسات و ومن ثم يعفى ناتج تلك الأموال من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المتررة بالقانون رقم ١٤ لمستة ١٩٣٩ هــذا ما لم يكن قد صدر قرار من رئيس الجمهورية باستبرار خصوع احدى هــذه المؤسسات المضريعة المذكورة .

ولا يسوع القول بأن ما ورد بنص المسادة ٢ بن قرار رئيس الجمهورية برقم المسادة ٢ بن قرار رئيس الجمهورية برقم المسادة المعادد المعادد المسادر المدادا المعادد المسادر الم

كذلك لا محسل للقول بأن قسرار رئيس الجمهورية رقم 1.70 لسنة 1977 بتحديد رؤوس أبوال المؤسسات العلمة قسد تعرض للقسرار رقم 1 لسنة 1977 المفسل الله بالقعديل أو الالماء الذا تفى في المسادة لا بنه بأن يصدر بتعديد رأس مال المؤسسة العلمة قسرار من رئيس الجمهورية المثلك أن ثبت غارقا بين بيان الأبوال التي تعفل في النمسة المابة ، غبيسان المهوال التي تعفل في النمسة ، غبيسان الإبوال التي تعفل في الفهة المسابقة للمؤسسة العسابة ، وهو تعسداد الابوال التي يتكون منها رأس مسال المؤسسة ، وهو البيان السذى المسائرة منها المسائرة ، وهو البيان السذى المسائرة المسائرة المنافرة المنافرة المنافرة المسائر عائق العابة المسائر المسائر باتشاء المؤسسة العابة ، وهو با تكفل به سائر بالمؤسسات العابة المنافرية المنافرة المؤسسات المابة المؤسسات المابة المؤسسات المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المؤسسات المؤسلة المؤسسات ا

أبا تحديد رأس مال المؤسسة العلبة فالمقصود به تحديد مقدار رأس جل المؤسسة وهو ما عناه الشرع في السادة ٣ من ترار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ أسنة ١٩٦٢ الشار اليه بنسب على أن « يمسدر بتعديد رأس مال المؤسسة العلبة ترار من رئيس الجمهورية » ولم يصدر ترار بتحديد رأس مال اي من تلك اللوسسات بمد ، ذلك أن ثبت عنامر تدخل في تكوين هذا الراس مال لهم ينته تقويمهما بعد ولا يمكن تحديد مقدارها . تدل على ذلك ما نصت عليه المسادة ٢ من القرار رتم ١٠٢٥ اسئة ١٩٦٢ المشار اليه من أن « تقوم الأصول التي يتكون منها راس مال الؤسسة طبقا الهادة السابقة لجنة يصدر بتشكيلها قسرار من الوزير المختص ، وعلى اللجنة أن تنتهي من مهمتها في ميماد لا يجاوز سنة أشهر من تاريخ تشكيلهما € ومن ثم نسان القرار رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه لم يلغى الترار رتم ١ لمسنة ١٩٦٢ ولم يعدله ، بل على العكس أكد ماورد به من حيث تحديد عناصر رأس مال المؤسسات العلمة الصناعية وشبولها لانصبة الحكومة في الشركات التابعة لها غنص في المادة ا على أن « يتكون رأس مال المؤسسات العامة من (1) اتصبة الحكومة في رؤرس أبوال الشركات والنشات التابعة لها » وهو ترديد لما ورد في المسادة ٢ من القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٧ ــ ولا محل للقول بأن ملكية انصبة الحكومة في الشركات تنتثل ألى المؤسسات العابة التي تتبعه.... ظك الشركات الا بعد صدور القراز بتحديد مقدار راس مال المؤسسة 4 ذلك ان ثبت غارقا بين ملكية المال وبين تقدير قيمته .

ولا يحتج في هذا الصدد بما اتبعه المشروع بالنسبة الى مؤسسة مصر الله نمس في المادة ٢ من العرار رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ على أن « يتكن راس مل المؤسسة المسنكورة من انصبة بنسك مصر في رؤوس أموال الشركات المساهمة وتنتقل ملكيسة تلك الاتصبة الى المؤسسة من تاريخ الفيل بهذا القرار » ذلك أن بنك مصر يعتبر مؤسسة عامة وقتا للقانون رقم ٣٩ لسنة واراد أن ينقل ملكيسة المشرع مؤسسة عامة اخسرى هي مؤسسة مصر واراد أن ينقل ملكيسة الموسمة الأولى في الشركات التابعة لها الى المؤسسة المؤتبة : ومن ثم نص على ذلك صراحة ، وهي حالة تخطف عن المؤسسات العامة الصناعية وتعداد أمالها التي تتكون من الصبة الحكومة في الشركات التابعة لها .

لذلك انتهى رأى الجمعيسة العبوبية الى اعضاء ناتج نصيب المكهنة في أسيم الشركات التابعة للمؤسسة المحرية العابة للغزل والنسيج من الخبريية على الارباح التجارية والصناعية المقررة ببتشى القانون رقم 14 لمسنة 1979 ، وذلك تطبيقا لجكم المسادة 71 من القانون رقم 173 لمسنة 1970 بتنظيم المؤسسات العابة ذات الطابح الاقتصادي معطة بالتانون رقم 197 لسنة 1977 . .

(الجوى رشم ۱۹۹۱ - في ۱۹۹۲/۱۲/۸)

الفسرع المسابع التصرف بالمسان في المقارات الملوكة للبؤسسسة الملية والتزول من ابوالهسسا القولة

قاعستة رقسم (۲۱۹)

: 12......41

اقتصرف بالمجان في المقارات الملوكة للبؤسسات العابة والقزول من الموالها المقولة ... دخوله في اختصاص مجلس ادارة المؤسسة ... استصدار قرار بذلك وقفا المادة الاولى من القانون رقم ٢٩ أسنة ١٩٥٨ .

ملقص القنوى:

يستفاد من نصبوص الواد ٦ و ٧ و ٨ من التسانون رقم ٣٢ لسنة المواد ا

ولما كان التمرف بالجان في ابوال المؤسسة أو تأجيرها بليجار أسمى أو بليجار ذون ايجار الملا هو بن صبيم شئونها المالية غان بجلس الادارة. يكون هو الجهة المقتصة باقتراح التمرف أو التأجير المشار الله في التأنون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن التصرف بالمجان في المقارات الملوكة للدولة . والذول من أبوالها المقولة .

ولما كانت عيئة تناة السويس مؤسسة عامة تهوم على مرفق الملاجة بالقناء وقد صدر بتنظيمها القانون رقم ١٤١٧ لسنة ١٩٥٧ معلى هسدي بالقدم يختص مجلس ادارتها بانتراح التصرف بالمجان في أي مال من نميظها أو تأجيه بالمجسار أسمى أو بالجار دون أيجار المثل ويصدر بهذا التسرف ترار بن رئيس الجمهورية أذا جاوزت تيمة المال المتأول عنه مراعة اللجنة ومن مجلس الادارة أذا لسم تجاوز تيمته هذا الحد وذلك بعد مراعة اللجنة المقلة في كلتا الميلتين والمجان المقان عنه المحالية والمحالة المحلدية والمحالة المحلدة المحلدة والمحالة المحلدة والمحالة المحلدة والمحالة المحلدية والمحالة و

ر بنوي رتم ٢٨٢٠ ١٩٠٠ ١٩١٠ ١٠٠٠

القسرع الثابن

الإسسة التبوعة والإسسة التابعة

قاعسدة رقسم (۲۲۰)

المسطا:

بلغص الفتسوى :

ان مؤسسة ضاهية مصر الجديدة وقد كاتت تنبع المؤسسة العلة التعاونية للاسكان وهي من المؤسسات ذات الطلبع الانتصادي طبقسا للترار الجمهوري رقسم ١٦٥٦ لسسنة ١٩٦١ لا يؤدي الى اعتسسلر مؤسسة مصر الجديدة ذات طلبع اقتصادي ذلك لأن القرار الجمهوري رقم الموسسة مصر الجديدة تلمسة المحمد المنف ١٩٦١ جمسل مؤسسة مصر الجديدة تلمسة للمؤسسة المحمد المؤسسة ذات طلبع التحمد من المؤسسة ذات طلبع التحمدي ومع ذلك مؤسسة ذات طلبع التحمدي ومع ذلك مان محدور قرار جمهوري باعتبار المؤسسة العلمة التعاونية للاسكان مؤسسة ذات طلبع اقتصادي لا يكعي بذاته التحل بأن المؤسسة التأليم المؤسسة التأليم بأن المؤسسة والمؤسسة التأليم التحمدي المؤسسة والمؤسسة التأليم المؤسسة المؤسسة والمؤسسة بالمنقل وكيافيا التساوني القسق بذاته على المستقل وكيافيا التساوني القساة بالمتال المؤسسة بالمؤسسة المسائل المؤسسة بالمؤسنة بالمؤسن والمؤسسة بالمسائل المنقل وكيافيا المؤسسة المرار الجمهوري رقم ٢٠٦ السنة ١٦١١ وتتولى المؤسسة بالمرار الجمهوري رقم ٢٠٦ السنة ١٦٩١ وتتولى المؤسسة المرار المؤسلسة المؤسسة المنال وتولى المؤسسة المرار المؤسلسة المؤسسة المنال وتولى المؤسسة المالة المؤسسة المالة المؤسسة بالمرار المؤسلسة المؤسسة المؤسلة المؤسلة المؤسلة المؤسلة المؤسلة المؤسسة المؤسلة المؤسسة المؤسلة المؤسلة

الأسسات العابة التعاونية وهي الاشتراك في رسم السياسة العسابة العطاع التصاوني والانتصادي التوبي وتنبية القطاع التعاوني بتوفير المعونة الفنية والمسلمة المجينات التعاونية والاشراف على هذه الجمعيات المعاونية والاشراف على هذه الجمعيات الماؤسسة المذكورة مو رسم سياسة الاسكان التعاوني ووضح تخطيط لها والاشراف على الجمعيات التعاونية الاسكان التعاوني ووضح تخطيط تلك الجمعيات فنيا ومليا ، وعلاقة هذه المؤسسة بالمؤسسات التابعة الله في هذه الحالة هي ذات العلاقة التبية بين كانة الجميات الادارية المشرفة على المؤسسات سواء كانت هذه الجهسات وزارات أو مؤسسات المراكة على المؤسسات التابعة والاشراف وهي لا تعدو في موجهة فور البخطيط ورسم السياسة والاشراف والرقبة على المؤسسات التابعة والاشراف في مزاولة النشاط الفصلي والرقبة على المؤسسات أنا المؤسسات النابعة في التي تقوم بالمفساط الفطي من المؤسسة سالفة الذكر والمؤسسات النابعة لها استعلال من الاخسرى في شخصيتها الاعتبارية ومهزانيتها الخاصة بها ،

ر اعتوی رفتم ۲۱م ــ فر ۸/۰/۱۹۱۲)

النسرع التاسسم

العزانيسة

قاعــدة رقــم (۲۲۱)

: المسلما :

قانون الشاء المؤسسة هو الرجع في تحديد وصف ميزاليتها ، وما الله كانت مستقلة أو ملحقة ، أم أنها ميزالية هيئة علية أفرى ــ القانون ــ رقم ٢٧ فسنة ١٩٥٧ بشان المؤسسات العابة ــ تاكيده هذا النظر .

ملخص الفتري :

ان المرجع في تحديد وصف بيزائية الؤسسة هو تاتون انشباقها ،

هو الذي يحدد ان كانت بيزانية بمستقلة أو بلحقة بما تخضع لأمكام المادة

١٠٥ من الدستور ، ام أنها بيزانية هيئة أخرى مسا تخضع لاحسكام

المسادة ١٠٦ من الدستور ،

يؤيد هذا النظر ، أن المشرع قد نظم المؤسسات العلمة أغيرا يتشريع علم هو القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشسأن المؤسسات وقد جاء بالذكرة الايضاحية لهذا القانون ايضاحا للبسادة ١٥ التى تنص على استقلال ، ميزانيسات المسلمة عن ميزانية الدولة ، أن هذا الاستقلال نتيجة طبيعية للنظام الملامركرى لهذه المؤسسات ، كها جاء بها أن « ميزانية المؤسسات ، كها جاء بها أن « ميزانية المؤسسة العامة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية ، وأن كان هذا القرار يجب أن يسبق بموانقة مجلس الأسة طبقا الاحكام الاستور » .

(الموى رام 11 ك في ١٤/٨/١٥) .

قاعسدة رقسم (۲۲۲)

: 4

ورسبات عابة ب مزائية الله مضوعها لاحكم القانون رقم و السنة المراتبات المستقلة ال المراتبات المستقلة ال المراتبات المستقلة الله المحت المستقلة الله المحت المستفلة الله المحت المستفلة المستفلة

ملقص الفتـ وي :

بين من استقراء نصوص المواد ١٩، ٢٠ ، ٢١ ، ٢١ من القسانون رقم
٦، لسنة ١٩٦٣ بلصدار تانون المؤسسات العلية ـ أن بهزائيـــــات
المؤسسات العابية تعتبر من الميزانيسات المستقلة عن ميزانية الدولة ٤
المؤسسة العابة سخص من السخاص القانون العام تبارس تشابلا مسلمها
أو تجاويا أو زراعيا أو مالها أو تعاونها ولها ميزانية مستقلة بعد على نبط
ميزانيات المهروضات التجارية ومنى كانت ميزانيات المؤسسات العسلمة
ميزانيات مستقلة ٤ نائه بجرى في شائها ما يجرى في شسان الهزائيات
المستقلة ٤ وتسد نص الدستور المؤتت ـ الذي صدر القانون رقم ٦٠
المستقة ٢٠ وتسد نص الدستور المؤتت ـ الذي صدر القانون رقم ٦٠
المستقة ٢٠ وتسد نص الدستور المؤتت ـ الذي صدر القانون رقم ٢٠
المستقة ٢٠ وتسد نص الدستور المؤتم المسادة ٢٤ منه على الد

الميزانيات السنتلة والملحقة تجرى عليها الأحكام الخاصة بالميزانية
 الفاية » . وهذا الحكم بردد المسلما ينعن الملأة . لا بن التعتفور العالى .

ومن بتنفي غذا النص إن الميزانيد البستناد (موهن مواضهاه) المؤسسة المولة بهب عرضهاها المؤسسة العابة المولة بهب عرضهاها على النظية المتعادية المعابة المولة المولة المعابة المحابة المعابة المعا

وبالجبلة تسرى في شأن ميزانيات المؤسسات العلبة التواعد المتررة بوجب القانون رقم . ٩ لسسنة ١٩٥٨ بشسان القواصد الواجب اتباعها في الميزانيات المستطة أو الملحقة سه والذي صدر تنفيذا للمسادة ١٩٥٨ من الدستور المؤتت ، وتفست المسادة الاولى من ذلك القانون بضرورة تميم المهيئات المعلبة المان المستطة أو الملحقة باعسداد بشروعات ميزانياتها وحسليةها البالدية ومرضها على وزارة الخزانة التي تتولي تقديمها الى السلطة التعربية في المواعد المقسررة دستوريا .

أما المسادة الثانية من ذلك القانون فقسد قضت بعدم جواز فيسام الهيئت العابة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة والتي تخرج اليها الحكومة عن جزء من مالهسا بطريق الاهائة ... بترحيل أية مبالغ من مسنة مالية الى سنة مالية المرار بن وزيسر الخزانة ..

هذا وأحكها للرقابة المالية على تنهيذ ميزانيات الهينسات ذات الميزاليات المستقلة أو الملحقة ، وحتى تستخدم الامتهادات التى تدرج أن هذه الميزانيات في المراضها الخصصة من أجلها على النحو المرجو أن مكن ضرورة مواقعة وزارة الخزانة على اللوائع الملية المصلحة بتنهيذ الميزانيات المستقلة أو الملحقة تبسل اصدارها . كما تقمت المسادة الزابعة بأن يتبع الوزارة المكورة مرافعو ومديرو الصابحات ووكلاؤها الذين يشرعون على أعبال الصابحات بالمينات المذكورة وأن يكون لهم على التوقيسي اللذي على الميارة والدين المربد على الميارة على المربد .

وقد أوضحت الذكرة الإيضاحية للتلون رض ١٠ لسنة ١٩٥٨ الشار اليه أن من المبادىء الإساسية التي تقوم مليها الميزانية مبدأ وحسدة الميزائية ، ويتفضياه أن تضبن كلفة أبرادات الثولة ومصروباتها وثيقة واحدة ، والغرض بن هذه التاعدة هو أن ثمرض الميزانيسة في صورة بمنطة بحيث يتومز المريئة الوتوف على الركز الحقيقي للدولة بن الوصول الى غليفه دون أن يضلو الطريق في السنمي وراء الحسابات المستورة به أو يخط فنعات المنتورة المناسبة فنعات المنتورة المناسبة فنعات المنتورة المناسبة فنعات المنتورة المناسبة المنتورة المنتورة المناسبة المنتورة المنت

واشارت المذكرة الإيضادية ايضا الى أن وظائف الدولة لسم تصدد متصورة على تلك الوظائف التطبيبة التي كانت تتبليل على الأغمى في توطيد الأبن في الداخل والتلبة المدالة بين الناس والنود، عن المبلد ضما المصوران الضارجي ، بسل تتوصت عده الوظائف وتشميت واسمعت دائرة المتصليمات الدولة وابند اثرها الى مختلف النواهي الانتسسسانية والإنجامية ، وذلك تنبية للالتزامات المتزايدة التي يلتيها عليها وأجبها والإنجامية ، وذلك تنبية للالتزامات المتزايدة التي يلتيها عليها وأجبها بيث رومات ذات صساغة تجارية أو مناعية أو ببائم أن نشاط بعمم بطابع المتالي أو الالشراف على لداء خدمات اجباعية أو تتقاية ولكي تؤدى هذه الاجهازة الحكومية مهتها وفقا المتناسات طبيعة المبلها وتكون تلازة على بلوغ أهدائها مع تحقيق الرقابة التي تتلام مسع طبيعتها والقوق على نتائج نشاطها ؛ عقد حرى المسل على أن يكون لكل من هذه الأجهزة ميزانيسة ملحقة بهزائية الدولية أن

ويين ما تُقدم أن القانون رقم . ٩ اسنة ١٩٥٨ انها صدر في شسان التواعد الواجب التأميا في أيرانيات المستقلة أو الملحقة وهي نيرانيات الموسعات والهيئات العامة التي رائي الشارخ أن يضما بهزائيسة خاصة تلحق بهزائية المولاة أو تصدر مستقلة عنها . وليس في أحكام القانون رقم ، ٩ اسسنة المولاة بالمسادار قانون المؤسسات العلمة ما قسد يؤدي الى الخروج على قواعد وإحكام القانون رقم ، ٩ اسسنة ١٩٥٨ بهيسار تماونيا المالة ، بالقانون الأخر صدر في ظل أحكام القانون رقم ٢٧ السسنة ١٩٥٧ بهيسار القانون المؤسسات المالة ، والتقون المؤسسات العامة المولاة بالمولاة المولاة المولاة المولدة المولدة

is the saw WVVII - for it will the in the

لا تخصيط للقواعد المنصوص عليها في القانون رقم . 9 اسبقة 1908 ، والعبرة يكون أطبورة بين المنتقبة أو ملحقة ، نحيث تكون كفلك نهى تخضي المن الموزائيسة المستون المؤانيسة المستون المؤانيسة المستون المؤانيسة المهالة للعولة ، ولمبا كان القانون رقم . 9 اسبسة 1908 أنسبا صحن تشيطًا لحكم المستور ليصلح القواعد التي يجب الباعها في شأن المؤانيات تشيطًا لحكم المستور ليصلح القواعد التي يجب الباعها في شأن المؤانيات المبتقلة أو المستقد ، ولم يستور غانون بالفلك منراهة أو ضبئا والوالت المبتقلة ، فالم يسرى على ميزانيات المبسات العابة ويتمين المزام ويتمين المراهة في عبد المباهة ويتمين المراهة المباهة ويتمين المباهة المباهة المباهة والمباهة المباهة والمباهة المباهة المباهة المباهة والمباهة المباهة والمباهة المباهة والمباهة والمباهة المباهة والمباهة المباهة والمباهة المباهة والمباهة المباهة الم

ويقام على ذلك المن كل ويزانية مستقلة أو ملحقة تضمع لاحكسام القانون رابع و السبية ١٩٥٨ وطالسا أن ميزانيات المؤسسات الهالة متوانيات سنقلة ، كما هو معرر بنص المعرة النابية من المادة الإولى وينمن المهادة إلى ويزانيات المهادة الإولى أن المعادة إلى المعادة إلى المعادة إلى المعادة إلى المعادة الذي صدر أدامال كذلك من المعادر المؤت والمردد حكما في المسادة الى المستود المؤت والمردد حكما في المسادة من المعادر المؤت والموالية بقرار من المعادر المؤت الموالية الموالية بقرار من المعادرة المحادة الموالية بقرار من المعادرة الموالية الموالية الموالية بقرار من المعادرة الموالية الم

المساوية المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة الما المنافقة المناف

ر باونوار التعوين ماهو رائع بعد الهجومية بالعرد الاستطاعة عاقلسيمة المسيعة ال

ا بله دام ۱۱/۱/۵۷ - جلسة ۱۱/۱/۵۷) .

ألفسرع المسطفر محيرو ادارة مراقبة حسابات المتبيهات الملقة وتهامم

قامستة رقسم (۲۲۲)

الهشسواج

مؤسسك وهيئات عالمة وها بنيمها بن شركات برجيدات وبنشات المسابقة المسابقة المسابقة والشات المسابقة المسابقة والشركات والجمعيات والمشات التابعة فها سنطيقة المسابقة والشركات والجمعيات والمشات التابعة فها سنطيق الموابقة وبواجه وبراتسو المهابة المعابق بالمعابقة وبواجه وبراتسو المهابة المعابق بالمعابقة والمابقة وبواجه وبراتسو المهابة المعابقة بالمعابقة والمعابقة والمعاب

طقعن لافا دوي در.

مراتبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعينية المهدة والشركات والجمعينية المهدة والشركات والجمعينية المهدئات العامة والشركات والجمعينية المهدئات التابعة لهما تنص على أن « تنشما لكل مؤسسة أو هيئمة من المؤسسات المهدئات العامة المهدئات المهدئات العامة المهدئات وهيميات تعاونية وهجمي ميزانياتها ومراكزها الماية وهجميات وهيميات تعاونية وهجمي ميزانياتها ومراكزها الماية وهجمي ويناشيات وجيميات تعاونية وهجمي ميزانياتها ومراكزها الماية وهجاهية المهدئات

الشخابية وابداء اللاحظات بشأن سلامة نظلها المسبى وصحة دغاترها المسلامة النبات وتوجيه العبليات غيها بسا يتنق مع الأصول المحاسبية السليمة في الختيق النتائم الخلية .

ولهسا على الأخص ما يأتى :

أولا ... بيان با أذا كانت حسابات الوحدة بحل المراجمة تتضين كل. با تتصل المراجمة تتضين كل. با تتصل المراتبة على وجوب الباته غيها وبسا أذا كانت الميزانية تعبر بوضوح من المركز الملى الحقيقي للوحدة بحل المراجمة في خسام الحدة الملية بمل المحصل وبا أذا كان حساب الأرباح والخسائر وحساب الارتاح والخسائر وحساب الارتاح والخسائر وحساب المساسبة المساسبة عليه عليه المراتبة وذلك كله وفقا لقوامد المساسبة المعلوف عليه المراتبة وذلك كله وفقا لقوامد المساسبة المعلوف عليه المراتبة وذلك كله وفقا المواتبة المساسبة المساسبة

تُّلِقاً لَــُ أَبْدَارٌ الرَّأَى فَيِسَّا أَلَمًا كَانْتُ الْكَفْسَمُنْكَ الذِي كُونْتِهَا الوحدة كالمِنْ الْفَقْلَيْةِ كَلَّالُ الإنوامات اوالمستوفيات والبنسطر المحدلة حسم بيان. ولا الله المحالمة المتهاطيات المعمد تظهرها إليزانية والمستوفيات والمتعالم على المتعالمة المتعالمة المتعالمة ال

رابما منطقط ما يكون قد وقع الثانة المالية من مطالسات الاست المالية من مطالسات الاحكسام الدوانين أو النظم على وجه يؤلسر على نشاط الوحدة محسسل المراجمة أو على مركزها المالي أو على الريامها مع بيان با يكون تشكف المنطقة في شأن ذلك وبه أذا كانت المطالبات الايتوالي يؤلية علد المسداد المسداد الموانية ،

كها تقوم الامارات بالنبية المهاجر التي تواقيه حسابة ما بباشر أ غير ذلك ون اختصاصات الجهابال المركزي المجاه بيات التي يمهيد بهيا

وضياتا لباشرة هذه الادارة اختصاصاتها ويسئولياتها المنوه عنها بعيدة تلبة وبعيدا عن اى تاثر حرص الشرع على أن يبعدها عن كيل المؤترات ننص في الملاة الرابعة بن التاتون رقم }} لسنة ١٩٦٥ مساقه الذكر على أن « تلتزم الادارات بالعبل وفق تحليط ويراج عبل محددة يعتدها الجهال المركزي للمحاسبات » .

ونصن في المادة السابعة على ان « يعين مدير الادارة ونوابهم ومراقبو المصابات بقرارات جمهورية بناء على اقتراح رئيس الجهاز المركزي المحاسبات ولا يجوز نديهم للعمل بادارات اخسرى بالمؤسسة أو الهيئة يها لا يجوز نظهم اليها الا بموافقتهم وكذلك يحظر تعيينهم في الشركات أراضعيات التعاونية والمنشات التي تشرف عليها المؤسسة أو الهيئة الا بعد مضى ثلاث سنوات على تركهم العمل في ادارة مراقبة الحسابات بالمؤسسة أو الهيئة » ،

ونص في المادة التأسعة على آنه * لا يجوز لديرى الادارات ونوايهم روبراتين الحسابات أن يجيمسوا بين وظائفهم وبين أي عبل آخسر كيسة لا يجوز لهم مباشرة أعبال أو اداء خديات المتي بأجر أو بضير أجر » ،

وأورد في المذكرة الإيضاعية للقانون رقم }} لسبية ١٩٦٥ سعبالله الذكر الفرض من أيراد النصوص المتصبحة بأنه « توفيرا الضميسانات والمصابحة الموظائين أو « رغبة أبعاد المطنة عن شاغلي الوظائف الهابة بالادارات » كما جاء بها تطبقا على المسادة التاسيخة المسائلة الذكر التي تطرت على حيرى الادارات ونوابهم ومراشين الحسابات الجبع بين وظائلهم وبين أي عمل المضر أن النص « أستيحا الحسابات الجبع بين وظائلهم وبين أي عمل المضر أن النص « أستيحا مساعدي مراتبي الحصابات خشية أن ينصرته بفهوم المادة الى تصريع منياهم سوهم يشعلون وظائف ليست كبرة نسبيا سباعبال حكوميسة الخرى تقضى الضرورة تكليفهم بالاشتراك فيها مقابل مكافأة محدودة الاراعات على تباهم باعباله الاصبال »

ومؤدى ما تقسدم أن الحظر الوارد في المادة الناسمة بالنسبة لمن منهم هو حظر مطلق تلا يجوز تكليد، هؤلاء المالمين بالاشتراك في لجانع تعييم بشنن اللاتركات أو المسانخ القاحة لاحدى الشركات لاهياجهما في الاتكان اخرى أو لقرائهما بن الغير أذ أن هذه الاعمال تخرج عن اطاقها وغاهديم الامطية وصفى القانون لماشرتهم وطائههم

اما غير ذلك من اختصاصات ناما بها القانون برقم ٤٤ لسبّة ١٩٥٥ أو تدخل اصلا في وظاف الجهساز المركزي للبحاسبات كدراسة الأوضاح المطلقة بالمؤسسة أو الكشف عن المخالفات المليسة بهنا عان قيام مديري عقده الادارة وتواجع ومراتبين الحسابات بهنا أنها يدخسل في وظائمهم المحلية أولا يقالمون عنصا بسبها ذلك أجوا أو مكافأة أصلية أو اشهائية أو بدل يخلصو أو أي ميزة ملفية خرى على أن يكون قيامهم بها واسسق عفظها ويزامج المجل التي يعتدها الجهساز المركزي للمحاسبات أو يتكليف من المجال طبقا المائة إلى الكانية والراحسة من القسيسانون رقم ٤٤ أسنة ١١٩٠٠

.. فهذا انتها رائ الجمعية المهومية التي أنه لا يجهوز لمدري اداراته لوزائمة حسابات المؤسسات والهيئات الجابة وتوابهم وجرائبو الحسابات المعنون وقتا لاحكام القانون رهم ؟؟ استنة ١٩٦٥ أن يجمعوا بسيخه وطائمهم وبين أي عبل آخر كسا لا يجوز لهم مباشرة أعسال أو أداء خطائف الشير بأجر أو بكير أجسر .

وملى ذلك علاريجوز تديم للإشبراك في لجان تتييم الشركات او علم المجان المركات الو علم المركات ا

(عَنْوَى رِغْمُ ٥٥٥ - في ١٠ من يونتية سِنَّة ١٩٢١) :

القصسل أكساني

الططون بالوسيسانه الطبة

.. الفسرع الأول العمون

غامستة وقدم ﴿ ١٩٤٤ ﴾

الهستنانة

المثيل الوسيسات العلية بن البنطاني القاون الغام بموافي ون البنطاني القاون الغام بموافي ون البنطاني القاون الغام بموافي ون البنطان المؤلفين المؤلفي

بلغص العسكم :

وبن حيث انه ولئن كانت علاقة الدعى بالؤسسة المدى عليه المساحة مالات المدى عليه المساحة مالات المؤسسة المساحة ا

القرار الجههوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار نظام العابلين بالمؤسسات انعامة ، تسد نص في المادة "٢٦ منه على انه « يجوز تعيين عاملين لأعمال مؤقتة أو عرضــــية ببواء من المتبعين بجنسبية الجمهورية العربية أو الاجانب _ ويضع مجلس ادارة الشركة التواعد التي تسرى في هذا الشان مع مراعاة الأحكام الخاصة بتوظيف الاجانب ، على أن تعتبد هسده التواعد بقرار من مجلس الدارة المؤسسة المختصسة ") وكان الذابت أن الدفاع من المؤسسة المرجى عليها لهم يحدد العقد المرم بين المؤسسة وبين المدمى باعتباره النظام القانوني الذي أرتضته المؤسسة الضبط العلاقة اللائحية القائمة بين الطرفين وفقا للنص المتقدم ذكره . وجسرى هذا الدماع في جهيسع مراهل الدمهي على البنك بهذا العتد بحسبانه اسماس هذه الملاقة وسندها مان النطابق القائم بين العقم المذكور ويين نبوذج عقد الاستخدام الرائق لترار مجلس الوزران الصادر ف ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ في شيان الموظنين المؤتتين المخاطبين باحكام المُعْادَةُ ٢٦ مَنْ الْقَانُون رقم . ٢٦ لسنة ١٩٥١ بِشَانَ نظام مُوطَقي الدولة . م الا المتنابق الدائم بين الكفة ليين التفوذج المكور " الذي وضع لقملا الله المنافرة الحولة عمر الدالم ومساح والمالة والمسالة المالة المنافرة المسالة المنافرة المنافرة المسالة المسا إن يكون سند إليا ذهب الهيم الحكم الملهون فيه من استيماد بتطهيق العتبر النَّكُورِ في مَجَّالِ المُلاقة التي تربط المدمِّي بالمؤسسة المدعى عليها ، طالبا ال مُدَّهُ الْأَنْسَةُ قَدْ السَّقَارِيُّ قَرُوطُ نُبُوذَجُ عَدْ الْأُسْتَخَدَّامُ الشالِ اليه وارتضتها المناسكا المنطيع المقالاتة اللائعية التي توبقها الالمعية عبلا بسلطتها المقررة في المادة ٦٦ من اللائحة رقم ٢٥٥٦ أسنة ٢٢١١ سالف الاشسارة اليهسا ،

تا مدالهان المدينة المدينة المراب المانة الاوالى من القرار الجمهارى وتضم والمراب المجمهارى وتضم والمدينة المدينة المد

بين الشركة والمايل 4 وبفاد هذين النصين 4 أن الطبيعة اللاتحية للعلاقة الله كانت تربط المؤسسات الطابة بالعالمين فيها لا تتأبى مع تضريسر عقود عبال بسخ هؤلاء العلمين ، وأن هذه العقود التى تعتبر جزءا متما للفظام اللاتحى الذى يضبط هذه العلاقة 4 واجبة اللطبيق فيها قسد يرد بها بن شروط تكون اكتسر سخاء للعالمين المسار اليهم ، ومن شم لا يكون صخيحا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من المتول باستعاد الإحكام التى تضمتها عقد الاستخدام الميرم وسع المدعى من مجال المحارفة الوظيفية التائمة بين الطرفين فيها تضنف من شروط تتعلق بتجدد أتعد في حال المواعيد القانونية التكور ،

وبن عيف انه بناءا على ما تقدم قان البقد « ٨ » من المادة ٥٦ بن القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشسار اليه ، وأن كانت قد تُمُنُّكُ عَلَى « انتهاء المُقد محدد الدة » بامتياره أحد أسباب انتهاء الخدية بالنسبة للعابلين المشار اليهم ، الا أن الثابت في الحالة المطروحة أن يدة العقيد البرم مع الدمى لم تنته في ٣٠٠ من يونيو مسنة ١٩٦٦ على نا ذهبت اليه المؤسسة المدعى عليها وجاراها نيه الحكم المطعون نيه -وانها الثابت أن هذه الدة تجددت السدة المرى مساوية تنتهي في ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٧ عملا بنص البند الاول من العقد المذكور الذي جسسرى نصبه على أن مدة العقد سينة تبدأ من أول يوليو سنة ١٩٦٥ وتنتهي في ٣٠. من يونيو سنة ١٩٦٦ (ما لسم تنتهي قبل ذلك بالكينية الذكورة بعد ويتجدد لمسدة آخري مساوية لتلك المدة ما لسم يعلن أحد الطرقين الأخسر قبل نهاية المدة بشمهر برغبته في أنهاء هذا العقد ويستهر ، التجسيد بعد ذلك بالشروط نفسها) . ومادام العقد قد تجدد ونقا الهميذا البند لمسدم قيام المؤسسة بالاخطار عن رغبتها في أنهاته قبل انتهاء مهته بشنهن أذعد الراشي مقدام الإعطار وفقي فها عو دالت كي الأوراق حتى ولا ويتناه عَمَّة بِمِنْهُ إِلَّا لَمُهُ يَعْلِمُ بِكُونِ مِنْ الْمُعْمِدُ أَنْ يَجْمَدُ مِنْ الْمُعْمَةُ منابعة من منابع المنابع المنابعة المنا المستديا الله أنهاء المنطقة احداد الرفضية المنات النسائي والمستناف والمساول والمستناف والمنطاع المنافع المنافع المنافع المستناف والمستناف والمستاف والمستناف والمست ... يهمن حيث أنه لا ينال من النظر المتقدم أن الأبن التقيدي رفسهم الله المنافع المدين عليها السنة ١٩٦٥ الساهر من ادارة تعلون المعالمين بالمؤسسمة المدعى عليها عمين الحدي لمد واحدة تبدأ من أول يوليو بمسنة ١٩٦٥ وتتهي ينهاية المسغة الملاية ما ١٩٦١ المئك أن هذا الانن التنبذي السخوي لا يعون لم حديث المرام التغيير الخوات المتسد المبرم مسمح المدعى ليسره له سدى شوء عا سلف الاسلم أو اليه عن احتسام القرار الجمهوري رفسه الاحرام المنافع الاسلم أله المنافع الاحسام أله المنافع المنافع الاحسام أله المنافع المنافع الأحسام المنافع المنافع المنافع المنافع المنافعة بين المنافعة بين المناسخين وقت المنافعة بين المناسخين وقت المنافعة بين المناسخين وقت المنافعة على نبة المؤسسة المدعى عليها دون الاض التنفيذي المنافعة عنافة المنافعة المناف

وبن حيث أنه بنساء على ما تقسدم يكون تصرف المؤسسة المدعر.
عليهما بالهساء العقد على خلاف احكامه خطا موجبا لتعويض المدعى عن الضرر الذى اصلبه بسبب هذا النصوف الخاطيء وتقدر المحكمة هسسفا التعويض بعبلغ ١٢٠ جنيهسا للاسبغب التي التلبت عليها المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية تقديرها لهسنا التعويض ، وإذ قحب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب غين ثم يدعين المحكم بالهنائه والتفساء باحقية المدعى في تعويض تقره مالة وعشرون جنيها عن الاضرار التي أحابته بسبب انهاء المؤسسة المعتبد بغير مراحاة لمجديده بدة سنة المشرى تنتهى في ١٩٠٠ من يونيو سسنة ١٩٦٧ ، مع الزام الجهة الادارية المصروفات .

(الطَّمَن رَفُّم ١٢٢ لسنة ٢١ ق ــ جلسة ١١/١١ (١٩٧٧) ...

قامستة رقسم (٢٢٥)

214

ادراج، وظافه دات وبد البت بهزائية اهدى الليسدات ب تمييد المالى طى الموجد المالى بالمساحلة المالى بقي المالى بقي المدين على المولد المالى بقي المالى بقي المالى بقي المالى بقي المالى بالمالى بالمالى

الجرج لها بالغزائية والها المرجع في ذلك الى القوامد القانونيــة المنظمة. تقمين فهها والقرارات الادارية الفردية التي تصدر بالتمين وفيًا الهــا •

بتغص العبيكم :

وبن عديك في الطعن بني على سبب بؤداه أن بنهم الربط الثابت. ق الميزانية وجود مرجلات تسمح بالتصين عليها ، ولا يعنى ذلك أن المولقة الذي يستحق كامل الربط الثابت يستحق كامل الربط الثابت يستحق كامل الربط المربط ، وأنها بمماله أن تترخص الجهسة الاداريسة فيها دون ذلسك عورود وظالف وسرتبات في الميزانية لا ينشىء حقا بباشرا للنوظف في الميزانية بسك أن تحديد مرتبه ، بعسد عمينه ، مرهون بجدول المرتبات كحد المص لا يجوي عجلونية . ولذلك غان الحكم محل الطمن يخلف الواتسع والتعلين في المرابعة الطبيا .

ومن حيث أنه يبين من ملف خدمة المدعى أنه غين بموجب القسرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر من عضو مجلس الادارة المنتب للهيئة العلبة للبترول في ١١٥٧/١/١ بماهية أساسية شهرية تدرها تسعة جنيهسات لدة سئة أشهر تحث الاختبار اعتباراً من تاريخ سسلمه العسلل في. ٢٨/٥/٢٨ ، على أن يبنح على ما نص عليه في المانتين ؟رع مكاتأة بما يعمسل بمجموع ما يتقاضاه الى حبسة عشر حليها شهريا شالملا اعاثة القلاء وجميع العلاوات الانسانية الآخرى ، ووضع اعتبارًا من ١٩٨١/١٥١١ في درجة كاتب باول مربوطها وتذره تسمة جليهات شهريا أعتبارا من, ٨٢/٥٧/٥ ودرج مرتبه بالملاوات يمتنضى القرار رقم ٢٨٣ لسلة. ١٩٥٨ بتسوية حالات موظني الهيئة على الدرجات الواردة في ميزاليهما السينة الليلة ١٩٥١/١٩٥٨ بعد تعديد نثاتها بداية ونهاية ، بدلا من الوضع السابق عليها برصد ربط ثابت اجبالي أثكل وظيفة - وفي ١/١١ ١٩٣٠ ضبت البدعي في الدرجة التي وضع عليها مدة حُديثة السسابقة عسلي تميينه بَالْمَبِيَّةُ وَالدِّي تَضَاها بوزارةُ العَدلُ مِن ١٩٥٤/١/١٠ عَثَى فركسه المسل بها في ١٩٥٧/٥/٧٥ ثبل تعيينه بالمهلة وكلك طبقا الاختسام قرار رئيس الجبورية رقم ١٥١ اسنة ١٥٨ أق النسان عسساب تلك التعسل السابق في الدرجة والمرتب وأعبد حساب مرتبة ودرجته ، بحيث منتخ الدرجة التالية باول ريطهرا ف ٢٠/١١/١٠ ٠

وبن حيث أن المدعى لا يعدو موظفًا معين على غير درجة ، في الفترة المشار اليها في وَظَيْمَةٌ كاتب ، المدرج لها في ميزاتينة الهيئة للبتزول اعتماد اجمالي حسب على أساس تقدير ربط ثابت ، يجرى المرف منه على من يعين عليه من الموظفين في حدود المدد المعين في الميزانية على أن يبنح كل منهم ما يستحقه من راتب طبقا للقوانين واللوائح المنظمة للتعيين فى هَذه الوظائف ، والتي ينشسا عنهما الحق في تقاضى هذا المرتب حسبما تعينه احكامها ، واليها يستند الركز الفاتوني الذاتي للموظف السذي ينشا بمتتضى القرار الفردى الذي صدر بتعبيئه لهما وبه يتحدد مركسزه القانوني في الوظيفة باثاره من مختلف النواحي ومنها تحديد الرتب الذي: يستحقه عند قيامه بأعبائها بمقدار ما تنص عليه تلك القوانين واللوائم أن تقدير لهدذا المرتب ابتداء وانتهداء او تدرجا بالمدلاوات الدورية الى الدرجات الاعلى من درجات جداول الوظائف والدرجات والرثبات التي تضمنها والتي يرصد الاعتماد المالي اللازم في الميزانية لادائها مند تحتق السبب الموجب لاستحتاتها أذ الميزانية بحسب طبيعتها لا التفسن أية تواعد موضوعية في المصوص وهي في تقديرها الجموع الرواتب أو بقرداتها تبلغ لمسا تترزه التوانين واللوائح المنظمة لتسواعد يتعلق بجانب المصروفات وكتاعدة عامة ، على اجازة صرف الأعتب اذات المتررة في الإفراض البيئة بها ميها رصدت وهمست من أجله دون تُعاور على أن يجرى الصرف ذاته متى تحقق موجبه ومقسا للتوانين واللوائح المنظمة لموضوعه والتي ينشب عنهما وتستند اليهما العتود والزاكر القانونية التي هي تترتب عليها الحتوق الستوجية لالتزام الجهية الإدارية المنتقبة في اصلها أذ الاسر في المزانية لا يعدو مجرد تعيين المصارف, وتحديد البصارف وتحسديد للنفتات التي يجرى الصرف منها وعلى هذا نان اعتبادها في ميزانية جهة ادارية للصرف منها في بلب رواتنب الموظفين الذين يعينون على وطيفة معينة ، ولا ينشسا عنه بذاته حق هؤلاء في نتاضي الرواتب، المعتبدة وأنبسا المرجع في ذلك أصلاً إلى التوآي العانونية المنظمة الفسون النعين فهها والقرارات الإدارية الفردية التي تصدر -بالتميين وغقاً لهــبا . المراجع والمستباح والمرشد والمعاري والمتسادة

وبن حيث أنه على متنفى ما سَنْقِ _ فَمَا كَانَ مِرْقُبُ أَلْكُمْنَى الْمُعْلِينَا الْمُعْلِينَا الْمُ

ملى غير درجة قد حدد بها نص مليه في قرار تعيينه فيها يخصم به على الامتباد المخصص للتعيين في بثل وظيفته والوارد في بيزانية الهيئـة في السنة التي مين فيها بربط ثابت نهذ الدائب وبن ثم فان دمواه والحالة هذه تكون على غير اسساس خليتة بالرئفس بوضوعا ويكون حكم محكمة القضاء الادارى محل الطمن بخلفا للتادون فيها تضى به بن استعقاقه لاكتسر بن هذا الرائب .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الطعن في محله ويتمين لذلك الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى والزام المطعون ضــــده المعروفسات .

(طعن رتم ٧٧٩ لسلة ١٦ ق .. جلسة ١٩/١١/١٧٨) .

قاصدة رقسم (۲۲۷)

الجِسما :

صَدُور قرار جمهورى بتمين فاوظف في اهدى الإسسسات الملية: أو احدى الشركات ــ أعقاره انتهاء بطريق الفصل بقرار جمهورى, وأيس من قبيل الأستقلاة ،

بلخص القتسوى :

لصنت المنتادة ١٠٧٧ من القانون وهم ٢١٠ اسبينة ١٩٥١ في شبسارر نظام موظفي الدولة تلمر، جلى أن « تلتهي خدية الوظف المون على وظيفة. دائمة لاهسد الإسبياب الآلية :

- (١) بلوغ السن المتررة لترك الخدمة .
 - (٢). منورالليانة الفيهة صحيار .
 - W. Harry (Y)
- (١) العرل أو الأخلة إلى الماقي بترار تانييي ."

- ألفسل بسبب الفاء الوظيفة .
- اللميسيل بمراجع أو أبر جيهوري أو بترار خامي من مجلس السوزراء .
 - (V) نقد الجنسية المعرية .
 - (٨) الحكم عليه في جناية أو في جريمة مظة بالشرف .
 - (٩) المسوت » .

ومفاد هذا النص أن المشرع قد حدد حالات انتهاء حدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة ، تحديدا وأردا على سبيلى الهجير ، وبن ثم يتجين محرفة سبب انتهاء خدمة الموظف الذي يصدر قرار بتعيينه في احدى المؤسسات الشمالية والشركات .

ومن حيث أن هذا الموظف الذي يمسدر قرار جمهوري بتمييته حضو مجلس أدارة منتدما ؟ يعتبر هذا القرار قسد تضين أمرين أولهسنا فهيئة غضية في المارة المغزابة والمبالي تجييزه عنبية عنبية الدرة والمبالية المبالية المبالية

اولا: لأن ابتثله لتنهيد هذا القرار وطلب تسوية معاهسه لا يبتل الرادة حرة لسه في درك خدية الحكومة الحرض فيت الإلهام الحربي على عائلة بتنفيذه حتى لا يتخلف عن التيسلم بخدية علية تستلي بجور النجام بالحديثة في الدولة وهي نظم تتنبي الاستهارة بخيرات موظيي الدولة في مختلف الهيدات والموسسات

تأتيا : ان تبول الاستقاة غزار ادارى يسطرم توانر سببه أولا وهو: متديم طلب الاستقاق يعيد شهم غلا يجود القول بأن أمقال العظف الفتكر المترار تعييته في الشركة المسار اليها وطلب تسوية معاشه عن مسدة خدمته في وزارة الخزانة يعتبر طلبا للاستقالة لان متضى هذة العسول المن يجهن السوب في تمرار قبول الاستقالة لاجتا على المقيار ذاته . .

للقا : أن رأى الجمعية قد استقر على أن الموظف الذي يعين في بولسسة علمة يسرى علي موطعيها قوانين المعاشات يظل معايلا بقاتون المعاشات الذي كان معاملا به قبل تعيينه في المؤسسة العامة وتعبر سدة خديته في كل من الحكومة والمؤسسة العامة بدة بعشلة في خصوص تسوية بيعاشة وأساس هذا الراى هو أن مثل هاذا الموظف لا ينتبر مستقيلاً من الموسوية في المعاملة تتتضى عنم اعتبار الموظف الذي يعين في مؤسسة علية لا ينتسع موظفوها بقاتون المعاشسات أو في الحدى الهركانة ما المحاشسات أو في الحدى الهركانة من المحاشسات أو في

رابها : أن تخامص المنات في جالة أستقالة المهلف بيني على أن تركه خدمة المحكومة بعد أن أسبقيل براوية أرادة المحكومة في الهيئر خدمته يخل بالاسس الحسابية المماش مسا يتنفى تخليفه في حدد الاحالة كه أيا يالمنهمة الى الموقفة المنتي يعين دون سبقي بنه في احدى الموسات المحلة أن المركات تحقيظ المنتية في الدواسة على تحواسات بالمحلة الم المركات تحقيظ المنتية في الدواسة على تحواسا سبق يهائه فلا يكون تحة أيهامي المختبين بهائية .

(غنوی رقم ۱۱ه - فی ۱۹۹۸/۱۲۲۱)

· (444.)

اللبسطا:

من القية التنبية بعد المهدات الإرس فاردة المام بالمهاج بالعلاع بالمسلم المسلم المسلم

أن الوحدة الإقتصادية الملن عنها وتجاوز فئة وظيفته ... هذه الطريقة تشميفل الوظائف تقابل صبع الترقية وتعتبر من قبيل التعيين المديد ...

بلغص الفتــوى :

العالم لا يعتبر مرقى الى الوظية المين بها وانها يعتبر معينا تعيينا العالم لا يعتبر مرقى الى الوظيقة المين بها وانها يعتبر معينا تعيينا مبايترتب مليب من الاثر في خصوص تحديد المرتب الذي يتغاضاه وموهد علاوته الدورية ، ذلك أن المشرع بعد أن أورد في صدير المسادة الم من لائحة نظام العالمين بالمتطاع العسام الإصل العام في الترتية وهو الهنة الاعلى مباشرة وبشرط أن يكون المرشيع الابرتية مستوفيا الشروطها ، عاد غاورد حكيا جديدا تضينته الفقرة الثانية من المادة المذكورة الشيف بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٨ لسسنة ١٩٧١ ببقتضاه اجيز العالم بالمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أمان منها وتجاوز فئة وظيفته وظيفة داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أمان منها وتجاوز فئة وظيفته وظيفة داخل المؤسسة أو الوحدة الانتصادية أمان منها وتجاوز فئة وظيفته للطبق الوظاف تتنافي مع الترقية للأسبلي الاتية :

أ - أ ان الترقية تكون الى الفئة الأعلى مباشرة وهو أصبىل عام ردده المشرع في صدر الخادة 11 سالمة الذكر في حين أن الفترة التنسية بين مده المادة تجيز الماليل أن يتعدم الشبيض وطبقة تجاوز فئة وطبقته دون تقيد بالفئة العلية لها مباشرة .

٢ — أن المشرع استلزم في شغل الوظيفة أن يتم من طريق مسابقة على على التمين طبقة على على التمين طبقة على على التمين طبقة الشباء عنه التراما بذات النموج الذي تريية الشمار وسوى في ذلك بين التمين من خارج المؤسسة ومن داخلها .

" ١٠١٠ منذ كان التجرف الموقد ابن المالدة الالاستخطاط المحكولة في السراحة. والاضمارة في المعلق المسرم والمحتوان على يعاول ويقى بديلومهات ويلاعتوان المحتوالة المحتوالة المحتوالة المحتوالة والاستراكية في والمحلق المان منها » وجوارع « إلا يعولوه الا ويهيه والمحتوالة المحتوالة ال الوظيفة المان عنها » وهما عبارتان تباثلان البعبارات التي وردت بحصوص التميين في المسادة » و ٦ من الاحة نظام العساملين بالقطاع العام حيث استعمل المشرع لفظ بشغل بمعنى يعين .

وقد يقال بأن الفقرة الثانية من المادة ١٢ وقد وردت استثناء من النترة الاولى الخاصة بالترتية ولذا غان التمهن بمتتضاها يعتبر ترتيسة بن نوع خاس ولو كان يعتبر تعيينا جديدا لاوردها المشرع ضبن نصوص اللائحة الخاصة بالتعيين ، ولكن هذا القول مردود بأن المشرع الم يلتزم تجبيسع الاحكام الخاصة بالتعيين في مكان واحد من اللائحة بدليل أنه أورد فَ الْفَعْرِهُ الْعُطْيِسةُ مِنْ كَالْمُهُ ٢٩ مُمَّلِّمُ أَلْمِسلُ بِالسَّمَّةُ أَوْ الانتاجِ أو العبولة وهو التعيين عن أقوع عُلفن عُنبن الله المال الماس يُحوافر الالعسام بكثلاث لا بيجون الاستجاج في هذا الشأن بما ورد في المنكرة إلايتسلمية التسمير التشيريسي رقم ال إسبقة ١٩٦٩ من أن التعيين طبقا البلاة ٢/١٧ لا يعتبر تعيينًا جديدًا ولا نقلا في حكم المادتين ٧ و ٢٣ من اللائحة ، لأن ما ورد ف المذكرة الايضاحية لسم يرد له صدى في التفسير التشريعي ذاته الذي لم يتعرض التكييف التساتوني التعيين بسل اكتف ي بطريس المحكم بجوال التقدم لشغل وظيفة أعلى ، هذا فضلا عن أن المقصود بالتفسير التشريعي بيان أن التميين طبقا للهادة ٢/١٢ من اللائحة ليس مقصوراً على المابلين داكل المؤسسة أو الموهدة الاقتصادية بل يشبل أيضا المساباتين ق المؤسسة بالنسبة الونطات الانتسائية النابعة لهسة وبالعكس وانه في ، المالتين استثناء من لحكم المالدة ٧ أن اللائحــة التي تقشي بمسمم جوالز التميين بوطائف المؤسسات فلمللية والوحداث الاتلسادية التليمة لهلة إلا في وظائف ذات مثالته لا الأواول مثالهم الاصطية ويبزعاها لا تعسلون مرتباتهم الأمسطية ويكون التميين على لمسالك نظفه بعرار من رغيس الجمهورية ، قما المهلون الذين لسم يتركوا الخدمة ميجوز نظهم وعقا العوامط النتل المعروة في منا المعان .

101 13/4/4/2/3X @ 14/4XX PA (524)

الشرع الثسائي

· التسرقيسة

قاعسدة رقسم (۲۲۸)

: المسطا

لائمة نظام العابلين بالشركات المسادة بالقرار الجمهوري رقسم 1987 أسلة المعابلين بالشركات المسلت العابة بالقرار الجمهوري رقسم 1987 أسلة 1979 — جملت بناط القرائيلة الى وظالف الفلسات بن السادسة الى الاولى هو الاختيار على اساس الكفاءة على أن تؤخذ التقارير الدورية في الاحتيار حاجراء الترقية دون اعتداد بالتقارير الدورية يجملها مفالة القانون »

يُلِقُص المسكم :

ان مسادة تصوص المواد ١٦ و ١٧ و ٢٠ من الاحة نظام العسايان بالشركات التامة النواسسات العلية الصادر بها القرار الجمهورى رقم ١٩٦٧ اسنة ١٩٦٧ والملبقة على المؤسسات العابة بموجب القسران للجمهورى رقم ١٩٦٠ والملبقة على المؤسسات العابة بموجب القسران الي وظائف الفائت بن السائسة ١٩٦٣ بسبقات هذه القصوص أن تفاط البرقية الكيامة وعلى أن يؤخذ في الاعتبار مند تبتين عناصر الكيامة بين المؤسمين الاتوبة المتاريز النورية التي يخضع لها بموجب المغالين هذا أعضاء مجلس الادارة والتي أوجبت الملاحة أعدادها على الوجوز المؤلي أفي بادتها المنادسة عشر ، وأذ كان الثابت بن الأوراق أن الجهة الادارية الطاعنة لسم تضع متعرب على المؤلية ومن بينهم الملمون شده مان الترقيات التي أجرتها في ٢١ من مايو صنة ١٩٦٦ من تلك النائة الى ضحه المنادسة نسومي المائحة المشار اليها وبالتالي دون أن تلفذ بالتعاريس حراحة نسومي المائحة المشار اليها وبالتالي دون أن تلفذ بالتعاريس

الدورية في الاعتبار عند تقدير عناصر الكفاءة بين المرشحين للترقية الأسسر الذي يجعل عذه الترقيات مشوية بسبب مخالفة القانون .

ومن حيث آنه لا وجه لما ذهبت اليه الجهة الادارية الطاعنة من أن الجنة اشتون العابلين 'حين اجتمت للنظر في ترتبة الرشمين للفئة الأولى انضم اليها مديرو العبوم بالمناطق المختلفة وذلك للاسترشاد بأرائهم أده اختيسار الأصلح من المرشمتين للترقيسة واثها بذلك تكون قد قلبت هسي منقدير كماية المرشحين ويكون لهذا التقدير قوته القانونيسة ، لا وجهد الذلك مادام تسد ثبت أن لجنة شسئون الماملين بتطاع التوزيدع بالجهة الادارية الطاعنة لم تضع - بالاسترشاد أو بغير الاسترشاد بمن انشم اليها من مديري العموم بالمناطق - تقارير دورية عن العليلين بالفئد الثانية الرشحين لوظائف الفئة الأولى وأن في ذلك أغفسال من جانبها ١ الإجراء جوهرى تطلبه الشارع صراحة ليكون عنصرا لمه توته واعتباره عندا: تقرير مرتبة الكشافية للالتختيار ، ولا يغير من ذلك ما تررته الطاعنة - عها ا عديته من أوراق بجلسة ١٥ من الكوير سنة ١٩٧٧ سـ من أن بعض الرقيم. اللي الفئة الاولى في الحركة المطعون نيها وضعت منهم تقارير دورية عن علم ١٩٦٤ وأن البعض بنهم تند نتل بنهسا الى جهسات أخرى وأي. البعض الآخر لا توجد ببلغات خدمتهم التقارير الطلوبة ، طالما أن ذلك يؤكد. سا سبق أن تررته بن اغفاقها لوضع تقارير دورية عن العابلين الذكورين، و

(طعن رقم ۲۸۷ انسنة ۲) في ــ جانسة ۲۶/۱۲/۱۲/۱) ٠

قاضحة رقشم (۲۲۹)

المسطا:

سريان تحكم الله المبلين بالشركات التابية البؤسسات الملية المبلين بالشركات التابية البؤسسات الملين المبهورية أنم 1937 استة 1917 على المبليان بالمبليات المبلية المبلية

مُدَا الْنَظَامُ عَلَوْطَ يَعِدُوا هَرِهِ مِنْكُنَ الوَرْدِهِ يَامِتُهُ جَدُولُ تَعَادُلُ وَطَالَهُ الْمُؤْمِنِ الْمُرْدِةُ يَامُونُ مِنْكُنَ الوَعْيَمُ لِلْمُأْمِنِ بِالْوَسَمَاءُ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنُ لِلْمُأْمِنِ بِالْوَسَمَاءُ الْمُؤْمِنُ مِنْ الْمُؤْمِنُ مِنْ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ اللّهِ الْمُؤْمِنُ مِنْ الْمُؤْمِنُ مِنْ الْمُؤْمِنُ مِنْ الْمُؤْمِنُ مِنْ الْمُؤْمِنُ مِنْ الْمُؤْمِنُ اللّهِ الْمُؤْمِنُ اللّهِ اللّهُ الْمُؤْمِنُ اللّهُ الْمُؤْمِنُ مِنْ الْمُؤْمِنُ اللّهِ اللّهُ الْمُؤْمِنُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْمِنُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْمِنُ اللّهُ الْمُؤْمِنُ اللّهُ الْمُؤْمِنُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللله

ر 17 س. ا ب **يُلَفُمنُ الأمبيائمِ ؟**

النه بيين بن الإطلاع على بلت خديسة الدعن انه خصصل على دبلوم الإدارس المنتافية التنفوية استة ١٥١١٠ بومين في ١١٥٨٨/١٠ . معاون أعرنه وسنتخرش بالمرجة الفاشيه بالكاش الفتي المتوسط بالهيئة العاسنة ا الله والمناكبة والله ما المناكبة و الدوي اللي الله المسايعة « مساعد · · و فكن الانتكال في في ١٩٥٥/٢٠/٣٠ عم على اللي اللوسسة المدمن عليهــــا المُعْدِارْ؟ مِنْ ١٩١١/٧/١١ على وطيعة عرجة سبابعة بالكامر النفي الموسط > وَرَقِي الْكَرْبِيَّةِ الْمُسْتَدِينَةُ مِنْ عِدْرُ ١٩٦٣/١٠ ، وق ١٩٦٥/١/٦٠ سكن الدفرز على والنعاة أو بداعد مفترات ، عقة سنامة طبقه لجدول توصيف وتقييم وظائف المؤلوب بدية ووقئ اللبئة السابسة من ٣٠/١٢/١٢. . كما تبين من مطاعمة قرار مجلس ادارة المؤسسة السدمي عليه الصادر في ١٢ من يوليه سبلة ١٩٦٤ إنه نص على « الواعدة على اعتبار المسامدين الننيين معينين جميما باجور توازى بداية مربوط الدرجسة المسابعة وذلك من تاريخ بدء التعيين الاول لكل منهم مسع عدم صرب مروق عن الماضي وبحيث لا يترتب على ذلك سوى أن يحتسب لكل منهم يُولا المدينة التنافيقة الله المستولاة على المؤامة المستثابطة عن العبية هذه والمراجة والمفرة وبالبط توالله واليب بالمهيب بالهم من الجواريق البعايات التهدية ، على الديه به المراج المراج المراج المراج المراج المراج ويليا المراج والمراج والمراع والمراج والمراج والمراج والمراج والمراج والمراج والمراع والمراع الحارة المؤسسة الحيرية بنيوية جالات السيامدين الفنيين على الاساس. التعدم تنبدا للار حكس الافارة السابل . الاسر الذي يستفاد علم الله العراق العالم العلق العنو المدم الموا الله له الله عن المال الله عن المال الله المال الله المال

ومن حيث أنه بالرجوع إلى قرار رئيس الجمهورية رقم 1/4 اسسنة برجه، بتنظيم المؤسسة العابة للسيفا والافاعة والتليزيون العمول به بن بالميد بن المعالم بن الإيناير منفة ١٩٩٣ بين أنه ينص في المادة (٢) ونه على أن هذه المؤسسة هي من المؤسسات العلبة ذات الطلبع الاقتصادي ولها الشخصية الاعتبارية هين ثم يسرى على المهلين لحكم الاجة نظام العالمين بالشركبات التلبيه المؤسسات العالمة الصادر بهة قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٩١ المبيئة ١٩٩٨ وذلك اعتبارا من ١٩ من مايو بسنة ١٩٩٣ تاريخ العبل بالقرار المجموري رقم ٥٠٠٠ لسفة ١٩٩٣ بصريان لفكسلم الملاحة المفكورة بهن العماماين في المؤسسات العلمة ١٩٨٠ بصريان لفكسلم الملاحة المفكورة بهن العماماين في المؤسسات العلمة ١٩٠٠ المديان المفاهة ١٠٠٠ العالماين في المؤسسات العلمة ١٩٠٠ المديان المؤسسات العلمة ١٠٠٠ العمامايين في المؤسسات العلمة ١٠٠٠ العمامايين في المؤسسات العمام العمامايين المؤسسات العمام العمامايين في المؤسسات العمام العمام العمام العمام العمامايين في المؤسسات العمام العما

ومن حيث أن المادة (١٦٦) من الثمة نظلم المالين بالشركات البايمة على المالة المالة السادر بهما العرار المجموري رام ٢٥٤٦ لسنة ١٩٩٦ بتنس على أن « يضم بجلس أدارة كل شركبة جدولا بالوظائف والرتبات المخاسة بالشركة ف حدود الجدول الرافق ويتضمن الجدول وصف كسل بولخيفة وتحديد واجباتها وبسلوليتها والإشتراطات الواجب توافرها البين بالمخلف وتقييها وتصنيفها في القلب لا ، كيا تقضى المادة (3/4) بأن « تمادل وخاتف الفِركة بالوطائف الواردة في الجدول المسار اليه طِالِادَةِ السَّامِيَّةِ 6 ويصدر بَهِدُهُ القِمادَاءِ قرار مِن مَجَلَس أَدَارِةِ المُؤْسِمِيِّيِّةٍ ا المتصنفة ولانسري عذا العرار الايمد التسديق عليه بن المطبى التنهيدي ويهضم الفعاملورب المرتبات القي يعددها القرار الصادر بقسوية جايتهمااطيها للتعادل المنشؤمن عليه اعتبارا من أول البيغة الثلية التالية ال يعادله يعين مما تتدم إن اللائمة. للذكورة الجدت بنظلم توصيهم وتتبيم الوظائف وان شمل الوظيفة منوط بتوافسر شروط شمطهما المتررة بجداول تتييم وتوصيف وظائف المؤسفة ، وإن تهاقدهذا النظام منوط بصدور مجاس الوزراء باعتباد جداول تعاذل وظائف المؤسسة ، ومن ثم ماته يتعين ترتبية على ما تقدم تجهيد المركز الوظيفي للعاملين بالمؤسسات العامة اعتبارا من ٩ التأليق مستقة المصلحة عالينة المناسط المناعط المناطران التجهدين الرقع عيزه الماليسسنة المالال لملاه والمالون ووقع حولت إن المالية المواجعة والمولد والمواجد تورية الى أن يتم تعادل الوظائف بتلك المؤسسات ، وأنه لا يجسون الجلس ادارة المؤسسة أن يصدر بترار منه أحكاما تخالف الاحكام المتقدمة الصادرة باداة أعلى برتبة هي الترار الجمهوري المسار اليه ،

وين حيث أن قرار مطس إدارة المؤسسة المدعى عليها السابق الاشارة اليه الصادر في ١٢ من يوليه سنة ١٩٦٤ بتسوية عالات المساعدين الغنيين بهذه المؤسسة والذي يطالب المدمى بتطبيقة على حالته أنها مسدر بغد سريان لائحة نظام العابلين بالشركسات المشسار اليهسا على العابلين مهذه المؤسسة وتبل اعتماد جداول تثبيم وظائف العاملين بهسا الذي صدق عليه من مجلس الوزراء في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، من ثم مان القرار المذكور يكون قسد خالف أحكام هذه اللائحة لصدوره في الفترة التي يتعين تجبيد أوضاع العاملين بالمؤسسة خلالها لحين أتمام التعادل ، وأذ مندر القرار التنفيذي رقم ٧٤ في ١٣ من مارس سنة ١٩٦٥ - وقبل تسكين الماملين بالمؤسسة في وظائفهم طبقا لجداول التمادل الذي تم في ٣٠ من يوليه سنة ١٩٦٥ ... وتفى هذا الترار بتسوية حالات المساعدين الننيج ويضم مستد خنبة سابقة لهم رغم مستم جواز هذا الضسم بعد سريان لائحة الشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رشم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليها على هؤلاء العاملين والتي لا تعرف نظام ضم مدد الضمة السابقة ، فأن القرار التنفيذي المشمسار اليه يكون قسد صدر باطلا لمخالفته للتانون ع وذلك لأن هذا النظالم إنها يتطبق على العاملين في الحكومة بمتتضى القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حنساب بدد المبسل السابقة في يتديير الدرجة والرنب والدبيسة الدرجة المسادر تفيذا للمادتين ٢٣ و ١٣٤ من القانون رقم ٢١٠ إسنة ١٩٥١ بشأن بطبه العابلين من موظفي الدولة وهبسا تشريعان لا ينطبقان على العاملين بالمؤسسات العلمة .

(علمن رهم ۱۹۲ استفه ۲۱ ق ـ جلسه ۱۰/۱۰۷۰)

القاعدة رقسم (۲۳۰)

: la.....4

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٧ اسلة ١٩٦٧، صحح قـــرارات اللسسات العلية بترقيات العليان او منحه، عــــالارات. في القطرة عَن 1975/7/1 حتى تاريخ اعتباد جدوال وتقيم وظاف الإسسات العابة ـــ الترتيات التي تتم بعد اعتباد جداول وتقيم وظاف الإسسات المــاية لا يلمقهــا التصحيح :«

بلقص العسكم: " " المناس

لا وجه الما قد يُثار من القول ترار رئيس الجمهورية رتم ٢٠٦٧ استة ١٩٦٧ قد منجم قرارات المؤسسات العابة بترقيسات العابلين فيهسسا السادرة في مترة التجهيد ، ذلك لاته يبين من الرجوع الى الترار الجمهوري الذكور انه نص في المسادة الاولى منه على انه ، استثناء من أحكام قراري رئيس الجمهورية رقم ٦٤٥٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشلم اليهما تعتبر مسجحة القرارات الادارية المسادرة بترقيات او بنح علاوات للمالين بالمؤسسات العابة في الفترة بن ١٩٦٤/٧/١ حتى تاريخ اعتباد جداول تمادل وتقييم وطالتها » . وذلك لحكمة معينة كثبف عنها المشرع في المذكرة الايضاحية لهسدًا الترار مؤداها أن متنضى أممال حكم المادة ١٦٤ من اللمة الشركات الصافرة بالقرار الجمهوري ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦١ هسو تجهيد أوضاع العابلين لحين انهام تتييم وظائفهم ومعادلتها والامتناع عن ترتيتهم أو منحهم علاواتهم ، وأذ صدرت بعض الترارات على خلاف هذه القاعدة غقد رؤى استصدار ترار جمهورى باعتبار هده الترارات التي مندرت في القترة التي عددها هذا الترار مسيحة استثناء بهدف منهم الاضرار بين صدرت لهم القرارات وعدم زعزعة مراكزهم ، وأذ كان الثابت من الأوراق أن اعتماد جداول تتبيم وظائف المؤسسة العامة المعنى طيها قد تُم في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ بينسا أجريت حركة الترتيات الطعون فيها بالترار رتم ١٦٥ لمنة ١٩٦٥ في ١٤ بن اغسطس سنة ١٩٦٥ أي في تاريخ لاحق للفترة المحددة لتصحيح ترارات الترتية الصادرة خلالها ، نهن ثم يظل الترار الملمون نيه باطللا لا يلحقه التصحيح الذي حدد لسه تعترة معيئة أستثناء من لحكام القانون . and a trade of the state of the state of arri la Proglam y Errit, (طعن رقم ۱۹۳ لبيئة ١٤٠ إلى مند جلسة، ١٨/٥/٥١/١) . ١٠٠٠ - ١٠٠١

a the story good to be taken I have believe to

كالمشكة رقسم (۱۳۱)

البسدا :

المادان ٣٠ ، ٣٧ من نظام العابلين بالقطاع العابر الصحير بسه غرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٠٩ لسنة ١٩٦٦ نصها على جواز اعارة العابل بموافقة الجهة المنصة بالتعين بدة الصحاح بمنائل مع شغل بطبيعة بمثلث المحمولية على ال تطلى عند عودته وجواز ايفك المعارين في بطلت المحرين والمبوئين بخم تراسية ــ السر دلك صدم جواز شغل طالت المحارين والمبوئين بالتربية لما تتسم به من طابع الدوام يتنائي بع التاتيت ــ لا محسل الإمباداء الى التفسي التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٥ لاختائك صباغة الملعة الإمبادانية الملعة عميانة الملعة الإمبادانية الملعة عميانة الملعة المحالية المحارين والمبدئة الملعة المحالية عميانة الملعة المحالية المحارية عميانة الملعة المحارية عميانة الملعة المحارية المحارية عميانة الملعة المحارية المحارية عميانة الملعة المحارية المحارية عميانة الملعة المحارية المحارية عميانة المحارية المحار

ملخص القتسوي :

رس الحادة ١٣٠ من الحادة ١٣٠ من عنام التعليق بالتطاع التعلم التسادر بقرال رئيس المسادر بقرال رئيس المسيدورية وم ١٣٠٠ السنة ١٣٠٠ التحديق على هر التحديث العادة التعليق بينانفة المساعة استدان الموجوز القرار من سيطس الملادارة حديث المدرة في حالة الاعارة المطارح الما تحديث شرورة المسلمة الم

Allery I for a letter of the l

كما يجوز منحهم ومقا للتواعد المفكورة اجازات دراسية .

طال النفات : التدرينية عنتم طبعا النظام . الوحدة والمتباجات المسل بعد اجتباد مجلس أدارة الإنسسة للهسقا اللظام 61.

وين حيث أنه وأن كان الشرع وهو بيخص في شغل وظيف الماهر بحملة ، وقائلة قد أورد النمن بطلقا الم يخصص هنا اللمي بأن وكون شغل الطبقة بطريق التمين حون الترقية ، الا أن طبيعة الترثيبة تقلم أسلا على الدوام الد ليسنت هناك ترقية بيضة ، وقتة 6 وبالتألى في حسين النمن ان تكلى الوظيفة مند عودة العامل المعلم وهذا الا يتالئ الا أنها تشغلت الوظيفة بطريق التمين المقتد أو التمك وهو بطبيعته مؤتنا ولهذا كان نمس المادة 7 من الاعدة العاملين بالشركات المتأكرة بترار رئيس الجمهورية رتم ٢٥١٦ اسنة ١٩٦٢ المالية لهسذا النمس يتضي باعد و ويجوز اللشركة عدد الشرورة التمثل درجة المالي بعد محسدد

ولا يمل علامتعادا الى العسير التحريمي ردم (المنتة ١٩٩٥ التاؤن نظام العالمان المتنين ردم ٢٦ لسبنة ١٩٦٤ والذي يؤس في المادة الثالثة خلى الا آن معضى حكم الفارة الولى من المادة ٢٦ من الدارة ولا المنابئ مجوز شرفاء والهنة بدرجنها ولله حوال المنابئ بجوز شرفاء والهنة بدرجنها التى تعارض لحق الصين فيها أو الترقية عليها يقرار من السلطة التى تعارض لحق الصين فيها أو الترقية عليها يقرار من الاسماطة منابئ المائين في القطاع العام المسادر به القرار الجمهوري ردم ٢٦ المنتة ١٩٦١ الذي المنابئ في القطاع العام المسادر به القرار الجمهوري ردم ٢٦ المنتة ١٩٦٤ الذي صدر هذا التعسير التشريعي في صددها أذ أن المادة ٢٦ من القسادي ردم ٢١ المنتة ١٩٦٤ الذي مدر منابئة المنابئة المنابئة

ومن حيث انه بالنسبة لما نمست عليه المدة ٢٧ من الاحة نظام العلمانية بالشركات الشيار اليها من أن يكون أيفاد العلمان في بعثات أو منح بالدولة أنسا، قصد والنظم المعول بهما في شمان العلمان المنسبية بالدولة أنسا، قصد الأحكام التعلقة بالترشيح للبعثات والمنح الدراسية وشروط منح الاجازات الدراسية والإجراءات التي تتبع في هذه الأحوال إلماملة المالية وفيرها مسانص عليه القانون رقم ١٩١٢ لسنة ١٩٥٩ في شان تنظيم البعثات والاجازات الدراسية والمنح بالجمهونية العربية المدينة على مناسبة المناب المعالمان المنابين بالنسبة لشمال وظيفة المبعوث ألى ما ينص

وبع ذلك غند صدر قرار التفسير التشريعي رقم السنة ١٩٦٩ لتأون نظام العليلين المنيين بالدولة وينص في مادته الاولى على أن ﴿ يَكَسُونُ شَـَعْلُ وَطَلَقْتُ اعْصَاءُ البِعِثَاتِ بِصَعَةَ وَكِنَةً طَبِقًا لَحَكُم المُسَادَةُ ٧٤ من المتاون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ المُسَارُ اليه بطريق التعيين دون الترقية ٢٠

لهذا انتهى راى الجمعية الصوبية الى صحم جواز شفل وطائفه المعارين والمبدوين الى الشارج من المعالين بالمؤسسة المعرية العسامة المنسة الادامية بطريق الترقية عليها

(تتوی رقم ۷۱۲ - بتاریخ ۳۰ من یونیة سنة ۱۹۹۱) .

كامسخة رقسم (۲۳۲)

التنشير الوارد بالوزنة العابة الدولة السنة الساليسة الرابعة والرق الالالال والقال المرابعة المائة المائة القيم وظافها بشرط موافقة وزارة الفوائة بمد استطلاع رأى الجهاز الركزي التنظيم والإبارة وعدم مجاوزة الامتبادات بالدرجة للرابات بميزانية الاسمات المدى الاسمات باعادة تقيم وظافها إلى استحداث وظافة عميدة يون الصنوق مناكن

. وانفقة وزارة الغزانة بعد استطلاع راى للجهاز الركزى القنظيم والادارة ــ بطلان نلك الإجراء ومن شـم لا تصح القرنيـة على الوظيفة المساد تشيمها ولا يتعصن القرار المسادر بها من الالفاء بغوات ميماد الطمن بالالفاء لانعدام المحل اللكي ورد عليه .

بلغص المسكم :

وبن حيث ان التطاع -العلم كبا نظبه التلتون رتم ٦٠ لسلة. ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات المابة وشركات القطاع العام ورقم ١٦ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين عيه ، كانت المؤسسة العامة تختلف نيه عن الشركات التابعة لها من وجوه يتنضيها اختلاف ماهيتها القانونية عن تلك الشركات ، وينص على تلك الوجوه بعضها في توانين. التطياع المعلم ويعضها الأخسر في سائر القوانين وتتكابل أحكسلم تلك الوجود ولا يجرى نسخ بينها . بينها كانت الموازنة التخطيطيسة الشركة وهيكلها التنظيمي تنفذ قرارتها بخد اعتباد مجلس ادارة المؤسسة العامة والوزيسر المقتصين ، كانت موازنة المؤسسة العلبة من الموازنة العالية الدول لا تلفذ الا بعد موافقة السلطة التشريعية على أعتماداتها، المنطقة بقاتون ربطها ، ولا يجوز ، اذا ما موضت تلك السلطة في تعديل. بعض تلك الامتبادات ، أن يتوسيع في محل هذا التفويض ولا أن يتجاوز عن شيء من شروطه غاذا رخص التاشير الوارد بالموازنة المامة للسسنة. الملية ١٩٧٢/١٩٧١ في اعادة تتبيم الوظائف بالمؤسسات المسابة ، وكان بها يشترطه لذلك موافقة وزارة الخزانة بعد استطلاع رأى الجهسائر المركزي للتنظيم والادارة مع مراعاة عدم مجاوزة الاعتمادات للمرتبات ، نظك شروط ثلاثة تبيزه ، ينع أحدهب من أن يزيسد تعديل الوظائف، شبيئًا في اعتباد مرتباتها الكلي وبيتي التمديل بالتغيير التبادل في مغردات. الوظائف المعبدة بغير زيادة في أعباء الموازنة العلية ، ويكتل الشرطان الاغسران لقسرار التمليسل أن يؤخف في اعداده بالطريقسة التي اتبعت في اعداد الامتباد الذي يتناول منساسره بالتغيير ، من موافقة وزارة الخزانة عليه بشروع الموازنة العملية متنقسا مع السياسسة الاقتصادية الاجتماعية التي تصدر عنها تلك الموازنة ، وبن الاستثناس بسرائ الجهاز المركزى للتنظيم والادارة نبيا يتتضيه حسن تنظيم الوظائف فيأ

رأيبها وتغييها بالمؤسسة المستحة وحدى تحققه غيبا اتقرحه حاس الدرعها عمليها الدرعها المارعها المحادية المستحة المستحة على المدرعة المدر

ر طفن وقم ۱۹۷۸ لستة ، ۲ ق ــ جلسة ۲۸/ ۱/۱۹۷۹ و ب

قاصىدة رقسم (۲۲۳)

رالجنسيطان

قرر رئيس الجبهورية رقم ٨٠٠ استة ١٩٩٣ بشان سريان اللهة. العابان بالتبركات التابعة البؤسسات العابة الصادرة بقسرار رئيس المُبِينُونِيَّةُ زَمِّم ٢٥٤٧ عُمِنَةُ ١٩١٤ على العابلين بالرَّسِمات البابة ـــ يتمين على ألوسسة العابة تثنية ما ورد بالاستين ١٢ و ١٢ من الأشطة الشار اليها في شان توصيف وتعادل الوظائف واتباع القواعسة التي وضعتها اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة عند تسوية هالات العابان بها ... العابل الذي تتوافر فيه الشروط الشالبة للوطيفة وكان يشغلها فملا يستبد حقه في أن يتم تسكينه عليها ومنحه الفئة المالية المقررة لها مِن المِكامِ اللائِمةِ والقراعد الصابرة تنفيدًا لهما مِاشرة من القسرار الذي تصدرة المؤسسة العابة بثقل العلياج بهنها الى الدرجات الماطلة. كرخاديم الذي كالوا عليها في ١٩٧١/١٧/١ تون اعتماد بالوقاية علم الدي التي يُسْمَلُهُ المُأمَلُ يكون بالطالا ويتمين الْحُكم بالفاله ... على الجُهاة الإدارية بعد فلك أن يقوم بتسهية هالة العلماين طبقا القواعد السليمة ... لا يجوز الظفياء الإباري في هذه الحالة ان يتصدى بقسوية حالة التعين والا جُاوِرُ عَدُودُ الْمُكُلِّفُ عَنْ يُعَلِّي تُنْفِقُ تَفْعَهُ مِعْلَ جِهَة الْمُعَارِدُ فِي اللَّهِ عَمْ بحضاف عليها إن تقريه ويعجب القلة القلية الدكري _ بطل _ فلب الدعي بتجيرته في تبدوية جاته ينسكنه في تحدى الفلاء اللهة استثلاا ألي

استبداده هذا الحق من احكام رئيس الهمهورية رقم ٢٥٤٣ اسسنة اعترا المسنة المائة لهذه القواعد بقرارها المقالم على الساس الاعتساد بالدرجات التي كان عليها المائون بها في ١٩٦٤/٧/١ - يتمين الحكم بالغاء هذا القرار دون تصدى الحكمة لاجراء التسوية •

بلغص العسكم :

صدر القرار الجبهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٧ بلائحة المسالمين بالشركات التابعة للمؤسسات المالة وتقرر سريان هذه اللائحة على المعالمين بالمؤسسات المسلمة بعقضي القرار الجبهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢) وتسد جاء بالمنكرة الإيضاحية لهستا القرار انه ﴿ نظراً لأن طبيعة المهسل بالشركات والمؤسسات المسلمة التي تشرف عليها بالشابهة ، كما أن العالمين في كليها بياشرون نفس التخصص الفني والاقتمسادي المتعلق بشئون الانتساج والتسويق والتبويل وغيرها ، ورغبة في ازالة "القوارق بين العالمين في قطاع وحد خاصة وانهم يعانون في ظروف وأحدة لتحقيق أهداك بشتركة ، لذلك رؤى توحيد المعلملة لجبيسع العالماين في المؤسسات الفاية والشركات التابعة لهما » .

وبن حيث أن لائحة العالمين المسار اليها تنص في المادة ٦٣ منها على أن « يضع حلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائف والرئبات الشاسة بالشركة و وبدول وسف كل وظيها والشراطسات الوبول وسف كل وظيها وبدون وبدون الموبول وبدون المنابع المنابع والموبول بترار سن مبلس ادارة المؤسسات المنتصة . . » وتنص المادة كا على أن « تعادل » وظائف الشركة بالوظائف الراردة في البدول المسارة خلال بدة لا خوار سنة المرابعة المنابع بالمسادة المنابعة الم

التصديق عليه بن المجلس التنفيذي ، ويبنح المغلون المرتبات التي يحددها التراح مجلس ادارة الشركة ، ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصليق عليه بن المجلس التنفيذي ، ويبنح المعلون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالاتهم طبقا للتعادل المصوض عليه اعتبارا بن أول السنة المليسة التلبة ، وبع ذلك يستمر المالمون في تقاضى مرتباتهم الحالية ببا عيها اعادة الفائد وذلك يستمر المالمون في تقاضى مرتباتهم حالاتهم طبقا للأحكام السابقة ، على انه بالنسبة العالمين الذين يتقاضون مرتباتهم مرتباتهم التي يتقاضونها عملا بصفة شخصية على ان تستملك الزيادة بمرتباتهم التي يتقاضونها عملا بصفة شخصية على ان تستملك الزيادة بهبا يحسب للحسل عليه العابل في المستقبل من البدلات أو عسمالوت

ومن حيث أنه تنفيذا لاحكام المادتين ١٣ و ١٤ سالفتى الذكر يتمين على كل مؤسسة اتباع الخطوات الاتية :

اولا : توصيف وظائماً وتحدد واجرائها وسنولياتها والاشتراطات الواجب توافرها بيين بشغلها ، ثم تقييم هذه الوظائف وتسنيفها ف عله في حدود جدول الرتبات المرافق للاتحة المالين المقديم نكرها .

ثانيا : محادلة وظائمها بالوظائف الواردة في جداول التعيم المسار اليها ، ثم مرض حدّه الجداول على مجلس الوزراء للتصديق عليها وتعدر اللذة المفعول من تاريخ هسدة التصديق .

ثالثا : تنسوية حالات العالمان بهندة طبقا للهُدَاوِلُ المعددة بتعادل المؤلفة وذلك اعتبارا من المبنة المالية التالية ، وتتم التنسوية بطابقة الاشتراطانة الواجب توامرها الشنقل الوظيفة على من يشخلهندا معلا ، المألف بها توامرت المؤلفة المنتراطانة المبنع مستحفا المزاتب المحدد المالية المتورة المؤلفية . . .

وقد وضهيعي الليناة الفؤارية العظيم والاطرة فطاعتها علاصقة ف ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ التواعد التي تتبع عند تسوية حالات المالمين في المؤسسة المفهة والدركات العظمة فهستمما التطبيق المحاديمة التي أستهدامها الشرع من وضع الآحة الملكين ، ويفستتراء، هذه القوامد يتبيع إنها تنوم على الاسمر الاتية :

١٤ أ.) الربط بين العسابل والوظيئة التي يقبسطها تبلن التتهيم والوظيئة المعادلة لها بعد التتييم والفئة المائية التي تدرت لها ٤ وقلابك جبي يجكن وضيع الشخص المناسب في المبال المناسب وبالأجر المناسب بـ

(ب) ضبان وحدة المللة والساواة بين العللين في الشرك ال

(ه) الأخذ في الاعتبار بالمراكز النطبة الساغلى الوطائف الحالية ومدم المساس بالحقوق الكتسبة ، ذلك أن العبرة بشغل الوظيفة بسفة فطية ومعارسة أعمالها التي بها يكتسب الخبرة التي ينعكس الرها على الوظيفة الذي تقرر صلاحيته لها .

ب ومن حيث أنه يخلص مب تقدم أنه أذا توافرت في الملل الشروط إلمطلبة للوظيفة التي ثبت أنه كان يشخلها عملا ، طك الشروط التي يراحي عيها مستوى المؤجل البراسي ومدة الخبرة العبلية التي تقسد بعدد من السنوات تضيت في مزاولة عمل يتنق مسع طبيعة أعمال هذه الوظيفة ، فقد من شبع يستجق تسكيله طبها وبالتالي بنته الفئسة المالية المتردة لها وجو في خلك يستجد حقه مباشرة من الاحدة العلماجي وكذا القوامد المسادرة تقيدا لها .

بعن حيث أي المؤلسة الطامنة بعد أن علمت باعداد جناول تنبيم واعداد جناول تنبيم واعداد والمؤلف المؤلفات والمعابل والمؤلفات والمغابل والمؤلفات والمغلفات عالم المؤلفات والمغلفات المغلفات المغلفات

. . * هِوَالْ الْمُعْلِيدُ إِلَّا مِنْ مِنْ الْمُعْلِدُ اللَّيْرِ اللَّهِ الْمُعْلِدُ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّلَّا الللَّهِ الللَّالِي اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ ال

اجراء الصوية أعلى استاس النتل الحكبي بن إنها كانت تقوم بتنفيط تماييات الجهسائر الركزي التنظيم والادارة ، ذلك أن هذا الجهساز وأن كان ختمساك طبقا للاتؤن انشاقه د بعاليات ترقيب الوظائفه بالأجهرة المختلفة والتنسسيق بينها واجراء التعادل لضهان وحدة المعاملة ، الا أنه وهو بصدد مراجعة اجراءات التعادل لا يستطيع أن ياتي بقاعدة جديدة تفاللُ الأحكام الواردة في القرار الجينوري رقم ٢٥٥٦ لسنية ١٩٦٢ من شائها التعرفة بين المائلين بالمسعدات العابة بن جهة و فيتم تعدل المائها وظائف هؤلاء بالتطبيق لاحكام الترار الجمهوري رتم ٢٢٩٤ لسنة ١٩٦٤ نشان عَوْاعد وشروط واوشاع نقل المائلين الى الدرجات الماداسة الدرجاتهم الخالية الفنادر طليدا للفساتون رتنم ٣٤ لسنسنة ١٩٩٤ والذي يعتد بالعراجة المعلية الفي الشغلها العامل ، وبين العساملين بشركسات القناف؛ المُسَامُ مِنْ أَجْهَةُ الْفَرِي فَيَطْبِقُ فِي قَسَاتُهِمَ أَحْكَامُ ٱلمَادِينِ ٢٣ وَ ٤ أَ مِنْ العَزَارُ الشِّيمَةِورِيُّ رَقُمْ ٢٥٤١ أَسَدُّمْ ١٩٩٢ أَ الذي يُعدد بالوظيمة التي يتعَمَّلها السائل ، لا يُجوز دلك مادام أن القرار الجمهوري رقم ٨٠٠٠ اسنة ١٩٦١ ش وهو العام الشريعية تعاو في التدرج تعليبات الجه المركزى للعنظيم والادارة ما قشد عظمي أسريان إخكام لأنحة أتمالين بالغير على عليه المائلين فالوسسناك الملية كول تفرقة في هذا المحدث وذلك منهانا الوكلة المغابلة والمساواة بين اللريفين

ومن حيوة على المؤسسة الطاعية الراسية الهراء الإلايات الهر الالدي دهم ١٠٠ أو الراسية المواجعة المساطة المراجعة المساطة المواجعة المساطة المرجعة المساطة المرجعة المساطة المرجعة المساطة المرجعة المساطة المرجعة المرجع

ومن حيث أنه عما تضى به الحكم الطمون ميه من تسوية هالة الذمي على النحو الوارد به غاته من المسلم أن التمساء الاداري لا يسلط رقابته على أعمال الادارة الاحيث يكون ثبة تصرف تسد منسدر منها أولا وذلك حتى يتسنى له بعد ذلك بحث مدى مشروعية هسدًا التصرف 4 أذ كي تعبل المعكمة رقابتهما هذه يتمين بادىء ذي بدء أن تلمت بهمة الإدارة من ارادتها باجراء تسوية حالة المدمى وتسكينه على الوظينة التي يثبت الديها أنه كان يشغلها وأن تتمتق من أن الشروط اللطلبة تسد توادرت في حالته ، غلا يجوز اذن للتضاء الاداري من تلقساء نفسه أن يتصدي بداءة الذاك ، وأن عمل ذلك يكون السد جاوز حدود المتساسه وأحل تنسيب معل جهسة الادارة في التيسام بعبسل عليها أن تجريه عي أولا وتعت حسانوليتها بمراماة تطبيق التواعد التاتونية السليمة ، ويكون عصرفها بعد ذلك خاضما ارتابة التضاء الادارى للتمتق من مدى مشروعيته وبطابقته لاحكام القانون) واذ خالفت محكية القضاء الاداري ذاسك في حكهما الطعون فيه بأن لجرت تسوية حالة الدعى نانها تكون تد جانبت الصواب ، ويكون الحكم في هذا الشق قد خالف القانون وبن شم يعجين تعديله والتضاء بالفساء الترار رتم ٧٠١ لسنة ١٩٦٤ عبسا تضبته من نقل الماطين بالمؤسسة نقلا حكبيسا الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم في اول يولية ١٩٦٤ على أن تسوى حالاتهم طبقسا لجداول تقييم وتمسادل ظوظائف بهما وتمق أهكام المادتين ٦٣ و ٦٢ من القرار الجمهوري رقسم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٩٢ مسع الزام الجهسة الادارية المرودات .

(طعن ۱۷۸/ لسنة ۱۸ ق ــ جلسة ۲۷/۱۹۷۲/۱۷) . . .

قاصحة رقسم (١٧٢٤)

اللبنسية ا

القواعد التي وأغقت عليها اللصة الوزارية والتدارة والتسلون

التشريعية في ١٩١٥/١/١٠ بتقسيم بند الكفات الشابلة بالإسسات العلهة الى درجات وتسوية خلاة العلبان المينين بكفات وذلك بوضعهم على الدرجات المتشاة — قواعد الره لا تبلك الإسسات العلبة أن تبنئع عن تسوية جالة أحدد العلبان بها أذ أنها لا تترفص في ذلك أثـر ذلك صحة المحكم الصادر من المحكة بالإام جهة الادارة بالخذاذ ما يلزم من اجراءات تتسوية حالة الدعى على وظيفة مناسبة وفقا لقواعد المتشار الهها دون الن يكون في ذلك تنخلا من المحكة في المتساس جهة الادارة وحلولها محلها .

بلغص الحـُكم :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن محكة التضاء الادارى قد جاوزت الخصاصها مما تضمنه الحكم الملمون عبه بتكليف جهة الادارة بالتفسية الإدراء التقرير وظيفة مناسبة للهدمى في هيكلها للتظيمي ثم تسسوية حقاء الاجراء او أن المحكمة تكون بذلك قد حلت بحل جهة الادارة في التفاد حقاء الاجراء و وفضلا من ذلك فاته لا يمكن وضع العابل على نئة ماليسة بمينة الا اذا وجدت تئة بالية وتوافر في التعليل شروط التعيين فيها وصحر حزار ادارى بمن يبلكه ، ومن ثم فاته تمين اعتباد الملغ اللازم لاتشسسان هذه الفئة لا يمكن وضع العابل على نئة ولسا كان عبل المدمى كندهها بالدارة العلائمة لا يمكن وضع العابل على نئة ولسا كان عبل المدمى كندهها بوجود وظيفة محتى لعدم الحاجة اليها ، كما أنه يستميل وضعه في وظيفة لا تتوافر فيه شروط شغلها وأن عدم وجود نئة مالية بالميزانية لوظيفسسة محتى ، وعدم جواز استحداث وظيفة جديدة لا يتطلبها نظام العبل شدحل دون وضع المدعى على نئة مالية والمينة الواسة الدن وضع المدعى على نئة مالية او استحداث وظيفة له .

ومن حيث أن قرار ربط الميزانية لاميال السنة المثية ١٩٦٧/٦٦ قد ورد به التأشير التالى و يجوز أوزارة الخزانة بالاتفاق مع الجهاز المركسزي المتظلم والادارة تحويل اعتمادات المكانات والاجور الشابلة الى درجات في شات ونقا لتواهد ميحدة تعتبد من اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة موالمسئين التنبينية يشرط الا يترتب على هذا التحويل لوة بكالها المسافية ويجلسة ١٩٦٥/١/١١ اعتبدت اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة والشئون

التنفيذية بناء على ما تم الاتفاق عليه من وزارة الخزانة والجهاز الركري. المتثنايم والإدارة – قواعد تقسيم اعتبادات المكانآت والاجور الشبابلة في والمسيات العلية ونتل العليان عليها إلى النئات الجديدة ، واسسدرت وزارة الخزانة الكتاب رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ بقواعد تنسيم اعتمادات الاجوز الصَّائِلَةُ الى مَنَّاتِ ونقللُ العاملينِ المينينِ عليها الى المنسات الجديدة ق. المؤتنسات العابة ونصت هذه التواعد في البند بأولا و الخاص بتقسيم المسايات الكانات المسلمة الى وظائف دائمة على إن :

نْ اللَّهُ مُن تُحدد الوُّظائف التي يشغلها تعلا العاملون المعينون على بند المُعْدَاتُ الشَّلِيلَةِ وَمَقًا لَسَاءُ هِو ثابت بِيلْهِ خُدِيتِهِم مَاذًا لَم تَكُن الوظيفِيةِ فابتة بملف الخدمة حديث بقرار من مجلس ادارة المؤسسة .

٢ - أذا كانت لهذه الوظائف وغنا لواجباتها ومسئوليتها نظائر ضمن إوطائف الدائنة للبؤسسة والمحق طيها في جداول تتييم الوظائف نصدت بها الفثات المالية والأشتراطات المحدة لهذه النظائل ،

ما 1 - اذا لم توجد ليعضها يطلق ضبن الوطاليد الدائية لليوسسية فالمسدق عليها جدافل التقييم ب ابيعت الإجراءات الخامية باستجداث والماني تطييتا للقداد الصعدي دم ١٢ اسبنة ١٩١١ و ونست في البنسيد المام المام ، بنال المليلين على إن ك .

- نُونْمُ الدُّاصُونِ لِهِذِهِ القواعِدِ عِلَى الفَتَاتِ المالية التي حددت وظائمهم طبقا للبندين رقبي ٢ ٤ ٢ من تواعد تنسيم الكانات الشاملة الله والرث منهم السر أطاب شمال حده الوطالة ، ويشارط الا يوضع العابل. على منة بالية إعلى من المنة الملية التي وضع عليما مستداري على منة الله إعلى من الفئة الله التي وضع عليها من يتساوى معه في الناميل والطرة الفنايلة وعلية منافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة منافقة منافقة المنافقة ال

عبد النبية العليا في العطية النبيل اليما إعتبارا من ١٩٦١(١١) اورون تاريخ تميينه إيما إنهب ع

ومن حيث الله تبين أما تعكم أن القواعد المشار اللها شدد تضياط. تحويل أعبدات المتعلق الديلة إلى يقت ونقل المياين على حاله الإعتبادات الى مناب الوظائف المناتلة للوظائف التى كاتوا يتوبون بعدلها في ١٩٦٦/١١/٥ تاريخ صدور ووائقة اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة والشئون التنفيذية على طلك التواعد ، ماذا لـم يوجد في الهيكل التنظيمي . المؤسسة وظائف مماثلة اتخذت الإجراءات لاستحداث وظائف جديدة طبة لاحكام الترار الجمهورى رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ والعبرة في تحسدنيد وظيفة العامل التي كان يتوم بعملها في ١٩٦١/١٥١ بما هـو دارت بملف خيبته ، مان خلاطف الخدمة من ذلك حددت الوظيفة بقرار من مجلس ادارة المسمسة .

وبن حيث أن الثابت من الأطلاع على الاوراق أن وزير الدولة لشيون مجلس الوزراء قد أرسل الى رئيس مجلس ادارة المؤسسة المرية العامة لتعمير الصحاري الكتاب رقم ١٧٢٨ بتاريخ ٦٦/٢/٨ متضمنا نتل المدعى من مؤسسة اخبار البوم اليها " وقد أصدر نائب مدير المؤسسة المريسة الماية لتعبير الصحارى القرار رقم ٣١٩ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٣٠ بنقل المدعى ين مؤسسة أخبار اليوم التي المؤسسة المستكورة بمكاناة شابلة متدارها . ٥ بع شهريا مع الحاته بادارة العلاقات العامة اعتبارا من تاريخ استلامه الممل في ١٩٦٦/٢/٢٦ وفي ١٩٦٧/٥/٢٧ صدر الترار رتم ١٩٦١ ونضي على أن يقوم المدعى بأعمال مدير ادارة العلاقات العامة ائتاء غيابه وتكون لاً سلطانه ويناء على ذلك لا يكون الدُّعَى قد قامٌ بنقل وظيفة صحفي منذ مستليه المهل بالوسنسة المنتول البها والنها كان يتوم باعمال وظينسسة بادارة العلاقات المعابة حتى م/11//11/1 تاريخ موانقة اللجنة الوزارية التظيم والادارة والشئون التنفيذية على تواعد تتسيم اعتمادات الإجمور الشاملة بالوسسات الى نتات ، ولاا كان ملف خدمة الدعى قد خلا من بِنِيَّانِ مُوخِ هَذَهُ ٱلْوَطْلِيدَةُ أَوْ مُسْتُولِياتُهَا ﴾ وَمَنْ ثُمَّ يَتَمْنِي تُحْدَيْكُ هَدَّهُ الْوُطْيِقْتُكَ ببتوار من ببجاس امارة الواشطة طاعات ينتل المدعى الى الوطيفة الماهة لها في حيته المهسمية التنظيمي ، أو تتخف الإجراءات لاستحداث مسيده الوظيفة وتسوية حالة المدمي عليها إذا لم يكن لها مثل ذلك الهيكل ولا وجه التول بأن من شان ذلك أن تحل الحكية السيما محل جهة الأدارة في مسيم المنطقة المنطأة وعللها وأن كالوا المدموس أو السنوية الوشنان المواهية المواهية المناسبة ومنحه نئتها مطهيه با القوامه التي وانتجة طبها اللجنة الوزارية غي ١٩٦٦/١١/٥ ، وهي تواعد آبره توجب على المؤسسات العابة التخلص بين اعتبادات الاجور الشبابة بتعسيبها الى درجات ونقل المالمين اليها مه الأرسات العلية ان تترخص فى ذلك عنبتنع عن اتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الشبان وتستبقى المالمين المهنين على تلك الاعتبادات دون شموية حالاتهم طبقا للقواعد الصادرة فى هذا الشبان بناء على تأشسسي الميزانية ومراعاة لاونساعها ، كما انه لا وجه للتول بان عدم تسسسوية حالة المدمى بوضعه على عنة وظيفته دائبة مرده الى عدم وجود الاعتباد المسالى الملازم لذلك ، لان الثابت أن التواعد المشبر اليها تسد نصت على تقسيم اعتبادات المكانات الشبلة الى عنات وظائف دائبة ، ومن ثم لا تكون عصوية حالة المدمى من شائها استحداث وظيفة جديدة دون تدبير المرفه المالى اللازم ، إذ يتم تدبير المرفه المالى اللازم ، إذ يتم تدبير المرفه المالية بتصد التأشيرات الميزانية المسال.

(طعن رتم ٨١ه نسنة ٢١ ق -- جنسة ٢٩/٤/٢٩)

قاصدة رقسم (۲۳۵)

المِسدا :

الكتابان الدوريان فوزارة المغزلة رقبا ٣٣ فسنة ١٩٦٥ و ٩ سنة الإمراء بشان تقسيم اعتبادات الكافات والامور الشابلة الدرجة في ميزانية المؤسسات المابة الى غلام القواعد التى تضيفها الكتابان المنكوران في هذا الشان تقدى بنقسيم اعتبادات الكتابات الشابلة الى وظافه دائية ثم تحديد الوظاف القائم نظائر ضين الوظاف الدائية المؤسسة حددت لها المفات المائية المحددة لهذه التقائم المنافق المفات المائية المحددة لهذه التقائم المنافق شفل هذه الوظاف المقات المائية المؤسسة حددت لها على هذه القائلة المددة لهذه التقالد للمائية المؤسسة مددت لها تقالم المائية المؤسسة المؤسسة مددت الها المنافق المؤسسة المؤسسة مددت الها المائية المؤسسة المؤسسة المؤسسة المؤسسة الوظافة التواعد المؤسسة المؤسسة المؤسسة المؤسسة المؤسسة المؤسسة الوظافة المؤسسة ال

بلخص الحسكم :

ان الكتابين الدوريين لوزارة الفسزانة رئي ٣٣ لسسنة ١٩٦٦ و ٩ لسنة ١٩٧٧ قد تضمنا توامد تنظيمية علية الترتها اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة بجلسة ١٩٦٧ لقد المتبادات المكفات والاجور الشابلة المترجة في ميزانيات المؤسسات العلبة الى غلث وذلك استئدا لللثاميرات انعلية المرافقة لقرار ربط ميزانية الإميال للسنة الملية ١٩٦٧/١٦ التي اجازت لوزارة الخزانة بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والادارة تحويل هذه الاعتبادات الى درجات أو غلث ونقا لقوامد موهدة تعتبد من اللجنة الوارية بلا المؤرية المذكورة بشرط الا يترتب على هذا التحويل أية تكاليف المسلمية ٤ وعام بهذه القواصد و

أولا : تقسيم اعتبادات الكافات الشابلة الى وظائف دائبة :

ا حدد الوظاف التي بشعلها نملا العلمون المينون على بنسد المحات الشملة وفقا لما هو ثابت بعلف خديتهم ، غاذا لم تكن الوظيفة ثابقة بعلف الخدية حددت بقرار من مجلس ادارة المؤسسة .

ثانيا : نقل المليان :

ا __ يوضع الفاضعون لهذه القواعد على الفلت اللهة التي حديث لوظائمهم طبقا للبندين رقمى ٢ و ٣ من تواعد تقييم المكافات الشابلة اذا توامرت نيهم اشتراطات شغل هذه الوظائف ويشترط لا يوضع المـــــلل في نئة ملهة أعلى من الفئة المالية التي وضع عليها من يتساوى معــه في التأميل والخبرة الشاخل لوظيفة مماثلة . .

٢ - تعتبر التدبية العالم في الوظيفة المتقول اليها اعتبارا من.
 ١٩٦٤/٧/١ ، أو تاريخ تعيينه أيها أقرب.

وجاد بالكتاب التؤرى لوزارة الفزائة رقم ؟ لسفة ١٩٩٧ المسافر

فى ٢٦ من أبريل ١٩٦٧ أن اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة وامتت على أن تسويات هؤلاء العالمين بنتاهم على النفات المتررة لوظائنهم يتم بالنظـــــــ الله الوظائت الذي يشغطونها وقت صدور تدار اللجنة الأوزائية السأبق في المار ١٩٦٢/١٩٤٠ وتتحدد الله عليه بعيث إن المحالمين الخين أنسم مكن بثوافر في تسانهم في ١٩٧٧/١٩٤٠ شروط شنف الوظيفة اللي تبت السويات طليها وأنها تواهرت تيهم هذه الشروط في النترة التالية لهدا التاريخ ختن الإهامية المحالمة التوليات التوليخ منتفل الوظيفة بهذا التاريخ ختن المحالمة المحالمة عنائها والنامة تواهر شروط شنفل الوظيفة بتى كالوا شاعلية لها المحالمين أبها شاعلين أبها التاريخ.

ومن حيث أنه يبين من أحكام هذين الكتابين أنها تتضي بتكسيب يه اعتمادات المكامات الشابلة في ميزانيات المؤسسات العابة الى وظائف دائمة ثم تحدد الوظائف التي يشغلها تحلا المائون المعيون على هدف الإمتبادات ، وإذا كانت لهذه الوظائف نظائر ضمن الوظائف الدائميية للمؤسسة والمعدق عليها في جداولى تتييم الوظائف جددت لها الفلسات المائية المحددة لهذه النظائر ، ويوضع الخاشعون لهذم التواضع على هذه الفلت أذا توافرت فيهم اشتراطات شفل هذه الوظائف ويشترط الا يوضع المثابل في علم ملية أن يتساوى معه في المثابل والتشرة الشافل لوظائة الأنى وضع عليها من يتساوى معه في المثنول اليها من الآلاء الوطائف وتتير التبية المبار في الوظائف المتول اليها أثريه أو من تاريخ تعيينة أيها أثريه أو من تاريخ توافر شوط شغل الوظيفة .

ومن تحييثه الله تطبيعا الهدة الشكام في الهاولة الالاللة يتحين النظر في الهاولة الالاللة يتحين النظر في الهاولة الالاللة الموضيط في الموضيط المنظرة المحدد الوطيطة الله المحدد الوطيطة المحدد الوطيطة المحدد الوطيطة المحدد الوطيطة المحدد المحدد الوطيطة المحدد المح

ومن حيث أنه عن تحديد الوظيفة التي يُشفلها الدعى في المؤسسة على الناسسة على الناسسة بتاريخ

1/١/١/١١ من وطنقة الراتب العام الساعد الشطون التالية والصابات بولسسة التانينات الاجتماعية للعسل باللوسسة الثمرية التعاونيسة التراتية وطنينة محساسب بحتب محلسبة الشركات باللوسسة بكاناة شهرية شابلة إعانة الفلاء تدرها ٥٠٠٠/ ٢٠٥٠ على أن يتولى رئاسة هذا اللاتب ، وشغل بالفعل بعد ذلك وظيفة لا مدير الدارة محاسبة الشركات المتعارا من ١٩٦٠/ ١٩٦٤ وأصبح مرتبة الشساءل ٥٠٠/٨٠ ج وبن شم حون الوظيفة المتكورة هي التي يشغلها المدعى عند نفاذ الاحكام الواردة في التكليس الدوريين التسائل الهجها ،

وبن حيث انه من تقييم هذه الوظيفة في جدول تقييم الوظامات عا المؤسسة قال الثابت بن الرجوع لجداول التنبيم والتعاون الخامسة بِالْوُلْمُنسَةُ وَالْمُسْتَقِي عَلَيْهِا مِنْ مَجَلَلْتِنِ الْوَزْرِاءُ فِي ١٤ ديسببر ســـــــ ١٩٩٦٤ أن وطيفة « مدين أدارة محاسبة الشركات » وردت في هـــــده الكوداول ومتهمة بالفثة الثانية كهسا جاء بالبيانات الخامسة بهسذه الجداول طفعًا متوان الوقلانف الخافية العابقة ﴿ مدد ٩ بكاناة شابلة ﴿ دائبة ﴾ ببرتب . في المنبها ستوية والسم الوظيفة « محور ادارة ا * ومحولة من بنسبد الكافات الفياطة التي ولليفة دائية ، وإن هذه الجداؤل اعدت على استأس وضع العاملين المعينين على بند الكامات الشاملة في الفئات التي تعسادل . مجنوع مكافآتهم مع مراعاة الوظيفة التي يقومون بأعبائها طبقا لجداول المعرمة النظرية والخبزة العبلية كباء ورد في هذه البيانات امام اسميم الدمي أن ، الوظيفة التي كان يؤدي عبلها عملا في ٢٠/١/١/١٤ ، بدير الذارة محاسبة الشركات : " والدرجة في ١٩٦٤/٦/٣ « مكامأة عساملة » والوطيعة المعوزة في التصييم والمدير ادارة بحاسبة الشركات ، وألفته الماية المنطقة ودفائية الأسلمونية بالمحصر، ماني بند الكامات. وحددا كلسة غلطم في الدلالة عللي أن الوطيفة التي يشغلها المدعى بقيمة في جنسداول التعليم المناطعية بالمؤسسة ، والنفة المالية المتزرة لها عن الثانية .

وبي حينه الماعزم بدى بدى بولور الشتراطات شمال الوظايفة الملك ورة في حق الماعن فين المسحول المراجة الشارية والخبرة المبلية المستناق الهرايية بهداللجنة الهيارية المتعلم والإدارة قد حدد شروطة أبوددة الشمال وظائف اللغة الشرية عامق المواطئة على حينيسا ولفيمة المتحراة وتوردة المراجعة سِنة أو مؤهل متوسط يتناسب مسم طبيعة العسل وخبرة ٢١ سنة أو بؤهل أتال أو الصلاحية بدون مؤهل وخبرة ٢٩ سفة ... فأما بالنسبة لشرط المؤهل مان الثابت أن المدعى حاصل على دبلوم الدراسسات التكبيلية التجارية في عام ١٩٥١ ومن المترر ونقا لقضاء المحكمة الادارية العليسًا بجلسة اول مايو سنة ١٩٧٢ في الطعن رقم ٢٠٦ لسسنة ١٩٧٧ سـ ان الحاصلين على دبلوم الدراسات التكيلية التجارية تبل علم ١٩٥٢: يعتبرون من حملة الدبلومات العالية استنادا لتسراري مجلس الوزراء في ٢ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ اللذين قررا منحهم الدرجة السادسة بماهيسة ..هر ١٠ ج وهو ذات التقدير الذي قرره قاتون المعادلات الدراسيية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، ولا يؤنسر في ذلك با تد يستفاد بن حكم المحكمة الادارية العليا بجلسة ١٩٧١/١٢/١٩ في الطعن رقسم ٨٣٠ لسسئة ١٣ ق من أن المؤهلات المتررة لها الدرجة السادسة المحددة بمرتب شهري . ، هر . ١ ج ليست من بين المؤهلات الجامعية ولا من الشهادات العاليسة لان تانون الممادلات يعطى حبلة المؤهلات الجامعية والشبهادات المالية اتدبية اعتبارية نسبية بتدارها ٣ سنوات على أصحاب المؤهسلات الاتل الذين تقررت لهم الدرجة السادسة المخفضة ، ذلك أن جدول المعرفة النظرية والخبرة العبلية المعبول به في المؤسسات المامة وشركات التطاع العسام لا يعرف _ كما سبق البيان _ سوى المؤهلات العالية والمؤهلات المتوسطة والمؤهلات الاتل ، ومن ثم لا مندوحة من ادراج المؤهلات الأعلى من المتوسطة من المؤهلات العالية لعدم أمكان ادراجها في المؤهلات التوسطة لأن الجدول لا يعرف نوعا وسطا بين المؤهلات العالية والمتوسطة _ هــذا عن شرط المؤهل أبا عن شرط الخدية اللازم مالثابت أن المدمى عبل في حسابات الحكومة ثم في حسابات الشركات المساهمة ثم في المؤسسة العلمة للتأمينات الاجتماعية من سنة ١٩٥٦ مما يجعله مستوفيا لشرط الخبرة أيضة ويكون المدمى مستحقا أن يشغل الفئة المالية الثانية المتررة لوظيف ٩ مديسر محاسبة الشركات » التي يشطها بالقمل ، خصوصا وإن الثابت من الرجوع لميزانية المؤسسة عن السنة المالية ١٩٦٩/٦٨ أن بند المكافآت الشاملة تد جرى تخفيضه من ١٩٩٠٠ من عام ١٩٦٧ الى ١١٧٠ ج عن عام ١٩٦٨ الامر الذي يفيد أن جميسع العاملين المعيثين بالمؤسسة على بنسسد المكافآت الشاللة قد تبت تسوية حالاتهم بوضعهم على فئات طبقا لقواعد تقسيم الكافات نينا عدا المدمى وحده لأن البلغ المدرج بالميزنتية استناأ

البند المذكور يعادل الرقب التسليل للهدمى غقط ٤ الامسر الذى يغصسسح باجلى بيان من مخطّفة المؤسسة لبدأ المسساواة ليام القانون ٤ أذ ما تباثلت المراكز القانونية .

ومن حيث أنه وقد بان فيها سبق أن التدى يستبد حقه في تسوية حالته بن أحكام التاتون فاته يسوغ التناء الادارى أن يتمى بهذه التسوية أذا تراخت أو امتنعت جهة الادارة عن اجرائها في حقه على النحو السافه الذكر ومن نسم يكون الحكم الطمون فيه قد أصاب وجه الحق فيها تضى به من أحقية المدمى في الفئة الثانية ونسوية مرتبه على هذا الاساس ، الا أنه بالنسبة لتحديد التدبيته في هذه الفئة ، غنن المدعى لا يعتبر مستوفيا المروط شمض وظيفة مدير ادارة محاسبة الشركات المرر لها الفئة الثانية الإ بعد تقضاء بدة الخروة اللازمة لتمثل هذه الوظيفة وعى ١٤ سسنة من تنريخ حصوله على المؤهل في سسنة ١٩٥١ ومن نسم يكون الحكم المطمون عبد قد أغطا في التربيخ الذي حدده لاستحقاق الدعى لهسندى المدعى المدعى الدعى المدعى المدعى

(طعني رقعي ٢٠٢ ، ٢١٤ لسنة ١٧ ق _ جلسة ٥/٣/٨٢/١) .

قامستة رقسم (۲۲۷)

: المسطا

تحديد الفقة الماقة المائل المقول من اعتبادات الكافات الشابلة. يرجع فيه الى جداول توصيف الوظائف بالاسسة وتقييمها لتحديد الوظيفة التى تباتل عهد المقول بواجباتها ويستولياتها ... استحداث وظيفة معاقلة في هالة خلو جداول الاسسة من وظيفة نظيم لمبل المقول ... لا يجوز ان يسبق المائل المقول صاحب الهنائية القطية في ترثيب الاقدمة فيقتها . يان المنظم المنظم في المنظم المنظم

ومن حيث أن المنازعة تتحصل كما يبين من الأوراق في أن الطعون ضده رقع الدعوى رقم ١٠٨٠ لسنة ٢٢ ق بصحيفة أودعها قلم كتاب محكمة التضاء الادارى يوم ١٩٦٨/٥/٢١ طلب ليها الحكم بقبول الدعوى تنكلا وفي الموضوع بالفاء تران الهيئة الطاعنة رتم ٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ نيما تضيئه بن وضعه في النثة السادسة وبلحقيته في النشبة الخاسسسة مَنْ ١٩٦٤/٧/١ وَمَا يَتَرْتُبُ عَلَى ذَلْكُ مِنْ آثَارُ وَمُرُوقَ مِاثَّيَةً وَالْزَامِ الْهَيَّاسَة المجرونات ، وابدى المدعى إنه حصل على بكالوريوس الزراعة سيسنة ١٩٥٧. وعين في الهيئة وكان اسبهما حينئذ المؤسسة المصرية العبسمة التعاون الانتاجي والصناعات الصغيرة في وظيفة الحصابي نحل بمكافاة. شاملة متدارها ٣٠ جنيها زيدت بعدها الى ٥ ٣٢٥ جنيها ، وقد تيبت وظيئته بالنئة الخابسة في جداول تقييم الوظائف المتبدة ، وقد حولت اعتبادات المكافآت الشبابلة الى فئات تطبيقا لكتاب وزارة الضزانة الدوري رتم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ والمنسر بكتاب الخزانة الدوري رقسم € لمنتة ١٩٦٧)، واصدرت المؤسسة القرار رقم ١٩٤٠ في ١/٠١/٧١٠ برضع المدعى على النشة الخامسة من ٢٠/٤/٢٠ ٤ وقدم تظلما من هذا القرار طاقبا تحديد الدميته من ١٩٦٤/٧/١ ومنحه العسلاوة التي يستحقها في ١٩٦٧/١/١ ، ولم تربد المؤسسة على التظلم بـل أصدرت القرار رقم ٣٨٧ في ١٩٦٧/١٢/٢٧ بالغاء القرار رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٦٧ ويوضيع المدعى الفئة السادمية من ١٩٦٤/٧/١ ، وبادر المدعى بالتظلم من هسذا القرار ، مستندا الى الى الله القرَّالُ السَّنْ الْحَقِّق تَحَمَّن بقوات السنتين يوما وأنه لا وجه لمقارنته بالسبيد / ... لاختلاف عناصر مركزه القسانوني عن المدعى ، مهو حاصل على ليسانس الحتوق ويشمل وظيفة بادارة شئون العاملين ؛ فلا يتسباوي مع المدعى في التاهيل والخبرة وشغل وظيفة مسائلة . وردتُ أَلْجُهُ الأَدْارِية بأن المؤسسة تابت بتحديد وطائف المعينين على وكافات المأبكة بمبلك ، ٢/١٩ ١٠ أنه ١٩١٠ أنهيدا الوطينية المالية المثان . المترورة الوظائدهم؛ 6 ولم تكل المؤمسة التنفيد مهوية خالات الماماني و بها ١ الموضوعين أصلا على درجات طبقا لجدول التعادل ، ورات أن تجري هذه النسوية مع تحويل اعتبادات الكانات الشابلة الى بنات ، وحديت اللمدعى القفة الخامسة من ٢٠٠٤/١١ ١٩٦ أسوة باحد زمانته الذي يُسَسِّعُلُ

بلك النبة . . ولكن السيد / مره تظلم من وضع حريجي ١٩٥٧ عسلى الفائة المايسة. ٤ . لانه تخرج سِنة ٥٥ وشغل الدرجة السادسة من ١٩٥٧/٧/١٥ ورتى إلى الدرجة الخاسية بتاريخ ٨١٤/٤/١٤ ، ويسد انتهت المؤسسة إلى اتفاذه إساسه التياس بالنسبة إلى خيبي سنة ١١٥٧ وصحح ترار تسوية حالة المدعى وواج المطاوة السنحنة في ١٩١٧/١/١ ٤ وطلبت الادارة رفض الدعوى والزام الدعى الممرونات ، وفي جلسة ١/٢/١١/ تفت الحكية المدمى بالنبة الخاسسة من ١/٧/١١١ واتباءت تضباءها هلى إن قرار ربط ميزانية إلاعمال للسمنة الماليسمة ١٩٦٧/٦٦ بشهن تاشيراته لا يجوز لوزارة للخزانة بالانساق مسع الجهاز الركزى للتظلم والادارة تجويل إعتمادات الكافآت والأجاور الفي للة إلى درجات إو غناي وغنا التواعد مودي بتعدد من اللجنة المزارية والتنظيم والإدارة والشبون التنبينية يشرط الا يترتب على عذا التحويل المج تكليف وإنهامة و وتنج اعتبدت هيده والجنبة ما تم الاتفاق عليه بين الوزاوة والجهاز من تواجد تهسيدي باعتمادات المكاآت والأجور الشهلة : في الموسيم الجهلة : والتي منه الما الماماين عليمه الموا النبات الجديدة ٤ وصدر بتنبيذها كتاب دوري وزارة الخرانة ردم ٣٣ لبسال ١٩٦٦ ؛ وينجى البند إلى من التسيم الأولى ونها على انه إذا كانت الوظائف التى يشغلها المعلا المعنون على وند الكافات الشابلة ونتسيا لواجياتها واستولياتها نظاهي ضبن الوظائف إلدائمة المؤمسة والمدق ملهسا ف جداول تتبيم الوطِّقف حددت لها الفئة المانية والاستراطات المحددة. لهذه النظائر ، وينص البند (٣) على أنه اذا لهم توجد لبعض تلك الوظائف نظائر إنبعت الأجرامان الخباسة ، باستفاتات، وظالف اطبق المترار رئيس الحجهورية رقم ٦٤ المستكة ١٩٦٦، وتقن البلد (١) من القلام الثاني من علك القوامد على إن ال يوضع الخاضعون الهدفاه اللقواعد عسلى النشاعة المالية التي خَدِيْت إوظائمهم طبقت الميدين ٢ ق ١٠ فن التسبيم: الاوله إذا توافرت نيهم ، اشتر إطاعت تسنقل حقيم الوظائنه ويشترط إلا يوضع المستقبل على علم مايسة إعلى بأن العلم المسالية التي وضيع عليه ما بن يتلينوي سمعة في اللتاهيق والمجبرة الله المن المنافق سائلة ع 4 . ولمنا البند . وي اجلى عن فقير العدية البغليل الزر الوطيعة المتول اليها اطبار إس وعدم عديد المواسن الدويخ معيدته المعنة التواس ، وقد الوالدود فل المستحيد طبقة لهذاذ الإقواجه، شروط شبقل توظيفة الخطائي، ثلا من الفئة اللخلجنة. THERE I SHIP HOLE OF A CONTRACTOR .

الأتها تتطلب برها النبا عاليا وبدة خبرة لا تقل من خبس سكين ، والمعمر حاصل على بكالوريوس الزراعة وله مدة خدمة سابئسة بوزارة الادارة المطبة بوظينة اخصائي نحل بن سنة ١٩٥٨ > وقد وضعته المؤسسسة على هذه الوظيفة بادارة التغتيش الفنى وأرجعت اقدميثه فيها الى -٣/٤/٢/١ لان زبيله الذي تينت عليه حالته في الفئة الخابسة بن هذا التاريخ موضع الدمي تاليا له تطبيقا للقواعد الشار اليها ، غير أن هذه التسوية قد أعادت وضع المدمى بالفئة السادسة من ١٩٦٤/٧/١ بناء على طعن السيد / المتقرح قبل المدعى ، ولكن اذ يقتلف مؤهسل الزراعي عن مؤهله في الحتوق ويعبل المدعى المسائي نصل بينها يعمل صاحبه بادارة شئون العابلين ، عان الاختلاف في نوع المؤهل وطبيعة المبل بين الاثنين لا يدع وجها للتياس بينهما لان المصود من هذا. الشرط ليس مجرد الشساوي في الحصول على مؤهسل على عال وأنبأ المتسود وحدة المؤهل أيضا والاتفاق في طبيعة العبل الذي تتولد عنسه الشرة لشاغل الوظيفسة المائلة ، وإذا حسد الكتاب الدوري لوزارة المزانة رتم ٩ لسنة ١٩٦٧ الدبيسة المتولين بن أعتبادات الكامات. الشابلة في الوظائف التي عينوا, نيها من ١٩٦٤/٧/١ من توافرت لسه أ شروط شغل الوظيفة في هذا التاريخ أو من تاريخ توافرها بعد ذلك وحتى. ه/١٩٦٦/١١/ تاريخ امتهاد تواهد التحويل البها ، غان المدعى بستحق. النئة الخابسة بن ١٩٦٤/٧/١ لتوافر شروط شغل وظيلتها نيسسه من قبل ذلك م

ومن حيث أن للطمن على ذلك الحكم وجهين أولها أنه أجدر بماعدة المحمون ضده زميله السيد / المتخرج بخليه ومدة خبرته أكبر من المدعى ووظهناها بماثلتان في مستوى المسئولية بالمؤسسة تكم من المدعى ووظهناها بماثلتان في مستوى المسئولية المطبقية أوطهنين أو الا المتصاوية الذين يشسئولن وظائف جنهنة أو شاغلى الوظائف المائلة المسائف المناف وهي المواحد التنظيم الموصيف والتعيم لمنظم الموصيف والتعيم لمنظم المؤسلة بين فوى المراف المتحمد المائلة الموحدة ، الوجه اللقي المطبق أن في اعلاق قسموية حالات المسلمة الواحدة ، الوجه اللقي المسئولة بين فوى المراف المسلمة المسلمة بمناف المهلة بعد أن استقرت أوضاعهم منذ سبيح حالات العباساة المائلة بما تنوء به الميزانية العاملة الدولة في الظروف الراحظة .

· وبن حيث أنه يبين بن قرار المؤسسة رقم / ١٩ المسادر بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٩ أنه مدر بعد الاطلاع على القرار الجبهوري رقم ٢٣٤٨٠ السنة ١٩٦٠ بانشاء المؤسسة المرية العابة للتعاون الانتاجي والصناعات السقيرة وعلى الترار الجمهوري رتم ٣٣٥٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام ألمابلين بالتطاع العام وعلى كتابي وزارة الخزانة الدوريين رتم ٣٣ لسسنة ١٩٦٦ ورقم ٩ لسنة ١٩٦٧ المشار اليهما وعلى ميزانية المؤسسة للسسنة الالية ٦٨/٦٧ المتضمنة ادارج ١٢٥ مئة لتسميدية حالة المعينين على اعتمادات المكافآت الشابلة (٨ رابطة .. ٢١ خابسة) مقسابل الغاء أعتماد النوع ٢ المعينين بمكانات شابلة ، وتضمنت المادة الاولى من القرار نقل المدمى (برقم ١٦) الى الفئة الخابسة وتاريخ الدبيته بها من . ١٩٦٢/٤/٣٠ ويلى السنيد / في الاقدمية . وبيين من القرار رقم ٣٨٧ الصنادر بتاريخ ٢/٧/ ١٩٦٧/ أنه صدر بناء على الطعن المتسدم مِن السيد / ١٠٠٠ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٣٠ ونصى على أن يلغى القرار رقم ... ٢٤٦ المشار اليه نيما تضمنه من نتل المدعى وزملاته الى النبة الخامسة بالاقدمية البيئة نبه وينقل الى النئة السادمية باقدميته من ١٩٦١/١/١ ويأى السيدة / ٠٠٠ كما بيين من قرار المؤسسة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١ أنه صدر لتحديد وظائف العليلين بالؤسسة وقد تفسين وضع المدمى « برقم ١١٥. » في الفئة السادسة بوظيفسة اخصالي ثالث بادارة التنتيش ، ووضع السيد / ... (برتم ٩٩) في النئة الخلسسة بوظيئسة رئيس وهسدة عمل « ب » بادارة شسئون المابلين ووهسع _ المعيدة / ٠٠٠ « برقم ٧٣ » بالنبة الخابسة بوظيفة الخصائي ثان بادارة البطايش ومؤهلاتها بكالوريوس زراعة سنة ١٩٥٧ وماجستي في العلوم الزرامية سنة ١٩٦٥ ، وقد جاء بتظلم الدمى أنه أقدم بنها في خصية المحكومة الد مخلتها في ١٩٥٨/١٠/١٨ وبتداها هو في ١٩٥٨/١/١٤ وقد حددت العبيتها في الفئة الخابسة من ١٩٣٤/١/١٢ بينها تأخرت الأمبيته في بَلْكُ النِئة الني ٣٠/١/٤/٣٠ تبل أن يعلد الني النئة السادسة ، وأشار بكتاب المؤسسة رقم ٢٥٧٤ في ١٩٦٨/٤/١ الى ما ورد في كتاب الجهسار الركزي المتلطيم والادارة رقم ١٤٦٩ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٠ من أن معنسي الزييل في تطبيق أواعد تسوية حالات العالمين المعينين على بند الكابات الشباطة هو المتساؤى في نستوى المؤمل ونوع العلل مما عُقون المتارثة.

ين الهزاد الفادلين في مجال من نوع واحد كالاعمال الفنية أو الإعمال الكنابية أو الإعمال الكابينة ،

وبن حيث أن ما نصت عليه تواعد تقسيم اغتبادات المكانات الشاملة من تحديد نئات مالية لوظائف العاملين المنتولين مساوية للشات نظائرها في الواجبات والمسئوليات بن الوظائف الدائبة وانه الدلم توجيد نظائرها غنبن الوظائف الدائبة للبؤسسة بجداول التقييسم استخدفته وظائف الولئك العاملين ، يجرى من بعده وفي نطاقه ما ورد في العند (١ أ من تسم نقل العاملين من أن يوضع الخاضعون لهذه التواعد على الناعد! المالية التي حددت لوظالفهم اذا توافرت فيهم اشتراطات شغل هنسيده الوظائف ويشترط الا يوضع العابل على غلة مالية أعلى من الفئنسينية اللاية التي وضع عليها من يتساوى معه في التاهيل والخبرة التسسساءال اوظيفة مباثلة . ويذلك يتوم تحديد النشبة المسالية للمسامل المتول المن العلمانات الكلفات الشبابلة على جانبين ٤ أولهما جانب موضوعي يرجبع عليه الى جُداول توصيف وطائف المؤسسة وتقييمه التحديد الوطيفة النن: تفاثل بأمل المنقول بولجياتها ومسقولياتها غان خلت الجداول من وظهنا الم نظير المبل: اللَّقول تمين استحداده وظيفة تفاسبه ، غلا يجوز أن بيقاش، على مطلق مستوى الوظائف بالمؤسسة ، علا يقلس عمل على زراعي على فنير وظيفة فنئة زراعية ولا تعتبر وظيفة إدارية نظيرة لثل ذلك المسلهر الننى الزرامي والجانب الآخر شخصي يتعلق بالمالي في ننسه وفي نسبته. لْنِي قَدْرَاتُه أَنْ قِلا تَتَرَبِّهِمُ لَهُ الْفَنْسَةِ الْمُحددة للوطليقسة المِائلة لعملة الا إنها ، الوالرابة لله شرائط شنطها من مستوى الناهيل وطول الخبرة وفي تسبته . بِضِيْتِ، التواعد إلا يوضع المنتول في منة مالية املي من عنه شاغل الوطيها. المباللة الذي لا يقلم من المنتول بمؤهلا ولا خبرة ، واذ ينطوى السسيها في ترتيس الاقدبية في نطبق الفئة المالية دامها جلى سبق الى المستجملة!. من الفقة الاعلى بالترقية ع عان العلمل المنتول لا يجوز أن يسبق مسبطهم الوطيقة النظيرة قد ترتبيد الإهدية ببلتها: • وأم منه حل العزان وهم ٤٠ إن لسنة الاال الشهار اليه بوضع المعجن في النقة المخابهمة بالمتبق مسيع المديدة الوظيفية المهابة العيله الفني الزرامي ويجهل الامعالية وينارا والمراج الله المراج المراجع المراجع المراجع والم المراجع المرا ينمل نلك الزبيل بوجه بمنع القياس بينها وكانت السيعة ل ربيس التي طلب المستدى تبلسه عليها حاسلة بعد بكاوريوس الزراعة على وغل اطلع المستوية بينها ، متكون تسسبوية وغل اطلع المستفيدة بينها ، متكون تسسبوية المستفيدة في التانون ، ويكون الغرار مرم ١٣٨ السنة الله الغرار مدينة المدعى بالتياس على وكليفة بغذارة أسلون العالمية لا تباتل عبله منضين تسوية تخالف القسانون ، ويكون الحكم الملمون نبه قد اصاب في احتية المدعى في النفة المسالية وحسينا تحديله عبيا تضى به من جمل الاتعبية من ١٩٦٤/١/١ التكون من طابلته ، منازية المحكمة المسروعات الغلبية ، وتقدر بالمت مصروعات الدرجين .

(أملمن رقم ، ٢ السنة ١٧ ق - جلسة ٢٠ /١٩٧٧)

قامسنة رقسم (۲۲۷)

الهــــــــا :

ب الرار رئيس المهدورية رقم ١٠٠٠ استة ١٩٧٢ - تفريره سريان المثام الأدام القلم المادان في الشركات الاقدمة الدوسسات العابة أن العاملات بالمرسسات العابة م العاملات بالمرسسات العابة م المرابق المرسسات العابة م المرابق التي يوضع طبقا اللهائة ١٢ من هـ لم المرابق المرابق المرابق في المرابق في المرابق في المرابق في المرابق ا

ملخص الفليسوي شزو

ملي الطهابين. في المسبسات السيلة ، ويمين في المسادة الاولى على الم المسادة الاولى على الم المسيلة ويمين في المسادة المولية ويم المسيلة المسيل

وهاد هذه النسوس أن احكام الاحدة نظيسام العالمين بالفركات التهامة المؤسسات العالمين بالفركات التهامة الموسسات العالمية بالإسبيات البهامة ، اعتبارا من ٩ من مايو سنة ١٩٦٢ - تسرى على العالمية بالإسبيات البهامة ، اعتبارا من ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العالم القرار الجمهوري رقم ٨٠٠٠ اسنة ١٩٦٣ المشاب الدي وذلك طبقا العربح تص المادتين الاولى والخابسة من هذا القرار ، وذلك طبقا العربية عطاب الذكر ٤ على المقرار الجمهوري رقم ١٩٦٠ على على حكم يخالف احكام القرار الجمهوري رقم ١٩٦٠ على المناب الحالمة ومن ثم لا تسرى في شان العالمة بناؤ مساب العالمة العالم المناب العالمة على من المناب العالمة المناب العالمة على من المناب العالمة المناب العالمة على من المناب العالمة على المناب العالمة المناب العالمة المناب العالمة المناب العالمة المناب المناب العالمة المناب العالمة المناب ال

ولا يسوع الاستباد إلى ما هدد في طلعاتكم المتحامة والمسالة المجمودي رقم ١٠٠ لسفة ١٩٦٣ المشار آليه ، من أن « الاحكام الصالة المفاصة بالقمينات والترقيات والاحكام المسالية الاغراق مسال مسالة بوجولا بها يقل المسالة بالمحامة بالمحامة

اليولة الله أن المادة الرابعة بن القرار الجبوري رقم . ٨٠ لسفة ١٩٦٢ ولفسار النبية بقياء المسار النبية وكل حكم بقاف المسار النبية المسار النبية المسار النبية المسار النبية المسار النبية المسار النبية المسار المسار

ولا يهجه الملاياتيان بالمهار اليهجيدي رقم والإلا السنة والمراد اليهجيدي رقم والإلا السنة والمراد اليهجيدي رقم والإلا السنة والمراد المهجيدي اليهادة اليهادة المناد المهجيدية المهدة المهجودي وقم والا المسرة المهدد المهجيدية المهدد المهجيدية والمراد المهجيدية والمراد المهجيدية والمراد المهجيدية والمراد المهجيدية والمهجيدية المهجيدية والمهجيدية المهجيدية المهجيدية والمهجيدية والمهجيدية والمهجيدية والمهجيدية والمهجيدية المهجيدية المهجي

مومَّلتي الدولة ، أو الثانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ - باسدار كانون نظام ا العلياين الدنيين بالدولة . هذا كما أن المادة الاولى من القرار الجمهوري. موغير ١٨٧٥٪ لسنة ١٩٦٤ قضت ببنخ العلاوة الاستثنائية الى العلماين ق. المؤسسات المامة التي تطبق - حتى ٣٠ يونية سنة ١٩٦٤ - نظ المامة الرتبات الوارد في التأتون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولم تقصد هـــــده الله المؤسسات الملبة التي كانت تطبق الاحكام والقوامسد الواردة في التاتون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥١ ، وغنى عن البيان أن نظام الرئيسات. الواردة في لاتحة نظام بوظني وعمال المؤسسات العابة المنادرة بالتراري الجمهوري رقم ١٥٢٨ اسنة ١٩٦١ ــ والذي كانث تطبقه المؤسسات. البيامة حتى صدور الدرار الجمهوري رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٦٣ _ مسائل لتظلم المرتبات الواردة في الجدول اللحق بالقانون رقم ٢١٠ اسنة ١٩٥١ ك وليس معنى استبرار المؤسسات العابة في تطبيعي هذا التظهام _ بعد! العبل بالقرار الجبهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ والي أن يتم تمسادل الوظائف بها _ أن تستبر في تطبيق جبيع الاهكام والتواصف المتررة في المُعَلَّمِ وَالْمُ ١١٠ لَبُسُنَةً ١٩٩١ ، ثُمُ الأَمْكُلُم والتواعد المتررة في التانون - ٨٠ لسنة ١٩٦٣ غيما يتعلق بسريان احكام الأصبة نظام العابلين وقم ٤٦ لسنة ١٩٠٤ ، وأن توقف أعبال أهكام القزار الجبهوري رقسير المُعْلَقُ السَّنَافُرةُ بِالعَشْرَارِ الجِمهوري رقم ٢٥٤٦ لسَّمِنَة ١٩٦٢ على العابلين بها ، وأو أن المشرع هست الى ذلك ، لمسا احسس التسرار الجمهوري زقم ١٨٧٥ استة ١٩٦٤ بالسنح هنتلاوة استثنائية للمالين بالمُؤسسات العلبة ، الكفاء بالقرار الجهوري وتم ٢٢٦٤ اسنة ١٩٦٤ يشأن تواعد وشروط واوضاع نتل العابلين بالدولة الى الدرجات المادلة الدرجانهم العالية ٤ الذي تشي في المادة الرابعة منه بمنح العاملين بالدولة. علاوة المنافية بن علاوات الدرجة المتولين اليها ، وأنها نس المشرع على غدم تطبيق احكام هذا الترار الاكبر على العليان بالمؤسسات العابة __ تبعا لعدم تطبيق جميع الاحكام والتواحد الفامنة بالمابلين بالدولسة. عليهم - قاصدر في شأن منعهم فالأوع السافية ﴿ استثباقية } قرارا خاصة يهم ، هو القرار الجمهوري رقم ١٨٧٧ لمنتة ١٩٦٤ المصل اليه . The state of the state of the

رُ ولا يسُوعُ اللولِ بالهنالِ فواعدا بوظهى الديلة في شأن المسلمان. والمؤسسات العلمة في المائم يزه به نس خابية الديارة المائم العكم. التعسية نظام موظفی وعهال المؤسسات العابة الصادرة بالترار الجهه—وري رقم ۱۸۰ لسنة ا۱۹۲ — والمعدلة بالترار الجبهوری رقم ۱۸۰ لسنة ا۱۹۲۲ — التي كانت تقضى بسريان ظك التواحد على العالمين بالمؤسسات العابة ، تد الفيت ببتنضى نص المادة الرابعة من القرار الجبهوری رقم ۱۰ لسنة ۱۹۲۳ ، هذا بن ناحية ، وبن ناحية آخرى على تمانسون المؤسسات العابة الصادر بالقانون رقم ۱۰ لسنة ۱۹۲۳ ، لم ينفسون الماد المادة في شان موظفي الدولة غيا لم يرد نيسه منص خاص في القواعد المنطقة في شان موظفي الدولة غيا لم يرد نيسه منص خاص في القواعد المنطقة في شان موظفي الدولة غيا لم يرد نيسه منص خاص في القواعد المنطقة في شان موظفي الدولة غيا لم يرد نيسه على نحو ما ورد في تقون الهيئات العابة الصادر بالقانون رقم ۲۱ لسنة ۱۹۷۳ ، وما كان منصوصا عليه في تاتون المؤسسات العابة المسلحر بالمتانون رقم ۲۲ لسنة ۱۹۷۳ ،

ولا وجه للقول بأن عدم تطبيق أحكام لائحة نظام موظني وعمال المؤسسات الماية الصادر بالترار الجيهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ؟ وما يكيلها من الاحكام والتواعد المطبقة في شأن العاملين بالدولة ، الى -أن يتم تعادل الوظائف بالمؤسسات العامة ، يترتب عليه عدم وجود تواعد -تنظم مسائل التوظف في بتلك المؤسسات اذ إن نبس المادة الاولى من القرار الجمهوري رثم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ صريح في سريان أحكام لاثمة نظـــام العاملين بالفركات التابعية للمؤسسات العيامة العسادرة بالتبرار الجمهوري رتم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٩٢ على العابلين في المؤسسات العابة . واذا كان تطبيق الاحكام الخاصة بالتعيينات والترقيات والعلاوات والاحكام الللية الاخرى ، طبقا للائحة نظام العاملين بالشركات المشار اليها ، على العابلين بالمؤسسات العابة ، موتومًا على معادلة وظائف تلك المؤسسات بالوظائف الواردة في الجدول المرافق للاتحة العابلين بالشركات ، قان ذلك يتنق مع هدف الشرع من تجبيد الوضع المالي للعليلين في المؤسسات العابة . كما هو كان في الشركات التابعة لتلك المؤسسات . . ألى أن يتم تعادل الوظائف ، وتسوي حالات العليلين طبقا لاحكام لائحة نظ السلي المابلين بالشركات الشبأر اليها ،

واسا كانت التواعد المطبقة في شان العالمين بالدولة (موطنسيم الدولة) لا تسرى في شان العلمين بالإسسنات العلمة ، اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجبهوري رقم ١٨٠٠ لبنة ١٩٦٧ في ١ من بايو سسنة ١٩٦٧ م بن بايو سسنة ١٩٦٧ م بن مايو سسنة ١٩٦٧ م بن بايو المائة المائ

ويتراب على تطبيق لائحة نظام العابلين بالشركات الصافرة بالغراز الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالمؤسسات المساية ، طبق لنص المادة الاولى من العرار الجنبوري رقم ٨٠٠ لسستة ١٩٦٣ ، صِمِيانَ حَكُم المَادة ١٤ من هذه اللائمة ... التي تعقي بأن تعادل وعلا الله الهركة بالوظائف الواردة في جدول الوظائف والرئيسات الذي يضمه مِجلس ادارة كل شركة في حدود الجدول الرائق للأثمة ، طبعًا للمن المائة ١٣٠ منها ١٠ وبان بيبس العاملون في تعلَّمي مرتبعتهم المعالية ، بنا عنهُ ١٠٠ إمانة علاء المعشة ، وذلك بسلاة شخصية ، حتى نثم تشوية خالاتنسم طبقا للإجكام السابقة . في شان العلبان بالوسسات الغابة . ومُعْتَفَى خلك هو أن مرتبات إلماملين بالمؤسسات البالية ، التي كالموا يخالسواله في ٦ ون به أبو سنة ١٩٩٣ - قاريخ الممل بالقرار الجنفوري رائم ١٠٠٠ للوسنة ١٩١٦ مِما عيما إمالة عُلَاء المعلِّسة ، تظل على ما عي عليه دون المناس والمرا أن يتم تعادل الوظائف بطلُّكُ المؤسسات ، وتسلوق بدلك ويجالات العاملين بهيار ويوبرته على تثبيت مرتبات العاملين بالأسنسات والعامة على الوجه السابق، عدم جوال ترقيقهم أو منحهم عاثوات دورية ، راو أجراء أور تغيي في أعانة علام الميشة السخمة أهم ، الى أن يكسم التعادل . وذلك على نحو ما أنتهى اليه رأي الجمعية العبومية المتسلم. الاستثماري بطستها المنعقدة في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ ، بالتسلم . الن المعاطية الماهبر كالجابر الهابعة المؤجبرات الجامة ، الخاصوين لاحكام رَ إِيَّاهِمْ , وَخَالِمُ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَلَهُ وَكُنْ مِنْ اللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللّ استة ١٩٦٧ ، توحيدا المعالمة بين جيسع العالمين في المؤسسات العالمة والشركات الذابعة لها ، أوفو به هدى البه المطرح بن سريان الشحصية نظام العابلة بالمطركات أملى العابلين في المؤسسات العابة .

ونظرا التي الله يعربها طبي هذه النظيمة تسعيد الوضيع المسلمان التصفيلين بالمؤسستات الحاصة المسلمة المتبارا من تاريخ النبل بالمؤسستات الحموري رئم من الرئم المراز الله المسلمة المراز التي يعتم المسلمان المراز التي يعتبر حولاء النائمين المراز التي يعتبر حولاء النائمين المراز التي يعتبر مولاء النائمين المراز المحسومة عدم ترتيتهم أو منحم مالوات دورية النائم توصي البيعلية المحسومة بمالجة هذا الوضع بتشريع اللي أن يتم التعادل ونقا لما سميق أن أوست به بالنسبة التي العالمين التعليمة التوسيسات العالمة .

هذا يع مرافاة ينه العالمين بالمؤسسات المالية الملاوة الاضتفية (الاستثنائية الملاوة الاضتفية ١٩٦٤) المنت المنتائية القرار المعالمين المنتائية المنافقة المنا

لهذا أنتهى رأى الجمعية العبومية الى ما يأتى :

اولا _ انه اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهسورى رقم . ٨٠ لسنة ١٩٦٣ في ١٩ من مايو سنة ١٩٦٣ ، سرى على العالمين بالمؤسسات العالمة أحكام لائحة نظام العلمين بالمشركات الصادرة بالقرار الجمهسورى رقم ١٩٦٤ من العسرى في شائهم _ اعتبسارا من نلك التاريخ _ أحكام لائحة نظام موظفى وعبال المؤسسات العالمة العسادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٩٦٨ العنة ١٩٦١ ، أو ما يكيلها من الاحسكام والقواعد المطبقة في شأن العالمين بالدولة (موظفى الدولة) ، سواء في ذلك أحكام القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦١ و القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١ الماسية المهسية المهسات العالمة المسادرة المحسرة الم

ثانيا ــــ أنه يتمين طبقا لنص المسادة ١٤ من لائحة نظام العابلين بالشركات السمادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٢٦ لسنة ١٩٩٣ ، تجميد الوضع الخيطى للمالمين بالأسسات العلبة ؛ اعتبارة من تاريخ المبسل بالترار الجمهورى رتم ١٩٦٠ لمسنة ١٩٦٣ في ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ ، ومنم جواز ترقيتهم أو منحهم علاوات دورية أو التغيير في اعاتة غلله المعيشة المستحتة لهم ، وذلك الى أن يتم تعادل الوظائف بتلك المؤسسات ودومى بعملجة هذا الوضع بتدريع هذا مع مراعاة منسح العابلين بالمسسات العابة العلاوة الاضافية (الاستثنائية) التي تررها التسرار المحمورى رقم ٧٨٧٧ لسنة ١٩٦٤ سافت الذكر ، طبقا المشروط والاحكام المؤاردة بهذا القرار .

باللثا : لا أساس لامبال احكام الدرار الجبهورى رقم ٢٣٦١ لسنة المالد أو النسساد المكور في شأن العابلين بالمؤسسة المصرية العابة لمواد البنسساد والعراريات ، وبن ثم يكون القرار الصادر من هذه المؤسسة سبسائلة للعزجات المالية الواردة بعيرانيتها بالدرجات المسائية في الجدول الملحق بالقرار الجبهورى رقم ٢٣٦٤ لسنة ١٩٦٤ سـ قرارا غير مشروع ، ويتمين الحول عنسه ،

(١٩٦٤/١١/١١ غ = ١٠٣/١/١/١١) الملك رقع الأ/١١/١١

الفسرع الرابسيع ضم مند الفنية السابقة

فاعبدة رقسم (۲۳۸)

: 12-41

القانون رقم ٣٧ اسنة ١٩٥٧ في شان الوسسات العابة ... نصب على تطبق القانون رقم ٣٠ اسنة ١٩٥١ على العابلين بالمؤسسات العابة ... العابة ... القانون رقم ٣٠ اسنة ١٩٩٣ الذي هل محله القانون رقم ٣٠ اسنة ١٩٩٣ ... خاو جذه القرانين رقم ٣٠ اسنة ١٩٧١ ... خاو جذه القرانين بن خلل هـ.. خا التص ... عـــدم سريان قوانين التوظف على العابلين بالمرسات العابة ... القرار رقم ١٥٩ اسنة ١٩٥٨ عدم اسرياته عليم ،

بلقص المسكم :

انه ولئن كان تاتون المؤسسات العابة العادر بالتانسون رقم ٢٧ . أسنة ١٩٥٧ تد نهى في المادة ١٣ على أن « تسرى على موظهي المؤسسات العابة أحكام تاتون الوظائف إلجابة فيها لم يرد بشاته نمن خاص في القرار التسادر بانشاء المؤسسة أو اللوائح التي يضمها بجلس الادارة كما نصت لاتحبية نظلبام موظفي وعبال المؤسسات العابة الصادرة بقرار رئيس الجبهورية رقم ١٩٧٥ اسنة ١٩٦٦ في مادتها الاولى على أن يسرى على موظفي المؤسسات العابة الخاسعين لاحكام هذا النظام أحكام القبوانين والنظم المدارية على موظفي الدولة فيها لم يرد بشاته نمي خاص في جف اللاحة > ولئن كان ذلك الا أن القانون رقم بها لسنة ١٩٧٧ بالسببدار على التانون المهابة المادة تو نمو يهادته البائمة على أن « يلغى التانون مرتبع ٢٢ لسنة ١٩٧٤ يكم التانون أمادين الدارة المؤسسة ومنها شنطن القانون وبالدة السليمة اختساسات العابية ومنها شنطن القانون المادة السليمة اختساسات

بالمؤسسة وترقيتهم ونقلهم وعصلهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم ومعاشاتهم ومَقا الأحكام هذا القانون وفي خاتود أللائحة المابة للبوسسات » وفي ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٣ صدر القرار الجمهوري رقم ٩٠٠ لمسنة ١٩٦٣ بسريان أحكام لاثحة نظام العابلين بالشركات ألتابعة للبؤسسات العابة الصادر بها الترار الجبهوري رتم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العابلين في المؤسسة العابة ونص في ملاته الاولى على أن « تسرى أحسكام لاتصة العاءلين بالشركات التابعة للبؤسسات العابة الصادر بها تسرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة ع ونس في المادة الرابعة على أن « يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ أَنْسَتُهُ ١٣٦١ * أَلِمُشَارَ أَلِيهُ وَكُلُ عَلَمْ بِمَالَفَ الفِكَامِ هَذَا التَّرَارِ » ونعن في المادة التعليسة علهما أن ﴿ يُقتعر هذا القرار في الجويدة الرسبية ويتعبل بسه من تاريخ نشره » وقد نشر هذا القرار في الجريدة الرسبية في ٨ من مايسو سنة ١٩٦٣ . ومفاد هسده ألنصوص أن أحكام لآثمة نظام العالماين بالشركات المنادرة بالترار الجمهوري ركع ١٤٦٩ تسنة ١٩٩٢ قد سرت عَلَىٰ السَّمَا فِي الْكُوهُ وَمِنْ اللهُ الصَّالَةُ احْدِلُوا مِنْ مَا مِنْ مِنْ وَ مِنْ ١٩٦٣ تاريخ العطاع بالطوارد الجعمون ونقم ١٠٠٠ لمنينة ١٩٦٢ الشيار اليه وذلك طبقسة لمريح نص المادتين الاولى والخلسة من هذا القرار كما رنه اعتبارا من التاريخ سالف الذكر الغى القرار الجمهسوري رقم ١٥٢٨ لسمعة ١٩٦٩. باصدار لائحة نظام موظفى وعبال المؤسسات العابة كيا الفي كل حسكم يحالف المتكام القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لتنسنة ١٩٦٢ ومن كم لا تسرى ف شأن العالمانين بالمؤسندات العالمة المتبارا من العاريخ المذكور احسكام لأتلخة تظافم موظفي وغيال المؤسسنات العالة المحدار اليها وينا يكيلهما يال الاحكام المطعة في شان التعليان اللنبين بالدولة تنواء في فلك احتصطهم القانون رقم . ٢٠ لتسنة ١٩٦١ أو العانون رقم ٢٦ لعنفة ١٩٩٤ أو العهون وَقُتُم اللهُ النَّبَكَةُ ١٩٤٧ وَمَن ثم عاتمة لينس مسجيحا بنا فعب اليه الحكم المعلمون عينه من أحتال موافعد نظام خوطفى الصولة في شنان التنابطين باللهسفندات والنمامة عيبه المويزد بشتافه تمس بخالص فألك أن احكام لاشخة فظالم بخوطف لم وعنال المؤسسات التي كاتت تتضي بعديان علك القواعسد اطي العالمان ، بالمؤسسات العابة تند التنبك جفتنى نص المادة الزابتطمة من المدران الجمهوري زهم . . ٨ اسفة ١٩٩٣ أصلتها عملك، بقاته الها الن الاتحة بظام ، انعاداتُان بالشركات التابعة للكرينشاث الفالة المعادرة بالقرار الجمادي رقم ٢٥٢٦ لسنة ١٩٦٢ قد خلك من تضومن ثقام نحسم منك القسيطة الأستانات المطبقة رهم ١٠ لسنة ١٩٧١ سلسم الأستانات المطبقة رهم ١٠ لسنة ١٩٧١ سلسم يتمنين نصا يحول الني القواعد المطبعة في شان موظعي الدولة لسم يسره منه نحل خاص في الدولة لسم يسره عليه نحل خاص في الدولة المطبقة المطبق المطلبين بالمؤسسات المسائة على نحو ما ورد في تقون الهيئات المائة المسائز بالمثان رحم ٢٠ المنعة ١٩٦٣ وما كان منصوصا عليه في تقون المؤسسات العائمة المسسسات العائمة المسسسات العائمة المسسسات العائمة المسسسات وردم ٢٢ السنة ١٩٩٧ المنفي .

ولا كان القرار الجبهزرى رقم 104 لبنة 1904 في شأن حساب
دد الفيل الاسابقة في تعدير الدرجة والمرقب واقدية الدرجة أنها مسدر
الاستفادا التي تمن الماهنين ٢٠ ٤ ٢٢ بن التانون رقم ٢١٠ لبسنة ١٩٥١
بنائ نظام خوظلى المولة غلا يطبق الا على المايلين الخاصص لاحسكام
كذا الطاقون ولا يسرى على المايلين بالمؤسسات العابة ، ومن ثم فسللا
يكون ثبة أنساس خاتونية الاستهلاجة الدعن السابقة على تعيينسه
بالمؤسسة الاتعاونية الاستهلاجة الماسل في ٥ من مستبر سنة ١٩٦٣
والدى تضاعا بوزرات التربية والتعليم والاصلاح الزراعي والزراعي والزراعي والرئوسية
دوكون الدغوى غير قاتبة على الساس سليم من التانون بعمنا رهفيها واذ
دفعاء التعكم المطمون عيه غير هذا المذهب يكون قد أشنا في تأويل المالذون
والمبيعة ويتعين من ثم الحكم بالفائلة ويهض الدعوى مع الزام المستدعى
والمستدي والمسادة و.

(ملعن رتم ١٤٢٥ السنة ١٣ ق ب جلسة ٢١/٩/١٧١)

أفاضيكة وقتلم (١٩٩٩)

المُعِنْسَعَة :

القانون يقرب السنة (١٠١ يتعدل نص اللغ اله من اللغون الم ١٩٧١ اسبنة (١٩٠١ الماليان فراود خنية اللهاب الاصلام بالمساولات وأث السنفة المارك من الامتعال الإسلام المارك على المبين مسبودة غيرة تصبب في النبية الله المارك عليه المارك عالم المنافق المرادة على عقص سريان اهكام هذا القانون على الحالات التي تنشا بعد المبل به ...
أساس ذلك أن الإصل في قواعد شنم بعد الخدية السابقة أنها تسرى على
خلتين الاولى القائمة وقت تفاذها والثانية الحالات التي تجد مستقبلا ...
القول بفي ذلك فيه تغويت الفرض من اصدار دلك التشريعات مما يترتب
عليه أن يصبح المرتف الاقدم في وضع أسوا من المرتفة الاحدث .

ملقص المسكم :

ومن حيث أن الطاعن يستند في طلبه اعتبار مدة استدعائه بالاحتياط السابقة على حصوله على الؤهل العالى بدة خبرة في وظيفة بالؤسسة الى نص التانون رتم ١٠ لسنة ١٩٧١ الشار اليه انفا ، وهو نص صريح وقاطع ومطلق في الفترة الاغيرة منه (والمتصود بذلك أن فترة استدعاء ضباط الاحتياط تعتبر مدة خبرة وتحسب في النبية النثة التي يعين غيها ضابط الاحتياط في التطاع العلم) . وإذا كانت الفتسرة الاغية الشسسار اليها قد أضينت الى القانون رتم ٢٣٤ لسنة ١٩٥١ وذلك بالتانون رتسم ، السنة ١٩٧١ الذي نشر بالجريدة الرسبية بعددها الصادر بتسساريخ ١٩٧١/٣/١٨ ، غليس من شأن ذلك حرمان الطاعن من الاغادة من هنـذا التمديل بحجة الاثر المباشر للقانون الذي يقصر سريانه على الحالات التي تنشأ بعد العبل به وذلك أنه ــ ، مجال تطبيق توأعد عمم مدد الخــدية السابقة ... الاصل انها تسرى على نئتين الاولى الحالات العُالية وقت تفاذها والثانية المالات التي تجد بستتبلا ، وهذا كله هو متنفى الانسر المباشر للقانون المشار اليه ٤ وهو ما يتنق بصفة اساسية مع تصد الشارع الذي يصدر تشريعات ضو بدد إلحبية لعلاج الحالات التائبة في التسلم الاول ثم لعلاج ما يستجد منها مستقبلا ، وفي التول بعكس ذلك تفريت للمرض من أصدار تلك التشريعات مما يترتب عليه كذلك أن يصبح الموظف الاقدم فه، وضع أسول من المسوظف الاحدث بحجـة أنه يضرج من مسداد الخاطبين بتشريع ضم الخدمة السابقة ، واذ كان الطاعن عاد عين في المؤسسة الملعون شدها في تاريخ سابق على تفاذ التاتون رقم ١٠ لمنة ١٩٧١ ومن ثم غاته كان من موظفى المؤسسة برتب نفاذه ويذلك يغيب ع بين المكم الذي قريره ذلك التمسيطيل و المراجع الماد المراجع الم ومن حيث أنه من المسروفات إلى الطامن لم يكن له أصل حسق في مدة خدمته بالأسمسة التي في مدة خدمته بالأسمسة التي في مدة خدمته بالأسمسة التي عين بها أبا التأثير رقم ﴿ السنَّلَة / ١٩٧٤ الذي خوله عق المعيدة للسنة عبرة فقد نشر في الجريدة الرسسية في 19٧١/٣/١٨ اي بعد صدور ألجكم المطمون فيه ومن ثم فاته يتمين الزام الملمن بالمسروفات عبلا بحكم ألحدة ١٨٥ مراهمات .

(طمن رتم ٣ اسنة ١٨١،ق بد طسة ١٩٧٧/١١)

القسرع القليس

الهاتب والاهير الإنبانية والبلات والتابات

ولا __ برعباً

(-16+)- may 62-44.)

: 15....47

رئيس مجلس ادارة مؤسسة تقعة لمؤسسة الحرى ... هو مسوطة بنات المؤسسة التي يرأس مجلس ادارتها وليس موظفة في المؤسسسة المؤسسة المتبوعة ... لا يقع من ذلك صرف مباقع قه من المؤسسة المتبوعة طسسالا أن خلك يتم بوصفه عضوا بمجلس ادارتها وأن المؤسسة التي يمبل بها هي التي تتعبل مرتبه عرئيس الجلس ادارتها ... ورود المرتب بميزانيسسة الموعة المتبوعة لا يقع من الامر حتى كان ذلك نتيجة قواعسسد حسابية بين المؤسستين وتتعلق بالمروفات الاداريسة .

بلغص القنــوى :

نص القدرار الجبهدورى رقم ١٥٩١ لمسنة ١٩٩٢ على تعيين السيد / رئيسا لمجلس ادارة مؤسسة ضاحية بمر الجديدة ، ولا يضسدر من ذلك ورود مرتبسه بيزانيسة المؤسسة المؤسسة المسابة المبوعة ، اذ تبسين ان ذلك نتيجسة لقواعد حسابية بين المؤسسة العابة وتوابعها وتتعلق بالمبروغات الادارية سوقد نولى كتاب الادارة العابة المهماشت المؤرخ ١٩٦٧/٣/٤ دراسة الميزانية ، نقد تضين أنه مدرج بيزانية مؤسسة ضاحية بسر الجديدة في السنتين المليني ١٩٦٧/٣/٤ عنوانية مؤسسة ضاحية بسر الجديدة في السنتين المليني ١٩٦٥/١٢ عنوانية مؤسسة ضاحية بسر الجديدة في السنتين الملينية والمؤتنة مبلغ ، ١٩٦٥/١٢ غيبه وتأثير على هذا البند بما يلى : يدرج المتباد هذا البند بما يلى : يدرج المتباد هذا البند بصافة بالاتعلق بين

هذارة الغزاية وديبوان الهنابين يهنفون ١٥٠ جنب ارنس مطبور الإدارة ، كيا لايدع بها في البينتين الشيار العما بالبلم البلم الباني ضب من المسلمة المستعدة المستعدة والمستعد المسلمة والمبين وحداث المستعد عطيس الإدارة وسنيهدة والمهلم الإولى عيد ذلك ما جاء بكتاب المقسمة الحاجة المستحدة المستحد المبيدة المستحد المبيدة المستحد معلد الحري والم والمبين بالمبيد المبيدة المستحد والمستحد المبيدة المبيد

وقد رأت الجمعة العمومية إلى النوية الثالثة بهاية اللكير محمدية مطابقة للتاتون للاسباب التي تابت عليها وانتهت الى تابيدهـ... أما من اعتراض المديد المهندس أرب بورود والمحمدة الي المسيد المهندس أرب بورود والمحمدة في ١٩٦١/١/٢٤ في المسيدة المسيدة المسيدة المهندسة الناسخية المسيدة المهندسة المسيدة المهندسة الربوال المتروة وكان ممايلا بالمتانون رقم ١٩٦٤ ليسنة مراتب عام مصلحة الابوال المتروة وكان ممايلا بالمتانون رقم ١٩٦٤ ليسنة المهندسة المحمدة المبوية المتوابقة المناسخة ال

المهندس لا من من من من المسئلة المسئلة المهندس لا المجموري رئسوء مناوية بشر الجنونة رقم 1870 لسنة 1979 نلك أن المادة السادسة من تأثون الشاء وقسسة شاحية بشر الجنونة رقم 1870 لسنة 1970 خول جبلس الدارتها وقسيحا المكرمية ، وقد استمار بجلس الامارة وبعض الكرمة ون الالسنة المحكومية ، وقد استمار بجلس الامارة وبعض الكرمة الداخلية عامد من المنافر بسنة وقسع الكرمة الداخلية عامد في 1970 منيتين سنة 1971 قرارا بسريان احكام التقنون رقم 17 لسنة الإمارة بعض المحكومية الداخلية عامد المنافرة ا

لهذا اتنهى رائ الجمعية العمومية الى تليد غنوى اللجنة الشمالية المساللة المسالة المسال

ر قاعدة رقسم (۲۴۱).

المستقان

الشفون وقد ۱۹۷۱ أستة (۱۹۷۱ في شمان عدم هواز تعین ای شخص في الهدام والارسمات العلم او الشريخات المباهمة التي تساهم نبهها الموالة بكافاة سنوية أو بعراب سنوي قدره و و المنه ملكار الا بقد و التي رئيس المبهورية بدخلا الدخل كا بشرى في خصوص تحدد (قدرت غد بداية التعين بسرى كلك بعدة وبن أو غان كل زيادة وصلت بكفاة السخص إلى العد الموال بغير قرار بن ونيس المبهورية يفقد سبيند السخم إلى العد الموال على المناه المواسمة قد بكتفوا المناه المواسمة قد بكتفوا المناه المواسمة قد بكتفوا المناه المناه المواسمة قد بكتفوا المناه المواسمة قد بكتفوا المناه المواسمة قد بكتفوا المناه المناه المواسمة قد بكتفوا المناه المواسمة قد بكتفوا المناه المواسمة قد بكتفوا المناه المناه المواسمة قد بكتفوا المناه المناه

بلخص الفتــوى :

أن القانون رقم ١٥٣ اسنة ١٩٣١ نص في مادته الاولى على انسه و لا يجوز تعيين باي نسخس في المهيئات أو المؤسسات أو شركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوى قسده ١٥٠٠ التي تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوى قسده ١٥٠٠ جنيه المكتر إلا بقسرار من رئيس الجمهورية ويقع بالحلا كل تعيين يقسم بطبه اللى خزانة المدولة » ويتاريخ ١٨ اخسطس سنة ١٤٦٩ صسدر رئيس المجمهورية رقسم ١٩٥٢ اخسطس سنة ١٤٦٩ سسدر الرئيس المجمهورية رقسم ١٩٥٢ اخسطت سنة ١٤٦٩ سسدر المدولة على إن « تحدد مرتبات السلاة المشارة المحلم سنة ١٤٨٨ سالمنة المالية على إن « تحدد مرتبات السلاة المشار المجمع على الوجه الاتى المالية بكفاة المالية بمناه تعدد مرتباتم بقية الصادة المشار المجمع على الوجه المناف بالمالية المالية بالمالية بالمالية المالية بالمالية بالمالية المالية بالمالية بالمالية

را يا من لم يتبلغ كفلتهم اللبطالة يقول مدوية اللهاؤ الميمينين عليهمة في يقلمن بالمحل عمد الله المؤار يساور الإلمامية بالمرا يحدم أو بالمرا يحدم المون بهليه من كالمانية وبالمانة يحدمها بالمهار بالمن يعنيها إلها، مديوية حدد المهانة المعدب لها من المالمانية الملاحة المقالية في .

(ب) من تعجيز متعشيم الدباطة نهاية ربط الفقة السيون أطبع يحتمظ لهم بهذه الزيادة بستة شخصية على أن تستهلك الزيادة المساولة ومعلون عليم في الهربية على الموالة والمهارة المهارة ويتاريخ 14 أغسطس سنة 1979 نشر التاتون رتم 14 لسسنة 1976 باشافة بادة جديدة برتم لا خررا اللي التاتون رتم 107 لسسنة 1971 باشافة الذكر 4 نقض بائه « لا تهرى الإحكام السابقة بالنسسية الهرا المالمين الذين تصل برتباتهم الى 100 جنيه فاكثر اثناء الخسسية وذلك بني كان تقرير الزيادة مستندا الى القواعد الواردة في القسوانين والوائح الملبقة طيهم » .

وبن حيث أنه لا يغير من هذا النظر الاحتجاج بالتاتسون رقم ١٥٣ أسنة ١٩٦١ الذي رفع حكم الجنار التصوص عليه في التأتون رقم ١٥٠ جنيه لسنة ١٩٦١ بالنسبة الى العالمين الذين تصل برتباتهم الى ١٥٠٠ جنيه المكتوب التربيدة بالمكتوب الذين تصل برتباتهم الى القدادة في القسسوانين واللوائح المبنية عليهم عنه نظاف العدب التون واللوائح المبنية المنوب المنازعة المنوب المنازعة على الرئب بعد نفاذه في ١٨ من المسلس سنة ١٩١١ ولا تتصرف الى ما نتخ على خلاف حكم الماتون وفي المبنية من الوائح المنازعة على ما يبين من الوائح المبنية من الوائحة المنازعة على ما يبين من الوائدة السابق كما به المنازعة المنازعة على ما يبين من الوائدة السابق كما بن المبنية على ما يبين من الوائدة السابق كما بنازعة على ما يبين من الوائدة السابق كما بنازة على المنازعة على ما يبين من الوائدة المنازة ال

من أجل قلك المتفي والتي التيليدية المستويدة التي المديم المتلاد والسيد المديد المستديد المست

المابة للصناعات الكياوية في صرف الزيادة التي لحتت بمكاناته بالخالفة الاحكام التأثون رقم 197 أو الاعتداد في تسوية حالته لل طبقا الاحكام ترار رئيس الجمهورية رقم 100 لسنة 1971 للما كان يتناشأه للمن بكافأة دون هذه الزيادة .

(بلك رتم ٢٨/٤/٨٥ - جلسة ٢٦/٣/٥٧٩١)

قاعبدة رقسم (۲६۲)

المبسدا:

بالغص الفتوى :

تنص المادة الاولى بن هبذا القانون على أنه « لا يجوز تعيين اي شخص في الهيئات أو الموسيات العابة أو شركات الساهمة التي تساهم نبيها الدولة بكاناة سنوية أو مرتب سنوى قددة . . ١٥ جنيها ماكثر الا مثرار من رئيس الجمهورية . ويقع بالحلا كل تعيين يتم على خلاف ذلك ، ويلام المخالف بأن يؤدى المكانات أو الرئيات التي حصل عليها الي خزينة الدولة » وتنص المادة الثانية على النه « على الجمات المبر اليها في المادة الثانية على الته « على الجمات المبرورية اللالية تعليم خطام المبارة المبارة المبارة المبارة المبارة المبارة المبارة التوارد على الحاليين وذلك خلال ثالثة ألدم من الوطفين الحاليين وذلك خلال ثالثة الدم من الوطفين الحاليين وذلك خلال ثالثة الدم من الوطفين الحاليين وذلك خلال ثالثة الدم من الوطفين الحالية العلية العلي

 وتعبير العجمه على والمنبه وربة العربية المتحدة ووسسات عله ذلك. أن كلا منه تتوتم على مرفق عالى وهو مرفق المتعلم المالى وتتبتع بشخصية المترازية سبتنائة ولها ميزاهية مستقلة جرر ميزانية الدولة وتتبسع في حساباتها وادارة الموالها التي تعتبر لموالا علية القواعد المتعمة في حسابات المكومة وادارة الموالها فهرتيب الإعلى هو وزير التعليم العالى بحسكم منصسية .

لذلك يكون التانون رقم ١٥٣ لمنة ١٩٦١ المشار اليه واجب التطبيق. على موظفى الجلمات بما عيهم العبداء واعضاء هيئة التدريس والموظفين. الإنجاباتيد .

لا وجه المشوق بأن تقلون الخامعات تقلون خاص لا يعدله القانون رقيم المحته المقانون بقي المحته المقانون بقي المحته المقانون مام لهدم ورود نص صريح بذلك وأن وظائف المحدلم والمقال المحدلم والمقال المحدلم والمحتلف المحدلم والمحتلف المحتلف المحت

ولا يغير بن حدًا الشعق عدم الاشارة في التلون ردم الاه السينية إذا الله الله تلقين التبائمات تلك الدراة عن بدا يستقاد من تسبومري التحكون دلكه بن المحكم وقلك بغض اللتاء من الاسارة في الديافية الربي حدادن يعيد الا المدكل الانداد اليا . والله كانت تبدا يهارهاك المهارا على المنافقة الموارة بطي تخليق هذا التلكون على التباعلات على اللحو الذي الوضاعة الووارة بطي السبيل الى ازالة هذه المارتات هو تعديل التانون ،

لَهُدُا الْأَثْنِي رَاقَ الْبُحْسِيَا الْمَسِيَّةِ النِّي سِينَانِ حَطَالُ الْعَطَوْنِ رَضِّ ٢٥٤ السَّمَّة (١٩٥١ عَلَى الْمِالْسَادِةِ فِي الْجِينَاوِرِيَّةُ النَّرْبِيةِ الْمُعَادِّدِ،

+ FPE 20 CFA 7 (3 - 2) 394/4/2019 1

لَلْسِنَا ــ اجر المسالي

قاعستة رقسم (٣٤٣)

: المسلمة

احكام القرار الجمهوري رقم ١٥٦ أسنة ١٩٥٩ بشـــان الاجــــور الأضافية ــ تطبيقها على المستات العابة ــ منوط بتطبيل اهــــكلم. المقاون رقم ٢١٠ اسنة ١٩٥١ ــ مالل بالنسبة الوسمة الطاقة الذرية .

ملكس الفتوي :

تنض المادة 80 من قانون نظام موظمى الدولة طبى انه 8 بجسبور الموزير المنصور أن يبنح الموظف مكاماة من الامبال الانسانية التي يطالب الايم تاديكها في غير اوقالت الجال الرسبية لحينا المقواعد التي بمحدها مجلين السوزيراء ،

كما يجوز للوزير المختص بنح الوظف مكاناة مالية متابل فسيدبات معادرة اداها وذلك عابات المتواهد التي فطد ابتوار من بعباس الووراء .

ولمحلس الوزراء الخلك التجهير عزواتها اشتائية للبوطنين وتحسديد بشروط باتنها لا ساواستنادا الى هذا النص مبدرت عدة قرارات بن مجلس الموظنين عن الأعمال الإشبائية ، وقد مند القرارات في ٢٦ من الكنور سنة ١٩٥٤ ونس في سندية ، وقد القرارات في ٢٦ من الكنور سنة ١٩٥٤ ونس في سندية الاولى على أن « تكون الكفات المصوص عليها في الفقرة الاولى من الملاة الأولى على أن « تكون الكفات المتصوص عليها في الفقرة الاولى من الملاة من الملائدة المنافقة على أنها « الكون المكاتمة المتصوص عليها في الفقرة الاولى من الملائدة المنافقة على أنها « الكون المكاتمة المتصوص عليها في المتحدد المتصوص عليها في المتحدد المتصوص عليها في المتحدد المتصوص عليها في المتحدد المتحدد

والى ترار مجلس الوزراء المصار اليه ، ونمس فى مادته الاولى على أن يستبدل بنص المادة الاولى من ترار مجلس الوزراء المشار اليسه النصر الآثنى : « وتكون المكانات المنسوس عليها فى الفترة الاولى من المادة ه كان تانون نظام موظفى الدولة طبقا للتواعد الآئية : . . » ، ونبس فى المادة المثلثة على أنه « لا بجوز أن يزيد الحد الاتسى لعدد الموظفين الذين يهندون أحكانات عن الاصال الاضافية فى كل مصلحة أو ادارة على ١٠ ٪ من عدد الموظفين فى المصلحة أو ادارة على ١٠ ٪ من عدد الموظفين فى المصلحة أو ادارة على ١٠ ٪ من عدد الموظفين فى المصلحة أو ادارة على ١٠ ٪ من عدد الموظفين فى المصلحة أو الادارة التي يعمل فيها هؤلاء الموظفيون » .

ورد ويستهاد من هذه النصوص أن ترارات جلسي الوزراء والتسسرار السهوري الخاصة بتنظيم موضوع منع الكامات للموظفين من الامسال المستعلق مدرت كلها المنتفذا التي الخادة أن التي القول المستعلق المستعلق

أَ وَأَفَةَ كَلَّمْتِ الْمُؤْمِسِيْتِ العابة طبقا للتكيف التتنوني المنفيخ هي. مسلخ عابد ذات شخصية معنوية مستقلة من شخصية الدولة ، ومن ثم المتكان الله المتكان أن التراز المسهوري ويسري اختيا المتعان المتعان

وأدا كانت اللدة الماللة مصرة بن التادي وقم ٢٠١ له سيناة و ١٨٥ من التادي و ١٨٥ من ١٨٠ له سيناة و ١٨٥ من المستخار التادي المستخار التادي المستخار التادي المستخار التادي المستخار التادي المستخار المستخار

تواهد منع الاجور الاضافية لوظامى الدولة كافة يسرى على موظف على الميثات والمؤسسات العامة أذا لم يرد في القرار السادر باقسائها أو اللواقع الني بضمها حجلس الادارة تنظيم مخلف لهذا القرار ، أما أذا تضمين ذلك القرار أو هذه اللواقع نظلما خاصا بالاجور الاضافية ، على همسذا التنظيم الخاص يكون هو الواجب التطبيق في شأنها ولا يسرى عليها المظل الوارد في المادة الثاقة من ذلك القرار والذي يضي بمدم جواز زيادة المحد الإطلاعي المنافية عن الاميال الاضافية في كلم بمضلحة أو ادارة على ١٠ ٪ من المسلحة أو الادارة التي يحملون ليها ،

وليس من ربيب في أن مؤسسة البلاتة الذرية تعتبر مؤسسة علية الد جمعت بين علمرى المؤسسات العلية ، فهي تتوم على مرفق عام ، جمسها إنها أشاته التنفسية جمنوية بننظاة من الشهدية التولة ، ومن ثم على المجام التاتين ربيتم ٢٧ اسنة ١٩٥٧ باسندار والنون المؤسسات العلية ، ومنهيئة ما نعمت عليه الملاقة الثلاثة / مشرة المقدر اليها ، عشرى عليها ولهستذا عان احكام القرار الجمهوري رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٩ بشان الإجور الاسلفية ضرى على موظفي المؤسسات العلية ١٤ أذا كانت تخصع في هستة المضوص لنظام خاص وارد في القرار السافر بالشائها أو اللوائم اللي

(ملوى رقم ١١٠٦ في م/٤/١٩٥١ ـ)

قامسجة رقسم ())؟)

الهسلما :

طرسيهات علية ... موظهرها والمراون لها والتنبين يوا طيعاً الوقت القين بالمنافقة المرافقة المر

الخص المتوى

وعرادي الإرتفاع فالتعويد التدويل والمالية والمن والمالية والمالية المالية

يَّنِهِ الْوَظْفُ الْمَيِّلُ الْنَوْسَنِيَةُ يَدَخَلُ فَأَضَيْنَ نَظْمِ التَّوَظَفُ الذَّيُ يَخْضُ وثَلِنَ الْ الْفِلْمُهُولِينَةً وَتَجْلِنُكُوا الْوَالْمَنْسُكُ الْمِلْلَةُ لِوَضْمَهَا ٤ عَانَ لَنَم خِفْرَضُنَ الْمُعَلِق الْمُطَيِّحَةُ الرَّالِ وَقُوْسُ الْجَمْهُورِيَّةَ المَسْادِرِ بِالشَّامُ الْمُؤْمِنِينَ الْجَوْسُ الادارة والعالَيْ الكيامَ الدَّمِلَةُ فِي هَذَا الْجُمْورَةِ الْوَارِدَةُ بِاللَّوْنِ الثَّالَمُ مِولَالَى الدَوْلَاتُ

ويتمن عالورة نظام موظمى الدولة في المادة مع على التاعدة الاسلية النظامة لموضوع منح الاجور الاسلنية وتعواها أنه يجوز الوزير المختص أن النظمة الموظف مكاتاة من الاصل الاضلفية التي يطلب أليه تادينها في خسر المثالث النسابية طبعت المؤامد التي يخددها مجلس الوزراء كالمنتقدة لهذا النص مكر قزار مجلس الوزراء في ٢٦ من اكتسوير ١٩٥٥ لموظف المخالفة والخدمات المتارة المسه خعل بقزار ونفين المجهورية ونهه ٢٠١ من المتلفية والخدمات المتارة المسهد وحدل بقزار ونفين المجهورية ونهه ٢٠١ من المتلفية وحدل مسلما المسلمة ١٩٥٩ في شان الاجورة الاختية وحدل مسلما المسلمة المتارة المهرار رئيس الجلمورية ونهم ٢٠١٤ ألمنته ١٩٥٨ في المسلمة المتارة المسلمة ١٩٥٨ في المسلمة المسل

وتسرى بالنسبة لموظفى الجهات المذكورة في الفترة السابعة الإجكام المتصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر و المست الماد المتحدد المسترس والنظم المحدول بما ما المتحدد المسترس والنظم المحدول بما ما المتحدد المتحد

بعدًا منظم المد من تبعيد المراج وهو في هذا الحصوص رئيس ويبين من هنين النمين أن المترع وهو في هذا الحصوص رئيس المجهورية الذي يفتص اصلا بلصدار ترارات باتشاء المرابستات المثلث وووضع النظم الفاصة بها ومنها نظم التوظف على اغتلاب تباهيلها ، أن المشترع يستودف اغضاع موظفى المؤسسات العالمة والهياست المتلاب المتناب المتناب المنتاب المتناب ال

وَقِينَ الاطْخَامُ آلَتِيتَهُ بَعْرَارُ وَتُنِينَ الجَنَوْرِيّة رَقُمْ أَمُوا السّنة 148 المُطلقة وَقَالَ المُطلقة وَقَالًا المُطلقة المُطلقة على علمائة المُطلقة على علمائة المُطلقة على المُحالقة المُطلقة على المُحالقة على المُحالقة على المُحالقة المُطلقة المُطلقة المُطلقة المُحالقة المُطلقة المُطلقة المُحالقة الم

وَلَهُذَا أَنْفِهِمُ زَانُنَ الْجَسَعِيةَ الضَّهُمِيةِ أَلْنِ انْ مَلْكُفْرَةِ قَسْرَارَ لِيَهِمِنَ الْجَهْمِو اللّهِمِهُورِيةُ رَقْمُ ١٣٣٨ لَسْنَةُ ١٩٥٩ الفاءُ كالله النظم النّماسة بالإجسالية المسلمة المنافقة التفاقية المسلمة التمالية المسلمة الموار رقم ١٩٥١ لمسنة ١٩٥٩ عليها ، وعدم بجواو منسلم ١٩٥٩ مدلا بالقرار رقم ١٩٢٨ لسنة ١٩٥٩ عليها ، وعدم بجواو منسلم موظفي هذه المؤسسات أو من يعارون اليها أو ينتدبون بها طول السوقت موظفي هذه المؤسسات أو من يعارون اليها أو ينتدبون بها طول السوقت المؤلى المنتقلة المؤسسات الوابقة المؤسسات المؤلمة المؤسسة المؤلمة المؤسسة المؤ

ا لْنَتُوى رَبُّم النَّمْ فِي أَثْرُا أَرْبُهُ وَأَلَّا عُ

قَامَىدة رقبم (٢٤٥)

البَسْقا:

القرازان الجنهونيان رفتا مم الرساب المناف أماوا في هياب المناف المواول في هستان المناف المواول المناف المواول المناف المنافية المنافية المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافقة ا

. 19. m. – 19 19. m. – 19

المستخدر ولي المس المنه ورية الم 184 السنة 16 م 14 أل خال المستخر

الاصلية وذلك دون الاصبال الاصافية التي تؤدى في غير المصلحة أو الادارة التي يتبعها الموظفون أى أن العبل الاضافي الذي تعنيه نصوص التسرار رقم ١٩٦١ لسنة ١٩٥٩ أنها هو العبل الاضافي الذي التصل بالعبل الاصلي الذي تتتضى الوظيفة الحكومية اداءه بحيث يكون امتدادا لهذا العبل ، وهدذا الوصف لا يتوافر اذا باشر الموظف بصفة اصلية عبالا لا يعتبر امتدادا المسلى اذ أنه في هذه الحالة أنها يقوم بعبل أساسي آخر يعسد مستقلا عن عبله الاصلى والترار الجمهوري رقم ١٩٧١ لسنة ١٩٥٩ ليس الا تعديلا للقرار الجمهوري رقم ١٩٥١ ويذلك يتحدد مجسال تطبيقه بمجال تطبيق القرار الجمهوري رقم ١٩٥١ ويذلك يتحدد مجسال تطبيقه بمجال تطبيق القرار الجمهوري رقم ١٩٥١ السنة ١٩٥٩ اي أنه لا يسرى على الموظيفين الذين يؤدون امبالا اضافية تعتبر امتدادا للاصليا

ولمب كان القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لمبية ١٩٥٩ بقد جهل الصيد الاتهي التحكياة من الاحمال الانهيام ٢٥ بن المرتب الشهوري أو ٨ رونيهات الهيد الله الله و ١٩٥٨ بن المرتب الشهوري أو ٨ رونيهات الهيد الله الله و ١٩٥٨ بن المرتب الشيديم المسلمات المني منحه المكافاة في جنود ٦٠ ٪ من المرتب الشينيين عن كما جمل القرار الحد الاتهي بمعلمة أو ادارة هو ١٠ ٪ من عدد موظله المسلمة أو الادارة التي يصل عيها هؤلاء الموظلون ثم جاء القرار الجمهوري المسلمة أو الادارة التي يصل عيها هؤلاء الموظلون ثم جاء القرار الجمهوري رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٥٩ وكمار مناطقة عبا موقها أية أجور من الامهال الاسلمية التي يصل مدينة المؤلفان من الدرجات الثاقلة عبا موقها أية أجور من الامهال الاسمية كما تمن مراحة على سريان هذا الحكم على موظف المنيان المنافذة المنافذة

ولنا كان الموظفون المعارقان أو المنتجبون المعلى طول الديت بالهيئة قد أصبح عملهم الاصلى هو العمل في الهيئة ؛ عنن تأديتهم أعبالا أضافية بها يعتبر أداء لعمل أضاف يكمل العمل الاصلى وكذلك العمل بالتسمية الى الموظفين الذين المجت الجهاب والمسالح التي كانوا يعملون بها في الهيئة أما الموظفون المتنجون المتبل في الهيئة يعتبي الوقت متولاد يؤجهن الهيئة المنظمة المتعدد ن الهيئة اعمالا منبتة الصلة بعبلهم الاصلى وفي جهسة غسير الجهة التي يعلون بها أصسسلا .

لذلك انتهى الرأى الى آنه يجوز منح الموظفين المعارين أو المتد وبعد المعلى طول الوقت في الهيئة حكفاة من الاصلال الاضافية في حدود احكام القرارين الجمهوريين بعضى أن ألمار أو المنتب الى وظنفة في الهيئية بعادل مرتبها مرتب التراجة الإلالية أو ما فوقها ، لا يضح أية أجور من الاعمال الاضافية وكذلك الحال بالتسبة ألى المؤطفين الذين المجت الجهيدات والمصالح التي كانوا يعلون بها في الهيئية ، أنه بالنسبة إلى المؤلفينين المعلى في الهيئة بعض ألوقت تدينوز منحم مكاماة عن الاعمال الإضافية دون التدين المعلى في الهيئة القرارين المناز الههاء، ونهم يهيديم الإخلالة المحكام المنافقين وقم ١٢ السنة (١٩٠٤ المنافقين المنافقين المنافقين المنافقين المنافقين المنافقين المنافقين المرافقين المنافقين وقالا المنافقين المنافقين والمنافقين المنافقين والمنافقين المنافقين المنافقين المنافقين والمنافقين المنافقين والمنافقين المنافقين والمنافقين المنافقين والمنافقين المنافقين المنافقين المنافقين والمنافقين المنافقين والمنافقين المنافقين والمنافقين المنافقين والمنافقين المنافقين المنافقين المنافقين والمنافقين المنافقين المنافقين المنافقين المنافقين المنافقين والمنافقين والمنافقين المنافقين المنافقين المنافقين المنافقين والمنافقين والمنافقين المنافقين والمنافقين المنافقين والمنافقين والمنافقين المنافقين والمنافقين المنافقين والمنافقين والمنافق

١٠٠ بيوري رتم ٢٤٨ — في ٢٢٠/٤/١٠٠)

قاصدة رقسم (۲۲۹)

القنسطا

بلغس الفتوى:

أنه سن خصوع موظهى اللجنة المقانون رقم ١٧ اسنة ١٩٥٧ في شائل الإجور والمزتبات والمكانات التي يتتانساها الوظنون المبويين عالاوة على مرتباتهم الاصلية ، عان هذا الموضوع سبق للجمعية الجموعية أن ابتت رابعا عيد في جانبتها المتعددة في ١٩٥٩ من اغسطس سبسة ١٩٥٩ ويتضي ربيبايالي لحكام العانون رقم ١٧ البنة ١٩٥٧ والمبير اليه على وطهر سبريالي لحكام العانون رقم ١٧ البنة ١٩٥٧ والمبيرايالي لحكام العانون رقم ١٧ البنة ١٩٥٧ والمبيرايالي المكام العانون رقم ١٧ البنة ١٩٥٧ والمبيرايالي المكام العانون رقم ١٧ البنة ١٩٥٧ والمبيرايالي الماليونات المبيرايات المبيرايات المبيرايات المبارات المبيرايات المبيرات المبيرايات المبيرات العانون المبيرات المبيرات المبيرات المبيرات المبيرات المبيرات العانون المبيرات المب

الثنينة وثلث تطبيعاً المنادة المامينة بن هذا القانون التي حددت بدلول الفقاد (التي حددت بدلول الفقاد (المناف » في تطبيق هذا التانون منصت على أن « يتصد بالموطف في تطبيق احكام هذا التانون الموظفون والمستخدون والفعال الدائبون أو المنافقة والمنافقة

﴿ الْمُونُ ثِرِيْمِ عُكُمْ فِي ١١/١١/١٢١١)

قاعدة رقيم (۲(۷)

: 6-6

الماملون بالموسيات السابة كفيوع هؤلاء العاملين في تسان المحرار العاملين في تسان الاخترار المحرار المح

والمُص الْقُدُ وَيُ :

أن الترار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بَشْلُن الاجور الاستلالية الده الوطنين من الده الولي منه على انه لا يجوز منح الموظنين من الده الده الدي يعملون في المحكومة بدروعها المنطقة أية أجور من التحكومة بدروعها المنطقة أية أجور من الأحمال الانسانية التي يطلب تاتيكها في كم الوطني المنطقة التينين يتناسون ذلك أيضا على موطني المؤسسات المنطقة والهيئات المنطقة التنفين يتناسون مرفعات مالكنة الرئيلية المنطقة على المعلمة المنطقة ال

اعيقه لعنم الفقه صراحة أو ضينا ... هو أن لحكم القرارين الجمهوريين رتبى ١٥٦ - ١٣٢٨ أسنة ١٩٥١ الشير الخيهة بسرى على العابلين بالؤسسسات العابة ، ومن ثم تسرى على العابلين بالؤسسة العابة للحوم ... باعتبارها مؤسسة علية وغقا للقرار الجمهوري رقم ، ٣١٠ لسنة ١٩٦٤ المسلور بانشائهها ،

ولا يؤثر في ذلك كون لائحة العلملين بالشركات النابعة للمؤسسات المامة المسادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسمنة ١٩٦٢ مـ والتي سرى على العملين بالؤسسات العلية اعتبارا من تاريخ العبل بالترار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ في ٩ بن مايو سنة ١٩٦٣ ــ تنص في المادة ٣٣ منها على أن « يحدد مجلس ادارة الشركة ايام العمل في الاسبوع وساعاته ومقا للتضيات العبل ، ويبنح العلق أجرأ اضابيا عن الساعات التى يعملها غيمة تجاوز سباحهت المعل المتررة بتهونة ع وذلك دون الاخلاق بالاحكام الواردة في القلنون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ الشــار اليهما » ذلك أن ما تضبغه القـرار الجمهوري رقم ١٩٣٨ لسنة ١٩٥٩ مِن نِص خَاصِي - لا يزال مُالما وشائدًا ، لسريان احكامه واحكام الترار الجبهوري رقم ١٥١ إسنة ١٩٥١ على العابلين في المؤسسات العامة - يعتبر قيدا على النص العام الذي تضبئته المادة ٣٣ من اللائحة سلفة الذكر ، بحيث لا يجوز منج الأجور الاضافية للعاملين بالمؤسسات المامة ، إلا في الحدود وبالاوضاع والشروط المنصوص عليها في القسرارين الجمهوريين المذكوريين ، دون الرجوع في ذلك الى إحكام دانون العمل المسادر بالقانون رقم ٩١ أسبنة ١١٥٩ .

لهذا انتهى رأى الجمعية المحمومية الى أن التكلم القرارين الجمهوريين. رقى ١٥٦ / ١٣٢٨ السنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الانسافية ، تسرى على العاملين بالمؤسسة العامة للصبهم .

(14/9/11/4 July - (44/2W) har styl

ثالثها ... بدل طبيعه العمل.

قاعسجة رقسم (۲۶۸):

: 6-49

الاستبرار في صرف بدل طبيعة العمل التصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم 101 لسنة 1977 في ظل تطبيق احكام القلاون رقم 34 كسنة 1974 > وعدم جوال الجمع بين هذا البدل وبدل المفاطر التصوص عليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 300 لسنة 1974 •

بلغص الفتــوى :

بن هيث إن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ قضى في أ مادته الاولى بمنح المالين بالمؤسسات والهيثات والشركات التابعسسة الوزازة الاصلاح الزراعي بدل طبيعة عمل بحد أقصى ٥٠ ٪ من المسرتب الاساسى ان يجالون بمحافظات سيناء والبحر الاهمر ومرسى مطسروح والمعلقظات الواقعة حنوب أسبوط ربحد أقصى ١٠ ٪ من الحرتب الاساسي لن يعبلون بمناطق الاصلاح بمحافظات الوجه البحرى والوجه القبسلي حتى معافظة اسبوط وكذلك من يعبلون بمديرية التعريز ووادى النظرون ، ونصت الفقرة الثانية من تلك المادة على شمول هذا البدل لبدلات (الاقامة والخطر والعدوى والتغتيش والصحراء والاغتراب) ولما كان السستغاد بن أحكام هذا القرار أنه يبنح العابلين الذين حددهم بسدلا ينطسوى في حتيقته وبموجب صريح نص الفقرة الثاثية من مادنه الاولى على بسدلات متعددة تخطف في طبيعتها ومسهياتها -- وهي بدلات الاقامة والخطــــــر والمدوى والتفتيش والصحراء والاغتراب ... وكان هذا القرار يبئـــل المكاما خاصة لا تطبق الاعلى العاملين بهيئات وشركات الاصلاح الزراعى في مناطق معينة غان اعمال احكامه لا تتأثر بأي نص عام يتفاول البـــدلات اللتي نص عليها طالمًا لم يترر هذا النص العلم الغاؤه صراحة .

واذا اقتصر نص الملاة ، إمن تانون نظام العالمين بالقطاع العام رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ على تعديد نسبة معينة من بداية الاجر متدارهـا ، لا يحدد اقصى لبدل المخاطر ، واجازت منع بدل اقامة ويدل حرمان من جزولة المهنة وبدلات خاصة العالمين بفروع الشركة بالخارج ، عـان حكمها لا يؤثر في تطبيق احكام القرار رقم ١٩٠٥ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم يتمين منع البدلات المنصوص عليها لميه المعالمين الذين تتوافر في شائهم شروط استحقاقها طبقا لحكم ماندته الاولى ، ولا يؤثر في ذلك تغير بداية ونهائية المتحققة طبقا لحكم ماندته الاولى ، ولا يؤثر في ذلك تغير بداية ونهائية البدل بنسبة من الاجر الاسبامي وليس من بداية ربط المبرجة ، وتبحير الجسل لمناك كان هذا القرار يشمل بدل المخاطر المنصوص عليه بقسرار بيس مجلس الوزراء رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٩ والذي ينظم استحقاق المدل المقرر به وبين بدل المخاطر المنصوص عليه بقسرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٩ والذي ينظم استحقاق عذا المدل مسهدة عابة .

لذلك التهت الجمعية المعودية لتسمى الفتوى والتصريع ألى استعرار تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ اسنة ١٩٩٣ على المالمين البنيني به في ظل تطبيق التقون رقم ٤٨ اسنة ١٩٧٨ وعدم جواز الجمع بين المقرر به وبين بدل المخاطر الوارد بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٥ اسنة ١٩٧٨

(١٩٨٢/٥/١١ - جلسة ١١/٤/٨٦ علم ا

رابعها ــ ببدل صرافة

قاعدة رقسم (۲۶۹)

المحا:

ووظفو المؤسسات العلية - استفادتهم ، طبقا الدادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧٨ اسنة ١٩٧١ الذي كان يسرى عليهم ، مِن والإحكام البيطية على ووظفي الدولة فيها لم يرد بشاته نص خلص فيها سريان القرار الجمهوري رقم ١٩٦٧ اسنة ١٩٦٧ يعنى بــدل صرافة بطير سيارية المؤسسة العلية تهما لذلك - الفاء القرار رقم ١٩٧٨ لســـنة ١٢٩١ بالقرار يقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦٣ لا يؤثر في استجرار استحقاقهم هذا الإجل المبايض فلك النمي على إستجرار القاضيهم مرتباتهم المبــالية المبايض المبــالية

ملخص القدوي :

تنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٣٩ على أن « يمنح صيارة إليه الهزير الله المادة المادة الهزيرات والمسلح بدل صراعة تدرة ثلاثة جنيهات شهريا » > وتنص المادة المانيسة على أن « يمنسح صيارغة الخزانات المرسبة بالوزارات والمسلح المين يقومون بعمل الصرف بصفة أصلية طوال الشهر وكذلك صيارغة مصسلحة الاموال المعرة بدل صرافة عنره جنيهان شهريا » .

وهذا الترار صدر وعبل به في ظل سريان ترار رئيس الجمهسورية. رتم ١٩٢٨ لسنة ١٩٦١ على موظني المؤسسة المصرية العابة لتعسسير الصبحاري باعتبارها بن المؤسسات العلبة ذات الطلبع الاقتصادي .

وبها أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسسنة. ١٩٦١ في شان نظام موظفي وعمال المؤسسات العابة كانت تنص على أن. " يسرى على موظفي المؤسسات العابة الخاضمين لاهكام هذا النظسام تحكم التواتين والنظم السارية على موظفى الدولة نيبا لم يرد بشمساته نص خاص في هذه اللاتحسسة » .

ومن حيث أن أحكام بدل المرافة الواردة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٩٧ لا تعدو أن تكون نظاما من النظم السنريه على موظفى الدولة ، عتسرى على موظفى المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى ميلا بنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسسسنة ١٩٩١ وعلى ذلك يستحق صيارفة هذه المؤسسة بدل الصرافة المذكور من تاريخ تقريره طالما أن اللائحة الصادرة بالقرار رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ لم تنضين نظلها مخالفا لما الره القرار رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٦٢ .

وإذا كان أأثرار رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ قد الني بعتنى قسرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ الذي طبق على موظفى المؤسسات الماية نظلها جديدا هو ذلك ألترر بترار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٦ السنة ١٩٦٣ أو لم ١٩٦٣ الني الجمهورية رقم ١٩٦٩ السنة ١٩٦١ أو لم ١٩٦١ ألمسادة الإولى من القرار رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٦١ الذي اسغر تطبيعه عن سريان نظام بدل السراقة على صيارفة المؤسسة ، أن كان ذلك آلا أنه لا إنه ليس من لان المادة ١٦٠ من ترار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦١ السنة ١٩٦١ نعن على أن يستبر الموظفون المملمون بالمحكله في تقافى مرتباتهم العالية بهسان نيها املة الفائد عتى يتم تطبيق الإحكام الواردة بهذا القرار طبهم ومن حقفى ذلك أن صيارفة المؤسسة وقد استحقوا بدل المرافة من رئيم ماهم بسترون في تقاضيه بعد العمل بذرار رئيس الجمهورية رئيم ١٨٠٠ للمدنة ١٩٦٣ المار الله و

لهذا انتهى راى أأجمعية الى ان صيارتة الموسسة المرية العسابة النعميرة العسابة المعمرية المسابة المعروبية المساري يستحقون بدل العرافة المترر بقرار رئيس الجمهورية على مدارية تقريره ويستعرون في تقليب بعد العلم بقرار رئيس المجهورية رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٦٣ طبقا لنص المادة ١٤ من عرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ السنة ١٩٦٣ طبقا لنص المحمورية رقم ٢٥٠ السنة ١٩٦١ طبقا لنص المحمورية رقم ٢٥٠١ السنة ١٩١١ المحمورية رقم ٢٥٠١ السنة ١٩٩١ من المحمورية رقم ٢٥٠١ السنة ١٩٦١ المحمورية رقم ١٥٠١ السنة ١٩٠١ المحمورية رقم ١٥٠١ المستقدر المحمورية رقم ١٥٠١ المستقدر المحمورية رقم ١٥٠١ المستقدر المحمورية رقم ١٥٠١ المستقدر المحمورية رقم ١٥٠١ المستقدرية رئيس المحمورية رقم ١٩٥١ المستقدر المحمورية رقم ١٥٠١ المستقدرية المحمورية رئيس المحمورية رقم المحمورية المحم

خابسا _ بـ دل تعایِبـل

قامسدة رقسم (۲۵۰۰).

البسدا:

نص المادة ١٧ من لائمة نظام موظلى وعبال المؤسسات العابة السادة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ أسنة ١٩٦١ على جواز بنسيع بدل تبغيل لبعض الوظائف الرئيسية بالمؤسسة ببقتضى قرار من مجلس الادارة المؤسسة بدل تبغيل طبقا تقص هذه المادة الا اذا كان عضو مجلس الادارة مديرا للمؤسسة او نقبا الحدير او مديرا علما مساعدا او مديرا لادارة بالمؤسسة غانه يجسوز المينة مرف بدل تبغيل بالفلت المحددة بهذه المادة على تاريخ المهلسات المدودي رقم ١٩٠٠ اسنة ١٩٦٦ عاما بعد العبل به غلا يبتسع اعد من اعضاء مجلس الادارة بدلا سوى مدير المؤسسة الذي تقسل الملك

ملغص الفتسوي :

ورد في مشروع ميزانية المؤسسة المسرية العلمة للاسكان والتعمير في البناب الاول من المسروغات الخاص بالمرتبة والاجور والمكانات تجت البند « ج » رواتب ، مبالغ مخصصة كراتب تبليا للسادة رئيس مجلس الادارة ، وحيث في حسسود التواقين المقررة ، ويجلسة ٢ من يغلير سنة ١٩٦٢ والمسق مجلس ادارة المؤسسة على تعرير مبلغ ، ١٠ جنيه سنويا تصرف بمساحرة كمسسلا مقتل لكن من السادة المفساء مجلس الادارة ، فيها عدا السسيد معير عام المؤسسة عليكن البنال بالنسبة اليه ، ١٠ جنيه ، على أن يصرف البنل من تلويخ صدور القرار المنسبة اليه ، ١٠ جنيه ، على أن يصرف البنل من تلويخ صدور القرار المنسبة أوضاء في حجلس الادارة ، وخلسك المدارة ، وخلسك المدارة ، وخلسك

ولا كاتت الادة 17 من لائحة نظم موظفى وعبال المسسسات المهة تتفى بأنه يجوز لجلس الادارة بنح بدل نبثيل لبعض الوطلقة الرئيسية ، وكان مجلس ادارة المؤسسة بشكلا من اعضاء متفرغين يشرق كل منهم على تطاع من تطاعات المؤسسة بصفة بستبرة ، لذلك فقد تلر السلول مها اذا كان يمكن مرف بدل التبثيل لاعضاء مجلس ادارة المؤسسة بصفة مؤقتة ، على أن يسوى نبها بعد عند اعتباد الميزانيسة أو مند صدور القواعد المنظمة لمرف البدل ، شأنه في ذلك شأن المرتبات البياس عن صدور القواعد المجلس ، الى حين صدور القواعد المحدة لمرف كاتات العفسوية .

وقد صدر قرار السيد رئيس الجههورية في ٥ من مارس سنة ١٩٦٢ باعتباد ميزانية المؤسسة بما في ذلك المبلغ التي قررت في البند « ج » روات لمواجهة رواتب تمثيل مجلس الادارة ، كما وردت في مشروع الميزانية ، على أن يكون صرف هذه المبالغ طبقا للنظام الذي يضعه مجلس الدارة المؤسسسسة ،

ویثور التساؤل من بدی جواز صرف بسنل تبثیسل لاعضاء مجلمی ۱۲درهٔ والفصم به علی البند (ج) رواتب الدرج بیزانیة الوسسة ،

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية المعومية للقسم الاستشاري لللنوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٧ من يونية سنة ١٩٦٢ ماستيان فها أن المؤسسة المذكورة تعتبر طبقا لنص المسادة الاولى من القسرار الجمهوري رقم ٢٠٠٧ لسنة ١٩٦١ من المؤسسات العابة ذات الظهيم الانتصادي كون ثم مان جميع ما تضيفه لائمة نظام موظلى وعب الم المؤسسات الصادرة بالقرار الجمهوري رئتم ١٩٧٨ لسسنة ١٩٦١ س من أحكام س تسرى على موظلى وعبال هذه المؤسسة ، وذلك تطبيقا لنص المادة الأولى من القرار الجمهوري باسدار اللائمة سالمة الذكر .

ومن حيث أن المادة ١٧ من اللائحة المسار اليها تنص على أنه ه يجوز المجلس الادارة منح بدل تبكيل لبعض الوطائف الرئيسية في حدود المنسسات الاتهالة: مدير المؤسسة . . أرجتيه سنوياً .

ناتب المدير أو المدير العلم المساعد ١٠٠ جنيه سنويا .

نسخير ادارة ٣٦٠ جنيها سنويا . -

ويجوز لمجلس الادارة منح بدل تبثيل لبعض الوظائف بمتررات ادنى منا ورد في الفترة الأولى .

ومفاد هذا النص ان منح بدل التبثيل يكون _ ونقا للفترة الاولى _ لوظائف رئيسية مسينة ورد ذكرها على سبيل الحصر في صدر المسادة المذكورة ، وهي وظيفة مدير المؤسسة ونقبه والمدير العسام السسسامد ومدير الادارة وليس لمجلس الادارة سلطة مطلقة في منح هؤلاء الموظفين ما يرى تتريره من مبالغ كبدل تبديسل ، بل ان سلطته محدودة بالمنسسات المتردة في المسادة سائفة الذكر وهي على التوالي ٨٠٠ جنيه ، ١٠٠ جنيه ،

وعلى ذلك عان سلطة مجلس الادارة في منع بدل التبتيسل بالنسبة للى الوظائف الرئيسية متيدة بان يعرر البدل لبعض هذه الوظائف وليس كلها ، بل وللبعض الذي ورد ذكره على سبيل التحديد دون غيره . كسا أن هذه السلطة متيدة بعثات البدلات السابق بيتها ، بحيث لا يجسسوز تبعلوزها . ومن ثم علته إلى كان اعضاء مجلس الادارة لم يرد ذكرهسم ضمن الوظائف الرئيسية التي يجوز منح شساغليها بدل تبتيسل ، عانه لا يجوز منحهم هذا البدل ، على أنه اذا كان المدير العام داخلا في تشكيل مجلس الادارة ، أو كان أحد أعضاء مجلس الادارة ، أو كان أحد أعضاء مجلس الادارة المؤسسة ، عليس ثست مجلس الدير أو مبيراً مساعدا أو مبيراً لادارة المؤسسة ، عليس ثست ما يعذه الحالة من منحه بدل النبايسل المترر بالمسادة ١٧ المسار اليها وفي حديد الفتات المبنة بها ، وهو أذ يتنافى هذا البدل عاتبا يتقاضي مضوة المجلس الادارة .

وقد صندر القرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لبنة ١٩٦٢ بعد خيساً. بعض احكام لاثمة نظام موظعي ومبال المؤسسات الملية المسادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦١ و وقفي في المسادة الأولى منه بان

مستبدل بنص المسادة ١٧ من الملاحة المذكورة النص الآتى : 8 يكون منع بدل التبثيل لوظيفة رئيس مجلس الادارة بتسرار من رئيس الجمهورية ، ويكون لعداما من الوظائف الرئيسية وفقا للشروط والاوضاع المتررة بالنسبة لمسا يقابلها من الوظائف الحكومية » وتضى في المسادة الثانيسة بالفساء جميع المترارات التي أصدرتها مجالس ادارة المؤسسسات العلمة بالمالة لاحكام المادة ١١ الشار اليها .

ومقتضى ذلك أنه اعتبارا من تاريخ العسل بهدذا القرار يتعسين لتقرير بدل تعثيل بالنسبة الى أعضاء مجلس الادارة الذين يشسفلون وطالف رئيسية بالمؤسسة أن تقوافر فيهم الشروط والاوضاع المقررة قانونة انظرافهم في الوطالف الحكومية .

وقد تضت المادة الثلاثة من القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسمستة المائل المرجلة والمرتبات والوظائف المرائق لقرار المرجلة والمرتبات المرائق ا

الوظائف العليا (التوجيهية) ،

رئيش مطس الادارة ،

بتير عام (رئيس بصلحة) 🖟

بدير المؤسسبة

مدير عام اولي .

نائب المدير أو مدير التثنية

ولما كانت وظيفة رئيس مملحة من درجة مدير حسام هي أدني الوظائف الحكومية القرر لها قانونا بدل تبثيل ، ومن ثم عاته لا يجوز منع يبدل تبثيل الا لمن هو في وظيفة مدير المؤسسة وهي الوظيفة التي يتابلها في الحكومة وظيفة رئيس مملحة من درجة مدير عام ، اما من عدا مدير المؤسسة من الوظائف الرئيسية علته لا يجوز منع شاغليها بدل تعتبسل ومن ثم عاته لا يجوز منع شاغليها بدل تعتبسل ومن ثم عاته لا يجوز منع المضاء مجلس ادارة المؤسسة — الذين يشرفون في الوقت ذاته على القطاعات المختلفة بالمؤسسة — بدل تبثيل اعتبارا من تدريخ العبل بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٧ مالف الذكس علم وذلك نبين عدا مدير عسام المؤسسة الذي يعتبر في ذات الوقت رئيسسة المبلحة علية هي المؤسسة .

ولا يسوغ الاستناد الى القرار الصادر من مجلس ادارة المؤسسة بحجلسة ٢ من يناير سنة ١٩٦٢ بالموافقة على تقرير بدل تبنيل لاممساء مجلس الادارة ، ذلك ان هذا القرار انها صدر بالخافة لحكم المسادة ١٧ من ينايم موظنى وعبال المؤسسات العابة المشساد اليها ، والتي حددت سلطة مجلس الادارة في منح بدل تبنيل بوظائف رئيسية معينة وردت على سبيل الحصر في هذه المسادة ، وليس من بين هذه الوظائف اعضاء مجلس ادارة المؤسسة . ومن ثم غان هذا القرار يكون باطسلا ، اعضاء مجلس الدارة المؤسسة . ومن ثم غان هذا القرار يكون باطسلا ، ويعمين عدم التعويل عليه في هذا المسان ، وقد تأكد هذا البطللان ويصدور القرار الجمهوري رقم ١٩٨٠ السبنة ١٩٦٢ ساف الذكبر ونصه في ملاته التأتية على الفاء جبيس القرارات التي أصدرتها مجالس ادارة المؤسسات العامة بالمخالفة لاحكام المسادة ١٧ المشار اليها .

كما أنه الا يغير من هذه النتيجة صدور ترار جمهورى بتاريخ ٥ من مارس سفة ١٩٦٢ باعتماد ميزانية المؤسسة بما في ذلك المسالم التي قررت في البند « ج » رواتب لمواجهـــة بدل التمثيل ، ذلك انه بالرجـــوعي الى ميزانية المؤسسة يتبين أنه ورد في البند « ج » رواتب السالق، نكره - مبلغ ٨٨٤٠ جنيهما رواتب تبئيمل وبدل حضور جلسمات مجلس الادارة ، ويكون المرف طِبقا للنظمام الذي يضعه مجلس ادارة المؤسسة، والواضح أن المبلغ المذكور انما يواجه نوعين من الرواتب ، لأول همو بدل التبئيسل ، والثاني هو بدل حضور طسات مجلس الادارة ، وقسد علق صرف كل من هذين النومين من الرواتب على أن يكون ذلك طبقها للنظام الذي يضعه مجلس أدارة المؤسسة ، وليا كانت سلطة مجلس الإدارة في منح بدل التبثيل محدودة طبق المادة ١٧ من لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة ، ومن ثم مانه لا يجوز لهسذا الجلس منع بسداء . تبثيل الا في الجدود التي بينتها المسادة المذكورة ، ولا يكون في مسسدور قرار رئيس الجمهورية باعتباد الميزانية تخويل لجلس الأدارة في منسيح بدل تشيل لاعضاء مجلس الادارة بالمخالفة لاحكيام المادة ١٧ من اللائجة سالفة النكس . .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يجوز بنخ أهضاء حجلس، الدارة المؤسسة بدل تعيسل وذلك تطبيعًا لحكم المسادة ١٧ من كلهم المكالم

بوظفی وعبان المؤسسات العلبة : على انه اذا كان احد اعضاء مجلس الادارة بشخل احدى الوظائف الرئيسية بالمؤسسة والمحددة بالمسادة ١٧ المناورة تبل احدى الوظائف الرئيسية بالمؤسسة والمحددة بالمساعد الو مديرا المناورة بسامة ١٩٦٧ حال يكان يكون بديرا المؤسسة أو نقبا المدير أو مديرا علما مساعدا أو مديرا للادارة بالمؤسسة حفقه يجوز بنحه بدل تبضيل بالنفات المحددة بهسده المادة ، وذلك الى تاريخ العمل بالقرار الجمهورى الاخير ، أما اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار ، فلا ينتح بن أعضاء مجلس الادارة بدله تبليل سوى مدير المؤسسة خالفى تقلبل وظبفته في المكومة وظبفة در شرحة بدير علم ،

(غنوی رشم ۵۵۰ ــ فی ۱۹۹۲/۸/۲۹)

قاعسنة رقسم (۲۵۱) :

المسمعا

عدم احقية العابل في الاحتفاظ بدل التبثيل الذي كان يتقاضيه الثاء انتدابه باهدى المسسات العابة بعد الغالها بالقاتون رقم 111 هند: المسنة 1140 المصدل بالقالون رقم 111 اسنة 1971 .

مِنْفُص القِلْسِوي 🖰 🔗

من حيث أنه طبقاً لاحكام القاتون رقم 111 المنة 1970 المعدل بالقاتون.
رقم 111 لسنة 1971 المحسار اليها على المالين بالمؤسسات الملفاة.
ينظون بفئاتهم والتدبياتهم ، ويحتفظون في الجهات المتولين اليها بها كاتوا
يتقاضونه من دباغ أو مزايا كانت تصرف لهم المساء عبلهم الاسلى ، ومن
ثم يستبعد ما كاتوا يتقاضونه بصفة عارضة أو متابسل اعمال اشالها.
تضرح من نطاق العمل الاصلى المكابل .

ولما كانت الاحكيام المعلقة بالندب الواردة في المادة ٢٧ من تسافون. الفليلين بالعط ساخ السام رفق المعاششة (١٩/١ تعلى بالله يجوز نسدب المسابل بالعيسام بوهود معينيا، يوطيعة الجرئ في نفس نميون وطيفتات أو في وظيفة تطوها بباشرة في نفس الوحدة التي يعسل بها أو في وحدة الخرى اذا كانت هالة العسل في الوظيفة الاصلية تسبح بذلك ، وكان مغاد ما تقدم أن الندب أو انهاء غديته أو غير ذلك ولا يكسبه حقا في استصحاب مزايا الوظيفة المتندب البها ، ويبقى وضع الماليل في وظيفته الاصلية هو الاسمال الذي يتحدد به مركزه الوظيفي عند النبل ، بغض النظر من الذي يتحدد به مركزه الوظيفي عند من طريق الندب ، فيستصحب المالسال المتول كانة المناصر الرئيسية لمركزه الوظيفي من وظيفته الاصلية من غنة واقدية ومرتب ويدابت ولسم يرخ الشرع من هذا الاصل بالنسبة للعالمين المتولين من للوسمات النبية المالية أن المساحة الني يتقرر اللهائة أنه المهام باتدياتهم والماتهم الى الجهامة الني يتقرر البهاء .

وترتيبا على ذلك عان ندب المعروضة حاته الى وظيفة مدير حسام الدارة الراى والتصنيفات بالمؤسسة للصرية العلمة الاستغلال وتنهيسة الاراضي يعتبر منتهبا تقسونا بالتضاء تلك الوظيفة بحجرد الفاء المؤسسة ذاتها ، وبالتالى زوال موجب استحقاق بدل التبثيل المترر لها من تاريخ خلك الالفاء وتبل نتله الى الهيئسة العلمة للاصلاح الزراعى ، وعليه يتهمر جنه في الاحتباظ بالزايا المجررة للمبلم الإنساؤلي لذاتير وظيفته في ننة المعلمة المهلمة المهلمة المهلمة في الاحتباط بالزايا المجررة للمبلم الإنساؤلي لذاتير وظيفته في ننة المعلمة المهلمة المه

لذلك انتهى رأى الجمعية المهوبية لقسمى المتوى والتشريس الى معدم احقية العابل في الحالة المثلة في الاحتماط ببدل الديل الذي كان منتبا المها بالمسلمة العابة الذي كان منتبا المها بالمسلمة العابة الذي كان منتبا المها بالمسلمة العابة المتابق رقم الما المسلمة العابة المسلمة العابة المسلمة المالة المسلمة المالة المسلمة المالة المسلمة المالة المسلمة المالة المسلمة المالة المسلمة المسلمة المالة المسلمة المالة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المالة المسلمة المس

(ملك رام ٢٨/٤/٤٥٨ ــ جلبية ١٤/٢/١٤.) .

قامسدة رقسم (۲۵۲)

المسسعا :

يستجيّ المِــال المُقول بن العنبة بيل الهنياب على بعد نقاد بنها على شريطة أن يكون قد شغل قبل بنع الوظيفة القرر لها بدل العشيل .

بلغص الفتـــوى :

بن حيث أن احتفاظ العابسل المنقول بن احدى المسسات العسلية المناة ببدل التبثيل مشروط بأن يكون تد استحته معلا وصرف اليه تبل نقله من المؤسسة ، أذ في هذه الحالة غقط يتحقق قصد المشرع المبثل ني عدم الاخلال بالستوى المالي للعاملين بالمؤسسات اللغاة ، ولما كسان استحقاق بدل التبثيل منوط بشغل احدى الوظائف المقرر لها هذا البدل ، عاته لا يجوز الاحتفاظ ببدل تبثيل للعامل الذي لم يشغل احدى هذه الوظائف تبل نتله ، ومن ثم مان المروض حالته قد نقل من المؤسسة وهو فسسر مستحق لبدل التبثيل ولم يصرف له مثل هذا البدل تبل نظه ، غاته لا يجوز التول بالاحتفاظ له بهذا البدل . ولا يغير من ذلك صدور ترار بتعينسه باجدى الوظائف القرر لها يدل تمثيل بالمؤسسة ، و لان هذا التسرار صدر بعد نقله من المؤسسة وأنقطعت صلته بها وخروجه من عسداد المعابلين فيها . كما وأن التراشي في تسلم العمل بعد مستجور قسرار المنتل من شانه التاثير في تاريخ النتل الذي يتحدد بتساريخ صدور قراره > لان ترارات النقسل تعتبر نافذة بمجرد صدورها لذلك فهي تتطع مسلة العابل بالجهسة المنتول منهسا بانسر غورى لا يحول دونه استبرار العليل بعض الوقت بالجهـة المنتول منهسا حتى اتبام اجراءات اخلاء طرفسه .

لذلك انتهى رأى الجبعية المبويسة لقسبى النتوى والتشريع الى عدم استحقاق العابل في الحالة المائلة لبدل البنيل .

(الملك رقم 2/4/3/A مـ جلسة 11/7/. ١٩٨)

الفسرع السابس اعسانة غسلاء الميشسة

قاعدة رقيم (۲۵۲)

: 12-41

اعلقة غسلاء الميشسة ... سريان ذات الاحكام الطبقسة بشاتها على موظفى الدولة فيها لم يرد بشاته نص غلص في موافين تنظيم هسدة الؤسسات ... قواعد التحقيض النسبى من هذه الإعلقة وتثبيتها ، وخصم فرق الكادرين مواعد موضوعية دائمة تشكل هزما من التنظيم المسلم لهذه الإسسات المسلمة ذات الطابع الإسسادى .

ملخص الفتسوى:

ان المسادة ١٣ من تأتون المؤسسات العلمة الصادر بالقساتون رقم ٢٧ لمنة ١٩٥٧ نمست على إن « عبرى على موظفى المؤسسات العسامة المحامة المحام

احكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة فيسا لم يسرد بشائمة أمن خاص في هذه اللائمة . . . » ونصت المسأدة ١٥ من هذه اللائمسسة ملى أن « تبسرى على موظفى ومستخدى وعبال المؤسسات المسابة قواعد غلام المعشسة المتررة بالنسبة إلى موظفى الدولة ومستخديهسسا وعبالها » .

ويبين من النصوص سالفة الفكبر ، أنه ب طبقا لأحكسام قسانون التسسات العابة المسادر بالقسانون رقم ٣٢ لمسنة ١٩٥٧ ، والتالون رتم د٢٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العلمة ذات الطابع الانتصادى ٤ ولائحة نظام موظني وعبال المؤسسات المامة الصادرة بالترار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - تسرى على موظئى المؤسسات العنابة ذات: الطابع الاقتصادي أحكام القوانين والنظم السارية على موظني الدولسة ١٠ نيبا لم يرد بشانه نص خاص ، وإذا جامت اللحة نظام موظفي وممال: المؤسسات العامة _ المسار اليها _ خالية من أي نمن ببيان الغواعد التي تحسب على الناسها أعانة غلاء العيفسية لوظفي وعبال المسسات المسابة الذين تسرى في شائهم ذلك اللائحة ، عان مقتضى ذلك هسو الرجوع الى تواعد غلاء الميشة المتررة بالنسبة الى موظفي الدولة ومستخدميها وعبالها وهو با تضت به المادَّة 10 مِنْ تَلُكُ اللَّيْحَةُ فَي عَبَارَاتُ والْمُحَةُ وصريحة ، وبناء على ذلك يطبق في شسأن موظفى وعمال المؤسسسات. الماية ذات الطابع الاقتصدادي ... في ظل المسل بأجكمام اللائدة. سالفة الذكس ... كافة التواجد الحكومية المتطبة لاجانة فسلام المعيشة بالنسبة الى موظفى الدولة ويستضبيها وعبالها: 6 وبن بيرم حسده للقواعديها تضننه احكسام فزارات نبطس الوزراء الخاصسة بالتحقيق النسجي من اهائة غلاء الميشنة وتثبيتها وبالخصم منها بما يعادل الخبسين ا الدِّيِّ طرأ أعلى ورتباتُ وطفي الدولة بويجة القسائون رقم ، ١٠١ لسيسكة. أ ١٩٥ (نرق الكاذرين) به

اما نبيها يتعلق بالنترة السابقة على المسل بالأحة نظام موظمى وَمُسْئِلُ الْوَسُسِلُتِ العَلِيَّةِ سُلِّلُكُ الْلَكُسِرِ وَظَيْقًا لِتُعْمِ اللَّهُ *1 من اللهِ *1 من اللهِ * عَلَوْنُ الْوُسُسِيْكِ الْعَلِّيَةِ الْمُسْلِّعِينِ فِيْلِطُ الْمُونِ رَحْمَ *٢ الْمُنَاةُ لِأَمْ الْمُسْلِّع التواعد الحكومية المنطبة العبادة المعشبة ، والمتررة بالنسبة الى وظفي الدولة ومستخبيها وعبالها الله المسلم النائم وظفي وعبال المؤسسات العالمة ، التي يرد في القرار المسادر بالشائها أو في اللوائح التي يضعها مجلس ادارتها نص خاص يتاول بالتنظيم التواعد التي تحسب على اساسها اعلقة غلاء المعشة غيها ،

وليس تبت ما يدعوا إلى النظر في التواعد الحكومية المنظمة لاعاتة علاء الميشة — السابق الاشارة اليها — سميا الى تحديد ما يلائم منها ومنع الموسمات العابة وما لا يلائم هناك أن سريان احكام السابق والمناف العابة — أو احكام التوانين والنظم السابية على موظفى الموسمات العابة ، أنها تقرر بالنظر إلى وضع هـ ولاء المؤطنين باعتبارهم موظفين عموميين وقتا لما المصحت عنه المنكسرة الإنسامية لتانون المؤسسات العلبة المسادر بالمسابق الموانين والمناف الموانين والمنافية على موظفى الموانين والنظم السابية على موظفى الموانية ، على موظفى المؤسسات العلبة ، وهـ المسابقة على موظفى المعابلة ، المرابق المناف المناف

كما وانه ليس مدولا ما يقال من أن الاهالة الواردة في التوانسين واللوائح المنظبة لوضع موظمي المسمسات المسلسلة ؛ أنما تنصرك التي الانكام والنظم ذاتها المضتة على موظمي الدولة ؛ بغض المنظر من تنصيلاتها التنظيمينية التي قد تنتضيها طروف مالية معينة لله ذلك أن المسحوح هو أن الاحالة تنصرف التي المواعد والتنظم على الوجه وبالضرورة التي يتم بهسا تطبيعها على موظمي الدولة طالها كان ما استعجله المشرع هو المسلم إلى موظمي موظمي موظمي موسين موظمين موسين موظمين موسين موظمين موسين موظمين موسين موظمين موسين و

ولا يبتنيم بن تلجية أخرى العوار بأن تواهد التغليض السمي من المائة علاء الميضة وتضبيتها وخمم عرق الكارين ، إجرابات المنسبة

خاروف ميزانية الدولة ولا تنطبق لذلك على موظفى المؤسسات المسلمة ، الذين يحصلون على مرتباتهم من ميزانيات لم تحط بها تلك الظروف ... ذلك لن مؤدى هذا القول أن القواهد المشار اليها تكون مؤتتة ، ويكون اعمالها مرهونا باستبرار الظروف التي أوجبتها ومن البين أن هذه النتيجة لا تطابق

الواشع التاتوني أو الواتع المادي التطبيتي عطك التواعد والنظم اتصفت بالدائمية ، لا بالتوقيت الرتبط بطروف الميزانية التي نقررت في ظلها . وبذلك اضحت تعديلات موضوعية دائبة لقواعد صرف اعاتة غلاء الميشمة

ما بشبكل جزءا من التنظيم العلم الدائم لهذه الإعاثة .

(منتوی ۲۰۰۸ — فی ۱/۸/۱۳۱۱)...

القـرع السابع

قاعستة رقسم (١٥٤)

المِسطا:

الأصل في التلديب أنه مرتبط بالوظيفة ... مؤدى ذلك أنه أذا انقطعت رابطة التوظف لم يعد التلديب مجال ... ليس في اللهة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ اسنة ١٩٦٢ الطبقة على المسات العامة نص يجيز نتبع العابـــل بالساطة التاديبية بعد انتهـــاء خدمته .

بلغص المكم:

بالرجوع الى لائحة نظام المسابلين بالشركات التابعة للهوسسات العلمة السابد بها قرار رئيس الجبهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٧ والتي سرت على العابلين بالمؤسسات العابة وقفا لنص المادة الأولى من قرار رئيس الجبهوريسة رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ في شسان اصدار لائحة نظام المابلين بالمؤسسات العابة والتي تحكم الواقعة المائلة ، يبين إنهسساحة خوا من اي نص يجيز تتبسع العابل بالمساطة التانيبية بعسد جاعت خلوا من اي نص يجيز تتبسع العابل بالمساطة التانيبية بعسد خدية ،

والاصل في التاديب انه مرتبط بالوظهفة بحيث اذا انقضت رابطة النوظف لم بعد للتاديب مجال ما لم يقضى المشرع استثناء بغير ذلك كبا حو الشأن بالنسبة للعلملين المدنيين بالدولة .

(طعن رقم ٢٦ لسئة ١٣ ق _ جلسة ١٢/١٢/١٢) ،

قاضحة رقسم (٢٥٥)

المنسطة:

قرار مجلس ادارة المؤسسة بوصفه جمعية عبوبية باعتماد بيزائية الشرخة والملاء على الدعوى الشرخة والملاء على الدعوى التديية ــ اذا تولت التيابة الادارية التحقيق في المخالف عن ال ان تتخذ التدارية قرارا نهائيا في القحقيسي في المخالف عن النابة الادارية قرارا نهائيا في القحقيسي الذي بدأته والا تسبقها براي ،

مُلخَص المسكم :

ان قرار مجلس ادارة المؤسسة بوصف الجمعية العبومية العادية المادية للشركة باعتباد ميزانية الشركة واخلاء طرف إعضاء مجلس الادارة لا الر له على الدموى التاديبية وانه وقد تولت النيابة الادارية التحتيق في المخلفات المنسوية الى الطاعن مها كان بجوز على اية حال للجهة التي يتبهها ان تتصرف في شان مسئوليته عن المخالفات المتكورة قبال أن تتهذ النيابة الادارية قرارا نهائيا في التحتيق الذي بدأته والا تسبقها براى والا كان في ذلك مصادرة للنيابة الادارية في رأيها وتعطيا لاختصاص اصابل أشفاه عليها القانون .

(طمون أرقام ١٣٥ ، ١٥٥ ، ١٦٦ ، ١١٧ لسنة ١١ ق _ جلسـة ١/٢/٨/١٠) .

قاصدة رقسم (۲۵۲)

الهِسسما ::

السلطة المفتصة بتوقيع الجزاءات التاديبية على العابلين بالأوسسة العابة ـــ المابلين بالأوسسة العابة ـــ المابلة من قرار رئيس الجبهورية رقم ١٩٢٧ فسسلة ١٩٦٧ أبنظام العابلين في الشركات العابق على العابلين بالأوسسات العابة ـــ غصهنا على ان يضع جواس الإدارة نظابة داخليا التعقيل والأحسنة

المجزاءات مع تحديد السلطة المختصة بتوقيعها بدراعهاة عدم الاضلال بلحكام القانون رقم 19 اسسنة 1908 والقانون رقم 19 اسسنة 1908 – انعقاد الاختصاص أرئيس مجلس ادارة المسسة بتوقيع الجزاءات التديية بصفة مؤقتة لحن وضع مجلس الادارة اللائمة المنكورة سنقيد سلطته في هذا الشان بذات القيد الفاض بعدم الإخلال باحكام القانونين المنكورين .

ملخص الفتسوى :

وتتمن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ السسنة. المثال الله على أن تسرى أحكسام الاحدة نظام العالمان بالشركات التابعة للوقسمة العلمة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ على العالمين في المؤسسات العلمة.

وتلص المادة ٥٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسسنة ١٩٦٢ أن في شأن الأحة نظام العلمان بالشركات التابعة المؤسسات العسامة على ال لا يضع مجلس ادارة الشركة نظاما داخليا التحقيق يكمل تعبئة المرصنة للماتسل الإبداء التواله لمها نسب الهه »

كما يضع الأحة الجزاءات وشروط توقيهها ويحسدد السلطة المتصة بتوقيعها بالنسبة الى المستويات المختلفة ، وذلك مع مدم الاجلال باحكام القسانون رقم ١١٧ لسسنة ١٩٦٨ والقسانون رقم ١٩ لسسنة ١٩٥٩ المشار المهسا .

وتعتبد هذه اللائمة بقرار بن بجلس ادارة المؤسسة المفتعية ،

وبن حيث له يؤخذ من هذا النهوي إنه الشهرع مهد إلي جولس الادارة وضع غظام داخلي المحتمل الادارة المتسبة عظام داخلي المحتمل الادارة المتسبة المراحة على المتحمل ا

والى أن يضع مجلس الادارة اللائصة المذكورة ويعدد نيها السلطة المختصبة بتوقيع الجزاءات التلابيية بالنسبة الى المستويسات المخالمية ينمقسد الاختصاص بتوقيع هذه الجزاءات بصغة مؤقتبة لرئيس مجلس الادارة طبقيا المحلفين 7 > ٨ من القيانون رقم ٦٠ لسنة المحلفة التي تنص أولاهبا على أن يتولى إدارة المؤسسة العباية :

- (١) مجلس ادارة المؤسسة ،
 - (٢) رئيس مجلس الادارة ،

كما تنص تغييهما على أن « يتولى رئيس مجلس ادارة المؤسسسسة ادارتهسا وتصريف شئونها وفقا للاحكسام الذي تضيفها تسرار رئيس الجمهورية الصادر بالشساء المؤسسسة وتحت أشراف الوزير المختص » .

على أن يرامى في مبارسة رئيس مجلس الادارة لهذا الاختصاص عدم الإخلال باحكام القانون رقم ١١٧ اسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحتجات التاديبية والقانون رقم ١٩ اسنة ١٩٥٩ في شسأن سريان اعكام تنزين النيسات الادارية والمحسلات التاديبية على موظمى المؤسسات والهيئات الخامسة والقانون والهيئات الخامسة والقانون مرا ١١ اسلة ١٩٥٩ باصدار قانون المسل وهو القيد الوارد في المادة ٥٥ من الاحسة نظام العلمان بالفركات العلمة للمؤسسات العلمة على حق مجلس الادارة في وضع الاحة الجزاءات وتحديد السلطة المختسسة مدة الجزاءات وتحديد السلطة المختسسة هذه الجزاءات ريابا يتم صدور اللائحة الذي أوجب القانون على مجلس الادارة في توقيع مجلس الادارة ولمحبسة الدارة وشمهسات ريابا يتم صدور اللائحة الذي أوجب القانون على مجلس الادارة والمحبسة الادارة وشمهسات الدارة والدارة وشمهسات الدارة والدارة والداركة والدارة والدارة والدارة والدارة والدارة والدارة والدارة والدارة والدارية والدارة والدارون الدارون ال

لذلك انتهى الراي إلى ان رئيس مجلس ادارة الموسسة المرسة المله لتعبير الصمارى هو الذي يبلك وقتا ـــ والى ان يضع مجلس ادارة الموسسة اللائحة الخاصسة بالجزاءات وقتا الما أوجبه قرار رئيس

الجمهورية رقم ٣٥٤٣ اشدة ٣٣٠١ في المسادة ٥٥ يفه والتي يعمين المبادرة توضعها حـ طللة طوقيع الجزاءات القاديبة على التمالين بالمؤسســــــــــ المنطورة منزاهاة الملاحظة القوانين الصنادرة في هذا اللفعان على الونيســـــــــ المجســنير.

(المك رقم ١١٥/٢/٥١ - طلبة ١١٥/٢/٨١)

قاعسدة رقسم (۲۵۷)

المسطا

الفقين رقم ١٩٠٠ عسنة ١٩٥٩ في شان سريان احكام قانون النياجة الاعترية والمحلوث الكلامية على موظفى المرسطات والهيشات المسائلة والمتركات والمبنيات الفاصة ... اغتصاص مجلس الادارة المحدى المائلة المتدين المناسبة من المجلات المحدد به والمسائل المحكوب على المحل ... المناسبة وخدما ١٦٠ المحكوب المحكوبية وخدما ١٦٠ المحل ... المقاد الاختصاص المحكوبية وخدما ١٦٠ المائل ١٥٠ وقيلة واستوجب المسائلة توقيع خزاء يجاوز المصم من المرتب خيسة عشر يوما ... لا يلزم المارسة المحكوبية المائلية الادارية هي التي توقى المحكوبية المائلة ... اسائل طائلة الدائلة الادارية هي التي توقى تحقيق المائلة ... اسائل طائلة الدائلة المحكوبية المحكوبية

بتغيم الفتسوي ته

ان المادة من القانون رقم 14 لسنة 1909 ف شأن سريال المسكام تقانون النبلة الادارية والمحلكات التأديبية على موظلى المؤسسات والهيئات المحاسفة والمحركات والمحميات الكاسفة علمي على أن لا يحدد بقسرار من محاس ادارة المؤسسة أو الهيئة أو الشركة باو مين يتولى الإدارة فيهما حسب الاحوال من يختص بتوفيع الجزاءات على الموظلين المشار اليهم في المادة السطيقة الأدن لاتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا ،

وبالتصرف في المخالفات التي تعايدين أألوطعين الذين تجاوز مرافيانهم تعسيداً الاحد والذي تركى تمثياً الثنيانية الادارية خطط الاوراني أو أن المخالف الاكسانوجيد توافيتم جزاء الشداين المخاشم من الترتب من تدة لا تجاوز الخيسانية محضر أيونياً وبالصفار الرأزات الواقف من الفيل م

وإن المادة الثالثة من التانون ذاته تنص على انه « مع مراعاة أحكام المؤاد التألية تسرى على موظفى المؤسسات والفيركات المنضوص على موظفى المؤسسات والفيركات المنظم المؤاد المنافقة أن المنافقة أن المنافقة أن المنافقة أن المنافقة المنا

ويُؤخذ من تصوص هنذه المواد جنيفا أن أنقصاص بهلس ادارة المؤسسة أن الهيئة أو الشركة أو من يتولى الادارة نبها حسب الاحسوال مقصور على تحديد المختص باصدار قرارات الوقف عن المَّثَلُ يَتَوَقّبُ سَعِ البَّرِامَاتُ على :

العاملين الذين لا تجاوز مرتبائهم خيسة عُفر جُنْبُها شــــهريا
 مهما كان مقدار العقوبة التي صنعيجها المخانسة .

٢ — العاملين الذين تزيد مرتباتهم على خيسة عشر جنيها اذا كانت المخالفة لا تستوجب توقيع جُزااه أثمد من التقسق من الرتب عن مدة لا تجاوز خيسة عشر يوما وان مجلس الادارة او متولى الادارة يبلك في سيسبيل نحديد المختص بتوقيع العقوبات المتنجة تشكيل هيئة تاديب خاسة. ""

اما حيث يجاوز مرتب العالم النسوية الله المطلقة خسسة عصر جُنبها تُسهريًا وتُستوجب الكثامة توقع عزاء يتجاوز التشمّ من المشدرات كنسلة خمر الإنها المعطف المطلعات الملكنة الماطيقة وحداد من عرجا من السلطيات الاهارية المنطقة أو هيئات التجيير الخاصة ،

وَعَلَىٰ عَنْ الْبَيْنُ أَنْ الْمُحَدُّةُ لِلسَّامُ المُعْلِينَ بِالْعَرِكُاتِ التَّالِمُكَ التَّالِمُكِلِّ التَّلِيمُ اللَّهُ التَّلِيمُ التَّلِيمُ التَّلِيمُ التَّلِيمُ التَّلِيمُ التَّلِيمُ اللَّهُ التَّلِيمُ اللَّهُ التَّلِيمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلِيمُ اللَّهُ لِلللَّهُ اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللِيلِيلُولُ اللَّهُ اللْمُلِيلُولُ اللَّهُ اللْمُلِلْمُ اللَّلِي اللْمُلِلْمُ اللَّهُ اللَّالِيلُولُ الللِّهُ اللللِل

1978 ما كانت لنبس اختصاص المحاكم التلديبية في شئون هؤلاء العلماني ، حجل انها نبهت في المادة ٥٥ منها الى وجوب « عدم الاخلال بأحكام القسانون حجم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ٤ الخاص باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات المتحددية وهو ما اكده نظام العالمان بالقطار العام الصادر به قرار رئيس المجهورية رقم ٣٣٠٩ اسنة ١٩٦٦ ا

ولا يبين من نصوص العانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ او العانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٩ او العانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٩٣ او المانون وتم عرب المسوورية رقم ١٩٣٦ ان نسبة تلازما بسين المختصاصات الذي تبارسها المحكمة التاديبية وبين اختصاص النيسائة الادارية في شان التحقيق او أن شرط مبارسة المحاكم التاديبية لهسدة الاختصاصات أن تكون النيابة الادارية هي التي تولت التحقيق في المخالفة ، مل يستوى أن تتولاه النيابة الادارية أو الجهة الادارية المختصة .

لذلك أنتهى الرأى الى أنه لا يشترط لمارسة المحاكم الناديبيسسة المختصاصاتها المتصوص عليها في التأثون رقم ١٩ أسنة ١٩٥٩ أن تسكون المتيابة الادارية هي التي تولت تحتيق المفاقلة ، بسل يستوى في ذلك أن طكون قد تولت النيابة الادارية أو الجهة الادارية المختصة .

(الما ۱۸/۲/۸۱ -- جلسة ۱/۱/۲/۲۱)

قاعدة رقس (۲۵۸)

الإسسادا :

القانون رقم 19 اسنة 1909 في شان سريان أحكام قانون النيابا الادارية والمحاكيات التاديية على موظفى الإسسات والهيئات المسابا والاشركات والهيميات والهيئات الفاصة ... اختصاص السلطات الاداريا جاؤسسة في نصل العابل الذي لا يجاوز مرتبه خيسة عشر جنيه شهريا ... مقيد بضرورة العرض على اللهنة الشكلة يقرار وزير العبل رقر المسابة 1977 الصادر تقبية لنص المادة 17 من قانون العبل رقر 19 فسسنة 1909 ـــ أساس ذلك أن هــذا الحكم اكثر سخاها ثم يسرى عقيق المنابان بالؤسسة العابة في ظل القرارين الجمهوريين رقم 1937 أسنلة 1979 ورقم ٨٠٠ فسنة 1977 ــ صــدور القرار الجمهوري رقم 1979 أسنة 1977 بنظام العابلين بالقطاع العام ـــ وداه أن فصل العـــابات بالؤسسة طبقا المادة ١٠ من ذات النظـــابي ورضه عبى اللجنة المسوص على تشكيلها فيها .

ملخص الفتسوى :

أن المادة الثانية من القانون رقم ١٩ اسسنة ١٩٥١ في شأن سريان المحلم لمانية الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات المابة والشركات والجميات والهيئات الخاصة تنمن على أنه و يحدد بقرار من رئيس مجلس ادارة المؤسسة أو الهيئة أو الشركة أو من يتولى الادارة غيها حسب الاحوال من يختص بتوتيا الجنزاءات علي الموظفين المسلم الميم في المادة السابقة الذين لا تجاوز مرتباتهم خمسسة عشر جنيها شهريا ، وبالتصرف في المخالفات التي تقع من الموظفين الذين تجاوز مرتباتهم خمسسة تجاوز مرتباتهم هذا الحد والتي ترى فيها النيابة الادارية هفظ الاوراق أو المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب عن مسسدة لا يتجاوز خمسة عشر يوبا وباصدار قرارات الوتف عن المحل » .

وأن المادة الثلثة من القانون ذاته تنص على أنه « مع مراعاة أحكاني المورد التالية تسرى على موظمى المسلت والهيئات والشركات المنصوموري عليها في المادة (1) احكام البلب الثالث من القانون رتم ١١٧ لسنة ١٩٥٨. المنار اليه » وهذا البلب الثالث هو الخاص بالمحكم التأديبية للجهات المناسعة للقانون رتم ١٩ لسنة ١٩٥٩ والجزاءات التي يجوز لها مدهم المناسعة التاليد التي يجوز الهام المناسعة التاليد التي المناسعة التاليد التي المناسعة التاليد التي المناسعة التاليد التي التي المناسعة التاليد التي التي المناسعة التاليد التي المناسعة التناسعة التاليد التي التي المناسعة التناسعة التناسعة التناسعة التاليد التاليد التناسعة ال

ويؤخذ من استظهار نصوص هذه المواد جبيما أن اختصاص مجامع ادارة المؤسسة أو الهيئسة أو الشركة أو من يتسولي الادارة فيها حسيم الاحوال مقصور على تحديد المختص باسدار قرارات الوقف عن المسلم. وتوقيع الجزاءات على : ارت العالمين الذين لا تجاوز مرتباتهم كيسبة عشر جنيها شهريا الها كان منداد العلوية التي تستوجيها المقالمة.

٢ — العاملين الذين تزيد مرتباتهم على خمسة عشر جنبها شسعويها أذا كانت المخالفة إلى تستوجب توقيع جزاء المد بن الخهام بن المسرعياء بن مدة الم تعلق تعلق على المسرعياء .

اما حيث يجاوز مرتب العامل التسوية الله المخالفة خمسة عشر جنيها شهريا وتستوجب المخالفة توتيع جزاء يجاوز الخمس من المسرتين خمسة عشر يوما ، مينعقد الاختصاص للمحكمة التلبسية وهدها دون. غيرها من السلطات الادارية المختلبة

وهذا هو ما سبق أن أنتهى اليه رأى الجمعية المدومية للتسسمير الاستضاري للنتوى والتشريع بجلستها المفتدة في ٧ من سبتير سسلة

وغنى من البيان أن اختصاص السلطات الادارية بالمؤسسات العامة في مصل العالمين الغين لا تجاوز مرتباتهم خسسة عشر جنيها شهريا انها يتعد بضرورة الجراض على اللعنة المسكلة بقرار وزير الجهل رتم ١٩٤٦لمينة وتواعدها ولجراءات تأديب المهسسال المسادر تنبيذا نحكم المادة ٢٦ من تمانون العمل رتم ١٩٠١ لسنة ١٩٥٩ ، اذ تنص المادة المسادسة من هذا القرار معدلة بقرار وزير العمل رتم ١٠٧ لسنة ١٩٥٣ على انه اذا رات ادارة المنصاة التي تستخدم خمسين عالم المنافة التي ارتكها العالم تستخدم خمسين عالم ان تصدر قرارا نهائيا بنلك عرض الامر على لفنة تشكل على الوجب المنافة التي الوجب المنافة التي الوجب العالم عدد قرارا نهائيا بالملك عرض الامر على لفنة تشكل على الوجب الامر

(1) مدير منطقة العمل المختص او من يندبه رئيسة

(بس) يعظم العمال فيتداره اللجنة الفهامية العرصيمة اصفيام

(ج) مطــــل لصاحب العيـــل ،

يهسري حكم البقرة السابقة على حالات الفصل المنسوصي عليها في المادة ٧٦ من تعانون المهل ؟ .

وتبس المادة السابعة من الغرار المذكور على أن « تتولى اللهنسسة المشر اليها في المادة السابقة بحث كل حالة تعرض عليها وابلاغ الخارة المنسأة رايها نبها وزيلك في ميماد لا يجاوز اسبوها من تاريخ الحالة الاوراق: اليها ، وللجنة في سبيل اداء مهمتها سماع لتوال العابل والاطلاع على كانة المستندات والبيانات الذي ترى لزومها ، ويجب عليها أن تحرر محضرا تثبت لهم التخسفته من اجراءات وما سمعته من التوالى وراى كل عفسو من اعضائها الثلاثة مسببا ، وتوجع صورة من جدا المحضر ملف المابل وتسلم صورة اخرى لكل من منطقة العمل المختصة وحضو اللهنة التابيسسة الخوال والمنافئة أن النقابة الدرعية أو، النقابة العبل بالجهوال .

كبا تنص المادة من القرار ذاته على أن « كلو قرار يصدر ياج ... أبه أحد العمل خلافه لا يعكم المادين المسايتين يكون باطلا » .

ومرد ذلك الى أن هذه الاحكام بتوغيرها ما كلفته من مساتفت للعلمانين. في خصوص تاديبهم تحد أكثر سخاء .

وبن شم تصدق بهدذا الوصف على العابلين بالمؤسسات المسات المسات المالين بالتطبيق لحكم المادة الاولى من نظام العابلين بالشركات التبعة للمؤسسات العابة الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٦٦ لسنة ١٩٦٢ ، وهي الله تنس على أن لا يسرى على العلمين بالشركات الفاضمين لاصكام النظام احكام قادن العبل والتابينات الاجتباعية والترارات المتطلقة بها المنالم الدي بشائه نص خاص في هذه اللاشعة يكون اكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءا متما لمعدد العبل ، وذلك بحسبان أن هسفا النظام الاخير قد سرى على المؤسسات العابة بقرار رئيس الجمهورية رقم، النظام الاجمهورية رقم،

أما أعتبار من ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٦٦ ، تاريخ الميل بنظ لم. المعلين بالقطاع العام المعادر بسه قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، غان عصل المؤسسة لاحد العاملين بها في الحدود التي تبلك ميها هذا ألفصل بالتطبيق للبادة ، " من هذا النظام ، أنها يخضع لحكم المادة ٦٤ من النظام ذاتسه التي تنص على أنه « أذا رأى رئيس مطس الادارة ان المخالفة التي ارتكبها الملل تستوجب نصله تمين عليه تبال أن يصدر قرارا نهائيا بالفصل عرض الامر على لجنة تشكل على الوجه

رئيسسا (١) مدير مديرية العبل المختص أو من ينديه اعضاء

﴿ جٍ ﴾ بِبِيْلِ لِلْبُوْسِيَّةِ أَوِ الوحدةِ الاقتصادية حسب الأهوال ، `

لذلك التهي الرأى الى أنه حيث تكون الجهة الادارية في المؤسسسة المِلمة مختصة بنصل الملبلين بها على التفصيل المتقدم عاتها تلتزم في هذا الشان بترار وزير العبل رتم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ كنف الذكر والترارات المعدلة له ، أو بأحكام نظام العالمان بالتطاع العام الصادر به قـــرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بحسب الاحوال على ما سلف بينسانه ،

(بك ١٩٦٦/٩/١١ ــ جلسة ٢١/١/١٢٨٦)

(ب) مبثل للعبال تقتاره اللجنة التتابية

القسرع الثابن

قاصدة رقسم (۲۵۹)

المِسطا :

قرار رئيس الجمهورية رقم 171 نسنة 1719 بتقرير استثناء من الاحتاد المالمان بالقطاع العام — نصه على أن العابل الققول من جه—
تطبل نظام العابلين المحتبين بالدولة الى العحدى المؤسسات العابة او الموحدات الاقتصادية التابعة لها يستحق نلثى العادرة المقرة الم في اول ينهير التالى لحصوله على علاوته الدورية في جهته الإصلية — شرط نلك أن يكون نقل العابل نيما الالعاد « الوحدة الادارية » التي كان يعمل بها أو ضمها أو تحويلها الى مؤسسة عابة أو وحدة القصادية تابعة لها — المشعود بنجبي « الوحدات الادارية » في ضود الحكية من اصدار القرار المحتبر — انساع مداول هـذا التعبير الشياع الى جانب الوزارة أو المحدد ومعادام المساحة ، الادارة أو الغرع أو القسم مادام الاي ينها كيان محدد ومعادام التشاط الذي يقوم عليه قد نقل إلى القطاع العام ،

ملخص الفتسوي :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣١١ استة ١٩٦٩ بتقسوير استثناء بن قريد المنتاء العالمين بالقطاع العام ينص في ماهته الاولى على ان قريد تسبح التلثين من قيمة المالوة الدورية المتروة ، المعالمين الذين كانوا يصلون في جهات تطبق نظام العالمين المدنيين بالدولة المسادر بالقانون رقم ٢٦ المستة ١٩٦٤ المسار إليه في تقلوا إلى تحدى المؤسسات العالمة أو احدى الموحدات الاقتصادية التابعة لها التي كان يسرى في شان العالمين بها

لمكلم قرارى رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باسدار لأحسة نظام العالمين بالشركات التابعة للمؤسسات العابة ورقم ٨٠٠ لسسنة العالمين بالمؤسسات العابة أو تطبق نظام العالمين بالمؤسسات العابة أو تطبق نظام العالمين مالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٥٩ لسسنة ١٩٦٦ المشار اليه ، تبما لالفاء الوحدات الادارية التي كانوا يعاون بها أو ضبها أو تحويلها الى مؤسسات عابة أو وحدات اقتصادية تأبعة لها طبقساللتوانين واللواتع وذلك في أولم يناير التألى بباشرة لحصولهم على علاواتهم الدورية في جهانهم الاصلية » .

وبناد هذا انص أن المابل المنقول من جهة تطبق نظام المسلمان المدنين بالدولة التي احدى المؤسسات العلية أو الوحدات الانتصليدية التنبية خوابية التي العلاق التابعة لموابية وفقى أولا ينسسايز العلان ببلاس المهمولين علي علاوته التووية في جهته الاصلحة ، وذلك اذا كان نظم تبها لالجاء الوجدة الادارية التي كان يجهل بها إلى ضمهل أو تجويلها ألى مؤسسة علمة أو وجدة التصادية تأممة الاسسة علمة .

وهن حيث أن عبارة «النوحدات الاداريسة » التي وردت في النهم المسلح الدي و النهم المسلح الدي المسلح العامة) وقد يتبيع ليشمل عنسيلا من الوزارات والمسلح العامة و وقد يتبيع ليشمل عنسيلا من الوزارات والمسلح العبارة والدوع والادارات والاتسام المختلفة للجهاز الاداري للدولة متى كان لكل منها كيال محدد داخل الوزارة أو المسلحة ولقحديد المدلول الذي تصد البد المقبرة في هفة المهال يتمين الوقوف على السكنة بن أمداد القرار المذكور ؟ ووجه كولويين من نحمه ومن مذكرته الانهناهية ؟ أبد الفين الذي يقع على المال نتيجة تفيير موعد علاوته الدورية من أول ما المنابئ علم حسيما يحدد نظام المالمين المنابئ بالدولة ، الى أول ينبير من كل عام حسيما يحدد لواتي المعالمين في القطاع العام ، وحدة الشير من كل عام حسيما تجدد لواتي المالمين في القطاع العام ، وحدة الشير من كل عام حسيما تجدد لواتي المالمين في القطاع العام ، وحدة المنابق يعمل به ، عادم لهذ نقل الهالم العارة أو المسرع أو القسم الذي يعمل به ، عادم لهذ الادارة أو المرع أو القسم كسسان أو القسم الذي يعمل به ، عادم لهذ الادارة أو المالم إلى القطاع المام ، فالعلم وحدد ومادام النشاط الذي يقوم عليه قد نقل الى القطاع المام ، فالعلم . في الحالية وجدها .

وبن حيث أن الثابت بن الأوراق أن مشروع تنظيم الانتاج الزراهي. بمحافظات البحيرة والغربية والمنوفية والمتليوبية والمنيا وأسوان ، كان. تابعا لوزارة الزرامة وله امتبلاات في ميزأنيتها .

وتنفيذا لقانون ربط الميزانية العابة للسدولة من السنة المليسة المصممة لهذا المشرع وكذلك العرجهي المصممة لهذا المشرع وكذلك العرجهي المصممة لهذا المشرع وكذلك العرجهي المصممة للمالين به من ميزانية وزارة الزراعة معلل ادراجهسسا: بميزانية المؤسسة بما بيين منه أن مشروع تنظيم الانتاج النيراعى في هذه بمناب السنة تدنيز بكيان مستقل من حيث الاعتبادات والمرجمات المصممة للعالمان به ومن ثم قانه يعتبر بهدنه المثلة وصدة ادارية في منهوم احكام قرار رئيس الجمهورية رقم الا السنة ١٩٦٩ اسالف المكر به الخيار، نقاوا تبعا الانعائه) إلى المؤسسسة المكرة ، يستجنون على المعلوة الدورية المقررة لهم في اول ينسساير المنابع المعلوة الدورية المقررة لهم في اول ينسساير السنة ١٩٧٩ .

نهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العابلين الذين نطوا من وزارة الزراعة الى المؤسسة المعربة التعاونية الزراعية العابمة في الحالة المعروضة يستحقون ثلثى البلاوة الدورية المقررة لهسم في أول يتسساير سسسنة ١٩٧٠ .

(ملف ۲۹/۲/۸۲ ب جلسة ۲۲/۲/۸۲ مله)

قاملندة رقيم (۲۹۰)

المنسطلة

النقل من احدى الترسسات العابة اللقاة الى وظيفة بالحـــــكوة-يتم بقرار من رئيس الجبهورية > فاذا كان قد صدر على هذا القحو صحيحا فهو لا يجوز المبادرة الى تعديله بقرار من الوزير بما ينبنء بأن المقحدود. بالقرار الاغر كان مجرد الايذاء •

ً. مُلْقُص الدحكم :

نقل أحد العالمين باحدى المؤسسات العابة الملفاة طبقا لاحسسكلم القانون رقم 111 لسنة 1970 ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام والحاته بوزارة الزراعة وشغله بنصب وكيل الوزارة بها ثم صدور قرار لاحق من وزير الزراعة بعد يومين من تعيينه وزيرا للزراعة وتعديل قرار سلمه يجعل نقل المدعى الى الهيئة العابة المروعات النعياتيييية الزراعية بدلا من وزارة الزراعية بعبر خروجا على لحكام القانون وتجاوزا لحدوده واختصاصاته ، أذ ما كان يجوز له قانون أن يسحب ترارا صحيحا ببنتل المدعى الى وزارة الزراعة وأن يعد له بعد انتضاء المهلة المنصوص عليها في القانون المذكور ، كوبعد أن أصبح من عداد العالمين الشساغلين لاحدى وظائف الادارة العليا بها مها كان يتطلب ونقا لحكم المادتين ١٢ ، ٢٠ من نظام العالمين المنبين بالدولة الصادر بالتاتون رقم ٥٨ لمسسئة ١٩٠١ من نظام العالمين المناور الم يستهدف الا ايذاء المدعى والتنكيسل المنصوص وبيين من ذلك أن القرار لم يستهدف الا ايذاء المدعى والتنكيسل به ، ويضحى بهذه المثلة جزاءا متنعا وبن ثم يستوجب الالغاء .

. (طِعن رقم ٥٩٤ لسنة ٢٣ ق ــ جلسة ٢٩/٥/٢٩١)

قاعدة رقسم (۲۲۱)

: 14---41'

نقل اهدى العابلات من دار الاماون الطبع والنشر الى مؤسسة الاثنبان الزراعي وألتعاوني في وظيفة معادلة لوظيفتها التي كانت تشغلها من ديث المستوى ... عدم استحقاقها تعويضا عن هذا النقل ... لا يفع من ذلك حرماتها من عبولة تسويل الإعلاناء المحف دار الاتعاون على اساس أن هذه العبولة المست من خصائص الوظيفة وعقرراتها القانونيسيسية .

ولخص المسكم :

ومن حيث أن القرار الجنهوري رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ يتفي بسأن. تسرى أحكام لاتحة نظام العالمين بالشركات الطبقة المؤسسات المسامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٣ لسنة ١٩٦٧ على العالماين

فى الجمعيات التعاونية التي نساهم ميها الدولة « وقد عمل بهدًا القسسرار الجمهوري من تاريخ نشره في ١٩٦٣/١٠/٣ ثم صدر القرار الجمهـــوري. رتم ٢٢٧٤ أسنة ١٩٦١ بتعديل حكم القرار الجمهوري رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٦٣ بحيث أصبحت بعد التعديل » تسرى احكام لاتحة نظام العسللين بالشركات النابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية. رتم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العليلين في الجمعيات التعاونية التي تساهم مبها الدولة والتي يصدر بتحديدها قرار من الوزير المختص وقد تشر هــذا الترار في ١٩٦٤/٧/٢٨ . واذ نظبت المدمية بن جمعية تعاونيــــــة عامة مجلوكة للعولة بالكلبل الى المؤسسة المعرية العامة للانتهان الزراعي والتعاوني وكان نقلها بادارة القرار الوزاري والقرار الصادر من مجلس ادارة الجمعية التعاونية العامة ... مان هذا النتل يخضع لاحكام القسرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ طبقا لاحكام القرارين الجمه وربين العابلين بالشركات التابعة للبؤسسات العابة الصادرة باترار الجمهوري رشم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في المادة ٢٨ بأنه لا يجوز نقل العابل أو ندبه من جهة الى اخرى - أو من عمل الى اخر في المستوى ذاته سواء كان ذا ال الادنى بن الوظهاف بقرار بن السلطة المختصة بالتعيين في كل من داخل الشركة أو ألى شركة أخرى . . ويتم ذلك بالنسبة لشاغلى الوظائف الشركتين . . . ولا يجوز نقل العلمل من شركة الى أخرى اذا كان النقسل. ينوت عليه دوره في الترتية بالاتنمية ما لم يكن النقل بناء على طلبــه . " ولئن كان صحبا ما ذهب اليه الحكم الطعون نيسه من أن ناتب رئيس. الوزراء الزراعة والرى ووزير الامسلاح الزراعي واستصلاح الاراشي ووزير الزراعة لا يملك سلطة نقل المدمية بن الجمعية التعاونيــــــة العامة للطبع والنشر التي يشرف عليها بموجب القرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ ألؤرخ ٢١/٤/٥١ ألا أن الثابت أن المدعية نقلت من الجمعية الثماونية المنكورة بقرار مجلس أدارة الجمعية التماونية للطبع والنشر الصادر في اليوم التالي مباشرة ليوم صدور القرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ وكان ذاسك في ٥/٤/١٥ ، هذا عضلا عن القرار الذي اصدرته المؤسسة العسماية. للاتنبان الزراعي والتعاوني بالحاق المدعية بخدمتها بالفثة السابطية برتبها السابق ومقداره ٢٦ ج شهريا ، ومجلس ادارة الجمعية التعاونية العامة المنتولة منها المدعية هو طبقا لحكم المادة ٢٦ من القانون رتم ٣١٧ السنة ١٩٥٦ في شأن الجمعيات التعاونية السلطة العليا في ادارة شسئون الجمعية وعلى قلك يكون القرار الصائد من مجلس اذارة الجمعيد الم الصاونية العامة للطبع والنشر في ٢٢/٤/٥/١/ ينقل المدعية الى المؤسسة العامة للائتمان الزراعي والتعاوني قرارا قد مدر مبن يبلك فأتونا سلطة اصداره والاصل هو جواز نقل المامل نقلًا مكانياً من جهة الى اخرى او حاخل الوحدة أو الى وحدة أخرى بشرط أن يكون ذلك في المستوى ذائسه ويشترط عدم تفويت دون العابل في الترقية بالاقدمية ... اذا كان النقسل من وحدة الى وحدة اخرى -- ما لم يكن القصل بداء على طلب الم-وطف تفسه ولم يثبت من الاوراق أن نقل المدعية من الجمعية التعاونية العسامة الملبع والنشر (دار ... التعاون) الى مؤسسة الاثتبان الزراعي والتعاولي وقد موت عليها دورها في الترقية بالاقدبية في الجمعية التعاونية المنكورة أو أنه كإن الى مستوى وظيفي أدني من المستوى الوظيفي الذي كانت تشغله في الجمعية التعاونية سالفة الذكر ، والثابت أن المدعية احتفظت بمرتبها الاساس ومقداره ٢٦ جنيها شهريا عنسد النقل وقسد وضعت في مؤسبة الاثنيان الزراعي والتعاوني على وظيئة من الدرجة السابتة بمرتبها في ١٩٦٥/٤/٢٨ ورتبيت الى النشة السادسة في/١١٩٦٨ والى النتة الخابسة في ١٩٧٠/١/١ ببرتب شبوري ٣٥ ج شبهريا ولم يلبت من الإوراق أن نقل المدعية تجد به ابعادها من العمل في مجال الصحائة كها السم يتسترط القانون أن يبنى النقسل على واقعسة يستوجب تدخل الاداره الجرائه - كما جاء في اسباب الحكم المطبون مية لأن اساس هذا التصدير هو اعتبار النقل جزاء تآديبيا بينما هو اجراء مشروع اصلا مادام النقــــل الى وظيفة من مستوى الوظيفة المنتول منها ولا يفوت على العامل المنفول دور في الترقية - بالاقدمية المطلقة من الجهة المنقول منها ولئن ترتب على نقل المدعية الى مؤسسة الانتهان الزراعي والتعاوني حرماتها من عمسولة تسويق الاعلانات لصحف دار التعاون بمتوسط يزيد على خبسالة جنيه سنويا عن كل من سبنتي ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ مان هذه العبولات ليسب من خسائص الوظيفة المنتولة منها المدعية والتي تعوض عنها أن حرصت منها بسبب النقل المكانى او النوعى مادام النقل قد راعى مستوى الوظبفية الذي كانت الدعية تشغله فضلا عن عدم تفويت دورها في الترقية بالاتدمية المطلقة في الجهة المنتول اليها ومؤدى ذلك كله أن القرار المسلم بنقل المدعية قد صدر مهن يملكه قاتونا مستوفيا شروط النقل طبقا لحكم

المادة ٢٨ من القرار الجمهوري رقم ٢١٤٥، الصناطين موحدات القطاع العام من حيث أنه ... أي قرار النقل كان الى وظيف.....ة مِن السنوى فاقه طاولًا يتله ألمتعول منها والم يعرض عليه تعويت دور الدعية في الترقية بالاقدمية المطلقة ٠٠هن خوانان المدعية بن عمولات تسميويق الاعلانات الصحف دار التماون فلا يعوز - بنها لان هذه العبولات ليسست من خمسائص الوظيفة ومترراتها التانونية وعلى ذلك يكون ترار نقسل المدعية من دار التعاون الى مؤسسة الاثته ... ان الزراعي والتعاوني من ١٩٦٥/٤/٢٨ الى ١/٥/١٩٧١ قد جاء مصادفا صحيح حكم القانون والاصل ان الادارة لا تسال بالتعويض عن ــ تراراتها الادارية المعروضة تعسف ركان الخطأ لسبب بشروعية عده القرارات وبن ثم يكون طلب الدعيسة الحكم لها بالتعويض من الاضرار التي اصابتها من جراء القرار المسادر بنظها على غير ــ أساس سليم من القانون ويكون الحكم المطعون فيـــه الد تشي بالزّام وزارة الزراعة ودار التماون ، للطّبع والنشر بان تدمما وتضغفهنين تمويضنا أوقدارة قلاقة الان جلية (٣٠٠١ جُنية) المعاميسة عن الاضراز التي أمنابتها بن جرأة نظيها بن دار التعاون الطبع والنشر الهي بؤسسة الائتبان الزراعي والتعاوني ويكون هذا الحكم في غير مطه وعلى غير أساس سليم من القانون الامر الذي يتمين ممه الحكم بقبسول فالظنن شكلا وفي موضوعه بالفاء الحكم الطعون نيه وبرفض دعستوى المدعية والزامها بالمعروفات ال

(طعني رقبي ٣٤٢ ، ٣٨ لسنة ٢٢ ق -- جلسة ١٥/٢/١٨١/). •

القسرع التقسيع

المرابيا التي يحتفظ بها المليلون التقرولون من المرابية ا

قاصدةِ رقيم (۲۹۲)

المنسطاة

نض المادة ٨ من القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ في شان بعض الإمكام الخاصة بشركات القطاع العلم على الفاء الأوسسات العابة التي تصارس نشاطا بذاتها مع نقل عمالها الى جهات اغرى — تعديلها بالقانون رقم ١١١ المسنة ١٩٧١ بالساقة غترة جديدة لها باحتفاظ هؤلاء العابلين بعد نقلهم بحرسط ما كانوا يحصلون عليه من مزايا مادية وعينية — يدخل في تسلك الزايا العلاج العلي بالنسبة للعابلين المتوايين من المؤسسات التي كانت تتبع نظاما لعلاج العابلين بها — المتيتم في الاعتفاظ بقيته اذا الم يكن بالجهة المقولين المها نظام مماثل العلاج الطبسي .

بلقص الفتوى :

أن المادة ٨ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالعالم الوري رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ تفس على أنه « تلفى المؤسسات العلمة التي لا تعارس نشاطا بذاته ...

ويستدر العلبلون بهذه المسسات في تقاسى مرتباتهم وأجورهسم ويدلاتهم الى أن يصدر ترار من الوزير المختص بالاتفاق مع الجهسسة: ذات الشان بنظم بالتدبيتهم ويشاتهم

كما يحتفظ العلملون المتولون بما كانوا يتقاضونه من بدلات تبائياً ومنوسط ما كانوا يحصلون عليه من حوافز ومكانات وأرياح وأية مزاية مادية أو هينية آخرى خلال على ٧٤ و ١٩٧٥ وذلك بصفة تسخصية مع عدم الجمع بين هذه المزايا ونا عمد يكون مقرراً بن مزايا مماثلة في الجهسة المنقول اليها العامل وفي هذه الحالة يصرف له أيهها أكمــــر » .

ومن حيث أن قصد المشرع قد اتجه وققا المربح هذا النص الى الاستماظ المعامل بعنوسها المرابع الما الاستماظ المعامل المانية التي يجمل عليها من المؤسسات الملفة ، علله بدخل في تلك المزايا الملاج الطبي الذي كان يتمتع به المعال قبل نقله من المؤسسة نيكون له الحق في الاحتماظ بقيمته الخالم يكن بالمنهجة المنتفجة المنتفقة المنتفجة المنتفجة المنتفجة المنتفجة المنتفقة المنتفقة المنتفجة المنتفقة المنتفقة

ومن حيث أنه لا يسوع القول بعدم جوان احتفاظ العابل ببتوسسط ميزة العلاج الطبى استفادا ألى أن أفادة العابل بنها أمر غير مسسنقز وغير دائم تلوهنة على مرض المعابل والى تعفر حساب بتوسطها استغم وجود حد أنفي لها بما يؤدي للى المتلاف بتدارها بن شخص الى تغر نفك لان المسرع تدفير الإحتباظ بالوابا غير الدائمة لذلك بالما على ١٩٧٥ (معسساب فوهذا يعنى أنه تصد الاحتباظ بالمزايا غير الدائمة لذلك لجا الى حسساب بديدة العابل على اساس المكوسط المشرف نه خلل علي كالمن كالمن ثم هاله يكون غذ استبعد شرط المنوام والاعتباط على الساس المكوسط المناس نا على الماس كالمن ثم هاله يكون غذ استبعد شرط النوام والاعتبار .

وايشاً عالله لا وجه المخاج بتعدر حساب ميزة العلاج المجانى ، لان هذه الميزة مغرر لها مبلغ محدد بالؤسسة وعن ثم على عسابها يكون على اساس متوسط نصيب الدرد بن هذا المبلغ في السنتين المذكورتين بالنهي وذلك بتسبة هذا المبلغ على جميع المتعمين ينظام الملاج الطبي في كسل سعلة الهم استخراج مقوسط نميهم، الغرد في الاستدين الاستدار الم

من أجل ذلك أتنهى راى الجمعية المعودية لقسيس الفتوى والتثريج الن الملاج الطبي يعتبر ميزة يجب الاحتفاظ بها للماملين المتقولين من المؤسسات الملفاة الى الهيئة العلمة للاستعلامات طالما لته لا يوجد بهما يظلم ممثل المفلاج التلبي وأن حساب هذه الميزة يكون على أسابس متوسط لمعيب الفتود من الملغ التي كان حضما للملاح بالمؤسسة المتقول منها . (ملك ١٨٤٢/١٤٨٦)

قاعسدة رقسم (۲۹۳)

المسسطة

ملخص القتري :

أن المسادة الثانية من القانون رقم ١١١ لمسينة ١٩٧٥ ــ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لمسنة ١٩٧٦ نفس على أنه « تلفي المؤسسات العسامة القي لا تعارس بشياطا بذاتهــــا ... »

كما يعتلظ العالمون المنقولون بما كانوا يتقاضونه من بدلات تبقيل وبتوسط ما كانسوا يحصلون عليه من حوافز ومكافات وأرباح وأبة مزايا مادية أو عبنية أخرى خلال علمي ١٩٧٤ / ١٩٧٥ وذلك بصفة المخصية مع عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون مقرراً من مزايا مماثلة في الجمسة المنفول اليها العامل وفي هذه المحالة يصرف له أبهما أكبر .

ومن حيث أنه طبقها لصريح همذا النص غان المشرع لم ينظسر الى مجموع المكانات والحوافز والرباخ والمزايا المسادية والعينية التي كان بتالشاها العالم المتول من المؤسسات الملفاة عند تحديد ما يحتنظ بسه منها بعد نقله ، واثنها نظر الى كل منها على حدة مقارنة بدلياتها في الجهة المنتول اليها ذلك لانه قرر ابتداء احتماظه بطك المزايا بصفة شخصسية ميلاة في الجهة المنتول اليها وجود مهني احتماظه بالميزة التي لا يوجد ميلها في تلك الجهة على وجه الامراد _ واذا وجدت ميزة مماثلة استحق المسائل الميزة الاكبر بغض النظر عبا اذا كان ذلك سيؤدى الني زيادة مرتمه عما كان يحصل عليه في المؤسسة المنتول منها ، ولقد كان في مكلة المشرع ما كان يحد من هذا الاثر بالنص صراحة على عدم جواز زيادة ما المنتول البها عما كان يتاقضاه في المؤسسة المنتول البها عما كان يتاقضاه في المؤسسة المنتول المها عما كان يتاقضاه عن طريق التنسسيوطالما أنه لم يضح هذا القدد مانه لا يسوغ استنباطه عن طريق التنسسيوطالما المنتول المنتب المنتبع النص :

ومن حيث أنه بنسساء على ذلك غلن على الوكلة أن تحسب مرتب المالين المتولين البها من المؤسسات الملفاة على اسماس النظر الى كل مبرة كانوا يتقاضونها من تلك المؤسسات على وجه الامراد ومقارنتهسسا مبليتها في الوكالة غاذا زادت عليها احتفظ له بها وأن قلت عنها استحقها بالمقتلة المقرة بالوكلة ، وأذا لم يوجد بالوكلة ، مرة مماثلة احتفظ بالمسرة التي كان كان يتقاضاها بالمؤسسة ، ولو ادى كل ذلك الى زيادة مرتسم في الوكلة عبا كان يتقاضاه في المؤسسة ،

ومن حيث أن النص قد قرر الاحتفاظ للعابل بتوسط با كان يحصل عليسه من حوافز وأرباح وأية مزايا مادية أو عينية آخرى خسلال عليي 1976 و 18 كان النص قد عدد الحوافز والارباح والمكانات التي نتحق في أنها تقابل العمل الاصليالذي يقوم به العابل وفي سنة العمومية بالنظر الى قواعد مرفها وأردف عليها المزايا الملابة والعينية الاخرى على ما ذكره المدرع أجالا من مزايا يجب أن يكون من ذأت جنس ما عدده على وجه الامراد بأن تقابل المزايا المادية والعينية أيضا العمل الاصلي للمادل مدينة الموسيسة ".

ومن حيث أنه تطبيقا لما تقدم عانه لا يجوز الاجتماط ببدل الانتصال النابت لاله تمويض أجسالي عما يتكبده المابل من نعبّات تقدم مسلسة انتقالاته في وقت عمله لاداء أعمال وظيفته نهو يقابل نفقات ينفقها المابل في سهيل ادائه لمبله وليس نتاجا لهذا الممل لذلك لا يجوز القول بأنه كان يتناساه في مقابل عبله ع

كنا لا يسوغ لذلك ألسب الاحتباظ بمصاريف الانتقال الفعلية لانها تقابل نفقات وتحيلها العلمل في أنتقالاته الفاء ادائه لعمله عهى لا تقابل المهل ذاته وكذلك لا يجوز الاحتفاظ للعابل بمكافأة التحريب والتحريب والتحريب والتربيب والتربيب والتحريب التحكيم والأجسور الاضافية ويذل حضور اللجان والجلسات ومكافآت التحكيم والأجسور الاضافية لانها لا تستحق في مقابل العبل الاصلى للعامل وانبا في مقابل عمال. اضافي يقوم به ويضاير عبله الاصلى .

ومن حيث أنه بناء على ذلك لايجوز الاحتفاظ الكل من السيد / والسيدة / ببدل الانتقال ومصاريف الانتقال ومكانات التدريب وللدريس ويدل حضور اللجان والجلسات ومكانات التحكيم والاجسور الإضافة أذا كانا قد تقاضيا مشمل هذه المالغ في المؤسسة المتولين منها .

ومن حيث أن العالمين بالوكالة يحسلون على بدل طبيعة عبل ومنحه شهرية دائمة وحوافز غي مستبرة ويتبتعون بنظام علاج طبى فان العالمين المتلفين من المؤسسات المساة الى الوكالة لا يحق لهم الاحتفاظ بالمزاسبة المناطة التي كانوا يحسلون عليها من تلك المؤسسات الا أذا كان كل منها على حدة يزيد بالتارنة بينها عبا هو مترر بالوكالة .

وين جيث إن السيد / والسبدة / كانا يحسلان من المؤمسية المتولين منها على حكانات ويتبدمان بنظام المرعلية الرياضية والاجتماعية وفظام المعلاج العلبي علن لهما ألحق في الاحتفاظ بالمكلم بابت وبمتوسط تهيم مسيت الفسدد من الملخ الخصص للتشسط الرياضي والاجتماعي بالمؤسمية لمرجم يزجود مصبل لهمسا بالوكلة > إسا المسلاج العلمي العلمي غلهما كابت الوكلة تجمع نظاما للملاج العلبي غلهما يتبعان به بالوكلة ولا يحفظان بما يتابل ميزة العلاج العلبي بالمؤسسة ولهضبا خاتها اذا كانا تسد حصلا على بدل طبيعة عبل من المؤسسة غاتهسا لا يحتنظان به الا اذا كان متوسطه يزيد على بدل طبيعة العمال المترر بالوكالة ... ولكن لا يجوز لهما الجمع بين البدلين .

وبن حيث أن السيدتين / و كانتا تحصلان بن إلم المنتواين بنها على مكانات واجر اضافي ويتبعان بنظام العلاج الطبي وان الثانية كانت تحصل على حوافز ، مانها يحتنظان ببوسط الحاكات أما ميزة العلاج الطبي مانهما لا يحتنظان ببتابل لها طالما أن الوكافة تتبع نظاما للعلاج الطبي ، ولا يحتنظان كذلك بالأجر الإضافي ، أما الحوافز التي كانت تحصل عليها السيدة / مانه نظرا لوجود مثيل لها بالوكالة بأنها تبنح متوسط ما كانت تتقاضاه بن المؤسسة اذا كان يزيد على الحوافز التي يتقرر منحها بالوكالة والا منحت الحواف

وبن حيث انه لم يثبت أن السيد / كان يتفاضى أية مــزايا من المؤسسة المنقول منهــا مانه لا يستحق سوى المرابأ المتررة بالوكالة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ما ياتى :

أولا : أنه في تطبيق المادة الثابنة من التسانون رقم ١٩١١ لسسنة ١٩٧٥ المعدل بالتسانون رقم ١٩١٦ لمسنة ١٩٧٦ يجب النظر الى كل ميزة عسلى حدة ومتارنتها بمثلتها في الجهسة المنقول اليها العائل .

ثانيا: أنه يخرج من نطاق المزايا التي يجب الاحتفاظ بها العالم كل بائم لا يقابل عمله الاصلى ويشال ذلك بدل الانتقال الثابت وبمساريف الانتقال الفطية وكافات التدريب والتدريس وبدل حفسور اللجسان والجلسات ويكافات التحكيم والأجور الاضافية .

والنا : إنه يجب الاحتباظ للمالمين المعروضة حالتهم بهتوسسط ما عدا ذلك من المزايا التي لا يوجد مثيل لهسا بالوكالة أو التي يزيد متوسسطها عليهم ما هو مقرر بالوكالة وذلك على النحو السالف فكره .

(الملك رقم ١٩٧٧/١١/١٦ <u>- ج</u>لسة ١١/١١/١١) - ا

قاعسدة رقسم (۲۲۶) "

المسادا :

نص المادة الثابنة من القانون رقم 111 أسنة 1400 في شسان بعض. الاحكام المفاصة بشركات القطاع العام على الفاء المؤسسات المسلمة الاحكام المفاصة بشركات القطاع العام على الفاء المؤسسات المسلمة التي لا تبارس نشاطا بذاتها مسع نقل عبالها الى جهلت أخرى _ تعديلها بالقسادون رقم 117 أسنة 1971 باضافة فقرة جديدة لهما تقفى بلحثفاظ الازاء العالمين بعد نقلهم بمتوسط ما كانوا يحصلون عليه من مزايا مالاه أ 1970 / 1970 المنطقة المرابع المناسب منوسط الزايا استحقاقة المزايا التي منحت الزميله وفقا لمعيار موضوعي بان يحتفظ بها يحتفظ به زميله من مزايا لهسا صفة المهومية بالنظر الى قواعد صرفها وذلك عن الفترة التي تغيب غيها بسبب تلك الاجازة .

منخص الفتسوى :

أن المادة الثامنة بن القسانون رقم 111 لسبنة 1970 المعدلة بالقسانون رقم 117 لسبنة 1970 المعدلة بالقسامة التي. رقم 117 لسبسان المسامة التي. لا تبارس نشاطا بذاتها .

ويستبر العلماون بهذه المؤسسات في تقاضي برتباتهم واجورهسم ويذلاتهم الى أن يصدر قرار من الوزيسر المختص بالانفساق مع الجهسسات ذات الشأن بنظهم باقصياتهم ويفتاتهم

كما يحتفظ العلمون المنقولون بسما كابوا يتقاضونه من بدلات تبثيل. ومتوسط ما كانوا يصلون طيه منهما من حوافز ومكافأت وارباح واية مزايا مادية أو مينية إخرى علمي ١٩٧٤ / ١٩٧٥ وذلك بمسلمة شخصية مع عدم الجمع بين هذه المزايا وسمأ قسد يكون مقررا من مزايساً منطقة

في الجهسة المتقول اليهسا العابل وفي هذه الحالة يصرف لسه ايهسسلة اكبر » .

ومن حيث أنه طبقا لمربح هذا النص عان المشرع لسم ينظر الى مجموع المكانات والحواغز والإرباح والمزايا الملاية والعينية التي كسان بتغلضاها المسلم المنقول من المؤسسات اللفساة عند تحديد ما يحتفظ به منها ما المسلمة عند تحديد ما يحتفظ به منها ما والموسلة على حسدة مقارقة بمثالتها في الجهسة المنتول البها ذلك لانه قرر ابسداء احتفاظه بلك المزايا بصفة شخصية ولم يفيد هذا الحكم الا بعسم الجمع بينها وبين ما يحسون مقررا من مزايا مبلئلة في الجهة المنتول البها وهذا احتفاظه بنايزة التي لا يوجد من مزايا مبلئلة المنتول البها على وجه الاعسراد عاذا وجدت ميسؤدي المي زيادة مرتبه في الجهة المنتول البها عساكان يحصل عليسسيؤدي الى زيادة مرتبه في الجهة المنتول البها عساكان يحصل عليسسيؤدي الى زيادة مرتبه في الجهة المنتول البها عالم على الجها المنتول المها على الجها المنتول المها على عسم جواز زيادة با يتقاضاه المابل في الجها المنتول البها عساكان يتقاضاه في الجهاة المنتول المها عالى عصم عالى المنتباطه عن طريق التقسير ، الم يضع هذا المقيد عائه لا بسوغ استنباطه عن طريق التقسير ،

ومن حيث أنه تطبيقاً لما تقدم غانه يجب حسساب مرتب العابلين المنتولين بن المؤسسات المساة على أساس النظر الى كل ببلغ على وجسه الافراد وبقارنته ببئيله في الجهمة المتقول اليها غاذا زاد عليه احتنظ له بما كان يتقاسساه بالمؤسسة وأن قسل عنه استحته بالنئة القررة بالجهة المتقول اليها ولو أدى ذلك آلى زيادة برتبه في مجبوعه عبسا كان يتقاشاه بالمؤسسة .

ومن حيث أن النص قد قرر الاحتفاظ للمابل بتوسط ما كان يحصل عليه من حوافز وحكفات وأرباح وأية مزايا مادية أو مينية أخرى خسلال على ١٩٧٥ / ١٩٧٥ ولما كان النص قد عدد الحوافز والكافات والإرباح ألفى تتفق في أنها تقابل العمل الاصلى الذي يقوم به العابل وفي مسفة العبوبية بالنظر الى قواعد صرفها وأردك عليها المزايا المليكة الأخرى عان ما ككره المشرع أجمالا من مزايا بجب أن يكون من ذأته جننن ما هنده على وجه الأهراد . بأن تقابل المزايط المادية والعينية العمل الأصلى للمغل كها يجب أن يثبت لها ذات الوصف بأن تكون مستندة إلى قواعد صرف لها صفة العبوبية . قواعد صرف لها صفة العبوبية .

ومن حيث أن المشرع تصد بنس المادة ٨ من القانون رقم ١١١ لسنة به المائة المشرة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ عبدم الحالق أي ضرر المسلم المسل

وبناء على ذلك مان العابلة المعروبة دالتها بالولائع في المسالة المعروبة والتي جوبلت على اجازة خاصبة بدون ورتب خلال على 1973 ، 1975 ، المجازة خاصبة المرابط المجازة المحارب الم

أبا العابل الذي كان باجازة خاصسة بدون مرتب وعاد خلال عسام 14% فائد لهذه يحتاظ بالمزايسا الأكبر والغير مبائلة التي منحت لزميله في عسام 14% وفي المند السابقة على تسلمه العيسل من عام 14% عسسلوة على المزايا التي حصسل عليها بندسسة خلال عسام 14% بعد تسلمه العيسا .

ومن حيث أن تعصد المشرع قد اتجه وقتا لصريح نص المادة ٨ من هلك من المادة ٨ من المحتلف المسلمين وتم ١٩٧١ لسنة ١٩٧٥ المعتلف بالقسانون رقم ١٩٧١ لسنة ١٩٧٥ على الاحتفاظ للعامل يعتوسط المزايسا الملتية أو العينية التي كسان يحصل عليها من المؤسسات الملتج، الطبي فائذي كان يتبتع به العامل قبل نقله من المؤسسسة فيكون لسه الحق في المحتفاظ بهسة يقابله اذا لسم يكن بالجهة المقول اليها نظام مماشل المطلح الطبي .

وبن حيث آنه لا يسوع القول بعدم جواز الاحتفاظ للمسابل بمتوسط ميزة المعلاج الطبى استقلقا التي أن أغادة العائل منهسا أبر غير يستقر وغير دائم أذ يقوقك على مرض العابل والتي أنه يتعفر حساب متوسطها الحسدم وجود حسد أدنى لها مها يؤدى إلى اختلاف مضارها بن تسخص الآخر ؛ ذلك لان المشرع تسد قرر الاحتفاظة للعابل بالمزايا ولو كانت غسير دائمة لذلك لجا التي حسابهسا على اساس متوسط ما صرف منهسا خسلال غيرة عامين كاتلين وبن قسم غان المشرع يكون قسد استعد شرط السدوام والاستقرار .

ومن حيث أنه لا وجه للحجاج بتعثر خساب ميزة العلاج الطبى لان هذه الميزة مترر لها مبلغ محدد بالمؤسسة ومن تسم غان حسابها يكون على اسانس نصيب الفرد من هذا المبلغ في المستنين المذكورتين بالنص

ومن نعيث الله تطبيعة انسار تعدم على الجابل الذي كان يتبتع بالأوسسة والمعرف المسلم الم

بلن قيمة عده النسبة تستنزل من نسبيه في البلغ المصمس للمسلاج ، وإذا نقل هذا العابل الى جهة لا تقدم خدية العلاج احتفظ بقيهة هده هده الميزة بقدرة على النحو السابق ، أما اذا نقسل الى جهتة تقسدم هدفه الخدية علنه يتبقع بنظام العلاج المجاهبة المتقول اليها ولا يحتفظ بها يتباسل نظام العلاج المبائل بالمؤسمة — سواء في ذلك أن يكون من مقتضى نظام العلاج المجابد خصم نسبة معينة من مرتب العابل أو أن يكون تبتمه به بغير خصم من مرتبه ولا مجال في صدد ميزة العلاج الطبى باعتبارها عيزة مادية للمقارئة بين قيهة الميزتين توصللا لتحديد القيمة الانجر فللك لان التباشل والتطابق بتحتق في هدا النوع من المزايا المادية بمجدرة وجودها بغض النظر من قيهتها النسبية أو التقديرية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما ياتى:

أولا: أنه في تطبيق المادة الثابنة من القانون رقم 111 لسنة 1900 المعملة بالقانون رقم 111 لسنة 1900 يجب النظر التي كل ميزة على حدة ويقارنتها بمثلتها في الجهاة المنتول اليها العلمال وأن المزايا التي يجب الاحتماظ بها حمى تلك التي تنتج عن العبال الاصلى للعامل مهاشرة وبذلك يخرج منها حكانات حضور اللهان .

ثانيا: أن العلل الذي منح اجسازة خاصسة بدون مرتب في عسامي 1971 - المتخدين اساسا لحسابي متوسط المزايسا يستحق المزايسا التي منحت لزميله ومتسا لمبيار موضوعي وذلك عن الملارة التي تنيب ميهما يسبب على الأجازة.

تقلفة إن العلاج الطبي يعتبر ميزة بالنسبة للمغلين المتولين من المسلمات التي كانت تتبع نظاما لمسلاج المعلين بها وان حسساب مقاسلت هذه الميزة يجب ان يتم على اسياس متوسط بمسيب الفرد من المبلغ الذي كان مخصصا المسلام بالمؤسسة وإذا كانت المؤسسة بين السلام نسبة الإراد على تستقول هذه النهيج من نصيبة ولذا يقول المهلي المي جهة لا يَبدع العلمون تهيا بنظام المعلى المهلج المتعاشف بهدة المعلمة المعلمة

على هذا النحو ، أما أذا نقسل إلى جهسة تطبق نظاما للمسلاج الطبى أيا كان مُحواه مُلته يَمْتَع بهسذا النظام ولا يحتفظ بمثابل لمِزة المسلاج التي كان يَتمتع بهسا بالمؤسسة اللفساة .

(بلك رتم ٢٢/٢٢/٨٥ _ جلسة ١١/١١/١١/١١) ٠

قاعسدة رقسم (۲۹۰)

الجسسة

نص المادة (٨) من القانون رقم 111 اسنة ١٩٧٥ بيمض الاحكسام. الخاصة بشركات القطاع المام معدلة بالقانون رقم ١١٧ اسنة ١٩٧٦ على المفاد المؤسسات العلمة التي لا تجارس نشاطا بذاتها مع عمالها اللي جبات اخرى باقدياتهم وغلاتهم مع احتفاظهم بيا كانوا يتفاضونه من بدلات تبثيل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه من حوافز ومكاسات وارباح وابة مزايا مادية او عينية أخرى علمي ١٤٧٥ ١٩٧٥ بصفة شخصسية المتصار النص على العاملين باقدياتهم وغلاتهم العامل الذي يصاد تعيينه في وظيفة ذات فلة وظيفية اعلى من ظك التي كان يشغلها لا يجوز له الاحتفاظة بها كان يتقلفها من مكافات وهوافز وبزايا عينية الم نقدية .

بلخص الفتسوى :

أن القانون رقم 111 لسنة 1470 بيمض الأحكام الخامسة بشركات التطاع العسام ينص في مادته الثابنة معدلة بالقسانون رقم 117 السسنة المتماع المين ان « تلفى المؤسسات العابة التي لا تبارس نشاطا بذاتها وذلك تدريجيا خلال مدة لا تجاوز سنة أشهر من تاريخ العبسل بهدذا القسائون ... » .

ويستمر العاملون بهذه المؤسسات في تقلفي اجورهم وبدلاتهم الي

أن يصدر ترار من الوزير المختص بالالاساق مع الجهات ذات الشسان بنظهم باقدمياتهم ومناتهم الى الشركسات العائمة أو جهات حكومية أو الجهاز المركزى للمحلسبات أو الادارة المطلبة خلال مدة لا تجاوز ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، كما يحتفظ العالماون المنولون بمسا كاثوا ينقاضسونه من بدلات تبديسل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه من حوافز ومكانات وأرباح واية مزايا مادية أو عينية أخرى خلال على ٧٤ ، ١٩٧٥ وذلك بمسفة شخصية مع صحم الجمع بين هذه المزايا وما شد يكون مقررا من مزايا مماثلة في الجهسة المتول اليهسا العابسل ، وفي هدذه الحسانة يصرف لسه أيهما أكبر » .

وبن حيث أنه ولنن كان الأصل أن بدلات النبئيل والحوافز والمكاتت بهالارباح لا يجوز الاحتفاظ بها الملها المنقول ولا يستصحبها معه عند يتله الى جهة أخرى ، وأنها يخضع النظام المعول به بالجها التي نقل اليها ، الا أن القانون رتم ١١١ السنة ١٩٧٥ المسار اليه ورد على خلاف خذا الأصل واستثناءا بنه حيث قرر احتفاظ الملهاين المتقولين بن المؤسسات العالمة المنافق المنافق بن بدلات تبيل ومتوسط ما مصلوا عليه بن حواسر وحكافات وأرباح وأية مزايا ملاياة أو عينية أخسرى خالال عليي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ولها بصبغة شخصية ، وبهذه النباية لذله لا يجوز توسيع نطاق هذا الاستثناء أو القياس عليه ، خاصلة ، وأنه يرتب اعبادا باليالة .

وبن حيث أن القانون رقم 111 لسنة 1970 سالف الذكر اقتصرت تصوصه على العالمين المنتولين دون غيرهم واكسد المشرع تصده هذا فيين إنهم المنتولين بالتدبياتهم وشائهم ، مبن شم غان من عداهم يقمين الرجوع بشانهم الى الاجسل إلهسام ،

وبن حيث أن العاسل الذي يعاد تعيينه في وظيفة ذات غنة وظيفية أمام من تلك الذي كان يشخفها لا يجوز اعتباره في حكم المتقول الاختلاف احكام كل من النقال والتعيين من الآخر ، وأهبها أن النقال لا يكون لا الي يخليفية ذات غنة وظيفية مبائلة لتلك التي كان يشخفها قبل نظه وبذات التديينة ففالا من اختلاف أجراءات كل منهبا .

ومن حيث أنه لما كان الفات أن قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 1970 لمبينة المالات المبينة المالات المبينة المالات المبينة المالات المبينة أعلى من طك التي كانا يشغلنها بالمؤسسة المرية المبات الكياوية قبل الفاتها ، غلاد كانا بوطائف من الفئة الأولى وتقرر تعيينها بوطائف من الفئة المالية ، غين ثم غان أحكام القانون رقم 111 لسرى في شائها ، وبالتالى غائه لا يجوز لهما الاحتفاظ بما كانا يتفاضياته من مكانات وحوافز ومزايا عينية أو نقدية ، بالمؤسسة الممرية المهلة المسافحة المعلوبة .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العلمة لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم أهقية النسيدين و ف الاحتفاظ بمتوسط ما كاتا يتقاضياته. من مكامات وهوافز ومزايا عينية أو نقدية .

(ملك رقم ١٩٧٨/٢/٨٥ -- جلسة ٥/٤/٨٧٨) ..

قاصدة رقم (۲۲۲)

: 14-41

نص المسادة الثابنة من القانون رقم 111 لسنة 1400 معسدلا بالقانون رقم 110 لسنة 1400 معسدم بالقانون رقم 110 لسنة 1400 بستفاد منه أن المشرع نص الى عسدم الاشرار بالعلمل نتيجة لالفاء المؤسسة المقول منها فقرر الاهتشاطة له بالزايا التي كان يتقاضاها قبل نقله دون ما قيد الا قيد عدم الجبح بين ميزاين متماثلتين مع احتفاظه باليزة الاكبر وأو ادى الى زيادة في مرقبه باللجهة ألمتوان المهال من غيم جواز استولاك الرايا المعتفظ بها الأمال مصا يجازا على مرقبه من زيادة بالجهة مستقبلا ساساس نشك عدم ورود القص على قبت الاستهلاك صراحة سالايا التي كانت مترزة في المؤسسة المقادة وناك المؤرزة في المؤسسة المقادة بنوانه المؤرزة في المجهة التي نقسل البها المال ساجراء عدد المقارنة بنوانه على مؤرة وسبيل ادائها سالها المال المال المراد عدد المقارنة بنوانه على مؤرة وسبيل ادائها سالها المال المال ساجراء عدد المقارنة بنوانه على مؤرة وسبيل ادائها سالها المال الما

مِترتب على ذلك التبائل بين الزايا المينية يتمثق بمجرد توافر نوع منها يفض النظر عن محتواه في كلا الجهتين ... اثر ذلك ... عدم جواز الاحتفاظ للمامل بيتامل ميزة الملاج الطبى الشامل له ولاسرته التي كان يتبدع بها في المرسسة المناسبة وهده .

ملخص القلسوى :

المادة الثابنة من القانون رقم ۱۱۱ اسنة ۱۹۷۰ المعدلة بالقسانون رقم ۱۹۱۱ السندة ۱۹۷۰ المسلمة التى لا رقم ۱۹۱۱ المسلمة التى لا المسلمة التى لا تفسى المسلمة التى لا تهدساطا بذاتها . ويستبر العلملون بهسده المؤسسات في تقاضى مرتباتهم وأجورهم وبدلاتهم الى أن يصدر قرار من الوزير المخدس بالاتفاقى ... مع الجهلت ذات الشان بنقلهم بالتعبياتهم ويفقاتهم ... مع الجهلت ذات الشان بنقلهم بالتعبياتهم ويفقاتهم ...

كما يحتفظ المالمون المتقولون بها كانوا يتقاضونه من بدلات نهئيسل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه منها من حواغز ومكافات وارباح وأية مزايا مادية أو عينية أخرى خلال عامى ٧٤ و ١٩٧٥ وذلك بصفة شخصية مسح عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون مقررا من مزايا مماثلة في الجهسسة المنقول اليها المامل وفي هذه الحالة يصرف له أيهما أكبر .

ومفاد هذا النص أن المشرع قصد الى عدم الاضرار بالعامل ندجة الافعاء المؤسسة المتقول منهه ، مقرر الاحتفاظ له بالمزايا التى كان يتقاضاها تبل نقله ، دون ما قيد الا قيد عدم الجمع بين ميزين متباطلين ، مع احتفاظه يالميزة الاكبر وأو ادى ذلك ألى زيادة في مرتبه بالجهة المتقول اليها .

وتطبيقاً لما تقدم عائمه لا يجوز إستهلاك المزايا المحتفظ بها للمسلملاك سما يطرا على مرتبه من زيادة مستقبلا ، لحدم ورود النص على قيد الاستهلاك حمراحة ، فضلا عن أن في خضوع طك المزايا لقاعدة الاستهلاك تجييد لمرتب العامل ، الابر الذي يهدر ما قصد اليسه المشرع من عسدم المثاق له يبالمزة الاكبر ولو تنج عن ذلك زيادة في مرتبه .

لأغلوى رقم ١٩٧٤<u> - كى ١٩٧٢ / ١</u>٠/٢٧) غ^{يان} · · · · ·

قاصدة رقسم (۲۹۷)

أابسدا:

المصود من نص المادة الثابنة من القادون رقم 111 السينة 140 المصل المعلى المعلى

يكم الفتيوي: .

ولا كان النص قد قرر الاهتفاظ المله بالزايا بصغة فسخمية واستوجب النظر الى كل ميزة على حده بقارنة بديلتها في الجهة المتسول البها ، علن مؤدى ذلك أن تبقى كل ميزة بحلفظة بصنتها كبيزة بررهسا المها ، علن مؤدى بلتحة بذاتيتها وتبيزها عن الرتب علا تندج نيسسه ولا تحد منصرا من عناصره .

ويناء على قلك عايدتك الزاية لا تعتبر جزءا أن الازعب في المهار عوانين الملين ، ولا تغييل بهائن
 عوانين المللين ، ولا تغيير وبنه لهذا المتعمر الاستثمام اخبيل بهائن

عنها . أما مدى اعتبارها عنصرا من عناصر أجر الاستراك في التأمين فاته لما كانت اللاة الخابسة بند (ط) من تاقون الآثابين الاجتباعي المسادر بالقاتون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تنصر على أن : ﴿ في تطبيق أحكام هذا القاتون يقصد : (1) . . . (ط) بالأجر على أن : ﴿ في تطبيق أحكام هذا القاتون يقصد : (1) . . . (ط) بالأجر كان مذا القابل فقدى لقاء عبله الاصلى سنسواء كان مذا القابل عليه فاؤون عليه من بقابل فقدى لقاء عبله الاصلى سنسواء الإجر المعبولات ، الوهبة من كانت تستمق طبقا لقواعد منشبطة وفقا لمبلغ يحدده وزير التأمينات ، وكذلك البدلات التي تحدد بقرار من رئيس مطمي يحدده وزير التأمينات ، وكذلك البدلات التي تحدد بقرار من رئيس مطمي الوزراء بناء على ما يعرضه وزير التأمينات ، ولا تدخل في حساب الإجر الإجور الاضافية والمنسح والمكانات التشجعية ونصيب المؤمن عليه في الأرباح » مان الدمريف الوارد في هذا النص لاجر الاشتراك هو الذي يحدد ما ذا كانت طك المزايا عمد جزءا منه من عديه ، ومن ثم يتمين محث كل مؤة على هذة في شوم أنكام هذا التعريف .

(غلوی رقم ۹۹۱ - فی ۹۳۰/۱۰/۲۳) .

قانسنة رقسم (۲۷۸) :

البسعا :

المتصود بالزايا التى يحتفظ بها للمابل في حالة نقله من المؤسسية المامة المقاه هي تلك التي تونيط بالعبل الاصلى مباشرة وتتهن تناجا له ، وبن ثم تستبعد منها الزايا التي تعنج على سبيل المجليلة أو المسسسية التي تقدم رعاية للمابل سينال تحريج أفركوب المجلى ، القلسلة الزيادي والاجتهاعي سيقسية لميزة الملاج الطبي عاملة المالي المشيئ عالمة لا يحلها المالي المسلمية المالي المسلمية المالي المسلمية المالي المبارية التي كان يتبتع بها في المؤسسسية المهاد والاسرية المسلمة المسلمية المالي المواهد على المسلمية المالية المالي

وكخص الفتسوى :

ولــا كان بؤدي احتفاظ العالم بالمزايا بصفة شخصية ، وبا قصد البه المشرع بن عدم الاضرار به تتبجة لالفاء المؤسسة ، الا يتاثر احتفاظه بالزايا في حلة النقل التألى غيظل محتفظا بها ، غير أنه يتمين نزولا على حكم النص اجراء مقارنة جديدة بين المزايا المحتفظ له بها وطلك المقسسررة يلجهة المتى نقل النها للمرة الثانية لتحديد ما يحتفظ به بنها وخاصة وأن المشرع لم يشترط عدم تكار النقل لاسترار الاحتفاظ بالزايا .

ولى كان اللمن مندا عدد الزايا التى يحتفظ بها العابل أورد تلك التي يحتفظ بها العابل أورد تلك التي يرتبط بالعبل الإصلى بباشرة وتكون نتاجا له ؛ فين شم يستبعد من أعلقه) تلك التي تنتج على مبيل المجابلة أو الغدية التي تنتج رعـاية للمابل ، وتطبيقا الملك يستبعد من المزايا تمريح الركوب المجابلة كينج المعلل على سبيل المجابلة ، وكذلك النشاط الرياضي والاجتباعي لانه يبل كنية تلاجها جهة الهبل للعابل ، وليس ثبة ارتباط بين أى منها وبين العمل المنول المتبارها من بين المسازاية التي مناها القانون والتي قرر الاحتفاظ بها للعابل .

إن اما بالنسبة الى ميزة العلاج الطبسى عان النص يقرر القارنة بسين متوسط المزايا التى كاتت بقررة في المؤسسة اللغاه وتلك المقررة في الجهسة التي نقل اليها العامل ومن ثم عان أجراء هذه المقارنة يقوقف على طبيعسة كل ميزة وسبيل أدائها ٤ وعليه عان النبائل بين المزايا العينية يتحقسسها بمجرد تواغر نوع بنها بقض النظر عن محتواه في كلا الجهتين .

ومقاد ذلك أن مقارلة ميزة العلاج الطبي وهي ميزة عينية بعليتها في الجهة المنتول اليها العلل انها يتم بالقابلة بهنها دون اعتبار لمصدوى كر منها ، ومن ثم نان العلل الذي يقيد في الجهة التي يُثل اليها بنظام الأدي يقيد في الجهة التي يُثل اليها بنظام المائي المائي المعلاج لا يحق له الاحتفاظ بعقبل لمسرة المائح الطبي الله كان يُديع بها في المؤسسة المناة وتضمل تومير الملاج المناخ المراقة .

"ET> ="= "1" +1"

لذلك انتهسى رأى الجمعية العبوبية لتسمى الفنسيوى والتثبريع الى حسا يأتي :

الله عنه جواز استهلاك المزايا المحتفظ بها المعلمين المنتولين من المؤلف المؤلف المنتقط المعالمين المنتولين من المنتقط المسلم المتانون رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۷۵ المهسطان والمتانون رقم ۱۱۲ لسنة ۱۹۷۹ المهسطان

فقها : أن رُحكام متنون التلون الاجتماعي رهم ٧٧ المسنة ١٩٩٥ اللعطا بالقانون رقم ٧٥ فيمنة ١٩٩٤ هي الذي يتحد ما الذا كانت الك الهزارا تعا جزءا من أجر الاشتراك في التامين ، ومن ثم يتمين بحث طبيعة كل ميسسزة هي جيه في ضوء ظاف الاحكام .

نالله : اهتماظ العامل بالمزايا في حالة نقله تاليا مع اجراء متازنة بهنها يومين مثيلاتها بالجهة المنقول اليها المارة الثانية .

هُلهمه : عدم جواز الاحتناط للعامل بحتابل لميزة العلاج الطبسسي الشملط له ولاسيته التي كان يتهجع بها في الجؤسسة المُلقة الذا رَجُّ نظام المُلقية المناسبة المنتقل اليها يفونه عني العلاج وحده .

ا ﴿ الْعُوي رَمْم ١٩٤ بِتَارِيخ ٢٣/١٠/١٩١)

قاعستة رقسم ﴿ ٢٢٩)

: 12-47

الزايا التي يحتفظ بها النبائل القتول بن أالوسندات كاللغاة مسمم وتعبارها بعزدا بن الرتب س الرقاف سالاصل عدم كشوعها لاستشاع المبتليل المائس سالقائين رئم ١٩ أسنة ١٩٧٥ بثبان التابين الاجتناس حدد الزايا التي تعد جزدا بن أجر الاشتراك في التابين … الر فالمسد النظر الى كل بيزة على جدد في شوء احكام القائون الذكور .

ملغص القدوي :

ان الشرع تفي بالاحتفاظ بمسمة شخصية للمسلمل المنقسول من الموسسات الملغاة ببدل التبقيل ومتوسط ما كان يحصل عليه في خسسلال علىي ١٩٧٥/١٩٧٤ من حوافز ومكافأت وأرباح واية مزايا ملاية أو عينية الخرى بشرط عدم الجمع بين ميزتين متماثلتين مان وقع الثماثل احتفظ لسه مِالمِزة الاكبر ، ومن ثم مَانْ لِلْكُ الْأَرْانِا المُتَعَظَّا لِهَا المال بصفة تسخصية تظل في حالة مقارنة دائمة بمثيلتها في الجهة المنتول البها العامل ، وتبعا الذلك تظل كل منها محتفظة بذاتيتها وتبيزها فلا تنديج في مرتبة الاساسى المحدد وغقا لاهكام قانون العاملين المطبق عليه ولا تعتبر جزءا منه في منهوم هذا التانون وبالتالي لا تضمع الستقطاع احتياطي المالس واثنا الهسدا المُلْفِهِم بَيْدُ أَنْهُ لِلسَّا كَانَ قَالَوْنَ الْعَامِينَ الْالْجَسْاعَىٰ بِأَمْمِ أَلَا السَّلْنَةُ اللَّ غيد الغر الأشفراك الذلق تعدي على استأنب تبيئة الاشتراك في التسلمين وادخل نيه بجانب الاجر الاساس المعد بالدة الاجر المعدد بالانتساج الذي اعتبر منه حوافز الانتاج ومكانات زيادة الانتاج أن تتوافر في نظمهم منحها شروط محددة كما أدخل نيه العمولات والوهبة أن استحثت طبقسا النظام متكليل والبدلات التي يحددها رئيس مجلس الوزراء واستبعد منه وراحة الاجور الاضافية وأعانة غلاء الميشة والمتع والكافات التشجعية ونصيب المؤمن عليه من الأرباح ؟ مان مدى أعتبار الزايا المتثل بمسا السالماين المُتَكُولين من المؤنسسات اللقاة جزءا من الجر الاشاراك يختسيط للظك النسوابط وحذها ومن لتم ينتمنن النظر أنى هذا المتندد أالى على تنيسسترة عَلَىٰ حَدَةً فَى شَمَّوهُ عَدًا الْمُعْهُومُ الْخُلُصُ لِآخِر الْأَكْثَارِ أَلْكُ

الخلف المتعن الليسمية السمولية لتسلمي المدوى والتشريع التي تابيد منظاما السائيز البطسة ١٩٧٩/٢٠/١٧ التي التعنية المي أن الجزايا المستنظم السائيز البطسة ١٩٧٩/٢٠/١٧ التي التعني جزءًا من المسسمين في منهوم توانين المالمين ولا تختب ونقا أبهذا المهم الاستطاع الاشتراك في المعاشى وقع تحكم الاستراك المنظمين والا تختب المنابع المحكمة المنابع المنابع

القسرع العاشر

مسسئلل بتفسوعة

قاعسدة رقسم (۲۷۰)

: Is -- 48 -

يتلغص الفتوى :

ويستفاد من هذين النصين أن الاصل بالنسبة الى موظفى المؤصيصات. العلمة أن يسرى في شائم التنظيم الوارد يقانون نظام موظفى الدولة الا ظذا اقتضت طبيعة نشاط المؤسسة تنظيها مفايرا لهذا النظام العام ، وقد عضمن هـذا التنظيم الفاص قرار رئيس الجمهوريسة المبادر بالمشسان «المؤسسة أو اللوائح التي يضعها مجلس الادارة في هذا الصدد ، وفي كلقاء المالدين الاخيرتين يتبع التنظيم الخاص دون نظام موظفي الدولة .

(المتوى رقم ٥١١ -- في ١٩٥١/١٢/١)

قاعسدة رقسم (۲۷۱)

: المسجا

ورسسات علية ... ووظفوها عبوديون ... خضوعهم لاحكام قــاقوني الوظائف فيها لم يرد بشاته نص خاص في القرار الصـــادر بانشاقها أو في، - لوالمها الداخلية الطباق هذه الاحكام بالنسبة الوظفي لجنة القطن المحرية »

ملقص القتوى:

أن التاعدة السلبة أن موظفى المؤسسات العلبة موظفون عموميونه .

ذلك أنهم تتواعر غيهم خصقص الوظف العام وهو أن يعهد اليه بعبل دائسه في خدية برنق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام وبن شميرى عليهم أهكام قانون الوظفف العابة غيبا أم يرد بشأته نص خصاص في القرار الصادر باتشاء المؤسسة أو اللوائح التي يضمها مجلس ادارتها الناسمة على أن و تسرى على موظفى المؤسسات العلبة رتم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ أذ نصت على أن و تسرى على موظفى المؤسسات العلبة أحكام النسوية الوظائف العابة غيبا لم يرد بشأته نص خاص في القرار الصادر بانشساء المؤسسة واللوائح التي يضعها مجلس الادارة وجاء بالذكرة الإضاحيسة لهنا التانون تعلينا على تلك المادة أنه : و ونظرا لما يترتب على اعتبار المؤسسة والمؤسسة في شمسان المؤسسة أن تسرى على موظفى المكرا العابة في شمسان أنسرى عليهم الاحكام العابة في شمسان أن قرار الشاء المؤسسة أو لوائحها الداخلية التي قد تضى طبيعسسة أنها في المؤسسة المهونية على الم يرد فيه نص طبيعسسة أنها في المؤسسة المهونية على الم يرد فيه نص طبيعسسة أنها في المؤسسة المهونية المكابا خاصة » .

ومن حيث الله لا يجوز الاهتجاج في هذا الصدد بأن القانون رقم ٣٣ داسنة ١٩٥٧ باسدار قانون المؤسسات العابة لا يسرى على لجنة القطان المجرية إنه لم يصدر قراو جمهورى باعتبارها مؤسسة علمة ، لا يجسول الاحتجاج بذلك لان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ لم يورد تعييفا: محيدها للمؤسسات العامة وانما اكتمي ببيان نظامها القانوني والملى ويربت ذلك المذكرة الايضاحية بانه ، ولم يضع المشرع تعريفا جابدا المؤسسات العامة نظرا لما ترتب على تطور عكرة المؤسسات العامة ونظلمها واحكامها من انساع نطاق هذه المكرة فاصبحت تشبل أنواعا عديدة من المؤسسات مها يجعل من المستحسن أن يدع تعريف المؤسسة العامة للفته والتضساء للرك الباب مفتوعا لما قد ينشا من أنواع جديدة من المؤسسات الصامة ليقلى الصاح العام بتطبيق قواعد القانون العام بشانها . ، ولما كانت لجنسة العلم المربحة تتوافر فيها الخصائص المشاق على انها بمبيزة للمؤسسات العامة على انها بمبيزة على انتها مبيزة المؤسسات العامة على انتها مبيزة مؤسسات العامة على انتها مبيزة مؤسسة علمة وتخضع المتوسور قرار جمهورى باعتبارها كدلك .

وبن حيث أنه يخلص مما تقدم أن موظفى لجنة القطن المصرية وهي مؤسسة علية يعنبرون موظهين عمومين يخضعون لاحكام تانون الوظائف الحلية غيبا لم يرد في شائه نص خاص في القرار المسادر بانشائها أو في لواتحها الداخليسية .

(ختوی رقم ۱۳۶ — فی ۱۱/۱۱/۱۲۱۱) .

قاعدة رقدم (۲۲۲.)

الهيدا:

المادة ١١ من قابون مجلس الدياة ... نصها على عدم قبول الطلب ال المادية راسا بالفاء القرارات الاطريق الشاي المها فيها قبل التظاهر منهية الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار أو إلى الهيئات الهيئسية... سريان هذا النص على طلبات الالفاء القدة من الطابان بالإسساد العابة ... اساس ذلك أنهم موظهون عموميون ... التر ذلك خضوع الطلباتهم لاحسام قرار رئيس الوزراء المساهر في ١٩٥٢مه ١٤.

ملخص القتري:

ان المادة ١٢ من قانون مجلس التولة الصلار بالقانون رتم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن « لا يختص مجلس الدولة بهيئة تضاء اداري بالنظر في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة . . ولا تقبل الطلبات الاتية (١) . . . ر ٢) الطلبات المقدمة رأسا بالفاء القرارات الادارية المنصوص عليه... في البندين (ثالثا) و (رابعاً) هذا ما كان منها صادرا من مجالس تاديبيسة واللبند (اخامسا) من المادة (٨) وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الإداريسة التي أصدرت التراز أو الي الهيئات الزئيسية ، وانتظار الواعيد الشررة لنبت في. هذا التظلم . ويمين أجرناءات التظلم وطريقة النصل ميه بقسريان من رئيس الجمهورية » وتثنيذا لما تضت به هذه المادة صدر التسراق النبنهوري رقم ٥٥٢ لسنة ١٩٥٩ الذي نص في مادته الأولى على المسل بالمكام قران مجلفن الوزراء اللساذر في ٦ من الريل سنة ١٩٥٥ ببيــان أجرراءات التظلم الاداري وطريقة الفضل فيه . وقد نسبت المادة الاولى من قرار مجلس الوزراء آنف الذكر على أن « يقدم التظلم من الثرار الاداري. الى الوزير المختص وذلك بطلب يقدم اليه مقابل ايصال او بكتاب موسى عليه بعلم وصول » كما نصت المسادة الخامسة من هــذا الثران على الى « يتولى محص التظلمات معوضو الدولة بالوزارات والمسالم أو من يندبهم الوزراء ومديرو المسالح لهذا الفرض . وتمرض نتيجة الفحص على الوزير في ميماد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب ، .

ولما كان العالمون بالمؤسساته العابة موظهين صوبيين ، يختص بحلس الدولة بهيئة قضاء (دارى بنظر الطعون المقدة منهم في التشرارالت الادارية السائدة المسلحة المعالمة المسلحة الادارية المسلحة الدهلية المصلحة الدهلية المصلحة المعالمة المهيئة من مراهم المسلحة المهيئة من مراهم من مسلحة المهيئة من المنتفة المسلحة المهيئة من المناهم في القطاعة الاداري المسلحة المائدين على احتام تواز مجلس التوزياء الداري والمربقة المسلح في ٢ من ابريل سنة ١٩٥٥ بينان اجرامات التظام الاداري وطريقة المصل فيه سودو الذي تقوي القرار المجهوري رقم ١٩٥٠ احتام المعالمية في فتان التطلم الاداري المجهوري متم ١٩٥٠ احتام المعالمية المع

(﴿ اللَّهُ عَلَمُ مُعَلِّمُ اللَّهُ فِي عَالَ كُالْكِارُ ١٤٦٦)

قاعسدة رقسم (۲۷۳)

البسدا :

تظلم ادارى ــ الحكية منه ــ العابلون بالإسسات العابة ــ سلطة البت في التظلم الادارى ــ هى الجهة التى تبلك سحب القرار المتظلم منه أو العدول عنه سواء كانت هــى مصدرة القرار أو الجهــة الرئيسية ــ تخويل الوزير المختص هــذه السلطة طبقــا لذلك في تظلمات العابلين في الوزارات والمسالح العابة ــ عدم انطباق هذا الوضع على المؤسسات العابة ــ احتصاص رئيس مجلس ادارة المؤسسة ومجلس الادارة ذاته بحسب الاهرال بالبت في نظلمات العابلين بالمؤسسة ــ لا المنصـــاص بحسب الذهرال الذي تتبعه المؤسسة في هذا الشان .

ملخص الفتــوى :

ان الحكية بن النظام الادارى ؛ هى اعطاء جهة الادارة فرصسسة براجعة نفسها ؛ والثابت بن شرعية تصرفها ومدى مطابقته المقانون ؛ تيل مخاصيتها أيام النشاء ؛ حتى اذا با رات أن المتظلم على حق فى تظلمه ، عملات عن القرار المتظلم بنه ؛ مما يقتضى أن يكون لجهة الادارة مكنسسة العدول عن هذا القرار . وتأسيسا على ذلك عان سلطة البت فى التظلم بنه أو أنما تكون للجهة التى يدخل فى اختصاصها سحب القرار المتظلم بنه أو العدول عنه ؛ سواء كانت هي العني أصدرت القرار ؛ أو كانت هي الجهة الرئاسية بالنسبة الى الجهة التى أصدرت ؟ اذا كانت لها بي يمكن الجهة الرئاسية بالنسبة الى الجهة التى المدول عنه .

وأنه ولأن كان قرار مجلس الوزراء الصائد في ٦ من ابريل مسلة المراد المداد المراد المراد

سحب هذا القرار أو العدول عنه ، ألا أن هذا الوضع لا يصدق بالنسبة اللي المؤسسات العابة ، حيث تقتصر سلطة الوزير المختص ... وفقـــــا لاحكام تقون المؤسسات العابة العسادر بالقانون رقم ، ٦ لسنة ١٩٦٣ ... على الاشراف والتوجيب واعتباد القرارات المسادرة من مجلس ادارة المؤسسات العابة التابعة له ، ولا ينقل في ختصاصه اصحدار الترارات الاراية المتعلقة بشئون العلماين في هذه المؤسسات ، ومن ثم لا ينقل في اختصاصه سحب تلك الترارات أو العدول عنها ، وتبعا لذلك لا تكون له سلطة البت غيما يقدم بشائها من تظلم سسات .

 ولذلك تكون سلطة البت في التظلمات الإدارية التي تقدم من العلمانين. في المؤسسات العابة عيما يصدر من ترارات بثنائهم من اختصاص رئيس مجلس ادارة المؤسسة الذي يتولى ادارتها وتصريف شنونها _ طبقـــا لنص المادة الثابنة بن قانون المؤسسات العابة المسار اليه ... ويعتب ... الترارات المادرة بن لجان شئون الافراد في خصوص المابلين بالمؤمسات وققا لنص المادة الرابعة من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعب للبؤسسات العلبة الصادرة بالترار الجبهسوري رتم ٥٣٦) لسنة ١٩٦٢ والسارية في شأن العابلين بالؤسسات العابة ببتتفي الترار الجبهسوري رثم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، كما تدخل سلملة البت في تلك التظليات ايضا في مجلس أدارة المؤسسة ذاته ، باعتباره السلطة العليا المهينة على شئون وتعريف أبورها وانتراح السياسة العابة التي تسير عليها ؛ وبوصيف صاحب صفة في أصدار القرارات المتطقة بشئون العاملين فيها لنص المادة السابعة من تانون المسات العامة أنف الذكر وذلك تأسيسا على أن كلا بن رئيس مُعلس ادارة الؤسسة ومجلس ادارة الؤسسة ، يملك سلطة المندار الترارات الادارية المتعلقة بشئون لعابلين في المؤسسة ، ومن شم يبلك سلطة سخب هذه الترارات أو العدول عنها .

لهذا التهى الراى الى ان سلطة البت في التظلمات الادارية التى تقدم من العالمين في المؤسسات العامة ، لا تعدل في اختصاص السوزير الذي تتبعه المؤسسة ، والما ينكها كل من مجلس ادارة المؤسسة أو رئيس هذا المجلس ، محسبات الاحوال ،

⁽ ملك رقم ١١/١/١٨ - جاسة ٢١/٢/١٢)

قاعدة زشنم (١٧٧٠)

المسجان

الإحكام الواهبة التطبيق على موظفى الأسسات العلمة فيها لم يرف.
به نص خاص في القرار الصادر بانشاء الأسسة أو اللوائح التى يضعها،
مجلس الإدارة ... في احكام قانون الإظائف العابة طبقا أنص المادة ١٢ من
القانون رقم ٢٢ اسنة ١٩٥٧ الخاص بالأسسات العابة ... سريان نظم
الديهات، وقواعد الرتبات والعلاوات المصوص عليها في القانون رقم ٢١٠
المينة ١٩٨١ على موظفى المحسسات التي لم تصدر لوائح التوظف القاصة
بها أو تلك أتى صدرت خلوا بن تنظيم ما في هذا الصدد .

ملخص القتــوى ::

تنص الملدة ١٢٠من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العابة على أنه « تسرى على موظفى المؤسسسات العابة ، أحكام تانسون. الوطائف العلمة عيما لم يرد بشائه نص خاص في القرار الصادر بالشهاد المؤسسة أو اللوائح التي يضمها مجلس الإدارة «،ويين بن هذا النص اعه ما لم يرد حكم خاص في القرار الصادر بانشاء المهسسة أو في اللواتم التي يسمها مجلس الادارة مان القاهدة هي المساواة بين موظفي الحكومة ، وبين . موظفى المؤسسة العامة في صدد ما يخضعون له من القواعد القانونيه ما ب المنظمة الفوظيفة العامة ، ومن هذه القواعد ما تضبت به احكام القانون رقم . ٢١ اسنة ١٩٥١ بشان نظام مهناعي الدولة باعتبار أن هذا التسسانوني يمثل التشنريع الأساسي للوظائف العابة لما تضبغه من تنظيم شامل لعلاقة الحكوبة بموظفيها ، سواء بالنسبة الى شروط تعيينهم وطريقة اختيارهم ، أو بالنسبة الى بيان حقوقهم وواجباتهم واحوالم انتهـــاء خديتهم . وعلى مة تضى ذلك مان ما تضيف هذا القانون من تغطيب مرادر جات المنظف من ومرتباتهم وعلاواتهم يبرى على موظفى المؤومسات العلمة التي النه تصفوه فرائح التوظف الخاصة بها ، أو صدرت خلول من تنظيم في هذا النسهد: ٥٠ ولا بغير من هذا النظر القول بأن قواعد الدرجات والرتبات التي تضيئها

التانون ٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليسه ، همى تواعد خاصة بوظاهمي الحكومة وحدها ولا تعلق على موظفى المؤسسات العابة ، لانها تغترض لتطبيقها إوضاعا معينة مستدة من التنظيم المسال والادارى. الذي تسمر عليه الحكومة وهذه الإوضاع قد لا تتوافر في المؤسسات العابة لل يغير الله المتكومة وهذه الإوضاع قد لا تتوافر في المؤسسات العابة عضلة عن مثالته لمربح نص المائة والمتاز اليسه ، عمن شاته ان يؤدى الي تعمل تلك المؤسسات من كل تاعدة منضبطة في شأن موظفها الابر الذي يتعارض مع حمن سير المؤسسة العابة باعتبارها قائمسة على ادارة مردق عام ، وما يتضبه ذلك من وجوب خضوعها لقوامسات على ادارة برحق عام ، وما يتضبه ذلك من وجوب خضوعها لقوامسات الدارتهرسية في علاقبها موطنيها ، بحيث لا يترك الابر لمحض تقدير القائمين على ادارتهرسيا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن نظام الدرجات وقواعد المرتبات والعلاوات التى نضينها القانون رقم ٢١٠ لسنة المرحات بشان نظام موظلى الدولة ، تسرى على موظلى المؤسسات العامة التي لم تصدر لوائح التوظف الخلصة بها أو اصدرت خلوا من تنظيم مسمدة وه خذا الصحد .

(نتوی رقم ۲۵۷ ــ فی ۱۹۹۱/۱۰/۱۹۱۱) .

قامـــدة,رقــم (۲۷۵)

المِسما:

تكيف المركز القانوني لرئيس مجلس ادارة الاسسة في ظان القانون.
رقم ١٠ أسبنة ١٩٦٣ — اعتباره موظفا عليا — لا يؤثر في ذلك عسسدم
خضوع المرسيبية الاحكام القانون المؤكير ب عدم جواز الجمع بين مرتب عربيسي مجلس ادارة وبين مجاشية المراق — عدم تنهي هذه التنبيجة علم مراويل المؤسسية المراسية المراساء مجاسس المحاسسية المراساء مجالس ادارة المراكف طبقها المحاسن وهدالا المحاس ادارة المراكف طبقها المحاسن وهدالا المحاسنة ١٩٩٠ ،

ملقص القصوي :

ان الثانون رقم . ٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار قانون المؤسسات العسلمة عد تضى بأن يتولى ادارة المؤسسة العابة مجلس الادارة ورئيس مجلس الأدارة ، وأناط برئيس مجلس الادارة الاختصاصات التي كانت منوطسة بهدير المؤسسة في ظل القانون رتم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، واستنبع ذلك أن اسبع رئيس مجلس الادارة على راس الوظائف بالمؤسسة وعدد له مرتب في جدول الوظائف ، ومن ثم غاته لم يعد متفقا مع هذه الظروف القسول بلن رئيس مجلس الادارة لا يعتبر موظفا علما ، ولا يرد على ذلك بان ثمة مؤسسات لم تخضم للتنظيم الجديد ، ومنها مؤسسة مدينة نصر ، وذلك اعتبار رؤساء مجالس ادارة المؤسسات العلبة موظفين بها ، وبن نسم يتعين أن يكون تكييف المركز التاتوني لرؤساء مجالس ادارة المؤسسات العابة بتنقامع هذا الاتجاه ولو كانت المؤسسة لا تخضع لهذا التنظيم الجديد ، ذلك أن عدم خضوع بعض المؤسسات العابة للتنتايم الجديد الصادر بالتانون رتم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، ليس في واقع الامر الا عبيستم خضوع مؤتت ماما أن تخضع هذه المؤسسات لهذا التنظيم أو تخضيم التنظيم الخاص بالهيئات العامة وهذا ما تقضى به المادة ٣٥ من القانون رقم ٦٠ لمسنة ١٩٦٣ المشار اليه والتي تقص على أن ... يحدد رئيس الجمهورية بترار منه ما يعتبر مؤسسة علمة بالنسبة الى الهيئات العسامة والمؤسسات العلية التاتيية .

ومن حيث أنه منى كان رئيس مجلس أدارة المؤسسة يعتبر موظلسا على رأس الوظائف بالمؤسسة ، وأصبح رئيس مجلس المؤسسسة بتدرم مع مجلس أدارة المؤسسة بادارتها ، وأنيطت به الاختصاصات التى كانت منوطة لدير المؤسسة في ظل القانون رئم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ ، وهـو بيما أذلك وتحتيقا له أصبح متنوعا ، عائم يتعين ... والحالة هذه ... الا يجمع بين مرتبسه كرئيس لمجلس أدارة المؤسسة وبين معاشمه ، ويكون القرار الصادر بوقت عرف معاشمه مليها وبطافيقا للقانون .

(١٩٦٤/١٠/٢١ خلسة ١١/٢/٢١ عدد ١

القصدل الشطيف

احكسام خاصة بيعض اللوسسات العلبة

الفـــرع الأوَّلُ الإسمة الأقتمانية

قاصعة رقسم (١٩٩١)

: المسطا

المؤسسة الاقتصادية - رئيس مجلس ادارتها واعفساؤها - لا يعتبرون موظفين علين على خلاف موظفيها وعمالها غلهم يعتبرون كلك .

بلغص القتــوى :

 وقد صدور الرار رئيس الجنهورية بالالحة العابة اللوقسسة في ٢٠ ومن مارس مسئة الافادا وغص في مسلماته الأولى على أن ١٣ منظس الطارة الأولى على أن ١٣ منظس الطارة المائية التي المسلمة و السياسة و أن المرارة المائية التي السياسة اللهوسسة الالحة العربية الوظائف وتتسيم المسل ، وجدول المرابسات أوالجور ووصف كل وظيفة مصدق عليها من مجلس الادارة » ، وتصت والاجور ووصف كل وظيفة مصدق عليها من مجلس الادارة » ، وتصت الملائم مائي من المسلم المسلم

وتنص المسادة الأولى من اللائحة الداخلية للبؤسسة على ان « تسرى المختام هذه اللائحة والمحتالة المحتالة والمحتالة والمحتالة والمحتالة والمحتالة المحتبسة والمرتبات واعانة عسلام المحتبسة والمرتبات والتحارير السنوية .

وتنص المسادة السادسية من طانون المؤسسات السبابة رقسم ٢٣ المساعة ٢٩٥٧ وهو المساتون المسائم المؤسسسية السائمة على أن أ يلولى ادارة المؤسسسات العلية : (١) مجلس ادارة المؤسسة . (٢) مجير المؤسسة .

ويين قرار رئيس الجهورية بانشاء المؤسسة تشكيل مجلس الأدارة وطريقة المتيار احصائه وعزائم وطريقة تعيين المعير وعزله وكذلك الأستخم المفاصسة بمكاناتهم كسا يحدد المسددة الني يباشرون نبهسها عملهم فالأمنسة » .

وقد منطقة المسلط السابعة بن هسندا القسابون المنساس بجلس الافتارة عالد نسبت على فا وابعلس الدارة المؤسسة مو السلطة النظيسة الأفياسة على شكونها ومعروف أووزها ووضاع السياسية العالمة التي بسير عليها عوله أن يتخذ ما يراه لازما بن الترازات لتنظيل الفرض الذي كلبت من اجله وذلك وفقا لأحكسام هذا القسانون وق الحدود التي بينها قسرار رئيس الجمهورية الصادر باتشاء المؤسسة ويحتص بما يأتي

 (١) اسدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المطقسة بالشئون الملية والادارية والفئية للمؤسسة وتحديد اختصاصات الديسر بع براهاة با هو بنصوص طيسه في هاذا القانون .

(٢) وضع اللوائح المتملقة بنعين موظلى المؤسسة ومبالهنسة وترقياتهم ونظهم ومصلهم وتحديد مرتباتهم والجورهم ومكافاتهم ومعائساتهم ويقا لأحكيهم هذا القيانون وفي حدود قرار رئيس الجمهورية المسادر لشاء المؤسسة ،

(٣) المواقلة على مشروع الميزانيسة السنوية للمؤسسة .

(ع) النظر في كل ما ترى الجهة الادارية أو المديسر عرضه عليسه من المسائل الخاصة بادارة المؤسسة وتنظيم العمل بها وكل ما يؤدى المري تُتَقِيق الفرض الذي انشات من أجله » .

ويستفاد بها تقدم أن القاتبين على المؤسسة الاقتصادية طائفان ميز المشرع بينهها وخص كلا منهسا بتنظيم قانونى يختلف في احداهسا عنه في الأخرى ، غلقطائفة الأولى — تنظيم رئيس وأعضاء مجلس ادارة المؤسسة العليا المنينة على شئونها ورسم السياسة العليا لادارتها واستغلالها ، وهؤاده لا يعينون على سبيل الدوام بل يشمضون بناسب مجلس الدارة المؤسسة العسلية في المادة السادسة من تسانون المضاء مجلس ادارة المؤسسة العسلية في المادة السادسة من تسانون المضاء مجلس ادارة المؤسسة العسلية في المادة السادسة من تسانون والمتعلم المام من نظم التوظف المؤسسة ألم أنه من المنافوسسة أو الانتخاب على المنافوس وعلم النفسية ألم ألم من منظم التوظف العالمة ، والمؤلف بالمؤسسة ومؤلمي موظمي من المكامها وتوانين النوطة العالمة ، والمؤلمين عهوييون تتوافر في أشائم شروط الموظف العالمة ، غهم يوطبون على سبيل الدوام بأعمالهم في خدمة المرافق بحيث ينتطبون لتدويون على سبيل الدوام بأعمالهم في خدمة المرافق بحيث ينتطبون لتدويون على سبيل الدوام بأعمالهم في خدمة المرافق بحيث ينتطبون لتدويون على سبيل الدوام بأعمالهم في خدمة المرافق بحيث ينتطبون للدينهما ويتعرغون لها ويشغلون وظائلة للدخل في التنظيم الادارى المراقق .

وغضلا عيسها تقنم غان المشرع الدستوري قسد غرق بين بالوظفين العبوبيين وبين أعضام بجالس ادارة المؤنسطات العلية الى صدد تتظيه عناسر بالجمسع بين عضوية مجاس الامة وبين ممارسة بعض الاعمال ، ١٩٨٠ مناسر نصبت المسلدة ١١٤ من يستور بسنة ١٩٥١ ، وهي مطابقة المادة ، ٤ من الدسيتور بالمؤيت ، على إنه إلا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الامة وتولى الوظائف الجابة . ويحدد القانون أحوالي عدم الجميع الاخسري و وتسد بين التسانون رقم ٢٤٦ اسنة ١٩٥٦ باصدار تانون عضوية مطمي الابة هذه الاحوال ، منصب المادة ٢١ منه على أنه 9 لا يجوز الجمع بسين مضوية مجلس الامة ومضوية المجالس المثلة للوحدات الاداريسة ولجنان اليهد والشايخ ؟ ونصت الملاة على انه ﴿ لا يجوز لاى عضو من إمهداء مجليس الإمة إن يمين في مجلس إدارة شركسة مساهسة التساه مدة عضويته إلا إذا كإن إحد المؤسسين لها ٤ ٤ كما نصت المادة ٩٠. على إنه م يعتبر في حكم أعضاء مجالس إدارة الشركسات المساهبة من يمهبد اليه بادارة شركات التوصية بالأسهم وكذلك مديرو الشركات ذابته السبولية المحدودة وإعضاء بجالس ادارة المؤسسات العلبة التي تبارس نشاطا تجارية أو متاميسة أو زراميسا أو ماليا ، .

ويبين من هذه النصوص أن للشرع نص ف صلب الدستور على ويدلا عدم جواز الجرم بين عضوية مجلس إلابة وتولى الوظائد العلة وقالت احبار لبدا القصل بين السلطات وهو أصل من الاصبول الدستورية في النظم الدييق الملة ؟ أما لموال عدم الجدم الاخرى عند فوض المدري في تحديدها بقتون ؟ وقد صدر هذا الكتون محددا تلك الاحوال ؟ وبحر بينها حلة عدم الجرسع بين عضوية مجلس الإبة وعضوية مجلس ادارة التي تمارس نشاطا تجازيا أو صناعيا أو راعيا أو واليسا ؟ وحكية الشركات المساحة وما في جكيها من بجاليس ادارة المؤسسات العلية صدم الجمع في هذه الإحوال تقلف من حكة عدم الجمع بين عضوية مجلس الابة وتولى الوظائك التي تقدم مكيه مطلبة النبلة عن الابة وسنا يتنف بية بين بينها المهابة المناهدية المهابة وسنا المهابة المناهد بين من واطن

ويلتفسى ما تقدم أن المشرع يبيز بين الوظنين المعوديين وبين أعضاء مجالس أدارة المؤسسات العلية في هذا المسدد كوخص كل طائفة بنص خاص جاء احدهما في صلب الدستور وهو الخاص بالوظنين المعوديين والاخسر في قانون عادى ، وتختلف حكية مدم الجمع بالنسبة إلى احسدى الطائفتين عنها بالنسبة إلى الاخرى ، ولو كان المشرع يسرى أن أعضاء بخالس أدارة المؤسسات العابة موظنون عبوبيون أو في حكم الموظنين المعودين لما كانت ثبت حاجة إلى النص عليهم في نص خاص اكتاء بنص المسادة الى النص بالوظنين المهوديين .

ولما كانت المؤسسة الاقتصادية تقوم على مرفق اقتصادي خطير هو توجيه الاقتصاد القومي نحو خير البلاد وذلك برسم سيلسة استغلال أموال الحكومة في التسلط الاقتصادي سواء باشبتراك في الشركات المساهمة أو باتشساء مؤسسات علمة اقتصادية تجارية أو صناعية ، ومن ثم يسرى في شانها حكم عسيم الجسم المنصوص عليه في المادة ٢٥ من القلون رقم ٢٤٦ لسسلة ١٩٥٦ بإصدار قساقون عضوية بجلس الابة .

ويخلص مما تقدم أن رئيس مجلس أدارة المؤسسة الاقتصاديسية وأعضاءها وأن كاتوا يقومون بخدية مرفق علم على النحو المتقدم) الا أنهم لا يعتبرون موظنين عبوبيين المختلف مركزهم القانوني عن مركسز الوظف المسلم) أبا موظفو المؤسسسية وعبالها عانهم يعتبرون موظفين عوديين ،

(علوی رفتم ۱۳۲ شـ فی ۱۹/۹/۶۰۴) .

قامىدة رقىم (۲۷۷)

البسبا:

المُسسة الاقتصادية ... بمثارها في الشريكات والمُوسسات الملية ... هذم اعتبارهم بوظفين علين .

ملخص الفتري:

تعمل الحادة ٧ من التساتون رتم ٢٠ لسنة ١٨٥٧ في شسان الؤسسة الانتصادية على أن « يكون للمؤسسة الانتصادية مبثلون في مجالس ادارة الشركات التي يكون لها نصيب في رأس ملهسا .

ويكون لمثلى المؤسسة في مجالس الإدارة با لسستر اعضاء المجلس من سلطات وحتوق ولهم أن يتدبوا الى كل من مجلس الإدارة والجمعية المعومية المترحات والتوجيهات المتعلقة بادارة بسسئون الشركات » .

كما نصت الملدة ١٤ منه على أن « يكون البوسسة الاقتصادية مبثل في مجالس أدارة المؤسسات العابة التي تتولى المؤسسة الاقتصاديسة نوجيه نشاطها وغقا لحكم المقترة (ج) من المادة الرابعة .

ويكون لمثلى المؤسسة الاقتصادية في مجلس الادارة بما لسسائر أعضاء المجلس من سلطات وهقوق ولهم أن يقدموا الى مجلس الادارة التوجيهسات المتعلقة بادارة شئون المؤسسة العلمة » .

ويستفاد من هذين النصين أن مطلى ألؤسسة الانتصادية في مجالس ادارة الشركات والمؤسسات العابة يعتبرون نوابا عن المؤسسة الانتصادية في مجالس ادارة هذه الشركات والمؤسسات العابة ، شائهم في ذلك شأن أمضاء مجلس ادارة الشركة أو المؤسسة العسابة التي يطلون المؤسسة الانتصادية في مجلس ادارتها ، ومن ثم ناتهم لا يعتبرون موطنسسين عمومين .

(منوی رتم ۱۳۳ ــ فی ۱۹۵۹/۱/۱۹۵۱) •

قاعنـدة رقــم (۲۷۸)

المسطا:

المؤسسة الاقتصادية ... الفرض بن الشائهــا بالقــافين رقم ٢٠ اغسنة ١٩٥٧ ... ايلولة الصبة المكهة في ربوس لبوال الشركات المساهبة التي هذه المؤسسة قاصر على الشركات المساهبة في الاقليم المحرى -

ملخص الفتسوي :

أن المادة الثانية من القسانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن الموسسة: الانتصافية تنص على أن و يتكون رأس مال المؤسسة من :

(أ) انصبة الحكومة في رؤوس ابوال الشركات المساهمة .

(' به) رؤوس اموال المؤسسات العابة التي يكون من اغراضها مهاشرة النشاط التجارى أو السناعي أو الزراعي أو المتارى والتي يصدر يتحددها قرار من رئيس الجمهورية » .

(!) تنبيسة الاقتصاد القوس عن طريق النشاط التجاري والمساعي والزراعي والملي ،

(به) وضع سياسة استثبار أبوال المؤسسة وتوجيهها في المنشات. المصل اليهسا في الملدة الثانية . :

(﴿) النسام نبابة من الحكومة بالتوجيه والاشراف على المؤسسات، المملة الإشرى التي يستر بتميينها قرار من رئيس الجمهورية وذلك بستا يحقق مصلحة الانتصاد القومي ووضع البرامج الكميلة وتنظيم مشاركة المحكومة والميات العلمة والخامسة في هذا الشان ٤

وتنسن المادة ٩ على أنه ٥ اذا كانت حصة المؤسسة في رأس مساقب احدى الشركات ١٠ تتل من ٢٥ ٪ كان لوئيس مجلس ادارة المؤسسة حقى طلعب اعادة النظر في كل ترار يصدره مجلس الادارة أو الجمعيسة المهومية: خلال أسبوع من تاريخ ابلاغه به والا اعتبر القرار ناهذا .

ابا اذا اعترض على القرار غلا ينفذ الا اذا وافق عليه مطعيه الادارة او الجمعية العبوبيسة على حسب الاحوال باغلبية ثلثي الاصوات على الاهل » .

وتتضى المدة ۱۳ بان « يكون تعيين رئيس مجلس الادارة أو العضو المتحد، أو الدير العسام في الشركات التي تبتك المؤسسة الانتصادية. ٢٥٠ بر على الانسان رأتس مالها بعزار أن رئيس الجنورية من تلات أو يوسحه مجلس الرأة المتركة بشد التفاراي الجلس ادارة الموسسة ١٠٠٠.

وجاء في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٠ اسئة ١٩٥٧ أن « من انجع الوسائل لوضع الخطط الكفيلة بتنظيم الاتتصاد القومي أن يعهـــد الني حيثة موحدة برمسم سياسة استغلال اموال الحكومة في النشمسك الاقتصادى سواء بالاشتراك في الشركات الساهمة أو بانشساء مؤسسات عامة اقتصادية تجارية أو صناعية وكانة الوسائل الاخسري المؤدمة الى التنبية الانتصادية الدولة وهي من أهم الوسائل لرفع مستوى المعيشة . ولا شك أن أموال الدولة وغيرها من أشخاص القانون العمام التي تستغل في النشاط النجاري والصناعي والزراعي والعتاري ووجوه النشاط الشمابهة تساهم بدور عمال في تلك التنبيسة الانتصادية وهي من أهم الاهداف التي ترمى الى زيادة الدخل القومي ورنسع مستوى المعيشة . ولذلك نقد أصبحت الحاجة ماسة الى مؤسسة عامة ذات شميدة اعتبارية مستقلة وذمة مالية خاصسة تنتقل اليها ملكيسة انصبة الحكومة ف رؤوس أموال الشركات المساهبة وكذلك رؤوس أموال الؤسسات العابة التجارية أو الصناعية أو الزراعية أو العقارية حتى يمكن لهــذه المؤسسة أن تتولى أدارة تلك الأموال إدارة كفيلة بالسبر بالانتصاد القسومي في الطريق السليم ووضع خطط موحدة للنشاط الاقتصادي للدولة بدلا من أن تتعدد الجهات ألتى تتولاها رسم السياسة الاقتصادية نبهتنع بذلك الاضطراب واختلاف الاتجاهات الاتتصادية التي تسيطر على السياسة الاتتصادية العامة للدولة .. الخ » .

ويستفاد من مجبوع النصوص المسار اليها في ضوء المذكسوة
 الإيضاهية للقانون :

أولا : أن الهستف الذى تستهنفه المؤسسة الانتصادية هو توجيه أبوال الدولة واستثبارها على نحو يكسل تقسدم اقتصادها واطراد نبوه ورفسع مستوى الميشسة وزيادة الدخل القوبي .

ثليا : أن الهيئات الرئاسية التاثية على شركات المؤسسة تمين باداة محرية وهي ترار من رئيس اجبلس الجمهورية يصلحر بتمين رئيس جبلس الادارة أو العضو المنتف أو مدير الشركة بعدد الصد رأى جاس ادارة المؤسسة على النحو المين تفصيلا بالمادة ١٣ من التسانون رئم ٢٠ لسنة المحلسار النهساء .

ثالثا: أن سلطة الإشراف والرقابة على الشركات التي تساهم فيها المؤسسة بحصة لا تقسل عن ٢٥ ٪ من رئس المال موكولة الى رئيس مجلس الدارة المؤسسة وذلك عن طريق طلب اعادة النظسر في قرارات مجالس ادارة هذه الشركات أو جمعياتها العمومية خلال موصد محدد و وفضلا عن. خلك عن الرقابة في المسائل المالية للشركات المنكورة موكولة الى عيوان المحاسبة .

وبتتنى ما تتسدم ان نشاط المؤسسة الانتصادية في استفسالال النصبة الحكومة في رقوس أموال الشركسات المساهمة تجفيقسا الأغراض. المن اتشات من أجلهسا لا يجاوز الشركات المساهمة في الاقليم المرى تلك اللتي تؤثر بباشرة في قندم الانتصساد التومي ورفسع مستوى الميشة والتي تتضمع لسلطان التشريع في الجمهورية العربية المتحدة ورقابة الهيئسسات. الرئاسية في المؤسسة من الناحية الادارية وسلطتها في تميين الرؤسساء المقاتمين على هذه الشركات كيسا تخضع لرقابة ديوان المحاسبة من الناحية المالية على نحو ما سلف بياته ه

(نتوی رقم ۸۹۰ -- فی ۱۲۰/۱۲/۲۶) . قاصدة رقسم (۲۷۹)

: المسبطة

ابلولة اتصبة المكومة في رأس مال شركة ابار الزيوت الاتجليزية المحرية. اليها ... يستنبع حتب انتقال الحقوق المالية وقي الماليـــة التي تتضيفها: اسهم المكومة في هذه الشركة الى المؤسسة الاقتصادية .

ولفص الفتري :

تنص المادة الثانية من الثانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شان المؤسسة الانتصادية على أن « يتكون رأس مال المؤسسة من : --

« إ ــ أنصبة الحكومة في رؤوس أووال الشركات المساهمة . . » وتنفيذا لهذا النص آلت أنصبة الحكومة في رأس مال شركة آبار الزيوت الانتصادية اعتدارا من ١٤ من يناير سنة ١٩٥٧ تاريخ العمل بهذا القانون ، وقسلم البنك الاهلي بتسليم الاسسمم الني تبثل هذه الانصبة الى بنك الاسكندرية لخفظها لديه لحساما المؤسسة .

ونلك في ١٨ من يونيسة سنة ١٩٥٧ حسبها يستفاد من كتاب النقك الاهلي الى المؤسسة رقم ٦٠ م (١٤) المؤرخ ٢٠ من يولية سسنة ١٩٥٧ ، وأوردت هذد الاسهم محفظة الاوراق الملية الخاصسة بالؤسسة .

وبن حيث أن الشركات التجارية على اختلاف أنواعها (عدا شركات الساهمة) تكسب الشخصية الاعتبارية ببجرد تكوينها ، وذلك يستتبع الستعلالها بلمة ملية تقمة بذاتها وتتلقى هذه النمة الحصص التي يتدمها الشركاء على سبيال التبليك ، غلا يبقى لهم بعد تقديمها الا مجرد حق لدى الشركة في الحصول على نصيب بن الربح الناء تيامها ونصيب بن الربح الناء تيامها ونصيب بن الربح الناء تيامها ونصيب بن الربح الناء على علما وتصنيتها .

وبن حيث أن الاسهم التى تصدرها شركات الساهبة تبثل الحصصور التي يقدمها الشركاء للشركة سواء أكانت حصصا نقيبة أم هينية أو هذه الاستهم بن طبيعة بنقولة ونظل بحتفظة بهذه الطبيعة الى حين تعسلية أبوال الشركة وتقسيها أو وتبغل الاسسهم في مكوك تعلى للبساهيين وهي اداة ألبست حقوقهم واستعبالها لدى الشركة علك الحقوق الني تنديج في المسك اندباجا تابا بعيث يكون بلك المسسك هو مساهبه المدق فيها يخوله بن بزايا على اختسالك صورها أو وحيث بصبح هذا الصلك اداة لازية لاستحتاق هذه المزايا علا يؤول الى غير بالسك المسك كا وملى المشك كا المسلك المسلك المسكن عنها الملك المستعبد وتبالي المدتون الإنجلزية المصرية الى المؤول الى غير بالسك المسك كا التنالل المركبة في السهم الحكومة في السهم الحكومة في الشركة الدي المؤولة الله المؤولة الله المؤولة الشركة الله المؤولة الشركة المؤولة الشركة الله المؤولة الشركة المؤولة الشركة المؤولة الشركة المؤولة الشركة المؤولة المؤولة الشركة المؤولة المؤولة المؤولة المؤولة المؤولة الشركة المؤولة الشركة المؤولة الشركة المؤولة الشركة المؤولة المؤولة الشركة المؤولة ا

(غتوی رقم هه <u>ف ۱۹۲۰/۱/۱۲</u>) •

قامنىية رقسم (۲۸۰)

البسطا:

ارباح أسهم شركة آبار الزيوت الإنجليزية المحريسة التي انتقفته ملكيتها بن المكومة اليها تطبيقا للمسادة ؟ بن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٧ اعتبارا من ١٩٥٧/١/١٤ ــ هي من حق الأوسسة ولو كانت عن سنوات سابقة على هذا التاريخ •

ملقص القلسوى :

ان من المسلم ان القمة المسلمية الشركة تتلقى الارباح التي تحققها الشركة وان حق المساهم في الارباح انسا ينشأ ويصبح دائنا للشركة وان حق المسلمية العبوبية الشركة واصدار فرارها بتوزيع الارباح ، وقبل انخاذ هذا الاجراء لا يكون للمساهم تبل الشركة الاحق اختمالي ، ومن تسم غلا يلتزم بتوزيسع الارباح على المساهبين الا من تتريخ صدور قرار الجبعية بتوزيمها أو من التاريخ الذي تحدده لاجراء هذا التوزيم ،

ومن حيث ان الحراسة التي آلت اليها سلطة الجمعية العمومية تررت في يولية سسنة ١٩٥٧ صرف توزيعات مقدارها عشرة قروش عن السسهم الواحد من اسهم شركة آبار الزبوت الانجليزية المصرية مقايل تتديم الكوبون رقم ، } أذ أن حق المساهمين لم يتقرر في هذه الأرباح الا من هذا التاريخ ، وهو تاريخ لاحق لايلولة ملكية اسهم الحكومة الى المؤسسة ، ومن ثم مان المؤسسة الاقتصادية وقد آلت اليها ملكية هذه الاسمهم منذ ١٤ من يناير سنة ١٩٥٧ الحق في الارباح التي تررت الحراسة في يواية سنة ١٩٥٧ توزيمها على المساهمين في هذه الشركة ، ولا يقدح في هذا النظر ما يقال من أن الارباح الموزعة قد حققتها الشركة في السنة الملية ١٩٥٦ اي قبل انتقال ملكية الاسهم من الحكومة الى المؤسسة ، ذلك لانه لا يعند في هذا الصدد بالسبة المالية التي تحقق الربح خلالها لتصرف الربح الي من كان يملك السهم في هذه السنة وانها يعتد بمكيسة السهم عند تقرير توزيع الارباح ملا يستحق الربح الا من يملك السهم في هذا التاريخ دون من كان يبلكه خلال السنة التي تحقق نيهسا الربح والقول بغير ذلك يعنى الحث عبن كان يبلك السهم في الماضي كما انه يؤدي الى نتائج مستعصية كما نو كان السهم لحامله وكهما لو قررت الجمعيمة العموميمة ترحيل ارباح سنة معينة الى سنة متبلة كي تضاف الى ارباحها ، ويؤيد هذا النظر · انْ · المُسادة الرابعة من القانون رقام ٢٦ لسننة ١٩٥٤ ، معدقة بالقسانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على أن ٥ بتولى وزارة التجارة والمناهة وضع

اللهوذج للمتسد الابتدائي تشركات المساهية ونظامهما ولا يجسسورا خالفته الالاسباب ضرورية يتررها وزيسر التجسارة والصناعة .

(۲) ويصدر بهذا الانبوذج مرسوم بعد موافقة قسم الراى مجتمعا
 مجلس الدولة » .

وقد صدر هذا الرسوم ونشر في الوقائع المصرية في ٢٥ من سبنبير سنة ١٩٥٤ ونص في المادة ١٧ من سبنبير عن الإسهم التي المستحقة عن الاسهم التي لحالها التي حالم الكوبون وتنفسع المبالغ التي تستحق في حالة تسمة موجودات الشركة التي حالم السهم وسادامت الاسهم اسبية عاضر مالك لها يقيد اسمه في سجل الشركة يكون له وحده الحق في تنبش المبالغ المستحقدة عن السهم دون اعتداد بالسنة المالية التي تحققت عنها الارباح الموزعة .

ومن حيث أن العقد الإبتدائي لشتركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية عضلا من أنه لم يتضمن أي نص مخالف للقساعدة المتتدبة غاته ينمى في البند ١٠١ منه على أنه أن يترتب على نقسل المكيسة الاسهم أنتقسال الحق في أي ربح يعلن عنه تبل تبد هذا التحويل في السجل ويؤدى ذلك أن الحق في الارباح ينتقسل الى آخر مالك للسسيم بحجرد تبد أسسمه في مسسجل الشركة وهو الاجراء الواجب انتسل المكيسة السهم .

وعلى هدى ما تقسدم غان أرباح أسهم شركة آبار أأزيوت الانجليزية المحرية التي انتقلت ملكيتها من الحكومة ألى المؤسسة الاقتصاديسة تطبيقا المادة الثانية من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ امتبارا من ١٤ من يناير سنة ١٩٥٧ تكون من حق المؤسسة ولو كانت عن سنوات سابقة على هذا التاريخ .

(مُتوی رشم ۵۰۰ ــ فی ۱۲/۱۱/۱۹۱۰)

قاعسدة رقسم (۲۸۱)

البسدا:

مبلو الترسسة الاقتصادية في مهالس ادارة الشركات — البالغ التي يستحقها عولاء المثلون في مجالس ادارة تلك الشركات نظير تعليلهم فيها — ايلولتها الى المؤسسات المالية والمؤسسة أن تحدد الرتبات أو الكافات التي تصرف من خزانتها أليهم •

ملخص الفتسوى :

تنص المسادة ١٢ من القسانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شسسان المؤسسة الاقتصادية على أن :

« تؤول الى المؤسسة الاقتصادية المبائغ التى تستحق لمندوبيها في مجاسى ادارة الشركات بأية صورة كانت ، وللمؤسسة أن تحدد المرتبات أو المكانات التي تصرف من خزانتها الى هؤلاء المندوبين » .

وتنص المادة 11 من القانون رقم ٢٦٥ لمسغة . 1٩٦٠ بتنظيسم المؤسسات ذات الطابع الاقتصسادى على أن « تؤول الى كل مؤسسسة المبلغ المستحتة لمطبهسا في مجالس ادارة الشركات بأية صورة كاتت ، وللمؤسسة أن تحدد المرتبات أو ملكانات التي تصرف من خزانتها الى هؤلاء المطبن » .

ويستناد من هذين النصين المتبائين اللذين يتضبن احدهها التشريع المنظم للمؤسسات الانتصادية وتضين الآخر التشريع المنظم للمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي ان المشرع قسد هرص على قطع آية صلة مالية بين. الشركات التي تسساهم فيها المؤسسة الاقتصادية أو آية مؤسسة ذات طابع اقتصادي وبين مبثلي هذه المؤسسات في تلك الشركات ، مقضى في عبارة صريحة قاطعة بأن تؤول الى المؤسسة المبلغ التي تستحق لمبثلها في مجالس ادارة الشركات بأية صورة كانت ، وخول المؤسسة دون الشركات، في مجالس ادارة الشركات بأية صورة كانت ، وخول المؤسسة دون الشركات

حق تحديد مرتباتهم ومكافاتهم على أن تمرف اليهم من خزانتها لا من خزانتها لا من خزانة الشركات ، وحكية هذا التنظيم حرص المشرع على الا يسدح للشركات سبيلا على معلى الأوسسات لديها وهم القوابون على تنفيذ القانون المالملون على تتعفل العملون على يستهدفها المشرع من تدخل القطاع العسام في ميادين النشاط الاقتصادي التي كانت مقصرة على القطاع الخاص فقصر عن بلوغ هذه الاهداف ، وغنى عن البيان أن قطاع هذا السبيل على الشركسات يكمل نهوض هؤلاء المقلين برسالتهم الخطيرة على اكبل وجه في استقلال وحصائة وهرية تلية .

وعبارة النصين المسار اليهبا في خصوص ايلولة المباغ التي تستدق لمثلى المؤسسات في الشركات الى تلك المؤسسات تدجاعت عسلية شالمة مطلقة بحيث تتناول أي مبلغ يحمسل عليه مبثل المؤسسسة- لدى الشركة بأية صورة كانت وسسواء حمسل عليه مباشرة بن الشركة ، التي يبثل المؤسسة لديها أم من شركة آخرى يهشل لديها تلك الشركة ، والقول بغير ذلك يهدر الحكسة التي تفياها المشرع من القاعدة الإسرة التي تضيفها النصان سالها الذكسر ويجعل للشركات سبيلا على هؤلاء المثلين بهنحهم مكانات أو مرتبسات عن طريق تبثيلها لدى شركسات اخرى. مها يغل باستقاراتهم وحريتهم وحصائتهم في القيالم بواجباتهم .

واغتيار احدى الشركات ممثل المؤسسة في مجلس ادارتها التبثيلها في مجلس ادارة شركة اخرى لايتم بصفسة الشخصسية بل يتوم اساسا على تبثيله المؤسسة في مجلس ادارة الشركة الاولى علولا هذا التبثيل لسم تكن له صفة عضو مجلس (دارة هذه الشركسة ولا حق في تبثيلها الدى أيسة شركة اخرى .

ويظمن من كل ما تقسدم أن المبلغ التي يستعقها مطو المؤسسسة الانتمسادية أو أية مؤسسة ذات طابع انتصادي لدى أية شركة نظسير تبتيلهم هذه الشركة في مجلس ادارة شركة أخرى تؤول ألى المؤسسة > شائها في ذلك شأن المسالغ التي يستحتونها في الشركة التي يبطون المؤسسة في مجلس اذارتها . لهسذا انتهى الراى الى أن البلغ التي تستحق لمثلى المؤسسسة الانتصادية في مجالس ادارة الشركات السائعسة نظير تبثيلهم هسسده الشركات في شركات اخرى تؤول الى المؤسسة الانتصادية التي تقسوم بدورها بتحديد الرئيات والمكانآت التي تصرف لهؤلاء المثلين من خزانتها .

قاعـــدة رقم (۲۸۲)

: المسطا:

المؤسسة الاقتصادية — القوقة بين الوضع القاقوني لرئيس واعضاء مجلس ادارتها وبين موظفي المؤسسة وعمالها — رئيس واعضاء مجلس ادارتها وبين موظفي المؤسسة وعمالها — رئيس واعضاء مجلس الحدارة يشغلون مناصبهم لاجل موقوت عملا بلصل عام مقرر بالمادة المسائسة من قانون المؤسسات المسلمة رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ولا يقتضى عملهم التفرغ له — عدم خضوعهم لاى نظام النوظف بالمؤسسة او غيرها من نظم التوظف بالمؤسسة وعمالها الذين يعتبرون موظفين علين ننظم قواعد توظيفهم لائحة خاصة وعمالها الذين يعتبرون موظفين علين ننظم قواعد توظيفهم لائحة خاصة المؤطف المقام — التفرغ المقاوني الذي يتم بقرار من المخطف بنعين عضو مجلس الادارة سديم صدور قرار من رئيس الجمهورية بتفرغ احد اعضاء مجلس الادارة اوظيفة معينة — رئيس الجمهورية بتفرغ احد اعضاء مجلس الادارة اوظيفة معينة المنت المتباره من الوظفين بالمؤسسة وغاصة أن الإعمال التي اسندت الهد لا يدل اغلبها على وظيفة معينة بالمؤسسة كان يقوم باعبالها — عدم استفادته من نظام تابين الشيخوخة الخاص بموظفي المؤسسة عدم استفادته من نظام تابين الشيخوخة الخاص بموظفي المؤسسة .

ملغص القتوي:

أن القائمين على المؤسسة الانتصادية عبسل التصفية طائفتان ميسز

الشرع بينهما وخص كلا منهما بتنظيم تاتوني يختلف في احداهما عنه-في الأخرى ، غالطائفة الأولى تنظم رئيس واعضاء مجلس ادارة المؤسسة. الذين يبتلون السلطة ألعليسا المهبئة على شتونها ورسم السياسة العامة. لادارتها واستفلالها وهؤلاء لا يعينون على سبيل الدوام بسل يشسقلون مناصب مجلس الادارة لاجل موتوت عبلاً بالاصل العلم المترر في شلسان. اعضياء محلس ادارة المؤسسات الميلهة في المفادة السائسية من . تانون المؤسسات العلية رقم ٣٢ لسينة ١٩٥٧ ولا يتتضى عبلهم التفرغ والانتطاع له كما أنهم لا يخضعون لاى نظام من نظم التوظف بالمؤسسة. ار غيرها بن نظم التوظف العابة ، والطائف من الثانية تنتظم موظفي المسسة وعبالها ومؤلاء تنظم تواميد توظينهم لائحة خامسة تتنق في كثير بن احكابها وتوانين التوطف العلبة نهم موظفون عموميسون تتوافر في شائهم شروط الموظف المسلم كأمة ، فهم يتوبون على سبيل الدوام بامهالهم في خدمة المرقق بحيث ينتطعون لتأديثها ويتدرغون لها ويشغلون وظائف تدخل في التنظيم الاداري للبرنق ... كذلك ميز المشرع بين الوظفين. . المبوميين وبين اعضاء مجالس ادارة المؤسسات العلبة بمسدد تنظيم حظر الجيم بين عضوية بجاس الابة وبمارسة بعض الاعمسال ، وهُض كلد طُلِّنَا اللهِ عَامَى جَاءِ المُعَمِّا فِي صَلْبِ الدَّسِيُّورِ (المَادِةَ ١١٤ مِنْ -دستور ١٩٥٦ والمادة ، ٤ من الدستور: المؤثث اسنة ١٩٥٨) وهو الخاص بالوظفين المبوميين والآخر في تاتون عادى هو التاتون رتم ٢٤٦ لسنسنة. ١٩٥٦ باصدار تاتون عضوية مجلس الامة ، وتختلف حكمة عدم الجسع. مِانسبة الى احدى الطائنتين عنها بالنسبة الى الاخرى ، ولو كان المشرع يرى أن أعضاء مجالس أدارة المؤسسات العلمة موظنون عبوميون أو في حكمهم لمسا كانت ثمة هلجة الى النص عليهم في القانون المشار اليه اكتفاء أ بنس التنتثور الشاش بالمؤظفين المهوميين ــ ومن شم غان رئيس وأعضناه . مطس إدارة المؤسسة الاقتصادية لا يعتبرون موظفين عمومين .

ومن حيث أنه سبق الجمعية العبومية أن انتهت الى التنجسة المتحدية بالمتحدة بالتحديث (١٩٥٩) كما سبق الها أن ارتات أيضا بجلستها المتحدة بتاريخ ٧ من نونمبر سنة ١٩٦٣ أن الترخ الكبل في نطاق المؤسسات المعلمة هو الاساس في اضاء حسفة المؤلف المعلم على اعضاء مجالس ادارة هذه المؤسسات بحيث أذا لسج

يتحقق هذا التفرغ بالنسبة الى أى بن مؤلاء الاعضاء با أيكن سسحب بلك السفة عليه ، وقسد انتهت الجيمية العبوبية الى أن عضسو بجلس ادارة البنك الاهلى المرى الذى صدر قرار جيهورى بتميينه عضوا بتفرغا لشئون التضايسا بالبنك بقابسل برتب سنوى علاوة على حكاناة العضوية يعتبر بوظفا علما بهذا البنك وتطبق في شأته اللوائح والنظم الخاضسة بموظفى البنك .

وبن حيث أن التعرع الكابل الذي اعتصدت به الجمعية المهوبية بطستها المتعدة بتاريخ ٧ من نوئيبر سسنة ١٩٦٧ هو التعرع القانوني الذي يتم بترار من السسلطة المختصسة بتميين عضو مجلس الادارة نظرا لم يعتبر عليه من ثبوت صنة الموظف المسام ، وهو غير متوانر في الحالة المحروضة حيث لسم يصدر ترار من رئيس الجمهوبيسة بتعرع السيد /... لوظيفة معينة ، هذا بالاضسانة ألى أن الأحسال التي أسسندت اليه لا يدل الخليها على وظيفة معينة بالمؤسسة الاقتصادية كان يقوم باعباتها .

لهذا انتهى راى الجمعية المهوبية الى أن السيد / ... لا يعتبر موطئا المؤلسسة الاقتصادية في الفترة التي عين فيها عضوا بمجلس ادارة المؤسسة المذكورة وبن شم فلا يطبق طيسه بشاتها تطسلم تأسسين الشيخوضة الخاص بموطفى المؤسسسة الانتصادية .

(ملك رقم ١٩٧٠/١٠/١٥ ... جلسة ٢١/١٠/١٠)

الفـــرع الثـــانى مؤسســات زراعية

اولا ــ مؤسسة مديرية القعرير

قامسدة رقسم (۲۸۳)

الهيسدا ;

وقسسة مديرية التحرير القواعد اللى تنظم شئون موظفيها ووقع عقوبة الفسال عليم مع ما مكال المائة 1904 بالشاء المؤسسة ، وكذلك اللائحة المائية ولائمة التوظف الماستين بها المسادرتين بقرار من مجلس الوزراء في ١٩٥٧/١/١٠ صدر قرار جمهورى ألى ١٩٥٧/١/١/ بادماج المؤسسة في الهيئة الدائمة الاستصلاح الارائمي وباللهاء قانون الشائه المؤسسة وباللهاء المؤسسة وبالكائمة المؤسسة وبالكائمة المؤسسة وبالكائمة بالتوظف من تاريخ صدور هذا القرار ، وسريان كافة الإحكام والمؤالخ التي تنظم الهيئة المؤسسة وبالكائمة الإحكام من القانون رقم ١٩٧٧/١٠ اسسنة المسادر في ١٩٧٠/١/١٠ بتعديل بعض المكلمة ثم قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ استاد بالمؤسسة مديرية التوليد مائلات عبال المؤسسة مديرية التوليد في ماكارا ١٩٥١ من وكيال موزارة الإصلاح الزراعي بصفته مشرفا عليا على الديرية بمنتش قدار مسادر من مجاسر الادارة المسادر من مجاسر الادارة المسادر من مجاسر الدورة التهيئة مستوره من مجاسر الادارة المسادر من مجاسر الادارة الإسلام التواراة الاستاد التواراة الاسلام التواراة الاستاد التواراة الاستاد التواراة الاستاد التواراة الاستاد التواراة الاستاد التواراة التواراة الاستاد التواراة الاستاد التواراة التواراة الاستاد التواراة الاستاد التواراة الاستاد التواراة التواراة التواراة التواراة التواراة الاستاد التواراة التواراة التواراة التواراة التواراة التواراة التوران ال

ملغص الشكم :

ق ، ٢ من مارس سنة ١٩٥٤ صدر الثانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٥ بالشباء ووسسة مديرية التحرير وجاء في مادنه الاولى لا تنشسا ووسسة عامة تسمى (مؤسسة مديرية التحرير) وتقوم تباعا بتهيئة أجزاء من منطقة المنحراء الغربيسة حسب ما يترره مطس الوزراء لتكون مديريسة باسم مديرية التحرير ، وتتولى جميع الأعمال الخاصة بالتوسع المسزراعي والمبناعي والعبراني لتحتيق هسذا الغرض ويكون لهسذه المؤسسسسة شخصية اعتبارية » ونصت المسادة الرابعة منه على أن « يقوم بادارة المؤسسة مجلس ادارة يشكل من اثنى عشر عضوا يعينون بقرار من مجلس الوزراء ، ويتوم مجلس الادارة بجبيع التمرنسات اللازمسة لتمتيق غرض المؤسسة دون التقيسد بالنظم او الرقابة الماليسة والادارية المتبمسة في المسالح المكومينة وذلك في حدود اللائحة المالية ولانحسة التوظف اللِّدِينَ يَضْعَهُ إِ الْجَلْسُ وَيُصَدِّر بِهِمَا مُرْسَبِومٌ ﴾ . وجاء في المذكبرية الايضاحية لهسدًا التسانون و ويبين حسدًا المشروع أن المؤسسة يديرها مجلس ادارة مكون من اثنى عشر عضوا ويبين طريق تعيينهم أو اختيارهم وكينية اجتباعهم وسدى سلطات مجلس الادارة وسلطات رئيس مجلس الادارة ويعدد المشروع الوضع المسلى من أن المؤسسة تدير أموالها بنسسها دون التقيد بلوائع ونظم الحكومة ، سع خضوعها البائير لمجلس الوزراء من حيث تقديم مشروع الميزانيـــة اليـــه . . الخ » . وواخــخ بها خِناه في مواد هــدا القسانون انه يهدف الى البعد بالمشروع عن الادام الحكومية تدر المستطاع الا فيما يختص باختيارها لمن تعهد اليهم ادارة. المشروع . وفي البن مارس سسنة ١٩٥٥ أصدر مجلس الوزراء تراوال باللائمة الماليسة ولاثمة التوظف الؤسسة مديرية التحرير وجاء في مادتي الأولى " يُعمَّلُ بِاللَّنْحَةِ السَّالِيةِ ولاتِحةِ التِوظِفِ الوسِسةِ مديريسة التجرير المرامتتين من تاريخ نشر هددا الترار في الجريدة الرسيسة ولمجلس الإدارة اصدار القررت المنفذة الأجكامهما » . واختص الباب المسادس من لاتحة التوظيم بالمتوبات الثاديبة منص في المادة . ٣. على الجزاءات التي يجوز توتيمها على الموظفين وهي تبدأ بالانذار ، تسم بالخصم من الربوب لدة لا تجاوز ثلاثة أيسام أم تنتهي في البنسد السائس بالنصل مع الحيمانية بن المكافأة ، ونصب المسادة ٣١ بن اللائمة على أن : ﴿ للرئيسَ المَنْأُفِيرُ ۗ

توقيده الجزاء المنصوص عليه في البنسد أولا من المسادة السسي المقات (الألذار) كسا يجوز له توقيع الجزاء المنصوص عليه في البقيد فالنية! (الخصم من المرتب السدة لا تجاوز ثلاثة أيسام) بعد موافقة عضو مجلس، الادارة المنتدب ، ويصدر بالجزاءات المنصوص عليها في باتي البنود: قرار من مجلس تأديب بشكل من ثلاثة أعضاء تعينهم الجهة المنوط بها تعيين؛ الموظف ومقا للهادة الاولى من هذه اللائحة » . وفي المسادة ٢٢ : « يعبدر ترار محلس التاديب مسببا ويبلغ الى الموظف خلال أسبوعين من تاريخ صدوره بكتاب موهى عليه مصحوب بعلم الوصول ، وقالت المادة ٣٣ من اللائمة « التسرارات التابيبية نهائيسة » ولكن هسدت في ٣ من نونبر سنة ١٩٥٧ أن صدر ترار رئيس الجمهورية بادماج مؤسسة مديرية التحرير في الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضي واستندت ديباج هـ ذا القرار على القاتون رقم ٣٢ لسينة ١٩٥٧ بلمسدار قسانون. المؤسسات العملية وعلى التمانون رقم ١٤٨ لسمة ١٩٥٤ باتصماء مؤسسة مديرية التعرير ، وعلى التساتون رقم ١٤٣ أسسنة ١٩٥٥ الخاص بالهؤلة الدائبة الاستصلاح الاراشي المسدل بالقرار رتم ٦١٣ لسسنة ١٩٥٧ ، ونصبت المسادة الاولى من تسرار رئيس الجمهوريسة المستافر. ى ١٩٥٧/١١/٣ على أن ﴿ تدبع مؤسسة مديرية التحرير في الهيئة الدائسة لاستصلاح الإراشي » . ونصت السادة الثانيسة منه على أن « يلغي التانون. رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ بالشاء وسسة مديرية التحرير ويعسل بذالك. ون ١٩٥٧/١١/٣ ﴾. وواضع بن ذلك أن المشرع لاعتبارات تعرهــــا الغير الشَّالُون رقم ١٤٨ أنسنة ١٩٥٤ ومنا الحق بنيه من الثمته المساليسة. والخامسة بالتوظف وذلك ابتداء من ٢ من نومبر سنة ١٩٥٧ ، ومادامت مؤسسة مديرية التعرير تسد أننجت من هسدًا التاريخ في الهيئة الدائمة السنمالاح الأراشي فاته لا جدال في أن تسرى عليها كافة الاحكام واللوائع اللي تنظم هيئة الاسلنصلاح هسنده مما يتعين معه تقصى اوضاعها ي غفى ٣٠ بن مارس سنة ١٩٥٤ صدر التسانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٤ بالشساء الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراشي وتشكل من السبيد وزير الزرامة برئيسب ومن وزراء المسليسة والانتمسياد والاشسفال وفيرهم أعضاء ، وتختص الهيئة بتحتيق الأغراش إلتي انست عليها المسادق

الثلثية من همذا القسانون وفي طليعتهما حصر الأراضي البمسور الثابلة للإمتلاج ورسم السياسة العلبة لاستصلاحها وزراعتهسا وتعبيرهسا نا ونست النقوة الثانية من المسادع الثالثة من حسدًا التساتون على إنسه ٣ لا تخضع الهيئة في ادارة اموالها ولا في حضاباتها للقوانين والتطيمات اللق تجزى عليها الحكومة ولا للرغابة التي تضمع لها ميزانية الدولة » وجناء بالسادة الرأبعة من هذا القانون « يكون للهيئة لاتحة داخليسسة تَفْتُعُر بِقُرْار مِنْهِمَا بِعِد مِواقِلْسَة مِجْلُس الْوَزْرَاء » وفي ١٥ مِنْ اكتوبِسر سنة دُورًا أصدرت الهيئة الدائبة لاستصلاح الأراضي قرارا باللشعبة الداخلية للهيئسة استنادا الى العسانون رتم ١٩٩ لسنة ١٩٥٤ وبنساء على موافقة راي مجلس الوزراء وجاء في المادة الوحيدة من هدا القرار ٥ يعبل باللائحة الداخلية للهيئة الدائبة لاستصلاح الأراضي الرافقة لهذا البرار وذلك من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية » . ونصت هذه اللائمة الداخلية على انشاء مكتب تننيذي للهيئة وبينت اختصاص هدذا المكتب ؟ كما نصت على وظيفة « عضو الهيئمة الدائمة » وجاء في المسادة الثابئة من اللائمة « تنتدب الهيئة الدائبة أحد اعضائها ليكون عضوا مقدما وتكون له الاختصاصات الاتنة : (١) (٢) تعيين المؤطفين: وقعائهم من الخدمة وترقيقهم ومنحهم العلاوات الدورية وتقلهم وكذالك نكتهم واعارتهم من الورارات والجهسات المكومية وغيرهسا . وتمسانيد الرئيات والآجور المنتمقة لهم وذلك كله ومقا النظام السدى تظارره الَّهِينَةُ الدائمة » . قدم حدث بعد ذلك في ٢٧ من ديسبير سنة ١٩٥٥ ؟" ان مندر القسانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشسان ألهيئة الدائمة لاستصلام الأراضي ، عنص في السادة الثانية منه بعد تعديلهما بقوار رئيس الجمهورية المهادر في ١٠٠ من يوليو سنة ١٩٥٧ على أن « يكون للهيئة مطلب ادارة يبينك بتوار من رئيس الجمهرية ، مصدر الزار من رئيس الجمهوريسة متمين للديو العام للعلالة ويتحديد الرتبائد والمكافات، الذي عبلم له » ، « ونعجه النقرة الثانية بن هذه السادة الثانية على أن " يسين بدرار ابن مُجِلُسُ الوزراء العَشْتُو المُتلفِ الأَشْرَالُ عَلَى اللهِدُ الرَّاراتُ اللَّهُمَّةُ ولَمُنَّا المنا اللاحة الداخلية ، والمادة السادسة من هددا العانون

رقم ١٤٣ لسينة ١٩٥٥ بنهم على أنه ﴿ لا تَجْسُعِ الْهِيلَةُ فِي انْظُينُهُ سِلَّا الْهِيلَةُ فِي انْظُينُهُ سِلًّا وحبيبا الها وادارة ابوالهنا وتواحد تعين مونلنيها وترتياتهم وتأديبهم. وسائر اشتونهم للتوانين واللوائح والتعليمات التى تجيري عليها الحكومة ولا للرقابة التي تخضع لهما بهزانية الدولة .. » وتحدثت المسهادة البيبايمة بن هذا الثانون من اللائمة نقالت ، يسيدر مطبى الوزراء ترارا جاللائحة الدافلية للهيئة وتتضهن النظم والقواعد ألتي بتسمير عليهمسم ف جيسع شهونهما وعلى الإخص في ادارة وتنظيم إعمالهما وحساباتهما ونظام موظنيها ويشهمل تواعد تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم والمكافآت التي تملح لهم أو الغير أما أبنُّن أَيْنَكُ أَنْ أَنْ أَنْ أَنْ أَيْدُ أَوْ أَيْمَاوِن، النِّهَا * وَأَمَّاكُ حَظَت حُدُه المادة السابعة بقرار من رئيس الجمهورية صدر في ١٠ من يوليو سسنة ١٩٥٧ غامبهم نصهما يجرى بالآتي : « يعد مجلس الادارة لاثحة للهيئة تصمدر بقرار من رئيس الجمهورية تتضبن النظم والقواعد التي تسمير عليهمما وتنظم اعمالها وحساباتها ونظام موظفيها وتشمل تواعد تعيينهم وترقيتهم وتاديبهم والمكافآت التي تبنح لهم أو لفيرهم ... » وقسد صدرت هسده اللائمة التي استلزيت صدورها هذه المسادة ، بقرار من رئيس الجمه ورية ريم ٢٢٧٠ لسمنة ١٩٦٠ باللائمة الداخلية للهبئة الدائبة لاسمتصلاح الإراض (ونشرت بالجريدة الرسمية في ٣١ من ديسمبر سسنة ١٩٦٠ العدد حتم ٣٠٠) وجاء بالمادة الأولى منه « يعمل باللائصة الداخليسة طلهيئة الدائبة لاستصلاح الأراضي المراغقة لهدذا القرار بن تاريخ نشره جالجريدة الرسمية بتاريخ ١٨ من ديسمبر سسنة ١٩٦٠ » ونعت المسادة الثلثية من هذا الترار على أن « طغى اللائحة الداخلية للهيئة الدانم الاستملاح الأراض المؤرخة في ٢٥ من أكتوبر سيئة ١٩٥٥ وكل تسزار بخالف أحكام اللائحة المرافقة » وبغاد هذا النص أن لائحة ١٩٥٥/١٠/٢٥ خللت سارية المقعول منذ تاريخ صدورها حتى الغاها القرار رقم ٢٢٠٠ الصادر في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ تاريخ صدور اللائصة الجسديدة والتي لا تسرى احكامها بطبيعة الحال على وتاتع هذه الدموى التي متحكمها قواعد وبنود لاتمة ٢٥ من أكتوبر مسئة ١٩٥٥ ، فالطمون عليه عين بمديرية التحرير في أبريل سنة ١٩٥٦ وصدر قرار الاسستفناء عن

خداته وهدو القدار الطعون فيسه) في اول ديستنبر سسنة ١٩٥١. غلا يحكم وضعة الا القانون رقم ١٩٤٣ لسنة ١٩٥٥ السادر في ٢٧ من ديسبر. سنة ١٩٥٥ واللائمة الداخلية السادرة في ٢٥ من اكتوار سنة ١٩٥٥ كبهد. مستور قدرار رئيس الجدورية في ١٩٥٧/١١/٣ بلاماج مؤسسسة، مديرية التحرير في الهيئة الدائمة الاستصلاح الاراضي والغاء القدانون ركب ١٩٥٨ لسنة ١٩٥٤ بقشاء مؤسسة مديرية التحرير والاتحام الداخليسة. المسافرة في ٢ من مارس سنة ١٩٥٥ على النعو الساف تتصيله .

: (المعن رقم ٢٢ لسنة ٨ ق _ جلسة ٢/٢/٢/٩) .

ثانيا ... المحسنة المرية العلبة فتعبير الأراض

وهشنة متبريسة التحرير

قاصدة رقسم (۲۸۶)

1 13 14 15 KS

القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ في شان نسوية حالات موظفي وعبال المسبقة المدينة العامل المدينة العامل المدينة التحرير -- شريط استمقاق العامل لهذه التسوية هو أن يكون في خدية المؤسسة أو الهيئة المسار الهيما في اول يولية سنة ١٩٦٣ - لا يحول دون استمقاق التسوية مدم تعاملة الدرجات والاعتبادات الواردة في المجدولين الرافقين المقانون المناسسة - على المؤسسة - على المؤسسة الأسار اللهيئة اتماذ الإجراءات المتادة تتدبير المسرف المائي المترد من المقانون المتوانون مستبد من المقانون مباشرة والقرار الصادر بالتسوية هو اجراء تغييري مستبد من المقانون مباشرة والقرار الصادر بالتسوية هو اجراء تغييري مستبد من المقانون مباشرة والقرار المعادر بالتسوية هو اجراء تغييري مستبد عليه تعدير مبدور هذا القرار بسبب عدم وجود الاعتبادات المائية لا يترتب عليه تعديل المكلي القانون و

ملقص القتسوى :

ان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن تسوية حالات موظلى وهمال والمؤسسية المسرية العامرية ، ينص والمؤسسية المسرية الدرائين ولعيثة مديرية التدرير ، ينص في المادة الاولى منه على أن « تسلسوى حالات موظفى ومبسال كمان أن المؤسسة المسرية العسابة لتعبيز الأراشي وهيئة مديرية التصرير المواليوديل. • في المفحية في ١٩٦٢/٧/١ على الدرجات والاعتبادات الموزعة وثقا المجدولين ، ولانسى و ٢٠٠٤ للرافين لهذا التسائون وطهمًا للشمكام الوازدة فنهنا » ،

ومن حيث أن المادة الأولى سسالة الذكسر تضمنت شرطسا وهيدا لاستحقاق الثمايل النسوية حالته على يُعتفى احكام التاتون ، هو أن يكون في خدمة المؤسسة أو الهيئة المؤسسار البهسا في أول بوليسة سسنة ١٩٦٣ بغض النظر عبسا أذا كانت الدرجات والاعتبادات الواردة في الجدولين. المرافقين للقسانون تكمى لنسوية حالات جبيسع المايلين بالمؤسسة أو الهيئة أو أنها لا تكمى لبعضهم ، ذلك أن الدرجات والاعتبادات المذكورة عي المعرف المالي الماجبل الذي دبره المشرع لواجهسة تكاليف تنفيذ الحكام القانون نور صدوره ، غاذا ألسم تكف هذه الدرجات والاعتبادات لتسوية حالات جبيسع المايلين بالمؤسسة أو الهيئسة وجب على كل منهما المتعادلة الإجراءات المعادة لعديم المعرف المالي اللازم في الميزانية السنهية طبحا للقواعد المحلمة المعرف في هذا الشائل تالمن تنفيذ أحكسائل المتعادن .

وبن حيث أنه لا يجوز الاحتجاج بأن المشرع حدد تكاليف تنهيد. السائون المشسار اليه ولم ولم يشا تجاوز الدرجسات والاعتبادات الواردة في الجدولين المرفقين به ، ذلك أن المشرع لسم يقصد تسوية حسالات بحالات بعض العالمين دون البعض الآخر وانها قصد تسوية حسالات جبيع العالمين بالمؤسسة أو الهيئة الموجودين في خدبتها في أول يولية سنة ١٩٦٢ دسبها بيين من المذكرة الإيضاحية للقساتون رتم ٥٦ اسنة ١٩٦٦ المشار اليه حيث ورد بها ما يلى « حين صدرت ميزانية المؤسسة . . فلسستة المؤسسة بان يخصص لتسسوية حالات المخطئين (والمهسسة الحوير مؤشرا أبانه بأن يخصص لتسسوية حالات المخطئين (والمهسسطة الحليين ويتم توزيعه بالاتساق مع ديوان المؤطئين وموالمتة وزارة الخزانة وصدور ترار جمهوري . . . الله » »

ومن حيث أن حق العليان المنكورين في تسوية حالاتهم طبقا الاجتائم التاتون مباشرة ، التاتون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه مستبد من هذا القانون مباشرة ، له القرار الذي يصدر باجراء التسوية غلا يعدو أن يكون اجراء تنهيئيسا الحساس الفساقون ، لا يترتب على تأخسر اصداره بسبب نفساذ الدرجات والاعتمادات الواردة بالمجدول المرفق بالقساقون أو لاي صبب تخر ، تعظيل

احكام القانون المذكور أو أهدار حق العابلين في أن تسوى جالاتهم طبقاً الأمكالية ،

لهذا انتهى رأى الجمعية المهوبية الى أحقية جبيع المساطين. بالبهنة الذين كانوا في خدية المؤسسة المصرية العابة لتعبير الأراضى في أول يولية سنة ١٩٦٣ في تسوية حالاتهم طبقا لأحكام التانون رقم ٥٦ أسنة ١٩٦٣ ، وعلى الهيئة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعبير المرض المالي لتسوية حالات العابلين الذين لسم تكمهم الاعتبادات الواردة في الجدول الملصقي بالقسائون المذكور ،

(ملف رقم ۱۹۷۰/۱۲/۲۳ ــ جلسة ۲۲/۱۲/۱۲/۱۲ }

ثالثا - المؤسسة المصرية العالمة للتميع الزراعي

قاصبحة رقسم (۲۸۵.).

والمسادان

فابلون بالمؤسسة المصرية العلبة للتعبير الزراعي سرقرار رئيس الجمهورية رهم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بسريان احكام لاثمة نظام المهابان بالشركات التابعة البؤسسات العابة الصادر بها القرار رقم ٢٦٥٦ اسنة ١٩٦٢ على العابلين في المؤسسات المسلمة ... قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسفة ١٩٦٦ في شان تسويات العاملين في المؤسسات العامسية والشركات التابعة لهـــا ـــ صنور قــرار من مجلس ادارة المؤسسة المعرية المامة لتمبي الاراض ببنح العاملين بالمؤسسة علاوات دورية في اول ينايز سنة ١٩٦٥ وتصديق وزير الإصلاح الزراعي واستصلاح الاراضي على هذا القرار ــ عدور قرار آخر من مجلس ادارة المؤسسة المذكورة بمنع العاملين بها عدوات دورية في اول ينايــر سنة ١٩٦٦ وعرضه على ناتب رئيس الوزراء الزراعة والرى ووزير الاصلاح الزراعي واستصالح الاراضي للتصنيق عليسه ... تقريره اجراء مقاصة بين العلاوات التي صرغت للعلملين بالمؤسسة اعتبارا من اول يناير سسنة ١٩٦٥ والعلاوات التي استحتت نهم اعتبارا من اول ينساير سنة ١٩٦٦ ... قرار مجلس ادارة المؤسسة بمنح العاملين بها علاوات دورية في اول يناير سنة ١٩٦٥ ... هو قــرار مخالف القانون ويتمين سحبه دون التقيد بميماد وذلك بقرار من مجلس ادارة المرسسة يصدق عليه الوزيسر ــ لا يكفى في هــذا الخصوص القرار الصادر من نائب رئيس الوزراء الزراعة والرى ووزير الإصلاح الزراعي واستصلاح الارافي بلجراء المتاصلة استوره بن في مختص ... سنحقاق المالين بالقسسة العلاق الدورية اعتبارا من اول بنه أن سر مناته ١٩٦٦ أساس ذلك من احكام قرار رئيس الجبهورية رقم ٨٠٠ أسنة ١٩٦٣ وقرار رئيس الجبهورية رقم ٢٧٠٩ أسنة ١٩٦٦ المسار اليهما

ما الماريخ الم

في ١٦ من يناير سنة ١٦٠٥ قرر مجلس ادارة الؤسسة المريسة المبابة تبهير الإراض منع العالمين علاوة دورية اهتبارية من أول ينايسر سنة ١٩٦٥ ، وصدق السيد وزيسر الإصلاح الزرامن واستمسلاخ الإراض هذا القرار ، وفي ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ قرر مجلس ادارة المؤسسة بنع المابلين الملاوة الدورية التالية اعتبارا من أول ينساير ، تـ ١٩٩٠ .

the property of the state of th

ولل عرض الترار على السيد ناتب رئيس الوزراء الزرعسة والرى ... ولل عرض الترار عسة والرى ... ووزير الإمسلاح الزرامي واستصلاح الاراضي للتصديق عليسه تسرد أن يخصم من هذه العلاوة ما سبق أن صرغه العلمون من نسب من العلاوة إلى العلمون من هذه المتاصسة .

ون حيث ان لاتحة نظام العالمين بالشركات التابعة للمؤسسات الممالة المالة الموضة والتي صدر القرار بينج المالوات الممالة الميالة المالة ال

بنا، وقد نصت المادة الثانية من القرار ١٩٤٣ لنسبة ١٩٦٣ مسالف الذكر بعنى أبداء لائمة نظام موظفى وعبال الشركات المسلارة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسسنة ١٩٦١ و وبالقساء كل نص يدسالف احكسام النظام المرافق لسه وأن لا تسرى القوامد والنظم الخامسة باعسانة شكاد المسينسة على المسلمين باحكامة -

الم المستخدم الما المادة ٦٣ من اللائحة سالفة الفكر تنص على أن المنطبع المستخدم المس

مدود الجدول الرابق ، ويتضبن الجدول وصف كل وطيقة وهسديد واجباتها وبسئولياتها والاستراطات الواجب ترافرها فيين بشطها وتتييمها وتسفيتها في بثات . . » .

وتنص المادة ١٤ من هذه اللائحة على أن « تعادل وظاف الشركسة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه بالمادة السابقة خلال مسدة لا تجلوز سنة شهور من تاريخ المهسل بهذا القرار ... ويضح المالمون المرتبات فلتي يحددها القسرار الصادر بتسوية حقاتهم طبقسا للتمادل المنسوص عليه اهتبارا من اول السنة المالية التالية . وبع ذلك يستجز المالمون في تقاضى مرتباتهم الحالية بها غيها اعتبة القلاء وذلك بصلة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقها للاحكهام المسابقة ...» .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم غان مرتبات العالمين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها والتي يحكها نظام العالمين بالشركسات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٧ اسنة ١٩٦٧ ، بسا فيهسسا اعانة غلاء المعيشة — نظل على ما هى عليه دون تغيير — سواء بالزيادة أو النقصان وذلك الى أن يضع جلس ادارة المؤسسة أو الشركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصسة بالمؤسسة أو بالشركة في حسدود الجدول المرافق للنظام المذكور ، وتعادل وظائف المؤسسة أو الشركة بالوظائفة المواردة في الجديل المسار اليه ، ونتم بذلك تسويسة حالات عدولا العالمين ، ويترتب على تثبيت مرتبات العالمين بالمؤسسات المسابة المسابق والشركات التابعة لها على الوجه السابق ، صديم جواز ترقيقهم أو واشركات الدورية ، أو اجراء أي تغيير في أعانة غسلاء الموسة المستحلة لهم ، الى أن يتم التصادل وتسوى بظك حالاتهم ، وهسذا ما مبيق أن انتهت البه الجمهية المهم المبتشاري المنتفري والمنتب المهم المبتشاري المنتفري والمنتبرية المهم المبتشاري المنتفرة في ١٤ من اكتوبر مسئة بها ١٩٠٩ .

ومن حيث أن قرار رئيس الجهورية رقم ٢٠٩٦ لسنة ١٩٦٦ ينسي فأد المادة الاولى منه على أنه « استثناء من حكم المسادة ٢٤ من الأحدة نظالمان العالمين في الشركات تحدد المديسة العالميان في الخوسسية، المسلمة والشركات النابعة لهما في الفئات المتى سويت خالاتهم عليها بحسد المتعالم اعتبارا من اول يوليو سسنة ١٩٦٦ على الا تصرف الفروق الماليسة المترتبة على ذلك الا اهتبارا من اول السنة الماليسة التالية لتاريخ تصديق مجلس. الوزراء على ترار مجلس لدارة المؤسسة المؤتصة بهذا التعادل

وبذلك يكون قد أنفسح المجال بعد صدور هنذا القرار الجمهورى بها تضيفه من استثناء على القواعد السابقة عليه لمنح العابلين بالمؤسسات الملة والشركات التابعسة لها علاواتهم الدورية بعد التاريخ الذى حددت غيه الترار اقتمياتهم في الفئلت التى سويت حالتهم عليها ، اى بعد أول يوليو سنة ١٩٦٤ مع عدم صرف النروف المليسة المرتبة على ذلك الا الا اعتبارا من أول السنة الملية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء صلى قرار مجلس ادارة المؤسسة الختصسة بالتعلال ،

ومن حيث ان المادة ٢٤ من لاتحة نظسام العالمين بالشركسات المسار منع الملاوات أو مسدم منعهسا وبأنه يتعسين في جبيسع الاهوال اعتماد. النبها تتضى بأن يقرر مجلس ادارة الشركة في هنام كل سنة مالية مبسسة قرار مجلس ادارة الشركة من مجلس ادارة المؤسسة ، ويأن تبنع الملاوة. الدورية السنوية في أول ينابسر من كل عام ونقسا للفنات الواردة بالمجدول. المساعة.

وتقفى المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بانه في تطبيق النصوص الواردة باللائحة سالفة الفكس يكون لمجلس ادارة المؤسسة الاغتصاصات المقررة في تلك اللائحسة لمجلس ادارة الشركة وبأن الاختصاصات المقررة فيها لمجلس ادارة المؤسسة بباشرهسسا الوزيسر المختص .

وبؤدى هذه النصوص استحتاق المابلين بالمؤسسة المحرية المسلمة المسلمة المسلمة المسلمية المسلمية المسلمية المسلمين المنافئ المنافئة المنافئة

وينعقد الاختصاص بمنصهم هذه الملاوات لمجلس ادارة المؤسسنة على أن يعتبد القراء من الوزيسر .

وبن حيث أن المحكسة الادارية العليسا سبق أن تعست بأن التصرف بنتج الملاوة الدورية عند حلول وعدها لا بتضون شسيئا من مقومات القرار الادارئ لان استحقاق تلك العلاوة بستهد من حكم القسانون رأسا مادام ظاهر الحال البادى في خصوصها أنه لم يقم ماتم من هذا الاستحقاق واثن غلا يستقيم القول بتحصن استحقاق هذه العلاوة بانقضاء ستين يوما دون الرجوع غيها ذلك لان الادارة لم تنشىء للوظف بهذا المتح مركزا تأتونيسا بالمعنى المقصود من البند الثالث من المادة الثابنة من القسانون رقم مه لسنة ١٩٥٩ في شسان تنظيم مجلس الدولة (خلسة ٢٤ ميسون سنة ١٩٩٤ في شسان تنظيم مجلس الدولة (خلسة ٢٤ ميسون سنة ١٩١٤ الطعن رتم ١٧٨٩ لسنة ٢ ق ١٥٠ لسنة ٧ ق) .

ومن حيث أن مجلس، ادارة المؤسسة قد أصدر قرارا بمنح المأبلين بالمؤسسة علاواتهم الدورية في اول ينايسر سنة ١٩٦٥ أي تبل الموعد الذي يستحتون نيه العلاوة الدورية طبقها للمسادة ٢٤ من لائحة نظهام العاملين بالشركات ولقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ المشبار اليهما ، مان مجلس الادارة بهدذا القرار لهم ينشىء للعاملين بهذا المنح مركسزا عانونيسا بالطابقة لاحكام القانون ، وبن تسم لا يتحصن هذا القرار بفوات المواهيد القاتونية ويجوز سحبه دون تقيد بأى ميماد على أن يصدر قرار السحب من مجلس ادارة المؤسسة ويعتبد من الوزيسر المختص ، ولا يكلي و هذا الخصوص ترار ناتب رئيس الوزراء للزراعة والرى ووزيسر الاسلاح الزراعي باخراء المتاسسة بين العلاوة التي استحقت للعاملين في أول يناير سنة ١٩٦٦ وبين تلك التي صرفت لهم دون حق اعتبارا من أول ينسايسر سنة ١٩٦٥ ك ذلك أن السميد ناتب رئيس الوزراء ووزيسر الاسمسلاح الزراعي وأن كأن يعتبر الوزيسر المختص الذي يبلك أعتماد ترارأت مجلس ادارة المؤسسة الا أن سلطة في هدذ الشأن وصائية فهو يجتبد القرار مبتدا في هذا الشأن . واذا ما اعتمد قرار مجلس ادارة المؤسسة استنقذ الوزيس اختصاصه واصلح القرر تابذا لا يجوز الرجوع ميه الا بقرار جديد تتبع ميه الاجراءات التي يقضى بها القانون من صدوره من مجلس ادارزة المؤسسة ثم اعتباده من الوزيسر ، ولا يملك الوزيسر بعسد اعتماد القرار تعديله أو سحبه أو الفاؤه اذ القرار الصادر منه بهذا التعديل أو السحب أو الالغاء يعتبر قرارا جديدا لا يهلك اصداره ابتداء ، وهو ما سميق "أن انتهات اليه الجمعية العمومية التسم الاستشاري للفتوى والتثيرمع بجلستهما المنعقدة في ٢٦ من مارسي سنة ١٩٣٨ م. ١٠ م م الله

لهذا انتهى رأى الجمعيسة العبومية الى ان العاملين بالمؤسسة المصربة الماية لتعبير الاراضى يستحقون مدواتهم الدورية اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٦ وأن قرار مجلس ادارة المؤسسة بمنحهم العلاوات الدورية اعتبارا من أول يناير سسنة ١٩٦٥ هو قرار مخلف للتسانون ويتعين سحبه

دون التقيد بميماد وذلك بقرار من مجلس ادارة المؤسسة يصدق عليه.

الوزير ، ولا بكفى في ذلك الترار الصادر من ثاتب رئيس الوزراء للزراعية

والرى ووزيسر الاصلاح الزراعي واستصلاح الاراشي بلجراء المقاصسة بين العلاوات التي استحثت لهم بقرار المؤسسة سسالف الذكر وطك التي

(ستحقت لهم في أول يتايسر سنة ١٩٦٦ لمندوره من غير مختص . . و المتونى رقم ٧١٠ع بتاريخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦٩) -

رابعا ... مؤسسة الالتمان الزراعي والتعاوني

قامسدة رقسم (۲۸۲)

المستدا:

هدم اقتصار مؤسسة الأنبان الزراعي والتعاوني في ادائها لوظافها على التنفيط والمتابعة ومعارستها نشاطا معينة بذاته ليس من شخه ان نسرى على العمامين بهدف المؤسسة الإحكام الخفاصة بتوزيج الزباح على المالمين بهدف المؤسسة الإحكام الخفاصة بتوزيج الزباح على المالمين بشركات القطاع المسام الواردة بالمسادة الا من قسسي الفقية المؤسسة المالمة في حكم الوحدة الاقتصادية في صدد نفسسي الفقية الإغيرة بن المادة لا من القسانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ لا يعنى ان نسرى عليها الإحكام الخاصة بشركات القطاع العام وعلى الاخص المتعلق بتوزيع الزباح على الطبيعة المناسقة كوحدة قابضة ثعدر تجزئة اختصاصاتها المصوص عليهسسا في المادة ٣ من القسانون المؤلف المناسقة المناسقة الموحدة المناسقية الإمر الذي يحول دون انطباق الإحكام المبيزة كفسوع بذاته من الموحدات الاقتصادية المادة المناسقة المناسة المناسعة المناس

ملخص الفتوي :

ان المسادة (۱) من القانون رقم ۱۰۵ لسنة ۱۹۳۱ بالشساء المؤسسة الممرية العابة للانتبان الزراعى والتعاوني والبنسوك التابعة لهسسا بالمحلفات ننص على ان يحول بنك التسليف الزراعي الى مؤسسة علمة هي « المؤسسة المرية العابة للائتبان الزراعي » ويكسون مركزهسا التساعرة .

وظهم هذه المؤسسة بالتخطيط المركزي الانتبان الزراعي والأشهان المحلوني في الجمهورية في حدود السباسة العانة للدولة وتتولى تبويساله جاء الانتبان وتوفيز كلفة المواد اللازمة للانتاج الزراعي كسة تتسوم بنا تكلها به الدولة بن أعمال وخديات تتعسل بهذه الافراض ، كما تنعس أيلاة (٧) بن غانون المؤسسات العابة وشركات القطاع العسام رقم ما لبيغة ١٩٧١ على أن (تبارس المؤسسات العسامة العسامة شاطها بواسطة با يتجها بن وحدات التعمادية ومع ذلك يجوز أن يعهد البيسا القرار العسادر بالشائها بياشرة تشاط بعين .

وفي هذه الحالة تعتبر في تطبيق أحكام هذا القالون في هسكم الوحدة الاقتصادية التابعة وذلك بالنسبة للنشساط الذي تعارسات

 إن يوزن حيث أن متنفي أعتبار المؤسسة العملية في حكم الوحسدة. الاقتصافية في صدد تفسير خده النقرة الأغيرة لا يعتى أن تسرى عليها الاحكام الخاسسة بشركات القطاع المسام وعلى الاخس تلك المتعلقسة بتوزيسع الارباح على المايلين بهسا ، ذلك لان الوعدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العابة حسبها تقضى به المادة الرابعة من القانون رقم . ١ السبنة ١٩٧٠ الشبار اليه متعددة الاتواع نهى تشلبل الشركسيات والجهميات التعاونية والمشروعات تحت التأسيس والمتشاتث العابمة للمؤسسات العامة ومن ثسم فلو قيسل بسريان الاحكسام الخاصسة بشركات التطاع المسلم بسا ميها الجكم الوارد بالسادة ٥٩ من التساتوري والمتعلق بتوزيهم الارباح على العاملين بالؤسسات التي بعهد اليهبب ببياشرة نشب الم معين لكان ذلك تغليب للأحكام الخامسة بنوع معين من الوحدات التابعة دون الاحكسام الخامسة بباتي الوحدات يغير بيند من القانون الاسر الذي قد يدعو الى القدول بانطباق تلك الاحكام جبيعها على ما تنطوى عليه من تناقض وتباين مسا يغضى الى وضع هُنْ عَلَىٰ عَامِهُ الشَّامُونُ وَمِن ثُمَّتُمْ مَانَ مِا يَنْفُقُ مِنْ عِلَمْ الشَّرَاعُ وَيَقْسَرُهُ المأبأق الفاتوتي هو المقتنامها للأختائم النطابة ألتي تقطستنسخ لها كانية الوحدات على اختلاف انواعهسا دون تلك المتطلاحة بخوع بتعيراً مذاته منهسا ومن فسم علا يسرى في شميهان المؤسسية التي من هسؤا التبيل

جكم ألمادة: إه المسار اليها والوارد في الكتاب اللقي بن القدانون والمخاص بشركات القطاع المسام ونضلا عن ذلك عالله يترتب على الخليمة الأسلمية للمؤسسة كوحدة قابضة تعذر تجزئة اختصاصها المتطوعين بالمهما في المادة (٣) من الباتون المذكور وتعيزه عن الجزء الذي ايكفذ جكم الوحدة الانتصافية كيا يستحيل حسابيا اجراء هذه التجزئة الانسر الذي يعتم الايطيق على المؤسسات التي من خياء القبيل الابها لا يتعارض! مع طبيعتها من أحكام ويحول بالتلي من نسابي القبيل الاحكام المهرزة مع طبيعتها من أحكام ويحول بالتلي من شانهاي الاحكام المهرزة المنابع بالمورد عبيل المهرزة بالتعديم ومثال ذلك الاحكام الخامسة بتوزيع الارباع عملي الطبارية بمنابطه في مجالس في مجالس الادرات .

ونفسلا مساتتم عن الحكم الوارد بالسادة ٥٩ الشار اليها والذي يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء تقصيص جزء من نصيب العالمين في الارباح الوزيمسة على العالمين في بعض الشركسات التي لا تحقق الرباح الوزيمسة على العالمين في بعض الشركسات التي لا تحقق الرباحا الميلة لاسباب عارجة عن ارادتها هدو حسسكم استثنائي غلا يتوسع في تفسيره ولا يقاس عليه طبقا المتواعد الاصولية ، ومنه ثم تمور على الشركات ولا يتصرب الى المؤسسات العسلمة التي عبائر نوعا جن النشساط الذي يدخل اصلا في اختمساس تلك الوحدات بغير في الدساتون .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقسدم ماته وأن كانت مؤسسة الالتمايل الزراعي والتعاوض لا تقتصر في أدائها لوطالتها على مجرد التخطيط والمهمسة ولكنها تمارس نفساطا معينا بذاته الا أن ذلك ليس من شأته مريان الاحكام الخاصسة بتوريح الارباع على العلماين بشركات الاطلاع المالين من القسام الواردة بالمادة أه من الكلب التالي من القسامين بها ولا أسلم الواردة بالمادي بها و

من أجل ذلك أنتهى وأى الجمعية العبوبية الى عسبيم سريان الأحكام الخاصة بتوزييج الارباح على العللين يجونسية الانتجاب الزراعي والتعلقي،

[&]quot; (الْمُعَرِّق رقم ٢٥ بتاريخ ٨/٢/٥٧٧٠) ،

• قامسدة رشم (۲۸۷)

: اعسمه

بلغص القدسوى :

الله المؤسسة المبرية العسابة لتمير الصحارى عن من المؤسسة المبابة ذات الطابع الانتصادى طبقا لقسرار رئيس الجمهورية رتم ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٧ الصادر بالشائها ومن ثم تخشع لاعكسام قانون المؤسسات العلمة المسافر به الاسادة ١٩٧٧ بنس المسادة ٢٤ مله وقرار رئيس الجمهورية رئم ١٨٠٠ السنة ١٩٦٧ في ثمان مريان الحكمام ترار رئيس الجمهورية رئم ١٨٠٠ الدامة للمؤسسة العلمة المسادر بها ترار رئيس الجمهورية رئم ١٥٥٠ لسنة ١٩٦٧ على العلمان في المؤسسات العلمان في المؤسسات

و علوی رهم ۳۰۷ س. فی ۱۹۳۱/۲/۱۰ ؛ ،

غايسا ... الإسطنة المرية العابة لتعبير الأراض

قاعدة رقيم (١١٨٨)

موظفو وعبال الاسمية المرة العالم لتبدي الإراض تقريب المحمدة المهودية المسمية المسلم البيئة الدائية المسمية المسمية المسلم قراد الهيئة الدائية المسلم الإرامية على موظفى الهيئة وعمالها لمستم صدور قرار جمهورى بذلك صدور المائية والمؤرخة والمسابقة المسلم المائية المسلم المسلمة المس

ملغص البة ويرارا

ان الهيئة الدائمة لاستمسلاح الراضى كنت تطبق احكام كادراً الإصلاحاً:
الزرامى الى ما قبل صدور عهوى المجمعية المجموعية المجمع الإستشارى
النارامى الى انعدام القرار الصادر من مجلس ادارة الهيئة الدائمة لاستمسلاح
الراى الى انعدام القرار الصادر من مجلس ادارة الهيئة الدائمة لاستمسلاح
الارضى بتطبيق كادر الاصلاح الزراعى على موظمى الهيئة الدائمة الدائمة وممالها لحدم صدور قرار جمهورى بذلك ــ وعندما صدرت هذه المتوى
عومالها لحدم صدور قرار جمهورى بذلك ــ وعندما صدرت هذه المتوى
عوقف المهلل بلحكمام كادر الاصلاح الزراعى ، وظل الموظفون والممال
بالهيئة (سلف المؤسسة) يتقاضون المرتبك التي وصلوا اليهسا من قبل ،
عمدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن تسوية حالات موظمى
حمس در القانون رقم ١٦ لسنة التحرير ــ وهو قانون خاص بهم ــ وقض

وبن حيث أن بن منتخي هذا النوس أن يحتفظ كافية موظني وعمسال المُسسة بمرتباتهم وأجورهم المُعلية _ أى الرُّتْباتُ والْأَجُورُ التي كاتوا يحصلون عليها غعلا وقت صدور القانون رقم ٥٦ اسسنة ١٩٦٢ المشارر -اليه ، وليس المرتبات والأجور التي كانوا يستحقونها طبقسا لاحكام القاتون رتم . ٢١ لسينة ١٩٥١ _ حسبها ذهب اليه ديوان الماسبات ... ويسغد: ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقسانون رتم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ مسلقه · الذكر حيث تقول « وراعت المادة السابعة أن يحتفظ كالله موظفي وعمال. المؤسسة والهيئة (هيئة مديرية التحرير) بمرتباتهم وأجورهم الحاليسسة اذا كانت تجاوز الرتبات أو الاجور التي يصلون اليها بالتسوية - وظالم عتصد احتفاظ كانة الموظفين والممال بمرتباتهم وأجورهم الحالية ٠٠٠ ٣ عويدين من هذا النص أن المشرع قسد أخذ في الاعتبار عند أجراء التسوية الوظيفة التي يشغلها الموظف أو العامل - أذ كان يعلم أن موظفي الهيقة (سلف المؤسسة) قد رتبوا في وظائف طبقسا لاحكام كادر الاصلاح الزراعي الذي جرت الهيئة على تطبيقة كبسا سلف القول ، وأن هــذا الكادر قد ويد . بين الوظيفة. والدرجة فحدد لكل وظيفة مربوطا ماليا معلوماً ، ومن ثم قال . نص المسادة الخامسة سالف الذكر تسد جاء واضعسا في الاعتبار الوطيقة. التي يشملها الوظف أو العال تبل مدوره ،

وفى ضوء ما تقدم وترتيبا عليه غان التاتون رتم ٥٦ اسعة ١٩٩٣؛ المسلم الله ، يكون هو التاتون الواجب التمويل عليه عند اجراء تسويلته حالات موظفى وحمل المؤسسة ، كسا أن الرتبات والاجور الواجب الاهتدات بهما ، هى المرتبات والاجور النعلية التي كان يحمسل عليها الوظفه المراجب عند صدور التساون المكور .

٠ (١٩٦٥/١١/١٢ - الله ١١١١/١١/١١ ١٠ ١٠ ١١٠١٠ ١٠ ١٠ ١١٠١٠ ١٠ ١١٠١١ ١٠ ١١٠١١ ١١٠١١ ١١٠١١ ١١٠١١ ١١٠١١ ١

سادسا : المرسة المرية التعاونية الزراعية ألعلمة

قامسدة رقسم (۲۸۹)

المسطا:

ملخص الفتسوى:

ان نص المادة الأولى من ترار رئيس الجبهورية رقم ٢١٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشسان المؤسسة علية ذات طابع التصادى . كما أن نص المادة الموسسة علية ذات طابع التصادى . كما أن نص المادة ، أن التانون رقم ٢٦٧ لسنة ، ١٩٦١ في شسان المؤسسات التماونية لا يجمل من المؤسسات العابة التماونية مؤسسات أدات طابع التصادى .. بل يلام أن يصدر ترار جمهورى لاسباغ هدفا الوصف على هذه المؤسسات العابة ذات الطابع الاتصادى . فالتشاط في حسد ذاته ليس بكت لاسباغ هذه المؤسسات العابة ذات الطابع الاتصادى . فالتشاط في حسد ذاته ليس بكت لاسباغ هذه المسلم المشاه ، يسل لا يد من صدور قرار جمهورى باشفاء هذه المصلة مستقلا . كان أم تضيفه قرار الشساء المؤسسة .

كما أن نص المادة ١٠ من التسانون رقم ٢٦٧ لسمة ١٩٦٠ المشار اليه لا ينبد اكتسر من استمارة احكام المؤسسات العامة والمؤسسات العامة والمؤسسات العامة التماونية وذلك ذات الطابع الالتصادى لتطبيقها على المؤسسات العسامة التماونية وذلك عن حالة ما أذا لسم يوجد نص خساص في قسانون المؤسسسات العسامة التماونية تبف المذكس .

وَخُلَقَتْكَ الْجِمِعِيَّةُ الْمَوْمِيَّةِ الْنِ الْقُولَ بِأَنْ الْمُسْسِةِ الْتُمَاوِثِيَّةِ الزَّر اعْيَةً

العلمة ليست بوسسة عابة ذات طابع التصادي في بنهوم القانون رقسم. و٢٧ لسنة ١٩٦٠ أنظيم المؤسسات أتعابة ذات البلغة الاقتصادي .

(المتوى رقم ٤٠١ ــ في ١٩٦٤/٥/١٤)

قاعسدة رشم (۲۹۰)

المِسطا:

المؤسسة المصرية التماونية الزراعية العابة باهانة غاده الميشة المستحقة المطلقية وعالها بعضوع منعها للقواعد القررة بالنسبة لوظنى الدولة ومستخدميها وعبالها بسرد لهذه القواعد ، واسلس ثلك في ضوء المكان المؤسسات التعاونية المكانة العلمة ، والقرار الجمهوري رقم ١٩٦١ لسنة ١٩٦١ باسبدار الجمهوري رقم ١٩٦١ لسنة ١٩٦١ باسبدار الجمهوري رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٦١ باسبدار الجمهوري رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٦٠ باسبدار الجمهوري رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٦٠ باسبة بتقرير منح عملة علاد الميشة على نمو بينايسر ما هو مقسرر لوظني الدولسة ومستخدميها وممالها من حيث التنبيت أو المنفض اللسبي سحوران مين سلطة غير مفتصة بالسبي سحوران شعب مخالفة القانون ، بهن سلطة غير مفتصة بالسدارة قانونا سندما هذا القرار خلا يرتب الرا ولا تلحقه حصالة ، ولا يحتج بحقد ويت من مبالغ باعتباره رد غير المبدئي بالرسور القدارة رقم ١٠ السنة ١٩٦٧ بالمدار قانون الموسسات المدار قانون الموسسات

طَعُمن القصويٰ :

لا جدال في سريان تواعد غلاء الميشة المتررة بالنسبة الى بوظلي. الدولة ويستخديها ومسلها على موظلي وعبال المؤسسة المريسة التعاونية الزراعيسة العسابة ، وذلك أن المسادة ١٠ من التساتون رقم. ٣٦٧ لسنلة ١٩٦٠ في شان المؤسسات البصاونية قد نصبت على انسه الم مع مراعاة ما نص عليه في هستا التساتون تسرى على المؤسسات العلمة المحاونية الأحكام الخاصة بالمؤسسات العلمة والمؤسسات العلمة ذات الطلبيم الانتصادى » .

وين بين هذه الأحكام با تست عليه المسادة 10 من تسرار رئيس الجمهورية رتم 1074 انسسنة 1971 بامندار لائحة نظام موظمي وعمال المؤسسات العلية (ذات الطابع الاقتصادى) المعدل بقرار رئيس الجمهورية رتم 1.0. لسنة 1977 من أنه :

« تسرى على موظفي ويستخدبي ومبال المؤسسات العسابة تواهد. فلاء الميشة المتررة بالنسبة الى موظفي الدولة ويستخديها ومبالها » .

وطبقا لهذا النص الأخير مان ما يجب تطبيقه على موظفى وعمساله المؤسسة العابة التعاونية الزراعيسة غيما يتعلق بأعانة فيسلاء الميشة هو تواعد غلاء الميشة المررة بالنسبة الى موظبى الدولسة. ومستخديها وعمالها ، ومادام قرار رئيس مجلس ادارة المؤسسة المذكورة بتطبيق تواعد اعاتة غلاء المعيشة تسد صدر في ظل ترار رئيس الجمهورية. رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، عمن ثم ما كان يجوز له أن يترر منح أعانسة. القلاء لموظفي ومسال المؤسسة على نحو يغايسر تواعد إعانة عسلاء الميشة المتررة بالنسبة الى موظفي الدولة ويستخديهما وعمالها ٤ سواء بن حيث التثبيت أو الخنف النسبى ... ذلك أن الترار الجمهوري رقيم. ١٥٢٨ لسينة ١٩٦١ قد عيسل به اعتبارا من ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٦١ وترار رئيس مجلس الادارة تسد صدر في ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٩١ ، ومن. ثم عسا كان يجوز اصدر عدا الترار أن يخالف أحكام ترار رئيس الجمهورية -رتم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لاثمة نظام موظنى وعمال المؤسسات. العسلية ، والتي تقرر تطبيقها في شمان موظفي وعمال المؤسمسات. التعاونية العسامة بمتنضى المسادة ١٠ من القانون رقم ٢٦٧ لسسنة ١٩٩٠ التي سبق فكرهبا و المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع

هذا من نامية ؛ ومن نلمية اخرى غان نصن المسادة آ من قسراو. رئيس المجمهورية رقم (١٩٧٧/١٤/١٤ للقشماة المسلسلة: العموليسة الزراميسة قبعد إمن على أن أن المحدر مجلس الادارة لوائع تنظيم الهماهما تنضمن القواعد الني عجم في ادارتها والتي يجرى عليهما العمل في حصاباتهما وادارة الموالهما وكالله التستون المسالة والمنابة والمنابة وتعيين موظفيهما وعمالها وترقيتهم ونظهم وتعييم وتدييم وتديهم ونظهم

وبيين من الأوراق اله بتاريخ ؛ من يوليو سطة 1971 أصعر مطسى الإدارة لائمة نظام موظفى وعمال المؤسسة وورد عيهما يمن المسادة ١٥ كالابى :

٣ عسري على موظفى المؤسسة التواعد ونفات اعانة غلاء المعيشسسة المتررة تلنونا لموظفى الحكومة ، ويجوز لمجلس الادارة الا يتتيد بالتواعد الخامسة بتخليض الاعانة أو الخصم منهسا أو تثبيتهسا وذلك في هسدود الإعتباذات المتسررة » ،

واستبان للجمعيسة العبوبيسة بن الأورأق ب أنه عقب صدور حده اللائحة أعد بشروع مذكرة للعرض على مجلس الادارة بشسال أعانة علام الميشة أنتهت الى المواتفة على انتراح تطبيق مئات أعانة فسسلام الميشسة دون تثبيت أو خفض على جبيسع موظفى وعبال المؤسسة، اعتبارا مرر أول سبنيبر سنة ١٩٦١ ، وأن اعتبادات الميزانية تسسمح بالميث ولكن هذه المذكرة لم تعرض على مجلس الادارة ، الا أن رئيس المجلس الريابية من المتباريخ ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٦١ بما يفيد موافقته عليها وأن يجرى تطبيقها المرورة ذلك لمساح العمل ثم تعرض على مجلس الادارة فور انعقاده حيث أن تشكيله المجديد لسم يصدر بعد . وألد نمان بنك على الميشة فون تثبيت أو شغض التي تررت لوظفى وإلن نمان بنك المناذة على المعرفة والمؤلفين سالتي تررت لوظفى المؤلفين الميانة في وضع النظام المؤلفين الميانة وبالوظفين على موافقة رئيس مجلس الدارة المؤسسة وهو وحده لا يبلك مسلمة المدارة هذه القواعد .

ورات: الجمعية الفيوبية انه طالب الدائفس لسم يعرض على مجلس الادارة ، قان القرار الصادر من السيد رئيس مجلس الادارة ؛ بالمخالفسية الأمكسام المسئلة 10 من قرار رئيس، الجبهورية رقم 1014 والواجب تطبيعة عصان المؤسسة 1014 والواجب تطبيعة في شمسان المؤسسة المذكورة تطبيقا المسلدة ، (من القسانون رقم 117 المسلم الله سد هذا القرار يكون مضويا بسيب مشاقسة المتحدث من مصدوره من سلطسة في مختصة باسداره قانونيا ، المتحدث المسلم مصدورة بعد المسلمة المسلم

وقالت الجمعية العبوبية أن القواعد المتنيعة الواجب تطبيقها عبين يتطق باعلقة المبيشة هي القواعد المقررة بالنسبة الى موظفى الدولة ويستغديها وعبالها) وهذه القواعد المحكوبية تسرى ككل) من عيث التثبيت على مرتبات واجور ٣٠ من نوفيور بسنة ١٩٥٠ وبالنسبب المقررة) ومن حيث التخليض النسبي الذي أجرى على اعانة الفسلاء بوجب قرار مجلس الوزراء المسادر في ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ ويطبق في شأن هؤلاء قواعد همم فرق الكادرين المنصوص عليها في ترارى مجلس الوزراء المسادر في ١٩٥٧ بن المسطى سسنة ١٩٥٧ و ٨ من اكتوبر منذة ١٩٥٧ و ١٩٥٨ من اكتوبر من ١٩٥٨ عبلسا في ترارى مجلس الوزراء المسادر في المناقب من ١٩٥٨ المناقب عبلسا الوزراء المناقب المناقب المناقب المناقب المناقب المناقب من المناقب المناقب من الكادرين والكادرين من اعاقة المناقب من المناقب المناقب المناقب المناقب من المناقب المناقب من المناقب المناقب من المناقب المناقب من المناقب من المناقب المناقب من المناقب المناقب من المناقب المناقب من المناقب من المناقب من المناقب المناقب من المناقب من المناقب المناقب من الم

 لـ إلى المسلة ٢٢٦٣ الملكور : عنظل نعده المؤسسة محكومة بنظمها الحالية. التي تسمير وقفعا لهما بالمتهازهما قواعد مؤققة تحكم سيرهما الى أي. يُبتَ في المزهما بقرار من رئيس الجمهورية .

للزراعية النبي رائ البعمية المدوية الى ان المؤسسة العلية النباونية الرامية السبت وقسسة علية ذات طابع اقتصادي في ملهوم احكسلم القسادي رقم ١٢٠٠ اسبئة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العابة ذات المطبح الانتصادي وهي لا تعتبر مؤسسة علية في خال احكام القانون رقم ١٠٠٠ اسبئة ١٩٦٧ بعدر باعتبارها السبة ١٩٦٧ بعدر باعتبارها المنات ١٩٦٧ بعدر باعتبارها المحمودية نظل محكوبة بنظيها الحالية التي تسير وفقا لها باعتبارها تواعد مؤقتة تجكم سيرها ، وبن ثم فتسرى على موظفها وعبالها كانة تواعد غلاء المبيضة المقررة بالنسبة الى موظفي الدولة ومستخديهسا ومبالها والم يترتب على ذلك بن آثان .

(نحوى رقم ٢١٦ في ١٩٦٢/٥/١٢) •

قامستة رقسم (۲۹۱)

المسطان 😬

المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العابة — ليست مؤسسة عابة ذات طابع اقتصادى في بفهوم القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ وبالتالى لا تعتبر مؤسسة عابة في تطبيق قانون المؤسسات العابة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٠ استند نصور قرار جبهورى بسنك — بقاؤها محكومة بنظمها التي تسير ونقا لها عين صدور مثل هذا القرار — سريان الاحكام الماسسة بالمؤسسات ذات الطابع الاقتصادى عليها باعتبارها مؤسسة عابة تعاونية تنفيذا التقون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦٠ — خضوع موظنيها تبعا اذات اللاحكم نظم موظني وعمال المؤسسات العابة المسادرة يالقرار الجمهوري رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٦٠ —

ملخص القتسوي :

سبق أن أنقهى رأى الجبعية بجلسة ٢ من مايو سنة ١٩٦٤ ــ الى أن المسسة المصرية التعاونية الزراعية العلبة ، ليست مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى في منهوم أحكام التأنون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيسه المؤسسات العابة ذات العابم الانتصادى ، وأنها من ثم لا تعتبر وحسنة علية في تطبيق أحكام قانون المؤسسات العابمة الصادر بالخانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ــ طبقا المسابق المائة التعاون حما لم يعسدر باعتبارها كثرار من رئيس الجمهورية ــ وفقا لها ، باعتبارها تواعد مؤقتة نظل محكومة بنظيها الحالية التي تسير وفقا لها) باعتبارها تواعد مؤقتة لحكم سسيرها .

وبن حيث أن المادة ، ١ بن التانون رتم ٢٦٧ لسنة ، ١٩٦٠ في شان المؤسسات العابة التعاونية ، تنص على انه « بع براعاة با نص عليه فر عذا التانون ، تسرى على المؤسسات العابة التعاونية الإحكام الفاسسة بالمؤسسات العابة ذات الطابع الاقتصادى » . وبن ثم تسرى على المؤسسات المذكورة — باعتبارها بؤسسة عابة تعاونية — الاحكام الخاصة بالمؤسسات العابة ذات الطنابع الاقتصادى ، وبالتالي تسرى في شان العابلين بها أحكام لائحة نظام موظفي وعبال المؤسسسات العابة ذات الطنابع الاقتصادى ، وبالتالي المدارة بالترار الجبهورى رتم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦١ المعطلة .

ومن حيث أن المادة ١٥ من اللائحة سالفة الذكر ؛ تنص على أن « تسرى على ووظلى ومستخدمي وعمال المؤسسات العلمة قواعد غسلاء

الميضة المقررة بالنسبة الى موظفى الدولة وستخديها وعمالها ٠٠٠ ٪ ونظتفى هذا النص هو سريان جنيع القوأعد والقرارات المتعلقة باعانة غلاء المعيشة (والاعانة الاجتماعية) المقررة في ثمان العالمين المدنيين بالدواسة ﴿ موظلى الدولة ومستخدميها وعمالها) على العابلين بالمؤسسة الممرية التماونية الزراعية العابة ، منظل مطبقة بالنسعة اليهم هذه القواعسست والترارات الخاصة باعانة غلاء الميشة (والاعاتة الاجتماعية) التي كان معبولا بها في ظل العبل باعكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظئى الدولة ، وذلك حتى أول يوليو سنة ١٩٦٤ ، تاريخ العمل بالقانون رتم لاع لبسنة ١٩٦٤ بشان اصدار فاتون نظام العاملين المدنيين بالدولسة الذي تصنت المادة ٩٤ منه على أن لا يسلمر العالملون في تقاضى مرتباتهم الحالية بها نميها اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية ، وتضم اعسسانة غلاء الميشمة والاعامة الاجتماعية الى مرتباتهم الاصلية اعتبسارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ ، وتلفى من هـذا التاريخ جميع القواعسد والقرارات المتملقة بهما بالنسبة للخاضمين لاحكام هذا القانون ، وعلى ذلك مانه امتبارا من أول يوليسو سنة ١٩٦٤ تضم أعانة غسلاء المعيشة والاهانة الاجتماعية الى الرتب الاصلى ، أن يتل صافى ما يتبضه العامل في المؤسسة وتلفى جبيع القواعد والقرارات المتعلقسة بهما اعتبارا من هسذا التاريخ أيضا ، بحيث لا يجوز أن بترتب على ضم أعانة غلاء الميشة والاعسسانة الاجتماعية الى المرتب الاصلى ، أن يقل صافى ما يتبضه العامل في المؤسسة عن صافى ما تبضه عن شهر يونية سنة ١٩٦٤ ، والا تحبلت الؤسسسة بالفرق ، حتى يسزول باستحقاق العامل لعلاوة دورية أو بحصسوله على ترقية ... ذلك وفقا لئم المادة الاولى من القانون رقم ١٥٨ لسمنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وتثبة للمالمان الدنيين بالدولسة .

ومن حيث أنه نيه يتملق بدى جواز تغير اعانة غلاء الميشسسسة والاعانة الاجتباعية ، تبما لتغير الحالة الاجتباعية (زواج ــ طسلاق ــ بيلاد ــ وفاة) لبعض العلماين في المؤسسة ساغة الذكر ، اعتبارا من أول شهر يونية سنة ١٩٦٤ نقد صدر التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٤ ونص في المادة الاولى منسه على أن ٥ . التفسيرات في الحالة الاجتباعية المعلى التفسيرات في الحالة الاجتباعية المعلى التي حدثت في خلال شهر يونية سنة ١٩٦٤ (كالرواج والطــالاق وبها الاولاد أو ولماتها من والتي كان من شانها التاثير في الاعانة التي

يستحتها من أول شهر يوليو ؟ لا تؤثر في مندار هذه الامنة سواء بالزيادة الانتصان ؟ ولا يفتد بلك التغيرات في تحديد مندار الامائة الذي تفسيم الى المرتب اعتبارا من الا//١٩٦٤ » وواضح من مراحة هذا النص انه لا يترتب على التغيرات في الحالة الاجتباعية لبعض العلمايين في المؤسسة المنكورة — اعتبارا من أولي شهور يونية سبنة ١٩٦٤ — لجراء اى تفيسي في اعاتة غلاء المعيشة والامائة الاجتباعية — سواء بالزيادة أو المنتصان سولا يعتد بتلك التغييرات في تحديد متدار الإمائة التي تضم الى مربياته م

لذلك انتهى راي الجمعية المهوبية الى انه اعتبارا من اول يوليسو سنة ١٩٦٦ تضم اعاتة غلاء الموشكة والاعاتة الإجباعية الى المرصدات الاصلية الخاصة بالعالمان في الخاصسة المصرية التعاونية الزرابية العالمة كور وتلفى بالنسبة اليهم جهي الجواجة والإرابات المتهاجة بهاتين الإعهدين .

ولا يترتب على التغييرات في الحالة الإجتماعية لهؤلاء إلهؤلين ؟ إلجير حدثت اجتبارا بن إول شبعر يونية سنة ١٩٦٤ > تغيير بتدار اعلقة غلاء المعيشة إو الإجافة الاجتباعية التي تضم إلى مرتباتهم الإسلية اعتبارا من أول يوليو سبنة ١٩٦٤ م بسواء بالزيلاد أو النقصان .

وجبلها سوالهشد بالصرية التبيكيدة المسالح الريقية

" قاصدة رقيم (٢٩٢)

: 15 47

الهيئة المدية الادريكة لاصلاح الريف تعتبر واسسة علية مدرية وتجكما نصوص الاتفاق المرم يون الحكومة المدية وهـــكيمة الولايك التحدة الادريكة بتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٩٧ مد خضوع هذه الهيئة لاحكام قانون المرسسات الملية رض ٣٣ لسنة ١٩٥٧ .

والمناوق :

بيبن من الرجوع الى نصوص الاتعلقة البرمة بين الحكوبة المهرية وحكوبة المهرية الولايات المددة الابريكية بدارين وار من مارس سنة ١٩٥٣ والدر حبت المواققة عليها بموجب الدانون رقم ٨٠٤ كسنة ١٩٥٣ أن الهيئيية المسلح الريك في هيئية المكونة المرية المسلح الريكية في ادارتها وتبويلها ، وتهدف الى تحسيب الاحوال الانتصادية والاجتماعية في منطقة مسينة من جمهورية مصر من طريق اصلاح مسلمة واسمة من الاراضي الزراعية وأنشاء المسلك والمرافق الاخرى اللائمة لهذا المهروع .

ويبين من ذلك أن الهيئة المشار البها تسمى لاداء خدمة عامة للالراد وتسمين الاحوال الاقتصادية والإجتباعية في منطقة مسينة من جمهورية محصر عن طريق الاصلاح الزراعي والاجتباعي لهذه المنطقة ، وهي بسئلك احتبر مؤسسة عامة مصرية تدار بطريقة خاصة وتحكيها نصومي الاتفاق مسلف الذكر ، ولا يغير من هذا التكييف التاتوني اشتراك حكومة الولايات المتحدة الامريكية في تعويل المشروع وادارته اذ أن ذلك لا يزيل عنه صنة المرفق العام ولا يجمله مشروها خاصا ، بل يقتصر الاره على ببان طريقية

ادارة المؤسسة بؤكد ذلك ما نشئقة طهيد لفائة الشامسة من الانسسساق من أن الهيئة تعتبر ادارة تابعة للحكومة المعربة . ** أن الهيئة تعتبر ادارة تابعة للحكومة المعربة .

واذ كاتت الهيئة المسار اليها مؤمسه عامة على النعو المتدم عنى النعو المتدم عنى النعو المتدم عنى السمة رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ الله يكون للوسسات العامة من السنة مرا الله يكون للوسسات العامة ميزانيسات خاصة بها > ويبين القرار الصادر بالشائها نظامها الملى وكيفية تحضير وتفيذها ومراجعتها ومدى ارتباطها بميزانية الدولة ٤ . ويهذه المسلمة تعتبر العينة المحرية الامريكية لاصلاح الريف مؤتسمة عامة ذات ميزانيسة مسلمة المرية الامريكية لاصلاح الريف مؤتسمة عامة ذات ميزانيسة

(معوى رقم ١٥٧ - في ١٩٧٤/٢/١١)

الفسرع الثلاث

واسسات مناعية وطائة

اولا ـــ المؤسسة الصرية العلبة للغزل والتبسيج

(۲۹۲) مسق قديمظة

الهسسما :

القواعد التي تحكم اعالة غلاء الميشة المستعقة لوظفى المؤسسة المسية المعلة الغلل والنسيج من التقولين والمارين لهذه المؤسسسة من الوزارات والمسلح حد نص المائة ١٥ من الاحة نظام موظفى وعبسال المؤسسات العابة المسادرة بقرار من رئيس الججهورية رقم ١٩٢٨ اسئة الاسمات العابة المسلحة المائمة بوظفى الدولة على موظفى من مؤلاء في المؤسسات العابة مع نثيت الاعاقة بالنسبة للموجودين مؤلاء في المكتبة عند العمل بهذه المائمة اذا كانت نزيد على النسسب المائرة المقابد المسترين في الترامة المائمة الداخلية المائمة المائمة الداخلية المائمة المائمة الداخلية المائمة الما

ملخص ال*فت*وى :

أن تقل موظيى المكوية إلى الترسية المدية المسيد المسيد إلى والتسيد على التربية المسيد إلى التربية التر

ذات الصلحة أو الوزارة أو في مصلحة أو وزارة لخرى وهي جهات تجمعها: وحدة الشخصية التاتونية الثابتة للحكومة الركزية ومروعها من وزارات ومسالح وهو ما يستفاد منه أن الكتل لا يكون الا في نطاق جهة تجمع بسينا غروعها المخطفة وحدَّة أالشخصية القانونية ، الامر الذي على مقتضـــام! يمتر نتل الوظف من المكومة الى أحدى الؤسسات ، تعيينا في حقيقته. وطبيعته التاتوثية وقد كان متنفى هذا الاسل واعتبار الوظف المتسول الى المؤسسة معينًا بها ، ف تطبيق قرأرات مجلس الوزراء الخاصة باعاتة غلاء المعيشة ... والتي تسرى على موظفي المؤسسات العلبة طبقا الما تضت به الفقرة الاولى من المادة ١٥ من لاتحة نظهمام موظفى وعمال الإسسات العلبة السلارة بقرار رئيس الجبهورية رقم ١٥٢٨ لسسلة ١٩٦٦ والتي تمنت على أن * تسري على بوظني ويستقدبي وعبسسال المرسسات العلبة تواعد غلاء الميشة المتررة بالنسبة الى موظفي الدولة ويستخديها ومهالها 8 - كان متنفى ذلك أن تثبت أعانة غلاء الميشك لمثل هـــذا الموظف على أساس المساهية المتررة لمثله في تاريسخ التثبيت ز ٣٠ مِن تُومَتِيز سَلَة ١٩٥٠) أي على الماهية المتررة في التاريخ المستكور للبؤهل الحاصل عليه وقت تعيينه بالؤسيسة ، يستوى بعد ذلك أن يكون تمنينه قد دم في أدنى در بمنات الكادر أو في درجسة أملى ، كل ذلك ما أم ترجع التدنيتة بالموسسة _ نتيجة لسم مدا خدمته الحكومية - الى تاريخ اعمال قامدة التثبيت محبلات تثبت له الاعلام على الماهية السنحتة لسه مراضا في هذا التاريخ باعتبار أن المعول عليه في تثبيت الاعامة هو المرتب المستحق فالونا في ٣٠٠ نوانبر سنة ١٩٥٠ وأو كان الاستحقاق البجسة لتسوية خلاته وغنا لتاغدة تلتونية لاهتة في مبدورها أو نفاذها على هذا التاريسخ ،

ومن حيث إنه ولان كان ما سبق هو مؤدى تطبيق القواعد المسلمة الا انه وقد نصت لاتصبة غظام موظفى المؤسسات العامة المسار اليها في مادتها الثابلة على إنه لا بجوز نظسام نقل المؤطفين من مؤسسة علمة المن المتربي أو الى المحكومة أن ملها م عامة المنون قسد استودات يهسفا سالنص سدوهي في ذلكم لا تخلف قامدة تاتونية أعلى منها في جراتب التدريج المتربيمي جن جماة المقاعدة الواجبة العلمية على مزاعي المتربيمي جن جملة المقاعدة الواجبة العلمية على مزاعي المتربيمي جن جملة المقاعدة الواجبة العلمية على مزاعي المتربيمي جن جملة المقاعدة الواجبة العلمية على مزاعي المتربية

1- (4. g-4. pt

العابة -- عدم النزام تواعد التعيين وشروطه واتاره في خصوص تعيين موظفي الحكوبة بالمؤسسات العابة ، والاعتداد في هذا الصدد بكافة الاثار التي يرتبها القانون على نطباق النقل ، وبن ذلك استصحاب الموظف المنتول في وظيفته الحكوبية المنتول بنها ، المنتول في وظيفته الحكوبية المنتول بنها ، وسواء من حيث درجته أو مرتبه أو ما يتقاضاه من اعاتة غلاء . وعلى ذلك المحكوبة الى المؤسسة المذكورة -- تاريخ نفاذ قرار رئيس الجمهاورية غلة لا يجوز أن تجاوز اعاتة الصلاء التي تمناح الموظفين المتولين من رقم ١٩٢٨ لسنة ١٩٦١ ما كان يعنع لهم من اعاتة وهم في خدمة الحكوبة .

ولا حجة في القول بتحديد الاعانة بالنسبة الى الموظفين المذكورين يها كان يصرف لهم وقت اعارتهم الى المؤسسة وفق أحكام لاتحته الداخلية استنادا إلى ما نصت عليه الفترة الثانية من المادة ١٥ من التحسة نظام موظفى وعبال المؤسسات العابة المسار اليها ، من أن الموظفيين. والستغنيين والمبال الموجودين بالمؤسسات عند العبل بهذه اللاتحسة تثبت بالنسبة اليهم اعانة الغلاء التي يحصلون عليها اذا كانت لا تزيد عن النصب المتررة لموظفى الدولة ، وذلك على أساس أن هؤلاء الموظفى سين كانوا بخدية المؤسسة وتت صدور هذه اللائمة ، وأن كان ذلك بطريق الامازة واستمروا بخديتها الى أن نتلوا اليها بعد العبل بأحكام اللائحة المذكورة ... لا حجة نيما سبق ، لانه وان كانت هذه الفقرة تطبق على كانة من ونجد بخنمة المؤسسة من الموظفين عند العمل باللائحة المشار اليها ، منواء اكان هؤلاء من المعينين أو المعارين الا أنه لا جذال من تلحية أخرى معارين ، لان هذا الوصف يمثل في حتهم المركز القاتوني الذي تولد عنسه، في أن مناط تطبيقها في حق الاخيرين أن يستبر لهم وضعهم باعتبار هسسم: حتهم في المعابلة وققا لاحكام هذه الفقرة وغيرها بن نظم المؤسسة ، أبا لمو انتهت عانه بانتهائها ينتفي المركز التمانوني النشيء للحق السالف الذكر ، ولا يكون ثبت وجه بمدئد لاستبرار معابلتهم ومقا لأحكام هــده الفترة أو غيرها من التواهد التي حكمت علاتتهم بالمؤسسة بوصفهم من المارين اليها ، ومؤدى كل ذلك أن من انتهت أعارته من هؤلاء الوظفيين ينقضى حقه في المعاملة ومقا للنظم التي تسير عليها المؤسسة ، ومنهسسا الحكام الفترة الثانية من المادة ١٥ السالفة الذكر وتُتَخد حقوقه بما آل اليه وضعه القانوني بعد اعارته . ولسا كان نقل الموظمين المكورين الي المؤسسة أجراه من شائه أن ينهى صنتهم كوظهين معارين ، ومن ثم تههى .

ينطوى على أنهاء أعارتهم إلى المؤسسية وتعيينهم بها في ذات الوقت ،
والحقيقة الأولى من شبائها أن تقد هؤلاء الحق في المعالمة ونقا لإحساطه المقدرة الثانية من المادة 10 المشار اليها ، وذلك طبقا لمساسله بياته ،
كما أن الحقيقة الثانية — باعتبارهم معينين بالمؤسسية تميينا يتحسد في المقدة الثانية بين من شأنها أن تؤدى الى تعديد استماقتهم في اعتباد الفلاء بها كانوا يتقاضونه منها وهم بختبة المكومة على الوجه السابق ايشاحه ، وعلى متنضى ما تقدم كانه لا يجوز أن تجاوز أعانة الفلاء الذي المساحة بن قتل إلى المؤسسة من هؤلاء الموطعين ، ما كان يصرف لهم من هذه الاعاتة وهم بطبة المحكومة ،

ونيما يتعلق بين استير معارا من هؤلاء الموظنين بعد صدور قرار حرنيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ لعدم انتهاء أهارته أو لتجديدها علته يعتقط لهذه الننة بها كان يصرب لها من اعلقه وفق أحكام اللاخسسة الداخلية للهؤسسة ، تطبيقا لحكم الفترة اللاتية من المادة ما من اللاحقة الصادرة بالقرار الجمهوري المسار اليه ، والتي قضت بأن الموظف عن موالمستخدين والعمال الموجودين في المؤسسات عند الفيار المؤتمة عن الاترحة ، تثبت بالنسبة اليهم اعانة الملاد التي يحصلون عليها اذا كانت تزيد عرد النسب المقررة لموظفي الدولة ، ذلك أن عبارة « الموظنين والمستخدمين والحبال الموجودين في المؤسسات » تنصرف بحسب مناوقها وميقتها الى كانة موظفي المؤسسة الموجودين بها وقت صدور اللائمة ، سواد أني كانة موظفي المؤسسة الموجودين بها وقت صدور اللائمة ، سواد في عداد موظفي الجهمة المساين اذ أن الموظف المار بحسب وضعة يدخله في عداد موظفي الجهمة المساين ،

 تعرفة بينه وبين غيرة من الرطفين الأصليين ، وقد طبات مؤسسسة المقتل والنسيج هذا الإصل ع ونتيجة لظك استحق الموظفون المتحروب عند بدء إمارتهم أعالة الفلاء وفق أحكام اللائحة الداخلية المؤسسة من مين ثم فاذا استمرت العارتيم بعد صدور القرار الجنهورى رقم الالالاد : استة 1913 الشعار اليه ، تمين الاعتباط لهم بما كانوة يتعاضونه في هذا المستد و ولك تطبيع المن المعتبار اليها عند واحد نظيم الاجور التي تسمير المؤسسة على متناها الاور التي تسمير المؤسسة على متناها الوسسة على متناها الوسسة المن على كان معيا المؤسسة المن على كان معيا المؤسسة المن المارة من توامد نظيم الاخرر التي تسمير المؤسسة المن على كان معيا المؤسسة بالاخرار التي تسمير المؤسسة المن على كان معارة المؤسسة المن عالم من كان معيا المؤسسة المنازة المناها المؤسسة المناها المؤسسة المنازة المناها المؤسسة المنازة المناها المؤسسة المناها المناها المؤسسة المناها المؤسسة المناها المؤسسة المناها المؤسسة المناها المؤسسة المناها المؤسسة المؤسسة المناها المؤسسة المؤسسة المناها المؤسسة المناها المؤسسة المؤسسة المناها المؤسسة الم

ويظص مما سبق أن من كان ممارا الى المؤسسة واستبرت اعارت معد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ يحتظ لله عاملة الغلام التي منحت له قبل صدور هذا القرار وذلك تعليقا له تعقيرة المثابية من المدة هر من لاحمة نظام وجالى وحيال المؤسسات المهرة المثابية من المدة هر من المدون من استبرت المهرت بعني التهاء مجتها أو الجمهوري الملكور كروة ذلك بسنوى من استبرت أم قبلك شبن المحدور المهرة منها لا يترتب عليه نشوه على المتحدد المرة على من المدون من المدون المواجعة المواجعة على المواجعة ا

لهذا انتهى راى الجمعية الصوبية إلى انه لا يجوز أن تجاوز أصانة علام المبيشة ؟ التي تبنح لمن نقل من موظفي الحكوبة الى المؤسسة المصرية المحلاجة للغزل والنسيج ؟ به كان يصرف لهم بن هذه الاعابة من الموظلة بين المجمهورية المحكورين بالمؤسسة سائفة الذكر بديدة العبل بقرار رئيس الجمهورية رئيم ١٩٧٨ لنسلة ١٩٦١ باستدار لائمة نظام وطلمي وحال المؤسسة بالتي كابت المعلم المعلم المعلم المحلمة المحلوبة أو للجديدها ؟ باجائة الفلام اللاحة الداخلية الداخلية المحلمة على المحلم المحلم المحلمة المح

ا * المعلوى رقعم ١٩٧ - في ١٢/١٤ ١٩٣ ؟ "

ثانيا ... المؤسسة الصرية العالمة الفتبار القطن

قاعــدة رقــم (۲۹۶)

12.....454

عدم جواز حساب الزايا المتررة العابان بالأسسة المرية العابة المنية المرية العابة الفقيل غير الذي تؤدى عنسه الاشتراكات الهيئة العابة الفقينات الاجتباعية بساس ذلك أن عبال المسته العابة يعتبرون وظاهن عبومين يخضعون في تحدد أجرهم البغيوم السائد في ظل النظام اللاحم دون مفهوم في قانون العبل بالمشاخص في ذلك من العابلين بالأسسات العابة مادام أن ذلك على سبيل الاستثناء بالرياسية المروح المنابق وبدل الفناء وبدل الانتقال التراقات العابلين بالأسسسة من حساب الاجرائية السامة المروح المنابق الاجرائية المراقات العابلين بالأسسسة وجوب الاعتباد الاجتباعية المروح وجوب الاعتباد الإجرائية السامة المنابق المنابق المينية المراجعة المنابق المنابق المينية المراجعة المنابق المنابق المنابقة المنابقة

بَلْمُضِ القَدْويُ :

لن المؤسسك السابة في الفاهي مرابق عابة التصافية أو فر أعيسة المساجهة أو مبابة في تعاونيسة أو وراميسة أو مناجهة أو مبابة المناجهة أو مبابة المناجة من طريق الإدارة المائيرة أو وبن تنسلتم وألك أن تكويد المائيرة أن المساجة المنابق أو من تنسلتم وألك أن تكويد المؤسسة يعتبرون موظفين عمومين وادوالها تكون ملكا للنواة ، وعسسك الموسسة يعتبرون موظفين عمومين وادوالها تكون ملكا للنواة ، التحد المائية المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة على منابعة المنابقة المناب

القانون الخاص عبن ولو التخذي شكل شركة مساهبة بتملك الدولة جميع. السهبها وتكون الوالها أموالا خاصة ، ونظل روابطها بالمنتمين والفسير خاصمة للقانون الخاص فتظل الشركة قانونا صفة التاجر

ومن حيث انه ينبني على النظر السابق وعلى اختلاف المركز القانوني للك من العلماين بالمؤسسات العابة والعالمين بالشركات سواء في ذلك شركات القطاع العام التي لا يصدق عليها تعريف المرفق العام أو شركات التعال المناسبة المن عليه اختلاف يفهوم الاجر بالنسبة الى كل من العابل يالمؤسسة والعابل بالمؤسسة شائه في ذلك شان العابل بالمؤسسة شائه في ذلك شان العجر بالنسبة الى الموظف العام عهو لا يتحدد بنهويه في تانون العسل ، وأنها يتحدد هذا الاجر وبقا للينهوم السائد في ظل النظام اللائمي في الله بيزة تقدية أو عينية تعطي للعابل علاوة على لجره ، ذلك القده لا يكسب شهة حق في هذه الميزة مبها طال بها الزمن وأنها يجوز حربانه المها العالمين بالشركات .

مثا وأن قانون التابيات الاجتماعية قد وضع اصلا لكى يسرى على.

عَلاية البيل التي تنشأ في نطاق القانون الخاص وذلك بتصد حباية المابل.

القي بهاجهة رب المبل المستفل وتابينه ضد العجز والشيخوخة واصابات العبل وتعويضه التعويض الكافي المائل ، وعدم تركه الى بب المبل لكى ينفرد بتنظيم هذه المسائل بما يبتنق وصالحه الخاص مع اهدار صسالح المائل باعتباره الطرف الضميف في الملاتة المتنبة ، عبن ثم عهو اولى برعاية الشارع وجايته ، وعلى ذلك فتانون التابينات الاجتباعية وتوانين الصابات المنابل السابقة عليه لا تسرى على الموظف العام أذ تلحسر عن التعليق على الملاتات التعليق على الملاتات التعليق على الملاتات التعليق عن وأجهة الدولة التي لا يجوز مطلقا بسناؤاثها برب العمل أذ النها وضعت التشريعات اللارمة لتؤثير المسائلة والخيا العبل المسائلة الم

ولَنَّنَا كَانَّ كُلُّ مِنْ تَطُونِ اللَّمَيُّفِاتَ الأَمِيْتِيَانِيَةِ الوَّفِيونِ الْمَمَلِّ وَالْمِيْمِينِ مُصَّنَّتِهُ الأَمْلُقُ السَّلِقَةُ السَّقُونَةِ عَنَّ مَلْقُونَ الطَّقُونَ الطَّقُونَ الطَّقَالِ، هَ يَعَالَم جاء القانون الأول (أى تانون التلينات الاجتباعية) وقرر عدم سريان الحكليه على العليان في الحكوبة والهيئات والؤسسات العلية ووحسدات العلية ووحسدات الادارة المطية الاعلى سسبيل الاستثناء وحيث لا يكونون بن المتلعين بالحكم توانين التأبين والمعاشات عبن باب أولى الا تتخذ بالنسبة المسؤلاء الذيسرى عليهم قانون التأبينات على مسبيل الاستثناء للم مؤوم الاجر في تلفون العبل وتعتد به بالنسبة لهم وهم موظفون عبوبيون في مركز تنظيبي الاشمى تنظمه القوانين واللوائح وما يترتب على ذلك من اختلاف النظسر الي الاجر بالنسبة لكل على ما بسبق بياته ،

ويضاف الى ذلك ما حرصت عليه توانين الماشات المتعلق منسك محدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على التعلق معرور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على النص صراحة على أن المعاش يسوى على أساس الاجر أو الراتب الاسلى ولا يعتد عند الاستخطاع أو تسوية المعاش أو مكاناة نهلية الخدمة بالماليظ التي بعطى علاوة على المرتب الاصلى إلا كانت صغة هذه المبلغ .

وقياسا على ما سبق 6 واذا كان الماش والتعويض المستحق للبوظف أو المستخدم أو العالل عند انتهاء خديته نتيجة أسابة وتعت اثناء العبل ويسببه يحسب على أساس الاجر الاصلى عصب غيتمين بن بقيد أولى أن يحسب التعويض المستحق لهسؤلاء أو الماش طبقا لتأسين المرابقة التلينات الاجتماعية على أسامي الاجر الاصلى دون الاعتداد بالاعاتفة والبدلات والميزات الاخرى ليا كان نوعها .

هذا ولا يجور الاستناد في جداً المتام الله ما نصت عليه المادة الاجر من التعنين المنفي من أنه ق يعتبر المبالغ الاتية جزءا لا يتجزا من الاجر و تحسيب في تحديد القدر اللجائز الججز عليه في مدين النسسيب الني تدبيع المبتخدي المحالت التجارية و و و منال نهادة تعطيسي و الممال عالوة على المرتب بها يجرف له جزاء المائية أو في مقابل زيادة المعالمة المحالية و في مقابل زيادة المعالمة المحالية و في مقابل المحالية الذي يجسفهم على أساسه التحويض المستحق لموظلسي ومستخدي وعبال الحسكومة والعالمان بالمؤسسات التحديث الإطلاع والعالمان المتحدد الاجر في مجال المتود الرضائية الخافسسمة هذا النص انها ورد لتحديد الاجر في مجال المتود الرضائية الخافسسمة

للتعلق الخاص ولا يتسخب الى تحديد أجر أو برف أواتك الذين البطهم الدولة علاقة تنظيبية عامة وتوامها التوانين واللوائع دليل ذلك هسبو مورد هذا النص في القانون المذي الذي ينطبق في ملاقات التاتون المفاس أعتم أن توانين المعلى ومن ضمنها القانون رتم ١٠٠ لسنة ١٩٥١، قد أوردت هذا النص وهي بسبيل تحديد أجر العامل وأبها يتمهن الرجوع الى القواعد العامة فهي التنظيم اللاتمي التي تحدد الاجر بالنسبة إلى هؤلاء كوهات الدواعد تمدد بالاجر الاصلى عصب ؟ أما ما يقاضاه بين اصلف وعلاوات وبدلات غليست بن صميم الاجر بل هي بن اصابته الواقعسسة وعلاوات وبدلات غليست بن صميم الاجر بل هي بن اصابته الواقعسسة الناء العمل وسعيه بلسبة المراقعسسة العمل وسعيه بلسبة المراقعسسة العمل وسعيه بلسبة المراقعسسة الناء العمل وسعيه بلسبة المراقعسسة العمل وسعيه بلسبة المراقعسة المراقعة المراقعة العمل وسعيه بلسبة المراقعة المراقعة المراقعة المبلدة المراقعة المراقعة

كذلك عانه لا متنع في معارضة هذا الرأى بها يتول به الرأى الاول بن دائم الاول بن دائم والموسسات دائم بتمين العربيق بين تكيف المركز الغانوني للعابلين بالهيشات والموسسات مالحالة وبين كيفية تحديد الاشتراكات وفقا لقانون التهيئات الاجتباعية على اعتبار أنها نطاقان قانونيان بخطفان _ فلك لائه من غير المسلول الملات العرب بالموسيات العالمة موظفين عموميين في مركز المقلمي لاثمي ثم تاتي بعد ذلك وتحدد أجورهم طبقاً لعلاقات القانون الخاص أكروج ذلك عن النظر الفانوني السليم .

ويترتب على ما تقدم أن المنحة السنوية التى تصرف للحاليان بالمحمدة المثال المثال

المنظف انتهامي رأى البيميسة النهوييسة الى الله في بمبال مسلمه والاضطراكات المساحدة على المالمان بموسسة المتدان الضان وهده لتنون الماليث المتدان المتدان وهده لتنون المتدان بالاجر الاسلى فون في م الميزات. والمعين الاعتدان بالاجر الاسلى فون في م الميزات.

^{. (1) 179/}A/E mak - 478/6/A7 pl with).

خالاا ــ المرسة المرية العابة للبصائع الحربية

قاعستة رقسم (۲۹۵)

المؤسسة المصرية المابة للمصافع العربية ... اصدار مجلس ادارتها قرارتها الحبيدة للمسابلين قرارين في 1/17 و 1977/8/10 في شأن الرعاية الطبيدة للمسابلين بالمؤسسة ... المنتقادة الى السابلة المنولة كه في اللائمة الصادرة بالقرار المنتق 1971 والمؤسدة المسادرة بالقرار المجهوري رقم 7307 اسنة 1971 والمنتقد المالات علاج العاملين بها شارح المنتقدة المالات علاج العاملين بها شارح المجهورية ... يهجب الرجوع في شاقه المناس المكام القرار المجهوري رقم 1971 اسنة 1972 في شاقه المناسبة المحالية والمحالية والمناسبة المحالية والمناسبة المحالة والمحالة والمحالة والمحالة والمحالة المحالة المحالة المحالة والمحالة والمحالة والمحالة المحالة الم

بلقص الفتسوى :

إن المادة، 19 من قرار رئيس الجمهورية رام ١٥٧٨ اسسنة 1911 ومسداد الأوسمات العلمة تنص على انسه ويقور الموسمات العلمة تنص على انسه ويتوز المساهبة في تحيل المعادد الرعاية المناهبة المادة المساهبة في تحيل المعادد التي المساهبة والاجتماعية المناسبة المربية المسلمة المربية المسلمة المسرد مجلس ادارة المؤسسة المسرية المسلمة المسرية المسلمة المسرية المسلمة المسلمة

المؤسسات العابة الملبقة على المؤسسات العابة بمقتضى القسرار الجمهوري رقم ١٨٠٠ السنة ١٩٦٣ على أن « يضع يجلس الادارة نظالها للعالم المبان يراعى نيسه احكام القائسون وطبيعة العبل وظروفه ويكانه .

ويجوز للجلس تترير بزايا اشائية نيبا يتعلق بالملاج والادويـة. على أن يعتبد ذلك النظام بقرار بن جلس ادارة المؤسسة المختصة » .

ويتبين من استعراض النصوص المتهدة أن الأحة موظفى وعبسال المسلت العابة الضادرة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ أسنة ١٩٢١ تد اجازت بمتنص المادة ١٩ بنها لجلس ادارة المؤسسة أن يقرر المساهمة في تحيل نفقات الرعلية الطبية للعابلين بها طبقا للقواصد التحي بنسمها في هذا الشان سوتد رددت هذا الحكم ذاته لاتحة نظام العابلين بالشركات النابعة للمؤسسات العابة الصادرة بالقرار الجمهوري رقسم ١٩٦٠ لسنة ١٩٩٣ والمطبقة على العابلين في المؤسسات العابة بمتنفى المؤسسات العابة المادة بمتنفى المرار رئيس الجمهورية رتم ١٨٠٠ لسنة ١٩٩٣ م

ومؤدى ذلك أن تقرير المساهمة في نفتات الرماية الطبية المسلمان المواهمة من المسلمان الماية مو حق للجس الادارة يترخص في تنظيبة دليلا المواهدة التي يضمها في هذا الشان والتي تدين مدى هذه المساهبة ومعودها حسبما براه محققا لهذا الغرض غاذا ما وضع مجلس الادارة هذه القواعد التربيت المؤسسة العمل بها سوقد استعمل مجلس ادارة المؤسسة العملة الماية المسابق الحربية هذا الحق المقرر له فاصدر عراويه في ١٦ من ينايل و ١٠ الميابين سنايل سنة ١٩٦٤ بفصل المؤسسة الماين بها على المؤسسة المايين في هذين القرارين سوقة نضمن الاغير بنينا في حيلت جميع الاحكام الني كان ينظيها القرار الأول سولم يضدن الأغير المؤسسة الم

بْلُ أن شرط الانتقاع بالرعاية الطبية المتزرة بمتنضاه هو أن يتم المسملاج: ف الحدود وبالكيفية المبينة به ولم يتعرض لحالات علاج العلملين بالمؤسسة. خارج الجمهورية سواء بالنسبة الى المرض بسبب الوظيفة او المسرض الذى لا علانة له بالوظيفة ومن ثم لا تخضع هذه الحالات لاحكام القرارين. سلفى الذكر ويتعين الرجوع في شانها الى احكام قرار رئيس الجمهسورية رتم ١٠٦٩ لسنة ١٩٦٤ في شبأن علاج العاملين في الحكومة وهيئات الادارة: المطية والهيئات والمؤسسات العلمة الذين يصابون بالراض اثناء ويسبيه. . الهدمة على نفقة الدولة وهو الذي نظم نيما تناوه في المادة الثانية منسه علاج العاملين بالمؤسسات العلبة الذين يصابون بدرض لا عسلاتة لسه باعمال الوظيفة والذي لجاز هذا العلاج في الخارج بقرار من رئيس المجلس. التنفيذي (رئيس الوزراء حاليا) وبشرط موانقة اللجنة الطبية المقتصة وأجاز في هذه الحالة منح اعلة مالية للمريض توازي نصف تكاليف السفر والعلاج منط على أن يتحبل المريض النصف الاخر وما يستجد من تكاليف. أخرى ولم يجز للحكوبة أن تتجل ننقات العلاج الا اذا كانت المسالة. الاجتماعية للمريض لا تسمح له بتحمل هذه النفقات وهو الحكم الواجب , انتطبيق في الخصوصية المروضية . .

لذلك انتهى راى الجبعية المبوعية الى أن الحلة المعروضة وهسى حلة علم بالمرسسة المصرية العلمة للمصاتع الحربية أصيب بعرض لا حبلاتة له باعمال الوظيفة ويتطلب علاجه السلسر الى الخارج تسرى في المناتها الاحكام الواردة في القرار الجمهوري رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦٤ كنف.

٠٠ (مَلَكُ ٢٨/٦/١١١ شـ جِلْسَةُ ٢١/١١/٥٢٤١)

🕟 قامندة رقسم (۲۹۳)

٠٠ المستحاد

العابلون بالإسسة المرية الصابة البسائع الفريية وُمُنْأَتُكُمَّهِ. الطيان القولون الى وزارة التعلق المالى بدرجانهم — مدى شروعية القرار الصادر من الإسساد بقيم وكافاة إلى ١٠ ير المسومي عليهما في وَكُمُهُ نَظَامُ العَابِيُّنِ بِالهِيِئَةِ العَابِةِ لَلْطَيِّانِ الْى وَتِبَاتِهِم — عَدْمَ وَشُوعِيةٍ أَهْسِيَّا الْقُسْرِالِ وَ

بلقص الفتوى:

خَلَالَ العام المالي ١٩٧٠/١٩ تسم تقسل بعض العاملين بالوسسة المرية ألعابة للبصائع الخربية وصناعات الطيران الى وزارة التعليسم العالى بدرجاتهم اعتبارا من تاريخ اخلاه طرقهم ويقحص ملقات خدمتهسم بَمِعرِيةُ الوزارةُ تبين أنْ المؤسسة المسار اليها المسخرت ترارا يقضى في مانته الاولى بانه اعتبارا من ١٩٦٩/٧/١ نضم مكاناة الـ . ٢ ٪ المنصوص عليها في المادة ٢٦ من لائحة نظام العاملين بالهيئة بعد تتفيضها الى المرتبات الإصلية التي يتقاضاها المأبلون المتقولون من المؤسسة ولو جاوز الرهب بذلك تهاية مربوط الدرجة ويسرى عليها ما يسرى على الرتب من أحكام . وقد استنسرت الوزارة من ادارة الفتوى للجهازين ألركزيين للتنظيسم والإذارة والماسبات من مدى منحة هذا القرار وما أذا كانت هذه الكلفاة شبتند بن الملاوات الدورية وعلاوات الغرقية المستقبلية وبدى تأثر موهد الملاوة الدورية بهذا الضم ، مامادت الادارة المشار اليما بأن نقل العاملين . بن الهيئة المابة للطيران التي انمجت بالمؤسسة لمرية العابة للبصائع انحربية وسنامات الطسران يكون برواتههم الأسناسية منظ والمحددة في حدول الرتبات دون أضافة الأعانة ألثي كُاتؤا يتعاضونها طبعا للبادة ٢٦ مِن لائمة المأملين بالهيئسة ، وأن ألترأر الضادر يضم قلك المكاناة الي مرتباتهم لا يتنق وحكم القانون لا وأنهم يشمعون من تأريخ نظهم لأحكام القانون رقم ٢٦ أسنة ١٩٦٤ في شان نظام العاملين المدنيين بالدوّلة أنهنا مِتَعَلَقَ بِمِنْمِ العَلَاوَاتُ الْتُورُوبَةِ ﴾ وقالت الوزوارة بالقطال المؤسسة بها انتهى اليه هذا الراي وطلبت مواغاتها بالاساس القانوني الذي استندت اليه في - ضم طك الكافاة الى اللافاقة الاستهمية فالقادتها المؤسسة المذكورة بأن هذا الضم قد تم استنادا لنص المادة الثانية من ترار رئيس الجمهـــورية مرتم ١٠٨ لسنة ١٩٦٩ الذي يخول المؤسسة كلفة الاغتصاصاع التي كأنت بالعابة المندجة بدجيم تظها وتطير خطها إساراها من حتوي ويا طيها يمن التزامات وأن من بين هذه الأختصاصات سلطة تعديل نظام العالمان سِالْمِينَةُ الذَّى كُانَ يَقْضَى بَنْتُمِ الْمُلْلِينِ بِالْهِينَةُ مُكَافِاةً قُدُرُهُا ؟ ﴿ فِي أُول وأنبزونا العزمة الكاك اعتقر وأطأ فأفشى اطاؤ الطونيشكة عليه عش كينتنده الكفاة ألى المرتب السوة بما صبوة أن البعته الهيئة عند منح بدل المساتهم وصت تسوية حقي هذا الاسلس . وصت تسوية حقي هذا الاسلس . وبغرض هذه الوقائع على إدارة الفتوى الذكورة الدنت باتها مازالت عند رابها السابق الاسارة البه ، وقد العاد المستشار القانوني للوسسسة بمحمدة قرار النسم تأسيسة على ما ارئيس مجلس الادارة من سلطة مقولة بفسلة الشسائي ،

ومن حيث أن ألجادة البسخسة من تقون الهيئات العلمة المسادر بالتاتون رقم 11 أسنة 1937 تنبي على أن « يتولى أدارة الهيئة العساد مجلس أدارتها ، ويين قزار رئيمي الجمهورية السادر باتشاء الهياسة تشكيل مجلس الادارة وطريقة إختيان أحضاته والاحكام الخاصة برتباتيم ومكاناتهم » ، وتنمي الملادة السليمة على إن « بجلس إدارة الهياسسة هو السلطة الطيا المهيئة على شاونها وتصريف أبورجا » ،

وله على الأهس :

١ -- اصدار الترارات واللوائح المصلة بالمنور المائة والاداريسة والمنتية الهيئة دون للتعد بالتهام المحكومية ، ٧ -- وضع اللوائح المصافة بنعين موظفى الهيئة ومهائها وترقيقهم ونظهم وتصلهم وتحديد مرتباتهما ولجورهم ومكاناتهم ومجائماتهم ولها الإحكام هذا القانون وفي حدود تسرار رئيس الجمهورية الصافر باتشام الهيئسية » .

ويتسى المادة ١٣ على أن « شهرى على موظنى ومال الهيئات المهاد المكام التوانين المهادة بالوظائف المالة على المكام التوانين المبادة بالوظائف المله على التواني المسادر يتشاد الهيئة أو اللوانيج اللى يضمها مطمى الادارة » وأخيرا همى للمادة ١٧ على أن « يكون أدماج الهيئات الملة والفاؤها يتراد من رئيس المهمورية و «

وتثيبة إلى المجارة المسور مدنى الراد وتبس الجمهورية والمرية والمرية المرية الم

"الطيران بمالتهم لحين قيام مجلس ادارتها بوضع النظم واللوائح الفاسة بالهيئة وبالمبلين بها وعي ضحوه ذلك المسند مجلس ادارة الهيئسة ق المراد (المبلسة) 1914 المراد المبلسة) 1914 المراد المبلسة) 1914 المبلس المبلين بالهيئة والتي نصت المبلدة الاولى منه على أن لا يعمل باحكام هذه الملاحة في المبلل المبلسة المبلين في الهيئة وتسرى لحكام نظام العالمين المدنين بالدولة نبيا لم يدد في شائه نهى خلس في هذه الملاحة في المبلين المدنين بالدولة نبيا الواد في المادة 19 من عند من المسلس المبلين المدنين بالدولة نبيا الواد في المادة 19 من تانون الهيئات المبلة المسار الية . كما نصت المادة الثانية على أن يقوم مجلس ادارة الهيئة بوضع جدول الوظائف والمرتبانيئة في حدود الجدول رقم (1) المرافق لهذه الملاحة ، . كما نصت المادة الثانية على النامة قرار مجلس ادارة الهيئة المسادر في ١٩٦٤/١٢/١٤ المادة الرابعة ترايخ المهلين بالهيئة ؟ وهددت المداون الرابعة الرابعة ترايخ المهل بهذه المائمة وجملته اعتبارا من أول مارس المسئة المادي المادي .

وبالرجوع الى اهكام اللائحة المشار اليها تبين أن المادة ١٤ منهسا - تنص على ان « يمنح العابلون عند التعيين ألول مربوط الدرجة المسررة ' للوظيفة وقتا للجدول المرافق لهذه اللائمة . . ويستحق العلمل ، رتبه من - تاريخ تسلمه العبل » . وأعمالا لحكم المادة الثانيسة من القرار المسادر باللائمة سالفة الذكر مدر الجدول رتم (١) بتحديد الفئات والدرجات. والاجر السنوى الاساسي والعلاوات الدورية ، كبه صدر لجدول رشم. " ٢) المرفق باللائمة تنفيذا لما نصت عليه المادة ٨٣ منام والتي تضت الدرجة المادلة لدرجته الحالية ومتا للجدول رتم (٢) الرامق وبالتدبيته غيها . وعلى متتضى هذا الجدول ثبت معادلة الدرجات طبقا لاحسكام القانون رقم ٢٦ السلة ١٩٦٤ بالدرجات القررة باللائحة . وهي دائلهُ....ا · تماما ، وتم تنفيذ هذا التعادل بمراهاة ما قضت به المادة Ao من ضميم بكافأة المسانع التي تصرف للعابلين بالهيئة وتت العبل بهذه اللا عسسة الى مرتباتهم وأو جاوز الرتب نهاية مربوط الدرجة ، كما تصت المسسادة ٢٦ من هذه اللائحة على أن لا تبنح مكافأة للعليلين بالهيئة بنسبة ١٨٠ ٪ من بداية مربوط الدرجة شهريا ويجوز مقح بدل خطر المداين بالهيشالة إن يتعرضون بحكم طبيعة اعمالهم لاعمال خطرة طبقا للقواعد والشروط. التي يضمها مجلس الادارة » .

وقد ظل العبل باحكام هذه اللائحة ساريا. الى ان صدر ترار رئيس الجههورية رقم ١٠٨٨ لسنة ١٩٦٦ في شان المؤسسة المحرية العابة للمحاتع العربية وصناعات الطيران ونص في مادته الاولى على ان « يعدل اسسم المؤسسة المحرية العابة الطيران » ، وقضى في المادة اللاتمات الطيران في المؤسسسة في المده الطيران في المؤسسسة المنوب المؤسسة المادة المؤسسة المؤسسة كلفة الإختصاصات الخوفة للهيئة بوجب نظيها وتعلى مطلبة فيها لها من حقوق وما عليها من التزامات » ونصبت نظيها وتعلى مطلبة فيها لها من حقوق وما عليها من التزامات » ونصبت المدة الثانة على أن « تعتبر جبيع الوحدات والشركات التليمة للهيئة المحرية العابة للطيران تابعة للمؤسسة » ونصت المادة الرابعة على أن « يتل الى المؤسسة العابلون بالهيئة المحرية العابة للطيران بحالتهسم عليهم أمنوة بالعابلين بالمؤسسسة .

ومن حيث أنه يبين مبا تقدم أن نقل العاملين بالهيئة الى المؤسسسة المشار اليها قد تم بحالتهم الى أن يتقد مجلس الادارة الإجراءات اللازمة في شأن القواعد التى تطبق عليهم أسوة بالعاملين في هذه المؤسسسة .

ومن حيث أنه صدر بعد ذلك قرار رئيس الجبهورية رقم ٢٠٩ لسنة المجارة المسلمة المحرية المسلمة المحرية المسلمة المحرية وصناعات الطيران وقد نصت المادة الثانية نف على ان « لمولى رئيس مجلس الادارة سلطات والمتساسات المجلس الى ان يتم تشسكيله » .

وبن حيث أن سلطة مجلس ادارة المؤسسة المذكورة والشسسسلر البها في المادة الرابعة بن القرار الجمهوري رقم ١٠٦٨ لسنة ١٩٦٩ والتي الكل الي رئيس مجلس الادارة بسنة مؤققة التي أن يتم تشكيل المجلس - حدة السلامة محددة بالخلا الأجراءات اللازمة في شائي المؤامد التي تطبق، على المالمين المقالدين بن الهيئة التي المؤسسة أسنوة بالمالمين في هنده الخيرة ، ولقد قصد المدرع بهذا النص أن ينظر مجس الادارة في وهنشوة

هؤاته الفعليان الاجدد تحتيقا للمعاولة بينهم وبين زمالهم من المعلمايي بالمسلمايين المعلمات المسلمايين بنهم وبين زمالهم من المعلمات بالاسسة لذلك ناط بالمجلس المذكور تحتيق هذه المساوة وذلك بأن يضبع الانتانة المام بوجه المعرم وذلك بوضع قواعد عامة في هذا المشان أو تقرير خضوعهم للاتحة الموسسة وي حدود هذا المهتف تتحدد بشروعية القرار المسادر من رئيس مجلس ادارة هذه المؤسسة بضسم المالة؟ المسرس عليها في المدة ٢٧ من لائحة نظام التعلين بالهيئة المعانة الطيران الى مرتباتهم الاساسية.

ومن حيث أن المادة الأولى من هرار رئيس مجلس الدارة المؤسسسة. رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٩ قد نصت على ال ١٩٦٩ للد نصت على ال وقل على المنافقة المدروة المعلقة المادوة ١٩٦٩ من الأسسسة الله المعلقة المعلق

ومن حيث أن قرار رئيس مجلس أدارة المؤسسة المشار آليه وأن كان صابرا مين يبلكه تاتونا الا أنه معيد من الناحية الموضوعية ليسلل تبهنه بن ضم الكانياة المبار اليها ألى المرتبات الإصلية ولى جاوزت بذلكم الغم فيلية بربوط الفرجة ، ذلك أنه صدر في حالة معينة هي ضم المكانة ، في جين أن المادة الرابعة بن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٨ اسنة ١٩٤٨ المشار اليه ناطت بمجلس أدارة المؤسسة وضع النواء التنظيمية النهية تعلق على المتوازين من الهيئة المصرية العلمة للطران الى المؤسسة المتكورة بمعينة علية أي ما يتعلق منهاء بالمساورة والمنازية والنقل والمرتبسسات والجرجات والمعلانات والمكانة المادة المادين الاسلمين بالموسسة وعلي لا تكون هناك تعرفة يهن الفاهدين في منار الاسلمين بالمسيدة وعلي لا تكون حياس بحلس الافراق المسلم الهن معرز مطالعا للتنفون هن غير المسعمة المرتبر، حجاس الأفراق المنابعة من قراد برغيس المجمعورية وغير المسعمة المسالة المساورة المساحة ال ولا يغير بن ذلك القول بأن لمجلس ادارة المؤسسة ــ مبتسسلا في رئيسه ــ سلطة تعديل لاتحة نظام العالمين لان التعديل المتصود هنسة يجب أن يكون تعديل موضوعها علما أي بوضع النظلسسام التاتوني الذي يخضعون له كأن يعدل في المواد الخاصة بالتعيين أو النسل أو تعسديسل كادر المرتبات أو المكاتمات بأنواعها الا أنه لا يملك ضم المكاتمة الى المرتب أذا ترتب على هذا الضم تجاوز المرتب نهاية مربوطة الحالفة ذلك التواعد العالمة التي تحكم العالمين بالهيئة تطبيقا للالتحتها .

لهذا أنتهى رأى الجمعية المهومية الى مستم قاتونية قرار رئيس بجلس ادارة المؤسسة المصرية العابة للمساتع العربية وسناعات الطيران بنسم مكاناتة السـ ٧٠ ٪ المنصوص عليها في الاحقة نظلم العابلين بالهيئية المصرية العابة للطيران الى مرتبات العابلين الذين نقلوا الى المؤسسسسة المكورة ومفها الى وزرارة النطيع العالى .

(بك ٢٨/٤/٠٣٥ - جلسة ٢٢/٣/٢٧٢)

رابعا .. المسسة الصرية العلبة للبترول

قاعسدة رقسم (۲۹۷)

المسطان

اعتبار المؤسسة المرية العلية للبترول من المؤسسات المسلمة ذات الطابع الاقتصادى بالتطبيب في لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم السنة ١٩٦٧ في شان المؤسسات العلية الصناعية بسريان احكام لالمة نظام موظفى وعمال المؤسسات العلية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦١ نسبة ١٩٦١ على العليان بالمؤسسة (عتبارا من أول ينساير سنة ١٩٦١ ناريخ العمل باحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١ اسبسنة ١٩٦٢ المشار الله ستحديد غلف اعقة غلاء الميشة للعالمان بالمؤسسة (عتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ يكون بالتطبيق لاحكام المادة ١٥ من لالحة المشار اللهسسة الشار المهسسة العالمان المهارية الم

ملخص المسكم :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم (1) لسنة ١٩٦٣ في شان المؤسسات المسابة تدنس في المادة (1) على أن تعتبر المؤسسة المسرية المسابة للبترول من المؤسسات العابة ذات الطابع الانتصادى وقد عبل بهسنة القرار اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ تاريخ نشره في الجريدة الرسبية عمن ثم غاته من هذا التاريخ تسرى على هذه المؤسسة الاحة نظلسسام موظفي وعمال المؤسسات العابة الصادرة بالقرار الاخير التي تنص على أن « يسرى النظام المرافق على موظفي وعمال المؤسسات العابة ذات الطلباء الانتصادى » .

ومن حيث أن المادة (١٥) من لائحة نظام موظفى وعيال المؤسسات العابة المسادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ تتص على ان « تسرى على موظنى ويستحدى وميال الموسسات العلية تواهسط غلاء الميشة المتررة بالنسبة الى موظنى الدولة ويستخديها ومبالهسلا الموظنون والمستخديون والعبال الموجودون في المؤسسات عند العبسل بهذه اللائمة نتثبت بالنسبة اليهم اعانة الغلاء التي يحصلون عليها اقا كانت تزيد عن النسب المتررة لوظنى الدولة » غان بؤدى الفترة الثانيسة بن هذا النص أن المصرع أراد عدم المساس باعانة غلاء الميشة التي كانت تبتح للعالمين الموجودين بالمؤسسات العالمة عند العبل بهذه اللاتهسسية اذا كانت تزيد عن اعانة الغلاء المتررة لوظنى الدولة ونص لذلك على لن عملون عليه بن المؤسسات العالمة الاكبر تبية التي يحصلون عليها بن المؤسسات العالمة .

وبن حيث أنه يبين بن الاطلاع على قرار بجلس الوزراء المساقر . في ١٩ نبرابر سنة ، ١٩٥ في شأن نئات امانة. غلاء الميشة المتررة لوظفي الدولة طائفة الموظفين العزاب الذين يتقاضون مرتبات تتراوح من ٣٠ جتية الى ٣٠ جنيه يمنحون اعانة غسلاء المعيشسة بنسبة ٢١ ٪ ، وقسد، خنضت ملاوة الفلاء الفعلية التي يتقاضاها موظفو الدولة من الطائفسسة المستكورة بنسبة ١٥ ٪ بمقتشى قرار مجلس الوزراء المسادر في ٣٠ من. ميونية سنة ١٩٥٣ . كما يبين من الجدول اللحق بترار مجلس ادارة الهيئة العابة للبترول رقم ٩١ لسنة .١٩٦ الشار اليه أن الموظف الاعزب الذي بتقاضى مرتبا يتراوح من ٢٠ جنيه الى ٣٠ جنيه يمنح اعانة بنسبة ٨٠ ١٠ من المشرة جنيهات الاولى ، . ٤ بر من المشرة جنيهات الثانية ، ٣٠ بر-من المشرة جنيهات الثالثة ، ويمتارنة نسبة أعانة غلاء بميشة الوظفه. الاعزب المطبقة على موظفى الحكومة بتلك المطبقة على موظفى المؤسسة العابة للبترول عند سربان لاثعة بوظني وعبال الؤسسات العابة عليها يتضبح أن نسبة اعانة الفلاء السارية في المؤسسة المذكورة تزيد عن تسلك بالترار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٨ بوضعها على درجة كيماوى (ج) بمراهبه الساسي شبهرى قدره ٢٥ جنيه واعاتة غلاء الميشة المتررة لوظف المسير الدولة ، وقد منحت أماتة غلاء على هذا الاساس تدرها در؟ جنيسه . شهريا بعد اعمال قرارات مجلس الوزراء المختلفة في شأن فئات أعساتة الفلاء الحكومية ، بينها منحت اعتبارا من شهر اغسطس سنة ١٩٦٠ عليق

شحل بقرار مجلس ادارة الهيئة العلية للبترول رقم ٩١ لسنة ١٩٦٠ المشار. آليه اعانة غلاء معيشة بفئة تصف الموظف الاعزب تنفيذا لهذا القــــرار. وقدوها ص٧ جنيــه .

وبن حيث أنه تأسيسا على ما سبق واذ ثبت أن أعانة فلاء الميشة. المستحقة للمدعية في أول يناير سنة ١٩٦٢ تاريخ سربان لاثحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العابة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ اسقة ١٩٦١ على المؤسسة المصرية العابة للبترول تزيد في مجموعهة على تلك المتررة لمبلتها من الموظفات بالحكومة على الوجه السابق بيسانه قبن ثم أعمالا لحكم الفقرة (٢) من المادة (١٥) من اللائحة المسمستكورة: نثبت للمدمية امتبارا من التاريخ المذكور اعانة الغلاء التي تستحتها بمتتفى ترار مجلس ادارة الهيئة العلمة للبترول رقم ٩١ لسنة ١٩٦٠ وتدرهـــه تصقه اعاتة غلاء المعيشة للموظف الاعزب بالنثات المتررة لموظفي هدفه المبيئة . ولمسا كاتت المدعبة قد نقلت اعتبارا من ١٩٦٣/٧/١ الى الشركة الملبة لنقل البترول بالتابيب « احدى شركات المؤسسة المشار اليها » عاته من هذا التاريخ تسرى عليها لائحة نظام المهلين بالشركات العامة التابعة المؤمسات الملمة الصادرة بالترار الجمهوري رتم ٢٥٥٦ لسنة ١٩٦٢ وتستبر في تقاشى اعالة غلاء المعيشة بالنثة المسار البها أعمالا لحسمكم المادة ١٤ من هذه اللائمة ، ومن ثم تكون مطالبة المدعية بصرف اعسساتة غلاء الميشمة المتررة للاعزب بالكلبل وبالنثات الواردة بترار مجلس ادارة البيئة العامة للبترول رقم ٩١ لسغة .١٩٦ المشبار اليه غسير مستندة المهر اسطس سليم بن القانون واجب الرغض .

(طعن رقم ٣٤٧ لسنة ١٦ ق _ جلسة ١٩/٥/١/١٩)

خابسا - ادارة القوى الكهربائية والماثية بوزارة الاشغال

قاعدة رقسم (۲۹۸)

: 47

ادارة القوى الكوربائية والملية بوزارة الاشغال ــ لا تعتبر واسسة علمة ــ ورود ميزانينها ضمن بنود ميزانية الرسسة الصرية المــــانة الكورباء ، لا يعتبر ضما لها لتك الرسسة (على غرض وجودها) مادام لم يصدر قرار جمهورى بهذا الشم ــ انتفاع صيارغة هذه الادارة بلحكام القرار الجمهورى رقم ١٩٦٣ اسنة ١٩٦٧ في شان منع بدل صراغة تصيارغة طفرانة المانية والفرانة الرئيسية والفرعية بالارزارات والمسائح .

ملخص الفتـــوى :

أن ادارة القوى الكهربائية والمئية بوزارة الاشفال لم يصدر بعسد المرار من رئيس الجمهورية المنظم للمصالح العابة بضبها الى المؤسسة المملية الكهرباء على غرض وجودها على من النامية القانونيسة ولا حجة في القول أن ورود ميزانية هذه الادارة من بين بنود ميزانيسسة المهلة للكهرباء بعتبر ضبا لها لتلك المؤسسة . لا حجمة في ذلك _ ذلك أنه كما استقر رأى الجمعية العمومية بجلستها المتعدة في ١٦ من سبتبر سنة ١٩٥٩ عان ثبة خلالا جوهريا بين القرار الجمهورية في طبيعتها مصدر بربط ميزانية الدولة وبين غيره من القرارات الجمهورية في طبيعتها الدولة في علم واحد واجازة صرف هذه الايرادات > في حين أن غيره من القرارات تد يتناول احكام موضوعية علمة وتواحد محدودة وتتنابسات المتالم المعالم المعالم أله يتناول احكام موضوعية علمة وتواحد محدودة وتنابسات مراحاة التنظييمات القلمة لمعالا بهضوعية الاداة المتشريعية اللاية بحيث لا جور مخالفتها وبرد ذلك غضلا عن اختلاف عرار بط الميزانية عن غصيرت مجوز مخالفتها وبرد ذلك غضلا عن اختلاف عرار بط الميزانية عن غصيرت

ومن حيث أنه ترتيبا على ذلك عان موظفى ادارة القوى الكهربائيسة لا يعتبرون من بين موظفى المؤسسات العابة وانها يظلون موظفين حكوميين شخصين للقواعد التي تحكم موظفى الحكومة وليست القواعد التي تحكم موظفى المؤسسات وبهذه المثابة عان صيارعة هذه الادارة ينتمون بتسرار رئيس الجمهورية رقم 1977 لسنة 1977 في شان منح بدل صرافة لصيارقة الخرانة العابة والخرانات الرئيسية والغرابيسة بالوزارات والمسافح، من تاريخ تفاذ هذا القرار في 19 من يغلير سفة 1977 م

(غلوی رقم ۲۰ ۵ -- فی ۱۹۹۶/۱/۱) ۰

سادسا ند الأسسـة المنزية الكورباء

قاعسدة رقسم (۲۹۹)

: المسلمة

بلخص الفتسوى :

في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦١ مسدد ترار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٨ لسنة ١٩٦١ باتشاء المجلس الاعلى للمؤسسات ونصت المسادة ١٤٧١ ين منه على انه « ينشأ بجلس اعلى للمؤسسات العلمة ويراسسه رئيس الجمهورية ويتكون اعضاؤه من نسواب رئيس الجمهورية والوزراء التلمة لهم المؤسسسة العلمة المبينة بالمحق المرفق » .

وقد وردت ميزانية ادارة القسوى الكهربائيسة المسائية عن سنة 19٦٣/١٩٦٢ تحت عنوان المؤسسة المرية العلمة للكهرباء .

ومن حيث أنسه بيين من ذلك أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ السنة ١٩٦١ المشار اليه وأن تضين اسم « المؤسسة المصرية المسابة المكوباء » وحدد غرض هذه المؤسسة وهو الاشراف على جبيع مصلسات القوى الكثيريائية المائية والحرارية ما مدا مصلسات كبرياء سا البلديات والمحطلت الكبريائية المحت لتحتيق هذا الغرض والتي تدخل في مكونات الذبية بالأموال التي محمدت لتحتيق هذا الغرض والتي تدخل في مكونات الذبية المسابة المحاد ا

ومن حيث أنه لا حجة في القول أن ورود ميزانية خاصة بالمؤسسة المنابة للكهرباء من بين أبواب ميزانيسة ١٩٦٣/٦٢ يكل اركان هسئه المؤسسة ذلك أن هناك عارقا بين رأس مال المؤسسة وبيزانيتها ٤ غالميزانية عبارة من مجموع ايرادات الوزارة أو المسلمة أو المؤسسة وبصروفاتها وأبا رأس المال فهو مجموعة الاموال الثابتة والمتواف ألموكة للمؤسسة المسلر اليها وقت انتساقها ٤ ولم تتضمن الميزانية ١٩٦٣/٢١ بيانا بهسسذه الاسسوال .

. (المتوى رام ٢٠٥ - في ١٩٦١/١٩٦١) . .

سابعا ــ وأسسة الطاقة الذرية

قاعبند رقيم (۲۰۰)

: 12----41

ورسسة الطاقة الذرية — خضوع موظفها من غير العليين لامكام القرار الجمهوري رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٥٧ باشداد الارسسة مكلة بقواعد عقون التوظف رقم ١٩٠١ لسنة ١٩٥١ — صدور قرار رئيس مجلس ادارة المؤسسة في ١٩٠٤-١٩٥١ بوضع قراعد منح مكافات التدريب والبحوث والوقية — استفاد هذا القرار السلطة المفولة له في القرار المجهوري سالف الكسر — اشر صدور القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٧ بنظام موظفي المؤسسات الماية التي تهارس نشاطا عليها واخضاعه الموظفين غير المسائل الموسات الماية التي تهارس نشاطا عليها واخضاعه الموظفين غير جلاس ادارة المؤسسة في وضع قواعد منح المكافات المسائر البهاء اعتبارا من تاريخ خضوع المؤسسة لاحكام القانون رقم ٧٧ اسنة ١٩٩١ - استرار المهال لا يس النظام المسادر بقرار منه في ١١/٥١ - استرار المهال المهال الهها الإنسان المهال المهال الها الها المهال المهال المهال الها المهال المهال المهال المهال المهال الها المهال المهالمهال المهال المهالمهالمال المهال الم

بلغص القصوي :

تص المادة ٢٨ من القرار الجمهورى رقم ٢٨٨ لمسفة ١٩٥٧ بانشاء بؤسسة الطاقة الذرية ٤ على آن ١ تسرى بشأن موظفي المؤسسة من غير الاطبين توامد التوظف والاحكسام الواردة في تشريع تنظيم الجلمسسات المرية ولوائحهسا بشساق الوظفين من غسسير آعضاء هيئة التدريس والميدين ٤ بها لا يتمارض وأحكام هذا القرار ٤ . وتفيم المسادة ٨٥ على إن « يقرر رئيس مجلس الادارة نفقات المؤتبرات والمهات الطبية ومكاتات التعريب والبحوث واللجان والخبراء والاعاتات » . كما تنص المسادة هه على أنه « الى أن تصدر المؤسسة لوائع خاصة يقرر رئيس مجلس الادارة. تقواعد المكاتات واجراءات الصرف والخصم الخاصة بالمسائل الآتية : () الوقاية والتابين والتعويض والخدمات الصحية الوقائية والعلاجية النائشة عن لفطار الاشعاعات الذرية بالنسبة الى الموظنين والعمال ..». ووفقا لنص المسادتين ٥٨ م ١٥ المشار اليهما ، اصدر السيد رئيس مجلس ادارة المؤسسة المذكورة في ١٤ من اكتربر سسنة ١٩٥٩ قرارا بوضع تواعد منع مكاتات التدريب والبحوث والوقاية .

وبتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٢ صدر القسانون رقم ٧٩ لمسقة. ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطسا علميسا . ونص في المادة الأولى منه على أن « تسرى في شأن وظائف هيئة التدريس والبحوث والهيئات الننيسة بالمؤسسات العابة التي تمسارس نشاطا علميا احكام المواد ... من القاتون رقم ١٨٤ اسنة ١٩٥٨ (في شأن تنظيم الجلمعات) وجدول الرئيسات والكانات الملمق به ٠٠٠ ويصسدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات الميلية المسار اليها في الفترة السابقة . . » ونص في المادة الثالثة على اته. « يشترط عيبن يعين بديرا أو وكيلا لاحمدى المؤسسات المملية. المشسار اليهسا في المسادة الأولى أن تتوانسر فيه شروط التعيين في وظأته المؤسسة المعادلة الوظيفة اشتاذ ذي كرسي بالجلسات . . ، ونص في في المسادة الثالثة على أنه « يشترط لمين يعين مديرا أو وكيلا العسدى. رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الشمار اليه على الوظائف النصوص عليهما في المادنين الاولى والثالثة من هــذا التــانون ، وذلك نيما لـم يرد بشانه نص خاص في انظمة المؤسسات ، أما باتي الوظائف في المؤسسات المنكورة. متسرى في شأنها جبيم القواعد والاهكام المنصوص عليها في التانون. رقم ٢١٠ لسبئة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة ٤ ، ونص في المادة السابعة على أن ﴿ يِلْفِي كُلُّ نَمِن يرد بِالْمُالِقَةُ لِأَحْكَمَامُ هَدْا الْعَلْتُونُ فِي انْطَهِمَا عَلَى المؤسسة العلبة المسار اليها في المادة الأولى » . وينساء على احكسام هذا التساتون ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٢ ، ونص في ملتنه الأولى على أن تسرى الحكام التانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المفسار اليه على مؤسسة الطالعة: الغريسة ،

ويبين من النصوص سلفة الذكسر أن النظام التانوني الوسسسة الطاتة الذرية قد مر ببرطاتين ، الرطة الاولى هي قبل صدور التساتون رتم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظني المؤسسات العامة التي تبارس نشاطسا مليب ، وفي هذه الرحلة كان المعول عليسه في صدد تحديد قواعد منجر بكانات التدريب والبحوث والوقاية اوظنى المؤسسة من في الطبيين ٤ هو احكام القرار الجمهوري رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٧ باتشاء هذه المؤسسة ٤٠ باعتبار أن هذه الأحكام هي الأصل الواجب التطبيق عند تعارضها سمع تواعد تانون التوظف والأحكام الواردة في تشريع تنظيم الجامعات المعرية ولوائحها ، قلا تسرى هذه التواعد والأحكام في شأن موظفي المؤسسة من غير العلميين ، الا أذا أنتفى هذا التعارض ، بحيث يجرى تطبيتهـــــا باعتبارها تواعد مكملة ومتممة لأحكام القرار الجمهورى رتم ٢٨٨ لسنة. ١٩٥٧ المشسار اليه ، ولمساكان متتفى نص المادتين ٥٨ ، ٦٥ من هذا القرار أن ينعقب الاغتصاص بوضع قواعد منح مكانات التدريب والبحوث. والوقاية لموظفي المؤسسة من فير الطبيين ، لرئيس مجلس ادارة المؤسسة المذكورة ، وذلك خلافا لأحكام تقون التوظف (المادة ٥) من القانون رقم. . ٢١ لسمنة ١٩٥١ بشمان نظام موظفى الدولمسة التي ناطت بمجلس الوزراء (رئيس الجههورية) تحديد القواعد التي يجري بهتتضاها منس المكانات الاضائيسة على اختلاف أنواعها ، ومن شم مانه يتمسين في هذه. المرحلة من مراحل التطور التشريعي في نظام هذه المؤسسة ، التزام. منح الرواتب الاضائية المشار اليها ، دون غيرها من القواعسسة الاغرى التي تتعارض معها . وبالتسالي يكون الترار المسادر من رئيس مجلس ادارة المؤسسة المذكورة في ١٤ من اكتوبسر سسنة ١٩٥٩، بوضع تواعد منح مكامات التدريب والبحوث والوقاية - استفادا الى السلطة المفولة له بهتنضي نص المانتين ٥٨ ، ١٥ من القرار الجمهسوري رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٧ المسلر اليه ... هو الواجب الامسال في شأن منح الكامات المذكورة لوظفى المؤسسة من غير العلبيين .

اما الرحلة الثانيسة ، نهى الرحلة التالية تصدور التسانون رقم ٧٩

السنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العلبة التي تهارس نشاط علمياً ، وخضوع موظفي مؤسسة الطاقة الذرية الحكامه ، بمتتفير قرار رئيس الجمهورية رتم ١٢٣٩ لسبنة ١٩٦٢ ، وفي هدده الرطة ، أصبح لا وجسه لتغليب أحكسام القرار الجمهوري رقم ٢٨٨ اسسسنة ١٩٥٧ بانشساء المؤسسة المفكورة ، على القواعسد الواردة في تساتون التوظيف ، عند التمارض ، طبقسا لنص المادة ٣٨ من قرار انشاء المؤسسة سالف الذكس ، وذلك لسمقوط احكسام هذه المادة في مجسال التطبيق : كأثر حتمى لنص الفقرة الاخيرة من المادة الرابعية من القيانون رتم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ ، التي قضت بأن باقي الوظائف في المؤسسات التي تمارس غشاطًا علميا (وهي وظلف غير العلميين) تسرى في شأنهبا جبيبع التواعد والاحكم المنصوص عليهما في القانون رقم ٢١٠ لسنة 1901 بنظام موظفى الدولة ، ونص المادة السابعة من القالون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ التي قضت بالفساء كل نمن يرد بالخسالفة لاحكسام حــذا القسانون في انظهة المؤسسات العسامة المشار اليها _ وون بينها مؤسسة الطاتة الذرية وقد اكدت المذكرة الإيضب احية للقانون الذكور هذا النظر ، حين قررت أنه تحقيقا للمساواة بين موظفي الدولة واقرانهم من موظئي هذه المؤسسات غير الشاغلين للوظائف المشار اليها في المدتين الأولى والثالثة من المشروع (أي الموظفين غير العلميين) ، غقد رؤى النص على سريان أحكام قانون نظمام موظفى الدولة عليهم من جميع الوجوه ، وبذلك يكون ما قسد جاء في انظمة هذه المؤسسات بالمسالفة لأحكام القانون المفكور ملفيا .

وطمى ذلك عائه اعتبارا من تاريخ خضوع المؤسسة المذكورة لاحكام القسانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ، اصبح الاختصاص بتقرير الرواتب الاضافية ــ ومنها مكافات التدريب والبحرث والوتاية ــ التي تبنيح لوظفى المؤسسة من غير الطبين ، لمجلس الوزراء (أو رئيس الجمهورية) ، استفادا الني احكسام تاتون التوظف ، وطبقا للقواء: التي يضمها في هذا الشأن ، وبذلك يكون اختصلص رئيسي مجلس ادارة المؤسسة في وضع تواصد بنع المكافات المشار اليها ، قد زال عنه اعتبارا .

وغيبا يتعلق بقرار رئيس مطس ادارة وفسسة الطاتة الذرية السادر ني ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٥٩ بوضع بواعد منع مكانات التدريب والبحوث والوقاية ، فاته لما كان هذا القرار تسد صدر في وقت كان رئيس مجلس ادارة المؤسسة بملك سلطة اصداره تاتونا ، بناء على الاختصاص الخول ا، بهتنفي نص المسانتين ٥٨ ، ١٥ من ترار انشساء المؤسسسة رقم ٢٨٨ السيئة ١٩٥٧ ، وهو بهذه الثابة قد صدر صحيحا من جبيع الوجود . ومن ثم قاته لا يبلع من استبرار العمل به خضوع المؤسسة الأحكسلم. القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ . لعدم سريان هذه الاحكسام بأثر رجعي ٠ ولأن ما صدر صحيحا من اجراءات في ظل نظام قاتوني سابق ، يظل صحيحا الى أن يتقرر الفاؤه بنص في القسائون ، أو من السلطسة التي أنتقل اليها الاختصاص ، واذا كان اختصاص رئيس مجلس ادارة المؤسسة بتقرير الكانات الذكورة قد زال عنه بعد خضوع هذه المؤسسة لاحكسام القانون , تم ٧٩ لسمنة ١٩٦٢ . على ذلك لا يعنى المسماس بالأنظمة القانونيسة التي قررها رئيس مجلس الادارة في ظل النظام القانوني السابق ، أذ ان الفياء الاغتماض لا يترتب عليه الفياء القرارات المسابق صدورها بنساء مليسه ،

لذلك انتهى الرأى الى أنه اعتبارا من تاريخ خضوع مؤسسة الطاقة الذرية لاحكسام القسانون رقم ٧٩ لمسنة ١٩٦٧ المسسانر اليه ، لا يجوز لرئيس مجلس ادارة هسده المؤسسة بباشرة اختصاصة في وضع قواصد بنح حكاتت التدريب والبحوث والوقاية لوظنى المؤسسة من فسسمر الطبيين ، اذ يصبح هذا الاختصاص بها يصدر بناء عليسه من قواعد في هذا اللهائن ، محكوما بتواعد قانون التوظف ، هذا على أن يستبر المسلم بترار رئيس مجلس ادارة هذه المؤسسة الصادر في ١٤ من اكتوبر سنة.

(ا ۱۹۹۴/۱۲/۳۰ خیلیه ۲۱۸/۱۲/۸۳) د در ۱۹۹۴/۱۲/۳۰

قاصدة رقسم (٢٠١)

المسطاة

الْرُسِسات العلية التي تُعَارِس تشقطًا عليسا ... القانون رقم ٧٩

ملفص الحسكم:

ان القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظهم موظفى المؤسسات العلمة التي تبارس نشهاطا طبيعا تضى في مادته الاولى بأن تسوى في شهان وظلف هنات التدريس والبحوث والهيئات الغنيسة بالمؤسسات العالمة التي تبارس نشاطا عليها الحكم المواد ٤٤ ، ٥٠ ؛ ١٥ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ مول التانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم الجلمسات وجهدول المرتبات والكانات اللحق به م

ويصدر ترار من رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات المسسابة المسار البها في الفترة السابقة ويتمادل وظائفها بسا يقابلها من وظائف عينات التدريس والمهدين بالجلمات

وند صدر غرار رئيس الجمهورية رقم 1884 اسنة 1937 بتحديد المؤسسات المسلمة التي تبارس تشاطسا عليسا وتفي في ملاته الأولي. بسريان أحكسم القانون رقم 49 لسنة 1937 المسسار اليه على المركز التوسى للبحوث ومؤسسة الشافة الذرة ، كما تضمن الجدول المرافق له معادلة وظينتي مسساعد باحث بالركر مهميد بمؤسمسة الطلقة الذرية بوظيفة معيد بالجامعة .

ومن حيث أن جدول الرتبات والكلتات اللحق بالتسانون رقم 1۸٤ لسنة ١٩٦٨ تد حدد مرقب المينة ١٩٦٨ عدد مرقب الميد بهلغ ٢٤٠ ب ١٠٠٠ سنويا ونص على أن تزاد الى ٢٥ جنهــــا شهريا بعد سنة واحدة ثم ينبع علاوة دورية بقدارها ٢٤ جنهـــا سبسنويا .

وبن حيث أن الزيادة الأولى في راتب المعيد ليست في الحقيلسة الا تكلة لراتب المعيد بعد قضاء سنة في وظيفته ، وليست علاوة دورية فهي لا بنيع بصفة منتظبة أو دورية وانسا تبنع بصرة واحدة بعد سنة من بدء التميين تحقيقا لحكمة خاصة هي رقاع مستوى المعيد ماليسا في بداية عهده بالخدمة ، وهو ما انتهت اليه الجمعيسة العسومية للقسم المنتشارى بجلستها المنعقدة في ١٢ من يوليا سامة ١٩٦٧ بالنسبة لرفاع راتب المندوب المساعد بعد سنة الى تلثياتة جنيه سنويا .

وتأسيسا على ذلك غان رئيس راتب مساعد البلحث بالركز القيوى المبحوث أو المهيد بيؤسسة الطاقة الذرية الى 70 جنيها شهريا بعيد 17 أغسطس سنة ١٩٦٧ تاريخ ثفاذ القيانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ بعميل واعبيد استطاق العلاوات الدورية لا تسرى عليه اهكيام المادة الثانية مناسبة التي تنص على أنه ﴿ استثناء من أحكيام جيوسيع النظم والكادرات الفامسة تبنح الملين المنين والعسكريين المعالمين بطك النظم والكادرات أول علاوة دورية تستحق بعد الالتحاق بالفضدية أو بعد المحالم طلى أية ترقية وذلك بعيد انقضاء سئة من الناريخ الذي بعد انقضاء سئة من الناريخ الذي أن محدا الاستحقاقها طبقا لاحكيام طلى النظم والكادرات ؟ لأن أحكام حدا المادة المحادة المادة المورية وحسوسا وقد حرصت المادة على وصف العلاوة المحودة بانها دورية لاستبعاد كل زيادة في الراتب الإشهر بمسلة دورية .

وأنما تسرى أحكام المادة الثانية من الثانون رقم ؟٣ لسنة ١٩٦٧ على العلاوة الدورية الاولى أذا كان استحقائها بعد نفاذ الثانون مسائف الذكر ف. ٢١ أغسطس سنة ١٩٦٧ وهي العلاوة التي حددها جدول. المرتبات بـ ٢٤ جنيها سنويا والتي تبنح بعد الرئسج المشار اليه .

لهذا انتهى رأى رأى الجمعية المهومية للقسسم الاستشارى الى أن زيادة راتب مساعد الباحث بالمركز التوبى للبحوث أو المهسد بمؤسسة. الطاقة الذرية من عشرين جنيهسا الى خبسة وعشرين جنيهسا شهويا بعد مضى سنة واحدة من تاريخ تعيينه لا تعتبر عسلاوة دورية وانها هى تكملة للراتب قلا يسرى عليهسا أحكسام القانون رقم ٢٤ لمسسنة ١٩٦٧ وانهة تسرى أحكامه على أول علاوة دورية بنئة جنيهين تستحق بعد تلك الزيادة ..

(نتوى رقم ٦١٩ بتاريخ ٦١/١/١١٨) .

الفيسرع الرابسع ووسسنات الفقسل

اولا ـــ مؤسســـة مصر الطيران

قاعسدة رقسم (٣٠٢)

المِسطا:

القانون رقم 111 استة 1970 بيمض الإحكام الفاصة بولسسة بولسسة بولسسة المحافية بن سبقت اللاة بولسسة من حكم الألفاء الذي بضباته اللاة السابقة من القانون رقم 141 اسنة 1970 — الر ذلك — ان ولسسسة بمر للطيران تقال تقليبة بكيانها القانوني ولا عبره بقرار وزيسر الطيران الدني بتحويل تلك المؤسسة التي شركة بساهية — استبرار بنسسة المؤسسة بالإعقادات والزايا القررة بلحكام القانون رقم 171 السابة 1979 .

علمص القصوى : :

انه بتاريخ ١٨ من سبنيبر سنة ١٩٧٥ مسل بالعسانون رهم أ1١ السنة ١٩٧٥ بيمض الإمكام الذي النام الذي السنة ١٩١٥ بيمض الإمكام الشامة بيمض كركات العماع المام الذي نمن في الفترة التقية من مأده الأولى على أنه « ومع مراعاة احتسام المدين السسابعة والتأبية من هذا التساقون يلفى الكتاب الأول الخاص بالمؤسسف التطبية من تأنون الموسسف المامة والمام المسادر بالمسافون وتم ١٠ المسلة ١٩٧١ ،

(1: =- (1:)

وتنص المادة السابعة بن هذا القانون على أن « يصدر قرار بن رئيس مجلس الوزراء بتحديد المؤسسات المسابة التى تبارس نشاطا بذاتها في تاريخ العبار بهسذا القانون وتستبر هذه المؤسسات في بباشرة هذا القانون وتستبر هذه المؤسسات في بباشرة التنبعة النابعة للوحدات الاقتصادية النابعة لمها وذلك لمسدة لا تجاوز سنة شهور يتم خلالها بقرار بن الوزيسر المختص تحويلها الى شركات علية أو ادباج نضاطها في شركة قائهة ما لم يصدر بثنانها تشريع خاص أو ترار بن رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص بانشاء هيئة علية تعل مطها أو بليلولة اختصاصاتها الى جهة الخصرى .

ويتاريخ ١٩٧٥/٩/٢٥ عصل بالقسانون رقم ١١٦١ لسسنة ١٩٥٥ ييمض الاحكام الخاصسة بوقسسة مصر للطيران الذي حرر في مانته الأولى مجلس ادارة المؤسسة من النظم والقواعد المالية والادارية الممول بها في الحكومة والقطساع العالم ، وخوله في المادة الثانيسة وضع المواقع المعملة بتنظيم اعمال المؤسسة وحساباتها وشاون العسلمين بالحكومة والقطاع العالمين بالحكومة والقطاع العالمين بالحكومة والقطاع العالم، وخصص في المادة الرابعة للمؤسسة بيزانيسة مستقلة تعلى تبا الميزانيسة التجارية ،

ولقد نص هذا القانون في المادة السائسة على انه 8 مع مراهباة ما هو منصوص عليه في هذا القسانون تستير المؤسسة والوهسدات الانتصالية التامسة لها في مباشرة تصاطها طبقا للاخكام الواردة في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ باعسادة تنظيم مؤسسة مصر الطيان وفي القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ بشان بعض الأحكام الخاصة بالشركات التامسة للمؤسسة المربية العالمة من كل ما تباشره من عمليات م بالاعتامات والمزايسا المقررة في هذه الاحكام عن كل ما تباشره من عمليات م

أ. ومقاد با تقدم أن المشرع بمقتضى القانون رقم ١١١ أست الأ ١٧٥ الله المنطقة ١٩١٥ المنطقة ١٩١٥ المنطقة ١٩١٨ المنطقة بقرار للدة لا تجاوز استة شمور ويتمين أن تتحول خلالها الى شركة عسلية بقرار

من الوزيسر المختص الا اذا صدر في شائهها تشريع خاص فو ترار من رئيس الجمهورية يحولهما الى هيئة علية أو يُنتسل اختصاصاتهما الى جهسة آخرى ،

وان أصدر المشرع في اعتاب ذلك التانون رقم 111 اسسسنة 190 وتأول فيه بالتنظيم مؤسسة مصر للطيران غانه قد استثنى تلك المؤسسة من الشيان عن التسانون رقم 111 لسنة مرحكم. الالفساء الذي تضمنته الملاة السلمة من التسانون رقم 111 لسنة 190 وعليه علم يكن لوزيسر الطيران المدنى بحد مدور هذا التسانون وبعد انتضاء بدة الستة الشهور المحددة لتتحول خلالها المؤسسات الملكة الى شركات أن يصدر في 110/1/1/11 الترار رقم 111 لسنة 1971 بتحويل على المؤسسة الى شركة بساهية .

وتبعا لذلك غان ووسسة حصر للطيران نظل تنقبة بكيتهسا القانونيا والم تشبت المادة السابقة من القانون رقم 111 لسنة ١٩٧٥ المسسار اليه باستورار مباشرة المؤسسة لنشاطهسا طبقا لاحكام القانون رقم ١١ السنة ١٩٧٦ الذى تضى في مادته الأولى بطبيق أحكسام القسانون رقم ١٣٦٦ لسنة ١٩٦٦ والترخيص المرفق به ، غان المؤسسة المذكسرة تستير في التبتع بالاعفادات والمزايسا التي تضبغهسا هذا الترخيص ، الاسر الذي يؤكد أن المصرع أصدر القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ المعول به اعتبارا من لمول بناسر سنة ١٩٨٠ بتعنيل بعض احكام هنذا الترخيص .

لقلك انتهت الجمعية الصومية لقسمى النتوى والتثريع الى اعتبسلر مؤسسة مصر للطيران المسادر بهسا التساقون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ تلقية استثناء من أحكسام القاتون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ واستبرار تبتمهسلا بالمزايسا المقررة بالقساقون رقم ١٤١ لسنة ١٩٧٦ .

^{: ﴿} مُلِكَ رَمْم ٢٢/٢/١٤٤٢ - جِلْسَةَ ٤/١١/١٨١/١١ .

قامسدة رقسم (۲۰۳)

اللبسطا:

مدى جواز تطبيق احكسام القانون رقم ٢٥١ اسنة ١٩٧٠ في ظلل القصل بلجكسام قانون رسوم الطيان المنني رقم ١٣١ فسنة ١٩٧١ ويعسد تجويل مؤسسة مصر للطيان الى شركة مساهمة علية بقرار وزيسر الطيان. المعتى رقم ١١١ أسنة ١٩٧٦ .

بكام الفتري:

من حيث أنه يتاريخ ١٨ من سبتير سنة ١٩٧٥ عمل بالقانون رقسم. ١٩١٨ ليسنة ١٩٧٥ ايومش الاحكسام الخاصة بشركات القطاع المسلم الذي تمين في الفترة الثانية من ملائلة الأولى على أنه « وبع مرامساة لحكسام الملائن السابعة والثابئة من هسفا التسانون يلفى الكتاب الأول القامسات المسلمة من قسانون المؤسسسات المالة وشركات القطاع المسلم السادر برقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ » .

كما تنص المسادة السابعة بن هسذا البتانون على أن « يبعدر قرار بين رئيس مجلس الوزراء بتحديد المؤسسات. العابة التى تبارس تصابلها بذائها في تعريخ المهسئل، بهبذا القانون وتستبر هذه المؤسسات في مباشرة هسنا التنسلط وفي مباشرة المتصاسلتها بالنسبة للوحدات الانتصالية النابعة علمه وفائلها بقرار من الوزيسر المنافقة علمه وفائلها بقرار من الوزيسر المختص بانشساء هيئسة عسابة تعل مطهبا أو بايلولة اختصاصاتها الى جهسة اخرى » .

وبتاريخ ١٩٧٥/٩/٢٥ عبال بالقساتون رقم ١١٦ لسانة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصية بهؤسسة معر الطيران الذي جود في مهانتاه الأولى مجلس ادارة المؤسسة من النظم والتواعد المالية والادارياة المعول بها في الحكومة والقطاع المام وخوله في المادة التقياة وضع المعول بها في الحكومة والقطاع المام وحوله في المادة التقياة وضع المعاقد المتعلقة بتنظيم احسال المؤسسة وحساباتها وشنون المعلمين مها وذلك دون التقيد بالقواعد والنظم الطبقة على العالمين بالحكومة والقطاع العام وخصص في المادة الرابعة للمؤسسة ميزانية مستقلسة على نبط الميزانيسات التجارية .

كيا نص هذا القانون في المادة السادسسة على أنه 8 مع براعاة با هو بنصوص عليه في هذا القسانون نستير المؤسسة والوحدات الاقتصادية التابعة لهسا في مباشرة نشاطهسا طبقسا للاحكسام الواردة في قسرار رئيس الجيهورية رغم ١٠٠ لسنة ١٩٧٥ باعادة تنظيم مؤسسة بمعر للطيران يوفي القسانون رقم ١١ لسنة ٢٦ بشسان بعض الاحكسام الخاصة بالمعركات التابعة للمؤسسسة العربيسة العسابة للنقسل الجوى وتتمتع بالاعتامات والمزايسا المغررة في هسذه الاحكسام عن كل ما تباشره من عبليات » .

وبفاد با تقدم أن المُشرع ببتننى القانون رقم 111 لسنة 1190 للمن الأحكام الخاصة بالمؤسسات العابة الواردة بالقسانون رقم 11 لسنة 1991 وابقى على المؤسسات العابة التى تبارس نشاطا بذانها لمدة لا تجاوز سنة شهور ويتمين أن تتمول خلالها إلى شركة مالهة بقرار من الوزيسر المختص الا أذا صدر في شأنها تشريع خاص أو قرار من رئيس الجههوريسة يحولها إلى هيئة علية أو ينقل اختصاصاتها إلى هيسة أخرى ،

واذ اصدر المشرع في امتاب ذلك القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٥ وتناول غيه بالتنظيم مؤسسة مصر الطيران غائه قد استثنى تلك المؤسسة من حكم الالفاء الذي تضمنته المادة السابعة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وعليه غلم يكن لوزير الطيران المدني بعد صدور هذا القانون وبعد انتضاء مدة السنة شهور المحددة لتتحول خلالها المؤسسات العابة الى شركات أن يصدر في ١١٠/١/٣/١١ القرار رقم ١١١ لسسنة ١٩٧٦ بتحويل تلك المؤسسة الى شركسة مساهبة .

وتبما لذلك غان مؤسسة مصر للطيران نظل قائبة بكيانها القانوتي . .واذ قضت المادة السابعة من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ المسار اليسه جاستيرار بياشرة المؤسسة لنشاطها طبقا لاحكام القانون رقم ١٩٦ لمسئة ١٩٢٦ الذى تضى بتطبيق احكسام القسانون رقم ١٩٢١ اسئة ١٩٦٠ والترخيص الرفق به غان المؤسسة المذكورة بستبر في التبتع بالاعقاءات. والمزايا التي تضبنها هذا الترخيص الاسر الذى يؤكده أن المشرع أصدر القسانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٠ والمهول به اعتبارا من أول ينايسر سنة المما المتعديل بعض أحكسام هذا الترخيص .

لذلك انتهت الجمعية المهوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى اعتبسار مؤسسة مصر الطيران المعادر بهما القسانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ قائمة المعادات من أحكسام القانون رقم ١١١ لسسنة ١٩٧٥ وأستبرار تبتمهما: بنازايسا المتررة بالقسانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٧٠ .

(ملف رقم ۲۲/۲/۲۲ ... جلسة ١١٨١/١١/٤) .

ثانيا _ الإسسة الصرية العلبة للنقل البحرى

قاعسدة رقسم (۲۰۶)

: 19-41

الؤسسة المعربة الماية قلقيل البحري ... المايلون بهيذا المسسة _ مدة غدمة سابقة _ تقصى القواعد المتملقة بالشاء المؤسسة والقوانين التي تخضع لهسا ... قانون الوظائف العابة هو القانون العام الواهم....ب التطبيق على المابلين بهذه المؤسسة في كل ما لم يرد بشاته نص خساس في قرار انشكالها أو اللائمة التي وضعها مجلس أدارتها أو لاثمة نظام بوظفي وعمال المؤسسات العلبة رقم ١٥٢٨ أسنة ١٩٦١ ، وذالك هتى تاريخ المهـــل بقرار رئيس الجبهورية رقم ٨٠٠ نسنة ١٩٦٣ ــ اساس ذلك بن نص المادة ١٣ بن قانون المؤسسات العابة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ز والمادة ٨٢ من لاثمة موظفي ويستفنيي وعيال المؤسسة التي وضعها مجلس ادارتها والمادة الاولى بن لالحة نظام بوظفي وعبال المؤسسات الماية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ... عدم ورود هـــذا الحكم بالقرار الجبهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ والقرار الجههوري رقم ٢٣٠٩ اسنة ١٩٦٧ بنظالم الملبلين بالقطاع المسلم ... سريان اهكام قرار رئيس الجبهورية رقم ١٥٩ أسنة ١٩٥٨ في شان حساب مدد العبال السابقة في تقدير الدرجة والرتب واقدبية الدرجة على العلبان بالؤسسة عنى تاريخ العبل بالقرار الجبهوري رقم ٨٠٠ اسنة ١٩٦٣ المسار اليه ٠

بلقص القصوى :

ان هذه المؤنسية انشئت كهيئة علية بالقسانون رتم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ ثم الفيت بالقانون رتم ١٠٩ لسنة ١٩٦١ وأميد انشاؤها باسم المؤسسة العابة للنقل البحري بالقسائون رقم ٢٦١ اسنة ١٩٦١ الذي نص في مانه الاولى على اعتبارها وقد اعيسد الاولى على اعتبارها وقد اعيسد تتظييها بالقسائون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بانشاء المؤسسة المحرية العلمة للنقل البحرى وآلت تبعيتها إلى هيئة تناة السويس بمنتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٩٤ أسنة ١٩٦٤ .

ويبين بن ذلك أن هذه المؤسسة خضمت عند انشائها الحكالم عَقانُونَ الْمُسسات المسابة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ثم التكسام تاسانون إلجؤسسات العلبة ذات الطابع الاقتصادي رتم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ والذي كان ينص في المادة ٢٢ على ان تسرى نيسا لم يرد بشانه نص خاص في عذا التانون احكام تانون المؤسسات العابة ، وقسد نصت المادة ١٣ من القسانون الاخير على ان تسرى على موظفى الؤسسات العلبة اعكام "قانون الوظائف ميسا لم يرد بشائه نص خاص في قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء المؤسسة أو اللوائع التي يضعهما مجلس الادارة . وقد وضع مجلس الادارة لاثعة بلوظني ومستخدمي وعبال المؤسسة طبئت "أعتبارا من أول مايو سنة ١٩٦٠ اكنت هذا الصكم حيث نصت في المسادة ٨٢ على أن يسرى على موطلى ومستخدمي وعمسسال المؤسدة ا الاحكمام السارية على الموظفين والسميتخديين والعبسال الخكوبين , وذلك نيسا لم يرد بشمانه نص في همذه اللائصة . كمسا ريدت الحكم ذاته لائمة نظهم موظني وعمسال المؤسسسات المسامة الصادرة أبقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسسنة ١٩٦١ نيسا تصت عليه في مُ المُلدةُ الأولى من أن يسرى على موظفي المؤسسات العالمة الخاصفين لاحظم والمستقل التظام احكجام التواتين والنظم بالسارية على موظفى الدولة فيهسا يأم برد بشانه نبر خاص في هذه اللائدة .

ولم يرد هذا الحكم بترار رئيس الجهورية رقم هذا لسنة ۱۹۴۴ بسريان احكام لاتحة نظام العالمين بالاسركمات العالمة المحام التحام العالمين في الموسسات العالمة و والذي عبسل به اعتبارا من ٩ مايو سسنة ۱۹۴۹ من المائل المحام العالمين في الموسسات العالمة و الذي عبسل به اعتبارا من ٩ مايو سسنة ۱۹۴۹ من المائلين بالشركات المسلم العالمين الترار المسلمين التي حاب المسلم العالمين التي عالم ٢٣٠٩ السنة ١٩٩٦ المناة ١٩٩٦ المناة ١٩٩٦ المناة ١٩٩٦ المناة ١٩٩٦ المناة ١٩٩٦ المناه المسلم المسلمين المناه المسلمين المناه المن

وعلى ذلك نقتر اصبح تاتون الوظائف المصابة هو القاتون المسام الواجب التطبيق على المعالمين بعده المؤسسة في كل ما لم يسرد بشائه غمن خاص في قزار المشساء المؤسسة أو اللائحة التي وضعهما مجلس ادارتها أو الائحة نظمام موظفي وعمال المؤسسات العلية رتم ١٥٢٨ لنسنة ١٩٦١ وذلك حتى تاريخ العمل باتراز رئيس الجمهورية رتم ٨٠٠ أسنة ١٩٦٣ سالف الذكر . ا

وبن حيث أن قرار أنفساء المؤسسة أو اللاتحتين سالمنى التكسر لم المسلمة المسلمة

ولم تخرج كذلك لائحة نظام موظفي وعبال المسسات المسلمة رقم المراه المسلمة رقم المراه المسلمة رقم المراه المسلمة المراه المسلمة المراه وقوامسد التغيين فيه وان اجسارت المجلس الادارة عند الضرورة التعيين في هر ادني الدرجات لابكان الاعادة من ذوى الغيرة والكسساءة الخاصة والاعناء من الحصول على المؤهل العلمي اكتماء بلغيرة المنسلة للبرشيح للوظيفة ، وفيسا عدا ذلك لسم تورد هذه اللائحة نصا يبين كيفية حسابه بعدد الخدمة السابقة الى يمين في ادني درجات التعيين في حسابال مجلس الادارة احدى الرخصتين سالفني المكسر . وحسابي نطبق تواحسد ضم مدد الخدمة السابقة الدكوية على موظفي هدذه المحلوم الدواسسة .

وبن حيث أن الملاتين ٢٣ ، ٢٤ بن التانون رتم ٢١٠ لمسمنة ١٩١١. قد احالتا في حساب بدد الخدية السابقة عند التعيين أو أعسادة التعيين الى القواعد التي مسدر بهما قرار رئيس الجيهورية رقم ١٩٥ لمسمنة ١٩٥٨ في شأن حساب بدد العبل السابقة في تقدير الدرجة والمرقب واقديها الدرجة ، فتكون احكسام هذا القرار بالشروط والاوضساع الواردة فيه هي الاحكام الواجبة التطبيق في المؤسسة قبل العبسل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية التسسم الاستشارى الى اته طبقا لاحكسام تأنون المؤسسات العلمة رتم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ولاتحة نظام موظفى ومستخدمى وعبال المؤسسة العلمة للنقل البحرى المعبول بها اعتبارا من أول مايو سسنة ١٩٦٠ ولائحة نظسام موظفى وعبسال المؤسسسات العلمية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧٨ لسسنة ١٩٦١ ، يسرى على موظفى مؤسسة النقل البحرى احكسام تأنون الوظائف العلمة لميما لم يرن غيه نص خاص بقرار رئيس الجمهورية الصادر بالشساء المؤسسة أو احدى اللاتحتين سالفتى الذكر كل في النطاق الزمني لهسا .

وقد خلا قرار انشاء هذه المؤسسة والملاحتان المذكورتان من نصر نظم تواصد ضم مدد الخدية السابقة ندسرى احكام قرار رئيس الجمهورية رئم ١٩٥١ لسنة ١٩٥٨ على العالمان بالمؤسسة المذكورة بالقروط والاوضاع الواردة ميه وذلك حتى تاريخ المسلل بقرار رئيس الجمهوريسة رقم لسنة ١٩٦٣ بسريان الاحة نظام العالمين بالشركات التابعة للمؤسسات العالمة على العالمين في المؤسسات العالمة على العالمين في المؤسسات العالمة على العالمية .

(غلوى رقم ؟؟؟ بتاريخ ؟ من مارس سنة ١٩٦٧) .

ثالثا ــ الإسسـة الملية للنقل البحري

كالسنة رقسم (٣٠٥)

: 41

المؤسسة العابة للنقل البحرى سرد التشريعات القضية لها خضوعها اسلسا للتقاون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ نيسا لا يتعارض مع احكام القاون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٠١ سرة ١٩٠٩ نيسا لا يتعارض مع احكام القاون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٠١ — التزام الوزارات والمسلح المكومية والهيئات العابة بالالتجاء الى هذه المؤسسة لتباشر تنفيذ عبايسات النقل البحرى المترتبة على تعاشدها مع المفارج — مناط اعبال هـ طا الالتزام القاوني سوو وجود علاقة مباشرة بين الجهات المذكرة والفارج ويتعسل بها أو تنفيذها عبايسات نقل بحرى — آثار ذلك أن اشتراط هذه الجهات في مقودها مع المفارج وجوب التجاء المؤسسة لتنفيذ عبايسات النقل البحرى لا يعتبر اشتراطا بمسلحة القيم كها أن تصافد هاده الجهات مع شركات أو مصافح عليها المورى لا يعتبر اشتراطا بمسلوحة على توريد اصافه ومهات بحلية أو مصافح بعضل في تصنيعها مواد خام تستورد من الفارج لا يضفيع لهذا الاتزام ومن بهذا في تصنيعها مواد خام تستورد من الفارج لا يضفيع لهذا الاتزام ومن ثم لا تستحق المؤسسة عنه أية عبولة أو مصافيف أداريسة .

بلغص القنسوى :

آن الهيئة العلبة النقل البحرى انشئت بمقتضى القاتون رقم ٨٨. السنة ١٩٥٦ الذى وضع نظلها وحدد فى المادة ١٥ منه مواردها ، ثم صدر القاتون رقم ١٠٩ السنة ١٩٦١ الذى الذى فى المسادة السليمة بنه الهيئة المذكورة على أن تتولى المؤسسة العلبة للنقل والمواسسات مباشرة الاختصاصات التى كانت للهيئة وفقا الاحكام القانون رقم ٨٨. السنة ١٩٥٤ .

وفي ١٧ من أغسطس سنة ١٩٦١ مدر التأتون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ باتشاء المؤسسة العابة للنتل الأجرى ونص في المسادة ١٩ منه على الفا. أي نص يخالف هذا المتسانون في التانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ والفسا. المواد ٨، ٩ ، ، ١ ، ١ ، ١٠ من القسانون رقم ٩٠١ لسنة ١٩٦١ .

وتنص المسادة الخامسسة من القانون ٨٨ لسنة ١٩٥٩ على انه و على جبيسع الوزرارات والمسالح الحكوية والهيئات العابة الا ترتبط أو تتعلل في لية عبلية من عبليات النقل البحرى الخامسة بها عن غير طريق الهيئة أو بغير أذن منها سواء تعلق الأسر بتصدير أو استيراد أو غيره » .

وقد بينت المسادة 10 موارد المؤسسة ونصت على ان من هذه الموارد المسادة بالمسادة الهيئة من عبولة ينفعها ملاك السعن التي تقوم المهيئة بتأجيرها أو تضعيلها () مصاريف ادارية بواتسع 70 من اجسسرة النقل تستحق على الوزارات والمصابح والهيئات والشركسات المشار اليها في المسادة الثابنة نظير تيسام الهيئة بالأمهال التنينية اللازمة للنقال كاعمال التظيمي والتأجير والشمن وما الى ذلك 2 .

وبداد ما تعدم أن ثبة التزامات قانونيا على علق الجهسات التي ذكرتها المسادة الخامسسة المسار اليها يوجب عليهما الالتجاء الى المؤسسة العابة للنقل البحرى لتباشر تنفيذ عليات النقل البخرى المرتبة على إماتدها مع الخارج لتصدير أو استراد أو معنر اشخاص سواء اكان النقل موضوع عقد مستهل أم كان تلبها لمقد آخر ، وينبغى جلى ذلك أن الجهة الحكومية أذا اشترطت في متودها مع الخارج وجوب الالتجاء الى المؤسسة العابة للنقال البحرى ابان ذلك لا يعتبر اشتراطا لمسلحة الفعر كا تذهب الن ذلك المؤسسة وأنها هو استجابة لما الزمها بسينطيع الامتناع المادة الخابسة فهى لا تستطيع مخالفته كيا أن المؤسسة لا بسينطيع الامتناع عن تنفيذه وأن كان أنها رخصية أخفار حيدا التنفيذ غلها طبقييا التسانون أن تباشر المنتسل بواسطة سفتها أو بتلجير سفن الغير كيسا: أن لها أن تأذن بالنقسل من غير طريقها.

والمول عليه في تطبيق نص المسادة الخليسة سالمة الذكر هو أن تكون أحدى الجهسات التي ذكرتها في علاقة بباشرة مع الخسارج ويتمال بها أو تنفيذها غيليسات نقل بحرى ، وعلى هذا يخرج عن نطاق النص الكابل الوزارات والمسالح الحكومية والهيئات العلمة مع شركات أو مساتع بحلية على توريد أصناك ومهسات يتم صنعها داخل البلاد أذ ينصيب التمابل في عذه الحالة أساسة على مواد تصنع بحليسا غلا تعتبر الجهات الذي نكرتها المسادة الخليسية طرفا في علاقة مع الخارج تسسستاني لتنفيذها نقلا بحريا ، ولا يغير من هذا كون ما تعاقدت عليه هذه الجهات بها ينخل في تعنيهه مواد خام تستورد من الخارج لان هذه المواد عنصر في ينخل في تعنيهه مواد خام تستورد من الخارج لان هذه المواد عنصر في بناشر في تعنيهه مواد خام تستورد من الخارج لان هذه المواد عنصر في عليه عنائد الجهة الحكومية مع الشركات أو المساتع المطلبة ولا ينصيه عليسه تماتدها بصفة بالشرة .

وتطبيقا لما تقدم ، غان تعاقد الهيئة العلة للسكك العديدية معيد شركتي شل وموبيل أويل على توريد الزيوت والشحومات التي تتوسيان بتصنيعها بنسبة تزيد على ٢٥٪ بن تكليف انتاجها يعبر تعاقدا على سلع مطية وليس على سلع تستورد من الخارج ولا يثير مسالة النسل البحرى كميلة تابعسة أو مستقلة ومن ثم غلا تلترم الهيئسة المذكورة بالانجاء الى المؤسسة العلمة للنقل البحرى في شأن هذا التعاقد بحسبم منهوم الماحدة التأليسة من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ ولا تستحق المؤسسة أية عبولة أو مصليف ادارية لان مناط استحقاق المؤسسة أية عبولة أو مصليف ادارية لان مناط استحقاق المؤسسة أو تشغيل سنن الغير وهذه العبولة تستحق على ملاك السنن التي تكل أو استحقاق الموسية التي لجات اليها وإن استحقاق المسلوبة الإدارية مناطة تيلها بأعبال النظيمي والناجير والشحن ساذا الم تؤد المؤسسة أية خدمات من هذا النوع أو ذلك كمة في هذه الحالة غلا تستحق الم تود المؤسسة إداهين و ذلك كمة

ولكن هذا لا يمنع الشركتين المنكورتين من أن تلجسا كل منهسا الى المسمسة لتباشر لهسا عبليات النقسال البحرى ، مختارة لا ملزمة بذلك ماذ عبلت المؤسسة أن تقوم بهسذه العبليات استحقت المقابل المقرر لمسا تؤديا من خديسات .

لهذا انتهى الراى الى عدم استحقاق المؤسسة العلبة الشئون النتل البحرى اية عبولة أو بعماريف ادارية في شأن التعاقد المذكور بين الهيئة المسلبة السكك الحديدية وشركتى شل وموبيك أومل .

(نتوى رئم ١٩٤ في ١٩/٢/٩/١٧) •

رابعا ... المؤسسة العابة للنقل البرى للركاب بالإقاليم

قامسدة رقسم (۲۰۹)

: المسا

منح العابل الرقى علاوة من علاوات الفئة الرقى اليها سد خضوع عبال المؤسسة العابة للنقل البرى الركاب بالاقاليم المحكم قسرار رئيس المجهورية رقم 7057 لسنة 1971 بالسدار الاحة نظام العابلين بالشرك. قت التبعيد المؤسسات العابة اعتبارا من 1970/1971 بالتطبيق الحكام المترار الجمهوري رقم 1977 فسنة 1974 من على بالمؤسسة المتحررة بالتطبيق أقص المادة ٢٧ من نظام العابلين المدنيين بالدولة العالم بالمؤسسة وقم ٢٦ فسنة 1978 من نظام العابلين المدنيين بالدولة العالم رئيس بالمؤسسة المتحربة بعدد تطبيق الحكام رئيس المجمهورية رقم ٢٦ فسنة 1978 المسار اليه على العابلين بالمؤسسة المجمهورية رقم ٢٦ المسارة من علاوات الفئة المرقى المهالين بالمؤسسة المتحرم منازعة المتحرم المتحدة المتحددة المتحدة المتحددة المتحد

بلغص الفتوى :

ان السيد / الصامل بالؤسسة العلة للنقل البرى للركاب بالإقليم منح علاوة بالتطبيق لنمى المادة ٢٣ من العسانون رقم ٢٦ اسسنة ١٩٦٨ باسدار قانون نظام العليان النبين بالدولة . واعتبارا من ١٥ حتى تكوير سنة ١٩٦٤ خضع عهال الؤسسة لاحكام القرار الجمهوري رقم ٢٥٢٣ بلتطبيق لاحكسام القرار الجمهوري رقم ٢١٤٣ المنتة ١٩٦٤ لم رقم السيد المذكور الى الفئة الخامسة ولم تمند سنة المؤوة الدرجة المرقى البهدا

ومن حيث أنه ولذن كانت المادة ٢٢ من نظام العالمين المعنوبين بالمدولة التصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتصدة بالقسانون رقم ٢٦

لسنة ١٩٦٤ تنص علي أنه « اذا تضى العابل (١٥) ضمس عشرة سنة وي
درجة واحدة من الكادر أو (٢٣) ثلاثا وعشرين سنة درجنين متلليتين او
(٢٧) سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية أو (٣٠) ثلاثسين سنة في أربع درجات متتالية يبنح أول مربوط الدرجة الاعلى أو عسلاوة من
علاواتها ليهسا أكبر سه ويستير في الحصول على العلاوات الدورية بعشة
شخصية بها يتقق واحكام الدرجة الاعلى حتى نهاية مربوطها ما لسم
يكن التلايران السنويان الاخيران عنه بتقدير ضعيف » .

وتؤخذ هذه الملاوات في الاعتبار عند الترقيــة غيبا بعد الى درجة أعضاء .

ويسرى حكم هذه المادة على العليان الذين أكبلوا المدد السابقة
تبل العسل بهذا القانون على أن يكون سرياته عليهم من تاريخ العبل به إلا
أن المسادة ٢١ من نظام العسابلين بالشركات المسادر به ترار رئيس
الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢١٥٦ لسنة ١٩٦٢ الذي تبت ترتيسة
المال الذكور في ظل العسل باحكامه تنص على أن « يبنح العابل الرقي
الى وظيفة أعلى أول مربوط الفئة المترزة لوظيفته أو علاوة واعدة من
علاوات بالفئة المرتى اليها أيهما أكبر » وقد خلت اللائدة من نصى ممثل
لنص المادة ٢٢ من تقون نظام العليان المدنيين .

ومن حيث أن ترقية العلمل الذي يعمل في مؤسسة علمة التي تتم في ظل العبسل بلائحة نظلم العلملين بالشركات التابعة المؤسسات العسابة المساب المسار اليها تخضع في اجراءاتها وتحديد الاكار الماليسة الترتية عليها لاحكام هذه اللائحة دون غيرها أذ هي التشريع المعبول به وقت انفساء الحق في هذه الترتية ولا وجه لتطبيق احكام المادة ٢٢ من نظام العلمانين في الدولة المسادر به القالون رقم ٢٦ اسنة ١٩٦٢ معد خضوية العلمان في هذه المؤسسة لاحكام القرار الجمهوري رقم ٢٥٦٦ لسانة

ومن حيث أن المديد / قد رقى الى النئة الخليسة اعتبارا من ١٢ ديسمبر سسنة ١٩٦٥ بعد تطبيق أحكام لائحة نظام المعلمين بالشركات السادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٢٦ لسنة ١٩٦٢ على المؤسسة المذكورة علته يستحق علوات النئة الخليسة المرتى اليها .

نهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق السسيد / الملاوة بن علاوات الفئة المرتى اليها طبقا للائحة العالمين بشركات القطاع العالم وقت صدور قرار الترقية .

ا ملك رقم ٢٨/٣/٨٦ ... جلسة ١/١١/٨٦١) ،

خابسا ... بؤسسة النقل العام بُعنية الظاهرة

قاعشدة رقسم (۲۰۷)

: المسيطا

استقلال مؤسسة النقل العام لدينة القاهرة عن مؤسسة التقـل: الداخلى ... توجيه الطالبة الن احداهب اللؤفاد بمنا قـد يكـون مستعقا على المؤسسة الإخسرى ... غي جائز ... اسـاس ذاك ... مثال : لا يجوز لمانظة القاهرة مطالبة مؤسسة النقل العـلم لمنيـة القاهرة باداء مبالغ مستحقة على شركات الاوتوبيس التى اسقط عنهـا الالتزام والت مرافق القـلم الذي كانت ملتزية بهـا الى مؤسسة النقل الداخلى .

بلخص القترى:

لاريب في أن مؤسسة النقل العسام لمدنية التاهرة مستقلة عن مؤسسة النقل الداخلي فكالاهيا من اشخاص القساتون العسام وتتبدتها بالشخصية الممنوية ، وتكون كل منهما بذلك مستقلة عن الاخسرى تبام الاستقلال ويبنى على ذلك أنه من غير الجائز توجيه المطالبة الى احسدي هاتين المؤسستين الوغاء بها تسد يكون مستحقا على المؤسسة الإخسري ومن ثم غلا بجوز للادارة العسابة للإرادات بمحافظة القسائيم مطالبة مؤسسة الثقل المستحقة على شركات طوروبيس التي استعلا عليها الالتزام والت مرافق النتي التي كانت ملتها الها الى مؤسسة النقيل الداخلي وذلك دون ما حاجة الى بحث مدى احتية الحارة المطابة بهذه المبائغ .

(المتوى راتم ه ۲۸ في ۱۹۹۶/۱۹۹۶) .

قاعسجة رقسمُ (٢٠٨)

العسما

مؤسسة النقل المسام لدينة القاهرة سـ موظفوها سـ معاشاتهم سـ معهد المسام الدينة القاهرة سـ موظفوها سـ معاشاتهم م عدم خضوعها لاحكام قانون التأمين والماشات الصادر بالقانون رقم ما اسنة ١٩٦٣ سالا يغير من هذا الحكم صدور القرار الجمهوري رقم ١٩٨٠ المسام بالقاهــرة » م

بلخص الفتوي :

من حيث أنه صحر بعد ذلك أن القانون رقم ، 0 أسنة 1979 باسطور تانون التابين و المعاشات لوظفى الدولة ومستخديها ومأهما الدنين و نص في المادة الثانية به على أنه و يقصد بالمنتمين في تطبيق أحكام هذا القانون الموظفون والمستخدمون والمعال المنصوص عليهم في المسادة أو المنافون المرافق » . ونصت المسادة الأولى من قانون التأبين والمائدات الموظفى الذولة ومستخديها وعمالها المنيين المسادر بالتسانون رقم . ه لسنة 1977 المشار اليه ساعل أنه لا ينشسا صندوق للتأبين والماشات المناف الانهاد الانتهاد المناف الانهاد المناف المناف

(1) موظفى ومستخدى وعمال الدولة المنيين المزبوطة مرتباتهم والمورد المورد المرتباتهم والمورد المورد ا

(ب) موظلي ويستخدى وعمال الهيئات والمؤسسات العابة التي . علبق نظام موظلي الدولة ، (ج) موظفى ومستفدمى وعبال الهيئات والمؤسسات العلمة الاخرى اللفين يصدر بانتفاعهم بأحكام هذا التانون ترار من وزيسر الخزائة بعد المشد راى مجلس ادارة الهيئة العلمة للتأمين والمعاشمات ».

ومن حيث أنه باستقراء نصوص القرار الجمهوري رق ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بانشاء مؤسسة النقل العسام لدينة التاهرة ، ولائحة نظام موظفي. هذه المؤسسة الصادرة بترار مجلس ادارة المؤسسة في ٢ من مايسو سنة-١٩٦٣ ، بين أن هذه المؤسسة مؤسسة عامة لها شخصية معنوية وميزانية. مستقلة ، وبن ثم غان موظفى هذه المؤسسة لا يعتبرون بن موظفى الدولة. المدنيين المربوطة مرتباتهم في الميزانية المسلمة للدولة أو الميزانيات الملحقة. بها ٤ كبا وإن المؤسسة المنكورة لا تدخل ضبن الهيئات التي انتفعت يقانون التابين والمعاشبات المسادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، وبذلك غان موظفي المؤسسة المسار اليها يخرجون من عداد موظفي الفئة الاولي بن هثات المنتفعين باحكم تاتون التأمين والمعاشسات الصادر بالقانون رقم - السمعة 1977 ، كذلك عان هذه المؤسسة لا تطبق نظام موظفى الدولة » جل تختص بالثمة تتناول بالتنظيم شئون موظفيها ، وذلك استنادا الي جا تضت به الملاة الخابسة من القرار الجمهوري رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩· سُ مِانشماء المؤسسة المذكورة سـ من تخويل مجلس ادارة المؤسسة سلطة. عضبع اللوائح الداخلية للمؤسسة بمسا عيهسا النظم الخاصة بالوظهين. والعمال ، دون التتيد بالتواعد الحكوبية . وعلى ذلك مان هــــده. المؤسسة لا تعتبر من المؤسسات العسامة التي نطبق نظسام موظفي الدولة-ووالتالى غان موظفيها يخرجون من عداد موظفى الفئة الثانية من مثات، المستمين باحكام مانون التأمين والمعاشسات السادر بانتانون رتم .ه. السنة ١٩٦٣ ، كمسا وأنهم يخرجون من عداد موظفى النئة الثالثة من العثات المشار اليها ، وذلك لعدم صدور قرار من وزيس الخزانة-بالتتناعهم باحكسام هدذا القانون الاخير

ويظمس من ذلك أن موظفى مؤسسة النقل العلم لمدينة التاهدرة الإستندين والماهدين والمعاهدين والمعاهدين والمعاهدين والمعاهدين المعاهدين والمعاهدين المعاهدين المعاهدين المعاهدين المعاهدين المعاهدين المعاهدين المعاهدين المعاهدين والمعاهدين والمعاهدي

ومن حيث أنه لا يغير مما سبق صدور القسرار الجمهوري رتم ١٩١١ السنة ١٩٦٤ باعتبار مؤسسة النقال المسلم لمدينة القاهرة هيئة عامة ٢ شمي هيئة النتل العلم بالقساهرة ، ذلك أن هذه الهيئة تتمتع بشمصية امتبارية ، ولها ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة - طبقا لنص المادتين الاولى والرابعة من القرار الجمهوري المذكور - ومن شم المان موظفي هذه الهيئة لا يعتبرون من موظفي الدولة المدنيين الربوط ـــة مرتباتهم أو أجورهم أو مكاناتهم في الميزائية المامة للدولك رو الميزانيات الملحقة بها ، كما وأن الهيئة المذكورة لا تدخل ضمون اللهبئات التي انتفعت بقانون التأبين والمعاشات الصادر بالقانون رقيم ٣٧ لسنة . ١٩٦١ ، كذلك غان الهيئة سالغة الذكر لا تطبق نظهم موظعى الدولة ، اذ أنها مازالت تختص باللحة خاصة تتناول بالتنظيم ثارون وظفيهما ، واخيرا فاته لم يصدر قرار من وزيمر الخزانة بانتفاع موظفى تلك الهيئة بأحكام تسانون التامين والمائسات المسادر بالتسانون ريقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، وعلى ذلك مان موظمى هيئة النقل المسام بالقاهرة يازالوا غير منتفعين باحكسام هذا التسانون الاخير ، لعسدم دخولهم في احدى قلات المنتفعين المنصوص عليهم في المادة الأولى منه ب

(بنوی رتم ۸۹۲ - فی ۱۹۹۴/۱۰/۲۴) ۰

قاعـــدة رقم (٢٠٩)

: 12....41:

وؤسسة النقل العام بادينة القاهرة ... ووظفو الوزارات والمساتح المحكومية الذين عينوا بها ، والذين كقدوا معلمتين بلعكام قدتون المعاشدات رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ (بها نبهم من كان معالملا بالقدانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦٠ - استمرار معلمتهم باعكام القرانين التي كانوا معلمتين بها حتى تاريخ العمل بلحكام قانون بلعكام القرانين والمعاشدات الصادر بالقدانون رقم ٥٠ نسنة ١٩٦٢ - خصوعهم التعليم المعمول به في المؤسسة (هيئة النقل العالم بالقاهرة حاليا).

بلخص الهتوى :

لبيان الر صدور التساتون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصحدار تانون. التهين والمائسسات سقف الذكر ، على كينية معالمة موظفى وزارالته المكونة وبصالحها الذين عينوا في وسسه النقل العام لدينة التاهزة ، والذين كانوا بمالمين – قبل تعيينهم نيها بقوائين معائسات موظفى الدولة السابقة على صدور القانون المكور – يتمين التعرقة بين طائفتين من هؤلاء الموظفين ، الطائفة الاولى عي طائفة الوظين الذين كانوا بمالمين بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ – بصافيهم من كان معلسالا بالقدانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ – والقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ والموسوم بشانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ ورقم و لسنة ١٩٦٠ ولائحة رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٠ ولائحة رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٠ ولائحة رقم ١١٠٠ المدسين والعلماء الموظفين بالارضر والمالماء المدرسين والعلماء الموظفين بالارضر

ومن حيث انه نيما يختص بالطائنة الاولى ، وهي طائنة الموظلين الذين كانوا معاملين بالقسانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ــ بما فيهم من كسَّان. معاملا بالتسانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ - والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ، عاته طبقا لنمس المادة الثالثة من قانون التأمين والمعاشبات المسلدر بالتسانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ يسرى هذا القانون على المنتفعين بأحكام. القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، وكذلك على موظفى الطوائف والهيباء. التي تقرر ضمها الى المنتفعين باحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بقرار من رئيس الجمهورية ، ولو كان تعيينهم بعد العمل بالقانون رقم. ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، كما يسرى هذا القسانون على الموظفين الذين يمينون. بعد العمل به في الوظائف الدائمة أو المؤتتة أو على درجات شخصية أو على اعتبادات متسمة الى درجات في الميزانية العامة للدولة والميزانيات · اللَّحْتَة بها وميزانيات الجُّلِم الأزهـ والمساهـ الدينية والجامعات والمجالس البلدية ومجالس الديريات وادارة النقسل العسام لنطقسسة الإسكندرية . وعلى ذلك مقد عل القسانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ مط التسانون رتم ٣٩٤ لسينة ١٩٥٦ ، بحيث أصبح جميسع المنتفعين بأحكام المسائون رقم ٣٩٤ لمسئة ١٩٥٦ ينتمعون باحكام القانون رقم ٣٦ لسنة-١٩٦٠ ، ونلك بصرف النظسر عن الجهات الادارية التي يتبعونها وةت. العبسل بهسذا القسانون الاخير . نسم جاء القانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٦٣

سلفه الفكسر ، وتص ق المادة الاولى من تساتون التابين والمائسات المجارة المنافئة المن

وين ثم فقد حل القانون رقم . ٥ لمسنة ١٩٦٣ مبط القسانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ... (والقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦) والقسانون رقم ٣٧ لسنة . ١٩٦١ المسار اليهسا ، فيما يتعلق بموظفى ومستخدمي وعمسال الدولة المدنيين المربوطة مرتباتهم أو اجورهم أو مكافاتهم في الميزانية المامة للدولة أو الميزانيات الملحقة بهدا. ٤ مهؤلاء جبيعا ينتفعون بأحكام القانون رقم . ٥ لسنة ١٩٦٣ ، أسا، نيما يتعلق بموظفي الهيئات المسامة الاخرى ذات الميزانيات المستقلة ٤. فان هذا القانون يحل محل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بالنسبة الى الموظفين المربوطة مرتباتهم أو أجورهم أو مكاناتهم في ميزانيات الهيئات التي انتفعت بتانون التامين والمعاشات المشادر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، بما في ذلك الهيئات التي انتفعت بالقانون رتم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، أما ما مسدا ذلك من الهيئات غلا ينتفسع موظفوها باحكهام قانون التابين والمعاشات الصادر بالقسانون رتم ٥٠ اسفة ١٩٦٣ _ طبقا للفقرة (١٠٠) المسار اليها _ أن تكون هدده الهيئات تد انتفعت بقانون التابين والمعاشات النسادر بالقسانون رقم ٣٦ لسفة ١٩٦٠ ، غاذا كانت طك الهيئات لا تنتسع بأحكام هذا القانون ؛ خان موظفيها لا ينتفعون بالحكسام القانون رقم ، ه لسنة ١٩٦٣ ، حتى وأو أن. هؤلاء الموظفين النسسهم كاتوا ينتفعون باحكسام القسانون رقم ٣٦ لسنة .١٩٦ مباشرة ، أو لاتهم كانوا ينتفعون بالتكام الثانون رتم ٣٩٤ لسنة-١٩٥٦) بأن كاتوا في المكومة أو في هيئات تنتابع بأحكسام هذين الثانونين

الأخيرين ، ثم نقلوا - قبل المهال بالتاتون رقم - ه لنبغة ١٩٦٣ - الى احدى الهيئات التى تنتسع باحكامها ، هذا ما لم تكن تلك الهيئات تطبق نظام موظنى الدولة ، او صدور قرار من وزيار الخزانة بانتفاع موظنيها باحكام تانون التامين والمماشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لما المهاد باحكام النون التمان النمى الفقرتين (ب) ، (ج) من المادة الاولى من هذا السادون .

وبن حيث أنه سبق التول بأن بؤسسة النقل العسام لسدينة التاهرة ليست من الهيئات التي انتفعت باحكهم قانون التأمين والمعاشسات المسادر بالقانون رقم ٣٦ لسنة .١٩٦ ، ومن نسم مان موظمى الحكومة ومسالحها الذين مينوا بهذه المؤسسة ، الذين كانوا معاملين قبل تعيينهم فيهسا بقانون المعاشات رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ - بيسا نيهم بن كان معاملا بالقسانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ــ كذلك القسانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ــ شسسانهم في ذلك شأن موظى هيئة المؤسسة - لا ينتنمون بأحكام قانون التابين والمعائسات الصادر بالقاتون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، أذ العبرة في الانتفاع باحكسام هذا التانون ليست باشخاص الموظفين الذكورين ، وانها بمدى أعتبار المؤسسة من البيئات التي انتفعت باحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ . خاصية وأن هذه المؤسسة ليست من المؤسسات أو الهيئات العامة التي تطبق نظام موظفي الدولة ، كما وأنه لم يصدر قرار من وزيــر الخزانة بانتفساع موظنيهسا بأحكسام قانون التأمين والمعاشسات الصادر بالتانون رتم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ . وعلى ذلك مان هؤلاء الموظمين بطلون معاملين ... بعد تعيينهم في مؤسسة النقال العالم لدينة القاهرة (هيئة النتسل العسام بالقساهرة) - بأحكسام قوانين المعاشبات التي كاتسوا معاملين بها وذلك الى تاريخ العمل باحكهم تسانون المعاشسات المسادر بالقسانون رقم ٥٠ لسسنة ١٩٦٣ ، اسسا اعتبارا من تاريخ العمل جُلْحكام هذا القانون الاخير ، عانه طبقنا لنص المادة الاولى من هذا القانون لا ينتفسع هؤلاء بأحكامه ، وانهسا يخضعون للنظام المعبول به في المؤسسة ﴿ الهيئة) ﴾ في هذا الخصوصي ،

(نتوی رئم ۸۲۱ فی ۱۹۲۶/۱۰/۱۲۲۱) .

قاعسسدة رقم (٣١٠)

المسطا:

ورسسة النقل العام الدينة القاهرة ... ووظفو وزارات الحكوم...ة ويصالحها الققولون البها ، واللين كانوا معاملين باحكام قانون الماشات رقم ٥ اسنة ١٩٧٩ أو المرسوم بقانون رقم ٣٧ اسنة ١٩٧٩ أو الاهمة التقاعد للعلماء المرسين والعلماء الموظفين بالازهـر ، عشم عينوا بالمؤسسة (هيئة الذقل العام بالقساهرة حاليا) ... استمرارهم معاملين بمقتضى الحكام قوانين الماشات التي كانوا معاملين بها قبل تعينهم بالهيئة ... مراعاة سريان احكام المواد المنصوص عليها في المادة الثالثة من القسانون رقم ٥٠ الساحة المعاملة بالصحار قانون التابين والماشات في شافهه ،

ملخص الفتوي :

ومن حيث انه بالنسبة الى الطائفة الثانيسة ، وهى طائفة الوظفين الذين كاتوا ممالين بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والمرسوم بقانون رقم ١٩٠٧ لسسنة ١٩٠٩ والمرسوم بقانون رقم ١٩٠٧ لسسنة ١٩٠٩ والمحلم المنافقة المدرسين والعلماء الوظفين بالازهر منن هؤلاء الموظفين يظلون معالمين بتوانين المائسات المسلم النية القاهرة (الهيئة) بصرف النظر من صدور الثانون رقم ٥٠ لسنة ما ١٩٠٤ سالف الكحر . ذلك أن المادة الثانقة من هذا التانون تنص ملى أن ﴿ تسرى أحكام المواد نن القانون المرافق على جبيع المائون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والمرسوم بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٠٩ المائون رقم ٧٧ لسنة ١٩٠٩ والمرسوم بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٩ والمرسوم بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٩ اذ متضى هذا النس هو بقاء احكام القوانين المسار الها قاتسة معولا مها في ظل سريان لحكام القوانين المسار الها عاتسة معولا مها في ظل سريان لحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٠٩ عون أن بط هذا

الثانية من هذا القسانون مسافة الذكر . يؤكد ذلك أن المشرع قسد الثانية من هذا القسانون مسافة الذكر . يؤكد ذلك أن المشرع قسد الخسرج من الفئة الأولى من فقات الوظفين والمستخدين والمسال المنتهين عبل المعل بهذا التقنون بتوانين معاشبات أخرى غير التلقون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ والقسانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٠ والقسانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٠ والتناون رقم ٧٧ المنته ١٩٣٠ ولائمة التناون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣١ ولائمة بالتناون رقم ٧٧ لسنة ١٩٢١ ولائمة بهذه القوانين الإخرة بظل معاملا بهما في ظل تطبيق احكام تانون التنايين والماشسات المسلار بالقسانون رتم ٥٠ لسنة ١٩٣١ ، مع مراماة مريان احكام المواد المنصوص عليها في المادة الثالثة من قسانون الإصدار رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٣ ، مع مراماة توانين المعاليات بالمعالين بالمعالين بالمعالين بالمعالين بالمعالين بالمكسبين المعاليات بالمعاليات بالمعاليات بالمكسبين المعاليات بالمعاليات بالمعاليات بالمعاليات بالمعاليات بالمعاليات بالمكسبين المعاليات بالمكسبين المعاليات بالمكسبين المعاليات بالمكسبين المعاليات بالماليات بالمعاليات بالمعاليات بالمعاليات بالمكسبين المنابيات بالمكسبين المعاليات بالمكسبين المعاليات بالماليات بالمكسبين المكسبين المكاليات بالمكسبين المكاليات بالمكسبين المكسبين المكسبين المكسبين الماليات المكسبين المكاليات المكسبين المكسبين

(ملك رقم ٢٨/٤/٣٤٢ - جلسة ١٤/١٠/١٩٣١) .

قاصدة رقم (٣١١)

: المسسطا

مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ــ قرار رئيس الجمهورية رقم
١٣٠٠ اسمنة ١٩٥٩ بانسقها ــ تعديده اختصاص الؤسسة بالنقل
داخل حدود مدينة القاهرة لانتعداها ــ اختصاص الؤسسة العابة الشئون
التقال البرى المشماة بالقاهون رقم ٩٦ لسمنة ١٩٦٠ بالنقل خارج
نطاق المدن على شبكة الطرق العملية التي تصلهما ببيض ــ اساس
ذلك ــ بذلل : عدم اختصاص مؤسسة النقل العملم لمدينة الماهمــرة
بتيسم خطين بين جدان التحرير والقاطر الخبية التابعة الماهنات الماهنات .

يلخص القنوي :

ان قرار رئيس الجينورية رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ باتتساء مؤسسة النقل العسام لخينة التاهرة ، ينس في مادته الاولى على أن « تنشسساء مؤسسة علية بالاقليم المعرى تسبى مؤسسة النقل العام لحينة القاهرة ، ويكون لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة ، وتعتبر اموالهسا من جميع الموجوه أموالا علية ، ويكون بقر هسا مدينة التاهرة » ونصت المسادة الثانية من هذا القرار على أنه « فيها عدا ما يدخل في اختصاص هيئة علية اخراص او ما يكون مدارا بطريق الالتزام ، تتولى المؤسسة ادارة واستغلال كافئة مرافق النقل العسام للركاب في مدينة القاهرة ، ويكون لهسا في سبيل. تتوقى اغراضها المالية او المرتبطة أو المرتبطة أو المرتبطة أو المرتبطة العاهرة » .

وتنص المادة الاولى بن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص باتشاء.
مؤسسة علية لشئون النقل البرى بالاقليم المسرى ، على أن « تنشا ،
مؤسسة علية مترهسا مدينة القساهرة ، وطحق بوزارة المواصلات في الإقليم المسرى ، تسمى « الميئة العلية لشئون النقسل البرى » ويكون لها الشخصية الاعتبارية ، ويجوز أنشاء نروع لها في الاقاليم بقرار من وزير المواسسلات » .

وحددت المادة الثانية بن هذا التأتون الأخير اختصاص هذه المؤسسة. منست على أنه « ميها عدا برافق النقل البرى داخل نطاق المن أو التي. تتولاهسا هنانت علية أخرى > تختص الهيئة بها يأتي :

- (۱) ادارة واستقلال مرافق نقسل الركاب والبضسقع على الطبرق. في الفطوط أو مجبوعات الفطوط التي يصدر بهما قرار من وزير الواصلات. بعد موافقة مجلس الادارة .
 - (٢) وضع تخطيط شابل الرفق النقل على الطرق العابة .
- (٣) الموانقسة على منح التزام نقل الركاب والبنسائع في خطوط.
 أو مجموعات الخطوط وذلك طبقسا القوانين السارية

ويبين من استقراء النصوص سالمة النكسر ، انها تسد حددت دائرة الاختصاص المكاني لكل من مؤسسة النقل العسام لمينة القاهرة ، والهيئة المابة لشئون النقل البرى ، غذائرة اختصاص أولاهما تقسع داخل حدود مدينة القاهرة لا تتمداها ، ودائرة اختصاص اخراها تقسع خارج نطاق المن جبيعا ، وتشسيل شبكة الطرق العسلية التي تصل المدن معضها البعض ،

ولما كان خطا الاتوبيس اللذين مسدر قرار مجلس ادارة ووسسة النقيل المسلم لدينة القاهرة بقسيرها يبدءان من ميدان التحرير بدينة القاهرة وينتهيان في التناطر الخيرية التابعة لمحانظة القليوبية ، وهما بهذه المثلة يخرجان عن النطاق المكاني لدينة القاهرة ، ومن شم نسان سيرهسا يخرج عن اختصاص المؤسسة المذكورة ، التي تحدد اختصاصها في حدود نطاق الليمي معين ، هو جدينة القاهرة .

ولما كانت الهيئة المسابة الشئون النقسل البرى هي الجهة مساحبة الامتصاص المسام بادارة مرفق نقل الركاب والبشسائع ، على الطرق والخطوط التي لا تنخل في نطاق المدن أو تتولاها هيئة عامة اخسرى ، وذلك طبقا للهادة الثنية من قانون انشاء الهيئة المذكورة ، ومن ثم المائه على متضى با تقدم يدخل تسبير هذين الخطين في اختصاص هذه الهيئة .

(المتوى رتم ۱۱۸ — في ۱۹۹۲/۲/۱۱) ٠٠

سادسا ... أدارة النقل العام لنطقة الإسكندرية

قاعـــدة رقم (٣١٢)

الؤسسة العابة في حكم القانون رقم ٦٠ أسنة ١٩٦٣ ـــ هي الؤسسة:
العابة ذات الطابع الاقتصادي أو غيرها من الؤسسات التي بصـــدر
بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ـــ أيست من هذا القبيل ادارة النقل
العــام لنطقة الاستخدرية ــ عدم سريان لاحة نظام العابلين بالشركــات.
التبعــة للمؤسسات العابة على العلباين بهــا .

ملخص الحسكم :

ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار تاتون المؤسسات المسلمة اذ نص في المادة ٢٤ منه على أن « تعتبر المؤسسات العسلية ذات الظامع الانتصادي ، القائمة وقت صدور هذا التسانون مؤسسات علمة في تطبيق احكسام هذا التسانون ، على ان. تظل اللوائح الحاليسة للبؤسسسات قائبة الى حين مسدور اللوائح الجديدة » ، ونصت المسادة ٣٥ منه عن أن « يحدد رئيس الجمهوريسة بقرار منه ما يعتب مؤسسة علية بالنسبة الى الهيئات العطبة أو المرسسات العامة القائمة » غالاً مر غيبا يتعلق بالمؤسسات العسامة (عدا المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ٤ وقد نظمهما القانون رقم ٢٦٥ لسنة. ١٩٦٠) متوقف على صدور قرار من رئيس الجمهورية بتحسديد ما يعتبسر منها مؤسسة علية في حكم القبانون رئم ٦٠ لسبلة ١٩٦٣ ويذلك تستقر لهسا منفتها أم لا ، وطالسا أن مثل هذا القرار لسم يصدر غلا يمكن الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بسريان احكسام لائحة نظسام العابلين بالشركات. التابعة المؤسسات العلبة الصادر بهسا الترار رتم ٢٥٥٦ اسنة ١٩٦٢ على المليالي في الوسيسات العلية ، قد قضى في مانته الأولى. بأن : « تسرى احكام لائحة نظام العابلين بالشركات التابعة للبؤسسات. المابة السادر بهسا قرار رئيس الجبهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العابلين في المسسات المسلبة . . ، ع وكان هذا الترار قد صدر في ذات تاريخ معدور التانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ - في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٣ -المائه يتمين لنطبيق احكام القرار رقم ٨٠٠ لسفة ١٩٦٣ وسريان احكام لائحة نظلم العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العسامة على العاملين بالمؤسسات العامة ، أن تستقر للمؤسسة صفتها كمؤسسة علمة حسبما تقضى به اهكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ مادامت ليست من المؤسسات العابة ذات الطابع الاقتصادى . ولما كانت ادارة النقمل العام لمنطقة الاسكندرية ، ليست من المؤسسات ذات الطليع الانتصادى ، غاته لا تستقر لما صفة المؤسسة العامة في احكام القانون رقم ١٠ لسفة ١٩٣١ أو صفة الهيئة العامة في أحكام القسانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشسأن الهيئسات 'المسامة ، مادام اسم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد صفتهسا ومن ثم غلا تسرى أحكسام ترار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ على مستقدمي وعمال ادارة النتل العلم لنطقة الاسكندرية ، طالسا -ان ترارا لم يصدر من رئيس الجمهورية باعتبارها مؤسسة علمة في حكم القسانون رتم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ .

(علمن رقم ١٠١٠ لسنة ١٠ في - جلسة ٢١/٥/٥١/١) .

القسرع القسايس

بۇسىـــــات <u>بختانــــة</u>

أولا ... المؤسسة المرية المسلمة الأنبساء والنشر والتوزيع والطباعة

قاعىسىدة رقم (٣١٣)

المسمدا :

الأسسة المحرية المسلمة للانباء والنشر والتوزيع والطباعة سنسرى على العليان بها احكام لائحة نظام العليان بالشرك عنه المسادر بها القرار الجمهورى ١٩٦٢ لسنة ١٩٦٧ اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ أسنة ١٩٦٣ في ٩ مايو سسنة ١٩٦٧ س لا تصرى بشائهم اعتبارا من ها التاريخ احكام لائحة نظام، موظفي وعصال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٩٧٨ أسسنة ١٩٥١ أو ولا ما يكبلها من أحكام وربت بالقانون رقم ٢١٠ أسسنة ١٩٥١ أو القرار رقم ٢١٠ أسسنة ١٩٥١ أو القرار رقم ٢١٠ أسسنة ١٩٥١ أو

والخص الفتسوى :

ان القرار الجمهورى رقم ١٨٦٣ لسنة ١٩٦١ بأنشاء مؤسسة علة للانباء والنشر والتوزيسع والطباعة ، قد نص في الملاة الاولى منه على ان التشاء والنشر والتوزيسع والطباعة ، وتعتبر من المؤسسات العلمة ذأت اللانباء والتصادى ، وتلحق برياسة الجمهورية » . ولما كانت المادة ؟٣ من كانون المؤسسات العلمة السابع الطلم الاقتصادى ، وتلحق برياسة الجمهورية » . ولما كانت المادة ؟٣ من كانون المؤسسات العلمة السادر بالقسانون رقم ، ٦ أسنة ١٩٦٣ تنجهد

ملى أن « تعتبر المؤسسات العابة ذات الطابع الانتصادي التائبة وقت. مدور هذا القائون ، مؤسسات عامة في تطبيق احكام هذا القانون . . . » . غان المؤسسة المعربة العلمة للأنباء والنشر والتوزيسع والطباعة _ بوصفها مؤسسة علية ذات طابع التنصادي وقت صدور القسانون رقم . ٦ ليسينة ١٩٦٣ المشار اليه ... تعتبر مؤسسة عامة في تطبيق أحكسام هذا التانون ، وتسرى في ثبان العابلين بها أحكام لاتصة نظام المايلين بالشركات التابعية لليؤسسات العابة الصادرة بالقسرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ سيئة ١٩٩٢ ، اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسئة ١٩٦٣ في ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ ، ولا تسرى في شانهم ... اعتبارا من هذا التاريخ ... احكسام لائحة نظسام موظفي وعمال المؤسسات العابة الصادرة بالترار الجمهوري رتم ١٥٢٨ لسسنة ١٩٦١ ، أو ما يكبلها من الاحكسام المطبقة في شسأن العابلين بالدولة ، سسواء في ذلك أحكام التاتون رتم ٢١٠ لسئة ١٩٥١ أو التساتون رتم ٢٦ لسئة. ١٩٦٤ ولا يغير من هــذا كون المؤسسة المستكورة تسد أستمرت ... بعد تاريخ العبال بالترار الجمهوري رتم ٨٠٠ لساخة ١٩٦٣ سالف الذكر سا في تطبيق نظام مماثل لنظام المرتبات الوارد في الجدول الملحق بالتانون رتم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، على أساس التقسيم الوارد في ميزانيتهسما اللاحثة لذلك التاريخ ، اذ ليس معنى هــذا أن تستمــر في تطبيق الاحكام والتواعد المتررة في ذلك التسانون ، والتسانون رتم ٦٦ لسسنة ١٩٦٤ ، دون احكام القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسسنة ١٩٦٣ ، نيما ينطق بسريان. احكام لائحة نظام العابلين بالشركات على العابلين بها ، على خالف مريم ما يقضى به هدذا القرار . ولا حجة في الاستناد الى ما ورد في المنكرة الايضاحية للقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ .. من أن الاحكام الحالية الخامسة بالتميينات والترتيسات والاحكسام الماليسة الاخسري ستظل نائذة ومعبولا بهساحتي يتم تعادل الوظائف - ازاء صراحة نصوص هذا القرار في النساء القرار الجبهوري رقم ١٥٢٨ لسلة ١٩٦١ آنف. الذكسر ، ووجوب العمل بأحكامة هو اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة. الرسبية ، الذي تم في ٩ من مليو سنة ١٩٦٣ .

لهذا انتهى راى الجمعية العبوبيــة الى اعتبارا من داريخ العالم. بالقرار الجمهوري رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ في ٩ من مليو سنة ١٩٦٣ ٤ مسري. على المايلين بالأوسسة المرية العلبة الأنباء والنشر والتوزيسع والطباعة المتكام لاتحة نظام العابلين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقسم ٢٥٥٦ لسنة ١٩٦٢ ، ولا تسرى في شائهم اعبارا من ذلك التاريسة المحلم لاتحة نظام موظمي وعمال المؤسسات العلبة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، أو ما يكبلها من الاحكام الملبئة في شأن العابلين بالدولة ، سواء في ذلك احكام القانون رقم ٢١ لسنية في شأن العابلين بالدولة ، سواء في ذلك احكام القانون رقم ٢١ لسنية العمار اليهما ،

(ملف رقم ۲۸/۲/۱۳ ـ جلسة ۲/۱۱/۵۲۸) .:

ثانيا _ المؤسسة المعرية العابة التعاون الانتاجي

قاعـــدة رقم (٢١٤)

: المسجا

ملخص الحكم :

من حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٠ أسسنة ١٩٦٦ قسد اعتبر المؤسسة المصرية العلمة للتعاون الانتاجي والصفاعسات الصغيره الجهة الادارية المختصة بالنسبة للجمعيات التعاونية الانتاجية ثم معدر ترار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٦ لسنة ١٩٦٩ بنقسل بقيسة وحدات تطاع الصناعات الريفية والحرفية والجمعيات التعاونيسة الى المحافظات واستنادا الى التأشيير المسلم رتم ٨ من التأشيرات العامة الموانقة لترار ربط موازنات مجالس المانظات السانة الماليا ١٩٧٢/٧١ صدر الكتاب الدوري رقم ٦ اسئة ١٩٧٣ من الجهاز المركزي للتنظيم والادارة بتواعد تقسيم اعتهادات المكافأت والأجور الشسسابلة ونثل العابلين المعينين عليهسا الى النثات الجديدة بوهسدات المكم المطي وقد تضت تلك التواعد بأن تحدد الوظائف التي يشغلها مسالا المعينون بمكافأت شبابلة وفقا لمسا هو ثابت ببلف خدبتهم فاذا كانت لهدده الوظائف وغثا لواجباتها وبمسئولياتها نظائس ضبن الوظائف الدائمة فليؤسسة المرية للنماون الانتلجى حددت لهسا النثات المالية والأشتراطات المحدده لهدده النظائر ثم يوضع الخاضعون لهدده التواعد على الفثات المالية التي حددت لوظائنهم طبقسا لتواعسد تنسسيم الكافات الشابلة اثأا خوافر فيهم اشتراطسات شفل هدده الوظائف بنفس مرتباتهم المسالية نقادًا كانت تزييد على أول ربط ألفئه ألمانية التلبية لوظائفهم يحتظ أهم بهذه الزيادة بصقة شخصية على أن نستهلك الزييادة مها يحصل عليه الفابل في المستقبل من البدلات والعلاوات الدورية أو علاوه الترقييسة مؤحدد أقدمية العالمان الذين لهم تكن تتوافسر في شأتهم في ١٩٣٤/١/١ كمروط شنفل الوظائف التي تبت التصوية عليها من تاريخ توافسر شروط كمسفل الوظائف متى كانوا شاغلين لها في هذا التاريخ .

را طیمن رقم ۱۹۸۷/۱۲/۰ ی - جلسة ۱۹۸۷/۱۲/۰)

تَقَلُّا ــ المُرسسة المرية التمارنية الاستهلاكية

قاعسبية رقم (۴۱۰)

المسطان

والقرائين الصارية بالنسبة الوقافي الحكوية وعبالها على موظفي وعبال القرائين الصارية بالنسبة الوقافي الحكوية وعبالها على موظفي وعبال علم المسلوبة بالنسبة الوقافي الحكوية وعبالها على موظفي وعبال حقد الموسسات فيها لم يود بشكه بنص غاص بها ، وذلك يصفة بسلوبة بالتهام المرابق على معلى على غلة معيلة يوجب تطبيقه يكثل بثال بالنسبة المرابقة المحكوية وعبالها على موظفي وعبال المؤسسة المرية التعاونية الاستهاكية : الطبيق قواعد خصم فرق الكلارين من اعالة الطبيان مع استورار القصم بالنسبة المن يرجة اعلى لم يلحق ربطها المؤسسات المحكومة المامية المحكومة المح

علقص القدري :

منى كانت المؤسسة الصرية التعاونية الاستهلاكية مؤسسة علية ذات طابع التعليب ومهلها دات طابع التعليب ومهلها ومهلها المختلف والتعانين السارية على موظلى الحكومة نبها لم يرد بشأنه نمس خاص بها) ومن هذه النظم تواعد غالاء الميشة المتررة بالنسية نمس خاص بها) ومن هذه النظم تواعد غالاء الميشة المتررة بالنسية

الى يوظمى البولة ويستضيعها وعيالها - نيطبق في شان موظفى وحيال المستة المذكورة قواعد خصم قرق الكاثرين من اعلقة قلاقا التهايشانية ويستبر الخصم بالنصبة الى من يرقى من مؤلاماً المؤلفات التهايشانية للمولاجة بيطها الملي الى تجسين (الديجة الخليسة بلسلا) وبطبق في المؤلفين الشبى المؤلفات ا

ردى . ﴿ يسري على موظفي وهمال القسيمات العابة اعادة علاء المعشمة على المولة ومستضيما وهباها :

هذا ولم تر الجيئة العنوية حلا للغول بأن هذا التطنيش النسائي الذي يقرر إجراؤه بمثنى العنوية حلا للغول بأن هذا التطنيش النسائي الذي يقرر إجراؤه بمثنى المستخدي المرافقة بن يتواعد عليه المعيشة من عدا التطنيش المسبق بينفس قاصدة عليه قسرى على كانة الوظين والمستخدين والمبال ، وهو يقض قاصدة عليه قسرى على كانة النسبة اعلته غلام الميشة عبو في حقيقته انقاس النسبة اعلته غلام الميشة المقررة أصلا بلقدار ١٠ ٪ أو ١٠٠٠ ٪ حسب الاحوال ، وعلى التعصيل الموضع بقرار مجلس الوزراء المشار اليه وهو في ضوم الراى الذي انتهت اليه تقوى الجمعية المهومية بجاستيها المتعدين في ١٩ من يونيسو سنة ١٩٦٣ ، ١٢ من بيراير سسنة ١٩٦٣ في الموسية على موظمي الماسات المائة غلام الميشة على موظمي خصم عرق الكارين من اعانة غلام الميشة على موظمي خصم عرق الكارين من اعانة غلام الميشة على موظمي خصم عرق الكارين عن اعانة علاء الميشة على موظمي خصم عرق الكارين ، نظايا دائيا مستيرا لا يقف عند سنة بالية بمينة في الحاجهة ظرى خاص وانها يستير الاتفنيض النسين استبرار خصم.

. الأويدات المرتبة على نفاذ جدول الرتبات اللحق بقانون نظام موظفاني. . المولة من اماتة غلام الميشة .

11.

وأشارت الجيمية المعودية الى ان كل نظام حكومى متعلق باعبائة فلاء المعيشة يسرى في شان موظفى وصال المؤسسات العلية ذات الطابع الانتصادى وهو يسرى بصفة دائية بسنيرة ، ما لم يصدر تشريع خاص باعفاء موظفى وصال هذه المؤسسات العلية من هسده القوامسد او ابن بعضها ، وبطبيمة الحال سد حين يطبق نظام بمين على غلة بمينة ، يتمين أن يطبق ككل ، غلا يتصور التول بأن التفنيش النسبي الذي تقرر اجراؤه من اصانة فسلاء المعيشة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ ليس جزءا من النظام الحكومي الخاص بتواعد المسائلة في ١٩ من غلاء المعيشة ، ولا تسوغ التفرية بين موظفى وصال الحكومة وموظفسى وصال الحكومة وموظفسى وصال الحكومة وموظفسى

لهذا أنتهسى رأى الجمعية العبوميسة المقسم الاستشارى للقسوى. والتشريع الى أن قاعدة التخفيض بن اعانة غلاء الميشة المقررة بيوجب. قرار بجلس الوزراء المسادر في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ تسرى في شسان. موظفى وعبال المؤسسة المعربة التعاونية الاستهلاكية .

(نشوی ریم ۲۰ تی ۱۹۹/۵/۱۹۹۲)

رابعها ... الإسسة الأقمطية للقوات السلمة

قاعسىدة رقم (٣١٧)

المستحا ا

الأسسة الاقتصادية للقرات السلمة ــ تكيفها القانوني ــ هــي مؤسســــة علية ،

بلخص القنسوى :

تعتبر المؤسسة الالتصادية للتوات المسلمة مؤسسة علية تطبيقة المنافق رقم ٣٣ اسنة ١٩٥٧ باسدار تاتون المؤسسات العلية ؛ ذلك أنه بتلزيخ ١٩ من غيراير سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجبهورية بالتساه المؤسسة الاقتصادية للتوات المسلمة واشار في دبياجته الى التاتون رقم ٢٣ اسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العابة ؛ ثم نصى في مادته الاولى على مركزها بدينة القاهرة ويجوز أن يكون لها فروع بالجهات التي توجد بهية قوات بسلمة مصرية » ؛ ثم قسم القرار باقى مواده الى اربعة أبواب ؛ شما الاولى منها التسلم المؤسسة واغراضها وميلاها ونووعها ، وبين في البه اللقي النظام المؤسسة واغراضها وميلاها ونووعها ، وبين في البالى لها ؛ ثما الباب الرابع فقد نضين بيان طريقة الفاء المؤسسة المسلى المسلم المؤسسة وتعاول الباب الثان النظام المؤسسة وتعاول الباب الثان النظام المؤسسة وتعاول الباب العام المؤسسة وتعاول الباب العام المؤسسة وتعاول المها المؤسسة المؤسلة المهاهية .

ويعارنة المواد الواردة في الابواب الاربعة المسار اليها بمسموات التقون ردم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ ، يين أن الاحكام في كلا التشريعين قد جاست على نبط واحد وعالجت ذات المسئل والمؤسومات ، وبن ثم تقفى مقهات المؤسسة الانتصادية للقوات المسلحة وعناصرها والتنظيسم الذي اورده التقون ردم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ المسئر اليه .

وقد جاء في المستكرة الإيسامية لقرار انشساء المؤسسة تأبيسدا

(غلوي رقم ٤١١ - في ٢/١ (١٩٥١.)

خاسا _ السنة غاصة المنادي

قاص بنيدة رهم (٣١٧).

وسسة ضلعة الماكى ... اعتبارها وسسة علية غير ذات طلبع اقتصادى ... عدم سريان النظام الفاص بيوظنى وعبال الإسسات العلية الصادر بالازار الجبورى رقم ١٩٢٨ أسنة ١٩٦١ علها .

بلغص الفترى:

أن وقسمة ضاحية المادى هــى الجهة التى تولت النشاط الذى كُلُّت تقوم عليه شركة اراضى الدلقا المبرية والانتستينت ليبتد (المادى) نوهى شركة بساهية تم تابيها بنتضى القانون رقم ١١٧ لســـنة ١٩٦١ بنايم بعضى الشركات والمنشأت ،

وقد نست المادة الرابعة بن هذا القانون على أن « نظل الشركات والبنوك المسار اليها في المادة الأولى محتطة بشكلها القانوني عند سدور المذا القانون » وترتيبا على ذلك طلت الشركة المشار اليها بعد تأبيبها المحتطئة بشكلها القانوني كشركة بهناهية .

كما أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٦٩ لسنة ١٩٦١ بالقسساء المحلس الإعلى للبؤسسات العلمة هين عبر عن هذه الشركة بنؤسسسة الملكة المادى الها قصد الشفاء وصف المؤسسة العلمة على الشركة ، بؤيد ذلك با يلي :

ثقياً : اعتب سدور هذا العرار عرار كثر من رئيس الجمهورية هو العرار رع، ١٩٧٤ اسنة ١٩٦٧ أيريط بيزانية «الوسسة شاهية المادي » » واستعبال هذا القرار الاخير تعبير « مؤسسة » يكشف من الارادة المبتداة لاضفاء وصف المؤسسة على الفركة ويؤيد القرار النجنهوري رقم ١٨٩٩ المسئة ١٩٦١ في ذلك .

فالقا: بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٦٦ صدر القرار الجمه المورى رقم ١٩٥٠ اسنة ١٩٦٢ ، بتشكيل مجلس ادارة « مؤسسة ضاعية الماية المادى » واشار في دبيلهته الى تانون المؤسسات العابة الصادر بالتانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ مما يؤكد أن القرار المذكور كان بصدد تشكيل مجلس الدارة مؤسسة علية .

وتأكيد وصف المؤسسة العابة المسسة ضاحية المعادى وأن كان سـ
يقرارات جبهورية بتعاقبة ، عان رئيس الجبهورية يبلك قانونا بقرار بنه
لن ينشىء وسسة عابة طبقا لاحكام قانون المؤسسات العابة المسسئل
اليه ، وبن ثم لا تكون القرارات الجبهورية المذكورة في اضفاء مسسئة
المؤسسة العابة على مؤسسة ضاحية المادى سد خلفت حكم المادة
الرابعة من القانون رقم ١١٧٧ لسنة ١٩٦١ المصار اليها ، كانته ليس من أمان
هذا الحكم أن يعطل استعبال رئيس الجبهورية لاختساساته كما تحددها
القوانين وينها قانون المؤسسات العابة المسلر اليها .

وترتيبا على ما تقدم تكون مؤسسة ضاحية المعادى وفسسة هلهة الا آنه طالما لم يصدر قرار جمهورى باعتبارها من المؤسسات العلمة ذات العلم الانتصادى أو باغضامها لاحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٢١ بلائمة نظام موظفى ومبال المؤسسات العابة غائها لا تخسسسع لهذا القرار الاخير مسلا باخكام مادته الأولى التى تنص على سرياته على المؤسسات العابة ذات العلمة ذات العلمة ذات العلمة المهسات العلمة ذات العلمة على بصدر قرار برئيس الجمهورية بسرياته عليهسا .

وازاء عدم سريان احكام الترار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٦٦ المسار اليه على مؤسسة مناهية المسادي ، علن القرار الجمهوري رقم ١٨٠٨ لسنة ١٩٦٧ ، بتعديل بعض احكام القرار الأول لا يسرى بسنورم على هذه المؤسسسسة .

(نتوی باتم ۲۹۷ – نی ۲۹/۱۱/۱۲۹۱ ،

سادسا ب بَرفس بيساه القاهسبرة

قاعـــدة رقم (۲۱۸)

: المسلما

مراق ميساه القساهرة وأسسسة عساية سـ وهسسوب اعبال. القواعد الداردة في لائحة الاستغدام الخاصة بيوظفي وعبال السرفق سـ عدم التقد بالقراعد الفاصة بيوظفي الدواسة ،

ملقص الفتسوى :

بيين من مجبوع نصوص قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ه اسسسةة المعتبارية على ١٩٥٨ أن مرفق مياه مدينة القاهرة مؤسسة علية تتبنيع بالشقصية الاعتبارية على ويقدن ادارتها مجلس ادارة هددت طريق الاعتبارية على فيئون ادارتها مجلس ادارة هددت طريق به بينا يقتص به به يقتص به به يقتص به به يقتص ... به بينا يقتص به به الخاسة بهوظفي والمبال دون التقيد بالقواهد الخاسة بهوظفي الدولة وقد وضع المجلس هذا النظام في لاتحة استخدام غاصة بهوظفي ومال الرفق ، كيا وضع قواهد منظبة لنحهم أهلة غلاء المعيشة وذلك في حدود سلطته المخولة له بعتشى البند التلسع من المادة الدائمة من قبرار رئيس الجمهورية بالشاء ادارة المرفق ، ومن ثم يتمين امبال هذه القواهد رئيس الجمهورية بالشاء ادارة المرفق ، ومن ثم يتمين امبال هذه القواهد رئيس الجمهورية بالشاء ادارة المرفق ،

(غتوي رقم ٥٣ ــ في ١٩٥٩/١/٢٥ ﴾ ٠

الأمسيل الرابيع الثركات التأبعــة للروسات العابة

الفسرع الأول الجمعية المساهبين

المُعْلَمُ اللَّهُ اللَّهُمْ (١٩١٩)

المسا:

نظام الجمعية العبوبية للبساهين القرر بالقانون رقم ٢٧ لسنة العبد القانون و الجليلة الخصاصات هذه الجمعية العبد المحكم القانون ، والجليلة الخصاصات هذه الجمعية المحكم الدارة المؤسسة ألملة برناسة العالمة الوزير المختمى — اساس ذلك في أسنة ١٩٦٧ — الر هذا ألا يحل لاتباع اجرادات الدعوة لاتمقاد الجمعية المعربية أن الاحكام الخاصة بشروط مسحة المقادها ، وبين يحضر المساطة الجديدة المتصاصات الجمعية المهومية — الحساطة المنابة المساطة الجديدة المتصاصات الجمعية المهومية — المنابة بن تصاده الشركات حضور جاسات مجلس ادارة المؤسسة العالمة برناسة الوزير .

ملخص الفتــوي :

تنص الملدة ٢٥ من تانون الؤسسات العلمة رقم ٢٠ اسنة ١٩٦٣ عنى أن يكون لمجلس ادارة الؤسسسة العابة برئاسسة الوزير المختص سلطات الجمعية العبوبية المساهمين أو جماعة الشركاء المنسوس عليها في التانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وذلك بالنسبة الى الشركات والمتشسات التابعة للمؤسسة ، ومن قبل هسدة النص كان يقرر حكمه سد أو ما يقرب

منه ... القانون رقم ۱۳۹ السنة ۱۹۹۱ والقانون رقم ۳۳ لسنة ۱۹۹۱ >-وذلك اثر اتجاه الدولة في يولية سنة ۱۹۳۱ الى تابيم الشركات والمتشات .

وبن حيث أنه وقد أصبح الحكم المذكور مقررا نهاتها بالقــــانون. رقم ، 1 لسنة ١٩٦٣ ، غان نظام الجبعية العوبية للمساهبين الذي كان. مقررا بقاتون الشركات رقم! ٣٤ لمبنة ١٩٦٤ يكون قد سقط بحكم القاتون ، وأصبحت اختصاصات هذه الجبعية لمجلس ادارة المؤسسة العلبة برناسة الوزير المختص ، غالقاتون لم ينص على تشكيل جديد للجبعية المسسومية ليساهبين يعارسي نفس اختصاصاتها ، وأنها عين سلطة ناط بها تسلك . الأختاب المناشعة المناسبة المناس

ويبعا لللك لا يكون لما بعل الإنهاع اجراءات دمية انعقاد الجمعية المموية أو الأحكام الخاصة بضروط صحة انعقادها بين يجوز له أو يجب عليه حضور جلسائها أ عندا تناوس السلطة الجددة - التي حددها المرع - "الخصاصات النبعية المورية ، وذلك كناجة لالمة لستوط نظام المرتبية المؤوية المناطقة الدارية المناطقة الدارية وسيطيف ورد

ومع القول بُعدُ فَهِوْآرَ الْقَرَامَ أَيْ تَكُمُ مِنْ الاَحْكَامُ الفَضَاتُ بَاجَرَاءَاتُ المُحْدِدُ المُحْدِد المقاد الجمعية المعودية للمساهين وشروط صحة الانعقاد ومن يحضر جلساتها > في اجتماعات مجلس ادارة المؤسسة العابة التي تتعملست الهنزكة برشابلة الوزيق المُحَدِّم، حَدَّ مِبالبرتها: منظمات المجتمعة المبودية > يهند لا يجن المنوب من معالجة الشركات حصون تلك الاجتماعات طبقبة للبقدة بردع من المتون الشركات، وقع ٢٦ لمبنة ١٩٥٤ من ١٩٥٤ من

لهذا أتنهى راي الوسعية السويية إلى أنه لا يجوز لندوب من مبلحة الشركات حضور جانسات مخلس إدارة الموسسة العالمة برئاسة الوزير عند مدارستها المصالحات المجلسة المعربية المساهى الشركة

٠ (بلك ١٩٦٤/١/٤٧ ــ جلسة ١٩٦٤/١١/١١)

القيدرع الثاني القوض بادارة الشركة

قاعنسدة رقم (٣٢٠):

المستعاة

بلغص القصويء

فتمن المترة ٧٥ من الدانون رقم ٢٧ اسنة ١٩١١ باصدار و سناون المائم المائم

والمنوض الذي يمين الباشرة منطقت مجلس ادارة احدى شركات التطاع العام أن رئيس مجلس الادارة بقسرار من رئيس الوزراء استثلاثاً الى المادة ٥٧ مسالفة الذكر يعد منتبيا لهذه الوطيفية طوال الفترة التي نصت عليها المادة المذكورة دون أن يعد معينا فيها ، أذ أن تعيين عفسيو مجلس الادارة أو رئيسته لا يكون الا يتزار من رئيس المجهورية طبقا لمسا تتفى به المادة ٥٢ من قانون المؤسسات العامة المشار اليه .

ولما كانت الملدة الرابعة من القرار الجيهوري رقم ٢٣٢١ لسمنة 1970 في شان تنظيم البدلات والاجور والمكانات تنص على انه « تسكون اعارة العالمين او تدبهم في الداخل الى وظيفة تبائل وظيفتهم الاحسمالية في الدرجات المسلمة وفي هذه الحالة يتقانى العابل مرتبا يعادل راتبسمه في الوظيفة الاحلية .

ومع فِلك يجوق أن تكون الاعارة أو النبب الى وظيئة تعلو بدرجسة، واحدة درجة وظيفته الاصلية ، وفي هذه الحالة لا يجوز أن يدرتب على الأصارة أو الندب زيادة في المرتب الاساسي للعابل تجاوز ، ١٠ ٪ بله » . .

ملته بناء على ذلك على السابل المنتب لا يصبق له أن يتناغى زيادة لا بحبق له أن يتناغى زيادة لا بحبور ، أ بر من راتبه الاساسى مقال نديه الا أذا كانت الوظيفي التي التي أنتب اليها تعلو بدرية وأحدة على الاتل درجة وظيفته الاصلية ومن ثم ممان المهندس / المنتب المثيلم بعمل رئيس مجلس اذارة شركة ممان المهندس إلا المنتب الاسلان والأفدية يستحق زيادة في مرتبه الاساسى لا تتجاوز ، ا برسته الا المنابل والأطيفة التي انتفب اليها تعلق بدرية وأخدة على الاسلام الوظيفة التي انتفب اليها تعلق بدرية وأخدة على الاسلام الوظيفة التي انتفب اليها تعلق بدرية وأخدة على الاسلام الوظيفة التي أنتف المنابة التصنيع قبل التدابه .

۱ تتوی رقم ۲۰۱۲ - بتاریخ ۱۹۲۸/۱/۱۱).

ألقسرع الثلاث

وببثاو الأسال الفاص في بجالس الادارة

اقامدة رقم (۲۲۱)

المنسطا :

حق اغتيار اعضاء مجلس ادارة شركة القطاع العام المثلين المسالم. الخاص ... بتصور على مبلكي الكل الخاص من افراد وشركات القطساج. العام وشركات خاصة دون غيرهم من الاشخاص الإعتبارية العابة .

بلقص القتسوى :

بين حيث انه بالنسبة للبسالة الرابعية الخاسة ببدلول مسارة ٢٥ ٪ (من عدد الاصوات المتررة لاسهم العاشرين) الواردة بالمادة ٢٦. مِن العاتون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الممثل بالعاتون رقم، ١١٤ لسنة ١٩٥٨ على الواغيج من نص الفترة (٣) من المادة ١٩ من القانون رقم ٦٠ لمسئلة ١٩٧١ بشان المؤسسات العابة وشركات التطاع العام المعدل بالقسانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ أن المشرع تصر هق التصويت عند اختيار أعضاء مجلس الادارة المطين للمال الخاص على ممثلي رأس المال الخاص وهدهي دون مبثلي رأس المال العام علقد نمبب المشرع حق إختيار عؤلاء الإعضاء الى ببالي رأس المال الخاص بعبارات صريحة لا تحتبل التأويل عنسسمية نص في المادة سالفة الذكر على تشكيل مجلس الادارة من (٢٠٠٠٠٠ (٣): امنساء بنسبة ما يملكه رأس المل الخاص يختارهم مطوهم في الجمعيسة. العبوبية) وبن ثم غلا يسوغ اطلاق الحكم الوارد بنص المسادة ٢٦ من. القانون رقم ٢٦ لسفة ١٩٥٤ والابتعاد به عن قصد المشرع المادى بجسلاء بن نص اللدة ؟} بن القانون رقم ، ٦ لسنة ١٩٧١ بل لابد بن الجبع بين. حكم المادتين في غصوصية اختيار اعضاء محاس الادارة المطين المسلم الكناس ،

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

أولا : أن شركات القطاع العام تدخل في بدلول الاشخاص الاعتبارية الخاصة و لاتعد بن أشخاص القانون العام وبالتالي غان بساهيتها في شركة تطاع عام أخرى تعد بساهية بن شخص اعتباري خاص .

ثاقيا : وبناء على ذلك مان رأس المال الذى تساهم به شركة تطاع عام فى شركة تطاع عام أخرى يعد مالا خاصا ولا يعتبر مالا عاما وبن شم لا ينوب عنها معلو المال العام فى حضور الجمعية العمومية للشركة التي تساهم فيها وأنما يحق لها أن تمثل فى هذه الجمعية بواسسطة منسدوب خاص بهسسا.

فاللاً: أعبال نص المادة ٢٦ من التانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ١١٥ اسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ١١٤ اسنة ١٩٥٨ الميا يدى للمرد المسامم إلادلاء بها بالاصالة وبالنيابة عند حضوره الجميسية. المبوية لمبركة التبلغ المام بينكلا يكون له أن يدلى باكثر من ٢٥ ٪ بين عدد الاصوات المتررة لاسهم الحاضرين .

وأبصاً: أن حق اغتيار اعضاء مجلس ادارة شركة القطاع المام الملاين البسال الخاص متصدور على مبطى المسال الخاص من الداد وشركات خاصة وشركات خاصة وشركات خاصة وشركات المسالة .

(بله ۲/۲/۸ - جلسة ۸/۲/۸۷۱)

القسرع الرابسع التيرع من مسئل الشركة

قاعــدة رقــم (۳۲۲)

المستحاة

قانون المؤسسات العابة وشركات القطاع العام الصادر به القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ — خلوه من اى نمى يجيز اشركات القطاع العسام التبرع بابوالها – ابتناع تطبي—ق المادة ٤٠ من القان—ون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٦ – تصديد اختصاصات مجلس ادارة شركة القطاع العام بالإعمال التنى يقتضيها غرض الشركة ونقا لإحكام القانون – اثر بلك امتناع قيامه بالتبرعات الحضة دون غيرها من التبرعات التي قد يكون من شاتها تحقيق غرض الشركة المين في سند انشائه المقين غرض الشركة المين في سند انشائه المقين

ينفص النسوي

أن المادة (٣٧) من قانون المؤسسات النفاية وشركات التطاع العام، السادر به القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ نفس على أن « شركة التطاع العام، وحده التصادية تتوم على تنفيذ بشروع التصادي ونقا لخطة التعبية التي تضمها الدولة تحتيقا لاحداد، الوطن في بناء المجتبع الاشتراكي -

ویشمل المشروع الاقتصادی فی حکم الفقرة السابقة کل نشـــاط .صناعی او تجاری او بـالی او زراعی او عقاری او غیر ذلك من أوجــه النشاط الاقتصـادی » .

وقد بينت المادة ٤٥ منه اختصاص مجلس الادارة ننصت على أن له جبيع المناطات اللازمة للقيام بالاعبال التي يقتضيها غرض الشركة وفقا "لاحكام القانون ولم يتضمن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ معالم الذكسير" غضا يجيز لشركات القطاع العام التبرع بأموالها مماثلا لنص المادة .) من الفانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ التي تنظم تبرع الشركات المساهبة والذي منع سريان احكامه على شركات القطاع العام بها نص عليه في الفقسسرة الثانية من المادة التاسعة من تانون الإصدار .

ومن حيث أنه يترتب على ذلك أن ليس لمجلس أدارة شركة التطاع المام أن يقوم بأى عبل لا يقتضيه غرض الشركة ولما كان التبرع بأموال شركة القطاع العام ليس فرضا من اغراضها ولا هي انشئت من اجله . وعلى ذلك مان شركة القطاع العلم لا تبلك بباشرة هذا التصرف لتعارضه مع أغراضها . على أن هذا الحظر على التبرع انما يرد على التبرعات المحضة التي ليس من شانها تحتيق أغراض الشركة البينة في سند انشائها. ويملك مجلس أدارة الثبركة ما عدا ذلك من تصرفات بغير مقابل متى كان .من شانها تحقيق أفراض الشركة التي أنشئت من أجلها وأوضي مثال لذلك تبرع شركات الاسكان والتعبير ببعض مالها لاقامة منشسات المساعد على تصتيم أراضيها وسرعة تعبيرها وتبرع شركات الادوية بالمينات المجانية للاطباء وما الى ذلك من التصرفات المجانية التي تمساعد على تحتيق غرض الشركة وفقا لسند انشائها فان هذه اتصرفات وابثالها . والتي تأخذ شكل التبرع لعدم حصول الشركة على مقابل لها من المتصرفه الهمُ ألا أنها في الواقع ليست كذلك أن غرض الشركة منها أبعد ما يسكون . من مجرد نقع المتصرف لهم يغير مثابل وانما تهدف منها الى نفع يعود عليها ان عاجلا أو آجلا في تحقيق الافراض التي انشئت الشركة لها وهــــده التصرفات بغير مقابل في أموال الشركة والتي تعود عليها بنفع في تحتيق آفراضها هي وحدها التي يجوز لمجلس ادارة شركة القطاع العام للقيام بها بناء على السلطة المخولة له بالمادة ٤٥ من القسانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ سيالف الذكس

أما التبرعات المحشة والتي لا تهدف نبها شركة التطاع العام الى نفح يعود عليها في تحقيق افراضها فانها تخرج بن سلطات مجلس ادارة الشركة ولم يقول القانون مجلس ادارة المؤسسة سلطة في الترخيص لجلس ادارة شركة تبرعا بحضا بغير نفع يعود عليها شركة التعطاع العلم في التبرع بهال الشركة تبرعا بحضا بغير نفع يعود عليها

ق تحتيق اغراضها المبينة في سند انشائها وبيل هذا التبرع الذي ليس بين شائع تحتيق اغراض الشركة يؤدى الى الانتقاص من أرياح الشركة الني تؤول في النهاية الى خزابة الدولة وجو إجراء ليس للشركة اتضافه ولا للوسسة الرخيص نيه بغير سند بن المتاون .

لذلك أتتهى راى الجمعية الى أنه يخرج عن سلطات مجلس ادارة. شركة التطاع العلم الاعبال التى لا يتتضيها غرض الشركة وفقا لاحسكام القسساتون .

(غنوی رقم ۱۹۰ ــ بتاریخ ۲/۲/۱۹)

قاصدة رضم (۲۲۳)

الجيا:

بقامي القتوي :

يبين من استقراء نصوص تقاون المؤسسات العلمة وشركات البطاع المطاع المسادر بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ ، وعلى الاخص نصوص المواد و و ١٩ منه التي تحدد اختصاصات وسلطات المؤسسة المسامة بأغنسية للشركات التابعة لها ، أنه ولئن كان المؤسسة بسلطة الاشراف، والرقابة على تلك الشركات ـ الا أن هذه النصوص لا تتنبين ما يهيسد. أن من سلطة المؤسسة اتخلة قرارات بالتبرع من ادوال الشركات .

ومن حيث أن المادة ٣٦ من القانون آنف الذكر تتفى بأن يكون لكــل شهركة شخصية اعتبارية ، عمن شـم ماته ينبنى على ذلك أن يكون للشركة استقلال مسالى وداتونى سواء بالنسبة الى المؤسسسة أو بالنسبة الى غيرهـــا .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، مانه لا يجوز للمؤسسة المصرية العلمة للتجارة الزام الشركات التابعة لها بتنفيذ عرارها الصلار في ١٩٦٨/٦/١٢ بهنج ورثة آحد العالمان بها اعلنة ماليـــة .

ومن حيث أنه نيها يتملق بعدى جواز منع الاعانة الشار اليها من المؤسسة ذاتها غان هذا الاجراء يخضع لاحكام القاتون رقم ٢٩ أموال المؤسسة ذاتها غان هذا الاجراء يخضع لاحكام القالون قامة الروكة للدولة والنزول عن أموالها المتولة ، والذي تنص مادته الاولى على أنه « يجوز التصرف بالمجان في مال من أموال الدولة التابتة أو المتولة أو تاجيره بليجلر أمسى أو باتل من أجر المثل الى أى شخص طبيعى أو معنوى بقصد تحقيق غرض ذي تفع علم منه . . . » .

وبن حيث أن الواضح من هذا النص أنه لا بجوز النبرع من أموال الدولة ، ويشمل ذلك الهيئات والمؤسسات العالمية ، الا اذا كان القصد ... المبرع تحقيق غرض ذي نفع علم .

ومن حيث أن التبرع في الحالة المعروضة يتصل في اساسه بمصلحة ذاتية للورثة ، فمن ثم تنتعي بالنسبة آليه شروط انطباق القـــاتون آتف الذكـــر .

وبن حيث آنه بالنسبة لدى جواز التبرع بن حصيلة جزاءات الحصم المادة ٢٧ من نظام العليان بالقطاع العلم الصادر بترار رئيس الجمهورية الموقعة على العالمين ، سواء بالؤسسة أو الشركات التابعة لها ، غان المادة ٢٧ من نظام العلمان بالقطاع العام الصادر بترار رئيس الجمهورية برقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن يشكل مجلس الادارة لجنة للتصرف في الاموال المتحصلة بن جزاءات الخصم الموقعة على العالمين ، ويسكون الصرف بن هذه الحصيلة في الاغراض الاجتماعية أو الثقافية أو الرياضية غلصلين طبقا للشروط وفي الحدود التي يقررها رئيس الوزراء . وقد اصدر رئيس الوزراء ، تنفيذا لهذا النص ، القرار رقم ٢٥٧١ السنة ١٩٦٧ الذى تضى في جلته الثانية بأن « يفرد لحصيلة جزاءات الخصية حساب بستتل يثمل الإيرادات والمعروفات ويورد ثلث الاموال المتحصلة من جزاءات الخصم كل سنة الشهر الى المؤسسة الثقافية العبالية للاتحاد الاشتراكي العربي » ونص في المادة الثلاثة على أن « تحدد اللجنة المسلم النيا في المادة الاولي نسبة من الاموال المتحسلة لمواجهة حالات سسحت مراعات الخصم على الا تجاوز و (/ » وتضى في المادة الرابعة بأنه « مع مراعاة احكام الملاتين المسلمتين تخصص حصيلة الاموال المسلم الها للاغراض المحتية والاجتماعية والتنافية والرياضية للعالمين ولا بجوز المراك من هذه الاموال بصفة مكافاة . . . ويجوز للجنة في أحوال أمستثلية الوريل المتحرير التبرع من هذه الاموال لاغراض توبي المتبرط موافقة الوزين المنتص » .

ومفاد هذه النصوص تخصيص حصيلة الجسزاءات للصرف منها في الاغراض الصحية والاجتماعية واللثقافية والرياضية للمابلين . ويتصف المثلك المابلين الموجودون بخدمة الجهسة التي يتسم الصرف من حصيلة المجزاءات بها . وبالمثاني لا يجوز المرف من هذه الحصيلة للمابلين في جهة الحرى ، كما لا يجوز المرف المابلين السابقين أو لاسرهم .

وترتيبا على با تقدم ، لا يسوغ التبرع لاسرة المامل المتوفى في الحلة. محل البحث من حصيلة الجزاءات ، سواء من حصيلة الجزاءات بالمؤسسة. أو بالشركات التابعة لها ه

ومن حيث أنه بالإضافة الى ما سبق جيعه فان تقرير مزايا ماليسة لورقة المسالم بسبب الوفاة أبر تحكسه توانين التابين والمعاشات أو التابينات الاجتماعية بحسب الاحوال ، وينطوى على منح مزايا اخرى بغي نص يجيزه ، بالخالفة لاحكام تلك القوانين .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز منح اعلنة ماليسة لورثة المرحسوم ... سسواء بالتبرع من أموال المؤسسسة أو من أمواله الشركات التابعة لها ، أو من حصيلة الجزاءات بالمؤسسة أو الشركات ..

⁽ الله ۱۹۷۱/۲۸ ــ جلسة ۱/۲/۱۷۱۱)

القـرع الخلبس

النماج شركة في لخري

قاصدة رقسم (٣٢٤)

: المسطا

شركات مساهية — انجاجها — يتم في أحدى صورتين : الانجاج لتكوين شركة جديدة ، وانجاج شركة في شركة اخرى — في الحالة الاولى التنجيب الشخصية القانونية القانونية للشركتين — في الحالة التاقية تنقض الشخصية القانونية للشركة المنجمة ونظل الشخصية القانونية للشركة الداجية — المجاح شركة تلهمة لاحدى المؤسسات العابة في اخرى — يترتب علي بالتهاء الشخصية الشركة المنجمة ومن ثم زوال مجلس ادارتها المتفرقين — ينقل هؤلاد الى الشركة الداجة باعتبارهم من العابلين بالشركة المنجمة — اساسي المن المادة الداجة باعتبارهم من العابلين بالشركة المنجمة — اساسي في الشركات المساهية والمادة ٢٥ من القرار الجمهورى رقم ٢٩٠٧ في شأن الانتجاق في الشركات المساهية والمادة ٢٥ من القرار الجمهورى رقم ٢٥٠٧ اسنة من المناسبة والمادة من الماد المناسبة والمادة من الماد المناسبة والمادة من الماد المناسبة والمادة من القرار المجهورى رقم ٢٥٠٧ المنت

ملخص الفتوى :

ان الاندباج للشركات المساهبة له احسدى صورتين أما أن بتدج شركتان معا لتكونا شركة جديدة ، وإما أن تقسنهج في شركة أخرى ، وفي، الحالة الاولى تنتهى الشخصية القاونية للشركتين وتثشا شسسخمية قانونية لشركة جديدة ، أما في الحالة الثانية منتقضى الشخصية القانونية للشركة المندجة ونظل الشخصية القانونية للشركة الداجة والادساج

الذي تم في الحالة المعروضة بن النوع الثاني . وبن ثم غان شركة معلات أهرينو الكبرى انتضت شخصيتها التانونية وبقيت شخصية الشركة الدامجة ، ويدهى أن انتهاء شخصية الشركة المندحة يترتب عليه بالتبعية انتهاء مهمة مجلس ادارتها وزوال كيانه ، ولكن لا يترتب على هذا انتهاء خدمة رئيس وعضوى مجلس الادارة المتفرغين أذ أنهم ينظون الى الشركة الدامجة شاتهم في ذلك شأن بقية العاملين بالشركة المندجة اذ سيبق أن رأت الجمعيسة العبوميسة للقسم الاستشساري بطستها المنعقدة في ١٩٦٤/١١/١٨ أن رؤساء واعضب المجالس ادارة الشركات المتغرغين يعتبرون من عداد العاملين في هذه الشركات وذلك من تاريخ العمل بقرار التابعة لليؤسسات العلبة ... ومن القرر طبقا للبادة } من القانون رقم "٢٤٤ لمينة . ١٩٦١ في شان الانسطياج في الشركات المساهيسة أن الشركة المندبج نيها تعدير نطفا عاما للشركة المندبجة وتحل منطها طولا فانونيا غيما لها وما عليها وذلك في حدود ما اتفق عليه في عقد الاندماج ، وعلى ذلك عطالما أن قرار مجلس ادارة المؤسسة الاستهلاكية بهيئة جمعية عبوميسة الم يتضبن الانسارة الى المركز القسائوني لرئيس وعضوى مجلس ادارة الشركة المندجة ، مانهم بوصفهم من مداد العالماين بها ينقلون الى الشركة الدامجة بامتيارها قد علت حلولا قانونيا محل الشركة المندمجة وتعتبر خلفا علما لها ، سبها وأن زوال مناصبهم لا يترتب عليه انتهاء خدمته ... حيث أن اسباب انتهاء الخدية محددة على سبيل الحصر في المادة ٥٦ من لَاتِكَة تَعْلَمُ العاملين بالشَركات الصادرة بالقرار الجِنهـوري رقم ٣٥٤٦ المسئة ١٩٩٧ التن ثم الادماج في ظلها وليش من بين هذه الاسباب ادماج الشركة في غيرها أو الغاء الوظيفة بل أن هذه اللائمة أحالت في المسادة الاولى والمادة ٥٦ الى قانون العمل وهو ينص بدوره في المادة ٨٥ منسمه على ألا يبنع من الوفاء بجبيع الالتزامات حل منشأة أو تضفيتها أو اغلاقها او الملاسمة أو الماجها أو انتقالها بالأرث أو الوصبية أو البية أو البيسع أو النزول أو غير ذلك من التصرفات وفيما عدا حالات التصفية والانالاس و الاغلاق النهائي الرخص ميه بيتي عقد استخدام عمال المنشأة قائما ٠٠٠ ممتتفى ذلك هو استبراز مسالتة السادة السذكورين ماداموا متفرغين أذ الانهاج لا يترتب عليه انهاء هذه العلاقة ، وأخيرا غلا يسوغ القول بانهم ، وقد عينوا بقرار جمهوري ولهم بالتألى مركز خاص يجعلهم غير قابلين النقل

بدون ترار جبهورى ؛ اذ انه في الملة المروضة تم نظهم تبعا لانماج الشركة في غيرها بصنتهم من المالمين في الشركة وليس بصفتهم اعضاء في مجلس ادارتهــــا ،

(المتوى رقم ١٣٠٧ - في ١٩٦٦/١٢/٧)

قاعسدة رقسم (٣٢٥)

المسطا :

اندماج شركة في اغرى نقـل رئيس واعضـــاء مجلس ادارة الشركة الداهجة ــ يوجب اعادة تقيم الوظلف بالشركة الداهجة طبقا لاحكام القرار الجمهــورى رقم ١٢ اسنة ١٩٦٦ ــ اذا لــم تستحدث وظائف تسند الى طؤلاء العابلين > فعنتهى غديتهم بالادارة اللازمة القران الحفظلم بعرتبلتهم التي كقوا يتقاضونها في الشركة المنحجة حتى تمام اعلاة التقيم فيها عدا بدل التشل حمنح بدل التشل يدور وجودا وعدما مع القيام الفعلى باعباء الوظيفة المقرر لها المـــدل .

ملخص الفتسوى :

 الوزراء أو الوزير المختص - كما يجوز أعادة تقييم مستوى الشركات بسبب إدياد نشاطها أو سبب الاندباج وغير ذلك من عوامل التغييم بسبب إدياد نشاطها أو سبب الاندباج وغير ذلك من عوامل التغييم من أول السنة المالية التلية لتاريخ اعتباد مجلس أوزراء . وتنص المسادة الثانية من القرار الجمهوري سالف الذكر على أنه يجوز أعادة تقييمهم الوظائف العامة بالمؤسسات أو الشركات أو استحداث وظائف جسديدة وفئا لاحكام المادة ٣٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٦ السنة ١٦٦١ وظائف بعد براجعة الجهاز المركزي للتنظيم والادارة على أن تعتبد الوظائف من الفئية الثانية نما فوق من مجلس الوزراء وفي كلتا الحالتين لا يسرى التميل الا اعتبارا من أول السنة المحسلية التلية و

ولما كابت عملية الادباج قد يترتب عليها زيادة نشسساط الشركة الدامجة وزيادة عدد وظائمها مما يستدمى اعادة تقييم الشركة واعسدادة توصيف وظائمها في ضوء التغيير الذي طرا عليها نقيجة الادباج به وفي ضوء اعادة التوصيف والتقزيم المشار اليه يتحدد المركز الوظيني لرئيس وعضوي بجلس ادارة الشركة المنصية عادا لم تستحدث وظائف تسند لهم بالشركة تنهى خدمتهم بالاداة اللالمة عادا الم

وغنى عن البيان انهم منذ الابماج حتى تعلم اعادة عبلية التهيد م المشار البها يستمرون في تقاضي مرتباتهم التي كانوا يتقاضونها في الشركة المنتمجة ما عدا بدل البمثيل لانه كان مقررا لواجهة ما تتطلبه الواطنهام، من نفتات تقتضيها ضرورة ظهور من يشغلها بالمظهر الاجتماعي اللاست. بها غهو يدور وجودا وعنها مع القيام الفعلى باعباء الوظيفة وعــــدم. القيــام بهــا .

لهذا انتهى راى الجمعية العبوبية الى انه لا يترتب على ادباج شركة انرينو في شركة بيع المسنوعات انهاء العلاقة الوظيئية لرئيس واعفساء وجلس ادارة شركة افرينو المتدفين لانهم من العالمين في الشركة فسلا يترتب على ادباجها في شركة آخرى انفصام هذه العلاقة ويعتبرون عالماين في الشركة الدابجة التي يتمين عليها أن تعيد تقييسه وظائنها من جديد ويستبرون حتى نفاذ التقييم والتعادل في تقاضى مرتباتهم بصفة شخصية دون بدل التبئيل لان الوضع يعتبر مجيدا تأنونا بالنسبة الى العسلمايين في الشركة الدابجة والشركة المنجهة حتى يعاد التقييم بالنسبة اليهما بعما بوصف أنهم أصبحوا عالماين في شركة واحدة .

(فتوی رقم ۱۳۰۷ ــ بتاریخ ۷ من دیسمبر سنة ۱۹۹۹)

قامدة رقم (۲۲۱)

المبسدا :

ندب بعض العاملين من المؤسسة الى احدى الشركات التلبعة لها —
اندماج الشركة التى ندبوا للعمل بها في شركة اخرى — رغض الشركةالجديدة تسوية حالات هؤلاء العاملين بعقولة أنهم تابعون للمؤسسسسة —
مخالفة ذلك القانون — ادماج الشركتين في شركة اخرى نيستنبع اعادة تقييم
كافة وظائفها وتسوية حالات جميع العلملين بها بها فيهم من نقلوا اليهسسا:
بسبب الادماج •

ملخص الفتسوى :

ان هؤلاء المالمين ما لبنوا ان نقلوا مرة الحرى الى شركة الدار القومية الطباعة والبنفر نتيجة للقرار الذى اصدره مجلس ادارة المؤسسسسة في المباعد والمنفرة الدار الممرية للتاليف والترجيسسية المباع شركة الدار الممرية للتاليف والترجيسسية.

والنشر التن كانوا يعبلون نبها وشركة دار التلم في شركة الدار القويسة للطباعة والنشر مع تعديل اسمها الى شركة دار الكانب العربي للطبساعة والنشر . وقد ابتنعت الشركة الأخيرة عن تسوية حالات هؤلاء ببنسولة أنهم كانسوا في ١٩٦٤/١/٣٠ يعبلون بالؤسسسة الممرية العابة للتاليف والترجيسة والنشر .

وهذا الاجراء بدوره ينطوى على مخالفة للقانون ، وأسهم في أيجاد مغارقات بين حالات هؤلاء العابلين وحالات زمائهم في الشركة وكان من المعين على هذه الشركة أن تقوم بتسـوية حالاتهـم رغم أنهـم كانوا في المادي على معلون بجهة أخرى ، ذلك أن أدماج الشركتين المذكورتـمين غيها يستقيع أن تقوم باعادة تقييم كانة وظائفها وتسوية حالات جيــسع المالين غيها بما غيهم من نقلوا اليها بسبب الادماج وعلة أجراء هذا التقييم أنه بمجرد الاندماج يختل التقييم السابق ويتمين أعادة تقييم مســـتوى الشركة وكلة وظائفها في ضوء الوضع الجديد ،

ومن حيث أن المالمين بالؤسسات العابة قد اقتصرت تسسبوية حالاتهـــم على نقلهم نقسلا حكبيا من الدرجات التي كانوا يشغلونها قبسل اختساعهم للائحة نظام العالمين بالشركات الى ما يعادلها من الفئات الواردة بالمحدول الملحق بهذه اللائحة وذلك استفادا الى كتاب دورى اذاعة المهاز المركزي للتنظيم والادارة بناء على ما قررته اللجنة الوزارية للتنظيـــم والادارة .

ومن حيث أنه نبيا يقطق بهدى مشروعية أجراء التسويات على أسلس هذا النقل الحكبي غقد محرت محكية لقضاء الإدارى حكيات في الدعوى رقم ٢٥١ لمنة ٣٣ تضائية تفي ببطلان تسويات حسالات العالمين بالمؤسسات العالمة وفقا لهذا الإساس ، وقد طمن في هسذا الحكم أمام المحكمة الادارية العليا ، ولم ينصل في الطمن بعد .

ومن حيث أن المؤسسة المحرية العالمة للتأليف والانباء والنفر تابت بنسوية حالات العابلين بها بالقرار رقم ٩٥ أسننة ١٩٦٥ طبقا للاسساس المتسسم . من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا: أنه ينبغى على المؤسسة الممرية العابة للتاليف والانسساء ان تقوم بتسوية حالات العابلين الذين نظوا منها الى شركة الدار الممرية للتاليف والترجية وذلك بأثر رجعى يرتد الى تاريخ المبل بقرار المؤسسة رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٥ مع مراعاة احكام لائحة نظام العلماين بالشركات التابعة للمؤسسات العابة الذي صدر هذا القرار في ظلها وفقا لذات القواعسد التى انبعت مع سائر العابلين الذين صدر القرار المذكور في شانهم .

ثقياً: أنه كان ينبغى على شركة دار الكتب العربي للطباعة والنشر ان تقوم بنسوية حالة هؤلاء العلمان بعد أن نقلوا اليها نتيجة لادباج شركة. السدار المرية للتاليف والترجيسة والنشر نبها اعتبارا من ٢٠ ديسمبر. سسنة ١٩٦٦،

(بلك ١٩٧٠/١/١٣٤ _ جلسة ١٩٧٠/١/١

الفـرع السادس شركات الفقل البحرى والســيلحة

قاعسنة رةسم (۲۲۷)

: h.....4F

شركات القبل البحرى والسياحة ... القانون رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٦ في شان بساهية المؤسسة المصرية العابة النقل البحرى في بعض الشركات والمشات و بنظيم الاعبال المرتبطة بالنقل البحرى ... اقتصار مجـــــــــــال تطبيقه على نشاط هذه الشركات والمشات في ميدان النقل البحرى دون نشاطهـــــا السياحي .

بلخص الفتــوي :

تنص المادة الاولى بن القانون رقم ١٢٩٩ لسنة ١٩٦٣ في شان بساهية الموسسة المحرية العابة النقل البحرى في بعض الشركات والمشسسات وتنظيم الاعبال المرتبطة بالنقل البحرى على أنه: « تضاف الى الجسدول المرافق المقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الشركات والمنشسات المبينة في الجدول المرافق وتساهم فيها المؤسسة المحرية العلبة للنقسال البحرى بحسة لا تقل عن ٥٠ لا من رأس المسال » .

وتضمن الجدول المرافق للقانون بيانا بعدد من الشركات والمنشسات متسمة ثلاثة اتسام تحت العناوين التأبيسية :

- (أ) مقاولو الشميمن والتفريغ .
 - (ب) التوكيات البصيرية .
 - (ج) شركات امسلاح السفن .

وقد ثبت أن بعض الشركات والمنشآت الواردة بالجدول المسنكور تقوم بأعبال سياحية عن طريق اتسام مستقلة نيها لها ميزانية مسستقلة عن سائر أعبالها الاخرى ، طبقا لاحكام التقون رقم ٨١ه لمسقة ١٩٥٤. بشأن تنظيم شركات ووكالات السفر والسياحة . ويبين من المفكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٢ الشار اليه أن الهدف من مساهمة المؤسسة المحرية العابة للنقل البحسسرى في هذه الشركات والمنشات هو توسيع نطاق القطاع العام غيبا يتعلق بالنقل البحري لتدعيم أميال هذا النقل والنهوض به وبالتوى المايلة في مجاله واحكام الاشراف على بعض المنشآت والشركات التي يرتبط عبلها بهالك السفن في الدول الاجنبيسية .

يخلص من ذلك أن أثر القانون المذكور نبيا يتعلق بمساهمة المؤسسة المشار اليها في بعض الشركات والمشات ينصرف الى نشاطها العامل في ميدان النقل البحرى من مكاولة الشمن والتعريغ والتوكيلات البحسسرية والمسلاح النمين ٤ دون ما قد تباشره هذه الشركات والمنشات من نفساط بسياحي يظل قصبيا عن نطلق تطبيق هذا القانون ٤ على النحو المستفاد من بناسبة اصداره كما كشفت عنها مذكرته الإيضاحية ٤ وطبقا لما يبين من العناوين التي صدرت بها أقسام طك الشركات والمشات والتي لسم بين العناوين التي صدرت بها أقسام طك الشركات والمشات والتي لسم بين قريب أو بعيد الى التشسيط السياحي .

ومها يعزز هذا النظر أن النشاط السياحي بطبيعته لا يتصل بأغراض المؤسسات المحرية العملية النقل البحري بحسب التلسيم اللوعي للمؤسسات المملية في الجهزة القطاع العلم عالاير الذي يرجع أن مساهبة في المركات والمنشات وليس منه النشاط السياحي ومن ناحية أخرى بمان القسول بأن تلك المساهبة تتسع لكل نشاط الشركات والمنشات الواردة سيالجدول المرافق للقانون أيا كانت طبيعة هذا النشاط وموضوعه ، هذا القول مضلا عن اغفاله المراشق القانون وأسباب أصداره كما سبق ؟ بيسط نشساطا لإ مسلم المرافق المرافق المرافق عن يلاحظ كان نشاطا لا مسلم المنت البحد أو السياحة ، حيث يلاحظ كان نشاطا لا مسلم بنشات مربية ، وفي القول باطلاق المساهبة في هذا النشات ما يصل بها ألى المساركة في كل صور ونواحي نشاط الفرد صاحب المنشأة ، وهسذه نفيجة لا يمكن عبولها فانونا ،

. . لهذا انتهى الرأى الى أن النشاط الضياحي يخرج عن نطلق تطبيسَقَ القانون رتم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

رُ عَتُوى رَمَّم ٣٦٧ ــ في ٢٨/٤/٤/١١)

القسرع السابع

شركة منيئة نصر للاسكان والتعمير

قاعدة رقام (٣٢٨)

: المسلما :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لمسنة ١٩٥١ بانشاء مؤسسبة مدينة نصر — نصه في مادته التباسعة على استخدام صافي الإيرادات التباليد المشروع في رد المبلغ التي ساهيت بها المحكومة في المشروع ، وأياولة ما يفيض من هذه الإيرادات الى المحكومة ومجلس بادى مدينة القاهرة مناصفة — تحويل المؤسسة الى شركة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٨ لمسسنة ١٩٠١ واعتبار هذه الشركة خلفا علما للمؤسسة — عدم احقية محافظة القاهرة في السام غالض الإيرادات عند تحويل المؤسسة الى شركة — أساس ذلك إن المقصود بالإيرادات التهائية هي الإيرادات التهائية على الإيرادات التهائية على الإيرادات التهائيسة الى شركة بعد تعمير مدينسة نصر ،

بتخص القتري :

انه بالنسبة المسألة الاولى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥٥ لمنة ١٩٥٩ الذي نص في المادة الاولى منه على أن « تبشأ مؤسسة علية تتبع وزارة الشسئون البلدية والقسروية . تسبى مؤسسة مدينسة نصر بالمباسية ويكون مقرها مدينة القاهرة . . » وفي المسادة الثانيسة على ان التولى المؤسسة الإشراف على تعبي منطقة بدينة نصر ونقا الربسسم المرافق لهذا القرار ويجوز تعديله بقرار من رئيس الجمهورية » وفي المادة التاسعة على ان « يستخدم صلق الايرادات النهائيسة المشروع في رد المالغ التي ساهمت بها الحكومة في المشروع ويؤول ما يفيض من هسقه الايرادات الى الحكومة ومجلس بلدى مدينة المقاهرة وناصفة » ، كسسم الايرادات الى الحكومة ومجلس بلدى مدينة المقاهرة وناصفة » ، كسسم الايرادات الى الحكومة ومجلس بلدى مدينة المقاهرة وناصفة » ، كسسم

صدر قرار رئيس الجمهورية رغم ٢٠٠٨ سنة ١٩٦٤ بتحويل مؤسسسة بدينة نصر الى شركة مساهبة عربية ونصت المسادة الاولى منسه على ان « تحول مؤسسة مدينة نصر الى شركة مساهبة عربية تسمى شركة مدينة نصر للاسكان والنعمي تكون لها شخصية اعتبارية وتباشر نشاطها ومقا العمام هذا القرار والنظام الملحق به وتتبع هذه الشركة المؤسسة المحرية المالية للاسكان والتعمي » ونصت المادة الثانية بنه على أن « فرض هذه الشركة هو الحصول على كلفة الاراضى والمقارات وبيعها وتأجيرهسا وكذا القيام باعمال تقسميم الاراضى . في منطقمة العباسية ومدينة نصر . » واخيرا نصى في المادة الخابسة على أن « تؤول الى هذه الشركة جميع أموال وموجودات وحقوق والتزامات مؤسسة مدينة نصر وتعسك هذه الشركة .

ويبين بن استعراض النصوص المنتبة أن المتصود بعبارة الإيراداته النهائية الواردة بالمادة التاسعة بن القرار الجيهوري رقم ٨١٥ لسبئة ١٩٥٠ ليس ١٩٥١ ليس الإيرادات النهائية للبؤسسة بشكلها وقت الانشاء والمسئة الإيرادات النهائية بعد تعبير مدينة نصر وهذا با حرصت المذكرة الإيشاحية على بياته وفرق كبير بين الجائين .

وبن حيث أن بشروع بدينة نصر لم يكن قد انتهى بعد ابان تحسوطه بوسسة بدينة نصر الى شركة بساهية في ١٩٦٤/٩/١٠ وبن ثم نسسلا بحل لتطبيق احكام هذه المادة والا كان في ذلك تصفية نهائيسة للبشروع وذلك بحصول الحكومة على اموالها التي ساهيت بها نميه والتدسلم الباتي بينها وبين محافظة القاهرة ولاضحى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٨ لسنة ١٩٦٢ باتشاء شركة بدينة نصر ولا بحل له يؤكد ذلك أنه لم ينصر على الفاء مؤسسة مدينة نصر وانشاء شركة جديدة برأسمال جديد وانها نص على تحويلها الى شركة تؤول البها جبيع أموال وموجودات وتحقوق نص على تحويلها الى شركة تؤول البها جبيع أموال وموجودات وتحقوق والتزامات على المؤسسة وتعد خلفا علما إلها وهذه الخلافة تأبى توزيع صافى إيرادات المؤسسة المحولة بين الحكومة والمحلقة .

⁽ نتوی رتم ۱۷۸ ــ ف ۱۹۷۱/۱۲/۱) ··· (ام 51 ــ ج ۲۰)

قاعشندة رقسم (۲۲۹)

المستدان

مناطق مدينة نصر القسمة طبقال الرسام الرائق القرار رئيس المجهورية رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٥٩ باتشاء مؤسسة مدينة نصر الا تخضع الاحكام الققون رقم ٥٢ لسنة ٤٠ بلقسيم الاراض المعدة البناء المتحسنات المجديدة التي تجريها ادارة الشركة الخضوعها لاحاساكم التقانون المتعلق الدارة الشركة الخصوعها لاحاساكم التقانون المتعلق الدارة الشركة المتعلق المساكم التعانون المتعلق الدارة الشركة التعانون المتعلق ا

ملخص الفتسوي :

ان المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٢ اسنة ١٩٤٠ بتنسيم الاراضي المدة وعلى الناء تنص على أن « لا يسرى هذا القانون على مدينة حصر الجديدة وعلى المناء تنصيم عكون بسبب الهيله أو بسبب أن الحكومة تبلك كله أو بعضه موضوع نظام خاص يصدر به أمرسوم ، ومن ثم غان مالطق مديد الشراء خصر علم المنسبة طبقا للرسم المرافق لقرار رئيس الجمهورية رتم ١٩٨ لسنة خصر المنسوض عليه في المادة الثانية من لله التراد لا تفضع لاحكام القانون الشار الله » أبا ما عدد للك من طلق القراد تركم مالم المناون الشار الله » أبا ما عدد للك من طلك القدان ، ولا بغير من ذلك ملكية النولة الشركة المنكورة ، آذ أن من خلك المناون أن ولا بغير من ذلك ملكية النولة الشركة المنكورة ، آذ أن هذه الملكية لا تعد بذاتها سببا كانيا لأخراجها من نطلق الطباق الصكله خذه الملكية لا تعدير بالتعسيم كذلك مرسوم أو قرار جمهوري وهو الاس المنتقد بالسبة لهذه التعسيمات الجديد .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية الى انه :

دين أولا : بالنسبة المسالة الاولى استاهم المتية سطفتاة القاطسرة في المجتمعة من المركبة من شركات المركبة المركبة المركبة المركبة المركبة المركبة المركبة المركبة المستوران مشروع للطبية تصر وعدم التعالد المركبة المرك

المناع : وبالنسبة المسالة الثانية ... خضوع الشركة لاحكام التانون مرتم ٥٢ استة ١٩٤٠ بالنسبة إلى ما قد عجريه من تقسيمات جديدة .

(الله ۲۲/۲/۲۲) _ جلسة ١١/١١/١٧)

الفرع الثابن

الشركة الزراعيسة بالقطر المصرى

قاعسدة رقسم (٣٣٠)

المستعاد

الشركة الذراعية بالقطر المسرى — رفع الحراسة عن اسسسم ناتشركة الملكورة التى كانت مبلوكة لبعض الإفراد والجولتها الى السحولة منذ تاريخ المبل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ برفع العراسة عن اموال ومبتلكات بعض الاشخاص — صدور القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العلبة وشركات القطاع العام — نصه في مادته الرابعة على أن تعتبر من شركات القطاع العام الشركات القالية وقت العبل بهذا التقانون التي يساهم فيها شخص عام أو اكثر مع اشخاص خاصة أو يبتلك الجزرا من رأس مالها دون هاجة الى صدور قرار رئيس الجمهورية الشائر اليه في المادة ٣٧ بند ٧ باعتبارها كذلك — اعتبار الشركة الزراعيسة بالقطر المصرى من شركات القطاع العام في تطبيق أحكام القانون رقم ٣٧ السسنة ١٩١٦ المشار الله •

ملخص الفتري :

ان القانون رقم ۱۵۰ لبسنة ۱۹۲۱ برغسع العراسة من أموال
وومناكات بعض الاشخاص من في مادته الاولى على أن « ترفع الحراسة
على أموال ومعلكات الاشخاص الطبيعيين الذين غرضت عليهم بمتنفى
أوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارىء » ، ونص في مادته الذاتيسة
على أن « تؤول إلى المولة ملكية الاموال والمعلكات المشار اليها في المادة
السابقة ويعوض عنها صاحبًا " . » . "

ومناد با تقدم أن أسهم الشركة الزراعية بالقطر المصرى التى كانته مبلوكة للسيدين / رضعت عنها الحراسة التى كانت مدوضـــــة عليها ، والت الى الدولة من تاريخ العبل بالبالون رقم .. ١٥ السنة ١٩٦٦ وبذلك حلت الدولة محل المذكورين في حقوقها في تلك الشركة ، واصبحت مساهبة نيها بقيمة الاسم التى آلت اليها منذ ذلك التاريخ .

وبن حيث أن القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ بأصدار تانون المؤسسات الملهة وشركات القطاع العام نص في مادته الرابعة على أن « تعتبر من شركات القطاع العام الشركات القائمة وقت العبل بهـــــذا القانون التي يساهم فيها شخص علم أو أكثر مع اشبخاص خاصة أو يعتلك جزءا من رئيس الجمهورية المشار اليه في المادة ٣٣ بند ٢ من القانون الرافق باعتبارها كــــنلك » .

وطبقا لهذا النص عانه أذا كان يتمين طبقا لنص المادة ٣٣ بند ٢ من الماسيب الماسيب العامة وشركات القطاع المام لكى تعتبر الشركة أنتى يساهم لمها شخص عام أو يلك جزءا من رأس مالها من شركات القطاع للعام أن يصدر قرار جمهورى باعتبارها كذلك غان نص المادة الرابسة المحلم المها بهن بحكم خاص بالشركات القطاع العام أن هذه الشركات القطاع العام أذا كان يساهم المجتب عام أو كان يملك جزءا من رأس مالها ؛ وذلك دون حاسبة للمي صدور قرار جمهورى باعتبارها كذلك نهذه الشركات تعتبر من شركات الملطاع العام بحكم القساتون ؛ بمجرد أن تتوافر في شائها الشروط المتي المتلزيها ؛ وهي أن تكون قائمة وقت العمل بالمهاون المذكور ؛ وأن يكون. المعلل بالمهاون المذكور ؛ وأن يكون.

ومن حيث أنه وقت العمل بالقسسانون رقم ٣٧ المسنة ١٩٦٦ كانت المراحية تبلك في ذلك المشركة الزراعية بالقطر المحري قائبة > كما كانت المراحية تبلك في ذلك الوقت جزءا من رأس مالها يتبلل في تيمة الإسهو التي آلت اليهسبا بين أموال المسيدين الميكنور وروارت جوزيف عاداه > ويذلك توير في شانها بالمجان المجان التعليم عادم كم المركة بن شيركات التعليم المحاسة أن الشركات التعليم خاسة أن الشركات التي تساجم الدولة في رأسهالها عند الهسليم المحاسة أن الشركات التهسيلية

بالتأتون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ تعتبر بصريح نص المادة الرابعة سحسالغة الذكر من شركات القطاع العام وقد وردت عبارتها علة ولم تفرق بسيج بصدر بساهمة الدولة نبها نضلا عن أن وضع الشركات التي تساهم نبها الدولة تطبيقاً لاحكام التأتون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦١ كان تأتما عند اصدار التأتون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦١ كان تأتما الشركات لنمي على ذلك صراحة نتمين أن يؤخذ المطلق على الطلاته طالما السم يسرد ما يتبسده م

ومن حيث أنه لا يغير من النتيجة المتقدية كون الشركة المسلكورة نحت التصنية وذلك لان الشركة تحت التصنية لاتزال بثلثية ولها وجدود مادى وتاتوني وتحقظ بشخصيتها المنوية بالقدر اللازم لاصالي التصنية ، أذ تنص المادة ٣٣٥ من التاتون المدني على أن و تنتهي عند حل الشركة برائي أن تنتهي هذه التصنية » ، ومن ثم غان الشركة تحت التصنية هي شركة تأثية ، تظل كذلك حتى تتم تصنيتها نهائيا ، ومن نلحية أغرى غان المتاتون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ لم يقصد بتعبير الشركات التقبة المنصوص المدنق الرابعة استهداد الشركات التصنية من حكم هدة المددة ، وأنها كل ما قصده في هذا الشأن هو إيراد حكم خاص الشركات المتاتبة قوتت العبل بعد ون الشركات التي تنشياً بعد ذلك ، عائشركاة التائية أذن تقابل الشركة الذي تجد بعد العمل بالقائون ، وليسست متابلة الشركة تحت التصييفية .

كسنك لا اعتداد ببا تديقال من أن القانون رقم ١٥٠ اسنة ١٩٦٢.
بنص في مادته السليمة على أنه لا بجسور بقسرار من رئيس الجمهورية
الاستثناء من أحكام هذا القانون " وأنه تبعا لذلك قد يصدر قرار من رئيس
الجمهورية باستثناء الاسهم المذكورة من حكم الايلولة إلى الدولة فتعود
الى ملكية أصحابها " ونتيجة لذك علن اعتبار الشركة من شركات التطاع
المام قد يؤدى ألى ضمها إلى أحدى المؤسسات العابة " ثم يلغى هسقة
المام قد يؤدى ألى ضمها إلى أحدى المؤسسات العابة " ثم يلغى هسقة
المن تنوم على تنفيذها الوحدات الانتصافية التابعة للمؤسسات العابة .
الني تتوم على تنفيذها الوحدات الانتصافية التابعة للمؤسسات العابة .
خهذا القول مردود عليه بأن ترتيب الإحكام ينعين أن يكون على أسسساسه

الواقع لا على النكس احتيالات المستقبل فاستثناء بعض الادوال من الحكام المقادن رقم . 10 أسنة 1978 هو رحصة عررة أرئيس الجهسسورية لله يعلما على الاطلاق ، ومن فسير لله يعدم المواقع الموا

لهذا اتنهى رأى الجمعية العومية الى أن الشركة الزراعية بالقطر المصرى تعتبر من شركات القطاع العام في تطبيق أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بأصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام بـ

(الحك 11/1/3 - جلسة ٢٦/٥/١١١)

القسرع التاسسع

اولا سـ كيفيسة تشكيل مجلس الادارة

,قاعسدة رقسم (۳۳۱')

المسدان

نص المادة الاولى من القانون رقم 111 اسنة 1971 بكينية تشكيل مجالس الادارة في الشركات والمؤسسات ... سريان اهكليه على المؤسسات الماصة وحدها دون المؤسسات العابة ... هــــدم سريان اهكايه على البنـك الركزى باعتباره مؤسسة علية .

ملخص الفتسوى :

تنص المادة الاولى من التاتون رقم ١١٤ اسسنة ١٩٦١ على انبه « يجب الا يزيد عدد اعضاء مجلس ادارة اى شركة أو مؤسمسة على سبعة اعضاء من بينهم عضوان ينتخبان عن الموظفين والمبال غيها على أن يكون أحدهما عن الموظفين والاخر عن المبال ، ويتم انتضالها العضوين المتكورين بالانتراع السرى المبائر تحت اشراف وزارة المشاون الاجتماعية وتكون بدة المضوية لهنا نبدا من أول يولية ويعسسم قرار من رئيس الجمهورية بتنظيم اجراءات الترشيح والانتخاب والقواهد الخاصة بهسا » .

وقد سبق أن بحث الجبعية العبوبية للتسم الإستشارى بطستها المنعدة في 10 من توفيير سنة (191، ح مدى سريان أحكام القسانون. رقم 118 اسنة 1971 المنكور ؛ على هيئة صندوق توفير البريد ، وهسى، مؤسسة علية ، ورات أنه وأن ينصنح ألمشرع عن نوع المؤسسات القري تسرى عليها أحكام الثانون سالف الذكر ، الا أن المهوم من نص المادة الاولى أن القانون لا يسرئ الا على المؤسسات الخاصة وحدها ويؤيد هــذا النظـــــ :

أولاً: أن النص حدد طريقة اختيار مبثلى الموظفين والعمال ، وذلك عن طريق الاقتراع السرى المجاشر ، تحت اشراف وزارة الشــــــون الاجتماعية ، وهي التي تشرف على موظني وعمال المؤسسات الخاسة .

فاقيا: أن المؤسسات العلبة ينظيها تشريع خاص ، وهو القانون يرتم ٢٣ اسنة ١٩٥٧ الذي يعتبر دستور المؤسسات العابة ، وببقتضي المسادة السادسة من هسذا القانون يكون تعيين اعضاء مجالس ادارة المؤسسات العابة بقرار جمهورى ، وبهسسندا القرار بيكن تحديد عدد الإعضاء ، وبن ثم غلا حليمة لتشريع خاص بهذا التحديد ، وقد مسدرت ينقسط عدة قرارات جمهورية بعد تاريخ العبل بالقانون رقم ١١٤ السنة إلى بحددة اعضاء مجالس ادارة بعض المهل بالماسات العابة ، بعسد ينقلف العدد المنسوس عليه في البانون الاخير .

ثلثا: أن ديبلجة القانون رقم ١١٤ اسنة ١٩٦١ تد خلت من الاشارة الى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة ، مما يدل على أن القانون الاول لا يتناول المؤسسات العامة .

ولما كان البنك المركزى المسرى مؤسسة علمة ، وقد صدر الترار الجمهورى رقم ١٩٣٨ لسنة ١٩٦٠ بتشكيل مجلس ادارته ، ومن تم روتطيقا لما سبق أن انتهت اليه الجمهة المعومية بجلستها المعدة في ١٤٦٠ من تونمبر سنة ١٩٦١ لسنة ١٩٦١ لا تسرى على البنك المشكور .

لهذا انتهى رأى الجمعية العبومية الى عدم سريان احكام القسانون مرقع ١٩١٤ أسنة ١٩٦٦ مكليسة تشريكل محسلس الادارة في الشركات والمؤسسات على البقسك المركزي المسرى بوصله مؤسسة علية .

(غتوی ریم ۲۹۰ – نی ۲۹/۸/۱۲۴۱)

ثانيا ــ اختصاص مجلس الادارة

قاعسدة رقسم (۲۳۲)

: 12-41

اختصاص مجلس الادارة الشركة بزيادة راسبالها دون الجمعية المبودية الشركة احقية المساهين القدامي من الإشخاص الخاصـــــة و الطالمة بالإشتراك في الاكتتاب في الزيادة مع نقرير اولوية لامـــحاب الإسهم القديمة فيه او اضافة علاوة امدار الى القيمة الاسبهم القريدة عود المبهة السبهم الزيادة ، وتحديد المبهة التي تؤول البها تسلك الزيادة ،

منخص القتسوى:

من حيث أن المشرع ولنن كان قد الفي المؤسسات العابة بمتنفى المحكم القانون رقم 11 السنة 1970 الا أنه أبقى على المؤسسات العابة العابة اللي تمارس نشاطا بذاتها في ١٩٧٥/٩/١٨ تاريخ الصل بهذا القانون ولك بدة سبة شبهور يتم خلالها تحديد وضمها القانوني ويكون لها اثناء تلك المنترة الحق في ممارسة اختصاصاتها بالنسبة للوحدات الاقتصادية على المثلة الماكمة أن تحول الي شركة أو يديج نشاطها في شركة أو تحول الى هيئة أو تبدى بالادوات الذي يددحا الني يددحا

واذ تضى قرار رئيس بجلس الوزراء رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ باعتبار المست المحرية العابة للسياحة والفنادق من المؤسسات العابة التي تبارس نشاطا بذاتها وكان وزير السياحة قسد أمسدر في ١٩٧٦/٢/١١ القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٦ بتحويلها الى شركة تسمى الشركة المحرية للسياحة والفنادق فان بجلس ادارة المؤسسة يكون له حتى ممارسسة اشتصاصاته قبل الشركات التابعة لها حتى تاريخ مسدور هذا القسرار المشتى صدور قبل التهاء بدة السنة شهور التي تص عليها القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وبن ثم يكون ترار بجلس الإندارة ساقف الذكر المسادر بتاريخ ١١٧٥/١١/٢٤ بزيادة ولس مال شركة حصر المتنافق القانوس مال شمركة حصر المتنافق القانوس ماله شمركة حصر المتنافق القانوس مال سيورس ماله شمركة حصر المتنافق القانوس ماله شمركة مصر المتنافق القانوس ماله شمركة المتنافق المتنافق المتنافق القانوس ماله شمركة المتنافق المتنافق المتنافق المتنافق القانوس ماله شمركة المتنافق ا

للوقسسة ترارا صحيحا لمدوره في حسدود الاختصاص الخول لجلس ادارة المؤسسة برئاسة الوزير المنصوص عليه في المادة ١٧ من التاتون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ والذي يخول جلس الادارة بهذا التشكيل الاختصاص بزيادة رأس مال الوحدات الامتصصادية .

ولا كانت ٨٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رتم ٢٠ لسنة ١٩٧١ تنص على ان الصادر بقرار رئيس التجهورية رتم ٢٤٢١ لسنة ١٩٧١ تنص على ان لا يحدد القرار الصادر بزيادة رأس مال الشركة متدار الزيادة والطريقة التي تتبع في هذه الزيادة وسعر أصدار الاسهم الجديدة » وكانت المادة ؟ من ذات اللائحة تنص على أن « تكون القيمة الاسبية للاسهم الجديدة محادلة للقيمة الاسبية للاسهم الإسبية ويجوز لمجلس ادارة المؤسسسة المامة برئاسة الوزير المختص أن يقرر اضافة علاوة اصداره الى القيسة الاسبية للسمم وأن يحدد مقدارها وتضاف هذه الملاوة الى الاحتساطي التقنوني ولو بلغ ما يوازى رأس المال » غان مجلس ادارة المؤسسسة بلتشكيل سلف الذكر يملك تحديد الطريقة التي تتبع في زيادة رأس المال وأن يضيف الى الاسبم الجديدة علاوة اصدار أو أن يطرح تالك الاسبم وأن يصدر وأن يضيف الى الاساهم بغير علاوة اصدار وون ثم يكون لسه أن يقصر الاكتساب في الزيادة على المؤسسة دون باتى المساهبين وأن يصدر السهم بغير علاوة اصدار من

ولما كان قرار وزير السياحة رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ المسادر بالتطبيق لحكم المادة ٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ قد قضى بتحويل المؤسسة الى شركة تسبى الشركة المصرية العالمة للسباحة والفنادق واليونة اصول وموجودات وحقوق والقزامات المؤسسة الى الشركة غان ملكيسة اسهم الزيادة في راس مال شركة مصر المفادق يؤول الى الشركة المسديدة ، التى تحولت النها المؤسسسة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى المنتوى والتشريع الى مسحة قرار مجلس ادارة المؤسسة المصرية الملة للسياحة والمنادق السلادة المسلادة المركة بصر للمنادق مع تصر الاكتتاب في تلك الزيادة على المؤسسة بدون علاوة اصدار ٤ وأن ملكية اسسستهم تلك الزيادة تؤول الى الشركة التي تحولت اليها تلك المؤسسة .

(١٩١٠/١٢/١٦ -- بجلسة ١١/١٢/٢٨ (١٨/١٠/١٠)

ثالثا ـــ رئيس واعضاء مجلس الادارة

قاعسدة رقسم (۳۲۳)

المسادا :

رئيس مجلس ادارة الشركة ، واعضاء مجلس الادارة ، والمفسور المتنب — مركزهم القانوني في الفترة السابقة على العمل بالاهمــــة. نظام الماءلين بالشركات التابعة للبؤسسات العابة الصادرة بالقــرار الجمهوري رقم ٢٥٦ سنة ١٩٦٢ — اعتبارهم وكلاء عن الجمهيــــة. المجمهوري رقم ٢٥٦ سنة ١٩٦٧ — اعتبارهم وكلاء عن الجمهيــــة المجموري لشركة — أساس ذلك مستبد من المادة ٢٤ من قانون التجارة سركات المساهبة بمتنفى القانون رقم ٢٠٧ اسنة ١٩٥٧ في شــان، ادارة شركات المساهبة بمتنفى القانون رقم ٢٠٧ اسنة ١٩٥٧ في شــان، المؤسسات المابة ذات الطابع الاقتصادي ، والقانون رقم ١٩٧٧ في المسابقة ١٩٦١ بتشكيل مجالس ادارة الشركات المساهبة المدل بالقانون رقم ١٩٧١ أسنة ١٩٦١ ـــان، وعمال الشركات المسادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٩٨٨ المسنة ١٩٦١ ـــان الرهاز والمفسو المنت ١٩٦١ ـــان الدارة والمفسو المنتب النظم التوظف المترة في الشركة أو لاهــــكام. الإدارة والمفسو المنتب النظم التوظف المترة في الشركة أو لاهــــكام.

ملخص الفتوى:

أن القاعدة المتررة طبقا لتاتون التجارة ، أن اعضاء مجلس ادارة. الشركة المساهمة يعتبرون وكلاء عن الجمعية العبومية لمساهمي الشركة ، وبذلك تقول المادة ؟٣ من التانون المذكور « تناط ادارة هذه الشركة بوكلاء جلى أجل معلوم سواء اكانوا من الشركاء أو غيرهم وبأجرة أولا ويجسوز عزلهم ولو كان تعيينهم مصرحا به فى نظام الشركة أو وجسد شرط يتفى عزلهسسم » .

وعلى أساس من وصف هؤلاء الاعضاء بالوكلاء يتحدد وضعهم في الشركة وعلاتتهم بالجمعية العبوبية للمساهمين ، وبهذا المثابة لا يخضعون لأنظم النوظف المتررة في الشركة ، ولا تسرى في شانهم بوجه عام احكام توانين العبل ، وتنظيم هذه النتيجة سـ في عبوبيتها سرئيس مجلس الادارة والمضو المتندب وسائر اعضاء المجلس ذلك أنه ليس لرئيس المجلس سلطات تزيد عبا لبتية الاعضاء ، كما أن العضو المتندب لا يعدو أن يكون وكيلا عن مجلس الادارة تحدد اختصاصاته ومكافاته بقرار من المجلس ومن شم كان وجه مسئولية اعضاء مجلس الادارة عن اخطائه لانه يقوم نبابة ثم كان وجه عسئولية اعضاء مجلس الادارة عن اخطائه لانه يقوم نبابة

ولقد ظل هذا النظر مسحيها وقائما مع بداية تدخل الدولة في تمين اعضاء مجالس ادارة الشركات المساهمة ، وفيها بعد ذلك ، اذ يبين من بطالعة لحكام القانونيين رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسية الاقتصادية و ٢٦٥ لسنة ،١٩٦ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الانتصادى ، أن المشرع حرص على تبثيل القطاع المام في مجلس ادارة الشركات المساهبة على نحو يتناسب مع الحصة الملوكة له في راسمالها 6 وناط برئيس الجمهورية تعيين رئيس مجلس الادازة والعضو المنتسبب في الشركات التي تبلغ فيها الحصة العامة حددا معينا من رأس المال _ على أن التدخل على النحو المتدم في ادارة شركات المساهمة لم يغسير في شيء من الكيان القانوني لجلس ادارة الشركة كما لم يجعل اعضاء مجلس الادارة - وبصفة هاصة رئيس المجلس والعضو التندب - موظفين بالشركة ، بل أن المشرع كان حريصا على القصل بين عضوية مجلس الادارة وبين القيام بأعمال التوظف بها ، عنس في المادة ٣٢ مكررا المضاعة الى قاتون الشركات رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ بمتتضى القسانون رقم ١١٤ ١٩٥٨ على أنه : « لا يجوز أن يكون مدير الشركة أو أي موظف بهــا عضو في مجلس ادارتها » ... وقد ظل هذا النص قائما ومنتجا حتى منتصف عسام ١٩٣١ . وق أغبسطسى بسلة 1971 صدر القانون رقم 197 لمسنة 1971 بتشكيل مجلس ادارة شركات المساهبة (المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لمسئة، 1971) ونص في مانته الأولى على أنه : « تشكيل مجالس ادارة شركاته المساهبة من سبعة اعضاء على الاكثر على النحو الآتي :

(1) اثنان ينتخبان عن الموظنين والممال .

(ب) خبسة اعضاء تنتخبهم الجمعية العبوبية بنهم واخد على الاتقال وثلاثة على الاكثر من بين مديرى الشركة أو مديرى الاقسام بها ... ويمين هؤلاء الاعضاء في الشركات التي تساهم غيها الدولة أو أحــــدى الهيئات أو المؤسسة العالمة بقرار من رئيس الجمهورية » .

وبهذا القانون بلغ تدخل الدولة بداه في تعيين اعضاء مجسسالس ادارة الشركات التي تساهم غيها الدولة أو آخدى الهيئات أو المؤسسات العابة ، اذ جمل تعيينهم جميعا من اختصاص رئيس الجمهورية -

وبع أن هذا الحكم قد غير تبابا في الاساس الذي كان يتسم على مقتضاه اختيار مجلس ادارة الشركة المساهبة ؟ الا أنه يصحب القدول بأن المشرع ؟ بالقانون المذكور ؟ قد مزج بين عضوية مجلس ادارة الشركة وبين وظائمها ؟ ذلك أنه بيين من الاطلاع على كيفية تشكيل مجلس الادارة في مرضمه المجدد أن المبرع قد حرص على أن يجمع الجلس جيرسخ زولا بنه على مقتضيات الشرورات المناسلة بقلسفة الدولة الاجتراعية والاقتصادية التي توجت بقدوانين يولية الاشتراكيسة ؟ وناظ برئيس الجمهورية الخييل معظل مرئيس اللي والادارة الفنية في الشركات التي تسمم الدولة كدون أن يتضمن بذلك ما ينهد صراحة أو دلالة تجول نظرة عنها المشرع الى اعضاء مجلس الادارة ؟ من غير الديرين ؟ بها يجملهم من عداد الوظفين غيها ؟ وثو أنه تصد الى اعتبارهم كذلك ؟ بنذ حسد ذا التعقين على هذا ؟ كيا غمل في التشريمة تالكحنة له .

ودي حيث لقه مما يؤكد مناه اعضاء مطهر الادارة مد غير المدين مس بندس مركزهم السابق الذي يخرجهم عن زمرة الموظفين ، أن التحسسة نظام موظئى وعبال الشركات الصادرة بتسرار رئيس الجمهورية رقسم 1948 لسنة 1971 و والذي عبل بها بعد العبل بالقانون رقم 1971 لسنة 1971 و وتعديله بالقانون رقم 196 لسنة 1971 ، قد عرضت لبيسان 1971 و وتعديله بالقانون رقم 196 لسنة 1971 ، قد عرضت لبيسان ولم تدخل اللائحة في هذا البيان اعضاء مجالس الادارة ، غير الديرين ، ولا اشارت الى مرتبات لهم في ذلك الجدول ، ولو أن المشرع قصد الى اعتبار هؤلاء الاعضاء موظفين بالشركة منذ أن أصبح تعيينهم من سلطة اعتبار هؤلاء الاعضاء موظفين بالشركة منذ أن أصبح تعيينهم من سلطة يؤ شئون موظفي وعبال الشركة ، وأذا لم ينصل قان ذلك يعتبر قرارا عنهسال على عدم العدول عنهسال على صسبواها .

(نتوی رقم ۱۱۰۹ قی ۱۲/۱۲/۱۲)

قِامِــدة رقــم (۲۲۴)

الانتخارة

 ادارة الشركة تعيين اهدهم عضوا منتبا بالشركة براتب سنوى وبدل تبثيل ، أو تعيين اعضاء بهذا الراتب والبدل أو التص على تغرفهم س عليل على قيام رابطة عمل بينهم وبين الشركة فيعتبرون من عداد المالمان بهــــــا .

ملخص الفتوى:

ان رئيس مجلس ادارة الشركة العامة واعضاء مجلس الادارة المجمورية رقم ٢٥٩٣ لسنة ١٩٦٣ باصدار لائحة نظام العالمين بالشركات الجمهورية رقم ٢٥٤٣ لسنة ١٩٦٣ باصدار لائحة نظام العالمين بالشركات البابعة للمؤسسات العامة ذلك أنه يبين من الاطلاع على النظالم أ المنكور أبه يحوى عشرة أبواب جمعت شتات الاحكام المتعلقة بالنوظف في تلك الشركات ، وأرفق به جدول بغنات ، وحدد الناته اجر سنوى مقداره سلام سكسا بعد العمى ١٠٠ بن الاجر الاصلى سكسا خميت المسادة ٣٣ من هذا النظام على أنه لا يضم جلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرافق مدر، ويعتبسد هذا الجدول بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة .

ويكون المرتب لرئيس مجلس ادارة الشركـــة هو اعلى مرتب في الشركة » ،

., ومن حيث أنه يستفاد من ذلك أن الشرع أذ جعل مرتب رئيس بجلس الدارة الشركة في قبة مرتبات العالمين بها ، وضبن جدول هذه المرتبات ، الدارة الشركة في التجاه المشرع وحرصه على بيان أن عبل رئيس بجلس أدارة الشركة يعد وظيفة نيها يستجوز شاغلها مرتبا . ويبكن تبرير هذا الداكم المستحدث بأن من الواجب انصراف رئيس بجلس أدارة الشركة الى عبله نيها والتعرغ له بكل وقته وخبرته وججهوده شاته في ذلك شأن سائر العالمين في الشركة ، ومن قام كان وجه النص على اتخساذ غلة رئيس مجلس أدارة قبة لفئات العالمين بالشركة .

ومن حيث انه يخلص من ذلك أن المشرع بالأحة نظام العامليين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٢٦ لمسخة ١٩٦٢ والمعول بها اعتبارا من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، قد اعتبر عمل رئيسي مجلس ادارة الشركة وظيئة من وظائنها يتقاضى صاحبها أجرا الساسيا وبدل تبثيل ، وبهذه المثابة يكون قد دخل ... منذ التاريخ المذكور ... في زبرة المالمين بالشركة ،

وبن حيث أنه ولئن كانت اللائحة سالفة الذكر قد وردت خلوا من أي نص في شأن عضو مجلس ادارة المنتوب . وسائر اهضاء مجلس ادارة المنتوب . وسائر اهضاء مجلس ادارة المنتوب من العالمين اصلا بحكم ادارة غير المديرين ؟ اذ أن الاعضاء المديرين بن العالمين اصلا بحكم ملى مختضاه حكم اعتبار رئيس مجلس ادارة الشركة موظفا بها ؛ وهو معيار الانقطاع والتفرغ للعمل بالشركة ، كذا استبان بن الظروف أن قرار رئيس الجمهورية المسادر بتشكيل مجلس ادارة الشركة تحد تضمون تميين أحد الاشخاص عضوا منتدبا في الشركة بصع منحه مرتبا سنويا ويندل تبليل ؛ أو تعيين بعض الاشخاص اهضاء بالمجلس مع منحه مرتبا منويا ويندلت تبليل أو النص على تقرفهم للمصل بالشركة غان ذلك يمنى تبلم رابطة عمل بينهم وبين الشركة بحيث يعتبرون من حداد العالمين بها . رابطة عمل بينهم وبين الشركة بحيث يعتبرون من حداد العالمين بها . كما أن التفرغ يعتبر قرينة على أن التفرغ يعتبر قرينة على أن التفرغ يعتبر قرينة على أن التفرغ بعبر قرينة على أن عائنة الشخص بالشركة تقوم على أن الناس من القبات والدوام ؛ وهذه هي سمات الوظيفة .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم يعتبر رئيس مجلس أدارة الشركة والاعضاء المقرفين من عداد المليان في الشركة منذ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ العسل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٦ لسلة ١٩٦٢ المسل اليه .

10 1

(غلوی ۱۱۰۱ - فی ۱۱/۲/۱۲/۱۱)

رابعاً ... الرتبات وبدلات التنفيل والزايا المنتبة ارؤساء مجالس الادارة

قاعدة رقم (٣٣٥)

المنسعان

الشركات المسافية التأمة للمؤسسات العالمة ... رئيس واتضاط مجلس ادارة عدم الشركات ... تخديد مكفاتهم وجديج القرارات الملكة والخال المينية لهم ... سلطة العبدية المبوية المساهي الشركة في ذلك في هدود المحام قابون الشركات ... انتقال هذه السلطة الى رئيس المبهورية كناجة مرفيطة بالمنحنات في السين ... امتبار تحديد الكافات بهذه الادارة تعييا الموظافية، التي يشغلها من تحدد مكفاتهم ... اسساس لملك في ضود المحام القانون رقم ١١٧ الحسنة ١٩٦١ المحل بالقانون رقم الما المسافة المهمومية المساهي الشركة وانتقال كانتها المحلس الشركة وانتقال المنابعة المدومية المساهي الشركة وانتقال المنابعة المدالة التباهية المدومية المساهي الشركة وانتقال المنابعة المدالة المسافية المدالة المسافية المدالة المنابعة الشركة المنابعة المدالة المنابعة المدالة المنابعة المدالة المنابعة المدالة المنابعة ال

بَلَفْضُ الْفُدُنُونُ :

أَنْ بِمَا تُعَلِّقُ لِلْمُعْتَقِيدَ لِمُسْالِكُمْ الصَوْعَالَةُ فِي مَعْلَمَا فِي مَعْلَمَ وَمَعْلَمُ وَمَا ا الْمُعْنَاتُ وجِنِيسِمِ الْمُررَاتِ الْمُلْسِنَةُ وَالْمُوالِمَا الْعَبِيْسِيَّةُ لَرُفِيسِ وأحسناهِ . الْمُعْنَاءِ

مجلس الادارة في حدود احكمام قانون الشركات ويما يتفق مع نظمهمام الثمكة ، هذه السلطة قد انقضت بزوال التنظيم القانوني للجمعيدات العبومية في الشركات التي تسناهم فيهسنا الدولة وانتقسال المتصامساتها لمجلس ادارة ... المؤسسات العامة التي تتبعها الشركات طبقا لاحكام قانون المؤسسات العابة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ وبن تبلة القسانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦ ومنذ اتجاه الدولة في يولية سنة ١٩٦١ الى تأبيم الشركات والمنشآت ... على أن الاختصاص الذي كان للجهميسة العبوبيسة لمساهبي الشركة في تقرير جميسم مكافآت رثيس واعضاء مجلس الادارة لم ينتقل الى السلطة التي خولت اختصاصات الجمعية العموميسة ، وهي مجلس ادارة المؤسسة العامة المختصة ، ذلك لان هذا المجلس لم يخول سلطة تعيين رئيس وأعضاء المجلس وهي السلطة التي يرتبط بهما الحق في تحديد تلك المكانات وأنهما ناط المشرع برئيس الجمهورية هذه السلطة بمقتضى القانون رتم ١٣٧ لسسنة ١٩٦١ المعدل بالقسانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ والنسوخة بعض أحكابه بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ وبن ثم يكون رئيس الجبهورية، هو. صبحاهبه الاختصاص في تحديد المكافات المذكورة كتبيجة مرتبطة باختصاصه في تعيين رئيس وأمضاء مجلس الادارة ، ويكون تحديد المكانات بهذه الاداة ببثابة تقييم للوظائف التي يضغلها من تحدد مكاناتهم .

. ﴿ مُتُوى رُهُم ١١٠٩ شَدَى ٤١/١٤/١٤/١) أ

قامسنة رقسم (١٣٢)

المستعاد

ويدلات التبغيل القررة لرئيس واعضاء مجلس ادارة هذه الشركات ... ويدلات التبغيل القررة لرئيس واعضاء مجلس ادارة هذه الشركات ... المحكم المتصوص عليه في المساحة ٢٤ من لاحة العليان بالشركات المسادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ الساحة ١٩٦٧ تـ مناط الاجامة بما المسلم من الاحتماط العمال بصفة شخصية بما يتقالمساء من مرتبات ترجد على الرتبات التي يقررها التعادل ... هو ان تتوافسر

المعابل الظروف والجركز القانوني الذي يفترضه حسفا الحكم فيه ــ لا يفيد بن هذا النص من عين رئيسا أجلس ادارة الشركة أو عضوا بهـــقا الجلس تبــل العمل بالالثمة سالفة الذكـر ، سواد كان معينا قبـــل ذلك في جهـة او شركة الحرى او كان يعمــل في نفس الشركة في ذات المتحب او وظيفة عمالية مديرا او غير مدير ــ عدم افادة من كان عشوا يمجلس ادارة احدى الشركات ثم عين قبل العمل بالالثمة سالفة المذكـر مديرا عاما لشركة الحرى وعضوا بمجلس ادارتهـا ، مادام الم يعدد الما عند تميينه الجديد مرتب بل كان يتقافي ما كان يحسـل عابه في منصبة المسابق بصفة مؤقلة ــ عدم استحقاق هؤه جهيما الا الرتب الذي حدد المناتفه المعابدة دون اعتداد بالرتبات السابقة .

بلُفُص المسكم :

ومن حيث أن ما لم استظهاره غيبا سبق من أعباً عبل رئيس مبلس ادارة الشركة العلمة وأعنائه المطرعين من غير الخيرين ؛ وظائفه في الشركة ، واعتبار هؤلاء ، من شم ، من عداد الفليلين غيها يتم تحديد أجورهم وجبيع مقرراتهم الماليسة بقرارات من رئيس الجمهورية ، هذه النتائج تشكل مقدمة للبحث في مدى اعتبار المرتبات ويدلات العلميسل الساحة في ما اعتبار المرتبات ويدلات التفيسات من المساحة من المساحة المساحة من المساحة المساحة المساحة عن المساحة ال

ملى أنه بالنسبة المخلين الذين يتعاضون برهاك تريسه عسلى الرقاف المخلوب المخلوب المخلوب المخلوب المخلوب المحال المسار اليه ، فيهمسون برهانها النم يتعاضونها نمالا بمسلم المخصوف النم يتعاضونها نمالا بمسلم المخصوف المسلم المحالف المسلم في المسلم من المدلات أن مالوات الترقية .

ويدهر إن شرط الانجادة من حكم هذا النص فيما قرره من الاحتفاظ الماسلي بما يتتاشاه من مرتبات تزيد على الوتبات التي يقسروها له التعادل ؛ أن تتوافر العاسل الظروف والمركز القانوني الذي يفترضه نهة الله.

4

وهن حيث انه بيين في الجالات المطلوب الراى بيها ، انها تتمله بعد بن البسادة رقيباء مجالس إدارة شركات هينوا بها بمقتضى ترار رئيس الجمهورية رقم ٣٠ أسنة ١٩٢٣ المسادر في ٣٠ من ينايسر سنة ١٩٢٧ لمساد كم المناز على بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤٥ لمن ابريق سسنة ١٩٢٧ اي أنهم جميسا مهنوا تبسل ٩٠ من ديسمبر بسنة ١٩٦٧ تاريخ المهلل بقرار رئيسر مهنوا ترقم ٢٥ من ديسمبر بسنة ١٩٦٧ تاريخ المهلل بقرار رئيسر الجمهورية رقم ٢٥ من المسال بقرار رئيسر المعلوبية المهلل بقرار رئيسر يدل المعلوبية عالم المعلوبية عالم من مرتب ويدل تمليل يقل يشعلونها بين أن مجموع ما قرر لكل منهم من مرتب ويدل تمليل يقل من مجموع ما كان يتقلساه في عبله السابق ، وثار البحث ، لذلك ، عول مدى وجوب الاحتفاظ لهم بالمرق بين مقرراتهم المليسة السابقة عسلي مدى وجوب الاحتفاظ لهم بالمرق بين مقرراتهم المليسة السابقة عسلي الساس من الحكم الوارد بالمقرة الأخيرة من المسادة ٢٤ تنفة الذكر على الساس من الحكم الوارد بالمقرة الأخيرة من المسادة ٢٤ تنفة الذكر .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى من عين من هؤلاء السادة في شركة وظارب مسل قبل ذلك في أي جهة أخزى ، علته ليس من محل أسلا في شسان.

ملته تنظييق حكم الفقرة الاخيرة من أأسادة ١٤ التي تقترض ، كما هو طاهر من سياق نصها ، حللة علم يعيد عبد الفرية برتب معين ثم قرر. له عند تغييم ومعلملة وظيفته برتبا أقل ، وليس هذا شاس مؤلاء السادة من الإمل لإلله ليسن لهم في الشركات التي عينوا بها الا برتب واحد هو الذي عيت به أعملهم ، ويضلا عن ذلك ، غائهم في تاريخ المبل بحكم الفترة المبلد المبا في ٢٩ بن ديسمبر سسنة ١٩٢١ ، لم يكونوا طبقا لما سلمه بيلة ، من حداد المهلين في الشركة ، عين كانوا رؤوا طبقا لما سلمه بيلة ، من حداد المهلين في الشركة ، عين كانوا رؤوا كذلك قبلسله ، بن شهم بهم وصبف العبل الا بغذه ولم يكونوا كذلك قبلسله ، بن شهم المبد العبل الا بغذه ولم يكونوا كذلك قبل ستحقوب الإ با حدد لوظائهم الجديدة من مرتبات ويدلات تعليسا ، دون حسيقها في الاحتفاظ بها يزيد هالي ذلك .

ومن حيث الله بالنسبة الى من عين من هؤلاء السلاة في نفس بالشركات التي كانوا يشغلون مناسب من تبق لا شهؤلاء أخذ غريقين :

الاول: فريق كان منصبه السابق هو رئاسة او عمدية مجالين الادارة ٤ وهؤلاء لم يكونوا في هذا المنصب عبالا ٤ لان العضوية السحم لان تن تقلع على صاحبها صقة العلمل ٪ ولما عينوا من جديد في نفس المشركات رؤساء الجالس ادارتها في ينايسر وابريل سنة ١٩٦٢ المبم يرتب لهم هذا التعيين ٤ ايضا ٤ صفة العلمل وهل عليهم تاريخ العمل من الحكم الوارد بالمادة ١٩٦٤ المخكسرة الذي يفترض كيا سبق التسول علملا كان مرتبه قبل لله التاريخ يزيد عما يقرره لسه التنييم عالا من احداد والماد والمسابق المحدود والمرتبات وأنها كانوا رؤساء واعضاء بمجالس ادارة على تكن تعتبر مترراتهم المسابس ادارة المحدود والمرتبات والمناب

الثانى: فريق كان منصبه السابق منصبا عباليا مديرا أو غير مدير من وظائف الشركة وهؤلاء كانوا يعينون عبالا في المنصب السابق وتعتبر مترراتهم الماليسة اجورا على أنه بتعيينهم رؤساء لمجالس ادارة نفس الشركات قبل ٢٩ من ديسبر سنة ١٩٦٢ المتدوا صفتهم كعبال حيث لسم تكن رئاسة مجلس الادارة وظيفة آنذاك ، المتطعت الصلة بهذا من وضعهم السابق على التعيين كعبال ووضعهم الملحق لذلك كرؤسساء لمجالس الادارة وهم ليسوا عبالا > حتى حل عليهم التلايخ المذكور دون أن لتبت لاى منهم صفة العابسك ، وبالتالي لا يسرى في شانفم: حكم المسادة البيان ،

وبن حيث الله بالنسبة التي المالئة التي كان يميل صاحبها مضوا بهجلس ادارة ابعدى المركبات لم عين في ١٩١٧ من ابرياة سسنة ١٩٩٢ مبديا علما لشركة الحري، وعضوا بيجلس ادارتها: اعالم يعوده لا ينيد من حكم المقدرة الاخيرة من المدة ١٦٠ المسائر اليها ٤ نظرا لانه لم يحدد علم عنه تشييته الجنيد مرتبا والما كان يتنافى ما كان يحصل عليه في ماصبه السباقية بدينة موقدة الى ال المحدد مرتبه في المضب الجنيد بصلة

تهائية ، وعلى ذلك غلا يستحق الإ الرتب الذي حدد لوظيفته في عملسه-الجديد ، دون اعتداد بالرتبات السابقة .

ومن حيث أنه يخلص من جميسج ما تتسدم أن السادة المعروضسة حالتهم لا ينيدون من الحكم الوارد في الفقرة الاخيرة من المادة ٦٤ من لالحسة المقلين بالشركات ، ومن ثم لا يحق لهم الاحتساظ بالمرتبات وبسدلات التبثيل التي كانوا يتخاشونها من قبل إذا كانت تزيسد عبا قزر للمناصبة التي يشخلونها على سبيل التقييم .

لهذا انتهى راى الجمعية الممومية الى أن السادة المذكورين لا يستحق. أي منهم الا المرتب وبدل التبليال الذي قرر لوظيفته ، دون أن يكسون. لله حتى بكسب فيها يزيد على ذلك مقارنا بسا كان يتقاضاه تبسل. تضيينه .

(ملف رقم ٢/٢/٦/ ــ جلسة ١٩٦٤/١١/٨) .

قاصدة رقسم (۳۳۷)

- المسجدا :

بلغص القتري :

ان المادة ١٤ من الأحة نظام العليان بالشركسات المسادرة بدرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تضت بان ينع العالمسون المرتبات التى يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقاً للتعادل المنسوس عليه اعتبارا من اول السنة اللايسة التالية ، ومع ذلسات يستمر العالمون في تقلفي مرتباتهم العلية بيما نيها احسالة القلام وذلك بعملة شخصية حتى نتم تسوية حالاتهم على انه بالنسبة للعالمين الذين يتقاضون مرتباتهم التي المرتبات المتررة لهم بمتضى التعادل المسلمة المضمية شخصية من مرتباتهم التي يتقاضونها فعلا بعسمة شخصية بألمان ان تستهلك الزيادة مها يحصل عليه العالمل في المستبل من البدلات على ان تستهلك الزيادة مها يحصل عليه العالمل في المستبل من البدلات

وشرط الامادة بن الحكم الوارد في هـذا النص لميا قسرره من الاحتماظ للمابل بما كان يتنافساه بن المرتبات التي يتررها لـــه التعادل ان تتواله للمابل صفة العابل بالشركة قبل المسل بهـــذه اللائحة .

ولما كان رئيس واهضاه مجلس ادارة شركات المساهمة ما كاتوا يعتبرون من العالمين في الشركات وما كاتوا يخضعون لنظم التوظفه المقررة فيها وما كانت تسرى في شائهم بوجه عام اهكام توانين العمل » ولقد ظل هذا الوضع صحيها وقائما مع تدخل الدولة في تعيين رؤساء واعضاء مجالس ادارة هذه الشركات ، ولم يتغير وجه الحكم في هاف الخصوص الا منذ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٢٦ اسنة ١٩٦٣ باصدار لائحة نظام العالمين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، اذ جاء بجدول الوظائف والمرتباك المرافق لها وظيفة رئيس مجلس الادارة باعتبارها في قمة وظاف الشركة واصبح رئيس مجلس ادارة الشركات يصدد عاملا نهها .

ومن حيث أنه ولئن كانت اللائمة سالفة الذكسر قد وردت خلوا من أي نص في شان مضو مجلس الادارة المنتنب وسائر اعضاء مجلس الادارة : غير المدرين ، أذ أن الاعضاء الديرين من العالمان أصلا بحكم وطائفهم. كديرين ، الا أنه يمكن استصحاب المهار الجديد الذي قسام عسسلم متنفياه اعتبار رئيس مجلس ادارة الشركة عبابلا فيها ، وهو معيسار الانتظاع والتعرع للعسل بالشركة ، وعلى ذلك عان رئيس مجلس ادارة الهيركة واعتساءه المتنفين يدخون في عداد العالمين فيها با ١٩٦٢ الربخ العسل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٥٦ لسنة ١٩٦٢ ، غلا يفيدون من حكم المادة ٢٤ من اللائمة الرائية الهسال القراز وهو ما سبق أن انتهى اليه رأى الجمعية العبومية المجموعية المجموعة المجموعية المجموعية المجموعة المحموعة المجموعة المج

وعلى ذلك ولما كان يبين من استظهار حالة السابة المعروضة حالاتهم انهم جبيعا لم يعتبروا علمايين في الشركة الا من تاريخ العمل بالأحة نظام العالمين بالشركات الصادرة بالقرار الجبهوري مسلف الذكر والتي حل حطها نظام العالمين بالقطاع العالم الصادر به قرار رئيس الجبهورية وقم ٣٠٠٩ لسنة ١٩٦٦ من

لهدذا انتهى رأى الجمعية المهومية الى أن السادة . . . لسم يعتبروا مالمين في الشركات التي عينوا غيها الا بن تاريخ العبل بلائحة نظام العالمين في الشركات التلمة للبؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رم ٢٥٥٣ لسنة ١٩٦٢ وبن ثم غلا يغيدون من حكم المادة ١٢ عن هذه اللائحة غيها قررته من منح العاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على الموتبات المقررة لهم بمقتضى تعادل مرتباتهم التي يتقاضونهما بصفة شهدونها

(علوي رقبر ٣ بتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٦٧) ٠

قامــدة رقــم (۲۲۸)

المِسطا:

 an.

بن حيث ان قانون المؤسسات العابة وشركات القطاع العام الصباهر بالتانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد خول رئيس الجمهورية في المادة ٢٠٠٠منه سلطة تعيين رؤساء واعضاء مجالس الاذارة ، كما أن تسسرار رئيس المجمهورية رم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالتطساع العام . خول في المادة ٨ منه رئيس الجمهورية سلطة التعيين في وظائف الفئسة الاولى وما يعلوها . كُسما خوله في المادة ٢٨ سلطة تحديد بسدل التمثيل المقرر لرؤسساء مجالس الادارة ، وخول الوزيسر سلطة تحديد بدل التبثيل المترر لاعضاء تلك المجالس من شاغلي النئتين الاولى والعالية . وأن جدول الرتبات الملحق بهدذا القرار حدد للفئة الاولى مرتبسا قدره ١٨٠٠/١٤٠٠ جنيه سنويا - والفئة العاليسة مرتبا تدره ١٨٠٠/١٤٠٠ جنيه ، وحدد للفئة المتازة ربطا ثابتا بمستويات ثلاثة بمرتب تدره ١٨٠٠/ . . . ٢ جنيه على التوالى ، الا أن أيا من القسانون أو القسرار أم يحدد الفيَّات التي يعين عليها رؤساء واعضاء مجالس الادارة ، وتنفيذا لحكم المادة ٢٨ آنفة الذكر اصدر رئيس الجمهورية قراره رقم ٢٣٨٨ لسلمة ٧٧ بشان تحديد منات ومرتبات وبدلات التبثيل لرؤساء مجالس ادارات المؤسسبات العامة والشبركسات التابعة لها ، وتسم شركات القطاع العلم الى مستويات ثلاثة ، وحدد منات ومرتبات وبدلات تبثيل رؤسساء مجالس ادارة تلك الشركات بحسب مستوى كل شركة وفقسا لما يسفز عنه تتييمها . ومن ثم أصبح تحديد مرتب وبدل التبثيل المستحق لرئيس مجلس الادارة وبالتالي بدل التبئيل المستحق لاعضاء المجلس الذي يتعين مراعاة النناسب بينه وبين البدل المقرر للرئيس مرتبطا بالانتهاء من تقييم الشركة وتحديد مستواها . وازاء التراخي في تقييم الشركات عبد وزير التبوين والتجارة الداخلية الى منح رؤساء وأعضاء مجالس ادارة الشركسات التابعة لوزارته سلفا تحت الحساب يتم تسويتهما بعد تحديد مستوى الشركة والانتهاء من تتيمها ، ولقد استمر هذا الوضع حتى ١٩٧١/١٠/١ تاريخ المهل بقانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسخة ١٩٧١ حتى صدر قرار رئيس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ في ١٩٧١/١/١٢ بتحديد جرنبات وبدلات النمثيل المتررة لرؤساء وأعضاء مجالس ادارة شركات التطاع المسلم والذي صدر استفادا الى قرار رئيس الجبهورية رقسم

119 اسنة ١٩٧٥ بتفويض رئيس الوزراء في بباشرة اختصاصات رئيس. الجبهورية ، وبن ثــم لم تتحدد الحقوق الملية لرئيس وأعضاء مجالس ادارة الشركات المذكورة الا في ١٩٧١/١/١٢ تاريخ صدور قــرار رئيس بجلس الوزراء رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٦ الذي حدد لاول صرة ما يستحقه كل منهم بعدار ممين ، وبذلك كان من المتعين أن تسوى السلف المؤتلة المؤتمة لهم المنوقة لم المنوقة لم المنوقة المناسكة المؤتمة المناسكة وقصيد مستواعا حتى هــذا المناسكة وليس في ذلك التعليق أعمال لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢ لسنة وليس في نلك التعليق المناسكة عليه أوجبت الاستولة في مرة السائمة المناسكة عليه أوجبت الاستولة في مرة السائمة المناسكة المنا المين تحديد المستحقات ،

لذلك انتهت الجمعية المهومية لتسميمي الفتوى والتشريسع الى استحقاق رؤساء واهضاء مجلس اذارة الشركات التابعة لوزارة النبوين. الذين كانوا يتقاضون سلفا مؤقدة تحت التسوية لمرتباتهم ويدلاتهم ، من تاريخ شغلهم لوظائفهم وليس من تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء. رتم ١٦ لسنة ١٩٧٧ .

(ملقه رقم ۱۹۸۱/۱/۲۱ ــ جلسة ۱۲/۱/۱۸۱۱) .

خابسا ... العد الاقصى البراب وابدل التبايل ارئيس

مجلس الإدارة

قاعسدة رقسم (۲۲۹)

: 12....41

العد الاقصى القصوص عليه في القانون رقم ۱۱۳ لسنة ۱۹۹۱ ...
لايتفي بعد العمل بلائحة العليلين بالشركات التابعة البؤسسات العلية.
الصادرة بالقرار الجبهوري رقم ٢٥٥٦ لسامة ١٩٦٢ بالنسبة ألى العد.
الاتفسى اللابسر السنوى وبدل التبليال القررين لرئيس مجلس الادارة ...

ولخص الفتوي :

لايتغير الحد الاتمى المنصوص عليه في القانون رقم ١١٣ المسينة. ١٩٦١ سالف الذكر بعد العبل بالثحة نظام العليان بالشركات التابعة للهؤسسات العالمة المسادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٥٦ المسينة المالات جاء بالجدول المرافق لها أن الاجر السنوى الاسساسي لرئيس مجلس الادارة ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ جنيه وأن الحد الاتمى لبدل التهيل المترر له ١٠٠٠ بن الأجر الأصلى . ذلك أن هدف الملائصة قد وضعت حدا اتمى للمرتب وكذا لبدل التهيل ولم تتعرض لفير ذلك من مرتبات واجرو ومزايا مالية أخرى مما شملها الحد الاتمى المنسوس عليه في القسانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ الواجب التطبيق. بالنسبة لكل ما يتناوله العلملون من مزايا مالية .

لهذا انتهى رأى الجمعيسة العبوميسة الى :

اولا : سريان المد الاتمى المنسوس عليه في القسانون رقم ١١٣ السائون رقم ١٩٦١ السنة ١٩٦١ على نصيب المالمين في أرباح الشركسات ومنها شركسة النصر للأجهزة الكورائية الذي يوزع عليهم نقدا دون البسالغ التي تنفقها الشركة على علاج العلمان وعقلاتهم .

ثانيا: أن الحد الاتمى المنصوص عليه في الجدول المرافق للاتصة نظسام المغلبان بالشركات التابعة المؤسسات الصاحة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ متصور على المرتب وبدل النبئيل دون المزايا المالية الاضرى والتي يحكمها بالاضافة الى المرتب وبدل التبئيل الحدد الاتمى المنصوص عليه في التانون رقم ١١٣ لسنة ١١٦٠ .

(عتوى رقم ١٠٦٥ بتاريخ ١٦ من اكتوبر سفة ١٩٦٦) .

الفرع المسائر لائمة العليلين بالثركات التابعة للوسسات العلية

قاعدة رقم (٢٤٠)

: 14.....41

عاباون بالقطاع المسلم — لالحة العابلين بالشركات القابصة المؤسسات العابة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ اسسنة ١٩٦٢ ولاتخة نظام العابلين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ انسنة ١٩٦٦ – احكام هادين اللاحدين تعد بن النظام العسام — السر ذلك — لا يجوز أن يكون نظبيقها وتخديد الحقسوى الناشلة عنها حالا لمسلح أو تحكيم •

ملغص الفتسوى :

وبن حيث ان المشرع قد نظم مسئون العالمين بالقطاع العالم ببتتفى احكام لاتحة نظام العالمين بالشركات التابعة للمؤسسات العالمة المسادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٢٦ لسنة ١٩٦٧ لم بعتفى الحكام لاتحة نظام العالمين بالقطاع العام الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ٢٩٦١ نظاما العالم المرا حدد غيه حقوق العالم المرابع وواجباتهم تحديداً لا يجوز لاي من المؤسسات العابة أو شركات القطاع العالمان غيها من حق من هذه الحقوق أو تقبل تقاراهم عنه . كما أنها لا تبلك أن تبنع حؤلاه العالمين حقوقا تزيد على ما هو مقرر لهم بعتفى الاحكام المشرر اليها لان نظلك كله يعتبر خروجا على التنظيم التنظيم المشرر اليها لان نظلك كله يعتبر خروجا على التنظيم الإمرا الذي سنة المترع العالمين بالقطاع العام .

واخذا بهذا النظر غان أحكام لآئحة نظام العابلين بالشركسات التابعة للمؤسسات العلية ولآئحة نظام العابلين بالتطاع العسام تعد من النظام العسام ومن ثم لا يجوز أن يكون تطبيقها وتحدد الحتوق الناشئة عنها محلا لصلح أو تحكيم والقول بغير ذلك يؤدى الى تبلين في تفسير وتطبيق الحكام هذا النظام وهذا من شاته أن يهنز تصد المشرع بن اصداره وهو معالمة المليان بالقطاع العالم بنظام موحد يكسل لهم تحقيق الساواة نشلا من أن أبلحة الالتجاء إلى التحكيم الاتفاقي للقصل في منازعات العالمين بالقطاع العالم قدد يضر بالسلح العسلم أذ أن تأتون المراهمات لم تتناول لحكامه بها يكل حسن اختيار المحكين أو يخس جيدتهم .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعيسة المهوميسة الى عسدم جسواز الالتجاء الى التحكيم الاتعالى للفعسل في منازعات العاملين بالتطساع العسسام .

. (المام ١٩٧٠/١/١٧ منام ١٩٧٠/١/٨٦) . . ولله دهم ١٩٧٠/١/١٨

القسرع الحادي عشر جدول فقات الوظائف والمرتبات

قاعسدة رقسم (٣٤١)

: المسبطاة

لاتحة نظام العليان بالشركات التابعة للوسسة العابة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ اسنة ١٩٦٢ ... جدول غلات الوظائف والمربت المربق باللاحة تضبن ادراج وظيفة رئيس مجلس ادارة الشركة بحولا بالوظائف والمربتات الخاصة بالشركة في حدود المحدول الرافق ويكون بورئيس مجلس ادارة الشركة هو اعلى مرتب في الشركة ... نتيجة لك إعتبارا من تاريخ العمل بنتك المراحة في ١٩٨٩/١/١٢ اصبك رئيس مجلس ادارة الشركة من عداد المهلين بها خلاما اوضمه القاتوني جها قبل هسا قبل هسا المراحة المركة من عداد المهلين بها خلاما اوضمه القاتوني

بلخص الفتسوى

من حيث أن المدعى يستند في مطابقه بالمنحة ألى المنشور الدورى. مرقم 71 لسنة 1970 العباد من المؤسسة المصرية العلية لماولات الاعبال المهنية التي تتبعها الشركة المدعى عليها ، وتبين من الاطلاع على حدا المنشور أنه جاء فيه إنه تقرر صرف المنحة عن العام المسالي عالى 1970 / 1970 العالمين بالشركات عنى 1970/19/1 ، ومن شمر عنى استخفاق المدعى لهذه المنحة رعين باعتباره من عذاذ العالمين بالمشركة في الماريخ المنظور ولما كان الثابت أن المدعى قد عين رئيسنا لمجلس أدارة الشركة بالقرار الجمهورى رقم 1971 المسادر في 1971/19/1 في طان على على المسلدر بقرار رئيس

الجبهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وقسد عرضت هذه اللائحة لبيان المتصود ببوظفى الشركة وعبالهما وأورنت جدولا ببرتبات الوظائف غيها ولم تدخل في هذا الجان امضاء مخالس الادارة غير المدرين ولا اشارت الى مرتبات لهم في ذلك الجدول كسا لسم تنص على اعتبار هؤلاء الاعضاء موظفين بالشركة منذ أن أصبح تعينهم من سلطة رئيس الجمهوريسة ومفاد ذلك اقرار القوامد العابة القررة في هذا الشمان طبقا لقسانون التحارة ومؤداها أن أعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة يعتبرون وكاد عن الجمعية العمومية لسساهمي الشركة وبهدده المثابة لا يخضعون لَنظم التوظف المقررة في الشركة ولا تسرى في شسائهم بوجسه مسسلم المكسام توانين العبسل وتنظيم هسذه النتيجة في مبوءيتهسا رئيس مطلبي الإدارة والعضو النتدب وسائر اعضاء الطس ذلك انه ليس لرئيس المجلس سلطات تزيد عمسا لبقية الاعضاء كمسا أن العضو المبتديه لا يمدو أن يكون وكيلا عن مطبس الادارة ، ولتسد ظل هسذا التظسر صحيحا وقائما ألى ٢٩/ ١٩٦٢/١٢ تاريخ المسل بالتحسة نظام العاملين. بالشركات التأبعية للوسيات السادر بترار رئيس الجمهوريسة ركان ٢٥٤٢ أبسنة ١٩٩٢ ، أذ ثبين من الاطسلاع على حسدًا النظائم الله أرتاق به جدول بمنات ألوظاف والرئبات بصفة علمة وجأء رئيس نجلس الادارة ضبن هدده الفئات كب نصت الملدة ٦٢ من هذا التطالم ملئ أن « يضع مجلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائف والرتبات الخامسة. بالشركة في حدود الجدول الرائق ويكون مرتب رئيس مجلس أدارة والشركة هو اغلى مرشب في الشركة أ ومؤدى ذلك أن الشرع تسد اعتبسر عمل رئيس مجلس أدارة الشركة وظيفة من وظائفها يتعاشى سأعها أجرأ ، ويهذه المللبة يُكُون تسد دخل منذ ٢٩/١٢/١٢ أثاريخ العسل. بالنظام المنكور في زمرة المساملين بالشركة ؛ ومنى كسان ذلك وكان الثابت من الاوراق أن ألدعى عين رئيسه وعضوا منتدبا لجلس ادارة الشركة الدهي عليها في ١٩٦٢/٤/١٩ واستمر في عبله الن أن أستدر وزيسر الاستكان العرار رقم ٣٢٢ في ١٩٦٤/٢/١ باطاله من وظهد عد and the second of the second of the second of

وتعيينه عضوا بالمجنة المؤقفة التي شنكات الادارة الشركة ، ومن شم لا يكون تسد اكتسب صفة العابل بالشركة الا بن ١٩٦٢/١٢/٢١ تاريخ العبل بالثحة نظام العابلين بالشركات التابعة المؤسسات العسسابة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٦٠ اسسنة ١٩٦٢ وبالتسلى غلا يكون من العابلين بالشركسة في ١٩٦٢/١٢/١٢ وبهذه المثابة لا يتوانر غيه شروط استحقاق المنحة عن العام الملى ١٩٦٤ – ١٩٦٥ وققا لاحكسام المشدور الدورى رقم ٢١ لسنة ١٩٦٥ ، وبناء على ذلك يكون دعواه غير قائبة على اساس سليم من القسائون خليقسه بالرفض .

(ظمن رقم ١٩٧٧ فسنة ٢٠ ق ـ بطسة ١٩٧٥/٢/١٥) .

الفسرع الثانى عشر مسائلة الوظائف

ا قاعدة رقام (۲۶۲)

المسدا:

المؤسسات العابة — الشركات التابعة لها — مدى تطبيق الأهــة نظام المابلين بهذه الشركات ، الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٤٣ - نظام المابلين بهذه الشركات ، الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٤٣ السنة ١٩٦٧ - نص المادة ١٤٤ بنهــا على معادلة وظائفها بالوظائـــف الواردة في الجدول المرافق باللائحة خلال مــدة لا نجاوز سنة شهور من يمــا فيهـا اعادة الفلاء وذلك بصفة شخصية عنى يتم نسوية حالاتهم طبقا المحادل — مؤدى ذلك هو عدم جواز ترقية المـــابلين بهذه الشركات او منحهم علاوات دورية أو اجراء تغيي في اعادة غلاء الميشــة المستحقة لهم اعتبارا من تاريخ المهــل بهذه اللائحة لمين اتبام التعادل الشمارار تجبيد هــالة هؤلاء على الوجـــه المتدم الشمارا المدادرة توبيد على الوجـــه المتدم المتدم التقدم على المبنة شهور الملكورة لمــدم الانتهـاء من التعادل يقتضى معالجته تشريعــا ،

ملخص القترى:

تنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ اسسنة العامة المواسسات العامة المواسسات العامة المواسسات العامة المواسسات العامة سعلى ان « تسرى أحكام النظام المرافق على جيسع العاملين في الشركات المسلمة ... » كما تنص المادة الثانية من القرار المنكور على ان « تلفى لائحة نظام موظفى وعمال الشركات المسادرة بالمتحدر على ان « تلفى لائحة نظام موظفى وعمال الشركات المسادرة بياقرار الجمهورى رقم 1914 لسنة 1911 ، كما يلفى كل نصى يضالف

المحكمة النظمام المرافق لهدذا القرار . ولا تسرى القواعد والنظمم الخامسة باعانة غلاء المعيشة على المعاملين بأحكسام هذا النظسام » ، متنص المادة الثالثة على أن « ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؟ . وتسد نشر في الجريدة الرسمية في ٢٩ من ديسبير سنة ١٩٦٢ ، ويتنضى هدذا النصوص هو أن نظام العلياين بالشركات النابعة للمؤسسات العلمة الصادر بقرار رئيس الجمهورية , قد ٢٥٥٦ لسنة ١٩٦٢ اصبح - اعتبارا من تاريخ العمل به في ٢٩ من ديسبر سنة ١٩٦٢ ... هو الواجب التطبيق في شان العابلين بهذه الشركات ، ولا يسرى في شان هؤء العاملين أحكام لائعة نظالم موظفى وعمال الشركات - السادرة بالقرار الجمهورى رام ١٥٩٨ السيغة 1971 التي تعتبر لمغساة منذ تاريخ العبسل بنظام العسالين بالشركات الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسمنة ١٩٦٢ ، كما لا يسرى في شانهم أي نص يخالف أحكام هذا النظام الاخي ، أذ بيعتبر ملفيا كذلك اعتبارا من تاريخ العمسل بهذا النظام ، وذلسك طبقا لممريح نص المادة الثانيــة من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لســـنة ١٩٦٢ المصبار اليه .

ومن حيث أن المادة ١٢ من نظام العالمين بالشركات العادر بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٢١ لسبنة ١٩٦٧ تنص على أن لا يضع مجلس أدارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حسدود الجدول المرابق) ويتضين الجدول وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ويستولياتها والاشتراطات الواجب توافرها نبين يشخلها وتقييمها بوتمنينهها في غثات . . » وتنص المادة ٢٤ من هذا النظام على أن بالمادة السابقة خلال صدة لا تجاوز سنة شمهور من تاريخ المسار اليسه بهذا القرار . . ويضح العلماون المرتبات التي يجددها القرار الصادر بنسوية حالتهم طبقا للتعادل المتصوص عليه اعتبارا من أول السسنة الملاسقة النالية . وجع ذلك يستبر العالماون في تقاضى مرتباتهم الحالية بهنا غيانة الغلاء وذلك بستبر العالماون في تقاضى مرتباتهم الحالية بهنا غيانة الغلاء وذلك بصنة شخصية حتى تتم نسسوية حالاتهم: العالمين في الشركات التابعة للمؤسسات العابة التي كانوا يتناسونها المناس في الشركات التابعة ١٩٩٥ بيه عبدا أضافة غلاءً المفيشة حقلًا على بها هي عليه دون تغيير بسواء بالزيادة أو المنتصان به وذلك الي أن يضع بجلس أدارة الشركة جدولا يخوطانف والمزتبات الخاصسة بالشركة في حدود الجدول المرافق للنظام المتكرر ، وضادل وطالقت الشركة بالوطائف الواردة في المستدول المستراكات المناسبة بالشركة بالوطائف الواردة في المستدول المستراكات مرتبات المالين تقدرته على تثبيت مرتبات العالمين بالمناسبة على المناسبة مرتبات العالمين بالمناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة المناسب

وبن حيث أن تعادل وظائف الشركات التابعة للمؤسسات العابة لم يتم بعتى الآن ، ومن ثم عان مردبات العابان بظلات الشركات ... بسا عبها الحالة غلام المعلمات العابة كون تغيير ، وبالتالى غلا يجوز ترقيسة خؤلاء المعلمين أو منحهم عالوات دورية أو اجسسواء تغيير في العابة غلاء المعيشسة المستعقة لهم "اوذلك الى أن يتم تعادل وظائفة علاء المعيشسة المستعقة لهم "اوذلك الى أن يتم تعادل وظائفة علاء المعيشسة المستعقة لهم "اوذلك الى أن يتم تعادل وظائفة علاء المعابلين بالتحركات ، على النحسو المسادر الله ، وطبقا للمن المعابلين بالشركات المعادر بقرار رئيس الجمهورية رقسم الإعاد السنة ١٩٦٧

ومن حيث أنه يترتب على هذه النفيجة تجييد الوضيع المسالي الممالين بالشركات التاسعة المؤسسات الشابلة الفلفسيين المكالم النفاشية المؤسسات المقالة المؤسسات المؤ

لهذا انتهى راى الجمعية المصوية الى انه الا يجوز ترقيسة المقلمين المقلمين المقلمة التهامة التهامة التعليمة المقلمين الاسكنام النظيم في المسلمة التعلمة المقلم المسلمة المسلمة

الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ _ او منحهم علاوات دورية ، او اجراء تغيير في اعانة غلاء المعيد المستحقة لهم ، وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالنظام المسار اليه في ٢٩ من ديسمبر ببنة ١٩٦٢ ، الى ان يتم تمالل الوظائف بتلك الشركات ، وتوصى الجمعية محملجة هذا الوضع بتشريسع ، الى أن يتم التعادل .

(ملف رقم ١٠٠/١/٨٦ _ جلسة ١٤/١١/١٢/١) .

قاعسدة رقسم (٣٤٣)

: 12-41

وظائف الشركات التابعة للوفسسات العابة _ المائة _ 1 من المحدد من المعابلين بالشركات التبعه المواسسات المسلم المحدد بالقسسات المسلم المحدد بالقسسات المسلم المحدد بالقسسات المسلم المحدد بالقسار المحدد بالقسار المحدد بالمحدد بالمحدد

ملقم القصوي :

إن الأثمية نظيام العالمين بالفركات التابعية المؤسسات العالمة السادة ٦٣ الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥ م ٢٥ م ١٩٦٣ تنص في المادة ٦٣ منها على أن و يضم محلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائف والرئيسات الخاصة بالشركة في حدود الجنول المرافق، ويتضمن وصف كل والميسة وتحديد واجباتها ويسئوليها والاشتراطات الهاجب توافرها لهين يشخلها وتقييما وتصنيفها في شات يجهد حيدا الجدول بقسرار بن مجلس ادارة المؤسسة المتصدة المتحدة . . . » وتنص المدة ١٢ من اللائحة المنكورة على ان

تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه بالمسادة: السابقة خلال مدة لا تجاوز سنة شهور من تاريخ العبل بهذا القرار ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة بناء على المتزاح مجلس ادارة الشركة ، ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصليفيني عليه من المجلس التغيذي (مجلس الوزراء) . . » »

وتنص المادة الرابعة بن تانون الجهاز المركسزى للتنظيم والادارة. المسادر بالقانون رتم ۱۱۸ لسنة ۱۹٦۶ على أن « يمارس الجهممسساز الخنصاصانه بالنسبة للجهات الآتية :

......(1)

(ب) الهيئات والمؤسسات العابة والشركات التابعة لها » ، وتنصر. المادة الخامسة من القسانون المشار البسه على أن « يباشر الجهسسار. الاختصاصات الآليسة :

.....(1)

(0) اقتراح سياسة المرتبات والعلاوات والبـــدلات والكانات والكانات والتعويضات ووضع النظم الخاصة بتنيذ نظام ترتبب الوظائف وتسجيل. الوضائف وتسجيل الوضائف وتسجيل المساها ونشرها وخطها في ســـــجلات .

(٢) دراسة مشروعات الميزانيات فيها يتطق باعتبادات العسابلين وعدد الوظائف ومستوياتها وتحديد درجاتها مع اسداء ما يكون اسديه من ملاحظات عليهــــا .

وتنص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم وتحديد اختصاصات الادارات المركزية بالجهاز المركسري. التنظيم والادارة ، على أن « يكون اختصاصات هذه الادارات المركسازية. على الوجه الآتي :

٣٠ - الادارة المركزية ترتيب الوطائف:

(1) الاشراف على اعداد نظام ترتيب الوطائف على اساس واجبالها: ومسئولياتها ومستوى مبعوبقها والمؤهلات اللازمة الادائهاسية ا

(ب) وضع النظم الخاصة بتنفيذ نظام ترتيب الوطاقف في الاجهسزة:
 المخطفة وتسجيل أوصافها ونشرها وحفظهما في سجلات .

(ج) مراجعة عمليات تطبيق ترتيب الوظائف بالاجهزة المختلف ...
 والتنسيق بينها وأجراء التعادل الضمان وحدة المعاملة .

ويبين من هذه النصوص أن القرارات المسادرة بتمادل وطسيقه الشركات التابعة للمؤسسات العابة ، تبر ببراهل معينة ، حتى تمسيع نائذة وواجبة التعليق في شان المالمين بطك الشركات وتبدأ هذه المراحلة بان يضع مجلس ادارة كل شركة جدولا بالوطائف والمرتبسات الخاصة بم تمادل وظافت الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشير اليه ، ويصدر بهذا التعادل وظافت الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشير اليه ، ويصدر مجلس ادارة المؤسسة المفتصة بناء على اقتراح بجلس ادارة المؤسسة المفتصة بناء على اقتراح بجلس ادارة المؤسسة المفتصة بناء على اقتراح بجلس ادارة المؤسسة المنافق الواردة ، وفاك بعد أن يسور التعليق عالم بعد المحلسة وسعلى ، وهي المرحلة التي يقوم نبها الجهاز المركسزي التعليم والادارة ببراجمة أجراءات التعليل ، باعتباره الداحلة المفتصة في هذا المدان ، وفقا المحكم المحلة التي يقوم نبها البهاز المركسزي في هذا المدان ، وفقا المحكم المطلة المفتصة الجيهوري رقم ١١٨ السنة ١٩٦٤ والقسسرار

وينبنى على ما تقدم أنه لا يجوز أجراء أي تمديل في القرار المسلار. بالتمادل — بعد التصديق عليه من مجلس الوزراء — الا بأعادة جبيع المراهل التي سبق أن مر بها هذا القرار ، ومن ثم غاته لا يكنى لاجسراء هذا التعديل موافقة مجلس ادارة الشركة واعتباد مجلس ادارة المؤسسة المختصة ، وانما يتمين عرض التعديل على الجهاز المركزي للتنظيست والادارة المراجعته ، ثم عرضه بعد ذلك على مجلس الوزراء للتصديق عليه ، أذ مادام المشرع قد علق صيرورة القرار الصادر بالتعادل واجب المناذ ، على الرجوع أولا الى الجهاز المركزي للتنظيم والادارة المراجعية اجراءات التعادل ، ثم عرض هذا القرار على مجلس الوزراء للتصديق. عليه ، غانه اذا با طرات ظروف معينة انتضت التعديل في القرار الصادر . الى الجهاز المركزي للتنظيم والادارة والى مجلس الوزراء الراجعتــــه والتصديق عليه والتول بغير ذلك يؤدى الى نتيجبة غير متسولة تانونا ومنطقا ؛ اذ يكون في وسع الشركة الصادر بشانها ترار التعادل ؛ الخروج على احكام هذا القرار متى شاحت ؛ دون اشراف أو رقابة من السلطات التي خولها المشرع اختصاص مراجعة التعادل والتصديق عليه ؛ مسلى يؤدى الى سلب اختصاص تلك السلطات دون سند من القانون ؛ ذلك أن السلطة التي تبلك مراجعة التعادل أو التصديق عليه بداءة ، هسيى التي تخلص بالضرورة ــ براجعة أي تعديل يطرأ عيه ؛ والتصصييق عليه والتصديق عليه على هذا التعديل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العبوبية إلى أن أجراء أى تمسديل في جدول تعادل الوطائف بالشركات بعد تعسديق مجلس الوزراء على التجارات العبادرة بها سيتمين عرضه على الجهاز المركزي للتنظيم والابارة المراجعته 6 ثم عرضه بعد ذلك على مجلس الوزراء للتعسديق عليه 6 ولا يكنى لاجراء هذا التعديل موافقة مجلس ادارة الشركة واعتباد مجلس ادارة الموسسة المختصصية ،

(مك ٢٨/٢/٥١١ - جلسة ٤/٥/٢٢٨١) .

القسرع الثالث عشر

اقتمينــــين

قاعسدة رقسم (٣٤٤)

ملخص الفتري:

كان السيد (.....) يشغل وظيفة مدير ادارة المحسسبة والسجلات بوزارة الاوقف ثم نجب للعمل بوزارة الاصلاح الزراصى في ٢٩ من ديسببر رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٦٧ ، مضبنا تعييفه مديرا عاما وعضوا بمجلس ادارة شركة صناعة الطحن بالاسكندية ، وهي من الشركات التي تتبع المؤسسة المشرية القلبة للمطاحن والمضارب ، ترارا بانهاء خديسه في وزارة الاوتف ، التي كان الي ما تبل تاريخ هذا القرار يشخل وظيفة فيها ، وإذا كان الابر كلك" ، نهل يسوى معاشنة على اساس معاملته مين نفسل من الشامي معاملته من نشعل من الشخلية بقرار من رئيس الجنهورية ... أم على اسساس اعتباره مستقبلا من وظيفه الاولى ...

ويبين من هذه الوقائع ، أن السيد المذكور ظلل يضغل منصبا في ا وزارة الاوقاف الى أن صدر قرار رئيس المجمهورية رثم ١٩٦٣ أسنة ١٩٦٢ يتميينه مديرا عاما ، بجلس ادارة شركة صناعة الطحن بالاسكندرية ، وهذا القرار اذ صدر بتميينه في الوظيفة الجديدة دون دخل لارادته ينطوى في الوقت نفسه على اتجاه الى الاستفناء من خدماته في الجهة التي كان يممل بها اصلا وبهذه المثابة ، يكون القرار المشار اليه قد انهى خدبسه بوزارة الاوقاف لتميينه في وظيفته الجديدة ، واذ استجاب لهذه الارادة مان انهاء الخدمة في الوظيفة الاولى على النحو سلق الذكر ، وبالاداة في صدر بها مسيعتبر من تبيل انتهاء الخدمة للمسبب المنموص عليه في البند ٦ من المادة ١٠٠٧ من المتانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥١ بشسسان نظام موظفى الدولة ، اذ أن الاسباب الاخرى ، التي نصت هذه المسادة على أن خدمة الموظف المهين على وظيفة دائمة ، تنتهى باعدها ، غسم متحقة في هذه الحالة ومن ثم يحيل الترار ، على أنه ، قرار بانهسساء الخدمة بسبب النصل عنها ، بقرار من رئيس الجمهورية ، وهو السبب المنصوص عليه في البند ٢ من المادة ١٠٠٧ من القانون سالف الذكر .

يؤيد هذا النظر أن تعيين السيد المذكور في الوظيفة التي نص عليها في ترار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٥ أسنة ١٩٦٢ ، غير جائز آلا أذا تسرك الخدمة في الوظيفة التي كان بها قبل ذلك ، وذلك تطبيقا للقانون رقسم ١٢٥ اسنة ١٩٦١ الذي يعظر تعين شخص في أكثر من وظيفة ، وتصحيح القرار الاخير عادام الموظف قد استجاب له سيقفي اعتباره متضيف في ألوقت ذاته أنهاء لخدمة في وظيفته بوزارة الأوقاف ، وفي خصسوس في الوقت ذاته أنهاء لخدمة في وظيفته بوزارة الأوقاف ، وفي خصسوس منتهية بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٦٧ بتعيينه مديرا عاما وعضوا بمجلس إدارة شركة صنابة الطحن ، وبن ثم يتتني الإمر تسوية معاشه عن مدة خدمت السابقة على حسفا التعين ، بسبب تصوية معاشه عن حدة ف الحكومة بقرار بن رئيس الجمهورية .

(علوی رقم ۱۹۰۰ – فی ۱۹۲۳/۱۲۳)

قاعسدة رقسم (٥٤٧)

: (4....4)

لاثمة نظام العابلين بالشركات التابعة المؤسسات العابة الصادرة:
بالقرار الجبهورى رقم ٢٥٦٦ سنة ١٩٦٧ _ نص المحدة بنها على اجازة
تعيين موظفى المحكومة والمؤسسات العلبة والشركات التابع لها في.
وظافف الشركات بلجور تجاوز مرتباتهم الاصلية بما لا يزيد على ١٠ ٪;
منها سريان ذلك على الطبيب المكلف بالعمل في المحكومة — لا وجه المتحدى،
في هذا الشان بأن المادة ٩ من ذات اللائمة تحدد أجر العامل عند تعييفه
بالحد الادنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال سند نقك أن التعيين المقصود.
بهذه المادة هو التعيين المبتدا دون التعيين المجالسز ونقسا للمسادة ٢٠

ملخص الفتوى:

تنص المادة السادسة من نظام العالمين بالشركات على أنه « بجوز
تعين موظنى الحكومة والمؤسسات العالمة والشركات التابعسسة لها في
وظائف الشركة بأجور تجاوز مرتباتهم الاسلية في الحكومة والمؤسسات
العالمة أو الشركات التابعة لها بعا لا بزيد على ١٠ ٪ من مرتباتهم أذا تم
التعين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدية ، ويجوز تعين هسسؤلاه
باجر يزيد على ذلك بقرار من رئيس الجمهورية » سوتنس المسادة
التاسمة على أنه « مع عدم الاخلال بلحكام قرار رئيس الجمهورية رقسم
بردول ترتيب الاحمال » .

ويتطبيق ما سبق غان الطبيب الذي رشح للتعين في شركة النصر للكيماويات الدوائية ، كان مكلفا بالقوات السلحة ، ومن ثم ينسبحب عليه-المركز الشرطي الخاص بالوظيفة التن كلف بالقيام بصلها بجمع التزاماتها، وبزاياها في الحدود التي تنص عليها القوانين واللوائح ، ويصبح بهده المنابة شاته شان غيره من الموظفين ، هينصرف اليه حكم المادة السادسة المذكورة ويجوز تعيينه في وظيفة بالشركة باجر بزيد على مرتبه الاصلي بالا يجاوز ١٠ ٪ منه اذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركه الخدمة ، ولا يغير من ذلك أن يكون حساب الاجر على هذا الوجه لا يطابق الحدد الابني المترر بجدول ترتيب الاصال المرافق للنظام المذكور وهو الحسد الذي يحدد عنده الاجر طبقا الهادة التاسعة المشار اليها ليس ذلك لان النص الوارد بالمادة التاسعة بواجه بالضرورة الصورة العادية للتعيين المائذ والتي يضرح عنها التعيين الجائز طبقا للمادة التاسعة وينفسرد التعيين عندئذ بحكم هذه الماذة دون أن ينسحب البه حكم الماذة التاسعة .

(المتوَى زهم ٢٠٢١ - في ١/١١/١١)

قاعسدة رقسم (٣٤٦)

: المسلما :

لالحة نظام المايلين بالشركات التابعة لليؤسسات الماية المايدة بالقرآر الجبه وي رقم ٢٥٦٦ سنة ١٩٩٢ اجازتها التعين بوظ الف الشركات ــ قبل تبام تعادل وظائفها بجدول الوظائف المرفق باللاكمة ــ شروط ذلك سدخضوع التعين لاحكام اللاحقة المسلكورة والقانون ١١٧ لمسئة ١٩٥٨ بشان وظائف شركك المساهية والمؤسسات العابة دون قواعد نظام الشركات التي تتعارض مع ذلك .

ملخص الفتسوى ت

أنه من بدى جواز التعيين في وظائف الشركة طبقا لكادرها دون تقيد بنئات جدول المرتبات المرافق لنظام العالمين بالشركات حتى يتسم وضع هذا الجدول الشركة تمان المادة الضائمة من النظاسان وضعت المتروط العالمة للتسيين واورنت المادة السائمة حكم تعيين الوطلاسين المسائمة الم بحكم التعيين راسا في وظافف الفنة السادسة مها غوقها ، وفي المسادة التلسمة نص يحدد الاجر عند التعيين بالحد الادني المترر بجدول تربيب الإعبال ، وبيين من هذه التصوص وبلقى مواد النظام أنه لسسم يحظسر التعيين في وظافت الشركات وأنها وضع الحكليه وضبط قواعده ، ومن ثم التعيين حقول التصييل التميين حقول أمن تلزيخ العبل بالنظام فائه مقبد باحسكام نموصه علا يجوز أجراء هل القالم المتالكة فيها تعارضه من احسكام النظام ويتعين لقلك الترام هذه الإحكام حتى قبل وضع جدول وظلسائه الشركة بعد تصنيفها وتعييمها ومعادلتها ، فاذا رغيت الشركة في اجسراء تعيين بها الحالة من طك التي واجهتها المعتان ٢ ٧ من الشظام تعسين بنا الترام المناه عدا ذلك يكون للشركة أن تجرى التعيين بناست عون السادسة بشرط التزام ادنى الربوط دون سيجاوزة ، على أن بلترم في ذلك القاتون رقم ١١٣ السنة ١٩٠٨ في ذلك القاتون رقم ١١٣ الساهية والمحتان الصاحة .

(المتوى رقم ٢٠٢١ – في ١/١١/١١/١)

قامسدة رقسم (۳٤٧)

المسطا:

ملا لاحدة نظام العابلين بالشركات التابعة المؤسسات العسامة المساورة المساورة المساورة المساورة المؤسسات العسامة المساورة المؤسسات العابلية في وظافين الشهركات بالمهاد مربيقهم المسلولة بها لا لا ينها المؤسسات المساورة المؤسسات المساورة المؤسسات المساورة المؤسسات الم

ملقص القصوى :

ان المُصودُ بَالْاجِرُ الإصلى في تطبيق المُدَّةُ الساصة بن النظام ، هو المقابل المالى الذي يستحته العابل لقاء عمله دون نظر الى اى اعتبار كَثَر ، مُهِدَرج من ذلك املة الغلاء المتررة بسبب زيادة نهابات للعياب...ة والبدلات على اختلاف انواعها والتى لا تقرر الا لواجهة الطروف التي وقدى فيها العمل ـ اما العلاوات فاتها طحق بالاجر الاصلى ببجررد الستحقاتها لانها تقرر دوريا لقاء العمل لا بسبب عنصر أو ظرف خارجي طهه وعلى ذلك فاقاً كان غلام الميشة والبدلات لا تنخل في مدلول المرتب الاصلى غان العلاوات ـ تنخل في هذا المدلول ، ويتعين التزام هذا المنى المحتود الاجر طبقاً للهادة السادسة غلا يجوز التعيين بهتنشي هيذا المادة بأجر يزيد على المرتب الاصلى السابق بأكثر من ١٠ لا دون مساس باعانة الفلاء التي كانت تلحق ذا المرتب ليظل المين معاتبة الطبيب السابق ، باعانة الفلاء التي كان مناس أمادة الطبيب السابق بحضوبا على أمامل المادة السابق و ٤٠٠ مليم (مرتبه الاصلى بد ١٠ لا يجوز تعيينه بأكثر من ١٨ جنيها و ٤٠٠ مليم (مرتبه الاصلى بد ١٠ لا السابق ، بشرط أن يتم تعيينه خلال سنتين من تاريخ تركه هذا العمل . وجوع مراعاة أنه اذا كان متريا للوظيفة التي عين بها في الشركة أي بدلات ، طبقا للقانون غانه يستعقها في عمله بهذه الوظيفيسة .

(المتوى رشم ٢٠٢١ - في ١٩٦٣/١١/١)؛

قاصدة رقسم (۲۲۸)

اللبسيدا:

لائحة نظام العابلين بالشركات التابعة للبؤسسات العابة المنادرة بالقرار الجبهوري رقم ٢٥٤٧ سنة ١٩٩٧ — اجازتها في المادة السادسة تعين موظفي الشكومة والمرسسات العابة والشركات التابع لها في وظائف الشركة باجور تجاوز مزاباتهم الاصلية بها لا يزيد على ١٠ ٪ أن س المادة الثقية على عدم سريان القواهد والقظم الماسة باهلة فلام الميشة على الممانين باللائحة لا يعنى المساس باهلة المالام التي كان بينقضاها المينون طبقا للبادة السادسة في الجهة المسابقة .

مُلْخُصُ الفتري :

ان الملاة الثانية من ترار رئيس الجمهورية رتم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢

بإصدار الأتمة نظام العابلين بالشركات النابعة للبؤسسات العابة تنص على عدم سريان القواعد والنظم الخاصة باعانة غسلاء المبيئة على المعابلين باحكام هذا النظام ، وتنص المادة السادسة من النظام المخكور على جواز تعبين موظفى الحكومة والمؤسسات العابة والشركات التابعة المهابة أن وظائمة والشركات التابسة لها بها لا يزيد على ١٠ / من هؤلاء بأجر بزيد على ذلك بترار من رابيس الجمهورية ، ثم جاء الباساء هؤلاء بأجر بزيد على ذلك بقرار من رئيس الجمهورية ، ثم جاء الباساء الماشر في ذلك النظام باحدال انتقالية وخوادية منها أن يستبر المعابلون بأحكامة في تقاضى مرتباتهم الحالية بها غيها اعانة الغلاء وذلك بمسسفة النفرة ١٤ من تتم تعريد عالم بقرار لهم بمقتضى المعادل المشار البسائي إلى المادة ١٤ من النظام بنخون مرتباتهم التي يتقاضونها عملا بعسسفة شخصية على أن تبسهلك الزيادة مها يعمل عليه العابل في المسستنبل شخصية على أن تبسهلك الزيادة مها يعمل عليه العابل في المسسنتيل من البدلات أو علاوات الترتيبة .

ويبين من مجموع أحكام تلك النصوص أن النظام المشار اليسسم حين الغي اعانة الغلاء لم يقصد الى انقاص أجور العليلين بالشركات في أى صورة من الصور بل حرس على الاحتفاظ أهم بأوضاع مرتباتهم اذا كان تطبيق النظام يحدد لهم مرتبات أتل ، وفي نفس الاتجاه يتعسين تنسي حكم المادة السادينة المشار الى نصها بحيث لا يؤدى تطبيتها الى الانتقاص من حقوق موظنى الحكومة والمؤسسات والشركات علسه تميينهم بأحدى الشركات التابعة للبؤسسات العابة ، يؤكد ذلك أن ظاهر نص تلك المادة يحيز المادة اولئك الموظفين الى حسد لا يمالي ميه فأجاز تعيينهم باجور تزيد على مرتباتهم الاصلية السابقة بما لا يجلوز ١٠٠ ١٠٠ ال هذه المرتبات ، وعلى ذلك نان التعيين بهذه الزيادة لا يحرم الموظف من اهلتة الفلاء التي كان يتناضاها في الجهة السابقة ويتمين الاحتساط له بها ضبن أجره الذي يمين به في الشركة ، والقول بغير ذلك أي باستبعاد الاعاثة من الاجر الذي يعين به يؤدي حتما الى أن يصبح أجر المسين في الشركة بما يجاوز ١٠ ٪ من مرتبة الاصلى أقل مما كان يتقاضاه في الجهة السابقة من مرتب أصلى واعاقة غلاء وهو ما يبدو أن اتجاه لحـــكام النظام تخالفه ولا تقصد اليسمه .

لهذا النهى راى الجمعية المهومية الى أنه يجوز تعين بوظف بهر الجمعية المهومية الى أنه وظائف الشركة والمؤسسة والشركة الشركة يأجوز تجاوز مرتباتهم الاصلية بها لا يزيد على ١٠ ٪ منها وذلك بحون مييلس هاملة أهلاء المحيشة ، الا إذا كان الرتب السياق شاملا اعساقة المفادء عبد عند المرتب الشبلا ...

(نتوی رقم ۱۱۱۵ - فی ۱/۱۰/۱۹۳۴)

قاصحة رقسم (٣٤٩)

المسطا:

القالون رقم ١١١٣ اسنة ١٩٥٨ في شان التعيين في وظالفه شركات المسلمة والقسسية المهابة ... اسبائهه لاداء امتحان مسابقة يعنن عنها في المسحف عند التميين في اية وظيفة لا يكل مرتبها عن ١٥ جنيها شهريا ... وجود استثناءين فقط على هذا الاصل ... أولهما التميين بقرار مسبب من مجلس ادارة الشركة وثاليهما التميين طبقا التقاترين رقم ١٩٠ السبب من مجلس ادارة الشركة وثاليهما التميين طبقا القدار وقم ١٩٠١ بقرار من الوزير المختص ... ورود نص المادة السليمة من تهزار ينيس الجبهورية رقم ١٩٩١ أسبقة ١٩٦١ بمستقرة التميين اجليال الاختمان اذا كان الشركة الوزاده ... ايس معناه أن الشركة مترضص في اجراء الاستمان اذا كان التميين بيرتب لا يقل عن ١٥ جنيها ... الساع الإنجان وجوبي في هذه الحبالة .

ولقص القصوق: "

ان المادة الدانية بن التهاون رقم ١١٣ اسبنة ١٩٥٨ في شبئ التعييريم في وطاقب شركات المسلحبة والمؤسسيات العلبة تنص على اتنه :

« يكون التعيين في اية وظيفة من وظائف الشركات المساهم والمؤسسات العامة لا يقل المرتب الاصلى المترر لها عن ١٥ جنيه والموسات المامة بسابقة يعلن عنها في الصحف ٤ .

وتحدد شروط الامتحان بقرار من مجلس الادارة -

و أجلس الادارة — بقرار مسبب - أن يمين المؤطفين الذين تتوافر فيهم خبرة خاصة يلزم توافرها للتعيين في وظائف معينة في الشركة مسخ اعقائهم من شرط الامتحسان .

وتنص المادة الاولى بن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تعيين خريجى الجلمات بالفركات التابعة للبؤسسات العابة على أنه : « يجوزا خلال سنة بن تاريخ العبل بهذا القانون تعيين خريجى الجابمسات في الوظائف الخالية أو التي تطو في الفركات التابعة للبؤسسات العسابة دون التقيد بشرط اجراء المسابقة المنصوص عليها في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ لسنة ١٩٦١ المسسار الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ المسسار السيسار.

ويصدر بالتشيين قرأر من أأوزير المختص ٠٠٠٠

ويعنع المعينون وقتا لاحكام هذا التقون ، المرتب وعلاوة غـــلاء المسهدة بالمثلث والاوضاع المتررة أل يغين في وظائف الفرجة الأسادسة بالكادر العالمي للحكومة . . . كما تنص المادة الثانية من هذا القانون على أن: يعمل به من أول ينــــلير سنة ١٩٦٣ .

(1) 13-3.7)

ومن حيث انه يستخلص من نصوص المواد المتدمة الاحكام التالبة :

 أولا : أن التعيين في وظائف شركات المساهبة بمرتب متسداره ١٥ جنيها شهريا فأكثر يجب أن يكون بالمتحان مسابقة يعلن عنها في المسحف .
 ولا يستثني من ذلك الا في حالتين :

 ا س أن يتمين مجلس ادارة الشركة موظفا ذا خبرة خاصة لوظيفة معينسسة دون ابتحان .

٢ ... أن يعين موظف بشركة طبقا لاحكام القانون رقم ٩٢ لمسمنة ١٩٩٢ المشار اليه ويتطلب ذلك أن يتم التعيين بقرار من الوزير المختص وخلال سنة العمل بهذا القانون وهي سنة ١٩٩٢ الميلادية .

وغیها عدا هذین الاستثنائین بهتنع تمانونا تعیین مسوظف فی شرکة مساهبة بعرتب شمهری مقداره ۱۵ ج الا عن طریق الامتحان .

وليس في احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ما يصطل هذا الحكم او يخالفه مجيزا التعيين في الشركة بعرتب مقداره ١٥ ج شهريا ماكثر دون أبتحان ، وإذا كانت المادة السابعة من ذلك القسرار تتنبرط للتعيين المتياز الاختبار الذي ترى الشركة أجراءه ، الا أن الشركة لا تترخص في الجراء الامتحان أذا كان التميين بذلك المرتب ، لان القاتون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ يلزمها بذلك وهو في هذا يقيد احكام المادة المنكورة سيويد هذا النظر أنه عندها رؤى تعيين موظفين بالشركات بعرتب مقداره يؤد هذا النظر أنه عندها رؤى تعيين موظفين بالشركات بعرتب مقداره بطانون هو المقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ الذي نص فيه صراحة على أن بطانون هو المقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ الذي نص فيه صراحة على أن الجمهورية رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٦١ الذي نص فيه هذا القسرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٦١ ما يفيد أن الإسل في هذا القسرار

.

. (متوی رقم ۱۲۱ ــ فی ۱/۲/۵/۲۱) .

قامسدة رقسم (۳۵۰)

: المسلاة

تعيين غريجى الجامعات بالشركات التابعة الدؤسسات العابة طبقة المقانون رقم ٩٢ السنة ١٩٦٢ - استقرابه صدور قرار بالتعيين من الوزير المختص خلال سنة من تاريخ العبل به - عدم تضيفه حكما بسسوية حالات موظفى الشركات من خريجى الجابعات الذين عينوا ببرتباسات نقل عن ١٥ جنيها شهريا بدون امتحان - رفع مرتباتهم الى ٢٠ جنيها شهريا غير جائز - استورارهم بعرتباتهم دون أن يكون أسريان القرار الجمهورى رقم ١٩٩٨ السنة ١٩٦١ الى اثر ما لم يصدر الجدول المسالد المدهد به ١٩٦٢ المسالد وقايم ١٩٦٢ المسالد وقايم ١٩٦٢ المسالد والمسالد المسالد المسالد

ملقص الفتوي :

أن مناط المعابلة ماليا باحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ المسار الليه أن يتم تعيين الوظف في الشركة طبقا لذلك القسانون ، مها يستفره مصدور قرار التعيين من الوزير المختص استنادا لاحكامه وخلال مسسدة مصرياته من أول يغاير حتى آخر ديسمبر صنة ١٩٢٧ .

و وللحظ أن هذا القانون لا يتضين نسوية لعالات موظفى الشركات بعث فريجى الجامعات ، وانها هو ــ بعريح اهكليه ــ ترخيص بتعيين خريجى الجامعات في الشركات على اساس المالملة المالية التي التمينا ، وفيها هذا حكم التعيين الذي تضيفه القانون ، لا يجوز استعباله لفرش م

 كان يجوز رفع مرتباتهم الى ٢٠ ج شمهريا تطبيقا لاحكام هذا القرار ، وذلك لمسالي بسالي :

()) ان تميينهم كان فى الحدود التى يجيز القانون رقم ١١٣ لسنة الممين التميين نبها بدون المتجان > أي ببرتب يقل عن ١٥ ج شهريا > غلا يجوز تعديل علائهم تعديلا يدخلهم فى الحدود التى يتطلب التانون عبها احتياز المتحان مسابقة . لأن ذلك يتضمن مخلفة صريحة لهذا القانون .

٢ — أنه ليس من شان الغي بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ أيسنة ١٩٦١ استحقاق هؤلاء الوظفين راتبا شهريا متداره ٢٠ جنيها حمن مناط استحقاق هذا الرأت ان تكون الوظيفة التي يشغلها المسرطفة من وظفف الكادر المالي ، وهذه لا يمكن تحديدها الاطبقا لجدول ترتيب الوظلف الاتف نكره . وبدون وجود هذا الجدول لا يمكن اعتبار وظيفت ما بالكلور المالي إليا كان مؤهل شاغلها - لان المبرة طبقا للهادة الثالثة بن هذا القرار ، بالوظيفة لا بالأوهل ويعبارة اخرى غانه ليس من شسان من هذا القرار المذكور مباشرة استحقاق هؤلاء الوظفين اول راتب وظائف العلم المعالى وهو ٢٠ جنيها شهريا ، وانها ذلك شان ما يتضمنه جدول الكافئة من اعتبار الوظائف الذي يشغلونها وظائف عاليسة .

ومن ناحية احسرى لا وجه لمعالمة الموظفين المذكورين باحكام القانون. رقم ١٢ لسنة ١٩٦٧ ، لانهم لم يعينوا طبقا له واستنادا اليه ، وبالاجراء المطلوب نميه وهو قرار من الوزيسر المختص ، ولا يجوز الآن استصدار مثله هذا القرار الامادتهم من أحكام ذلك القانون بعد أن أنتهت مدة سريانسه بنهائية تحسر ديسمبر سسنة ١٩٦٣ .

ويظمى من جبيه ما تقدم أنه كان يتمين استبرار الموظفين المشار. المهم بالرثبات التي عينوا بهما ابتداء دون اى زيادة الا من طريق منحهم علاوات دورية طبقا للقواعد المقررة ، أو عن طريق اعتبار الوظائف التي يشخلونها وظلمت تستحق مرتبا اعلى طبقا لجدول ترتيب الوظائف المشار اليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسسخة ١٩٩١ أو قواعد تقييم ومعادلة وظائف الشركة المصوص عليها في ترار رئيس الجمهورية رقم ومعادلة وظائف الشركة المصوص عليها في ترار رئيس الجمهورية رقمة

لذلك انتهى رأى الجمعية العبوبية الى أن موظفى شركات المؤسسة الدين عينوا قبل أو بعد أول يتأيسر سنة ١٩٦٢ بمرتب شهرى أقل من ١٥ ج وبدون امتحان مسابقة ، يظلون بالرتب الذي عينوا به دون زيادة ألا عن بطريق منحهم المالاوات المقررة ، وذلك الى حين تقييم ومعادلة وظائفهم أذ مندئذ يستحقوق المرتبات القي تقرر لهذه الوظائف ،

ويتمين استرداد ما تبضوه زائدا عن المرتبات التي مينوا بها من تاريخ تميينهم .

٠ (١٩٦٥/١/٢٢ - جلسة ٢١/١/٥/١ من طله)

قامسدة رقـم (٢٥١)

المسطاة

القرار الجمهورى رقسم ٢٥٢١ اسنة ٢٩٢١ باصدار الاحة نظام هؤلاء المسلمان بالشرك التابعة المؤسسات الصابة المادة ٢ منه على هسواز تمين موظفى الحكومة والمؤسسسة العابة والشركات التباعة لها في وظاف الشركة بنجور بتجاوز مرتبقهم الاصلية بما لا يزيد على ١٠ ٪ إذا تم التمين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة سورود هذا المحكم استثناء من الاصل السام القرر في المادة أو من هذه اللاحة الإنهائي بتحديد اجر العابل عند تعيينه بالحد الانفي القرر بجدول ترتيب القرال سنتين من تاريخ القرر في المادة أو من هذه اللاحة القرال الماد عنين المناورين في المادة ٢ وتحديد مرتبقهم لانظيام خاص متبيز لا بحل معه التطبيق حكم المادة ١٩ وتحديد مرتبقهم لنظيام خاص متبيز لا بحل معه لتطبيق حكم المادة ٩ وتحديد مرتبقهم

يؤدى الى عدم تطبيق حدم مدعد معدد النصيا لفوا .. تغير هسنة الوضع تبعا الالفاء اللاحة المسار المها وصدور المسار المسار المها وصدور المسار المسار يظام العالمين بالقطاع العام بخضينا حكيا مفاورا في المادة ٧ منه .

ملخص القتري :

ان قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٩٢ فيصدار لائمة نظام العلماني بالشركات النابعة للمؤسسات العالمة قد نصب في الملاة السادسة بنه على أنه لا يجوز تعين موظفى الحكومة والمؤسسات الطلمة والمؤسسات الشركة بأجور تجاوز مرتباتهم الاسمانية في الحكومة أو المؤسسات العلمة أو الشركات التابعة لها بهسالا لا يزيد على ١٠٪ من مرتباتهم أذا تم العين خلال سنتين من تساريف لا يزيد على ١٠٪ من مرتباتهم أذا تم العين خلال سنتين من تساريف المضافة ، ويجوز تعين هؤلاء بأجر يزيد على ذلك بقسرار من رئيسورة » .

كبا نص في مادته التاسمة على انه « مع عدم الاخلال بأحكام ترار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ يحدد أجر المابل عند تعيينه بالحد بالحد الادنى المترر بجدول ترتيب الاعمسال ويستحق العابل أجره من تاريخ تسلمه العمل ، ويجوز: ٥٠٠ عو

ويؤخذ بن هذا النص أن الحكم الوارد في المسادة السادسة الذي أجاز تمين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف الشركة بأجور تجاوز مرتباتهم الاصلية في الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها بها لا يزيسد على ١٠ ٪ بن مرتباتهم أذا تسسم التعيين خلال سنتين بن تاريخ تركهم الخدية ، قسد جاء استثناء بن الاميل العمل المقرر في المادة الناسعة من اللائحة آنفة الذكسر ، وهو الذي يقضى بتحديد أجر العامل عند تعيينه بالحد الادني المقرر بجدول ترتيب الاعمال ويرد هذا الاستثناء الى رغبة الشارع في الاعادة بن خبرة هؤلاء الموظفين ويد هذا الاستثناء الى رغبة الشارع في الاعادة بن خبرة هؤلاء الموظفين المسابقين وكعايتهم ، الاسر الذي اقتضى اخصاع تعيينهم وتحديد مرتباتهم لنظام خاص مديز بخرج بهم من القواعد العادية التعيين وتحديد المرتباتهم المنبعة الى من يعينون ابتداءا في الشركات .

ولا حجة في التحدي بكون المادة السادسة الشار اليها وقد وردت في الباب الثاني من اللائحة تحت عنوان « تعيين العاملين » في حين وردت المادة التاسعة من الباب الثالث فيها تحت عنوان « الرئبات والمكامّات » للقول بأن أعسال المادة السادسة يعتد بالحكم العسام الوارد في المادة التاسمة التي توجب تحديد أجر العامل عند تعيينه بالحد الادني المتسرر مجدول ترتيب الاعمسال لا حجة في ذلك لأن الاستثلار إلى مجرد التبويب. الوارد في اللائحة للأبواب المختلفة غير مجد في هذه الحالة ، اذ التنست الملامة تضمين المسادة السادسة المذكورة _ ولو انها وردت في البايه. الثاني من اللائحة الخاص بالتعيين متررة استثناء في هذا الخصوص بالنسبة الى الموظفين السابقين - تنظيما الضواط التي تحكم حدود المرتبات الجائز منحهم أياها بمراعاة ماضى أوضاعهم الوظيفية في الحكومة أو المؤسسات العابة أو الشركات التابعة لهما ، بسع تقرير حمد أتمى لما يهكن أن يهندوه من زيادة على مرتباتهم الاصلية دون نظر الى بداية ربط النئسة التي سيمينون نيها ولما كان من الطبيعي أن يمنسج المين في نشسسة ما بداية مربوطها غما دون ذلك ، وإن القسول بعدم أعمال حكم المسادة السادسة بن اللائمة على التنسير المتسدم يؤدى الى تعطيل الرها وجمل نصها لفوا.

وبما هو جدير بالذكر أن الاعكام المتقدمة ألتى تضبنتها لائحة نظله العالمين بالشركات التابعة للمؤسسسات العامة قلد الفيت بمقتضى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظلم العالمين بالقطساع العام وذلك اعتبارا من ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٦٦ تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسية والعبل ، وقد نصت المسادة السابعة من هذا النظام على أنه « وسع مراعاة اهكلم المانتين السابتين لا يجوز النميين وظائف المؤسسات العلمة والوحدات الاقتصادية التابعة لها من العالمين الذين تركوا الخدية في العكومة أو المؤسسات العسامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الا في وظائف ذات فألت لا تجاوز غائضها الاصلية . ويكون النميين على خلافه ذلك بقرار من رئيس الجمهورية » .

لذلك انتهى الراى الى أنه في ظل العبل بنص المسادة السادسة من الران الي أنه الماد المادة السادسة الرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الشار اليه تبل الغقه كان

ون الجائز تعيين موظفى المكومة والمؤسسات العلية والشركات التامة لها في وظفف الشكوسية أو المكومية والمكومية أو المكومية المؤسسات المهامة أو الشركات التابعة لها بما لا يزيد على ١٠٪ من مرتباتهم و ولو جاوز ذلك بداية ربط الفئة المهنين فيها الذا تسم ماتباتهم ين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة .

(ملك رقم ١٨٦/٦/١١ _ جلسة ١٩٦٦/٩/٧) .

قاعسدة رقسم (۲۵۲)

اللبسدا:

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥١ اسنة ١٩٦٢ بسريان احكام القرار الجمهوري رقم ١٩٥٦ اسنة ١٩٦٢ باسميان الحالمان بالشركات المتابعة المؤسسات المابة على العابلين في الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها النولة — صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧٤ اسنة ١٩٦٨ بنديل القرار رقم ١٩٥١ اسنة ١٩٦٣ الشار الله ونصه على سريان احكام الاحدة نظام العابلين بالشركات التابعة المؤسسات العابة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٦ فينة ١٩٦٧ على العابلين في الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها البولة والتي يصدر بتحديدها قرار من الوزيار المفتص بسريان أحكام هذه اللاحدة على العابلين بالجمعية التعاونية المؤسسات بسريان التي التي المهابلين بالجمعية التعاونية الطباعة والنشر على البيان المهابلين بالجمعية والماته بالشركة الميابية الإحدادة والماته بالشركة المستحقان العبولة التي المهابة المناسفة المناسفة المهابة المناسفة ا

بلغص الفتوى:

ان المادة الإولى من الثجة نظلم العللين بالشركات التلعيسية المؤسسات العلم المعادر بها ترار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٦٦ لسلة

1978 تنص على أن و تمرى أحكام النظام الرائق على جياسه إلعالمان في الشركات التي تتبع المؤسسة كيا تسرى أجكام هافرا النظام على الجمهات التعاونية التي تسلساهم نيها الدولة والتي يصدر باخضاعها لاحكامه قرار من رئيس الجمهورية 80. 8

وقد صدر بناء على ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٦ لسبة ١٩٦٣ وينص القرار الاول في مادته الاولى على ١٩٦٨ وينص القرار الاول في مادته الاولى على ١٩٦٨ وينص القرار الاول في مادته الاولى على ١٩٥٨ اسبة ١٩٦٨ إليملة المصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٦ لبسبة ١٩٦٧ لبسبة ١٩٦٨ ميل الدولة » وقبد على بعدنا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسبية في ٣ من اكتوبر سبة ١٩٢١ ، وينص القرار الجمهوري رقم ١٩٩٦ لسبنة ١٩٦١ المشار المنافية الله ١٩٨١ المسلم المادة (١) من القرار الجمهوري رقم ١٩٩٦ للسبنة ١٩٦١ المشار الجمهوري المحكم الاسبنة ١٩٦١ المسلم بالشركات التابعة للمؤسسات العالمة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية بالقري الحمد القرار الجمهورية والتي تساحم فيها العالمة العالمين في الجمعيسات التساونيسة المحتوية القرار من الوزيسر بالمحتوية المحتوية القرار من الوزيسر بالحمورية المحتوية المحتوية

ويؤدى هذا القرار الاخير ان خضوع العالمين بالجمعيات التعاونية الترار الجمهوري الاخير رقم ٢٧١٤ لسنة ١٩٦٤ بنوطبا بصدور قسرار الجمهوري الاخير رقم ٢٧١٤ لسنة ١٩٦٤ بنوطبا بصدور قسرار من الوزيسر المختص بداياك ولم يصدر قرار من الوزيسر المختص بسريان هذه الملاجة على العالمين بالجمعية التعاونية للطباعة والنشر حتى تاريخ المنهمة والمباه بالشركة العالمة المباهن بالشركات التابعة للمؤسسات العالمة المباهن بالشركات التابعة للمؤسسات العالمة المباهن المباهن المباهن المباهن بالشركة العالم المباهن بهذه المركة والبي تنعى على أنه « يجوز نقل المسامل المباه بنوية من جهة الى اخرى أو من عمل الى آخسر في المستوى ذاته سواء المباخ المباهن المباه المباهد المباهد

الحالة يفترض خضوع الجهة المنتول منها لاحكام اللائحة ولم تخضيع الجهسية التماونية للطباعة والنشر لاحكام هذه اللائحة ويكون الحاق المنكور بالشركة الشار اليها في تكيفه القانوني الصحيح تعيينا يخضع لما تنص عليه اللائحة الذكار من احكام خاصاة بتحديد المرتب عند التعيين وما تنص عليه المادة الناسعة من أنه « مع عدم الإخلال باحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسانة ١٩٦٧ يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحدد الادني القرر بجدول ترتبب الاعمال .

ويستحق العامل أجره من تاريخ تسلمه العمل . ويجوز لمجلس ادارة الشركة وضع نظلم للعمل بالقطعة أو بالانتاج او بالعبولة على الساس حصول العامل على الحسد الادنى للاجسر المترر لفئة عمسله بالاضافة الى اجسر محدد عن كل انتاج يزيد على المصدل الذي تقرره الشركة في المهن المختلفة » .

وبفاد هذا النص استحقاق العابل عند تعيينه بالشركة الحسد الادنى للأجر المترر لفئة عبله أي أول مربوط الفئة بالاضافة الى ما يستحقه بن عبولات أذا كان تعيينه في وظيفة بقرر لهسا عبولات عن كل انتاج يزين عنى المعدل الذي تقرره الشركة ووفقا للنظام الذي يضعه بجلس الادارة في هذا الخصوص دون العبولات التي كان يستحقها قبل تعيينه في وظيفته الجديدة بالشركة أذ لا شسأن لهذه الوظيفة بمبولات غربية عنها وينظام للانتاج أو المبولات لسم يوضع لها المسلا ولا يستطيع العابل أن يستمحب معه هذه العبولات أو هذا النظام كلما عين في وظيفات حديدة قسد لا تعرف هذا النظام أو هذا النوع بن المبولات .

ومن حيث أنه وأن كانت للم تنبع في الحاق المذكور بالشركة المابة للابحاث والمياه الجوفية احكسام الملاة السابعة من لائحة المسلملين بالشركات المتسار اليهما غيبا تنص عليه من أن يكون التعيين في وظيفة من الفئة السائمة غيا فوقها بقرار من رئيس الجمهورية بناء عسلي طلب مجلس أدارة الشركة وموافقة مجلس أدارة المؤسسة ، ألا أنه " وقد استبر المذكور في المهمل بالشركة بعد العهمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ بالمدار نظام العالمين بالقطاع العدام فيتعين

ويكون التعيين في وظائف النئة الثانية بترار من الوزيسر المختصى. بناء على ترشيح مجلسي الادارة .

اما التميين في وظائف النئسة الاولى وما يعلوهسا نيكون بتسرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث أن السيد / بتمينه في وظيفته الجديدة في الشركة المسابة للأبحاث والميساه الجوفيسة لا يستحق العبولات التي كسان يتقاضاها في الجمعيسة التعاونيسة الطباعة والنشر فلا تضاف الى مرتبه ومن ثم غانه ليس ثبة ما يدعو لاستصدار ترار جمهوري بتميينه فيها بالتطبيق لاحكام القاتون رقم ١٥٦ السسفة ١٩٦١ المشلر اليها وانها يتمين ترار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٦ اسسفة ١٩٦١ المشلر اليها وانها يتمين للصحيح وضمه استصدار قرار من رئيس مجلس الادارة طبقا المسلدة اللاالمية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ السنة ١٩٦٦ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الحاق السيد /
بالشركة العابة للأبحاث والميساه الجوفية (ريجوا) يعتبر تعيينا جديدا
غلا يستحق العمولة التي كان يتقاضاها بالجمعية التعاونيسة التي كسان.
يعمسل بهسا قبل تعيينه بالشركة .

(فتوى رقم ١٥٢ في ١٠ من يونية سنة ١٩٦٩) .

قاعسدة رقسم (۲۵۴)

المِسطا :

نص المُلدَّة ٦٦ من لائمة بظلم المابلين بالشركات التابعة للوسسات. المسابة المسادر يقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٤٦ أسنة ١٩٦٦ عسلي. جواز تعين عاملين لاعصال مؤقتة أو عدضية وتسرى في شائهم القواعد المغلصية الذي يضحها حبد محدره حديث أهدد المدين بسر المربية المتحدة المقصل البحرى لمدة سنة اشهر لحين اتضاد الإجراءات لاستصدار قصرار جمهورى بنعينه عصدم صدور هذا القرار الى ان الحق بالعصل في شركة اغرى مقضاه القول بأن العلاقة المؤقفة التي تأنيت بالحاقة بالمصل لدى شركة المربية المتحدة اللقال بأن الحاقة بالمصل لدى شركة المربية المتحدد القول بأن الحاقة بالمصل لدى شركة الأولى عني سبيل الندب المؤقت بحيث يعود الى وظيفته في الشركة الإصابة عنما ينتهي هذا الندب عدم هواز المحتوى الموالى والمتحدد في هذا الندب عدم هواز المحتوى المهال والمتحدد في هذا الندب عدم هواز

بلخص الفتوى:

يبين من تقصى المراحل التشريعية لأنظمة العاملين بالقطاع العسام ال الشرع وضع نظاما للتعيين في شركات القطاع المام شبيها بنظام التعيين في الوظائف العمامة فيتم التعيين بمقتضى قرار يصدر من الجهة المختصـة ومقا للنئة التي يعين بها العامل ، وتظل الخدمة قائمة بغير مدة محددة الى أن تنتهى بأحد الاسباب الموجبة لانتهسائها وققا لاحكام القاتون . وسبع ذلك متد أجاز الشرع تعيين العالمين بصفة بؤقتة في بعض الاحوال الخامسة لواجهسة احتيلجات طارئة عستدعى الاستعانة ببعض العالمين للقيسام بأعبسال مؤقتة أو عرضية ، غنصت المادة (٦٦) من لائحة نظام العاملين بالشركسات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بترار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .. وهي اللائمة واجبة التطبيق في الحالة المعروضة ... على انه « يجوز تعيين عابلين لاعبال مؤقتة أو عرضية سواء من المتبنعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو الاجانب ، ويضع مجلس ادارة الشركــة التواعد التي تسرى في هذا الشمان مع مراعماة الاحكمام الخاصة بتوظيف الأجاتب ، عملي ان تعتبد هذه التواعد بترار بن مجلس ادارة المؤسسة المختصة » _ ويبين من هذا النص أن الملبل المعين بصفة مؤقتة في مركز تايوني مختلف عن مركز العابسال المعين بصفة دائية ؛ فهو لا تسرى في شـــانه الاحكام التعلقبة بالمابلين الدائين ؛ وانبــانه المحاسبة التي يضعها مجلس الادارة .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك ، وأذ يبين من وقائع الحالـــة المعروضة أن تعيين السيد في الشركة العربية المتحدة النقـل البحرى الذى تم في ٧ من يغايــر سسنة ١٩٦٤ لم يكن تعيينــا دائيا ، وانــا كان تعيينـا وقاء ؛ ذلك أن التعين في وظيفة من وظاف الشركة من الدرجة السادســة أو ما فوقــا كان يتنفى _ ولفقا لحكم المادة (٧) من الملائعة المسادر اليها _ استعدار قرار من رئيس الجمهوريــة أرام جمهوريــة المسادر من مجلس ادارة الشركة في ٧ من يغاير سنة ١٩٦٤ ألم الحدة سئة أشهر لحين أتخاذ الإجراءات اللازمة لاستصدار قرار جمهوري بتعيينه في الفئة أثلثلة ؛ كيا تأكد هــذا الوضــع بقــرار جمهوري بتعيينه في الفئة الثانة ؛ كيا تأكد هــذا الوضــع بقــرار مكافأ مقدارها .٦ جنيهــا شهريا ؛ وأعــاد النص على أن تعيينه بصفة مؤلدة ألمدة سنة أشهر لا تتجيده وهو الأرار الذي لسم يصدر الى أن الحق بالمهل في شيكة لأخرى هي شركة لأخرى مي شركة الشحن والقريغ .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، غان الملاقة المؤتنة التي تربط السيد
بالشمركة العربية المتحدة لاعبال النقل البحرى نكون قدد انتهت بالحلق
بالمعل لدى شركة اخرى ، ولا وجه للقول بان الحاته بالمبال لدى الشركة
الاغيرة كان على سبيال النعب المؤتت بعيث يعاود الى وظيفت عن
الشركة الاصلية منتها ينتهى هذا النعب ، ذلك أن تعيينه بالشركة الاولى.
لن يكن بصفة دائمة ، وأنبا كان بصفة وقتة ، ولا يتصور ندب
المال المعين بحسفة وقتة للعبال غير العبل المعين له ، لأن التعيين
المؤلفة المسلم الحاجة المؤتتة الشركة أو الضرورة ، ومن شام لا تنطبق
المكل المعين بها ، والتحق بالعبال لدى شركة الحبل المؤلفات
الشركة المهين بها ، والتحق بالعبال لدى شركة الحرى انقطعت
ملله بالشركة الاولى باعتبار أن القصاحة بالشركة الولى أن تقوم
من جانبه لمقدد علمه محدد المدة ، كبا يجوز للشركة الولى أن تقوم
من جانبه لمقدد علمه محدد المدة ، كبا يجوز للشركة الولى أن تقوم
من جانبه لمقدد علمه محدد المدة ، كبا يجوز للشركة الولى أن تقوم

-بهسدًا الانهاء من جانبها ونتبسك به نلا بجوز للعابسل بعد ذلك ان
 -بدعی استبرار علاقته بالشرکــة الاولی .

ومن حيث أنه لاوجه للاحتجاج في هذا الخصوص بنص المادة (١٧) من تانون العبل التي تقضى بأنه « اذا كان العقد محدد المدة واستبر الطرفان في تنفيذه بعد انقضاء مدته اعتبر مجددا لمدة غير محدودة . . » "الطرفان في تنفيذه بعد انقضاء مدته اعتبر مجددا لمدة غير محدودة . . » القطاع التمام الذي وضع له المدع نظلها مختلفا عن نظام التميين في شركات القطاع الحام اذي وضع له المدع نظلها مختلفا عن نظام التميين في القطاع الخاص ، غان مملك كل من المملل والشركة في الحالة موضع النظر يعل على الملاقة الوظيفية المؤتلة التي كانت تربطهها قد انتضت تجبل منى المدة المحدد لها ، غقد الحقته الشركة بالعمل لدى . شغل بعمل بها انتظارا لصدور القرار الجمهورى بتميينه فيها وهذا . وهلا يعمل المرب يتعينه فيها وهذا . يتفيذ فحن الطفيان الطرفين لسم يستبرا في تنفيذ المقدد بعد انقضاء مدته ، بال

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية الممهمية ألى أنه لا يحق للسيد أن يطلب تسوية حالته في شركسة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية على أسساس استبرار خدبته بها منذ تعيينه بها تعيينا مؤقتا .

(ملف رقم ۱۹۷۳/۵/۳۰ ــ جلسة ۲۰/۱/۷۳) .

الفسرع الرابع عشر

التســــويات

قاصدة رقــم (١٥٤)

: المسطا

تسوية هالات العليلين بها وفقا للقواعد القصوص علها في لاحة نظام العليلين بالشركات الصادر بها القرار الجمهورى رقام ٢٥٢٦ لسنة ١٩٦٧ المتاح ب شروط ضمها الى الاجر الاصالى عند اجراء التعال التصوص عليه في المادة ١٤٠ من اللاحة المتابل المرف قد جرى ببندها اذا درجت الشركة على صرفها مسدة بلاك سنوات سابقة على العبال باللاحة وجوب عسم بنوسط المتح التي صرفتها الشركة في هذه المدة الى المصر كل عامل بها كان في خدية الشركة وت المسل باللاحة سواء كان قد اتم هذه المسدة في خدية الشركة أم لم يتبها .

مِلمُص القنسوى :

يستقاد بن نص المادة ٣ بن القانون رقم ١١ لسسنة ١٩٥٩ بامدار قائون العبسل أن كل با يعطى للعابسل لقساء عبله بهبسا كان نوعه يعشر أجرا ، وفيها يتعلق بالمنح ، فهى بلغ يعطى للعسامل علاوة على الإجر والمتصود هنا هو الاجر الاصلى ، بخلاف الاجر الانساق أو المنح أو بكافات الابتر الانساق أو المنح يكن الابترا إلى كانت بمسياتها ، أو بكافات الابترا جرا بالمعنى الكابل للاجر ، والمنح يتعين لحسابها كجزء بن الاجسر ، فتدخل فيه ، أن يكون بنصوصا عليها في عقود العمل المودية أو المشتركة للعبال لو أن يجرى العرف بمنتها بحيث يستشر في طون العبل لنها قد أصبحت جزءا بن أجرهم وليست تبرعا ، فيتي كانت

الشركة قد درجت على صرف المنحة أو المكاتاة مدة تبين من المذكسسرة الايضاحية لقرار رئيس الجمهورية رتم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ... انها حددت بحد أدنى ثلاث سنوات ، نيعتبر أن العرف قد جرى بذلك ، مما يتمين معه حسساب هذه المنحة كجزء من الاجسر يتعين ضمه ألى مرتب العامل أو أجره عند أجراء التعادل النصوص عليه في المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . ولا يشترط أن يكون العامل ذاته قد تقاضى هذه المنحة لمدة ثلاث سنوات كامة ، بـل يشترط نقط أن يكون قد الحق بخدمة الشركة قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وذلك أن عبارة المذكرة الايضاهية لقرار رئيس الجمهورية المذكور واضحة في أن الذي بضم الى المرتبات هو متوسسط النَّمة التي صرفتها الشركات في الثلاث سنوات الماضية ، وليست العبرة بمتوسط المنحة التي صرفها العاملون بهذه الشركات في المدة المشار البها ، غالام منسبوب الى الشركة وليس منسوبا الى العاملين بها ، فمتى كانت الشركة قد درجت على صرف منح أو مكافآت في الثلاث سنوات الماضية على ١٩٦٢/١٢/٢٩ وجب أن يضم متوسط المنحة الى صرفتها الشركات في الثلاث سنوات المانسية الى مرتب كل عامل بها تسوى حالته طبقها للتمادل المنصوص عليه في المادة ٦٤ من اللائحة المسار اليها أي أن المعالى موضوعي وليس معيارا شخصيا ، ولذا أساسه وحكمته سا فالتسويسة التي نصت المادة ٦٤ من اللائحة على اجرائها طبقا للتعادل ، تحدد مرتب العامل بمسخة انتهاثية وكل ما كان يحمسل عليه العامل من مبالغ لقاء عمله يدخل في أجره ، ويستقر وضيع الأجر ، غلا يكون ثبة مجال النهر انتاج أو مكافآت سنوية بعد ذلك ، نبن التحق بخدمة شركة بن الشركات وكانت هذه الشركة تجرى على صرف منح أو مكانات ، يصبح هذا العامل وقد اعتبر هذه المنحة أو الكافأة جزءا من أجره ، تقوم الشركة بصرفه ويستطبع أن يطالبها بهذا المرف تضاء أذا هي المتنعت عن الصرف ، مأدام أصبح جزءاً من الأجسر لا مجال للمنازعة في عدم استحقاقه له ، ولؤلا سدور لأئحة نظام العاملين بالشركات لاستبر العامل في تقاضيه ، ماذاً صدرت اللائحة ونصت على اجراء تعادل وعلى تسوية الرتبات طبقا لهذأا التعادل ، من حق كل عامل كان في خدمة الشركة وقت صدور اللائخة. أن يضم ألى مرتبه متوسط المنحة التي قابت الشركة التي يعبسل بها بصرفها للعاملين بها في الثلاث سنوات المساضية على اجراء ألتعادل ذ سواء كان قد اتم الثلاث سنوات في خدمة الشركة أو لم يعبها ، محقه يقوم في هذا الضم ، طالما أنه في خدية الشركة وقت صدور اللائحة ، وطالما أن هذه الشركة كانت تقوم بصرف بكانات انتاج أو منح أو بكانات سنوية لدة الثلاث سنوات الماسعية ودون اعتداد بعدة خديته بالشركة ، ودون حلية الثلاث سنوات عملى الإقل حلية ألى تطلبه أن تكون هذه المدة تد بلت ثلاث سنوات عملى الإقل التابعة للمؤسسات العلمة ، ثم نقل الى شركسة تانيسة ظل بها حتى صدوت الثابكة للمؤسسات العلمة ، ثم نقل الى شركسة تانيسة ظل بها حتى صدوت اللائحة وكانت مدة خديثة بالشركة الإولى طويلة ، ولكن سندة خديد بالشركة الاقلاب عن الشركة الإولى الى مسدة الشركة الأولى الى مسدة الشركة الألتيسة لاصبح المهار شغيبا ، بضميه ، في المعارف عندا المغارف عن المعارف عندا المغارف عن العالم وضوعي ينسب الى الشركة القائلة المؤلدة التي تصحب ، مع أن المعارف وهنوعي ينسب الى الشركة القائلة المؤلدة التائلة المنادة التاليدة المعادل والتي يكون العليل موضوعي ينسب الى الشركة القائلة المنادة ا

هذا وان مبارة المذكرة الإيضاحية بتنة مع اهدات التشريع ، والتي تتحصل في الإيحرم العابل مبا كان يقدره من أنه سينتاضي خلاف اجره الإسلى المنحة أو المكفاة السنوية التي درجت الشركة على صرفها ، بحيثه أصبحت حقل مرفها ، بحيث من القانون رقم ٩١ السنة ١٩٥٩ سالفة المذكر . وهو كان سينتاضاها لم استرت الامور على ما هي عليه ، ولم يقصد المشرع بتنظيمه حرماته منها ، وبطبيمة المراكبة الشركة الشركة المدور القرار الجمهوري رقم ٢٥٦ سنة ١٩٦٣ المشار اليه .

(نتلوی ارتبام ۷۱۲ و ۷۱۳ و ۷۱۶ - فی ۱/۸/۱۹۳۵) ..

قافسدة رقسم (أفاه؟)

: 4

تسوية هلات العليان طبقا كلاحة نظام العليان بالقركات العمادر (م « - - ع ١٠٠٤ - أ يوا القرار الجيهوري فيها البناوات الدورية أو الاستثنالية التي منحت يُعدُ ١٩٦٧/١٧/١٩ -

طِهُمِي الْهُرْسِيرِي :. :

سبق للجمعيسة العوبيسة أن ألفت بطستهسة المنطقة في ٢٠ من أفسطس سنة ١٩٦٣ بأنه يترتب على نفاذ لائحة نظام الطلين بالشركات عجيد مرتبات الموظفين على ما كانت عليه في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ عابيخ العمسل بالملاحة ، وذلك الى حين تبام التمادل وفقا لجدول الوظائف للمرفق بإلاحة أو وتكون النتيجة الحتيبة لذلك عدم جواز منسح عالاوات عليبة أو استختائية للمايلين بالشركات حتى يتم التمادل وبن ثم غلا يجوز المتحدد بها منح بن طك العلاوات بن ١٩٦٢/١٢/٢٩ عند تقدير المنحة أو مند تقدير المنحة أو مند تقدير المنحة أو مند تقدير المراد عند تقدير المنحة أو مند المنحة أو منحة أو م

ولهذا انتهى راى الجمعيسة العمومية الى ما يأتى :

أولا -- يغبم الى مرتبات جديد الماليان بالشركة الذين يكونون في خديها وبت معبور قرار رئيس الجمهورية رتم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - موسط المنحة التي مرفتها الشركة في السنوات الثلاثة المساغية وذلك عند اجراء التعادل والتسوية أيا كانت جدة خديمهم بالشركة مادام التحاقهم بخديما كان سابقا على ٢٩ ون ديبيور سنة ١٩٦٢ .

ثانيا ... لا حق لن عين في ظل اللائمة في تقاضي حكاماة الانتاج أو البونص بل يتفاضي المرتب المقرر لوظيفته في المدول المرفق باللائمة .

الله المراجعة المجتمعة المبويسة بطعبتها المعقودة في ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٦١ والتي انتهت الى أن حكم التساتون رتم ٥٩ لسنة ١٩٦١ يسوى على جبيع بمالة الالبهاج الإاليونس ، في أية صورة كانت ، ما كان مستقرا منها وما كان غير مستقر ودون محاجة بفكرة الحق المحتسب .

الله المنا _ يجوز الجمع بين مُكَفَّاتُ الْأَسْتَاجُ أُو البونش الشار البها بالمساون رقم ٥٩ المنة ١٩٦٣ المذكور وبين المكان التسميمية

المنصوص عليها في المادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥{٦ المنقة المعمودية وقم ٣٥{٦ المنقة المعمودية التابعة للمؤسسات العلمة المعادة في كل . *

(مُتَاوِي اُرِهُمُ ١٧٢ و ٧١٢ و ٧١٤ — في ١٩٦٥/١) •

أقامسدة رقسم (٣٥٧)

: 12-41

تسوية حالة المثبلين طبقة للالمة نظام المثبلين بالشركات المسادر بها القُرار العبهورية رقمُ ٢٥٥٦ لنسبئة ١٩٧٧ ــ ضم متوسق القفة الى الاجر الاصلى ــ يتم دون حاجة الى الحصول على حكم تضافى •

ملخص الفتوى:

لا يمتد في تقدير المنح أو تقدير الجزء الواجب ضميه منهما ألى المرب بهما عدد تكون الشركة شد قلبت بنيمه من علاوات دوريهة بعد 1977 من ديسبير سنة 1977 ، اذ الواجب خسبيا انتهت اليه تتوعه المجمعية المعودية بجلستها المعودة في ٢٠ من أغسطس سنة 1977 هو تجميد مرتب العالمين بالشركات الخاسمين لنظام المهالمين بالشركات الخاسمين لنظام المهالمين بالشركات المالية ، وذلك حتى تهام التعادل المصوص عليه في المادة ١٢ من اللائحة المنكورة .

سادسا _ للمايل حق في اقتضاء الكنفة أو شم بتوسطها الى مراجة مند اجراء التمادل والتسوية ، انما بستيد من القسانون وطبقا للمبدأ المقرد . في البند (، أولاً) ، دنون حلجة الى الحصول على حكم قضائي ،

ر بلها رقم ١٩٦٥/١/١٤ - بطبيع ١٩١٥/١/٨٢ .

قاعلية رقيم (۲۵۷)

. :

: المسملة

قرار رئيس الجبهورية رقم ٢٥٢١ اسنة ١٩٦٢ باصندار لائحة نظلي المليان بالشركات التابعـة المؤسسات العابة — زيادة مرتبات العابان. بالشركات التابعة فليؤسسات العابة نتيجة تسوية حالاتهم طبقـا لاحكام، قرار رئيس الجبهورية رقم ٢٤٥٢ اسنة ١٩٦٢ المشار الآيه — كيفيـــة. حساب الاجور الاضافيـة المستحقة لهؤلاء العابلين — الاعتداد في حساب الاجور الاضافيـة بالاجور الاضافيـة المستحقة لهم قانونا بعد التسوية. طبقـا القرار رئيس الجبهورية رقم ٢٥٥٦ اسنة ١٩٦٢ في تاريخ اداد.

يلقص القصوي :

أن من حيث أن المادة (1) من نظام العاملين بالشركات النسادر به ترار رئيس الجيهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنمن على احكام. هواتين العسل والتابينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها عيما لم يسعر. فينائله نص خاص في هذه الملاحة يكون اكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر. علائذا النظام جزءا بتيما لعك العبل .

وتنص المادة ؟ بن هذا النظام على أنه : مع عدم الاخلال باحكامي قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٦٢ يجدد أجر العلمل عند تعيينه بلحد الابنى المرر بجدول ترتيب الاعبال .

ويستحق العامل لجره بن تأريخ تسليه العبل ، ويجوز لمجاسب ادارة الشركة وضع اظلم العبل بالقطعة او بالاتتاج او بالعبولة على السفى حصول العامل على الصبد الاتنى للأجر المتر لفلة عسسله بالانساقة الى اجر محدد من كل انتاج يزيسد على المسافل الذي تترره الشركة في الجين المخطفية .

ومن حيث أن المادة (١٣١) من تانون العبل الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقدادي رقم ٩١ اسنة ١٩٥٩ تنص على المه يعنى مسلمي المادي المناورة في المادة المدينة المناورة في المادة المسابقة أجرا أضافيا يوازى أجسره الذي كان يستحته عن الفتسوة الأسافية مضافا اليه ٢٥ على الأقل عن ساعات العبسل الفهسسارية أو ١٥٠ على الاقسار عن ساعات العبسل من ساعات العبل الليليسة .

غاذا وتسم المسل في يوم الراحة وكان العلمل بتقاضى اجسوا في اليام راحته حسب الإحسر الإضافي في هذه الحالة بضاعفا .

ومن حيث أنه يترقب على ما تتسدم أنه في حالة تكليف العلى ساهات على أساس المساقية عانه يهنج الأجر الأضافي المترر لذلك محسوبا على أساس أجره الأصلى المستحق له تمانونا في التاريخ الذى لدى غيه المسسل الأضسافي ــ غاذا سويت حالته اعبالا لحكم القسانون تسسوية ترقيه عليها تعديل مرتبه بالزيادة أو بالمنص بائسر رجعي بيئد الى منسسرة عبل غيمها العابل ساعات عبسل أضائية واستحق عنها أجرا أضائيا غان أبجسر الذى ينشا عن هذه التسوية هو الأجسر المستحق له تمانونا والذي يعمل أسلما لحصاب الأجور الأضافية المستحقة للعلمل وينبني على ذلك بوليو سسنة ١٩٦٥ انتيجة للتسويات التي أجريت لهم تطبينا لاحكسام الأول يسسنة ١٩٦٥ انتيجة للتسويات التي أجريت لهم تطبينا لاحكسام الأول يسسنة ١٩٦٥ انتيجة للتسويات التي أجريت لهم تطبينا لاحكسام الأعرب المستحقون الأجسور الأضافية عن أعباهم منسوية ألى مرتباتهم المستحقة لهم تانونا بعد التسوية طبقاً للقسرار الجمهسوري (1975 ألمية المناوية بداء هذه الأعبسال الاضافية بما غيها من زيادة نتيجة للسوية الوماك نتيجة للسوية الوماك المنافقة المنافقة المنافقة ودورية .

لهذا انتهى رأى الجمعية المعودية الى أنه يمتد في حساب الأجور الإنسانية للمالمان بالشركات النابعة للمؤسسية المصرية العالمة للمنامات المتدانية بالأجور الاصلية المستحقة لهم تاتونا بعد التصوية طبقا للعرار المبين من ١٩٦٣ سنة ١٩٦٣ في تاريخ اداء الاحسال الانسانية .

⁽ نتوی رئم ۵۹ سـ بتاریخ ۳۰ من سبتیبر ٔ سنة ۱۹۲۸) .

قاعسدة رقسم (۲۰۸)

المبيدا:

ندب بعض العاملين من المؤسسة الى احدى الشركات التابعة لها
سهدور قرار من مجلس ادارة المؤسسة بنسوية حالة العاملين بها وفقة
لاحكام لاحة الشركات الصادرة بقرار رئيس المجهورية رقم ٢٥٤٩ اسنة١٩٦٢ -- عدم تسهول قرار التسوية العاملين المتعبين الى الشركة -- مخالفة
نلك المقانون -- اشر نلك -- وجوب سحب قرار التسوية فيها نضيته من
الفضال هؤلاء العاملين وتسوية حالاتهم بالسر رجمي يرتد الى تاريخ.
سنور قرار التسوية -

بلغص الفتسوى :

ان لائمة نظام العالمان بالشركة الصادر بهما قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٢٦ لسمة العالمان بالمؤسسسات رقم ٢٥٢٦ لسمنة ١٩٦٣ والتي طبقت على العالمين بالمؤسسسات المهابة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسمنة ١٩٦٣ كماتت تنص في المادة ٣٣ بنها على ان « يضع مجلس ادارة كل شركة جمدولا بوطنائف والمرتبات الفاصمة بالشركة في حدود المجدول المرافق ويتضمن المجدول وصف كل وطيفة وتحديد واجباتها وسنولياتها والاشتراطائك الواجب توافرهما نيين يشغلها وتقييمها وتصنيفها في نثلت ، ويعتبه هذا الجدول بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المفتصة منه » . . » .

كبا كانت المادة ؟ ٢ من هذه اللائحة تتمس على أن لا تمادل وطائف:
الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار الديه في المادة الاسابقة خلال
مدة لا تجاوز سنة شهور من تاريخ العباب بهذا القرار .. ويصدر بهذا
المتعادل قرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصبة بناء على اقتراح مجلس
ادارة الشركة ، ولا يسرى هذا القرار الا بعسد التصديق عليه من المجلس
المتنفذي ، ويمنح العابلون المرتبات التي يصددها القرار السسادر
بتسوية حائمهم طبقا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا من أول السسنة
المقابة من وي » »

ومن حيث أن المستناد من وقاتع الموضوع أن العلياين العروضية. حالتهم ظلوا طوال الفترة با بين ١٩٦٤/٧/١٨ وأول يوليو سنة ١٩٦٥ المحيون بشركة الدار المحرية للتأليف والترجمة والنشر بطريق النحب من المؤسسة المحرية العالمية للتأليف والاتباء والنشر عملا بقرار هذف المؤسسة رقم ٧٧ لمسنة ١٩٦٤ ولم يتم نظهم من المؤسسة الى الشركة الا اعتبارا من ١/١٩٥٧ بعد أن نقاعت الاعتبادات الخاصة بوظائهم. الى هذه الشركة ، ومن نسم غانهم ظلوا حتى تاريخ النقل في عداد العلمان. بالمؤسسة لان نديهم خلال الفترة المسلر اليها للعمل بالشركة لا يسؤدى الى انفصسام علاقتهم الوظيفية بالمؤسسة ولا يظع عنهم صنتهم.

وين حيث أن الثابت أن بجلس الوزراء اعتبد جداول تعافل وطائف التي تضيفها الجدول المحقي الأحق المستبد النها بالوظائف التي تضيفها الجدول المحقي بالأحدة غلام العالمين بالشركسات التابعة المؤسسات العالمة عبلا باحكام المدة ٤٢ بن هذه الثانمة ، وقد أصدرت المؤسسة في ١٩٦٥/١/١٦ الفرار رقم ه٠ بتصوية حالات العالمين فيها بالتطبيق لاحكام اللاحسة المنافزة دون أن يتضبن هذا القرار صنوية حالات العالمين الذين ندورا للمسلم بالشركة آنفة الذكر،

ومن حيث أنه بنى كان ما تقسدم ، غان قرار المؤسفة رقم ١٩٥٠ لبسنة ١٩٦٥ يكون قسد استر بحيها نبيسا تضيفه بن اغفال تسوية هاهجه هؤلاء العالمين لانهم كانوا حتى تاريخ صدوره يندرجون في مداد العليلين بالمؤسسة وبالتألى كان لهم حق مستبد من اهكام اللائحة في تسسوية حالتهم شاتهم في خلك شأن زملائهم من العالمين بالمؤسسة .

وتاسسا على ذلك يتمين على المؤسسة المتسار اليها أن تسجيه، قرارها آنف الذكر غيبا نضية من اغفال تسسوية حالات العالمسين المذكورين وان تسوى حالاتهم بالسر رجعى يبتد الن تاريخ سدور فقا القرار مع مراساة كلفة لحكام الله تظام العالمين بالبركسات المجي معفر القرار في ظلها •

⁽ تنتوى زقم ، ۱۸۷ ـ ف ۱۲۹۷ / ۱۲۹۷) •

القسرع الخابس عشر

الدرجسة والاقسمية

قاضدة رقسم (٢٥٩)

المسيدا:

قرار رئيس الجنهورية رقم د ٢٨٧٧ أسنة ١٩٦١ بغع المساطين بالنسسات المابة والشركات التابعة لها علاوة استنائية من عسالوات الترجة الموضوعين غيها ولو جاوز الرتب نهاية مربوط الدرجة ، أو باية مربوط الدرجة ، أو باية مربوطها المهنا الكبير المقصود بالدرجة في مفهوم هذا القسرار بسلامين مليها طبقا القسادل بسلامين عليها طبقا القمادل المنافين عليها طبقا القمادل رئيس المجمهورية رقم ١٩٦٧ الساس نلك : هذه الدرجة هي التي يقد تكون بدايتها الكبر من مرتب المابل مضافا الله الملاوة الاستثنائية بيراز رئيس المجمهورية رقم ١٩٦٩ السابة هؤلاء المابلين ، في القلمان بها نص عليه من تحديد العبية هؤلاء المابلين ، في القلمان التي سويت عليها بعد التعادل ، اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٤ حدم صرف القروق المابلية المرابة على ذلك الا من أول يولية سنة ١٩٦٤ حدم صرف القروق المابلية على ذلك الا من أول يولية سنة ١٩٦٤ حدم صرف القروق المابلية على ذلك الا من أول يولية سنة ١٩٦٤ حدم صرف القروق المابلية من قدار مجلس ادارة المؤسسات

ملخص الفتسوى :

ان الذة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧٠ اسسنة ١٩٦٤ يمنع علاوة استثنائية للمابلين بالمؤسسات العابة تقمى بمنع المسابلين في المؤسسات المسلمة والشركات الإباعة لهسا إلتي كانت تطبق حتى تاريخ .٣ يونية سنة ١٩٦١ نظام الرتبات الوارد في التانون رقم . ١١ لمسئة ١٩٥٩ بنظام الرتبات والاجور الوارد في كادر عبدال المسئم الرتبات والاجور الوارد في كادر عبال المسئم الحربية ، بمنحهم في أول يوليو سنة ١٩٦٤ علاوة من علوات الدرجة الموضوعين غيها بعد ادنى تدره الا جنبها مسئويا ولو جاوز الرتب نهاية مربوط تلك الدرجة ، أو ليتنون بداية مربوط الدرجة أيها أكبر .

وبغهوم الدرجة في هذا النص ، التي يعتدون علاوتها أو بدايتها هي الدرجة التي شيوى خالة العليان عليها طبقا للتعادل المتسوص عليه في لائحة العالمان بالشركات المسادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم 7877 لسنة 1977 أذ هي الدرجة التي تسد تكون بدايتها أكبر من مرتب العالم تبسل التعادل مضاعا اليه العلاوة الاستثنائية ، اما الدرجة التي كان العالم موضوعا عليها قبل التعادل غلا يمكن أن يتل راتبه غيها عن بدايتها

وقد حسم قرار رئيس الجيهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن نسويات العالماين في المؤسسات العالم والشركات التابعة لها كل خسلاف في شأن اقدمية العالماين الذين تسوى حالاتهم بحسب التعادل النسومس عليه في قرار رئيس الجيهورية رقم ٢٥٠٦ لسنة ١٩٦٢ وذلك في المسادة الاولى من القرار ١٩٥٩ لسسنة ١٩٦٦ من لاتحة نظام العلملين في المؤركات الاولى بأنه استثناء من حكم المادة ٢٥ من لاتحة نظام العلملين في المؤسسات العلمة والشركات التابعة لها في الا تعبرا من الاولى المروت التابعة لها على الا تعرف المؤرق الملية المرتبة على ذلك الا اعتبرا من اول السسنة المالية التاريخ تصديق مجس الوزراء على قرار مجلس ادارة المؤسسة المختصة بهسا المؤراء على قرار مجلس ادارة المؤسسة المختصة بهسنا التعادل .

لهذا انتهى رأى الجمعية المبوية الى ان وقدى نص المادة الاولى من تسرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧٥ لمسمنة ١٩٦٤ بنسيج ملاوة المسلمية المعلمين في المؤسسسات المنصوص عليها عيسه ولو جاوز المرف نهاية مربوط الدرجة أو منحهم بداية مربوطهسا الهسسا

اكبر ، هو أن تكون علاوة بن علاوات الدرجة التي تسوى حالاتهم عليها بالتطبيق للاتحة العلمان في الشركات الصافر بها قرار رئيس الجمهورية رقم 2017 لسنة 1934 .

وان القصية العالمين في المؤسسات العالمة والشركات التابعة لها في النقات التي سويت حالاتهم عليها بعد التعادل تكون اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ على ذلك الا تصرف الفروق المليسة المرتبة على ذلك الا اعتبارا من أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على شرار منطس ادارة المؤسسة المقسسة بهذا التعادل .

(منتوى رشم ٢٤٨ سـ بتاريخ ١٦ من نومبر سنة ١٩٢٦) .

القسرع السائس عشر

غبم مسجد الضحمة

قامسية رقسم (١٣٦٠)

المسطا:

شركات المساحية التامسة للمؤسسسات العلية العابر من السسخاص القسادي الفاص برغم تبعيتها الى مؤسسات علية _ لا تنخل في مناول الإشخاص الإدارية العابة _ مند العمسال الاتى تقفى بها يضم ثلاثة ارباعها بالشروط المصوص عليها في الفقرة } من المادة التائيسة من القرار الجمهوري رقام 104 أسنة 1104 .

ملخص الفتوى :

ان الشركات المساهبة التابعة المؤسسات العابة ، عسلى الرفم ون تبعيتهسا هذه ، لازالت من السخاص القانون الخلص ، ولا تخرج عن كرنها من قبيل الشركات المساهبة المحرية الوارد نكرها في الفقرة (A) من المسادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، ومن لم مانها لا تدخل في مدلول الاشخاص الادارية العابة المنصوص عليها في الفقرة (٢) من هداه المدة ، والفقرة (١) من الملدة التلقية من القسرار المجمورى المفكور وبالتالى غان مدد العبال التي تقضى غيها تضم تلاقة الراعها ، بالشروط المنصوص عليها في الفقرة (٤) من المادة الثلثية الثالية من هذا القرار ،

لذلك انتهى راى الجمعيـة العبوبية الى أن مدد العبل السابقـة-الني تقضى في المؤسسات العلبة ــ باعتبارها من الاشخاص الادارية- المسابة المسلحة ... تضم كلها (او بعضها) وقعا للشروط والاوضاع المنصوص عليها في الفترة (۱) من المادة الثانيسة من القرار الجبهوري رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٨ - لها مدد العبسل التي تقضى في الشركات المساهية التابعة للمؤسسات العابة ، عنضم ثلاثة أرباعها عقط ، وفقا للشروط طبواردة في الفقرة (٤) من المادة المذكورة .

هذا ولا ضير من تعديل التشريسع لعلاج حالة العليلين بالشركات التابعسة للبؤسسات العلبة 6 اذا با رؤى ذلك .

(ملك رقم ١٨٦/١/٢١ ـ جلسة ١/١/٥/١) .

القسرع السلبع عشر

المرتب

قاعسدة رقسم (٣٦١)

المسطاة

لائدة نظام المايتين بالشركات التابعة البؤسسات المسابة المسابقة ال

بلغص القتـوي :

تنص المادة ٦٤ من نظام العابلين بالشركات على أن يبنح العابلون. بالشركة المرتبات التي بحددها الترار الصادر بنسوية حسالتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه في المعرة الاولى اعتبارا من اول المسئة المليسة- التالية ، ومع ذك يستبر العابلون في تقاني مرتباتهم الحالية بسا غيها اعتبة الغائد وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالتهم طبقا الأحكام المسابقة .

وبفاد هذا النص أن تجيد أجور العابلين بالشركة نظال الدة التي يته فيها المسنيف وتتنيم وتعادلة والثانف الشركة الاسر الذي لا يجوز معه. تعديل هذه الاجور إبان طك المدة حتى ولو ثم ذلك في حدود نظيسانم الشركة ، لأن هذا النظام قد تعطّل تطبيقه نيما يعارض أحكام لأتصة انعاملين بالشركات من تاريخ العبال بها في ٢٩ من ديسمبر ساقة ١٩٦٢ ، ويديهي أن احكام نظام الشركاة التي تجيز أي تعديل في الجرر العابال بها تعارض حكم المادة ٢٤ المشال اليها فيماري هذا الأخير دون غيره في شان تلك الأجور .

(يتوى رقم ٢٠٢١ - في ١/١١/١١/١)

قاعسدة رقسم (۲۹۲) .

1 44 31

حكم المساعدة 17 من القرار الجمهوري رقم 1937 اسبة 1917 سدو حكم وقتى بطبيعته لا ينطبق سسوى مرة واحدة سفوى هذا التحكم وجوب تقييم وظيفة رئيس مجلس ادارة الشركة باعلى الستويات بها سيفسود هذا التص لا يبغم من امكان تجاول مرتبات بعض الماليان في الشركة مرتب رئيس مجلس الادارة فيها سيفق ذلك في حالتين الولاميا احتفاظ العامل بعرتبه الذي ينقاضياه فعلا بصفة شخصية طبقيا تنص المادة ١٤ فقرة الهية ، ونافيتها تدرج مرتبات العاملية بن المالية التورية اذا كان الرتب المقرر ارئيس المجلس الادارة بقل عن نهاية مربوط هاتين المنتين سحبل المادة ١٢ أعلى وجوب آن يكل وزب رئيس مجلس الادارة العلى المرتبات بصفة على وجوب آن يكل وزب رئيس مجلس الادارة العلى المرتبات بصفة مسترة بها يحول ويون المرتبات بصفة عن مرتبه عن مرتبه سامل في الشركة عن مرتبه سام

بالغص القسيي

" ان المادة ١٣٣ من الأنبية تطابق البطارين بالشركات التابعة المؤسسات العامة الصادرة بالعراز التبيغوري ردم ٢٥١٣ لسفة ١٩٩٧ تضن عسلي أن « يضع مجلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائيد والرتبات الضباصة بالشركة في حيود الجدول المرافق . . . ويكون المرتب المتر لرئيس مجلس لهارة الشركة هو اعلى مرتب في الشركة » وقسد ورد هذا النص في البلهب لهاشم من للائتحة المنكورة الخاص بالاحكام الانتقلية والفتلية ، وبن في فاته يتضمن حكيا وقتيا بطبيعته ، لا ينطبق سوى مرة واحدة عنسد الاختقال من الاحكام التديية المناموص عليهسا في فقد اللاحكام اللاحكام التديية المناموص عليهسا في فقد اللاحكام المنابقة ، ووجتهمي هذا النص أنه يتمين أن يراعي عند وفسع هدول الوظائف والمرتبات المخاص بالشركمة ، أن يكون مرتب رئيس مجلس الإدارة مو اعلى مرتب في الشركمة ، أذ أن رئيس مجلس الدارة سوباس المربي لتواعد تسلسل الوظائف بها) مما ينبغي معه تتيسم وظهراء بالمرابعة بالمرابعة ، الشركة ،

الا أن النص المشار اليه لا يحول دون امكان زيادة مرتبات بعض الهمامان في الشركة على مرتب رئيس مجلس الإدار فيهما 6 أن يمكن تحتق هذه الزيادة ... ومنا الحكام اللائحة: آنفة الفكسر ... في حالتين : اولاهما ... عين بحتفظ العلمل ببرتبه الذي كان يتقامساه عملا بصغة شخصسية ٤ اقدا كان يزيه على الرتب المقرر له بهقتضى التعادل ، وذلك طبقها النص: الفقرة الاخيرة من المسادة ٦٤ من تلك اللائمسة ، أذ يستنس العامل في تقاضى همذا الرعب مسعة شخصية معتى ولو كان يزيد عسلى الرتب المترر لرئيس مجلس الإذارة ... والحالة الثانيسة ... هي حالة تدرج مرتبات العاملين من الفئتين الأولى والثانيسنة بالعلاوات التوريسة ، اذا كان الرتب القرر لرئيس مجلس الإدارة يقل عن نهاية مربوط هائين الفئتين _ طبقا لجدول الوظاائف والرتبات _ ذلك أنه في هذه الحالة ولو أن بداية مربوط الفئتين المذكورتين تكون أمّل من المرتب المقرر لرئيس مجلس الادارة ؛ الا أن مرتبات العلملين الدورية التي تتدرج بها من بداية مربوط كل نئة حتى نهايته وتسد تمسور المشرع امكان حسدوث هذه الزيادة ، واترها حين نص في الفقرة الثانية من المادة ٦٤ من لاثحة نظام العابلين بالشركات على أنه « لا يترتب على حصول العابل على الاجر الذي يبنح له بالتطبيق لاحسكام هذه اللاتحسة الاخسسلال بالترتيب الرياسي للوظائف طبقسا للتنظيم الادارى في كل شركة » وعلى

ذلك أعانه يتمين أن يحسل نص الفترة الاخيرة من المادة ١٣ من اللاتصة المائة المنكسر الذي يقضى بأن يكون المرتب المقسر لرئيس مجلس ادارة الشركسة هو أعلى مرتب فيهسا — على أنه تأكيد لكون وظيفة رئيس مجلس الادارة هو أعلى مرتب فيهسا — على ذلك من أن يكون المرتب الذي بأعلى المستويسات فيهسا ، بما يترتب على ذلك من أن يكون المرتب الذي يترب لهذه الوظيفة هو أعلى مرتب في الشركسة ولا يسموغ أن يحسل هذا المنس على وجوب أن يظل مرتب رئيس مجلس الادارة ، أذ أن هسنا يتعارض ملى في الشركسة على المرتبات في الشركسة ، كما يحول دون زيادة مرتب أي مائل في الشركسة على مرتب رئيس مجلس الادارة ، أذ أن هسنا يتعارض مع جدول الوظئف والمرتبات وأحكام العلاوات في الأحسة نظيم العالمين مع جدول الوظئف والمرتبات وأحكام العلاوات في الأحسة نظيم العالمين سن حتى الفلية عني نهاية الراولي سالعالموات الدوريسة من بدايسة المربوط المترر لكل فئة حتى نهاية الاولى سالعالمواد و

لللك انتهى الرأى الى أن النص في النترة الاغيرة من المادة ١٣ من المحة تنظم العابلين بالشركسات اتفة الذكسر ٤ على أن يكون مرتب رئيس مجلس الادارة هو أعلى مرتب في الشركة ٤ لا يحسول دون زيادة مرتبات من بعض العابلين في الشركسة على مرتب رئيس مجلس الادارة نيهسا ١٤ منواء كان فلك نتيجسة احتفاظهم بمرتباتهم بصفسة شخصية سوقت النس الفترة الاخيرة من المسادة ١٤ من الملاحسة المتكورة ساو كان مترتبة على تدرج مرتباتهم بالهلاوات الدورية .

ر المك رقم ٢/٢/٢٢ - جاسة ١٨/٥/١٢١١) .

قامسدة رقسم (۳۹۳)

كيفية حساب الاجر الشهرى لمصال الهومية بشركات المسسسة المرية المسامة للصناعات المدنية — حسابه على اساس حامسل اهر ٢ يوما في الشهر قياسا على نص المادة ١٥ من القسانون رقم ٥٠ لسنة المراب بشسان التأمين والمائسات الوظفى الدولة ومستخدمها وعبالها المدنين كروان كان يحسن علاج الوضوع تشريعيا .

بلغص القتسوي :

لا يوجد نص تأنونى قاطع يواجه كينية حساب الاجر الشميري لميال اليوبية في شركات المؤسسة الممرية العملية للصنامات المعنية بحكم مباشرة يمكن حلهما على مقتضاه ، ومن ثم لا مناص من الاجتهاد لتحمسيل هذا المحكم بسما يتنق مع الاعتبارات التي تصاحب تلك الحالة ،

ومن حيث آنه في معرض تحصيل ذلك الحكم واستخلاصه يتعين. ملاحظة اعتبارين ،

الاول: أن يكون محلا للاعتداد في حساب الاجر القموري أيام العبل. المعليسة للعليسال على مدار الشهر ، حفاظسا على حتوقه ، ومنفسسة للانتقاص ملهسا ،

والثلقي : أن تقمى حالة كل عابل على حدة لمرنة إيام عبله النطية شهريا ، هو حلق تستعده الصحوبات العبلية في تنفيذه ، ومن ثم لا مندوجة

(1. E-0) p)

سلقادى ذلك سبن وجوب وضع قاعدة علية تسرى على كل المبال ، ذلك أولا لعل بشكلة التنبيذ حلا غير مرحق ، وثانيسا لاننسا في مجال استخلاص قاصدة فأونيسة واستنتجها يجرى على اسساسها حساب الاجر الشهرى لعهسال اليوبية ومثل هدده القساعدة سلتكن كذلك سيةمين ان تقسسم بالعهوم والتجريد بحيث لا تتبع كل هالة على

وإذا كانت بثل هذه التامدة المابسة ، سنكون بالضرورة تاصدة تمكية ، من المتصود في ظلها الا يعبر تطبيقها عن الحسساب الدنيق الاسلم الغضلية شهرياً وما تنتجه من أجور متبقية ، الا أنه لا بسبيل التي غير ذلك ، ولا وجه لتطبيق الخالف بين أشر تطبيق المتامدة من الواقسع وبين الاجور المتبقيسة الا عن طريق استخلاص القساعدة من الواقسع الأمم للممل القعلي .

واذا با اطلق لفظ « الشهر » ، يعبر في الاصطلاح الدارج ، عن نترة برمنية توامها ثلاثون يوما ، توحيدا لمعنى الاصطلاح في هسذا الشائن ، وحتى لا يختلط بالمعنى التقويمي للشهر حيث يكون تارة ، ٣ يوما وتارة ٢١ يوما واحيانا ٨٨ أو ٢٩ يوما ، وهو معنى لو استمير للاصطلاح لجمل دلالته تتردد مع هذه الارقام ، على ما يتمين توغيره للاصطلاح من توحيد في المعنى تسقيم معه دلالته في كل الصور ومختلف المروض . .

وبن حيث ثله بامتبار الشهر ثلاثين يوبا على هذا الوجه ، وبالنظر الى أن الخالب الاعم أن تتضين هذه الفترة الزمنيسة أوبمسة أيام عطلة اسبوعية لا يعمل غلالها عبال اليوبية ولا يتقاضون عنها ,اجرا ، وبن ثم يحكن ترجيح أن العسلل اليوبي يميل عادة ٢٦ يوبا في الشهر وأنه وأن كل يسافه في الجفل أن يفسخل العالم أكلا و بن ذلك أو أتل ا الا أن يفسخل العالم أكلا و بن ذلك أو أتلا ان يفسخل العالم أن المناز الذي لا يحكم به ولا يتخذ أساسا في المسور الفسائة في الخلب حيث الشهر ذالكون يوبا في المصلاح تصاحبه أربعة أيام عطلة في الخلب المروض وأكثرها الكثير في المسلل .

وتوسلا لذلك يكون حسسه الاجر الشهر لما اليوبية هو تماسل اليوبية هو تماسل أجره عن ٢٦ يوبا على سبيل القاعدة الماية التي تطبق في كل المسور المستنادا التي ما تعديد .

ويعتبر هذا الحل لعبال الشركات بماثلا للحل الذي اختاره الشرع المبال المحكومة في بيان كيفية حسك أجورهم الشهوية عند تصوية الماشات حيث تنهي المبادة / ١٥. من قانون التابين والماشات اوغاني الدولة ومستخديها وعبالها النبين الشادر بالقانون رقم ٥٠ لعسنة العرب العبر على أنه : « يسوى الماش على أساس المتوسط الشسوري المرب النبية لحسال البوبية . . . باعقبر أن الشهر سنة وعشرون يوما ٥٠ . » - واذا كسان هذا النس متصورا على عبال الحكومة ولا ينطبق بذاته على عبسال المركات ، الا أنه يكنى لايضاح أن الحل الذي التهي الرأى الهمه نيبة المربيق بالنبية بين المواجئة المسال الشركات أن المسابة الني هؤلاء - الاخورين بالمتهدة حج الحال المهالية المسال المنكمة يشسكلي وجها الهمسالواة بين المنابية في الدولة كالة .

ومع ذلك فأن الاس يعظب علافة بنص تشريعي مذ كمه ف ويمكن النظاء الحل الذي أوردناه نبيا سيق رحلا لنلك النص

لَنْكُ انتهى رَاى الجِيمِيّة الْمُونِيّة الى أَن حَسْفِيهِ الإِجْسِرِ الْمُسْوِرُقِي المُسْانُ الْيُونِية بُشْرِكَاتُ الْمُؤْسِسَة يَكُونَ مِلَى أَسِلِمِنِ هَامِيلُ أَيْعِي الآلُّ يَعِيدُ مِ ويُومِن الْجِيمِيّة بِعَلَاجٍ الْمُشْوَعِ الْمُرْمِيّةُ مِ

(علوی رقم ۲۰۱ سے کا ۱۸۴۴) 🖰

الفرع التاسيع عشر المنحة التي تفسيم الى المسر العامسال

قامسدة رقسم (١٣١٤) "

الإسسادا :

عليلون بالشركات التابعة الواسسات العالمة ... با يجبد فحمه من رواتب واجور تبعية ما كان يعرف العالم قبل الالاعة المسادرة يقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ اسنة ١٩٦٢ ... هو منوسط المتمة التي عرفتها الشركات في المسنوات الثلاث الماضية ... المالغ التي كانست تعرفها هذه الشركات من قبيل المساعدة أو الإعالة في الماسسات الاجتماعية ... لا تعفل ضبن هذه المتح التي يضم منوسطها الي اجسر طلعان عند لجراء التعالل ... اساس ذلك تفلف شروط العبوبية والدورية والانتظام ... منال باللسبة المبائغ التي كانت تعرف ان يتزوج أو ينجب والدا أو يتولى له قريب من الدرجة الاولى .

يلقص القنسوي :

ان ما يجب ضحمه من الرواتب والاجور التبعيث خلال الاجسر الاسابة بصرفها المسلمي التي كانت الشركات التابعة للولسسات المسلمة بصرفها المسادرة المسلمين بالشركات المسادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسحنة ١٩٦٢ المسلم اليه صحو مقوسط المنحة التي صرفتها الشركات في الثلاث سنوات الماشسية ، ذلك تحفظ ابها جاء بالمذكرة الايضلحية للائحة نظام الماليان بالشركات ، وهذا الاسر لازال معروضا على الجمعية المهويية لابداء السرائي في حسف في مقدا ما يضم وكينية لبراء ذلك ، الا انه ليا كان الراى في هستم المسابقة ، فان ما كانت الشركات تقوم بصرفه من مبلغ من قبيل المساعدة

الوالاعاتة في المناسبات - لا يدخل ضبن المنح التي استوجبت اللائحة شبه متوسطها الى مرتبات العاملين . وهي وان كانت تبنح للعامسل بمناسية عبله ، الا انه ليس كل ما يبنح للمسلل بتاسية عبله يجب أن يضم الى مرتبه عند اجراء التعادل المنصوص عليه في المسادة ١٤ من اللائحة الشطر اليها . وأنها الذي يمكن ضمه ... وحسبها ينتهي رأى الجمعية العبومية ... هو متوسط المنح التي قابت الشركات بصرفها في الثلاث سنوات الماضية ع وهذه هي التي تصرف الي جبيسم العابلين بصفة دورية منتظمة أسسا ان تقوم الشركة بصرف مبلغ لكل من يتزوج أو ينجب ولدا أو يتوفى أسه تربب بن الدرجة الاولى ؛ نهذه المبالغ لا يمكن أن توصف بأنها منحة ٤ بها بحوز ضمه الى المرتب وانها هي ببالغ تصرف في المناسبات الاجتماعية، لمن يقع له الحادث الاجتباعي وهي تصرف ليس لقاء العبل وأنبك ميناسية العبل ، غليس كل عاسل بن العابلين بالشركة يحمسل على هذه المبالغ ، مالعامل الذي لا يتزوج أو الذي يلتحق بضعمة الشركة وهور متزوج لا يصرف المبلغ الذي يصرف عند الزواج ، وكذلك بالنسبة الي الانجاب أو وناة أحد الاتارب والذي تد يصرف المبلغ سرة لا يصرف بهرة ثانية ؛ قلا عبوميسة ولا دورية ولا انتظام ، بما هو ضروري ولاتهم بالنسبة الى المنح التي تصرف لكل العابلين بالشركة ، على السواء ، وبصفة دورية منتظمة . وهذه المنح ، بالوصف السابق ، هي التي تضعه الملدة الاولى من القانون رقم ٥٩ لمسنة ١٩٦٣ بالاستبرار في صرفها الى ان تنم معادلة الوظائف وتحديد الرتبات طبقا لاحكمام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٥٦ اسنة ١٩٦٢ المسار اليه ، أما في هذه المسالخ المشار البها في المذكرة الإيضاحية لترار رئيس الجمهورية رتم ٣٥٤٦ السنة ١٩٦٢ سيالف الذكر ، تليس ثبت وجيه أو بحيل لضبه ، حتى ولو كان يعتبر من تبيل الاجر المنصوص عليه في المادة ٣ من تساتون العبال ، فبثلا بدل الانتقال والاجر عن العمل الاضافي وبدل التبثيال ، كل أولئك أنها يصرف للمسامل لقاء عمله ، ومع ذلك غلا تضم ألى مرقب التمساءل عند اجراء التعادل واتسوية ، وذلك لان لاتحة نظام المساءلين بالشركات قد قررتهما ونظبت احكلهها ، وسيستمر صرفهما ، المسادة ، ١٠ من اللائحة تجيز تترير بدل طبيعة عمل للعابلين بالشركة ٤ المادة 11 تجيز تقرير بدل تبثيل والمادة ١٢ تقرر منح العاملين رواتب أضافية والرواتب الاضائية سيستبر صرفها للعابلين وطبقا لاحكسام اللائعة

روالمادة ٣٣ بتلم الأجور الأسافية . النح ، واذن نهذه البدلات لا مقل أسمالها المحروبة المحلف المحروبة المحلف المسافية المحروبة المحروبة المسافية المحروبة المحروبة الله المحروبة المحروبة

وفي ضوء ما تعدم عان المبلغ التي درجت شركة الشرق للتابين على . صرفها الى المللين > بمناسبة الزواج أو الانجاب أو وغاة أحد الافتوب لا تعد بن المنح الواجب ضهها الى المرتب مند اجراء التعادل المنسوس . طفية في الكادة ١٢ من اللاحة .

(غلوی رشم ۱۲۰ ــ فی ۲۷٪۲۱/۱۹۹۹)

الفسرع المشرين

العسسلاوات

قاعسدة رقسم (١٦١٥)

: المسبطا

المالوات التي كانت شركات التابين تقوم بصرفها الى العلباين بها عند حصولهم على مؤهل دراسى عام أو على مؤهل خساص في الدراسات التابينية - لا يجوز تقريرها بعد المهال باللاقصة الن يحصل على مؤهل جديد - أساس ذلك أن العلاوات الدورية السنوية والمالوات الاستثنائية الواحدة هي كل ما يمكن أن ينح العسابل على سبيل العلاوة في خلل اللاحة العالية .

بلغص الفتسوى :

بالنسبة المالاوات التي كانت شركات التابين تقوم بصرفها الم العالمين بهما حين يحصلون على مؤهل دراسى عام أو مؤهل خاص في الدراسات التابينية ، وعبسا إذا كان يجوز صرفها بعد العسل بالملاتمة — الى من يحصل على مؤهل ، عان الجدول المؤق بالملاتمة قد حدد الرتب الفلسل ، للحصول على رواتب اخرى ، الا بالرجوع والاستباد المرتب القسلل ، المحصول على رواتب اخرى ، الا بالرجوع والاستباد الى احكسام اللائمة أو أحكام المتون العبس أيهما أكثر سخاه ، ولما كانت اللائمة وقاتون العبسل لا ينصان على منع علاوات بسبب الحصول على مؤهل دراسى عام أو خاص ، غلا يعسم استبرار الفرسات في منع هذه العالموات حين المعمول على مؤهل ، وانسا يبقى للعابسان اللائمة العالمية بالشروط المنصوص عليهما في المادة ٣٧ من اللائمة ، وعلى العالمية الواسعة غلاميسان على الماسية المادية الواسعة غلاميسان على الماسية المادية الواسعة غلميسان على المادية المادية الواسعة على الماسية المادية المادية ، وعلى العالمية المادية المادية المادية المادية ، وعلى العالمية المادية المادية المادية ، وعلى العالمية المادية المادية المادية المادية ، وذلك اذا بسبطل جهدا خاصيا بحق قال المادية المادية على المادية المادية المادية ، وذلك اذا بسبطل جهدا خاصيا بعد قالمادة المادية المادية ، وذلك اذا بسبطل جهدا خاصيا بحق قال المنة المادية المادية ، وذلك اذا بسبطل جهدا خاصيا بحق قال المادية الم

للشركة ربحيا أو اقتصادا في النفقيات أو زيادة في الانتساج ، ودون أن يغيم بنع العلاوة الاستثنائية من مواعيد استحقاق العلاوة المسادية ب وهذا ما نصت عليسه المسادة ١٤ من اللائحية . كيا بنح بكانات تشجيعية للعابسل الذي يؤدي خدمات مبتازة وأعمالا أو بحوثا تسساعد على زيادة الانتساج أو المبيعات أو خفض تكاليفه أو تحسينه أو المبكار أنواع جديدة بنه .

نهذه الملاوات الدورية السنوبة (المادية) والعلاوة الاستثنائية الواحدة خلال السنة الواحدة ، هي با يمكن أن يبنح للعاسل أذا توافرت اللشروط المنصوص عليها في المادين ١٤ و ١٤ من اللائحة . اساب ما عدا ذلك بن علاوات كعلاوات المؤهل سبحل المسالة سندة السم يمبيح هناك سند أو اساس تانوني لمنحها بعد المهل باللائحة . أذ أن اللائحة وتانون المهل أصبحا اعتبارا بن تاريخ المهل باللائحة هيا المرجع والاساس لكل مران أو استحقاق ، وتسرى احكام اللائحة ، وهاى المقود المبرية بين الشركسة والعابسل بها حتى ولو كانت سابقة على صدور اللائحة ،

وترتيبا على ما تقصدم بيين أنه منذ المصل بالثمة نظام المصالمين بالشركات التابعة للبؤسسات العامة أصبح لا بجوز منح علاوة لن يحصل على مؤهل دراسى عام أو خاص في الدراسات التامينية .

لذلك انتهى راى الجمعيــة المهوميــة الى ما يأتى :

أولا — المالغ التي كانت شركات التابين تقوم بصرفها الى العالمين يها بمناسبة الزواج أو الانجاب أو وفاة أحد الاتارب — لا تعد من تبيل المنع التي تضم ألى المرتب عند اجراء التعادل والتسوية المنصوص عليها في المادة ١٤ من لائحة نظهم العالمين بالشركسات التابعة للمؤسسات العساء .

(ملف رقم ۲۸/۱/۲۱۳ -- جلسة ۲۱/۱/۱۱۹) :

فاعسدة رقسم (٣٦٦)

: المسطا

القص في لائمة الاستخدام التي كانت مطبقة بشركة الطيان العربية المحدة منذ اول ينفيسر سنة ١٩٦١ على منع المهنسين الارضيين بالشركة ملاوة طراز سا متبارا من تاريخ العمل بلحكام لائمة نظام العالمين المشركة، التابعة المؤسسات العلمة الصادر بها قرار رئيس الجبهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٧ لا يجوز منع المهنسين الارضيين بشركة الطيان العربية التحدة علاوة الطراز ساساس فلك أن لائمة نظسام المسامة بالشركات الصادر بها قرار رئيس الجبهورية رقم ٢٥٤٧ لسسنة ١٩٦٧ تقد تضيئت تنظيما شساملا لامور العلمان بالشركات التابعة المؤسسات المسامة وبذلك سقطت جبياح الأوالح التي كانت سارية في الشركات المجاهل المجل بالقرار الجبهوري سالف الذكر ساوسية الموسية المستحدار قرار جمهوري بالشرار العمل بنظام علاوات الطرازات الذي تاموية في اللائمة المسابقة الشركات الطران المربية ان رات الشركة في ذلك مصلحة المؤفى والطران المربية ان رات الشركة في ذلك مصلحة المؤفى والطران المربية ان رات الشركة في ذلك مصلحة المؤفى و

بيلغص الفنسوي :

منذ أول يناير سنة ١٩٦١ كاتت تسرى على المهندسين الارضيين بشركة الطيران العربية المتحدة لائمة استخدام تنمى عقود عبلهم عسلى إنمهارها جزءا لا يتجزأ منها وينس البند الرابع من هذه اللائمة تحت مثوان ــ اضافات الطزازات ــ على ما يأتى :

(۱) على المهندسين الأرضى المعين على أي من الدرجدين الخابسة أو الرابعة أن يضيف الى اجازته في السنة الأولى من تعيينه طسرازا واحدا على الاتل من الطائرات أو المحركات أو الأجهزة التي يعسل عليهسسا ويترتب على عسدم الحصول على هذه الاضافات خلال السنة الحربان بن الملاوة كبسا أن عسدم الإضافة خلال السنتين الاوليين يخسول للشركة الحق في فسخ المقد باعتبار المهندس الارضي مخلا بركن من أركانه .

(٢) على المهندس الارضى بن الدرجتين الخابسة والرابعـة أور بستير في اشغاقة الطرازات المكثلفة بن الطائرات أو المجركات أو الاجهزة اللى يمهـل طبهـا إلى أن يتم أضافتها جميعـا على أجازته .

" (؟) ! _ ينح المهندس الارضى من الدرجات الخامسة والرابعة والرابعة علاقة علاوة تشجيعية مقابل اضافة كل طرزاز من الطائرات طبقا للفئات المدرجة في الجدول رقم ؟ وتبنح هذه العلاوة اعتبارا من أول الشهر التألى لتاريخ الاضافة ولا يؤثر منحها على ميعاد منح المسلاوة المسائدة.

()) ينح المهندس الارضى طلاوتين بن علاوات درجته عند حصوله على غنة اضافية بن غنات اجازته المهندسة الارضية وذلك اعتبارا بن أول الشهر التالي بن تاريخ الاضافة ولا تؤثسر هذه العلاوة على بوهد المسلوة المسادية

(0) أ — أذا أستجد نوع من الطائرات أو المحركات أو الإجهزة في تسمم من الانسام غطى كل مهندس أرضى من الدرجة الثالثة نما غوق في هذا القسم أضافة هذا النوع الجديد إلى اجازته في بحر سستين من تاريخ ادخاله في سجلات الجمهورية العربية المتحدة ويترتب على طبخ الحصول على هذه الاضافة خلال السنتين الحرمان من الملاوة المتادية كما أن عسم الاضافة خلال السنتين الحرمان من الملاوة المتادية في السجلات يخول الشركة حتى نسمة العقسد باعتبار المهندس الارضى في السجلات يخول الشركة حتى نسمة العقسد باعتبار المهندس الارضى مذلا بركن من أركاته .

ب ـــ ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، الخ .

و مند تسوية حالة العابلين بالشركة ونقا لاحكسام لاتمة نظام. اللمائين بالشركات الهسادرة بالقرار ٢٥٤٦ لسسنة ١٩٦٢ قسسامتم الشركة باستهلاك ما سرف لهم من هذه العالاوات بعد ٣٠ من يونية سفة ١٩٦٥ من العلاوة الدورية التى استحتت لهم في اول يناسر سنة ١٩٦٥ ، وتولى يناسر سنة ١٩٦٦ ، فتظلم من هذا الجمسم كل من السيد / المعين بالشركة في ٥ من مارس سنة ١٩٦٣ والسيد / المعين بالشركة في ٥ من مارس سنة ١٩٦٣ والسيد /

وبن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باسطار لاثحة نظام الطبلين بالشركات التابعة للمؤسسات العسابة الذى كان نافذا بنذ ٢٩ بن ديسبر سنة ١٩٦٣ . نص في المادة الاولى بنه على أن « تسرى أحكام النظام المرافق على جبيسع العليان في الشركات التي تتبع المؤسسات العسابة كبا تسرى احكام هذا النظام على الجمعيات التعاونية التي تساهم عيها الدولة والتي يصدر بالخضاعها لاحكامه قرار بن رئيس الجمهورية» .

ونص فى المادة الثانية على أن « تلفى لأئمة نظام موظمى وممال الثمركات المسادرة بالترار الجمهورى رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٦١ كما يلفى. كل نص يخالف أحكسام النظام المرافق لهسفة القرار » .

وقد الحق بالآبحة نظلم العلماين بالشركات المرافقة للقرار الجمهورى. استالف الذكر جدولا بالفات الماليسة التي يجوز أن يشغلهـــــــا، الخاضمون لامكسابها .

ونظم الباب الثالث من هذه اللائحة المرتبات والمكافآت ،

ونصت الملاة التاسعة بنها على أنه ﴿ بع عدم الاخالال باحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٧ يحدد أجر المامل عند تعيينه بالحاد الانفى المقرر بجدول ترتيب الاعبال .

ويستحق المسابل أجره من تاريخ تسلمه العبسل ويجوز الجلس. "الدارة الشركة وضع نظام المسال بالقطعة أو بالاتتاج أو بالموكة على 'أساس خصول العالمل عن الحد الادنى للاجسر المشرر لفئة عبله بالاخسافة الى أجسر محدد عن كل انتاج بزيسد على المصدل السدى تقسرره الشركة في المهن المختلفة » .

کیا نصت المادة ۱۳ علی آنه « یجوز لجلس ادارة الشرکة بنسج مادارة الشرکة بنسج مادارت المسلمل الذی یؤدی خدمات مبدارة أو اعمالا أو بحوثا نسساعد علی زیادة الانتاج او المبیمات او خدم تکالیسه او تحسینه او ابلکبار ازوام جدیدة بنه .

على أن يعتمـــد تـــرار مجلس ادارة الشركة من مجلس ادارة المؤسسة التي تتبمها الشركة اذا زادت المكاناة للعلمال على ١٠٠ جنيه في المسئة ".

خامسا يحقق الشركة ربحا او اقتصادا في النفتسات او زيادة في الانتسات او زيادة في الانتجاج ولا يفي منح العسلاوات الاستثنائية من مواعيسد استحقاق الطلاوة العسائية » .

ومن حيث أنه ببين من استعراض نصوص لأتحة العابلين بالشركات على الوجه المتسدم ببين أنها قسد ألفت كل نمى يخالف أحكابها كيا تضيئت تنظيما كاسلا لجيسع حقوق وواجبات العابلين الخاضعين لاحكابها غلا يجوز الخروج عليها أو تعديلها أووضع قواصد بديلة عنها كيا لا يجوز لجلس ادارة أي شركة أن يقسرر حرمان العليل من حق كلته له هددة اللائحة .

وعلى ذلك ماته احتبارا من تاريخ العبال باللائحة الصادر بها قرار رئيس الجبهورية رتم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ سسالف الذكار عان احكام لائحة استخدام المهندسين الارضيين الصادرة في أول ينايسر سانة ١٩٦١ والتي كانت تسرى على المهندسين الارضيين بشركة الطيران العربية المتصدة والتي تتعارض مع احكام القرار الجمهوري سالف الذكار المبحدة والتي تتعارض مع احكام القرار الجمهوري سالف الذكار المبحدة والتي تتعارض مع احكام القرار الجمهوري سالف النكار المبحدة والتي يقارف من من المنات المرازات ؟ يقالف

احكام نظام العالمان بالشركات التابعة للمؤسسات العلمة الصادر بها قرار رئيس اجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لذلك على هنذه الاحكام تكون قدد الفيت اعتبارا بن تاريخ المصل بالقرار الجمهورى سالف الذكر في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ .

ومن حيث أن السيد قد مين في خدمة شركة الطيان المربية المتحدة في ٥ من بارسق سنة ١٩٦٣ كيا أن السيد / قد مين في خدمتها في ١٥ من أغسطس سينة ١٩٦١ مان كليهما يكون .

قد تم تعيينه بعد العبال بتُحكام لائحة نظام العالمين بالشركسات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٥٦ لسنة ١٩٦٢ . ومن ثم بتعسين .

الرجوع اليها وتطبيق لحكلها دون لائحة استخدام المهندسسين السابقة على القرار الجمهوري .

وبن حيث أن شركة الطيران العربية المتحدة قد منتحتهما بعض. العلاوات نتيجة اشاعة بعض الطرازات الى اجازتها اعبالا لاحكسام لاتحة استخدام المهندسين المذكورة بالمثالفة لاحكسام القرار الجمهورى المشار اليب عنى هذه الملاوات تكون شهد منحت بغير حسق ويتمين استردادها بالسم يكن حقها في الاسترداد شهد سقط بالتعادم .

ولا يغير من هذا الراى ما ورد في المدة ١٤ من لائمة نظام العلمايين بالشركات المذكورة من انه بالنسبة للعالمين الذين يتقاضون مرتبسسات ترسد على المرتبات القررة لهم بهتضى التعادل فيضحون مرتباتهم التي يتقاضونها فعلا بصفة شخصية على أن تصنهلك الزيسادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية — وذلك لان هذا النص يخاطب العاملين الموجودين بالخدمة وقت العمل بأحكمهم هذه الملاحمة — اما بالنسبة لمن يعين بعد العمل بأحكامها مما كان السيدان لها ولا يجوز منحه فية ميزة الا وفقا لما لتقدى به — ولما كان السيدان المذكوران معينين في الشركة بعد العمل باحكام هذه اللائحة فان. منحها عالموة أضافة الطرازات يكون على غير اساس سلم من الداتون -

لهذا انتهى رأى الجمعية العبونية الى ان الاتصنة نظام العالمين بالشركات اصادر بها القرار الجمهوري رئم ٢٥٩٦ لسنة ١٩٦٧ تسد تضيئت تنظيما شماملا لامور العالمين بالشركات التي تتمسم المؤسسات المسابة ويذلك سقطت جبيع الفوائح التي كانت سارية في الشركات المفكورة قبل صدور القرار الجمهوري سماله الفكر .

وعلى ذلك المن السيدين اللذين عينة بعدد العجبل بالقرار الجمهورى.
وهم ٣٥٦٣ لسنة ١٩٦٣ لا يستحقان علاوة، الطراز التي كانت منصوصا عليها في اللاحسة السابقة للشركة .

ونظرا لما لمرفق الطيران من اهبية بالفة الخطورة وحساسية خاسة مان الجمعية العبوبية تومى باستصدار قرار جبهوري باستبرار العبل بنظام عسلاوات الطرازات الذي كان معسولا به في الملائحية السبقة للشركية أن رأت الشركة في ذلك مسلحة المرفق .

(ملف رقم ٢٨/٢/٢٤٢ - جلسة ٢٢/١/٢٢٢) .

الفسرع الحادى والعشرين البسسطات

اولا -- البدلات المقررة اواجهــة مصروفات فعلية

قامسدة رقسم (۱۳۱۷)

: la___dr

المائة ٢٠ من الدسة نظام المايلين بالشركات القابعة المؤسسات المائة السادر بها قوار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٢١ اسنة ١٩٦٢ - نصيا على أن المائل الذي يتقافى مرتبا يؤسد على الرقب القرر لسه بنياتشي التسادل بينج مرتبه الذي يتقافساه عمل الرقب القرر لسه النستهاك الزيادة مما يحصل عليه في المستقبل من البدات أو غلامات التبيية _ تحديد البدلات التي تستهاك الزيادة في الرتب منها _ من البدلات الذي المسادر والتي لا تقابسان مصروف عن عملية يتتفيها تظام المحل _ ضحم جواز استهلاك مصروف عن المرتب من البدلات القررة اراجها مصروف عمروف عملية كبدل المتعالى وحل السكن ،

يلمس النسوي :

ان المادة ٢٤ من نظام المسابلين بالشركات المسادر به قرأر رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٢٣ نفص على أن « تعادل وظافف الشركاة بالوظافف الواردة في الجدول المشار اليه بالجادة المسابقة خلال مدة لا تجاوز سنة الشهر من تاريخ العبل بهذا القرار ... ويبتع المالمون المرتبات التي يحدها القرار المسادر بتسويسة حالتهم طبقـا للتعادل المنصوص عليه اعتبارة من أول السنة الماليسـة التاليـة .

ومع ذلك يستبر المسلماون في تقاشق مرتباتهم الحالية بسا عيهسا اعائة الفالاء ، وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا للاحكام المسابقة ،

على أنه بالنسبة للمالمان الذين يتناضون مرتبات تزيد مسملي المرتبات المقررة لهم بهتضى التمادل المشار اليه فيهندون مرتباتهم التي يتقاضونها عملا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيسادة مما يحصله عليسه المسالمان في المستقبل من البدلات أو ملاوات الترقية » .

وبن حيث أن الزيادة في مرتب العامل الذي يتناضاه بصفية شخصية من المرتب المترر له بمتضى التعادل تستهلك مما يحصل عليه العامل في المستقبل من بدلات لها صفة الدورية والاستعبرار والتي لا تقابل مصروفات ضلية يتنضيها نظام العبل .

ومن حيث أن هناك من البدلات الثابت. ما يتقرر لواجهة مصاريفه عليهة كبدل الانتقال اللغت الذي يتنفى طبيعة علمه كفرة الإنتقال للنتقال ليتقارر لله هاذا البدل لواجهة مصاريفه الانتقال بدلا من المحاسبة عليها في كل بسرة أو بدل الملابس اللذي يتقرر السماة ومن على شاكلتهم الذين يازبون بارتداء زى خاص الثاء المحسل لمواجهة تكليف هاذا الزى الخاص على هذا النوع من البدلات دون غيره من أتواع البدلات الاخرى هو الذي لا تستهلك بنه الزيادة في مرتب المصابل عن المرتب القرر لوظيفته بهتشي التعادل .

لذلك أنتهى رأى الجمعية العبومية الى أن الزيادة في المرتب الذي يتغامساه العابسل بصفـة شخصـية عن المرتب المترر الله بمتنسى التعادل تستهلك مما يحصـل عليه في المستنبل من لها صفة الدورية والاستمرار والتي لا تقـال مصروفات عملية يقتضيها نظائم العبل .

وعلى ذلك غان بدل الانتسال وبدل الملابس التي يلام المسلم

(ملف رقم ٢٨/٤/٧٦ - جلسة ٥/٢/١٩٦٩) .

ثانيا ــ بدل طبيعة الغبــل

قامسدة رقسم (٣٦٨)

المستحان

جواز تغرير بدل طبيعة عمل المعابلين بالشركات طبقا القراز المجهوري رقم ١٥٩٨ السنة ١٩٩١ بقرار من مجلس ادارة الشركة ... الفساء هذه الملاتحة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٢٥٢١ السنة ١٩٩٢ الصادر بلاحمة نظام العابلين بالشركات القابعة للمؤسسات المسابة ونقل الاختصاص بتقرير هنذا البدل الى رئيس الجمهورية .. لا الله لذلك على قرارات مجالس ادارة الشركات الصادرة بتقريس بدل طبيعة عمل في ظل اللاحة الملفاة .. بقاء هذه القنسرارات قالمة في ظل اللاحمة المطبعة على المجهورة ..

ملخص القلسوى:

ان المادة 11 من لائحة نظام موظفى وعبال الشركات المادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسانة ١٩٦١ تنص على أنه « يجاول لمجلس الادارة ان يمنح الموظفين والعبال الذين يعملون في خاصروف خاصاة ، بدل طبيعات عبال ، بحاد اتسى قدره ، ٥ ٪ من المرتبات المقررة للوظائف التي يشخلونها ، ٠ ٠ ٠ ٠

ثم صدر القرار الجبهورى رقم ٢٥٤٣ لسنة ١٩٦٢ باسدار لاقصة نظام المايلين بالشركسات التابعة للمؤسسات العابة ، ونص في المائةة التأثيسة منه على أن « تأخى لاتحة نظام موظفي وعمال الشركسات المسافرة بالأفرار التجمهوري رقم ١٩٦٨ الفسسة ١٩٦١ ، كنا يافي كل نص بفائقة

(1 70 - 3 · 7)

أحكام النظام المرافق لهذا القرار ... » . ونصت المادة ١٠ من

الاحة نظام العالمين بالشركات المساس اليها على أنه « يجوز تقرير
يدل طبيعاة عها للعالمين بالشركة بقرار من رئيس الجمهورية بناء
على القراح الوزيار الختص » .

ولما كانت المبرة في صحة الغرار هي بالقوانين التي مسحر الغرار في غللها ، بمرف النظر عبا يصحر بعد ذلك من قوانين أو با يستجد من ظروف ، يكون من شائها زوال السند القانوني للقرار ، لذلك فسان القرار المسادر مين يبلك سلطة اصداره قانونا ، يظل نافسذا ولو زال بعد ذلك السند القانوني لسلطة مصدره ، مادام أنه لسم يتقرر الفساؤه بنص صريح .

. ومن حيث أنه ولئن كانت المادة الثانيسة من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تضت بالغساء لائحة نظسام موظفي وعبسال الشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٣١ وكذلك كل نص يغالف أحكمام لاثحة نظام العابلين بالشركمات المسادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٥٦ لسنة ١٩٦٢ ، كمسا قضت المسادة العاشرة من هذه اللائمة الاغيرة بجواز تترير بدل طبيعة عمسل العاملين في الشركسة بشرار من رئيس الجمهوريــة ــ وكان مقتضى ذلك زوال الســند التشريعي الختماص مجلس ادارة الشركة في منح العابلين بهما بدل طبيعة عنسل وانتقسال هسذا الاختصساص الى رئيس الجمهورية ، الا أنسه لا يترتب على ذلك ... بالتبعية ... الغاء القرارات التي أصدرتها مجالس ادارة الشركات بمنح بدل طبيعة عبل للعابلين في تلك الشركسات ، في عظل العمل باحكمام لائحة نظمام موظفي وعمال الشركات المسادرة بالترار الجمهوري رقم ١٥٩٨ السينة ١٩٦١ ، واستفادا الى الاختساس المحول لها بمتتضى نص المسادة ١١ من هده اللائحة ، أذ المتصود بالالغاء في حكم تطبيق نص المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ . المسمنة ١٩٦٢ هي اجكهم اللاجهة القديمة المبادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسئة ١٩٩١ ، وكذلك كل قاعدة تنظيية تتضبن احكاما

يخالفة للاحكسام التنظيميسة الواردة في الثمة نظام العابلين بالشركات المادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لمسنة ١٩٦٢ ، ولما كسافته الترارات الصادرة من مجالس ادارة الشركات بمنع بدل طبيعة عمسل العاملين في تلك الشركات ، ليست قرارات تتطيبية بالمعنى المتصود يني مجسال الالفساء طبقا لنص الملاة الثانية من القرار الجمهوري رقسم . ٢٥٤٦ لسينة ١٩٦٢ ، غان حكم هيذه المادة لا يشبلها بالالفياء ، وبالتالي تظل هذه القرارات قائمة ونائذة ... بعد العبل بالقرأر الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسمنة ١٩٦٢ ولاثحة نظمام العليلين بالشركف الصافرة يها _ مادام أنه لم ينص صراحة على الفائها . يؤكد ذلك أن لاتحــة نظلم موظفي وعبسال المؤسسات العابة السادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ المسانة ١٩٦١ اجازت في المادة ١٦ منهسا لمجلس ادارة المؤسمسة ان بينم الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعملون في ظروف خاصة بدل طبيعة عبسل ، ولما صدر القرار الجبهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١١٦٢ واستبدل بنص المادة ١٦ من اللائحة المفكورة ، نصا جديدا تقسمل الاختصاص بينح بدل طبيعة السل من مجلس ادارة المؤسسة الى برئيس الجمهوريسة ، نص في الملاة الثلثيسة منه سـ صراحة سـ عسلى الفاء جبيع القرارات التي استرتها مجالس ادارة المؤسسات العسلمة بالمقالمة لاحكام المادة ١٦ الشار اليها . علو أن القرار الجمهودى يقم ٢٥٤٦ لسينة ١٩٦٢ تمسيد الى الفساء القرارات التي أصدرتهما مجالس أدارة الشركات بمنح بدل طبيعة عمال للعلبلين في تلك لشركات النص على ذلك صراحسة ، على نحو ما قضى به القسرار الجبهوري رقم .١٠٨ لمسنة ١٩٦٢ بالنسبة الى القرارات التي اصدرتهما مجالس ادارة المؤسسات العامة بمنح البدل المذكور لموظفى ومستخدمي وعبسال طك الؤسسسات ،

لذلك انتهى الرأى الى انه لا يترتب على الماء لائحة نظام موظعى وحمال الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٩٦٨ لسسنة ١٩٦١ - طبقا لنص المسادة اللقيسة من القرار الجمهورى رقم ١٩٤٦ لسنة، طبقا المسلم المسلمة المسلمة المسلمة المسلمين المشاهدة المسلمين المشاهدة المسلمين المشاهدة المسلمين المشاهدة و وقال اختصاص مجالين ادارة الشركبات في منح بدل طبيعة العمل الى رئيس الجمهورية سطيسا لنص المبادة ١٠ من هذه اللائمة الاخرة الخيرة بن هذه اللائمة الاخرة الخيرة بن يترتب على ذلك الفاء القرارات التي استرتها مجلس ادارة الشركات بنح بدل طبيعة حسل العالمين في على الشركبات الصادرة بالقسيرال الجمهوري رقم ١٩٦٨ المسلل الجمهوري رقم ١٩٦١ المسلل المسلل المسلل الجمهوري رقم ١٩٦٦ المسال المسلل المسلل المسادة ١٩٦٢ المسال

ثالثا ــ بدل التبثيــل

قاعسدة رقسم (۳۱۹)

البسدا:

قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٦٠ كسنة ١٩٦٧ بشأن اسس وقواعد صرف بدل التشيل بالقطاع المام _ استحقاق هـذا البدل لاعضاء مجلس الادارة رهين بأن يكونوا مترفين العمال بالشركة .

ملخص الفتسوى :

لما كان تنانون المؤسسات العسابة وشركات القطساع العام رقم ٢٣ لسسنة ١٩٦٦ ينس بالمادة ٥٢ منه على أن (يتولى ادارة الشركة جهلس يكون من عدد فردى من الاعضاء لا يزيد عددهم على تسسمة ويفسكل على الوجه الآمى:

(1) رئيس يمين بقرار من رئيس الجمهورية ،

 (ب) آعضا يعين تصفهم بترار بن رئيس الجمهورية ويتنصب النصف الأخسر بن بين العساءاين في الشركة .

ويحدد القرار الصادر بتعين الرئيس والأعضاء المينين الرئيات والأعضاء المينين الرئيات والمكانات المقررة لكل منهم .. وتنص المادة ٢٨ من نظام العالمين بالقطاع العالم ، على أنه (يحدد بقرار من رئيس الجمهورية بدل القبلي المقرر لرؤساء مجالس الادارة ، كما يجوز بقرار من الوزيسر المختص تقريسر بدل تعثيال لشساغلي وظائف الفئتين الأولى والعالية للمعينين من اعضاء مجلس الادارة ...

 وقد صدر ترار السبيد رئيس الوزراء رتم ٢٧٦٠ لمسنة ٩٦٧ بشأن أمسس وقواعد صرف بدل التبثيل بالقطاع العام لشاغلى وظائ المقاعت المبتارة والعالمية والاولى وللمهنيين بن اعضاء مجلس الادارة .

وينص في مادته الاولى على أن « يترر الوزير المختص في ختام كا صنة مالية مبدأ منح بدل التمثيل من عدمه بالنسبة للملهلين الجائز منحم هـذا البـسـدل » ..

وتنص الملدة الثانية بن الترار على انه « للوزير المختص منع بدإ عبديل للعاملين من شماغلى وظالف الفالت الاتية » : __

- ١ ـــ الفئسة المتازة .
- ٢ ــ الفئة المـــالية .
 - ٣ ــ الغثة الاولى .
- الفئة الثانية من بين المعينين من اعضاء مجلس الادارة .

ووؤدى هذه النصوص أن بدل النبثيل لا يبنع الا لرؤساء مجالسر الادارات وأعضائها المبنين من شاغلى وظائف الفئات التى حددتهسا الادارة رهنين بأن يكونوا شاغلين لوظائف بهذه الثبل لاعضاء مجلسر الادارة رهنين بأن يكونوا شاغلين لوظائف بهذه الشركات أى متعرفين المعمل الشركة المعمل بالشركة أبا اهضاء مجلس الادارة فير المتعرفين لاعمال الشركة عقيم لا يستحقون بدل تعليل ويكون منحهم بدل تعليل هو في حقيقت من تقرير لكاماة عن عضوية مجلس الادارة المطور منحها طبقا المبادة الاولى من القرار التنظيمي العام رهم 1111 السنة 1177 افضلا من أن تقسريد بدل تنيل في على هذه الاحوال يتجافى مع طبيعة هذا البدل وإنه يتصد به مورجهة با تطلبه الوظيفة بحصب وضعها وواجباتها عن نفقات تقضيها مورجهة با تطلبه الوظيفة بحصب وضعها وواجباتها عن نفقات تقضيها مورجهة دليست عضوية مجلس ادارة الشركة وظيفة ما لم يكن عضسوسلس الادارة بتعرفا المهار بالشركة

ولما كان المسيد / والسيد / هما اعضاء غير متنز بجلس ادارة شركة اسطوانات صوت القاهرة ويشغل الاول: وظيفة مستثمار مساعد بادارة تضايا الحكومة وينتنب مستثمارا لوزارة الارشاد القومى أما الثانى نهو نقيب المسيتين ويعمل بالمسسسلة المصرية العامة للنسون المسرح والموسسيقى بمكاناة شايلة بالاضافة الى معاشه فانها لا يستحتان بدل تبثيل .

من أجل ذلك أتنهى رأى الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع.
الى استحقاق السيدين لكاماة عقسسوية مجلس الادارة
بشركة اسطوانات صوت القاهرة التي تقررت لهما بقرار رئيس الجمهورية.
رقم ١٩٦٦ لسنة ١٩٦٧ اعتبارا من تاريخ مباشرتهما المصل حتى ١٦٤ اسبيد سنة ١٩٦٧ ولا يستحفان عن عضويتهما بمجلس ادارة هذه الشركة بطل
اسنة ١٩٦٧ ولا يستحفان عن عضويتهما بمجلس ادارة هذه الشركة بطل
تبديسال .

(المل ۱۹۷۰/۲/۳۹ - جلسة ۲۳/۲/۷۹)

قاعسدة رقسم (۳۷۰)

المسطا:

ملخص الحسكم :

الترار الجبهورى رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ بتحديد غنات وبرتبات وبدلات التبثيل لرؤساء مجلس ادارات المؤسسات والشركات التابعة لها ... صفقة الشركات الى مستويات اربعة ، وقد تباين برتب ويدل تبثيل رؤساء مجالسري ادارات الشركات تبعا لتبين المستوى على نحو ما توضسسح .

على أن رئيس أدارة الشركة الذي كان يتقاضى مرتبه وبدل تمتيك

بصفة سلفة لحين تقييم مستوى شركته لا يستحق الاحتفاظ بهذا المرتب و والبدل بعد أن عين مستفرا ابلؤسسة بالفئة ١٨٠٠/١٤٠٠ وقبسل سبخور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٠ سنة ١٩٧٧ بتحديد مرتبات روساء الشركات تبعا استوياتها ، واساس ذلك هو انقطان مسلته برئاسة مجلس الادارة وتحديد مركزه القانوني في الفئة المسلليا أو المرتب عند تعينيه مستشارا بالؤسسة ، كيا ما كان يتقاهسها الهنت تعين بمعلم السائة المؤسسة ، كيا ما كان يتقاهسها المن نقل نعتبر بمثلة السائة المؤستة تحت التسميدة .

(طعن ١٩٦ لسنة ٢٤ ق ـ جلسة ١٩/١/١٨٨١)

رابما: بدلات متسوعة

قاعدة رقام (٧٧١)

عالمون بالشركات التابعة للبؤسسات الدابة ... ورتب ... بدلات ... ورتب المدابن بشركة القصير الفوسفات طبقا للبلاة ٢٢ من لاحة نظام العالمان بالشركات التابعة للبؤسسات العابة الصادر بها قـــرار رئيس المجهورية رقم ٢٥٠٦ اسنة ١٩٦٢ ... المالمون المينون بالشركة المنازة بمقود عبل سابقة على نقاذ اللاحة الشار اليها ... جدم جواز يتنيب اى نسبة من مرتباتهم باعتبارها تباثر بدل اقلبة في الصحراد أو بدل يخصص للاطباء والصياداة والمهندسين مادايت عقودهم لم تتضين نصابية عني بان اجورهم تشيل هذه البدلات وفي حدود ما نصت عليه عقودهم في هذا الشيان ،

ملقص القنوي:

ان المادة ٦٣ من الائمة نظام العابلين بالشركات التابعة المؤسسات في السائد بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص رعلى ان الم يضبع سجلس ادارة على شركة جدول بالوظائف والمرتبسات لا الخياصة بالشركة في حجود الجدول المرافق ، ويتضمن الجدول وصف كل مرافقة وتحديد وإجباتها وسبتولياتها والاستراطات الواجب توافرها لمين بالمنظاء وتنسيها وتصنيفها في بثانت من " م . " م . " م . " م المنطقة المنافرة المنافر

وتنص المادة ٦٤ من هذم اللائحة على أن ٥ تمادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في المجدول المشار اليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تجاوز مستة شمهور من تاريخ العمل بهذا القرار ٥٠ ويمنع العاملون المرتبسات التي يحددها القرار المسادر بتسوية حالتهم طبقا للتعادل المتعسسوس

ومع ذلك يستبر العابلون في تتاشى مرتباتهم الحالية بما غيها أعانة الفلاء وذلك بمسعة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا للأحكام السائسات المائد

على أنه بالنصبة للمهلين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على الرتبات المتررة لهم بهتنمى التمادل الشار البه فيهندون مرتباتهم التي يتقاضونها فعلا بصفة شخصية ، على أن تستهلك الزيادة ما يحصل عليه المسامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية » .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم غان مرتبات المالمين بالشركات ألتى يحكمها نظام العالمين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقسم ١٩٥٩ اسفة ١٩٦٢ بها غيها اعانة غلاء المعيشة - نظل على ما هى عليه دون تغيير - سواء بالزيادة أو النقصان وذلك إلى أن يضبع مجلس ادارة الشركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجسدول! الرافق للنظام المذكور ، وتعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار الله ويصدر ترار تسوية حالات العالماين طبقا لهسدة ا

وبن حيث أنه في تحديد برتبات السابلين بها نيها اماتة غلاء الميشة قبل تطبيق نظام الميشة المرتبات المسابلين بالشركات المسابلين بالشركات المسابلين على ملاقات عبل وليدة مقود عبل خاصة يختلف كل بنها من الاخرى بحسب بها ارتضاه المساقدان من شروط وذلك قبل أن شظم شمون المالمين بالقطاع العام تنظيها لاتحيا . وعلى هذا غان العبرة بسما نصبت عليه هذه المقود وبالرتبات التي حديثها والكيفية التي حديثها بها

ومن حيث أنه من المقرر طبقا المهادة ، 10 من القانون المدنى أنه أذا كانت عبارة المقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها من طريق تفسيم ف للتمرف على ارائدة المتعاقدين ، وترتيبا على ذلك ولما كانت عتود العبل العليين بشركة القسير اللهوسنات الواردة رفق كتاب المؤسسة المصرية العلية للتعدين المسؤرخ ٢٧ من غبراير سنة ١٩٦٩ قد حددت مرتبات العالمين بهذه الشركة تحديدا وانسحا لا ليس فيه ولا غبوض ولم تتضين تحديد نسبة معينة من هدف المرتبات كبدل صحراء لن يعملون بالصحراء او كبدل تخصص للاطبساء والصيادلة والمهندسين بل أنها خلت من أى اشارة يمكن أن يستفاد منها أن المرتبات التي تقررت بموجبها تتضين في تناياها بدل اتلهة في المحراء بل بن فذه المرتبات تقررت لبعض من العليان الذين لم يعملوا بالمصحراء غالم لا يجوز الاتحراف عن المفنى النظاهر لعبارات هذه العقود لان في ذلك مسئم لها وهو لا يجوز .

ولئن كانت هذه المقود قد تضينت اعلقة غلاء جعيشة تزيد نسبتها عما هو بقرر ببتتضى الابر العسكرى رتم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وما سبقه من أوامر عسكرية خاصة بتحديد تيبة هذه الاعلقة على ذلك ليس حكافسا لاحكام هذه الاوابر العسكرية التي تقرر حدا أدنى لاعلقة غلاء المعيشسة بحيث بجوز الاتفاق على زيادته ، وليس في زيادة هذه الاعلقة ما يستظمى, بنه أن هذه الزيادة بتلل بدل اتابة في المسحراء لان هذه العقود لم تتضمن ما يخول الشركة الحق في تخفيضها في حالة نقل العابل من العسسحراء كما أنها لم تميز في مجال تحديد نسبة هذه الاعلق بين من عينوا للعبل بالمسحراء ومن عينوا للعبل بالقاهرة كما لم. بني بين المعينين من أهالي الصحراء وبين المعينين من غيرهم •

وعلى ذلك المائة لا يجوز تجنيب أى نسبة من هذه المرتبات باعتبارها تبثل بدل اقلبة فى الصحراء أو بدل تخصص الاطباء والصيادلة والمهندسين فى مقام تسوية مرتبات العالمين طبقا للهادة ١٤ من لأثمة نظام العالمين بالشركات سالفة الذكر طالما أن عقود العبل السابقة على صدور هذه اللائمة أم تتضبن هذا التجنيب ،

لهذا انتهى راى الجمعية العبوبية الى انه لا يجوز نجنيب نسسجة. محددة من مرتبات العابلين بالمحراء بشركة القصير الفوسفات باعتبسار ان هذه النسبة التى يراد تجنيبها تبثل بدل اتابة فى الصحراء أشيفت الى مرتبات الإطباعة مرتباتهم ، كما لا يجوز تجنيب جبلغ عشرة جنيهات بن مرتبات الإطباعة والمهندسين باعتبار أن هبذا المبلغ يبثل بسدل تخصص وذلك بالنسبة للعالمين المينين بها بعقود تبل نفاذ لائحة نظام العالمين بشركات

القطاع العلم اذا كانت عقودهم لم تتضبن نصا يقضى بأن أجورهم تشبيل حذه البدلات وفي حدود ما نصبت عليه عقودهم في هذا الثمان .

.

(عِنْوِي رَقْم ٢٥٣ - في ١٠ مِن يُونَيَّة سَنَة ١٩٦٩)

الفسرع الثاني والعشرين مصروفسات الانتقسال

قاصدة رقام (۲۷۲)

المسلما :

ســــب ٠ ملخص القتــوى :

(علوی رقم ۱۳۱۳ – فی ۱۲/۱۱/۱۹۹۱)

قاعسدة رقسم (۳۷۳)

: 12-41

قرار رئيس الوزراء رقم ١٦٤١ اسنة ١٩٦٤ بسريان اهكام الاصـــة بدل السفو ومصاريف الانتقال الصادة بالقرار الجمهورى رقم ١٦ اســـنة ١٩٥٨ على المايلين بالشركات التابعة المؤسسات العابة ــــ لا يسرى على الوقاع التي نبت في ظل العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ السنة ١٩٦١ - التوصية الصادرة من اللجنة الاستشارية للمؤسسات العابة التبوينية في ظل العمل بالقرار الجمهورى المشار الله لـــ نص هذه التوصية على تقدير مصروفات الانتقال التي ينفقها رؤساء واعضاء مجالس ادارة الشركات اذا استغنوا عن السيارات المخصصة لهم — تغييد الشركات الما المتراد المسابقة على قرار رئيس الوزراء رقم ١٦٤١ ــ صحيح ـــ الرخلك : صحة ما نم صرفه استغادا الى هذه التوصية .

ملخص الفتوي :

لما كان قرار رئيس الوزراء رقم ١٩٤١ اسنة ١٩٦٤ الذي تفي في ما مادته الاولى بسريان لحكام لاتحة بدل السفر ببصاريف الانتقال المسادرة بالقرار الجبهوري رقم ١١ لسنة ١٩٥٨ على العابلين بالشركات التابسة للمؤسسات العابة ، انبا يسرى على الوتائع التي تتم بعد نفاذه دون طك السابقة عليه ، وبن ثم فانه في الفترة السابقة على العبل بهذا القسرار بالنسبة للشركات التي لم تصدر مجالس ادارتها بيانا محددا لبسسدل السفر ومصاريف الانتقال في ظل العبل باعكام قرار رئيس الجبهسورية رقم ١٩٩٨ لسفة ١٩٩١ ، فإن صدور توصية من اللجنة الاستشسارية للمؤسسات العابة التوينيسة سوفقا لاختصاصها في معاونة الوزير في حراسة المسائل التنظيمية سبتقدير مصروفات الانتقال التي ينفقها رؤساء واعضاء مجالس ادارات الشركات اذا با استغنوا من الميارات المخصصة المورد أن بثل هذه التوصية وقد نفئتها الشركات بعد اختيار وقسسساء

وأعضاء هذه المجالس لاستعمال سياراتهم الخصوصية والحصول على مصروفات الانتقال سالفة الذكر ؛ تكون ببثابة مقذار با ينفقه هولاء في غيما يؤدونه الشركة من مصاريف الانتقال وقد تبل رؤساء واعضاء مجالس ادارة الشركات هذا القدر وصرف لهم خلال الفترة السابقة على العسل بقرار رئيس الوزراء رقم 1311 لسنة 1918 فيكون ما تم صرفه استثادا الى هذه القوصية صحيحا لا يجوز استرداده .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز استرداد المبلغ الدى دامت كمصروفات انتقال لرؤساء واعضاء مجالس ادارة الشركات التابعة للمؤسسة المصرية الاستهلاكية العابة فى جلة عدم استعباله مسيارات الشركات المخصصة لهم تبل صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم /١٩٦١ لسنة ١٩٦٤ وذلك استفادا الى التوصية الصادرة بن اللجنة الاستشارية للمؤسسات العابة التهوينية تأسيسا على تاعدة الاتراء بسلا مسسبب

(المتوى زقم ١٣١٣ - في ١٩٦٦/١٢/١١)

الفرع الثلثث والعشرين

الاجور الاضافية والكلفات التشجيعية

قاعسدة رقسم (۲۷٪)

: المسطا

الكافات التشميعية التي يجوز منها للمايلين طبقا لحكم المادة ١٢ من الاتمة نظام المليلين بالشركات الصادر بها القرار الجمهـورى رقم ١٩٥٣ السلة ١٩٦٧ ـ جواز الجمع بينها وبين مكافات الانتـــــاج أو البونمن المنسوس عليها في القانون رقم ٥٩ اسنة ١٩٦٣ .

بلخص الفتــوى :

ولا وجه القول بأن القانون رقم ٥٩ اسنة ١٩٦٣ الشار اليـــه قد نسخ اهكام المادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٣ اســـنة المادي والتي تجيز لجلس ادارة الشركة منح مكامات تشجيعية المسامل الذي يؤدى خدمات معازة أو أعمالا أو بحوثا تساعد على زيادة الانتساج أو المبيعات أو خنص تكالينه أو تحسينه أو ابتكار أنواع جديدة منسـه ، أذ أن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ أنما يأتي بحكم وقتى هو أن يتــــم من عكانات الانتاج أو البونص حتى نتم معادلة الوطائف طبقا لاحكام اللائحة ، غاذا تبت المعادلة لم يصبح لحكم القانون المذكور من أثر . كذلك غان علم منع الكامات الانتاج أو البونص المشار أليها في المدت ١٣ من اللائحة تقاير علم منات التشجيعية المشار أليها في المدت ١٣ من اللائحة عنها براه عنهم الحرف في الحالة الاغيرة ، كها يجوز المنح في الحالة الافرية كها يطوز المنح في الحالة الافرية كل ، الوجوز المنح في الحالة الاغيرة على الملة في كل ،

(مناوی أرتام ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٢ - في ا/٨/ ١٩٦٥)

قاعستة رقسم (٣٧٥)

المستداني

الاجور الاضافية والكافات التشجيعية التي كانت تبلع المايان في بعض الشركات ... لا تعتبر جزءا من الراتب الذي يتم على اساسه نسوية حالاتهم طبقا التعادل المتصوص عليه في المادة ١٤ من القرار الجهه...ورى. رقم ٢٥٦٦ اسنة ١٩٦٣ ... لا تدخل كفلك في تحديد الرتبات طبقا للمادة ٩٠ من نظام المايلين بالقطاع المام المسادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ اسنة ١٩٦٦ ... نضع هذه الاجور والكافات طبقاً الشروط والاوضاع المنصوص عليها في هذين القرارين .

ملخص الفتسوى :

بيين بن استقراء احكام الاتحة نظام العابلين بالشركات المسلارة بقرار رئيس الجبهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أنها استحدثت تنظيسة جديدا لحقوق العالمين باللشركات التابعة للمؤسسات العابة محددت المائة محددت المائة التاسعة آجر العابل بلحد الادنى المقرر بجدول ترتيب الاعبال وخدولت المائة وهرت العابل بلحد الادنى المقرر التقلية بنها للعابل الذى يؤدى خديات منازة وقررت المادة ٣٦ برا الفرة القلية بنها للعابل الجرا انسسائيا من الساعات التى يعبلها غيها يتجاوز ساعات العبل المقررة تمتونا ويؤدى من المائة ان المكامات التشجيعية والاجور الإضافية تبنح في ظل الملاحسان المدردة وقاة للاحكام التى قررتها غليس من وجه لهم ما كان ينح من تبل من مكامات تشجيعية أو أجور الضافية الى روات العابلين بهذه الشركاء من يكامات تشجيعية أو أجور الضافية الى روات العابلين بهذه الشركاء عند تسوية حالاتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه في المادة ١٤ مسلم عدد مسلم المنائق المنائق المنائق المنائق التابعة لها أن براعى منسد تحديد مرتبات العابلين بالمؤسسات والوحدات الانتصائية التابعة لها أن يضاف اليها المتوسط الشموى للهنع التى صرفت اليهم في الثلاث المنوات

(م ٥٣ -- ج ٢٠)

السابقة على تاريخ العبل بقرار رئيس الجمهورية رهم ٢٥٤٣ لسسسة ١٩٦٢ بالنسبة للملين بالثيركان ويوس الجمهورية رهم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعلين بالمسات العلبة وبأنه لا يدخل في حساب المتعة المشار اليها المكتابة التشجيعية أو المنح العابة التمن حدرت بقرار من رئيها المجهورية .

". لهذا انتهى رائ الجمعية المهومية للتمام الاستشاري الى الاجور الاجهور التهائية والمكافئة المكافئة المكافئة المكافئة المكافئة والمكافئة والمكافئة

ال متوى رتم ۱۳۷۱ بتاريخ ۱۱/۱۲/۲۲/۱۲۱۱)

الفرع الراسع والعشرين مُكَافَاةُ الْإِنْسَاجِ أو البونص

فأعسدة رقسم (۲۷۹)

مُكُلِّاتُ الْإِنْتُحَ أَو اللَّوْتُصُ الْقَرْرَةُ الْمَائِلِينَ الْبَاتِ الْقَدْنُ الْمُ ٥٩ مَسْنَةً الْمَائِلِينَ الْمَهْوَدِينَ بِالْفَصْدِيةَ عَسْنَةً الْمَائِلِينَ الْمَهْوَدِينَ بِالْفَصَدِيةَ عَسْدُ الْمُعْلِينَ الْمُهْوَدِينَ بِالْفَصَدِيةَ عَنْدُ الْمُعْلِينَ اللهِ القرار الْمِعْمِينَ اللهِ عَلَى المَّدِينَ اللهِ عَلَى المَّدِينَ اللهِ عَلَى المَّدِينَ اللهُ عَلَى اللهُ المُعْلَى اللهُ الل

مُلْمُمُ الْفُدَ وَي :

ان بهن عين ماشركة في غلى القرار الجمهوري رقم ٢٥٥٢ لسنة ١٩٩٣ المسلم بالثمية المسلم بالثمية المسلم بالثمية المسلم بالثمية المسلم بالمسلم بالمسل

 إلى أن تتم حجابلة الوظائف وتحدد ألم تبات طبقا لإحكام قسوار يثبس الجمهورية رقم ١٩٦٦ لمنة ١٩٦٢ م. يكون صرف بكفاف الانتاج و البونس على اساس تطبيق اسدس وتواعد الصرف المتررة العبال في الشركة على الوظفين بها ، وبحد . . احميه في السنة ، منعا للمغالاة في المتدير ، وحدا من الاسراف في زيادة البخول عاستبرار الصرف هنا في يكون متصودا به العابلين في الشركات الذين التحقوا بخدبة الشركة وظلوا في خدمتها حتى مسدرت اللائحة التي تضت باجراء التعادل والمسوية ، وتضت باستبرار الموظفين والمعال في تقاضى مرتباته سبح المعالية الى أن تتم المعادلة والتسوية ، ومن بين هذه المرتبات سكما سلفه الميان سبخ الاتاح والبونس والمكانات السنوية ، عالشركة التي كانت المعادلة المناسبة عن المرتب في صرفها الى أن يتحتق المتع من الصرف (وهو تمام معادلة الوظافية) ، غاية ما هناك أن المشرع قد حدد الحد الاتمى الذي يجسون صرفه أعدارا من 1 من يثاير سنة ١٩٦٣ (تاريخ العمل بالقائون رتم أنه المسلف المسائد الاتمان المناسبة المسلف المسائد الاتمان المناسبة المسلف المسلف المناسبة المسلف المسلف المناسبة المسلف المناسبة المسلفة المهارا من 1 من يثاير سنة ١٩٦٧ (تاريخ العمل بالقائون رتم أنه المسلفة المسلفة المهارا من 1 من يثاير سنة ١٩٦٣ (تاريخ العمل بالقائون رتم أنه المسلفة المسلفة المهارا من 1 من يثاير سنة ١٩٦٣ (تاريخ العمل بالقائون رتم أنه المسلفة المهارا من 1 من يثاير سنة ١٩٦٣ (تاريخ العمل بالقائون رتم أنه المسلفة المهارا من 1 من يثاير سنة ١٩٦٣ (تاريخ العمل بالقائون رتم أنه المسلفة المهارا من 1979) .

. والنهى رأى الجنسية العبومية في هذا الثمان الى أن صرف مكافأته الانتجاء أو البونس المنصوص عليه في القانون رقم ٥٩ أسنة ١٩٦٣ المشار كليه أنها هو مقصور على العالمين الذين كانوا في خصصه الشركة وقته صدور اللائحة ، وبصفة مؤقتة والى أن يتم أجراء التعادل المنصوض عليه في لائحة نظام العالمين بالشركات وحتى لا يكون عدم اتمام المصادل مسبا في حربان أولئك العالمين بالشركاة من حكافات الانتجاء أو البونس التي حكات تصرف لهم قبل صدور اللائحة ، وأذن غلا يفيد من أحكام التساوية وقا عدم كات تصرف لهم قبل صدور اللائحة ، وأذن غلا يفيد من أحكام التساوية وقاد كان وبالروات المتررة لوظافهم بها .

اما بالنتية الى الا القانون رقم لاه لسنة ١٩٩٣ على اقدق المكتمعية القويية على بننج الانتاج والبونس ، مان هذا الوضوع عرض على الجمعية القويية ينظم المها المنافقة في ٨٨ من اكتوبر سنة ١٩٩٤ واقتهي رايها الى ان حكم المقتون رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٣ يسرى على جنيع بكايات الانتاج أو البونس ، في لية صورة كات ودون تعرقة بين باكان منها مستقرا وبا كان ضبي مختفر . ولمكرك الجمعية الفهوية في نتراها على أنه لا يسوغ الاختجاج على استغرار ونهات بكانات الانتاج أو البونس يكسب من تشرق له حقالها المنتورا ونهات بكانات الانتاج أو البونس يكسب من تشرق له حقالها

- 477 -

لا يجوز المساس به ، ذلك أنه لا يجوز تعديل الحقوق المكتسبة أو تعسيون جداها بقانون . ويضاف الى ما تقدم أنه منذ تطريخ العبل بلائمة نظلله المعالمين في الشركات (١٩٦٢/١٢/١٩) لم يعد ثبة جبال لعرف يكافأت الانتاج أو البونص وكان المغروض أن تتم معادلة الوظائف في مدة اتصاها مستة شهور من ذلك التاريخ وحلت محل هذا النظام (نظام منح الانتساج أو البونس) الذي كان يسرى بين جميع العلمان المنتج وغير المنتج للمنافقة المسوسي طخرى كنظام المكافأت التشجيعية ونظام العلاوات الاستثنائية المسوسي

عليها في المادتين ١٣ ، ١٤ من الأهة نظام العابلين بالشركات .

(غتادی آرفتام ۲۱۷ و ۲۱۳ و ۷۱۶ – فی ۱۸/۱۹۴۱)

الفرع الغابس والمشرين

قاصدة رقسم (۲۷۷)

: 12-41

لاثحة نظام المأيلين بالشركات التابعة للبؤسسات الماية المسادرة باعائة المسائد المهودي رقم ٢٥٦٦ سنة ١٩٦٢ سنة الفاق النظام الخاصة باعائة علاء المعيشة ونصها على استبرار العابلين في تقاشى مرتباتهم الحائية بها فيها هذه الاعاقة بصفة شخصية حتى نتم تسوية حالتهم طبقا لاحكامها سائره عدم جواز زيادة قبية اعاقة الفلاء المستحقة للعابلين الموجودين في خدمة الشركات في تاريخ العمل باللائحة نتيجة لتضر حالتهم الاجتماعيسسة بعد هذا التاريخ ،

ملخص الفنسوي :

اعتبارا من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، عمل بلحكام لائصة العالمين.
بالفركات النابعة للمؤسسات العابة ، وتضيئت المادة (٢) من تسسرار
أصدار هذه اللائحة النص على آنه « ولا تسرى القواعد والنظم الفاصسة
باهاتة غلاء المعيشة على العالمين باحكام هذا القرار » وأوجبت المادة ٣٣
من اللائحة ذاتها ، على كل شركة أن تضع جدولا بالوظائف والمرتبسات
الخاصة بها في حدود الجدول المرنق باللائحة على أن يعتبد ، بعد موافقة
مجلس ادارة الشركة عليه ، من مجلس ادارة المؤسسة المختصة ، ونصبت
الملادة ٢٤ على أن : « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة بالمبدول
المسل بهذا العرار . . ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس ادارة المؤسسة
المغرف بهذا القرار . . ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس ادارة المؤسسة

بعد التصديق علية من الجلس التنفيذي ويمنع العاملون الرئيسات الفتي يحددها الترار الصنادر بتسوية حالتهم طبقا للتمادل النصوص هليه اعتباراً من أول المنتذة المافية القالية ، ومع ذلك يستبر العابلون في تقافني مرتباتهم الحالية بما نبها اعانة الغلاء ، وذلك بصغة شخصية حتى تتم نسسسوياً حالاتهم طبقا للاحكام السابقة ، على أنه بالنسبة للعالمين الفين يتقاضون مرتبك تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقضى التمادل المسلر اليه ، الميادة مها بحصان عليه العالمي فيها عالمين مرتباته ، على أن تعالمي المنال اليه ، الزيادة مها بحصان عليه العالمي فيها المستبل من بدلات أو علاوات ترقية أ

وازاء خلك ، دار التساؤل مبا اذا كان بن متعنى الاحكام المتفاية ه ان تجيد املتة الفلاء التى تبنع للعالمين الموجودين بختبة الشركات ت في تاريخ العبل بقرار رئيس الجيهوزية رقم ٣٥٤٦ المسلم ١٩٦٢ المشائل اليه ، بحيث لا تنفير بالزيادة تبعا لنفير الحالة الاجتماعية لكل بنهام أم لم لا 1 .

وقد استبان الجمعية العبومية للتسم الاستشاري أن لاثعة نظسطي العالمان بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ اسسينة ١٩٦٢ الشار البها ، قد الهذب بنمتومسها المتقدم بيانها ، بهبدا اعتبسل الاجر المقرز لكل وظيفة ، منا ينظمها جدول الوظائف والرتبات ، المسلمي بكل شركة والواجب وضعه واعتباده طبقا للبادة ٦٣ منها _ شاملا لاماثة غلاء الميلية . وبذلك لا يضاف اليه أي علاوة بسبب غلاء الميشة . ومن ثم جاء الحدول الحاص بالرتبات ، والتي تمنح للمالمان في كل مُسبة بن الغثاث التي يتضمنها ، والمرفق باللائحة ، متصورا على تحسيد أولَّ وبداية المربوط المقرر لكل منه ومنه العلاوة الدورية المقررة ، وعلى الانسارة الى بدل التبثيل الذي يجوز منحه ، طبقا لما نص عليه في المادة ١١ من اللائعة ، دون اضافة أي علاوات أو مرتبات أخرى مما تضاف الى الرتجه وتمتر جزءًا منه طبقاً للمادتين ١٨٤ من القانون المدنى و ٣ من قانون العمل كالعلاوات التي تصرف بسبب غلاء الميشة واعباء الماثلة والمنح . وتأكيكا لذلك لا حامت المادة (٢) من قرار اصدار هذه اللائدة ونصت على الله « ولا تسرّى القوامد والنظم الخاصة باعاتة غلاء الميشة على المساغيراً واحكام هذا النظييام و .

ويؤخذ من ذلك أن الاحكام المنظمة لقواعد منح اعاتة غلاء للميشة ، وتحديد أحوال استحقاتها ، ويئاتها ، أصبحت من تاريخ العمل بأحكام الكلاحة المسار اليها غير سارية بالنسسبة الى العاملين في الشركات ومن يعلمون بُلحكام هذه اللائمة .

ولمـــا كانت المادتان ٦٣ ، ٦٤ من هذه اللائحة ، بعد أذ أوجبتا تسوية حالات العليان في الشركات ، طبقا للتعادل الذي يجب أجراؤه بين الوظائف الواردة في جدول الوظائف والمرتبات الذي يوضع طبقا للمادة ٦٣ منها وبين الوظائف الوأردة في جدول وظائف الشركة ، المعبول به من قبل ، قسد المتفظت لهؤلاء المهلين ببرتباتهم التي يتقاضونها معلا ، وذلك بمسقة شمصية ؛ وكاتت المادة (٦٤) قد نصت الى جانب ذلك على أنه تبسل الجراء هذه التسوية يستبر العالماون في تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيهسا فماتة الفلاء لمنا كان ذلك ، فإن مؤداه أن اللائمة قد احتفظت للمساملين الموجودين في هدمة الشركات في تاريخ العبل بها باعانة غلاء المعيد التي كانوا يتقاضونها في هذا التاريخ نملا ، والمتصود بذلك هو تبهة هذه الأعالة ، في التاريخ المذكور ، محسوبة على اساس التواعد المتررة والمنظمة لها ، وونانا لحالة العالم في هذا التاريخ ، ومن ثم يكون ما يحتفظ للمسامل جه منها ، مو هذه القيمة التي تعتبر جزءا من أجره ، على أن تبقى بحالها عون زيادة ، مما كاتت تتضيه أحكام القواعد المنظمة لها ، بيما لو كاتت سارية ، أذ من الواضح أنه بعد تترير عدم سريان القواعد في حق العاملين المشار أليهم لا يكون ثبت الساس الإجراء إي زيادة في تبيتها المستحقة في التاريخ المشار اليه لان أجراء مثل هذه الزيادة ، يفترض بقاء هذه القواعد سارية بالسبة اليهم . ar.

وعنى معتمى ما تعدم يحتنظ المالمان الوجودين في حدية الشركات المخلومة المؤلمة المؤلمة المؤلمة المؤلمة المؤلمة في تاريخ العبل بالاشجة نظام العالمين بالشركات المسلوم والمؤلم المؤلمة التي كلوا يتعاشونها ممالاً في هذا التاريخ ، ولا يود على تيسسة حدى الاحانة بحسوبة وقعا المعوامد المنظية لها والتي لوعد مريانها بالمسببة المالة بحسوبة وقعا المعوامد المنظية لها والتي لوعد مريانها بالمسببة المهال هذه المعالم من هذا المعالم عنى ويكن من هذا المعالم عنه ويكن المعالم من هذا المعالم عنه ويكنى المعالى هذه المعالم عنه ويكنى المعالى هذه المعالم عنه ويكنى المعالى هذه المعالم عنه ويكنى المعالم عنه المعالم عنه المعالم عنه المعالم عنه المعالم عنه التي المعالم عنه عنه عنه المعالم عنه المعالم عنه المعالم عنه المعالم عنه عنه المعالم عنه عنه المعالم عنه المعالم عنه عنه عنه المعالم عنه عنه المعالم عنه عنه المعالم عنه المعال

من البيان ؛ أنه بعد تحديد الرتب المبتدى لكل عامل من هؤلاء وللسسط للتسوية التي تجرى لها طبقا لاحكام اللائخة الشار الهها ؛ وهو الرتب الذي يعتبر على ما سلف الايضاح مرتبا شاملا لله يجرى استهلاك القرق بسين المرتب الذي يتناشاه كل منهم غملا بها في ذلك اعلقة الغلاء وبين المسرفب اللري يحدد له مها يتقرر له في المستقبل من بدلات أو علاوات ترقيسة .

لهذا انتهى الراى الى عدم جواز تغيير تيمة اعانة الفلاء الستحتــة

لنمايلين الموجودين في خدمة الشركات في تاريخ العبل بأحكام الألحة نظام العابلين في الشركات التابعة للمؤسسات العابة بالزيادة لتغير حالاتهم بعد هذا التاريخ ...

(منوی رتم ۲۰۷۰ — فی ۱۹۳۳/۱۱/۱۲)

الفرع السائس والعشرين.:

الحد الاقمى لما يتقافناه العليل

قاعسدة رقسم (۳۷۸)

12 th all

دى سريان القانون رقم ١١٢ أسنة ١٩٦١ على العلماني بشركات التفسياع المسلم .

منخص القتري :

من حيث أن القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة مسلامات الملك عن خيسة الانه جنيه ، ينظم نيما يسرى عليه من جيسع الشركات وقد وردت في النص بلغظ عام حطاق ، ومن ثم غانه يدخل فيهسسة الاقتصادية رقم شركات القطاع العلم ، وقد الجاز كل من قانون الجوسسة الاقتصادية رقم ، ١٩٦٠ سنة ،١٩٦٠ تنظيم الجوسسات العلمة ذات الطلبع الاقتصادي تأسيس شركات مساهبة ، كفضلا عن أن تاريسيغ العمل بالقانون رقم ١٩٦١ ١٩٦١ ومو أول اغسطس ١٩٦١ لاحسق السريان قوانين القطاع العام نوات الارقام ١١١ / ١١١ ١١١ السسنة ١٩٦١ الممول بها من ، ٢ بوليو سنة ١٩٦١ .

ومن حيث أن القانون رقم ١٩٦٣ لمسنة ١٩٦١ المسلر اليه لا يزال مساريه معمولا به لم يلغ وفقا للمادة الثانية من التغنين المدنى ، بل لحقه تمسديل جزئي اغرج من نطاقه بعض أنواع من الشركات . كتلك الخاضعة لنظام استثبار المال العربي والمناطق الحرة وغقا للمادة ٢/١١ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٤ ، وكذلك للمادة ٢ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ ، وكذلك للمادة ٢ من القانون رقم ١٩٨ بلصدار قانون شركات المساهمة .

ومن حيث أنه أستصحابا لما سلف ، فانه لا يجوز وفقا للمادة

الاولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ ، أن يزيد مجبوع ما يتقاضاه حد وباى صورة رئيس مجلس ادارة الشركة أو إى عامل آخر نيها ، على مبلغ خيسة الاف جنيه في السنة ، واذ امتد القانون بما يتقاضاه الشخص وليس بما يستحقه من مبالغ ، ماته يستنزل حصة من حساب الضرائب على الدخل ، اى أن العبرة بما يتبضه العلمل مع مراعاة استبعاد ما يضمم.

لذلك انتهى رأى الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريسع الي

الاقسىن:

اولا: سريان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه على الجهات. الواردة به ومنها شركات القطاع العلم.

 فائية : تطبيقه على ما يقيضه الجائلم بعد استيماد ما يخصم منسجه طبقا اللقائيسون م

(مله، ۱۸۸۱/۱۰/۱ ب جلسة ۲۰۱۰/۱۸۸۱).

منه طبقا القانون .

الفرع السابع والمشرين الْجَسَع بين المسرتب والمعاش

قاعسدة رقسم (۲۷۹)

: المسيدا:

مندوب بفوض باهدى شركات القطاع المسام سيميل بتكليف من المؤسسة الماية التى تتبعها الشركة ويحصل على راتبه من المؤسسة سائر نلك : لا تسرى بشاته اهكام القانون ٧٧ اسنة ١٩٦٧ بالنسبة لحظر المجمع بسين مرتب الوظيفة بالشركة والمائس المستحل من الحسكوية سخمومه للحظر والقيود الواردة باحكام القانون ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشسان جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العابة والمائس المستحق قبل التعيين فيها .

ملخص الفتــوي :

ان المندوب المغوض الذى يمهد اليه بادارة أحدى شركات القطاع العام ، انبا يتولى هذا العبل بتكليف من المؤسسة العلمة التى تتبعها الشركة ، ولحساب هذه المؤسسة ، التى تقوم العلاقة بينه وبينها ، ويغها ويكد ذلك أن المندوب المغوض لا يتقاضى عن عبله مقابلا من الشركة والها ويحمل عليه من المؤسسة العامة ، بل ويحظر عليه تقاضى اى جلغ من المؤسسة العامة ، بل ويحظر عليه تقاضى اى جلغ من المجمورية طوال بدة ادارته لها ، وذلك طبقا لاحكام قرارى رئيس الجمهورية برقي ٨٢ لسنة ١٩٦٣ ،

ومن حيث انه يبدو من ذلك ان المندوب المفوض في ادارته لاهسدى الشركات التي تساهم عيها الدولة انها يؤدى عملا للمؤسسة المسسلمة التي تتبعها الشركة ويتفاول عن ذلك متابلا من هذه المؤسسة . ومن حيث أنه بهذه المثابة لا تسرى على المندب الموض اهسكام.

التاتون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ الذي يحظر في مادته الاولى الجمع بين مرشه الوظيفة في الشركات التي تساهم نيها العولة وبين الماش المسستحق. من الحكومة أو المؤسسة العامة تبل التميين في هذه الشركات ، وانبسسات يسرى عليه حظر الجمع بين الماشى والمرتب الذي يتقاضى من المؤسسات العامة وهو الحظر المستقاد من احكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاشى المستحق تبل التميين فيها ، فضلا عن توانين المعاشات المتعاتبة فلا يجوز له الجمع بين المعاشى وبين ما بتناضاه بن المؤسسة العامة عن العبل الذي يؤديه لحسلها، في الشركة الا في الخدود والغيود النصوص عليها في القانون المذكور .

لهذا أنتهى رأى الجمعية العبوبية الى أن المندوب الموض لا يجوز له الجمع بين معاشمه وبين ما يتقاضاه من المؤسسة العلمة عن العسلم الذي يؤديه بصفته هذه لحسابها في احدى الشركات التي تساهم فيهسسة الدولة وأنه يخضع في ذلك لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ .

(المن ۲۱/۲/۲۱ - جلسة ۱۹٬۱۰/۱۰۲۱)

- 73A --

فهزمن تقصفلي المزء المشرين

	•
غثمة	الموضــــوع . ألم
1	تَهَجْ بَرتيب الوســوغة
	تئساة السندويس
V 4.	الفصل الأول ــ شركة تفسأة المنويس
77	الفصل الثاني عمال مقاولي شركة قاعدة قناة السويس
Yo'	. النصل الثالث هيئة تناة النبويس
40	النوع الأول لل موظهو هيئة عناة السويس
44	النرع الثاني ــ عبال هيئة قُنَاة السويس
13	القمسل الرابع سيسألل متوعة
٤٩	قوات مسلمسة
01	المصل الأول - الروات والبدلات
٧٣	الفصل الثانى _ الاج_ازة
Yo	الفصل الثالث ــ النقلُ لوطيقة مدنية
110	النصل الوابع ــ التطوع
371	النصل الخابس الاستيداع والاستفناء من الخدبة
178	الفصل المنادس ــ المفقود والخاتب التاء العبليات العسكرية
177	النصل السابع ـ. المعاشات والمكانات والتأمين والتمويض
177	الفرع الأول ــ سريان توانين المعاشات المسكرية
100	الغرع الثلتي ــ الشبطم والمدد الانسائية
171	النوع الثالث سيمعاش الاسابة

الصقعة	الموضيوع
141	الفرع الرابع ــ معالين المستشهد والمفتود
135	الفرع الخابس معاشات الضياط الاحرار
110	الفرع السبادس مكافاة أو منحة
3+2.	الفرع السبابع زيادة المعاشـــــات
	الفرع الثابن ــ الجبع بين معاشين أو بين مكانــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
414	ومعاش
414	الفرع التاسع الحرمان من المعساس
448	الفرع العاشر ــ مسائل متنوعة
777	الفصل الثابن ــ المكـــام مســـكرية
444	الغسل التاسع - كليات عسكرية
710	الفصل ألعائبر بمسائل متنوعة
404	تومسيون طبى مسام
474	<u>کــادر</u>
777	كادر عبسال اليوبيسة
11-	': کسب غیر ہشروع
777	
٣	لاتحسة الملجانين والمشتبعات
۲ - ۲	المنة الرابيعة.
۲.۸	والمنهئسة استشسسارية
T-1	وهبينة التطن للمسية
440	بغجنة شئون الاحزاب السياسية
**1	البينة تعليون المنوطعين
***	ناتها تفالية
777	الادران الادار واختمان بالالحمار التشائية واحزاءاها

الصفحة	الموضييسوع	
TEY	الفصل الثاني - ترارات اللجان القضائية	
.ToT	الفصل الثالث ــ الطمن في ترارات اللجان الغضائية	
777	ئة عربيسة	L
740	 قوڻ	L,
* 1-	وسسسات خاصسة ذات تفسع عسلم	3.
710	وسنبسبت عسامة	ģ.,
	الفصل الأول الاحكام العامة للمؤسسات العامة	
٠	الفرع الأول ــ التطور التشريعي لنظام المؤسسيات	
\$10.0	العلية	
	الفرع الثانى _ التكييف القانوني للمؤسسة العلمة قبا	
4.4	العبل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧	
1.1	الفرع الثالث ماهية المؤسسة وتكييفها القانوني	•
1.1	الفرع الرابع النظام القانوني للمؤسسة العلمة	
4)1	الفرع الخليس ما المتصاص المؤسسة العامة	
•	الفرع المبادس ـــ المؤسسات العامة ذات الطابع .	
SIT	الاقتمىادى	
	الفرع السابع - التصرف بالمجان في العقارات المهلوك	
	" للبؤسسة العلبة والنزول عن أبواله	
\$ Y,Y	المنعولة	٠,
	الفرع الثابن ــ المؤسسة المبوعة والمؤسسة التابعة	
4Y.	الفرع التاسع ــ الميزانيــة	
مات ر ،	الفرع العاشر ــ مديرو ادارة مراقبة حسايات ألمؤسس	
1,40	العلبة وتوابهم	
184	"القصيل الثائي ب العلماون بالقسيات الفاية .	

الصنمة	الموشميسوع
271	الغرع الأول التعيييين
10.	الفوع المثانى الترتيية
173-	الفرع الثالث تسوية الحلة
FA3	البرع الرابع - ضم مدد الفدمة السابقة
416	الفرع الخامس ـــ الروائب والاجور الإضافية والبدلات والمكافات
\$18	اولا برتب
0.1	ثانيا اچــر اضافي
01.	ثالثا _ بدل طبيعة العمل
210	رابعا ــ بدل مرانه
310	خاہسا ۔۔ بدل تمثیل
977	الفرع السادس _ اعلقة غلاء المعيشة
27.0	الفرع السابع ــ التاديب
017	الفرع الثلبن النقسل
330	الفرع التفسع ـــ المزايا التي يحتفظ بها العلمون المنقولون من المؤسسات المـــــلية الملفـــاة
370	الفرع العاشر ومسائل وتثومة
٥٧٤	النميل الثالث احكام خاصة يعض المؤسسات العابة
βVq	الفرع الأول المؤسسة الاقتصادية
11	الفرع الثاني ــ مؤسسات زرامية
11	أولا مؤسسة مديرية التحرير
اشبی ۹۷	ثاثيا ـ المؤسسة المصرية العامة لتعبير الار وعيئة مديرية التحرير
(Y v g	- 0(p)

ملحة	الموضيوع ال
١	دالنا المرسسة المرية العلبة للتعبير الزراعي
1.1	وأبعا بؤسسة الائتبان الزراعي والتعاوني
11.	خليسا ــ المؤسسة المرية العلبة لتعبير الاراض
	سنكسا الرسسة المرية التعاونية الزراعية
117	براء بالمسلمة
777.	سبايعا أأ الهيئة الأمريكية لاصلاح الريف
777	الفرع الثالث مؤسسات مناعية وطاقة
377	اولا ااؤسسة المصرية العابة للغزل والنسيج
177	فلنها ــ الوساسة المدية العلبة الأشبار العطن
777	فالنا ــ المؤسسة المرية العابة للمساتع الحربية
737	رابعا ــ المرسمة المصرية العابة للبترول
	خلمما ـــ ادارة التوى الكهرباتية والمقيـــة بوزارة
435	الاشسفال
Y3 F	سلامسا المؤسسة المصرية للكبرياء
337	سناها ــ مؤسسة الطاتة الذرية
٧٥٧	المرع الرابع سيوسسف النسل
407	أولا سـ بۇسىسة بىمىر للطيران 🕛
775	ثانيا - الإسمة المعرية العلمة للنتل البحرى
777	ثلثا المسبة الملة للنعل البحرى
	رابعا ــ المُستة العلمة للنعل البرى للركاب
171	بالاقايسم
377	خامسا — وأسسة النقل العام لمبينة العامرة
4/10	سادمنا سادأرة النتل العلم لنطقة الاسكندرية
449	الغزاع الخليس واسميات مختلفة .

سلمة	الوشيسوع الم
	اولا المؤسسة المرية العلمة للانباء والنفر
YAF	والتوزيسع والطباعة
٦١.	ثانيا المؤسسة المصرية العلبة للتعلون الانتاجي
711	ثلثا _ المؤسسة الصرية التعاونية الاستهلاكية
710	رابعا المؤسسة الانتصادية للتوات السلعة
717	خليسا مؤسسة ضلعية المعادي
711	سائسا مرفق مياه الشناهرة
y	الغصل الرابع الشركات التابعة للمؤسسات العلية
٧	الفرع الاول ــ الجمعية المبوبية للمساهبين
7.1	الفرع الثانى – المعوض بادارة الشركة
Y. . £	الفرع الثالث معتلو المال الخاص في مجالس الإدارة
٧.٦	الفرع الرابع ـــ التبرع من مال الشركة
711	الفرع الخابس النباج شركة في اغرى.
YIA	الفرع السادس شركات النعل البحري والسيامة
٧٢.	الفرع السابع ــ شركة منينة نصر للاسكان والنعمير
777	الفرع الثلبن ــ الشركة الزراعية بالتطر المصرى
777	الفرع العاسع مجلس الادارة :
777	اولا ــ كيفية تشكيل مجلس الادارة
711	ثانيا ــ اختصاص مجلس الادارة
771	فالنا رئيس وأعضاء بطس الإدارة
	رابعا ــ المرتبات وبدلات التبثيل والمزايا العيثية
777	ر ب الرؤساء وأمضاء مجلس الإبارة
41514	خلهما الحد الاتمى للبرتب ويدل التبثيل لرئيس
YEV	مطيب الإدارة

غمة	الوئســـوع الم
	الفرع العاشر لاثمة الماملين بالشركات التابعة
717	المؤسسات العسلية
Yol	الفرع الحادى عشر جدول منات الوظائف والرتبات
Yal	ألفرع الثانى عشر معادلة الوظائف
Y 11.	ألغرع الثالث عشر ـ التعيين
YAY.	ألفرع الرابع عشر ــ التسويات
717	الفرع الخامس عشر الدرجة والالتمية
V.1.0	الغرع السبادس عشر ــ ضم مدد الخدمة
717	الفرع السابع عشر ــ الرتب
K- 1	الفرع الثابن عشر الاجر الشهرى لعمال اليوبية
3.4	الغرع التاسع عشر المنحة التي تضم الى أجر العلمل
٨.٧	الفرع العشرين - العسلاوات
410	الفرع المادى والمشرين _ البدلات
Alo	أولا ــ البدلات المتررة لمواجهة مصروشات
ATY	ثانيا بدل طبيعة العمال
27X	دالثا بدل التمثيال
AYO	رابعا ـــ بدلات، متنوعسة
AKA	الفرع الثاتى والمشرين ــ مصروفات الانتقال
	الفرع الثالث والعشرين ــ الاجور الانسانية والمكامات
778	التقب خيسية
ATO	القرع الرابع والعشرين - مكاناة الانتاج أو البونس
AYA	للقرع النفليس والمشرين اعلقة غلاء المعيشة
	الغرغ ألنسادش والعشرين ــ الحد الاقصي لما يتقاضاه
73A	المسابل ، ؛
338	النرع السابع والعشرين ـــ الجبع بين المرتب والمعاش

مسابقة أعبسال السفار المسربيسة لليوسسوهات (حسسن الفكهسائي سـ مصسام) خسائل اكلسر من ربسنع قرن مفي

اولا _ الإلقالت :

١ ـــ المدونة العمالية في قوانين العمسل والتأمينسات الاجتمساعية
 ١ الجسزء الأول » .

٢ ــ الدونة العمالية في توانين العمل والتأبيث الاجتماعية
 « النيسرء الثاني » .

٣ ــ المدونة العمالية في توانين العمل والتابينات الاجتراعاية
 الجماد المسالث » .

- إلى المونة العمالية في توانين اسابات العمل .
 - ه _ بدونة التابينـات الاجتهـامية .
- ٦ : الرسوم القضائية ورسوم الشهر المقارى .
 - ٧ ... بلحق المونة المبالية في توانين المبل .
- ٨ ــ بلحق المدونة المعالية في توانين التأمينات الاجتماعية .
 - . ٩ _ التزايات صاحب العيل التانونية .

ثاثيا ــ الوسـومات :

 ٢ — موسوعة الضرائب والرسوم والتمفة : (١١ مصلدا _ ٢٦ الفه مسلمة) .

وتتضمن كاقة التوانين والترارات وآراء الفتهاء واحسكام المصملكم كا وعلى رأسها محكمة التقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والنمفة .

٣ - الموسوعة التشريعية العديقة: (٢٦ مجلدا - ٨) الف صفحة).
 وتتضين كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من ماثة عام حتى الآن .

وتتضبن كانة القوانين والوسائل والإجهزة الطبية الأبن المسئامي بلدول العربية جبيعها ، بالاضافة الى الإبحاث الطبية التى تناولتها المراجع الإجنبية وعلى راسها (المراجع الامريكية والاوربية) .

وسوعة المعارف المدينة للدول العربية: (٣ جزء - ٣ ١٧٤٠ صفحة نفست وسيتم طباعتها بعد تحديث بعلوماتها خلال عام ١٩٨٧) . وتتضين عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعيسية والطبية . . . الخراكل دولة عربية على هذة .

١ - موسوعة تاريخ معر العديث: (جزئين - اللين صفحة) . وتتضين عرضا منصلا لتاريخ ممر ونهشتها (تبار ثورة ١٩٥٢ وبه بعـــدها) .

(نَعْدُت وسيتم طَباعتها خَلال عام ١٩٨٧) .

٧ -- الموسوعة المحديثة المرابة السعودية: (٣ اجــزاه -- النين منفحة) (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧) وتنضبن كلفة المعلومات والبيانات التجــارية والمساعية والزراهية والنراهية . . . الخ ، بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأكراد .

٨ - موسوعة التضاء والفقة للدول العربية : (٣٦٠ جزء) . وتتضمن آراء الفتهاء واحكام المحاكم في مصر وياتي الدول العربيسة بالنسبة لكلفة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتبيا أبحديا .

أوسيط في شرح القانون المتنى الأرمنى: (٥ أجزاء ١٠ ٥ المحتنفة) . . .

ويتضمن شرءنا وافيا لنصوص هذا القانون مع التطبق عليها باراء خقهاء التانون المدنى الممرى والشريعة الاسلامية السمحاء ولحكام المحلكم غيمصر والغراقي وسوريا م

١٠ — الوسوعة الجفائية الأردنية : (٣ اجزاء ــ ٣ آلاك صنحة) . وتتضمن عرضا أبجديا لأحكام المحاكم الجزئية الأردنية معرونة بالمكلم بجكية النفض الجنائية المرية مع التعليق على هذه الأحسكلم بالشمح والمتسارنة .

١١ ... موسوعة الادارة الحديثة والحوافز : (اربعة اجزاء ...) الادارة الحديثة والحوافز : (اربعة اجزاء ...) الادارة الحديثة الادارة الحديثة والحوافز الدارية الحديثة الادارة الحديثة الادارة الحديثة الادارة الحديثة والحديثة الدارية الحديثة الادارة الحديثة الحديثة والحديثة الحديثة والحديثة والحديثة الحديثة الديثة الحديثة الحديثة الحديثة الحديثة الحديثة الحديثة الحديثة الحد

وتتضبن عرضا شلهلا لمهوم الحوافز وتأصيله بن ناهية الطبيعسسة البشرية والناحية القادونية ومفهوم الادارة الحديثة بن حيث طبيعسة المدير المثالي وكيفية اصدار القسرار وانشاء الهياكل وتقييم الاداء ونظام الادارة بن النظر العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ ــ الموسوعة المشربية في التشريع والقضاء: (٢٥ ، جسلد ... ٢٠ الله صفحة) .

وتتضين كانة التشريعات بنذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وأبجديا ملحقاً يكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادىء واجتهسادات المجلس الأعلى المفربي ومحكمة النقض المصرية .

١٢ — التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربي: (جزءان) . ويتضبن شرحا والديا لتصوص هذا التانون ، مع المسارنة بالتوانين المربية بالإضافة الى مبادىء المجلس الإطلى المضربي وبحكية النفس المرية .

15 - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المفرين: (ثلاثة أجزاء) ... ويتضمن شرحا وانها لنصوص هذا القانون) مع المتسارنة بالتوانين

العربيسة بالاضافة الى بسسادىء المجلس الأعلى المسربي ومحكسة التقض المصرية .

10 -- الموسوعة الذهبية القواعد الفالوفية: التي الترتها محكسة التشمن المسرية بقد نشاتها عام ١٩٣١ حتى الآن › مرتبة موضوعاتها تربيه أبجديا وزبتيا (٢٥ جزء مع الفهارس) .

إلى المسوعة الإعلامية المدينة لدينة جدة:

باللفتين العربية والانطيزية ، وتتضبن عرضا شالملا للحضارة الحديثة بعدينة جدة (بالكلية والصورة) ،

الدار العربية للموسوعات

دسن الفکھانی ۔۔ محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فــــى اصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوس العالم الحربس

ص . ب ۵۶۳ ـ تليفون ۱۳۹۳۶۳۳

۲۰ شارع عدلی ــ القاهرة